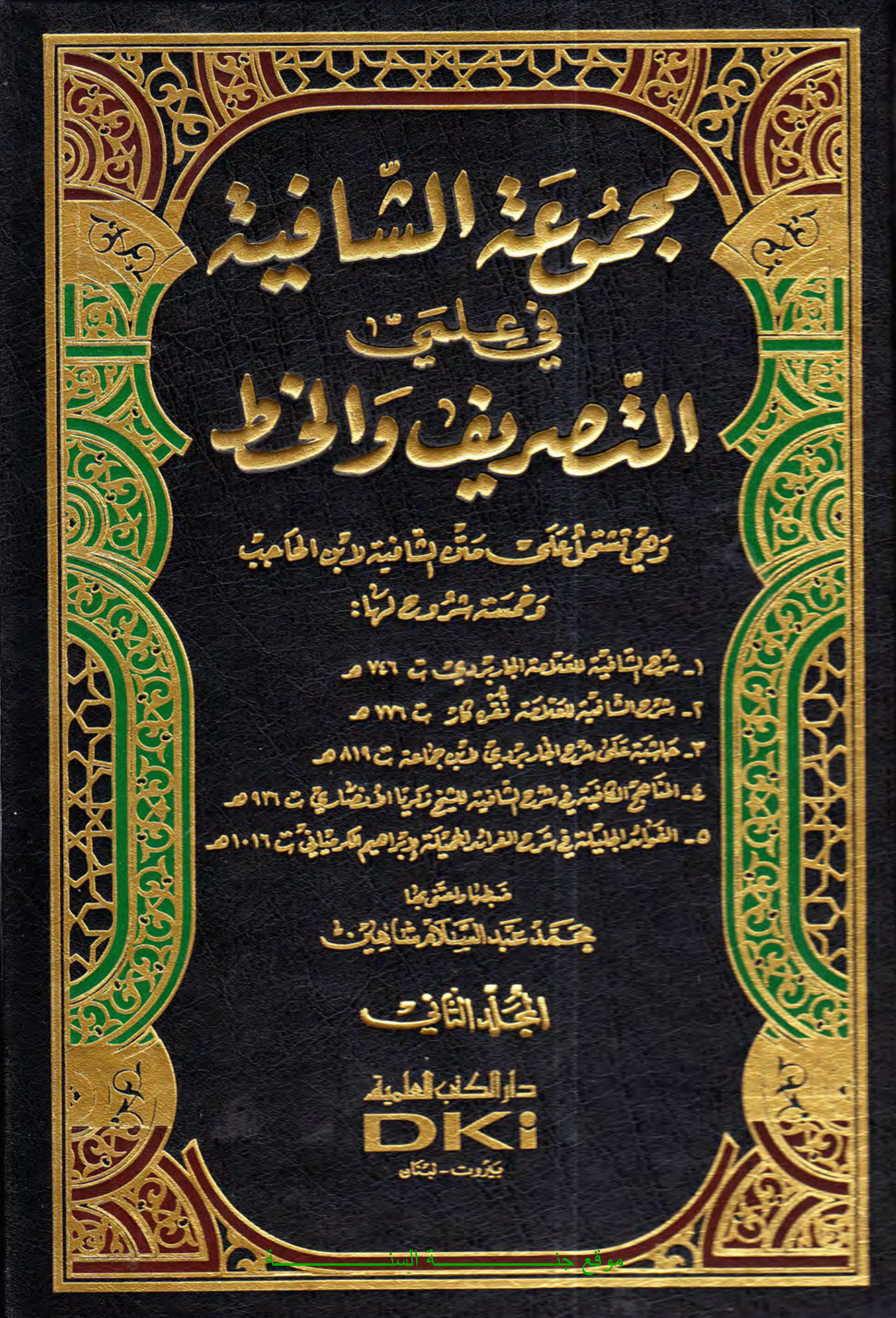

مجموعة الشافية
في علمي
التصريف والخط
وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:
١- شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢- شرح الشافية للعلامة نقره كار ت ٧٧٦ هـ
٣- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ
ضبطها واعتنى بها
محمد عبد السلام شاهين
المجلد الثاني
دار الكتب العلمية
DKI
بيروت - لبنان
موقع جنة السنة

مجموعة الشافية

في علمي

التصريف والخط

وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب
وخمسة شروح لها:

١- شرح الشافية للعلامة الجاربردي ت ٧٤٦ هـ
٢- شرح الشافية للعلامة نُقْرَه كار ت ٧٧٦ هـ
٣- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة ت ٨١٩ هـ
٤- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
٥- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني ت ١٠١٦ هـ

ضبطها واعتنى بها
محمد عبد السلام شاهين

الجزء الثاني



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

الكتاب : مجموعة الشافية
في علمي التصريف والخط

Title : MAJMŪ'AT AŠ-ŠĀFIYA
FĪ 'ILMAY
AT-TAṢRĪF WAL-ḪAṬ

Classification: Morphology
التصنيف : صرف

المؤلف : ابن الحاجب وآخرون

Author : Ibn Al-Hajeb and others

المحقق : محمد عبد السلام شاهين

Editor : Muhammed Abdus-Slam Shahin

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

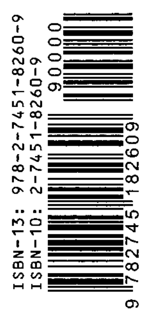
Pages (2 Volumes)	1400	عدد الصفحات مجلدان
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2014 A.D - 1435 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st (2 Colors)		الطبعة : الأولى (لونان)

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

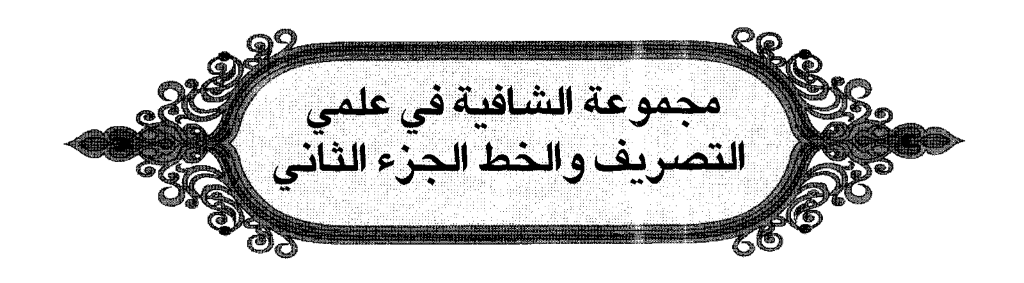
Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



ISBN-13: 978-2-7451-8260-9
ISBN-10: 2-7451-8260-9





[الْمَقْصُور والممدود]

جار

[الْمَقْصُور والممدود]

قوله: **(المقصور والممدود)** ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة إذ الأفعال، والحروف، والأسماء غير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود، وإن كان آخرها ألفاً أو همزة قبلها ألف، وأما قولهم في هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود فلتسمح في العبارة مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها وقول الفراء في مثل: جاء وشاء هو ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة.

نقره

[الْمَقْصُور والممدود]

جما

[الْمَقْصُور والممدود]

قوله: **(وإن كان آخرها ألفاً أو همزة قبلها ألف)** مثالهما من الأفعال عسى وجاء، ومن الأسماء المذكورة لدى وهؤلاء وجاء من الحروف على ونحوها.

قوله: **(من جهة وصفها)** نحو جاءني هؤلاء الرجال.

قوله: **(والوصف بها)** نحو مررت بزيد هذا. قوله: **(وتصغيرها)** مثل ذيا وتيا. قوله: **(وقول الفراء)** قول مبتدأ، وأما قبله مقدرة، ولذلك دخلت الفاء في خبره كما قدرت في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] ليصح عمل ما بعد الفاء فيما قبلها والفراء بالقاف.

أفضا

[المقصور]

هو والممدود من الأسماء المتمكنة، إذ غيرها من الأفعال والحروف والأسماء الغير المتمكنة كمتى، وإلى، وإذا لا يُقال فيه مقصور، ولا ممدود، وإن كان آخره ألفاً، أو همزة قبلها ألف، وأمَّا قولهم هؤلا، وهؤلاء مقصور وممدود فتسمّح مع ما في أسماء الإشارة من شبهها بالمتمكنة من جهة وصفها، والوصف بها، وتصغيرها، وقول الفراء في مثل جاء وشاء ممدود، فعلى مقتضى اللغة. لا على مصطلح النحاة،

الْمَقْصُورُ: مَا آخِره ألفٌ مُفْرَدَةٌ، كالعصا والرحى.

ج **فالمقصور**: هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف مفرده، ولا يرد عليه نحو زيداً في الوقف؛ لأن ألفه منقلبة عن التنوين فلا تكون من بنية الكلمة، ولا نحو إلى وإذا؛ لأن الأول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن، فخرجا بقولنا الاسم المتمكن، والمصنف، وإن أطلق كلامه لكن المراد ما ذكرناه، وقوله مفرد احتراز من الممدود واعترض عليه بعض الشارحين بأنه لا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنه ليس في آخر الممدود ألف بل همزة وإن التزم أن الهمزة ألف أيضاً دخل في الحد القرء والخطأ لكن يمكن أن يقال احترز بها عن مثل صحراء؛ لأنه كان بالقصر زيدت ألف أخرى توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة لما مر في الجمع فيصدق أنه في آخره ألف أي في الأصل لكن ليست بمفردة إذ قبل الألف ألف أخرى في الأصل، وإن لم يكن كذلك في أصل الأصل.

نك (**المقصور ما في آخره ألف**) من الأسماء المتمكنة إذ الأفعال والحروف وغير المتمكنة لا يقال فيها مقصور وممدود، وأما قولهم في هؤلا وهؤلاء مقصور وممدود فتسامح في العبارة وقوله (**مفردة**)، احتراز عن نحو صحراء؛ لأنه وإن كان في الظاهر في آخره همزة إلا أنه في الأصل في آخره ألف زيدت ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث ثم قلبت الثانية همزة فيصدق أن في آخره ألفاً في الأصل إلا أنها ليست بمفردة وإنما سمي المقصور مقصوراً؛ لأنها تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها ولأنها لا تمد لأنه لم يكن بعدها همزة (**ونحو العصا والرحى**)............................

ج قوله: (**فالمقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف**) أي سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء كما مثل أو زائدة لتأنيث أو إلحاق كحبلى ومعزى. قوله: (**لكن المراد ما ذكرناه**) أي بشهادة أمثلة الباب وهي كافية في القرينة على ذلك المراد. قوله: (**لكن ليست بمفردة إذ قبل الألف ألف أخرى**) فيه رد لقول الشارح أن ذكر الأفراد لغو؛ لأن الآخر محال أن يكون فيه حرفين، ووجه الرد أن معنى كونها مفردة انفرادها عن أخرى قبلها أي ليست بمصاحبة لألف سابقة عليها كما في الممدود فإنه يصدق أن آخره ألف قبلها أخرى، وإن لم يكن تلك أخرى، ولقوله أيضاً إن اجتماع ألفين محال ووجه رده أيضاً أن اجتماعهما تقديري كما قرروه ولا مانع منه، وقوله حينئذٍ لفظ الآخر يأبى ذلك فلا مجال للتقدير أيضاً مبني على ما فهمه، وقد تقدم سقوط.

قوله: (**في الأصل**) المراد به ما قبل الانقلاب وبأصل الأصل ما قبل الزيادة.

قوله: (**في أصل الأصل**) لأن أصل الأصل صحرا بالقصر.

ق فالمقصور (ما آخره ألف) لازمة (مفردة)، سواء أكانت منقلبة عن واو أم ياء، أم زائدة لتأنيث أو إلحاق (كالعَصا والرَّحى)، وحبلي، ومغزى، وخرج بلازمة نحو أخاه، فإنّ ألفه ليست بلازمة، وبمفردة نحو صحراء، لأنه كان بالقصر زيد فيه ألف أخرى؛ توسعا في اللغة، وتكثيراً لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة كما مرّ في الجمع، فيصدق أنّ في آخره ألفاً، أي في الأصل، لكنها ليست مفردة، إذ قبلها ألف أخرى في الأصل، ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف، لأنّ ألفه منقلبة عن تنوين، فليست من بنية الكلمة.

والممدود: مَا كَانَ بعْدَهَا فِيهِ همزَة، كالكساء، والرداء.

والممدود: هو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الألف في آخره همزة، كالكساء فلا ينتقض الحد بمثل جاء وشاء، ولا يرد عليه ما أورد بعض الشارحين وهو أنه ليس آخر الممدود ألفاً بعدها همزة، بل آخره همزة لأن ذلك إنما يرد على من يقول الممدود ما آخره ألف بعدها همزة، ولم يقل المصنف كذلك بل قال الممدود ما كان بعد الألف في آخره همزة، لكن يرد عليه ما قيل إنه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة مع أنه لا يسمى ممدوداً نص عليه

والممدود ما كان)، من الأسماء المتمكنة (**بعدها**)، أي بعد الألف (**فيه**)، أي في آخره (**همزة كالكساء والرداء**)، يدخل في تعريفه هذا نحو ماء مع أنه لا يسمى ممدوداً عندهم فلو قيد الألف بالزائدة لكان أَوْلَى وكل واحد منهما قياسي وسماعي، والقياسي منهما هو ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه، والسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده. . . . .

قوله: (**في آخره همزة**) أي سواء كانت منقلبة عن واو أو عن ياء كما مثل أو عن ألف للتأنيث أو للإلحاق كصحراء وعلباء. قوله: (**بمثل جاء وشاء**) لأنهما ليسا باسم.

قوله: (**ولا يرد عليه ما أورده بعض الشارحين**) هو الشريف رحمه الله تعالى، وهو البعض السابق والقائل الآتي ودفع ما أورده ظاهر كما بينه الشارح لكن في كلام المصنف بعد اتحاد الظرف المظروف وقد أورد شارح ويمكن دفعه بالعناية هذا والأحسن في التعريفين أن يقال المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. قوله: (**الممدود ما كان بعد الألف**) قيد في آخره يعلم من قوله فيه؛ لأن الضمير المجرور عائد إلى آخره فإن قيل ذكر المصنف أولاً في تعريف المقصور أنه ما آخره ألف مفردة، ثم قال في حد الممدود ما كان بعدها فيه همزة فيكون الضمير في بعدها راجعاً إلى الألف المذكور وهو ألف الآخر فيرد ما أورده بعض الشارحين قلت لا نسلم ذلك بل الضمير عائد إلى الألف مطلقاً من غير قيد بأنها في الآخر ض.

قوله: (**مع أنه لا يسمى ممدوداً**) قال بدر الدين بن مالك: وإنما خص اسم

والممدود

(ما كان بعدها)، يعني بعد الف زائدة (فيه)، أي في آخره (همزة)، سواء أكانت منقلبة عن واو أم ياء أم ألف، لوقوع الثلاثة بعد ألف زائدة، والمنقلبة عن الألف قد تكون ألفها للتأنيث، وقد تكون للإلحاق (كالكِساء والرِّداء) وصحراء وعلباء، وخرج

. . . .

أبو علي الفارسي لعروض المد فيه؛ لأن ألفها واو في الأصل، ولو قيد الألف بالزائدة اندفع ذلك وسمي الممدود ممدوداً؛ لأن الألف قبل الهمزة تمد لأجل الهمزة، ولا يحذف بحال، وسمي المقصور مقصوراً؛ لأن الألف ليس بعدها همزة فتمد؛ ولأنها قد تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها فيقصر الاسم وهذا أولى في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود من قول من قال في سبب ها هنا؛ لأنه الذي قصر عن الإعراب؛ لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود.

. . . .

الممدود بذي الألف الزائدة؛ لأن كينونة المبدلة من الأصل ألفاً عارض فلم يعتد به كما أن نسي وقر ولا يسمى ممدوداً لصحة انفكاك المد عنه لإمكان التحريك في الياء والواو.

قوله: **(ولو قيد الألف بالزائدة)** فالعبارة الصحيحة أن يقال الممدود الاسم المتمكن الذي كان بعد ألفه الزائدة همزة في آخره ض.

قوله: **(لوجود التنوين)** كما في عصا أو الساكن كما في عصا القوم.

قوله: **(وهذا أولى)** الإشارة لما ذكره وهو وجهان وما علل به ظاهر في أولهما وعلى تقديمه اقتصر اليزدي، أما ثانيهما فهو أنسب بالآتي؛ لأن ما لم يحذف ألفه باق بحاله لم يمد أبداً وقوله من قول متعلق بأولى، وكذا لأنه الثانية، والأولى متعلقة بقال محكية هي وما بعدها به.

قوله: **(لأنه ليس فيه ما يشعر)** لأن عدم القصر عن الإعراب ليس مختصًّا بالممدود، بل يكون في غيره فلا يكون فيه إشعار بمناقضة الممدود بخلاف الوجه الأول، فإن المد مختص بالممدود فيكون فيه إشعاراً بمناقضة الممدود.

بقولي زائدة نحو ماء، فإنه لا يُسمى ممدوداً، لعروض المد فيه، لأنّ أصله موه، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي، وسُمي المقصور مقصوراً، لأنّ ألفه ليس بعدها همـزة فتُمد، ولأنها تُحذف للتنوين، أو للساكن بعدها، فيقصر الاسم والممدود ممدودا، لأنّ ما قبل الهمزة يمد لأجلها، ولا يحذف بحال، وكل منهما قياسي، وهو ما علم قصره أو مدّه بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم، وسماعي، وهو ما يفتقر إلى السماع، وقد أخذ في بيانهما فقال:

والقياسي من الْمَقْصُور: أَن يكونَ مَا قبلَ آخرِ نَظِيرِه من الصَّحِيح فَتْحة. وَمن الْمَمْدُود: أَن يكون مَا قبله أَلْفاً.

قوله: **(والقياسي)** كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي.

والمراد بالقياسي: ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه، وبالسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده، فالقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة؛ لأنه إذا وقع مثل ذلك في المعتل اللام تحركت الواو والياء، وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً فيحصل اسم آخره ألف وهو معنى المقصور، والقياسي من الممدود أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفاً فإذا أردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب أن يكون ممدوداً؛ لأن حرف العلة من الاسم المعتل اللام يقع آخراً بعد ألف فيجب قلبه همزة، وهو معنى الممدود، ثم بسط ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان، ....

(والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة) وذلك لأنه إذا وقع فتحة قبل الآخر في المعتل اللام تحركت الواو والياء إذا انفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فيحصل في آخره مفردة وهو المراد من المقصور **(و)**، القياسي **(من الممدود أن يكون ما قبله)**، أي ما قبل آخر نظيره من الصحيح **(ألفاً)**، زائدة لأنه إذا وقعت قبل آخر المعتل اللام ألف زائدة يجب قلب لامه همزة فصار ممدوداً. ....

قوله: **(يرجع إليها فيه)** أي في العلم بالقصر والمد أو في أحدهما ض.

قوله: **(إذا وقع مثل ذلك)** أي كون ما قيل الآخر مفتوحاً ض.

(والقياسي من المقصور أنْ يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة) لأنها إذا وقعت قبل آخر معتل اللام تحركت الواو أو الياء، وانفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً. فيحصل في آخره ألف لازمة مفردة، وهو معنى المقصور، (و) القياسي (من الممدود أنْ يكون ما قبله)، أي قبل آخرِ نظيره من الصحيح (ألفاً) زائدة، لأنها إذا وقعت قبل آخرِ المعتل اللام، وجب قلب لامه همزة، فصار ممدودا، ثم بسط ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان، ....

فالمعتل اللَّام من أَسمَاء المفاعيل من غير الثلاثي الْمُجَرّد مَقْصُور كمعطى ومشترى؛ لِأَن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان..............................

جـ فنقول المعتل اللام من أسماء المفاعيل من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات؛ لأن نظائرهن من الصحيح مفتوحات ما قبل الآخر، وذلك أن اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الآخر كقولك: مكرم ومشترك، فإذا أردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت حرف العلة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وهو معنى المقصور كمعطي ومشتري أصلهما معطو، ومشترى، وكذلك المعتل اللام من أسماء الزمان والمكان مطلقاً، ومن

ع (**فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد**)، سواء كان ثلاثيًّا مزيداً فيه أو رباعيًّا مجرداً، أو مزيداً فيه (**مقصور كمعطى ومشترى لأن نظائرها**)، من الصحيح (**مكرم ومشترك**)، مفتوح ما قبل آخره ففي المعتل اللام تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مقصوراً (**و**)، المعتل اللام (**من أسماء الزمان والمكان**) سواء كان فعله ثلاثيا أو غيره مقصور؛ لأن اسم الزمان والمكان منه بفتح ما قبل الآخر وإذا

ك قوله: (**من الثلاثي المزيد فيه والرباعي**) أي مجرداً كان أو مزيداً فيه. قوله: (**وذلك أن اسم المفعول لها**) أي من الثلاثي المزيد والرباعي مطلقاً .

قوله: (**كقولك مكرم**) الأولى أن يمثل بالرباعي ومزيده أيضاً كمدحرج ومحرنجم ومثالهما من المنقوص كمقلسي ومعروري ض .

قوله: (**من أسماء الزمان والمكان مطلقاً**) أي سواء كان ثلاثيًّا أو غيره والثلاثي سواء كان فعله مفعل بالكسر أو لا ؛ لأن اسم الزمان والمكان من المنقوص لا يكون إلا مفعلاً من أي باب كان .

قوله: (**من أسماء الزمان والمكان مطلقاً**) أطلقها لأنها من الثلاثي المجرد لا يخرج عن زنة مفعل بالفتح ومن غيره لا يخرج عن زنة اسم مفعول ذلك الباب.

قـ (فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد) سواء أكان ثلاثياً مزيداً أم رباعياً مجرداً أم مزيداً (مقصور كمُعْطىً ومُشْتَرَىً) ومُسْتَقْصَىً أصلها معطو، ومشتريّ ومستقصيّ، (لأنّ نظائرهما) أي أسماء المفاعيل من الصحيح مُكْرَم ومُشْتَرَك ومُسْتَفْتَح، بفتح ما قبل آخرهما، ففعل بالمعتل ما مرّ فصار مقصوراً، (و) كذا المعتل اللام (من أسماء الزمان والمكان) سواء كان فعله ثلاثياً أم غيره، لأنّ ما قبل آخرها مفتوح، فتقلب الواو والياء ألفاً، فيصير الاسم مقصوراً، ....

والمصدر مِمَّا قِيَاسُه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، . . . .

المصدر بشرط أن يكون قياسه مَفعلا أو مُفعلاً بفتح العين مع فتح الميم أو ضمه؛ لأن نظائرها مقتل ومخرج فقوله مما قياسه إلى آخره يتعلق بقوله، والمصدر لا بقوله أسماء الزمان والمكان إذ لا فرق في المعتل اللام بين أن يكون فعله يفعل بالكسر أو غيره، فإن اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح، وأما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك فلذلك قيده به فقوله: وأسماء الزمان عطف على قوله أسماء المفاعيل أي المعتل اللام من أسماء المفاعيل، ومن أسماء الزمان، وقوله: والمصدر عطف على قوله أسماء المفاعيل لا على قوله أسماء الزمان يعرف بالتأمل وكذا المعتل اللام من كل

كان مفتوحاً يقلب الواو والياء ألفاً فصار مقصوراً (و)، (**المصدر**)، فهو عطف على المضاف لا على المضاف إليه (**مما قياسه مفعل**)، بفتح الميم وفتح العين في الثلاثي المجرد (**ومفعل**)، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر في غير الثلاثي المجرد ومراده من غير الثلاثي ما يكون ميمه مضمومة وما قبل آخره مفتوحة ليشمل نحو مستخرج ومدحرج ومتدحرج فلو قال والمصدر الميمي لدخل فيه جميع المصادر الميمية في جميع الأبواب ولا حاجة إلى تكلف وتطويل.

وقوله مما قياسه الخ، قيد أسماء الزمان والمكان وفي المصدر احترز بذلك عن اسم زمان أو مكان ليس نظيره من الصحيح على مفعل نحو المرمى بفتح العين مع أن نظيره على مضرب بكسرها وعن المصدر الذي ليس نظيره على مفعل نحو الموقى بكسر

قوله: (**مما قياسه**) احتراز عن المصدر الغير الميمي فإنه لا يكون مقصوراً بالقياس بل في السماع كدعوى وكذا عن ميمي على غير الوزنين المذكورين كمرجع ض. قوله: (**وأما المصدر من المعتل اللام فلا يتعين فيه ذلك**) أي وإن تعين في المصدر الميمي ولو عبر به لكان أخصر وأشمل.

قوله: (**عطف على قوله أسماء المفاعيل لا على قوله أسماء الزمان**) أي وإلا لزم أن لا يصدق على نحو مغزى أنه مصدر بل اسم المصدر كما أنه ليس بزمان مثلاً بل اسمه.

قوله: (**يعرف بالتأمل**) وهو ظاهر لأنه لو عطف على الزمان يكون تقديره وأسماء المصدر، وليس بالبحث ها هنا عن أسماء المصدر ككلام وسلام بل عن نفس المصدر فيجب أن لا يكون معطوفاً على لفظ الأسماء لا على ما بعده ض.

(و) كذا المعتل اللام من (المصدر مما قياسه مَفْعَل) بفتح الميم والعين في الثلاثي المجرد (و مُفْعَل) بضم الميم، وفتح العين في غيره، ولو قال: والمصدر الميمي كان

كمَغْزى ومُلْهى؛ لِأَن نظائرهما مَقْتَلُ ومُخْرَجٌ، والمصدر من فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَو فَعْلانُ أَو فَعِلٌ كالعَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ . . . .

مصدر ماضيه على فعل والصفة المشبهة منه افعل أو فعلان، أو فعل؛ لأن مصدره على فعل، فإذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تتحرك لامه وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً، ومثل بثلاثة أمثلة في المعتل لاختلافها في الصيغة، وبثلاثة في الصحيح، لذلك فالعشي من عشى فهو أعشى، أي الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار نظيره من الصحيح الحول من حول فهو أحول، والصدي من صدي أي عطش فهو صد نظيره من الصحيح الفرق من فَرَق إذا خاف فهو فَرِق، والطوى من طوي أي جاع فهو طيان . . . .

العين ونظيره بفتح العين نحو المضرب (**كمغزى**)، من غزوت (**وملهى**)، من ألهيت (**لأن نظائرها مقتل**)، من الثلاثي المجرد (**ومخرج**)، من الثلاثي المزيد فيه (**و**)، المعتل اللام (**من المصادر من فعل**)، مكسور العين (**فهو أفعل أو فعلان أو فعل**)، يعني إذا كانت الصفة المشبهة من فعلى على أحد هذه الأوزان الثلاثة فمصدره مقصور لأن مصدره على فعل بفتح العين فقلب اللام ألفاً في المعتل اللام فصار مقصوراً (**كالعشي**)، مصدر عشي فهو أعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار (**والصدى**)، مصدر صدي إذا عطش فهو صد (**والطوى**)، مصدر طوى إذا جاع فهو طيان . . . .

قوله: (**افعل أو فعلان**) من معنى الجوع والعطش وضدهما ض.
قوله: (**لأن مصدره**) تعليل كونه مقصوراً ض.
قوله: (**لأن مصدره على فعل**) جاء أيضاً على فعل بالسكون في روى يروي ريًّا وهو شاذ.
قوله: (**على فعل**) لأنه قياس مصدر اللازم من فعل ض.

أخصر (كَمَغْزَى) بفتح الميم، اسم زمان أو مكان أو مصدر من الثلاثي المجرد، (ومُلْهىً) بضمهما، كذلك من غيره، (لأنّ نظائرهما)، أي أسماء الزمان والمكان والمصدر من الصحيح (مَقْتَل) بفتح الميم من الثلاثي المجرد (ومُخْرَج) بضمها من غيره، (و) كذا المعتل اللام من (المصادر) المأخوذة (من فَعِل) بكسر العين (فهو أفْعَل أو فَعْلان أو فَعِل)، أي إذا كانت الصفة المشبهة من فعِل بزنة هذه الأوزان الثلاثة، فمصدره مقصور، لأنه على فعل بفتح العين، فتقلب اللام ألفاً في المعتل اللام، فيصير مقصوراً (كالعَشَى) مصدر عشي فهو أعشى، أي لا يُبصر ليلا، (والصَّدَى) مصدر صدي أي عطش فهو صدٍ، (والطَّوَى) مصدر طوي، أي جاع، فهو طيّان، فاللف والنشر في

لِأَن نظائرها : الْحَوَلُ والعطش وَالْفَرَقُ والغَرَاءُ شَاذٌّ، . . . .

ﻫ نظيره من الصحيح العطش من عطش فهو عطشان، فاللف والنشر الواقع في المتن هنا ليس على الترتيب، وكأنه كذلك وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف أن نظير الطوى هو الفرق وهو سهو؛ لأن الصفة من طوى طاو وطيان، ومن فرق فرق فليسا بنظيرين ثم أورد الفراء اعتراضاً على ذلك إذ قياسه غرًّا؛ لأنه من غرى أي أولع به فهو غر مثل صدى فهو صد فمده على خلاف القياس، . . . .

ﻫ (**لأن نظائرها الحول**)، مصدر حول فهو أحول (**والعطش**) مصدر عطش فهو عطشان (**والفرق**)، مصدر فرق أي خاف فهو فرق (**والغراء**)، وهو مصدر غري به أي أولع به فهو غر مثل صدى فهو صد (**شاذ**) لأنه ممدود وقياسه القصر فمده على خلاف القياس ولا بعد مجيء بعض الألفاظ خارجاً عن . . . .

ﻫ قوله: (**فليسا بنظيرين**) أي الطوى والفرق. قوله: (**اعتراضاً على ذلك**) أي على ضابط المقصور. قوله: (**والأصمعي يقصره**) أي يقول الغرى مثل الصدى. قوله: (**لكن المسموع فيه المد**) لم ينفرد الأمعي برواية القصر بل وافقه أبو زيد، وفي القاموس وغَرِيَ به كرضي غِراً وغِرَاءً أولع كأغري به وغري مضمومتين نعم المد متعين في بيت كثير عزة[1]:

إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَى ... غِـرَاءَ وَمَـدَّتْـهـا مَـدَامِـعُ نُـهَّـلُ

وقد جعل ابن عصفور وغيره المد فيه شاذًّا. قال ابن هشام: وفيما قالوه نظر لأنا أبا عبيد حكى غاريت بين الشيئين غراً أي واليت ثم أنشده وعلى هذا فالمد قياسي؛ لأن غاريت غراً مثل قاتلت قتالاً، قال وأنشد: فاضت بدل غارت، وحُفَّلُ بدل نهل انتهى.

ﻫ المذكورات غير مرتب، ويجوز كونه مرتبا بجعل الصفة من صدي صديان، ومن طوي طوٍ، وكلها مقصورة، (لأنّ نظائرها) من الصحيح (الحَوَل) مصدر حَوِل فهو أحول، (والعَطَش) مصدر عطِش فهو عطشان، (والفَرَق) مصدر فَرِق، أي خاف، فهو فَرِق، فالعشي كالحول، والصدي كالفرق، والطوي كالعطش، ففي كلامه لف ونشر غير مرتب بالنظر للأمثلة، ومرتب بالنظر لِما مر، (والغَراءُ) بفتح المعجمة، وهو مصدر غَري بالشيء أي أولع به، فهو غَرٍ، كصدي فهو صدٍ (شاذ)، لأنه ممدود، وقياسه القصر،

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٤٢٧، والمخصص ٤/ ٤٢٢.

والأصمعي يقصُرُهُ، وَجمع فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ كعُرًى وجِزًى لِأَن نظائرهما : قُرَبٌ وَقِرَبٌ.

وَنَحْو: الْإِعْطَاء . . . .

جـ والأصمعي يقصر لكن المسموع فيه المد فقوله والمصادر بالكسر عطف على قوله أسماء المفاعيل أي المعتل من المصادر مقصور، وكذا قوله، وجمع فعلة مكسور عطفاً عليه أي المعتل اللام من جمع فعلة وفعلة مقصور، إذ قياسه فعل وفعل فيتحرك حرف العلة وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً، وقدم المصنف قوله، والمعتل اللام ليتعلق بالجميع كما بينا، والقُربة بالضم الدنو، والقرابة بالرحم أيضاً، والقِربة بالكسر ما يستقى به. قوله: **(ونحو الإعطاء)** أي المعتل اللام من نحو الإعطاء إلى آخره ممدودات؛ لأن نظائرهن

ن **(والأصمعي بقصره)**، إجراء له على القياس ولكن المسموع المد على ما ذكره سيبويه (و)، المعتل اللام من **(جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين (و))**، جمع **(فعلة)**، بكسر الفاء وسكون العين **(مقصور)**، لأن جمع فعلة على فعل بضم الفاء وفتح العين وجمع فعلة على فعل بكسر الفاء وفتح العين فإذا جمع المعتل اللام منهما تحرك اللام وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مقصوراً **(كعرى)**، جمع عروة **(وجزى)**، جمع جزية **(لأن نظائرهما)**، من الصحيح **(قرب)**، جمع قربة بالضم وهو الدنو والقرابة في الرحم **(وقرب)**، جمع قربة بالكسر وهي ما يستقى به **(ونحو الإعطاء . . . .)**

ك وحاصله أن الرواية فيه في البيت على ما قال أبو عبيد بالكسر على القياس لا بالفتح ليكون شاذًّا وحكى ذلك العيني أيضاً ثم قال، وهذا المعنى أنسب وأصوب وغارت من غار الغيث في الأرض يغيرها أي سقاها وقيل من غارت عينه إذا دخلت في الرأس، والأول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغاربة.

قّ فهذه خلاف القياس، (والأصمعي يقصره) على القياس، لكن المسموع كما قال سيبويه المد، (و) كذا المعتل اللام من (جمع فُعْلَة وفِعْلَه) بضم الفاء وكسرها، وسكون العين (مقصور كعُرَى) بضم أوله (وجِزىً) بكسره جمع عروة وجِزيَة، (لأنّ نظائرهما) من الصحيح (قُرَبٌ) جمع قُربة، بضم القاف فيهما، (وقِرَبٌ) جمع قِربة بكسرها فيهما. (و) المعتل اللام (نحو الإعطاء، . . . .

والـرِّمَـاء والاشـتـراء والاحْـبِـنْـطَـاء مَـمْـدُود؛ لِأَن نـظـائـرهـا: الْإِكْـرَامُ والـطـلابُ والافـتـاحُ والاحْـرِنْـجَـامُ، ....

من الصحيح قياسها أن تكون قبل آخرها ألف زائدة، فإذا بنيت من المعتل اللام مثله ووقع حرف العلة متطرفاً بعد ألف زائدة فوجب قلبها همزة وهو معنى الممدود، ومثل بالإعطاء في المعتل ونظيره الإكرام في الصحيح وهو مصدر أفعل وقياس مصدر أفعل إفعال، مثل: بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح، وهو مصدر فاعل، وقياسه فعال ثم بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياسه افتعال ثم مثل بالاحبنطاء في المعتل ونظيره الاحرنجام في الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياسه افعنلال فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف فيقع حرف العلة بعدها متطرفاً فتقلب همزة والاحبنطاء ليس معتلاً لكن لما كان الزيادة فيه للإلحاق بالأصلية تساهلوا في العبارة.

والرماء والاشتراء والاحبنطاء)، من المصادر **(ممدود لأن نظائرها)**، من الصحيح قياسها أن يكون قبل آخره ألف زائدة كقوله **(الإكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجام)**، فإذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة في الطرف بعد ألف زائدة فوجب قلبه ألفاً وهو معنى الممدود.

واعلم أن الإحبنطاء ليس بمعتل اللام؛ لأن احبنطى ملحق باحرنجم، والزيادة فيه وهي الألف لما كانت للإلحاق بالأصلي مكانها أصلية فتساهلوا في العبارة........

قوله: **(وهو معنى الممدود)** أي كون الهمزة بعد الألف الزائدة ض.

قوله: **(والاحبنطاء ليس معتلًّا)** لأن ثلاثية حبط وليس فيه حرف علة ض.

قوله: **(تساهلوا في العبارة)** أي فجعلوه من المعتل لأن الملحق في حكم الأصلي.

والرِّماء، والاشتراء، والاحْبِنْطاء)، والارعواء من المصادر المعتلة اللام، التي فعلها مبدوء بهمزة وصل أو وزنه فاعَل أو أفعل (ممدود، لأنّ نظائرها) من الصحيح (الإكْرام والطِّلاب والافْتتاح والاحْرِنْجام)، والاحمرار، فإذا بنيت مثلها من المعتل اللام، وقع حرف العلة طرفا بعد ألف زائدة، فوجب قلبه همزة، وهو معنى الممدود، لكن الاحبنطاء ليس معتلا، لأنّ احبنطى مُلحق باحرنجم، بزيادة الألف، لكن لمَّا كانت الزيادة فيه بالإلحاق بالأصلي أدرجوه في المعتل، ....

وَأَسْمَاء الْأَصْوَات المضموم أَولهَا كالعُوَاءِ والثُّغَاءِ؛ لِأَن نظائرها: النُّبَاحُ والصُّراخُ، ومُفْرَدِ أَفْعِلَةٍ نَحْو: كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ لِأَن نظائرها: حِمَارٌ وقَذَالٌ، . . . .

جار قوله: **(وأسماء)** أي المعتل اللام من أسماء الأصوات المضموم أولها كالعواء وهو صوت الذئب، والثغاء وهو صوت الشاة، ممدود أيضاً لما تقدم، ومن مفرد أفعلة؛ لأنها جمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد نحو كساء مفرد أكسية، وقباء مفرد أقبية فيعلم أنه ممدود؛ لأن قياسه أن يكون قبل آخر مفرده ألف فتنقلب الواو والياء همزة لما مر ونظيره من الصحيح قذال وأقذلة وحمار وأحمرة، . . . .

نقره **(و)**، المعتل اللام من **(أسماء الأصوات المضموم أولها)**، ممدود لأن القياس أن يقع قبل آخرها ألف فتقلب حرف العلة همزة كما تقدم و**(كالعواء)**، وهو صوت الذئب **(والثغاء)** وهو صوت الشاة **(لأن نظائرهما)**، من الصحيح **(النباح والصراخ)**، قال الخليل: مدوا البكاء؛ لأنه لا يخلو عن صوت في العادة فأجرى مجراه ومن قصره جعله كالحزن؛ لأنه ليس بصوت على الحقيقة **(و)**، المعتل اللام من **(مفرداً فعلة)**، ممدود لأن أفعلة جمع مخصوص باسم قبل آخره حرف مد **(نحو كساء)**، مفرد أكسية **(وقباء)**، مفرد أقبية فتقلب الواو والياء همزة **(لأن نظائرهما)**، من الصحيح **(حمار)**، مفرد أحمرة **(وقذال)** مفرد أقذلة . . . .

كمال قوله: **(لما تقدم)** من أن قبل آخره ألف أو من أن قياس مصدر الأصوات أن يكون على فعال. قوله: **(ومن مفرد أفعلة)** إذا كان ذلك المفرد معتل اللام. قوله: **(مفرد أقبية)** كزمان وأزمنة. قوله: **(لأن قياسه أن يكون)** أي قياس الجمع الذي على وزن أفعلة.

لقا (و) كذا المعتل اللام من (أسماء الأصوات المضموم أولها كالعُواء) لصوت الذئب، (والثُّغاء) لصوت الشاة، (لأنّ نظائرهما) من الصحيح (النُّباح والصُّراخ)، وأما البُكا بالقصر فأجاب عنه الخليل بأنه لم يقصد به الصوت، بل الحزن، (و) كذا المعتل اللام من (مفرد أَفْعِلَة، نحو كِساء وقَباء) ودُعاء، مفردات أكسية وأقبية وأدعية، (لأنّ نظائرهما) من الصحيح (حِمار وقَذَال) وغراب، مفردات أحمرة وأقذلة وأغربة

وأَنْدِيَةٌ شَاذٌ.

ثم اعترض بأندية فإن مفردها مقصور، وأجاب بأنه شاذ.
وذكر المصنف في شرح "المفصل" أن أندية في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد، وكان قياسه أن لا يقال في جمعه أندية، أو يقال في مفرده نداء بالمد كما قيل قباء وأقبية، وكذا قياس مفرد أنجدة نَجاد أو نِجاد، ولكنهم جمعوا فعلاً في الصحيح على أفعلة وجمعوا ندى في المعتل على أفعلة على غير قياس، وذكر في شرح الهادي أنه

(وأندية)، في قول الشاعر[1]: [البسيط]

فِـي لَـيْـلَـةٍ مِـنْ جُـمَـادَى ذَاتِ أَنْـدِيَـةٍ ... لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

(شاذ)، على خلاف القياس لأن القياس أن يقال في مفرده نداء بالمد أو لا يقال

قوله: **(ثم اعترض بأندية)** مثل مفردها فيما ذكره مفرد أقضية وأرجية. قال أبو حيان: وزعم الأخفش أن أرجية وأقضية من كلام المولدين وتأول أندية على أن يكون جمع نداء الممدود في الضرورة. قوله: **(وذكر في شرح الهادي)** قال الشيخ أبو حيان: زعم المبرد أن أندية جمع نداء

(وأنْدِيَة) من قول الشاعر[2]: [البسيط]

لا يُبصِرُ الكَلبُ مِن ظَلمائِها الطُّنُبا ... فـي لَـيـلَـةٍ مِـن جُـمـادى ذاتِ أَنـدِيَـةٍ

(شاذ)، إذ القياس أنْ يقال في مفرده نداء بالمد كقباء وأقبية لا نَدى، وهو في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد من الصحيح، وكان قياس مفرده نَجاداً، أو نِجاد، أو قيل جمع نَدى على نِداء كجمل وجِمال، ثم جمع نِداء على أندية ككساء

---

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة وقد اختار أبو تمام منها أبياتا في باب الأضياف والمديح وقبل البيت الشاهد قوله:

يـا ربـةَ الـبـيـت قـومـي غـيـر صـاغـرةٍ ... ضـمـي الـيـك رحـال الـقـوم والـقُـربـا

وبعده بيت الشاهد وبعده قوله:

لا يـنـبـح الـكـلـب فـيـهـا غـيـر واحـدة ... حـتـى يـلـف عـلـى خـرطـمـه الـذنـبـا

ربة البيت: المراد منها امرأته وقوله (غير صاغرة) أراد غير مستهان بك وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات والرحال: جمع رحل يريد به متاع الضيفان.
والقرب: جمع قراب مثل كتاب وكتب وهو جفن السيف وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه وقوله (في ليلة من جمادى) أراد في ليلة من ليالي الشتاء وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجة والأندية: جمع ندى والندى: البلل.
وقيل ما سقط آخر الليل والطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة. والاستشهاد بالبيت في قوله (أندية) حيث جمع ندى عليه وذلك شاذ لأن أفعله جمع للممدود لا للمقصور ومن الناس من قال: الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى فيكون أندية جمع الجمع وحينئذ يكون قياساً.

(٢) من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة وقد اختار أبو تمام منها أبياتا في باب الأضياف والمديح.

والسماعي نَحْو: الْعَصَا والرَّحى، والخَفَاءِ والإباء، مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

نق قيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال، ثم على أندية ككساء وأكسية فلا يكون أندية جمع المقصور، ولا ندى مفرد أفعلة، وأما السماعي فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل آخره ليكون مقصوراً أو واقع قبل آخره ألف ليكون ممدوداً، ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين للممدود، والإباء بالفتح والمد القصب والواحدة إباءة.

جا في جمعه أندية وأندية في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع تجد من الصحيح وكان قياس مفرده نجاد أو نجاد وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية فلا تكون أندية جمع المقصور ولا ندى مفرد أفعلة **(والسماعي)** وهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصوراً أو وقع قبل آخرها ألف فيكون ممدوداً **(نحو العصا والرحى)**، من المقصور فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن القياس وكذلك قصره **(و)**، نحو **(الخفاء والإباء)**، بالفتح والمد وهو القضيب من الممدود **(مما ليس له نظير)**، وأصل مطرد من الصحيح **(يحمل عليه)**، في القصر والمد.

كـ وأن نداء جمع ندى؛ لأن فعلاً يجمع على فعال، وفعال يجمع على أفعلة قال، وهذا ضعيف؛ لأن نداء جمع ندى لا يحفظ ولا يسمع من كلامهم وفيه جمع الجمع، ولا ينقاس ثم نقل عن ابن عصفور أن ما قاله أي المبرد يجوز قياساً لكنه لم يسمع ووهمه فيما اقتضاه من جواز جمع الجمع قياساً، قال: وقد نقل الإجماع فيه على أنه لا يجوز بل ما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه. قوله: **(فلا يكون أندية جمع المقصور)** إذ هو جمع نداء وهو الممدود ولا ندى إذ هو مفرد نداء وهو فعال. قوله: **(وإلا بالفتح)** هو من المهموز كما حكاه ابن جني عن سيبويه لا المعتل كما توهمه الجوهري وغيره واحترز بقوله بالفتح عن الإباء بالكسر؛ لأن له نظير أو هو النفار والجماح فمده قياسي، وكذا الإباء بالضم وهو أن لا يشتهي الطعام؛ لأنه داء كالزكام والصداع. قوله: **(والواحدة إباءه)** هي بالفتح أيضاً كقباء.

قنّ وأكسية، فلا تكون أندية جمع المقصور، ولا نَدى مفرد أندية، بل مفرد نِدى.

(والسماعي) من المقصور (نحو العصا والرَّحى) بالقصر (والخَفاء والأَباء) بالمد (مما ليس له نظير) من الصحيح (يُحمل عليه) في القصر والمد والأَباء بالفتح والمد القصب، وواحده أباءة وأمَّا الإباء بالكسر فمده قياسي، لأنّ نظيره نَفر نِفارا، وجمحت الدابة جماحا، وكذا الأُباء بالضم، لأنه داء كالزكام، والصداع، وهو أنْ لا يشتهي الطعام، يقال منه أخذه أُباء، إذا كان لا يشتهي ذلك.

ذُو الزِّيَادَة

حروفها: (الْيَوْم تنساه) أَو (سألتمونيها) أَو (السمان هويت)

جار

ذُو الزِّيَادَة

قوله: (**ذو الزيادة**) حرف الزيادة يجمعها قولك:
يا أوس هل نمت، وقولك لم يأتنا سهو، وكذا اليوم تنساه، وجمعها بعضهم في بيت وهو:

يا أوس هل نمت ولم يأتنا ... سهو فقال اليوم تنساه

عزي

ذو الزيادة وحروفها العشرة

((**الْيَوْم تنساه**) أَو (**سألتمونيها**) أَو (**السمان هويت**))، أو يا أوس هل نمت، أو لم يأتنا سهو، وإنما اختص تلك الحروف العشرة بالزيادة لأن أولى ما زيد حروف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة على ما سيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى،

كما

ذوُ الزِّيَادَة

قوله: (**حروف الزيادة يجمعها إلى آخره**) حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك اليوم تنساه، أو سألتمونيها على ما يحكى أن تلميذاً سأل شيخه عن حروف الزيادة. فقال الشيخ: سألتمونيها فظن التلميذ أنه أحاله على ما أجابهم به من قبل فقال ما سألناك إلا هذه المرة فقال اليوم تنساه فقال، والله لا أنساه، فقال: يا أحمق قد أجبتك مرتين، أو السمان هويت على ما يحكى أن المبرد سأل المازني عنها فقال شعر[1]: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وقد كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال أبا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر، فقال أجبتك مرتين، وأحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى شعر: [الطويل]

أقفا

ذو الزيادة

(وحروفها) عشرة يجمعها قولك (اليومَ تَنساهُ أو) قولك (سألتُمونيها) على ما حُكي أنّ طالبا سأل شيخه عنها، فقال له سألتمونيها، فظن الطالب أنه أحاله على شيء أجابهم به قبل، فقال ما سألناك إلّا هذه المرة، فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله ما أنساه، فقال: يا أحمق، قد أجبتك مرتين، (أو) قولك (السمان هويت)، على ما

(١) التّمثيل فيه: (هويت السِّمان) حيث جمع حروف الزّيادة في هذه الكلمة.
انظر: المنصف ١/ ٩٨، والوجيز في علم التّصريف ٣١، وشرح الملحة ٢٧٥، والتتمّة في التّصريف ٤٣، وشرح الملوكيّ ١٠٠، وشرح المفصّل ٩/ ١٤١.

. . . .

وإنما اختصت تلك الحروف العشرة دون غيرها؛ لأن أولى ما زيد حروف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة، وأما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف، وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان، وغير حروف المد

وغير حروف العلة من هذه الحروف الباقية مشبهة بها فالهمزة مجاورة للألف في المخرج وتنقلب إليها وكذا الهاء مجاورة للألف في المخرج والميم من مخرج الواو وفيها غنة مناسبة للين حروف العلة والنون فيها أيضاً غنة وتمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق والتاء بهمسة تناسب لين حروف اللين وكذلك السين حرف مهموس واللام وإن

سَأَلْتُ الحُروفَ الزَّائداتِ عنِ اسْمِها ... فقالت ولم تبخل: أَمانٌ وتَسْهِيلُ

وقال آخر:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهَايَةُ مَسْئول أَمَانٌ وَتَسْهِيل

قوله: **(يجمعها قولك يا أوس هل نمت)** حروف الزيادة عشرة جمعها الناس في أنواع من الكلام، ومن ألطف ما جمعت فيه سألتمونيها، وقد ذكرت ثلاث مرات في البيت الذي حكاه الشارح وأجمع منه وأحسن لعدم الحشو قول ابن مالك:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهَايَةُ مَسْئول أَمَانٌ وَتَسْهِيل

وقيل أيضاً السمان هويت كما في المتن وهو معيب لإدغام اللام وهويت السمان هو مثله لذلك ولسقوط الهمزة وجمعت أيضاً في قولهم:

أويت من سهل وأسلمني وتاه ... والموت ينساه وهم يتساءلون

وغيرها. قوله: **(لأنها أخف الحروف)** أي ولذلك كثر استعمالها فلا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها التي هي الضمة والفتحة والكسرة. قوله: **(وأقلها كلفة)** أي لأنها لما فيها من اللين يسهل النطق بها.

حُكي أنّ المبرد سأل المازني عنها فأنشده: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة، وأنت تنشدني الشعر، فقال: أجبتك مرتين، وتبع المصنف في تقديم السمان على هويت صاحب المفصل، وحكمته أنْ تثبت الهمزة لكونها ابتداء، وبعضهم تورع عن هَوِيتُ السمان، فقال هُوِيَت السمان، وبعضهم ضبطها بغير ذلك، وإنما اختصت هذه العشرة بالزيادة، لأنّ أول ما زيد حروف المد واللين، لأنها أخف الحروف، كما سيأتي بيانه، وأمَّا قول النحاة: الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف، أمَّا بالنسبة إلى بقية الحروف فخفيفتان، وغير حروف المد واللين من

. . . .

ي والليين من الحروف العشرة مشبهة بها . فالهمزة مجاورة للألف في المخرج وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف .
والهاء أيضاً مجاورة للألف في المخرج، وأبو الحسن يدعي أن مخرجهما واحد وهي خفية وقد أبدلت من الواو في يا هناه، ومن الياء في هذه، والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة لين حروف اللين، والنون أيضاً فيها غنة ويمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق والواو حرف مهموس وأبدلت من الواو في تجاه وتراث . والسين حرف مهموس فيه صفير فناسب بمهمسه لين حروف اللين ويقرب مخرجه من مخرج التاء، ولذلك أبدلوها منها فقالوا استخذ في اتخذ وعكسه ست وأصله سدس، واللام وإن كان مجهوراً لكنه يشبه النون وقريب منه في المخرج، ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه وقد يحذف معه نون الوقاية في لعلى كما حذفت مع مثلها في أني وكأني .

ج . . . .

ك قوله: **(وتنقلب إلى حروف اللين)** وتصور فيها أيضاً. قوله: **(وأما قول النحويين)** جواب سؤال مقدر. قوله: **(وهي خفية)** كما أن الألف كذلك. قوله: **(وقد أبدلت من الواو في يا هناه)** أي في مذهب البصريين، وستأتي الكلمة وإيضاحها وما فيها من الخلاف في الإبدال.
قوله: **(فناسب بهمسه)** أي وما فيه من الصفير قاله الموصلي: وقد يقال الصاد مثل السين في كل ما ذكره الشارح. قوله: **(فقالوا استحذ في اتخذ)** السين فيه بدل من التاء، وفي ست بدل من السين. قوله: **(واللام وإن كان مجهوراً)** اللام مشابه للنون والنون مشابه للألف لامتداده في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، فاللام مشابه للألف؛ لأن المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء. قوله: **(لكنه يشبه النون)** قال الموصلي: لأن مخرجه قريب من مخرجه، ولذلك يدغم فيه، ولعل الشارح أراد أن يشبه النون في الجهر ويشبهها أيضاً في الاستفال والانفتاح والاستطالة في المخرج.

ق الحروف العشرة شبيهة بها، فالهمزة مجاورة للألف في المخرج، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف، والهاء أيضاً مجاورة للألف في المخرج، وهي خفية، والميم من مخرج الواو، وهو الشفة، وفيها غنّة مناسبة للين حروف اللين، والنون أيضاً فيها غنة، وتمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق، والتاء حرف مهموس، وأُبدلت من الواو في تجاه وتُراث، والسين حرف مهموس فيه صفير، فناسب بهمسه لين حروف اللين، ويقرب مخرجه من مخرج التاء، ولذلك أبدلوها منها، فقالوا استخذ من اتّخذ، وعكسه ست، وأصله سدس، واللام وإنْ كان مجهورا، لكنه يُشبه النون، لقربه منه في المخرج، ولذلك تُدْغم فيه النون، نحو من لدنه، ثم بنى معنى زيادتها فقال:

أَي: الَّتِي لَا تكون الزِّيَادَة لغير الْإِلْحَاق والتضعيف إِلَّا مِنْهَا.

قوله: **(أي التي)** يريد أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبداً؛ لأنها قد تكون الكلمة منها وكلها أصول كقولك: سأل، ونام، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها، فإن الزيادة قد تكون بالتضعيف أي بتكرير حروف الكلمة وقد لا تكون كذلك، وأيضاً قد تكون للإلحاق وقد تكون لغيره والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو: شملل ومن غيرها، نحو جلبب، وكذا التضعيف نحو علم وفرح، والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف وهي إما لإفادة معنى كهمزة انصر وأذهبته وألف ضارب وياء التصغير، وإما للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم، وإما لتفخيم المعنى كميم زرقم وستهم، وإما للمد كألف حمار وواو عمود وياء قضيب، وإما لإمكان التلفظ

كان مجهوراً لكنه تشبه النون وقرب منها في المخرج **(أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق و)**، لغير **(التضعيف)**، أي تكرير الحروف من جنس حروف الكلمة **(إلا منها)**، لا على معنى أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة أبداً إذ ما فيها حرف إلا ويكون أصلاً أيضاً والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو شملل وقد تكون من غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم وفرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف **(ومعنى الإلحاق أنها)**، أي أن الزيادة **(إنما زيدت لغرض جعل**

قوله: **(أي بتكرير حروف الكلمة)** إنما قال ذلك لأن المضاعف في اصطلاحهم هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد. قوله: **(وكذا التضعيف)** أي قد يكون منها وقد يكون من غيرها. قوله: **(وهي إما لإفائدة معنى)** أي كالتكلم والتعدية ومعنى اسم الفاعل والتحقير. قوله: **(وإما للعوضْ)** كتاء زنادقة، فإنه عوض عن ياء زناديق كتاء فرازنة. قوله: **(وأما للعوض كتاء زنادقة)** هي عوض عن المدة والأصل زناديق ولذلك لا يسقطان ولا يثبتان وتقدم في الجمع.

(أي) الحروف (التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق و) لغير (التضعيف إلّا منها)، لا أنها تكون أبدا زائدة، وإلّا لزم أنْ يكون حروف سأل ونام مثلاً زائدة، وليس كذلك، أمَّا الزيادة للإلحاق، فقد يكون منها كشملل، وقد تكون من غيرها كجلبب، وكذا الزيادة للتضعيف، أي تكرير حروف الكلمة كعلّم وفرّح، والمقصود من هذا الباب، بيان زيادة لا تكون للإلحاق، ولا للتضعيف، بل إمَّا لإفادة معنى كهمزة انصر، وألف ضارب، وياء التصغير، أو للعوض كتاء زنادقة، وميم اللهم، أو لتفخيم المعنى كميم زرقم، أو للمد كألف حمار، وواو عمود، وياء قضيب، أو لإمكان التلفظ كهمزة

وَمعنى الْإِلْحَاق أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته، فنحو: قَرْدَدٍ مُلْحق بجعفر، . . . . . .

كألف الوصل، ثم أشار إلى أن المراد بالإلحاق جعل مثال على مثال لزيد منه؛ ليعامل معاملته فجعل كذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابل الحرف الأصلي في الملحق به؛ ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما فنحو قردد، وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر، ولذلك قالوا قرادد وقريدد كما قالوا جعافر وجعيفر . . . .

مثال على مثال أزيد منه)، فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به **(ليعامل معاملته)**، في التصغير والتكسير وغيرهما وقد عرفت مستوفى **(فنحو قردد)**، وهو المكان الغليظ **(ملحق بجعفر)**، ولذلك قالوا قرادد وقريدد

قوله: **(وميم اللهم)** هي عوض عن ياء آخر تبركاً باسمه تعالى: ولكونه عوضاً عنها لم يجمع بنيهما إلا في الضرورة. قوله: **(كميم زرقم وستهم)** كل منهما بضم أوله وثالثه، والزرقم بالضم الشديد الزرقة للذكر والأنثى قال الجوهري: رجل استه بين السته إذا كان كبير العجز، والستهم والستاهي مثله وامرأة ستهاء وستهم. قوله: **(كميم زرقم)** الشديد الزرق، والمرأة زرقم أيضاً الأست العجز، وقد يراد به حلقة الدبر، ورجل استه بين السته إذا كان كبير العجز، والستهم والستاهي مثله، والمرأة ستهاء، قال ابن السكيت: رجل سته وستاهي عظيم الأست والمرأة ستهاء وستهم والميم زائدة صحاح. قوله: **(ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما)** أي فما ثبت للملحق به من حكم ثبت للملحق مثله فلو بنيت من البيع مثل ضيون قلت بيوع بالتصحيح؛ لأن المقصود من الإلحاق التقابل وهو إنما يحصل إذا قوبل الصحيح بمثله والمعتل بمثله ومن هنا امتنع الإدغام في الملحق بتضعيف كقردد الملحق بجعفر فإن الفك فيه واجب نعم إذا كان أول المثلين فيه ساكناً تعين الإدغام؛ لأنه لا يخل بالتقابل نحو جدب فإنه ملحق بقمطر. وقال ابن مالك: إنما اغتفرت فيه هذه المخالفة لما في الفك من الصعوبة والثقل والجدب بمعجمة ومهملة وموحدة الضخم وفي جعل المعاملة غاية للجعل أشعار بأنه مقصود لأجلها، وقد صرح به من قال: إن حرف الإلحاق هو ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه أي موافقاً له في الصيغة وإن اختلف ميزانهما. قال أبو حيان: وفي القصد تجوز وإنما هذا اعتبار نحوي ورد بأن الواضع قصد بالمزيد لغير الإلحاق ما أريد بزيادته من الدلالة على معنى أو العوض أو غيرهما لامتناع أن يضع الكلمة من غير اعتبار شيء، كيف وهو قد

الوصل، وهاء السكت، (ومعنى) زيادتها لأجل (الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه) بأن يجعل الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للحرف الأصلي في الملحق به (ليُعامل معاملته) في التكسير والتصغير، وغيرهما، (فنحو قَرْدَدَ) للمكان الغليظ المرتفع (ملحق بجعفر)، ولهذا يقال قرادد، وقريدد مثل جعافر وجُعيفر، . . . . .

وَنَحْو: مَقْتَلٍ غير مُلْحق، لما ثَبت من قياسها لغيره، وَنَحْو: (أَفْعَلَ. وَفَعُل، وفاعَلَ) كَذَلِك لذَلِك، ولمجيء مصادرها مُخَالفَة.

ر ونحو مقتل غير ملحق وإن صح فيه مقاتل ومقيتل؛ لأن زيادة الميم قياس في غير معنى الإلحاق، وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان؛ ولأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول ونحو أفعل وفعل، وفاعل أيضاً غير ملحق لما ثبت من قياسها لغير معنى الإلحاق وهو ما مر عند ذكر معاني الأبواب ولمجيء مصادرها مخالفة وقد مر بيان ذلك أيضاً، وأتى بإنما في قوله: إنما زيدت ليدل على الحصر أي زيادة الحرف فيه لا يكون إلا لهذا الغرض، وهذا يدل على أن تفاعل وتفعل لا يكون للإلحاق وقد جعلهما المصنف منه فيما مر، وذكر المصنف في شرح "المفصل" أن دليل الإلحاق وجهان:

الأول: أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى. **والثاني**: موافقة المصدر ثم قال: اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الأول هو التحقيق؛ لأنه جار في الأسماء والأفعال، والثاني مقيد بالأفعال؛ لأن الأسماء ليس لها مصادر.

ج كما قالوا جعافر وجعفير **(ونحو مقتل)**، مما كانت الزيادة لاطراد معنى غير الإلحاق **(غير ملحق)**، وإن كان على وزن جعفر وصح فيه مقاتل ومقتيل **(لما ثبت من قياسها)**، أي قياس الزيادة وهي الميم **(لغيره)**، أي لغير معنى الإلحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان **(ونحو افعل وفعل وفاعل كذلك)**، غير ملحق **(لذلك)**، أي لمجيء هذه الزيادات لمعان مطردة غير معنى الإلحاق كما عرفت **(ولمجيء مصادرها مخالفة)**،

ك قال يضرب وضارب ومضروب قاصداً بكل صيغة معنى، ولولا الحرف المزيد على المادة الأصلية لم يجز له قصد ذلك المعنى، فالظاهر أنه يقصد به المعنى المزيد لأجله، ولا شك أن إلحاق كلمة بأخرى لتعامل معاملتها أمر يمكن قصده، فالواضع قصد الموازنة والمقابلة، نعم النحوي سمى ذلك إلحاقاً انتهى. قوله: **(ولأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول)** سبق في الأبنية أنه ليس على عمومه فليراجع. قوله: **(مصادرها مخالفة)** أي لمصدر الرباعي. قوله: **(أي زيادة الحرف فيه)** أي في الإلحاق ض. قوله: **(إلا لهذا الغرض)** أي الذي هو جعل مثال إلى آخر ض. قوله: **(هو الذي ليس لمعنى)** أي ليس لمفهوم وضعت الكلمة ابتداء بل لمعنى خارج عن مفهوم ما وضع له وهو جعل مثال إلى آخر ض.

ق (ونحو مَقْتَل غير ملحق) وإن كان بصورة جعفر، وصح فيه مقاتل ومُقيتل، (لِما ثبت من قياسها)، أي قياس زيادة الميم (لغيره)، أي لغير معنى الإلحاق، وهو الدلالة على المصدر، والزمان، والمكان، مع أنّ حرف الإلحاق لا يكون في الأول، (ونحو أَفْعَل وفَعَّل وفاعَل كذلك)، أي غير ملحق، وإنْ كان بصورة دحرج (لذلك)، أي لِما ثبت من قياس الزيادة فيه لغير معنى الإلحاق كما مرّ في محله، (ولمجيء مصادرها مُخالفة)

وَلَا تقع الْألف للإلحاق فِي الِاسْم حَشواً لما يلْزم من تحريكها.

قوله: (**ولا يقع الألف**) لما انجر الكلام إلى ذكر الإلحاق وبيان معناه أشار إلى أن الألف لا يقع للإلحاق في الاسم حشواً واستدل بقوله لما يلزم من تحريكها فما في قونه

لمصادر الرباعي واعتمد الزمخشري على هذا الوجه لكن الوجه هو الأول؛ لأنه جار في الأسماء والأفعال بخلاف هذا الوجه فإنه مختص بالأفعال إذ لا مصدر للأسماء، ويدل هذا أن تفعل وتفاعل لا يكونان للإلحاق وقد جعلهما المصنف من الملحقات (**ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً لما يلزم من تحريكها**)، وهي لا تقبل الحركة ولذلك

قوله: (**أشار إلى أن الألف لا يقع للإلحاق**) أي ولا يقع الألف للإلحاق بالأصالة في الاسم حشواً لما يلزم من تحريكها قبل ياء التصغير إن كانت ثانية وبعدها إن كانت ثالثة وإن كانت رابعة كانت آخراً في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشواً وهي للإلحاق فلا يكون إلا للإلحاق بالخماسي فيجب حذف الآخر ليمكن تكسيره وتصغيره وحينئذٍ يصير عرضة للإعراب اللفظي إذ لا يجوز أن يجعل إعرابه تقديريًّا؛ لأنها وقعت موقع حرف أصلي قابل لأنواع الحركة بالقوة وذلك أدنى عرض له مثل ما عرض للزائد ولو جعل إعرابه لفظيًّا لبطلت حقيقة الألف فيكون قد عرض للزائد أشد التغاير، وهو انعدامه بالكلية مع ثبات الحرف الذي ما وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه لا يعرض له تغيير إلا باعتبار ما ونادراً وهذا بخلاف ما وقع الألف للإلحاق فيه آخراً، فإنها حينئذٍ يكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتغاير وهو الحرف الآخر من الملحق فلا بأس حينئذٍ بإبقاء الألف على حالها كما في علقي وبقلبها كما همزه في علباء، وبمثل هذه النكتة قد يقع الألف للإلحاق في الفعل حشوًا نحو تفافل؛ لأن أركان الفعل مضطربة لا تفاوت في عروض التغاير لها بين كونها وسطاً أو آخر أو إنما قلنا لا يقع الألف بالأصالة للإلحاق في الاسم حشواً؛ لأنه يجوز أن يقع للإلحاق في الاسم حشواً بالتبعية لا بالأصالة فأما إذا حكمتا بكون الألف في تفاعل للإلحاق لزم الحكم بكونها في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق، وقد يقال: إن الألف لا تقع للإلحاق البتة؛

لمصادر دحرج، إذ مصدر الأفعال والتفعيل والمفاعلة غير الفعللة، مع أنّ مصدر الفعل الملحق، يجب أن يوازن مصدر الملحق به، وبما قاله عُلِم أنّ دليل الإلحاق الموافقة في المصدر، وهو مما استدل به المصنف في شرح المفصل، واستدل له فيه أيضاً بأنّ حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة له بسبب ذلك الحرف، (ولا تقع الألف) بالأصالة (للإلحاق في الاسم حشوا)، فلا يُقال كتاب ملحق بقمطر، ولا علابط ملحق بقذعمل (لِما يلزم من تحريكها) قبل ياء التصغير إنْ كانت ثانية، وبعدها إنْ كانت ثالثة،

. . . .

جـ لما موصولة أو موصوفة ويلزم صلتها أو صفتها، ومن بيان وقيل لبيانه في الشرح المنسوب إلى المصنف لما قصدوا في الإلحاق إلى وقوع الحرف الزائد موقع الأصلي كرهوا أن يكون في الحشو ألفاً فيؤدي إلى تحريك الألف في حكم الأصلية وإنما

قره حكم بأنها لا تكون أصلاً، بل منقلبة عن واو أو ياء؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكره أن يوضع ما لا يقبل الحركة فلم توضع للإلحاق أيضاً لكراهة أن يوضع له ما لا يكون أصلاً وقيل لأن حرف العلة إذا وقع حشواً و قبله حركة من جنسه نحو كتاب وعجوز وسعيد جرى مجرى الحركة والمد فلا يقابل بحرف صحيح.

أما إذا كانت الألف طرفاً جاز أن يكون للإلحاق؛ لأن الحرف الأخير متعرض للسكون والتغيير في الوقف وغيره فلم يقو قوته إذا كان حشواً، وإنما قال في الاسم لأن مذهبه أن نحو تغافل ملحق بتدحرج كما عرفت ولما ذكر حروف الزيادة وما يقتضي الحال ذكره من الإلحاق شرع فيما هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزائد من

ك لأنها لا تقع أصلاً في الأبنية؛ لأن الأصول قابلة للحركات وهي لا يقبلها وكما أنه لا يقع أصلاً ينبغي أن لا يقع مكان أصل فنحو علقى الملحق بجعفر الأصل في ألفه ياء قلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها ونحو علباء الملحق بسرداح الناقة الكثيرة اللحم الهمزة فيه منقلبة عن الياء التي في درحان للبعير السمين ولم يصح الياء كبناء الكلمة على التذكير فعلى هذا ينبغي أن لا يجعل الألف في تغافل للإلحاق مع أن الألف في مثله غالبة لإفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً. قوله: (**وقيل لبيانه**) والأولى أن يقال في بيانه لم يجوزوا زيادة الألف في الحشو للإلحاق؛ لأن زيادتها فيه يؤدي إلى تحريكها ولا يجوز تحريكها لأمرين الأول أنها لو حركت لصارت واواً أو ياء أو همزة فلا يعرف أن حرف الإلحاق ألف أو واو أو همزة إذ ليس لها أصل أو أمثلة اشتقاق يعرف به الثاني أن ألف الإلحاق لا يجوز أن تكون في مقابلة الحرف المتحرك وإلا يختلف وزنهما فلا يعرف الإلحاق فلا بد أن يكون في مقابلة الحرف الساكن حتى يتحقق الإلحاق وحينئذٍ لا يمكن تحريكها إذ يبطل عن الموازنة الدالة على الإلحاق وتعود على موضوعه بالنقض ض. قوله: (**في حكم الأصلية**) هو حال من الألف، وإن كانت مضافاً إليها؛ لأن المضاف صالح للعمل.

قف وإنْ كانت رابعة كانت آخرا فيه، وفي جمع التكسير، لأنها إذا كانت رابعة حشوا، وهي للإلحاق، فإنما تكون للإلحاق بالخماسي، فيجب حذف الآخر لتمكن تصغيره وتكسيره، وحينئذ يصير عرضه للإعراب اللفظي، إذ لا يجوز جعل الإعراب عليها

. . . .

تحريكها حشواً؛ لأنها إن كانت ثانية أو ثالثة وجب تحريكها في التصغير وإن كانت رابعة وجب وقوعها آخراً في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشواً وهي للإلحاق فلا يكون إلا للإلحاق بالخماسي فيجب حذف الآخر، ثم إن قوله في حكم الأصلية احتراز عن الألف التي ليست في حكم الأصلية لجواز تحريكها، وإنما كانت هذه في حكم الأصلية لوقوعها موقع الأصلي، وفي هذا الكلام نظر؛ لأنا لا نسلم امتناع تحريك الألف فإن الألف يعرضها التحريك في التصغير بانقلابها ياء كما في كتيب تصغير كتاب أو واواً كما في كويتب تصغير كاتب، وفي غير التصغير كما في صحراء وليس كونها في حكم الأصلية مانعاً، فإن حكم باب وناب كذلك، وأيضاً فلا

. . . .

قوله: **(فإن الألف يعرضها التحريك)** فيه نظر لأنه لم يعرض للألف تحريك في كتيب وكويتب وصحراء، بل للواء والياء والهمزة، لنا. وهذا مردود؛ لأنه حينئذٍ لا يتصور تحريك الألف أصلاً على ما لا يخفى، فالمراد بتحريك الألف كون الحرف الذي يحرك قبل التحريك ألفاً ض.

قوله: **(كما في صحراء)** أي فإن همزتها بدل من الألف الثانية لما اضطر إلى تحريكها.

قوله: **(وليس كونها في حكم الأصلية)** جواب عن سؤال مقدر وهو أن ما ذكرت من عروض الحركة للألف ليس محل النزاع، لكون هذه الألفات زائدة محضة وكلامنا في ألف هي في حكم الأصلية ض.

قوله: **(مانعاً)** أقول مانع؛ لأنه إذا حركت الألف أصلية أو ما في حكمه لم يعلم أن أصلها ألف حركت أو أصلها حركت هذا المتحرك، والاستدلال بباب وناب غير صحيح؛ لأن الألف فيهما ليست بأصلية ولا في حكمهما بل هي لعارض هو فتحة الفاء وزال ذلك العارض، والمراد بما في حكم الأصلية أن يكون الألف مقصودة كالأصلية، والألف فيهما غير مقصودة بخلاف الألف الأصلية، والزائدة للإلحاق فإنها تكون مقصودة كالأصلية ليتحقق الإلحاق ض.

تقديريا، لأنها وقعت موضع حرف أصلي قابل لأنواع الحركات، ولو كان الإعراب لفظيا انعدمت الألف، فيكون الزائد قد عرض له أشد التغايير، وهو انعدامه بالكلية مع ثبوت ما يقع الزائد موقعه، وهذا بخلاف ما كان الألف فيه للإلحاق آخرا، فإنها حينئذ وقعت موقع ما هو عرضة للتغايير، وهو الحرف الأخير من الملحق به، فأمكن بقاؤها، إمَّا بحالها كما في علقى، أو بقلبها همزة كما في علباء، هذا مع أنّ ما ذكره من امتناع

. . . .

طائل تحت قوله: وإن كانت رابعة إلى آخره، إذ غاية ما يلزم منه أنه يقع الألف حينئذٍ آخر أو أي محذور يلزم منه.

. . . .

قوله: **(وأي محذور يلزم منه)** الأولى أن يقال في بيان المحذور أنه يلزم أحد الأمور الثلاثة إما التقاء الساكنين على غير حده أو تحريك ألف الإلحاق أو حذفها، وكل ذلك ممتنع، أما بيان أحد الأمور فلأنه إذا دخل التنوين على هذه الكلمة التقى ساكنان، فأما أن لا تحذف فيلزم التقاء الساكنين إن لم يحرك وتحريك ألف الإلحاق إن حركت، وأما إن تحذف فيلزم الثلاث. وأما بيان امتناع الأمور الثلاثة فلأن التقاء الساكنين لا يجوز إلا في المواضع المعدودة في أول بابه وهذا ليس منها، ولأن تحريك ألف الإلحاق غير جائز لما بينت لك في حاشيتي **(على الصحفة المقابلة بهذه الصفحة)**؛ ولأن حذف حرف الإلحاق غير جائز؛ لأنه ليس له أصل يعرف به فلا يعلم وجوده لو حذف فلا يجوز حذفه. فإن قلت: هذا المحذور لازم عليك؛ لأنه تجوز زيادة الألف للإلحاق آخراً كما قال الشارح: فأي شيء يختاره من الثلاثة يختاره في الآخر، فهو جوابنا هاهنا قلت اختار التحريك فهو تجوز في الآخر؛ لأن الألف إذا زيدت في الآخر لا يكون في مقابلة الساكن مطلقاً، بل ساكن ينقلب إلى الحركة؛ لأن الآخر في الملحق به محل الحركات بدخول العوامل فكذا في الملحق بخلاف الوسط فإن الألف فيه تكون في مقابلة الساكن مطلقاً، فلا يجوز تحريكه، أو اختار الحذف وهو في الآخر جائز؛ لأن الآخر محل للتغيير بخلاف الوسط وأيضاً في مبحثنا عن الآخر حرف حتى صارت الألف إلى الآخر فلو حذف الألف أيضاً يكون إجحافاً بالكلمة بخلاف ما إذا زيدت الألف في الآخر فإنها لو حذفت لا يكون المحذوف غير واحد ض. قوله: **(وأي محذور يلزم منه)** وجهه الشيخ نظام الدين بأن الألف تصير حينئذٍ عرضة للإعراب اللفظي إذ لا يجوز أن يجعل تقديريًّا؛ لأنها وقعت موقع حرف أصلي قابل لأنواع الحركات بالقوة وذلك إذا عرض له مثل ما عرض للزيادة ولو جعل الإعراب لفظيًّا لبطلت حقيقة الألف فيكون قد عرض الزائد أشد التغايير وهو انعدامه بالكلية مع إثبات الحرف الذي وقع الزائد موقعه على حاله في نفسه ولا يعرض له تغيير إلا باعتبار ما ونادراً، قال وهذا بخلاف ما وقع الألف فيه للإلحاق آخراً فإنها حينئذٍ تكون قد وقعت موقع ما هو عرضة للتغايير وهو الحرف الأخير من الملحق به فلا بأس حينئذٍ بإبقائها على حاله كما في علقى أو بإبدالها همزة كما في علباء انتهى.

تحريكها حشوا منعه بعض، فقال لا نسلّم امتناع تحريكها، لأنها تحرك في التصغير بانقلابها ياء كما في كُتيِّب تصغير كتاب، أو واواً كما في كويتب تصغير كاتب، وخرج بقولنا بالأصالة وقوعها في الاسم حشوا تبعا، فإنّا إذا حكمنا بأنها في تغافل للإلحاق

. . . .

فإن قيل: يلزم منه أن يصير الإعراب تقديريًّا، قلت: هذا كلام من جوز وقوع الألف للإلحاق آخراً ومنع منه حشواً فكيف يصح منه الاستدلال عليه بلزوم أن يصير الإعراب تقديريًّا، فإن هذا المحذور على تقدير وقوع الألف للإلحاق آخراً أشد، ثم قيل فيه ولم يوقعوها للإلحاق إلا آخراً لإمكان بقائها غير متحركة؛ لأنها لو كانت متحركة لانقلبت ألفاً، وذكر لبيانه في بعض الحواشي أي لو صارت متحركة انقلبت ألفاً؛ لأنها لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واواً أو ياء، ثم ألفاً لانفتاح ما قبلها، وهذا غير سديد؛ لأنها إن كانت في الثلاثي فلا بد أن تقع رابعة ويكون ما قبلها مكسوراً حالة

. . . .

قوله: **(فإن قيل يلزم منه)** الأولى أن يقول محذوره تحريكه، كما قال المصنف لوقوعها بعد التصغير والتكسير آخراً، وجوابه ما قال الشارح من عدم امتناع تحريكه.

قوله: **(آخراً أشد)** وجه شدته وقته أن كون الإعراب تقديريًّا حال ازدياده للإلحاق رابعة لا يكون إلا عند التصغير والتكسير، وأما في ازدياده آخراً ففي كل حال فافهم.

قوله: **(فكيف يصح منه الاستدلال)** عرف وجه صحته مما ذكر آنفاً.

قوله: **(ثم قيل فيه)** أي في الشرح المنسوب.

قوله: **(إن كانت في الثلاثي الخ)** بيان لزوم أحد الأمرين أن التقدير تقدير الإلحاق بالخماسي فيكون في حكم الخماسي فحينئذ لا يخلو إما أن يسقط الألف عند التصغير أو ما أشبه الزائد فإن كان الأول فثبت الأمر الأول وإن كان الثاني وهو ما أشبه الزائد فتبقى الألف حينئذٍ رابعة فيكون ما قبلها مكسوراً لوقوع ما قبلها بعد ياء التصغير وكل ما وقع بعد ياء التصغير وجب أن يكون مكسوراً كما قرر في موضعه فثبت الأمر الثاني، وإنما لم يمكن بقاء الألف غير محركة، أما على التقدير الأول فظاهر لسقوط الألف، وأما على التقدير الثاني فلعدم انقلابها واواً أو ياء ثم ألفاً لعدم فتح ما قبلها.

بتدحرج، على ما وقع للمصنف فيما مرّ، لزم الحكم بأنها في مصدره، واسم فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق، وبقوله في الاسم وقوعها في الفعل على ما مرّ له في تغافل، لكن الذي في شرح المفصل والهادي يدل أنها لا تقع للإلحاق، لا في حشو الفعل، ولا حشو الاسم، لأنّ المَدَّة لا تقابل بحرف صحيح، وبقوله حشوا، وقوعها في الاسم آخرا كما مرّ، إذ لا محذور، لأنّ الحرف الأخير متعَوض للتغيير، فلم يقو قوّة الوسط، فجاز أن تقابل بحرف العلة، وقيل لا تكون للإلحاق مطلقا، لأنها لا تكون أصلا، بل زائدة، أو بدل من أصل، فلا تكون للإلحاق، وإنما تكون بدلا مما زيد للإلحاق آخرا، وقد مرّ

. . . .

التصغير لوقوعه بعد ياء التصغير، وإن كانت في الرباعي فتكون للإلحاق بالخماسي فتسقط عند التصغير ويصير ما قبلها مكسوراً، ثم قيل فيه، وقد يقال إن الألف لم يقع للإلحاق أصلاً، أما في الحشو فلما تقدم، وأما في الآخر فلأنه موضع يكون متحركاً، وإن كانت حركة عارضة فلا حاجة إلى الألف وفيه أيضاً نظر يعرف مما مر.

ثم أشير فيه إلى سؤال وهو أن يقال لِمَ لا يجوز أن يحرك بأن قدرت ياء وإلى جوابه بأنها حينئذٍ تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً وضعفه ظاهر مما مر، إذ لا يلزم ذلك سواء وقعت رابعة أو خامسة كما عرفت.

وقال بعض الفضلاء في شرح "الهادي": زيادة الألف حشواً لا تكون للإلحاق فلا يقال كتاب ملحق بقمطر ولا علابط بقذعمل؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشواً، وقبله حركة من جنسه نحو ألف كتاب، وواو عجوز، وياء سعيد جرى مجرى الحركة، والمدة فلا تقابل بحرف صحيح فلا تلحق بناء ببناء، فإن كانت الألف طرفاً جاز أن تكون للإلحاق؛ لأن الحرف الأخير من الكلمة متعرض للسكون، والتغيير في الوقف وغيره فلم يقو قوته إذا كان وسطاً فجاز أن يقابل بحرف العلة.

وقال المصنف في شرح "المفصل": كثر زيادة الألف حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم، ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلاً إلا وهي منقلبة عن واو أو ياء، وإنما لم يثبتوها أصلاً؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإلحاق؛ لأنهم إذا ألحقوا قصدوا إجراء البنية به مجرى الأصل فكرهوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلاً، ثم قال فيه، وقول

. . . .

قوله: **(فلا حاجة إلى الألف)** أي فلا يمكن الإتيان بها للإلحاق؛ لأنها لا يقبل الحركة أولاً يبقى الألف ألفاً. قوله: **(وفيه أيضاً نظر)** وجهه كما علم مما مر أن غاية ما يلزم منه أنه تقع الألف حينئذٍ آخراً وأي محذور يلزم منه. قوله: **(يعرف مما مر)** من قوله لا نسلم امتناع تحريك الألف فإنه يعرض لها التحريك. قوله: **(ظاهر مما مر)** حيث قال وهذا غير سديد إلى قوله ثم قيل فيه. قوله: **(مجرى الحركة)** أي حرف المد حرف ضعيف ليس بقوي فلا يقع بمقابلة حرف قوي. قوله: **(فلا يقابل بحرف صحيح)** أي لضعف حرف المد عن مقابلة الحرف القوي.

أول الكتاب كيفية وزن الأسماء والأفعال، وبيَّن هنا معرفة الحرف الزائد من الأصلي فيهما بثلاث طرق، فقال:

. . . .

الزمخشري لا يقع الألف للإلحاق إلا آخراً فيه تجوز؛ لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً إلا أن إلحاقها في الموضع الذي تقلب فيه ألفاً مخصوص أيضاً، بأن يكون آخراً؛ لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم يخل؛ إما أن تلحق متحركة مفتوحاً ما قبلها أو غير ذلك، فإن ألحقت على الأول انقلبت ألفاً فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت، وإن ألحقت على الثاني وجب أن تبقى فيه على حالها، فلا يكون ألفاً.

فإن قلت: فلِمَ لا يجيء ذلك في إلحاقها آخراً عن الياء، فيقال فيها آخراً ما قبل فيها غير آخر.

قلت: حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة إلحاقها في الموضع الذي أخل بمعنى

. . . .

قوله: **(لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء)** رد ذلك الخضراوي على ابن عصفور وذكر أنه لم يقل أحد من النحويين أنها منقلبة قال ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه كما لا يقال في علباء همزة الإلحاق قيل ويقال له نعم الإلحاق بالمنقلب عنه فما المانع وإنما جعلها المحققون الياء عن ياء لا عن واو؛ لأنها إنما تكون رابعة أو خامسة فإن كان ذلك الأصل ياء في الأصل فالألف عنه وإن كان واواً وجب قلبها ياء نحو أعريت واستعريت ثم تصير ألفاً.

قوله: **(ما قبلها أو غير ذلك)** يصدق على صورتين ما إذا كانت ساكنة أو متحركة غير مفتوح ما قبلها.

قوله: **(أن تبقى على حالها)** أي لم تنقلب ألف ألفاً؛ لأنها إما ساكنة أو متحركة غير مفتوح ما قبلها.

قوله: **(فلم لا يجيء ذلك)** إشارة إلى الدليل الذي يدل على أن الألف في غير الآخر مخل بالإلحاق وهو قوله لم يخل إما أن يلحق إلى آخره.

قوله: **(أي في إلحاقها)** أي في إلحاق الياء المتحرك المفتوح ما قبلها آخراً أيضاً يلزم ما ذكرت من انقلابها ألفاً فلم لم يمتنع الإلحاق في الآخر امتناعه في غيره. اقليد.

قوله: **(غير معتد بها في الزنة)** فلا يضر تخالف الملحق والملحق به في الحركة والسكون باعتبار الآخر لما ثبت من عدم اعتبار حكم الآخر.

. . . .

وتُعْرَفُ الزِّيَادَة بالاشتقاق، . . . .

الإلحاق، وإنما قال في الاسم؛ لأن مذهبه أن تغافل ملحق بتدحرج كما مر. واستدلاله هنا بقوله لما يلزم من تحريكها يؤيده أيضاً لكن المذكور في شرح "المفصل"، وشرح "الهادي" يدل على أن الألف لا يقع للإلحاق حشواً لا في الفعل ولا في الاسم.

قوله: **(ويعرف الزائد)** لما فرغ من بيان حروف الزيادة، ومعنى كونها زائدة، ومما اقتضى الحال ذكره من الكلام في الإلحاق شرع فيما هو المقصود من هذا الباب، وهو بيان معرفة الزائدة من الأصلي فنقول للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق:

الأول: الاشتقاق: وهو اقتطاع حرف فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب

الأصلي بقوله **(ويعرف الزائد)**، من الأصلي بثلاثة طرق **(بالاشتقاق)**، وهو أخذ لفظ من لفظ يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى فإذا وردت عليك كلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف محذوفا في بعض تصاريف الكلمة التي

قوله: **(وإنما قال في الاسم)** أي المصنف في المتن ومراده أن الألف لا يقع للإلحاق في الاسم بطريق الأصالة كما قال النظام فلا يرد مصدر تقاتل واسم فاعله مثلاً على رأيه؛ لأن وقوعها له في ذلك بطريق التبع وإلى قوله: وإنما قال انتهى كلامه في شرح المفصل. قوله: **(أيضاً يؤيده)** لأن التحريك لا يلزم عنا؛ لأن سبب التحريك التصغير والتكسير، وهما ليسا في الفعل فيؤيد مذهبه من أن تغافل ملحق بتدحرج. قوله: **(لكن المذكور في شرح المفصل)** هذا المذكور فيه هو الصحيح كما قاله أبو حيان وغيره.

قوله: **(وهو اقتطاع فرع من أصل الخ)** أي كاقتطاع ضارب من ضرب فإنه اشتقاق؛ لأن الأول فرع والثاني أصل يدور في تصاريفه والحروف في ضارب بترتيبها في الضرب وهو زائد الدلالة على المعنى من الضرب له فلا بد من اشتراك اللفظين في الدلالة على أصل المعنى وتناسبهمًا في التركيب وتغايرهما وزيادة المشتق في المعنى فالمذهب ليس بمشتق من ذهب من الذهاب ولا السرحان من الذئب ولا المصدر في قولك الدرهم ضرب الأمير من المصدر المستعمل في معناه ولا شاهد من شهيد، والحد السابق باعتبار العمل، وقد حده الميداني وغيره باعتبار العمل فقال إن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فترد أحدهما إلى الآخر، هذا وصح أن يقال في الفرع أنه مأخوذ من الأصل وهو لا ينفصل منه الفرع استعارة وتجوزاً وذلك أنه لما كان مبيناً من حروف الأصل ومعنى الأصل موجوداً فيه صار كأنه جزء

(ويُعرف الزائد بالاشتقاق)، وهو ردّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى، والحروف الأصلية، وهذا حده باعتبار العمل، وحدّه باعتبار العلم أنْ تجد بين لفظين تناسبا في المعنى والتركيب، فيرد أحدهما إلى الآخر، وخرج بمناسبة المعنى نحو

وَعدم النظير، وَغَلَبَة الزِّيَادَة فِيهِ، . . . .

الحروف، وزيادة المعنى والمراد بمعرفة الزيادة به أنه إذا وردت الكلمة، وفيها بعض حروف الزيادة العشرة، ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف هكذا ذكر في شرح "الهادي".

والثاني: عدم النظير: ومعناه أنك لو حكمت بأصالة الحرف أو زيادتها لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنفل، فإنك تحكم بزيادتها إذ ليس في الكلام فعلل مثل: سفرجل بضم الجيم.

والثالث: كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة إذا وقعت أو لا بعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر، . . . .

توافقها في المعنى والترتيب حكمت بزيادة (و)، يعرف بسبب **(عدم النظير)**، ومعناه أنه لو حكم باصالة الحرف لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنقل فإنه يحكم بزيادتها إذا ليس في كلامهم مثل سفرجل بضم الجيم (و)، يعرف بسبب **(غلبة الزيادة فيه)**، أي كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصول نحو

من الأصل قال ذلك ابن عصفور قال وعلم الأصل من الفرع مع اتحاد البنيتين في الأصول، والمعنى باعتبار دوره في اللفظ، والمعنى وأنه ليس هناك ما هو به أولى.

قوله: **(ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة)** أي سواء كان ذلك البعض أصلاً كهمزة أحمر سقطت من حمرة أي لم يوجد فيها أو فرعاً كسقوط ألف قذال في قذل وواو عجوز في عجز، والمراد السقوط لغير علة ليخرج نحو يعد وأخواته فإنها فرع عن مصدرها وسقوط الواو فيها لعلة فلا تكون زائدة. قوله: **(فإنك تحكم بزيادتها)** أي إذا كان الحكم بالأصالة يؤدي إلى عدم النظير أما إذا كان المؤدي إليه الزيادة فإنك لا تحكم بها إلا إذا كان الحكم بالأصالة كذلك وسيعلم مما سيأتي.

الضرب بالعصا، وضرب في الأرض، وبمناسبة الحروف نحو حبس ومنع، ونحو جبذ وجذب، فإذا ورد المشتق وفيه بعض حروف الزيادة، ولم يوجد في المشتق منه حكم بزيادته كألف ناصر، وميم منصور وواوه، فإنها زائدة لفقدانها في النصر، (وعدم النظير) بأن يلزم من الحكم بأصالة حرف، أو بزيادته بناء غير موجود في كلامهم كنون قرنفل، فيحكم بزيادتها، إذ ليس في كلامهم فعنلل مثل سفرجل بضم الجيم، (وغلبة الزيادة فيه) بأن يكون ذلك الحرف زائدا في ذلك المحل غالباً كالهمزة إذا وقعت أولا، وبعدها ثلاثة أصول نحو أحمر، . . . .

وَالتَّرْجِيح عِنْد التَّعَارُض.

ج وإذا تعارض بعضها مع بعض تحكم بالترجيح كما سيتحقق إن شاء الله تعالى. ثم إنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة كما مر وقد تجتمع ثنتان كترتب إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق؛ لأنه من رتب عدم النظير إذ ليس في الكلام فعلل كجعفر بضم الفاء، وقد تجتمع الثلاث كعرند للغليظ؛ لأن الثالثة الساكنة تكون زائدة غالباً؛ ولأنه ليس في الكلام فعال بضم الفاء والعين، وللاشتقاق؛ لأنهم قالوا عرد قال الشاعر[1]: [الرجز]

والقَـــوْسُ فيـها وَتَـرٌ عُـــرُدُّ

نق أحمر (**والترجيح عند التعارض**)، أي تعارض بعضها مع بعض كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده، ثم إنه قد ينفرد واحد من هذه الثلاثة وقد يجتمع اثنان كترتب؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة التاء لأنه من رتب وكذا عدم النظير يدل عليها مثل جعفر بضم الفاء في كلامهم وقد يجتمع الثلاثة نحو عرند للغليظ؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة النون لقولهم غرد بمعناه ولأن النون الثالثة الساكنة تكون زائد غالباً ولأنه ليس في الكلام

ك قوله: (**وإذا تعارض بعضها**) أي بعض الطرق الدالة على الزيادة والأصالة. قوله: (**يحكم بالترجيح**) أي لأحد دليلي الأصالة والزيادة. قوله: (**كما مر**) لم يتقدم التمثيل لدلالة الاشتقاق وإن كان واضحاً، وأما الآخران فقد يقال يدل على زيادة النون في قرنفل مع عدم النظير غلبة الزيادة وعلى زيادة الهمزة في أحمر مع الغلبة الاشتقاق. قوله: (**لأنه من رتب**) يقال رتب رتوباً ثبت ولم يتحرك، وفي ترتب ثلاث لغات: فتح التاء الأولى، وضم الثانية وهي المرادة هنا وعكسها وضمها. قوله: (**ولأنه ليس في الكلام فعلل**) تناقض أول كلامه آخره؛ لأنه قال أولاً ليس في الكلام فعللا والحال أن عرندا مشتق من عردة وهو فعلل ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من قوله ليس في الكلام فعلل أن يكون اللامان مختلفين وفي عردد ليس كذلك بل هما متحدان.كما في جبن، وعتل كذا أجاب الشارح في غلبة الزيادة قبيل قوله والتاء من تفعيل ونحوه من تفعل وتفاعل.

قج (والترجيح) لأحد دليلي الزيادة والأصالة يحكم به (عند التعارض) لهما كما سيأتي بيانه، ثم قد تنفرد دلالة واحدة من الثلاثة كما مرّ، وقد يجتمع ثنتان كترتّب، إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق، لأنه من رتب، وعدم النظير، إذ ليس في كلامهم فعلل بضم اللام الأولى، وقد تجتمع الثلاثة كعُرُند للغليظ لانتفاء فعلل بضم الفاء والعين، ولغلبة زيادة النون الثالثة الساكنة ولوجود الاشتقاق فيه كقولهم عرد، قال الشاعر:

والقَـوسُ فِـيـهـا وَتَـــرٌ عُــرُدُّ

(١) من رجز لعاصم بن ثابت الأنصاري قاله في (يوم الرجيع) وقاتل حتى قتل، وهو بتمامه في سيرة ابن هشام: (٣/ ١٦٢).

والاشتقاق الْمُحَقق مقدم، ....

قوله: **(والاشتقاق المحقق)** قسم المصنف هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: في الاشتقاق وينتهي كلامه فيه بقوله كمنجنين.

الثاني: في عدم النظير وهو قوله فإن فقد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول، وينتهي كلامه فيه بقوله فمثل حزعبيل.

الثالث: في غلبة الزيادة وهو من قوله فإن لم يخرج فبالغلبة إلى آخر الباب إذا عرفت ذلك فاعلم أن لنا اشتقاقاً وشبهة اشتقاق، والاشتقاق قد عرفت معناه ويشترط فيه أن يكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كضارب من الضرب، فإن لم يكن كذلك فهو شبهة الاشتقاق كهجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل، ثم إن الاشتقاق إن لم يعارضه اشتقاق آخر فهو الاشتقاق المحقق فتعين العمل به، ولذلك قال مقدم إذ الحكم به قطعي وإن عارضه، فإن تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح، ويجوز فيه الأخذ بأي شئت، وإن ترجح أحدهما فالحكم بالراجح، وهذا الأقسام الثلاثة للاشتقاق سيجيء على هذا الترتيب، والأولى أن يقال جعل الأقسام

فعلل يضم الفاء والعين وسكون اللام الأولى **(والاشتقاق المحقق)**، وهو الاشتقاق الذي لا يعارضه اشتقاق آخر وإن عارضه بلا ترجيح فهو الاشتقاق الواضح وبترجيح فهو الاشتقاق الراجح، وقيل الأقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق وهو الأولى **(مقدم)**، على عدم النظير وغلبة الزيادة تعين العمل به، واحترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق الذي لم تكن الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كهجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل بخلاف نحو ضارب وضرب، فإن المعنى المشترك واضح فيه، والحمل على المعنى الثاني أَوْلَى؛ لأن كل واحد من الاشتقاق الواضح والراجح مقدم على عدم النظير، وغلبة الزيادة فلو لم يحمل على هذا المعنى؛ لتوهم أنهما غير مقدمين

قوله: **(كهجرع للطويل)** كذا قال الجوهري قال والجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيئاً، وكذلك الجرعان، وفي القاموس الهجرع كدرهم الجبان؛ لأنه من الجرع عن اللحياني. قوله: **(كلامه فيه)** أي في عدم النظير.

(والاشتقاق المحقق) ثلاثة أقسام: مفرد، وهو ما لا يعارضه اشتقاق آخر، وواضح، وهو ما عارضه آخر غير واضح، ومحتمل، بأنْ لم يترجح أحدهما على الآخر، وخرج بالمحقق شُبهة الاشتقاق، بأنْ تكون الدلالة على المعنى المشترك غير ظاهرة، كهجرع للطويل عند القائل بأنه من الجرع، وهو ما استوى من الرمل، وسيأتي بيان حكمه، فالمحقق بأقسامه (مُقدَّم) على غيره من شبهة الاشتقاق، وعدم النظير،

فَلِذَلِك حكم بثلاثية: عَنْسَلٍ، . . . .

الثلاثة من الاشتقاق المحقق، واحترز بالاشتقاق عن شبهة الاشتقاق فيكون المراد أن هذا الاشتقاق مقدم على الدليلين الآخرين، أعني عدم النظير وغلبة الزيادة، ويدل عليه أن اشتقاق الواضح، وأخاه مقدمان أيضاً على عدم النظير وغلبة الزيادة، فلو لم يحمل على هذا المعنى لأوهم أن الواضح وأخاه غير مقدمين عليهما أي على عدم النظير وغلبة الزيادة، فكأنه قال الاشتقاق المحقق مقدم على غيره، فإن اتفقا اشتقاقان محققان، فإن تساويا يحكم بأيهما أريد، وإلا فيطلب الترجيح والمحقق إذا كان احترازاً عن شبهة اشتقاق فلا بعد في انقسامه إلى الواضح وغيره، وترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا التقدير أن يقال ذكر أولاً، ما يكون الاشتقاق فيه مقدماً على عدم النظير وغلبة الزيادة وإن اتفق في البين ذكر ألفاظ يكون لها اشتقاقان، وأحدهما مقدم على الآخر كما في عنسل وضهياء وأول فلا بأس فإن المقصود من ذكرها هناك تقدم الاشتقاق على غيره من عدم النظير وغلبة الزيادة على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى، وبعد ذلك شرع فيما يرجع إلى اشتقاقين ويجوز الأخذ بأي أريد، ثم فيما يطلب فيه ترجيح أحد الاشتقاقين على الآخر، وبيان ترتيب كلامه في الاشتقاق على هذا الوجه أولى مما ذكرناه أو لا يعرف في أثناء البحث إن شاء الله تعالى.

قوله: **(فلذلك)** أي لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم حكم على عنسل وهو الناقة السريعة بأنه ثلاثي والنون زائدة؛ لأنه موافق لعسل الذئب أي أسرع في المعنى الأصلي، والحروف الأصول فقدم الاشتقاق على عدم النظير إذ فنعل ليس من أبنيتهم،

عليها **(فلذلك)**، أي لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم **(حكم بثلاثية عنسل)**، وهو الناقة السريعة وبأن النون زائدة لأنه موافق لعسل الذئب أي أسرع في أصل المعنى والحروف

قوله: **(ويدل عليه)** أي على الجعل أو القول.

قوله: **(على هذا الوجه أولى)** وهو أنه احترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق وأن الأقسام الثلاثة داخلة تحت الاشتقاق المحقق.

قوله: **(مما ذكرناه أولاً)** أي في قوله ثم إن الاشتقاق لو لم يعاره اشتقاق آخر إلى آخره. قوله: **(لأنه موافق لعسل الذئب)** ولأنه جاء عسل بمعنى عنسل، والبصل البري هو المعروف ببصل الفار وريح الشمال بفتح الشين وكسرها وشمل بسكون الميم وشمل بفتحها،

وغلبة الزيادة، (فلذلك)، أي فلأجل أنّ الاشتقاق المحقق مقدم، (حكم بثلاثية عَنْسَل) للناقة السريعة، من عسل الذئب، أي أسرع، فنونه زائدة، ووزنه فنعل، مع عدمه في أبنيتهم، وقيل إنه من العنس للناقة الصلبة، فنونه أصلية، ولامه زائدة، والأول رأي

وشَـأْمَـلٍ، وشَـمْـأَلٍ، ونِـئْـدِلٍ، ....

وقيل إنه من العنس وهي الناقة الصلبة، فالنون أصلية واللام زائدة، والأول أصح وهو رأي سيبويه لقوة المعنى؛ ولأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخراً كما في عنصل وهو البصل البري؛ لاعوجاجه من قولهم رجل أعصل أي معوق الساق ولها نظائر كثيرة يذكر بعد قوله فإن فقد الاشتقاق إن شاء الله تعالى، وحكم على شامل، وشئمل وهما ريح الشمالي بأنهما ثلاثي والهمزة زائدة ووزنهما فاعل وفعل مع أنهما ليسا من أبنيتهم وذلك لقولهم في معناهما شمل، وشمل، وشمال، ولقولهم غدير شمول تضربه ريح الشمال حتى يبرد وعلى نئدل وهو الكابوس بأنه فيعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشيء، أي أخذته بسرعة، ويدل أيضاً على زيادة الهمزة فيه قولهم النيدلان بفتح الدال وضمها بمعناه إذ لا همزة فيه، ولا يجوز أن يكون الياء منقلبة عن الهمزة؛ لأن

الأصول فقدم الاشتقاق على عدم النظير؛ لعدم فنعل في كلامهم وقيل إنه من العنس وهي الناقة الصلبة فالنون أصل واللام زائدة والأول وهو مذهب سيبويه أصح؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخراً **(و)**، حكم بثلاثية **(شأمل وشمأل)**، بزيادة الهمزة قبل الميم وبعده لقولهم في معناهما شمل وشمال ولقولهم غدير شمول يضربه ريح الشمال حتى يبرد وإن كان وزنهما فأعل وفعأل وهما ليسا من أبنيتهم **(و)**، بثلاثية **(نئدل)**، وهو الكابوس فإنه فأعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشيء أي أخذته

ونيدل بكسر النون والدال، والكابوس ما يقع على الإنسان بالليل لا يقدر معه أن يتحرك مقدمة للصرع، والندل بالسكون. قوله: **(ولها نظائر كثيرة)** أي لزيادة النون ثانية ويجوز أن يعود الضمير إلى عنصل أي لهذه الكلمة نظائر كثيرة.

قوله: **(والهمزة زائدة)** ولو جعلت أصلية يكون كجعفر فيكون من أبنيتهم.

قوله: **(وعلى نيدل)** أي حكم عليه بأنه ثلاثي والهمزة فيه زائدة مع أنه لم يوجد في كلامهم ولو جعلت أصلية يوجد في كلامهم؛ لأن فعللاً يوجد كزبرج.

سيبويه وغيره، وهو الأصح، لأنّ زيادة النون ثانية، أكثر من زيادة اللام آخرا، كما في عنصل للبصل البري لاعوجاجه، من قولهم: رجل أعصل مُعوّج الساق، ولهذا نظائر ستأتي، (و) بثلاثية شأْمَل وشَمْأَلٍ لريح تهب من ناحية القطب الشمالي، فهمزتها زائدة، لسقوطها من لغاتهما، وهي شمْل بالتسكين، وشمَل بالتحريك، وشمال بالألف، وهي ثلاثية، فهما ثُلاثيان، ووزنهما فأعل، وفعأل مع عدمه في أبنيتهم، (و) بثلاثية (نِئْدِلٍ) بكسر النون والدال للكابوس من الندل، يُقال: ندلت الشيء، أي أخذته بسرعة، فهمزته زائدة لذلك، ولقولهم النيدلان بفتح الدال، وضمها بمعناه، إذ لا همزة فيه، ووزنه فئعل مع عدمه، ولا يجوز أنْ تكون الياء في النيدلان مبدلة من الهمزة، لأنّ الهمزة الساكنة

ورَعْشَنٍ، وفِرْسِنٍ، وبِلَغْنٍ، ....

جا الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب ياء، وعلى رعشن وهو المرتعش بأنه فعلن مع عدمه في أبينتهم لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك، وعلى فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة بأن وزنه فعلن وإن لم يوجد؛ لأنه من فرست يقال فرس الأسد فريسته يفرسها فرساً، أي دق عنقها، وكأنه سمى بذلك لأنه يفرس أي يدق ويكسر كل ما وقع عليه وعلى بلغن وهو البلاغة بأنه فعلن مع عدمه في كلامهم؛ لظهور اشتقاقه من البلوغ. . .

قره بسرعة وإن كان فأعل غير موجود (و)، بثلاثية **(رعشن)**، وهو المرتعش لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك وإن كان فعلن غير موجود في كلامهم (و)، بثلاثية **(فرسن)**، وهو من البعير كالحافر للدابة، وإن لم يوجد فعلن لظهور اشتقاقه لأنه من فرست يقال فرس الأسد فريسته يفرسها فرساً، أي دق عنقها وكأنه سمي بذلك؛ لأنه يفرس أي يدق كل ما وقع عليه (و)، بثلاثية **(بلغن)**، وهو البلاغة مع عدم فعلن لظهور اشتقاقه (و)، بثلاثية **(حطائط)**، بالهمزة وهو القصير مع عدم فعائل لظهور اشتقاقه من الحط كأنه حط عن

كه قوله: **(ولا يجوز)** جواب سؤال مقدر وهو أن يقال لم لا يجوز الياء في نيد؛ لأنها منقلبة عن الهمزة أي كان أصله نأد؛ لأن فقلبت الهمزة ياء ولا يجوز الحكم بالزيادة على همزة نيدل.

قوله: **(وعلى رعشن وهو المرتعش)** الذي في القاموس الرعشن كجعفر والنون زائدة الجبان ومن الظلمان والجمال السريع انتهى. قوله: **(مع عدمه في أبنيتهم)** وعلى تقدير أصالته يوجد نحو جعفر. قوله: **(من الرعش بالتحريك)** جاء بالسكون أيضاً. قوله: **(وعلى فرسن)** وهو للبعير الذي في القاموس أنها مؤنثة، وحطايط بضم أوله وكذا دلامص وقمارص وهرماس بكسر أوله وكذا فنعاس وقرناس وقرنموت بكسر الراء بين فتحتين قال:

تجاوب الصوت بترنموتها تستخرج الحبة من تابوتها

يعني حبة القلب من الجوف. قوله: **(فعلن)** وإن لم يوجد وعلى تقدير أصالته يوجد كزبرج للزينة. قوله: **(مع عدمه في كلامهم)** وعلى تقدير أصالته يوجد نحو قمطر لما يصان فيه الكتب. قوله: **(مع عدمه في كلامهم)** وعلى تقدير أصالته وزنه فعالل كفذافر للجمل القوي وعلابط .

لق المفتوح ما قبلها لا تقلب ياء، (و) بثلاثية (رَعْشَن) للمرتعش من الرعش بالتحريك، فنونه زائدة، ووزنه فعلن مع عدمه، (و) بثلاثية (فِرْسِن) بكسر أوله وثالثه لخف البعير من فرس الأسد فريسته، أيْ دقّ عنقها، فنونه زائدة، ووزنه فِعلِن مع عدمه، (و) بثلاثية (بِلَغْن) بكسر أوله، وفتح ثانيه للبلاغة من البلوغ، فنونه زائدة، ووزنه فِعَلْن مع عدمه،

وحُطَائِطٍ، ودُلامِصٍ، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وزُرْقُمٍ، وقِنْعَاسٍ، وفِرْنَاسٍ، . . . .

وعلى حطائط بالهمزة وهو القصير بأنه فعائل مع عدمه في كلامهم لظهور اشتقاقه من الحط، وكأنه حط عن جرم الكبير، وعلى دمامص وهو الدرع البراق بأنه فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه من دلص الدرع، وعلى قمارص بمعنى القارص وهو اللبن الذي اشتد حموضته بأنه فماعل مع عدمه في أبنيتهم لظهور اشتقاقه من القرص، وعلى هرماس وهو الأسد بزيادة الميم مع عدم فعمال لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق، وعلى زرقم، وهو الأزرق بذلك مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة، وعلى قنعاس وهو الإبل العظيم بأنه فنعال مع أنه ليس في أبينتهم لقولهم إبل أقعس إذا مال رأسه وعنقه نحو ظهره، وعلى فرناس وهو الأسد الغليظ الرقبة بزيادة النون مع عدم فعنال؛ لأنه من فرس

جرم الكبير (و)، بثلاثية **(دلامص)**، وهو الدرع البراق مع عدم فعامل لظهور اشتقاقه من دلص الدرع (و)، بثلاثية **(قارص)**، وهو اللبن الذي اشتد حموضته مع عدم فاعل لظهور اشتقاقه من القرص (و)، **(هرماس)**، وهو الأسد لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق (و)، بثلاثية **(زرقم)**، وهو الأزرق مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة (و)، بثلاثية **(قنعاس)**، وهو الإبل العظيم مع عدم فنعال لقولهم إبل اقعس إذا مال رأسه وعنقه نحو ظهره (و)، بثلاثية **(فرناس)**، وهو أسد غليظ الرقبة مع عدم فعنال؛ لأنه من فرس

قوله: **(فعمال لظهور اشتقاقه)** وعلى تقدير أصالته وزنه فعلال كقرطاس.

قوله: **(بأنه فنعال مع أنه ليس من أبنيتهم)** وعلى تقدير أصالته فعلال كدجراج وزلزال وفرناس كذلك.

(و) بثلاثيّة (حُطائِط) بضم أوله، وبالهمز للقصير من الحط، لأنه ينحط عن الطويل، فهمزته زائدة، ووزنه فُعائِل مع عدمه، (و) بثلاثية (دُلامِص) بضم أوله للشيء البراق من دلصت الدرع، أي برقت، فميمه زائدة، ووزنه فُعامِل مع عدمه، (و) بثلاثية (قُمارِص) بضم أوله لِلَّبَن الشديد الحموضة من القرص بالأصبعين، فميمه زائدة، ووزنه فُماعِل، مع عدمه، (و) بثلاثيّة (هِرْماس)، بكسر أوله، للأسد، من الهرس، وهو الدق. فميمه زائدة، ووزنه فِعمال، مع عدمه، (و) بثلاثية (زُرْقُم) للأزرق الشديد من الزرقة الشديدة، فميمه زائدة، ووزنه فُعلم مع عدمه، (و) بثلاثية (قِنْعاس) بكسر أوله، للإبل العظيمة من القعس، ضد الحدب، يقال إبل أقعس، أي أمال رأسه وعنقه إلى نحو ظهره. فنونه زائدة، ووزنه فنعال، مع عدمه، (و) بثلاثية (فِرْناس) بكسر أوله للأسد الغليظ الرقبة.

وتَرْنَمُوتٍ. وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أفْنَعَلا، ....

الفريسة، وعلى ترنموت وهو ترنم القوس عند النزع بأنه تفعلوت مع عدمه لظهور اشتقاقه من الترنم ففي هذه الصور قدم الاشتقاق على عدم النظير.

قوله: **(وكان)** عطف على قوله حكم أي؛ ولأن الاشتقاق المحقق مقدم كان الندد افعنلا فإن الاشتقاق يدل على أنه من اللدلان الألندد شديد الخصومة والألد بمعناه وعدم النظير يدل على أنه من الألد بالتخفيف ليكون وزنه فعنللا كجحتفلا فقدم الاشتقاق على عدم النظير، وعلى الإظهار الشاذ أيضاً وهو ترك الإدغام ولا يلزم ذلك على تقدير أن يكون من الألد؛ لأنه حينئذٍ يكون زيادة الدال للإلحاق فلا تدغم كما في قردد فإن قيل الدلائل الدالة على الزيادة منحصرة في الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة

الفريسة (و)، بثلاثية **(ترنموت)** وهو ترنم القوس عند النزع مع عدم تفعلوت لوضوح اشتقاقه من الترنم (و)، لأن الاشتقاق المحقق مقدم **(كان الندد)**، وهو شديد الخصومة **(افنعلا)**، لظهور الاشتقاق لأن الألد بمعناه فالاشتقاق يدل على أنه من اللد وعدم النظير يدل على أنه من الألد ويكون وزنه فعنللا كجحنفل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى الإظهار الشاذ وهو وإن لم يكن دليلاً مستقلًّا في معرفة الزائد من الأصل لكن صالح للترجيح عند تعارض الأدلة؛ لأنه لو كان من الألد يكون زيادة الدال للإلتحاق فلا يدغم

قوله: **(بأنه تفعلوت)** وإن جعل أصليًّا يوجد؛ لأن وزنه فعللول كعضرفوط. قوله: **(والألد بمعناه)** هو بتشديد الدال، والجحنفل بجيم فخطاء الغليظ الشفة. قوله: **(كجخنفل)** الجخنفل الجيش ورجل جخفل أي عظيم القدر والجخنفل الغليظ الشفة بزيادة النون صحاح.

قوله: **(على عدم النظير)** عدم النظير يدل على أنه من الألد لتكون وزن الندد فعنللا كجخنفل والإظهار الشاذ يدل على هذا أيضاً ليكون الدال الثانية للإلحاق بجعفر فلا يلزم الإدغام ومع هذا قدم الاشتقاق عليها وحكم عليه بأنه افتعل. قوله: **(وعلى الإظهار الشاذ)** تقدم في الأبنية عن ابن مالك وغيره أن الهمزة والنون في الندد زائدان للإلحاق بسفرجل وإن ترك التضعيف يدل على ذلك وعليه لا شذوذ في الإظهار. قوله: **(فإن قيل الدلائل الدالة)** حاصل الاعتراض أنكم حصرتم الدلائل في الثلاثة أولاً وههنا قد ذكرتم دليلاً آخر، وهو الإظهار

من فرس الأسد فريسته، فنونه زائدة، ووزنه فعنال، مع عدمه، (و) بثلاثية (تَرْنَمُوت) بفتح أوله، وسكون ثانيه، لترنم القوس عند النزع، من رنم إذا رجع بصوته، فتاؤه زائدة، ووزنه تفعلوت، مع عدمه، ففي هذه الصور كلها قدّم الاشتقاق على عدم النظير.

(وكان) عطف على حكم، أي ولأجل أنّ الاشتقاق المحقق مقدّم، كان (أَلَنْدَدٌ) لشديد الخصومة كالألد (أَفْنَعَلا)، بسكون النون، لا فعنللا بزيادة اللام الثانية لأنه من

ومَـعَـدٌّ فَـعَـلّا؛ . . . .

كما ذكرتم، وكما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب فما الإظهار الشاذ الذي ذكرتموه ها هنا قلت هذا وإن لم يكن دليلاً مستقلًا لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلائل كما سيتحقق، ثم إن غلبة الزيادة أيضاً تدل على زيادة الهمزة؛ لأنها تزاد إذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول: كما في أحمر وأجفيل وهو الجبان.

قوله: **(ومعد)** أي وكان معد فعلاً حكموا فيه بزيادة الدال الثاني وأصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم فعل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى غلبة الزيادة أيضاً؛ لأن

كما في قردد فلا يكون الإظهار شاذًّا (و)، كان **(معد فعلاً)**، فحكم بزيادة الدال الثانية وأصالة الميم مع كثرة مفعل وعدم فعل. . . . .

الشاذ فلا يكون الحصر صحيحاً، وحاصل الجواب منع أنه دليل مستقل بل بواسطته يحصل الترجيح.

قوله: **(حكموا فيه بزيادة الدال)** الضمير في مراده لسيبويه ومن وافقه وقد قيل الميم هي الزائدة.

قوله: **(مع كثرة مفعل)** أي بفتح العين وعدم فعل تقدم في أوائل هذا الموضع أن المعتبر في الزنة من شكلات الحروف ما استحقه الموزون قبل طرو التغيير من الإدغام إلا أن يوجد مقتضيه فيها فيدغم أيضاً وعلى ذلك المتقدم ابتني تغاير هذين الوزنين حركة وسكوناً.

قوله: **(فقدم الاشتقاق على عدم النظير وغلبة الزيادة)** أي ومع مخالفة الأصل بالإدغام؛ لأن نظير بابه الفك كمهدد علم امرأة من المهد وقردد.

اللدد، فهمزته، ونونه زائدتان، تقديما للاشتقاق على عدم النظير الدالة على أنه من الألَد بالتخفيف، ليكون وزنه فعنللا كجحنفل، الغليظ الشفة، وعلى الإظهار الشاذ أيضاً، وهو ترك الإدغام، ولا يلزم ذلك على تقدير أنْ يكون من الألد، لأنه حينئذ تكون زيادة الدال للإلحاق، فلا تدغم كما في قردد، والإظهار الشاذ، وإنْ لم يكن من أدلة معرفة الزائد صالح للترجيح عند تعارضها، ثم إنّ غلبة الزيادة أيضاً، تدل على زيادة الهمزة، إذ تغلب زيادتها أولا، قبل ثلاثة أحرف أصول كما في أحمر، وإجفيل، وهو الجبان، (و) كان (مَعَدٌّ) لمعد بن عدنان (فَعَلّا) بزيادة اللام الثانية لا مفعلا بزيادة الميم، مع غلبة مفعَل، وعدم فعلّ تقديما للاشتقاق على عدم النظير، وغلبة الزيادة، . . . .

لمجيء: تَمَعْدَدَ، ....

ج الميم كثرت زيادتها أولاً، وذلك لأنه جاء تمعددوا أي تشبهوا بمعدين عدنان في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش قال الراجز[1]: [الرجز]

رَبَّيْتُـــــهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْـــــدَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَـــــدَا

ولا شك أن التاء في تمعدد زائدة فلو جعلنا الميم أيضاً زائدة لكان وزنه تمفعل

ق (لمجيء تمعدد) فعل ماض كقولهم تمعددوا أي تشبهوا بمعد بن عدنان في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش فقدم الاشتقاق على عدم النظير على غلبة الزيادة أيضاً إذ الميم يكثر زيادتها في الأول ولا شك أن التاء في تمعددوا زائدة، فلو جعل الميم أيضاً لكان وزنه تمفعل وهو ليس بموجود فثبت أن الميم أصل في تمعددوا ووزنه تفعللوا

ك قوله: **(أي تشبهوا بمعد بن عدنان)** هو أبو العرب الواقع في النسب الشريف وهو منقول من المعد وهو موضع رجل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب وهو خشب شديد.

قوله: **(في التكلم بكلامهم أو في خشونة العيش)** عن عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا، قال أبو عبيد: فيه قولان يقال هو من الغلظ، ومنه قيل للغلام إذا غلظ وشب قد تمعدد قال: [الرجز]

ربَّيْتُـــهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْـــــدَدَا

ويقال تمعددوا أي تشبهوا بعيش معد وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش يقول كونوا مثلهم ودعوا التنعم وزي العجم انتهى.

فمعنى تمعدد على الأول صار على خلق معد وقد حكى ذلك أيضاً ابن عصفور وهو في معنى البيت أنسب بما أفهم كلام الشارح فيه.

ق (لمجيء تَمَعْدَد) الرجل إذا تشبه بمعد بن عدنان، في التكلّم بكلامه، أو في خشونة العيش، قال الراجز: [الرجز]

كانَ جزائِي بالعَصا أن أُجْلَدا ربيتُه حتى إذا تَمَعْدَدا

ولا شكّ أنّ تاء تمعددا زائدة، فلو حكم بزيادة الميم أيضاً لصار وزنه تمفعل،

---

(١) قائله: لم أعثر على قائله. اللغة: "تمعدد" غلظ وشب.
المعنى: ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا.
انظر: الأشموني ٥٢٢/ ٣، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١١٢/ ١، والشاهد ٦٤٣ في الخزانة.

وَلم يُعْتدَّ بتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لوضوح شذوذه، . . . .

ﺟ وهو ليس بموجود، وأما قولهم تمسكن وتمدرع إذا لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين أو لبس الدرع، ودرع المرأة قميصها، وتمندل إذا مسح بيده المنديل، وتمنطق إذا لبس المنطقة فشاذ من قبيل الغلط على توهم الميم أصلاً ذكره في شرح "الهادي" أو كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو: حوقل، واللغة الفصيحة تسكن وتدرع وتنطق، وتندل، ومن كلام بعضهم تمولى علينا، أي كأنه جعل نفسه مولانا وتمسلم إذا سمي بمسلم، فثبت أن الميم في تمعددوا أصل، ووزنه تفعلنوا، فتكون الميم في معد أيضاً أصلاً إذ الحرف الواحد لا يكون في المشتق، والمشتق منه مختلفاً، فإن قيل كما لم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت خارجة عن القياس حتى لم يتمسك بها في أصالة ميم مسكين ومدرع ومنديل، فلم لم يجعل مثله في تمعددوا بأن

ﺷ فيكون في معد أيضاً أصلاً لاتفاق المشتق والمشتق منه في حروف الأصول (**ولم يعتد**)، في أصالة الميم (**بتمسكن وتمدرع**)، إذا لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكم أو لبس الدرع ودرع المرأة قميصها (**وتمندل**)، إذا منح بيده المنديل (**لوضوح شذوذ**)، عن القياس لأن الاشتقاق يدل على زيادة الميم في تلك الأمثلة فلا وجه لمخالفته؛ لأنه أوضح الدلائل فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بأصالة الميم؛ لأنه على القياس عدم مناقض

ﺣ قوله: (**وهو ليس بموجود**) في كلام أبي حيان وغيره أن باب تمفعل قليل والتوفيق أن كلًّا من الأفعال المذكورة تمفعل بحسب ظاهر اللفظ وعليه اعتمدوا وتفعلل على مقتضى التوهم وإليه نظر الشارح، ثم المدرعة بكسر الميم وسكون المهملة، والمنديل بكسر الميم وفتحها والمنطقة بالكسر. قوله: (**وأما قولهم تمسكن**) جواب سؤال وهو أن يقال لا نسلم عدم مجيء تمفعل كمجيء هذه الأمثلة فأجاب بأنه شاذ. قوله: (**على توهم الميم أصلاً**) أي لأن المحل محل الأصلي وهو بيان للمراد بالغلط هنا وقد أوضحته في نفايس الفرائد. قوله: (**حوقل**) مشتق من لا حول ولا قوة، وسبحل مشتق من سبحان الله والحمد لله.

قوله: (**فإن قيل**) هذا السؤال وجوابه مأخوذان بلفظهما من شرح المفصل.

ﻗ وليس بموجود، (ولم يُعتد بِتَمَسْكَنَ) الرجل، أي أظهر المسكنة، (وتمدرع)، أي لبس الدرع، (وتَمَنْدَلَ)، أي مسح يده بالمنديل، وتمنطق، أي لبس المنطقة، (لوضوح شذوذه)، وكأنهم توهموا أصالة الميم، فقالوا تمسكن إلى آخره، واشتقوا من لفظ الإسم، كما اشتقوا من الجُمَل نحو حوْقَل، وسبْحَل، والفصيح تسكن وتدرع وتندل وتنطق، وإنما لم يجعل تعدد خارجا عن القياس كتمسكن، وأخواته، لأنّ الاشتقاق الذي هو أوضح الأدلة، كما عرفت، دلّ على زيادة الميم في تلك، بخلافه في تمعدد، فلا يلزم من الحكم بأصالة الميم في تمعدد، لجريه على القياس، وعدم المناقض

ومَرَاجِلٌ: فَعَالِلَ؛ لمجيء ثوب مُمَرْجَلٍ، . . . .

يجعل خارجاً عن القياس، ولا يتمسك به في أصالة ميم معد، قلت: لأن الاشتقاق دل على زيادة الميم في تلك الأمثلة ولا وجه لمخالفته؛ لأنه كما عرفت أوضح الدلائل، وأما تمعددوا فلم يدل الاشتقاق على كون ميمه زائدة فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بأنه تفعللوا لجريه على القياس وعدم المناقض الحكم بأصالة الميم في تلك الأمثلة مع وجود المناقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها.

قوله: **(ومراجل)** أي وكان مراجل وهي ثياب الوشى فعالل، والميم من نفس الكلمة؛ لأنها لو كانت زائدة لكانت الميم الثانية في ممرجل زائدة، فيكون وزنه فمفعلاً وهو ليس في كلامهم فلما ثبت أن ممرجلاً مفعلل وجب أن يكون مراجعل فعالل فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فإن الميم تكون في الأول زائدة غالباً مع ثلاثة أصول لما سيجيء، والممرجل ضرب من يثاب الوشى. قال العجاج[1]:

بشيةٍ كشيـــــــةِ المُمَرجَـــــــــــلِ

الحكم بأصالتها في تلك الأمثلة مع وجود المناقض وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها (و)، كان **(مراجل)**، وهي ثياب الوشي **(فعالل لمجيء ثوب ممرجل)**، وهو نوع من

قوله: **(فلم يدل الاشتقاق)** بل يدل على كونها أصلية.

قوله: **(والممرجل ضرب من ثياب الوشي)** كذا قال الجوهري فقوله أولاً وهي ثياب الوشي وهذه عبارة سيبويه معناه المراد ضرب منها، والوشي بفتح الواو وسكون الشين النقش.

للحكم بأصالتها الحكم بأصالتها في تلك مع وجود المناقض لذلك، (و) كان (مَراجِل) بفتح أوله وبالجيم لثياب الوشي (فَعالِل) لا مفاعل (لمجيء ثوبٌ مُمَرْجَل)، فإنّ ميمه الثانية أصلية، وإلّا لزم بناء مُمفعل، وليس بموجود، فكذا ميم مراجل، فقدم الاشتقاق

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية وأولها:

مـــا بـــال جـــاري دمـــعـــك الـــمـــهـــلـــل

والـــشـــوق شـــاج لـــلـــعـــيـــون الـــحُـــذّل

وقبل بيت الشاهد قوله:

تـــبـــدلـــت عـــيـــن الـــنـــعـــاج الـــخـــذل

وكـــل بـــراق الـــشـــوى مـــســـرول

وانظر اراجيز العجاج (ص ٤٥ طبع لبزج).

والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصلية وهو مفعلل فالميم الاولى زائدة للدلالة على =

وضَهْيَأ: فَعْلأ؛ لمجيء ضَهْيَاء، ....

قوله: **(وضهياء)** أي وكان ضهياء وهي المرأة المشبهة بالرجل في أنها لا يتدلى ثديها ولا تحيض فعلاء لا فعللا كجعفر لمجيء ضهياء بمعناه وضهياء فعلاء كحمراء بدليل منع الصرف وإذا ثبت أن الهمزة زائدة في هضياء فقدم الاشتقاق على عدم النظير وبيانه أن الاشتقاق دل على زيادة الهمزة كما مر، وعدم النظير على أصالتها؛ لأنه ليس فعلاء في الكلام، ولأن الهمزة إذا وقعت غير أول يحكم بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة ويتضح ذلك فيما بعد إن شاء الله هذا مع أنهم يقولون ضاهيت أي شابهت وضهياء موافق له في حروفه الأصول ومعناه فوجب أن يكون منه

ثياب الوشي وهو مفعلل لا ممفعل لوجود الأول وعدم الثاني فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة؛ لكثرة زيادة الميم في الأول مع ثلاثة أصول (و)، كان **(ضهيأ)**، وهي المرأة المشبهة بالرجل في أنها لا يتدلى ثديها ولا تحيض **(فعلا)**، لا فعللا كجعفر **(لمجيء ضهياء)**، بالمد بمعناه وضهياء بالمد فعلاء كحمراء بدليل منع صرفه والهمزة في ضهياء

قوله: **(وضهياء)** بلا مد والألف مركب الهمزة وهي زائدة لغير التأنيث ولهذا صرف ض.

قوله: **(وهي المرأة المشبهة بالرجل إلى آخره)** قال في القاموس: الضهياء وتقصر المرأة التي لا تحيض ولا تحمل أو تحيض ولا تحمل أو لا تنبت ثدياها والأرض التي لا تنبت وشجر عضاهي. قوله: **(لمجيء ضهياء بمعناه)** بالمد بأصالة الياء وزيادة الهمزة.

قوله: **(وبيانه أن الاشتقاق)** أي بيان تقديم الاشتقاق.

قوله: **(لأنه ليس فعلاء في الكلام)** لا يتوهم أن اسم ليس هنا نكرة؛ لأن الميزان علم على مسماه. قوله: **(ويتضح ذلك فيما بعد)** أي في الكلام على غلبة الزيادة.

على غلبة الزيادة، إذ تغلب زيادة الميم أولا قبل ثلاثة أحرف أصول، (و) كان (ضَهْيَأْ) بوزن جعفر، للمرأة المشبهة للرجل في أنها لا يتدلى ثدياها، ولا يختص (فَعْلاء) بزيادة الهمزة وأصالة الياء لا فعللاً، ولا فعيلاً (لمجيء ضَهْياء) بوزن حمراء، وهمزته زائدة. وياؤه أصلية، لعدم فعيال، فكذا الأول، فقدم الاشتقاق الدال على زيادة الهمزة على عدم النظير الدال على أصالتها، إذ ليس فعلاء في كلامهم، ولأنّ الهمزة إذا وقعت غير

= المفعول والميم الثانية فاء الكلمة لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل ممفعلاً وهو مما لا وجود له في كلامهم وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة، وذهب غيره إلى أن الممرجل ممفعل والميمان زائدتان ولم يبال بعدم النظير محتجاً بأنهما كذلك في نحو ممدرع فقد قالوا: تمدرعت الجارية إذا لبست المدرع وهو ضرب من الثياب كالدرع ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية فاشتقوا منه على ذلك هذا ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به لأن مفعللاً كثير وممفعل لا وجود له إلا في الشذوذ.

. . . .

جـ فتكون الهمزة زائدة، فإن قيل فقد قالوا ضاهأت بالهمزة كما قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم أن ضهياء ليس فعللاً لكن لم يتعين أن يكون فعلاء لجواز أن يكون فعيلاً، فإنه قد تعارض الدليلان أعني ضاهيت وضاهأت فجوابه من وجوه:

الأول: أنه لو اعتبر ضاهيت لكان وزنه فعلاء ولو اعتبر ضاهأت لكان وزنه فعيلاً وفعلاء أقرب من فعيل؛ لأن الزيادة بالآخر أولى.

والثاني: إن ضاهيت أكثر استعمالاً من ضاهأت فاعتباره أولى.

والثالث: أنه لو اعتبر ضاهأت لم يمكن حمل ضهياء عليه؛ لأنه متعين أن يكون من ضاهيت لوجوب زيادة الهمزة، ولو اعتبر ضاهيت لأمكن حمل ضهياء عليه فاعتباره أولى.

ف زائدة فكذا في ضهيأ، وإن لم تكن فعلاً موجوداً فقدم الاشتقاق على عدم النظير . . . . .

ك قوله: (**إن ضهيأ ليس فعللا**) لأنها لو كانت أصلية يلزم أصالة الياء في بنات الأربع ولا أصالة فيها. قوله: (**موافق له في حروفه الأصول**) أراد بها الضاد والهاء والياء.

قوله: (**فقد تعارض الدليلان**) أي ليس واحد منهما يقتضي أصالة الياء والهمزة جميعاً في ضهياء فليس فعللا بل هو إما فعيل لقولهم ضاهأت أو فعلا لقولهم ضاهيت وقد صرتم إلى هذا فما المرجح قوله: (**وفعلاء أقرب من فعيل**) معارضة أن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها وقد قال بقضية هذا الزجاج فضهياء للمدودة عنده من ضاهيت والمقصورة من ضاهأت حكى ذلك ابن عصفور. قوله: (**إن ضاهيت أكثر استعمالاً**) منعه شارح وعبارته وأما ضاهات فمستعمل في فصيح الكلام كضاهيت، قال الله تعالى: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقول الشارحين ضاهيت أكثر استعمالاً ليس بشيء لأدائه إلى كون التنزيل على قلة الاستعمال انتهى كلامه وليس بشيء؛ لأن التنزيل قد جاء بالأخرى بل بها قرأ الأكثر فهي الأكثر، وقد قيل إن الهمزة في الآية يدل من الياء لنقل الضمة عليها فهي الأصل أيضاً.

قْ أول، حُكم بأصالتها، لقلة زيادتها حينئذ، مع أنّ الأصل عدم الزيادة، هذا مع أنهم يقولون: ضاهيت، أي شابهت، وضهيأ موافق له في الحروف الأصول ومعناه، فيكون منه، فتكون الهمزة زائدة، ولا يُشكل بمجيء ضاهأت بالهمز، لأنّ ضاهيت بالياء أكثر استعمالا، فاعتباره أولى، ولأنّ فعلاء أقرب من فعيل، لأنّ الزيادة في الأخير أولى، ولأنه لو اعتبر ضاهأت لم يُمكن حمل ضهياء بالمد عليه، لتعيّن كونه من ضاهيت، لوجوب زيادة الهمزة، ولو اعتبر ضاهيت، أمكن حمل ضهيأ وضهياء عليه، فاعتباره

وفَيْنَانٌ: فَيْعَالا؛ لمجيء فَنَنٍ؛ وجُرائِضٌ: فُعَائِلا؛ لمجيء جِرْوَاض، ومِعْزى: فِعْلى؛ ....

ج: قوله: (وفيتان) أي وكان فينان فيعالاً لا فعلاناً مع أن النون كثرت زيادته بعد الألف آخراً لمجيء فتن فقدموا الاشتقاق على غلبة الزيادة يقال شجر فينان إذا ألقت أغصانه وأسود ظله.

قوله: (وجرائض) أي وكانت جرائض بالهمزة فعائلاً لا فعاللا كعلابط وعذافر وهو العظيم الشديد مع عدم فعائل، وذلك لمجيء جراوض، فقدم الاشتقاق على عدم النظير والجرواض والجرياض الضخم العظيم البطن من الجرض وهو العض كأنه يجرض به كل واحد لثقله. قال الأصمعي: قلت لأعرابي ما الجرياض قال الذي بطنه كالحياض.

قوله: (ومعزى) أي وكان معزى فعلى لا مفعلاً مع أن الميم كثرت زيادتها أو لا

ف: (و) كان (**فينان فيعالا**)، لافعللانا مع كثر زيادة النون بعد الألف في الآخر (**لمجيء فنن**)، وجمعه أفنان ثم أفانين وهي الأغصان فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة يقال شجر فينان إذا التفت أغصانه واسود ظله (**و**)، كان (**جرائض**)، بالهمزة وهو العظيم الشديد (**فعائلا**)، لا فعاللا مع كثرة فعالل كعلابط (**لمجيء جرواض**)، وهو الضخم العظيم البطن من الجرض يقال جرض به ريقه يجرض وهو أن يبتلع ريقه على هم وحزن (**و**)، كان (**معزى فعلي**)، لا مفعلا مع كثرة زيادة الميم في الأول مع ثلاثة أصول.....

ك: قوله: (**وعذافر**) هو بضم المهملة وذال معجمة وفاء اسم للأسد أيضاً.

قوله: (**وذلك لمجي جرواض**) أي لأن الواو فيه زائدة لمصاحبتها أكثر من الأصلين فيكون في جرائض كذلك، والجرض بالتحريك الريق من جرض كفرح والعض بالفتح.

ق: أولى، (و) كان (فَيْنان) للشجر إذا التفت أغصانه، واسودَّ ظله (فَيْعالاً) لا فعلان، مع كثرة زيادة النون بعد الألف آخرا (لمجيء فَنَن) للغصن، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، (و) كان (جُرائِض) بضم أوله، وبالهمز، للضخم العظيم البطن فُعائِلاً، لا فعالِلاً مع كثرته كعُلابط، وعُذافر للغليظ الشديد، وعدم فُعايل (لمجيء جِرْواض) وجرياض بمعناه، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، (و) كان (مِعْزىً) بكسر الميم والتنوين (فِعْلىً) لا مفعلاً، مع كثرة زيادة الميم أولا قبل ثلاثة أصول، ....

لقَولهم: مَعْزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتة؛ لقَولهم: سَنْبٌ، . . . .

ج مع ثلاثة أصول، وذلك لمجيء معز بمعناه فسقوط الألف وثبوت الميم يدل على زيادة الألف، وهو ظاهر وعلى أصالة الميم وإلا لبقي الاسم المتمكن على حرفين فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، والمعْز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم وهو اسم جنس، قال سيبويه: معزى منون مصروف؛ لأن الألف للإلحاق لا للتأنيث وهو ملحق بدرهم يدل عليه قولهم في التصغير معيز بكسر ما بعد ياء التصغير ولو كانت للتأنيث لما كسروا كما في حبيلى.

قوله: **(وسنبتة)** أي وكانت سنبتة فعلتة لا فعللة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة لقولهم سنب تقديماً للاشتقاق على عدم النظير، يقال مضى سنب من الدهر وسنبتة، وهذه التاء تثبت في التصغير تقول سنيبت لقولهم في الجمع سنابت وقد جاء سنبت بتاء واحدة.

نقره **(لقولهم معز)**، بمعناه فسقوط الألف وثبوت الميم يدل زيادة الألف وأصالة الميم وإلا بقي الاسم المتمكن على حرفين وضعا فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم ومعزى منون منصرف لأن ألفه للإلحاق بدرهم (و)، كان **(سنبتة فعلتة)**، لأفعللة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة **(لقولهم سنب)**، يقال مضى سنب من الدهر وسنبتة أي برهة والتاء الأولى تثبت في التصغير تقول سنبة فقدم

ك قوله: **(والمعز بسكون العين وفتحه)** هما لغتان جاء بهما التنزيل وبالإسكان قرأ الأكثر. قال أبو عبيد: وهو أقيس في العربية من الفتح، والضأن بالسكون وجاء بالفتح أيضاً، وبه قرأ طلحة بن مصرف، والحسن، وعيسى بن عمرو، وهو ذو الصوف من الغنم والمعز ذو الشعر منها.

قوله: **(لقولهم سنب)** هو بفتح السين وسكون النون سلحفية بتخفيف الياء قال في القاموس: دابة ينفع دمها ومرارتها المصروع والتلطخ بدمها المفاصل ويقال إذا اشتد البرد في مكان وكبت واحدة بحيث يكون يداها أو رجلاها إلى الهواء وتركت كذلك لم ينزل البرد في ذلك الموضع، وفيه أيضاً عيش أبله وشباب أبله ناعم والسعة بفتح السين وكسرها.

قً (لقولهم مَعْز) بفتح الميم، مع سكون العين وفتحها بمعناه، فسقطت الألف، وثبتت الميم، إذ لا يبقى الاسم المتمكن على حرفين، فقدّم الاشتقاق على غلبة الزيادة، ومعزى قال سيبويه مصروف، لأنّ ألفه للإلحاق بدرهم، لا للتأنيث، لقولهم مُعيز بكسر ما بعد ياء التصغير، ولو كانت للتأنيث لَما كسروا كما في حُبيلى، (و) كان (سَنْبَتَة) لبرهة من الزمن (فَعْلَتَة) لا فعللة مع كثرتها، وعدم فعلتة، (لقولهم سَنْبٌ) بمعناه، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، يُقال مضى سنب من الدهر، وسنبتة، أي برهة، . . . . . .

وبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَة، من قَوْلِهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، والعِرَضْنَةُ: فِعَلْنَة؛ لِأَنَّهُ من الِاعْتِرَاض، وَالْأول: أَفْعَلَ؛ . . . .

قوله: **(وبلهنية)** أي وكان بلهنية فعلنية لا فعللية مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية، وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير، فإنه يقال عيش إبله أي قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة، قال في شرح الهادي: زيدت فيه النون والتاء للإلحاق بقذعمل. قوله: **(والعرضنة)** أي وكان العرضنة، وهي الناقة من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط فعلنة لا فعللة مع كثرة فعللة كربحلة وسبحلة وكلاهما بمعنى الطويل السمين وعدم فعلنة؛ لأنه مشتق من الاعتراض.

قوله: **(وأول)** أي وكان أول افعلا . . . .

الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان **(بلهنية فعلنية)**، لا فعللية مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية **(من قولهم عيش أبله)**، أي قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة زيدت فيه النون والياء للإلحاق بقذ عمل (و)، كان **(عرضنة)**، وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط **(فعلنة)**، مع عدمها لافعللة مع كثرتها نحو ربحلة وسجلة وهما بمعنى الطويل السمين **(لأنه من الاعتراض)**، فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان **(أول أفعل)**، . . . .

قوله: **(وبلهنية)** ينبغي أن تكون فعلنية وأمثالها من غير تنوين للعلمية والتأنيث ولكن صحح في المتن والشرح بالتنوين فكأنها على عدم اعتبار العلمية كما هو مذهب البعض ض.

قوله: **(والياء للإلحاق)** والاعتبار بتاء التأنيث فلهذا لم يعتد بتاء بلهنية.

قوله: **(والعرضنة)** بكسر العين وفتح الراء وسكون الضاد.

قوله: **(للنشاط)** متعلق بقوله يمشي، وربحلة براء وباء موحدة ومهملة.

قال الجوهري: يقال جارية ربحلة أي ضخمة مثل سبجلة.

قوله: **(وكان أول)** أي الألف زائدة وواوان أصليان.

(و) كان بُلَهْنِيَة بضم أوله لسعة العيش (فُعَلْنِيَة) لا فُعللية مع كثرتها كسلحفية، وعدم فعلنية، (لأنها من قولهم عيْش أبْلَهُ) أي قليل الغموم، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، (و) كان (عِرَضْنَة) بكسر أوله للناقة التي تمشي معترضة لنشاطها فِعَلْنَة لا فِعللة، مع كثرتها كرِبَحْلة وسِبَحلة وهما للطويل السمين، وعدم فِعَلْنَة (لأنه) مشتق (من الاعْتِراض)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، فنونه زائدة، وإنْ كان القياس أنها لا تُزاد ثالثة فأكثر إلّا بعد ألف كسكران، (و) كان (أوّلُ أفْعَل) بزيادة الهمزة، لا فوعلاً بزيادة

لمجيء الأولى وَالأول، وَالصَّحِيح أَنه من (وَوَل). . . . .

لا فوعلا، اختلفوا في وزن أول فقال بعضهم فهو فوعل من أول أدغمت الواو التي هي واو فوعل في الواو التي هي عين فصار أول وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن الواو تزاد ثانية كثيراً كجوهر وكوثر، والمختار أنه أفعل لمجيء الأولى في مؤنثه والأول في جمع مؤنثه ولا شبهة في أنهما الفعلى والفعل ولا يجيء من فوعل مثل ذلك لأنه يكون مؤنثه، فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر، وجوهرة وجواهر فحكموا فيه بالاشقاق لا بغلبة الزيادة فلذلك قالوا هو أفعل، ثم اختلفوا فقال بعضهم إنه من وول أي حروفه الأصول واو

لا فوعلا (**لمجيء الأولى**) في مؤنثه (**والأول**)، في جمع مؤنثه وهما على وزن الفعلى والفعل ولا يجيئان من فوعل إذ مؤنثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر وجوهرة وجواهر فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة (**والصحيح أنه**)، على تقدير أنه أفعل (**من وول**)، مما

قوله: (**فقال بعضهم هو فوعل**) قال الموصلي: نقل ذلك عن الكوفيين أما من وأل إذا نجا وأصله ووأل فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء وادغموا الواو في الواو، ومن آل يؤل إذا رجع وأصله أوول فأدغمت واو فوعل في عين الكلمة والظاهر أن هذا الاستعمال هو الذي أراده الشارح بقوله من أول.

قوله: (**وهو فوعل من أول**) فحروفه الأصول الهمزة والواو واللام.

قوله: (**فصار أول**) ينبغي أن يكون أولاً عند هذا القائل؛ لأنه فوعل لا أفعل ض.

قوله: (**وإنما ذهبوا إلى ذلك**) أي إلى أنه فوعل.

قوله: (**من فوعل مثل ذلك**) أي الفعل والفعل.

قوله: (**ثم اختلفوا**) أي بعد تقدير أن أول أفعل.

قوله: (**وقال بعضهم أنه من وأل**) فأصله على هذا أءول فقلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو، وقال الآخرون: من أول فأصله على هذا ءأول قلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو.

الواو، مع كثرة زيادتها ثانية، كجوهر وكوثر (لمجيء الأُولَى) في مؤنثه، (والأُوَل) في جمع مؤنثه، وهما فُعْلى وفُعَل اتفاقاً، ولا يجيء من فوعل مثل ذلك، لأنّ مؤنثه فوعلة، وجمعه فواعل، كجوهر وجوهرة وجواهر، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، وفيما اشتق منه أول ثلاثة أقوال، ذكرها بقوله: (والصحيح أنه) مشتق (من وُوَلٍ) بواوين ثم

لَا مِـــن (وَأَلَ) وَلَا مِـــن (أَوَلَ)، . . . .

ي ووَاو ولام فاصلة على هذا أوول أدغمت الفاء في العين، وقال بعضهم: إنه من وأل، وقال آخرون من أول، قلبت الهمزة على المذهبين واواً وأدغمت والصحيح هو المذهب الأول لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين وإنما فروا من المذهب الأول لاستبعادهم كون الفاء والعين من جنس واحد وأصل أولى على المذهب المختار وولى قلبت الواو الأولى همزة لزوماً، وإن كانت الثانية ساكنة حملاً على الأول لما سيجيء.

ج فاؤه وعينه وأو ولامه لام فأصله أوول أدغمت التي هي الفاء في العين (**لا من وأل**)، معتل الفاء مهموز العين (و)، لا من (**أول**)، مهموز الفاء معتل العين قلبت الهمزة على المذهبين واواً وأدغمت وإنما كان الصحيح الأول؛ لأنه يلزم مخالفة القياس وهي قلب الهمزة واواً على المذهبين الأخيرين وأصل أولى على المذهب الصحيح وولى قلبت

ح قوله: (**لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين الأخيرين**) أما المخالفة على ثانيهما فلأن القياس قلب الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها لكن القائل به قلبها واو لمصلحة الإدغام المستجلب للخفة ويرد عليه أن الألف في باب الخفة أقدم من الواو وإن كانت مدغمة ويرجحها أيضاً اقتضاء القياس، وأما المخالفة على أولهما فلأن القياس هو النقل لأصالة الواو وإنما يقتضي الإدغام إذا كانت زائدة كمقروة هذا هو المشهور وعن يونس وسيبويه أن من العرب من يجري الأصل مجرى الزائد فيدغم وقد أخذ به في الوقف لحمزة على نحو سوى بعض القراء كأبي العلاء ومكي فالمذهب الثاني المتقدم حينئذٍ أردأ في مخالفة القياس.

قوله: (**على المذهبين الأخيرين**) لأنه قلبت الهمزة واواً من غير قياس يقتضي قلبها.

قوله: (**وإنما فروا من المذهب الأول الخ**) أجيب بأن هذا النحو واقع وإن قل كقولهم يين بيائين في اسم مكان والحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالف.

قوله: (**كما سيجيء**) أي في الإعلال.

ق لام، زيدت عليه همزة، فصار أُوَوَل، (لا من وأل) بواو ثم همزة، ثم لام، (و) لا من (أول) بهمزة ثم واو، ثم لام، قلبت الهمزة في الأخيرين واواً، وأدغمت الواو في الواو في الثلاثة، وصححوا الأول لِما يلزم مِن مخالفة القياس على الأخيرين، إذ ليس فيهما ما يقتضي قلب الهمزة واواً، وأصل أولى على الصحيح وُولى، قلبت الواو همزة لزوما، وإنْ كانت الثانية ساكنة، حملا على الأول كما سيجيء، فهمزتها غير همزة مُذكَّرها،

وإنْقَحْلٌ: إنْفَعْلا؛ لِأَنَّهُ من قَحَلَ، أَي: يَبِس، وأُفْعُوَانٌ: . . . .

قوله: (**وانقحل**) أي وكان انقحل وهو مسن يابس الجلد على العظم انفعلا من قحل إذا يبس، حكموا بذلك مع كثرة فعلل كقرطعب، وعدم انفعل تقديماً للاشتقاق على عدم النظير، فإنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل إلا ما شذ من قولهم رجل انقحل وانزهو، وانفخر، فإن الهمزة والنون فيها زائدتان لاشتقاقها من القحل والزهو والفخر.

وقال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ذهب أبو الفتح إلى أن انقحلا من معنى القحل لا من لفظه ووزنه فعلل، فتقول في تصغيره انيقح وعلى الأول أنت مخير إن حذفت الهمزة قلت نقيحل، وإن حذفت النون قلت اقيحل، ثم قال فيه ذهب الزعفراني إلى جواز كون الهمزة في انزهو بدلاً من العين في عنزهو فهي إذاً أصل، والنون والواو زائدتان ويقال رجل عنزهو للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة.

قوله: (**وأفعوان**) أي وكان أفعوان وهو ذكر الأفاعي أفعلال لمجيء أفعى فأفعى

الواو الأولى همزة لزوماً وإن كانت الثانية ساكنة حملاً له على جمعه (**و**) كان (**انقحل**)، وهو مسن يابس الجلد (**انفعلا**) مع أنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل (**من قحل أي يبس**)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير (**و**)، كان (**أفعوان**)، وهو

قوله: (**وهو مسن يابس**) يقال شيخ انقحل أي مسن يبس جلده على عظمه، وفي القاموس قحل كمنع قحولاً وكعلم قحلاً ويحرك، وقحولاً إذا يبس جلده على عظمه كنقحل. قوله: (**حكموا بذلك**) أي بزيادة الهمزة والنون في انقحل. قوله: (**غير الجاري على الفعل**) وإنما قال غير الجاري احترازاً عما يكون جارياً على الفعل فإنه حينئذٍ يجوز اجتماع زيادتين في أوله مثل اسم الفاعل والمفعول نحو مستخرج ومنطلق. قوله: (**غير الجاري على الفعل**) احترز عن الجاري عليه كمنطلق ومنكسر ونحوهما. قوله: (**في تصغيره أنيقح**) لأنه على هذا القول لفظ خماسي فيجب حذف خامسه. قوله: (**وعلى الأول**) أراد به ما ذكره قبل النقل عن أبي الفتح وهو بمعنى ما قاله الشارح. قوله: (**وعلى الأول أنت مخير**) أي القول بزيادة الهمزة والنون.

(و) كان (إنْقَحْلٌ) للشيخ المُسن اليابس الجلد على العظم (إنْفَعْلاً) لا فعلَلّا مع كثرته كقرطعب، وعدم انفعل، لأنه مشتق (من قَحِل) بفتح الحاء وكسرها، (أي يَبِس)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير، إذ لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل إلّا ما شذ من قولهم رجل انقحل، وانزهو، وانفخر، إذ الهمزة والنون فيهما زائدان لاشتقاقها من القحل، والزهو، والفخر، (و) كان (أفْعُوان) لذكر الأفاعي. . . . .

أُفْعُلانا؛ لمجيء: أَفْعَى، ....

أفعل، لقولهم فعوة السم فيكون أفعوان افعلانا، اعلم أنه لو حكم في أفعوان بزيادة الهمزة وأصالة الواو كان وزنه أفعلانا كأقحوان وهو نبت طيب الريح حواليه ورق بيض ووسطه أصفر وهو البابونج، ولو حكم بزيادة الواو وأصالة الهمزة لكان وزنه فعلوانا كعنفوان وهو أول الشباب، ثم حكموا بأن وزنه أفعلان لكنهم ما عللوا ذلك بأن أفعلاناً أكثر من فعلوان بل بمجيء أفعى؛ لأن الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا ذكره

ذكر الأفاعي.. **(أفعلانا لمجيء أفعى)**، وهو أفعل لقولهم فعوة السم فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة؛ لأن الواو تغلب زيادتها في غير الأول مع ثلاثة أصول فصاعداً....................................

قوله: **(لقولهم فعوة السم)** استدل أيضاً بأنهم بنوا مفعلة للمكان الكثير الأفاعي على مفعاة بحذف الهمزة؛ لأنها زائدة ولو كانت أصلية لقيل مافعة والسم مثلث السين.

قوله: **(لقولهم فعوة السم)** هذا جواب عن دخل مقدر تقديره أن يقال مجيء أفعى لا يدل على أفعل إذ يمكن أن يكون الهمزة زائدة لجواز أن يكون فعلى ويكون الألف للإلحاق في لغة من صرفه وللتأنيث في لغة من لم يصرفه فأجاب الشارح رحمه الله بقوله لقولهم فعوة السم فيكون هذا دالاً على أن الألف ليست للإلحاق ولا للتأنيث بل منقلبة عن الواو كما في عصا.

قوله: **(أفعوان)** بزيادة الهمزة النون. قوله: **(حواليه ورق)** ينبغي أن يكون أوراق بيض. قوله: **(لكنهم ما عللوا ذلك)** حاصل بحث الشارح مع ذلك البعض أن كلامهم يدل على أن أفعلان أكثر من فعلوان لكن ما علل بالأكثر به بل علل بالاشتقاق تقديماً له يقول الشارح ليس كذلك بل الوزنان نادران كما صرح به المصنف فعلى زعم ذلك البعض يكون دليلان الأكثرية والاشتقاق وعلى قول الشارح والمصنف دليل واحد.

(أفْعُلاناً) كأقحوان لنبت طيّب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر، لا فعلواناً كعنفوان، لأول الشباب، مع غلبة زيادة الواو، إذا كانت غير أول مع ثلاثة أصول فأكثر، **(لمجيء أفْعى)** في مؤنثه، وأفعى أفعل، لقولهم فعوة السم، فهمزة أفعوان زائدة دون واوه، ولا يقال إنها أصلية، وألفه للإلحاق، بدليل صرفه، لأنه لو كان كذلك لجاز أن يُقال أفعاة، كما يقال علقاة، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة، وفي نسخة أفعلان بدل افعلاناً، وزعم بعضهم أنه حينئذ ممنوع الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون. وإن أفعلانا على ما في بعض النسخ خلاف الصواب.

قال: وينبغي أن يقرأ أفعى غير منون، ليحصل بذلك دليل كونه أفعل، وبعضهم

وإِضْحِيَانٌ: إفْعِلانا، من الضُّحَى، وخَنفَقِيْقٌ: فَنْعَلِيْلا، من خَفَقَ،

بعضهم، وفيه نظر لأن الوزنين نادران. ولذا قال المصنف في آخر هذا الباب فإن ندرا احتملهما كأرجوان فالأولى أن يقول قدم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة، فإن الواو إذا كانت غير أول مع ثلاثة فصاعداً تكون زائدة غالباً.

قوله: **(وأضحيان)** أي وكان أضحيان وهو المضيء أفعلانا كأسحمان وهو اسم جبل بعينه لأفعليان كصليان وهو بقلة وذلك لمجيء الضحى، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فإن الياء تكون زائدة غالباً مع ثلاثة فصاعداً.

قوله: **(وخنفقيق)** أي وكان خنفقيق وهو الداهية فنعليلا من خفق لا فعلليلا، تقديماً للاشتقاق على عدم النظير، فإن النون الثانية الساكن تكون أصلية في الأكثر.

(و)، كانَ **(أضحيان)**، وهو المضيء **(افعلانا)**، كأسحمان وهو جبل بعين لا فعليانا كصليان وهو بقلة **(من الضحى)**، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة لغلبة زيادة الياء مع ثلاثة فصاعداً (و)، كان **(خنفقيق)**، وهو الداهية **(فنعليلا من خفق)**، لا فعلليلا فقدم

قوله: **(وفيه نظر)** مراده الاعتراض على ما تضمنه المذكور من غلبة أفعلان بحيث يصح التعليل بها بمنعها لما قاله المصنف آخر الباب.

قوله: **(اسم جبل بعينه)** هو أيضاً اسم لكل شيء أسود.

قوله: **(وهو الداهية)** قال الجوهري الخنفقيق الداهية وامرأة خنفقيق وهي الخفيفة من النساء السليطة الجرية، وفي القاموس الخنفقيق السريعة جدًّا من النوق والظلمان وحكاية جري الخيل هي مشي في اضطراب.

قوله: **(من خفق)** هو من باب ضرب ونصر.

قوله: **(لا فعلليلا)** مع وجوده كسلسبيل.

قوله: **(لعدم فنعليل)** أي لعدم كثرته لما سيأتي في منجنيق، ولقوله هنا تكون أصلية في الأكثر.

ضبطه بالتنوين، (و) كان (إِضْحِيان) للمُضِيء وللغيم (أفعلان) كأسحمان لجبل بعينه، لا فعليان كصليان لنبت، مع غلبة زيادة الياء، أو الواو المبدلة هي منها هنا مع ثلاثة أصول، لأنه مشتق (من الضُّحى)، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة وفي أفعلانا ما مرّ في أفعلانا آنفا، (و) كان (خَنْفَقِيق) للداهية (فَنْعَلِيلاً) لا فعلليلا كسلسبيل، مع غلبة أصالة النون ثانية ساكنة، وعدم فنعليل، تقديما للاشتقاق على عدم النظير، لأنه مشتق (من خَفَق)، ....

وعَفَرْنَي: فَعَلْنَي، من العَفَرِ. فَإن رَجَعَ إِلَى اشتقاقين واضحين..

قوله: (وعَفَرْني) أي وكان عفرني وهو الأسد فعلني من العفر بالتحريك وهو التراب، والنون والألف للإلحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة أي قوية، فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليه تاء التأنيث لا فعلى كحبركى للقراد، والأنثى حبركاة فألفه للإلحاق، وإنما قالوا إنه فعلنى مع عدمه تقديماً للاشتقاق على عدم النظير.

قوله: (**فإن رجع إلى اشتقاقين**) قد ذكرنا أن المصنف جعل الكلام في الاشتقاق ثلاثة أقسام:

الأول: في بيان ما يكون الاشتقاق فيه مقدماً على غيره، ولما فرغ من هذا القسم شرع في القسم.

الثاني: وهو ما يكون اللفظ فيه راجعاً إلى اشتقاقين لا يكون لأحدهما ترجيح

الاشتقاق على عدم النظير إذ النون الثانية الساكنة أصلية غالبا (و)، كان (**عفرني**)، وهو الأسد (**فعلني من العفر**)، بالتحريك وهو التراب ويقال عفره في التراب يعفره وعفره تعفيراً مرغه والنون والألف فيه للإلحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة أي قوية (**فإن رجع**)، اللفظ (**إلى إشتقاقين واضحين**)، لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر

قوله: (**وكان عفرني**) وجه المناسبة بين الألد والتراب القوة.

قوله: (**وكان عفرني**) هو بالتنوين سمي به الأسد؛ لأنه يلصق فريسته بالتراب.

قوله: (**من العفر بالتحريك**) ضبطه النظام وغيره بالسكون وهو أحسن ومعناه حينئذٍ التمريغ في العفر بالتحريك أي التراب وعلى السكون هو بفتح العين، وعن ابن دريد أن عفرني من العفر بكسر العين وسكون الفاء، قال وهو الغليظ الشديد.

وكان (عَفَرْنىً) بالتنوين للأسد فَعَلْنَىً لا فعلّلا كحبركى للقراد مع كثرته، وعدم فعلني تقديما للاشتقاق على عدم النظير، لأنه مشتق (من العَفر) بالسكون، للتمريغ في التراب المسمى بالعفر بالفتح، سُمي به الأسد لأنه يُلصق فريسته بالتراب، فنونه وألفه للإلحاق بسفرجل، لقولهم ناقة عفرناة، أي قوية، فلو كانت الألف للتأنيث، لم تدخل عليه تاء التأنيث، هذا كله إذا رجع اللفظ إلى اشتقاق واحد.

(فإن رجع إلى اشتقاقين)، فإنْ كانا (واضحين)، أي لا ترجيح لأحدهما على

كـأرطـى وأولـق، حَـيْـثُ قـيـل: بـعـيـر آرِط ورَاطٍ، وأَدِيْـمٌ مَـأْرُوْط ومَـرْطِـيٌّ، . . . .

جا على الآخر فيؤخذ بأيهما أريد، وذلك كأرطى وهو شجر من أشجار الرمل، فإنه يجوز أن يكون وزنه فعلى لقولهم بعير آرط إذا أكل الأرطى، وأديم مأروط إذا دبغ به، فإن بقاء الهمزة يدل على أصالتها، وحينئذٍ تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث؛ لأن الواحدة أرطاة، ولو كانت الألف للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر فنجعلها للإلحاق بجعفر؛ لأن الإلحاق أخص من التكثير؛ لأن كل إلحاق تكثير ولا ينعكس، والأخص أكثر فائدة فحمله عليه أولى، ويجوز أن يكون أفعل لقولهم بغير آرط وأديم مرطى، فإن سقوط الهمزة يدل على

نقره (**كأرطي**)، وهو شجر من أشجار الرمل (**وأولق**)، وهو الجنون (**حيث قبل بعير آرط**)، أي آكل الأرطي فإن بقاء الهمزة يدل على أصالتها فيكون ألفه للإلحاق بجعفر فيكون وزنه فعلى لا أفعل (**و**)، بعير (**راط**)، فإن سقوط الهمزة فيه يدل على زيادتها وأصل راط راطي أعل إعلال قاض فأرطى على هذا افعل (**وأديم مأروط**)، إذا دبغ بالأرطي يدل أيضاً على أنه فعلى لثبوت الهمزة فيه (**و**)، أديم (**مرطى**)، . . . .

لد قوله: (**لقولهم بعير آرط**) أي بوزن فاعل كما في شرح الشريف والقياس يقتضي هذا الاستعمال ولم أره والذي في الصحاح وحكى أبو زيد بعير أرطي وأرطوي إذا كان يرعى الأرطي، وفي القاموس المآروط المدبوغ به أي بشجر الأرط، والذي يأكله ويلازمه كالأرطوي والأرطاوي.

قوله: (**لأن كل إلحاق تكثير**) أي تكثير حروف الكلمة، وليس كل تكثير فيه إلحاق لجواز أن ترك الحرف بمجرد تكثير الحروف وحينئذٍ قد وجد التكثير دون الإلحاق.

قوله: (**ولا ينعكس**) أي لأن ألف قبعثرى للتكثير بدون الإلحاق.

قوله: (**وأديم مرطي**) الأصل مرطوي قلبت الواو ياء وأدغمت.

قه الآخر (كأَرْطَيّ) بالتنوين لشجر من أشجار الرمل، يأكله البعير، ويُدبغ به، وهو القرط، (وأَوْلَق) للجنون (حيث قيل بعير آرِط) بوزن ضارب، بجعل الهمزة أصلية، (و) بعير (رَاط) بجعلها زائدة، وأصله راطي أُعلّ إعلال قاض، (وأديم مَأْرُوط ومَرْطيّ)

وَرجل مَأْلُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جَازَ الأَمْرَانِ، وكحسَّانٍ، وحمار قَبَّانٍ،

زيادتها وأصل راط راطيي أعل إعلال قاض، وكذا أولق وهو الجنون، يجوز أن يكون فوعلا لقولهم رجل مألوق، وأن يكون أفعل لقولهم مولوق، وكحسان وحمار قبان

يدل على أنه أفعل (**ورجل مألوق**)، يدل على أن أولق، فوعل (**ومولوق**)، يدل على أنه أفعل (**جاز الأمران**)، أي الرجوع إلى كل واحد من الاشتقاقين كما بينا الآن (**وكحسان وحمار قبان**)، فإنه يجوز أن يكون كل واحد منهما من الحسن ومن القبن وهو من قبن في الأرض قبوناً أي ذهب ويكون منصرفا ويجوز أن يكون الألف والنون زائدتين ويكون من الحس والقب وهو معرفة عندهم ويكون غير منصرف، لكن ذكر في الصحاح أن العرب لا تصرف قبان يقال قب إذا ذهب ماؤه وحف وكذا قال ابن مالك في حسان، وكأن المصنف سمع فيهما الصرف ومنعه ولذا قال........................

قوله: (**فيه يدل**) أي في كل واحد في راط ومرطي.

قوله: (**يجوز أن يكون فوعلاً**) نقله أبو حيان عن سيبويه وصححه ابن عصفور.

قوله: (**لقولهم رجل مألوق**) استدل أيضاً بقولهم ألق وأجيب عن احتمال كون الهمزة فيه بدلاً عن الواو لانضمامها كما في قولهم في وعد الرجل أعد بأن التزامهم الهمزة في ألق دليل على أصالتها ولو كان من قبيل أعد لقالوا ولق كما قالوا وعدوا بأنهم قالوا مألوق ولو كانت الهمزة بدلاً في ألق لقالوا مولوق إذ لا مقتضى لقلب الواو فيه همزة كما في الممتع وعليه منع سيأتي قريباً. قوله: (**رجل مألوق**) فإن بدأت الهمزة يدل على أصالتها في أولق.

قوله: (**وأن يكون أفعلا**) أجازه أيضاً الفارسي وابن مالك وغيرهما.

قوله: (**لقولهم مولوق**) حكى ابن القطاع أن بعض العرب يقول ولق الرجل فهو مولوق، وفيه رد لقول ابن عصفور ولم يقولوا ذلك في موضع من المواضع، قال الشيخ أبو حيان:

بالاعتبارين، (و) حيث قيل رجل (مَأْلُوقٌ ومَوْلُوق) بالاعتبارين أيضاً، (جاز الأمران)، أي الاشتقاقان، أي اعتبارهما بمعنى اعتبار كل منهما دفعا للتحكم، فيجوز أن يُقدّر أرطى فعلى، بجعل الألف زائدة للإلحاق بجعفر، لا للتأنيث، لقولهم أرطأة، وأنْ يقدر أفعل مصروفا لكونه اسم جنس، واحتُج للأول بقولهم بعير آرط، أي آكل الأرطى، وأديم مأروط، أي مدبوغ به، إذ بقاء الهمزة فيهما يدل على أصالتها، وللثاني بقولهم راط ومرطى، إذ سقوط الهمزة فيهما، يدل على زيادتها، ويجوز أنْ يقال أولق فوعل، وأن يُقال أفعل مصروفا أيضاً لأنّ فيه وزن الفعل فقط، واحتج للأول بقولهم مألوق، إذ بقاء الهمزة فيه يدل على أصالتها، وللثاني بقوله مولوق، إذ سقوطها فيه يدل على زيادتها، (وكحَسَّان) علماً لرجل، (وحِمار قَبَّان) للدويبة..........

حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ.

فإنهما لو منع الصرف وجعل الألف والنون زائدة لكانا من الحس والقلب، ولو لم يمنعا لكانا من الحسن والقبن والقب يبس الجلد، وذهاب نداوة اللحم وغيره، والقبب دقة الخصر، والقبن الذهاب في الأرض وحمار قبان دويبة.

فإن قلت: ذكر في الصحاح أن العرب لا تصرف قبان، وذكر ابن مالك أن المسموع في حسان منع الصرف، فكيف قال المصنف حيث صرف ومنع.

(حيث صرف ومنع)، أي كل واحد منهما..........................

والأشهر ألق فهو مألوق انتهى. ولما قاله قد يتوقف في التمثيل بأولق لما تعارض فيه الاشتقاقان من غير مرجح أن لا ينظر إلى احتمال كون الهمزة بدلاً من الواو وفي ألق لانضمامها وفي مألوق إجراء للبدل في ألق مجرى اللازم على أن المصنف في شرح المفصل قد رد ذلك من وجه آخر فقال ما ذكره يعني الزمخشري في أولق من أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنه لم يخل إما أن يقوم دليل على زيادة الواو أولاً، فإن أقام دليل عليها ثبت أن الهمزة أصلية وإن لم يقم ثبت أنها زائدة فكان الحكم بزيادتها أولى من الواو نظراً إلى الأكثر في كلامهم؛ لأن أفعل أكثر من فوعل وإذا لم يقم دليل فجعله من باب الأكثر في كلامهم أولى انتهى فليتأمل.

قوله: **(مولوق)** فإن عدم الهمزة فيه يدل على زيادتها في أولق.

قوله: **(لكان من الحس)** الظاهر أنه بالكسر ومعناه حينئذٍ الحركة وأن يمر بك قريباً فتسمعه ولا تراه والصوت إما بالفتح فمعناه النقل، وقد فسر به شارح.

قوله: **(والقب)** بفتح القاف وفعله كضرب ونصر.

(حيث صُرِفَ) كل منهما، (ومُنِعَ) صرفه، فالصرف دليل كونه حسان من الحُسن، وقبان من القبن، وهو الذهاب في الأرض، يُقال قبن في الأرض، أي ذهب فيها، ومنع الصرف دليل كونها من الحِسِّ ومن القب، وهو يبس الجلد، وذهاب نَداوة اللحم وغيره، يُقال قبَّ اللحم يقب قبوبا، أي ذهبت نداوته، أو من القبب، وهو دِقّة الخصر، فوزنهما على الأول فعال، وعلى الثاني فعلان، ولا يؤثر فيما قاله في حسان وقبان قول الجوهري في الثاني، وابن مالك في الأول الممنوع فيه منع الصرف، لأنّ المثبت مقدّم على النافي، وقيل: جاء رجل اسمه حيان إلى ملك، فقيل للملك أينصرف حيان، أو لا ينصرف، فقال الملك: إنْ أكرمته فلا ينصرف، وإلّا فينصرف، ووجهوه بأنه إنْ أكرمه فكأنه أحياه، فيكون من الحي، فلا ينصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون، وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه، فيكون من الحَيْن بالفتح، أي الهلاك، فينصرف.

وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ..........................

ك قلت: من الجائز أن يسمع فيه المصنف الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا فيهما إلا منع الصرف فإن شهدوا بأنه لم يأت فيهما الصرف فشهادة النفي لا تسمع، وما وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه يترجح فيه فعلان على فعال من حيث كان هذا الوزن في الأسماء الأعلام أكثر فخارج عن الغرض ومخل به، فلا يبعد أن يقال ذكرهما المصنف بطريق التمثيل بمعنى أنه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح من خارج فيهما مما نحن فيه، وقيل جاء رجل اسمه حيان إلى مالك فقيل لمالك أينصرف حيان أو لا ينصرف، فقال مالك: إن أكرمته فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجهوه بأنه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية، وإن لم يكن فكأنه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون مع العلمية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون من الحين فينصرف.

قوله: **(وإلا فالترجيح)** أي وإن لم يكن الاشتقاق واضحين فيطلب الترجيح ويؤخذ بالراجح. فقوله إلا هاهنا ليس حرف استثناء بل هو أن الشرطية أدغمت نونها في لا

ج **(وإلا)**، أي وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين **(فالترجيح)**، أي فيؤخذ بالراجح

ع قوله: **(فشهادة النفي لا تسمع)** الأولى أن تقول: من حفظ حجة على من لم يحفظ.

قوله: **(ترجح فيه فعلان)** أي في كل واحد في حسان وقبان.

قوله: **(حيث كان هذا الوزن في الأسماء الأعلام)** أي من ذلك حسان؛ لأنه اسم رجل وكذا حمار قبان؛ لأنه لا بد أن يقدر علماً؛ لأنه من باب أسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه. قوله: **(أكثر فخارج)** أي أكثر من فعال.

قوله: **(فخارج عن الغرض ومخل به)** أي لأن الغرض التمثيل بما تردد بين اشتقاقين واضحين بلا مرجح. قوله: **(ومخل به)** ولأنه على ذلك التقدير لا يكون من اشتقاق الواضح بل يكون مما يكون أحد الاشتقاقين راجحاً على الآخر وبحثنا في الأول فيكون مخلًّا بالغرض.

قوله: **(فلا يبعد)** إشارة إلى تقديره من طرف المصنف حتى لا يكون خارجاً عن الغرض لو كان أحدهما مرجحاً على الآخر ويمكن أن يقال هذا جواب آخر لما أورده على المصنف من قوله فإن قلت الخ ض. قوله: **(إن أكرمته فلا ينصرف)** وفيه إيهام؛ لأنه إذا أكرمه لا ينصرف من عنده ويلازمه إذا لم يكرمه لا بد أن ينصرف إلى بيته وتركه.

ق (وإلّا)، أي وإنْ لم يكن الاشتقاقان واضحين (فـ)ـيطلب (الترجيح) ليؤخذ

كَـمَـلْأَكٍ، ....

النافية وهذا هو **القسم الثالث** من أقسام الاشتقاق، اتفقوا على أن ملكاً تخفيف ملأك لقولهم في جمعه ملائك وملائكة ولقول الشاعر[1]: [الطويل]

فَـلَـسْـتَ لإنْـسِـيٍّ ولَـكِـنْ لِـمَـلأكٍ تَـنَـزَّلَ مِـنْ جَـوِّ الـسَّـمَـاءِ يَـصُـوبُ

(كملك)، لا خلاف أن ملكاً تخفيف ملاك لقولهم في جمعه ملائك وملائكة ولقوله، فلست لأنسى ولكن الملاك، تنزل من جو السماء يصوب، **(قيل)**، والقائل الكسائي

قوله: **(اتفقوا على أن ملكاً)** لكنهم اختلفوا في اشتقاقه من أي شيء. قوله: **(اتفقوا على أن ملكاً مخفف ملئك)** في حكاية الاتفاق نظر فعن بعضهم أن وزنه فعل من الملك وشذ جمعه على فعايله وميمه أصلية وعن آخرين أنه لا مشتق من لاكه يلوكه أي أداره يديره؛ لأن الملك يدير الرسالة في فيه فأصله ملوك نقلت حركة الواو، ثم قلبت ألفاً، وحذفت الألف تخفيفاً وميمه على هذا زائدة وقد حكى المذهبين الحلبي في إعرابه. قوله: **(ولقول الشاعر فلست لأنسي)** قال الأعلم وهو لعلقمة بن عبدة مدح رجلاً يقول: قد باينت الأنس في أخلاقك وأشبهت الملائكة في طهارتك وفضلك فكأنك لملك، ومعنى يصوب ينزل انتهى. قوله: **(فلست لأنسي)** الشاعر رجل من عبد قيس جاهلي يمدح بعض الملوك أنشد البيت أبو عبيدة صحاح.

بالراجح كملك فإنه (قيل) وزنه (مَعْفَل) لأنه (من الأَلُوكَة)، وهي الرسالة، قلبت العين إلى موضع الفاء، فقيل مَلأك، ثم حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال، فقيل مَلَك، وهو المختار، لأنّ المَلَك فيه معنى الرسالة، قال تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] وليس فيه خلاف الظاهر إلّا القلب، وهو كثير، والحاصل أنهم اتفقوا على أن مَلَكا مخفف ملأك لقولهم في جمعه ملائكة، ومَلائك، ولقول الشاعر: [الطويل]

فَـلَـسْـتَ لإنْـسِـيٍّ وَلَـكِـن لـمَـلأكٍ تَـنَـزَّلَ مِـن جَـوِّ الـسَّـمَـاءِ يَـصُـوبُ

---

(١) قائله: هو رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله: أبو وجزة يمدح به عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وقيل: قائله: علقمة بن عبدة.

اللغة: "لملأك" - بالهمزة - أخرجه الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذفت الهمزة للتخفيف. "يصوب" ينزل. الشاهد: قوله: "لإنسي" فهي بمعنى إنسان.

انظر الاشتقاق ١/ ٢٦، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢١٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٨٩، والمغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٤٤٨، وتاج العروس للزبيدي مادة صنعب ٣/ ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٤٦، ولسان العرب مادة صوب ١/ ٥٤٣، ومادة ألك ١٠/ ٣٩٢، والعباب الزاخر ١/ ٦٠، والأصول في النحو ٣/ ٣٣٩، والكتاب لسيبويه ٤/ ٣٨٠ و٢/ ٣٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٨.

قيل: مَفْعَلٌ من الألُوكَة. وابْن كيسَان: فَعْأل من الْمُلْك.........

جا ثم اختلفوا فقال الكسائي أصله مألك من الألوكة وهي الرسالة، قدم اللام على الهمزة فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو المختار؛ لأن فيه معنى الرسالة، قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب وهو كثير، وقال ابن كيسان هو فعأل من الملك هو بعيد؛ لأن فعألا نادر ومفعلاً كثير والحمل على الأكثر أولى؛ ولأن مناسبته مع الألوكة أقوى من مناسبته إلى الملك إذ لا يعرف له ملك، ....

لج مألك (مفعل)، لأن أصله (من لألوكة) بمعنى الرسالة فقدم العين على الفاء، ثم حذفت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو الراجح لأن الملك فيه معنى الرسالة، قال عز وجل: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب وهو كثير (**وابن كيسان فعأل**)، بزيادة الهمزة (**من الملك**) وهو بعيد لأن فعألا نادر ومفعلاً كثير

كـ قوله: (**فقال الكسائي أصله مألك**) أي بفتح اللام إما بضمها كالألوكة بفتح الهمزة وضم اللام.

قوله: (**أصله مالك من الألوكة**) بتقديم الهمزة على اللام فوزنه مفعل.

قوله: (**ثم تركت همزته**) أي حذفت بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام.

قوله: (**وقال ابن كيسان هو فعل من الملك**) أي فأصله مألك كشمأل نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت الهمزة تخفيفاً وجاء الجمع على أصل الزيادة فوزن ملائكة على هذا القول فعايلة وعلى ما قبله مفاعلة.

قوله: (**من فعأل من الملك**) فتكون الهمزة فيه زائدة.

قوله: (**إذ لا تعرف له ملك**) قلنا بل نعرف له ملكاً وسلطنة فإن أكثر مسلطون على أمور عظام كملك الرزق وملك الجبال وملك البحار، وملك الرياح، وملك الموت ض، ولكن مع ذلك مناسبته الألوكة أكثر من مناسبته مع الملك؛ لأن المراد في الشرح من الملك من يكون واسطة بين الله ورسله كما ذكروا في تعريف الملك في موضعه ض.

فق ثم اختلفوا فيه، فقال الكسائي وزنه مَفْعَل، أي في الأصل، وأصله مألك من الألوكة، قلبت العين إلى آخر ما قدمته.

(و) قال (ابن كيسان) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم: وزنه (فَعْأَل) بأصالة الميم، وزيادة الهمزة، لأنه من المُلْك بضم الميم، وإسكان اللام، وهو بعيد، لأنّ فَعْألا نادر، ومفعلا كثير، والحمل على الكثير أولى.

وأبو عُبَيْدَة: مَفْعَلٌ من لأك؛ إذا أرسل، . . . .

وقال أبو عبيد: هو مفعل من لأك أي أرسل، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه بعيد في المعنى؛ لأن المعنى في الملك أنه رسول لا مرسل، وإذا كان من لأك كان معناه مرسلاً لا مرسلاً، وقيل فيه نظر، لأنا لا نسلم أنه لو كان من لأك كان معناه مرسلاً لجواز أن يكون مفعلاً من لأك بمعنى موضع الرسالة أو بمعنى المرسل عبر عن الموضع أو عن المفعول بالمفعل؛ لأن المفعل لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول، كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل، والحق أنه إن ثبت لأك بمعنى أرسل كان جعل

ولأنه ليس له مناسبة مع الملك إذ لا يعرف له ملكاً **(وأبو عبيدة مفعل من لأك أي أرسل)**، وهو المختار إن ثبت لأك بمعنى أرسل وقيل فيه بعد لأن الملك رسول لا مرسل ولو كان من لأك كان معناه مرسلاه، وفيه نظر إذ لا يلزم ذلك لجواز أن يكون مفعلاً

قوله: **(وقال أبو عبيدة)** هو بتاء في آخره كنية معمر بن المثنى من نحاة البصرة. قوله: **(من لأك)** كان معناه مرسلاً لا مرسلاً؛ لأن المفعل للمكان فحينئذٍ يكون محل الرسالة ومحل الرسالة وهو المرسل.

قوله: **(وقيل)** القائل هو الشيخ بدرالدين بن مالك قال ما نقله الشارح في بغية الطالب بمعناه. قوله: **(عبر عن الموضع أو عن المفعول بالمفعل)** أي فيكون على الأول اسم مكان، وعلى الثاني مصدراً، والمصدر قد يكون بمعنى المفعول ولو لم يكن ميميًّا كالخلق بمعنى المخلوق كما يكون بمعنى الفاعل فلا يلزم من كون ملك من لاك بمعنى أرسل أن يكون معناه مرسلاً بالكسر.

قوله: **(أو عن المفعول)** لأن المفعول أيضاً موضع الفعل بحسب الوقوع كما أن الفاعل موضعه بحسب الإيقاع ض. قوله: **(إن ثبت لاءك)** قلنا ثابت لنقل أبي عبيدة وأنه من علماء العربية ونقلهٔ معتبر ولم يلزم من عدم ذكره في الكتب المذكورة عدمه وإن صرحوا بعدمه لم يسمع؛ لأنه شهادة على نفي فكيف إذا سكتوا عن ذكره.

(و) قال (أبو عُبيدة) معمر بن المثنى: وزنه (مَفْعَل) لأنه من (لأَكَ أي أرسل)، وهو سالم من القلب اللازم للأول، ومن زيادة الهمزة اللازمة للثاني، ولكن قال المصنف في شرحه إنه بعيد معنى، لأنّ المعنى في المَلَك أنه رسول لا مُرسل، وإذا كان من لأك كان معناه مُرسلا، لا رسولا، قيل وفيه نظر، لأنَّا لا نسلم أنه لو كان من لأك كان معناه ذلك، لجواز أنْ يكون مفعلا من لأك بمعنى موضع الرسالة، أو بمعنى الرسول، عبّر عن الموضع، أو عن المفعول بالمَفْعَل، لأنّ المَفْعَل لا يمتنع وقوعه في محل اسم المفعول، وبالجملة الراجح من هذه الاشتقاقات الأول؛ لتحقق نسبة المَلَك

ومُوْسَى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ، أَي: حَلَقْتُ. والكوفيون: فُعْلَى، من مَــاس، . . . .

ج ملأك من لأك أولى لسلامته عن القلب وعن مثال نادر ولم يذكر في الصحاح ولا في المغرب لأك بمعنى أرسل. قوله: (**وموسى**) أي وموسى الحديد مفعل من أوسيت أي حلقت، وقال الكوفيون هو فعلى من ماس يميس أي تبختر والأول أولى؛ لأن النسبة إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر؛ ولأن مفعلاً أكثر من فعلى؛ لأنه يبنى من كل أفعل؛ ولأن المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف؛ لأن الألف في فعلى تكون للتأنيث إلا ما شذ في قولهم دنيا بالتنوين وهو نادر لا نظير له في كلام العرب.

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء هو مفعل يدل على ذلك أنه يصرف

ز بمعنى موضع الرسالة (**وموسى**)، بمعنى الآلة التي يحلق بها (**مفعل من أوسيت أي حلقت والكوفيون هو فعلى من ماس**)، إذا تبختر والأول أولى لمناسبة الحلق بخلاف التبختر؛ ولأن مفعلاً أكثر من فعلى لأنه يبنى من كل ما ماضيه على أكرم ولأن المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف، وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء: هو مفعل لأنه يصرف في المعرفة والنكرة وفعلى لا ينصرف دائماً . . . .

ك قوله: (**لسلامته عن القلب وعن مثال نادر**) أي بخلاف الأولين فإن في أولهما قلباً، وفي ثانيهما مثالاً نادراً. قوله: (**ولم يذكر في الصحاح ولا في المغرب**) الصحاح اشتهر بكسر الصاد وقيل هو بالفتح، والمغرب بضم الميم وسكون المعجمة وكسر الراء. قوله: (**لأن نسبته إلى الخلق أكثر منها إلى التبختر**) لهم أن يقولوا هو فعلى من المؤس بفتح فسكون بمعنى الخلق حكاه في القاموس ونقل ذلك عنهم الشريف فيسقط هذا المرجح. قوله: (**إلا ما شذ في قولهم دنيا**) بعثت إلى موسى بموسى فلا تخل بشريكه في الإثم إن أخطأ العبد فذاك حد ولا فضل وهذا له فضل وليس له حد. قوله: (**في قولهم دنيا**) أي بضم الدال مقابل الآخرة.

قوله: (**فقال أبو عمرو وهو مفعل**) نقل ذلك عنه الجوهري وغيره لكن صح عنه إمالته وأصله المقرر فيما يكون من ذوات الياء على مفعل كمرساها يهود هو الفتح لا غير.

قا إلى الرسالة للآية السابقة، فهو الواضح بخلاف نسبته إلى الملك، والإرسال، (ومُوسىً) الحديد وزنه مُفْعَل، لأنه (من أَوْسَيْتُ) رأسه، (أي حَلقت و).

قال (الكوفيون) وزنه (فُعْلَى)، لأنه (من ماسَ)، أي تبختر، أو من قولهم رجل ماس، أي خفيف طياش، ورجح الأول، لأنّ نسبة موسى إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر، وإلى الخفة والطيش، ولأنّ مُفْعلاً أكثر من فُعْلَى، لأنه يُبنى من كل أفعلت ولأنه مصروف، ولو كان فُعلَى لما صرف، لأنّ ألف فُعلَى للتأنيث، إلّا ما شذ من قولهم دُنياً بالتنوين، وهو نادر، وأمَّـا موسى اسم رجل، فقال أبو عمرو بن العلاء وزنه مُفْعَل،

وإنْسَان: فِعْلانٌ، من الأنْس، ....

ج في النكرة، وفعلى لا تنصرف على كل حال وكان الكسائي يقول هو فعلى.
قوله: (وإنسان) أي وإنسان فعلان من الإنس عند البصريين لموافقته مع الإنس لفظاً ومعنى لما ثبت في معناه إنس بكسر الهمزة وسكون النون، وأنس بفتحتين وأنيس بفتح الهمزة وأناس بضم الهمزة، قال الله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾

ن (وإنسان فعلان من الإنس)، فهو مناسب له في اللفظ والمعنى وكذلك إنس بالكسر وأناس وأنيس تدل على أصالة الهمزة ويكون وزنه في التصغير فعيليانا ....

ك قوله: (يصرف في النكرة) إنما قيد بذلك؛ لأنه لو كان معرفة يكون غير منصرف للعجمية والعلمية. قوله: (فعلان من الإنس) أي بالضم قال اليزدي: الدليل عليه أن المناسبة بين الإنسان والإنس ثابتة لفظاً، ومعنى فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما.

أما اللفظ فلأن الهمزة والنون والسين في القبيلتين موجودة، وأما المعنى فلأن الإنسان يناسب الإنس لكونه مستأنساً، وأيضاً أمثلة اشتقاقه الإنس بالكسرة والسكون والأنس بفتحتين والأناس وكل واحد يشهد بأصل الآخر انتهى.

وهو يفهم أن الإنس في قول الشارح لموافقته مع الإنس وهو بالضم أيضاً من وضع الظاهر موضع المضمر قول الله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾ [الرحمن: ٣٩] الآية. أي يوم تشقق السماء لا يسأل أحد عن ذنبه؛ لأنهم يعرفون بسيماهم وذلك حين يخرجون من قبورهم ويحشرون إلى الموقف على اختلاف مراتبهم.

وأما قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] ونحوه فحين يحاسبون في الجمع قول الشاعر: أتوا ناري البيتين[1] هذا الشعر ينسب إلى شمر بن الحارث الضبي وينسب أيضاً إلى تأبط شرًّا، وقوله فيه الجن هو خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنعموا وظلاماً نصب على الظرف والأنس بفتحتين حكاه الجوهري عن إنشاد الأخفش.

قوله: (لفظاً ومعنى) إذ الاستيناس فيهم أكثر من سائر الحيوانات.

ق لأنه ينصرف نكرة، وفُعْلَى لا ينصرف بحال، وقال الكسائي وزنه فُعْلىً، (وإنْسان) وزنه (فِعْلان) بأصالة الهمزة، لأنه (من الأُنْس) بضم الهمزة، ....

---

(١) وهما كما في شرح الجَارَبَرْدي:

أَتَـوْا نـارِي فَـقُـلْـتُ مَـنُـونَ أَنْـتُـم ... فَـقَـالُـوا الـجِـنُّ قُـلْـتُ عِـمُـوا ظَـلامَـا

فَـقُـلْـتُ إلـى الـطَّـعـام فـقـالَ مـنـهـم ... زعـيـمٌ نَـحْـسِـدُ الإنَـسَ الـطَّـعـامَـا

وَقِيل: إفْعَان، من نَسِيَ ....

ش [الرحمن: ٣٩]، وقال الشاعر[١]: [الوافر]

أَتَوْا نارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُم   فَقالُوا الجنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا

وقُلْتُ إلى الطَّعام فقالَ منهم   فريقٌ نَحسِدُ الإنسَ الطَّعامَا

أي أتى الجن ناري فقلت لهم هلموا إلى الطعام، فقال فريق منهم نحن نحسد الإنس الطعام؛ لأنهم يأكلون ونحن لا نأكل، وقال المتنبي: [الخفيف]

إنّما أنْفُسُ الأنِيسِ سِبَاعٌ   يَتَفَارَسْنَ جَهْرَةً وَاغْتِيالا

وقال آخر[٢]: [مجزوء الكامل]

إنَّ المَنَايا يَطَّلِعْنَ   عَلى الأُناسِ الآمِنِيْنَا

وكل ذلك يدل على أن الهمزة أصل ويكون وزنه في تصغيره فعيليانا، وقال الكوفيون هو أفعان من نسى، والمختار الأول؛ لأنه لا يوافق نسى لا لفظاً إذ ليس فيه ياء ولا معنى، فإن الإنسان ليس فيه دلالة على نسيان فبعد باعتبار اللفظ، والمعنى

ك (**وقيل**)، إنسان (**أفعان**)، وهو قول الكوفيين (**من نسي**)..................

ح قوله: (**وقال المتنبي**) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي ولد بالكوفة سنة ٣٣٣ هـ، ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية، وذكر في سبب تلقيبه بالمتنبي أنه كان خرج إلى كلب وادعى أنه علوي حسيني، ثم ادعى النبوة، وذلك ببادية السماوة فخرج إليه أمير حمص لؤلؤ من قبل الإخشيدية فقاتله وأسره وحبسه بالشام إلى أن تاب.

قوله: (**في التصغير فعيلنانا**) إذ تصغيره انيسيان على خلاف القياس.

ف (وقيل) وزنه (إفْعان) بزيادة الهمزة، وأصالة الياء وحذفها (لأنه من نَسِيَ ....

---

(١) قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل: لتأبط شراً.
اللغة: "أتوا" حضروا وجاءوا "ناري" المراد: النار التي توقد لإرشاد السائرين "منون أنتم" أي: من أنتم؟ "عموا ظلاما" تحية من تحايا العرب الجاهليين. المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم في الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إليَّ فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.
انظر: الشاهد: قوله: "منون" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.
انظر: الأشموني ٦٤٢/ ٣، وابن هشام ٥٢/ ٤، وابن عقيل ٣٩٧/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١٢٤، والمكودي ص٥٨، وسيبويه ٤٠٢/ ١.

(٢) هذا أحد أبيات لذي جدن الحميري أحد أذواء اليمن. انظر: الخزانة ٢/ ٢٤٥.

لـمـجـيء: أُنَـيْـسِـيَـان، . . . .

وحملهم على ذلك تصغيره على أنيسيان واستدلوا بذلك على أن أصله أنيسان على أفعلان حذفت الياء على غير قياس فوزنه أفعان، وما ذكر من أنه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه، إنما سمي إنساناً؛ لأنه عهد إليه فنسي، وقول أبو تمام[1] [الكامل]

لا تـنـسـيَـنْ تـلـك الـعـهـودَ فـإنـمـا سُـمِّـيـتَ إنـسـانـاً لأنـك نـاسـي

فوزنه في التكبير أفعان؛ لأن اللام محذوفة وفي التصغير أُفيعلان وما ذكره الكوفيون فاسد؛ لأن ما قالوه يستدعي الإعلال بحذف اللام في الإفراد وهو ظاهر، وفي

لمجيء إنيسيان)، في تصغير وهذا لا يدل على أنه أفعان ولأنه لا يوافق نسي لا لفظاً لعدم الياء فيه ولا معنى إذ لا دلالة للإنسان على النسيان؛ ولأنه يلزم من قولهم الإعلال في المفرد بحذف اللام وفي الجمع بقلب النون ياء نحو أناسي إذ أصله أناسين. . . . . .

قوله: **(وحملهم على ذلك)** أي على أن إنساناً أفعان من نسي. قوله: **(وما ذكر)** هو معطوف على فاعل حملهم. قوله: **(وقال أبو تمام)** هو بالتشديد حبيب بن أوس الطائي من فحول الشعراء المولدين. قوله: **(وما ذكره الكوفيون)** شرع في الجواب عن الوجوه الثلاثة التي استدلوا بها الكوفيون أما عن التصغير فبأنه شذا وأما عن قول ابن عباس فبأنه لم يثبت، وأما عن بيت أبي تمام فبأنه ليس بحجة. قوله: **(يستدعي الإعلال بحذف اللام)** أي على غير قياس كما تقدم.

لمجيء أُنَيْسيان) بالتصغير، بوزن أُفَيْعِلان، ولِما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه إنما سمي إنسانا، لأنه عهد إليه فنسي، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾ [طه: ١١٥]، ولقول أبي تمام: [الكامل]

لا تَـنـسَـيَـن تِـلـكَ الـعُـهـودَ فَـإِنَّـمـا سُـمّـيـْتَ إِنـسـانـاً لِأَنَّـكَ نـاسـي

فوزنه مكبرا إفْعان، ومصغراً أُفَيْعلان، لأنهم صغروه على أُنيسيان، وهو الحامل لهم على أنّ أصله إنسيان، حذفت الياء على غير قياس، والراجح الأول لمجيء إنْس بكسر الهمزة وسكون النون، وأَنَس بفتحهما، وأَنيس بفتح الهمزة، وأُناس بضمها في معنى الإنسان، ولأنه لا يوافق نسي لفظاً، إذ ليس فيه ياء، ولا معنى، إذ ليس فيه دلالة على نسيان، فوزنه فعلان، ووزنه مصغرا فعيليان، وما قاله الثاني فاسد، لأنه يقتضي الإعلال، بحذف اللام في الإفراد، وهو ظاهر، وفي الجمع إذا قلت أُناسي، لأنّ ياءه الأخيرة مبدلة من النون، وأصله أناسين، والياء قبلها زائدة، وليست بلام الفعل، إذ لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلّا وأوسطها حرف مد زائد كمصابيح، والمروي عن ابن عباس لم يثبت، وأبو تمام لا يحتج بشعره.

(١) انظر: البيان والتبيين ١/ ٥٩٧.

وتَرَبُوتٌ: فَعَلُوتٌ، من التُّرَاب عِنْد سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُول، . . . . . .

الجمع أيضاً إذا قلت أناسي؛ لأن الياء الأخيرة مبدلة من النون وأصله أناسين، والياء المتقدمة عليها زائدة، وليست بلام الفعل؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا وأوسطها حرف مد زائد كمصابيح وقناديل، وأيضاً يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة إليه؛ لأن بناء التصغير يحصل دونها ألا ترى أنك لو صغرت شاكّا محذوف العين من شايك لقلت شويك، ولا ترد العين وحديث ابن عباس لم يثبت وأبو تمام لم يحتج بعشره، وذكر في شرح الهادي أنه لا يعرف مذاهب الاشتقاق وإنما صدر هذا على مذهب الشعراء التخييلية.

قوله: **(وتربوت)** أي وتربوت على وزن فعلوت من التراب عند سيبويه؛ لأن التربوت هو الذلول يقال جمل تربوت أي ذلول، . . . .

(وتربوت فعلوت من التراب عند سيبويه لأنه)، أي لأن التربوت **(الذلول)**، والذلة والمسكنة تناسب التراب ولم يجعله تفعولا من قولهم ربته تربيتاً أي رباه مع المناسبة

قوله: **(عليها زائدة)** يدل عن الألف الزائدة. قوله: **(لأنه)** الضمير للشأن في بعض النسخ لأنها وهو أيضاً ضمير القصة. قوله: **(وأيضاً يلزم منه)** أي مما قاله الكوفيون من أن أصل إنسان انيسيان. قوله: **(وحديث ابن عباس لم يثبت)** اعترض بأنه أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد. وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم في تفاسيرهم، والطبراني في الصغير، والحاكم في مستدركه، وصححه. قوله: **(وأبو تمام لم يحتج بشعره)** قال التفتازاني الشعراء طبقات الجاهليون كامرئ القيس، وزهير، والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان. ولبيد، والمتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق وجرير، ويستشهد بأشعارهم ثم المحدثون كأبي تمام، والبحتري، ولا يستشهد بأشعارهم. قوله: **(على مذهب الشعراء التخييلية)** إذ التخييل من ذاتيات الشعر ولا يستلزم التحقيق. قوله: **(الشعراء التخييلية)** صفة للمذاهب أي على طرائقهم التخييلية أي تخيل اشتقاقه من النسيان ونظم على سبيل التخييل لا على سبيل بيان الاشتقاق الحقيقي. قوله: **(لأن التربوت هو الذلول)** هو بفتح الذال المعجمة من الذل بكسرها. وفي القاموس ضمها أيضاً وهو ضد الصعوبة يقال دابة ذلول بينة الذل.

(وتَرَبُوت) بفتح الراء وزنه (فَعَلُوت) بأصالة أوله، وزيادة آخره لأنه (من التُّراب عند سيبويه لأنه الذَّلُول)، يقال جمل تربوت، أي ذلول. والذلة والمسكنة يُناسبان التراب، قال تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦] ولأنّ التاء بعد الواو تزاد كثيرا في مثله كجَبروت، ومَلكوت للمبالغة في التجبّر والملك. ويقال رهبوت خير

. . . .

ﺟـ والذلة والمسكنة تناسب التراب، قال الله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦] ولم يجعله تفعولا بأن يكون من قولهم رَبَّتَ الصبي يربته تربيتاً أي رباه، وحروفه الأصول الراء والباء والتاء ذكره في "الصحاح" مع أن المناسبة المعنوية محققة بين تربوت وبين قولهم ربته؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولاً بالتربيت والاعتمال، وإنما حكم سيبويه بذلك لأن التاء بعد الواو تزاد في هذا البناء كثيراً كجبروت للمبالغة في التجبر، وملكوت للملك العظيم، ويقال رهبوت خير من رحموت أي لأن ترهب خير من أن ترحم، ويقال رجل رغبوت فظهر رجوع هذا إلى الاشتقاقين والأخذ فيه بالترجيح، ذكر في شرح الهادي ناقة تربوت أي مذللة والأصل دربوت؛ لأنه من الدربة، وأنا أقول إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب؛ لأن الأصل عدم الإبدال، . . . .

ﮔﺮ بينهما؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولاً بالتربيت أي التربية والاعتمال لأن زيادة التاء بعد الواو كثيرة في هذا البناء نحو جبروت للمبالغة في التجبر وملكوت للملك العظيم وقيل أصله دربوت من الدربة أبدل من الدال تاء. . . . .

ﻟﻚ قوله: **(والذلة والمسكنة تناسب التراب)** لم أر الذلة اسماً من المادة المذكورة كما يوهمه كلامه ولا مصدراً وإنما هي ضد العز يقال ذل يذل ذلًّا وذلالة بضمها، وذلة بالكسر ومذلة وذلالة هان فهو ذليل وذلال بالضم. قوله: **(أي رباه)** التربية أيضاً ضرب اليد على جنب الصبي قليلاً لينام، والمعنى الأول أنسب بالمقام. قوله: **(وحروفه الأصول)** الراء والياء والتاء إنما صرح بذلك لئلا يوهم أنه من الريبة فيكون حروفه الأصول الراء والباء والياء. قوله: **(ذكره في الصحاح)** الضمير لقولهم المذكور وتفسيره. قوله: **(بالتربيت)** هو بسكون الياء المصدر السابق.

قوله: **(وإنما حكم سيبويه بذلك)** حاصله أنه تعارض الاشتقاق فيه فرجح أحدهما على الآخر بغلبة الزيادة ض. قوله: **(رجوع هذا)** أي تربوت. قوله: **(والأصل دربوت)** أي بدال مهملة والدربة بضمها. قوله: **(إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب)** قال اليزدي هذا غلط على سيبويه فإن مذهبه أن أصله دربوت من الدربة إذ يقال للذلول مدرب فأبدلوا التاء مكان الدال انتهى. وتغليطه لا يختص بالشارح كما أفهمه كلامه بل يتعدى إلى المصنف.

ومن تبعه من الشارحين وما نقله عن سيبويه هو كذلك في كتابه في باب علل ما يجعله

ﻗﺮ من رحموت، أي لأن ترهب خير من أنْ ترحم، ويقال: رجل رغبوت، ولم يجعل وزنه تفعولا بأنْ يكون من قولهم ربُّت الصبي يُربِّته تربيتا، أي رباه، مع أنّ المناسبة المعنوية متحققة بينهما، لأنّ الجمل إنما يصير ذلولا بالتربيت، والاعتمال، وقدّم الاشتقاق الأول، وإنْ كان بعيدا، لكثرة زيادة الواو والتاء في مثل ذلك، . . . .

وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ: فُعْلُولٌ، وَقِيلَ: من السَّبْرِ، ....

جا وقال بعض الناس: سبروت فعلوت من السبر؛ لأن السبروت هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسيرها فقد وافق معنى السبر.

وقال سيبويه: هو فعلول من قولهم سبروت للأرض القفر، إما بأن يكون مشتقً منه، وتكون الضمة في أحدهما غيرها في الآخر، كما في فلك مفرداً وجمعاً ليتحقق الاشتقاق أو لإطلاق هذا اللفظ وهو الأصل بمعنى الأرض القفر على الدليل الحاذق في خبر الطرقات لما بينهما من الملابسة كما قال الشاعر[1]: [البسيط]

أدعى بأسماء نبزا في قبائلها   كأن أسماء أضحت بعض أسمائي

وأشار في "الصحاح" إلى أن التاء في سبروت بمعنى الأرض القفر، أصل وزنه

حو (وقال)، سيبويه (**في سبروت**)، وهو الدليل الحاذق في سبر الطرقات (**فعلول**)، من قولهم سبروت للأرض القفر فيشتق منه تكون ضمة أحدهما غير ضمة الآخر كفلك مفرداً أو جمعاً أو يطلق هذا اللفظ على الحاذق المذكور، وإن كان في الأصل بمعنى الأرض القفر للمناسبة بينهما (**وقيل من السبر**)، وهو فعلوت للمناسبة المذكورة وإنما جعل

لد زائداً من حروف الزوائد وما يجعله من نفس الحرف وذلك له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاء وبالعكس. قوله: (**من السبر**) هو بفتح السين وسكون الموحدة امتحان، والسبروت بالضم وكذا الخبر والحاذق بذال معجمة. قوله: (**فعلول**) من قولهم سبروت.

الفرق بين القولين أن لفظ سبروت على القول الأول مختلف في التقدير وحقيقة فيهما ولفظه على القول الثاني واحد في اللفظ والتقدير وحقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ض.

قوله: (**أو الإطلاق**) عطف على قوله بـأن يكون مشتقًّا. قوله: (**لما بينهما من الملابسة**) لأن المجيء والرواح في الأرض القفر. قوله: (**لما بينهما من الملابسة**) أي علاقة التعلق فهو مجازي من قبيل إطلاق اسم المتعلق بفتح اللام على المتعلق بكسرها؛ لأن الحاذق خبير بتلك الأرض كما أن محب أسماء نبراي لقب باسمها لمحبته إياها. قوله: (**ادعى إلى آخر البيت**) الاستشهاد في أن أسماء وهو اسم محبوبته أطلق عليه لملابسته إياها. قوله: (**وأشار في الصحاح إلى أن التاء الخ**) أي لذكره ذلك في مادة سبرت دون مادة سبر وكذا فعل في القاموس ولم يذكر سبروتاً بمعنى الدليل الحاذق.

فن (وقال) سيبويه (في سُبْرُوت) وزنه (فُعْلُول)، لأنه من قولهم سبروت للأرض القفر، وللشيء التافه، وللرجل الفقير، فيكون مشتقا منه، وتكون الضمة في أحدهما غيرها في الآخر، كما في فُلك مفردا وجمعا؛ ليتحقق الاشتقاق، (وقيل) وزنه فُعْلُوت، لأنه (من السَّبْر) بموحدة، لأنّ السبروت الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسبرها، فقد وافق

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ١/ ٢٧٣.

. . . .

فعلول ثم إن التوجيه الأول لكونه فعلولا أولى وأليق بما نحن فيه يعرف بالتأمل، ثم اعترض في هذا الموضع على سيبويه، وقيل كأنه ناقض لأنه جعل تربوتاً من التراب مع ما بينهما من البعد، ولم يجعل سبروتاً من السبر، وجوابه أنهما لما رجعا إلى اشتقاقين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة وبيانه أنه لما كان التاء بعد الواو زائدة كثيراً في مثل تربوت حكم فيه بذلك، ولما لم يغلب ذلك في مثل سبروت، والأصل عدم الزيادة، . . . . .

سيبويه تربوتاً من التراب مع بعد المناسبة بينهما ولم يجعل سبروتاً من السبر مع قربها؛ لأنه لما رجعا إلى اشتقاقين رجح غلبة زيادة التاء بعد الواو في هذه الصيغة بخلاف سبروت لعدم غلبتها في مثله مع أن الأصل عدم الزيادة ومع كثرة فعلول في كلامهم

قوله: **(أولى وأليق)** لأنه على التوجيه الأول بتحقيق الاشتقاق، وأما على التوجيه الثاني وهو أن يكون سبروت في أصل الوضع بمعنى الأرض القفر، ثم أطلق الدليل الحاذق فلا يتحقق الاشتقاق؛ لأنه حينئذٍ أطلق عليه بالمجاز للمناسبة لا أنه مشتق منه فافهم. قوله: **(أولى وأليق بما نحن فيه)** أما كونه أولى فلأن الأصل في الإطلاق الحقيقة وهو على الثاني مجاز، وأما كونه أليق؛ فلأن الكلام فيما تردد بين اشتقاقين أحدهما أرجح وسبروت على الأول كذلك. قوله: **(ثم اعترض في هذا الموضع على سيبويه)** في شرح الشريف قال سيبويه: سبروت فعلول وهو كالمناقض لما ذكر وهو أن تربوتاً الذي هو الذلول جعلته مشتقًّا من التراب مع ما بينهما من البعد وسبروت أولى أن يكون فعلوتاً من تربوت لظهوره في أنه من السبر لموافقته إياه في اللفظ، والمعنى. انتهى. وقوله إن سيبويه جعل تربوتاً من التراب هو جري على وفق ما قدمه تبعاً للمصنف إما على ما تقدم عن الكتاب فيقال إن اشتقاق سبروت من السبر ليس بأبعد مما ذهب إليه في اشتقاق تربوت فالأشبه أن يجريهما مجرى واحداً. قوله: **(حكم بغلبة الزيادة)** أي فلوجودها في مثل تربوت كرهبوت ورغبوت ورحموت وطاغوت وملكوت، وجبروت، قال في الممتع: ولا يحفظ غيرها حكم بأنه فعلوت ولما انتفت في مثل سبروت، قال اليزدي: لبعد فعلوت في الكلام أو لعدمه فيه، وكأن فعلول كثيراً كغضروف وخرنوب مع المناسبة المذكورة الوجهين السابقين حمل سبروتاً عليه وظهر في حمله عليه أيضاً الأخذ بالراجح.

معنى السبر، وقدّم الأول، لأنّ فعلوتاً نادر، وفعلولا كثير كغضروف وخرنوب، على أنّ جعل الدليل الحاذق تفسير السبروت لم أره، بل الذي في الصحاح وغيره أنّه تفسير للخريت.

وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ، وَقيل من النَّبَل للصِّغار؛ لِأَنَّهُ الْقصير، . .

ج وفعلول كثير في كلامهم كغضروف مع المناسبة المذكورة حمله عليه فظهر هنا أيضاً الأخذ بالراجع من الاشتقاقين، وأورد على سيبويه أيضاً أنه قال في تنبالة وهو القصير أنه فعلالة ولم يقل هو مشتق من النبل وهو الصغار ليكون تفعالة مع أنه أشبه مما قاله في تربوت وأجيب عنه بأنه لما رأى أن تفعالة بعيدة من الأوزان وفعلالة كثيرة قال بذلك، وإنما ذكر المصنف تنبالة ها هنا؛ لأنها مما أورد به في الأخذ بهذا الاشتقاق على سيبويه.

ف كغضروف **(وقال)**، سيبويه **(في تنبالة فعلالة وقيل)**، تفعالة **(من النبل للصغار لأنه القصير)**، وإنما لم يقل أنها تفعالة؛ لأنها قليلة في الأوزان بخلاف فعلالة فإنها كثيرة

ك قوله: **(وفعلول كثير)** وههنا أيضاً تعارض في الاشتقاقان فرجح أحدهما على الآخر لكثرة وجوده وبأن الأصل عدم الزيادة.

قوله: **(مع المناسبة المذكورة)** وهو ما بين السبروت بمعنى الدليل وبمعنى الأرض القفر من الملابسة.

قوله: **(ولم يقل هو مشتق)** مع ظهور اشتقاقه منه من النبل، النبل بالفتح والضم حجارة الاستنجاء والضم اختيار الأصمعي جمع نبلة وهي ما تناولته من حجر أو مدر مُغْرِب.

قوله: **(وهو الصغار)** قال في القاموس: النبل محركة عظام الحجارة، والمدر وصغارهما ضد، والحجارة يستنجى بها كالنبل كصرد انتهى، وتنبالة بكسر التاء.

قوله: **(قال بذلك)** فيكون هذا ترجيحاً لعدم النظير على الاشتقاق وهو خلاف القاعدة المقررة من تقديم الاشتقاق على عدم النظير تأمل ض.

قوله: **(وإنما ذكر المصنف تنبالة ههنا)** أي مع أنه ليس مما نحن فيه؛ لأنه لم يرجع إلى اشتقاقين أحدهما أرجح.

قوله: **(وإنما ذكر المصنف)** جواب عن سؤال مقدر وهو أن تنبالة لم يتحقق فيها الاشتقاقين فلم ذكرها ههنا ض.

ق (وقال) سيبويه (في تِنْبالَة) وزنه (فِعْلالَة) بأصالة أوله، لأنه من التنبل، (وقيل) وزنه تِفعالة، لأنه (من النَّبَل) بفتح الباء، جمع نبيل (للصغار) والكبار، فهو من الأضداد، (لأنه) أي تنبالة (القَصير)، وقدم الأول، لأنّ فعلالة أكثر من تفعالة، . . . . .

وسُرِّيَّةٌ قيل: من السِّرّ، وَقيل: من السَّرَاةِ، . . . .

ك قوله: (**وسرية**) واختلف في سرية فقال بعضهم أنه مشتق من السر الذي هو الجماع أو الذي يكتم للمناسبة المعنوية، إذ الغالب أن السرية تكتم عن الحرة، وقال بعضهم: إنها من السراة، ثم القائلون بأنها من السر اختلفوا فذهب بعضهم إلى أنها فعلية منسوبة إليه وضمت سينها مع أن القياس الكسر، كما قالوا دهري في النسبة إلى الدهر، وذهب آخرون إلى أنها في الأصل سرورة على وزن فعلولة من السر أيضاً، أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف ثم قلبوا الواو ياء وأدغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة، فهي على هذا فعليلة مغيرة من فعلولة، والقائلون بأنها من السراة وهي الخيار ذهبوا إلى

ق فيها (**وسرية قيل من السر**)، وهو الجماع والذي يكتم للمناسبة المعنوية؛ لأن السرية تكتم من الحرة وهو فعلية منسوبة إلى السر وضمت سينها على خلاف القياس، وإنما القياس الكسر كالدهري في النسبة إلى الدهر وقيل أصله سرورة على وزن فعلولة من السر أيضاً أبدلت الراء الأخيرة ياء للتضعيف وقلبت الواو ياء وأدغمت، وكسرت الراء لأجل الياء فهو على هذا فعليلة مغيرة عن فعلولة (**وقيل**)، سرية (**من السراة**)، وهي الخيار إذ لا تجعل الأمة سرية إلا بعد اختيارها، ووزنها عندهم فعيلة والمختار الأول

ل قوله: (**وسرية**) هي الأمة التي بوأتها بيتاً. قوله: (**وقال بعضهم إنها من السراة**) هو بفتح السين جمع سري وهو عزيز وأصله سروة. قوله: (**كما قالوا دهري**) قال الجوهري: وكما قالوا في النسبة إلى الأرض السهلة سهلي بالضم. قوله: (**على وزن فعلولة**) صوابه أن يقول فعولة؛ لأن الرائين المدغم، والمدغم فيه ليسا بأصليين بل أحدهما أصلي والآخر زائد، والراء الأخيرة المنقلبة ياء أصل، وكذا قوله فهي على هذا فعليلة وقوله عن فعلولة وقوله وقلة فعلولة صوابه أن يقول فعيلة عن فعولة وقلة فعولة تأمل. له. قوله: (**أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف**) أي كراهة لاجتماع الأمثال كما قالوا تظنيت من الظن.

قو (وسُرِّيَّة) بضم السين للأمَة التي يطؤها سيدها، وينزل فيها، (قيل من السِّر)، وهو الجماع، أو ما يخفى للمناسبة المعنوية، إذ الغالب كتم المرء لها عن حُرَّته، فوزنها فُعْلِيَّة، وضمت سينها، مع أنّ القياس كسرها، لأنّ التعبير قد يقع في النسب، كما قالوا دُهري في النسبة إلى الدَّهر، وقيل أصلها سرورة بوزن فُعلُولة من السِّر أيضاً، أبدلوا من الراء الثالثة ياء للتضعيف، ثم قلبوا الواو ياء، وأدغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة، فوزنها فُعْلِيلة مغيرة من فُعلُولة، وقيل من السرور، لأنّ المرء يُسرُّ بها، فوزنها فُعِّيلة، والأصل فُعُّولة، أبدلوا من الراء الثالثة ياء، ثم قلبوا الواو ياء، وأدغموا كما مر، (وقيل من السَّراة) وهي الخَيار، لأنّ المرء يختارها لنفسه، ووزنها فَعِّيلة بزيادة إحدى الرائين،

ومَؤونَةٌ قيل: من مَانَ يَمُونُ، وَقيل: من الأَوْن؛ . . . .

ذلك؛ لأنها لا تجعل الأمة سرية إلا بعد اختيارها، ووزنها عندهم فعيلة فتكون الراء الواحدة زائدة والمختار الأول، وهو أنها فعلية من السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ أيضاً لكثرة فعلية كحرية، وقلة فعلولة وعدم فعيلة، وهنا مذهب آخر ذهب إليه الأخفش ولم يذكره المصنف، وهو أنها فعلوة من السرور؛ لأنها يسر بها فأبدلوا من الراء الأخيرة ياء ثم قلبوا وأدغموا كما مر.

قوله: **(ومؤنة)** قيل من مان يمون؛ لأن معنى مانه قام بمؤنته، فعلى هذا أصله

وهو أنه فعلية من السر لقوة المعنى كما ذكرنا، واللفظ أيضاً لكثرة فعلية كحرية وقلة فعلولة وعدم فعيلة وقال الأخفش: إنه فعولة من السرور؛ لأنها يسر بها فأبدلت الراء الأخيرة ياء، وقلبت الواو وأدغمت في الياء **(ومؤونة قيل من مان يمون)**، بلفظ الأجوف يقال مانه إذا قام بمؤونته ووزنها موونة بواوين على وزن فعلولة قلبت الواو الأولى همزة كما في الأوون.

قوله: **(لأنها)** الضمير للقصة ويختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة قصداً إلى المطابقة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث نحو هي هند مليحة وهو هنا للأمة وإن كانت مفعولاً في الأصل ولم يسمع نحو هي الأمير بني غرفة، وهي زيد عالم وإن كان القياس يقتضي جوازه. قوله: **(وعدم فعلية)** قال شارح هذا خطأ لمجيء له مريق وهو حب العصفر، وقد قالوا أيضاً كوكب دري، وقالوا ولا عبرة بتاء التأنيث في البنية انتهى.

والمثالان في كلام سيبويه قال ويكون على هذا فعيل وهو قليل في كلام المريق، حدثنا أبو الخطاب عن العرب كوكب دري انتهى. والأول اسم لما أخذ في السمن من الخيل، أما العصفر فبفتح الراء كذا في القاموس فيهما فتفسير ذلك الشارح وهم، والمراد بالثاني المهموز لفظاً أو أصلاً ويخالف ما قاله فيه مع التقييد المذكور كلام أبي عبيد، وقال إن ضمت الدال قلت دري يكون منسوباً إلى الدر على فعلى ولم تهمزه؛ لأنه ليس في كلام العرب فعيل قال: ومن يهمزه من القراء فإنما أراد فعول مثل سبوح فاستثقل فرد بعضه إلى الكسرة وعلى ما قاله بنى الشارح كلامه، ولو سلم الثبوت لم يضر في المقصود؛ لأن القليل لا يعارض الكثير على أن التاء وإن لم تعتبر في البنية قد يختلف الحال باعتبارها ألا ترى أن مفعلة بضم العين كثير وبدون التاء نادر. قوله: **(وأدغموا كما مر)** وكسروا ما قبلها للمناسبة.

وإحدى اليائين، وقدّم الأول لقوة المعنى كما مرّ، واللفظ لكثرة فُعلِيَّة كحريّة، وقلة فعلولة، وعدم فُعِّيلة، ومَؤُونَة بغير همز وبه (قيل) إنها فَعُولَة (من مَانَ) الرجل أهله (يَمُونُ) هم، بغير همز، أي قام بمؤونتهم، فأصله مَوونة بواوين، قلبت الأولى همزة

لِأَنَّـهَـا ثِـقَـلٌ، . . . .

ج موونة بالواوين على فعولة قلبت الواو الأولى همزة؛ لأن الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة نحو ادؤر، هذا على تقدير أن يقرأ قوله: مان يمون بلفظ الأجوف، ويجوز أن يقرأ بالهمزة على ما ذكر في الصحاح والمغرب، وهو أن المئونة فعولة بمعنى الثقل من مأنْتُ القوم إذا احتملت مؤونتهم أو بمعنى العدة من قولهم أتاني هذا الأمر وما مأنت له مأنا إذا لم تستعد له، وقيل من الأون لكون المؤونة مستلزمة للثقل والأون الثقل، والأصل مأونة نقلت ضمة الواو إلى الهمزة فصارت مؤونة ووزنها على هذا مفعلة، ذكر في الصحاح أن من جعله من الأون، فالأون العدل واحد جانبي الخرج؛ لأنه ثقل على الإنسان تقول خرج ذواونين وهما كالعدلين، ومنه قولهم أون الحمار إذا أكل وشرب

ن وقال في الصحاح: إن المؤونة فعولة من مأنت القوم إذا احتملت مؤونتهم **(وقيل من الأون)**، وهو الثقل **(لأنها)**، أي لأن المؤونة **(ثقل)**، والأصل فيها مأونة نقلت

ك قوله: **(ويجوز أن يقرأ بالهمزة)** قال في الصحاح: المؤونة تهمز ولا تهمز وهي فعولة ثم قال ومان القوم أي أمانهم مأناً إذا احتملت مؤنتهم أي قوتهم ومن ترك الهمزة قال منتهم أمونهم وأتاني فلان وما مأَنْتَ مأْنه أي لم اكثرت له وقال الكسائي وما تهيأت له انتهى. وفي القاموس نحوه وفيه رد لقول شارح أن في المذهب الأول التزام جائز وهو قلب الواو همزة ويفهم منه أيضاً أن كلًّا من الهمز وتركه في موونة على قياس فعلها فدعوى قلب الواو همزة تصرف نحوي لا حاجة إليه وإن كان جائزاً. قوله: **(فالأون العدل)** لأنه تقل على الإنسان فناسب أن يكون المؤنة مأخوذة منه؛ لأنه أيضاً ثقل. قوله: **(والأون الثقل)** الذي قاله الجوهري وغيره: الأون الدعة، والسكينة والرفق تقول منه أنت أوون أوناً والأون أيضاً الشيء الرويد وهو مبدل من الهون، والأون أيضاً أحد جانبي الخرج تقول خرج ذو أونين وهما كالعدلين انتهى. والعبارة للصحاح وفيها أيضاً ويقال هي أي المئونة مفعلة من الأون وهو الخرج والعدل؛ لأنها ثقل على الإنسان فتفسير الشارح كغيره الأون بالثقل حينئذٍ تفسير متابع.

قچ لانضمامها متوسطة ضماً لازما كما في أدؤراً، أو من مأَنَهم يمأنَهم بالهمز بمعنى الثقل من مأنتهم، أي تحملت مؤونتهم، أو بمعنى العدة من قولهم: أتاني هذا الأمر وما مأنت له مأناً، إذا لم تستعد له، (وقيل) إنها مَفُعْلة بضم الفاء، وسكون العين (من الأَوْن، لأنها ثِقَل) على الإنسان فتناسب الأون، وهو العِدل، وأحد جانبي الخُرج، وأصلها مأوُنة، بسكون الهمزة، نقلت حركة الواو إلى الهمزة على القياس، فصارت مؤونة.

وَقَالَ الْفراء: من الأَيْن، وَأما مَنْجَنِيْقٌ ....

وامتلأ بطنه وامتد خاصرتاه مثل الأون، وقال الفراء: من الأين وهو التعب والشدة والأصل مأينة نقلت حركة الياء إلى الهمزة فصارت ميأنة، ثم قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مئونة، ووزنها علي هذا أيضاً مفعلة، فجرى الفراء فيه على أصله في أن الياء إذا وقعت عيناً ساكنة مضموماً ما قبلها تنقلب واواً لا أن تبدل الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه، والمختار الأول لدلالة المؤنة على معنى مان يمون مباشرة بخلاف الثقل والتعب فإنهما قد لا يكونان ثم ولو سلم كون ذلك لازماً فليس دالاً عليه مباشرة وقول الفراء أبعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه.

قوله: **(وأما منجنيق)** وهي معربة مؤنثة قال زفر بن الحارث[1]: [الطويل]

حركت الواو إلى الهمزة فصار مؤنة ووزنها على هذا مفعلة **(وقال الفراء من الأين)**، وهو التعب والشدة والأصل مأينة نقلت ضمة الياء إلى الهمزة ثم قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها والمختار الأول لظهور دلالة المؤونة على معنى مان يمون بخلاف الثقل والتعب لعدم ظهور الدلالة وعدم اللزوم أيضاً وقول الفراء أبعد لأدائه إلى كثرة التغيير **(وأما منجنيق)**، وإنما فصله عما قبله بقوله وأما لأنه معرب وما قبله ليس كذلك فلا يتحقق اشتقاقه مثل اشتقاق ما قبله وإنما حكم بتعريبه؛ لأن الجيم والقاف لا

قوله: **(فصار مثل الأون)** إلى هنا تفسير من قوله فالأون. قوله: **(ووزنها على هذا مفعلة)** قال النظام: بضم الفاء وسكون العين، والقياس العكس كما يعلم مما قدمته في الكلام على الميزان، ولعله اختار ذلك الضبط هنا تقريباً للفهم. قوله: **(على هذا مفعلة)** أي باعتبار الأصل.

قوله: **(والمختار الأول)** أي كما أشار إلى ترجيحه المصنف هنا بتقديمه وصرح به في الشرح. قوله: **(قال زفر)** هو بضم الزاي وفتح الفاء وبحدل بموحدة ومهملتين كجعفر. قوله: **(لقد تركتني)** أي صيرتني. قوله: **(أحيد)** أي ارتعش خوفاً وهو مفعول ثان لتركتني.

(وقال الفراء) إنها مفعلة أيضاً، لكن (من الأَيْن)، وهو التعب والشدة، وأصلها مأينة بسكون الهمزة، نُقلت حركة الياء إلى الهمزة، فصارت مأينة، ثم قلبت الياء واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها، فصارت مؤونة، فجرى على أصله في أنّ الياء إذا وقعت عينا مضموما ما قبلها تقلب واواً، لا أنْ تبدل الضمة كسرة، كما هو مذهب سيبويه. والمختار من الأقوال القول الأول لدلالة المؤونة على معنى مان يمون لزوماً ومباشرة بخلافه في الثقل والتعب، وقول الفراء أبعد للزوم كثرة التغيير على مذهبه. (وأمّا مَنْجَنِيق) بفتح ميمه وجيمه، وهو مؤنث، قال زفر بن الحارث: [الطويل]

لَقد تركَتْني مَنْجَنِيقُ ابنِ بَحْدَلٍ ... أَحِيدُ عن العُصفورِ حينَ يَطيرُ

---

(١) انظر: اللسان (مجنق) ١٠/٣٣٨.

. . . .

لقد تركتَني مَنْجَنِيقُ ابنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عن العُصْفور حين يطيرُ
وأصلها بالفارسية من جه نيك أي أنا ما أجودني، وإنما حكوا بأنها معربة؛ لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن تكون معربة نحو الجردقة للرغيف وهي معربة كردة، أو حكاية صوت نحو جلنبلق وهو حكاية صوت باب ضخم في حال فتحه وأصفاقه، جلن على حدة وبلق على حدة، إذا عرفت ذلك فاعلم أن الأكثر على أن الأسماء المعربة تحكم عليها بالأصلي والزائد؛ لأنها لما تكلمت العرب

يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب إلا أن تكون معربة وأصلها بالفارسية من جه نيك أي ما أجودني والأسماء المعربة إنما يحكم عليها بأصالة الحرف وزيادته لوقوعها في كلام العرب وتصريفها في الجمع والتصغير فأجريت مجرى العربية أو يحكم بذلك على معنى أنها لو كانت من كلامهم لكان قياسها أن يكون كذلك وقيل لا يتعرض بعربيتها ولا يحكم بزيادة بعضها وأصالة آخر والأولى هو المختار، وإليه ذهب المصنف

قوله: **(نحو الجردقة)** هو بفتح الجيم والدال وجاء إعجامها أيضاً ومن نحوها الجرموق وهو خف واسع فوق خف، والجرامقة لقوم بالموصل، والجوسق للقصير وحوزق القطن، والجوالق بضم الجيم وفتح اللام وكسرها وبكسرهما أيضاً الوعاء، والجلاهق كعلابط للبندق الذي يرمي به، والجوفة للجماعة وجلق بكسرتين وتشديد اللام وبفتحها أيضاً لدمشق، وجويق بموحدة كجوجو لقرية، والجورق براء للظليم وغيرها.

قوله: **(نحو جلنبلق)** أنشد المازني:

فَتَفْتَحُه طَوْراً وطَوْراً تُجِيفُه وتسمَعُ في الحالَيْن منه جَلَنْبَلَقْ

قوله: **(وأصفاقه)** أي رده جلن في وقت فتحه وبلق في وقت رده بذلك على معنى أنها أي بزيادة الحرف وأصالته.

ومعرب، لأنّ الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب، إلّا أنْ تكون معربة كالجردقة للرغيف، فإنها معربة كِرْدَة أو حكاية صوت كجلَنْبلق، فإنه حكاية صوت باب ضخم في حال فتحه وإصفاقه جلن على حدة، وبلق على حدة، إذا عرف ذلك فقيل ينبغي أنْ لا يحكم على مثله بزيادة بعض الحروف، وأصالة بعضها، لأنّ ذلك إنما يكون في خالص كلامهم، والأكثر على أنه يحكم عليه بذلك لصيرورته بالتعريب من جنس كلامهم، فيتصرف فيه بما لا يقتضيه القياس بتقدير كونه من كلامهم، ولذا حكم على ألف لجام، وياء إبراهيم، بالزيادة لقولهم لجم، وإبارة، فإذا أُريد وزن منجنيق . .

فَإن اعْتُدّ بجَنَقُونَاً فَمَنْفَعِيْلٌ، وَإلَّا فَإن اعْتدّ بمَجَانِيْق ففَنْعَلِيْلٌ، . . . . .

بها وصرفتها في الجمع والتصغير أجروها مجرى العربي، فلذا حكم على ألف لجام وياء إبراهيم بالزيادة، لقولهم لجيم وإبارة، وأيضاً فيحكمون بذلك على معنى أنها لو كان من كلامهم لكان قياسها أن تكون كذلك، ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض، وأصالة في البعض، ويقول إنما ثبت ذلك فيما يكون من كلامهم، وأما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه فأشار المصنف إلى بيان وزن منجنيق ذاهباً إلى المذهب المختار.

وقال: إن اعتد بقولهم جنقونا أي رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل؛ لأن أصوله الجيم والنون والقاف، ونقل أبو عبيد عن بعض العرب ما زلنا نجنق، ونقل غيره كنا نجنق مرة ونرشق أخرى، وحكى الفراء جنقناهم وإن لم يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء، ولقول الفراء إنه مولد من لفظ المنجنيق لا أنه موضوع في لغة العرب، فإن

(فإن اعتد بجنقونا)، أي رمونا بالمنجنيق **(فمنفعيل)**، لأن أصولها باعتبار هذا الفعل الجيم والنون الثانية والقاف **(وإلا)**، يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء، ولقول الفراء أنه مولد من لفظ المنجنيق لا أنه موضوع في لغة العرب **(فإن اعتد بمجانيق)**، في جمعه بحذف النون الأولى **(ففنعليل)**، لأن حذف النون دل على زيادتها وإذا كانت زائدة لا

قوله: **(وأيضاً يحكمون بذلك على معنى إلى آخره)** أي فليس معناه لا المقايسة على أن العربي في مثله حقه كذا فثبت لهذا ما ثبت لذلك التعريف وإنما ساغ هذا وهو أمر تقديري واعتباري غير مبني على محقق؛ لأنه محقق لأنه كمسائل التمرين. قوله: **(إنما ثبت ذلك)** أي التعرض لوزن الكلمة والحكم عليها فزيادة الحرف وأصالته إنما هو فيما يكون من كلامهم. قوله: **(إلى المذهب المختار)** وهو أنه يحكم على الكلمة بالأصالة والزيادة حين هي معربة.

قوله: **(ونقل غيره)** قال في الممتع: حكى أبو عثمان عن النووي، عن أبي عبيدة: أنه سمع أعرابيًّا عن حروب كانت بينهم، قال: كانت بَيْننا حُروبٌ عُونٌ، تُفْقَأُ فيها العُيون، فتارةً نُجْنَق، وأُخْرَى نُرْشَقُ[1]. قوله: **(ونقل غيره)** من هنا إلى قوله جنقناهم دليل على اعتداد جنقونا في لغة العرب. قوله: **(لقلته في استعمال الفصحاء)** على أن العرب قد تخلط في اشتقاقها من الأعجمية؛ لأنها ليست من كلامهم ألا ترى إلى قول الراجز[2]:

(فإنْ اعتد بجَنَقُونا)، أي رمونا بالمنجنيق، (فـ)ـوزنه (مَنْفَعِيل)، لأنّ أصوله جيم ونون وقاف، (وإلّا) أي وإنْ لم يعتد به لقلته في استعمال الفصحاء أو لما، قيل إنه معرب، أو لقلة منفعيل، (فإنْ اعتدَّ بِمَجانِيق) في جمعه وبمُجينيق في تصغيره، (فـ)ـوزنه (فَنْعَلِيل).

---

(١) فقوله: العون: جمع عوان وهي الحرب التي تقدمتها حرب أخرى، ونجنق دالٌّ على أن الميم زائدة، ولو كانت أصليةً لقال: نمنجق. وإلى هذا ذهب الدريدي.

(٢) انظر: اللسان (زرجن) ١٣/١٩٦.

وَإِلَّا فَإِن اعْتد بسَلْسَبِيْلٍ على الْأَكْثَر، ففَعْلَلِيْلٌ، ....

جـ اعتد بمجانيق ففنعليل؛ لأن حذف النون دل على زيادتها، وإذا كانت النون زائدة لا يجوز أن يكون الميم أيضاً زائدة، إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل هكذا ذكر في شرح الهادي، وإن لم يعتد بمجانيق فإن اعتد بسلسبيل وقيل

قه يجوز أن يكون الميم أيضاً زائدة؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم غير الجاري على الفعل الزيادتان (**وإلا**)، أي وإن لم يعتد به (**فإن اعتد بسلسبيل**)، وقيل هو فعلليل (**على الأكثر ففعلليل**)، لأن الغرض أنه لا يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون فيه دليل على زيادة الميم والنون والأصل عدم الزيادة والتقدير أن فعلليلا موجود في كلامهم كسلسبيل فلا يلزم محذور كعدم النظير وغيره فيحكم بأنه فعلليل ....

كـ هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لأمِّ الخَزْرَجِ   منها فَظَلْتَ اليومَ كالمُزَرَّجِ

أراد سكران كالذي شرب الزرجون وكان القياس أن يقول المزرجن؛ لأن نون زرجون أصلية لكنه حذفها؛ لأن الكلمة أعجمية قال ذلك ابن عصفور وغيره.

قوله: (**جارياً على الفعل**) كاسم الفاعل واسم المفعول نحو منطلق، ومستخرج فإنه يجوز أن يجتمع في أولهما زيادتان.

قوله: (**هكذا ذكر في شرح الهادي**) بل نص عليه سيبويه وغيره.

قوله: (**فإن اعتد بسلسبيل**) وقيل هو فعلليل كما ذهب إليه الأكثرون الظاهر أنه أشار إلى خلافية واحدة كما يفهمه كلامه الآتي، وقول المصنف في الشرح فإن اعتد بسلسبيل وهو الأكثر فإن سلسبيلاً على الأكثر وزنه فعلليل ولك أن تستفيد من كلام الشارح خلافاً مرتباً، فقد قال مكي: إن سلسبيلاً اسم أعجمي، وقال ابن الأعرابي: لم أسمعه إلا في القرآن فعلى هذا معرب لا يعتد به في إثبات أصل في كلام العرب وعلى مقابله قيل هو مما تكررت فاؤه فوزنه ففعليل والأكثرون على خلافه فوزنه فعلليل ووقع في الكشاف أن الياء زيدت في تركيب سلسبيل وسلسبال حتى صارت الكلمة خماسية ودلت على غاية السلامة ومراده أنها حرف جاء في نسخ الكلمة وليس فيهما إلا أنها زائدة حقيقة كيف وليست من حروفه الزيادة المعهودة.

قوله: (**وقيل هو فعلليل**) فعلى هذا يكون خماسيًّا ض.

قنّ وهو ما ذهب إليه سيبويه، لأنّ حذف النون الأُولى في جمعه وتصغيره يدل على زيادتها فتعيّن أصالة الميم، وإلّا اجتمع زيادتان في أول الاسم، وذلك ممتنع إلّا إذا كان جاريا على فعله كمنطلق، (وإلّا)، أي وإنْ لم يُعتدّ بذلك (فإنْ اعتد بِسَلْسَبِيل)، لعينٍ في الجنة (على الأكثر) كما يأتي (فـ)ـوزنه (فَعْلَلِيل)، إذ التقدير أنه لم يعتد بجنقونا، ولا

وَإِلَّا ففَعْلَنِيْلٌ، . . . .

فعلليل كما ذهب إليه الأكثرون فمنجنيق فعلليل، إذ التقدير أنه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة والتقدير، أن فعللیلاً ثابت في كلامهم فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير وغيره، فيحكم بأنه فعلليل وإن لم يعتد بسلسبيل على الأكثر فوزن منجنيق فعلنيل إذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير ولم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه الأولى، والزيادة بالآخر وما قرب منه أولى فيكون وزنه فعلنيلا، ثم إن المصنف قدم جنقونا إذ الاشتقاق مقدم على غيره

(وإلا)، أي وإن لم يعتد بسلسبيل **(ففعلينل)** لأن الغرض أن لا يعتد بسلسبيل فلا يكون فعلليلا ولا دليل على زيادة الميم ونونه الأولى والزيادة بالآخر وما هو أقرب منه أَوْلَى

قوله: **(وإن لم يعتد بسلسبيل على الأكثر)** أي لم يقل فيه بقولهم بل جعل مما تكررت فاؤه. قوله: **(قدم جنقونا)** على مجانيق؛ لأن حال الحرفين في منجنيق بالنظر، والنسبة إلى جنقونا تعلم بالاشتقاق الصرف وحالهما بالنظر إلى مجانيق لا يعلم إلا بالاشتقاق المحض بل حال أحدهما وهو النون يعلم بالاشتقاق وحال الآخر وهو الميم بعدم النظير فلهذا قدمه.

قوله: **(إذ الاشتقاق مقدم على غيره)** أي وبقولهم جنقونا علم زيادة الميم والنون جميعاً بخلاف مجانيق فإنه وإن علم منه زيادة النون في منجنيق بالاشتقاق لم نعلم منه أصالة الميم بل بعدم النظير إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان كما سبق فلذلك قدم جنقونا، والحاصل أن جنقونا إن اعتد به وجب أن يكون مجانيق مفاعيل عملاً بالاشتقاق المقدم فيتحد مقتضاهما، وإن لم يعتد به امتنع ما ذكر، وإلا لزم عدم النظير في منجنيق فيجب أن يكون حينئذٍ فعاليل ومنجنيق فنعليلا فلذلك رتب المصنف الاعتداد به على عدم الاعتداد بجنقونا فليفهم.

قوله: **(بعدم النظير)** إذ لا يكون في أول الاسم الجاري على الفعل زيادتان.

قوله: **(فلذلك وقع الترتيب)** أي لما ذكرنا من قوله قدم الخ.

بمجانيق، فلا دليل على زيادة الميم والنون، والأصل عدم الزيادة، والتقدير أنّ فعلليلا ثابت في كلامهم، فلا يلزم من جعله على فعلليل محذور من عدم النظير وغيره، (وإلّا) أي وإن لم يعتد بشيء من ذلك فوزنه (فَعْلَنِيل)، إذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير، ولم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه الأولى، والزيادة بالآخِر وما قرب منه أولى، وقدم جنقونا، لأنّ الاشتقاق مقدم، ثم مجانيق لأنّ زيادة نونه عُلِمَت بالاشتقاق، وأصالة ميمه بعدم النظير، ثم ذكر أنه إنْ ثبت أنّ سلسبيلا فعلنيل، فمنجنيق كذلك تمسكا بالنظير، وإلّا فيتمسك بعدم النظير، والمختار من الأقوال قول سيبويه، لأنّ جنقنونا غير معتد به

ومَـجَـانِـيْـقُ يـحْـتَـمـلُ الـثَّـلَاثَـة، . . . .

ﭼ وأردفه بقوله: مجانيق؛ لأن زيادة النون علم بالاشتقاق وأصالة الميم لعدم النظير، ثم ذكر أنه إن ثبت أن سلسبيلاً فعلليل فهو كذلك، إذ لم يدل دليل على زيادة الميم والنون والأصل عدم الزيادة وبعد ذلك تمسك بعدم النظير، وقال حينئذٍ يكون فعلنيلا فلذلك وقع الترتيب هكذا فتدبر، والمختار من هذه المذاهب أنه فنعليل؛ لأن جنقونا غير معتد به لما مر، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق؛ لأن جمع منجنيق، إما مجانيق أو مجانق وكلاهما يدل عليه، واعتبار الآخرين كان مشروطاً بعدم اعتداد هذا، فهذا هو المختار وإليه ذهب سيبويه، ومجانيق يحتمل الثلاثة؛ لأنه إن اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل وإلا فإن اعتد بسلسبيل فوزنه فلا ليل وإلا فوزنه فلا نيل، ثم إن النظر إلى مجانيق في ذاته يقتضي

ﭽ فيكون وزنه فعلنيلا (**ومجانيق يحتمل**)، الوجوه (**الثلاثة**)، لأنه إن اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل وإلا فإن اعتد بسلسبيل فوزنه فعاليل وإلا فوزنه فعانيل . . . .

ﮄ قوله: (**لما مر**) وهو قوله لقلة الاستعمال ولقول الفراء. قوله: (**ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق**) إن قيل هلا جعلتموه من قبيل ما خلط فيه كجنقونا ويجنق أجيب بأنهما أديا إلى ما ليس من أبنية كلامهم وهو منفعيل بخلاف مجانيق فلم يكن لجعله من هذا القبيل معنى.

قوله: (**وكلاهما يدل عليه**) أي على أنه فنعليل؛ لأن حذف النون الأولى في الجمع دل على زيادة النون، وإذا كان النون زائدة لا يجوز أن تكون الميم زائدة أيضاً إذ لا يجتمع زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل فثبت أن جمع منجنيق على مجانيق أو مجانق يدل على أنه فنعليل. قوله: (**واعتبار الأخيرين**) أي فعلليل وفعلنيل. قوله: (**ثم إن النظر إلى مجانيق في ذاته**) أي مع قطع النظر عن الاشتقاق المقدم، وإنما اقتضى أن يكون حينئذٍ فعاليل لما قدمه من أن حذف النون منه دل على زيادتها وأن الميم حينئذٍ تكون أصلية لعدم النظير.

قوله: (**ذكر أولاً**) أي في بحث منجنيق ومراده من كونه مذكوراً أنه في مذكور في بحث منجنيق؛ لأن هنا بحثين بحث منجنيق وبحث مجانيق لا أنه ذكر أولاً في أبحاث منجنيق؛ لأن المذكور أولاً في منجنيق هو جنقونا.

قوله: (**إن اعتد به**) أي بمجانيق.

ﯖ لِما مرّ، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق، واعتبار الأخيرين مشروط بعدم الاعتداد بهذا، (ومَجانيق) لا بالنظر إلى ذاته المقتضى أنّ وزنه فعاليل بل بالنظر إلى غيرها (يحتمِل) الأوزان (الثلاثة) الباقية الدال عليها الأوزان الثلاثة الباقية بعد فنعليل في منجنيق، لأنه إنْ اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل بزيادة الميم والنون الأولى في مفرده، أو بسلسبيل، فوزنه فلاليل بأصالتها، وبأصالة النون الثانية، وحذف العين على خلاف

ومَنْجَنُون: مثله؛ لمجيء مَنْجَنِيْنٍ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيْلٍ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيْنٌ لَكَانَ فَعْلَلُولا كعَضْرَفُوطٍ، . . . .

ج أن يكون وزنه فعاليل ولذلك ذكر أولاً أنه أن اعتد به فنجنيق فنعلليل فظهر أنه أراد بالثلاثة غير ذلك فتأمل، ومنجنون وهو الدولاب مثل منجنيق في أوزانه إلا في منفعيل؛ لأنه إن اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول، وإلا فإن اعتد بسلسبيل فمنجنين فعلليل ومنجنون فعللول وإلا فمنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول.

وإنما كان منجنون مثل منجنيق لمجيء منجنين بمعناه ولولا منجنين لكان منجنونا

ك **(ومنجنون)**، وهو الدولاب **(مثله)**، أي مثل مجنيق في أوزانه **(لمجيء منجنين)**، بمعناه وهو مثله بلا شك **(إلا في منفعيل)**، بزيادة الميم والنون في أوله فإنه ليس مثله فيه؛ لأنه لم يأت جنوناً؛ ليدل على زيادة الميم والنون **(ولولا منجنين لكان فعللولا)**، لمجيء هذا الوزن في كلامهم **(كعضرفوط)**، وإنما كان مثله؛ لأنه إن اعتد بمجانين فنمجنين فنعليل ومنجنون فنعلول وإلا فإن اعتد بسلسبيل فمنجنين فعلليل ومنجنون فعللول وإلا فمنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول، واعلم أن من جعل النون الأولى فيها أصلية جمعهما على

ح قوله: **(غير ذلك)** أي غير مجانيق. قوله: **(وهو الدولاب)** هو بضم الدال، وفتحها شكل كالناعورة يستقي به الماء مغرب. قوله: **(وإلا)** أي وإن لم يعتد بمجانيق لقلته.

قوله: **(لكان منجنونا فعللولا)** أي إذا لم يعتد بمجانين فإن اعتد به فمنجنون فنعلول كما تقدم. قوله: **(كعَضْرَفُوطٍ)** قال في القاموس من العُذْفُوْط بالضم وهو ذكر العِظاء وهو من دواب الجن وركايبهم الجمع عضارف وعضرفوطات، وقال: العُذْفُوْط دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجواري. وقال: العظاية أي بالفتح دويبة كسام أبرص الجمع عظا أي بالكسر.

ق القياس في جمع الخماسي، وإلّا فوزنه فلانيل بأصالة الميم والنون الأولى وحذفها، (ومَنْجَنُون) للدولاب الذي يسقي عليه (مثله)، أي مثل منجنيق في أوزانه السابقة (لمجيء مَنْجَنِين) بمعناه (إلّا في مَنْفَعِيل)، فليس مثله فيه، إذ لم يجئ جننونا ليدل على زيادة الميم والنون الأولى في منجنين، كما دلّ جنقونا على زيادتهما في منجنيق، وبيان كونه مثله في ما عدا ذلك أنه إنْ اعتد بمجانين فمنجنين فنعليل، ومنجنون فنعلول، وإلّا فإنْ اعتد بسلسبيل فمنجنين فعلليل، ومنجنون فعللول، وإلّا فمنجنين فعلنيل، ومنجنون فعلنول، (ولولا مَنْجَنِين)، أي مجيئه (لكان) منجنون (فَعْلَلُولا) لمجيء هذا الوزن في كلامهم (كعَضْرَفُوط)، فلا يُعدل عنه إلى غيره الذي لم يجيء، ثم من جعل نون منجنون ومنجنين الأولى أصلية جمعهما على مناجين، وعليه عامة العرب، ومن جعلها زائدة. جمعها على مجانين، ولك أن تقول لا يختص مجانين بجعلها زائدة، بل يأتي على جعلها أصلية، ويكون وزنه على زيادتها فعاليل، وعلى أصالتها إنْ اعتد بسلسبيل

وخَنْدَرِيْسٌ كَمَنْجَنِينٍ.

فعللولا لمجيء هذا الوزن في كلامهم كعضرفوط، ثم من جعل النون الأولى في منجنون ومنجنين أصلية جمعه على مناجين، وكذا تجمعه عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعه على مجانين وإنما قال إلا في منفعيل إذ لم يأت مثل جنقونا ليدل على زيادة الميم والنون في منجنون كما دل جنقونا على زيادتهما في منجنيق، وذكر بعض الشارحين أنه لو قال ومنجنين مثله كان أولى؛ لأن صورة منجنين مثل صورة منجقيق لا صورة منجنون، وفيه نظر إذ لا شبهة في أن منجنينا مثله، وأراد المصنف أن يبين أن منجنونا أيضاً مثله، وخندريس كمنجنين أي في القولين المشهورين وهما أن يكون على فعلليل لا فعلنيل وهو ظاهر إذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية من منجنيق، والمصنف فصل بحث المنجنيق عما قبله بقوله، وأما فكأنه إنما فعل كذلك لأن المنجنيق معرب، وما تقدمه

مناجين وعليه عامة العرب ومن جعلهما زائدة جمعهما على مجانين (**وخندريس كمنجنين**)، في كونه فعلليلا أو فنعليلا لا في كونه فعلنيلا لعدم نون فيه في مقالة النون الثانية في منجنين.

فإن فقد الاشتقاق فبخروجها، أي فيعرف الزائد من الأصلي بخروج الكلمة

قوله: (**وذكر بعض الشارحين**) هو السيد الشريف رحمه الله تعالى. قوله: (**في أن منجنينا مثله**) إذ الخفاء إنما هو بالنسبة إلى المنجنون لا إلى المنجنين؛ لأن مثليته بالنسبة إلى منجنيق ظاهر جدًّا. قوله: (**وهما أن يكونا على فعلليل وفنعليل**) تقدم الخلاف في الأبنية وأن الأكثر على الأول، فإن قلت قد نص سيبويه أيضاً على أن عنتريسا فنعليل فما الفرق؟ قلت: قيام الدليل على الزيادة فيه وهو أن العترسة أي الشدة والغلبة دون خندريس والأصل عدمها.

قوله: (**وهو ظاهر**) فيه إشارة إلى الاعتذار عن المصنف في إطلاق التشبيه في قوله وخندريس كنمجنيق ولو ترك المصنف ذلك هنا لأغنى عنه ما قدمه أوائل الكتاب.

فلاليل، وإلّا ففلانيل نظير ما مر في مجانين، قيل: لو قال ومنجنين مثله كان أولى لاتحادهما صورة، بخلاف منجنون، ورُدّ بأنه لا شبهة في أنّ منجنينا مثله، ولكنه أراد أنْ يُبين أنّ منجنونا أيضاً مثله، (وخَنْدَرِيس كَمَنْجَنِين) في القولين المشهورين، وهما فنعليل وفعلليل، لا في القول الأخير، وهو فعلنيل، إذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية في منجنين، وهـذا ذكره في أوائل الكتاب، وجعل وزنه فعلليلا على قول الأكثر، وبيّنا ثَم دليل كل من القولين. ولـمَّـا فرغ من الاشتقاق أخذ في عدم النظير، وقسمه ثلاثة أقسام، لأنّ الكلمة إمَّـا أنْ تخرج عن الأصول بتقدير الأصالة، أو لا تخرج هي، بل يخرج زنة أخرى لها أو تخرج هي بتقدير الأصالة والزيادة، وبيّنها بهذا الترتيب فقال:

فَإن فُقِدَ الاِشْتِقَاقُ فبخروجها عَن الأصول، كتاء تَتْفُل وتُرْتَبٍ،

لیس کذلك فلا یتحقق له اشتقاق مثل ما تقدمه، ثم ذكر منجنونا وخندريسا ....
معها لما بينهما من المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون والخلاف في الوزن. قوله: (**فإن فقد الاشتقاق**) أي فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الأصول، لما فرغ من الاشتقاق شرع في عدم النظير فنقول إذا لم يوجد الاشتقاق فإما أن تخرج الكلمة أوزنة أخرى لها عن الأصول أو لا، فإن لم تخرج عنها فيعرف الزائد حينئذٍ بغلبة الزيادة كما سيجيء حيث أشار إليه بقوله فإن لم يخرج فبالغلبة وإن خرجت فذلك هو عدم النظير، وقسمه المصنف ثلاثة أقسام:

الأول: أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة.
الثاني: أن لا تخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها.
الثالث: أن تخرج تلك الكلمة عن الأصول على تقديري الأصالة والزيادة معاً.

ثم أشار إلى القسم الأول بقوله فبخروجها عن الأصول كتاء تتفل وهو ولد

(**عن**)، أوزانها (**الأصول**)، وهذا شروع منه في عدم النظير بعد الفراغ من الاشتقاق وهذا على ثلاثة أقسام أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة، وأن لا تخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها، وأن تخرج عنها على تقديري الزيادة والأصالة معاً، وأشار إلى الأول بقوله (**كتاء تتفل**)، وهو ولد الثعلب (**و**)، تاء (**ترتب**)، وهو الشيء الثابت إذ ليس مثل جعفر بضم الفاء من أصول أبنيتهم فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما

قوله: (**معها لما بينهما من المقاربة**) أي بين المنجنين والمنجنون والخندريس مع أن خندريساً أيضاً معرب عند بعض كما ذكرنا قبل ذلك في مزيد الخماسي.

قوله: (**كجعفر بضم الفاء**) أي فاء جعفر لا فاء الفعل.

(فإن فقد الاشتقاق) في الكلمة (فبخروجها عن الأصول) والنظائر يُعرف الزائد (كتاء تَتْفُل)، بفتح أوله، وضم ثالثه لولد الثعلب، (و) تاء (تَرْتُبْ) كذلك للشيء الثابت، إذ لو جعلت التاء فيهما أصلية لزم بناء فَعْلُل بفتح الفاء، وضم اللام، وهو خارج عن الأصول والنظائر، فحكم بأن وزنهما تفعُل، وإنْ كان خارجا عن النظير أيضاً، لأنّ أوزان الزائد ليست مضبوطة بخلاف الأصول، فالحمل على الزائد أولى، لكن يلزم عليه أنّ المثالين خارجان عن الأصول، بتقدير أصالة التاء وزيادتها، وهذا سيأتي، والكلام هنا إنما هو فيما يخرج عنها بأحد التقديرين، إلّا أنْ يُقال: لا نظر إلى تقدير الزيادة، أو إنّ الاعتراض على المثال لا يقدح، واعتُرض ذلك أيضاً بأنه قيل إنّ التاء فيهما زائدة للاشتقاق، إذ الأول مشتق من التفل، وهو أقل من البصق، وسُمي به ولد الثعلب لِما فيه من اللين، أو كدورة اللون، والثاني من رتب، أي نبت، فكيف جعلهما المصنف مما فقد منه الاشتقاق؟

. . . .

جا الثعلب، وترتب وهو الشيء الثابت فإنه ليس فعلل كجعفر بضم الفاء في الأصول فيحكم بزيادتها فيها ووزنهما تفعل بفتح التاء وضم العين، وأورد ها هنا سؤال في الشروح وهو أنه ليس تفعل أيضاً في الأصول، وأجيب عنه بأنه إذا تعارض الأمران فالحمل على الزائد أولى لأن ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرد هكذا ذكروه، ويعلم منه أن تتفلا وترتباً مما يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء وزيادتها والكلام فيما يخرج منها على أحد التقديرين، فكيف يصح ذكرهما ها هنا، وغاية ما أمكنني فيه أن يقال مراد المصنف أن يبين أنه إذا خرج اللفظ عن الأصول بتقدير أصالة حرف فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف، ومثل لذلك بما يخرج على تقدير الأصالة ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة

قره تفعل وإن لم يكن تفعل أيضاً من الأصول؛ لأنه إذا تعارض وزنان فالحمل على الزائد أولى؛ لأن ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرد فمثاله ههنا بما تخرج على تقدير الأصالة ولا التفات له إليه بخروجه على تقدير الزيادة أيضاً ويمكن أن يحكم بزيادة التاء في ترتب بالاشتقاق؛ لأنه من الرتوب وهو الثبات إلا أن المصنف مراده من إيراده هنا

لك قوله: **(وهو أنه ليس تفعل)** فيه نظر؛ لأنه شهادة على النفي فلا تقبل. لنا. وفيه نظر لأن هذا التعليل ههنا يؤدي إلى سد باب إثبات الزيادة لعدم النظير، وأنه مفتوح وما يوجب انسداده فهو مردود. ض. قوله: **(وأجيب عنه)** أي في الشروح ومنها الشرح المنسوب إلى المصنف، وعبارة النظام ولا عبرة بكون وزن الزائد واجد النظير أو فاقده فإن أوزان المزيد غير مضبوطة بخلاف الأصول وهي بمعنى جواب غيره وقال اليزدي في الجواب: قلنا تفعل موجود في الجملة أعني هو كائن في الفعل وإن لم يشتهر في الاسم انتهى وهو غريب.

قوله: **(ويعلم منه)** قال الشارح فيعلم من السؤال، والجواب اللذين في الشرح أن تتفعلا وترتبا ليس محل النزاع؛ لأنهما يخرجان عن الأصول بتقدير أصالة التاء وزيادتها ومحل النزاع فيما يخرج عنها على أحد التقديرين فيكونان أي تتفل وترتب اعتراضاً على المصنف.

قوله: **(وغاية ما أمكنني فيه الخ)** يؤيده قول المصنف في شرح المفصل والوجه في كون التاء في ترتب زائدة أنه لو كانت أصلية لوجب أن يكون فعللا وليس من أبنيتهم ثم قال وقد يقال إنه تفعل أيضاً، إما بالاشتقاق، وإما لأن بناء تفعل أكثر فحمله عليه أولى انتهى.

وعليه فالقسم الثالث داخل في الأول وإنما أفرد لأمر سيأتي التنبيه عليه فلا إشكال.

قوله: **(ذكر في شرح الهادي أن ترتبا)** من الرتوب ذكره أيضاً الموصلي وغيره عن سيبويه وأشار إليه المصنف كما سبق.

نقا وأجبت عن الأول بمنع تحقق الاشتقاق، بل هو شبهة اشتقاق، وعن الثاني بأن المراد من ذكره هنا بيان أنَّه يخرج عن الأصول، بتقدير أصالة التاء من غير نظر إلى

وكــنــون كُــنْــتَــأْلٍ ....

أيضاً، فإنه ليس منظوراً فيه ها هنا، وأيضاً ذكر في شرح الهادي أن ترتباً وهو الشيء الثابت من الرتوب وهو الثبات، وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن التاء الأولى في ترتب زائدة لوجهين:

أحدهما: الاشتقاق وهو أنه من رتب، **والثاني**: عدم النظير فدل هذا على أن له اشتقاقاً وقد جعله المصنف مما فقد فيه الاشتقاق ويمكن أن يقال المراد من إيراده أنه يخرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير النظير إلى اشتقاقه لكنه كما ترى وكذا قالوا تتفل تفعل من التفل وهو لفظ الريق، سمي ولد الثعلب به لما فيه من اللين والصغر، أو من قولهم رجل تفل أي وسخ، لكن يمكن أن يمنع تحقق الاشتقاق هنا بل هو شبهة اشتقاق.

أنه خرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير نظر إلى اشتقاقه (و)، مثل **(نون كنتأل)**، وهو القصير فإنه لو جعل النون أصلية لو كان وزنه فعللا على تقدير أصالة الهمزة أو فعلالاً على تقدير زيادتها وكلاهما مفقود............................

قوله: **(من الرتوب)** فيكون مما يعرف بالاشتقاق فلا يكون صالحاً بالتمثيل.

قوله: **(وقد جعله المصنف)** هذا التشنيع على المصنف غير جيد لإمكان مجيء ترتب بمعنى آخر لا بمعنى الثابت.

قوله: **(من غير النظير إلى اشتقاقه)** والأولى أن يقال بأن هذا الاشتقاق لم يثبت عند المصنف فلهذا ذكره هنا ض.

قوله: **(لكنه كما ترى)** أي من خروجه عما هو الغرض وإن صح حكماً وتوجيهاً ولك أن تقول المراد فقد الاشتقاق المعارض لتقدمه على ما سواه لا مطلقاً إذ لا يمتنع اجتماع دليلين وترتب مما فقد فيه ذلك الاشتقاق فالتمثيل به أيضاً حينئذٍ صحيح.

قوله: **(كما ترى)** الكاف بمعنى على كما في قولهم كن كما أنت أي كن على ما أنت عليه، لنا فيه نظر إذ يصح معناه مع حمل الكاف على ظاهره، فلا يأول من غير ضرورة ض.

قوله: **(وكنون كنتأل)** أي بضم الكاف، قال الشريف: اتفاقاً لكن في القاموس الكنتأل كجردحل القصير.

اشتقاق، وفيه نظر، مع أنّ جواب الأول يصلح للثاني وعكسه، (و) مثل (نون كُنْتَأْلٍ) بضم أوله، وأصالة الهمزة وزيادته للقصير، فوزنه بتقدير أصالتها فُعْلَل، أو فعلال، وكلاهما مفقود، فحكم بأنه فُنْعَل أو فُنْعأل، وإنْ كانا مفقودين أيضاً لما مرّ.......

وكَنَهْبل، بِخِلَاف كَنَهْوَرٍ، وَنونِ خُنْفَساءَ وقُنْفَخْرٍ، . . . .

قوله: (وكنون كنتأل) وهو القصير، فإنك لو جعلتها أصلية لكان وزنه فعللا أو فعلألا وكلاهما مطرح، فلذلك حكم بزيادتها، وكذا نون كنهبل وهو نوع من الشجر إذ ليس في الأصول مثل سفرجِل بضم الجيم فوزنه فنعلل، وذكر في شرح الهادي أنه لو قيل ليس في الكلام فنعلل أيضاً قلت الحمل على الزيادة أولى فيرد هنا مثل ما مر. قوله: (بخلاف كنهور) وهو العظيم من السحاب فإنه لم يحكم فيه بزيادة النون؛ لأنه إذا حكم بأصالة نونه كان على وزن فعلل وهو موجود في أبنيتهم إلا أن الواو فيه للإلحاق بسفرجل فوزنه حينئذٍ فعلول. قوله: (ونون خنفساء) بفتح الفاء عطف على قوله ونون كنتأل فحكم بزيادتها لعدم فعللاه بفتح اللام الأولى، وكذا نون قنفخر بضم القاف وهو العظيم الجثة لعدم فعلل.

(و)، كنون (كنهبل)، وهو شجر، إذ ليس في الأصول مثل سفرجل بضم الجيم فوزنه فنعلل (بخلاف كنهور)، وهو العظيم من السحاب فإنه لم يحكم بزيادة النون؛ لأنه إذا حكم بأصالة نونه كان على وزن فعلل وهو موجود في أبنيتهم إلا أن الواو فيه للإلحاق بسفرجل فوزنه حينئذٍ فعلول (و)، مثل (نون خنفساء)، بفتح الفاء فإنه حكم بزيادتها لعدم فعللاء (و)، كنون (قنفخر)، بضم القاف وهو العظيم الجثة فإنه حكم بزيارتها لعدم

قوله: (لكان وزنه فعللا أو فعلألا) أي على احتمال أصالة الهمزة وزيادتها والقياس الأصالة. قوله: (لكان وزنه فعللا) أي على تقدير أصالة الهمزة أو فعلألا على تقدير زيادة الهمزة. قوله: (إذ ليس في الأصول مثل سفرجل) جاء أيضاً كهنبل بمعناه فزيادة النون فيه معلومة بالاشتقاق أيضاً وجاء أيضاً كنهبل بفتح الباء كسفرجل فهي فيه أيضاً زائدة لذلك ولعدم النظير كما يعلم مما سيأتي. قوله: (فيرد ههنا مثل ما مر) من أنه مخرج على التقديرين وكلامنا فيما يخرج على أحد التقديرين. قوله: (وهو العظيم من السحاب) هو الضخم من الرجال أيضاً. قوله: (لعدم فعلل) يدل أيضاً على زيادتها الاشتقاق قال سيبويه وأما القنفخر فالنون فيه زائدة لأنك تقول قفاخري انتهى. وليس بمناف للاستدلال بعدم النظير فقول شارح تحصيل معرفتها أي الزيادة بطريق آخر تناقض. قوله للاشتقاق مقدم ساقط.

(و) كنون (كُنَهْبُل) بضم الباء، لنوع من شجر البادية، فوزنه بتقدير أصالتها فَعَلُّل بضم اللام، وهو مفقود، فحكم بأنه فُنَعْلُل، وإنْ كان مفقودا أيضاً لِما مرّ، (بخلاف) نون (كِنَهْوَر) للسحاب العظيم الأبيض، فإنها أصلية لوجود فعلّل في الأصول كسفرجل، إلّا أنّ الواو للإلحاق، فوزنه فِعَلْوَل. وعطف على تاء تتفل قوله (ونون خُنْفَساء) بفتح الفاء، (وقُنْفَخْر) بضم القاف للعظيم الجثة، فإنها فيهما زائدة لعدم فُعْلَلا و فُعْلَلّ، فوزنهما فنعلا وفُنْعَلَ، وكهمزة أَنجوج فإنها زائدة، لعدم فعللول.

أَو بِخُرُوج زنةٍ أُخْرَى لَهَا، كتاء تُتْفُل وتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وَنون قِنْفَخْرٍ مَعَ قُنْفَخْرٍ، ....

ج: قوله: **(أو بخروج زنة)** عطف على قوله فبخروجها أي فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة عن الأصول، أو بخروج زنة أخرى لتلك الكلمة عنها، وهذا هو القسم الثاني من عدم النظير وذلك كتاء تنفل وترتب بضم الأول فإنه يحكم بزيادتها وإن كان فعلل موجوداً في كلامهم كبرثن لما ثبت زيادتها في تنفل وترتب بفتح الأول فكذا فيهما؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون في أحدهما أصلاً وفي الآخر زائداً.

قال في "الصحاح": أمر ترتب بضم التاء وفتح العين فأشار بقوله بضم التاء وفتح العين إلى أن التاء زائدة وذلك إذا لم يثبت جُخدَب بضم الجيم وفتح الدال ظاهر لخروجها عن الأصول، وكذا لو ثبت لما ثبت من زيادة التاء في ترتيب وكذا نون قنفخر بكسر القاف، وإن كان مثل قرطعب كثيراً لما ثبت زيادتها في قنفخر بالضم، وكذا نون خنفساء بضم الفاء وإن ثبت مثل قرفصاء لما ثبت زيادتها ....

د: فنعلل **(أو)**، يعرف الزائد **(بخروج زنة أخرى لها)**، أي للكلمة عن الأصول **(كتاء تتفل وترتب)** بضم أولهما **(مع تتفل وترتب)**، بفتح أولهما فإنه يحكم بزيادة التاء وإن كان فعلل موجوداً في كلامهم كبرثن لما ذكرنا من زيادتها في تتفل وترتب ولا يحكم بأصالتها لاتفاق اللفظ والمعنى ولا يكون حرف واحد في أحدهما أصليًّا وفي الآخر زايداً **(و)**، مثل **(نون قنقخر)**، بكسر القاف **(مع قنقخر)** بالضم فإنه يحكم بزيادتها، وإن كان مثل قرطعب لما ثبت من زيادتها في قنقخر بالضم ....

ك: قوله: **(كتاء تتفل وترتب)** في كل منهما ثلاث لغات حكاها الموصلي وغيره فتح الأول وضم الثالث والعكس وضمهما وهي المرادة هنا.

قوله: **(فأشار بقوله ضم التاء وفتح العين إلى أن التاء زائدة)** أي لأنه بالضبط المذكور لا نظير له في الأصول.

ق: وعطف على بخروجها قوله (أو بخروج زِنة أخرى لها)، أي للكلمة عن الأصول، وإنْ لم تخرج هي عنها، أي يُعرف الزائد بذلك كتاء (تُتْفُل وتُرْتُب) بضمهما فيهما، مع ضم ثالثهما الثابتين (مع تَتْفُل وتَرْتُب) فإنها فيهما زائدة، وإنْ كان فُعلُل كبُرثُن موجودا لزيادتها في تَتفل وتَرتب بفتحها فيهما، لأنّ اللفظ والمعنى متفقان، فكيف تكون في أحدهما أصلا، وفي الآخر زائدا، (و) مثله (نون قِنْفَخر) بكسر القاف الثابت (مع قُنْفَخْر) بضمها، فإنها فيه زائدة، وإنْ كان فِعْلَلّ كقِرْطَعْب موجودا لِما مر، ....

وخُنْفُسَاءَ مَعَ خُنْفَسَاءَ، وهمزة أَلَنْجَجٍ مَعَ أَلَنْجُوجٍ.

ج: في خنفساء بالفتح، والقرفصاء ضرب من العقود وهو أن يجلس الشخص على إليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه بأن يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب، يكون يداه مكان الثوب، وكهمزة النجج وهو عود يتخر به فإنه يحكم بزيادتها وإن كان فعنلل كشرنبث وهو الغليظ ثابتاً في كلامهم لزيادتها في النجوج، وهما متحدان في المعنى والأصول. وذكر في الشروح أنه حكم بزيادة همزة النجج وإن كان مثل سفرجل موجوداً في كلامهم، وهذا يوهم أن نونه أصلية فليس كذلك بل هي زائدة لما ستعرف أن النون

نق: **(و)**، نون **(خنفساء)**، بضم الفاء **(مع خنفساء)**، بفتحه وإن ثبت قرفصاء لزيادتها في خنفساء **(و)**، مثل **(همزة النجج)**، وهو عود يتبخر به فإنه يحكم بزيادة الهمزة وإن كان فعنلل موجوداً كشرنبث وهو الغليظ **(مع النجوج)**، وهما متحدان في المعنى والأصول والهمزة فيه زائدة، وإنما لم يحكم بالعكس في هذه الأمثلة فيحمل قنقخراً بضم القاف على قنقخر بكسرها فيحكم بأصالة النون وكذا في غيره؛ لأنه يلزم منه مخالفة الأصول.

ك: قوله: **(والقرفصاء ضرب من القعود)** وقال أبو المهدي: القرفصاء أن يجلس على ركبته منكباً ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبَّط كفيه وهي جلسة الإعراب، وأنشد[1]:

ولـو نَـكَـحْـتَ جُـرْهُـمـاً وكَـلْـبـا ... وقَـيْـسَ عَـيْـلَانَ الـكِـرَامَ الـغُـلْـبَـا

ثـم قـعـدت الـقُـرْفُـصَـا مُـنْـكَـبَّـا ... مـا كـنـت إلا نـبـطـيًّـا قَـلْـبـا

قوله: **(وهو أن يجلس الشخص على إليتيه الخ)** قال في القاموس: أو يجلس على ركبتيه متكياً ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه. قوله: **(كشَرَنْبَث)** هو بمعجمة ثم موحدة فمثلثة الغليظ الكفين والرجلين والأسد. قوله: **(وهذا يوهم)** وسند التوهم أنه لما قال مثل سفرجل وحروفه أصلية توهم أن حروف النجج كلها أصلية كما في سفرجل.

قن: (و) كنون (خُنْفُساء) بضم الفاء الثابت (مع خُنْفَساء) بفتحها فإنها فيه زائدة، وإنْ كان فُعلُلاء كقرفُصاء لنوع من الجلوس موجودا لِما مر، (و) مثل (همزة أَلَنْجَج) لعود يُتبخر به الثابت (مع أَلَنْجوج) فإنها فيه زائدة، وإنْ كان فُعَنْلَل كشُرَنْبَث للغليظ موجودا، لزيادتها في أَلَنْجوج لعدم النظير، وهما متحدان في المعنى والأصول، وكان المناسب أنْ يذكر فيما مر ألنجوج كما فعلتُ، وكما فعل هو في البقية، وذكر في كثير من الشروح أنهم حكموا بزيادة همزة ألنجج، وإنْ كان مثل سفرجل موجودا، وهو يوهم أنّ نونه أصلية، وليس كذلك فإن قلت: هلا عكست في الأمثلة المذكورة، كأنْ تحمل تتفل بفتح الفاء على تتفل بضمها، فتحكم بأصالتها؟ قلت: لأنه يلزم من ذلك مخالفة الأصول، بخلاف ما تقدم.

(١) انظر: اللسان (قرفص) ٧/ ٧١.

فَإِن خرجتا مَعاً فزائدٌ أيضاً كنون نَرْجِسٍ . . . .

كثرت زيادتها ساكنة ثالثة، وأيضاً ذكر في الصحاح والمفصل وشرح الهادي أن وزنه افتعل فإن قيل هلا عكست في هذه الأمثلة بأن تحمل قنفخراً بضم القاف على قِنفخر بكسر القاف فيحكم بأصالة النون كذا في غيره، قلت: لأنه يلزم من ذلك مخالفة الأصول بخلاف ما ذكرنا.

قوله: **(فإن خرجتا)** هذا هو القسم الثالث من أقسام عدم النظير أي فإن خرجت الزنتان عن الأصول ونريد بالزنتين ما يحصل على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة كنرجس فإنك لو جعلت النون زائدة فهو على زنة نفعل، وإن جعلتها أصلية كان على وزن فعلل، وكلاهما خارجان عن الأصول فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة ولو سميت به لم تصرفه؛ لأنه على مثال نضرب وبعضهم يقول نرجس بكسر النون وهي فيه زائدة أيضاً لاتفاق اللفظ والمعنى فإن قيل نرجس أعجمي فهلا جعلتهم النون أصلاً، وإن خالفت الكلمة الأصول حملاً على ما ذهب إليه أبو الحسن في جالينوس من كونها أصلاً وإن خرج الوزن عن الأصول فالجواب أن الفرق بينهما كون جالينوس علماً في لغة أهله

(فإن خرجتا معاً) أي الكلمتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف وزيادته **(فزائد أيضاً)**، لكثرة الزيادة **(كنون نرجس)**، فإن النون لو كانت زائدة لكانت على زنة نفعل ولو كانت أصلية لكان على زنة فعلل وكلاهما خارجان عن القياس . . . .

قوله: **(لأنه على مثال نضرب)** أي ففيه العلمية ووزن الفعل. قوله: **(وبعضهم يقول نرجس)** قال في القاموس: النرجس بكسر النون وفتحها معروف شمه نافع للزكام والصداع الباردين وأصله منقوعاً في الحليب ليلتين يطلي به ذكر العنين فيقيمه ويفعل عجيباً.

قوله: **(وإن خرج الوزن عن الأصول)** لأنه أعجمي ولا بأس بالخروج عن الأصول؛ لأن المحذور في العربي لا في العجمي.

ثم بيّن القسم الثالث فقال: (فإنْ خرجتا معاً)، أي الزنتان الحاصلتان بتقدير أصالة الحرف، وزيادته عن الأصول (فـ) الحرف (زائد أيضاً كنون نَرْجِس) بفتحها، فإنه بتقدير أصالتها فيه وزنه فَعْلِل، وبتقدير زيادتها وزنه نَفعِل، وكلاهما خارج عن الأصول، فحكم بزيادتها، لأنّ باب الزيادة واسع، وبعضهم كسر نونه، وهي فيه زائدة أيضاً، وإنْ وُجد فِعلِل كزِبرِج لِما مرّ في تتفل ونحوه، فإنْ قيل: نرجس أعجمي، فهلّا جعلتم نونه أصلا، وإنْ خالف الأصول، كما قال به الأخفش في نون جالينوس، وإنْ خرج وزنه عن الأصول، أُجيب بأنّ جالينوس علم في لغة العجم، كزيد وعمرو،

وحِـنْـطَـأْوٍ، ....

كزيد وعمرو في لغة العرب وقد تقدم أن الإعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيره وليس كذا نرجس؛ لأنه اسم جنس ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وكحنطأ وهو القصير إذ لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون ولا على تقدير زيادته، وفيه نظره، أما أولاً فلأنا لا نسلم أنه لا نظير له على تقدير زيادة النون؛ لأن وزنه حينئذٍ فنعلو نظيره كِنْتأْوٌ لعظيم اللحية من كثأت لحيته أي نبتت، وعِزْهٌ هو للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة.

قال في الصحاح: رجل عِزْهاةٌ وعِزْهًى منون للذي لا يطرب للهو، أو فنعأل

(و)، كنون (**حنطأو**)، وظاهر كلامه أنه لا نظير له على تقدير أصالة النون ولا على تقدير زيادتها، وفيه نظر لأن له نظيراً على تقدير زيادتها وهو كنتأو على زنة فنعلو وهو عظيم اللحية من كثأت لحيته أي نبتت وكذا على تقدير أصالتها نحو قرطعب..........

قوله: (**كون جالينوس علماً**) ويمكن أن يجاب بأن العلم لما لم يتصرفوا فيه فهو باق على عجمته كما كان فلا بأس بخروجه عن الأصول بخلاف اسم الجنس فإنهم تصرفوا فيه فصار في جنس كلامهم حكماً فلم يجز خروجه عن الأصول ومما يدل عليه اعتبارهم العجمة في الأعلام بمنع الصرف دون غيرها ض. قوله: (**ذكره بعض الفضلاء**) هو ابن إياز والضمير للمذكور من السؤال والجواب بلفظهما. قوله: (**وكحنطأ**) وهو ينون بين مهملتين العظيم البطن أيضاً. قوله: (**وفيه نظر**) أي فيما ذكرنا أنه لا نظير له على التقديرين وإن حنطأ ويخرج على تقديري الاصالة والزايدة. قوله: (**لأن وزنه حينئذٍ فنعلو**) على تقدير أن يكون الواو زائدة والهمزة أصلية. قوله: (**كِنْثَأْو**) وهو بمثناة وبمثلثة أيضاً.

قوله: (**قال في الصحاح**) في القاموس أيضاً رجل عُزِهٌ ككتف وعزهى وعِزْهاةٌ وعزهاءة وعزهى وعزهو وعزهاني بالضم عازف عن اللهو والنساء.

قوله: (**أو فنعأل**) أي على تقدير أن تكون الواو أصلية والهمزة زائدة.

قوله: (**أو فنعال**) معطوف على فنعلو السابق والمفهوم من القاموس وغيره هو الأول وبه جزم المصنف فيما سيأتي بل قال اليزدي أن زيادة الواو مما اتفقوا عليه.

والأعلام يُستجاز فيها ما لا يُستجاز في الأجناس، (وكـ)ـنون (حِنْطأْوٍ) للقصير، ولعظيم البطن، فإنه خارج عن الأصول، إذ ليس في كلامهم فِعْلأو، ولا فِعلَلْو، ولا فِنْعَلْو، فحكم بزيادتها، لكن اعتُرض خروجه عن الأصول مع زيادة النون، بأنّ الأخير موجود في كلامهم نحو كِنْثَأو لعظم اللحية من كثأَتْ لحيتُه، أي نبتت، وعِنْزَهْوٌ لمن لا يحدث الناس، ولا يلهو، وفيه غفلة، من قولهم: رجل عِزْهاتٌ، وعِزْهىً بالتنوين لمن لا

. . . .

ونظيره سنْدَأو من السَّدْو مصدر سَدَتِ الإبل في سيرها مدت أيديها، وأما ثانياً فلأنا لا نسلم أنه لا نظير له على أصالة النون فإن نظيره قرطعب، فإن قيل حكم بزيادة النون فيه لأمرين:

أحدهما: إلزام كون الثاني من هذا النحو حرفاً من حروف الزيادة، وهذا دليل

. . . .

قوله: **(ونظيره سندأل)** من السد وأي فهو أيضاً فنعال وسيأتي في كلامه قريباً ما يوافقه أخذاً من البدر بن مالك، وأصل الاعتراض له ومن شرح الشريف وقد أشار شارح إلى رده بأن في كتاب سيبويه سند أو فنعلو كحنطأو انتهى فلا منافاة؛ لأن الإطلاق السابق إن ثبت ولم أره فيما وقفت عليه من كتب اللغة ليس قطعاً مراد سيبويه بل غيره، ففي القاموس السندأو كجردخل وبهاء الخفيف والجريءُ المقدم والقصير والدقيق الجسم مع عرض رأس والعظيم الرأس والذئبة وزنه فِنْعَلْوُ انتهى. قوله: **(فإن نظيره قرطعب)** ذكر الشريف نحو ما ذكره الشارح ونظر بجرْدَحْل مقتضى كلامهما أن حنطأو عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه خماسي قال اليزدي وهو غلط، وفي بغية الطالب ما يناقضه قال: لا يكون حنطأو عديم النظير إلا على تقدير أصالة نونه؛ لأنه ليس في الكلام فعلأو ولا فعللو.

قوله: **(فإن قيل إلى آخره)** فيما ذكره تصرف تبع فيه الشريف وهو غير مطابق لما ذكره الشيخ بدر الدين وذلك أنه في بغية الطالب منع عدم النظير على تقدير الزيادة فقط ثم قال وكل ما جاء على مثال كجردحل[1] مما خامسه واو فملتزم كون ثانيه نوناً ويحكم بزيادتهما في جميع ما جاء من ذلك لأمرين وذكرهما فنقل الشريف اعتراضه بلفظ قيل عليه وزاد المنع على تقدير الأصالة أيضاً ثم الأمرين بلفظ وأجيب عنه، ثم رد ذلك بما سيأتي في الشرح فليتأمل هذا، وقد قال اليزدي: التحقيق أن ما ذكره المصنف هو خروج الزنة وهو أعم من عدم النظير إذ الثاني يستلزم الأول ولا عكس فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه بخلاف عدم النظير فلا يرد شيء مما ذكره على المصنف انتهى.

قوله: **(من هذا النحو)** هو الذي وقع فيه النون ثانياً.

يضطرب للهو، فلم تكن زيادة النون لعدم النظير، بل لأنّ أكثر ما جاء من ذلك قد دلّ فيه الاشتقاق على زيادتها، وقد يُردُّ بأنّ ما اعترض به نادر ولا يُرد على المصنف ما قيل إنه قد وجد في كلامهم بتقدير أصالة النون فِعللّ، نحو قرطعب، وبتقدير زيادتها فِنْعأل،

(١) الجِرْدَحْل من الإبل الضَّخْم ناقة جِرْدَحْل ضَخْمة غليظة وذكر عن المازني أن الجِرْدَحْل الوادي قال ابن سيده ولَسْتُ منه على ثِقَة الأزهري شمر رَجُل جِرْدَحْل وهو الغليظ الضَّخْم وامرأة جِرْدَحْلة كذلك وأنشد: تَقْتَسِرُ الهَامَ ومَرًّا تُخْلي أَطباق صَرٍّ، العُنُق الجِرْدَحْل. [اللسان: ١١/ ١٠٩]

وَنــون جُــنْــدُبٍ إذا لــم يــثــبــت جُــخْــدَب، . . . .

جار على أنها مزيدة، **والثاني** أن أكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما في كنتأو وعنزهو أو على زيادة النون مع الهمزة كما في سندأو وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك حمل على ما علم أجيب: بأنه لو كان كذلك لا يعلم زيادة النون فيه حينئذٍ بعدم النظير بل بأمر آخر فلا يكون مما نحن فيه، وما قيل إنه من حطأته الأرض أي صرعته فيلزم الخلف؛ لأن الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق غير وارد، لأنا نمنع تحقق الاشتقاق ها هنا بل غايته شبهة الاشتقاق ولا بأس به، وكجندب وهو ضرب من الجراد فيحكم بزيادة نونه؛ لأنه لا نظير له على تقدير النون وزيادته وهذا إذا لم يثبت جخدب بفتح الدال وهو بمعناه، وأما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه، والأصل الأصلي قيل لا نسلم أن جندباً يكون فعللا على تقدير ثبوت جخدب، فإن الاشتقاق يدل على زيادة نونه؛ لأنه من الجدب؛ لأن الأرض تجدب مع الجراد غالباً، ويمكن أن يقال هذا إنما يمت لو كان هذا اشتقاقاً محققاً وليس كذلك.

نقره (و)، مثل **(نون جندب)**، بضم الجيم وفتح الدال فإنه يحكم بزيادة نونه؛ لأنه لا نظير له على تقدير أصالة النون وزيادته **(إذا لم يثبت جخدب)**، بفتح الدال وهو بمعناه، وأما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم الدليل على زيادة نونه والأصل الأصلي

كه قوله: **(زيادة النون فيه حينئذٍ)** أي حين دلالة الاشتقاق على زيادتها. قوله: **(بل بأمر آخر)** وهو الاشتقاق أو غلبة الزيادة. قوله: **(وما قيل الخ)** يشير إلى السيد الشريف وقد قدمنا قريباً ما ينفع استحضاره هنا. قوله: **(فيلزم الخلف)** هو بفتح الخاء وسكون اللام. قال الجوهري: الخلف الردي من القول يقال سكت ألفاً، ونطق خلفاً أي سكت عن ألف كلمة صائب ثم تكلم بكلمة خطأ انتهى. وتستمله العلماء فيما يخالف المفروض.

كن نحو سندأو من السدو، مصدر سدّت الإبل في سيرها، مدّت أيديها، لأنّ الواو في مثاله زائدة، كما صرح به بعد، ومثل (نون جُنْدَب)، بفتح الدال لضرب من الجراد، فإنها بالتقديرين خارجة عن الأصول، إذ ليس في كلامهم فُعْلَل ولا فُنْعَل، (إذا لم يثبت جُخْدَب)، بوزن جُنْدُب، وهو بمعناه، فإن ثبت كما رواه الأخفش فوزنه فُعلَل، لأنّ الحمل على الأصل حينئذ أولى، قيل: لا نُسلّم أصالة النون فيه حينئذ، لأنّ الاشتقاق يدل على زيادتها، لأنه من الجَدَب، لأنّ الأرض تجدِب مع الجراد غالباً، وأُجيب بأنّ هذا إنما يتم لو كان الاشتقاق محققا، وليس كذلك، ويجوز في جندب ضم الدال،

إِلَّا أَن تَشذَّ الزِّيَادَة كميم مَرْزَنْجُوشٍ دون نونها، إِذْ لم تُزَدِ الْمِيم أَولا خَامِسَة، . . . .

جار: قوله: **(إلا أن تشذ)** يعني إلا أن يكون ذلك الحرف مستبعداً زيادته في ذلك المحل فإنه يحكم بأصالته كميم مزرنجوش، إذا لم يثبت زيادة الميم في أول الكلمة حال كونها خامسة أي واحدة من الخمسة يعني إذا وقعت الميم في أول الكلمة وكانت بحيث إذا جعلت أصلاً كانت واحدة من الحروف الأصول الخمسة فلا يحكم بزيادتها، وذلك في غير الجاري على الفعل دون نونها فإنه يحكم فيه بزيادة النون لعدم فعللول فوزنه فعلناول.

نقره: **(إلا أن تشذ الزيادة)**، في ذلك المحل فإنه يحكم بأصالتها **(كميم مرز نجوش)**، فإنه لا يحكم بزيادتها **(دون نونها إذ لم تزد الميم أولاً)**، حال كونها **(خامسة)**، أي واحدة من الحروف الأصول الخمسة في غير الأسماء الجارية على الأفعال وإنما حكم بزيادة نونه

حنفي: قوله: **(إلا أن تشذ الزيادة)** هو الأمر الذي لأجله أفرد قسم خروجهما بالذكر على ما تقدمت الإشارة إليه. قوله: **(كميم مرزنجوش)** هو المردقوش وكلاهما معرب.

قوله: **(أي واحدة من الخمسة)** أي بقرينة قوله أولاً ولا حاجة إلى اعتبار الابتداء من آخر الكلمة كما اعتبر الشريف. قوله: **(وهو بمعناه)** الضمير المنفصل لجخندب وهو بجيم وخاء معجمة والمجرور لجندب. قوله: **(وأما إذا ثبت جخدب)** أي نقلاً عن العرب أو اعتداداً وتقدم في الأبنية إيضاح ذلك وقدم الشارح هناك أن الثبوت هو الحق. قوله: **(إلا أن تشذ)** الكسر لغة ضعيفة ض. قوله: **(وذلك في غير الجاري)** أما الجاري على الفعل كمدحرج فإنه وإن وقع الميم أولاً وكانت بحيث إذا جعلت أصلاً يكون واحده من الحروف الأصول الخمسة ومع هذا يحكم بزيادة الميم.

قوله: **(وذلك في غير الجاري على الفعل)** احتراز عن الجاري عليه كمحرنجم.

قوله: **(دون نونها)** فإنه يحكم فيه الضمير المنصوب ضمير الشأن، والآخران لمرزنجوش وتأنيث الأول باعتبار الكلمة.

قوله: **(لعدم فعللول)** وإلا لزم سداسي الأصول.

فلاح: ونونه زائدة أيضاً، وإنْ وجد فُعْلُل كبُرثُن لما مرّ في تتفل، (إلّا أن تشذ) بأن تستبعد (الزيادة) للحرف في ذلك المحل، فإنه يحكم بأصالته (كميم مَرْزَنْجُوشٍ) لنبت (دون نونها إذ لم تُزد الميم أولا خامسة)، أي واحداً من خمسة، يعني إذا وقعت الميم أول كلمة، وكانت بحيث إذا جعلت أصلا كانت واحدة من الحروف الأصول الخمسة، فلا يحكم بزيادتها في غير الجاري على الفعل، أمّا ميم مَرْزَنْجُوش، فيحكم بزيادتها لعدم

وَنُـون بَـرْنَـاسَـاءَ، ....

قوله: **(ونون برناساء)** عطف على قوله كميم مرزنجوش أي إلا أن تشذ الزيادة كميم مرزنجوش وكنون برناساء فإنه يحكم بأصالتها ووزنه فعلال صرح بذلك في شرح الهادي، وأيضاً ذكر في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه ثلاثة أحرف فلو كان عطفاً على قوله نونها كما ذكره بعض الشارحين لكان المعنى أنها زائدة فينبغي أن يكون من مزيد الثلاثي، وليس كذلك لما مر، ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركاً كما أشار إليه المصنف بقوله: وثالثة ساكنة، والبرناساء الناس يقال ما أدري من أي البرناساء هو.

لعدم فعللول فوزنه فعلنلول (و)، مثل **(نون برناساء)**، هو الناس يقال ما أدري أي البرناساء هو فإنه يحكم بأصالة نونه فوزنه فعلالاء.........................

قوله: **(صرح بذلك في شرح الهادي)** بل نص عليه سيبويه قال في كتابه ويكون على فعلالا وهو قليل قالوا برناسا.

قوله: **(فيه ثلاثة أحرف)** فيكون الباء والراء والنون والسين أصلية والباقي زائدة.

قوله: **(كما ذكره بعض الشارحين)** أراد الشريف وشرح النظام موافق لما شرح الشارح ولم يتعرض المصنف في شرحه هنا لبيان هذه الكلمة، وقال اليزدي: أن ما ذكره الشارح أحسن لكن قال الاشتراك في الحكم متعذر؛ لأن النون الثالثة المتحركة غير شاذة، قالوا: قلنس انتهى، وهو ممنوع بل هي شاذة أي ليست بقياس كما يقتضيه تقييد المصنف الآتي وصرح ابن عصفور وابن مالك وغيرهما بأن سكون النون الثالثة إذا فقد يقضي بأصالتها ولا يقضي بالزيادة إلا بدليل فالقياس حينئذٍ الأصالة والزيادة خلافه ولا معنى للشذوذ إلا ذلك. .

وقال المرادي: قد زيدت ثالثة متحركة في الألفاظ قليلة منها غرنيق وقعنب وخرنوب على احتمال في بعضها انتهى. وتقدم أنها زيدت أيضاً في قرناس وترنموت.

قوله: **(وليس كذلك لما مر)** من التصريح بأصالة النون في شرح الهادي والمفصل.

قوله: **(ويؤيد ما ذكرنا أن النون لا تزاد ثالثة متحركة)** أي لا تطرد زيادتها كذلك لقوله كما أشار إليه المصنف الخ.

ولما قدمه في قرناس وترنموت فتوهيمه تحامل.

فَعْلَلّول، فوزنه فعْلَنْلول، (و) مثل نون (بَرْناسَاء) للناس، يُقال ما أدري من أي البرناساء هو، فإنه يُحكم بأصالتها، لأنّ النون لا تُزاد ثالثة متحركة، كما يأتي، فوزنه فعلالاء،

وَأما كُنَأْبِيْلٌ فَمثلُ خُزَعْبِيْلٍ.

قوله: (**وأما كنأبيل فمثل خزعبيل**) يدل على أنه جعل مزيد الخماسي على فعليل لكن هذا اللفظ ذكر في شرح الهادي في مزيد الرباعي بهذه العبارة، وهي قوله وفعأليل بضم الفاء ولم يأت منه إلا اسم واحد وهو كنأبيل، وأيضاً ذكر هذا اللفظ في المفصل في الرباعي الذي زيد فيه حرفان ولم يرد عليه المصنف في شرحه بل اكتفى بقوله هو اسم أرض علم فينبغي أن لا ينصرف، ويمكن أن يقال مراده أن النون فيه أصلية إذ الكلام في زيادة النون وأصالتها لكن فيه تعسف والخزعبيل الباطل.

(**وأما كنأبيل**)، وهو علم أرض غير منصرف (**فمثل خزعبيل**)، وهو الباطل وظاهر كلامه أنه من مزيد الخماسي على فعليل لكنه ذكره في المفصل في مزيد الرباعي ولم يرد عليه المصنف في شرحه.

وقال شارح الهادي في مزيد الرباعي: وفعأليل بضم الفاء لم يأت إلا اسم واحد وهو كنأبيل، ولما فرغ من عدم النظير شرع في غلبة الزيادة بقوله فإن لم تخرج الكلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير أصالة الحرف ولا بتقدير زيادة عن الأصول.......

قوله: (**وأما كنأبيل فمثل خزعبيل**) لما ذكر المصنف زيادة النون في الأمثلة المذكورة فتوهم من المذكور أن النون في كنأبيل زائدة أيضاً لعدم النظير على تقدير الأصالة والزيادة فأجاب المصنف بأن نونه في الأصالة كزاي خزعبيل.

قوله: (**يدل على أنه جعله مزيد الخماسي**) جرى على هذا المقتضى النظام وعلل بعدم فنعليل وفعاليل وفناعيل ووجود فعليل.

قوله: (**ذكر في شرح الهادي في مزيد الرباعي**) بل نص على ذلك سيبويه، قال ويكون على مثال فعاليل وهو قليل قالوا كنابيل وهو اسم انتهى. والقياس مقتضى المتن إلا أن يثبت اشتقاق محقق، وقد قال في القاموس الكُنْبل كقنفذ وعلابط الصلب الشديد وكعلابط موضع فليتأمل.

قوله: (**لكن فيه**) أي في هذا القول والتوجيه تعسف؛ لأن التشبيه يقتضي أن يكون النون أيضاً أصلية.

(وأمَّا كُنابيل) لأرض (فمثل خُزَعْبيل) للباطل في أصالة ثانيه وثالثه، وزيادة الياء لعدم فُنَعْليل وفُعأْليل وفنأعيل ووجود فُعَلِّيل فهو من مزيد الخماسي، لكن ذكره جماعة منهم صاحب المفصل في مزيد الرباعي، وجعلوا وزنه فُعأْليل.

فَإِن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف فِي مَوضِع أَو موضِعين مَعَ ثَلَاثَة أصُول للإلحاق وَغَيره، كقَرْدَدٍ ....

قوله: **(فإن لم تخرج فبالغلبة)** لما فرغ من عدم النظير شرع في غلبة الزيادة أي فإن فقد الاشتقاق ولم تخرج الكلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير الأصالة ولا بتقدير الزيادة عن الأصول فيعرف الزائد بغلبة الزيادة، وقد عرفت في أول هذا الباب أن الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف وإنما ذكر التضعيف ها هنا لغلبة زيادته لا أنه مما نحن فيه، ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة كما في قردد وعصبصب، ثم إن التضعيف إنما أن يكون للإلحاق أو لغيره فإن كان للإلحاق فإما بتكرير حرف واحد كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ألحق بزيادة اللام بجعفر ولذلك لم يدغم أو بتكرير حرفين، وحينئذٍ إما أن يكون بتكرير الفاء..............

(فبالغلبة)، أي فيعرف الزائد بالغلبة **(كالتضعيف، في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول)**، من الحروف الأصول **(للإلحاق وغيره)**، وإنما ذكر التضعيف هنا مع أنه بصدد بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف لغلبة زيادته لا لأنه مما نحن بصدده ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة **(كقردد)**، وهو المكان الغليظ المرتفع ألحق

قوله: **(لغيرالإلحاق والتضعيف)** لأن غرضه أن يبين الزيادة التي لا تكون إلا من حروف سألتمونيها والزيادة التي تكون للإلحاق والتضعيف قد تكون منها وقد تكون من غيرها.

قوله: **(الحق بزيادة اللام بجعفر)** كل من الباءين متعلق بالحق، والأولى للسببية والثانية للتعدية والمراسة بفتح الميم والعصب بسكون المهملة.

فقال: (فإنْ لم تخرج) زِنة الكلمة، ولا زنة أخرى لها بتقديري الأصالة والزيادة عن الأصول (فبالغلبة)، أي بغلبة الزيادة في ذلك المحل، يعرف الزائد من الأصلي (كالتضعيف في موضع)، أي عين أو لام (أو) في (موضعين) أي فاء وعين، أو عين ولام، لا فاء ولام لِما (سيأتي مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره)، فإنه يحكم بزيادة المضعف، وقد مرّ أنّ الغرض هنا الزيادة لغير تضعيف وإلحاق، وإنما ذكر التضعيف هنا لغلبة الزيادة له، لا لأنه الغرض، ولذلك مثّل له بما ليس من حروف الزيادة (كقَرْدَدٍ) بزيادة اللام للتضعيف في موضع مع أنه للإلحاق بجعفر، ولهذا لم يدغم..........

وَمَرْمَرِيْس وعَصَبْصَبٍ وهَمَّرِشٍ، وَعند الْأَخْفَش أصله: هَنْمَرِشٌ كجَحْمَرِشٍ؛ لعدم فَعَّلِلٍ، قَالَ: . . . .

كمرمريس وهو الداهية الشديدة من المراسة وهي الشدة كرروا الفاء والعين فيه للإلحاق بسلسبيل فوزنه فعفعيل أو بتكرير العين واللام كعصبصب وهو الشديد من العصب وهو الطي الشديد كرر فيه العين واللام للإلحاق بسفرجل فوزنه فعلعل، وإن لم يكن للإلحاق فكهمرش وهو العجوز فإن الأكثرين ذهبوا إلى أنه فعلل بتضعيف العين حكموا بذلك لكثرة التضعيف، وقال الأخفش: أصله هنمرش كجحمرش بمعناه ووزنه فعلل واستدل على ذلك بعدم النظير، وقوله . . . .

بجعفر بتكرير اللام **(ومرمريس)**، وهي الداهية الشديدة من المراسة وهي الشدة كررت الفاء والعين للإلحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل **(وعصبصب)**، وهو الشديد من العصب وهو الطي الشديد كررت فيه العين واللام للإلحاق بسفرجل ووزنه فعلعل **(و)**، مثل **(همرش)**، وهي العجوز فالأكثر على أنه فعلل بتضعيف العين لكثرة التضعيف **(وعند الأخفش أصله هنمرش كجحمرش لعدم فعلل)**، فإن قلت: لو كان أصله هنمرشاً لما دغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بوزن آخر. فأجاب عنه بقوله: لعدم فعلل فعلم أنه فعللل **(قال)** الاخفش. . . . .

قوله: **(فإن الأكثرين ذهبوا)** أي ومنهم سيبويه نص عليه في كتابه.

قوله: **(وقال الأخفش)** رجحان عدم النظير يقوي مذهبه لكن الأكثرين نظروا إلى أن صورة التكرير تدل على التضعيف الحقيقي غالباً مع غلبة أبنية الزيادة وإلى أن سبب الإدغام هنا على تقديره ليس بموجب ولو كان الأصل هَنْمرشاً سُمع أو لم يسمع.

قوله: **(بمعناه)** الضمير لهنمرش. قوله: **(بعدم النظير)** لأن نظير فعلل لا يوجد في كلامهم. قوله: **(أصله هنمرش)** فلا يكون فيه تضعيف عنده، بل قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم فلذا توهم التضعيف وليس فيه تضعيف.

(ومَرْمَريس) للداهية الشديدة، بزيادة فائه وعينه للإلحاق بسلسبيل، ووزنه فَعْفَعيل (وعَصَبْصَبٍ) للشديد بزيادة عينه ولامه للإلحاق بسفرجل، ووزنه فعَلْعَل (وهَمَّرِش) للعجوز بزيادة عينه لغير الإلحاق، ووزنه فعَّلِل، حكموا بتضعيفه لكثرة التضعيف. وإنما أخّره عن التضعيف الذي في موضع لأنّ الزيادة فيه لغير الإلحاق كما تقرر. وليذكر ما فيه من الخلاف المذكور بقوله: (وعند الأخفش) ليس مضعف بل (أصله هَنْمَرِش كجَحْمَرِش) بمعناه، ووزنه فعْلَلِل (لعدم فَعَّلِل، قال) جواب لما يقال لو كان أصله ذلك

وَلذَلِكَ لم يظهرون .

وَالزَّائِد فِي نَحْو: (كَرَّم) الثَّانِي، . . . .

جـ ولذلك لم يظهروا كأنه إشارة إلى جواب سؤال، وهو أن يقال لو كان أصله هنمرشاً لما أدغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر فأجاب بأنه لا يلبس هنا لعدم فعلل فيعلم أنه فعلل والزائد في نحو كرم الثاني لما علم أن الدال الثانية في قردد إنما جعلت بإزاء راء جعفر، وإذا ثبت زيادة الثاني فيه فكذا في غيره، . . . .

نقره **(ولذلك)**، أي لعدم فعلل **(لم يظهروا)**، نونه بل أدغموا لعدم اللبس، والزائد في نحو كرم الثاني لما علم أن الدال الثانية في قردد زائدة للإلحاق فكذلك الثاني هنا زائد. . . .

ك قوله: **(يؤدي إلى اللبس)** وهنا يلتبس؛ لأنه يعلم أن وزن هنمرش فعلل أم فعلل على تقدير الإدغام.

قوله: **(والزائد في نحو كرم الثاني)** أراد بنحو كرم مضعف العين من غير فاصل اسماً كان كسلم أو فعلاً كفرح، وعلم ومما ذكره فيه مذهب يونس ونقل عن الأكثرين لكن الخلاف جار في نحو قردد أيضاً فالتعليل به تعليل بالمساوي وقد علل يونس على ما نقله ابن عصفور بأن الياء والواو وهما من أمهات الزوائد وقعتا زائدتين ثالثتين متحركتين في نحو عثير وجهور ورابعتين كذلك في نحو كنهور وعفرية فإذا جعلنا الثاني من نحو كرم وبلز بتضعيف اللام هو الزائد كان واقعاً موقعهما فيما ذكر، وعلل الخليل كما نقله أيضاً بنحو ذلك وهو وقوع الياء والواو والألف ثانية ساكنة في نحو صيقل وجوهر وكاهل وثلاثة كذلك في نحو قضيب وعجوز شمال، ومن ثَمَّ رأى سيبويه كلًّا من القولين ممكناً تونسه النظائر فجوزهما، وقال كلاهما صواب ومذهب والذي تلخص من كلام ابن مالك ومن تبعه في المختار عندهم من الخلاف فيما يحكم بزيادته من المكرر من باب كرم وقردد واقعنس وعصبصب ومرمريس ونحوها هو أنه يحكم بزيادة الثاني والثالث في نحو عصبصب كصمحمح، والثالث، والرابع في مرمريس ومرمريت، وأن الثاني في نحو اقعنسس والأول في نحو علم أولى بالزيادة نقل ذلك الشيخ أبو حيان قال وهذا التفصيل ليس مذهباً لأحد وإنما هو أحداث قول ثالث قال ناظر الجيش ولا أعلم ما الذي يحكم به المصنف في نحو بلز انتهى.

قوله: **(فكذا في غيره)** لأنه مثله في اجتماع المثلين فيهما.

قو لَما أُدغم، لئلا يلتبس بوزن آخر (ولذلك) أي ولعدم فعَّلِل (لم يُظهِروا) كما أظهروا في صنوان ونحوه، بل أدغموا، إذ لا يلتبس بفعّلِل لعدمه، فوزنه فعلَلِل لوجوده لا فنْعَلِل، ولا فعَّلِل لانتفائهما، وحاصل الجواب منع الالتباس عند الإدغام.

(والزائد في نحو كَرّم) من كل مضعف كقردد، الحرف (الثاني)، لأنه المحل

وَقَالَ الْخَلِيل: الأوَّلُ، وَجوّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمرَيْنِ.
وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاء وَحدهَا وَنَحْو: زَلْزَلَ، وصِيصَةٍ، . . . .

وقال الخليل الأول؛ لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى، وجوز سيبويه الأمرين لتعارض الإمارتين ولا تضاعف الفاء وحدها؛ لأنه إما أن تكرر قبل العين أو بعده فإن كررت قبله فيؤدي إلى الإدغام وهو معتذر لاستلزامه الابتداء بالساكن، فإن قيل فليؤت بالهمزة قلت قد يلبس مع الاستغناء، وإن كرر بعده يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف أصلي، ولم يثبت مثله في لغتهم نحو زلزل رباعي، وكذا نحو صيصية وهو الحصن لما

(**وقال الخليل**) الزائد (**الأول**)؛ لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى (**وجوز سيبويه الأمرين**)، لتعارض الأمارتين.

(**ولا تضاعف الفاء وحدها**) لأنه إذا كرر قبل العين لزم الإدغام وهو متعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن ولو جيء بهمزة الوصل التبس مع الاستغناء وإن كرر بعده لزم تكرير الحرف مع الفصل بحرف أصلي ولم يثبت مثله في لغتهم، فإن قلت: فما تقول في نحو زلزل وإخواته. فأجاب عنه بقوله (**ونحو زلزل وصيصية**)، وهو حصن

قوله: (**وقال الخليل الأول**) أي الزائد في نحو كرم الأول. قوله: (**بالزيادة أولى**) لأن الثاني كالمعدوم. قوله: (**فإنه قد يلبس**) أي يلبس الإتيان بالهمزة الأوزان بعضها ببعض على معنى أنه لا يعلم أن وزنه هذا على التعين أم ذاك على التعيين. قوله: (**قد يلبس**) أي كما في طلع فإنك تقول إذا كررت فاه وأدغمت وأتيت بالهمزة اطلع فيتوهم حينئذٍ أنه افتعل.

قوله: (**يلزم تكرار الحرف مع الفصل**) قيل أيضاً لو جعل الأول زائداً لصيرت الكلمة من باب بين ولو جعل الثاني كذلك لصيرت من باب سلس وهما قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما وصيصية بكسر الصادين والضوضاة بمعجمتين.

قوله: (**مع الفصل بحرف**) فليس فيه تكرير الفاء ولا العين.

قوله: (**فنحو زلزل**) فوزن زلزل فعلل ووزن صيصية فعللة وقوقيت وضوضيت فعللت.

الذي احتجنا عنده إلى دعوى الزيادة، وهذا قول الجمهور، (وقال الخليل): الحرف (الأول)، لأنّ الحكم على الساكن بالزيادة أولى؛ تقليلاً للمجاز، وحملَ عليه المتحرك، (وجوّز سيبويه الأمرين) لتعادل الأمارتين عنده.

(ولا تُضاعف الفاء وحدها) عند البصريين، لأنها إن كررت بعد العين، لزم تكرير الحرف مع الفصل بحرف أصلي، ولم يثبت مثله، أو قبلها أدّى إلى إدغام، وهو متعذر، لاستلزامه الابتداء بالساكن، والإتيان بالهمزة قد يلبس مع الاستغناء عنه. (ونحو زَلْزَل وصِيْصِيَة) للحصن . . . .

وقَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ رباعي، وَلَيْسَ بتكرير لفاء ولا عين للفصل، وَلَا بِذِي زِيَادَة لأحد حرفي اللين لرفع التحكم، . . . .

مر، وكذا قوقيت من قوقى الديك قوقاة أي صاح، وضوضيت من الضوضاء وهو الصياح، ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن أصلهما قوقوت وضوضوت قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في أغزيت ليس فيها تكرار فاء ولا عين لما مر، ولا زيادة حرف لين؛ لأنه لو جعل كلاهما زائداً ليبقى حرفان ولو جعل أحدهما زائداً لزم التحكم، . . . .

(**وقوقيت**)، من قوقى الديك قوقاة إذا صاح (**وضوضيت**)، من الضوضاء وهي الصياح (**رباعي وليس بتكرير الفاء والعين**)، بل حروفه أصلية (**للفصل**)، على ما بينا الآن (**ولا بذي زيادة لأحد حرفي اللين لدفع التحكم**)، إذا لو جعل أحدهما زائداً على التعيين لزم التحكم ولو جعل كلاهما زائداً؛ لبقي حرفان وكان الاسم متمكناً موضوعاً على حرفين

قوله: (**ذكر بعض الفضلاء**) قال مثله الجوهري وغيره: فإن قيل: فما الدليل على أن صيصية من مضاعف الياء وهلا كان من مضاعف الواو والأصل صوصوة فقلبت الواو ياء، أجيب: بأن ذلك لا يجوز لقولهم في جمعها الصياصي ولو كان أصل الياء واواً لقيل الصواصي، ولما ثبت أصالة الأولى دل على أصالة الثانية وإلا لزم باب سلس لزوال التكرير. قوله: (**ليس فيها تكرار فاء**) ليس خبر بعد خبر لنحو زلزل وما عطف عليه أو ابتداء كلام لبيان حكم الأمثلة المذكورة ض.

(وقَوْقَيْت) من قوقى الديك قوقاة، أي صاح (وضَوْضَيْت) من الضوضاء، وهو الصياح، أي كل منها (رباعي) أوزانها فَعْلَل وفِعْلِلَة وفعْلَلْت، وأصل الأخيرين قوقوت وضوضوت، قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في أغزيت، (وليس) نحو زلزل إلى آخره (بـ)ـذي (تكرير لفاء ولا لعين للفصل)، أي للزوم الفصل بين المُكررين كما تقرر، بخلاف نحو مرمريس حيث حكم فيه بالتكرير مع الفصل، لأنّ الفاء والعين معا ثَم مكرران مع وجود اللام آخرا، ولأنّ الراء مكرر فيه، فكأنه ليس بأصلي، ولا يمكن ذلك في نحو زلزل، لصيرورته حينئذ على وزن فَعْفَع، وهو ممتنع لبقاء الكلمة بلا لام (، ولا بذي زيادة لأحد حرفي اللين)، أي العلة مع أنّ الياء والواو من حروف الزيادة، وأنّ الياء لا تقع مع ثلاثة أصول إلّا زائدة غالباً (لدفع التحكم) على أنه لو جعل الزائد أولهما، صارت الكلمة ثلاثية فاؤها وعينها من جنس واحد نحو نَني لمكان، أو ثانيهما صارت فاء الكلمة ولامها من جنس واحد، نحو سلس، وكل منهما قليل، . . . .

وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيلٌ خماسي على الْأَكْثَر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، ودَمْدَمَ من دَمَّ؛ لِاتِّفَاق الْمَعْنى.

جا: وكذلك سلسبيل خماسي، ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين لما مر، وإنما جوزوا نحو مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الأصلي الذي هو الميم الأول والحرف الزائد الذي هو الميم الثاني بحرف أصلي وهو الراء؛ لأن الراء مكرر في مرمريس فكأنه ليس بأصلي هذا على مذهب البصريين، إما الكوفيون فجوزوا تكرير الفاء واحدها وقالوا زلزل من زل وصرصر أي صوت من صر ودمدم أي أهلك من دم.

نقره: (**وكذلك سلسبيل خماسي**)، ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين وإنما قال: (**على الأكثر**)، لأنه قيل فعلليل وزن نادر فالأولى أن يكون فعفليلا بتكرار الفاء وإنما جوز مرمريس بتكرار الفاء مع أنه يلزم الفصل المذكور؛ لأن الراء حرف مكرر فكأنه ليس بأصلي (**وقال الكوفيون زلزل من زل**)، فجوزوا تكرار الفاء وحده (**وصر صر**)، أي صوت (**من صر ودمدم**)، أي أهلك (**من دم لاتفاق المعنى**)، مجوزاً تكرار الفاء وحده

حا: قوله: (**ووزنه فعلليل**) أي على المختار عند المصنف وسبق أنه مذهب الأكثر ومقابله أنه مكرر الفاء، وهو مذهب الكوفيين كما يفهم مما سيأتي فوزنه عندهم فعفليل. قوله: (**وليس فيه تكرار فاء ولا عين**) ذكر الفاء للرد على الكوفيين والعين لنفي ما لعله يتوهم من تكرارها لكنه لم يقل به على أن قياس تجويز هؤلاء تكرار الفاء وحدها لقولهم بجواز الفصل تجويز تكرار العين لذلك فوزنه حينئذٍ فعلليع. قوله: (**وإنما جوزوا تحمل**) جواب عن سؤال مقدر وهو أنكم قلتم لا يجوز أن يكون بعد العين؛ لأنه يلزم تكرار الحرف مع الفصل بحرف اصل، وهذا منقوض بالمرمريس، وحاصل الجواب أن ها هنا ليس تكرار الفاء وحدها، بل تكرار العين أيضاً والمحذور أول. قوله: (**فكأنه ليس بأفعل**) لمشابهته في اللفظ لما ليس بأصلي وهو الراء الثانية فإنها زائدة قطعاً وما أشبه الشيء قد يعطي حكمه.

قنه: (وكذلك سَلْسَبيل)، ليس بذي تكرير لفاء ولا لعين لِما مرّ، فهو (خماسي على الأكثر)، فوزنه فَعْلَلِيل، لا فَعْفَلِيل، ولا فَعْلَلِيع، ولا فَعْفَليع، (وقال الكوفيون) يجوز تكرير الفاء وحدها، لأنّ (زَلْزَل من زَلّ، وصَرْصَر) أي صوت (من صَرّ) القلم، والباب صريرا، (ودَمْدَم) الله عليهم، أي أهلكهم (من دَمّ) اليربوع جحره، أي كبّسه وسدّه، وإنما صاروا لهذه الاشتقاقات (لاتفاق المعنى)، وهو ضعيف، إذ لم يثبت تكرير مع الفصل بحرف أصليّ كما مرّ، وخرج بالأصلي الزائد كالعين الثانية من عَصَبْصَبَ، فإنّ وزنه فَعَلْعَل كما مرّ. ومثّل بعضهم له بكوكب، وعلّله بأنّ وزنه فَوْعَل، لا فعفل باتفاق. وفيه نظر يُعلم من تعنيته.

وكالهمزة أولا مَعَ ثَلَاثَة أصُول فَقَط، فأَفْكَلٌ: أَفْعَلٌ، . . .

جار قوله: (**وكالهمزة**) أولاً مع ثلاثة أصول فقط؛ لأنها كثرت زيادتها عند وجود هذا الشرط فيما علم بالاشتقاق كاحمر وأصفر فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه فأفكل وهو الرعدة أفعل لما مر، وجمعه أفاكل وهو منصرف، ولو سميت به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل، وقوله أولاً احتراز عن أن يكون غير أول فإنه يحكم حينئذٍ بأصالتها لقلة زيادتها غير أول من أن الأصل عدم الزيادة كقولهم برءل الديك برءلة إذا رد برائله وهو شعر قفاه إلى يافوخه عند الهراش مثلاً، فإن الهمزة فيه أصل وكذا تكرفأ السحاب أي ارتفع، وقوله مع ثلاثة أصول . . . .

دي (**وكالهمزة أولاً**)، احتراز عن أن يكون غير أول فإنه يحكم حينئذ بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة (**مع ثلاثة أصول**)، احتراز عن أن يكون بعدها أصلان كأدب فإن الهمزة فيه أصل وإلا لكانت الكلمة المعربة على حرفين (**فقط**)، أي ثلاثة أصول لا أكثر من ذلك واحترز بذلك عن أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول فإنه كثرت زيادتها مع هذه الشرائط فيما عرف بالاشتقاق نحو أحمر فيحمل عليه ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه (**فأفكل**)، وهو الرعدة (**افعل**)، لما ذكرنا الآن

كما قوله: (**وكالهمزة**) أي مما يعرف زيادته بالغلبة ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط. قوله: (**فيما عرف بالاشتقاق**) يعني علم بالاشتقاق أن الهمزة إذا وقعت في مثل هذا الموضع يكون زائداً كما في أفعل التفضيل وغيره فيحمل الخ. قوله: (**فأفكل**) هو بلام آخره كأحمد، والرعدة بكسر الراء وفتحها وضمير وهو لأفكل، وبرءل باللام أيضاً كدحرج، والبرئل بالضم شعر قفاه، أي ما استدار من الريش حول عنقه فإذا نفشه للقتال قيل برءل وتبرءل وابرأل، والإتب بكسر الهمزة ومثناة ساكنة وموحدة، والكم بالضم مدخل اليد ومخرجها من الثوب والجيب الطوق. قوله: (**لما مر**) وهو قوله أنها كثرت زيادتها. قوله: (**كقولهم برءل الديك برءلة**) فإن الهمزة فيه أصل غذا رد برايله وهو شعر قفاه إلى يافوخه عند الهراش أي عند المنازعة. قوله: (**وكذا تكرفأ السحاب**) فإن الهمزة فيه أيضاً أصل.

نقا وعطف على كالتضعيف قوله: (وكالهمزة) الواقعة (أولا مع ثلاثة أصول فقط) فإنه يُحكم بزيادتها؛ لغلبة زيادتها حينئذ كأحمر وأكرم وكإبريق، لأنّ الياء فيه ليست من الأصول، فالأصول فيه ثلاثة فقط (فأَفْكَلٍ) بالتنوين للرعدة وزنه (أَفْعَل) بزيادة الهمزة؛ لوجود الشرطين المذكورين، لا فَعْلَل.

ومثّل بأفكلٍ لا بأفضل ونحوه، لأنّ الكلام فيما لا اشتقاق له، وإنما تعرف زيادته

والمخالف مُخْطِئٌ، وإصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌ، كقِرْطَعْبٍ.

ن احتراز عن أن يكون بعدها أصلان فقط كأتب وهو ثوب تشق في وسطه فتلقيه المرأة في عنقها من غير كُمٍّ ولا جيب فالهمزة فيه أصل وإلا لكانت الكلمة المعربة على حرفين، وقوله فقط احتراز عن أن يكون بعدها أربعة أحرف كإصبطل فإنه يحكم بأصالتها إذ لم يثبت زيادتها في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره والأصل عدم الزيادة.

قال أبو البقاء: الدليل على أصالتها وجهان:

أحدهما: إنها ثقيلة والكلمة الرباعية مستثقلة وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها.

(والمخالف)، أي القائل بأنه فعلل **(مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب)**، فحكم بأصالة الهمزة لأنه لم يثبت زيادة الهمزة في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره والأصل عدم الزيادة؛ ولأن الهمزة ثقيلة وكذا الكلمة الرباعية وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه

قوله: **(احتراز عن أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول)** أي وإن قارنها زائد والكلام في غير الفعل فالهمزة في نحو ادحرج زائدة. قوله: **(بعدها أربعة أحرف أصول)** صفة أحرف لا لأربعة؛ لأن الأحرف هي المقصودة لذاتها والأربعة إنما جيء بها لبيان الكلمة لا ليحكم عليها، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف: ٤٣] بالخفض صفة لبقرات لا بالنصب صفة لسبع، ومثله وسبع سنبلات خضر بخفض خضر.

قوله: **(كإصطبل)** هو بالصاد كما يفهم من القاموس وغيره وفي بعض الكتب بالسين ومثله في زيادة الهمزة اصطخر لبلد واردخل بخاء معجمة للنار السمين، اصفنعد بزيادة النون وكسر العين للخمر، واصطفلين بزيادة الياء والنون للجزر الذي يؤكل.

قوله: **(أحدهما أنها ثقيلة)** الضمير للهمزة وفي أنها الآتي للكلمة وأخبر عنه بأعجمي باعتبار اللفظ وباعتباره أيضاً عاد الضمير في له، وعبارة ابن إياز نقلاً عن أبي البقاء الثاني أنها لفظية أعجمية، والأعجمي لا يعرف له أصل.

بالغلبة، (والمخالف) أي المدّعي أنه فَعْلَل بأصالة الهمزة (مُخطِئ)، لارتكابه خلاف الغالب بلا ضرورة، وخرج بقوله أولا ما لو وقعت الهمزة غير أول، ولم يدل دليل على زيادتها، نحو بَرْأَل الديك بَرْأَلَة إذا رَدَّ برائِلَه، أي ريش قفاه إلى رأسه عند الهراش مثلاً، ونحو تَكَرْفأ السحاب، أي ارتفع، وبقوله مع ثلاثة أصول فقط، ما لو وقعت مع أقل من ثلاثة كما بدأ، ومع أكثر منها كإصطبل، كما صرح به في قوله (وإصْطَبْل) وزنه فِعْلَلٌ (كقِرْطَعْب) فالهمزة في ذلك كله أصلية إذ لم تثبت زيادتها في مثله، والأصل عدم الزيادة، واحتج لأصالتها في إصطبل بأنها مع ثقلها، ومع ثقله؛ لكونه رباعياً ليست فيه لمعنى، فلا حاجة لزيادتها، وبأنه أعجمي، ولذلك حكم بأصالتها في إبراهيم

وَالْمِيم كَذَلِك، ومطردة فِي الْجَارِي على الْفِعْل.

جار بردي **والثاني**: إنها أعجمي فلا يعرف له أصل فلذلك حكم بأصالة الهمزة في إبراهيم وإسماعيل، وإذا كان بعد الهمزة أربعة أحرف لكن إحداها زائدة كإجْفيل وهو الجبان فإنه يحكم بزيادة همزة إذ بعدها ثلاثة أصول فقط.

قوله: **(والميم كذلك)** أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة فإن موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة غالباً؛ لأن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين وهو أول المخارج من الطرف الآخر فجعلت زيادتهما أولاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما ولا يحكم بزيادتهما غير الأول إلا إذا دل دليل على زيادتهما، لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل والميم لم تزد إلا في الاسم، فإذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها وقد زيدت زيادة مطردة في اسم الفاعل واسم

زكريا لزيادتها.**(والميم كذلك)** تقع زائدة أو لا مع ثلاثة أصول فقط؛ لأن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من أول المخارج من الطرف الآخر وهو الشفتان فجعلت زيادتها أولاً؛ ليناسب مخرجهما موضع زيادتهما **(و)**، زيادة الميم **(مطردة في)**، الاسم **(الجاري على الفعل)**، كاسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان

كمال قوله: **(ولذلك حكم بأصالة الهمزة)** أي لأجل أن الأعجمي لا يعرف له أصل. قوله: **(كاجفيل)** هو بجيم وفاء ومثله في الحكم اخريط. قوله: **(موضع زيادتهما)** أي كما في أن مخرجاهما في الطرف أريد أن يكون موضع زيادتهما في الطرف لتناسب. قوله: **(لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل الخ)** استدرك من قوله أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة.

قوله: **(في اسم الفاعل)** أي من غير الثلاثي كمكرم ومنطلق ومستخرج قال ابن إياز

نقره كار وإسماعيل، .(والميم كذلك) أي كالهمزة، في أنها إذا وقعت أولا مع ثلاثة أصول فقط، كانت زائدة، لأنّ الهمزة أول مخارج الحلق، والميم أول مخارج الشفتين، فجعلت زيادتهما أولا، ليناسب مخرجاهما محل زيادتهما، لكن الهمزة زيدت في الاسم والفعل، والميم في الاسم فقط كمنبِج بكسر الباء لبلد، فميمه زائدة لغلبة زيادتها في مثله، ونونه أصلية، لأنّ زيادتها ثانية قليل، ولا يجوز جعلهما أصليين، إذ ليس في الأصول مثل جعفر بكسر الفاء، ولا زائدين لئلا تبقى الكلمة العربية على أصلين، فأحدهما زائد، وهو الميم لما قلناه.

وخرج ما لو وقعت الميم غير أول، ولم يدل دليل على زيادتها كقمطر، أو مع أقل من ثلاثة أصول كمنع، أو مع أكثر منها كمَرْزَنْجُوش، فالميم فيها أصلية، (و) زيادتها (مطردة في) الاسم (الجاري على الفِعل) من اسم فاعل من غير ثلاثي، واسم مفعول،

وَالْيَاءُ زيدت مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، إِلَّا فِي أول الرباعي.......

ﮔ المفعول، وفي المصدر واسم الزمان والمكان، والآلة عرف ذلك بالاشتقاق فإن أبهم شيء حمل على ما علم فالميم في منيج اسم بلد زائدة والنون أصل إذ لا يجوز أن تجعلهما أصلين، إذ ليس في الأصول مثل جعفر بكسر الفاء ولا أن تجعلهما زائدين؛ لأنه تبقى الكلمة المعربة على حرفين الياء والجيم فتعين أن يكون أحدهما أصلاً والآخر زائداً فقضينا بزيادة الميم؛ لأن زيادة النون ثانية قليل.

قوله: **(والياء زيدت مع ثلاثة فصاعداً)** لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض، فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كَيَرْمَع وهي حجارة بيض دقاق إلا في أول الرباعي كيستعور وهو اسم موضع عند حرة المدينة وشجر يستاك به وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي، ويقال ذهب في اليستعور أي الباطل والياء فيه أصل؛ لأن الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة من أولها..........

ﮔ والآلة، وذلك يعرف بالاشتقاق فإن لم يعرف زيادتها به حمل على ما عرف به والياء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعداً سواء كانت زيادتها في الأول أم لا لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كَيَرْمع وهو حجارة بيض رقاق **(إلا في أول الرباعي)**، لأن الياء لا تلحق

ﮔ واطردت زيادتها أيضاً فيما عدل عن اسم الفاعل كمضراب ومطعان وكذلك في مأسدة ومسبعة للموضع الذي يكثر ذلك فيه. قوله: **(والياء)** أي مما يعرف زيادته بالغلبة الياء.

قوله: **(لما عرف)** هو بكسر اللام وما مصدرية والضيغم بفتح الضاد وسكون الغين المعجمتين. قوله: **(زيادتها كذلك)** أي مع ثلاثة فصاعداً.

قوله: **(إلا في أول الرباعي)** يستثنى أيضاً الثنائي المكرر نحو بؤبؤ لطائر ذي مخلب فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها والمستثنى منه بعد ذلك شامل لأول الكلمة وغيره فتزاد الياء كذلك في الاسم في نحو يرمع وضيغم، وقضيب، وقنديل وسلحفية وفي الفعل في نحو يضرب ويبطرور، ورهيأ بالهمزة عند من أثبت فعيل في أبنية الفعل وهو ما استدركه الزبيدي على سيبويه وقليست وتقليست يقال رهيأ السحاب إذا تهيأ للمطرور هيأ في أمره هم به ثم أمسك وهو يريد فعله، والحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات حجارة نخرة سود.

قوله: **(كيستعور)** فإن الياء فيه أصلية كما أن العين في عضرفوط أصلية.

ﮔ ومصدر ميمي، وأسماء زمان ومكان وآلة، كما عرف ذلك بالاشتقاق. فإن أُبهم شيء حُمل على ما عُلم، (والياء زيدت)، ولو غير أول (مع) أصول (ثلاثة فصاعدا) كيعمل وضيغم للأسد من الضغم، وهو العض (إلّا في أول الرباعي) بأن يكون بعد الياء أربعة

إِلَّا فِيمَا يجْرِي على الْفِعْل، وَلذَلِك كَانَ يَسْتَعُورٌ كعَضْرَفُوطٍ، وسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَة. وَالْوَاو وَالْألف زيدتا مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِداً، . . . .

إلا ما كان جارياً على الفعل، وقوله إلا فيما يجري على الفعل أراد به المضارع كيدحرج والسلحفية وهي دابة جلدها عظام فعلية زيدت فيه الياء للإلحاق بقذعملة.

قوله: **(والواو والألف زيدتا مع ثلاثة)** فصاعداً كجوهر من الجهارة وهو الحسن، وكوثر يقال رجل كوثر أي كثير العطاء قال[1]: [الطويل]

وأَنْتَ كَثِيرٌ يا ابن مروان كَوثَرٌ ... وكان أبوك ابن العقائل كَوثَرَا

وكضارب وكتاب فيحمل ما لم يعمل اشتقاقه عليه، فلذلك يقال وزن كنهور وهو السحاب العظيم فعلول ذكر في المفصل، وفي شرح الهادي في الرباعي الذي فيه زيادة واحدة بعد اللام الأولى، وذكر في شرح الهادي أنه إذا وقعت الواو غير أول مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً فلا تكون إلا زائدة، وتكون ثانية كما ذكرنا وثالثة كجدول ورابعة كما مر، وخامسة كعضرفوط.

بالرباعي من أولها **(إلا فيما يجري على الفعل)**، المضارع نحو يدحرج **(ولذلك)**، أي ولأجل أن الياء لا تزاد في أول الرباعي **(كان يستعور)**، وهو شجر يستاك به، والباطل وموضع عند حرة المدينة **(كعضرفوط)**، وهو العظاءة الذكر فالياء فيه أصلية **(وسلحفية)**، وهي دابة جلدها عظام **(فعلية)**، زيدت فيه الياء وهي رباعي للإلحاق بالخماسي نحو قُذَعْمِلة، والواو والألف زيدتا مع ثلاثة أصول **(فصاعدا)**، كجوهر وضارب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه، ولذلك قالوا وزن كنهور وهو السحاب العظيم

قوله: **(يقال رجل كوثر)** يقال أيضاً بمعناه كثير كصقيل والعقيلة كريمة الحي، وكريمة الإبل وعقيلة كل شيء أكرمه. قوله: **(قال وأنت كثير)** أي كثير العطاء يا ابن مروان طيب أي طيب النفس والأصل: وكان أبوك ابن العقايل عطف بيان كوثرا. قوله: **(وخامسة كعضرفوط)** والألف أيضاً إذا كانت مع ثلاثة أصول فصاعداً لا تكون إلا زائدة سواء كانت ثانية نحو ضارب أو ثالثة نحو كتاب أو رابعة كحبلى، أو خامسة كحبنطى أو سادسة كبعثرى.

أحرف كيعقوب، فليست بزائدة، لأنّ الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أولها (إلّا فيما يجري على الفِعل) المضارع كيدحرج علَماً، فإنها حينئذ تكون زائدة، (ولذلك كان يَسْتَعُوْر) لموضع عند حرة المدينة، ولشجر يُستاك به، ولكِساء يُجعل على عجز البعير، وللداهية، وللباطل فَعْلَلُولا (كعَضْرَفُوط) لذكر العظا كما مرّ، فالياء أصلية (وسُلَحْفِيَة) لغة في سلحفاة لدابة جلدها عِظام وزنها (فُعَلِّيَة)، فالباء زائدة لِما مرّ، وزيادتها للإلحاق بقذعملة، (والواو والألف زيدتا) أي كل منهما (مع) أصول (ثلاثة فصاعدا) كجوهر من الجهارة، وهي الحُسن، وضارب وجدول وكتاب وعُرقُوَة وحُبلى وعضرفوط وحبنطا

---

(١) انظر: أساس البلاغة ١/ ٤٠١، والمخصص ١/ ٢٤٦، واللسان (كثر) ٥/ ١٣١.

إِلَّا فِي الأول، وَلذَلِك كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ.

قوله: **(إلا في الأول)** أي إلا في أول الكلمة فإنهما لا تزادان فيه، أما الألف فظاهر، وأما الواو فلأنها إن كانت مضمومة أو مكسورة تطرق إليها الهمزة كأجوه وأشاح، وإن كانت مفتوحة تطرق إليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة وذلك في الاسم حال التصغير وفي الفعل عند بنائه للمفعول وإذا همزت لم يعلم أهي المنقلبة أم لا، ولذلك كان ورنتل وهو الداهية على وزن فعنلل كجخنفل وهو الغليظ الشفة.

فعلول **(إلا في الأول)**، فإنه لا يزاد الألف في الأول وهو ظاهر؛ لأنه ساكن ولا الواو وذلك لأنه قد يكون في أول الكلمة واو فإذا زيدت عليها واو وأدخل عليها واو العطف أو غيره لصارت الكلمة عند النطق شبيهة بنباح الكلب **(ولذلك)**، أي لعدم زيادة الواو في أول الكلمة **(كان ورنتل)**، وهو الداهية على وزن فعنلل **(كجحفنل)**، بزيادة النون وهو الغليظ الشفة.

قوله: **(تطرق إليها الهمزة)** أي جوازاً مطرداً في نحو وجوه، وكذا في نحو وشاح عند المازني وسيأتي في الإعلال. قوله: **(وذلك في الاسم)** حال التصغير نحو وجه ثم وجيه، ثم أجيه. وفي الفعل عند بنائه للمفعول نحو: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1] [المرسلات: ١١] قرت بالوجهين. قوله: **(وإذا همزت لم يعلم أهي المنقلبة أم لا)** عورض بالأصلية، والجواب أنا لا نسلم لزوم اللبس فيها لجواز أن يعرف بالانقلاب باشتقاق وغيره، وفي معنى المعارضة قول شارح هذا يستلزم مزية الفرع على الأصل إذ لم يحترزوا منه في الأصول. قوله: **(كجخنفل)** أي الواو في ورنتل أصلية كالجيم في جخنفل. قوله: **(كجخنفل)** فيه إشعار بأن اللام في ورنتل أصلية وإليه ذهب بعض النحويين واختاره أبو حيان وغيره وقال ناظر الجيش: إنه الحق وذهب الفارسي إلى أنها زائدة واختاره ابن مالك والوزن فعنلل على القولين فليتأمل.

وقبعثرى وإربَعَاوَى (إلّا في الأوَّل) من الكلمة، فلا يُزادان فيه، إذ لا يمكن الابتداء بالألف، وأمَّا الواو فلأنها إنْ كانت مضمومة أو مكسورة يتطرق إليها الهمز كأُجوه وإشاح، أو مفتوحة تطرق إليها الهمز عند صيرورتها مضمومة في الاسم مصغرا، وفي الفعل عند بنائه للمفعول، وإذا همزت لم يعلموا هي المنقلبة أم لا، (ولذلك)، أي ولكونها لا تُزاد أولا، (كان وَرَنْتَل) للداهية فَعَنْلا بأصالتها (كَجَحَنْفَل) لغليظ الشفة.

(١) قال: قرأ أبو عمرو وحده: (وقتت) بواو. الباقون: (أقتت) بألف.
وقول أبي عمرو: (وقتت) لأن أصل الكلمة من الوقت، ومن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولاً في نحو: وُجوه وُوعد، وثانية في نحو: أدْؤر فإنها تُبْدَل على الاطراد همزة. وقد حكيت الهمزة في نحو: ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وهذا لا ينبغي =

وَالنُّونُ كَثُرَتْ بعد الْألف آخراً، . . . .

قوله: **(والنون)** أصل هذه الألف والنون أن يلحق بالصفات مما مؤنثه فعل نحو غضبان وعطشان وسكران؛ لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء من حيث إنها مشبهة بالأفعال والفعل أقعد في الزيادة من الاسم وزيادتها في الأسماء نحو عثمان وعمران للحمل عليها، رُوي أنه عليه السلام قال لقوم: " من أنتم؟ " فقالوا: نحن بنو غيان، فقال عليه السلام: " بل أنتم بنو رشدان" . . . .

(والنون كثرت) زيادتها **(بعد الألف)**، الزائدة **(آخراً)**، سواء كانت خامسة أو سادسة أو سابعة نحو غضبان وعطشان ونحو الزعفران.

والعَبَوْثُران وهو نبت طيب الرائحة مما عرف اشتقاقه وعيره يحمل عليه فيحكم بالزيادة إلا أن يدل دليل على خلافه كما قال سيبويه: إن نون مران أصل وأنه فعال من المرانة، وهي اللين. والمران بالفتح والتشديد اسم موضع، وأما نحو عنان فالنون فيه

قوله: **(والنون)** أي مما يعرف زيادته بالغلبة النون بعد الألف آخراً اعلم أن الألف والنون المزيدتين يلحقان الصفات التي مؤنثها فعلى كعطشان وغضبان والتي مؤنثها فعلانة كسيفان وندمان وتلحقان الأسماء كسلمان وعمران، وأولى هذه الأنواع الثلاثة بهما:

النوع الأول: لأنه وصف فهو شبيه بالفعل فهو أقبل للزيادة فإن قلت النوع الثاني: كذلك فالجواب أنه في نفسه قليل فلم يمكن ادعاء غلبتها فيه؛ لأن الغالب لا يكون في القليل وإنما يكون في الكثير، ومراد المصنف بالأصل هنا الغالب الجاري على مقتضى القياس.

قوله: **(والفعل اقعد في الزيادة)** لأنه وضع على أن تتغير صيغة بحسب معانيه بخلاف الاسم. قوله: **(والفعل اقعد في الزيادة من الاسم)** أي لأصالته في التصريف، ومن ثَمَّ تعددت الزيادة في أوله دون الاسم غير المناسب له إلا ما شذ من نحو انفعل وانزهو وإنما يكون التعدد فيه في آخره ومع ذلك لم يكثر فيه كثرته في الفعل أشار إلى ذلك ابن مالك وغيره. قوله: **(روي أنه عليه الصلاة والسلام)** هذا إشارة إلى جواز زيادة النون في الاسم سواء كان وصفاً أم لا.

قوله: **(بنو رشدان)** قال في القاموس: بنو رشدان ويكسر بطن كانوا يسمون بني غيان فغيره النبي صلى الله عليه وسلم، وفتح الراء ليحاكي غيان.

(والنون كَثُرت) زيادتها (بعد الألف) المسبوقة بثلاثة أصول فصاعدا (آخرا)، نحو عثمان وسكران وسرحان وزعفران وعبَوْثران لنبت طيّب الرائحة، بخلاف نحو

= ولا يسوغ كما لا يسوغ في: هذا عدو، ألا ترى أن الحركتين تستويان في أن كل واحدة منهما لا تلزم، وزعموا أن في حرف عبد الله: (وقتت) بالواو.

ومعنى: (وإذا الرسل أقتت) جعل يوم الدين والفصل لها وقتاً، كما قال: (إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين)، وعلى هذا قوله: (إلى يوم الوقت المعلوم) [الحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣٦٥].

أَو ثَالِثَة سَاكِنة، نَحْو: شَرَنْبَثٍ وعُرُنْدٍ، . . . .

ج فما جاءك من هذا النحو فاحكم فيه بزيادتهما إلا أن يدل دليل على خلافه، كما قال سيبويه نون مران أصل وأنه من المرانة، وهي اللين، والمران بالفتح والتشديد اسم موضع، وأما نحو عنان وسنان، فالنون فيه أصلية إذ لم يتقدم ثلاثة أصول وتزاد أيضاً ثالثة ساكنة كثيراً كشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين لقولهم في معناه شرابث بضم الشين، وعرند وهو الغليظ من قولهم شيء عُرُدّ أي صلب، ولقولهم في معناه عرد قال الشاعر[1]: [الرجز]

والـــقَـــوْسُ فِـــيْـــهَـــا وَتَـــرٌ عُـــرُدٌّ

ز أصلية؛ لأنه لم يتقدمه ثلاثة أصول **(و)**، كثرت زيادتها **(ثالثة)**، ساكنة **(نحو شرنبث)**، وهو غليظ الكفين والرجلين **(وعرند)**، وهو الغليظ من قولهم شيء عرد أي صلب، ولقولهم في معناه عرد، ولأنه ليس في الأصول نحو جعفر واللامان مختلفان

ح قوله: **(فماء جاءك من هذا النحو)** أي مما وقعت فيه النون آخراً بعد ألف مسبوقة بثلاثة أصول فصاعداً فإن فقدت الألف لم يحكم بزيادة النون إلا بدليل كبعثر وعرجون وحلزون وكرزين وغيرها. قوله: **(من هذا النحو)** أي في كل كلمة فيها الألف والنون. قوله: **(وأنه من المرانة)** بتخفيف الراء والدليل الذي تمسك به سيبويه في نون مران هو الاشتقاق وإلى هذا أشار بقوله وأنه من المرانة. قوله: **(وتزاد أيضاً ثالثة ساكنة)** زاد غيره أن يأتي بعدها حرفان وأن يكون غير مدغمة فلا يحكم بزيادتها في نحو عرند وعجنس إلا بدليل. قوله: **(شرابث)** إشارة إلى زيادة النون في شرنبث؛ لأن شرابث في معناه فوقعت موقع الألف، فلما كانت هذه النون بمنزلة الألف وجب الحكم بزيادتها؛ لأن الألف في مثل هذا الموقع زائدة. قوله: **(شيء عرد)** هو بفتح العين وسكون الراء. قال في القاموس: العرد الصلب الشديد المنتصب، والحمار والذكر المنتشر المنتصب ومغرز العنق، ثم قال، والعرند: بالضم الصلب كالعرد ككتف وعتل.

قوله: **(من قولهم)** إشارة إلى زيادة النون في عرند إلا أن الأول من جهة الاشتقاق، والثاني: من جهة المعنى.

ف سِنان وعِنان، نَعم، إنّ دلّ دليل على أصالتها كانت أصلية، كنون مران، لأنه من المرانة، وهي اللين، (و) كثرت زيادتها (ثالثة نحو شَرَنْبَث)، لغليظ الكفين والرجلين، وربما وصف به الأسد، وزيادتها فيه لموافقته معنى شُرابث بضم الشين، والألف فيه زائدة، فكذا النون، لتعاقبهما في الاسم على معنى، كما في ذلك، ونحوه كجرنفش لعظيم الجنبين وجُرافش بضم الجيم (و) نحو (عُرُنْد) للغليظ بزيادتها لعدم فُعُلل، بضم

---

(١) من رجز لعاصم بن ثابت الأنصاري قاله في (يوم الرجيع) وقاتل حتى قتل، وهو بتمامه في سيرة ابن هشام: (٣/ ١٦٢).

واطردت فِي الْمُضَارع والمطاوع.....................

جار ولأنه ليس في الأصول مثال جعفر بضم الجيم والعين، فإن قيل ففي كلامهم جبن وعتل قلنا المراد أن يكون اللامان مختلفين وكذا عصنصر وهو اسم جبل؛ لأنها ساكنة ثالثة في اسم على خمسة أحرف فيحكم بزيادتها؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة ألا ترى أنهما تعاقبتا على الكلمة الواحدة نحو شرنبث وشرابث والألف فيها زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فكذا ما وقع موقعها. وأشار المصنف بقوله كثرت إلى آخره إلى أن زيادة النون أولاً كنرجس، وثانياً كعنس، ورابعاً كرعشن، وإن وقعت في كلامهم كما ذكر المصنف كلا منها في موضع لكنها لم تكثر، وقوله بعد الألف شامل للخامسة كما ذكرنا من الأمثلة، والسادسة كالزعفران، والسابعة كالعبوثران وهو نبت طيب الريح، وقوله اطردت يدل على أن زيادتها في غير المضارع نحو نضرب والمطاوع نحو انقطع غير مطردة، ومعنى قولنا غير مطردة أنا لا نحكم بزيادتها إلا إذا دل دليل من اشتقاق أو غيره على زيادتها، ولذلك حكمنا بأصالة نون نهشل وهو الذيب والصقر أيضاً وعنتر وهو الذباب الأزرق وأما زيادتها في التثنية والجمع المصحح، والأمثلة الخمسة فقد مرت في النحو مع أن بعضها بعد الألف آخر، والبعض الآخر قريب منه فلذا لم يذكره المصنف ها هنا.

نقره **(واطردت)**، زيادة النون **(في المضارع)**، المتكلم مع الغير نحو ننصر **(و)**، في **(المطاوع)**، كبابي الانفعال والافعنلال نحو قطعته فانقطع وحرجته فاحرنجم واطردت

كما قوله: **(المراد أن يكون اللامان مختلفين)** الفرق إمكان دعوى الفرعية عند تماثلهما عن فعلل كقنفذ للإدغام دون اختلافهما والعبوثران بفتحتين ومثلثة مضمومة وبفتح، والصقر بفتح الصاد وجاء بالسين والزاي أيضاً والعنتر بمثناة كجعفر وجندب في لغية. قوله: **(وكذا غضنفر)** عطف على شرنبث. قوله: **(في الأمثلة الخمسة)** وهي يفعلان ويفعلون وتفعلين. قوله: **(والبعض الآخر قريب منه)** أي لكونه بعد الواو مثلاً. قوله: **(لم يذكره المصنف)** لأن النون في بعضها بعد الألف وفي بعضها بعد الواو، وفي بعضها بعد الياء وهن متقاربات؛ لأنهن من حروف المد واللين فكأن ذكره الألف ذكر لهما تأمل.

فك الفاء والعين فيما اختلفت فيه اللامان بخلاف نحو جبق، وعتل، وأشار بقوله، والنون كثرت إلى آخره، أنّ زيادتها أولا كنرجس، وثانيا كعَنسل، ورابعا كرعشن، وإنْ وقعت كما ذكرها في محلها لم تكثر، (واطردت) زيادتها (في)، وفي نسخة مع (المضارع) المتكلم مع غيره، نحو نضرب، (و) في (المطاوع) نحو انقطع، واحرنجم، أمَّـا في غيرهما فلا، بمعنى أنَّـا لا نحكم بزيادتها إلّا إذا دلّ دليل من اشتقاق أو غيره على زيادتها، ولذلك حكم بأصالتها في نهشل للذئب، وللصقر، وفي عنتر للذباب الأزرق، وأمَّـا زيادتها في المثنى والمجموع على حدة، والأمثلة الخمسة، فقد مرت في النحو،

وَالتَّاء فِي تفعيل وَنَحْوه، وَفِي نَحْو: رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ. وَالسِّين اطردت فِي اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ فِي أسْطَاعَ قَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ أَطَاع فمضارعه. . . . .

قوله: **(والتاء في التفعيل)** ونحوه من تفعل وتفاعل وفي نحو رغبوت وقد مر. والسين اطردت زيادتها في استفعل وشذت في اسطاع، قال سيبويه هو أطاع فمضارعه

(التاء)، بالزيادة **(في تفعيل ونحوه)**، نحو تفعل وتفاعل وتفعلل **(وفي)**، نحو **(رغبوت)**، زيادة التاء في نحوه كثيرة مطردة على ما يفهم من عبارته والسين اطردت في استفعل وشذت زيادته **(في اسطاع قال سيبويه هو أطاع)**، أي من أفعل من باب الأفعال **(فضارعه**

قوله: **(وشذت في اسطاع)** أي بقطع الهمزة أما اسطاع بوصلها فلغة في استطاع، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَطَٰعُوٓاْ﴾ [يس: ٦٧] أن يظهروه وجاء أيضاً استتاع بالتاء أي لأنهم حذفوا التاء كراهية ثقل اجتماعهما مع التاء لاتحاد مخرجهما أو التاء حذفت أولاً ثم أبدل من الطاء تاء، واقتصر المصنف كغيره على اسطاع. وقال ابن مالك في تصريفه: ولمدع أن يدعي زيادة السين في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبست المرأة إذا اشتهت الضغابيس[1] فأسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس[2] بمعنى قديم انتهى. قوله: **(قال سيبويه هو اطاع)** اعترض بأن المعنيين فيهما متباينان فمعنى استطاع قدر ومعنى أطاع انقاذ ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب إن استطاع بمعنى أطاع بل ذكروا أن العرب تقول اسطاع واستطاع واستاع بقطع الهمزة ووصلها وكل ذلك بمعنى قدر انتهى. والجواب في كتابي التعريف.

مع أنّ بعضها بعد الألف آخِرا، والبعض الآخر قريب منه، فلذا لم يذكره هنا، (والتاء) اطردت زيادتها (في تَفْعيل) كتقديس، (ونحوه) كتفعل وتفاعُل وتَفعال كتكلُّم وتضارب وتَرداد، (وفي) نحو (رَغَبُوت) وجبروت، وقد مرّ، (والسين اطردت) زيادتها (في اسْتَفْعَل) كاستخرج، (وشذّت) زيادتها (في اسْطاع، قال سيبويه هو) في الأصل (أطاع) من الاطاعة، (فمضارعه . . . .

---

(١) الضُغاب والضَغيب: صوت الأرنب. وقد ضَغَبَت تَضْغَبُ. وامرأة ضَغْبَة، أي مولعة بحي الضَغابيس، وهي صغار القِثّاء. [الصحاح: ١/ ٤١٠]

(٢) أبو عُبَيْد: القُدْمُوس: القديم، يقال: حَسَبٌ قُدْمُوسٌ: أي قديم، وقال جرير:

وابْنا نِزارٍ أَحَلّاني بِمَنْزِلَةٍ ... في رأْسِ أرْعَنَ عادِيّ القَدامِيسِ

وقال العجّاج يصف عَسْكراً كثيراً:

عَنْ ذي قَدامِيسَ لُهامٍ لو دَسَرْ ... بِرُكْنِهِ أرْكانَ دَمْخٍ لا نْقَعَرْ

وقال آخر: =

يُسْطِيع بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْفراء: الشاذ فتح الْهمزَة وَحذف التَّاء، فمضارعه بِالْفَتْح، . . . .

جا يسطيع بالضم، وذكر أبو البقاء أنهم إنما زادوا السين ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلها أطوع يطوع، وقال الفراء أصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بالفتح ثم إن بكراً يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث فيقولن اكرمتكس مررت

قره **يسطيع بالضم)**، لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف بالوضع فحرف المضارعة في مضارعه مضموم وفي غيره مفتوح وإنما زيدت ليكون جبراً لما دخل عليه من التغيير لأن أصله أطوع يطوع **(وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة)**، وجعلها همزة قطع وليس الشاذ زيادة السين **(وحذف التاء)**، من استطاع لأنه من باب الاستفعال **(فمضارعه يستطيع بالفتح** . . . .

لد قوله: **(ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير)** ذكر سيبويه أن السين زيدت عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها ومراده أنها زيدت عوضاً من ذهاب حركة العين منها؛ لأنه لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام في نحو لم يطع وأطعت وإلى هذا التوجيه أشار أبو البقاء فلا يرد اعتراض المبرد بأن الشيء إنما يعرض منه إذا فقد وذهب وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء.

قوله: **(لما دخل الكلمة من التغيير)** فإن فيه ثلاث تغييرات: ذهاب حركة العين، وقلب الواو ألفاً في الماضي، وياء في المستقبل، وتحريك الفاء اقليد.

قوله: **(وقال الفراء)** أي وغيره من الكوفيين.

قد يُسْطِيع بالضم)، وأصله يطيع، فالشاذ زيادة السين، قال أبو البقاء: وإنما زيدت ليكون جبرا لِما دخل الكلمة من التغيير، لأنّ أصلها أطوع يُطوع، (وقال الفراء: الشاذ فتح الهمزة)، وجعلها همزة قطع، (وحذف التاء)، لأنه في الأصل استطاع من الاستطاعة، (فمضارعه) يسطيع (بالفتح)، وأصله يستطيع ثم ردّ على الزمخشري دعواه أنّ سين

= نحنُ ضَرَبْنا العارِضَ القُدْمُوسا ضَرْباً يُزِيلُ الوَتَرَ المَخْموسا

وقال ابن عبّاد: القُدْمُوْس: العظيم من الإبِل.

والقُدْمُوْس: المَلِك الضَّخم.

والقُدْمُوْسَة: الصَّخرة العظيمة [العباب الزاخر: ١/ ١٦٤].

. . . .

جار بكس، وبني تميم الشين المعجمة وكلاهما في حال الوقف لإبقاء الكسرة إذ لو سكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث، وخصوا السين والشين لخفائهما لما بهما من الهمس، فعلم أن السين حرف جيء به لمعنى فعدها من حروف الزيادة غلط، وأيضاً فعدها يستلزم عد الشين أيضاً منها لكون كل منهما للمعنى المذكور وينبغي أن تعلم أنه إذا زيد شيء بحيث يصير مع المزيد فيه كشيء واحد لا ينافي ذلك كونه مما نحن فيه، أي من باب ذي الزيادة كألف ضارب وواو مضروب، وأما إن لم يصر مع الأول شيئاً واحداً بل يكون كلمة متصلة بآخر كلمة أخرى كسين اكرمتكس وهاء اخشه فلا يكون مما

قره . . . .

حل قوله: **(ثم إن بكراً)** هو بفتح الموحدة اسم قبيلة تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط.

قوله: **(وكلاهما في حال الوقف)** وذلك لأن الحرف الموقوف عليه يكون ضعيفاً، ولهذا يقويه بعضهم بالتضعيف فالحرف المهموس لضعفه يناسب الوقف؛ لأن الوقف محل الاستراحة فلا يناسبه الحرف القوي، والهمس نوعان:

لغوي: وهو مطلق الصوت الضعيف سواء كان من جماد أو حيوان في أي حرف كان وفي أي كلمة كان، واصطلاحي، وهو ضعيف خاص بأحرف مخصوصة وهي حروف ستشحثك خصفة، فالمراد بالضعف الأول المعبر عند بقوله لخفائهما اللغوي، وبالثاني المعبر عنه بقوله من الهمس الاصطلاحي.

قوله: **(فعدها من حروف الزيادة)** أي كما فعل الزمخشري.

قوله: **(من حروف الزيادة غلط)** لأنهم يريدون بحروف الزيادة حرفاً يزاد ولم يكن لمعنى.

قوله: **(يستلزم عد الشين)** أي عد الشين من حروف الزيادة وهذا ممنوع؛ لأن الشين ليس من حروف الزيادة. له.

قوله: **(لكون كل منهما)** إشارة إلى الجامع بينهما للمعنى المذكور وهو الفرق.

قوله: **(لا ينافي ذلك)** أي الزيادة لا الصيرورة على ما توهم ض.

أفا . . . .

وعَدُّ سين الكَسْكَسَةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

نحن فيه ثم قيل الكسكسة بكسر الكاف؛ لأن السين إنما تلحق بكاف المؤنث وهي مكسورة فالحكاية أيضاً بالكسر والمختار أنها بالفتح؛ لأنها مصدر فعلل المأخوذ منه اشتقاقاً وهو مفتوح الفاء واللام الأول لا غير، ألا ترى إلى قولهم بسملة بفتح الباء في مصدر بسمل أي قال بسم الله، وإن كانت في بسم الله مكسورة، وكذا السبحلة في مصدر سبحل إذا قال سبحان الله، وإن كانت السين في سبحان الله مضمومة، واعلم أن كليهما - أعني إلحاق السين والشين - غير فصيح، حكى أن معاوية قال يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من جرم، وجرم من فصحاء الناس، فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم

وعَدّ سين الكسكسة)، غير المعجمة الملحقة بكاف الخطاب للمؤنث في حالة الوقف نحو اكرمتكس من حروف الزيادة (**غلط لاستلزامه شين الكشكشة**)، المعجمة أن لا تعد من حروف الزيادة؛ لأن كل واحد منهما إنما جيء به للفرق بين المذكر والمؤنث؛ لأنه

قوله: (**فالحكاية أيضاً بالكسر**) لأن الكسكسة حكاية قولهم كس كس في أكرمتكس ومررت بكس فينبغي هي أيضاً في المحل وهو كس كس في أكرمتكس ومررت بكس مكسورة.

قوله: (**لأنهما مصدر فعلل المأخوذة**) أي لم يقع النزاع في أن الفعل بفتح الكافين مع أنه دال على التلفظ بكاف المؤنث والسين بعده ولم يقل أحد بالكسر فيجب أن يكون مصدره كذلك لما استقر من كون مصدر فعلل فعللة. قوله: (**المأخوذ منه**) هو بالجر صفة فعلل، والضمير للفظ ليس وضمير وهو لمصدر. قوله: (**رجل من جرم**) وجرم من فصحاء الناس واو حال أو استيناف والجملة اعتراضية ض. قوله: (**فقام رجل من جرم**) هو بفتح الجيم وسكون الراء. قال الجوهري: وجرم بطنان من العرب أحدهما قضاعة، وهو جرم بن زيان. والآخر: في طي انتهى. ولعل المراد هؤلاء، وعبارة القاموس في الأولين بطن من قضاعة، وقضاعة بضم القاف وضاد معجمة حي من اليمن، وحمير كدرهم أبو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان، ومنهم كانت الملوك في الدهر الأول. قال في القاموس: وطمطمانيتهم بالضم ما في لغتهم من الكلمات المنكرة، والنبط بفتح النون والباء جيل ينزلون بالبطائح بين العراقين، والثيران بمثلثة، والذعر بضم الذال المعجمة.

الكسكسة من الزوائد، فقال: (وعدَّ سين الكَسْكَسَة)، وهي التي تلحق بكاف المؤنث في لغة بكر حالة الوقف نحو اكرمتُكِس، ومررت بِكِس؛ إبقاء لكسر الكاف فرقاً بينها وبين كاف المذكر، أي عدها من الزوائد (غلط، لاستلزامه شين)، أي عدّ شين (الكَشْكَشَة) في لغة بني تميم، حالة الوقف من ذلك، نحو أكرمتكِش، ومررت بكش من الزوائد، مع

. . . .

غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير.

فقال معاوية رضي الله عنه: من هم؟ قال قومي، والفراتية لغة أهل الفرات الذي هو نهر الكوفة؛ لأنهم خالطوا العجم، والنبط فتغيرت لغتهم، والكشكشة والكسكسة قد ذكرناهما سميا بذلك لتكرار الكاف مع السين أو الشين فيهما، والغمغمة أن لا يبين الكلام، وأصله أصوات الثيران عند الذعر وأصوات الأبطال عند القتال، والطمطمانية أن يكون الكلام شبيهاً بكلام العجم يقال رجل طمطم بالكسر، أي في لسانه عجمة لا

لو وقف على الكاف زال كسرته فأبقى فرق بين المذكر والمؤنث فجيء به لإلقاء الكسرة؛ ولأن كل واحد منهما جيء بهذا المعنى فعده من حروف الزيادة غلط، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إذا زيد حرف لمعنى بحيث يصير مع المزيد فيه كلمة واحدة عد من باب ذي الزيادة كألف ضارب، وأما إذا لم يصر كذلك بل يكون كلمة متصلة بآخر كلمة كهذه السين وهاء السكت فلا يكون منه والكسكسة يروى بكسر الكاف؛ لأنه حكاية للكاف المكسورة، والمختار انفتح لأنه مصدر كسكس كالبسملة والسبحلة مصدري بسمل إذا قال بسم الله وسبحل إذا قال سبحان الله فالمصدر بفتح الفاء وإن كان الباء في بسم مكسورة والسين من سبحان الله مضمومة.

قوله: **(العجم والنبط)** النبط قوم ينزلون بالبطائح بين العراقين والجمع أنباط.

قوله: **(سميا بذلك)** صوابه سمي التلفظ بالكاف مع الشين أو السين بذلك لأنهما اسمان للتلفظ بهما لا لنفسهما يحتمل أن يقال ضمير سميا عائد إلى الكشكشة والكسكسة باعتبار المعنى وهو التلفظ المذكور وبذلك إشارة إلى لفظهما ض.

أنها ليست منها، ولأنّ العين جيء بها لمعنى كما تقرر، فعدها من الزوائد غلط، مع أنه يعتبر في المعدود منها أنْ يصير مع المزيد فيه كشيء واحد كألف ضارب، وما ذكر بخلاف ذلك، بل هو كلمة متصلة بأخرى كهاء السكت، قيل: وخصوا السين والشين بالزيادة في ذلك لخفائهما لِما فيهما من الهمس على إلحاقهما غير فصيح، والكسكسة قيل بكسر الكاف للحوقها كاف المؤنث، وهي مكسورة، فالحكاية أيضاً بالكسر، والمختار الفتح، لأنها مصدر كَسْكَس، بوزن فعلل، وهو بالفتح لا غير، بدليل فتح باء بَسملة، مصدر بسملَ، أي قال بسم الله، مع أنها مكسورة في بسم الله، وسين سبحلة مصدر سبحل، أي قال سبحان الله، مع أنها مضمومة في سبحان الله، قيل: وسمي المذكوران بالكسكسة والكشكشة لتكرر الكاف مع السين والشين فيهما.

وَأما اللَّامُ فقليلةٌ كزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حَتَّى قَالَ بَعضهم فِي فَيْشَلَةٍ فَيْعَلَةٌ، مَعَ فَيْشَةٍ، وَفي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ للكثِير.

ج يفصح، وأما اللام فقليل زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد. حتى قال بعضهم: الياء في فيشلة وهو رأس الذكر وفي هيقلة وهو ذكر النعام، وفي ضيثل وهو الكثير من الماء والرمل وغيرهما زائدة ووزنهما فعيلة وفيعل فتكون من معنى فيشة ويهقة وطيس لا من لفظها وإن وافقتها في بعض الحروف كدمث دمثر، ....

ن وأما اللام فقليلة زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة تشبيها بحروف العلة **(كزيدل)**، في زيد **(وعبدل)** في عبد **(حتى قال بعضهم في فيشلة)**، وهو رأس الذكر **(فيعلة مع فيشة)**، بمعناه **(وفي هيقل)**، وهو ذكر النعام **(فيعل مع هيق)**، بمعناه **(وفي طيسل مع طيس)**، للكثير من الماء وغيره **(فيعل)**، يحكم في هذه الأمثلة بزيادة الياء لا اللام وإن كانت اللام غير موجودة في هذه الأمثلة التي بمعناها ويكون من باب دمث ودمثر بمعناه وهو المكان اللين وذو رمل ولا يمكن أن يقال إن الراء زائدة؛ لأنها ليست من حروف الزيادة، والمختار زيادة اللام فيها، ولا اعتبار بمثل دمث ودمثر لقلته

ك قوله: **(وأما اللام فقليل زيادتها)** مثل ابن مالك بقحجل وهريل كزبرج للثوب الخلق قيل وفي اقتصاره عليهما دليل على أنه لا يعد اللام زائدة في زيدل وعندل وإن كانت فيهما زائدة لفوات الشرط وهو الامتزاج بالكلمة انتهى وقد يمنع فواته؛ لأن اللام فيهما لم ترد لمعنى فهي كسائر الحروف التي بنيت الكلمة عليها وإن كانت آخراً. قوله: **(حتى قال بعضهم)** قال ابن عصفور يمكن أن يجعل اللام في الثلاثة زائدة؛ أنه يقال في معناها فيشن وهيق وطيس وأن تجعل أصلية والياء زائدة؛ لأن زيادتها أوسع من زيادة اللام. قوله: **(لا من لفظها)** لأنها فعل والياء فيها أصل فيكون هي مأخوذة من معانيها لا من ألفاظها. قوله: **(وإن وافقتها)** فاعله ضمير عائد إلى الفيشالة إلى آخرها، والهاء عائد إلى فيشة إلى آخرها.

قوله: **(كدمث)** هو بفتح المهملة وكسر الميم ومثلثة يقال دمث المكان وغيره كفرح سهل ولان، وفي القاموس الدماثر بالضم السهل من الأرض، والجمل الكثير اللحم كالمدثر كعلبط وسبحل وجعفر انتهى. والهيق بفتح الهاء وسكون المثناة، والهقل بالكسر.

قا (وأمَّا اللام فقليلة) زيادتها، لأنها أبعد حروف الزيادة شبها بحروف المد (كزَيْدَل وعَبْدَل) في زيد وعبد علمين، (حتى قال بعضهم في فَيْشَلَة) لرأس الذكر وزنها (فَيْعَلَة) بزيادة الياء، وأصالة اللام (مع) مجيء (فَيْشَة) بمعناها الدال على العكس، (و) قال (في هَيْقَل) للذكر من النعام، وزنه (فَيْعل)، بزيادة الياء، وأصالة اللام (مع) مجيء (هَيْق) بمعناه الدال على العكس، (وفي طَيْسَل) وزنه فَيْعَل بزيادة الياء، وأصالة اللام (مع) مجيء (طَيْس) بمعناه الدال على العكس، وكلاهما للكثير من الرمل وغيره،

وَفِي فَحْجَلٍ ـ كجعفر - مَعَ أفْحَجَ. وَأما الْهَاء فَكَانَ الْمبرد لَا يعدُّها، وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْو: اِخْشَهُ؛ ....

ﭺ وقالوا في فحجل أنه كجعفر مع أنه بمعنى الأفحج، وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه لكن المختار أن لام فيشلة وطيسل وفحجل زائدة ولا اعتداد بمثل دمث ودمثر لقله والإلحاق بالأكثر أولى، وفي هيقل احتمال لقولهم هيق وهقل، وقول المصنف حتى قال بعضهم يدل على أنه استبعد الحكم بأصالة اللام فيها، وإنما قال كجعفر ليكون تصريحاً بأصالة اللام في فحجل، وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة وأورد عليه من خمسة أوجه:

الأول: قولهم اخشه أجاب المصنف عنه بأن ذلك لا يلزمه؛ لأنها حرف جيء به لمعنى فلا يكون من حروف الزيادة.

ﭼ والحمل على الأكثر أولى **(وفي فحجل كجعفر)**، يحكم بأصالة اللام فيه **(مع أفحج بمعناه)**، ولا لام فيه وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه.

(وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها) من حروف الزيادة **(ولا يلزمه نحو اخشه)**، مما ألحق به هاء السكت......................................

ﮌ قوله: **(وفي هيقل احتمال)** أي احتمال الأصالة بدليل آخر وهو ثبوت أصالتها في هيقل فمن لا يعتبر باب دمث ودمثر يقول بزيادة اللام في غير هيقل، ويقول بأصالتها فيه لكن لا بالقياس إلى دمث ودمثر بل بالاشتقاق.

قوله: **(ليكون تصريحاً بأصالة اللام)** أي عدل عن الميزان إلى قوله كجعفر لذلك لأن الميزان وهو فعلل مشترك بين الثلاثي المزيد والرباعي المجرد.

قوله: **(حرف جيء به لمعنى)** هو بيان لحركة الوقف كما تقدم في بابه.

ﮦ (وفي فَحْجَل) وزنه فَعْلَل (كَجَعْفَر) بأصالة اللام (مع) مجيء (أَفْحَجَ بمعناه) الدال على زيادتها، ومعناهما الذي يتدانى صدور قدميه، ويتباعد عقباه، فتكون المذكورات مأخوذة من معنى المحذوف منها اللام، لا من لفظها وإنْ وافقتها في بعض الحروف كدَمِث ودِمَثر كما يأتي بيانه، والمختار أنّ لامها زائدة، ولا اعتداد بمثل دَمِث ودِمَثر لقلة مثل ذلك، والإلحاق بالأكثر أولى، وقال في الأخير كجعفر، ولم يقل فعلل، لأنّ فعللاً مشترك بين الثلاثي المزيد لاماً كقردد، وبين الرباعي المجرد، ففي ذكر جعفر تصريح بأصالة اللام. (وأمّا الهاء فكان المبرد لا يعدّها)، من حروف الزيادة (ولا يلزمه) نقضا (نحو اخْشَهْ) مما زيد فيه هاء السكت، ....

فَإِنَّهَا حرف معنى كالتنوين وباء الْجَرّ ولامه، وَإِنَّمَا يلْزمُهُ نَحْو أُمَّهَات وَنَحْو: [الرجز]

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي

جا **الثاني**: أنهم قالوا في جمع أم أمهات، وقال الشاعر:

إِنِّي لَدى الحَرْب رَخِيٌّ اللبب عند تَنَاديهم بهَالٍ وهَبِ
معتزم الصولة عالي النسب أُمَّهَتي خِنْدِفُ والياسُ أبي

واللبب: ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستيخار ويقال فلان في لبب رخي إذا كان في حال واسعة، ويقال اعتزمت على كذا بمعنى عزمت عليه، والاعتزام

نق **(فإنها)**، أي فإن هاء السكت **(حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه)**، فلا يكون من حروف الزيادة **(وإنما يلزمه أمهات ونحو، امهتي خندف والياس أبي**، ....

لك قوله: **(وقال الشاعر)** هو قصي بن كلاب وأتى بالواو؛ لأنه ليس استشهاداً لما قبله ولدي أخت عند، وخندف بكسر المعجمة ثم المهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث وإلياس سرياني استعملته العرب وهمزته همزة قطع كهمزة إسحاق وجاء عن ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] وصلها وبه قطع ابن مجاهد عن ابن عامر، ووجهه جعل اللام أداة التعريف زيدت في ياس كاليسع وعلى هذا يتخرج الوصل في الرجز؛ لأن اللفظ واحد ولا ضرورة إلى دعوى الضرورة كما سيأتي في الشرح.

قوله: **(إلياس بن مضر)** مضر اسم رجل هو أبو القبيلة لا اسم قبيلة حتى يكون غير منصرف.

فق (فإنها) مع أنها ليست مع ما زيدت فيه كشيء واحد (حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه) فلا يعد من حروف الزيادة، (وإنما يلزمه) نقضا (أمّهات) في أمّات جمع أُم، وقد يقال أمهات في الأناسي، وأُمّات في البهائم (و) يلزمه (نحو) قول قصي بن كلاب:

إني لديّ الحرب رخِيَّ اللبَب
معتزم الصَّولة عالي النسب
أمهتي خِنْدِف وإلياسُ أبي

اللّبَب ما يُشد على صدر الدابة، ليمنع الرِّجل من التأخّر، ويقال فلان في لبب رخي، أي حال واسع، والاعتزام العزم، ولزوم القصد في المشي، وخِندِف اسمها ليلى، وسُميت به من الخندفة، وهي مِشية كالهرولة، وهمزة إلياس همزة قطع عند

وَأُمٌّ: فُعْلٌ بِدَلِيل الأمومة، ....

ﭼ لزوم القصد في المشي، وخندف امرأة إلياس بن مضر واسمها ليلى نسب ولد إلياس إليها وقيل سميت بذلك من الخندفة وهي مشية كالهرولة والهاء زائدة؛ لأن إما فعل بدليل الأمومة في مصدره وأمات في جمعه قال[1]: [المتقارب]

إِذِ الأَمَّــهَــاتُ قَــبَــحْــنَ الــوُجُــوْ ... هَ فَــرَجْــتَ الــظَّــلامَ بِــأُمَّــاتِــكَــا

وأجيب عن ذلك بمنع أن إما فعل والهاء زائدة وسنده أن الهاء يجوز أن يكون أصلاً لما نقل خليل بن أحمد، في كتاب "العين" من قولهم تأمهت بمعنى اتخذت أماً، وهذا يدل على أصالة الهاء فيكون أمهة فعلية كأبهة وهي العظمة، ثم حذفت الهاء والتاء أيضاً فوزن أم فع فالأمومة فعوعة، ثم بتسليم أنه فعل لكن لا يلزم منه زيادة الهاء في امهة

ﭼ **وأم فعل بدليل الأمومة)**، في مصدره فيكون الهاء زائدة.................

ﭼ قوله: **(وهي مشية كالهرولة)** الهرولة ضرب من العدو وهو بين المشي والعدو صحاح.

قوله: **(أن أما فعل)** المشهور ضم الهمزة ويجوز كسرها.

قوله: **(وأمات في جمعه)** قال الموصلي: الغالب في الأناسي الأمهات وفي التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وفي البهائم الأمات وربما جاء على العكس، وقد جمع الشاعر بين اللغتين في الأناسي قال:

إِذِ الأَمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوْه ..... البيت

قوله: **(فرجت الظلام)** أي القبح والعار.

قوله: **(ثم حذفت الهاء)** يوافقه ظاهر قول الجوهري وأصل أم أمهة فلذلك جمع على أمهات، وكأنه أراد أن إما مجرد من مزيد.

قوله: **(ثم بتسليم أنه)** عطف على قوله بمنع أي أجيب بمنع وتسليم.

ﭼ الأكثر، وهمزة وصل عند الأقل، وعلى الثاني جرى الشاعر، (وأُمٌّ) وزنها (فُعْل، بدليل) مجيء (الأُمومة) في مصدرها، وأُمات في جمعها فأُمَّهَةْ فُعْلَهَةٌ بزيادة الهاء،

(١) البيت لمروان بن الحكم. و(قبحن الوجوه) بمعنى أخزينها وأدللنها، من قولهم: قبحه يقبحه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخزاه. و (فرجت الظلام) بمعنى كشفته لغة في فرجه تفريجاً: يعنى كشفه يزيد أن أمهات الناس بالفجور فأخزين أولادهن بذلك.
والاستشهاد بالبيت في قوله (أماتكا) حيث استعمل الأمات في الإنسان على خلاف الغالب إذ الغالب استعمال الأمهات في الإنسان والأمات في البهائم.
انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٨٧.

وَأُجِيب بِجَوَاز أصالتها، بِدَلِيل تَأَمَّهَتْ، فَتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةٌ، كأُبَّهَةٍ، ثمَّ حُذفت الْهَاءُ أَوْ هُمَا أصلانِ، كدَمَثٍ ودِمَثْرٍ، وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ، . . . .

لجواز أن يقال هما أصلان فام فع وأمهة، فعلة كدمث ودمثر بمعنى وهو المكان اللين ولا يمكن أن يقال الراء زائدة؛ لأنها ليست من حروف الزيادة ولذا يقال عين ثرة وسحاب ثَرّ أي كثير الماء ورجل ثرثار أي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام وترديده، فإنه لا يمكن الحكم بزيادة الثاء الثاني في ثرثار لما يلزم من الفصل . . . .

(وأجيب بجواز أصالتها بدليل تأمهت) أي اتخذت أما كذا ذكر خليل بن أحمد في كتاب العين وهذا يدل على أصالة الهاء **(فتكون أمهة فعلة كأبهة)**، وهي العظمة **(ثم حذفت الهاء)**، والتاء أيضاً فوزن أم فع فالأمومة فعوعة **(أو هما)**، أي أم وأمهة **(أصلان)**، بمعنى فأم فعل وأمهة فعلة **(كدمث ودمثر)**، بمعنى **(و)**، كعين **(ثرة)**، أي كثيرة الماء **(و)**، رجل **(ثرثار)**، أي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام. . . . .

قوله: **(هما أصلان)** أي أم وأمهة.

قوله: **(ولا يمكن أن يقال)** جواب سؤال مقدر وهو أن يقال لم لا يجوز أن يكون الراء زائدة في دمثر وحينئذ تسقط قولهم إنهما أصلان.

قوله: **(عين ثره)** هو بفتح المثلثة وكذا ثرثار، والمهذار بمعجمة يقال هذر يهذر، ويهذر هذراً، والاسم الهذر بالتحريك.

قوله: **(لما يلزم من الفصل)** أي بحرف أصلي.

قوله: **(لما يلزم من الفصل)** أي لأنه يلزم التكرار مع وجود الفصل بينهما بحرف أصلي وهو الراء وذلك لا يجوز كما مر.

(وأُجيب) عن ذلك أما يمنع أن أُمًّا فُعْلٌ، والهاء زائدة، ويُسند (بجواز أصالتها بدليل) مجيء (تَأَمَّهْتُ)، أي اتخذت أمًّا، (فتكون أُمَّهَةٌ فُعَّلَةٌ كأُبَّهَةٌ) للعظمة، (ثم حذفت الهاء) والتاء فوزن أم فع، وأمومة فعوعة، (أو) بمنع لزوم زيادة الهاء، بتقدير تسليم أنّ أمًّا فعل، ويُسند بجواز أنْ يُقال (هما أصلان)، فأم فعل، وأمهة فعّلة، (كدَمْثٍ ودِمَثْرٍ) للمكان اللين، فإنهما أصلان، إذ لا يمكن أنْ يُقال الراء زائدة، لأنها ليست من حروف الزيادة، (و)كـ(ثَرَّةٍ وثَرْثارٍ) لمعنيين متقاربين، يقال: عين ثِرة، وسحاب ثَر أي، كثير الماء، ورجل ثرثار، أي مكثار مهذار، من الثرثرة، وهي كثرة الكلام، وترديده، إذ لا يمكن زيادة الثاء الثانية في ثرثار للزوم الفصل بين المكررين، . . . .

ولُـؤْلـؤٍ ولآلٍ، وَيـلْـزمـهُ نَـحْـو: . . . .

ج وكذا لؤلؤ ولآل فإن لألأ لبائع اللؤلؤ ليس من لؤلؤ الرباعي؛ لأن فعالاً للنسبة لا يجيء إلا من الثلاثي كما هو معلوم من قاعدتهم، فاللأل من ثلاثي لم يستعمل ذلك الثلاثي ولا يمكن أن تكون الهمزة الثانية في لؤلؤ زائدة وإلا لزم باب سلس، ثم قال في شرح الهادي: الحكم بزيادة الهاء أصح لقولهم أم بنية الأمومة، وقولهم تأمهت شاذ مسترذل ثم قال وفي كتاب "العين" من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع واعتقاد زيادة الهاء في أمهات أولى من اعتقاد حذفها من أمات؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف فيه، وأما نحو دمث ودمثر فقليل لا يعبأ به، ثم اعلم أن همزة إلياس همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة.

س **(ولؤلؤ ولأال)**، وهو بائع اللؤلؤ وهو ليس من اللؤلؤ إذ هو رباعي ولأال فعال للنسبة ولا يجيء إلا من الثلاثي وهو من ثلاثي غير مستعمل **(ويلزمه)**، أيضاً **(نحو. . . . .**

ك قوله: **(وإلا لزم باب سلس)** أي وهو قليل هذا، وقد منع شارح القياس، وفرق بين المقيس وما قيس عليه من دمث ودمثر ونحوهما بتحقيق دليل الأصالة فيها وأداء دعوى الزيادة إلى محذور بخلاف المقيس فإنه لا يجيء فيه من ذلك المحذور شيء انتهى. وأنت خبير بأن دعوى زيادة الهاء إنما استندت إلى ما نقل الخليل، وأن المذكورات لم تذكر على وجه القياس بل التنظير لتقريب ورود الناقص من معنى الزائد دون لفظه فلا أثر لما أبداه والله أعلم.

قوله: **(وإلا لزم باب سلس)** أراد بباب سلس كل كلمة فاؤه ولامه يكون من جنس واحد وهو غير جائز إلا نادراً.

قّ (و) كـ (لُؤلُؤٍ ولَّألٍ) لبائع اللؤلؤ، إذ الثاني ليس من الأول، لأنّ فعالاً للنسبة، لا يجيء إلا من الثلاثي كخباز وعطَّار، فللأل من ثلاثي لم يُستعمل، ولا يمكن القول بزيادة الهمزة الثانية من لؤلؤ، للزوم الفصل بين المكررين بحرف أصلي، هذا وقد قال بعضهم الراجح زيادة الهاء لِما مرّ وتامهت شاذ، ولأنّ ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه، وأمَّا نحو دَمِث ودِمَثر فقليل لا يعبأ به، وقول المصنف، وإنما يلزمه قد يميل إليه، ولهذا قيل: إنْ أُجيب لا يحسن بعد جزمه أولا باللزوم، (ويلزمه) أيضاً (نحو. . . . .

أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً.

ك **الثالث**: أهراق في أراق بزيادة الهاء ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله؛ لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء فأدخلت عليه الهمزة، وأسكنت، وذكر في الصحاح أنه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الياء هراقة، أي صبه، وأصله أراق يريق إراقة، وأصل أراق إريق، وأصل يريق يريق، وأصله يؤريق، وإنما قالوا أنا أهريقه ولا يقولون انا أؤريقه لاستثقال الهمزتين وقد زال ذلك بعد الإبدال وفيه لغة أخرى، وهي أهرق الماء يهريقه إهراقاً على أفعل يفعل، قال سيبويه قد أبدلوا من الهمزة الهاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضاً من حذف العين؛ لأن أصل أهرق أريق وفيه لغة ثالثة، وهي أهراق يهريق إهراقاً فهو مهريق، والشيء مهراق ومهراق أيضاً بالتحريك

نق **اهراق يـهريق اهراقة)**، فهو مهريق وذاك مهراق، ومهراق بالتحريك أيضاً، وفي الصحاح: هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة أي صبه، وفيه لغة أخرى أهرق الماء يهريقه إهراقا على وزن أفعل يفعل.

قال سيبويه: قد أبدلوا من الهمزة هاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة،

ك قوله: **(الثالث أهراق)** هي اللغة الثالثة الآتية في كلام الجوهري، أما الهاء في الأخيرتين فلا تلزم المبرد؛ لأنها بدل من الهمزة فهي المزيدة لا الهاء وإلا لزم عد الطاء من حروف الزيادة لزيادتها في اصطبر ونحوه بالمعنى المذكور.

قوله: **(ثم أدخلت الألف بعد)** أي بعد الإبدال وصيرورتها كأنها من نفس الكلمة.

قوله: **(وفيه لغة ثالثة)** هذه اللغة الثالثة هي التي أوردها المصنف واعترض بها على المبرد، وأما على اللغتين الأخريين فلا يرد النقض؛ لأن الهاء فيهما نزلت منزلة الأصل؛ لأنه عوض من حرف أصلي فلا يكون زائداً فلا يرد عليه وفي مصدر هذه اللغة يجوز وجهان اهرياق واهراقه وأعل إهراقة كإجازة وهو الحذف والتعويض.

قْ أَهْرَاق) الماء (يهريق إِهْرَاقَة)، فهو مهريق، والماء مهْراق بإسكان الهاء، ومهَراق بفتحها بزيادة الهاء، وأُجيب عنه بأنه شاذ كما في اسطاع يسطيع، وفيه لغتان أخريان، ذكرهما الجوهري هراق يهَريق بفتح الهاء هِراقة، وأهرق يهرق إهراقا، وأصل الكل أراق إراقة، وأصله أريَق يُريق، وأصل يُريق يؤريق، فأبدلوا من الهمزة هاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة، ثم أُدخل عليها في اللغة الأولى والثالثة الألف، وتركت الهاء عوضاً من حذف العين في الثالثة، لأنّ أصلها أريق كما مرّ، ويؤخذ من خبر أمر

أَبُو الْحسن يَقُول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَعِ للمكان السهل، وهِبْلَعٌ للأكول من البَلْعِ، وخُوْلِفَ، . . . .

جـ وهذا شاذ ونظيره اسطاع يسطيع اسطياعاً بفتح الألف في الماضي وضم الياء في المستقبل لغة في أطاع يطيع، فجعلوا السين عوضاً عن ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم الهاء.

الرابع: أن أبا الحسن قال هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وجوابه أنه بعيد؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وقوله: هبلع للأكول من البلع، وإن كان أقرب مما قاله في هجرع، لكن العلماء خالفوه في ذلك، والاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلاً.

ف ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضاً عن حذف العين **(وقال أبو الحسن هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل)**، فحكم بزيادة الهاء وفيه بعد لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل فلا يصير ذلك دليلاً على زيادتها **(وهبلع للأكول من البلع وخولف)**، أي أهل الاشتقاق خالفوا أبا الحسن في ذلك وإن كان أقرب مما قاله في هجرع؛ لأن الاشتقاق فيه ليس بواضح فلا يكون دليلاً على زيادتها . . . .

ك قوله: **(فكذلك حكم الهاء)** أي جعلوا الهاء عوضاً عن حركة عين الفعل؛ لأن أصل إهراق أريق قلبت الياء ألفاً، ثم أبدل الهمزة هاء وجعلت الهاء عوضاً عن ذهاب حركة العين، ثم أدخل الألف على الهاء فقال اهراق.

قوله: **(الرابع أن أبا الحسن)** هو الأخفش سعيد بن مسعدة، وهجرع وهبلع كدرهم، والجرع بالتحريك، والهركولة بكسر الهاء وفتح الكاف، والركل بفتح فسكون.

قوله: **(وإن كان أقرب)** لأن الأكل والبلع قريبان من حيث المعنى بخلاف الطويل والمكان السهل.

قوله: **(خالفوه في ذلك)** أي في كونها زائدة لمجيء درهم.

قا النبي صلى الله عليه وسلم "**بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ**"[1] لغة أخرى، وهي أَهَراق بفتح الهاء، ثم ذكر إلزامين آخرين، والجواب عنهما، فقال: (وقال أبو الحسن) الأخفش (هِجْرَع للطويل من الْجَرَع) بالتحريك (للمكان السهل، وهِبْلَع للأكول من البَلْع)، أي الابتلاع بزيادة الهاء فيهما (وخُولِف) أي خالفه فيهما العلماء، لعدم وضوح الاشتقاق فيهما، فلا يكون دليلا، . . . .

(١) رواه البخاري ومسلم.

وَقَالَ الْخَلِيل: الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْكُل فِي مَشْيِهَا، وخُولِفَ. فَإِنْ تعدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَة أُصُول حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَو فيهِمَا كَحَبَنْطيّ، ....

جار **الخامس**: أنه قال الخليل الهركولة للضخمة هفعولة من الركل، وهو الضرب بالرجل الواحدة فحكم بزيادة الهاء وجوابه يعلم مما مر.

قوله: **(فإن تعدد الغالب)** مرتبط بقوله فإن لم تخرج فبالغلبة فكأنه قال يحكم بزيادة ما غلب زيادته إن لم يتعدد الغالب، وإن تعدد فإما أن يمكن جعل الجميع زائداً بأن يكون سوى المتعدد ثلاثة أحرف أصول أو لا، يمكن فإن أمكن حكم بالزيادة في المتعدد سواء كان ثلاثة أو اثنين نحو اهجيرى وهو العادة يحكم فيها بزيادة الهمزة والياء والألف قيل سميت بذلك؛ لأنه يهجر إليها في كل شيء، وكحبنطى وهو الصغير البطن، وقيل القصير يحكم فيها بزيادة النون والألف، وإن لم يمكن ....

نقره **(و)**، قال **(الخليل الهركولة للضخمة هفعولة لأنها تركل في مشيها)**، والركل وهو الضرب بالرجل الواحدة **(وخولف)**، الخليل أيضاً لما ذكرنا الآن **(فإن تعدد الغالب)**، من حروف الزيادة **(مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها)**، أي في تلك الحروف المتعددة إن كانت أكثر من اثنين **(أو فيهما)**، إن كانتا اثنين **(كحبنطى)**، وهو الصغير البطن وقيل القصير القامة يحكم فيها بزيادة النون والألف لغلبة زيادة النون ثالثة ساكنة وزيادة الألف

لد قوله: **(يعلم مما مر)** وهو أن الاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلاً، وإنما قلنا ليس بواضح؛ لأنه لا مناسبة بين الركل الذي هو أخرب بالرجل وبين الهركولة هي الضخمة.

قوله: **(وكحب** تقدم تفسيره في التصغير.

قنه (و) قال (الخليل هِ لضخمة) وزنها (هِفْعَوْلَة) بزيادة الهاء، (لأنها تَرْكُل في مشيها)، من الركل، وهو الضرب بالرِّجلِ الواحدة، (وخُولِف) أيضاً لذلك، هذا كله فيما إذا كان ما غلبت زيادته في الكلمة حرفاً واحداً.

(فإنْ تعدد الغالب) اثنين فأكثر، فإنْ كان المتعدد (مع ثلاثة أصول) فأكثر (حُكم بالزيادة فيها)، أي في ثلاثة فأكثر، (أو فيهما)، أي في اثنين (كَحَبَنْطىً) فإنّ نونه وألفه زائدتان لغلبة زيادة كل منهما في محلها، وكإهْجِيرى وهي العادة، فإنّ همزته وياؤه وألفه زائدات، سميت بذلك وبهِجِّيري، لأنه يهجر إليها في كل شيء، وإنْ كان مع أصلين فقط تعيّن أحدهما، أو أحدها، وذلك ثلاثة أقسام، لأنّ الزنة إمَّا أنْ تخرج بتقدير أصالة أحدهما أو أحدها دون الباقي، أو بالتقديرين، أو لا يخرج بتقدير، وقد أخذ في بيان

فَإن تعيّنَ أَحدهمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرْيَم ومَدْيَنَ، وهمزة أَيْدَعٍ، ويـاءِ تَـيَّـحَـانَ، . . . .

جـ بل يتعين أحدهما وجب الترجيح، وذلك ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر أو خرجت على التقديرين أو لم تخرج أصلاً، فإن خرجت على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر حكم بزيادته كميم مريم ومدين، وهو اسم مكان فإنك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم فعيل وكثرة مفعل وكهمزة أيدع وهو الزعفران فإنك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم فيعل وكثرة أفعل، وفيه نظر لوجود فيعل كصيقل وبيدر وكياء تيحان وهو الذي يقع فيما لا يعنيه فإنك تحكم بزيادتها دون التاء لوجود فيعلان نحو تيقان وهو النشيط وعدم تفعلان.

وقال المرزوقي في شرح الحماسة: التيحان المقدام وهو فيعلان بفتح العين ولا يجوز أن يروى بكسرها؛ لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح . . . .

ك في الآخر (**فإن تعين أحدهما**)، وذلك إذا لم يمكن جعل الجميع زائداً وهو على ثلاثة أقسام: أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير جعل أحدهما زائداً دون الآخر، وأن تخرج على التقديرين، وأن لا تخرج أصلاً، فشرع في القسم الأول بقوله (**رجح بخروجها**)، عن الأصول (**كميم مريم و**)، ميم (**مدين**)، وهو اسم مكان فإنه يحكم بزيادة الميم فيهما لا الياء لعد فعيل وكثرة مفعل (**وهمزة أَيْدع**)، وهو الزعفران فإنه يحكم فيه بزيادة الهمزة لا الياء لقلة فيعل وكثرة افعل (**وياء تيجان**)، وهو الذي يقع فيما

ح قوله: (**على تقدير جعل أحدهما**) أي تقدير أصالة كل واحد من المتعددين. قوله: (**لعدم فيعل**) علل بهذا جرياً على ظاهر المتن فورد النظر ولو علل بالقلة كما فعل الشريف وغيره لم يرد، والظاهر أن هذا هو مراد المصنف لقوله في الشرح المنسوب إليه وفيعل بعيد.

قوله: (**كصيقل وبيدر**) صيقل السيف صقل السيف وسقله أيضاً صقلاً وصقالاً أي جلاء فهو صاقل، والجمع صقلة، والصانع صيقل والجمع صياقلة صحاح.

قوله: (**ولا يجوز أن يروى بكسرها**) كما روى الجوهري.

ف ذلك، وإنْ فرض المتعدد قبل الأمثلة حرفين مبتدئا بالقسم الأول، فقال: (فإنْ تعيّن) من غالبين (أحدهما) للأصالة، والآخر للزيادة لكونهما من أصلين فقط في كلمة (رُجِّح) الزائد منهما (بخروجها)، أي الكلمة عن الأصول بهذا التقدير (كميم مريم ومَدْيَن) لمكان، فإنها زائدة دون الياء، لعدم فَعْيَل، وكثرة مَفْعَل، (و) كـ(ـهمزة أيْدَع) للزعفران، فإنها زائدة دون الياء لعزة فَيْعَل كصيقل وبيدر، وكثرة أفْعَل، (و) كـ(ـياء تَيَّحان) بفتحها للذي يقع فيما لا يعنيه وللمقدام، فإنها زائدة لعدم تَفعلان، وكثرة فَيْعلان كخيزران

وتـــاءِ عِـــزْوِيْـــتٍ. . . . .

ﺟﺎ فيبنى المعتل عليه قياساً، وفيعل كسيد من الأبنية المختصة بالمعتل، ومثل تحيان هيبان وهما صفتان حكاهما سيبويه بالفتح ومثالهما في الصحيح قيقبان وشيصبان، والقيقبان شجر يتخذ منه السروج. وقال ابن دريد هو بالفارسية آزاددرخت، والشيصبان اسم قبيلة من الجن، وكتاء عِزْوِيت وهو طائر واسم بلد فإنك تحكم بزيادتها وأصالة الواو دون

ﻛﺮ لا يعنيه فإنه يحكم بزيادة يائه لا تائه؛ لوجود فيعلان نحو تيفان وهو النشيط وعدم تفعلان، قال المرزوقي في شرح الحماسة: التيجان فيعلان بفتح العين ولا يجوز كسرها لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح فيبنى المعتل عليه قياساً (و) مثل **(تاء غزويت)**، وهو طائر واسم بلد فإنه يحكم بزيادتها وأصالة الواو دون العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أصول ولا أصليين على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل؛ لأن الواو إذا كانت

ﻛﺢ قوله: **(فيبنى)** هو منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب النفي.

قوله: **(فيبنى المعتل عليه قياساً)** قال في الصحاح: هيبان بكسر الياء، أي جبان وفي حاشية الصحاح الهيبان بفتح الياء المنتفش الخفيف، وفي حاشية الصحاح أيضاً التيجان.

قال أبو العلاء المعري: ويروى بكسر الياء وفتحها، وكذا صحح في صحاحي بالحركتين، وقال سيبويه: لا يجوز أن يروى بالكسر إلى آخر ما ذكره المرزوقي إلا أنه ذكر مكان شيصبان سيسبان. ض.

قوله: **(وفيعل كسيد)** جواب سؤال وهو أن فيعلان فرع فيعل وفيعل جاء في المعتل مع أنه ليس في الصحيح فأجاب بأن فيعلاً من الأوزان المختصة بالمعتل هذا كلام المرزوقي، ويمكن أن يقال لم لا يجوز أن فيعلاناً أيضاً من الأوزان المختصة بالمعتل، والتقريب ظاهر لوجود فعليت كعفريت وكبريت.

قوله: **(وكتاء عزويت)** هو بمهملة وزاي قال في بغية الطالب: ويقال له غزويت أيضاً بغين معجمة، والبرطيل بالكسر الرشوة أيضاً والسي من السؤ والخلق بضمتين، والعثوثل بمثلثة مكررة، والقطو بفتح القاف وسكون الطاء، وادلولى بمهملة معناه أسرع وهو ما في الشرح كشرح الشريف تبعاً للصحاح وألفه عن واو وبمعجمة وألفه عن ياء معناه على ما فيها أيضاً

ﻓﻘ وسيسبان وطيلسان، (و) كـ (تاء عِزوِيْتٍ) لبلد، ولطائر، فإنها زائدة دون الواو، لوجود فِعليت كعفريت دون فِعْوِيل، ولا يجوز أن تكونا زائدتين، لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين، ولا أصليتين كقنديل وبَرطيل لحجر طويل قدر الذراع وشِنْطير لسيء الخلق

وطاء قَطَوْطيً، وَلَام ادْلَوْلَى، دون ألفهما؛ لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى،

جـ العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل، ولا يجوز أن يكونا زائدتين إذ الاسم المتمكن لا يكون على حرفين، ولا أن يكونا أصليين على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل قدر الذراع، وشنطير وهو السيئ الخلق لما مر أن الواو إذا كانت مع ثلاثة أحرف أصول يكون زائداً أبداً إلا في الأول، وكطاء قوطوطي فإنك تحكم بزيادتها دون الألف لوجود فعوعل كعثوثل وهو الرجل المسترخي الأعضاء وعدم فعولي، والقطو مقاربة الخطو، وكلام أدلولي أي أسرع دون الفها لوجود أفعوعل كاعشوشب، وعدم افعولي. ومثل ادلولي من المعتل اقطوطي يقال قطا في مشيه يقطو واقطوطي مثله من

ق مع ثلاثة أصول تكون زائدة أبداً إلا في الأول (و)، مثل **(طاء قطوطى)**، من القطو وهو مقاربة الخطو **(ولام ادلولى)**، أي أسرع **(دون ألفهما لعدم فعولي)**، ووجود فعوعل كعَثَوثل وهو الرجل المسترخي الأعضاء (و)، لعدم **(أفعلولي)**، ووجود أفعوعل

ك انطلق مستخفياً، وفي القاموس انطلق في استخفا وذل وانقاد وفلان انكسر قلبه، وقال اليزدي: ومعنى ادلولى أسرع، وقيل انطلق على استخفا ومقتضاه أن اللفظ فيهما واحد وزوعالا يفتح الزاي من زعل كفرح، والطلح بفتح الطاء شجر عظام قول الشاعر[1]: [الرجز]

أطْعَمْتُ راعيّ مِـــــنَ اليَهْيَرِّ

فَظَلَّ يَعْـــــــوِي حبطا بِشَرِّ

خَلْفَ اسْتِهِ مثـــــــلَ نَقِيق الهِرِّ

قوله: **(من العفر)** بالتحريك التراب سمي به؛ لأنه يصرح الناس إلى التراب. قوله: **(لا يكون على حرفين)** إذ التاء زائدة بالإجماع. قوله: **(كبرطيل)** البرطيل الرشوة أيضاً ض.

قوله: **(وشنطير)** بالظاء المعجمة في نسخته ض. قوله: **(إلا في الأول)** فإن قيل: الطاء ليست من حروف الزوائد فكيف ذكرها ها هنا قلت: إنما ذكرها باعتبار اشتراكها بحروف الزوائد في العلة التي هو المبحث لا لكونها من حروف الزوائد وزيادتها للإلحاق بعثوثل ض.

قّ لِما مرّ أنّ الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة إلّا في الأول، (و) كـ (طاء قَطَوْطَيً) الثانية للمتبختر في مشيه، (و) كـ (لام ادْلَوْلَى) الثانية بالدال المهملة، أي أسرع، وبالمعجمة، أي انطلق في استخفاء فإنهما زائدتان فيهما (دون ألفهما، لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى)، ووجود فَعَوْعَل كعَثَوْثَل للطويل الضخم المسترخي الأعضاء، وافْعَوْعَل

(١) انظر: اللسان (هير) ٥/ ٢٦٩.

وواو حَوْلايَا. دون يائها، وَأول يَهْيَر والتضعيف دون الثَّانِيَة، . . . .

جا القطو قيل في شرح الهادي: ألحقوا أولوي بأعروري وبنوه على الزيادة فلم تفارقه كما كان أعروري كذلك وكواو حولايا وهو اسم مكان دون يائها لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط وعدم فعلاي، وكالياء الأولى مع التضعيف من يَهْيَرّ دون الياء الثانية لوجود يفعل وعدم فعيل ذكر في الصحاح أن اليهير بتشديد الراء صمغ الطلح.

قال الشاعر[1]: [الرجز]

أَطْعَمْتُ راعيّ مِنَ اليَهْـــــــــــــــيَرِّ

وهو يفعل لأنه ليس في الكلام فعيل لكنه لم يذكر مثال يفعل، وقال المصنف: فيما فيه الزيادتان المفترقتان من شرح المفصل أنه أهمل الزمخشري مثال يفعل وهو يهير بمعنى الباطل ولم يذكر المصنف فيه مثالاً آخر يتحقق به أنه يفعل، وصاحب الهادي ذكر يهيراً في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع يلمع وهو السراب، ويرمع وقد فسرناه

كاعشوشب فيحكم بزيادة الطاء واللام فيهما لا الألف (و)، مثل **(واو حولايا)** وهو اسم مكان **(دون يائها)**، فإنه يحكم بزيادة الواو لا الياء لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط وعدم فعلايا (و) مثل **(أول يهير)**، وهو صمغ الطلح **(والتضعيف)**، أي تشديد الراء فإنه يحكم بزيادة الياء الأولى **(دون)**، الياء **(الثانية)**، لوجود يفعل وعدم فعيل ولم يذكر مثال يفعل بالتشديد، وذكر صاحب الهادي في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع يلمع وفي موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة الألف في آخره.

وقال يهيري: بمعنى الباطل وهو يفعلي كيحمري بمعنى الأحمر ويمكن أن يقال

قوله: **(وبنوه على الزيادة)** حتى يكون الزيادة كالأصل. قوله: **(وكواو حولايا)** لا بحث فيه في أن الألفين زائدتان لكن البحث في زيادة الواو والياء.

قوله: **(وهو يفعل)** هو من كلام الجوهري والضمير في لكنه له.

قوله: **(وقد فسرناه)** في شرح قوله والياء زيدت مع ثلاثة فصاعداً.

كاعشوشب، ففي ذلك لف ونشر مرتب، وكادلولى من المعتل وزنا ومعنى اقطوطى، والقطو مقاربة الخطو، (و) كـ(واو حَوْلايا) لمكان، فإنها زائدة دون يائها، لوجود فوعالا كزوعالا للنشاط دون فَعْلايا، (و) كـ(أوَّل يَهْيَرّ)، أي يائه الأولى، (و) ثاني حرفي (التضعيف) فإنهما زائدان (دون) الياء (الثانية) لوجود يفعل، وعدم فَعْيَل، واليهيرّ بتشديد الراء، يقال لصمغ الطلح، وهو شجر عظام، وللباطل، وبتخفيفها يقال لصمغ الطلح أيضاً، وللحجر الصلب، وللسراب، واليهيرا بزيادة ألف مع التشديد، يقال

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٨٢.

وهمزة أَرْوَنَان دون واوها، وَإن لم يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانٌ؛ ....

ويلمق وهو القباء فارسي معرب وفسره بالحجر الصلب وصمغ الطلح، والسراب وحكم بأن وزنه يفعل بالتخفيف، وذكره في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة ألف في آخره، ويقال يهيري بمعنى الباطل وهو يفعلي كيحمري بمعنى الأحمر ولم يذكره فيما فيه زيادتان متفرقتان، فقد تعذر مثال يفعل بتضعيف اللام، ويدور في خلدي أنه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال يفعل بالتخفيف كثير نحو يلمع ويرمع، فإذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال يفعل بتشديد اللام فقد تحقق يفعل بالتضعيف في الجملة، وفعيل غير موجود بوجه، والحمل على ما ثبت أولى وكهمزة أرونان يقال يوم أَرْوَنَان أي شديد الحر دون واوه؛ لعدم فعولان ووجود أفعلان وإن لم يأت إلا انبجان فإن الحمل على ما وجد ولو مثال واحد أولى من حمله على ما لا مثال له يقال عجين انجيان أي مدرك

إذا وقف عليه بالتشديد صار يفعل **(و)**، مثل **(همزة أرونان)**، يقال يوم أَرْوَنَان أي شديد **(دون واوه)**، لعدم فعولان ووجود أفعلان وإن لم يأت إلا أَنْبَجَانٌ يقال عجين أَنْبَجَانٌ أي مدرك منتفخ والحمل على ما وجد ولو مثال واحد أولى من الحمل على ما لا مثال له، وفي الصحاح في بعض الكتب أَنْبَخَانٌ بالخاء معجمة، ثم قال فيه وسماعي بالجيم عن

قوله: **(وفسره)** الضمير ليهير المخفف. قوله: **(وفسره بالحجر الصلب)** أي فسر يلحق بهذه الثلاثة لم يذكر في الصحاح من هذه المعاني الثلاثة شيئاً، والظاهر أنه نقله من غير إمعان النظر، بل كان في كلامه لف ونشر غفل عنه هذا الشارح ض. قوله: **(فإن لم تخرج)** أي فإن لم تخرج الكلمة عن أبنيتهم في التقديرين. قوله: **(ولم يذكره المصنف)** لا نسلم أنه لم يذكره المصنف بل هو داخل في قول المصنف في المتن فإن لم يخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ؛ لأنه أعم من أن يكن معه شبهة الاشتقاق أولاً ثم قال وقيل شبهة الاشتقاق أي إذا كان مع الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق ض. قوله: **(فقد تحقق يفعل بالتضعيف في الجملة)** قال اليزدي: الحمل على يفعل الفعل كيحمر أولى؛ لأن الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل ولا يبنى على العارض القليل. قوله: **(يوم أرونان)** هو بفتح الواو قال في القاموس: الأرونان الصوت والصعب من الأيام ويوم أرونان مضافاً ومنعوتاً صعب وسهل ضد.

للباطل، وزنه يفعلَى كيحمرى، بمعنى الأحمر، (و)كـ(همزة أَرْوَنَان) ليوم شديد، فإنها زائدة (دون واوه) لعدم فعولان، ووجود أفعلان، (وإنْ لم يأتِ) منه مع أرْونانٍ (إلّا أَنْبَجان) للعجين المنتفخ، لأنّ الحمل على ما وجد، ولو مثالاً واحداً أولى من حمله على ما لا مثال له، قال الجوهري: هذا الحرف في بعض الكتب بالخاء معجمة، وسماعي بالجيم، عن أبي سعيد، وأبي الغوث، وغيرهما .**ثم بيّن المصنف القسم الثاني، فقال:**
(فإنْ خرجتا) أي الزنتان الحاصلتان بتقدير أصالة كل من الحرفين، وزيادة الآخر

فَإِن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيف فِي تَئِفَّانٍ، وَالْوَاو فِي كَوَأْلَلٍ، وَنون حِنْطَأْوٍ وواوها، ....

منتفخ. ذكر في الصحاح أن هذا الحرف يعني انجبان في بعض الكتب بالخاء المعجمة ثم قيل فيه، وسماعي بالجيم عن أبي سعيد، وأبي الغوث وغيرهما.

قوله: **(فإن خرجتا)** لما فرغ من القسم الأول وهو أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير كون أحدهما أصلاً دون الآخر شرع في القسم الثاني وهو أن تخرج على التقديرين فيرجح ها هنا بأكثرهما زيادة كالتضعيف في تيفان إذ فعلان وتفعلان لم يوجد في أبينتهم لكن زيادة التضعيف أكثر فوزنه فعلان يقال جاءنا على تيفان ذاك أي أوله، وكالواو في كوالل وهو القصير فإن فوعللا وفعألا للال لم يوجد لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة فوزنه فعوعلل، ثم أنه قد علم مما مر أن نون حنطأو زائدة فلو جعلنا الهمزة أيضاً زائدة دون الواو لكان وزنه فنعألا ولم يوجد، ولو عكست لكان فنعلوا، ولم يوجد

أبي سعيد وأبي الغوث وغيرهما. وشرع في القسم الثاني بقوله **(فإن خرجتا)** عن الأصول على التقديرين **(رجح بأكثرهما)**، زيادة **(كالتضعيف في تيفان)** يقال جاء على تيفان ذاك أي أوله فإنه لم يوجد في الأصول فعلان ولا تفعلان لكن زيادة التضعيف أكثر فوزنه فعلان (و) مثل **(واو كوألل)** وهو القصير فإنه لم يوجد في الأصول فوعلل ولا فعألل لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعلل (و) مثل **(نون حنطأو وواوها)** قد عرفت أن نونه زائدة فلو جعل همزته أيضاً زائدة دون الواو لكان فنعألا ولم

قوله: **(إذ فعلان وتفعلان لم توجد في أبنيتهم)** قال اليزدي: هكذا قال المصنف ومن قلده من الشارحين وفيه ضعف؛ لأن انتفاء تفعلان ممنوع إذ هو من زنات الفعل فهو موجود في الجملة واستشهد بما قدمه في يفعل بالتشديد ثم قال. واعلم أن شارحاً قال في باب يتحان أنه فعلان كتيغان وحكم ها هنا أن تيغانا فعلان تقلد المصنف ويوذن بأنه قد تخير فيه انتهى.

وأول كلامه من تصرفه واعتراضه على الشارح لظن الاتحاد، وليس كما ظن بل الأول بالفتح والقاف والثاني بالكسر والفاء.

عن الأصول (رُجِّح) الزائد بأكثرهما زيادة (كالتضعيف في تَئِفَّان) لأول الشيء، فياؤه الثانية زائدة دون تائه، لأنّ كلاً من فَعِلان وتَفِعلان، وإنْ لم يوجد في أبنيتهم، لكن زيادة التضعيف أكثر من زيادة التاء فوزنه فَعِلان، (و) كـ (الواو في كَوَأْلَل) للقصير، فإنها زائدة دون همزته، لأنّ كلاً من فوعْلَل وفأعلُل، وإنْ لم يوجد لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة حشوا، فوزنه فوعْلَل ملحقا بسفرجل، (و) كـ (نون حِنْطأْوٍ وواوها) فإنهما زائدتان دون همزتها، لأنّ زيادتهما أكثر من زيادتها، فوزنه فنعلولا فنعأل، ولا فعلأو، ولا

فَإن لم تخرج فيهمَا رُجِّحَ بالإظهار الشاذ، وَقيل: بِشُبْهَة الِاشْتِقَاق،

جـ لكن زيادة الواو أكثر فوزنه فنعلو وقد بينا ما فيه من الكلام.

قوله: (**فإن لم تخرج فيهما**) هذا هو القسم الثالث وهو أن لا يخرج اللفظ عن الأصول على تقدير جعل أيهما فرض زائداً فحينئذٍ إما أن يكون هناك إظهار شاذ أو لا فإن كان فإما أن تثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم يثبت شبهة الاشتقاق رجح بالإظهار الشاذ اتفاقاً، ولم يذكره المصنف لوضوحه فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فإما أن تثبت في أحدهما أو فيهما فإن ثبتت في أحدهما فقيل يرجح بالإظهار الشاذ وقيل بشهبة الاشتقاق،

قره يوجد ولو جعل الواو زائدة دون الهمزة لكان فنعلوا ولم يوجد أيضاً لكن زيادة الواو أكثر فوزنه فنعلو.

وشرع القسم الثالث بقوله: (**فإن لم تخرج فيهما**) عن الأصول أصلاً (**رجح بالإظهار الشاذ**) إن لم يكن فيه شبهة الاشتقاق بالاتفاق والمراد من شبهة الاشتقاق موافقة بناء لبناء كلامهم في الأصول ولم تعلم الموافقة في المعنى (**وقيل**) رجح (**بشبهة الاشتقاق**) إن ثبت في أحدهما وقيل رجح بالإظهار الشاذ. . . . .

لـ قوله: (**فإن ثبت في أحدهما**) أي معارضة للإظهار الشاذ بأن كان في الكلمة إظهار شاذ يقتضي على أحد التقديرين وشبهة اشتقاق يقتضي الآخر.

قوله: (**فقيل يرجح بالإظهار الشاذ**) هذا هو المرجح وهو مذهب سيبويه والتوجيه كما اشار إليه الشارح أن ارتكاب المهمل أولى من ارتكاب حزم قاعدتهم المطردة ومنه يعلم الجواب عما يقال إن اعتبار الإظهار يستلزم شذوذات الكلمة واعتبار الشبهة يستلزم شذوذ وصفها وهو أخف انتهى.

قدّ فعلأل، وإنْ كانت الأربعة غير موجودة على مامر، وتقدم بيان معنى حنطأو، وزيادة نونه .**ثم بيّن القسم الثالث، فقال:**

(فإن لم تخرج) أي الكلمة، أو زنتها عن الأصول (فيهما)، أي في التقديرين، فإمَّـا أن يكون ثم إظهار شاذ أو لا، فإنْ كان فإمَّـا أنْ تثبت شبهة الاشتقاق أو لا، فإن لم تثبت رجح بالإظهاز الشاذ بالاتفاق، ولم يذكره لوضوحه وإنْ تثبت فإمَّـا أن تثبت في أحد التقديرين، أو فيهما، فإنْ ثبتت في أحدهما بأنْ كان في الكلمة إظهار شاذ على أحد التقديرين، وشبهة اشتقاق على الآخر، (رُجِّح) الزائد (بالإظهار الشاذ)، أي بالتقدير السالم منه، (وقيل بشبهة الاشتقاق)، ومعناها موافقة البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم يعلم الموافقة في المعنى الأصلي، وقدمت ما هو قريب من ذلك، . . . .

وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأْجَجَ ومَأْجَجَ .

ﮔ ومن ثمة اختلف في يأجج اسم قبيلة ومأجج اسم مكان فمن رجح بالإظهار الشاذ لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة وهو الإدغام عند اجتماع المثلين قال وزنهما فعلل، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر من رجع بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم قال وزنهما يفعل ومفعل إذ وجد في بنائهم أج ولم يوجد يأج ومأج فجعله على بناء كلامهم أشبه، وفيه نظر لتعذر الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم فثبت أن الأخذ بالإظهار

(**ومن ثم اختلف في يأجج**) اسم قبيلة (**ومأجج**) اسم مكان فمن رجح بالإظهار الشاذ لئلا يلزم هدم قاعدة معلومة وهي الإدغام عند اجتماع المثلين قال: وزنهما فعلل والجيم الثانية للإلحاق بجعفر ومن رجح بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء غير موجود في كلامهم وهو يأج ومأج، قال: وزنهما يفعل ومفعل؛ لأنه وجد في كلامهم أج فجعلهما على بناء

قوله: (**ومن ثَمَّ اختلف**) أي من أجل الاختلاف في سبب الترجيح. قوله: (**ومن ثَمَّ اختلف في يأجج**) هو غير منصرف وكذا وزنه الآتي. قوله: (**اسم قبيلة**) كما في القاموس ويأجج كيسمع وينصر ويضرب موضع بمكة. قوله: (**لئلا يلزم**) دليل قال. قوله: (**إذ وجد في بنائهم أجّ**) يقال أجت النار يوج أجيجاً وهو لهبها، وأج الظليم أجاً عدا وأج الماء أجوجاً صار أجاجاً. قوله: (**ولم يوجد يأج ومأج**) في الثاني نظر قال الجوهري وغيره: المأج الماء الأجاج، وقد موج يموج موجة فهو ماج، قال: فإنك كالقريحة حين تمهى شروب الماء ثم تعود ماجاً انتهى. فمأجج من باب مهدد.

قوله: (**وفيه نظر**) قد يدقع بأن النفي بعد الاستقراء يغلب معه ظن العدم وهو كاف في هذه المباحث وإلا تعذر الاستدلال على زيادة حرف بعدم النظير.

قوله: (**وفيه نظر**) أي في كلام من رجح بالاشتقاق وفي نظره نظر؛ لأن هذا كلام المستقرئ لكلام العرب، وفقدانه بعد التفحص البليغ يغلبه ظن عدمه وهي تكفي في الباب

(ومن ثم) أي من هنا، وهو اختلافهم في المرجح، أي من أجل ذلك (اختلف في يأْجَج) لقبيلة (ومأْجَج) لمكان، فمن رجح بالأول لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة، وهي الإدغام عند اجتماع المثلين، قال وزنهما فعلل بزيادة اللام للإلحاق بجعفر، إذ لو كانت أصلية لزم الإظهار الشاذ، ومن رجّح بالثاني لئلا يلزم بناء لم يوجد له أصل في كلامهم، قال وزنهما يفعل غير منصرف، ومفعل، إذ وجد في أبنيتهم أجّ من أجّت النار تؤجّ أجيجا، أي تلهبت، ولم يوجد يأج ومأج فجعله على بناء كلامهم أشبه، وضعف هذا بتعذّر الاطلاع على كل ما وقع في كلامهم، فالأخذ بالأول أولى على أنه قد وجد مأْج كما في القاموس، ووقع في الشروح أنّ مَن رجح بالثاني قال: وزنهما يفعل ومفعل،

وَنَحْو: مَحْبَبٍ - علماً - يُقَوِي الضَّعِيف، وَأُجِيب بوضوح اشتقاقه؛ . . . .

الشاذ أولى، ومعنى شبهة الاشتقاق أن يوافق البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم يعلم الموافقة في المعنى الأصلي، ثم إنه وقع في الشروح أن من رجح بشبهة الاشتقاق، قال وزنهما يفعل ومفعل؛ لأن في بنائهم أج ومج، وذكر مج يوهم أن من قال بشبهة الاشتقاق يقول مأجج من المج، وليس كذلك وإلا كان وزنه عنده فأعلا لا مفعلاً.

قوله: **(ونحو محبب)** وهو عالم يقوى القول الضعيف وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على أنه مفعل، فلو رجح بالإظهار لقيل وزنه فعلل، وجوابه إما بأنه علم وفي الأعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها فلهذا لا يلزم من ترجيح شبهة الاشتقاق على الإظهار الشاذ في العلم ترجيحها عليه في غيره، وإما بأن الاشتقاق واضح.

كلامهم أولى **(ونحو محبب علماً يقوى)** القول **(الضعيف)** وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على أنه مفعل لو رجح بالإظهار الشاذ لقيل وزنه فعلل **(وأجيب)** بأنه رجح **(بوضوح اشتقاقه)** لا بشبهته. . . . .

وأيضاً لو لم يعتبر هذا لم يكن الحكم بعدم النظير في موضع وقد مرت قبل ذلك الحكم بعدم النظير في مواضع كثيرة ض.

قوله: **(وجوابه إما بأنه علم)** نقض هذا الجواب بيأجج ومأجج فإن كلًّا منهما علم وإن لم يكن من أعلام الأناسي.

قوله: **(في العلم ترجيحاً عليه)** هذا الجواب لا يصح؛ لأن يأجج ومأجج أيضاً علمان الأول لقبيلة، والثاني لمكان فكيف يفرق بينهما ومحبب من هذا الوجه ض.

لأنّ في بنائهم أجّ ومجّ وذكر مج يوهم أنّ من قال بالثاني يقول ماجج من المج، وليس كذلك، وإلّا لكان وزنه عنده فأعلا لا مفعلا، (ونحو مَحْبَب) عَلما بوزن جعفر (يُقوِّي الضعيف) من القولين، وهو الثاني، لأنّ وزنه مَفْعَلا بالاتفاق، فلو رجح بالأول لقيل وزنه فَعْلَل، والأحسن أن لا يجزم بذلك بل يقول وقُوي الضعيف بنحو محبب لقوله (وأجيب) عنه إمَّا (بوضوح اشتقاقه) من حبّ، وليس من شبهة الاشتقاق في شيء، وإمَّا بأنه عَلم، والأعلام يُغتفر فيها مالا يُغتفر في غيرها، كما مرّ، فلا يلزم من ترجيح الثاني على الأول في العلم ترجيحه عليه في غيره، . . . .

فَإن ثبتَتْ فيهمَا بالإظهار اتِّفَاقاً كدال مَهْدَدَ؛ فَإن لم يكن فِيهِ إظْهَار فبشُبْهَةِ الِاشْتِقَاق كميم مَوْظَب. . . . .

قوله: **(فإن ثبت)** أي شبهة الاشتقاق لما فرغ مما وجد فيه شبهة الاشتقاق في أحد التقديرين شرع فيما ثبت فيه شبهة الاشتقاق في كلا التقديرين كمهدد اسم امرأة إن جعلت الدال زائدة كان من مهد، أو الميم كان من هد فتعين الترجيح بالإظهار فنقول الدال زائدة وإلا لوجب الإدغام ومهدد غير منصرف للتأنيث والعلمية.

قوله: **(فإن لم يكن إظهار)** لما فرغ مما وجد فيه الإظهار الشاذ شرع فيما لم يكن فيه الإظهار الشاذ، وقسمه ثلاثة أقسام، وذلك لأنه إما أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق أو لم يوجد فإن وجدت فإما في أحدهما أو فيهما.

أما القسم الأول: فأشار إليه بقوله فشبهة الاشتقاق فنقول إن وجدت شبهة الاشتقاق في أحدهما فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أو لا، فإن لم يعارضها أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق كميم موظب مع الواو، فإنك إن جعلته مفعلاً كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل يقال وظب على الشيء وظوباً، أي دام، وإن جعلته فوعلاً

(فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق **(فيهما)** أي في التقديرين **(فبالإظهار)** الشاذ **(اتفاقاً كدال مهدد)** اسم امرأة إن جعلت الدال زائدة كان من مهد وإن جعلت الميم زائدة كان من هد فتعين الترجيح بالإظهار فالدال زائدة للإلحاق وإلا لوجب الإدغام **(فإن لم يكن)** فيه **(إظهار شاذ)** وهو على ثلاثة أقسام: أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق في أحدهما، وأن يوجد فيهما، وأن لا يوجد في واحد منهما، وأشار إلى الأول بقوله: **(فبشبهة الاشتقاق)** إن لم يعارضها أغلب الوزنين **(كميم موظب)** وهو علم بقعة غير منصرف مع الواو فإنه إن جعل مفعلاً كان من وظب على الشيء وظوباً أي دام وإن جعلته فوعلا كان من مظب

قوله: **(وإلا لوجب)** فيه إدخال اللام في جواب أن وهو شائع في كلام المصنفين. قوله: **(كميم موظب)** بفتح الظاء قياسه بالكر؛ لأن معتل الفاء اسم المكان منه مكسور العين.

(فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما)، أي في التقديرين (فبالإظهار) الشاذ يرجح الزائد (اتفاقاً)، إذ ليس حينئذ غيره، (كدال مَهْدَدَ) لامرأة فإنها زائدة دون الميم، إذ لو عكس لوجب الإدغام، فوزنه فعلل لا مفعل، فهو من المهد، لا من الهدّ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث، (فإن لم يكم إظهار شاذ)، وهو ثلاثة أقسام، لأنه إمَّا أنْ تثبت فيه شبهة الاشتقاق أو لا، فإن ثبتت فإمَّا في أحد التقديرين، أو فيهما، فإن ثبتت في أحدهما، ولم يعارضها أغلب الوزنين في الآخر (فبشبهة الاشتقاق) يرجح الزائد (كميم مَوْظَب) بالفتح لبقعة، فإنها زائدة دون الواو، لأنّ كلا من مَفْعَل وفَوْعَل، وإنْ وجد

وَمَعْلَى، وَفِي تَقْدِيم أغلبهما عَلَيْهَا نَظَرٌ، . . . .

كان من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم وموظب غير منصرف؛ لأنه علم بقعة وكذلك معلى؛ لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواوٍ، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة كان من ميم وعين ولام وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم معلت الشيء أخذته بسرعة، وإنما أورد مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها أقيس الوزنين كما في موظب أو لا

وهو غير مستعمل بحكم بزيادة الميم (و) كميم (**معلى**) فإنه إن جعل مفعلاً كان من علا وهو مستعمل، وإن جعل فعلى كان من معل وهو غير مستعمل وفيه نظر، لقولهم معلت الشيء أي أخذته بسرعة، وإنما أتى بمثالين ليعلم أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها أقيس الوزنين كما في موظب أو لا كما في معلى (**وفي تقديم أغلبهما**) أي أغلب الوزنين (**عليها**) أي على شبهة الاشتقاق (**نظر**) فمن قدمه على شبهة الاشتقاق نظر إلى أن الحمل على ما كثرت نظائره أَوْلَى من الحمل على ما قلت، ومن لم يقدمه عليها نظر إلى احتمال أن يكون رده إلى أغلب

قوله: (**لأنه علم بقعة**) من الأعلام المرتجلة الغير الجارية على القياس؛ لأن مفعلاً المفتوح العين لا يجيء من المثال ولذلك كان وزن فوعل فيه أقيس .

قوله: (**لقولهم معلت الشيء أخذته بسرعة**) قالوا أيضاً معله عن حاجته أعجله وأزعجه كأمعله ومعل الحمار أسيل خصييه ومعل أمره عجل به وقطعه وأفسده ومعل ركابه قطع بعضها من بعض ومعل الخشبة شقها .

قوله: (**أقيس الوزنين**) لأن معتل الفاء لا يجيء منه اسم مكان إلا على مفعل بكسر العين فحينئذ أقيس الوزنين يعارض شبهة الاشتقاق.

كمضرب وجوهر، لكن الترجيح بشبهة الاشتقاق أولى، لأنك إنْ جعلته مفعلا كان من وظبَ، وهو موجود، يقال وظب على الشيء وظوبا، أي داوم، أو فوعلا كان من مظب، وهو مفقود، وموظب غير منصرف للعلمية والتأنيث، (و) كـ (ميم مَعْلَى) فإنها زائدة دون الألف، لأنّ علو مستعمل دون معل، وفيه نظر، لأنه يُقال مَعَلْتُ الشيء اختلسته، ومعلت في السير أسرعت فيه، وأورد مثالين إشارة إلى أنه يرجح بشبهة الاشتقاق في ذلك سواء أعارضها أقيس الوزنين كما في موظب أم لا، كما في معلى، (وفي تقديم أغلبهما) أي الوزنين (عليها)، أي على شبهة الاشتقاق إذا عارضها (نظر) الأولى خلاف، والأصح تقديمها عليه، لجواز أنْ يكون رد اللفظ إليها رداً إلى تركيب

. . . .

كما في معلى، هذا إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره.

فقال المصنف: فيه نظر لجواز أن يكون رده إلى أغلب الوزنين ردًّا إلى تركيب مهمل، وردُّهُ إلى غيره أغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردًّا إلى تركيب مستعمل، والرد إلى التركيب المستعمل أولى ولأجل أنهم يرجحون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق قالوا رمان فعال من رمن، وإن كان رمن غير مستعمل لا فعلان من رم أي أصلح لغلبتها أي لغلبة حرف التضعيف أو زنة فعال في نحو رمان من أسماء النبات نحو حماض وهو نبت له نور أحمر وتفاح وقلام لضرب من الحمض وعلام للحناء، وفي قولنا رمن غير مستعمل نظر لما ذكر المصنف في باب ما لا ينصرف من شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من رم أو من رمن بمعنى أقام.

الوزنين ردًّا إلى تركيب مهمل، ورده إلى غير أغلب الوزنين بشبهة الاشتقاق ردًّا إلى تركيب مستعمل، والرد إلى المستعمل أولى **(ولذلك)** أي لأجل ترجيح أغلب الوزنين عليها **(قيل رمان فعال)** من رمن وإن كان غير مستعمل وفيه نظر لأن رمن بمعنى أقام

قوله: **(قالوا رمان فعال)** قال المراد وغيره الصحيح أن نونه أصلية لا لكونه اسم نبات بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولو كانت زائدة لقالوا مرنة.

قوله: **(نحو حماض)** وكراث وقراص.

قوله: **(وهو نبت له نور أحمر)** قال الجوهري: والنور بفتح النون الزهر، والقلام بالقاف والعلام بالعين المهملة.

قوله: **(لما ذكر المصنف)** ذكر مثله الموصلي، والظاهر أنه أخذه منه ولم أظفر في الصحاح، ولا في القاموس باستعمال رمن بمعنى أقام.

مستعمل، ورده إلى أغلب الوزنين ردا إلى تركيب مهمل، والرد إلى المستعمل أولى، وقيل يقدم عليها؛ لأنّ الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره، (ولذلك)، أي ولترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق، (قيل رُمَّان) وزنه (فُعَّال) من رمن، وإنْ كان مهملا، لا فعلان من رمَّ، أي أصلح (لغلبتها)، أي لغلبة زِنة فعَال، وفي نسخة لغلبته، أي فعال (في نحوه) من أسماء النبات كتُفاح وكُرّاث، وحُماض، نبت له نور أحمر، وقُلام لضرب من الحمض، وعُلام للحناء، ومع ذلك

وَلذَلِك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ؛ لغلبتها فِي نَحوه، فَإِن ثبتَتْ فيهمَا . . . .

ثم اعلم أنه ذكر في الصحاح أنه قال سيبويه سألته يعني الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به أي لا ندري من أي شيء اشتقاقه فنحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون، وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وهو البابونج وهو نور الأقحوان إذ يبس، والواحدة قراصة هذا هو المذكور في الصحاح، وهو يدل على أن وزن رمان عند الخليل وسيبويه فعلان، وكأنه المختار عند المصنف، ولذلك قال، ولذلك قيل رمان فقال ولم يقل، ولذلك رمان فعال.

قوله: **(فإن ثبتت فيهما)** هذا هو **القسم الثاني من الأقسام الثلاثة** لما لم يكن فيه الإظهار الشاذ أي إن لم يكن إظهار وثبتت شبهة الاشتقاق فيهما فإما أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان فإن غلب أحدهما فإما أن يكون الوزن الآخر أقيس أو لا، فإن

مستعمل لا فعلان من رم وإن كان مستعملا **(لغلبتها)** أي لغلبة زنة فعال **(في نحوه)** أي في نحو رمان من أسماء النبات نحو حماض وهو نبت له نور أحمر وتفاح.

قال سيبويه: سألت الخليل عن الرمان إذا سمي به، فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون وهذا يدل على أن وزن رمان عند الخليل وسيبويه فعلان، وكأنه المختار عند المصنف، ولذلك قيل رمان فعال ولم يقل ولذلك كان رمان فعالاً، وأشار إلى القسم الثاني بقوله: **(فإن ثبت)** أي شبهة الاشتقاق **(فيهما)**. . . . .

قوله: **(من الحمن)** هو بسكون الميم القرد كالحمنانة.

فالأصح في رُمّان عند المصنف اقتضاء كالخليل وسيبويه صريحا أنّ وزنه فُعلان تقديما لشبهة الاشتقاق عند الأول، ولكونه أغلب في النبات عند الآخرين، والأصح فيه عند المرادي كالأخفش أنّ وزنه فُعّال؛ لكونه أغلب في النبات عند الأخفش، ولثبوت نونه في الاشتقاق عند المرادي، مستدلا بقولهم مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان، قال: ولو كانت زائدة لقالوا مرمة، قلت: ويؤيده ما ذكره المصنف في شرح المفصل أنّ رمن جاء بمعنى أقام، ففيما ذكر أنه مهمل نظر، (فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما)، أي في التقديرين

رجح بأغلب الوزنين، وَقيل: بأقيسهما، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ

جا لم يكن الآخر أقيس رجح بأغلب الوزنين كحومان واحده حومانة وجمعها حوامين وهي أماكن غلاظ فإنه فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة فعلان مع أنه لا يعارضه أقيس الوزنين والحمنانة القراد وإن كان الوزن الآخر أقيس كمورق وهو علم قيل هو مفعل من الورق؛ لأنه غلب وقيل هو فوعل من المرق؛ لأنه لو كان مفعلاً لكان الراء مسكوراً الآن قياس ما زيد فيه الميم من مثله أن يكسر عينه كموعد هذا إذا غلب أحد الوزنين فإن لم يغلب أحدهما بل ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق من الطرفين؛ لأن

نقره **رجح بأغلب الوزنين)** إن لم يكن الوزن الآخر أقيس **(وقيل)** رجح **(بأقيسهما)** وإن كان الآخر أغلب **(ومن ثم)** أي من أجل أنه رجح بأغلبهما مع عدم الأقيس ومع وجوده فيه خلاف **(اختلف في مورق)** وهو علم فقيل هو مفعل من الورق لأنه أغلب وقيل هو فوعل من المرق؛ لأنه لو كان مفعلاً لكان الراء مكسوراً؛ لأن مثل ما زيد فيه الميم من المعتل الفاء الواوي الذي حذف واوه في المستقبل ولم يكن لامه حرف علة أن يكسر عينه كموعد **(دون حومان)** واحده حومانة وجمعه حوامين وهي أماكن غلاظ فإنه لم يختلف

قوله: **(مع أنه لا يعارضه)** فإن فعلان وفوعالا موجودان كسمنان وتوراب للتراب ولم يكن أحدهما أقيس.

قوله: **(وهو علم)** قال في القاموس ومروق كمقعد ملك الروم ووالد طريف المدني المحدث.

قوله: **(قيل هو مفعل الخ)** استغنى بهذا عن جواب الشرط والتقدير وإن كان الوزن الآخر أقيس ففيه خلاف والمفهوم من عبارة المتن ترجيح الأغلب أيضاً هنا، وهو مذهب الأكثر وكلام الشارح لا يدل عليه.

قوله: **(وقيل فوعل من المرق)** أي مرقة الطعام.

فك (رجح بأغلب الوزنين) إنْ كان أحدهما أغلب، (وقيل بأقيسهما) إنْ كان أحدهما أقيس، (ومن ثَم)، أي ومن هنا، وهو اختلافهم في المرجح، أي من أجل ذلك (اختُلف في مَوْرِقٍ) بالفتح اسم رجل فمن رجح بالأول، قال وزنه مَفْعِل من وَرَق بزيادة الميم، لأنه أغلب من فَوْعَل، يقال ورقتُ الشجرة إذا أخذت ورقها، ومَن رجح بالثاني قال وزنه فَوْعَل من مرق بزيادة الواو؛ لأنه أقيس من مَفْعَل، لأنه لو كان مفعلا لكسرت الراء، لأنّ قياس ما زيدت الميم في مثله مما هو معتل الفاء أنْ تكسر عينه كموعد وموجل. . . .

دون حومانٍ؛ فَإِن نَدَرَا احتملهما كأُرْجُوانٍ؛ فَإِن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الِاشْتِقَاق فيهمَا فبالأغلب، . . . .

الفرض كأرجوان ويقال له بالفارسية أرغوان احتمل أن يكون أفعلانا كأفعوان من رجوت وأن يكون فعلوانا من الأرج كالعنفوان لأول الشباب.

قوله: **(فإن فقدت شبهة الاشتقاق)** فيهما هذا هو **القسم الأخير من الأقسام الثلاثة** لما لم يكن فيه الإظهار الشاذ أي فإن لم يكن فيه إظهار شاذ، وفقدت شبهة الاشتقاق فيهما أي في التقديرين، أعني تقديري أيهما فرض أصلاً أو زائداً فإما أن يغلب أحد الوزنين أو يندر الوزنان فإن غلب أحدهما فيحكم بالأغلب . . . .

فيه وهو فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة **فعلان** مع عدم معارضة أقيس الوزنين **(فإن ندرا)** أي الوزنان ولم يغلب أحدهما مع شبهة الاشتقاق فيهما لأنه المفروض **(احتملهما)** أي اللفظ الوزنين **(كأرجوان)** ويقال له بالفارسية أرغوان فإنه يحتمل أن يكون أفعلانا كأفعوان من الرجاء وأن يكون فعلوانا من الأرج كالعنفوان لأول الشباب. وأشار إلى القسم الثالث بقوله: **(فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما)** ولم يكن ثم إظهار شاذ **(فبالأغلب)** إن كان . . . .

قوله: **(احتمل أن يكون أفعلانا)** هذا هو المفهوم من كلام الجوهري وغيره ونقل عن سيبويه أنه قد يدعي أنه أغلب لاشتهاره في الاسم والصفة دون فعلوان، قال سيبويه: ويكون على فعلوان في الاسم نحو العنظوان والعنفوان ولا نعلمه جاء وصفاً انتهى. قوله: **(احتمل أن يكون افعلانا)** ينبغي أن يكون أفعلان بلا تنوين ولكن جاء به على المذهب الضعيف وهو أن الميزان ليس بعلم ض. قوله: **(وأن يكون فعلوانا)** المراد جواز كل من الاعتبارين صرح به اليزدي، والأرج بفتح الراء. قوله: **(من الأرج)** الأرج، والأريج تفوح ريح الطيب يقول أرج الطيب بالكسر يأرج أرجاً وأريجاً إذا فاح توفيحت رائحة الطيب أي توقدت صحاح.

قوله: **(ليحكم بالأغلب)** على تقدير زيادة الهمزة وزنه أفعل وهو موجود كأفضل وأحمر، وعلى تقدير زيادة الألف وزنه فعل وهو أيضاً موجود كعلقي لبنت وسلمى لامرأة وفقد شبهة

(دون حَوْمان) للمكان الغليظ، والواحدة حومانة، وجمعها حوامين، فإنه لم يختلف فيه، بل وزنه فَعْلان من الحَوْم، لا فَوْعال من الحمن، لغلبة فعلان، مع أنه لم يعارضه أقيس الوزنين، والحمنانة القراد، هذا إنْ لم يندر الوزنان، (فإنْ ندرا احتملهُما)، أي اللفظ (كأُرْجُوان) لصبغ شديد الحمرة، ويقال له بالفارسية أرغوان، فإنه يحتمل أن يكون وزنه أُفْعُلانا كأفعوان من رجوت، وأن يكون فُعلُوانا من أرج الطيب بالكسر يأرج إذا فاح كالعنفوان لأوَّل الشباب، (فإن فُقِدت شبهة الاشتقاق فيهما)، أي في التقديرين (فبالأغلب) من الوزنين يرجح . . . .

كهمزة أَفْعَى وأَوْتَكَانٍ، وَمِيم إِمَّعَةٍ؛ ....

ك كأفعى فإنه أفعل لا فعلى لغلبة وزن أفعل، وكأوتكأن وهو القصير فهو أفعلان كأنجبان لا فوعلان كحوتنان بالتاء والثاء أيضاً، وهو اسم بلد لكثرة افعلان بالنسبة إلى فوعلان وفيه نظر؛ لأنه قد جاء فوعلان كثيراً كحوقران اسم رجل وحوثنان بالتاء اسم أرض وبالثاء كذلك، ولم يأت أفعلان إلا أنجبان وأرونان، اللهم إلا أن يقال زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة، لكن قوله بعد ذلك فإن ندرا لا يساعد على هذا كأمعة

ج **(كهمزة أفعى)** فإنه أفعل لا فعلى لغلبة أفعل **(و)** كهمزة **(أوتكان)** وهو القصير فإنه أفعلان كانبجان لا فوعلان كحوتنان بالتاء وبالثاء اسم بلد لأن زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة **(و)** مثل **(ميم إمعة)** وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد فإنه فعلة كدِنَّمَة وهو القصير لا أفعله كإنفحة لغلبة فعله على أفعلة. ....

ك الاشتقاق فيهما إذ ليس لنا تركيب من أفع ولا من فعو فحكم بزيادة الهمزة فيكون أفعل؛ لأنه أغلب وأكثر. قوله: **(وفيه نظر)** لما عرفت قبل ذلك من فعوة السم لحدته ض. قوله: **(كأفعى)** في التمثيل به نظر؛ لأن الكلام فيما فقدت فيه شبهة الاشتقاق في التقديرين، وقد قالوا فعوة السم كما تقدم. قوله: **(وكأوتكان)** إن جعلنا الهمزة زائدة فوزنه أفعلان وهو موجود كأبيحان وإن جعلتنا الواو زائدة فوزنه فوعلان وهو أيضاً موجود كحوتنان وفقد شبهة الاشتقاق فيهما إذ ليس لنا تركيب من من أتك ولا من وتك فحكم بزيادة الهمزة فيكون وزنه أفعلان لا فوعلان؛ لأن أفعلان أغلب وأكثر. قوله: **(وإن ندار لا يساعد)** لأن ضمير ندرا عائد إلى التقديرين الأول الهمزة والراء. قوله: **(اسم رجل)** وهو لقب الحارث بن شريك؛ لأن قيس بن عامر حقره بالرمح حين خاف أن يفوته. قوله: **(وكأمعة)** إن جعلنا الهمزة زائدة فوزنه أفعلة، وإن جعلنا التضعيف زائدة فغيرته فعلة وكل منهما يوجد، وليس تركيب أمع ولا من ممع فيحكم بزيادة التضعيف ليكون وزنه فعلة لأنها أغلب.

ق (كهمزة أفْعى)، فإنّ زيادتها أغلب من زيادة ألفه، فوزنه أفْعَل لا فَعْلَى، لأنّ أفعل أغلب، مع فقد شبهة الاشتقاق، لفقد افع وفعو (و) كهمزة (أَوْتَكان) للقصير فإنها أغلب من واوه، فوزنه أَفْعَلان كأنبجان، لا فَوْعلان كحوتنان بمثناة فوقية أو بمثلثة لأرض، لأنّ أفعلان أكثر من فوعلان مع فقد أتك ووتك، واعترض عليه كونه أكثر بأن فوعلانا جاء كثيرا كحوقران اسم رجل، وحوتنان، ولم يجئ على أفعلان إلّا أنبجان وأرونان، ويُجاب بأنهم نظروا إلى أكثرية أفعل ولو بلا ألف ونون، (و) كـ(ميم إمَّعَه) للذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد، فإنها أغلب من همزته، فوزن إمعة فِعَّلة كدِنّمة للقصير لا إفعلة

فَإِن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كَأُسْطُوَانَةٍ، إِن ثبتَتْ (أُفْعُوَالَةٌ) وَإِلَّا (فَفُعْلُوَانَةٌ). . .

وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد، ووزنها فعلة كديمة وهو القصير لا أفعلة كأنفخة؛ لأن فعلة أكثر من أفعلة وإن لم يغلب أحدهما بل ندر الوزنان احتملهما كأسطوانة فإنه إن ثبت أفعوالة فهو إما أفعوالة لثبوته حينئذٍ أو فعلوانة كعنفوانة، وإن لم تثبت أفعوالة تعين أن يكون فعلوانة، ثم أشار إلى أنه لا يجوز أن يكون أفعلانة؛ لأنه لو كان أفعلانة لم تحذف اللام في جمعه لكنها حذفت إذ الياء في أساطين زائدة قطعاً وليست بدلالة عن الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلا والوسط حرف مد زائد كمصابيح، ولو كان اسطوانة أفعلانة لقيل في الجمع أساط أو أساطي كما قيل في جمع أقحوان أقاح وأقاحي، وحاصل هذا الكلام أن أسطوانة لا

(فإن ندرا) أي الوزنان **(احتملهما كأسطوانة إن ثبتت أفعوالة)** فهو إما أفعوالة لثبوته حينئذٍ أو فعلوانة كعنفوانة **(وإلا)** أي وإن لم تثبت أفعوالة **(ففعلوانة)** على التعيين. . . .

قوله: **(وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد)** يقال له أمع أيضاً، ويقال هو أمع وأمعة أي متبع الناس الطعام من غير أن يدعى ولمن يقول دائماً أنا مع الناس. قال الجوهري: ولا يقال ذلك للنساء، وفي القاموس: ولا يقال امرأة إمعة أو قد يقال والديمة والدِنَّامة بكسر داليهما وتشديد النون الذرة أيضاً. قوله: **(إن ثبت أفعوانة)** كأقحوانة.

قوله: **(لأنه لو كان أفعلانة)** يعني أن يكون الواو أصلية. قوله: **(بغير هاء التأنيث)** احترز به عن زنادقة ونحوه. قوله: **(لقيل في الجمع أساط أو أساطي)** لأن أصله أساطي بعد قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها، ثم عوض عن المزيدتين وهما الألف والنون اللتان في الأسطوانة المحذوفتين هنا كما عوض في مغيليم تصغير مغيلم.

كإنفحة[1]، لأنّ فعّلة أكثر من إفعلة، هذا إنْ لم يندر الوزنان، (فإنْ ندرا احتملهما)، أي اللفظ (كأُسْطوانة) فإنه (إنْ ثبتت أُفْعُوالَة) في الكلام احتمل الوزنين أفعوالة وفعلوانة كعنفوانة لندرتهما مع فقد سطن وأسط (وإلّا) أي وإنْ لم تثبت أفعوالة (فـ) وزنه (فُعْلُوانَة) فقط، وخرج عما نحن فيه لعدم احتماله وزنا آخر، إذ لا يحتمل أفعوالة لعدم

(١) إِنْفَحَةُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ أَوْ تَشْدِيدِهَا وَقَدْ يُقَالُ مِنْفَحَةٌ أَيْضاً وَهِيَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِ الْجَدْيِ أَصْفَرُ يُعْصَرُ فِي صُوفَةٍ مُبْتَلَّةٍ فِي اللَّبَنِ فَيَغْلُظُ كَالْجُبْنِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِكُلِّ ذِي كَرِشٍ وَيُقَالُ كَرِشُهُ إِلَّا أَنَّهُ مَا دَامَ رَضِيعاً سُمِّيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِنْفَحَةً فَإِذَا فُطِمَ وَرَعَى فِي الْعُشْبِ قِيلَ اسْتَكْرَشَ أَيْ صَارَتْ إِنْفَحَتُهُ كَرِشاً. [المغرب: ٢/ ٣٢٠]

لَا (أُفْعُلانَةٌ) لمجيء أَسَاطِيْنَ.

الإمالة

يجوز أن يكون أفعلانة لمجيء أساطين، ثم إن ثبتت أفعوالة فهو إما أفعوالة أو فعلوانة لندورهما وعدم التركيب من أسط وسطن، وإن لم يثبت أفعوالة فتعين أن يكون فعلوانة ولا يكون مما نحن فيه.

الإمالة

قوله: (**الإمالة**) مصدر قولك أملت الشيء إمالة إذا عدلت به عن الجهة التي هو

(**لا أفعلانة لمجيء أساطين**) في جمعه بحذف الواو وليست الياء بدلاً من الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا والوسط فيه حرف مد زائد ولو كان أسطوانة أفعلانة لقيل في جمعه أساط.

الإمالة

(**الإمالة**) في اللغة مصدر من أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي

قوله: (**وعدم التركيب من أسط وسطن**) أي فقد شبهة الاشتقاق في التقديرين. قوله: (**فتعين**) صوابه أن يقول تعين بلا فاء تأمل. قوله: (**أن يكون فعلوانة**) ذكر في الصحاح أنه لا يجوز أن يكون اسطوانة فعلوانة؛ لأن الواو حينئذٍ زائدة إلى جنبها زائدتان الألف والنون وهذا لا يكاد يكون. قوله: (**ولا يكون مما نحن فيه**) أي لأن الكلام فيما تردد بين وزنين نادرين.

قوله: (**مما نحن فيه**) على هذا التقدير يلزم أحد الوزنين على التعيين وهو خلاف الفرض؛ لأن الفرض أن يكون الوزنان نادرين.

الإمالة

قوله: (**الإمالة**) أي من جملة أحوال الأبنية الإمالة.

ثبوته، و(لا أُفْعُلانة لمجيء أساطِين) في جمعه، أي لأنه لو كان وزنه أفعلانة لم تحذف لامه في جمعه، لكنها حذفت، إذ الياء في أساطين زائدة، لا بدل من الواو، إذ لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء تاء تأنيث إلّا والوسط حرف مد زائد كمصابيح، ولو كانت أسطوانة أفعلانة لقيل في الجمع أساط، أو أساطي، كما يقال في جمع أقحوان للبابونج، وهو نبت طيّب الريح، حواليه ورق أبيض، ووسطه أصفر أقاح وأقاحي، وأصل أقاح أقاحوا، فأعلّوا الواو إعلالها في الغازي، ثم أعلوا الياء إعلالها في قاضٍ، وأقاحيّ بياء مشددة؛ عوضاً عن المحذوف.

الإمـــالة

أَن يُنْحَى بالفتحة نَحْو الكسرة، ....

فيها من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد، وهي في الاصطلاح أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة أي هي عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، ثم إن كان هناك ألف فلا محالة تصير بين الألف والياء وهذا التعريف أولى من قولهم أن ينحى بألف نحو الياء، ومن قولهم إن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء؛ لأن الفتحة قد تمال منفردة نحو من الضرر فلا يكون ما ذكروه جامعاً.

هي فيها، ومن مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد، وفي الاصطلاح **(أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة)** بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة وقيل بالألف نحو الياء، وقيل بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء، والمختار تعريف المصنف لأنه شامل بجميع الأقسام؛ ولأنه قد تكون الإمالة من غير ألف في مثل رحمة ومن الكبر ومن المحاذر فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن تكون إمالة

قوله: **(وفي الاصطلاح أن ينحى بالفتحة)** من نحوت أي قصدت أي يقصد بالفتحة قصد الكسرة. قوله: **(وهي في الاصطلاح أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة)** ثم إن وصل الإنحاء بها إلى حد لو زاد صارت الألف ياء صارت إمالة محضة، وكبرى وهي المرادة عند الإطلاق وإلا سميت صغرى وبين بين، وبين اللفظين، والغرض الأصلي من الإمالة مطلقاً تناسب الأصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض؛ ليحسن الصوت ويخف النطق؛ لأن الفتحة والألف يطلبان أعلى الفم، والكسر والياء على العكس فإذا تجاوزوا حصل التنافر فإذا قربت الفتحة من الكسرة، والألف من الياء جرى اللسان على نمط واحد وهي لغة قيس وتميم وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا في مواضع قليلة.

قوله: **(ثم إن كان هناك)** أي بعد الفتحة تصير بين الألف والياء نحو عماد.

قوله: **(ومن قولهم إن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء)** قد يجعل الواو للتنويع فلا يرد ما قاله وعبارة كثير أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وحينئذٍ يكون هذا التعريف أولى من الأول لاقتضاء ذلك أن العدول بالألف لازم ليس من مسمى الإمالة مع أنها بمقتضى المعنى السابق مقصودة بها.

وهي لغة الانحراف عن القصد، واصطلاحاً (أنْ يُنحى بالفتحة نحو الكسرة)، أي عدول بها عن استوائها إلى الكسرة بأنْ تُشرب شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة. ثم إنْ كان ثَمة ألف أُميلت الألف نحو الياء، وتعريفها بذلك أولى من تعريفها بأنْ يُنحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء، ومن تعريفها بأن يُنحى

وسببُها قصدُ الْمُنَاسبَة لكسرة أَو يَاء، أَو لكَون الْألف مُنْقَلِبَةً عَن مكسور..............................

رك قوله: **(وسببها)** قسم المصنف الكلام في هذا الباب قسمين: قسم في الحرف والكلمات التي تشابهه مما لا يدخلها الإمالة، وقسم فيما لا يكون كذلك.

أما القسم الثاني فالفتحة الممالة فيه إما أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن كانت بعدها ألف، فالكلام فيه إما في سبب الإمالة أو مانعها، والمراد بالسبب هنا ما يكون مجوزاً لا موجباً فلهذا يجوز تفخيم كل ممال؛ لأنه الأصل، إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقة، وإذا أميلت ترددت بين الألف والياء، والأصل في الحروف أن لا تمازج صوته صوت غيره، ولا يجوز إمالة كل مفخم؛ لأنها تحتاج إلى سبب فتنتفي عند انتفائه والسبب المقتضي للإمالة إما أن يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة أو لا، فإن كان في تلك الكلمة فإما أن يكون في الألف الكائن بعد الفتحة أو لا، فإن لم يكن في

فج **(وسببها)** المجوز لا الموجب؛ ولذا يجوز تفخيم كل ممال؛ لأنه الأصل، لأن الأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره **(قصد المناسبة)** اللفظية والتقديرية **(لكسرة)** لا ضمة ولا فتحة لعدم مناسبتهما الإمالة **(أو ياء)** وهما الأصل في باب الإمالة ورجوع بواقي الأسباب إليهما ولذلك قدمهما واختلف فيهما فقيل الكسرة أقوى لأن تسفل اللسان بها أكثر من تسفلها بالياء وقيل الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف والحرف أقوى لقيامه بنفسه ولأن الكسرة بعضها **(أو لكون الألف منقلبة عن مكسور)**

لك قوله: **(فالكلام فيه)** أي في هذا القسم الذي يكون فيه بعد الفتحة الممالة ألف. قوله: **(كانت حقيقية)** أي منتسبة إلى صفة مخرجها وصفتها وهما الحلق والانفتاح أي خالصة غير مشوبة بغيرها بخلاف الممالة فإنها مشوبة بمخرج غيرها.

قوله: **(لأنه الأصل)** الضمير للتفخيم.

قوله: **(أن لا يمازج صوته صوت غيره)** الأحسن هنا أن يكون المفعول مقدماً.

قا بالألف نحو الياء، لأنّ كلا منهما غير جامع، لأنّ الفتحة قد تُمال منفردة، كما يأتي، وليست الإمالة دأب جميع العرب، فإن الحجازيين لا يميلون، وأحرص الناس عليها بنو تميم، (وسببها) المجوِّز لها (قصد المناسبة) لأحد سبعة أشياء (لكسرة أو ياء) بخلاف الضمة والفتحة، وغير الياء من الحروف، (أو لكون الألف منقلبة عن) حرف (مكسور،

أَو يَاءٍ، أَو صائرةٌ يَاء مَفْتُوحَة، أَو للفواصل، أَو لإمالة قبلهَا على وَجه. فالكسرةُ . . . .

الألف، فإما أن يكون حركة أو حرفاً، فإن كانت حركة فلا تكون إلا الكسرة إذ الضمة والفتحة لا تناسبانها وهو ظاهر فحينئذٍ، إما أن تكون الألف الواقعة بعد الفتحة منقلبة عن الواو أو لا فإن تكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة إما ملفوظة أو مقدرة، فإن كانت ملفوظة فإما أن تكون . . . .

سواء كان المكسور واواً أو ياء **(أو عن ياء)** سواء كانت الياء مكسورة أم لا **(أو)** لكون الألف **(صائرة ياء مفتوحة)** نحو دعى في دعا وحبليان في حبلى أما إذا صارت ياء ساكنة كما في قيل مجهول قال فلا يكون لها أثر؛ لأن الساكن كالميت ولا سيما إذا كان من حروف العلة **(أو)** قصد المناسبة **(للفواصل)** أي لرؤوس الآيات؛ لأن رعاية المناسبة فيها مهمة عندهم، ولذا يمال لها ما لا يمال لغيرها نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، فإنه يمال للفواصل مع أن ألفه منقلبة عن الواو؛ لأنه من الضحوة وإذا لم يقع في الفواصل لا يمال؛ لأن كسرته المقدرة عارضة فلا تأثير لها **(أو)** قصد المناسبة **(لإمالة قبلها)**، أي قبل الألف؛ لأنه لو لم يمل حينئذٍ لزم العدول من سفل إلى علو، وهو مستكره وأما إذا كانت الإمالة بعد الألف فلا يستكره؛ لأنه إنما يلزم منه العدول من علو إلى سفل وهو أسهل ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسر رائه لا يميلون ألفه.

قال المصنف في شرح "المفصل": الإمالة للإمالة سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعض المميلين، لأنها ليست كسرة محققة ولا ياء، فلا يلزم من اعتبارهما في مناسبتهما للإمالة اعتبار ما نحى به نحوهما وإليه أشار بقوله: **(على وجه)** وأجاز بعضهم الإمالة لإمالة بعد الألف ومنه قراءة بعضهم **(اليتامى)** و**(النصارى)** بإمالتين أميلت الألف الأخيرة؛ لأنها تنقلب ياء في التثنية نحو يتاميان ونصاريان فإن تثنية الجمع جائزة على تأويل الجماعتين ثم أميلت الأولى لإمالة الثانية، ثم شرع في تفصيل ما أجمله بقوله: **(فالكسرة)** الملفوظة . . . .

قوله: **(فإن كانت حركة)** ألحق تاء التأنيث وإن كان الضمير الذي فيها راجعاً إلى السبب المقتضي وهو مذكر نظراً إلى خبرها وهو مؤنث.

قوله: **(وتمال أيضاً نحو شملال)** لأن الساكن حاجز غير حصين فهو كالمعدوم.

أو) عن (ياء، أو) لكونها (صائرة) في حيز (ياء مفتوحة، أو للفواصل) قبلها أو بعدها (أو الإمالة قبلها) لا بعدها (على وجه) ضعيف.

ثم أخذ في بيان السبعة، فقال: (فالكسرة) إنْ كانت . . . .

قبل الْألف نَحْو: عِمَادٍ، وشِمْلالٍ، وَنَحْو: دِرْهَمَانِ سوَّغَةُ خَفَاء الْهَاء مَعَ شذوذه، . . . .

جا قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فإما أن يكون بينها وبين الحرفين التي عليها الفتحة فاصل أولاً، فإن لم يكن فيمال نحو عماد، وإن كان فالفاصل إما حرف فاصل فيمال أيضاً نحو شملال وهي الناقة المسرعة أو غير ذلك، ولا يمال حينئذٍ سواء كان الفصال حرفاً متحركاً نحو هذا عيناهما أو أكثر من ذلك نحو قتل قنباهما، وأما نحو أن ينزعها ودرهماً ودرهمان فأميل لخفاء الهاء مع شذوذه، وفي التمثيل بنحو درهمان نظر، لجواز

قره (**قبل الألف في نحو عماد**) مما لم يكن بين الكسرة وبين الحرف الذي عليه فتحة الألف فاصل فيمال (**و**) نحو (**شملال**) مما يكون بينهما حرف ساكن هو الناقة المسرعة فيمال أيضاً (**ونحو درهمان**) مما يكون بينهما حرفان والمتحرك منهما الهاء (**سوغة خفاء الهاء مع شذوذه**) وفيه نظر لجواز أن يكون إمالته لأجل كسرة النون فلا تكون شاذًّا، ولكن لا

لي قوله: (**نحو فتل قنباهما**) هو بكسر القاف وتشديد النون المفتوحة نبه به على امتناع الإمالة في غير المدغم من باب أولى.

قوله: (**قنباهما**) القنب الحبل قيد بعضهم في المتن بسكون النون حتى يرد عليه هذا ض.

قوله: (**وأما نحو أن يزرعها ودرهماً فأميل**) أي بشرط أن لا يضم ما قبل الهاء فإن انضم نحو هو يضربها لم تجز الإمالة لحجز الضمة بين الألف والكسرة قاله أبو حيان.

قوله: (**لخفاء الهاء**) فكأنها لخفائها كالعدم فلم يبق الفاصل إلا حرف ساكن ويجوز معه الإمالة. قوله: (**بنحو درهمان**) قيد بعضهم في المتن بسكون النون حتى لا يرد عليه هذا ض.

قر (قبل الألف)، فإنما تكون سببا (في نحو عِماد وشِمْلال)، مما يكون بينها وبين الألف حرف أو حرفان، أولهما ساكن، بخلاف نحو شملال بفتح الميم أو تشديدها، والشملال الناقة المسرعة، (ونحو دِرْهمان) كعندها وبهنباء مما يكون بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف أحدها ساكن وأحد الآخرين هاء لا ضم قبلها (سوَّغه) أي جوّز إمالته (خَفاء الهاء) فلم يُعتد بها فكأنه من قبيل شملال وعماد هذا (مع شذوذه)، وكنحو درهمان فيما ذكر نحو يريد أنْ ينزعها مما يكون بين الكسرة والألف حرفان متحركان أحدهما هاء لا ضم قبلها، واعترض على التمثيل بدرهمان، لجواز أنْ تكون إمالته لكسرة النون، فلا يكون شاذا، ولا مما نحن فيه إلّا أنْ يُقال لا اعتداد بكسرة النون، لسقوطها عند الإضافة، والأولى أنْ يُجاب بما أجاب به بعضهم من أنّ المثال مقيد بسكون النون، ولِخفة الهاء أجازوا في نحو مهاري جمع مهرية من الإبل إمالة الهاء

وَبعدهَا فِي نَحْو: عَالم، وَنَحْو من كَلَام قَلِيل لعُرُوضِهَا، بِخِلَاف " مِنْ دَارٍ، للراء، وَلَيْسَ مُقدَّرُهَا الْأَصْلِيّ كملفوظها على الْأَفْصَح، كجادٍّ

ﻫ أن تكون إمالته لأجل النون المكسورة فلا يكون شاذًّا أو لا يكون مما نحن فيه، إلا أن يقال لا اعتداد بكسرة النون؛ لأنه يسقط عند الإضافة، هذا إذا كانت الكسرة قبل الألف فإن كانت بعدها فالكسرة إما أصلية أو عارضة، فإن كانت أصلية فيمال نحو عالم، وإن كانت عارضة، فإما أن تكون على الراء أو لا، فإن لم تكن على الراء فإمالته قليلة نحو من كلام، بخلاف ما لو كانت على الراء نحو من دار، لما فيها من التكرار، فكأنها كسرتان هذا كله إذا كانت الكسرة ملفوظة، وإن كانت مقدرة فزوالها إن كان بطريق اللزوم كما في جاد . . . .

ﺝ يكون مما نحن بصدده إلا أن يقال لا اعتبار بكسرة النون لزوالها بالإضافة (و) الكسرة **(بعدها)** أي بعد الألف **(في نحو عالم)** مما كانت الكسرة أصلية فيمال **(ونحو من كلام)** مما كانت الكسرة عارضة فيها وعلى غير الراء **(قليل لعروضها)** والمراد بالكسرة العارضة ما كان مجيئها في الكلمة لأمر في بعض أحوالها كحركة الإعراب **(بخلاف نحو من دار للراء)** لما في الراء من التكرار فكأن فيها كسرتين فيمال كثيراً **(وليس مقدرها)** أي مقدر الكسرة **(الأصلي)** اللازم تقديرها في جميع الأحوال **(كملفوظها)** فلا يمال **(على الإفصاح كجاد)** أصله جادد . . . .

ﻙ قوله: **(فإن كانت بعدها الخ)** يفهم من تقريره أنه يشترط في كون الكسرة المتأخرة سبباً للإمالة اتصالها بالألف، فإن فصل بينهما فصال امتنعت بخلاف المتقدمة وهو كذلك. قال الموصلي: والفرق أن الكسرة قبل الألف أقوى في السببية منها بعدها. قوله: **(كما في جاد)** اسم فاعل من جد الأمر، جد في الأمر يجد وأجد مثله، قال الأصمعي: يقال فلان جاد مجد باللغتين صحاح.

ﻕ والميم، فكأنه قيل وماري، (و) إنْ كانت الكسرة (بعدها)، أي بعد الألف، فإنما تكون سببا (في نحو عالِم)، مما لا يكون بينها وبين الألف فاصل، وتكون هي أصلية، وقيل تُمال مع الفاصل كغلاما بشرٍ، كما لو كانت الكسرة قبل الألف، والفرق على الأول أنّ الانحدار بعد الصعود أهون من عكسه، (ونحو مِنْ كلام) بالإمالة (قليل لعروضها) أي الكسرة (بخلاف نحو مِنْ دار) بالإمالة، فليس بقليل، وإنْ كانت كسرته عارضة (للراء)، أي لِما في الراء من التكرار، فكأن عليها كسرتين، هذا في الكسرة الملفوظة، أمّا المقدرة ففيها تفصيل، ذكره بقوله: (وليس مُقدَّرُها الأصلي كملفوظها على الأفصح، كجادٍ . . . .

وجَوَادّ بِخِلَاف سُكُون الْوَقْف. وَلَا تُؤثِّر الكسرةُ فِي المنقلبة عَن وَاو

ج وجواد وأصلهما جادد وجوادد، فأدغم وجوباً فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الإمالة، وإنما قال على الأفصح؛ لأن بعضهم أجاز إمالته اعتداداً بالكسرة المقدرة كما أمالوا خاف؛ لأن أصله خوف، وإن كان بطريق الجواز كما في دار وقفاً فهي كالملفوظة، هذا إذا لم يكن الألف منقلبة عن الواو فإن كان منقلبة عنه فالكسرة إما أن تكون على الراء أو لا، فإن لم تكن على الراء فلا تؤثر سواء كانت قبل الألف أو بعدها، فلا يمال قولهم من عامه ولا بعامه؛ لأن ألفه منقلبة عن الواو لقولهم في جمعه أعوام

نقره **(وجواد)** أصله جوادِد فلا تعتبر الكسرة وإن كان السكون عارضاً في التقدير إلا أنه صار لازماً في اللفظ وبعضهم أجازوا إمالته اعتداداً بالكسرة المقدرة كما أمالوا خاف اعتداداً بكسرته المقدرة **(بخلاف سكون الوقف)** فإن الكسرة معه كالملفوظة لأن سكونه ليس بلازم في اللفظ **(ولا تؤثر الكسرة في)** الألف **(المنقلبة عن واو)** إن لم تكن الكسرة على

حـ قوله: **(وجواد)** جمع جادة.

قوله: **(فلا يكون كالكسرة)** لأنه لما لزم الإدغام صارت الكسرة كالعدم للزوم السكون.

قوله: **(كما أمالوا خاف)** الفرق على الأفصح بين خاف وجاد أن السبب المقدر في خاف وبابه أقوى لكونه موجوداً في نفس الألف، ولذلك لم يمنعه حرف الاستعلاء كما سيأتي.

فك وجواد)، إذ أصلهما جادد، وجوادد، لكن لمَّا التزموا إدغام الدال في الدال صارت الكسرة كالعدم للزوم السكون، ومقابل الأفصح أنّ مقدرها كملفوظها نظرا للأصل فيميلون ذلك، كما يميلون خاف وكاد إذ أصلهما خوف وكود، وفرق الأول بأنّ سبب إمالة هذين في نفس المُمال بخلاف ما ذكر، (بخلاف سكون الوقف)، ولو على غير الراء كالوقف على داع وماش ودار، فإن مقدر الكسرة كملفوظها لعروض السكون بلا لزوم.

(ولا تؤثر الكسرة في) إمالة الألف (المنقلبة عن واو) سواء أكانت قبلها أم بعدها، ولم تكن على راء نحو بعامة ومن عامة لأنّ ألفه عن واو، بدليل أعوام فالكسرة لا تأثير لها، (ونحو مِنْ بابه، ومالِه، ....

وَنَحْو: مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ والكِبَا شَاذ، كَمَا شَذَّ العَشَا والمَكَا، وَبَابٌ وَمَالٌ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاس لغير سَبَب، وَأما إمالة ....

وشذ إمالة من ماله وبابه إذ ألفهما منقلبة عن الواو لقولهم أبواب وأموال، وكذلك الكبا مكسوراً مقصوراً وهي الكناسة وألفه عن الواو لقولهم كبوتُ البيتَ، وشذ العَشَا إلى قوله والناس بغير سبب، وإنما قال كذلك لأن إمالة ما تقدم كانت شاذة مع تحقق السبب الذي هي الكسرة ولا كسرة في هذه الأمثلة، والعشى بالفتح، والقصر مصدر الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، وألفه عن الواو لقولهم امرأة عشواء وامرأتان

الراء سواء كانت الكسر قبل الألف أو بعدها **(ونحو من بابه وماله)** لأن ألفهما عن واو لقولهم أبواب وأموال **(والكبا)** بالكسر والقصر وهو الكناسة **(شاذ)** لأن ألفه عن واو بدليل كبوت البيت **(كما شذ العشا)** وهو بالفتح والقصر مصدر الأعشى وألفه عن واو لقولهم امرأة عشواء **(و)** شذ **(المكا)** بالفتح والقصر حجر الثعلب وهو من الواو لقولهم في معناه مكو **(وباب ومال والحجاج)** ألفه ليست بدل عن شيء **(والناس)** ألفه أيضاً ليست ببدل عن شيء وإنما قال **(بغير سبب)** لأن إمالة ما تقدم شاذة مع تحقق السبب وهو الكسرة بخلاف هذه الأمثلة إذ لا كسرة فيها في غير حال الجر ومراده هذا ....

قوله: **(لقولهم أبواب وأموال)** في جمعهما وبويب ومويل في تصغيرهما.

قوله: **(وكذا الكبا)** فإن قلت: فكبا كعماد فلم لم يحمل على أن إمالته لكسرة الكاف كإمالة عماد لكسرة عينه. قلت: الكسرة في عماد يجذب الألف إلى الإمالة، ولا مانع منه فيمال، وأما الكبا فكسرة كافه يجذب إلى الإمالة لكن كون ألفه عن واو وحرف الألف عنها فلما أمالوه مع الصارف حملوه على الشذوذ. قوله: **(وهي الكناسة)** هي بالضم القمامة.

قوله: **(الذي هي الكسرة)** فيه تأنيث العائد باعتبار خبره وهو شائع.

والكِبا) بكسر الكاف والقصر للكناسة (شاذ) إمالتها، لأنّ ألفها عن واو بدليل أبواب وأموال، وكبوت البيت أي كنسته (كما شذّ) أنْ يُمال (العَشا) بالفتح والقصر مصدر الأعشى، وألفه عن واو لقولهم امرأة عشواء (والمَكا) بالفتح والقصر لجحر الثعلب ونحوه، وألفه عن واو لقولهم في معناه مَكْوو، (وبابُ ومالٌ والحَجَّاج والنَّاس بغير سبب) من أسباب الإمالة من كسرة وغيرها، ولا عبرة بصيرورة ألف نحو المكا ياء مفتوحة في التصغير مثل مكيّة، لأنّ سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة، فالألف في الأمثلة الأربعة الأول منقلبة عن واو، وفي الأخيرين ليست منقلبة عن شيء، بل زائدة، وما قيل من أنها في الناس منقلبة عن واو، ليس بشيء لأنه يقتضي أنها

الـرِّبَـا فـلأجـل الـرَّاء. . . . .

عشوا، وإن والمَكَا بالفتح والقصر جحر الثعلب وهو من الواو لقولهم في معناه مكو، والناس قد يكون من الجن والإنس وأصله أناس فخفف فالألف في الأمثلة الأربعة منقلبة عن الواو، وفي المثالين الأخيرين ليست منقلبة عن شيء وإن كانت الكسرة على الراء، والفرض أن الألف منقلبة عن الواو فيمال سواء كانت متقدمة على الألف كالربا، وهو من الواو لقولهم في التثنية ربوان أو متأخرة نحو من دار، هذا كله على تقدير أن

(**وأما الربا فلأجل الراء**) يمال وإن كانت ألفه عن واو لقولهم في التثنية ريوان سواء كانت الراء المكسورة مقدمة على الألف كهذا المثال أو متأخرة نحو من دار هذا كله

قوله: (**والناس الخ**) الناس النفر والرجال يطلق على الإنس والجن، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، وقال: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، وقال: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ [الناس: ٥، ٦]. قال الفراء: من الجنة والناس تفصيل للناس فكأنه قيل الذي يوسوس في صدور الناس جنهم وإنسهم، وفي بعض الأخبار أتاني ناس من الجن. قوله: (**في الأمثلة الأربعة**) من قوله العشاء إلى مال. قوله: (**وفي المثالين الأخيرين ليست منقلبة**) أي بل زائدة وزيادتها في ثانيهما مذهب سيبويه، والإمالة فيه لغة الحجازيين واستحسنت لكثرة دوره، ومن ثم لم يمل إناس ونحو الوسواس قال ذلك الجعبري: وأولهما وهو الحجاج علم لا صقة، قال ذلك الموصلي وغيره قال ومثله العجاج.

قوله: (**كالربوا**) كتابة الألف بعد هذه الواو على مذهب من يكتب نحو أزيد يدعو بالألف فإن في كتابتها ثلاثة مذاهب يكتب مطلقاً، ولا يكتب مطلقاً يكتب في الجمع، ولا يكتب في المفرد، والمذهب الثالث هو المشهور كتب في المصحف بواو بعده ألف على لغة من يقول ربوا وهم أهل الحيرة الذين تعلمت العرب الكتابة منهم وكان أولئك يكتبون هكذا على لغتهم فتبعتهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم في كتابته كذلك وإن لم يكن ذلك لغتهم ذكره ذلك الفراء وحكى عنه النواوي في كتاب التحرير، وأما على الرسم الاصطاريقي فلا يكتب إلا بالألف كما يكتب الرضا ونحوه ويقال الخطان لا يقاسان خط المصحف وخط العروض.

أصلية، لأنّ الألف في مثله إذا كانت منقلبة، كانت أصلية، وليست ألف الناس أصلية فإنه من أنس، لا من نوس، فأصله أناس فخفف، والناس من الإنس، وقد يكون من الجن أيضاً، وأمَّا الرِّبا ومِنْ دارٍ ونحوهما مما فيه راء مكسورة متقدمة على الألف، أو متأخرة عنها، (فلأجل الراء)، لم تشذ إمالته، وإنْ كانت ألفه عن واو لِما في الراء من التكرار كما مرّ.

وَالْيَاء إِنَّمَا تُؤثر قبلهَا فِي نَحْو: سَيَالٍ وشَيْبَانَ.

يكون سبب الإمالة الكائن في الكلمة التي فيها الفتحة حركة فإن كان حرفاً فلا يكون إلا الياء وهو ظاهر، ثم إنها إنما تؤثر إذا كانت قبل الألف إن جاورتها نحو سيال بفتح السين وهو ضرب من الشجر له شوك، أو كان بينها وبين الألف حرف واحد والياء ساكنة نحو شيبان وهو علم فعلان من الشيب، وأمالوا في هذه الصورة؛ لأن الحاجز قليل والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة؛ لأنها أكثر ليناً وتسفلا وإن كانت الياء الغير المجاورة متحركة كما في حيوان أو يكون الفاصل أكثر من حرف وأمد نحو سَيْسَبَان اسم شجر فلا يمال وعدم إمالة حيوان وسيسبان لم أجده صريحاً في كلامهم، لكن استنبطته من القواعد التي ذكروها في المسائل التي سردوها، وإن كانت بعد الألف فلا يؤثر

فيما إذا كان سبب الإمالة الكسرة، ثم شرع فيما سببه الياء بقوله: **(والياء إنما تؤثر قبلها)** أي قبل الألف **(في نحو سيال)** مما لم يكن بين الياء والألف حرف فاصل وهو بفتح السين ضرب من الشجر **(و)** في نحو **(شيبان)** مما كان الياء ساكنة فيه وبينها وبين الألف

قوله: **(فلا يكون إلا الياء)** إطلاق الياء شامل للمشددة والمخففة وهو صحيح لكن الإمالة للمشددة نحو يباع أقوى. قوله: **(ثم إنها إنما تؤثر الخ)** المعنى أنها لا تؤثر إلا إذا كانت قبل الألف مجاورتها لها الخ. قوله: **(نحو سيال)** قال في القاموس: السيال كسحاب موضع بالحجاز وكسحابة موضع بقرب المدينة على مرحلة ونبات له شوك أبيض طويل إذا نزع جرى منه اللبن أو ما طال من السمر الجمع سيال.

قوله: **(أو يكون الفاصل أكثر من حرف)** أي ليس أحد الحرفين هاء كما مثل فإن كان هاء ولم ينضم ما قبلها نحو ادرجيلها جازت الإمالة وقد سبق نظير ذلك.

قوله: **(وعدم إمالة حيوان)** صرح الشيخ أبو حيان وغيره بجواز الإمالة فيه في الجملة قالوا: الإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحركة نحو الحيوان، ورأيت يداً في الوقف؛ لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حرف المد انتهى.

(والياء) وهي ثاني الأسباب، (إنما تؤثر) حالة كونها (قبلها)، أي قبل الألف (في نحو سَيَال) بالفتح لشجر له شوك، وشيْبان لحيٍّ من العرب، أي نحوهما مما يكون الياء فيه متصلة بالألف، أو منفصلة عنها، وهي ساكنة بحرف لقلة الحاجز ولينها، ومناسبتها للكسرة حينئذٍ، بخلاف غير ذلك نحو حيوان وسيسبان لشجر، نعم يُمال ما فُصِل فيه بحرفين أحدهما هاء لا ضم قبلها نحو أدِرْ جَيْبَها لخفاء الهاء، وخرج بقبلها ما لو كانت الياء بعدها فلا يُمال نحو ساير، وأجاز بعضهم إمالة نحو حيوان وسائر، ويمكن إدخاله في كلام المصنف.

والمنقلبة عَن مكسور نَحْو: خَافَ، وَعَن يَاء . . . .

فلا يمال نحو سائر وجميع ذلك على تقدير كون سبب الإمالة في الكلمة التي فيها الفتحة لكن لم يكن في الألف، فإن كان الألف فهو إما انقلاب الألف عن المكسور كما في خاف، وأصله خوف بالكسر، وأما عن الياء . . . .

حرف متحرك واحد وهو علم على فعلان، وإنما يمال في هذه الصورة؛ لأن الحاجز واحد والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة لزيادة لينها وتسفلها، وأما إذا كانت الياء متحركة نحو حيوان، أو يكون الحاجز أكثر من حرف واحد نحو سيسبان اسم شجر فلا يمال، وكذلك لا يمال إن كانت الياء بعد الألف نحوساير **(و)** الألف **(المنقلبة عن مكسور نحو خاف)** وأصله خوف بالكسر **(وعن ياء)** سواء كانت في الفعل أو في الاسم وسواء كان الياء عيناً أو لاماً، ولذا أتى بأمثلة أربعة وإنما لم يأت في المنقلبة عن المكسور مثالاً من الاسم كما يأتي بمثال من الفعل نحو خاف؛ لأنه لا تُمال المنقلبة عن المكسورة في الاسم نحو رجل مال وأصله مول أي كثير المال؛ لأن الكثرة في الفعل تظهر فقوي

قوله: **(فلا يمال نحو ساير)** أي فعلاً ماضياً ومنع إمالته مأخوذ من كلام سيبويه، والأكثر فإنهم أهملوا إمالة الألف للياء بعدها لكن ذكرها ابن مالك في التسهيل وغيره تبعاً لابن الدهان وغيره، وشرطها على هذا أن تكون متصلة نحو بايع وساير كالكسرة بل أولى.

قوله: **(فهو إما انقلاب الألف عن المكسور الخ)** ما قاله من أن سبب الإمالة في نحو خاف هو انقلاب الألف عن العين المكسور وفي نحو سال هو انقلابها عن الياء أي للدلالة على الياء والكسرة هو ما قال ابن هشام الخضراوي أنه الأولى وذهب السيرافي وغيره إلى أن سببها فيهما هو الكسرة العارضة في فاء الكلمة حين تسند إلى ضمير المتكلم، ولذلك جعل السيرافي من أسبابها كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهذا ظاهر كلام الفارسي، قالوا أمالوا خاف وطاب مع المستعلي طلباً للكسرة في خفت هذا، والإمالة فيهما نقلت عن بعض أهل الحجاز وفاقاً لبني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو خاف فلا يميلون وذوات الياء نحو طاب فيميلون.

(و) الألف (المنقلبة عن) حرف (مكسور)، وهي ثالث الأسباب، (نحو خافَ) وهاب، إذ أصلهما خوف وهيب بالكسر، وكسرته قد تعود بأن تُنقل إلى ما قبل الألف كخِفت وهبت، فجازت الإمالة، ونحو مختار اسم فاعل، إذ أصله مختير بالكسر، نعم المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم، نحو رجل مال، أي كثير المال، وأصله مول لا يُمال، لأنّ الكسرة لا تعود فيه أبداً.

(و) الألف المنقلبة (عن ياء)، ولو غير مكسورة، أو انقلبت عن واو في الاسم

نَحْو: نَاب والرحى وسال وَرمى.
والصائرةُ يَاء مَفْتُوحَة نَحْو: دَعَا وحُبْلَى والعُلَى، ....

ش كما في ناب والرحى فإن ألفهما منقلبة عن الياء لقولهم أنياب ورحيان، وكذلك سال ورمى من السيل والرمي ومثل بأربعة أمثلة؛ لأنه إما اسم أو فعل وعلى التقديرين فالألف إما عين أو لام، وأما كونه بحيث يصير ياء مفتوحة نحو دعا لقولهم دعى وحبلى لقولهم حبليان، والعلى وألفه منقلبة عن الواو؛ لأنه من العلو وأميلت لقولهم في مفرده العليا

ج أمرها نحو خفت وهي لا تظهر في الاسم إذ لا يتصرف فيه كما يتصرف في الفعل **(نحو ناب)** لقولهم أنياب **(والرحى)** لقولهم رحيان **(وسال)** من السيل **(ورمى)** من الرمي فإن ألفاتها كلها تمال **(و)** الألف **(الصائرة ياء مفتوحة نحو دعا)** لقولهم دعى في مجهوله **(وحبلى)** لقولهم حبليان في تثنيته **(والعلى)** لقولهم العليا في مفردة وأصله العلوي من العلو قلبت الواو ياء؛ لأن واو فعلى اسماً تقلب ياء....................

ك قوله: **(كما في باب)** ظاهره جواز إمالة الألف المنقلبة عن ياء في اسم ثلاثي من غير شذوذ وهو مقتضى ما في المفصل، وقال المرادي: صرح بعضهم بشذوذها وهو ظاهر كلام سيبويه انتهى.

ق والفعل، وهي رابع الأسباب (نحو ناب والرَّحى) ومعطى (وسَال ورَمَى) وأعطى بدليل أنياب ورحيان ومعطيان، ويسيل ويرمي ويُعطي، وخرج بالمنقلبة عن ياء المنقلبة عن واو غير مكسورة كتاج وعصا وطال وقال فلا تُمال، أو مكسورة، فتقدم حكمها، ومثل لذلك بأربعة أمثلة، لأنه إمَّا اسم أو فعل، وعلى التقديرين فالألف إمَّا عين الكلمة أو لامها.

(و) الألف (الصائرة) في حيز (ياء مفتوحة)، وإن انقلبتا عن واو، وهي خامس الأسباب، (نحو دَعا وحُبْلَى والعُلَى) جمع مؤنث الأعلى، لقولهم دعي وحبليان، وألف العلى منقلبة عن واو، لأنه من العلو، وأُميلت فيه لقولهم في مفرده العليا، بقلب الواو ياء لِما سيأتي من أنّ واو فعلى اسماً تقلب ياء، ونحو يتامى ونصارى لقولهم يتاميان ونصاريان، لأنّ تثنية الجمع جائزة بتأويل الجماعتين، والمراد بالياء المفتوحة غير الياء التي بعد ياء التصغير، كما قدمته في نحو المكا، وبنحو ما ذكره كل فعل ثلاثي معتل اللام كغزى، وكل اسم آخره ألف تأنيث مقصورة كمِعزى، وكل جمع مونث معتل اللام مفرده بوزن فُعلى............................

بِخِلَاف جَالَ وَحَالَ.

بقلب الواو ياء لما سيجيء أن واو فعلى اسماً تقلب ياء وكذا أميل اليتامى والنصارى لقولك يتاميان ونصاريان، فإن تثنية الجمع جائز على تأويل الجماعتين كقول الشاعر(١): [الرجز]

بَــيْــنَ رِمَــاحَــيْ مَــالِــكٍ ونَــهْــشَــلِ

وإنما قال مفتوحة؛ لأنها لو صارت ياء ساكنة كما جال وحال لقولهم جيل وحيل في مجولهما لا يكون لها أثر؛ لأن الساكن كالميت لا سيما من حروف اللين مع أن هذه الكسرة يجوز أن يشم ضمًّا، ويجوز أن تبقى الضمة على أصلها وتبقى الواو فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير يائيته مع كونها قوية اعتبار ما هو في معرض الزوال مع ضعفه وجميع ما مر على تقدير أن يكون السبب في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة، فإن لم يكن فيها فإما أن يكون ذلك السبب إمالة أخرى أو لا، بل شيئاً من الأسباب المذكورة فإن كانت إمالة أخرى فإما أن تكون سابقة عليها أو آتية بعدها، فإن كانت سابقة عليها فيمال

(بخلاف جال وحال) فان ألفه يصير ياء ساكنة في مجهوله وقد عرفت ذلك.......

قوله: **(لما سيجيء)** أي في الإعلال.

قوله: **(والنصارى)** جمع نصران ونصرانة مثل الندامى جمع ندمان وندمانة، ولكن لم يستعمل نصران إلا بياء النسبة؛ لأنهم قالوا رجل نصراني وامرأة نصرانية.

قولـه: **(فإن تثنية الجمع جائز)** يريد الجمع المكسر إذا لم يكن على صيغة منتهى الجموع. قوله: **(في معرض)** هو بكسر الميم وفتح الراء.

(بخلاف) نحو (جَالَ وحَالَ) من الجولان والحوْل فإنه لا يُمال لقولهم في مجهولها جِيل وحِيل، فلا تصير الألف فيهما ياء مفتوحة، بل ساكنة، والساكن كالميت، لا سيما من حروف اللين، مع أنّ هذه الكسرة يجوز تغييرها، إذ يجوز أن تشم ضماً، وأنْ تبقى الضمة على أصلها، وتبقى الواو.

وما مرّ، فيما إذا كان السبب في الكلمة التي فيها الألف الممالة، فإن لم يكن فيها، فهو ما ذكره هنا، فقال.

---

(١) البيت من أرجوزة لأبي النجم، وفي اللسان (بقل) منها ثلاثة أبيات:

كُــومُ الــذرى مــن خَــوَلِ الــمُــخــول

تــبــقَّــلــت فــي أول الــتَّــبــقــل

بــيــن رمــاحَــيْ مــالــكٍ ونــهــشــل

. . . .

كما في عماداً فتميل الألف الأولى بكسرة العين، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الإمالة، وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا، فإن وقع في الفواصل فيمال ليتناسب الفواصل فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم، ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها ألا ترى أن نحو الضحى يمال لها مع كون ألفه منقلبة عن الواو، وإن لم يقع في الفواصل فلا يمال؛ لأن الكسرة التي هي لأجل الإمالة عارضة فلا تأثير لها، ولا ينظرون إلى هذا العروض متى كانت الإمالة متقدمة؛ لأنه لو لم يمل حينئذٍ عدل من سفل إلى علو وهو مستكره، وفي عكسه إنما يلزم العدول من علو إلى سفل وهو سهل، . . . .

. . . .

قوله: **(كما في عمادا)** هذا المثال ونحوه من القسم السابق؛ لأن سبب الإمالة فيه في الكلمة التي فيها الفتحة على ما يقتضيه ظاهر لفظه أولاً لكنه هنا اعتبر الألف دون الفتحة فكأن السبب في كلمة أخرى وقد يفهم من كلامه جواز الإمالة لإمالة سابقة قياساً وهو أيضاً ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقالوا معزانا في قول من قال عماداً فأمالهما جميعاً انتهى.

قوله: **(ولهذا يمال لها ما لا يمال لغيرها)** هذا في معنى المصادرة على المطلوب فالأحسن أن يقول ولهذا وقع فيها طلباً للتشاكل فعلن موقع فعلوا فيما روي في بعض الأدعية اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين ومن أضللن، أي ومن أضلوا ونحو ذلك فليتأمل.

قوله: **(ألا ترى أن نحو والضحى)** ذكر ابن مالك من نحوه تلا من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢] وسجى من قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢] واعترض تمثيله بهما بأن ألفهما يجوز إمالته لغير التناسب؛ لأنها تئول إلى الياء إذا بنى الفعل للمفعول وأجيب بأن السبب المقتضي لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم يعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال فلما أمالوا تلاها ونحوها وليس من عادتهم إمالة ذلك علم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب.

قوله: **(مع كون الألف منقلبة عن الواو)** وهذا مانع عن الإمالة ومع هذا يمال فعلم أن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم.

قوله: **(من سفل إلى علو)** يجوز ضم أول كل منهما وكسره.

. . . .

والفواصل نَحْو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.
والإمالة نَحْو: رَأَيْتُ عِمَاداً.

جار ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسرة رائه كما سيجيء لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة، فكيف إذا كانتا في كلمتين، وإلى هذا التفصيل أشار المصنف رحمه الله حيث أطلق قوله للفواصل وقيد قوله لإمالة بقوله قبلها، وقوله بعد ذلك، والفواصل نحو الضحى، والإمالة نحو رأيت عماداً يؤيد أيضاً ذلك يعرف بالتأمل.

نقره **(والفواصل نحو)** قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ وبينا ذلك **(والإمالة قبلها)** قبل الألف **(نحو رأيت عماداً)** فيمال الألف الأولى لكسرة العين، ثم تُمال الثانية المنقلبة عن التنوين في

حاشية قوله: **(ولذلك إذا أمالوا)** أي لعدم تأثير الإمالة المتأخرة متعلق بقوله لا يجيرون وإذا ظرفية معمولة له لا شرطية؛ لأن ما في حيز الشرطية لا يتقدم عليه.

قوله: **(إذا كانتا في كلمتين)** نحو رأيت العصا والفتى لا تجوز إمالة ألف العصا لأجل إمالة ألف الفتى.

قوله: **(يؤيد ذلك أيضاً)** أي لأنه مثل الإمالة في غيرها إلا بما سبب إمالته إمالة سابقة وهو عماداً فلم يتجاوزه الحكم وهو واضح.

قوله: **(يعرف بالتأمل)** لأن المثال الذي جاء به للفواصل فما أميلت فيه لأجل الإمالة المؤخرة فللمقدمة بالطريق الأولى أن يجوز ولم يجئ للإمالة إلا بمثال أميل فيه للإمالة المقدمة فيكون إشارة إلى أن الإمالة المؤخرة لا يجوز وللفواصل يجوز مطلقاً ض.

أفا (والفواصل)، وهي سادس الأسباب (نحو ﴿والضُّحى﴾) إذ لولا الفواصل لم يُمل، إذ لا سبب لإمالته غيرها، سواء أتأخرت عما يُمال لها، كما في مثاله المذكور، أم تقدمت عليه، كما أفهمه مثاله بالأولى، وأفاده كلامه أول الباب، حيث أطلق الفواصل، وقيّد الإمالة بقوله قبلها كما مرّ بيانه.

(والإمالة) لإمالة ( ) غير الفواصل، وهي سابع الأسباب، (نحو) إمالة دال (رأيت عِمادًا) وقفاً لإمالة الميم قبلها، وهذا سببه ضعيف، كما أشار إليه أول الباب بقوله على وجه، لأنها ليست كسرة محققة، ولا ياء، وأضعف منه الإمالة لإمالة بعدها، وقُرئ بها من طريق عن الكسائي في اليتامى والنصارى بإمالة الألف الأولى لإمالة الثانية، لقلبها ياء في التثنية كما مرّ، ولأضعفيته تركه المصنف، ووجه أضعفيته على ذاك أنه لو لم يُمل في ذاك لعدل من سفل إلى علو، وهو مستكره، وفي هذا إنما يُعدل من علو إلى سفل وهو أسهل فكان تأثير الإمالة أضعف، ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسرة

وَقد تُمالُ ألف التَّنْوِين نَحْو: رَأَيْتُ زيداً.

وقال في شرح "المفصل": والإمالة للإمالة سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعض المميلين؛ لأنها ليست كسرة مخففة ولا ياء فلا يلزم من اعتبار الكسرة والياء في مناسبتهما للإمالة اعتبار ما نحي به نحوهما، وإليه أشار ها هنا بقوله على وجه، وبعضهم يجيز الإمالة لإمالة بعد الألف، ومنه قراءة بعضهم اليتامى والنصارى بإمالتين أميلت الألف الأخيرة؛ لأنا تنقلب ياء في التثنية كما مر، وأميلت الأولى لإمالة الثانية وهو ضعيف لما عرفت، ولم يذكره المصنف لضعفه وقلته، وإن لم يكن إمالة أخرى بل سبباً من أسباب الإمالة، فكما تمال الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو رأيت زيداً لأجل الياء وهو في كلمة أخرى، ثم أشار بإدخال قد إلى أن إمالة ألف التنوين

الوقف لأجل تلك الإمالة **(وقد تمال ألف التنوين نحو رأيت زيداً)** لأجل الياء قبلها وهي قليلة ولذا قال بلفظة قد، وذلك لأن ألفه عارضة للوقف فهي في حكم التنوين، ثم شرع في موانع الإمالة، وهي ثمانية أحرف بقوله: . . . .

قوله: **(وبعضهم يجيز الإمالة)** وعليه قراءة عاصم في ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] بإمالة الهاء والياء وإمالة الهاء لإمالة الياء التي بعدها ض.

قوله: **(ومنه قراءة بعضهم)** هي قراءة الكسائي من رواية الدوري من طريق أبي عثمان الضرير ومنه أيضاً إمالة فتحة الراء والنون وفي رأى ونأى تبعاً لإمالة الهمزة فيهما في قراءة حمزة والكسائي وغيرهما ووجهها أن الهمزة حرف مستثقل وطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة.

وراءه كما سيأتي، لا يميلون ألفه مع أنّ الإمالتين في كلمة واحدة، فكيف إذا كانتا في كلمتين. وقد يقوى الأضعف، وذلك فيما إذا كان الثاني من الممالين فتحة على همزة نحو رأى ونأى فيميلون فتحتي الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة، لأنّ الهمزة حرف ثقيل، فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة، وقُرئ بذلك في السبع.

وقد تمال ألف التنوين وإنْ لم يكن قبلها إمالة (نحو رأيت زيدا)، تشبيها بنحو حبلى، وقد يقال إنّ ذلك قليل، لأنّ ألفه عارضة للوقف فكأنها التنوين، ويُمال أيضاً الألف نحو: لزيد مال.

قال الجاربردي: ولو تأملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع أسباب الإمالة إلى الكسرة والياء، ثم اختلفوا فقال بعضهم: إنّ الياء أدعى للإمالة من الكسرة، لأنها

والاستعلاء ....

قليلة؛ لأن الألف عارضة للوقف فهي في حكم التنوين، ولو تأملت فيما مضى ظهر لك رجوع جميع أسباب الإمالة إلى الكسرة والياء.

ثم اختلفوا فذهب بعضهم إلى أن الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأن الكسرة بعضها، وقال آخرون الكسرة أقوى؛ لأن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

قوله: (**والاستعلاء**) لما فرغ من أسباب الإمالة شرع في موانعها وهي ثمانية أحرف: الراء غير المكسورة، وحروف الاستعلاء؛ وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، وإنما منعت المستعلية الإمالة طلباً لتجانس الصوت

(**والاستعلاء**) أي حروفه وهي سبعة: الصاد والضاد، والطاء والظاء، والخاء والغين والقاف..

قوله: (**وهو في كلمة أخرى**) لأن زيداً كلمة أخرى غير التنوين.

قوله: (**فذهب بعضهم**) هو ابن السراج. قوله: (**لما أن الياء ادعى**) أي أكثر دعاء وطلباً واقتضاء لها. قوله: (**وقال آخرون**) هو مذهب الأكثرين وظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال في الياء؛ لأنها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلاً وهو الأظهر لوجهين:

أحدهما: ما ذكره الشارح، والثاني: أن سيبويه ذكر أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون فدل هذا من جهة النقل على أن الكسرة أقوى، قال ذلك المرادي وغيره.

قوله: (**وقال آخرون الكسرة أقوى**) قال في الإقليد الكسرة أدعى؛ لأن الياء قد يتحرك بالضمة فيخرج عن هذا الخلاف والكسرة لا تختلف في نفسها كما يختلف حال الحرف بأن سكن مرة، ويحرك أخرى فيختلف أحكامه بحسب اختلافه في نفسه فهذا أدعى إلى جعل الكسرة أصلاً في باب الإمالة لنا. يمكن أن يقال الياء أدعى لأن تفاصيله حرف متحرك في الكسرة لا يمال وفي الياء يمال إذا كانت ساكنة فعلم أن الياء أدعى ض.

قوله: (**وحروف الاستعلاء**) الحروف المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي سبعة.

حرف، والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأنّ الكسرة بعضه، وقال الآخرون: الكسرة أقوى، لأنّ اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

ثم أخذ في بيان موانع الإمالة، وهي ثمانية أحرف: حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة، فقال:

(والاستعلاء) أي حرفه وهو الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف

فِي غير بَاب خَافَ وطابَ وصَغَى . . . .

كما أميلت فيما تقدم طلباً له؛ لأن هذه الحروف لما كانت تستعلي إلى الحنك فلو أميلت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد ولو أمليت في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني أشق، فلذلك كانت هذه الحروف بعد الألف أقوى مانعاً كما سيجيء.

وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرير الذي فيها، بل قيل هو أشد مانعاً إذا عرفت هذا فنقول الحروف المستعلية إن كانت في باب خاف وهو ما ألفه مقلوبة عن مكسور أو في باب طاب وهو ما ألفه مقلوبة عن ياء، أو في باب صغى وهو ما تصير ألفه ياء مفتوحة؛ لأنك إذا بنيته للمفعول فَعُدي بحرف الجر نحو صغى إليه تنقلب ألفه ياء فلا تمنع الإمالة لقوة السبب فيه؛ لأنه في نفس الحرف الممالة.

قال في "الصحاح": صغى يصغو ويصغي صُغُوًّا، أي مال، وإن كانت في غيره

(في غير باب خاف) وهو ما ألفه منقلبة عن مكسور **(و)** غير باب **(طاب)** وهو ما ألفه عن ياء **(و)** في غير باب **(صغى)** وهو ما تنقلب ألفه ياء مفتوحة نحو صغى إليه. . . . .

قوله: **(فلوم أملت الألف في صاعد)** أي في لفظة صاعد ومثله قوله في هابط.

قوله: **(لصعدت)** قال في القاموس وغيره صعد في السلم كسمع صعوداً، وصعد في الجبل وعليه تصعيداً ولم يسمع صعد فيه.

قوله: **(كما سيجيء)** في شرح قوله وبعدها يليها في كلمتها.

قوله: **(وهو ما يصير ألفه ياء مفتوحة)** يستفاد منه أنه لا أثر لحرف الاستعلاء فيما ألفه لام رابعة فصاعداً نحو استقى ولا فيما ألفه للتأنيث نحو الوسطى؛ لأنك إذا بنيت الأول للمفعول وثنيت الثاني انقلبت ألفهما ياء فهما أيضاً من باب صفا.

قوله: **(لأنه في نفس الحرف الممالة)** أي لأن السبب في الأبواب الثلاثة في نفس الحرف الممالة وغيرها بسبب الجوار وما بالذات أقوى مما بالجوار ض.

قوله: **(قال في الصحاح)** عبارتها صغا يَصْغو، ويصغي صُغُواً وصغواً مال قال، وكذلك صَغِيَ بالكسر يَصْغى صَغاً وصغياً.

(في غير خَافَ وطابَ وصَغَا . . . .

. . . .

فإما أن يكون معها الراء أو لا، فإن لم يكن معها الراء فإما أن يكون قبل الألف أو بعده، فإن كانت قبله فإما أن يقع بينهما فاصل أو لا، فإن لم يقع بينها فاصل فتمنع الإمالة كصاعد وإن وقع بينهما فاصل، فإما أن يكون بحرف أو أكثر، فإن كان بأكثر من حرف واحد فلا تمنع كصفحاتي، وإن كان الفصل بحرف واحد، فإما أن تكون المستعلية في الكلمة التي فيها الألف أو لا، فإن كانت في تلك الكلمة كصواعد فتمنع الإمالة على رأي بعضهم، والمشهور أنها لا تمنع وإن كانت في غير تلك الكلمة فلا تمنع الإمالة نحو رابط سالم، وأما إن كانت المستعلية بعد الألف فإما أن يكون بينهما فاصل أو لا.

فإن لم يكن فتمنع الإمالة كعاصم، وإن فصل فإما أن يكون الفصل بحرف أو بحرفين فإن كان بحرف فتمنع الإمالة أيضاً سواء كان المستعلية في الكلمة التي فيها الألف نحو عاشق أو في غيرها نحو عتاب ظالم، وإن كان بحرفين فكذا على الأكثر نحو مواعيظ، وإنما كانت غير مانعة إذا وقعت قبل الألف بحرف، ومانعة إذا وقعت بعدها بحرفين على الأكثر فيهما؛ لأن الاستعلاء إذا كان قبله عدل من علو إلى سفل فلم يستكره استكراههم العدول من سفل إلى علو، وهذا إذا لم يكن مع المستعلية الراء، فإن

. . . .

قوله: **(فإن كانت قبله الخ)** حاصله أن الحروف المستعلية إذا سبقت الألف لا يمنع إمالتها إلا إذا وليتها ألف وهو موافق لظاهر كلام سيبويه ومقتضى كلام ابن مالك وابن هشام وغيرهما إن تقدم الحرف المستعلي كتأخره ما لم ينكسر أو يسكن إثر الكسرة فيمال نحو طلاب ومطواع بخلاف غنائم وخزعال، وذكر الشريف وغيره من الشارحين نحو هذا التفصيل فيما إذا فصل بحرف واحد، وقالوا إن كلام المصنف مطلق والمراد التقييد والله أعلم. قوله: **(فإن لم يقع بينهما فاصل)** أي بين المستعلية والألف. قوله: **(كصواعد)** وخوالد وضوامن وطوالب وظوالم وغواشم وقواعد. قوله: **(وأما إن كانت المستعلية بعد الألف)** الكلام في ألف سالم لا ألف رابط. قوله: **(كعاصم)** وآخذ وعاضل وعاطل وراطب وشاغل وعاقل.

قوله: **(وإن كان بحرفين)** أما إذا كان بأكثر من حرفين فلا يمنع باتفاق.

قوله: **(مواعيظ)** ومنافيح وأفاحيص جمع أفحوص مجثم القطا.

قوله: **(على الأكثر)** أي في الصورتين أي قبل الألف وبعدها أي في الصورتين خلاف فحينئذٍ فيهما متعلق بقوله على الأكثر حتى يكون في كلتا الصورتين المذكورتين خلاف.

قوله: **(فلم يستكره استكراههم)** الحاصل أن الحروف المستعلية إذا كانت بعد الألف كان منعها أشد منها إذا كانت قبلها؛ لأنها إذا كانت قبلها وأميلت لكان الذهاب من العلو إلى

. . . .

. . . .

جـ كانت معها الراء فإما أن يلي الراء الألف أو لا ، فإن وليتها فإما أن تكون الراء مكسورة أو لا ، فإن لم تكن مكسورة فلا تعارض المستعلية ؛ لأنها مانعة عن الإمالة منع المستعلية لما مر فكيف تعارضها إذا انضمت إليها .

مثال المفتوحة قبلها كرام، وراحم، وبعدها قولك رأيت حمارك، والمضمومة بعدها نحو هذا حمارك، وقول العامة فراش وسراج لحن، ويجب أن تعلم أن منعها عن الإمالة في غير باب خاف وطاب وصغى؛ لأنهم يميلون ران وتترى باتفاق، أما ران فلأن ألفها منقلبة عن الياء يقال، ران ذنبه على قلبه يرين ريناً، أي غلب، وأما تترى فمن يجعل ألفه للتأنيث ويمنع صرفه فإمالته حينئذٍ؛ لأنك تقول في تثنيته تتريان بقلب ألفه ياء مفتوحة ومن يجعل ألفه للإلحاق فإمالته لقولهم تتريان أيضاً، أو لأن ألفه منقلبة عن الياء لما عرفت أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء والتاء الأولى في تترى بدل عن الواو، وأصله وترى من الوتر وهو الفرد، وقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] أي واحداً بعد واحد، وإن كانت مكسورة فإما أن تكون قبل الألف أو بعدها،

. . . .

ح أسفل، وأما إذا كانت بعدها وأميلت لكان الذهاب من سفل إلى علو وهو أشتق من الأول فلهذا إذا كانت بعدها كان منعها أشد.

قوله: **(فإن وليتها)** أراد فإن كانت الياء مجاورة للألف قبلها أو بعدها ليستقيم التقسيم الآتي ولقوله بعد وإن لم تكن الراء تلي الألف بل تباعدت.

قوله: **(إذا انضمت إليها)** مثال الراء الغير المكسورة مع المستعلية فراق وصراط وهذا قادر والأمثلة التي أتى بها المصنف لتمثيل منع الراء الغير المكسورة فقط لا لتمثيل أنها مع المستعلية وإذا كان بدون المستعلية يمنع فمعها بالطريق الأولى.

قوله: **(مثال المفتوحة الخ)** هذه الأمثلة لما فيه الراء مانعة بدون المستعلية ومثالها مع المستعلية فراق وصراط وهذا قادر ونحوها.

قوله: **(وأما تترى الخ)** قد جاء التنزيل باعتبار كل من الوجهين قرأ ابن كثير وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] بالتنوين على أن ألفه للإلحاق وغيرهما بتركه على أنها للتأنيث كدعوى وهذا هو المختار عملاً بالأكثر؛ ولأن الألف للإلحاق لا تكون في المصادر إلا نادراً، والوتر بكسر الواو وفتحها.

أفـ . . . .

. . . .

فإن كانت قبلها فلا أثر لها ولذلك لم يمل أحد قوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] لئلا يلزم العدول من سفل إلى علو، وإن كانت بعدها فتقلب المستعلية فيمال طارد وغارم، فلذا قيد المصنف قوله المكسورة بقوله بعدها وكما تغلب المستعلية تغلب الراء الغير المكسورة أيضاً فيمال من قرارك، وذكر في شرح الهادي: أنه إذا تأخر المستعلي عن الألف نحو فارق لم يجز الإمالة لقولة المستعلي حينئذٍ، ويمكن أن يكون مراد المصنف أيضاً ذلك لكن لم يصرح به اكتفاء بالأمثلة، فإنه ذكر في الأمثلة ما يتقدم فيه المستعلية على الألف فيحتاج حينئذٍ إلى زيادة تفصيل، بأن نقول إذا كانت الراء المكسورة بعد الألف فالمستعلية إما قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبلها فتقلب الراء المكسورة عليها فيمال نحو طارد، وإن كانت بعدها فلا تغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو فارق لما مر في رباط، وإن لم تكن الراء تلي الألف بل تباعدت فهي كالعدم في المنع عن الإمالة لو كانت غير مكسورة، وفي الغلب على المستعلية لو كان

. . . .

قوله: **(فإن كانت قبلها فلا أثر لها)** لقائل أن يقول ينبغي أن يكون الأمر بعكس ما ذكر؛ لأن الراء المكسورة إذا كانت قبلها ولم يمل يكون انتقالاً من أسفل إلى علو وإذا كان بعدها ولم يمل يكون انتقالاً من علو إلى سفل والأول أشد محذوراً. والثاني أسهل ض.

قوله: **(من رباط الخيل)** الرباط الخيول التي ربطت لأجل الغزاء.

قوله: **(يلزم العدول من سفل إلى علو)** فإن قيل العدول من **سفل** إلى علو لازم ههنا أميل الألف أولاً؛ لأنه لو أميل يكون عدولاً من سفل حصل بالإمالة إلى علو في الطاء ولو لم يمل يكون عدولاً من سفل في الراء الغير المكسورة إلى علو في الألف قلت: ارتكاب عدم الإمالة أولى؛ لأن في الإمالة عدولاً من السفل إلى العلو بلا فصل وفي عدم الإمالة عدول من سفل إلى علو مع الفصل وهو أسهل ض.

قوله: **(وذكر في شرح الهادي)** جزم بما ذكره الشيخ أبو حيان وغيره.

قوله: **(المستعلي عن الألف)** أي مع تأخر الراء ض.

قوله: **(أيضاً ذلك)** أي أنه إذا تأخر لم تجز الإمالة لنا. والأولى أن يقدر مدلول هذا الكلام بحيث يطابق المتن فيكون معنى قوله مراد المصنف أيضاً ذلك أي أنه يقلب الراء الغير المكسورة المستعلية إذا كانت المستعلية قبل الألف إذا تأخرت عنها ض.

. . . .

مَـانـعٌ...

مكسورة فيمال هذا كافر لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء لبعدها فلا يمال نحو مررت بقادر للحرف المستعلي وهو القاف، ولا يعتد بالراء المكسورة لبعدها، وبعضهم يعكس أي يفتح كافراً ويميل مررت بقادر، وذكر بعض الشارحين أن قوله وبحرف معطوف على مقدر تقديره الاستعلاء مانع ....

(مانع) لمناسبة الصوت كما أميلت فيما تقدم لذلك لأن هذه الحروف تستعلي إلى الحنك

قوله: (**فيمال هذا كافر**) فإن قلت: الراء الغير المكسورة لم لا يمنع عن الإمالة عند التباعد عن الألف في نحو كافر، والحرف المستعلي مانع عنها عند التباعد في نحو عاشق مع أن كل واحد منهما متباعد عن الألف، قلت: الراء بالتباعد يهين أمرها ويضعف حالها.

ولذا قال المصنف في شرح المفصل: بل هي مجراة مجرى المستعلية معناه إن حرف المستعلية في المنع أصل لأجل المضادة بينهما بخلاف الراء الغير المكسورة فإن ضديتها للإمالة ضعيفة، لنا.

أقول وفي المتن أيضاً: إشارة إلى أن المستعلية أصل في المنع حيث قال منعت منع المستعلية لكن هذا يخالف ما نقل عن البعض أن الراء أشد مانعاً وكأن ذاك النقل ضعيف ض.

قوله: (**ولا يعتد بالراء لبعدها**) أي المضمومة وفي بعض النسخ المكسورة وهو خطأ ض.

قوله: (**أي يفتح كافراً**) أي لم يميلوا اعتباراً بالراء الغير المكسورة في المنع وإن بعدت.

قوله: (**ويميل مررت بقادر**) اعتباراً بالمكسورة في غلبتها المستعلية وإن بعدت.

قوله:.(**وذكر بعض الشارحين**) هو الشريف رحمه الله تعالى.

مانع) من الإمالة طلباً لتجانس الصوت كما أُميل فيما مرّ طلباً لأنّ اللسان يرتفع به إلى الحنك، فلو أُميلت الألف بعده أو قبله لانحدرت بعد إصعاد، أو صعدت بعد انحدار، وكل منهما شاق، لكن الثاني أشق كما علم مما مرّ، ولذلك كان حرف الاستعلاء بعدها أقوى مانعا، كما سيجيء، أمَّا في باب خاف وطاب وصغى مما ألفه منقلبه عن مكسور كخاف، أو عن ياء كطاب، أو صائرة ياء مفتوحة كصغى، لانقلاب ألفه ياء إذا بُني للمفعول، فلا يمنع الإمالة لقوة السبب فيه، لأنه في نفس الحرف الممال، يُقال صغى يصغو ويصغي صغواً، أي مال، قاله الجوهري، وكالثلاثة المذكورة ما كسرته مقدرة للوقف نحو ماض، ثم حرف الاستعلاء في غير باب ما ذكر إمَّا أنْ يكون قبل الألف،

قبلهَا يَليهَا وبحرفٍ فِي كلمتها، وبحرفين على رَأْيٍ، . . . .

ج قبلها يليها بغير حرف، وبحرف في كلمتها على رأي ومانع بعدها يليها بغير حرف، وبحرف وبحرفين على الأكثر، وفيه نظر إذ يصير التقدير هكذا مانع قبلها يليها بغير حرف ويليها بحرف ويليها بحرفين، وفساده لا يخفى، فالأولى أن يقال هو عطف على قوله يليها؛ لأن الجار والمجرور لكونه في تقدير الفعل يعطف كثيراً على الجملة الفعلية، أي

قه فلو أملت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملت في هابط لصعدت بعد انحدار وفي كل منهما مشقة لكن في الثاني أكثر، وإنما لم يكن مانعاً في الأبواب المذكورة لقوة السبب فيها؛ لأنه في نفس الحرف الممال إما ياء في الألف الممالة نفسها أو كسرة عليها بخلاف غيرها فإن السبب إما قبلها أو بعدها، فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفاً؛ لبعده اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويًّا لقربه (**قبلها**) أي قبل الألف (**يليها**) بأن لا يكون بينهما فاصل (**و**) مانع قبل الألف (**بحرف**) واحد كصواعد (**في كلمتها**) أي في كلمة الألف نحو صاعد فقوله وبحرف في كلمتها عطف على قوله يليها لا على محذوف بعده وهو بغير حرف لفساد المعنى إذ يصير المعنى يليها بغير حرف ويليها بحرف ويليها بحرفين (**على رأي**) والمشهور أنه غير مانع وأما إن كان حرف الاستعلاء في غير كلمة الألف،

ك قوله: (**وفساده لا يخفى**) وهو أن الولي والقرب لا يطلق على شيئين لغة وعرفاً حقيقة إلا إذا لم يكن بينهما فاصل سواء كان عدم الفاصل بحرف أو بحرفين ويطلق مجازاً، والأصل عدمه على أن يليها في تغير حرف حقيقة فلو حملناه على المجاز في حرف وبحرفين يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز وعند من يجوزه خلاف الأصل، ولا ضرورة في ارتكابه ض. قوله: (**وفساده لا يخفى**) وجهه أن المفهوم من قوله يليها الاتصال، والمجاورة وذلك مناف للفصل بحرفين وبحرف واحد، وقد يجاب بأن الفعل المذكور من الولي ومعناه لغة القرب، والدنو وهو معنى نسبي ولا ينافي الفصل.

لق أو بعدها، فإنْ كان (قبلها) فإنما يمنع حيث (يليها في كلمتها) كخالد وصاعد وضامن، (و) حيث يتقدمها، وهو ساكن (بحرف في كلمتها) كمصباح ومقلاع (على رأي)، والمشهور أنه لا يمنع، وخرج بما ذكر ما لو وليها، أو تقدمها بحرف في غير كلمتها نحو وجدت رفيقا وقفاً، أي بجعل التنوين المبدل ألفاً للوقف كلمة برأسها وما لو تقدمها بأكثر من حرف كصنحاتي أو بحرف في غير كلمتها نحو واربط سالما، وجاء رابط سالم، ورأيت رابط سالم، واحفظ سالما، وارفض شانئك، وما لو كان مكسورا، أو تقدمها بحرفين، نحو خلاف وصفحاتي فلا يمنع جزما، وإنْ اقتضى كلام بعضهم في المكسور، وبنسخة سقيمة من المتن في التقدم بحرفين خلافا، وما لو كان مفتوحا أو

وَبعدهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الْأَكْثَر.
وَالـرَّاء غيـرُ الـمسكـورة إِذا وليـت الْألـف...............

الاستعلاء مانع قبلها يليها ويفصل بينهما بحرف إلى آخره فقوله يليها حال وما بعدها عطف عليه.

فلا يمنع الإمالة نحو رابط سالم (**و**) مانع (**بعدها**) أي وقع بعد الألف (**يليها في كلمتها**) نحو عاصم (**بحرف**) بعدها نحو رافض (**وبحرفين على الأكثر**) نحو مواعيظ، وإنما كان غير مانع إذا وقع قبل الألف بحرف على المشهور ومانع إذا وقع بعد الألف بحرفين على المشهور لما ذكرنا من أن العدول من علو إلى سفل لم يستكره استكراههم العدول من سفل إلى علو (**والراء غير المكسورة**) وهي المفتوحة أو المضمومة (**إذا وليت الألف**

قوله: (**ويفصل بينهما**) أي مع فصل أو حصل بحرف ض.

مضموما أو ساكناً إثر غير كسرة، وهو في كلمتها نحو صواعد وصحارج، وأقلامي، وفي بطنانهم، فيمنع جزما، وبما تقرر عُلِم أنّ قوله، وبحرف على رأي مقيد وإنْ شرحه بعضهم على إطلاقه، وإنّ قوله في كلمتها قيد في المعطوف أيضاً، وفي نسخة تأخير في كلمتها عن وبحرف، ففهم بعضهم أنّه قيد فيه فقط، وهو مخالف للمعتمد في الأصول مِن أنّ القيد إذا تأخّر عن متعاطفات يرجع إلى الجميع، كما أنه إذا تقدم، أو توسط كذلك (و) إنْ كان حرف الاستعلاء (بعدها)، أي بعد الألف فإنما يمنع حيث (يليها في كلمتها) كآخذ وعاصم وعاضد، أو يتأخر عنها في كلمتها (بحرف) كمنافح، (و) حيث يتأخر عنها في كلمتها (بحرفين) كمنافيخ ومعاريض (على الأكثر)، وغيرهم لا يمنع الإمالة لبعد حرف الاستعلاء، وخرج بكلمتها ما لو كان في غيرها نحو بيتا صالح، وعماد قاسم، وكتابة خالد، فلا يمنع الإمالة إلّا فيما أُميل لكسرة عارضة، نحو بمال قاسم، وبمال نضّ، وبمال ملق، أو أُميل من ألفات هي صِلات الضمائر، نحو أراد أنْ يعرفها قبل، وأنْ يسكنها مصر، وأن يعطيها ورقا، وأنْ يضربها بسوط، فيمنعها غالباً، وإنما فرقوا فجعلوا حرف الاستعلاء مانعا مع تأخره بما ذكر غير مانع مع تقدمه به بشرطه، لأنّ في الإمالة مع تقدمه بذلك عدولا من علو إلى سفل، ومع تأخره به بالعكس، وما تقرر هو الموافق لنصوص النحاة، وفي نسخة يليها وبحرف وبحرفين، وظاهرها منع الإمالة، ولو كان حرف الاستعلاء في غير كلمة الممال، وعليها شرح بعضهم.

(والراء غير المكسورة) الواقعة مع حرف استعلاء أو بدونه (إذا وليت الألف

قبلهَا أَو بعْدهَا منعت منع المستعلية، وتغلب المسكورة بعْدهَا المستعلية وَغير الْمَكْسُورَة، فيُمالُ طَارِدٌ وغَارِمٌ، وَمن قَرَارِكَ، . . . .

. . . .

قبلها) أي حال كون الراء قبل الألف نحو كرام **(وبعدها)** نحو هذا حمارك **(منعت)** عن الإمالة في غير باب خاف وطاب وصغى، ولذا يمال ران لأن ألفه منقلبة عن الياء يقال ران على قلبه ريناً أي غلب وترى سواء جعل ألفه للتأنيث أو للإلحاق لقولهم في مثناه تتريان **(منع المستعلية)** في غير هذه الأبواب لما في الراء من التكرير، فإذا وليت الألف هي غير مكسورة صارت كأنها بفتحتين أو ضمتين فلم يقو سبب الإمالة فيها **(وتغلب)** الراء **(المكسورة بعدها)** أي بعد الألف **(المستعلية)** لتكررها فتصير ككسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سبباً في مثل عالم فيقوى السبب فيها فلم تؤثر فيها الموانع في غيرها.

وأما إذا كانت الراء قبل الألف فلا أثر لها، ولذلك لم يمل أحد قوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] لئلا يلزم العدول من سفل إلى علو **(و)** تغلب الراء المكسورة **(غير المكسورة)** كما تغلب المستعلية **(فيمال طارد)** لغلبة الراء المكسورة بعد الألف حرف الاستعلاء المقدم على الالف وهو الطاء **(والغارم)** كذلك **(ومن قرار)** لغلبة الراء المكسورة المفتوحة.

. . . .

قبلها) كراض ورابغ وراحم (أو بعدها) نحو فقدت الإحصار، وهذا إحصار، ولن يمسكها رغبة، ومررت بفاروق ووجدت حمارك، وهذا حمارك (مَنَعتْ) من الإمالة (منع) الحروف (المُستعلية) منها غالباً للتكرار الذي فيها، بل قيل هي أشد مانعا، وأو في كلامه مانعة خلو، فيدخل فيه نحو أحب الأسرار، وهذا أسرار، وهذا كما أفاده آخر كلامه إذا كانت في غير باب خاف وطاب وصغى، وفي كلمة الألف، وإلّا فلا تمنع منها، أمَّا في الأول بأقسامه فلانقلاب ألفه عن مكسور نحو هار الجرف، أو عن ياء نحو ران ذَنْبُه على قلبه، أي غلب عليه، أو لصيرورتها ياء نحو تترا، أي واحداً بعد واحد، فإنّ ألفه تصير في التثنية ياء تقول تتريان، وتاؤه الأولى بدل عن واو، أصله وترى من الوتر، وهو الفرد، وأمَّا في الثاني فلاختلاف الكلمة نحو رأيت بشيرا وقفا، وهذان ثديا رجل، نعم قد يُقال يستثني ما أُميل من ألفات الضمائر، فلا يمال نحو ان ينزعها رجل، (وتغلب) الراء (المكسورة) الواقعة (بعدها)، أي بعد الألف الحروف (المستعلية) الواقعة قبلها (و) الراء (غير المكسورة فيمال طارد وغارم) وضارم (ومِنْ قَرار)، ونحوها

فَإِذا تَبَاعَدت فكالعدم فِي الْمَنْع والغلب عِنْد الْأَكْثَر، فيُمالُ هَذَا كَافِر، وَيفتح مَرَرْت بِقَادِر، وَبَعْضهمْ يعكس، وَقيل: هُوَ الْأَكْثَر.

ج ....

ن وذكر في شرح الهادي: أنه إذا تأخر المستعلي عن الراء نحو فارق لم تجز الإمالة لقوة المستعلي حينئذ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف أيضاً لذلك لم يصرح به اعتماداً على المثال **(فإن تباعدت)** الراء عن الألف **(فكالعدم في المنع)** عن الإمالة لو كانت غير مكسورة **(و)** في **(الغلب)** على المستعلية لو كانت مكسورة **(عند الأكثر فيمال هذا كافر)** لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء **(ويفتح نحو مررت بقادر)** ولم يعتد بالراء المكسورة وذلك لأن الراء ليست كحرف الاستعلاء وإنما هي مجراة مجراه لما ذكرنا فلا يلزم من اعتبار المستعلي مانعاً لما ذكرنا أن بعد اعتبار الراء إذا بعدت **(وبعضهم يعكس)** أي يفتح هذا كافر ويميل مررت بقادر نظراً إلى اعتبار الراء عند البعد سبباً ومانعاً **(وقيل هو)** أي العكس **(الأكثر)** ....

ك ....

ف بخلاف المكسورة قبل الألف، سواء وقعتْ الأخريان قبل الألف أيضاً أم بعدها، فلا تغلبهما، بل يغلبانها، فلا يمال نحو رقاع ورباط ورفراف، ولم يضربْنا رجل، ولم يعرفنا ركانة لبعدها عن الألف، ولئلا يلزم العدول من سفل إلى علو، كما يعلم ذلك مما يأتي، أمَّا لو كانت المستعلية بعد الألف، فإنها لقوتها حينئذ تغلب الراء المكسورة، فلا يمال نحو فارق وقراريط، فلو قال: وتغلب المكسورة بعدها المستعلية قبلها، وغير المكسورة، لوفّى بذلك، هذا كله بالنظر لمنطوق كلامه إذا وليت الراء الألف، (فإن تباعدت) عنها (فـ)ـوجودها (كالعدم في المنع) من الإمالة لو كانت غير مكسورة، (و) في (الغلب) على المستعلية، والراء غير المكسورة لو كانت مكسورة بعد الألف هذا (عند الأكثر، فيمال) عندهم نحو (هذا كافر)، ونحو قوارير، وبعرفات، وبغُرفات، ومِراء للكسرة، ولا يُعتد في المنع بالراء غير المكسورة لبعدها، (ويُفتح)، أي لا يُمال عندهم (نحو مررت بقادر)، ومن سرائرهم، وشعار عريض، لأنّ الراء بعدها حينئذ لا تغلب المستعلية قبلها، ولا الراء غير المكسورة، (وبعضهم يعكس) ذلك، فيفتح نحو هذا كافر، وما مرّ معه اعتبارا بالراء غير المكسورة في المنع، وإنْ بعدت، ويميل نحو مررت بقادر، وما مرّ معه اعتبارا بالمكسورة في غلبتها المستعلية، والراء غير المكسورة وإن بعدت، (وقيل) إنّ هذا (هو الأكثر)، أي قول الأكثر، والمشهور الأول.

وَقد يُمال مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي الْوَقْف، وتَحْسُنُ فِي نَحْو: رَحْمَةٍ، . . . .

جـ قوله: **(وقد يمال)** لما فرغ مما فيه بعد الفتحة الألف شرع فيما ليس كذلك وهو قسمان؛ لأنه إما أن يكون بعدها هاء التأنيث أو لا، فتقول يمال ما قبل هاء التأنيث المنقلبة عن التاء في الوقف لشبهها بالألف لفظاً لخفهائهما وحكماً لكونهما للتأنيث فلا تمال تاء التأنيث في الأفعال لفقد الشبه اللفظي، ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي، ثم ذلك تحسن في نحو رحمة. . . . .

نق **وقد يمال ما قبل هاء التأنيث)** المنقلبة عن التاء **(في الوقف)** وهو الفتحة وإن لم يكن بعده ألف كما كانت في الأمثلة المذكورة وذلك لشبهه بالألف لفظاً لخفائها وحكماً لكونها للتأنيث فلا يمال ما قبل تاء التأنيث في الفعل لفقد الشبه اللفظي ولا ما قبل هاء السكت وهاء الضمير لفقد الشبه الحكمي **(وتحسن)** الإمالة **(في نحو رحمة)** مما لم تكن

كـ قوله: **(يمال ما قبل هاء التأنيث)** يعني به أن فتحة الحرف الذي قبل هاء التأنيث تمال لا ذلك الحرف وتعبير بعضهم عن ذلك بإمالة هاء التأنيث تجوز وإطلاقهم هنا هاء التأنيث شامل للتي رسمت تاء نحو بقيت الله، وللمتجوزة بها للتأكيد كعجمة أو للمبالغة كعلامة أو للفرق كسفينة ولبنة وغيرها. قوله: **(لشبهها بالألف)** بينه غيره بلزوم السكون وفتح ما قبلها وإفادة التأنيث والخفاء والزيادة والبدل وغيرها. قوله: **(لكونهما للتأنيث)** مثال ألف التأنيث حبلى فإنها تمال؛ لأنها ترجع إلى الياء في التثنية وجمع المؤنث نحو حبليان وحبليات وإنما أميلت الفتحة قبل الهاء مع عدم الكسرة والياء المقتضيتين للإمالة؛ لأن مشابهة ما ثبت له الحكم كافية في ثبوت الحكم للمشابه فلا يحتاج إلى سبب برأسه. قوله: **(ولا هاء السكت)** مثلها الهاء الأصلية نحو نفقة على أنه قد نقل عن الكسائي إمالة ما قبل هاء السكت في نحو ماليه، وبها قطع أبو مزاحم الخاقاني في له والمشهور عنه عدمها. قوله: **(لقد الشبه الحكمي)** وهو كونه للتأنيث. قوله: **(ثم ذلك يحسن الخ)** متقضاه جواز إمالة الفتحة في الجملة على أي حرف كانت من سائر الحروف أي غير الألف وهو أحد المذهبين وعليه جرى ابن مالك وغيره، وأطلقوا الجواز.

قـ (وقد يُمال ما) أي الفتحة (قبل هاء التأنيث) المنقلبة عن التاء (في الوقف)، وإنْ لم يكن ثمة كسرة، ولا ياء لمشابهتها الألف لفظاً لخفائها، وحكما لكونها للتأنيث بخلاف تاء التأنيث الفعلية، لفقد الشبه اللفظي، وبخلاف هاء السكت، والضمير والهاء الأصلية، نحو ولمَّا توجه، لفقد الشبه الحكمي، (وتَحسُن) هذه الإمالة (في نحو رَحمة)، مما لم تكن فتحته على راء، ولا حرف استعلاء، . . . .

وتَقْبُحُ فِي الرَّاء، نَحْو: كُدْرَةٍ، وتَتَوسَّطُ فِي الاستعلاء نَحْو: حُقَّةٍ.

مما لم تكن فيه الفتحة على الراء، ولا على الحرف المستعلي، ويقبح في نحو كُدْرَة للراء المفتوحة وتتوسط في نحو حقَّه؛ لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً، وأخَّر المصنف

الفتحة على الراء وعلى حرف الاستعلاء **(وتقبح في الراء نحو كدرة)** لأن الراء المفتوحة أشد منعاً **(ويتوسط)** بين الحسن والقبح **(في الاستعلاء نحو حقة، ....**

قال الشريف: وما في المتن أحسن والمشهور على ما قال الموصلي وغيره وهو المشهور من مذهب الكسائي في قراءته أن الحروف التي تمال فتحها قبل هاء التأنيث خمسة عشر يجمعها قولك:

فجثت زينب لذود شمس

وأما الباقية فعشرة مما يمتنع إمالتها مطلقاً وهي حروف الاستعلاء؛ لأنها مانعة في الأصل وهو الألف في الفرع أولى والعين والحاء حملاً على المعجمتين لضعف الفرع والألف؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة وأربعة يمتنع إمالتها أن فتح ما قبلها أو ضم وهي الهمزة والهاء لقربهما من مخرج الألف والكاف لقربها من مخرج القاف والراء لتكررها فإذا انكسر ما قبلها أو كان ياء جازت لانضمام سبب الأصل إلى الشبه.

قوله: **(ذلك تحسن)** أي إمالة الفتحة التي بعدها هاء التأنيث على ثلاثة أقسام: حسن، وقبيح ومتوسط بينهما.

قوله: **(لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً)** منعه الشيخ نظام الدين وادعى أن الأمر بالعكس قال: لأن الراء غير المكسورة ملحقة بالمستعلي وشبيهة به فلا تبلغ درجته، ولهذا كانت الإمالة في لن يضربها أشد وأقوى منها في قد يضربها قاسم وأجيز إمالة عمران دون برقان، قال: وإنما الفتح في الراء؛ لأن إمالة فتحها كإمالة فتحتين لتكرار الراء فالعمل في إمالتها أكثر انتهى. وما ادعاه هو مقتضى كلام المصنف في شرح المفصل وغيره.

قوله: **(لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً)** الأولى أن يقال في تعليله الراء حرف مكرر فالإمالة فيه كان إمالتان، والشبه ضعيف للإمالة فلو أميلت الراء المفتوحة بواسطة شبه الهاء تلزم إمالتان بسبب ضعيف بخلاف المستعلية فإنه حرف واحد فلو أميل تلزم إمالة واحدة وهو

(وتقبُح في) فتحة (الراء نحو كُدْرَة)، لأنّ إمالتها كإمالة فتحتين، لتكرار الراء، (ويتوسط في) فتحة (حرف الاستعلاء نحو حِقّة)، وخالفت فتحة الراء بأنها ليست كفتحتين، بخلاف فتحة الراء كما مرّ، لا بأنّ الراء غير المكسورة أشد منعا من حرف الاستعلاء كما قيل إذ الأمر بالعكس، لأنها ملحقة ومشبهة به، فلا تبلغ درجته، ولهذا كانت الإمالة في لن يضربها راشد أقوى منها في لن يضربها قاسم، وأجيز إمالة عمران دون برقان.

والحروف لَا تُمالُ؛ فَإِن سُمِّيَ بِهَا فكالأسماء، . . . .

إمالة ما لم يكن فيه بعد الفتحة ألف ولا هاء إشارة إلى قلته، ونحن أيضاً نذكرها هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: **(والحروف لا تمال)** هذا إشارة إلى ذكر الحروف والكلمات التي تشابهها مما لا تدخله الإمالة، فنقول الحروف لا تمال لقلة تصرفهم فيها، والإمالة من باب التصرف ولأنه لا أصل لألفاتها فتمال للمناسبة، وبعض العجم يميل لكن وهو لحن، فإن سمى بها خرجت عن حكم الحرفية ودخلت في حيز الأسماء فإن وجد حينئذٍ ما يقتضي الإمالة فيها بعد التسمية كما في إلا وأما أمليت؛ لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنها عن ياء، وإن لم يوجد كما لو سميت بعلى وإلى لم تجز إمالتها؛ لأنها

والحروف لا تمال)، لأن ألفاتها لا أصل لها في الياء حتى تطلب مناسبتها بالإمالة ولقلة تصرفهم فيها والإمالة نوع من التصرف **(فإن سمي بها فكالأسماء)** أي صارت من قبيل

أسهل من إمالتين فلذا قبح إمالة الراء المفتوحة ولم تقبح إمالة الحرف المستعلية بل يتوسط ض. قوله: **(أشد مانعاً)** لأن الراء الغير المكسورة ملحقة في المنع بالمستعلية لا متأصلة فيه بدليل أنها لا يمنع إلا إذا اتصلت بالألف والمستعلية يمنع متصلة ومنفصلة ويمكن الجواب عن هذا النظر بأن نقول إن هذا مبني على قول البعض الذي الراء الغير المكسورة عندهم ليست ملحقة في المنع بالمستعلية فافهم. قوله: **(ولأنه لا أصل لألفاتها)** هكذا قال غيره وقد اعترض بأن انتفاء الانقلاب عن مكسور أو ياء لا يوجب امتناع الإمالة مطلقاً لجواز سبق غيره كالكسر السابق وهو قولك إما بمنزلة قولك شملال فالوجه هو التعليل السابق. قوله: **(وهو لحن)** أي على الصحيح فقد ذهب الفراء إلى جواز إمالة ألفها تشبيهاً لها بألف فاعل نقل ذلك عنه أبو حيان. قوله: **(وهو لحن)** يمكن أن يقال في لغتهم كذلك وليس لغتهم إمالة لفظ عربي حتى يكون لحنا ض. قوله: **(يحكم بأنها عن ياء)** أي وإن كان فعله واويًّا كمغزى يقدر أن أصله مغزو فقلبت الواو ألفاً بعد انقلابها ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها، ولذلك يقال في تثنيته مغزيان. قوله: **(بأنها عن ياء)** ولهذا يثنى حينئذٍ بالياء فيقال إليان على قياس حبليان.

قوله: **(وإن لم يوجد)** أي ما يقتضي الإمالة في الحروف التي سمى بها بعد التسمية والتقاؤه في المثالين واضح أن الألف فيهما منقلبة عن واو كما ذكره بياناً للخفي ولا أثر لصيرورة الألف فيهما ياء في نحو عليه وإليه لتعذرها بعد التسمية؛ ولأنها ياء ساكنة وقد مر أنه

(والحروف لا تُمال) لقلة تصرفهم فيها، والإمالة تصرف، ولأنه لا أصل لألفاتها فتمال للمناسبة، وإمالة بعض العجم لفظ لكن لحن، (فإن سمي بها فكالأسماء) فإن

وأُمِيلَ (بلَى وَيَا) وَ(لَا) فِي (إمَّا لا)؛ لتضمُّنِهَا الْجُمْلَة، . . . .

ـــ تجعلها من بنات الواو؛ لأن بنات الواو أكثر ولذلك تقول في تثنيتهما ألوان وعلوان، وأميل بلى لأنها أشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب وأغنت عن الجملة المذكورة في السؤال قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي بلى أنت ربنا.

ويا لأنه قائم مقام ادعو وكذا لا في إمالا، والأصل أن ما، . . . .

ـــ الأسماء فإن كان فيها سبب إمالة اعتبر وإلا فلا فلذلك يمال حتى إذا سمي به لأنه إذا سمي به وثنى قيل حتيان؛ لأن الألف الرابعة قد يحكم بأنها عن ياء ولا تمال على لأنه لو سمى به وثنى لقيل علوان؛ لأنه يجعل من الواوي لكثرته **(وأميل بلى ويا)** في النداء **(ولا في أما لا لتضمنها الجملة)** المتضمنة للفعل والاسم أو للاسمين فصارت كأنها اسم أو فعل؛ لإغنائها عن ذلك أما بلى فإنها أغنت عن الجملة المذكورة في السؤال قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي بلى أنت ربنا، وأما يا فلأنه قائم مقام ادعو، وأما لا في أما لا فلأن أصله أن لا، وما زائدة، ومعناه أن لا يكن ذلك

ـــ لا أثر لها، وكذا لا أثر للكسرة في إلى؛ لأنها كسرة على غير راء وقد تقدم أيضاً أنها لا تؤثر في الواوي، والضمير في إمالتها وبجعلها للحروف المذكورة وكذا المتوسطة أو هو راجع إلى التسمية المفهومة من الفعل السابق، وعلى هذا شرح النظام ولا يجوز أن يكون ضمير القصة؛ لأنــه لا يؤنث كمــا سبق إلا إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة.

قوله: **(ولذلك تقول في تثنيتهما ألوان وعلوان)** نص على سيبويه وجزم بامتناع الإمالة نقله الجوهري، وقال ذلك أيضاً المصنف في شرح المفصل والموصلي وغيرهما وخفي النص على شارح في اللغة فزعم جواز الإمالة قال: لأنك تقول في التثنية إليان وعليان لقولهم إليك وعليك، وقال إنما ذكره هو القياس. قوله: **(وأغنت عن الجملة)** أي عن إعادتها في الجواب بصيغة الإيجاب. قوله: **(مقام ادعو)** وإن لم يكن في ادعو سبب الإمالة بل يكفي وجود سببها في نوع المشبه به الحاصل إنما شبه شيء بشيء في باب الإمالة وكاف في نوع المشبه به سبب

ـــ وجد فيها ما يقتضي الإمالة كإلا وأمَّــا أميلت، لأنّ الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنها عن ياء، ولهذا يُقال في التثنية إلْيان وأميّان على قياس جَلَّيان، وإنْ لم يوجد فيها ذلك لم تمل كما لو سميت بإلى وعلى؛ لأنّ التسمية تجعلها من بنات الواو، لأنها أكثر، ولذلك يقال في التثنية إلوان وعِلَوان، (و) قد أُميل بَلَى ويا ولا في إمَّــا، لا لتضمنها أي الثلاثة، أي كل منها (الجملة)، فصارت مستقلة كالجملة، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي بلى أنت ربنا، ويا قائمة مقام أدعو، وأصل إمَّــا لا إنْ لا، وما صلة

. . . .

جار: وما صلته ومعناه في الفارسية باري تقول اخرج، فإذا امتنع تقول إمالاً فتكلم أي إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم فعلم أن لا في إمالاً مغنية عن الجملة الفعلية هكذا ذكره في بعض شروح المفصل، وهو يدل على أن الهمزة من أما مكسورة.

وقال بعض شارحي هذا الكتاب: إمالا يفتح الهمزة، فإن معنى إمالا هو إن كنت

نقره: الأمر فافعل ذا كما تقول اخرج فإذا امتنع عن الخروج قلت أما لا فتكلم فقام لا مقام الـجـمـلـة. . . . .

لك: الإمالة في الجملة وذلك كاف لإمالة المشبه وإن لم يكن سبب الإمالة موجوداً في المشبه والمشبه به فتأمل هذا في ياء غيره مما ذكر في هذا البحث.

قوله: **(وما)** في معناه وافى الندبة وبذلك صرح اليزدي.

قوله: **(وكذا لا في إمالاً)** هكذا قال غيره أيضاً وقضيته أنها لا تمال مفردة، وكلام أبي حيان في ذلك أصرح فإنه قال أما إمالة ألف لا فلأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ألا ترى أن المعنى إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أفردت من أما لما صحت إمالة ألف لا قال وحكى ابن جني عن قطرب إمالة ألف لا في الجواب؛ لأنها مستقلة انتهى.

قوله: **(وما صلة)** أي زائدة عن كان ومرفوعها. قوله: **(وما صلة)** أي زائدة معناه أي إمالاً. قوله: **(غناء الجملة الفعلية)** أي يفيده ما يفيده الجملة يقال ما يغني عنك هذا أي ما ينفعك، والغناء بالفتح النفع. قوله: **(وهو يدل على أن الهمزة من إما مكسورة)** يدل عليه أيضاً التقدير المتقدم في كلام أبي حيان، والواقع في كلام ابن هشام وغيره ويؤيده قولهم إن حذف كان ومرفوعها بعد أن الشرطية كثير.

قوله: **(وقال بعض شراح هذا الكتاب)** أراد الشريف رحمه الله تعالى لكن فيما نقله عنه تصرف بزيادةٌ أفسدته والذي رأيته في شرحه بعد أن ضبط الهمزة بالفتح نصه بالنص؛ لأن معنى إمالاً هو إن كنت لا تفعل ذاك افعل هذا أي لأن كنت فحذفت اللام وزيدت ما وقلبت النون ميماً وأدغمت الميم في الميم انتهى. ومراده أن ما زيدت بعد حذف كان واسمها عوضاً عن المحذوف وما قاله على هذا صحيح إن ساعده نقل.

قد: تقول اخرج، فإذا امتنع قلت إمَّـا لا، فتكلم، أي إنْ كنت لا تخرج فتكلم، فعلم أنّ لا في إمَّـا لا مغنية غناء الجملة الفعلية، كذا ذكروه، وهو يدل على أنّ همزته مكسورة، وقال بعض الشارحين: إنها بالفتح، فإنّ معنى أمَّـا لا أنْ كنت لا تفعل ذلك افعل هذا، أي لأن كنت، فحذفت اللام، ثم كان فصار الضمير المتصل منفصلا، وزيدت ما عوضاً عن الفعل المحذوف، وقلبت النون ميما وأُدغمت في الميم، . . . .

وَغير المتمكن كالحرف، ....

ﻫ لا تفعل ذلك افعل هذا، أي لأن كنت فحذفت اللام، ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلاً وزيدت ما عوضاً عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم.

قوله: (**وغير المتمكن**) هو الأسماء المبنية أمرها كأمر الحروف وألفاتها أصل؛

ﺟ (**وغير المتمكن**) من الأسماء (**كالحروف**) في عدم الإمالة؛ لأن ألفاتها أصل فإنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل ....

ﻟ قوله: (**حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلاً**) هذا التقدير مشهور في قولهم أما أنت منطلقاً انطلقت ونحوه ولا يناسب المثال وقد علم ما فيه.

قوله: (**فصار الضمير المتصل منفصلاً**) المنقول عن هذا الشارح غير مطابق للمثال المبحوث فيه، وهو افعل هذا إمالاً إذ ليس فيه ضمير منفصل بل حذف ههنا الضمير مع الفعل، وإنما ذاك في مسألة أما أنت منطلقاً انطلقت، لنا. يقال افعل هذا إمالاً ومعناه إن كنت لا تفعل الأمر العظيم فافعل هذا الأمر فحذف الجواب مدلولاً عليه بما تقدم من قولنا افعل هذا ثم حذفت جملة الشرط كلها الأحرف الشرط، وحرف النفي الداخل على خبر كان وجيء بما زائدة معوضاً بها عن كان، وأدغمت نون أن في ميم ما لنا هذه الحاشية دالة على أن الجواب محذوف، ومنقول الشارح عن شرح المفصل يدل على أنه مذكور، والحق أن إمالاً تستعمل على الوجهين: فتارة يحذف جوابه، وتارة يذكر أي إذا قدم إمالاً لا بد من ذكر الجواب كما نقل الشارح، وإذا قدم أفعل هذا على إما لا يجوز حذف الجواب ض.

اعلم أن التعريف المذكور للإمالة لا يشمل إمالة الضم إلى الكسرة في نحو من أسمر ولا بأس لقلتها وعدم الاعتداد بها ومن ثَمَّ ذهب كثير إلى أن الإمالة هي أن ينحى بالألف نحو الكسرة تعريفاً للشيء بأشهر أقسامه.

قوله: (**الأسماء المبنية**) أي التي لم يعرض بناؤها أما ما عرض فيها للنداء مثلاً نحويًا فتى ويا حبلى فلا تمتنع إمالته؛ لأن الأصل فيه الإعراب ثم ما ذكره تفسير لغير المتمكن الذي تمتنع إمالته، ولذا ذكر الأسماء، وأن الفعل الماضي يمال كما أفاده المصنف فيما سبق وهو غير متمكن على أنه قد أميل باطراد من غير المتمكن بالتفسير المذكور ضميرها، ونا في قولهم مر بها ومر بنا ومر عليها ومر علينا ذكر ذلك ابن مالك وغيره.

ﻗ (وغير المتمكن) من الأسماء كإذا وما الاستفهامية (كالحروف) في الامتناع من الإمالة لعدم اشتقاقها وتصرفها، ....

وَ(ذَا، وأنَّـى، وَمَتـى) كـــ: (بـلَـى)........................

ﭺ لأنا غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الذي بنى عليه إذ بالاشتقاق يعرف ذلك فلم تمل كالحروف وأميل ذا لاستقلاله، تقول ذا في جواب من قال من فعل كذا. قال في شرح الهادي: حكى سيبويه إمالة ذا؛ لأنه شابه الأسماء المتمكنة من حيث إنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر وألفه منقلبة عن ياء وأصله ذي فحذفت الياء الثانية تخفيفاً وقلبت الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة طلباً للخفة، ثم قال فيه وإمالة إذا لحن، وكذا أميل أنى لاستقلاله ونقل من أنى لمن قال ألك ألف دينار، ذكر صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٥]، أنه قرأ الحسين بن علي رضي الله عنهما أنى صببنا بإمالة أَنَّا أي كيف صببنا وكذا متى تقول متى لمن قال: زيد يسافر.

ﭺ (**وذا**) من أسماء الإشارة (**وإني**) من أسماء الاستفهام (**ومتى**) منها (**كبلى**) فإنها تمال اما ذا فلاستقلاله تقول ذا في جواب من قال من فعل ولأنه شابه المتمكن من حيث أنه يوصف ويثنى ويجمع ويصغر وأما أنى ومتى فلاستقلالهما تقول من أنى لمن قال لك

ﭺ قوله: (**من حيث إنه يوصف ويثنى ويجمع**) كأنه أراد بالجمع نحو أولئك فإن ذا مفرده وإن لم يكن من لفظه ولم يذكر الجمع وغيره وتا للمؤنث في الاستقلال والمشابهة من الوجوه المذكورة مثل ذا لكن المقصود من التوجيه بهما هو الإشارة إلى المعنى الذي لحظه من أمال من العرب لا أن لا يجعل شيئاً سبباً مجوزاً للقياس. قوله: (**وأصله ذي**) مذهب البصريين أن ذا ثلاثي الوضع والصحيح عندهم أنه من باب حييت أي مما عينه ولامه ياآن وأنه من باب فعل بالتحريك وأن المحذوف لامه قال ذلك المرادي وغيره فما نقله الشارح من أن أصله ذي بالسكون ضعيف على هذا. قوله: (**ذكر صاحب الكشاف إلى آخره**) لا حاجة إلى الاستشهاد لجواز إمالة أنى بهذه القراءة فقد قرأ حمزة والكسائي وغيرهما بإمالتهما حيث وقعت في القرآن ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ﴿أَنَّى لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢] وغيرها. قوله: (**إنه قرأ الحسين بن علي**) الذي رأيته في الإعراب للحلبي الحسن بن علي بدون ياء وكذا في الكشاف، ولعل في نسخة مختلفة وهي قراءة شاذة، والمتواتر هو أَنَّى بفتح الهمزة والفتح على أن اللفظ أن واسمها وهو قراءة الكوفيين وبكسر الهمزة كذلك وهو قراءة الباقين.

ﭺ (و) لكن (ذا) من أسماء الإشارة، (ومتى وأنّى) من أسماء الاستفهام (كبَلَى) في استقلالها بالمفهومية، فتمال وإنْ كانت غير متمكنة بقول ذا لِمن قال: مَن فعل كذا، وأنّى، أي من أين لِمن قال: لك ألف دينار، ومتى لِمن قال: زيد يُسافر، ويُمال أيضاً ها، ونا، لكن إنْ تقدم سبب الإمالة الهاء بحرف أو حرفين أوَّلُهما ساكن، فشرطها أن لا

وأُمِيل (عَسى) لمجيء: عَسَيْتُ. وَقد تُمَالُ الفتحة مُنْفَرِدَة . . . .

ﭫ قوله: **(وأميل عسى)** إنما ذكر ذلك وإن كان فعلاً صريحاً من ذوات الياء لقولهم عسيت لئلا يتوهم أنه لعدم تصرفه أي لعدم مجيء المضارع والأمر والنهي منه يكون كالحروف في امتناع الإمالة فدفع هذا الوهم.
قوله: **(وقد تمال الفتحة منفردة)** أي وقد تمال الفتحة مفردة من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث وذلك لا يكون إلا مع الراء المكسورة بعدها لما في إمالتها من

ﭪ ألف دينار وتقول متى لمن قال زيد يسافر وإنما قال **(وأميل عسى)** مع أنه فعل صريح من ذوات الياء **(لمجيء عسيت)** لو لم يذكره لتوهم أنه لعدم تصرفه حيث لم يجئ منه المضارع ولا الأمر ولا النهي يكون كالحرف في امتناع الإمالة فلما قال وأميل عسى أزال هذا الوهم لظهور الياء فيه عند اتصال الضمائر البارزة المرفوعة فصار كالمتصرف في ظهور الياء فيه فأمليت **(وقد تمال الفتحة منفردة)** عن ألف أو هاء تأنيث. . . . . . .

ﮎ قوله: **(لقولهم عسيت)** أي بفتح السين وكسرها، والمراد أن عيسى أميلت؛ لأن ألفها عن ياء والأصل عسى بدليل قولهم عسيت، وليس المراد أن الإمالة لقولهم المذكور كما يقتضيه ظاهر المتن، وذكره أيضاً الشريف لما تقدم من أن الانقلاب إلى الياء الساكنة لا أثر له فليتأمل. قوله: **(وقد تمال الفتحة أي مفردة)** أي في الوصل والوقف سواء كانت حرف استعلاء نحو من البقرة أو في راء نحو بشراً وفي غيرهما نحو من الكبر إذا لم يكن ياء وإن كان ياء نحو الغير لم تمل فتحتها نص على ذلك كله سيبويه.
قوله: **(وذلك لا يكون إلا مع الراء المكسورة بعدها)** أي إذا اتصلت بها أو فصل بينهما مكسور أو ساكن غير ياء فتمال الفتحة في نحو أثر وفي نحو عمر ولا في نحو بخير نص على ذلك أيضاً سيبويه ولا يشترط أن تكون الراء أيضاً في طرف وإن شرطه ابن مالك ولا أن تكون لاماً ولا اتّصالها بالفتحة في كلمة فتجوز إمالة فتحة الغين في نحو الغير وفتحة الطاء في نحو رأيت خبط رياح لكن الإمالة في المتصلة أقوى فهي في من البقر أقوى منها في خبط رياح، نعم يشترط أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من السرق فإنه مانع من الإمالة، ويفهم من قول الشارح بعدها أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وهو كذلك ذكره أبو حيان وغيره قالوا وتحرير الكلام في إمالة الفتحة بكسر الراء أن يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل

ﮐ ينضم ما قبل الهاء، نحو لن ينزعها، ورأيت جِرْمَها، وأَدِر جيبها، (وأُميل عسى)، لأنّ ألفه عن ياء (لمجيء عَسيتُ) كرَمَيْتُ فلا يضر عدم تصرفها.
(وقد تمال الفتحة منفردة) عن ألف وهاء تأنيث، ولا تكون إلّا قبل الراء المكسورة لِما في إمالته من الكُلفة، فلم يقو عليها إلّا الراء المكسورة، لِما فيها من تقدير كسرتين كما مرّ، بخلاف غيرها، وهي تغلب المستعلية، والراء المفتوحة هنا أيضاً

فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن الْمُحَاذَرِ.

ﭺ الكلفة، فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف، وبخلاف ما بعده ألف من الفتحات فإنه يعتمد عليها فيزول ما في العدول بها إلى الكسرة من الكلفة، وذلك معلوم عند النطق وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة ها هنا أيضاً نحو من الضرر، والمحاذر اسم مفعول من حاذر أمالوا الذال للراء ولم يميلوا الألف؛ لأنها قد اكتنفها فتحتان إذ كسرة الذال مشوبة بالفتحة.

قال سيبويه: لم يوجب إمالة الذال ها هنا إمالة الألف كما لم توجب كسرة الضاد في حاضر إمالة ألفه، وإنما شبه الذال هنا بالضاد؛ لأن فتحتها كاستعلاء الضاد وقد شاب فتحتها كسرة الإمالة كما شاب ذلك الاستعلاء تسفل الكسرة.

ﭼ (**فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن الْمُحَاذَرِ**) اسم مفعول من حاذر مما كان فيه راء مكسورة وإن كان فيه حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فإن الراء المكسورة تغلبها؛ لأن في إمالة الفتحة المنفردة كلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة؛ لأن كسرتها بمنزلة كسرتين.

ﯕ راء مكسورة متصلة بها أو منفصلة بمكسوراً وساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء.

قوله: (**وهي تغلب المستعلية**) أي الراء المكسورة تغلب المستعلية نحو من الصغر إلا إذا كان المستعلية بعدها نحو من الفرق فإنها لا تمال كما مر في نحو فارق، وتغلب الراء المفتوحة أيضاً نحو من الضرر، ونحو ﴿وما عند الله خير للأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٨].

قوله: (**والمحاذر**) هذا شرح لقوله من المحاذر في المتن.

قوله: (**ولم يميلوا الألف**) زعم ابن خروف أن من أمال ألف عماداً لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل فتحة الذال ومنع ذلك سيبويه كما حكاه الشارح أي لأن الإمالة من الأسباب الضعيفة فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لأجل الألف قبلها أو بعدها أما لإمالة الفتحة فلا، قال ذلك أبو حيان، والفرق من جهة المعنى أن الإمالة مع الألف قوية من أجل أنها كإمالتين إحديهما للألف والثانية للفتحة فقويت على الاتساع بخلافها مع الفتحة وحدها.

ﮒ (في نحو مِنَ الضرر) ومن النفر وبِشَرَر، (ومِنَ الكِبَر، ومِنَ المُحاذَر) بفتح الباء والذال، وشرط سيبويه لإمالة الفتحة أنْ لا يفصل بينها وبين الراء ياء ساكنة، نحو بخير ولا حرف محرك غير مكسور نحو سنريهم، وأنْ لا تكون الفتحة على ياء نحو من الغِيَر، وأنْ لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من السرق، وقد يُمال للراء المكسورة الضمة أيضاً، نحو من السُّرُر، وإذا أُميلت ذال محاذر لم تمل ألفه، لأنها قد اكتنفها فتحتان، إذ كسرة الذال مشوبة بفتحة، ولأنّ الراء لا قوة لها إلّا على إمالة حركة قبلها متصلة بها، كما مر أو منفصلة بغير ما ذكر نحو من عَمرو، وبفتح العين ومن عُمر بضمها.

تخفيف الْهمزَة

يجمعُهُ الْإِبْدَال، ....

جار

تَخْفيف الْهمزَة

قوله: (**تخفيف الهمزة**) لم يحده بأن يقول أن يرد الهمزة إلى وجه من التخفيف؛ لأن اسمه اللغوي يغني عنه، والهمزة حرف شديد مستثقل تخرج من أقصى الحلق فلذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان، وهي لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، والتحقيق لغة تميم وقيس قياساً لها على سائر الحروف.

وقال يجمعه الإبدال..............................

فقره

تَخْفيف الْهمزَة

(**تخفيف الهمزة**) وإنما تخفف لكونها حرفاً ثقيلاً لها خشونة ونبوة جارية مجرى التهوع من أقصى الحلق مع تعان فلا تستطيع أدنى ثقل فخففها أهل الحجاز ولا سيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "نزل القرآن بلغة قريش وليسوا بأصحاب نبر[1] ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا" كما أن حرف العلة تخفف بأنواعه لغاية خفتها ولطافتها حتى بلغت خفتها بحيث لا يحتمل أدنى ثقل فيحصل لها عند ذلك التخفيف أو لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر إلى كثرته وإن كان خفيفاً بالنظر إلى

لحا

تَخْفيف الْهمزَة

قوله: (**لم يحده بأن يقول إلى آخره**) لو قال ذلك لم يلزم دور؛ لأن المراد بالتخفيف فيه معناه اللغوي. قوله: (**ليبين حصر التخفيف فيها**) أي لأن المفهوم من الكلام حينئذٍ أن الأمور الثلاثة جامعة لمسائل التخفيف كلها فلا يخرج عن الثلاثة شيء منها وإلا لم تكن جامعة ولا يفيد ذلك العبارة الأخرى؛ لأن الجامع لأمور يجوز أن يجمع غيرها.

وقال شارح: لأن الأمور كما يكون في التخفيف تكون في غيره، قال، والحاصل أن

أفتا

تخفيف الهمــزة

بأن تُردَّ إلى وجه من التخفيف، لكونها حرفاً ثقيلاً، (**يجمعه**) ثلاثة أنواع: (**الإبـدال**)، ويُسـمـى قـلـبـا، ....

(١) النّبر: الهمز، مصدر نبر الحرف ينبره نبراً همزه، وفي الحديث قال رجل للنبي ﷺ يا نبيء الله فقال: لا تنبر باسمي، أي: لا تهمز، وفي رواية: إنا معشر قريش لا ننبر.

والحذف، وَبَيْنَ بَيْنَ، أَي: بَينهَا وَبَين حرف حركتها، . . . .

ولم يقل يجمع الإبدال ليبين حصر التخفيف فيها، والأصل بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف؛ لأنه إذهابها بغير عوض.

وبين بين قسمان مشهور، وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول

ذاته (**يجمعه الإبدال والحذف وبين بين**) ولا يكون لها نوع آخر من التخفيف ولذلك قال يجمعه وما قال يجمع (**أي بينها**) أي بين الهمزة (**وبين حرف حركتها**) وهو الكثير في بين

التخفيف لا يكون إلا في الأمور ولا عكس انتهى. وفيه نظر لأن الأمور ليست مطلقة للإبدال والحذف مثلاً بل إبدال الهمزة وحذفها وتسهيلها وهي لا تكون في غيره.

قوله: (**ليبين حصر التخفيف فيها**) اعلم أن الحصر تارة يكون بالأداء كقولنا ما زيد إلا قائم وغيرها من طرق الحصر وتارة يكون بالمادة كقولنا مثلاً الكلمة منحصرة في الأنواع الثلاثة وكما نحن فيه فإن قولنا التخفيف يجمعه الثلاثة يدل بمادته وتركيبه على الحصر لنا.

أي حصر التخفيف فيها فإن معناه أن هذه الأنواع الثلاثة جامعة للتخفيف ومحيط به فيتأتى الحصر يعني هذه العبارة وهي يجمعه الإبدال والحذف وبين بين يفيد الحصر؛ لأنه اقتضى أن لا يخرج شيء من الثلاثة عنه ولم يقتض أن لا يجمع غيرها؛ لأن الذي يجمع الثلاثة لا يمنع أن يكون جامعاً لرابع وخامس وغير ذلك بخلاف يجمع التخفيف والإبدال والحذف وبين بين فإنه لا يفيد الحصر فلذلك اختار هذه العبارة.

قوله: (**والأصل بين بين**) قال اليزدي: اعلم أن لفظة بين من الأمور الإضافة فتقتضي التعدد وعلى وفق ذلك كررت والغالب عليها النصب بالظرفية ولكنها هنا مبنية لتضمن يعني الحرف يعني الواو كما أن قولهم هو جاري بيت بيت مبني يقال وقع زيد بين بين إذ ذكر الصلاح والطلاح ومعناه أنه واقع بين الأمرين ليس مخصوصاً بأحدهما بل يزاول كلا الأمرين، والمراد هنا كون الهمزة بين كونها همزة خفيفة وبين كونها حرف لين انتهى.

وقال الرضي: يقال سقط بين بين أي بين الحي والميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولفظ بين بين في كلام الشارح مرفوع المحل والمعنى، والأصل جعل الهمزة قريبة من حرف اللين.

(والحذف، وبين بين، أي بينها) أي بين الهمزة (وبين حرف حركتها)، كما تقول سئل بين الهمزة والياء، وهو المشهور، . . . .

وَقيل: أَو حرف حَرَكَة مَا قبلهَا، وَشَرطه أَن لَا تكون مُبْتَدأ بهَا.

سئل بين الهمزة والياء، وغير مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سول بين الهمزة والواو، ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين محركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن، ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً فلا يقع في أول الكلام.

قوله: **(وشرطه)** أي وشرط تخفيف الهمزة أن لا يكون مبتدياً بها كقولك مبتدئاً

بين **(وقيل أو بينها وبين (حرف حركة ما قبلها)** مثل يستهزئون فتجعل الهمزة والياء وسئل فتجعل الهمزة بين الهمزة والواو **(وشرطه)** أي شرط تخفيفها **(أن لا تكون)** الهمزة **(مبتدأ بها)** يعني لا تكون أو كلمة مبتدأ بها لأنها حينئذ لا تخفف؛ لأنها لو خففت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والإبدال ولو جعلت بني بين لكانت ساكنة كما

قوله: **(وغير مشهور)** هذا الخلاف يتصور في الهمزة المتحركة، وأما الساكنة فلا يتصور في تخفيفها إلا الطريقة الثانية ولكن يجيء بعد ذلك قبيل، وقوله والمتحركة أنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور فتعين من ذلك أن لا يكون في الساكنة بين بين إلا على المشهور ولا على غيره.

قوله: **(ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة)** قالوا لعدم الابتداء بها.

قوله: **(وعند البصريين متحركة)** أي لمقابلتها المتحركة في نحو قوله[1]: [الوافر]

أَأَلْخَيْرُ الــذي أَنَا أَبْتَغِيـــــــــــــه

وإنما امتنع الابتداء بها لقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة قال الجعبري: ومن ثَمَّ لم يخرموا متفاعلن لئلا يقع قابل الإسكان أولاً.

قوله: **(وقوع الساكن غالباً)** كأنه يحترز عن وقوع همزة بين بين بعد الألف كما في نحو السماء.

(وقيل) بينها وبين حرف حركتها كما ذكر، (أو) بينها وبين (حرف حركة ما قبلها) كما تقول سول بين الهمزة والواو، وهمزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعند غيرهم متحركة حركة ضعيفة يُنحى بها نحو الساكن، والأصل في الأنواع الثلاثة بين بين، لأنه تخفيف، مع بقاء الهمزة بوجه، لكنه أخره ليقرن به تفسيره، ثم الإبدال لأنه إذهاب الهمزة بعِوَض، ثم الحذف، لأنه إذهابها بلا عِوض، وتخفيفها لغة قريش، وأكثر الحجازيين، وهو استحسان، وتحقيقها كسائر الحروف لغة تميم وقيس، وهو الأصل، (وشرطه) أي تخفيفها (أنْ لا تكون مُبتدأ بها) في اللفظ، فإن ابتُدِئ بها نحو أَحمد وإبل وأُم، لم

---

(١) للمُثَقِّب العبدي، وهو من مفضليته، انظر شرح المفضليات ٣/ ١٢٦٧.

. . . .

جار أحد وإبل وأم، وإنما قلنا مبتدئاً؛ لأن الهمزة الكائنة في أول الكلمة قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى نحو جاء أحدهم على ما سيجيء، ولذا قال المصنف وشرطه أن لا يكون مبتدئاً بها ولم يقل وشرطه أن لا يكون في الأول وذلك لأن المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين إذ هو الأصل فيه لكنه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء به، وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه، هذا مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة ولا يرد نحو خذوا أصله اؤخذ خففت بالحذف؛ لأنه حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً ثم استغنى عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف همزة الأولى، ولا نحو قل وأصله أقول؛ لأنا نمنع أن أصله ذلك؛ لأنه مأخوذ من تقول حذف حرف المضارعة وسكن اللام فصار قول وحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة فلا يتحقق تخفيف الهمزة.

أو نقول سلمنا أن أصله أقول لكن أعل بنقل حركة الواو إلى القاف وحذف الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على أنه تخفيف.

نقره هو مذهب الكوفيين، فإن همزة بين بين عندهم ساكنة أو كالساكنة عند البصريين؛ لأنها عندهم متحركة حركة خفيفة ينحى بها نحو الساكن فكره أن يبدأ بما يقرب من الساكن؛ لأنه مرفوض في كلامهم أو متعذر وليس مراده أنها لا تكون في أول الكلمة؛ لأنها قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى ولا يرد النقض بنحو خذ وكل لأن الهمزة التي حذفت للتخفيف وهي الهمزة الثانية ليست بمبتدأ بها والمبتدأ بها وهي الهمزة الأولى لم تحذف

جما قوله: **(وأم)** هو بتشديد الميم. قوله: **(إذ هو الأصل فيه)** الضمير المجرور للتخفيف المفهوم من فعله المتقدم، وضمير لكنه لبين بين. قوله: **(لأنه حذفت الهمزة الثانية)** وهي ليست في الابتداء. قوله: **(سلمنا أن أصله أقول)** لأن أصل تقول تقول.

قوله: **(فتبدل بحرف حركة ما قبلها)** أي جوازاً وقد جاء ذلك في قراءة أبي جعفر وورش، وأبي عمرو، على تفصيل مشهور بين القراء.

أنقا تخفف، لأنها لو خففت حينئذ لجعلت بين بين، لأنه الأصل فيه، ولانتفاء موجب الحذف، والإبدال لكنها قريبة من الساكن، فيمتنع الابتداء بهـا، وإذا امتنـع الأصل تبعه فرعه، هذا مع أنّ الهمزة المبتدأ بها ليست ثقيلة، ولا يرد عليه نحو خذ، وأصله أُؤْخذ، حذفت همزته تخفيفا، لأنّ المحذوف تخفيفا إنما هو الهمزة الثانية، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها لا تخفيفا، ولا نحو قل، وأصله أُقْوُل لأنّـا نمنع أنّ أصله ذلك، لأنه مأخوذ من تَقْوُل، حذفت التاء، وسكنت اللام، فصار قُوْل، ثم حذفت الواو للساكنين، فلم توجد همزة، فلا تخفيف لها، سلمنا أصله ذلك، لكنه أُعل بنقل حركة الواو إلى القاف، وحذفت الواو لِما مر، ثم همزة الوصل للاستغناء عنها، لا تخفيفا، وإنما عبر بمبتدأ، لا بأولاً، لأنّ الهمزة في أول الكلمة قد تخفف إذا اتصلت بأخرى،

وَهِي سَاكِنة ومتحركة، فالساكنة تُبْدَلُ بِحرف حَرَكَة مَا قبلهَا، كـرَأْسٍ، وبِيْرٍ، وسُوْتُ، وَ﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] . . . . .

قوله: **(وهي ساكنة)** شروع في كيفية تخفيف، الهمزة فهي إما أن تكون واحدة أو اثنتين، فإن كانت واحدة فهي إما ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني إن كانت قبلها فتحة قلبت ألفاً، وإن كان كسرة قلبت ياء، وإن كان ضمة قلبت واواً، سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحركة الذي قبلها في كلمة واحدة، كما في رأس وبير وسوت، وقوله سوت فعل ماضٍ مسند إلى المتكلم من ساء يسوء أو في كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١] فإن قوله ائتنا أمر من الإتيان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وليس هذا موضع الاستشهاد ثم اتصل بقوله الهدى، فسقطت همزة الوصل من أوله فعادت الهمزة الثانية المنقلبة لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان وهما ألف هدى والهمزة العائد فذفت ألف

للتخفيف وإنما استغنى عنها **(وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة)** المفردة **(تبدل بحرف حركة ما قبلها)** سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة أو في كلمتين إبدالاً جائزاً فإن كل ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفا وإن كانت مكسوراً قلبت ياء وإن كانت مضموماً قلبت واواً **(كرأس وبير وسوت)** من ساء يسوء **(و)** قوله تعالى: **﴿إِلَى الهُدَاتِنَا﴾** وأصل أيتنا ائتنا قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ثم اتصل بقوله الهدى سقط الهمزة الوصل وعادت الياء إلى أصلها وهو الهمزة لزوال موجب القلب فالتقى الساكنان وهما ألف الهدى والهمزة العائدة فحذفت ألف الهدى لالتقاء الساكنين فصارت الهمزة الساكنة بعد الدال المفتوحة فقلبت ألفا فصار إلى الهداتنا . . . .

قوله: **(كما في راس وبير وسو)** مثال الساكنة عيناً كالأولين بعد ضمة سور وأمثلتها فاء يأمن ويأبىٰ مضارع أبى على لغة من يكسر ويومن وأمثلتها لا ما لم يقرأ ويقرى ولم يوضو والأكثر في هذه بعد البدل بقاء الألف والياء والواو لاستيفاء الجازم عمله، ومنهم من يعتبر العارض فتحذفها للجزم كما تحذف الأصلية له. قوله: **(قلبت الهمزة الثانية)** أي وجوباً كما سيأتي في كلامه. قوله: **(وليس هذا موضع الاستشهاد)** أي لأن الكلام في الهمزة المنفردة.

كجاء أجلهم كما سيأتي، (وهي) أي الهمزة التي يُراد تخفيفها إمَّـا واحدة أو ثنتان، والواحدة إمَّـا (ساكنة و) إمَّـا (متحركة، فالساكنة تبدل) عند تخفيفها (بحرف حركة ما قبلها) فإن كان ما قبلها فتحة قلبت ألفاً، أو كسرة قلبت ياء، أو ضمة قلبت واواً سواء كانت هي وما قبلها في كلمة واحدة حقيقة، أو تنزيلا (كراسٍ وبيرٍ وسُوتُ) فعل ماضٍ لمتكلم، أو مخاطب من ساء يسوء، أم في كلمتين، (و) ذلك كقولهً تعالى: ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ٧١] ﴿إِلَى الْهُدَاتِنا﴾ فقوله ائتنا أمر قلبت همزته الثانية ياء

و﴿الَّذِيْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و﴿يَقُوْلوذَنْ لي﴾ [التوبة: ٤٩].

ﭺ هدى لكونها في آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى فصار إلى الهدى ءاتنا بهمزة ساكنة بعد الذال فانقلبت ألفاً فصار إلى الهداتنا وهو موضع الاستشهاد، وكما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ فقوله أوتمن فعل ماض مجهول من الايتمان قلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل في الدرج وعادة الثانية المنقلبة فالتقى ساكنان الهمزة من اؤتمن، والياء من الذي فحذفت الياء فصار الذي اتمن بهمزة ساكنة بعد الذال فقلبت ياء فصار الذي تمن، وقوله تعالى: ﴿**يقول ائذن**﴾ فقوله ايذن أمر من أذن يأذن قلبت الهمزة الثانية منه ياء ثم أسقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الهمزة المنقلبة، وصار يقول ئذن فقلبت الهمزة واواً فصار يقول وذن لي وإنما تعين الإبدال في هذه الصور إذا أريد تخفيفها إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور؛ لأنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف؛ لأنه لا يبقى ما يدل عليها.

ﭻ (و) قوله تعالى: (**والَّذِيْتُمِنَ**) وأصله الذي اؤتمن قلبت الهمزة الثانية واواً لانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل وعادت الواو إلى أصلها والتقى ساكنان فحذفت الياء من الذي فصار الذئتمن بهمزة ساكنة بعد الذال المسكورة فقلبت ياء (و) قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ فقوله: ائذن أمر من أذن قلبت الهمزة الثانية ياء ثم سقط همزة الوصل في الدرج وعادت الياء إلى أصلها وقلبت الهمزة واواً وإنما تعين الإبدال في هذه الصور عند إرادة تخفيفها؛ لأنه لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور؛ لأنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف لأنه لا يبقى ما يدل عليها.

ﭼ ....

ﭽ لسكونها، وانكسار ما قبلها، ثم اتصل بالهدى، فسقطت همزة الوصل، فعادت الثانية المنقلبة لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان، وهما ألف الهدى، والهمزة العائدة، فحذفت الألف لكونها آخر الكلمة، والتعبير بالآخر أولى، فصار إلى الهدى أْتِنا بهمزة ساكنة بعد الدال، فقلبت ألفاً، فصار إلى الهدى ايتنا، (و) كقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فقوله اؤْتُمِنَ فعل ماض مجهول، قلبت همزته الثانية واواً لسكونها، وانضمام ما قبلها، ثم اتصل بالذي، فسقطت همزة الوصل فعادت الثانية المنقلبة، فالتقى ساكنان الياء والهمزة، فحذفت الياء، فصار الَّذِيْ يتُمِنَ بهمزة ساكنة بعد الذال، فقلبت ياء، فصار الذيْتمن، (و) كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]، فقوله ايذن فعل أمر، قلبت همزته الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم اتصل بيقول، فسقطت همزة الوصل، فعادت الثانية المنقلبة، فصار يقولؤذن لي،

والمتحركة إن كَانَ مَا قبلهَا سَاكن، وَهُوَ وَاو أَو يَاء زائدتان لغير الْإِلْـحَـاق . . . .

جـ قوله: **(والمتحركة)** لما فرغ من الهمزة الساكنة شرع في المتحركة، وهي إما أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً فإن كان ساكناً فتلك الهمزة المتحركة، إما أن تكون متطرفة وقف عليها أو لا تكون كذلك، وإن لم تكن كذلك فهي الهمزة المتحركة التي سكن ما قبلها أو لا تكون متطرفة وقف عليها، فنقول الساكن الذي قبل الهمزة، إما أن يكون في الكلمة التي فيها الهمزة أو في غيرها، فإن كان في تلك الكلمة فذلك الساكن، إما صحيح أو حرف علة، وإن كان حرف علة فإما أن يكون واواً أو ياءاً أو ألفاً فإن كان واواً أو ياء، فإما أن يكون زائدتين أو أصليتين، فإن كانتا زائدتين فإما أن يكونا للإلحاق أو لغير الإلحاق، فإن كانتا لغير الإلحاق . . . .

فة **(والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق)** ولابد من قيدين آخرين وهما زائدتان في بنية الكلمة أي تصير الكلمة بسبب زيادتهما بناء ومدتان بأن يكونا ساكنين وحركة ما قبلهما من جنسهما لأنه إن لم يكن ذلك الساكن زائداً وإن كان مدة نحو السوء والمسيء لا يدغم بل تنقل حركة الهمزة إليه لأن الأصل في الفاء والعين واللام قبول الحركة وكذلك لا يدغم بل تنقل الحركة إليه فيما إذا كانت المدة زائدة لكنها ليست بزائدة في بناء الكلمة نحو ابتغوا مرهم وابتغى مرهم لأن واو الضمير وياءه اسمان مستقلان يحتملان الحركة نحو اخشون واخشين وكذلك واو الجمع وياؤه يحتملان الحركة لكونهما موضوعين لمعنى وليستا بزائدتين في بنية الكلمة . .

ك قوله: **(فتقول الساكن الذي قبل الهمزة إلى آخره)** الحاصل من هذا التقسيم خمسة أقسام: ثلاثة منها يكون التخفيف فيها بالنقل وهي الهمزة إذا كان قبلها حرف صحيح أو واو أو ياء أصليتان أو زائدتان لغير الإلحاق. وقسم يكون فيه بالإدغام، وهو إذا كان قبلها واو وياء زائدتان لغير الإلحاق. وقسم يكون فيه بالتسهيل وهو إذا كان قبلها ألف.

قوله: **(فإن كانت لغير الإلحاق قلبت)** أي قلبت بجنس ذلك الحرف ض.

قنّ بهمزة ساكنة بعد اللام، فقلبت واواً، فصار يقولوذَن لي، وإنما تعين إبدالها في ذلك عند إرادة تخفيفها، لأنه لا يمكن حذفها، لعدم بقاء ما يدل عليها، ولا جعلها بين بين لا المشهور لسكونها، ولا غير المشهور، لأنّ امتناع الأصل، يوجب امتناع الفرع.

(والمتحركة إنْ كان قبلها ساكن)، وهي غير متطرفة، أو لم يوقف عليها، والساكن في كلمتها، (وهو واو أو ياء) زائدتان لغير الإلحاق . . . .

قُلبت إِلَيْهَا، وأُدغمت فِيهَا، كخَطِيَّةٍ ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيِّسٍ، . . . .

جا قلبت الهمزة إلى ذلك الحرف، وأدغم ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة كخطية أصلها خطيئة قلبت الهمزة ياء وأدغم الياء فيها وكمقروة أصلها مقروءة قلبت فيها الهمزة واو وأدغمت، وأفيس تصغير أفؤس جمع فأس أصلها أفيئس قلبت الهمزة ياء وأدغم فالتخفيف هنا بالإبدال، وإنما تعين ذلك؛ لأنه لا يمكن بين بين؛ لأن بين بين قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين؛ لأن ما قبل الهمزة ساكن، ولا الحذف بنقل حركتها إلى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو أولى منه لما مر وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز.

نقره **(قلبت)** الهمزة **(إليه وأدغم)** الساكن الذي قبلها فيها **(كخطية)** وأصله خطيئة قلبت الهمزة ياء وأدغمت فيها **(ومقروة)** أصله مروءة **(وأفيس)** تصغير أفؤس جمع فأس وأصله افيئس قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء فيها وياء التصغير وإن كانت ليست بمدة لكنها كالمدة؛ لأنها دائمة السكون فلا يجوز إزالة سكونها الوضعي فلا تقبل الحركة كالمدة الزائدة في بنية الكلمة وهي لا تقبل الحركة؛ لأنها لا يتصور لها نوع استقلال مع أنها لو حركت لزال مدها من غير موجب لزواله وإنما تعين القلب؛ لأنه لا يمكن بين بين ولا الحذف

ك قوله: **(وأدغم الياء فيها)** أي وجوباً لاجتماع الثملين مع سكون أولهما وإن كان جائزاً لجواز القلب كما سيذكره الشارح فهو واجب وجائز باعتبارين هذا وقد سمع في معنى خطبة خطية بياء واحدة متحركة وليس بتخفيف خطية وإنما أصله خطية فعلة كبقعة فقلبت الهمزة ياء على حد مير قال ذلك أبو حيان. قوله: **(وقال بعض النحويين)** أي كالزمخشري ونقل أبو علي عن سيبويه أنه قال بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون نبيئاً وبريئة وذلك ردي انتهى. وقد يشهد لما قالوه ما أخرج الحاكم في المستدرك، حدثني أبو بكر أحمد بن العباس، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا خلف بن هشام، حدثني الكسائي، حدثني حسين الجعفي، عن حمران بن أعين، عن أبي الأسود الدؤلي، عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: يا نبيء الله، فهمز، فقال: "لست نبيء الله" فهمز ولكن نبي الله، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

أ قُلبت أي الهمزة (إليه) أي إلى الساكن (وأدغم) الساكن فيها، (كخطيَّة) بياء مشددة، وأصلها خطيئة، بوزن فعِيلة، (ومقروَّة) بواو مشددة، وأصله مَقْروءة بوزن مَفْعولة (وأُفَيِّس) بياء مشددة مصغر أفؤس، جمع فأس، وأصله أُفيئس قلبت الهمزة إلى الساكن في الجميع، وأدغم فيها، فتخفيفها هنا بالقلب فقط، وإنما تعيّن لأنه لا يمكن جعلها بين بين، لأنه قريب من الساكن، فيلزم التقاء الساكنين، ولا حذفها بنقل حركتها إلى ما

وَقَوْلُهُمْ: الْتُزِمَ فِي نَبِيّ، وبَرِيَّةٍ غير صَحِيح، وَلكنه كَثُرَ، . . . .

وقال بعض النحويين: التزم ذلك في نبي وبرية، ورد المصنف ذلك عليهم؛ لأن نافعاً يقرؤ النبيء بالهمز في جميع القرآن، ونافعاً وابن ذكوان يقرآن البريئة بالهمز، فهذا وإن سلم أنه غير متواتر لما ذكر المصنف في أصول الفقه أن القرآت السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة، وتخفيف الهمزة لكنها لا أقل من أن يكون كغيرها مما نقله الآحاد بل ما نقله القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته من الغلط، وهم أعدل من النحاة فالمصير إلى قولهم أولى نعم، لو قيل كثر ذلك في نبي وبرية كان

بنقل حركتها إلى ما قبلها لما ذكرنا الآن وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز **(وقولهم)** أي قول النحاة **(التزم)** القلب والإدغام **(في نبي)** وهو فعيل بمعنى فاعل من النبأ بمعنى الخبر **(و)** في **(برية)** من برأة الله برأ أي خلقه **(غير صحيح)** في التزام القلب والإدغام لأن نافعاً قرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن وهو وابن ذكوان قرأ البريئة بالهمزة وقول قراء السبعة أولى بالقبول من قول النحاة وإن لم يكن متواتراً فيما ليس من الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة لنقلهم عمن ثبت عصمته صلى الله عليه وسلم بخلاف نقل النحاة فإنه من الآحاد **(ولكنه)** أي لكن القلب **(كثير)** فيهما وإن لم يكن واجباً وأما النبي

قوله: **(لأن نافعاً يقرأ النبيء بالهمز)** وأما الحديث فقد قيل إنه ضعيف ولو سلم فالقطعي لا يعارض بالظني ولو سلم أنه لا قطع فيحتمل أن يكون النهي للإيهام، فقد حكى أبو زيد نبأت من أرض كذا، أي خرجت منها إليها، فقوله: يا نبيء الله، بالهمز يوهم يا طريد الله الذي أخرجت من بلده إلى غيره، ونظير ذلك نهيه للمؤمنين عن قولهم: راعنا لما وجدت اليهود بذلك طريقاً إلى السب به في لغتهم، أو يكون كما قال أبو عبيد خصا منه عليه الصلاة والسلام على تحوي أفصح اللغات في القرآن وغيره. قوله: **(من قبيل الأداء)** المراد بالأداء ما يؤدى باللفظ دون الكتابة فإن القراءة تنقسم قسمين: قسم يؤدى باللفظ ولا يعرف من الخط كالإشمام والمد، والقصر، والإمالة، والتفخيم، وقسم يعلم من الخط واللفظ جميعاً كوعدنا وواعدنا وأنجيتكم وأنجيناكم، والقراءات السبع متواترة في النوع الثاني. وأما النوع الاول، فقال الأكثرون متواترة أيضاً، واختار ابن الحاجب عدم التواتر فيه. قوله: **(كالمد)** هو تطويل

قبلها، لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة، مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب، الذي هو أولى منه لِما مرّ، وتخفيفها بذلك جائز لا لازم، (وقولهم)، أي بعض النحويين (التُزم) ذلك (في نَبِيٍّ، وبَرِيَّة، غير صحيح) فإنّ نافعا يقرأ النبيء بالهمز في جميع القرآن، ويقرأ مع ابن ذكوان البريئة أي الخلق بالهمز، فتخفيفها بالقلب فيهما ليس بلازم، (ولكنه كثير)، فيهما، . . . .

وَإِن كَانَ أَلفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، ....

مستقيماً. قال في "الصحاح": النبأ الخبر ومنه النبيء فعيل بمعنى فاعل وتصغيره نبيء مثل نبيع، وتصغير النبوة نبيئة مثل نبيعة تقول العرب كانت نبيئة مسيلمة نبيئة سوء والنبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض فإذا أخذ النبي منه أي شرف عن الخلق فأصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبي، ويقال برأ الله الخلق براء والبرئة الخلق. قال الفراء: إن أخذت من البري وهو التراب فأصلها غير الهمزة تقول منه براه الله يبره بروا أي خلقه. قوله: **(وإن كان ألفاً)** أي وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً وأردت تخفيفها جعلتها بين بين فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف نحو سأل وقرأ، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو نحو تساؤل وتلاؤم، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء نحو قائل وبائع، وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة؛ لأن

بمعنى المرتفع وهو مأخوذ من النباوة وهو ما ارتفع من الأرض فهو فعيل بمعنى مفعول ومنقوض ولمجيء تصغيره على نبي وأصله نبيئ وأعل إعلال قاض وأما النبيئ من النبأ فتصغيره على نبيئ على وزن فعيل. وقال الفراء: إن أخذت البرية من البري وهو التراب فأصلها غير الهمزة **(وإن كان)** الساكن قبل الهمزة **(ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور)** فيجعل بين الهمزة والألف في نحو ساءل وبينها وبين الواو في نحو تساؤل وبينها وبين الياء في نحو قايل وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لأن الألف لا تقبل الحركة وامتناع القلب والإدغام لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ولا يمكن بين بين غير المشهور؛ لأن ما

الصوت بحرف اللين عند اتصالها بهمزة مثل: أولئك، أو ساكن كالضالين. قوله: **(فعيل بمعنى فاعل)** يجوز أيضاً أن يكون بمعنى مفعول؛ لأنه منبئ عن الله تعالى أي مخبر عن لسان الملك.

قوله: **(والنبوة والنباوة)** كلاهما بفتح النون. قوله: **(أي شرف على الخلق)** الذي رأيته في الصحاح أنه شرف. قوله: **(وهو فعيل بمعنى مفعول)** يجوز أيضاً أن يؤخذ منه بمعنى أنه مرتفع على الخلق فيكون بمعنى فاعل. قوله: **(وتصغير نبي)** هو بياء واحدة مشددة، والأصل

(وإنْ كان) الساكن الذي قبل الهمزة (ألفاً) وأُريد تخفيفها (فبين بين المشهور) متعين، فإنْ كانت مفتوحة، فبينها وبين الألف نحو قراءة، أو مضمومة فبينها وبين الواو نحو تَساؤل، أو مكسورة، فبينها وبين الياء نحو قابل، وإنما تعين بين بين لامتناع الحذف، بنقل الحركة، لأنّ الألف لا تقبلها، ولامتناع القلب والإدغام إذ الألف لا تدغم، ولا تدغم فيها، ولا يمكن بين بين غير المشهور لأنّ ما قبل الهمزة ساكن، فإن قلت: هلّا

وَإِن كَانَ حرفاً صَحِيحاً أَو مُعْتَلًّا غير ذَلِك نُقِلَتْ حركتُها إِلَيْهِ وحُذِفَتْ، نَحْو: مَسَلَةٍ والخَبِ وشَيٍ.........................

ﺟ الألف لا تقبل الحركة وامتناع القلب والإدغام؛ لأن الألف لا تدغم ولا تدغم فيها وإنما تعين بين بين المشهور؛ لأن ما قبل الهمزة ساكن فلا يمكن بين بين غير المشهور، فإن قلت: فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقرب همزة بين بين من الساكن، قلت: سوغ ذلك أمر أن خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء وزيادة المد الذي فيها فإنه قام مقام الحركة كالمدغم.

قوله: **(وإن كان حرفاً صحيحاً)** قد ذكرنا ما يكون فيه قبل الهمزة ألفاً أو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق بقي ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح كما في مسئلة والخبء من خبأت الشيء سترته أو واو أو ياء أصليتان كما في شيء ....

ﮔ قبلها ساكن وإنما يجوز هنا بين بين المشهور مع أنه يلزم فيه التقاء الساكنين أو كالتقائهما لخفاء الألف فكأنه ليس قبل الهمزة شيء ولزيادة مد الألف القائمة مقام الحركة **(وإن كان)** الساكن **(حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك)** المذكور بأن يكون قابلاً للحركة **(نقلت حركتها إليه وحذفت)** الهمزة؛ لأن حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها دالة عليها **(نحو مسله)** والأصل مسألة **(والخب)** وأصله الخبء من خبأت الشيء أي سترته **(وشي**.............................

ﻟ نبوية فأبدلت الواو ياء، ثم حذفت الثانية وأدغمت ياء التصغير في الباقية، وذلك معلوم مما تقدم في التصغير. قوله: **(فلا يمكن بين بين غير المشهور)** وهو أن يجعل بينها وبين حرف حركة ما قبلها ولا حركة لما قبلها ها هنا.

قوله: **(وزيادة المد الذي)** وأيضاً همزة بين بين ليس بساكن محض فإن فيه نوع حركة.

ﻓ امتنع أيضاً بين بين المشهور لأدائه إلى التقاء الساكنين لسكون الألف، وقرب همزة بين بين من الساكن، قلت: الألف لخفائها كالعدم، مع أنّ زيادة المد فيها قائم مقام الحركة كالمدغم، وحركة الهمزة غير مسلوبة بالكلية، (وإنْ كان) الساكن الذي قبل الهمزة (حرفاً صحيحا، أو معتلا غير ذلك) الذي مر، من كونه واواً أو ياء زائدتين لغير الإلحاق، أو ألفاً (نُقلت حركتها إليه، وحذفت نحو مَسالَة والخَبِ) من خبأت الشيء سترته بتحريك السين والباء، وهما حرفان صحيحان بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين، (و) نحو (شَيٍ ....

وسَوٍ وجَيَلٍ وحَوَبَةٍ. . . . .

جار وسوء أو زائدتان للإلحاق كما في جيئل وهو الضبع وخؤب وهو اسم ماء والواو والياء فيهما للإلحاق بجعفر وحكم الجميع أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك لأن حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها، وجاء مراة وكماة بألف خالصة بأن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرك وبقيت الهمزة ساكنة فصار مراة وكماة فقلبوا الهمزة ألفاً كما في راس وهو عند سيبويه شاذ، والكسائي والفراء يريانه مطرداً هذا إذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة، وإن لم يكن فيها فتنقل حركة الهمزة إلى الساكن وتحذف سواء

نقره **وسو)** وأصلهما شيء وسوء والساكن فيهما وإن كان من حروف العلة إلا أنه أصل وليس بمدة فيجوز تحريكها لقوتها بالأصالة **(وجيل)** أصله جيأل وهو الضبع **(وجوب)** أصله جوأب وهو اسم ماء والياء والواو فيهما للإلحاق بجعفر. . . . .

جما قوله: **(كما في جيئل)** هو بجيم وياء وحوب بمهملة ثم موحدة. قوله: **(وهو اسم ماء)** هو أيضاً الواسع من الأودية والدلاء. قوله: **(وحكم الجميع أن تنقل حركة الهمزة)** أي إذا لم يكن الحرف الصحيح نون الانفعال فإن كأنها كما في انأظر وأنأء وإذا لم يجز النقل إليه عند الأكثرين كما نقله ابن مالك وغيره وسبب ذلك ما يؤدي إليه من الالتباس، فإنك إذا نقلت إليها حذفت الهمزة ثم همزة الوصل للاستغناء عنها فتبقى نطرو نأء فتلتبس بالثلاثي المجرد. قال أبو حيان: ومن لم يبال بالعارض أجاز ذلك قال: وينبغي عندي أن يقرأ همزة الوصل؛ لأن هذا النقل عارض انتهى. يقال: أنأطر بمعنى اعوج وأُدْتُه فَانْأ وأَوَّدْتُه فتأوَّد عطفته فانعطف. قوله: **(بأن نقل حركة الهمزة)** وقيل بل أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. قوله: **(وهو عند سيبويه)** أي هذا النوع من التخفيف، ونقل الحركة وقلب الهمزة ألفاً.

قوله: **(والكسائي والفراء يريانه مطرداً)** نقل ذلك ابن مالك عن الكوفيين ولم يخصهما.

أنقا وسَوٍ) بتحريك الياء والواو، وهما معتلان أصليان بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين، (و) نحو (جَيَلٍ وجوب)، بتحريك الياء والواو، وهما معتلان زائدان للإلحاق بجعفر بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين، إذ أصلهما جيْأل وحوْأب لماء من مياه العرب بطريق البصرة، وحذفت الهمزة في الجميع بعد نقل حركتها، لأنّ حذفها أبلغ في التخفيف مع بقاء حركتها المنقولة الدالة عليها، نعم جاء مَرَاه وكماه بقلب الهمزة الساكنة بعد نقل حركتها ألفاً خالصة، وهو شاذ عند سيبويه، ومطرد عند الكسائي

وَأَبُوَ يُّوبَ وَذُو مْرِهِم واتَّبِعِى مْرَهُ وقاضُوَ بِيْكَ، وَقد جَاءَ بَاب شَيْء وَسُوء مُدغماً أَيْضاً، وَالْتُزِمَ ذَلِك فِي بَاب يرى . . . .

كان الساكن حرف علة أو صحيحاً فتقول في أبو أيوب وذو أمرهم وابتغى أمره، وقاضو أبيك أبو يوب وذو مرهم وابتغى مره وقاضو بيك، وقاضو جمع قاض، والأصل قاضون حذفت النون بالإضافة، ولذا تقول في من أبوك، ومن أمك، وكم إبلك من بوك، ومن مك وكم بلك.

قوله: **(وجاء)** شبهوا الواو والياء اللتين ليستا بزائدتين كما في شيء، وسوء بالزائدتين كما في خطيئة ومقروءة وأدغموا مثلهما لكن الأول هو المشهور.

قوله: **(والتزم ذلك)** أي نقل الحركة وحذف الهمزة في يرى وأصله يرأى مثل

(و) نحو **(أبو أيوب)** في أبو أيوب **(وذو مرهم وابتغى مره وقاضو بيك)** وقد عرفت بيان ذلك **(وقد جاء باب شيء وسوء)** مما لم يكن الياء والواو فيه مدة **(مدغماً)** تشبيها له بما فيه مدة نحو مقروة **(أيضاً)** أي كما جاء فيه النقل والحذف **(والتزم ذلك)** النقل والحذف **(في باب يرى)** مضارع رأى من الرؤية وأصله يرأى . . . .

قوله: **(أي نقل الحركة وحذف الهمزة في يرى)** المراد المضارع من الرؤية أو الرأي بمعنى الاعتقاد أو الرؤيا ومثله الأمر منها نحو ره دون اسم الفاعل واسم المفعول، وأفعل التفضيل، وفعلي التعجب واسمي المكان والآلة نحو أنا راء وأنت مري، وهو أرأى منه، وما أراه وراء به، وهو مرأي وهذه مراءة، وخرج بقولنا بمعنى الاعتقاد الرأي مصدر رأى بمعنى أصاب الرؤية فإن جميع فروعه جاء مهموزاً لم يحذف منه شيء.

والفراء، (و) إنْ لم يكن الساكن في كلمة الهمزة، نقلت حركتها إليه، وحذفت أيضاً سواء أكان الساكن صحيحا أم معتلا نحو (أبُوَيُّوب، وذُوَمْرِهم، واتَّبِعىَ مْرَهُ وقاضُوَبيك) في أبو أيوب، وذو أمرهم، واتَّبعي أمره، وقاضو أبيك، جمع قاضٍ، والأصل قاضون، حذفت النون للإضافة، وكذا تقول: مَنَ بُوك ومَنُ مَك، وكمِ بُلك، وإنما لم تستثقل الضمة، والكسرة على الواو والياء في نحو قتلُومَّك، وجزَروبِلك، وأكـرميُ مَّك، واجزرِي بِلك، بخلاف نحو قاضٍ وقاضي، لأنّ حركات الإعراب وإنْ كانت عارضة، إلّا أنها غير منقولة، فهي ألزم من الحركات المنقولة، (وقد) أي وقليلاً (جاء باب شيءٍ وسوْءٍ) مما ساكنه ياء أو واو أصليتان (مدغما أيضاً) تشبيها للأصلي بالزائد في نحو خطيئة ومقروءة، (والتزم ذلك) أي ما ذكر من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذف الهمزة (في باب يَرَى) أصله يرأى، كيرعى، لأنّ ماضيه رأى كرعى، نقلت حركة

وَأرى يُري؛ للكثرة بِخِلَاف يَنْأَى وأَنْأَى يُنْئِي، . . . .

جار يرعى؛ لأن ماضيه رأى كرعى فألقيت حركة الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع على الراء وحذفت والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال حتى لا يجوز استعمال الأصل، والرجوع إليه إلا للضرورة كقوله[1]: [الطويل]

أَلَم تَرَ مَا لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأ وَيَسْمعُ

يقال تمليت غيري أي استمتعت منه فمعنى قوله ومن يتمل العيش أي من يعش كثيراً ير ويسمع ما لم يكن رآه وسمعه وكذلك أرى وهو فعل ماض من الإراءة وأصله أرأى كأعطى وأصل يرى يرءى كيعطى نقلت حركة الهمزة فيهما وحذفت بخلاف قولك ينأى مضارع نأى أي بعد وانأى ينأى فإنه لم يتلزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة بل حركت في جواز التخفيف كغيرها؛ لأنها لم تكثر كثرتها فعلى ما ذكرنا علة الحذف في رأى وأرى يرى التخفيف القياس بإلقاء الحركة على ما قبلها ثم حذفها والتزامه لكثرة

نقره (و) في باب (أرى) وهو فعل ماض من باب الأفعال وأصله أرأى بفتح الياء (يرى) وهو مضارع أرى وأصله يرئى، والمراد بيان كل ما كان من تركيب رأى من الرؤية وزيد عليه حرف لبناء صيغته وسكن فاؤه (للكثرة) أي لكثرة الاستعمال وقد يكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام من نحو أريت في أرأيت وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء أو النون تشبيهاً لهمزة الاستفهام بهمزة الأفعال (**بخلاف ينأى**) مضارع نأى (**وأنأى ينئي**) من باب الأفعال فإن الحذف ههنا غير

كمال قوله: (**إلا لضرورة**) نقل أبو حيان وغيره أن الإتمام لغة تيم اللات، وأشار إليهما في التسهيل بقوله والتزم غالباً ومقتضى ذلك جواز الرجوع إلى الأصل في الكلام وإن كان قليلاً. قوله: (**ومن يتمل العيش يرأى ويسمع**) الظاهر أن فعل الجزاء والمعطوف مجزومان لضعف رفعهما. قوله: (**وكذلك أرى**) أي من الثلاثة المتقدمة ومثله المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر تقول أر زيد قائماً ومر زيد عمراً أراه وهون مري.

فلق همزته إلى الراء، وحذفت، (و) في باب (أَرَى يُرى) أصلهما أرأى يُرئي كأعطى يُعطي، نقلت حركة الهمزة فيها إلى الراء وحذفت، ونبّه بباب المذكورات على أنّ ذلك يجري في سائر تصرفاتها من أمر وغيره مما سكنت راؤه، وعُلِم من كلامه أنه لا يجوز الرجوع في ذلك إلى الأصل إلّا للضرورة كقوله:

أُري عَينَيَّ مَا لَم تَرْأياهُ كِلانا عارِفٌ بِالتُّرَّهاتِ

وإنما التزم ذلك فيما ذكر للكثرة، لكثرة استعماله (بخلاف ينأى وأنأى يُنْئِي) فإنه فيها جائز لا لازم، لأنّ استعمالها لم يكثر كثرة استعمال تلك، . . . .

---

(١) من شعر الأعلم ورد في الصحاح: (٦/ ٢٣٤٨) واللسان (رأى).

وَكثر فِي سَلْ للهمزتين.

ف الاستعمال، وذكر في شرح الهادي أنه يحتمل الحذف هنا وجهاً آخر وهو أنه اجتمع في ارأى همزتان بينهما حرف ساكن، والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الفعل وغلب الاستعمال هنا على الأصل حتى هجر ورفض وأنا أقول فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال حذفت الهمزة من أشياء لاجتماع همزتين بينهما ألف لكن لو كان هذا علة لاطردت في مثل ينأى وانأى ينيء، وفيه بحث.

قوله: **(وكثر)** أي وكثر النقل والحذف في سل وأصله اسأل بهمزتين نقلوا حركة

ملتزم **(وكثر)** ذلك النقل والحذف **(في سل للهمزتين)** لأنه أصله اسأل نقلت حركة الهمزة إلى السين واستغنى عن همزة الوصل فصار سل لكن غير ملتزم لقولهم اسأل؛ ولكثرة الاستعمال ولذلك كان سل أكثر من قولك جر من الجؤار بمعنى الخوار يقال جأر الثور

قوله: **(ثم أتبع سائر الباب)** أي بقية الكلمات التي لم تجتمع فيه همزتان وهي أمثلة المضارع من المزيد والمجرد لا ما حرف مضارعته الهمزة، فإن العلة موجودة فيه وحمل أيضاً اسم الفاعل والمفعول من الرباعي. قوله: **(فعلى هذا المذهب)** يظهر وجه من قال تقدم أوائل الكتاب أنه القراء وقد يمنع ما قاله الشارح هناك؛ لأن الساكن غير الألف حاجز غير حصين بخلاف الألف لما فيها من المد فإنها قائم مقام الحركة على أن الثقل إنما يحصل عند الثانية والمحذوف من أشياء على ذلك القول هو الأولى. قوله: **(وفيه بحث)** كان وجهه أن المقتضي للحذف الغير القياسي قصد التخفيف فيما يكثر استعماله وليس غير أرى مثله في كثرة الاستعمال. قوله: **(وكثرة الثقل والحذف في سل)** اتفق القراء على ذلك في نحو ﴿سل بني إسرائيل﴾ [البقرة: ٢١١] مما كان فعل أمر مخاطب من السؤال ولم يقترن بواو ولا فاء استثقالاً لاجتماع الهمزة مع الأولى ابتدأ فيما كثر دوره وهي في ذلك مذهب أكثر العرب فإن اقترن بأحدهما فبعض طرد أصله في النقل، وبه قرأ ابن كثير والكسائي، وبعض همز لعدم الاجتماع وبه قرأ الباقون وهو لغة قريش وهو المختار أما نحو ﴿وليسألوا ما أنفقوا﴾ [الممتحنة: ١٠] فبالهمزة بالاتفاق فليتأمل.

(وكثر) ذلك (في سَلْ)، وأصله اسأل (للهمزتين)، همزة الوصل، وهمزة الأصل، فنقلوا حركة الثانية إلى السين، وحذفت الأولى للاستغناء عنها، وهو وإن لم يلتزم لقولهم اسأل أكثر من جره في قولك اجأر من الجُؤار بمعنى الخُوار، يقال جأر الثور، أي صاح، وكثر حذف الهمزة الثانية في ارأيت وارأين، وهو قراءة الكسائي، . . . .

وَإِذا وُقِفَ على المتطرفة وُقِفَ بِمُقْتَضى الْوَقْف بعد التَّخْفِيف،

ك الهمزة الثانية إلى السين واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا سل، وذلك أكثر من قولك جر في أجار من الجؤار بمعنى الخوار يقال جار الثور أي صاح لكن لم يلتزموا ذلك كقولهم اسأل.

قوله: **(وإذا وقف)** هذا شروع في بيان أن الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل كيف يوقف عليها ولم يشر إلى مثل ذلك في الساكنة؛ لأن الهمزة المتطرفة الساكنة في الوصل حكمهما في التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف وهي قسمان؛ لأنه إما أن يكون قبلها ألف أو لا، فإن لم يكن قبلها ألف سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة وقف بمقتضى الوقف بعد تخفيف الهمزة ....

ج إذا صاح **(وإذا وقف على)** الهمزة **(المتطرفة)** المتحركة في الأصل **(وقف)** على الحرف الذي قبل الهمزة أو على الحرف المبدل من الهمزة **(بمقتضى الوقف بعد التخفيف)** أي

ك قوله: **(وفيه بحث)** أي في هذا الاعتراض بحث؛ لأن المقتضى للحذف غير القياس قصد التخفيف فيما يكثر استعماله وليس غير أرى بمنزلته فيها فكثرة الاستعمال جزء العلة ض.
قوله: **(وذلك أكثر من قولك جر)** أي لأن الفعل من السؤال أكثر في كلامهم من الفعل من الجؤار والجؤار بضم الجيم وبالهمز والجوار بضم المعجمة وواو. قوله: **(لكن لم يلتزموا ذلك)** لقولهم اسل هو لغة لبعض العرب ذكره الجعبري وغيره وعلم مما مر. قوله: **(حكمها في التخفيف حال الوصف كحكمها حال الوقف)** الأحسن العكس كما لا يخفى لكنه بدأ بالمعلوم.
قوله: **(كحكمها حال الوقف)** فحكمها في الحالين سواء؛ لأنها ساكنة فيهما وذلك مثل لم يقرأ ولم يقرئ، ولم يوضؤا من وضؤ، أي حسن وجهه فإنها تبدل في الوصل والوقف ألفاً وياء وواواً كأن الظاهر أن يقول حكمها في الوقف كحكمها في الوصل؛ لأن الكلام الآن في حكم الموقوف عليها لا في حكم الموصول قالوا جب أن يشبه الموقوف عليها بالموصولة؛ لأنها قد تقدم حكمها لكن مقصوده بيان استواء الحالين فحينئذٍ لا فرق بين شبه هذا بذاك وذاك بهذا لكن الظاهر ما قدمناه من العبارة. قوله: **(بعد تخفيف الهمزة)** أي إذا أريد التخفيف، أما إذا وقف لا مع قصد تخفيف الهمزة فإن الهمزة تجري مجرى غيرها من الحروف الصحيحة فيوقف على الخبء كما يقال على الفاس.

ق (وإذا وقف على) الهمزة المتحركة في الوصل (المتطرفة وقف بمقتضى الوقف) من سكون وروم وإشمام (بعد التخفيف)، أي تخفيف الهمزة بما يقتضيه التخفيف في الوصل، ....

فَيَجِيء فِي: (هَذَا الخَبُ، وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ) السّكُون وَالرَّومُ والإشمام، وَكَـذَلِـكَ بَـاب شَـيْء وَسُـوء ....

ﭼ يعني يعمل أو لا ما يقتضيه التخفيف لو كانت موصولة ثم يوقف كما هو مقتضى الوقف في مثله من سكون أو روم أو إشمام فيوقف على هذا الخبء بالسكون، والروم والإشمام؛ لأنك إذا خففت همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف حصل الخبء بباء مضمومة، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على ما آخره حرف مضموم جاز فيه الإسكان والروم والإشمام، وكذا برئ ومقروء؛ لأنك إذا خففت همزتها بقلبها إلى ما قبلها وإدغامها حصل بري ومقرو بياء وواو مشددتين مضموتين وقد علم في الوقف جواز السكون والروم والإشمام في مثل ذلك، وكذلك شيء وسوء وسواء وقفت عليها بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها بأن تقول شي وسو بالياء والواو المحققتين أو وقفت عليهما بقلب حركة الهمزة إلى ما قبلها وإدغامها بأن تقول شي وسو بالياء والواو

ﭼ تخفيف الهمزة بالحذف أو بالقلب أو الإدغام (**فيجيء في هذا الخب**) في الخبء (و) هذا (**برى**) في بريء (و) هذا مقرو (**في مقروء السكون والروم والاشمام**) في هذه الأمثلة؛ لأنه إذا خفف همزة الخبء بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف صار الخب بضم الباء وإذا وقف على ما آخره مضموم جاز فيه هذه الوجوه الثلاثة وكذلك حكم المثالين الأخيرين (**وكذلك باب شيء وسوء**) سواء..................

ﭼ قوله: (**لكن يعمل أولاً**) أي بالاعتبار والتقدير لا بالفعل وإلا لم يكن الوقف على همزة.

قوله: (**بقلبها إلى ما قبلها وإدغام**) المراد وإدغام ما قبلها في الحرف الذي انقلبت إليه.

ﭼ (فيجيء في) قولك (هذا الْخَبُ وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ السكون والروم والإشمام)، أمَّا في الأولى، وهو مثال للصحيح، فلأنك إذا خففت همزته بتقدير الوصل، بنقل الحركة والحذف حصل الخبُ بضم الباء، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على مضموم جاز فيه الأوجه الثلاثة، وأمَّا في الأخيرين، وهما مثالان للمعتل اليائي والواوي، فلأنك إذا خففت همزتهما بقلبها إلى ما قبلها، والإدغام حصل بريّ ومقروّ، وبياء وواو مشددتين مضمومتين، وقد علم في الوقف أنه إذا وقف على مثل ذلك جاز فيه الأوجه الثلاثة، (وكذلك باب شيٌّ وسَوٌّ) مما همزته متطرفة بعد ياء أو واو أصليتين، وهو مرفوع يجوز فيه الأوجه الثلاثة سواء..........................

نُقلت أَو أُدغمت إِلَّا أَن مَا قبلهَا ألف إِذا وُقِفَ بِالسُّكُونِ وَجب قَلبهَا ألفاً؛ ....

ج المشددتين فإنه يجوز فيهما السكون والروم والإشمام؛ لأنه يكون حينئذٍ في آخرهما ياء مخفف مضموم أو ياء مشدد مضموم أو واو كذلك فيرجع إلى ما مر هذا إذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة الموقوف عليها ألف، فإن كان قبلها ألف كقراء فقد عملت أن تخفيفها حال الوصل إنما هو يجعلها بين بين، فإما أن تحافظ على ذلك في حال الوقف أو لا، فإن لم تحافظ عليه ووقفت بالسكون تعين أن يكون تخفيفها بإبدالها ألفاً إذ لا يتصور هنا نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها حتى يكون تخفيفها بالنقل والحذف، إذ الفرض أنه وقف بالسكون ولا يمكن جعلها بين بين، لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها فتعين أن يكون تخفيفها بقلبها ألفاً، وإذا قلبتها ألفاً يجتمع ألفان الألف التي كانت

ك **(نقلت)** حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها **(أو أدغمت)** بعد قلبها ياء وواواً يجيء فيهما السكون والروم والإشمام لما ذكرنا إلا أن هذا إذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة في حال الوصل ألف وإليه أشار بقوله **(إلا أن ما قبلها ألف)** نحو قراء **(إذا وقف بالسكون)** وحينئذٍ لم يحافظ ما عليها الألف في حال الوصل وهو جعلها بين بين **(وجب قلبها ألفاً ....)**

ق قوله: **(لأنه يكون حينئذٍ)** أي حين إذا اعتبرت النقل والحذف أو القلب والإدغام.

قوله: **(فيرجع إلى ما مر)** أي فيرجع في وجهي التخفيف المذكورين إلى ما مر من النوعين؛ لأنه إذا خفف بالنقل يرجع إلى باب الخب وإذا خفف بالبدل يرجع إلى باب يرى ومقرو، وقد تقدم حكمها وتلخص من هذا أن المهموز المتحرك في الوصل ينقسم في الوقف عليه بالتخفيف إلى ثلاثة أنواع: نوع يخفف بالنقل، ونوع يخفف بالبدل، ونوع يجوز فيه الأمران. قوله: **(كقراء)** هو بضم القاف وتشديد الراء المناسك. قوله: **(إما أن تحافظ على ذلك)** أي بين بين الذي كان في حال الوصل. قوله: **(أنه وقف بالسكون)** ولو يقلب يصير الألف في الآخر محركاً، فلا يكون الوقف بالسكون ض. قوله: **(ولا يمكن جعلها)** لأن فيه نوعاً من الحركة والتقدير أن الوقف السكون فينافي بين بين.

قوله: **(لا المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها)** فيه لف ونشر مرتب.

قوله: **(وسكون ما قبلها)** فالتقى ساكنان وفيه نظر ض.

قر (نقلت) حركة الهمزة وحذفتها (أو) قلبتها ياء أو واواً و (أدغمت) فيها ما قبلها، لأنّ في الآخر حينئذ ياء مضمومة مخففة أو مشددة، أو واواً كذلك، فرجع إلى ما مرّ، ومثّل بثلاثة أنواع ما ليس فيه إلّا النقل كالخبء، وما ليس فيه إلّا القلب كبريّ ومقروّ، وما فيه الوجهان كشيّ وسوّ، والأوجه الثلاثة جارية في الجميع (إلّا أنّ ما قبلها) أي الهمزة المتحركة المتطرفة (ألف) كقراء (إذا وقف) عليها (بالسكون) أو بالإشمام (وجب قلبها ألفاً ....)

إِذْ لَا نَقْلَ، وَتعذر التسهيل فَيجوز الْقصر والتطويل، وَإِن وقف بالروم

ﺟ قبل الهمزة والألف المنقلبة عن الهمزة فيجوز حينئذٍ القصر بحذف إحديهما للساكنين ويجوز إبقاؤهما لإمكان الجمع بينهما بتطويل المد، وإن أردت المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل تعين الوقف بالروم، لتعذر بين بين مع الإسكان والإشمام،

ﺷ **إذا لا نقل)** لأنه لا يتصور نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها لأن الغرض أنه وقف بالسكون **(وتعذر التسهيل)** أي جعلها بين بين المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها وإذا قلبت ألفاً اجتمع ألفان الألف التي قبل الهمزة والألف المنقلبة عن الهمزة **(فيجوز القصر)** بحذف أحدهما لالتقاء الساكنين **(و)** يجوز **(التطويل)** بإبقائهما لا مكان الجمع بينهما لما في الألف من قبول المد أكثر مما في الواو والياء **(وأن وقف بالروم)** وإنما يكون ذلك عند المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل لتعذر المحافظة

ﺣ قوله: **(فيجوز حينئذٍ القصر بحذف إحديهما)** إن قدرتها الأولى، فالقصر ليس إلا لفقد الشرط؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك لا مد فيه، وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغيير السبب.

قوله: **(لإمكان الجمع بينهما)** أي تقديراً؛ لأن الألف المخففة لا تكون قبلها ساكن لا ألف أخرى ولا غيرها فالمد شيء واحد وإن طال وإنما يقدر بالزمان.

قوله: **(لإمكان الجمع)** وإذا أمكن الجمع بينهما في القلب ألفاً ففي بين بين بالطريق الأولى أن يجوز فعلم أن ما ذكره من العلة لامتناع بين بين ليس بسديد، وإنما العلة لامتناعه ما ذكرت في الحاشية ض.

قوله: **(تعين الوقف)** لأنه في الروم حركة خفيفة فيمكن اجتماعهما بخلاف الإسكان والإشمام فإنه فيها السكون خالصاً فافهم.

قوله: **(مع الإسكان والإشمام)** وهذا يؤيد ما ذكرت من دليل امتناع بين بين ض.

ﻓﻖ إذ لا نَقل)، إذ ليس عليها بعد الوقف بذلك حركة حتى يمكن نقلها، وبتقدير الإمكان ما قبلها، وهو الألف غير قابل للحركة، (وتعذر التسهيل) لها بين بين، لسكونها وسكون ما قبلها، فتعين تخفيفها بقلبها ألفاً، وإذا قلبت ألفاً اجتمع ألفان، (فيجوز القصر) بحذف إحداهما للساكنين، (و) يجوز (التطويل) أي المد بإبقائهما، لإمكان الجمع بينهما بالمد، ومنهم مَن عدّ أطول من ألفين، نظرا إلى المد الذي كان بين الألف والهمزة، (وإنْ وُقِف بالروم) محافظة على بين بين الذي كان حال الوقف، . . . .

فالتسهيل كالوصل. وَإِن كَانَ قبلهَا متحرك فتِسْعٌ: مَفْتُوحَة وَقبلهَا الثَّلَاث، ومكسورة كَذَلِك، ومضمومة كَذَلِك، . . . .

ك وإذا وقفت بالروم تعين أن يكون تخفيفها يجعلها بين بين كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك وهو ظاهر.

قوله: (**وإن كان قبلها متحرك**) قسيم قوله وإن كان قبلها ساكن؛ لأن الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان قبلها ساكناً وبقي ما كان قبلها متحرك، فهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها وأقسامها تسعة؛ لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى التقادير ما قبلها إما مفتوح أو مكسوراً ومضموم، والثلاثة في الثلاثة تسعة كما ذكر من الأمثلة، والقياس فيها أن تجعل بين بين؛ لأن فيه تخفيفاً للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلاً على أن أصل الكلمة الهمزة لكن في حالتين منها لا يمكن

ن عليه عند الوقف بالإسكان والاشمام (**فالتسهيل**) أي فتعين تخفيفها يجعلها بين بين (**كالوصل**) أي كما كان حال الوصل كذلك (**وإن كان قبلها**) أي قبل الهمزة المتحركة (**فتحرك فتسع**) أي تنقسم الهمزة باعتباره حركتها وحركة ما قبلها إلى تسع همزات بالانقسام العقلي (**مفتوحة وقبلها الثلاث**) المفتوحة والمضمومة والمكسورة (**ومكسورة كذلك**) أي قبلها الثلاث (**ومضمومة كذلك نحو سأل ومائة ومؤجل**) فإن الهمزة فيها مفتوحة وقبلها الثلاث (**وسئم ومستهزئين وسئل**) الهمزة مكسورة فيها وقبلها الثلاث (**ورؤوف ومستهزؤون ورؤوس**) الهمزة فيها مضمومة وقبلها الثلاث. . . . .

ج . . . .

قز (فالتسهيل) ببين بين متعين (كالوصل)، أمَّا المنصوب المنون كسمعت دعاءً، فلا يأتي فيه ما ذكر، لأنه عند الوقف عليه لم تكن الهمزة متطرفة، لقلب التنوين ألفاً، هذا كله إذا كان قبل الهمزة المتحركة ساكن كما عرف.

(وإن كان قبلها متحرك فتسعٌ) من الصور محتملة همزة (مفتوحة وقبلها) الحركات (الثلاث ومكسورة كذلك ومضمومة كذلك) متصلا كان ذلك (نحو سألَ ومائة ومُؤَجَّل وسَئِمَ ومُستهزئين وسئل ورؤُوف ومستهزؤون ورؤوس) أو منفصلا نحـو ذلك أَبوك، ولك إبراهيم، ولك أُمك وهذا مال أَبيك، ومال إبراهيم، ومال أُمك، ومررت بغلام أَبيك، وبغلام إبراهيم، وبغلام أُمك، وقياس تخفيفها أن تجعل بين بين، لأنه الأصل كما مرّ لكنه متعذر في بعض ذلك، كما ذكره بقوله . . . .

نَحْو: سَأَلَ وَمِائَة ومؤَجَّلٍ وسَئِمَ ومستهزئين وَسُئِلَ ورؤوف ومستهزئون ورؤوس، فنحو: مُؤَجَّلٍ وَاو، وَنَحْو مائَة يَاء، وَنَحْو مستهزئون، وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، ....

جعلها بين بين وذلك إذا كانت مفتوحة وقبلها مضموم نحو مؤجل أو مكسور نحو مائة؛ لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور؛ لقربت من الألف وقبلها الضمة أو الكسرة وهو مستكره، ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور، وإما لأنه فرعه أو لأن كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور، ولما لم يجز هنا بين بين المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم أن المشهور أيضاً جائز ولما كان كذلك أبدلوها بحرف حركة ما قبلها أي أبدلوها واواً في موجل وياء في ماية وتعين جعلها بين بين في البواقي لما مر، ثم اختلفوا في صورتين منها، وهي المضمومة التي قبلها كسرة نحو مستهزئون والمكسورة التي قبلها ضمة نحو سئل فبعضهم يجعلها بين بين المشهور أي

(فنحو مؤجل) مما كانت الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مضموماً **(واو)** أي تقلب الهمزة واواً لضمة ما قبلها ولا يمكن جعلها بين بين المشهور وإلا يكون كألف بعد ضمة ولا بين بين غير المشهور؛ لأنه لما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لأنه فرعه **(و)** نحو **(مئة)** مما تكون الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مكسوراً **(ياء)** لمثل ما قبلها في الواو ولا خلاف فيها؛ لأن الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها يصحان نحو لن يغزو ولن يرمي **(ونحو سئل)** مما كانت الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموماً **(و)** نحو **(مستهزؤن)** مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مكسورا **(بين بين المشهور)** فيكون سيل بين الهمزة والياء ومستهزون بين الهمزة والواو **(وقيل)** بين بين **(البعيد)** غير المشهور فيكون سئل بين الهمزة والواو ومستهزؤون بين الهمزة والياء **(والباقي)** من أقسام الهمزة وهي خمسة أقسام **(بين بين المشهور)** أما في نحو سأل

قوله: **(تعذر غير المشهور)** لأنه لما تعذر الأصل تعذر الفرع اتباعاً له.
قوله: **(لما مر)** وهو أن في بين بين تخفيفاً للهمزة مع بقية من آثارها.
قوله: **(فبعضهم يجعلها بين بين المشهور)** هذا مذهب سيبويه وهو المشهور كما سيأتي.

(فنحو مُؤَجَّل)، وهذا مالُ ابيك مما همزته مفتوحة، وقبلها ضمة همزته (واوٌ) في تخفيفها، (ونحو مائة) وبغلام ابيك مما همزته مفتوحة، وقبلها كسرة همزته (ياءٌ) في تخفيفها، لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور مع قربها من الألف حينئذ لزم أن يكون ما قبل ما يقرب من الألف ضمة أو كسرة، وذلك مستكره، ولمّا تعذر المشهور تعذر البعيد، لأنه فرعه كما مرّ، (ونحو مستهزئون)، وبغلام امك. (وسئل)، وهذا مالُ ابراهيم مما انضمت همزته، وانكسر ما قبلها أو بالعكس همزته (بين بين المشهور) في

وَقيل: الْبعيد، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، ....

جا: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فيكون مستهزئون بين الهمزة والواو وسئل بين الهمزة والياء وقيل بين بين الشاذ فيكون مستهزئون بين الهمزة والياء وسئل بين الهمزة والواو، والأول هو المشهور وبعضهم يجعلها في نحو مستهزئون ياء محضة، وفي نحو سئل واواً محضة، بقي خمسة أقسام يتعين فيه بين بين المشهور، أما في سأل ومستهزئين

كه: ومستهزئين ورؤوس فلأنه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور أولى وأما في نحو سئم ورؤوف فإنه لو جعل الهمزة فيهما بين بين البعيد لأدى إلى شبه الألف وعليها كسرة في نحو سئم وضمة في نحو رؤوف

لج: قوله: (**وقيل بين بين الشاذ**) هذا مذهب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح وقد أولع به جماعة من القراء. قال أبو حيان: وهو فاسد لخروجه عن قياس كلام العرب ألا ترى أن الهمزة لم تجعل قط في موضع بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

قوله: (**وقيل بين بين الشاذ**) اراد به وبين بين البعيد بين بين غير المشهور.

قوله: (**وبعضهم يجعلها إلى آخره**) وهذا مذهب الأخفش وحاصله أنه أجرى المضمومة بعد الكسرة والمكسورة بعد الضمة مجرى المفتوحة بعدهما وحجته أنك إذا سهلت المضمومة قربتها من الواو الساكنة فكما أن الواو الساكنة لا تقع بعد كسرة وإنما تكون ياء نحو ميزان كذلك ما يقرب منها وإذا سهلت المكسورة قربتها من الياء الساكنة فكما أن الياء الساكنة لا تقع بعد ضمة وإنما تكون واواً نحو موقن كذلك ما يقرب منها.

قوله: (**بقي خمسة أقسام**) أي بعد إخراج نحو مؤجل ومائة ومستهزئون وسئل فحينئذٍ بقي خمسة أقسام جزاء الشرط محذوف تقديره إذا كان الأمر كذلك بقي خمسة أقسام.

قف: تخفيفها، لأنه الأصل كما مر، (وقيل) يعني وقال الأخفش بين بين (البعيد) لمناسبة ما يشبه الياء الكسرة، وما يشبه الواو الضمة، فعلى الأول تقول مستهزون، بين الهمزة والواو، وسئل بين الهمزة والياء، وعلى الثاني تقول مستهزون بين الهمزة والياء، وسئل بين الهمزة والواو، وبعضهم جعلها في نحو مستهزون واواً محضة، وفي نحو سئل ياءً محضة، وبعضهم جعلها فيهما واواً محضة، وبعضهم واواً محضة (والباقي) من الصور همزته في تخفيفها (بين بين المشهور)، أمَّا في نحو سال ومستهزين وروس فلا فرق فيه بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحمل على المشهور أولى، وأمَّا في نحو سئم، ورؤوف؛ فلأن الهمزة على البعيد تقرب من الألف، وعليها كسرة، أو ضمة، وذلك مستكره، وتُبدل أيضاً في الأخيرين بحركة ما قبلها، لا بحركة نفسها،

وَجَاء: ﴿مِنْسَاةٌ﴾ [سبأ: ١٤] و﴿سَأْلَ﴾ [المعارج: ١] . . . .

ورؤوس فلأنه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحمل على المشهور أولى، وأما في سئم ورؤف فلأنهم كرهوا أن يجعلوا الهمزة فيها بين بين البعيد فيقرب من الألف وعليها كسرة في سئم وضمة في رؤوف.

قوله: **(وجاء منساة)** بعض العرب تبدل من الهمزة المفتوحة، المفتوح ما قبلها ألفاً في نحو سال ومنساة وهي العصا، وهو ليس بقياس.

وقال ابن مالك: ليس سأل في قراءة من قرأ: **(سال سائل بعذاب واقع)** مخففاً من سأل، وإنما هو مثل هاب وسال معتل العين مرادف سأل مهموز العين؛ لأنهم يقولون سلت تسال نحو هبت تهاب.

وقال أبو البقاء: سال يسال، مثل خاف يخاف، ومصدره المساولة وهو واوي.

(وجاء منساة وسال) من بعض العرب بقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفاعل غير القياس وإنما هو راجع إلى السماع المحض فيتبع تجويزه فيما سمع. . . . .

قوله: **(بين بين البعيد)** فيقرب عطف على لجعلوا أي كرهوا جعلها بين بين فقربها من الألف والحال أن عليها كسرة إلى آخره، ويجوز الرفع على الاستيناف.

قوله: **(في سال ومنساة)** قرأ بالألف في سأل نافع وابن عامر وفي منسأته نافع وأبو عمر وقرأ الباقون فيهما بهمزة مفتوحة على الأصل إلا ابن ذكوان في منسأته فبهمزة ساكنة استثقالاً للهمز والطول ولا جائز أن يكون الإسكان أيضاً أصلاً لأن ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحاً لفظاً أو تقديراً ووجهت الألف بأنها بدل من المفتوحة على غير قياس مبالغة في التخفيف كما أشار إليه الشارح أو بدل الهمزة الساكنة على القياس.

قوله: **(وهو ليس بقياس)** لأن القياس في هذه الصورة حالة الوصل هو جعلها بين بين المشهور لا إبدالها ألفاً.

قوله: **(وإنما هو مثل هاب)** أي فعل من معتل العين اليائي صرح بذلك وغيره.

قوله: **(وسأل معتل العين مرادف سأل)** حكى وجهاً آخر أنه من سال يسيل بمعنى جرى وأصله سيل فقلبت الياء ألفاً كما ترى.

(وجاء منساة) وهي العصا، وسال بقلب الهمزة المفتوحة، المفتوح ما قبلها ألفاً، وليس بقياس، والقياس بين بين كما قلنا. وقال ابن مالك: سال سايل، في قراءة من قرأ مخففاً ليس من سأل المهموز، وإنما هو معتل مثل هاب، وهو مرادف لسأل المهموز.

وَنَحْو: (الواجِيْ) وصلا، وَأما: [الوافر]

جار: قوله: (**ونحو الواجي**) يريد أن بعض العرب يبدل من الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء في نحو الواجي وصلاً وهو أيضاً ليس بقياس، وإنما قيد نحو الواجي بقوله وصلاً؛ لأن مثل قول حسان[١]: [الوافر]

ني: (و) جاء (**نحو الواجي**) منهم بقلب الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء على غير القياس وإنما قيده بقوله: (**وصلا**) لأن الهمزة المكسور ما قبلها إذا سكنت للوقف

لط: قوله: (**وهو أيضاً ليس بقياس**) لما كتبنا في حواشي منسأة أن القياس في تخفيف الهمزة في مثل هذه الصورة وهو بين بين المشهور ولا الإبدال.

قوله: (**لأن مثل قول حسان**) إنما البيتان لعبد الرحمن بن حسان كما في المفصل زاد ابن يعيش بهاجي عبد الرحمن بن الحكم بن العاص، وقبلهما[٢]:

قا: (و) جاء (نحو الواجِي) مما قبل همزته المتحركة كسرة بقلبها ياء (وصْلا)، وليس بقياس، والقياس جعلها بين بين كما مر، وخرج بالوصل الوقف، فإبدالها ياء فيه على القياس كما صرح به في قوله، (وأمَّـا) إبدالها ياء في قول الشاعر[٣]: [الوافر]

---

(١) هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص وقبله قوله:

وأمـا قـولـك الـخـلـفـاء مـنـا ... فـهـم مـنـعـوا وريـدك مـن وداجـي

ولـولاهـم لـكـنـت كـحـوت بـحـر ... هـو فـي مـظـلـم الـغـمـرات داجـي

وقوله " وداجي " هو مصدر قولك: وادج فلان فلاناً بمعنى ودجه كسافر بمعنى سفر، وتقول: ودجت الدابة ودجاً كوعدته وعداً، إذا قطعت ودجها، وقطع الودج للدابة كالفصد للإنسان، وهوى: سقط، والغمرات: جمع غمرة، وهي في الأصل القطعة من الماء، وداج: أسود مظلم، والقاع: المستوي من الأرض، ويشجج: يدل على المبالغة في الشج، والفهر - بكسر فسكون -: الحجر إذا كان ملء اليد، والواجي: اسم فاعل من وجأت عنقه أجؤها، إذا ضربتها، ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد، فيقال: هو أذل من وتد بقاع، وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

ولا يـقـيـم عـلـى ضـيـم يـراد بـه ... إلا الأذلان عـيـر الـحـي والـوتـد

هـذا عـلـى الـخـسـف مـربـوط بـرمـتـه ... وذا يـشـج فـلا يـرثـى لـه أحـد

والاستشهاد بالبيت في قوله " واجي " وأصله الواجئ - بالهمز - فلما وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها.

(٢) وداج: مصدر ودجه، أي قطع ودجه، والودج: أحد الودجين، وهما عرقان غليظان عن يمين ثغرة النحر ويسارها.

(٣) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص.
انظر: الكامل في اللغة ١/ ٢٠٩، وزهر الأكم ١/ ٢٧٢.

يُشَجَّجُ رَأْسَـــــــــــهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

فعلى الْقِيَاس خلافاً لسيبويه.

ولـولاهـم لـكـنـتُ كـحـوتِ بـحـرٍ هـوى فـي مـظـلـم الـغـمـرات داجـي
وكـنـت أذل مـن وتـدٍ بـقـاع يـشـجِّـج رأسـه بـالـفـهـر واجـي
على القياس؛ لأن الهمزة سكنت للوقف وما قبلها مكسور فقلبت ياء على ما هو القياس وعده سيبويه من التخفيف الخارج عن القياس وهو ضعيف لما عرفت، وقيل إنه أراد أن شذوذه من حيث إنه جعل الياء المبدلة من الهمزة إطلاقاً مع الياء الغير المبدلة، وهذا ضعيف لأن سيبويه ساقه في تخفيف الهمزة الشاذ؛ ولأن الإطلاق بحرف اللين

وقلبت ياء كان على القياس **(وأما)** قوله: وكنت أذل من وتد بقاع، **(يشجج رأسه بالفهر واجي)** وأصله واجئ قلبت الهمزة ياء **(فعلى القياس)** لأنه إنما قلبت الهمزة ياء في الوقف **(خلافاً لسيبويه)** فإنه عده من تخفيف الهمزة الشاذ، وقيل في عذره بأن القصيدة مطلقة بالياء وياء الإطلاق لا تكون منقلبة عن الهمزة لأنها في حكم الهمزة وفيه نظر؛ لأن ذلك لا يدفع كون التخفيف جارياً على القياس؛ لأن الضرورة في جعل الياء منقلبة عن الهمزة ياء الإطلاق؛ لأن انقلابها ياء على خلاف القياس..............

فـأمـا قـولـك الـخـلـفـاء مـنـا فـهـم مـنـعـوا وريـدك مـن وداج
وهوى بفتح الواو سقط، وداجي كأنه من دجى الليل يدجو دَجْواً ودُجُواً أظلم والوتد بكسر التاء وفتحها، والقاع الأرض القفر، والفهر بكسر الفاء الحجر بقدر ما يكسر به الجوز أو ما يملأ الكف، والواجي اسم فاعل من وجا كمنع وضرب.

قوله: **(فقالوا خذ وكل)** حكى أبو علي، وأبو الفتح أوخذ وأوكل على الأصل إلا أن ذلك في غاية الشذوذ استعمالاً. قال أبو حيان ونص سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم على أن بعض العرب تتم فتقول أوكل، قال كما أن بعضهم يقول في غد غدو انتهى.

قوله: **(وهو ضعيف)** لأن الهمزة سكنت للوقف فصارت من قبيل ما بين ساكنة وما قبلها مكسور وقد عرفت أن قياس مثلها أن يقلب ياء محضة. قوله: **(وهذا ضعيف)** أحل بجوابين أحدهما لا نسلم أن هذا محذور؛ لأن المقصود اتفاق القوافي على حرف واحد، وكون ذلك مختلف الأصل لا يقدح في التوافق اللفظي ألا يرى أن امرئ القيس قد أطلق بالياء الزائدة في

ولـولاهُـم لـكـنـتُ كـحـوتِ بـحـرٍ هَـوَى فـي مُـظـلِـم الـغَـمـراتِ داجِـي
وَكُـنْـتُ أَذَلَّ مِـنْ وَتَـدٍ بِـقَـاعٍ (يُـشَـجِّـجُ رَأْسَـهُ بَـالـفِـهْـرِ واجِـي)
هو فاعل يشجج من وجأته بالسكين، ضربته بها، **(فعلى القياس)** لسكونها للوقف **(خلافا لسيبويه)** في قوله إنه على خلاف القياس، والداجي المظلم، والقاع المستوي من الأرض، والفِهر الحجر ملء الكف يذكر ويؤنث، قاله الجوهري..........

والتزموا (خُذ وكُلْ) على غير قِيَاس للكثرة، وَقَالُوا: (مُرْ)، وَهُوَ أفْصح من (اؤْمُر)، وَأما: (وَأمُر) فأفصحُ من (وَمُرْ).

المبدلة من الهمزة كالإطلاق بحرف اللين الغير المبدل.

قوله: **(والتزموا)** القياس أن يقال في الأمر من الأخذ والأكل أوخذ وأوكل كما يقال أيشر من أشر إذا بطر لكن حذفوا الهمزة الاصلية؛ لكثرة الاستعمال واستغنوا عن همزة الوصل فقالوا خذ وكل، وأما الأمر من تأمر فلم يبلغ ملبغهما في الكثرة ولا قصر في القلة فجعلوا له حكماً متوسطاً فجوزوا فيه أومر ومر ولكن في الابتداء يكون مر أفصح من أومر؛ ....

(والتزموا خذ وكل) بحذف الهمزة وأصلهما أؤخذ وأؤكل وكان القياس أن يقلب الهمزة الثانية واواً إلا أنها حذفت حذفاً **(على غير قياس للكثرة)** أي لكثرة استعمالهما والحذف أخف من القلب **(وقالوا مر)** في الأمر من الأمر **(وهو)** أي مر بحذف همزته في أول كلام غير موصول بما قبله **(أفصح)** وأكثر **(اؤمر)** من إبقائها؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين وفي الابتداء به ثبتنا فكان الحذف أولى **(وأما وأمر)** بإبقاء الهمزة عند وصله بما قبله كواو العطف هنا **(فأفصح من ومر)** بحذف الهمزة لأن همزة الوصل تسقط في

حومل، ومنزلي، وبياء الإضافة في قوله: بَلَّ دمعي محملي، وبالياء التي هي لام الفعل في قوله[1]: [الطويل]

وَمَا إنْ أَرَى عَنْكَ الغَوَايَـــةَ تَنْجَلِي

الثاني أنه محذور ولكن لا يصح الاعتذار بهذا عن سيبويه؛ لأنه إنما أورده في شذوذ إبدال الهمزة لا في شذوذ الإطلاق فيلخص أن حروف الإطلاق أعم من أن يكون زائدة للإشباع أو منقلبة عن حرف علة أو مبدلة عن همزة أو متأصلة أو كلمة برأسها كياء المتكلم. قوله: **(بحرف اللين الغير المبدل)** يعني لا فرق بينهما فلا يكون شذوذه من هذه الجهة بل شذوذه من جهة التخفيف وقلنا هو ضعيف. قوله: **(ولا قصر في العلة)** كما في الأمر من تأثر.

قوله: **(فجوزوا فيه)** أي جوزوا فيه تارة الحذف كما في خذوا الإتيان أخرى كما في

(والتزموا) حذف الهمزة من (خُذْ وكُلْ)، إذ أصلهما أأخذ وأأكل بهمزتين، حذفت الثانية (على غير قياس) تخفيفا (للكثرة) أي كثرة الاستعمال، ثم الأولى للاستغناء عنها، والقياس قلب الثانية واواً كما يجيء في أحكام الهمزتين، (وقالوا مُرْ) في أؤمر على منوال خذ وكل، وليس الحذف فيه لازما لأنه لم يكثر كثرة خذ وكل، (وهو) مع ذلك في الابتداء (أفصح مِن اؤْمُرْ) بإبدال الهمزة الثانية واواً على القياس كما يجيء لأنه ثقيل، (وأمَّـا) قولك في الوصل (وأْمُرْ فأفصح من وَمُرْ) لأنّ همزة الوصل سقطت في الدرج،

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/ ١٣.

وَإِذا خُفِّفَ بَابُ (الْأَحْمَرِ) فبقاءُ همزَة اللَّام أَكثر، . . . .

جا لأنهم لو قالوا أومر لكان مستثقلاً للهمزتين وفي الوصل يكون أومر أفصح من مر؛ لأنهم يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال، وإنما ذكر المصنف هذا البحث ها هنا مع أنه مما يجتمع فيه همزتان لمناسبته مع منساة وسال والواجي وصلاً في كونه تحقيقها على غير القياس.

قوله: **(وإذا خفف باب الأحمر)** قد علم مما مر أنهم ينقلون حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها فأشار ها هنا إلى أنه إذا نقلت الحركة إلى لام التعريف فهل يعتد بتلك الحركة أم لا، فإن لم يعتد بها كما هو مذهب الأكثر. . . . .

شو الدرج فلا يجتمع همزتان فيه حتى بحذف الثانية، منه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢] وجاز ومر وفمر أيضاً على قلة؛ لأن أصل الكلمة أن يكون مبتدأ بها فكأنها حذفت الهمزة أولاً منه في الابتداء، ثم وقعت محذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها **(وإذا خفف)** همزة **(باب الأحمر)** مما كان في أوله همزة داخله عليه لام التعريف **(فبقاء همزة اللام)** التي للوصل **(أكثر)** من حذفها لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف

حن أيشر. قوله: **(مستثقلاً للهمزتين)** إحديهما في الأول، والثانية التي قلبت واواً.

قوله: **(وإن اعتد بها)** قال الجعبري: هذا على مذهب سيبويه في أن مجرد اللام للتعريف والهمزة همزة وصل، إما على مذهب الخليل في أن الكأم فيتعين الابتداء بالهمزة اعتبرت الأصل أو العارض.

فلـ فلم يبق للثانية ثقل بخلافه في الابتداء، فإنّ همزة الوصل باقية، واجتماع الهمزتين ثقيل، فناسب التخفيف بالحذف، وهو الأفصح، أو بالإبدال، وهو دونه كما تقرر، وإنما ذكر خذ وكل ومر هنا، مع أنّ ذكرها في مبحث الهمزتين الآتي أليق، لمناسبة نحو الواجي بالياء وصلا، ومنساة وسال بالألف من حيث كون تخفيفها بذلك غير قياسي.

(وإذا خُفِّف) همزة (باب الأحْمَر)، وهو كل ما وقعت همزته بعد لام التعريف الواقعة بعد همزة الوصل (فبقاء همزة اللام) وهي همزة الوصل (أكثر) من حذفها في الابتداء، وإنْ تحركت اللام بحركة الهمزة بعدها، لأنّ حركتها غير معتد بها لعروضها، فهي في حكم الساكن، والأقل يُعتد بها، فيحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة

فَيُقَال: (اَلَحْمَرُ) و(لَحْمَرُ) وعَلى الْأَكْثَر قيل: (مِنَ لَحْمَرِ) بِفَتْح النُّون.

جار بردي: وجب أن يقال الحمر بإثبات همزة الوصل؛ لأن اللام في حكم الساكن، وإن اعتد بها يقال لحمر بحذف الهمزة للاستغناء عنها بحركة اللام، وإنما اعتد بها على هذه اللغة ولم يعتد أحد بحركة النون في نحو لم يكن الذين وإلا لعاد الواو؛ لأن اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظاً لكونها على حرف واحد، ومعنى لأنها غيرت مدلوله من التنكير إلى التعريف، وإذا صارت كالجزء شابهت الحركة المنقولة إليها حركة سل وأصله اسأل والأظهر أن باب الاقتدار والاستغفار كذلك في جواز الستغفار ولستغفار.

قوله: **(وعلى الأكثر)** أي إذا اتصلت من وفي بباب الأحمر فعلى الأكثر يجب أن يقال من لحمر بفتح النون في من الأحمر إذا خففت؛ لأن اللام كالساكن فلو لم تحرك

نقره كار: **(فيقال الحمر)** بإثباتها؛ لأنها في حكم الساكن لعدم الاعتداد بها **(ولحمر)** بحذفها للاعتداد بها فاستغنى عن همزة الوصل وذلك لأن اللام صارت كالجزء مع الاسم لفظاً؛ لكونها على حرف واحد ومعنى لإحداثها معنى التعريف في الاسم فصار حركة اللام كحركة السين من سل بعد نقل حركة الهمزة إليه **(وعلى الأكثر قيل من لحمر)** في من الأحمر **(بفتح النون)** لأن اللام في حكم الساكن فحرك نون من بالفتح لأن التقاء

حاشية: قوله: **(كالجزء لفظاً)** اللام مع الاسم بمنزلة الجزء لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنه على حرف واحد فلا يستقل بالنطق كجزء الكلمة، ولهذا لا يجوز الوقف عليها ولا الفصل بينها وبين الاسم. قوله: **(من التنكير إلى التعريف)** فصار مجموع الحمر مثلاً دالًّا على شخص واحد خاص، كما أن مجموع زيد كذلك فشابهت اللام منه الزاي من زيد.

قوله: **(والأظهر أن باب الاقتدار إلى آخره)** كذا في شرح الشريف أيضاً ومقابل الأظهر في هذا الباب تحتم الحذف؛ لأن حركة اللام فيه لموجب وهو التقاء الساكنين بخلافها في باب الأحمر فإنها لمجرد التخفيف.

فلاح: اللام، (فيقال) على الأكثر (اَلَحْمَر) ببقاء الهمزة (و) على الأقل (لَحْمَر) بحذفها، وإنما اعتد عليه بالحركة العارضة، ولم يعتد أحد بحركة النون في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كفروا﴾ [البينة: ١]، وإلّا لعادت الواو، لأنّ اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظاً، لكونها على حرف واحد، ومعنى لتغييرها مدلوله من التنكير إلى التعريف، فأشبهت الحركة المنقولة إليها حركة سل، وأصله اسأل كما مرّ، (وعلى الأكثر قيل: مِنَ لَحْمَرِ بفتح النون، ....

و(فِلَحْمَر) بِحَذْفِ الْيَاءِ، وعَلَى الْأَقَل جَاءَ: و(عَادَلُّولَى) [النجم: ٥٠] ....

ف النون التقى ساكنان. ويقال: فلحمر بحذف الياء لئلا يلتقي ساكنان؛ لأن اللام في حكم الساكن، وأما على الأقل فيقال من لحمر بسكون النون، وفي لحمر بإثبات الياء اعتداداً بحركة اللام، وقرأ أبو عمرو ونافع عاد لولي في عاداً الأولى وهذا مبني على الأقل؛ لأن قياس اللغة الكثيرة أنه إذا نقلت حركة الهمزة، وحذفت الهمزة أن يقال عادن لولي لأن التنوين ساكنة ولام التعريف ساكنة في الحكم فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين. وأما على اللغة القليلة فاعتد بحركة اللام ولم يحرك التنوين فصار عادن لولي فأدغم وقيل عاد لولي.

ج الساكنين كأنه باق (**وفلحمر بحذف الياء**) كحذفها في الأحمر لالتقاء الساكنين (**وعلى الأقل**) وهو الاعتداد بحركة اللام فيقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر بإثبات الياء (**جاء عاد لولى**) في عاد الأولى في قراءة أبي عمرو لأن قياس اللغة القليلة بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة أن يقال عادن لولى بسكون التنوين واعتد بحركة اللام فأدغم التنوين في اللام، وأما اللغة الكثيرة فيقال عاد الولى بكسر التنوين فلا يدغم. فإن

ح قوله: (**لئلا يلتقي الساكنان**) أي حذف الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء واللام.

قوله: (**وقرأ أبو عمر ونافع عاد لولى**) أي بالنقل والإدغام لكن نافعاً من رواية قالون همزة الواو إجراء للضمة السابقة مجرى المقارنة، وعليه قول الشاعر[(١)]:

أَحَبُّ المؤقــــــدان إليَّ مُؤسى

هذا إذا وصلا فإن ابتدأت موسى بالنقل على أصله، وفي همزة الوصل الوجهان وأبو عمرو وقالون في المختار عنهما بالوصل كباقي القراء لفوات الإدغام الملحوظ لهما حالة الوصل ولأجله خالفا فيها أصلهما فنقلا وجوباً بعد النقل على القليلة وبالنقل في الوجه الآخر حملاً على الوصل، وكلٌّ حينئذٍ على أصله في الواو وفي الهمزة أيضاً الوجهان.

قوله: (**ولم يحرك التنوين**) لعدم التقاء الساكنين.

قوله: (**فأدغم**) أي التنوين في اللام لقرب مخرجهما.

ق وفِلَحْمَر بحذف الياء)، كما قبل التخفيف؛ دفعا لالتقاء الساكنين النون أو الياء، ولام التعريف لأنها في حكم الساكن كما مرّ، وعلى الأقل، يقال من لَحمر بسكون النون. وفي لَحمر بإثبات الياء لعدم موجب فتح النون، وحذف الياء، (وعلى الأقل جاء عـادَلُّولَى) في قراءة نافع وأبي عمرو المخففة من ﴿عَاداً الأولَى﴾ [النجم: ٥٠]، لأنه

(١) البيت لجرير، انظر: الخصائص ٢/ ١٧٥، والمخصص ٤/ ٢٠٤.

وَلم يَقُولُوا: اِسَلْ، وَلَا: أُقُلْ؛ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ.

جار: قوله: **(ولم يقولوا اسل)** إشارة إلى سؤال وهو أن يقال نقلت حركة الهمزة إلى السين في اسأل وحركة الواو إلى القاف من أقول وحذفتا ثم حذفت همزة الوصل فيهما اعتداداً بالحركة العارضة مع أنه لم يعتد بها في الحمر، وجوابه أنه لما أكثر استعمال الأمر من سأل يسأل نقلوا حركة الهمزة إلى السين من اسأل غالباً وصار في حكم الملتزم من حيث كانت كلمة الحرف المنقول عنه والحرف المنقول إليه واحدة. واستغنى عن همزة الوصل أو لأنهم لما استثقلوا الهمزتين في اسأل إذا ابتدئ بها مع كثرتها آثروا على الأفصح نقل حركة الهمزة إلى السين، فلو بقوا همزة الوصل لكانوا كأنهم جمعوا بين همزتين؛ لأن الهمزة التي بقيت حركتها في حكم الموجودة، وأما أقول فوجب فيه إعلال الواو بنقل حركتها إلى ما قبلها فصار تحريكها واجباً بخلاف الحمر فإن نقل الحركة فيه من كلمة إلى كلمة أخرى مع أنه غير لازم ولا غالب، وأورد عليه الأمر من

قلت: لم اعتدوا بالحركة العارضة في سل وقل ولم يعتدوا بها في لحمر فيقولون الحمر، فأجاب عنه بقوله: **(ولم يقولوا أسل)** حتى لم يعتدوا بحركة السين المنقولة من الهمزة إليه **(ولا أقل)** حتى لم يعتدوا بحركة القاف المنقولة من الواو إليه **(لاتحاد الكلمة)** أي كلمة المنقول إليه المنقول عنه في سل وقل فصارت الحركة في حكم الأصلي اللزوم بخلاف الحركة في لام التعريف؛ لأنها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار لازماً لا

قوله: **(ثم حذفت همزة الوصل)** أي في المشهور فقد ذكر ابن مالك عن حكاية الأخفش أن منهم من يقول اسل في سئل فتبقى همزة الوصل بعد النقل؛ لأنه لم يعتد بالحركة بعدها لعروضها. قوله: **(وصار في حكم الملتزم)** أي المنقول وهو الحركة صار في حكم اللازم.

قوله: **(فاستغنى عن همزة الوصل)** الحاصل أن على اعتبار الحركة في سل مجموع الأمرين كثرة الاستعمال وكون المنقول عنه، والمنقول إليه في كلمة واحدة فيخرج باب الحمر لعدم الاتحاد وباب اجأر لعدم كثرة الاستعمال.

قوله: **(وأورد عليه)** كل من هذا لا يراد وجوابه الآتي مذكور في شرح الشريف وفي سياق الشارح لهما إيهام.

فلـ: لمّا اعتد بحركة اللام، ولم يحرك التنوين صار عادَنْلولى، فأدغم، وصار عادلُّولى، وأمَّا على الأكثر فيجب تحريك التنوين كما قبل التخفيف، فيقال عادَنِ لُولى، (ولم يقولوا) على الأكثر (اِسَل ولا أُقُل) بإبقاء همزة الوصل بناء على عدم الاعتدال بالعارض (لاتحاد الكلمة) في الحرف المنقول عنه، والمنقول إليه هنا، فاستغنى عن همزة الوصل بخلافه في الحمر، ....

والهمزتان فِي كلمةٍ إِن سَكَنَت الثَّانِيَةُ وَجبَ قَلبهَا، كآدَمَ،

جاء روؤف؛ لأنك تقول اجئر وارؤف فإذا نقلت حركة الهمزة وحذفتها جاز إبقاء همزة الوصل نحو أجر وأرف وحذفها نحو جر ورف جوابه أن كثرة الاستعمال فيهما منتفية وهو العلة فيما مر.

قوله: (والهمزتان) لما فرغ من الهمزة المتحدة في الكلمة شرع في بيان الهمزتين فإما أن تكونا في كلمة أو في كلمتين، فإن كانتا في كلمة واحدة، فالثانية إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة وجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها كراهة لاجتماع همزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة، وأصل آدم أأدم بهمزتين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة، فقلبت ألفاً وجوباً لسكونها وانفتاح ما قبلها ووزنه أفعل ولا يجوز أن يقال الأولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين:

ينطق به إلا كذلك اعتبار ما ليس بلازم وينطق به بخلاف ذلك، ولما فرغ من أحكام الهمزة الواحدة شرع في الهمزتين بقوله: (**والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها**) ألفاً إن كانت الأولى مفتوحة وياء إن كانت مكسورة، وواواً إن كانت مضمومة؛ لأن اجتماع الهمزتين في غاية الثقل فقلبت الثانية حرفاً تناسب حركة الأولى؛ لأن الثقل منها حصل (**كآدم**) من الأدمة وأصله آدم على **وزن** أفعل.

قوله: (**وجب قبلها**) أي في غير ندور قاله ابن مالك وغيره، ....

ولأنّ النقل فيما هنا غالب، وصار في حكم الملتزم، بل هو لازم في أقل، فصارت الحركة المنقولة كالأصلية بخلافه فيما مرّ فإنه قليل، ولهذا قد يقال اِجَرْ و اَرُفْ في الأمر من جار يجأر، ورؤف يرؤف بإبقاء همزة الوصل لقلة التخفيف بالنقل فيهما، هذا في الهمزة الواحدة.

(و) أمَّا (الهمزتان) فإنْ كانتا (في كلمة) واحدة، فقل (إنْ سكنت الثانية وجب قلبها) حرفاً من جنس حركة الأولى طلباً للتخفيف (كآدم) للأسمر من الأدمة، وأصله أأدم بهمزتين الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة قلبت الثانية وجوبا لسكونها، وانفتاح ما قبلها، ووزنه أفْعَل، ولا يجوز جعلها زائدة، والأولى فاء الكلمة، لكثرة زيادة الهمزة أولا، وقلبها حشوا، والحمل على الأكثر أولى، ولأنه لو كان كذلك لكان وزنه فأعلا كشأمل، فيصرف، فلمَّا لم يصرف دلّ على أنه أفعل، وبه علم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل كخاتم بأن تكون الألف زائدة غير منقلبة عن همزة، لأنه حينئذ يصرف، وقد جرى الزمخشري في مفصله على أنه اسم عربي على أفعل، لكنه خالف في كشافه فجعله

. . . . وايْتِ، وأُوتُمِنَ،

جار بردي

الأول: يكثر زيادتها أولاً وغلبت حشواً والحمل على الأكثر أولى.

والثاني: أنه لو كان كذلك لكان وزنه فأعلا كشأمل فيجب أن يصرف لما لم يصرف دل على أنه أفعل، ومن هذا علم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل كخاتم، بأن يكون الألف زائدة غير منقلبة عن الهمزة؛ لأنه حينئذٍ يجب صرفه، اعلم أن هذا الكلام بمبني على أن آدم لفظ عربي وقد أنكر الزمخشري رحمه الله ذلك حيث ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم آدم من الأدمة، ومن أديم الأرض نحو اشتقاقهم يعقوب من العقب وإدريس من الدرس، وإبليس من الإبلاس، وما آدم إلا اسم أعجمي وأقرب أمره . . . .

نقره كار

وقال في المفصل وقال في "الكشاف": ما آدم الاسم أعجمي وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعاز وشالخ (وأيت) امر من أتى إتيانا (وأوتمن) فعل ماض مجهول من ايتمن ايتماناً . . . .

الكمال

أما قراءة من قرأ (اوتمن)، (وإيلافهم) بتحقيق الهمزتين ابتداء فنادرة لا يقاس عليها، وأما نحو أتمن زيد فليس مما نحن فيه؛ لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل فليستا من كلمة واحدة.

قوله: **(اعلم أن هذا الكلام)** وهو أن آدم افعل لا فأعل ولا فاعل.

قوله: **(ذكر في الكشاف أن اشتقاقهم إلى آخره)** قال التفتازاني: يعني أن جعلهم هذه الأسماء الأعجمية مشتقة من المصادر والألفاظ العربية ليس بمستقيم وأما أنه يجوز أن يجري الاشتقاق في سائر اللغات وأن توافق لغاتهم لغات العرب في مأخذ هذه الاشتقاقات وأن آدم كان يتكلم بالعربية فذلك بحث آخر وأما الرد بأن الأعلام القصدية يعني غير الغالبة، والمنقولة لا معنى لاشتقاقها فليس بشيء؛ لأنه إذا تبين بين اللفظين تناسب في المعنى والتركيب فهو معنى الاشتقاق وكذا الردّ بأن آدم في غاية الجمال والأدمة والأديم لا يناسب ذلك انتهى.

قوله: **(يعقوب من العقب)** بكسر القاف من نسخة الزمخشري ض؛ لأنه لو كان ولد إسحاق فكان عقيبه.

قوله: **(وما آدم إلا اسم أعجمي إلى آخره)** حكاه الحلبي في إعرابه وأقوالاً أخرى، وقال إنه أرجحهما. قال التفتازاني: وقوله وأقرب أمره أن يكون على فاعل إشارة إلى رد ما ذكره

فلاح

أعجميا على فاعل كعازر وآزر وعابَر وشالَخ وفالَغ، أولاد آدم، (و) نحو (إيت) أمر من أتى يأتي اتيانا، وأصله إئت بهمزتين، قلبت الثانية ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، (و) نحو (أُوتُمِنَ) ماض مجهول من (أئتمن) بهمزتين، قلبت الثانية واواً لسكونها، وانضمام

وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعَلَ، لَا أَفْعَلَ؛ لِثُبُوتَ يُؤَاجِرُ، . . . .

جـ أن يكون على فاعل كعازر وآزر وعابر وشالخ وفالع، لكن ذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن أفعل ثم إن عازر إلى آخره أسماء أولاد آدم عليه السلام، وقوله إِيْتِ أمر من أتى يأتي إتياناً قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقوله اوتمن فعل ماض مجهول من ايتمن يأتمن ايتماناً قلبت الهمزة الثانية فيه واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

قوله: **(وليس آجر)** أي ليس آجر مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً؛ لأن آجر فاعل لا أفعل لثبوت يواجر في مضارعه، فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ، فكما أن ألف آخذ ليست عن همزة بل هي ألف فاعل فكذا ألف آجر.

فـ **(وليس آجر منه)** أي مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً **(لأنه)** أي لأن آجر **(فاعل لا أفعل لثبوت يؤاجر)** في مضارعه فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ. . . . .

لـ الجوهري وغيره أنه أفعل وأصله أأدم بهمزتين قلبت الثانية ألفاً، ومما يرجح كونه على فاعل اتفاقهم على أوادم في جمعه ثم قال وأما الأدم من الإنسان بمعنى الأسمر فـفعل وجمعه أدمان.

قوله: **(أن يكون على فاعل)** لكثر مجيء الأسماء الأعجمية على فاعل.

قوله: **(وذهب في المفصل)** ويمكن ارتفاع التناقض بين قوليه بأن ما قاله في الكشاف خاصة، وما بين في المفصل مذاهب الرجال؛ لأن عادته جارية على هذا النمط.

قوله: **(ثم إن عازر الخ أسماء أولاد آدم)** ظاهره أنها أسماء أولاده لصلبه ولم أقف على ذلك، وفي القاموس: أن عازر كهاجر أحياه عيسى وأن آزر عم إبراهيم قال: [illegible] أي بمثناه ومهملة آخره وإن عابر أي بمهملتين وموحدة هو ابن أرفخشد بن سام بن نوح [illegible] شالخ أي بمعجمتين جد إبراهيم.

قـ ما قبلها (وليس آجَرَ) بمعنى أكري (منه)، أي مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة، فقلبت ألفاً (لأنه فاعَلَ) كضارب (لا أفْعَلَ) كأكرم فألفه زائدة، لا منقلبة عن همزة أصلية (لثبوت يُؤَاجِرُ) في مضارعه بهمزة بعد الياء، وبإبدالها واواً كآخذ يواخذ، ولو كان أفعل لكان مضارعه يوجر، . . . .

وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ:

دَلَـلْـتُ ثَـلَاثـاً عـلـى أَن يُـؤجـر لَا يَـسْـتَـقِـيـم مـضـارع آجَـرْ
فِـعَـالَـةُ جَـاءَ والافْـعَـالُ عَـز وَصِـحَّـةُ آجَـرَ تَـمْـنَـعُ آجَـرْ

جا قوله: (**ومما قلته فيه**) أي ومما قلت في أن آجر فاعل لا أفعل هذان البيتان وهما قوله دللت ثلاثاً إلى آخره، أي دللت ثلاثاً على أن آجر فاعل لا أفعل فعبر عنه بلازمه؛ لأن كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أن لا يكون يوجر مضارع آجر؛ لأن يوجر لا يكون إلا مضارع أفعل.

نقره (**ومما قلت فيه**) أي في أن آجر فاعل لا أفعل هذان البيتان وهما قوله:

ذلـلـت ثـلاث عـلـى أن يـؤجـر لا يـسـتـقـيـم مـضـارع آجـر
فـعـالـة جـاء والأفـعـال عـز وصـحـة آجـر تـمـنـع أجـر

أي استدل على أن آجر فعل لا أفعل بثلاثة وجوه فعبر عنه بلازمه لأن كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أن لا يكون يؤجر مضارع آجر؛ لأن يؤجر إنما هو مضارع أفعل، الأول أنه جاء آجر إجارة في مصدره ولو كان أفعل لم يجئ منه فعالة، والثاني أن أفعالاً عز في مصدره ولو كان أفعل لكان مصدره على أفعال، وفيه نظر لأنه إن أراد بقوله عز أنه لم يوجد أفعال فممنوع، إذ في كتاب المحكم: آجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً،

كو ....

لقد (ومما قلتُه فيه)، أي في أنّ اجر فاعل لا أفعل هذان البيتان، وهما:

(دللتُ ثلاثا) أي بثلاثة أوجه (على أنّ يوجِرَ لا يستقيمُ) أن يكون (مضارع آجَرْ) حتى يلزم أنْ يكون آجر أفعل فعبّر عن هذا بلازمه، لأنّ كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أنْ لا يكون يوجر مضارع آجر، لأنّ يوجر لا يكون إلّا مضارع أفعل، وقد بيّن الأوجه الثلاثة فقال: (فِعالَةُ جاء) فإنهم يقولون أجرت الدابة إجارة، وفِعالة مصدر فاعل لا أفعل، نحو كاتبته كتابة، واعترض بأنه لا يلزم من مجيء فِعالة أن لا يكون أجر أفْعَل لجواز أن يكون مشتركا بين فاعل وأفعل، ومصدر الأول فِعالة، ومصدر الثاني أَفْعال (والاِفْعالُ) بالدرج (عَزَّه) فلم يقولوا في مصدر آجراً إيجارا ولو كان أفعل لكان مصدره على إفعال، واعترض بأنه إنْ أراد بعزَّ أنه قليل، فمسلم لكنِ لا يحصل به ما ادعاه، وإنْ أراد به أنه لم يوجد فممنوع، فقد وجد في الحكم، (وصِحَّةُ آجَرَ) الذي هو فاعل (تمنعُ آجره) يعني تمنع أنْ يكون أفعل واعترض بأنّ صحة ذلك، لا تمنع ما ذكر لجواز

. . . .

الوجه الأول: أنه جاء آجر إجارة ولو كان أفعل لم يجئ منه فعالة؛ لأن فعالة مصدر فاعل لا أفعل.

الوجه الثاني: أنهم لم يقولوا في مصدره إيجاراً ولو كان أفعل لكان مصدره على أفعال.

الوجه الثالث: أنه ثبت آجر يؤاجر فيكون آجر فاعل وصحة آجر الذي هو فاعل تمنع أن يكون آجراً فعل، وفي هذا نظر لأنه لا يلزم من مجيء مفاعلة أن لا يكون آجراً فعل لجواز أن يكون مشتركاً بين فاعل وافعل ومصدر الأول فعالة، ومصدر الثاني أفعال وقوله والإفعال عزان أراد به أنه لم يوجد فممنوع؛ لأنه حكى صاحب كتاب "المحكم"

وإن أراد به أنه قليل فمسلم ولكن لا يحصل مطلوبه، والثالث أنه قد ثبت آجر يؤجر فيكون آجر فاعل وصحته تمنع آجر افعل وفيه نظر لأن صحة ذلك لا تمنع مجيء آجر على وزن أفعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الأول يؤاجر ومضارع الثاني يؤجر، اعلم أن النزاع ليس في مثل قولهم آجره الله يؤجره إيجاراً بمعنى أجره يأجره أجراً أي أعطاه ثواباً لأنه لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل، ولا آجرت المملوك والأجير أجرة بمعنى أجرته أجره، أي أعطيته أجره وإنما النزاع في مثل قولهم: آجرت الدار والدابة بمعنى أكريتهما على أنه بهذا المعنى مشترك بين فاعل وأفعل لمجيء لغتين فيه وجاء له مصدران،

قوله: **(جاء أجر)** إجارة المشهور كسر الهمزة فيها وذكر أبو منصور بن محمد بن علي الجيان في الشامل أنه يقال إجارة بالضم وحكاه ابن سيدة أيضاً وزاد فقال وأرى ثعلباً حكى الفتح. قوله: **(وفي هذا نظر)** أي فيما ذكره المصنف من الأوجه الثلاثة.

قوله: **(لأنه لا يلزم من مجيء فعالة أن لا يكون آجراً فعل لجواز أن يكون مشتركاً الخ)** اعترض هذا الوجه أيضاً بأن فعالة ليس من مصادر المزيد فيه فمجيء إجارة لا يدل على أن آجر فاعل ولا أنه أفعل قال ذلك في بغية الطالب، ثم قال فإن قيل كون الإجارة لفاعل أقرب من كونها لا فعل؛ لأن فاعل يجيء مصدره على فعال كثيراً بخلاف أفعل فلا يبعد أن تكون الإجارة لفاعل وهي فعال في الأصل ثم لحقها تاء المرة فجاء على فعالة، قلنا لو كانت لفاعل من هذا الوجه لجاز حذف تائها؛ لأن تاء المرة لا يلزم ولما لم يجز علم أنها غير مذهوب بها

ثبوتهما، ويكون مضارع الأول يواجر، ومضارع الثاني يوجر، وأمَّا آجره بمعنى أعطاه أجْرَه، فهو أفعل لمجيء مصدره على ايجار، والحق كما قال المعترض أنَّ آجر بمعنى أكرى مشترك بينهما إذ جاء فيه أنه فاعل، ومضارعه يواجر، وأنه أفعل، ومضارعه يوجر، وجاء له مصدران فالإجارة مصدر فاعل، والإيجار مصدر أفعل، . . . . . .

. . . .

فيه أجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً، وإن أراد به أنه قليل فمسلم لكن لا يحصل منه المطلوب، وأيضاً فإن صحة آجر بمعنى فاعل لا تمنع من مجيء آجر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما، ويكون مضارع الأول يواجر ومضارع الثاني يوجر، وما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف مع أنه إذا ثبت مجيء آجر على معنى فاعل لم يكن بد من فعل ثلاثي هو أصله لا رباعي فوجب أن يكون فعله الأصلي آجر لا أءجر بمعنى افعل كقولهم كاتب من كتب، وقاتل من قتل لا طائل تحته؛ لأنه لو سلم له ذلك فلا يفيد لجواز نقل ذلك الثلاثي إلى الأفعال والمفاعلة، واعلم أن آجر في مثل قولهم آجره الله يوجره إيجاراً بمعنى أجره الله يأجره أجراً أي أعطاه الله الثواب، وآجرت المملوك، والأجير أوجره بمعنى أجرته أجره، أي أعطيته أجره لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل؛ لأن يوجر لا يكون مضارعاً لغير أفعل، وإنما النزاع في مثل قولهم آجرت الدار والدابة أي أكريتهما والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما؛ لأنه جاء فيه لغتان إحديهما أنه فاعل ومضارعه يؤاجر والأخرى أفعل ومضارعه يوجر، وجاء له مصدران فالمؤاجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل.

فالمؤاجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل . . . .

نحو القياس، وأنها مما جاء اسماً للمصدر فيجوز أن يكون اسماً لمصدر أفعل كما يجوز أن يكون اسماً لمصدر فاعل انتهى. قوله: **(إن أراد به الخ)** سبقه إلى هذا الاعتراض البدر بن مالك.

قوله: **(صاحب كتاب المحكم)** وهو ابن سيده. قوله: **(لا يحصل منه المطلوب)** ويمكن أن يقال في الحمل على الغالب أولى فحمل عليه، وجعل القليل كالعدم ض. قوله: **(لأنه لو سلم له ذلك)** فيه إشارة إلى المنع أي لجواز أن لا يكون ذلك الثلاثي مستعملاً.

قوله: **(لو سلم له ذلك)** أي لا نسلم استلزام فاعل الثلاثي بدليل عافاك الله، وساعدت زيداً، ولئن سلم فإنما يدل ما ذكره على أن أجر فرع عن الثلاثي لا عن أفعل، وليس النزاع فيه إنما النزاع في أن الثلاثي هل تدل بالزيادة إلى أفعل أو فاعل.

قوله: **(واعلم أن آجر إلى آخره)** حكى ابن القطاع في كتاب الأفعال أنه يقال ذلك، والفعل الأول في كل من الاستعمالين بالمد، والثاني بالقصر، والمضارع بضم الجيم وكسرها.

. . . .

وَإِن تحركت وَسكن مَا قبلهَا كسأل تثبت، . . . .

قوله: **(وإن تحركت)** عطف على قوله إن سكنت الثانية أي وإن تحركت الهمزة الثانية، فإما أن تكون الهمزة التي قبلها ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة فإما أن تكون الهمزة الثانية في موضع اللام أو لا، فإن لم تكن في موضع اللام كسأل ثبتت أي الهمزة الثانية؛ لأنه لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام على ما سيجيء ولا يجعلها بين بين، أما المشهور؛ فلأنها حينئذٍ تصير قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين.

وأما غير المشهور فلسكون الهمزة الأولى ولا بالحذف؛ لأنه حينئذٍ لا يدري أنه فعال بالتشديد أو فعال بالتخفيف، وأما إن كانت الثانية في موضع اللام قلبت ياء كذا ذكر في تصريف ابن مالك وشرحه، ويدل عليه قول المصنف في مسائل التمرين، ومثل سبطر من قرأ قرأى وسنبين الفرق بين الصورتين ووجه ذلك في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى، وكأن المصنف إنما لم يفصل اعتماداً على المثال مع ما يذكره ثمة.

(وإن تحركت) الثانية **(وسكن ما قبلها)** ولم تكن في الآخر **(كسأل ثبتت)** الثانية مع إدغام الأولى فيها؛ لأنه لا يمكن تخفيفها بالقلب وإلا لوقع فيما يفر منه ولا بين بين المشهور وإلا تصير الهمزة قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين ولا غير المشهور لسكون الهمزة الأولى ولا بالحذف؛ لأنه لا يعلم حينئذٍ أنه فعال بالتشديد أو بالتخفيف أما إذا كانت الثانية في الآخر فقلبت ياء ولذلك قال المصنف في مسائل التمرين ومثل سبطر من قرأ قرأي، وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله وحده. . . . .

قوله: **(فرقاً بينها وبين ما إذا كانت في موضع اللام)** لم يعكس لأن الطرف بالتغيير أولى.

قوله: **(ومن قرأ قرأي)** أصله قرءه قلبت الثانية ياء.

قوله: **(بين الصورتين)** أي بين اللام والعين.

(وإنْ تحركت)، أي الهمزة الثانية، ولم تكن لاماً (وسكن ما)، أي الهمزة التي (قبلها كسَئّالٍ) للكثير السؤال (ثبتت) أي الثانية، وأدغمت الأولى فيها لحصول التخفيف بذلك، مع بقاء الهمزتين، إذ لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت لاماً كما سيجيء، ولا بين بين لا المشهور، لأنها حينئذ تصير قريبة من الألف، ويلزم التقاء الساكنين، ولا عبرة لسكون الهمزة الأولى، ولا بالحذف، لأنه لا يدرى أنه فعَّال بالتشديد أو بالتخفيف، فإنْ كانت لاماً قلبت ياء، كما لو بنيت من قرأ مثل قمطر، فإنك تقول قِرَأْي، وسيجيء وجهه في مسائل التمرين، . . . .

وَإِن تحركت وتحرك مَا قبلهَا فَقَالُوا: وَجب قلبُ الثَّانِيَة يَاء إِن انْكَسَرَ مَا قبلهَا، أَو انْكَسَرت، . . . .

جـ قوله: **(وإن تحركت)** أي وإن تحركت الهمزة الثانية وتحركت التي قبلها، فقال النحاة وجب قلب الهمزة الثانية ياء إن انكسرت الهمزة التي قبلها أو انكسرت هي أي

ك **(وإن تحركت)** الهمزة الثانية **(وتحرك ما قبلها)** وهو الهمزة الأولى **(فقالوا)** أي النحاة **(وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها)** وهو الهمزة الأولى **(أو انكسرت)** أي الثانية فإن كانت الثانية مكسورة قلبت لكسرتها وإن كانت الأولى مكسورة قلبت لكسرة ما قبلها

ن قوله: **(وإن تحركت الهمزة الثانية وتحركت الهمزة التي قبلها إلى آخره)** الحاصل من أقسام هذا القسم كما قاله النحاة، وتقدم نظيرها هو تسعة أقسام، وأصله من ضرب ثلاثة في ثلاثة، والحكم فيها أنه يجب قلب الثانية ياء في أربعة منها: هي ما إذا انكسرت الثانية وانكسر ما قبلها أو فتح أو ضم أو انفتحت وانكسر ما قبلها وواواً في بقيتها وهي ما إذا انفتحت بعد مفتوحة أو مضمومة أو انضمت بعد مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، مثال المكسورة بعد مكسورة أيم وأصله أئمم، وهو مثال أصبع بكسر الباء من أم فدخله النقل والإدغام، ثم أبدل ومثالها بعد مفتوحة أئمة، وقد ثبتت في الشرح ومثالها بعد مضمومة ابن أصله اؤين مضارع ابنته أي جعلته بين ومثال المفتوحة بعد مكسورة ايم وأصله أيمم وهو مثال أصبع بفتح الباء من ام ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو مضمومة أوادم وأويدم، وقد ذكرا في الشرح ومثال المضمومة بعد مضمومة أوم والأصل أومم وهو مثال أيلم من أم وبعد مكسورة أوم وهو مثال أصبع بضم الياء منه ومثالها بعد مفتوحة أوب جمع أب وهو المرعي والأصل أأب نقلت حركة عينه إلى فائه.لأجل الإدغام فعاد إلى أوب هذا ما قالوه وخالف الأخفش في المكسورة بعد ضمة فقلبها واواً في المضمومة بعد كسرة فقلبها ياء، والصحيح هو الأول وقالوا أيضاً إن محل هذا التفصيل هو ما إذا لم تكن الثانية متطرفة فإن تطرفت وجب قلبها ياء مطلقاً؛ لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء فلو أبدلت الهمزة الأخيرة فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وإن محل وجوب الإبدال هو ما إذا لم تكن الأولى للمضارع فإن كانت نحو أدم مضارع أم وأنى مضارع إن جاز الإبدال والتحقيق لشبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والياء والتاء، إذا علم ذلك عرف ما في كلام

ق (وإنْ تحركت)، أي الثانية، (وتحرك ما) أي الهمزة التي (قبلها، فقالوا وجب قلب الثانية ياء إنْ انكسر ما قبلها أو انكسرت) هي أو تطرفت. . . . .

وواواً فِي غَيره، نَحْو: جَاءٍ . . . .

جاربردي: الهمزة الثانية نحو جاء وأصله على مذهب غير الخليل جاءء بهمزتين متحركتين الأولى منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في بايع والثانية لام الفعل فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار جاءي ثم أعل إعلال قاض ولم يجعلوها بين بين؛ لأن في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين، وأما على مذهب الخليل فأصله جاءي بالقلب كما مر، ثم أعل إعلال قاض فلم يكن من هذا الباب.

نقره كار: (و) قلبت الهمزة الثانية (**واواً في غيره**) أي في غير ما يكون إحداهما مكسورة (**نحو جاء**) أي في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام في مفرده وفي جمعه على فواعل، وأصله على مذهب سيبويه جائئ قلبت الياء ألفاً ثم الألف همزة فصار جائي بهمزتين متحركتين أولاهما مكسورة فقلبت الثانية ياء ثم أعل إعلال قاض ووزنه فاع ولم يجعل بين بين؛ لأن في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم الجمع بين الهمزتين، وعند الخليل أصله جايء قلبت اللام إلى موضع العين فصار جاءي فأعل إعلال قاض، ووزنه حينئذ فال ولم يكن مما نحن بصدده، وإنما قلب الخليل احترازاً عن توالي الهمزتين؛ لأنه لو لم تتقدم الهمزة على الياء وقلبت الياء التي قبل الهمزة همزة لزم اجتماع الهمزتين، وفيه نظر لأنه إنما يحترز من اجتماعهما إذا خيف بقاؤه أما إذا حصل بعد الأداء إلى اجتماع ما يوجب زواله فلا يجب الاحتراز عنه وهنا كذلك وكذا في كل ما يؤدي إلى مرفوض نحو قل وكذا حكم جواء في جمع جائية . . . .

ك: المصنف والشارح من الإخلال في بيان الأقسام وإفادة أحكامها وأن قولهما وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها ليس على إطلاقه.

قوله: (**لأن في ذلك**) أي في جعلها بين بين.

قوله: (**فيلزم منه الجمع بين الهمزتين**) أي تحقيقاً في الأولى وتقريباً في الثانية.

ف: (و) (قبلها واواً في غيره)، فالمكسور ما قبلها، (نحو جاءٍ) أصله جائئ بهمزة بعد ياء، قلبت الياء عند غير الخليل همزة، كما في بائع، فاجتمع همزتان أولاهما مكسورة، فقلبت الثانية ياء، ثم أعلّ إعلال قاضٍ، فبقي جاءٍ، ولم تجعل بين بين. لأنّ في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم الجمع بين همزتين، وأمّا عند الخليل فقلبت الياء إلى موضع الهمزة وبالعكس كما مرّ، ثم أعل إعلال قاضٍ، فلا يكون من هذا الباب. نعم إن كانت الثانية المنكسر ما قبلها مضمومة غير متطرفةً قلبت واواً. نحو إؤم في أأم . . . .

وأَيِـــمَّـــةٍ وأُوَيْـــدِمٍ وأَوَادِمَ، ....

جا وأئمة جمع إمام، والأصل أأممة كأحمرة جمع حمار فاجتمع في أوله همزتان الأولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية في جمع إناء لكن لما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة وأدغموا الميم في الميم فصار أئمة فقلبوا الثانية ياء محضة ولم يجعلوها بين بين لما مر في جاء، وإن لم تكن الثانية مكسورة ولا التي قبلها مكسورة وجب قلب الثانية واواً نحو وآدم جمع آدم وأصله أأدم بهمزتين بعدهما ألف فقلبوا الثانية واواً كأويدم وأصل أأيدم قلبوا الثانية واواً لزوماً أيضاً.

نقره **(وأيمة)** في جمع إمام واصلة أءممة نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغمت الميم في الميم فصار أءمة فقلبت الثانية ياء لكسرتها ولم تجعل بين بين لما ذكرنا في جاء **(وأويدم)** في تصغير آدم وأصله أأيدم قلبت الهمزة الثانية لضم ما قبلها واواً **(وأوادم)**

لك قوله: **(وكان القياس قلب الثانية ألفاً)** أي بناء على أن الإعلال مقدم على الإدغام، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه.

قوله: **(فقلبوا الثانية ياء محضة)** وإنما لم يقلبوا ياء أئمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن حركتها عارضة غير متعد بها كما في لو استطعنا واخشى الله.

قوله: **(لما مر)** وهو أن فيه ملاحظة الهمزة فيؤدي إلى اجتماع الهمزتين.

قوله: **(وجب قلب الثانية واواً)** قال في شرح المفصل قلبوا الثانية في مثل أئمة باعتبار حركتها ولم يفعلوا ذلك في مثل أويدم لتعذره؛ لأنه لا يمكن أن يتحرك الألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وإنما لم يفعلوا ذلك في أوادم؛ لأنهم لو قلبوها ألفاً لذهب حركتها وهم محافظون عليها وليس قبلها ما يمكن رده إليه؛ لأنه أيضاً فتحة فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه وهو أويدم فقلبوها واواً انتهى.

فق (و) المكسور المفتوح ما قبلها نحو (أَئِمَّةٍ) جمع إمام، وأصله أإممة كأحمرة جمع حمار بهمزتين، وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها، لكن لمَّا وقع بعدهما مثلان، وأرادوا إدغامهما نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة، وأدغموا فصار أإمة، وقلبوا الهمزة الثانية ياء، ولم يجعلوها بين بين لِما مرّ في جاء، والمكسورة، المكسور أو المضموم ما قبلها نحو أيم وأيم أصلهما أءمم، وأمم، فعل فيهما ما مر، والمتطرفة نحو قَرْأي بوزن جعفر وقُرْؤي بوزن بُرثُن، وأمَّا غير ما ذكر فنحو (أُوَيْدِم) في تصغير آدم، (وأَوادِم) في تكسيره، إذ أصلهما أأيدم و أأدم، بهمزتين بعدهما في الثاني ألف قلبت الثانية واواً، ونحو أَوُب جمع أبٍّ وهو المرعى، وأوُم إذ أصلهما أأبب وأأمم

وَمِنْه خَطَايَا فِي التَّقْدِير الْأَصْلِيّ، . . . .

قوله: **(ومنه خطايا)** أي ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان خطايا وأصله خطائي قلبوا الياء همزة كما في قبائل جمع قبيلة فصار خطاءء بهمزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار خطائي فهذا هو الذي يتعلق فيه اجتماع همزتين وسيأتي أن قياس ما وقعت الهمزة فيه بعد ألف مساجد وبعدها ياء وليس مفردها كذلك أن تقلب ياء مفتوحة وتنقلب الياء ألفاً فيصير خطايا.

وإنما قيد التقدير بالأصلي؛ لأن خطاءي بالهمزة ثم بالياء بعدها تقديره أيضاً لكن ليس تقديره الأصلي بل خطاءء بالهمزتين تقديره الأصلي وبالحقيقة هذا أيضاً ليس تقديره الأصل بل خطائي بالياء ثم بالهمزة تقديره بالأصلي إلا أن خطاءء بالهمزتين أصل بالنسبة إلى خطاءي بالهمزة ثم بالياء بعدها هذا التقدير على مذهب سيبويه.

جمع آدم وأصله أأدم قلبت الهمزة الثانية واواً حملاً للتكسير على التصغير **(ومنه خطايا في التقدير الأصلي)** عند سيبويه وإنما قيده بالأصلي؛ لأن خطاءي بالهمزة ثم بالياء تقديره أيضاً لكن ليس تقديره الأصلي وإنما تقديره الأصلي عند سيبويه خطاءء بالهمزتين وليس بالحقيقة هذا أيضاً تقديره الأصلي وإنما تقديره الأصلي خطائي بالياء ثم بالهمزة

قوله: **(وليس مفردها كذلك)** معناه أن تكون الهمزة حادثة في الجمع لا موجودة في الواحد سواء كانت أصلية في الواحد كما في شائية من شأوت لا من شيث أو منقلبة عن أصلي كما في جابية وسواء كانت واقعة في الواحد بعد الألف كما فيهما أو لا، كما في مرآة فالجمع فيها على وجه القياس مراء، وقد قالوا على غير القياس مرايا وجعل الحريري في درة الغواص في لحن الخواص لحناً وليس بسديد بل هو خلاف القياس، وقد جاء به السماع ذكر صاحب الصحاح أنه كثير ومرآة مفعلة من الرؤية فأصلها مرأية فإذا جمعت قيل مراءي ثم أعل على الرفع والجر كجوار وقيل مراء وصحح في النصب، وقيل مراءي ولا يجوز إبدال همزة ياء وفتحها كما فعل فيما نحن فيه وذلك لعدم عروض الهمزة في الجمع إذ هي سابقة في الواحد فلوجودها وجبت سلامتها لتشاكل الجمع الواحد، وما ذكرناه من أن وجود الهمزة في الواحد سبب صحتها في الجمع كاف بمجرده من غير احتياج إلى أن يضم إليه كونها في الواحد بعد ألف، كما وقع في عبارة الشارح مكرراً في موضعه.

(ومنه) أي ومما اجتمع فيه همزتان متحركتان (خَطايا) في التقدير الأصلي إذ أصله خطائئ بهمزتين، أولاهما منقلبة عن ياء، وأوقعه بعد ألف كما في قبائل، وسيجيء في الإعلال، والثانية لام الكلمة، فوجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها، فصار خطائي بهمزة ثم ياء.

خلافاً للخليل، وَقد صَحَّ التسهيل ....

وأما الخليل فيوافق في أن الأصل خطاءي لكنه يقول قدموا الهمزة على الياء فصار خطائي على فعالي ثم فعل ما قيل ومذهب سيبويه أقيس وأصح لما نقل عن العرب الموثوق بعربيتهم: اللهم اغفر لي خطاءي مثل خطاعي بتحقيق الهمزتين فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه.

قوله: **(وقد صح التسهيل)** اعتراض على قول النحويين أنه يجب قلب الثانية ياء إن

إلا أن خطاءء بالهمزتين تقديره الأصلي بالنسبة إلى خطائي بالهمزة ثم بالياء **(خلافا للخليل)** فإنه ليس مما اجتمع فيه همزتان وإن وافق سيبويه في أن أصله خطائئ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، ثم اعترض على قول النحاة أنه إذا انكسرت إحداهما وجب قلب الثانية ياء بقوله: **(وقد صح)** عن القراء **(التسهيل)** أي جعل الهمزة الثانية بين

قوله: **(ثم فعل به ما قيل)** وهو أن قياس ما وقعت الخ ض.

قوله: **(لما نقل عن العرب)** نقله أبو زيد.

قوله: **(لم يكن وجه)** أي لأنه لا مقتضى على مذهبه لاجتماع همزتين بخلاف مذهب سيبويه.

قوله: **(لم يكن لذلك وجه)** أي لخطاءي بهمزتين.

هذا ما يتعلق باجتماع همزتين، وسيجيء ثم إنّ الياء في مثل ذلك تقلب ألفاً بعد فتح الهمزة، وإنّ الهمزة تقلب ياء، فصار خطايا، وقيد التقدير بالأصلي، لأنّ تقديره أيضاً خطائئ بهمزتين، على أنّ هذا أيضاً ليس تقديره الأصلي، بل تقديره الأصلي خطايئ، بياء ثم همزة، فخطائئ بهمزتين أصل لخطائي بهمزة ثم ياء فرع لخطايئ بياء ثم همزة (خلافا للخليل) فإنه وإنْ وافق على أنّ أصله خطايئ بياء، ثم همزة، إلّا أنه لا يفعل به ما يؤدي إلى اجتماع همزتين، بل يقلب قلبا مكانيا، ثم يُفعل به ما مر، والأول وهو مذهب سيبويه أقيس وأصح لِما نُقل عن العرب الموثوق بعربيتهم، اللهم اغفر لي خطاءي بهمزتين، قبل ياء الإضافة، فلو كان خطايا مقلوبة كما ذكر الخليل لم يكن لذلك وجه، ثم اعترض على قول النحاة السابق أنه يجب قلب الثانية ياء إنْ انكسرت أو انكسر ما قبلها وواواً في غيره بقوله في الشق الأول: (وقد صحّ) عن القراء (التسهيل)..

فِي نَحْو: (أَئِمَّة) وَالتَّحْقِيق، ....

انكسر ما قبلها أو انكسرت فإنه قد صح عن القراء جعل الهمزة الثانية بين بين في نحو أئمة وقد صح تحقيق الهمزتين أيضاً فيه، وقولهم أولى من قول النحاة لما مر، ويمكن أن يجاب عنه بأن مراد النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة ياء ملتزم أن القياس يقتضي ذلك، وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراآت السبع لجواز أن يكون مخالفاً للقياس ولا يكون مخالفاً للاستعمال، ومثل ذلك مقبول واقع في الفصيح من الكلام، فإن النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة أضرب: شاذ عن القياس، وشاذ عن الاستعمال، وشاذ عنهما جميعاً، والأولان مقبولان والثالث مردود.

مثال الأول: كالقود والصيد، كقوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي غلب، فإن القياس قلب حرف العلة في هذه الصورة ألفاً والاستعمال بخلافه.

بين (**في نحو أئمة**) مما فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة (**و**) قد صح (**التحقيق**) أي تحقيق الهمزتين فيه عن القراء، وقولهم أولى من قول النحاة لنقلهم عمن ثبت عصمته وجوابه النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة أنواع:

شاذ عن القياس نحو القود والصيد والماء وكقوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] وهو مقبول واقع في فصيح الكلام.

وشاذ عن الاستعمال كقوله: وأم أوعال كها أو أقربا، فإن قياس الاستعمال أن لا يدخل كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بالمثل وهو أيضاً مقبول.

قوله: (**فإنه قد صح عن القراء**) صح التسهيل عن نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ومن أكثر طرقهم وجاء أيضاً عنهم الإبدال كقول النحاة نص عليه أبو العز في "إرشاده" وابن شريح في كافيه وغيرهما، وصحح التحقيق عن ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

قوله: (**لما مر**) من كونهم أعدل وأفضل من النحاة ولنقلهم عمن هو معصوم عن الكذب ض.

في نحو أئمة والتحقيق) للهمزتين، وبقوله في الثاني، ....

. . . .

ومثال الثاني: قول الشاعر[١]: [الرجز]

وَأُمَّ أَوْعَـــــالٍ كَـهَـا أَوْ أَقْـــرَبَـا

والاستعمال كهي وأم أوعال اسم هضبة.

ومثال الثالث: قول الشاعر[٢]: [الطويل]

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

وشاذ عنهما كقوله:

ويستخرجُ اليربوع من نَافِقائه ... ومن جُحْرة بالشِّيْحة اليَتَقَصَّعُ

وقد دخل اللام على الفعل المضارع وهو المردود لا الأولان وما نحن بصدده من القسم الأول إذ مراد النحاة أن قلب الهمزة المذكورة ياء واجب وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراآت السبع لجواز أن يكون مخالفاً للقياس ولا يكون مخالفاً للاستعمال واعترض عليهم اعتراضاً آخر بأنهم التزموا حذف

قوله: **(ومثال الثاني قول الشاعر)** أوله[٣]: [الرجز]

نحى الذنابات شِمالا كَثَباً ... وأم أوعالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

. . . .

---

(١) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

وصدره: خلّى الذنابات شمالا كَثَبا

الشرح: "الذنابات" - بفتح الذال - جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثباً" - بفتح الكاف والتاء - أي: قرباً، "أم وعال" - بفتح الهمزة - هي هضبة في ديار بني تميم. المعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشي - عن طريقه في جانب شماله قريباً منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.

الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص٧٤، وجمهرة الأمثال ١/ ١٤٦، والكتاب لسيبويه ١/ ١٦٨.

(٢) من أبيات سبعة أوردها أبو زيد الأنصاري في نوادره ص ٦٦، ونسبها إلى ذي الخرق الطهوي. وهو شاعر جاهلي.

(٣) قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء. فرأى الصياد فهرب بهن والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

ورواية الأشموني:

وأم أوعال كها أو أقربا ... ذات [illegible]

وَالْتزم فِي بَاب أُكْرِم حذف الثَّانِيَة، . . . .

أي يستخرج الصياد اليربوع الذي يقتصع بالشيحة من نافقائه وهي إحدى حجرتيه والشيحة نبت يقال له بالفارسي درمنه، وقوله: يتقصع أي يدخل في قاصعائه وهي إحدى حجرتيه أيضاً فأدخل اللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال.

قوله: **(والتزم)** اعتراض آخر وهو على ما قالوا وجب قلب الهمزة الثانية واو إن لم يكن هي ولا ما قبلها مكسوراً فإنهم التزموا حذف الهمزة الثانية . . . .

الهمزة الثانية من نحو أكرم بقوله: **(والتزم في باب أكرم)** أي في المضارع المتكلم من باب الأفعال **(حذف)** الهمزة **(الثانية)** وإن كان الواجب أن تقلب واواً؛ لأنه ليست إحداهما مكسورة وإنما التزم الحذف لكثرة الاستعمال؛ لأن كثرة الاستعمال توجب

قوله: **(قول الشاعر)** قبله:

خلَّى الذنَابات شمـــــــــالا كَثَبا

والبيت للعجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشي، والضمير في خلى له والذنابات بفتح المعجمة ونون وموحدة اسم موضع بعينه ويروى نحى الذنابات وشمالاً مفعول ثان، وكثبا بفتح الكاف والمثلثة صفته أي قريباً والمعنى جعل الذنابات ناحية شمال قريبة منه في عدوه، وقوله: وأم أوعال كها مبتدأ وخبر ويجوز نصبها عطفاً على الذنابات والهضبة الجبل المنبسط على الأرض. قوله: **(بالشيحة)** الباء للاستعانة. قوله: **(التزموا حذف الهمزة الثانية)** الذي يقتضيه النظر الصحيح أن يقال الأصل أأكرم بهمزتين مضمومة فمفتوحة ثم إنهم حذفوا الثانية للاستثقال وكان مقتضى ذلك أن يفتحوا بعد هذا همزة المضارعة؛ لأن بعدها ثلاثة فقط كما فتحوا في اضرب ولكنهم أرادوا التنبيه بإبقاء الضمة على أنه رباعي.

(والتزم في باب أُكْرِمُ) مضارع أكرم (حذف الثانية . . . .

= الشرح: "الذنابات" – بفتح الذال – جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" – بفتح الكاف والتاء – أي: قربا، "أم وعال" – بفتح الهمزة – هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: أنه جعل الذنابات – أي الحمار الوحشي – عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.

الإعراب: "خلى" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، "الذنابات" مفعول أول، "شمالا" مفعول ثان، "كثبا" صفة لشمال، "وأم أوعال" يروى بالنصب وبالرفع؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات، وأما الرفع فبالابتداء، "كها" على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، "أو" عاطفة، "أقربا" معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

وَحُمِلَ عَلَيْهِ أخواتُه، . . . .

ﺟﺎ من نحو أكرم وأصله: أأكرم بهمزتين مفتوحتين؛ لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة حرف المضارعة ولما كان ماضيه أكرم وجب أن يكون أصل المضارع أأكرم كرهوا اجتماع همزتين فيما هو كثير الاستعمال فحذفوا الثانية لزوماً، وإنما خصوا الثانية؛ لأن الثقل نشأ منها ثم حمل أخواته نحو نكرم وتكرم ويكرم عليه، ثم ضموا حرف المضارعة لئلا يلتبس بالثلاثي المجرد فثبت أن ما ذكره النحويون منقوض بمثل أكرم، ويمكن أن يجاب عنه بمثل ما مر، بأن يقال مراد النحاة أن القياس يقتضي القلب كما في أويدم وأوأدم، لكن الاستعمال فيه بخلاف القياس.

ﻗﻪ التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب وأصله اء كرم؛ لأن حروف المضارع حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة **(وحملت عليه)** أي على أكرم **(أخواته)** وهي ما فيه ياء المضارعة وتاؤه ونونه نحو يكرم وتكرم ونكرم وإن لم يجتمع

ﻛﻪ قوله: **(من نحو أكرم)** أي من مضارع أفعل إذا كان للمتكلم وحده.

قوله: **(لأن الثقل نشأ منها)** ولأن الأولى حرف المضارعة فلا تحذف؛ لأن المضارع ينتفي بانتفائها، قال الشريف وغيره ولأن ضمة الأولى تدل على المحذوف.

قوله: **(ثم حمل إخواته)** مما حمل أيضاً عليه اسم الفاعل واسم المفعول منه قال في التسهيل: ومما اطرد حذف همزة أفعل من مضارعه، واسمي فاعله ومفعوله، ولا تثبت إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة انتهى. وأشار بما استثناه إلى قول الراجز[1]: [الرجز]

فـإنَّـهُ أَهْـــــلٌ لأَنْ يُـؤَكْـــــــــرَمَا

ﻗﺎ وحملت عليه أخواته) كما مرّ، وإذا ثبت التسهيل والتحقيق والحذف، فوجوب قلبها غير صحيح، وأُجيب بأن مراد النحاة أنّ القياس يقتضي وجوب القلب، وما خالفه شاذ لا يقاس عليه، وإنْ كان واقعا في القراءات، لجواز أنْ يكون مخالفا للقياس لا للاستعمال، ومثله مقبول واقع في الفصيح، فإنّ الشاذ ثلاثة أضرب: شاذ قياسا لا استعمالا، وعكسه، وشاذ مطلقا، والأولان مقبولان، والثالث مردود، فالأول كالقَوَد،

---

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي - ولم نقف له على تكملة. وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره. اللغة: "أهل" مستحق وذو أهلة "يؤكرم" أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.
الإعراب: "إنه" إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها في محل نصب "أهل" خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة "لأن" اللام للتعليل وأن حرف مصدري ونصب "يؤكرما" فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل. الشاهد: قوله "يؤكرم" حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفاً لضرورة الشعر والقياس حذفها.
مواضعها: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهمع ٢١٨/ ٢.

وَقـد الـتـزمـوا . . . .

قوله: (وقد التزموا) . . . .

فيه همزتان طرداً للباب (وقد التزموا . . . .

وقوله[1]: [الرجز]

وصَالِيَـــــاتٍ كَكَمَا يُـــــــؤَثْفَيْن

وقد سبقا وإلى قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب وكساء مورنب بفتحها أي خلط صوفه بوبر الأرانب، وقيل فيه صورها.

والثاني كقول الشاعر[2]: [الرجز]

وَأُمُّ أَوْعَـالٍ كَـهَـا الْـحَـــرٌ أَوْ أَقْـرَبَـا

لأنهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير، والثالث كمبيوع ومصوُون (وقد الـتـزمـوا . . . .

(١) قائله: هو خطام المجاشعي - وهو من الرجز المسدس.
اللغة: "وصاليات" جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلي صلياً، إذا احترق بها، قال تعالى: ﴿هم أولى بها صليًا﴾ [مريم: ٧٠]، أراد أثافي صاليات يعني مسودات من أثار النار.
"يؤثفين" من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: ثفيت القدر تثفيه أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.
الشاهد: قوله: "يؤثفين" فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.
انظر: سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغني ص١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.
وصدره: خلَّى الذنَابات شمالا كَثَبا
الشرح: "الذنابات" - بفتح الذال - جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" - بفتح الكاف والثاء - أي: قربا، "أم وعال" - بفتح الهمزة - هي هضبة في ديار بني تميم. المعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشي - عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.
الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.
انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص٧٤، وجمهرة الأمثال ١/ ١٤٦، والكتاب لسيبويه ١/ ١٦٨.

قَلبهَا مُفْرَدَةً يَاء مَفْتُوحَة فِي بَاب مَطَايا، . . . .

هذا الحكم مشترك بين ما يكون فيه همزتان كخطايا على مذهب سيبويه وبين ما فيه همزة واحدة كمطايا بالاتفاق، وخطايا على مذهب الخليل فلذلك هنا والمطايا جمع مطية وأصله مطيوة؛ لأنها من المطو وهو إسراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء، وأصل مطايا مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بياءين قلبوا الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة كما في قبائل فصار مطاءي بياء بعد همزة فاستثقلوا الياء بعد الكسرة على الهمزة فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً كما في عذارى وها هنا أولى لثقل الهمزة فصار مطاء أبهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف

قلبها) أي قلب الهمزة حال كونها **(مفردة)** وليست معها همزة أخرى **(ياء مفتوحة في باب مطايا)** أي في الجمع الأقصى الذي ليس في مفرده ألف ثانية بعدها همزة أصلية أو مبدلة أو ألف ثالثة بعدها واواً، وذلك لاستثقال الهمزة والياء المكسورة ما قبلها في بناء ممتد ثقيل لفظاً ومعنى، فخففت الهمزة بقلبها ياء دون واو؛ لأن الياء أخف من الواو، وإنما فتحت الياء لينقلب الياء الثانية بعدها ألفاً، ومطايا جمع مطية وأصله مطيوة؛ لأنه من المطو وهو إسراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وأصل مطايا مطايو قلبت الواو ياء لكونها في الطرف مع انكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في رسائل على ما سيجيء بيانها فصار مطائي ثم عمل فيه ما ذكرنا مطايا. . . . .

قوله: **(هذا الحكم)** أي قلب الهمزة حال كونها مفردة ياء مفتوحة.

قوله: **(من المطو)** هو بفتح الميم وسكون الطاء.

قوله: **(قلبت الواو ياء إلى آخره)** هذا العمل ونحوه اعتبار نحوي واعتبرا أولاً قلب الواو؛ لأنها طرف وهو أولى بالتغيير وإنما تأخر اعتبار قلب الهمزة ياء في نحو خطايا على رأي سيبويه؛ لأن مقتضيه اجتماع الهمزتين وهو إنما يتحقق بقلب الياء همزة.

قوله: **(كما في عذارى)** جمع عذراء وهو البكر ض.

قلبها) أي الهمزة حال كونها (مفردة) عن أخرى (ياء مفتوحة في باب مطايا) مما همزته بعد ألف الجمع، فمطايا جمع مطية، أصلها مطيْوة من الطَّو، وهو إسراع الدابة في المشي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، وأصل مطايا مطايو، قلبت الواو ياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف الجمع، كما في قبائل، فاستثقلوا الياء بعد كسرة على همزة، فأبدلوا الكسرة فتحة، والياء ألفاً كما في عذارى، بل أولى لثقل الهمزة، فصار مطاءاً بهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا، . . . .

وَمِنْه خَطَايَا على الْقَوْلَيْنِ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يجوز تحقيقُهُمَا . . . . . .

جـ فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات فقلبوا الهمزة ياء فصار مطايا ومنه خطايا على القولين أما على مذهب سيبويه؛ فلأنه بعد انقلاب الهمزة الثانية ياء يصير خطاءي، وأما على قول الخليل؛ فلأنه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماع الهمزتين فيصير خطاءي ثم عمل فيه ما مر.

قوله: **(وفي كلمتين)** عطف على قوله في كلمة حيث قال والهمزتان في كلمة والأقسام اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظة أحد بعد جاء ويدرأ ومن تلقاء ولـم يدرأ ومكسورة وقبلها الأربعة بذكر بلفظ إبل بعدها ومضمومة وقبلها أربعة بذكر أولئك بعد هائم أنه يجوز تحقيقهما أي إبقاء الهمزتين من غير تغيير؛

حنفية **(ومنه)** أي مما التزم فيه قلب الهمزة المفردة ياء مفتوحة **(خطايا على القولين)** أي على قول سيبويه وقول الخليل أما على قول سيبويه فلأنه بعد قلب الهمزة الثانية ياء تصير خطائي، وأما على قول الخليل فلأنه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماعهما فيصير خطائي ثم عمل فيه على القولين ما ذكرنا، أما إذا وقعت في مفرده ألف بعدها همزة أصلية أو مبدلة فسيجيء بيانها إن شاء الله تعالى **(و)** الهمزتان **(في كلمتين)** ويحصل هنا اثنا عشر قسماً الثانية مفتوحة وما قبلها أحوال أربعة وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة **(يجوز تحقيقهما)** أي إبقاؤهما على حالهما من غير تغيير لعروض اجتماعهما

ك قوله: **(ومنه خطايا)** أي مما قلب فيه الهمزة المفردة بالمواقعة بعد الألف ياء مفتوحة.

قوله: **(ثم عمل فيه ما مر)** من قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء ألفاً ض.

قوله: **(وقبلها أربعة أحوال)** هي الفتح، والكسر، والضم، والسكون.

فلا (ومنه) أي مما همزته مفردة بعد ألف الجمع (خطايا على القولين)، قول الخليل وغيره، أمَّا على قول الخليل فلأنه بعد القلب المكاني يصير خطائي بهمزة ثم ياء مثل مطائي، وأمَّا على قول غيره فلأنه بعد اجتماع الهمزتين، وقلب الثانية منهما ياء يؤول إلى ذلك، فلم تقلب إلَّا مفردة، (و) إنْ كانت الهمزتان (في كلمتين) وأقسامه خمسة عشر، لأنّ الثانية إمَّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وقبل كل منهما أربعة أحوال، وإمَّا ساكنة، وقبلها الحركات الثلاث، (يجوز تحقيقهما)، أي إبقاؤهما، لأنّ عروض اجتماعهما

وتخفيفُهُمَا، وَتَخْفِيف إحْدَاهمَا. . . . .

ﭼ لأن كون اجتماعهما عارضاً هون أمر الثقل، ويجوز تخفيفهما لما يلزم من الثقل في اجتماعهما، وتخصيص إحديهما بالتخفيف تحكم، وكذا يجوز تخفيف إحديهما ثم اختلفوا ها هنا فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما فعلى

ﮔ فيهون أمر الثقل (و) يجوز تخفيفهما نظراً إلى ظاهر الاجتماع وذلك بأن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع، أو بأن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما لو انفردت (و) يجوز (**تخفيف إحداهما**) واختلفوا فاختار أبو عمر تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز إلا أنهم أبدلوا من أول المثلين حرف لين للتخفيف نحو دينار وديوان فكذا في الهمزتين، واختار الخليل تخفيف الثانية لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال. . . .

ﻙ قوله: (**ثم إنه يجوز تحقيقها**) به قرأ ابن عامر والكوفيين وغيرهم.

قوله: (**لما يلزم من الثقل في اجتماعهما**) أي فجاز تخفيف إحديهما دفعاً له، وتخفيف الأخرى أيضاً؛ لأنها حينئذٍ كالمنفردة وقد تقدم جواز تخفيفها ولا حاجة في التقريب إلى ما ذكره الشارح من التحكم لمنافاته لما بعده على أن تخصيص أحدهما ليس بجواز التحقيق بل هو فعل أحد الجائزين ولا تحكم فيه فليتأمل. قوله: (**تحكم**) قد يقال إنه لو صح ما ادعى من التحكم لزم القول ببطلان إفراد إحديهما بالتخفيف ولكن سيذكر جواز ذلك وفيه دليل على بطلان ما زعمه من التحكم وإنما الحجة لمخففها أن كلًّا منهما لو انفردت لجاز تخفيفها فكذلك إذا اجتمعت مع غيرها بل أولى؛ لأن الثقل حينئذٍ أشد.

قوله: (**فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى**) بتخفيفهما بالحذف قرأ أيضاً في المتفقتين فتحاً نحو جاء أحدكم وكسراً نحو هؤلاء إن كنتم، وضماً نحو أولياء أولئك في الأحقاف وليس في القرآن غيره لكنه قرأ بخلاف مختاره في المختلفتين فخفف الثانية.

قال الجعبري: لأنه شبه تماثل الحركتين بتماثل الحرفين فأعل الأول فلما اختلف صار إلى تخفيف الثانية انتهى. ولا يرد على ما تقدم عنه في المتفقتين تسهيله الثانية في نحو أأنذرتهم؛ لأن ذلك باعتبار عرف القراء تقريباً على المتعلمين في كلمة واحدة، والكلام في

ﻕ لكونهما في كلمتين هوّن أمر ذلك، (و) يجوز (تخفيفهما) بأن تخفف الأولى على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفرادا، والثانية على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفرادا أو اجتماعا في كلمة، لِما يلزم من ثقل اجتماعهما، ففي نحو رأيت قارئ أبيك تقلب الأولى ياء مثل مائة، والثانية تجعل بين بين مثل لك أبوك، أو تقلب واواً مثل أوادم، وفي نحو اقرأ آية تقلب الأولى ألفاً مثل راس، وتسهل الثانية مثل قراة، وفي نحو من شاء ايتمن تسهل الأولى مثل قراءة، وتقلب الثانية ألفاً مثل راس، (و) يجوز (تخفيف إحداهما) دون الأخرى، ثم اختلفوا، فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى، لأنّ الثقل باجتماعهما، فأيهما

على قياسها، ....

أيتهما وقع التخفيف جاز، لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين في نحو دينار وديوان[1] حرف اللين، وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين، واختار الخليل تخفيف الثانية؛ لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال إذا عرفت ذلك فلنبين كيفية التخفيف فيهما أو في إحديهما، فنقول: إذا اجتمعتا وأريد تخفيفهما جميعاً فوجهان: **أحدهما**: أن يخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع.

(على قياسها) متعلق بقوله وتخفيفهما.

وتخفيف إحداهما أي على قياس الهمزة المفردة والمجتمعة مع همزة أخرى في

المتفقتين من كلمتين على أنه قد قيل إن أبا عمرو قد قرأ مطلقاً بخلاف مختاره، وليس بشيء لأن التخفيف كما يكون بالتسهيل يكون بالحذف.

قوله: **(أبدلوا من أول المثلين)** وعورض بإبدالهم بأول المثلين في نحو أمليت وقضيت ويجاب بأنا لا نسلم أن المقتضي لإبدال الثاني ههنا كونه ثانياً، بل كونه آخراً، والآخر أولى بالتغيير من غيره، وعلى هذا فيكون ما أورده المورد من حجاج لتسهيل الأولى في مسألتنا؛ لأنه قد اجتمع فيها ما افترق في بابي دينار وأمليت. قوله: **(في نحو دينار)** أصله دنار بدليل جمعه على دنانير وديوان أصله دوان من دون أي جمع. قوله: **(في نحو دينار وديوان)** أصل دينار دناراً بدل من إحدى النونين ياء لئلا يلتبس بالمصادر ككذاب وهو معرب وأصل ديوان وهو بكسر الدال وقد يفتح دوان وجمعه دواوين ودياوين.

قوله: **(فوجهان)** إذا أريد تخفيف الهمزتين في مثل رأيت قاري أربيك قلبت الأولى ياء لانفتاحها بعد كسرة فيماية ثم على الوجه الأول تقلب الثانية واواً لاجتماع الهمزتين كما في أوادم على الثانية تسهل بين الهمزة والالف كما لو انفردت، وفي مثل اقرأ آية يجوز في تحقيقهما أن تنقل حركة الثانية إلى الأولى، ثم تجعل الأولى بين بين بعد تحريكها وأن تقلب الأولى ألفاً ثم تسهل الثانية بين بين وجوز الزمخشري في هذا المثال.

ثالثاً: وهو تسهيلهما جميعاً ووهم المصنف؛ لأن معنى تسهيل الهمزة هو أن يجعل بين الهمزة وبين حذف حركتها فإذا لم تكن حركة لم يعقل تسهيلها.

خففت جاز، لكن رأيناهم أبدلوا أول المثلين في نحو دينار وديوان حرف لين، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين، واختار الخليل تخفيف الثانية، لأنَّ الثقل إنما يحصل عندها، وكيفية تخفيف إحداهما تكون (على قياسها) في التخفيف لو انفردت.

---

(١) الديوان: قال الصولي: هو اسم فارسي تكلمت به العرب فقالوا: ديوان ولم يقولوا: ديوان بفتح الدال، كما قالوا: ديباج ولم يقولوا ديباج.
قال الصولي: حدثنا أبو العيناء قال: حدثني الأصمعي قال: كنت عند أبي عمرو ومعه خلف الأحمر، فقال له رجل: أسمعت من يقول ديوان بفتح الدال؟ فقال أبو عمرو: ولو جاز هذا لقالوا في جمعه: دياوين. فقال خلف: قد سمعت بعض حمير ينشد: =

وَجَاء فِي نَحْو: (يَشَاءُ إِلَى) الْوَاو أَيْضا فِي الثَّانِيَة، . . . .

جار **والثاني**: أن تخففا معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وإن أريد تخفيف إحديهما لم يخل إما أن تكونا متفقين أو لا، فإن لم تكونا متفقتين خففت أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت.
وجاء في نحو يشاء إلى الواو أيضاً في الهمزة الثانية مع جواز التحقيق والتخفيف

نقره كلمة **(وجاء في نحو يشاء إلى)** مما كانت فيه الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة **(الواو أيضاً في الثانية)** لانضمام ما قبلها مع جواز التحقيق والتخفيف على ما تقدم

جما قوله: **(لو انفردت)** ففي نحو رأيت قارئ أبيك تنقلب الأولى في التخفيف ياء مثل مائة، والثانية إما أن تنقلب واواً على قياس أوادم وإما أن يجعل بين بين على قياس سال.
قوله: **(خففت أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما)** ففي نحو جاء إبل، وجاء أولئك، ويدرأ إبلا ومن تلقاء أولئك تخفيف كل منهما بتسهيلها وفي نحو يدرأ أحد ومن تلقاء أحد بتخفيف الأولى وبتسهيلها، والثانية بإبدلها واواً في الأول وياء في الثاني وفي نحو لم يدرأ أحداً ولم يدرأ إبلاً، ولم يدرأ أولئك تخفيف الأولى بإبدالها حرف مد، والثانية بتسهيلها وذلك كله ظاهر مما تقدم.
قوله: **(وجاء في نحو يشاء إلى الواو أيضاً)** هو مذهب كثير من القراء بل عزى لأكثرهم.

أنصا سواء اتفقتا أم اختلفتا، (وجاء في نحو يشاء إلى) مع تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف إحداهما على ما مر (الواو في الثانية، . . . .

= عـــديـــنـــي أن أزورك أم عـــمـــرو ديـــاويـــن تـــشـــقـــق بـــالـــمـــداد
فقال أبو عمرو لخلف: إن حمير لم يفدها هواء نجد. قال أبو العيناء: فسئل الأصمعي عن معنى البيت فقال: يعني أنه في بعث قد كتب اسمه فهو يخشى أن يحل به فيسقط.
قال محمد بن يحيى الصولي: والمعنى في أنه لو كان الواحد ديوان، لجمعوا دياوين، إن الياء تكون صحيحة أصلية، مثل ريحان ورياحين، فإذا قالوا: ديوان كان الياء زائدة، فإذا جمعوا انفتحت الدال فقالوا: دواوين، وهذا الصواب لأنهم يقولون: دون هذا فالواو أصلية كما قالوا: ميزان والأصل موزان، لأنه من الوزن، فالواو أصلية، فمن أجل استثقالهم الكسرة مع الواو، قالوا: ميزان قلبوا الواو ياء فلما جمعوا قالوا: دواوين ردوا الواو لانفتاح الدال. قال الشاعر:
يـــا زيـــن كـــتـــاب الـــدواويـــن وفـــيـــلـــســـوف الـــخـــرد الـــعـــيـــن
يـــا فـــتـــنـــة ســـيـــقـــت إلـــى فـــتـــيـــة عـــزاب كـــتـــاب مـــســـاكـــيـــن
وكان سبب تدوين الدواوين، أن أبا بكر رحمه الله، لما تولى الأمر جاءه مال من البحرين. بعد أن وعد كل من له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة به، فأعطى جابر بن عبد الله عدة كانت له. وجاء مال البحرين فقسمه. فأخذ الرجل عشرة دراهم والمرأة كذلك والعبد كذلك. جاء في العام الثاني أكثر من ذلك، فأصابهم عشرون درهماً لكل واحد منهم، فتكلمت الأنصار في ذلك فقالوا: نصرنا وآوينا فلنا فضلنا، فلم تسوي بيننا وبين من ليس له شيء ممن لنا؟ فقال أبو بكر: صدقتم ذلك =

وَجَاء فِي الْمُتَّفِقَتَيْن حذفُ إحداهما وقلب الثَّانِيَة كالساكنة.

علي ما مر، وإن كانتا متفقتين فإن كانت الأولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحديهما وتسهل الأخرى على القياس المتقدم، وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة . . . .

(وجاء في المتفقتين) في الحركة والأولى آخر كلمة **(حذف إحداهما وقلب الثانية)** بحرف من جنس حركة ما قبلها **(كالساكنة)** أي كما تقلب الثانية الساكنة فتقلب ألفاً بعد

قال الشارحون: وهو مذهب من يقول في سئل سول بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها وأراد الشارح بنحو يشاء الهمزة المكسورة المسبوقة بمضمومة وإن لم يتقدمها مدة فقد صح البدل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر ٤٣] ولم يحفظه شارح فاستند إلى ما تقدم عن الشارحين. قوله: **(إلى الواو أيضاً)** وهو مذهب من يوقل في سئل سول بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها. قوله: **(على ما مر)** أي من تسهيل بين بين المشهور، وبين بين غير المشهور ففي نحو يشاء إلى أربعة أوجه. قوله: **(على ما مر)** أي الآن في أن إحداهما إذا خففت فإنه يخفف على قياسها لو انفردت وقد مر في بحث الهمزة المفردة أن الهمزة المفردة المكسورة بعد الضمة يجوز فيها بين بين المشهور وغير المشهور فحصل في الأول وجهان التحقيق وبين بين المشهور، وفي الثانية أربعة أوجه: التحقيق، والإبدال واواً على غير القياس، وبين بين المشهور وغير المشهور والاثنان في أربعة ثمانية فيجوز ذلك فيه.

قوله: **(جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى)** كذا في شرح المفصل أيضاً، والموافق للمتن الاقتصار على الحذف كما فعل غيره من الشارحين وهو مقتضى المقام أيضاً؛ لأن الكلام في تخفيف إحدى الهمزتين وأبهم المحذوفة لما في تعيينها من الخلاف فمن قائل إنها الأولى؛ لأنها في آخر الكلمة والأواخر أحق بالحذف، ومن قائل إنها الثانية؛ لأن الثقل إنما نشأ منها، ومن فوائد هذا الخلاف القصر في نحو جاء أحدكم، فيمتنع على الثاني ويجوز على الأول لتغير سبب المد بالحذف، كما هو مبسوط في موضعه. قوله: **(وجاز أن تقلب الثانية الخ)** صح ذلك من رواية ورش من طريق المصريين ومن رواة قنبل، وهو ممتنع في القياس إن ولي الثانية ساكن غير مدغم لالتقاء الساكنين على غير حده، وما ورد من ذلك في القرآن نحو ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ [هود: ٧١] مقبول كسائر ما خالف القياس، ومنعه مكي في ﴿جاء آل لوط﴾ [الحجر: ٦١] للحذف وكلام غيره يؤذن بجوازه فيه فيعامل معاملة أمنتم في حذف

وجاء في المتفقتين) مع الأوجه الثلاثة السابقة وجهان آخران (حذف أحديهما)، وتحقيق الأخرى كجاء أمرنا، وأأذهبتم طيباتكم، (و) جاء فيهما (قلب الثانية) بحرف من جنس حركة ما قبلها، نحو جاء أجلهم، وأأنذرتهم (كالساكنة) في كلمة كآدم، وسواء في

= لكم، فإن كنتم عملتموه لله فدعوا هذا وإن كنتم فعلتموه لغيره زدتكم، فقالوا: عملناه لله وانصرفوا. [أدب الكاتب للصولي: ١/ ٥٠]

. . . .

فتقلب في جاء أحدهم ألفاً، وفي تلقاء إبلهم ياء وفي يدرأ أولئك واواً، وإن لم تكن الأولى آخر كلمة جاز أن تخفف أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت، وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين، . . . .

المفتوحة وواو بعد المضمومة وياء بعد المكسورة، فتقلب في جاء أحدهما ألفاً وفي تلقاء إليهم ياء وفي يدرأ أولئك واواً، وأما إذا لم يكن الأولى آخر الكلمة فجاز أن تخفف أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت .

إحدى الألفين لمن أبدل الثانية ألفاً كحفص. قوله: (**من جنس حركة ما قبلها كالساكنة**) أي كالهمزة الساكنة في كلمة نحو أدم أيت أوتمن.

قوله: (**وفي يدرأ أولئك**) يستفاد منه أن جواز الحذف، والقلب ليس مخصوصاً بما سبق الهمزتين فيه مدة، وقد صرح به غيره ومثل بنحو يقرأ أبي عمرو وبمقري امرأة.

قوله: (**وإن لم تكن الأولى آخر كلمة**) أي بأن كانت كلمة برأسها كهمزة الاستفهام.

قوله: (**وإن لم تكن الأولى آخر كلمة**) بل تكون الأولى كلمة برأسها كهمزة الاستفهام.

قوله: (**في كل واحدة منهما لو انفردت**) إذا قلت يا زيداً أنت جاز في الأول التحقيق والتسهيل بالإبدال واواً كما في موجل وسؤال وجاز في الثانية التحقيق، والتسهيل بين بين المشهور كما في سال وجاز على وجهي التحقيق، والتسهيل في الثاني أن تزيد ألفاً بينهما فيتحقق فيه ثمانية أوجه ض.

قوله: (**وجاز في مثله إقحام الألف**) أي مثل ما اجتمع فيه الهمزتان، وليس الأول آخر الكلمة.

قوله: (**وجاز في مثله إقحام الألف بين الهمزتين**) أي للفصل بينهما وقد قرأ به أيضاً مع تسهيل الثانية أبو عمرو، وقالون في نحو: أنذرتهم وأئنك وأؤنبئكم بخلاف عن أبي عمرو في هذا الثالث، وقرأ به أيضاً مع تحقيق الهمزتين وتسهيل الثانية هشام في نحو أأنذرتهم وفي غيره على تفصيل مبين في محله، واتفقوا على تكر الفصل في نحو أأمنتم في قراءة من حقق، ومن سهل حذراً من اجتماع همزتين وألفين، وقيل همزة الوصل في نحو (**آالذكرين**) لمن سهل؛ لأنه لا أصل لها في الثبوت وصلاً فلم يتحقق الثقل بخلاف همزة القطع هكذا حكى النقلة ولم أر

الوجهين كانت الأولى آخر كلمة أم لا، كما مثلنا، وجاز فيما إذا كانت الأولى همزة استفهام نحو أأنت إقحام الألف بين الهمزتين؛ هربا من اجتماعهما، ولا يجوز إثباتها في الخط؛ كراه اجتماع ثلاث ألفات، وبما تقرر علم أنّ تقييد الجاربردي ما ذكر بما قاله غير محرر.

....

ﺣ قال ذو الرمة[1]: [الطويل]

فَيَا ظَبيَةَ الوَعساءِ بَينَ جُلاجِلٍ وَبَينَ النَّقَا آأَنْتِ أم أُمُّ سالِمِ

الوعساء الأرض اللينة، وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة، وقال ابن درستويه: حرصوا على إثبات الهمزتين فزادوا ألفاً بينهما هرباً من اجتماعهما، وقال لا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث، قال المصنف في شرح "المفصل": لم يثبت ذلك يعني إثبات الألف بين همزتين إلا في مثل آانت وشبهه، وأما في مثل جاء أحدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه.

ﺟ ....

ﻟ في كلام النحاة ما يخالفه فليقيد كلام الشارح وليتنبه لما يوهمه كلامه من قصر الفصل بالألف على المفتوحتين من حيث إن كلامه في المتفقتين وقد علم أنه جائز في غيرهما مما سبق وقد يعتذر عن ترك التقييد بأن الكلام في همزتين يجوز تحقيقهما وفي نحو **(أأمنتم)** ثلاث والثانية في نحو **(آلذكرين)** لا يجوز تحقيقهما.

قوله: **(قال ذو الرمة)** الرمة بالضم قطعة من حبل بالية وجمعها رمم ورمام وبها سمي ذو الرمة لقوله[2]:

لَم يُبْقِ فيها أَبَدُ الأَبِيدِ غَيرَ ثَلاثٍ ما ثِلَاث سُود

وغير مَشْجُوج القفا مَوْتُود أَشعثَ باقي رُمَّةَ التَّقْليد

يعني وتداً وقيل لأنه اشترى ناقة في عنقها رمة فسلبها البائع منها فجاذبه عليها وقال ما آخذها إلا برمتها فسمي ذو الرمة.

قال الجوهري: وهو أنسب من الأول والنقا بالقصر الكثيب من الرمل.

قوله: **(حرصوا)** من باب ضرب، ومن باب علم، وعلى الأول اقتصر في الصحاح.

قوله: **(في مثل آانت)** أي في الهمزتين اللتين أوليهما همزة الاستفهام.

ﻗ واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين خففت كل ثانية، إذ نشأ منها الثقل، إلى أنْ تصل إلى آخر الكلمة، فلو بنيت من الهمزات مثل قرطعب قلت إِيأاأ بقلب الثانية ياء مثل ايت، والرابعة الفا مثل آدم، وتبقى الخامسة بحالها مثل ايواء وإعطاء.

(١) انظر: الديوان ١/ ١٢٣، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٦٨.

(٢) انظر: ديوان ذي الرمة (١/ ٣٣٠)، وهو في وصف دِمنة.

الإعلال

تَغْيِيرُ حرف الْعِلَّة للتَّخْفِيف، . . . .

جار

الإعلال

قوله: (**الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف**) قوله تغيير شامل له، ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قيد بقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة كأصيلال في أصيلان كما سيجيء، ولما قال للتخفيف خرج نحو عألم بالهمزة في عالم فبين تخفيف الهمزة، والإعلال مباينة كلية وبين الإبدال، والإعلال عموم من وجه إذ وجدا في نحو قال، ووجد الإعلال بدون الإبدال في يقول، والإبدال بدون الإعلال في أصيلال. . . . .

نقره

الإعلال

(**الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف**) ففي قوله تغيير يدخل تخفيف الهمزة وبقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف العلة نحو أصيلان في أصيلال وبقوله للتخفيف خرج نحو عألم بالهمزة في عالم وذلك لعدم احتمالها أدنى ثقل عند مجاورتها ما يضادها من الحركة والحرف للطافتها وغاية خفتها بحيث لا يحتمل أدنى ثقل فيحصل لها عند ذلك التغيير أو لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر إلى كثرته، وإن كان خفيفا بالنظر إلى نفسه وذلك لأنه إن خلت كلمة منها فخلوها من أبعاضها وهي الحركات محال؛ لأن الحركات هي الروابط بين حروف الكلمة لولاها لا يمكن انتظام حروف الكلمة بعضها ببعض وإنما كانت أبعاضها؛ لأن فتح

جما

الإعلال

قوله: (**مما ليس بحرف علة**) هو متعلق بمحذوف دل عليه المعنى أي وهو الإبدال مما ليس بحرف علة. قوله: (**كأصيلال**) يقلب النون لاماً. قوله: (**ولما قال للتخفيف خرج نحو عالم**) هو بفتح اللام وسيأتي في الإبدال ولا يتوهم خروج نحو حيوان من حيث إن الواو أثقل من الياء؛ لأن الأخف في ذاته ربما كان أثقل لعارض وهو هنا اجتماع المثلين.

قوله: (**عالم**) أوله[1]: [الرجز]

فَخِنْدِفٌ هـأمَـــــــــةُ هَـذا الـعَـــــــألَمِ

أنصا

الإعـلال

وَنَحْو: يَدٍ، وَدم، وَاسْم، وَابْنٍ، وَأَخ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

(تغيـيـر حــرفً العلة)، خرج به تغييرً غيره كالهمزة، ونون أصيلان، حيث أبدلت لاماً كما سيجيء (للتخفيف) خرج به نحو عألم بالهمز في عالم، ومن الإعلال والإبدال المفهوم من التغيير عموم من وجه، فيوجدان في نحو قال، والإعلال فقط في نحو

(١) انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٥٤.

ويَجْمعُهُ الْقلبُ، والحذف، والإسكان، وحروفه: الْألف، وَالْوَاو، وَالْيَـاء، ....

ويجمع الإعلال ثلاثة أشياء: القلب كما في قال، والحذف كما في قلت، والإسكان كما في يقول، ولم يقل ويجمع القلب لمعنى ذكر في تخفيف الهمزة، وسميت الألف والواو والياء حروف الإعلال لما وقع فيها من التغييرات المطردة وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك ولم يعدها كثير إذ لم يجر فيها ما أجري في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب.

الحرف مثلاً عبارة عن الإتيان بعده بلا فصل ببعض الألف وعلى هذا القياس الضم والكسر ولما كان تعقب الحركة عن الحرف بلا فصل ظن بعضهم أن الحركة على الحرف وبعضهم أنها قبل الحرف وليس كذلك وذلك لأنه لا يكون فرق في المسموع بين قولك الغزو بإسكان الزاي والواو وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاي وكذا لا فرق قولك الرمي بإسكان الميم والياء والرم بحذف الياء وكسر الميم؛ لأنه إذا سكن حرف العلة بلا مد واعتماد عليه صار عين الحركة، **(ويجمعه القلب)** بأقسامه الستة **(والحذف والإسكان وحروفه)** أي حروف الإعلال **(الألف والواو والياء)** وإنما سميت هذه الثلاثة حروف العلة؛ لأنها تتغير بالتغييرات المطردة كالحذف والقلب والإسكان ولا تصحح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة والحرف كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال..............................

أي هي كبيرة هذا العالم. قوله: **(والحذف كما في قلت)** أصله على رأي المصنف قولت فقلبت الواو ألفاً ثم حذفت ثم ضمت القاف وقد سبق، قال شارح معترضاً الإعلال تغيير شيء ولا شيء من التغيير بحذف؛ لأن التغيير وصف وجودي يستدعي محلًّا موجوداً ولا وجود للحذف بعد الحذف، ثم أجاب بأن الإعلال في الحقيقة هو العمل الملزوم للحذف، وإنما ذكر الحذف مجازاً على باب إطلاق اللازم على الملزوم انتهى. ولك أن تقول معنى تغيير الشيء في اللغة جعله غير ما كان عليه وهو يشمل حذفه ولو مجازاً فلا حاجة إلى مجازه.

يقول، وقل، والإبدال فقط في نحو أصيلال، (ويجمعه) أي الإعلال ثلاثة أشياء: (القلب)، كما في قال، (والحذف)، كما في قلت، (والإسكان) كما في تقول، (وحروفه) الأَوْلَى وأحرفه أي الإعلال (الألف والواو والياء)، سميت بذلك لِما وقع فيها من التغييرات المطردة، فليس من حروف العلة الهمزة، كما أشرت إليه؛ خلافا لبعضهم، وإنْ دخلها تغيير، إذ لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم

وَلَا يكون الْألف أصلاً فِي مُتَمَكِّنٍ، وَلَا فِي فِعْلٍ، وَلَكِن عَن وَاو أَو يَاء.

خ قوله: **(ولا يكون الألف أصلاً في متمكن ولا في فعل)** ولكن إما بدل عن واو أو ياء، وإما زائدة لأنا استقرينا الأسماء المتمكنة والأفعال فلم نجد الألف فيها إلا كذلك؛ ولأنها لو وقعت أصلاً لم يخل إما أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا، فإن وقعت

ق **(ولا تكون الألف أصلاً في)** اسم **(متمكن ولا)** في **(فعل)** سواء كان الفعل منصرفا أو لا فإن الألف فيه لا تكون إلا زائدة أو منقلبة للاستقراء بذلك ولأنها لو وقعت أصلاً لم تخل إما أن تقع مبدلة عن واو أو ياء في محل آخر أو لا فإن وقعت في محل مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة وذلك يخل بمعرفة الأوزان وهو باب كثير وإن لم تقع في محل مبدلة عنهما أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضع كان أصلها فيه الحركة وهو كثير فيؤدي إلى استثقال كثير ولأن أوزان الثلاثي والرباعي والخماسي كل حرف من كل وزن منها قابل للحركة في التصغير والتكسير والألف لا تقبل الحركة وأما الأسماء الغير المتمكنة والحروف فإن الألفات فيها تكون أصلاً نحو متى وما ولا يقال أنها منقلبة أو زائدة أما الحروف فلأنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل وكذلك الأسماء الغير المتمكنة لعدم اشتقاقها ....

ك قوله: **(إلا كذلك)** أي دل الاشتقاق ونحوه على أن الألف إنما يكون بدلاً أو زائدة ألا يرى أن باع من البيع، وقال من القول، وذلك دليل الانقلاب، وحبلى ودنيا من الحبل، والدنو وذلك دليل الزيادة.

قف في كثير من الأبواب، (ولا تكون الألف أصلا في) اسم (متمكن) كفتى وعصا، (ولا) في (فعل) كرمى وغزى (ولكن) تكون منقلبة عن (واو أو ياء) أو زائدة، وذلك بحكم الاستقرار، لأنّ الألف كما مر لا تقع للإلحاق في الاسم، فلأن لا تقع أصلا أَوْلَى، ولأنها لو وقعت أصلا فإمَّا أنْ تقع مبدلة من واو أو ياء في محل آخر، أو لا، فإنْ وقعت كذلك أدّى إلى لبس الأصلية بالمنقلبة، وذلك يخل بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع كذلك أدّى إلى وقوع الواو والياء المتحركتين في كل محل كان أصلهما فيه المتحرك، وهو كثير مستثقل، فلا تقع الألف أصلاً فيما ذكر، بل في الحروف والأسماء المبنية والأعجمية، لأنها غير مشتقة ولا متصرفة، فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال ألفها زائدة، لأنها غير مشتقة، ولا بدل لأنه نوع من

وَقد اتفقتا فاءين، كوَعْدٍ وَيُسْرٍ وعَيْنَيْنِ، كَقَوْل وَبيْعٍ ولامَيْنِ

في محل آخر مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الأوزان. وإن لم تقع مبدلة من الواو والياء أصلاً أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء المتحركتين في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك وهو مستثقل، هذا مع وقوع حروف العلة كثيراً في الكلمات، ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة فثبت أنها لا تكون أصلاً في الاسم المتمكن والفعل.

وأما الحروف: فالألف فيها أصل؛ لأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال ألف ما ولا زائدة لعدم اشتقاق تفقد فيه ألفهما، ولا يقال إنها بدل؛ لأنها ضرب من التصرف ولا تصرف

(ولكن) الألف فيهما (عن واو أو ياء وقد اتفقتا فائين كوعد ويسر وعينين كقول أو بيع ولامين. . . . .

قوله: **(وذلك مخل)** ألا ترى أنه لو وقعت أصلاً ساكنة عيناً كان الوزن فعلاً نحو باب فإذا وقعت مبدلة كان الوزن فعلاً فلا يدري بعد هذا إذا وجدت ألف في الوسط هل العين ساكنة أو متحركة.

قوله: **(أدى ذلك إلى وقوع الياء والواو)** حاصله أن المواضع التي تجب فيها للواو والواو والياء المتحرك كثيرة وبقاؤها غير منقلبة يؤدي إلى الثقل، فلو لم يقلبوها ألفين أدى ذلك إلى كثرة الثقل.

قوله: **(هذا مع وقوع حرف العلة كثيراً)** أي فيظن وقوع الألف والياء المتحركتين كثيراً على التقدير المذكور فلا يحتمل الاستثقال الحاصل منه وإن احتمل في نحو القيد والصيد لندوره.

قوله: **(ولما ذكرنا في أول ذي الزيادة)** فقدم هناك نقلاً عن شرح المفصل أنهم إنما لم يثبتوها أصلاً؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة. قوله: **(ولما ذكرنا)** من أنها لا تكون للإلحاق في الاسم؛ لأن الأصول قابلة للحركات وهي لا يقلبها فإذا لم يقع للإلحاق لذلك فلأن لا يقع أصلاً أولى.

قوله: **(لعدم الاشتقاق)** أي أمثلة اشتقاق.

التصرف، ثم بين اتفاق الواو والياء واختلافهما في المواقع فقال:

(وقد اتفقتا) في وقوعهما إمّا (فائين كوَعْد ويُسْر و) إمّا (عينين كقول وبيع) إمّا (لامين. . . . .

كغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَتَقَدَّمت كل وَاحِدَة على الْأُخْرَى فَاءً وعَيْنَاً، كوَيْلٍ وَيَوْم، واختلفتا فِي أَن الْوَاو تقدّمت عَيْناً على الْيَاء لاماً، بِخِلَاف الْعَكْس، وواو حَيَوَان بدل عَن يَاء، . . . .

ﺟ للحروف، وكذلك الأسماء المبنية والأعجمية لعدم اشتقاقهما ثم بين اتفاقهما واختلافهما في المواقع، ومثال تقدم الواو عيناً على الياء لا ما طويت ولم يتقدم الياء عيناً على الواو لاماً.

وأورد عليه الحيوان وأجيب عنه بأن أصله حييان وحملهم على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم بالاستقراء، وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها لكن أبقوه

ﻧﻖ **كغزو ورمي وتقدمت كل واحدة** منهما **(على الأخرى)** حال كونهما **(فاء وعيناً كويل)** تقدمت الواو فاء على الياء عيناً **(ويوم)** تقدمت الياء فاء على الواو عينا **(واختلفتا في أن الواو تقدمت عينا على الياء لا ما)** نحو طويت **(بخلاف العكس)** فإنه لم يتقدم الياء عينا على الواء لا ماء، فإن قلت: في حيوان قد تقدمت الياء فيه عينا على الواو لا ما، فأجاب عنه بقوله: **(واو أو حيوان بدل عن ياء)** والأصل حيبان وإنما حمل النحاة على ذلك عدم نظير من كلامهم وحيوان يحتمل أن يكون من الواو من ظاهر لفظه ويحتمل أن يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم فكان حمله على الياء أولى إجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم ولا دليل في حيي عن أن اللام ياء لأنه لو كانت واواً لا تقلب ياء

ﻛﻰ قوله: **(ثم بين اتفاقهما واختلافهما في الموانع)** أي بما حاصله أن الواو والياء قد اتفقا في وقوعهما فاءين وعينين ولامين وتقدمت كل واحدة منهما على الأخرى كما مثل واختلفتا في أن الواو تقدمت عيناً على الياء لاماً نحو طويت بخلاف العكس وفي أن الياء إذا وقعت فاء وعيناً في يين وفاء ولاماً في يديت ولم تقع الواو فاء وعيناً إلا في لفظ أول على الأصح ولا فاء ولاماً إلا في لفظ الواو على وجه فعليهما الواو كالياء واختلفتا في أن الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً في ييبت ولم تقع الواو كذلك إلا في لفظ الواو على وجه فعليه الواو كالياء في ذلك أيضاً.

ﻗﻊ كغزو ورمي، وتقدمت كل واحدة) منهما (على الأخرى فاء وعينا كويل ويوم و) قد (اختلفتا في أنّ الواو تقدمت عينا على الياء لاماً) نحو طويت (بخلاف العكس)، وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما، فإنه غير واقع إلّا في الواو، على وجه، (و) لهذا قالوا: (واو حيوان بدل عن ياء) لعدم النظير، وأصله حييان، وقياسه حايان، لتحرك الياء، وانفتاح ما قبلها لكن بقوّة متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجَولان، وفي المَوتان،

وَأَن الْيَـاء وَقـعـت فَـاء وعـينـاً ....

متحركاً ليكون مطابقاً لمدلوله في المتحرك كالجولان والخفقان، وفي الموتان حملوا النقيض على النقيض، ولذا لم يدغموا في الحيوان لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واواً ولم يقلبوا الأولى؛ لأن التغيير بالآخر أولى ولا يستقيم الاستدلال بحي على أن اللام ياء في الحيوان؛ لأنه لو كان واواً أيضاً لا تقلب ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض الاستدلال، ولو صح الاستدلال بذلك لصح الاستدلال برضى على أن اللام ياء وهو فاسد، ثم لو قلنا الحروف الأصول في أول واو وواو ولام كما هو الأصح لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعيناً وإلا فلا ولو قلنا تركيب الواو من واو وياء وواو؛ لأن باب سلس أكثر من باب بب لكان الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعيناً ....

لانكسار ما قبلها مع وقوعها في الطرف (و) اختلفتا في **(أن الياء وقت فاء وعينا** .....

قوله: **(ولذا لم يدغموا في الحيوان)** أي قبل قلب الياء واواً. قوله: **(قلبوا الثانية واواً)** لم يقلبوها واواً في نحو يحييان مع اجتماع المثلين كأنه لأن سكون ما قبلهما جائز لما في اجتماعهما من الثقل. قوله: **(لأنه)** اللام متعلق بالاستدلال يريد أنه لا يستقيم الاستدلال على أن اللام ياء بحي؛ لأن اللام في حي لو كانت واواً لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلا يدل وجود الياء فيه على أصالتها حتى يستدل بها على أن الواو في الحيوان منقلبة عنها.

وقال شارح: إذا كان احتمال كون ياء حيي منقلبة عن واو مانعاً من الحكم بأصالتها كان احتمال كون واو حيوان منقلبة عن الياء مانعاً عن الحكم بانقلابها إذ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في الصورتين انتهى وهو عجيب فإن احتمال الانقلاب عن الواو معاند للحكم بأصالة الياء فمنع الجزم به بخلاف احتمال انقلاب واو حيوان عن الياء فإنه لا يمنع الحكم بانقلابها عنها فلم يمنع الجزم به لما اقتضاه، وهذا ظاهر ثم قال قولهم إن الاسم إذا دل على تحرك واضطراب. صححوا حرف العلة ليكون مطابقاً لمدلوله ممنوع؛ لأنه لا ربط عقليًّا بين اللفظ ومدلوله وهو أيضاً مردود لما صرح به علماء الاشتقاق من طلب التناسب بين الألفاظ ومدلولاتها، ومن ثَمَّ كان القصم بالقاف للفصل مع الإبانة؛ لأن القاف حرف شديد بخلاف الفصم بالفاء. قوله: **(وهو فاسد)** لأن الياء في رضي منقلبة عن الواو لأنه من الرضوان.

قوله: **(ولو قلنا تركيبه الخ)** هذا هو الأظهر في التسهيل وغيره.

قوله: **(لأن باب سلس)** أراد بباب سلس ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد وأراد بباب بب ما كان فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد.

حملوا النقيض على النقيض، ولذلك لم يدغموا في الحيوان، ولأنهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية حيّ، لكن لمَّا كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واواً، ولم يقلبوا الأولى، لأنّ التغيير بالأواخر أولى، (و) اختلفتا أيضاً في (أنّ الياء وقعت فاء وعينا . .

فِي: (يَيْنٍ)، وَفَاء ولاماً فِي: (يَدَيْتُ)، بِخِلَاف الْوَاو، إِلَّا فِي أول على الْأَصَح، وَإِلَّا فِي الْوَاو على وَجه،.................

جا ولاماً، وقيل بذلك لما قالوا في تصغير واو أوية بقلب فائه همزة لكونها أول واوين مصدرين إذ لو كان عينه ياء لقيل في التصغير وبية؛ ولأن كون العين واواً نحو جال أكثر من كونها ياء نحو باع والحمل على الأكثر أولى، ويديت أي أنعمت ويبيت أي كتبت الياء.

نقره **في بين)** اسم مكان (و) وقعت **(فاء ولا ما في يَدَيْت)** أي أنعمت **(بخلاف الواو)** فإنها لا تقع فاء ولا عيناً ولا فاء ولاماً **(إلا في أول على الأصح)** وهو أن أول افعل من وول كما عرفت فيكون مثل الياء في وقعها فاء وعينا **(وإلا في الواو)** فإنه اسم متمكن لا بد أن يكون ألفه منقلبة إما عن ياء أو عن واو **(على وجه)** وهو أن يقال أن ألفه عن ياء فيكون

لد قوله: **(ويديت)** قال الشاعر[1]: [الوافر]

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ ... بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

وقال آخر[2]: [الطويل]

تَثَاقَلْتُ إِلَّا عَنْ يَدٍ أَسْتَفِيدُهَا ... وخُلَّةِ ذِي وُدٍّ أَشُدُّ بِهِ أَزْرِي

فة في يين) لمكان، (وفاء ولاما في يديت) أي أنعمت، وعينا ولاما بكثرة كحيي وعيي دون باب قوة فنادر (بخلاف الواو) فإنها لم تقع فاء وعيناً ولافاء ولاماً (إلّا في) لفظ (أوّل)، فإنّ أصله واو، ووَاو ولام (على الأصح) كما مرّ في ذي الزيادة، (وإلّا في) لفظ (الواو على وجه)، وهو القول بأنه مركب من واو وياء وواو، لأنّ باب سلس أكثر من باب ببّ، (و) اختلفتا أيضاً في أنّ (الياء وقعت فاء وعينا ولاما، في يَيَّيْت) أي كتبت ياء، (بخلاف الواو)، فإنها لم تقع كذلك (إلّا في) لفظ (الواو على وجه)، وهو القول بأنها

---

(١) لمعقِل بن عامر الأسديّ.
ومعنى البيت - كما قال المرزوقيّ في شرحه على الحماسة -: "اتّخذتُ عند هذا الرّجل بهذا المكان يَداً غرّاء وصنيعة شريفة، مثلُها يفعله الكِرام".
والشّاهدُ فيه: (يديت) ففيه دليل على أنّ لام (يد) ياء.
انظر: الصّحاح (يدي) ٦/ ٢٥٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقيّ ١/ ١٩٣، ومعجم ما استعجم ١/ ٢٨٧، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ١/ ٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٢٣٠، ومعجم البُلدان ٢/ ١١٢، وشرح المفصّل ٥/ ٨٤، واللّسان (جذا) ١٤/ ١٣٩، (يدي) ١٥/ ٤٢١، والخزانة ٧/ ٤٧٨ حكاية عن ابن الشّجريّ.

(٢) انظر: الحماسة ٢/ ٣١.

وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً ولاماً فِي: (يَيَّيْتُ) بِخِلَاف الْوَاو إِلَّا فِي الْوَاو على وَجه. (الْفَاء): تقلب الْوَاو همزَة لُزُوماً فِي نَحْو: أَوَاصِلَ،

ح قوله: **(الفاء)** اعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها نحو ميزان وميقات، وأصلهما موزان وموقات كرهوا الواو الساكنة بعد الكسر فقلبوها ياء وإن الياء تقلب واواً إذا سكنت وانضم ما قبلها نحو موقظ وموسر، والأصل ميقظ وميسر.

قوله: **(تقلب الواو همزة)** أي إذا اجتمع واوان متحركتان في أول الكلمة تقلب الأولى همزة لزوماً نحو أواصل جمع واصلة، والأصل وواصل بواوين، الواو الأولى

ف الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعيناً ولاماً (و) في أن الياء **(وقعت فاء وعينا ولاما في ييبت)** أي كتبت الياء **(بخلاف الواو)** فإنه لا تقع فاء وعينا ولاما **(إلا في الواو على وجه)** وهو أن يقال ألفه مبدلة من الواو واستدل لهذا الوجه بتصغيره على أويه بقلب فائه همزة ولو كانت عينه ياء لقيل في تصغير وييه واستدل للوجه الأول بأن باب سلس أكبر من باب بب **(الفاء تقلب الواو همزة لزوماً في نحو أو أصل)** مما اجتمع فيه واو أن متحركتان في أول الكلمة وهو جمع وأصل وأصله وواصل بواوين الأولى منهما هي الفاء والثانية هي

خ قوله: **(إذا اجتمع واوان متحركان)** ولم يعرض اجتماعهما فإن عرض جاز إبدال الأولى اعتداداً بالعارض وإقرارها لعدم الاعتداد به قاله الفارسي وابن مالك.

قال أبو حيان: ومثال المسألة وقد تعبت في استخراجه أن تقول في البناء من وانت على وزن افعوعل أيا وأي والأصل اوأوأي قلبت فاء الكلمة ياء لانكسار ما قبلها ولامها ألفاً لانفتاح ما قبلها فإذا سهلت الهمزة الأولى بنقل حركتها حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها وعادت الواو لزوال موجب قبلها فتصير الكلمة إلى واوي ثم إذا سهلت الثانية أيضاً بالنقل صارت إلى ووي فيجوز في واوها الأولى حينئذٍ الوجهان.

قوله: **(في أول الكلمة)** احتراز من وقوعها حشواً كقولك في النسب إلى هوى وقوى هووي وقووي. قوله: **(تقلب الأولى همزة)** إنما قلبت الأولى دون الثانية.

قال ابن إياز: لأن الحرف الواقع طرفاً أولى بالتغيير، وقال غيره: لأن الهمزة لا تغير إذا كانت أو لا بخلافها إذا كانت غير أول انتهى. وإنما قلبت همزة؛ لأن الهمزة وإن لم تواخ الواو

ق مركبة من ثلاث واوات، لأنهم صغّروه على أُوَيَّة بقلب فائه همزة، لكونها أول واوين مصدرين إذ لو كانت عينه ياء لصغر على وُيَيَّة، ولأنّ كون العين واواً نحو جال أكثر من كونها ياء نحو باع، والحمل على الأكثر أولى، ثم الإعلال إمَّا أنْ يكون في الفاء أو في العين، أو في اللام، وقد أخذ في بيانها، فقال:

الفـــاء:

أي هذا مبحثها، (تقلب الواو همزة لزوما في نحو أَواصِل) مما أوله واوان ثانيهما

وأُوَيْصِلٍ، وَالْأول، إذا تحركت الثَّانِيَة بِخِلَاف: وُوْرِيَ. . .

هي الفاء والثانية مبدلة من الألف كما في ضوارب، وكذا أويصل تصغير واصل . . . وويصل بواوين الأولى هي الفاء والثانية مبدلة من الألف، كما في ضويرب. . . الأول جمع الأولى، وأصله وول؛ لأن حروفه الأصول كما تقدم واو وواو ولام . . . لاستثقالهما متحركتين، فإن اتحد الواو وكانت مضمومة كما في وجوه أو اجتمع . . .

المبدلة من ألف وأصل؛ لأنه لما زيدت بعد ألفه ألف للجمع اجتمع ألفان فقلبت الأولى واو حملاً للتكسير على التصغير فاجتمع واوان متحركتان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة لاستثقال اجتماع المثلين في أول الكلمة ولذلك قل باب ددن ولم تقلب ياء لأن الياء أقرب من الواو فلو قلبت ياء لكان ذلك بمنزلة اجتماع المثلين بخلاف الهمزة فإنها أبعد من الواو فلا يلزم ذلك **(واو يصل)** في تصغير واصل فإنه لما ضم أوله قلبت الألف الزائدة الواقعة بعد الضمة واواً فاجتمع واوان فقلبت الأولى همزة **(والأول)** جمع الأولى وأصله وول لأن حروف أصوله واوان ولام كما عرفته وقوله: **(إذا تحركت الثانية)** قيد في قوله لزوماً **(بخلاف ووری)** مجهول وأرى موارءة أي ستر فإنه لا يلزم

فهي مواخية لأختها وهي الألف من حيث إنها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة أولاً، وقال ابن إياز: لأن الهمزة ألف مجيئها أولاً وكثر ذلك قال ونظير ذلك ما قلته هنا قول السيرافي إنهم إنما عوضوا الميم في اللهم؛ لأنها ألف زيادتها آخراً كزرقم وستهم.

قوله: **(كما تقدم)** تقدم في ذي الزيادة وقريباً مما يؤخذ منه ذلك.

قوله: **(وذلك لاستثقالهما)** أي قلب الواو همزة.

قوله: **(فإن اتحد الواو كانت مضمومة كما في وجوه)** ظاهره قصر الجواز فيهما على ما إذا كانت مصدره، والمنقول الجواز مطلقاً إذا كانت ضمتها لازمة وكانت غير مشددة ولم يمكن تخفيفها بالإسكان كوجوه ووعد وأتوب فإن عرضت ضمتها لم يجز الإبدال كما في ﴿اشتروا الضلالة﴾ [البقرة: ١٦]، واخشوا الله، وربما جاء نادراً، ومنه قراءة من قرأ شاذًّا: ﴿وإن

متحركة، و أواصل جمع واصل، (وأُوَيْصِل) تصغير واصل، واصلهما وَواصل وَوُوَيْصِل بواوين، الأولى فاء، والثانية مبدلة كما في ضوارب، وضويرب، (والأَوَّل) جمع الأُولَى مؤنث الأوّل، وأصله وُوَل، لأنّ حروفه الأصول واوان ولام على الأصح كما مرّ، فأبدلت الواو الأولى في الجمع همزة؛ لاستثقال اجتماع مثلين في أول الكلمة، ولذلك قلّ باب دَدَن، ولاستثقال واوين متحركتين كما أشار إليه بقوله: (إذا تحركت الثانية)، إذ الأُولَى متحركة قطعا، لأنها فاء الكلمة، (بخلاف) نحو (وُورِيَ) مجهول وارى، أي

وجوازاً فِي نَحْو: أُجُوْهٍ وأُوْرِيَ، .وَقَالَ الْمَازِني: وَفِي نَحْو: إشَاحٍ،

جه وسكنت الثانية كما في ووري مجهول وأرى فتقلب همزة جوازاً يقال واراه مواراة أي ستره. وقال المازني: تقلب أيضاً همزة جوازاً إذا كان مكسوراً في أول الكلمة، كما في أشاح وأصله وشاح، ....

قه القلب فيه وإن اجتمعت واوان في أوله لسكون الثانية **(و)** تقلب الواو همزة **(جوازاً)** مطرداً **(في نحو أجوه)** مما كانت الواو فيه مفردة سواء كانت في أول الكلمة أو لا نحو أدؤر مضمومة بضمة أصلية غير مشددة وإنما قلبت همزة؛ لأن الضمة بعض من الواو فكأنه اجتمع هنا واوان ولا تقلب واو نحو التقول همزة لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح ولا واو نحو هذه دلو لعروض ضمنها وليس في قوله نحو وجوه إشارة إلى جميع هذه الشروط **(و)** في نحو **(أورى)** مما وقع في أوله واو مضمومة قبل واو ساكنة فإن القلب فيه غير لازم لعروض الواو الثانية من جهة الزيادة ومن جهة انقلابها عن الألف مع أنها ضعيفة بالسكون **(وقال المازني)** تقلب الواو همزة **(في نحو أشاح)** مما وقعت الواو مكسورة في الأول وأصله وشاح وهو شيء ينسج من الأديم عريضاً ويرصع

ك منهم لفريقا يلئون﴾ [آل عمران: ٧٨] بالهمزة وكذا ولا يلوون على أحد وكذا إن شددت كما في التعور والتشوق؛ لأن التضعيف حصن الواو عن الإعلال أو أمكن تخفيفها بالإسكان نحو سور في جمع سوار، وقد أهمل هذا الشرط الأخير ابن مالك وذكره ابن عصفور وغيره.

قال أبو حيان: وزاد ابن جني شرطاً آخر وهو أن لا تكون الواو زائدة فلا يجوز عنده في الترهوك إبدال الواو همزة بخلاف الأصلية وفرق بينهما بأن الأصلية يدل تصريفها واشتقاقها على أن الهمزةَ بدل من الواو بخلاف الزائدة قال وقد قوي ذلك بعضهم بأن قال لا تحفظ همزة مبدلة من واو زائدة انتهى. قوله: **(وقال المازني)** قال ابن عصفور: إن المازني لا يجيز همزة الواو المكسورة بقياس بل يتبع في ذلك السماع انتهى. ومنهم من ذكر أنه يجيز ذلك قياساً كما ذكره المصنف فالنقل عن المازني مختلف.

قنٌ ستر، فإنّ واوه وإنْ جاز قلبها همزة، كما يعلم مما يأتي، لا يلزم، لأنّ سكون واوه الثانية خفف بعض الثقل، (و) تقلب الواو همزة (جوازا في نحو أُجُوه) وأدور، مما واوه مفردة مخففه مضمومة بضمة أصلية، سواء أكانت أول الكلمة، أم لا، كما عرف بخلافها في نحو تقول، لقوتها بالتشديد، وفي نحو دلو لعروض ضمتها، (و) في نحو (أُورِيَ) مما في أوله واوان ثانيتهما ساكنة، وأصل الثلاثة وجوه، وأدور و وُوْري، (وقال المازني) و تقلب الواو همزة أيضاً قياسا (في نحو إشاح) مما أوله واو واحدة

والتزموه فِي الأولى حملاً على الأول، . . . .

وغيره يتبع فيه السماع، والوشاح شيء ينسج مع الأديم عريضاً، ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقيها وكشحيها.

قوله: **(والتزموه)** اعتراض على قوله وجوازاً في نحو أورى فإنهم قلبوا في الأولى لزوماً مع سكون الثاني وأجاب بأنهم حملوه على الأول واعترضوا عليه من وجهين:

الأول: أن الأولى أن يقال قلبوا في الأولى وجوباً لاستثقال الواوين؛ لأنهم قالوا لو بنيت مثل كوثر ومن وعد قلت أوعد والأصل ووعد قلبت الواو الأولى همزة لاجتماع

بالجواهر تجعل المرأة بين عاتقيها **(والتزموه)** أي قلب الواو الأولى همزة **(في الأولى)** تأنيث الأول وإن كانت الثانية ساكنة **(حملاً)** له **(على الأول)** وهو جمعه وفيه وجب قلب الواو في الأولى همزة لتحرك الواوين وقيل إذا كانت الواو الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الواو الأولى همزة سواء تحركت الثانية أو لا وعلى هذا قلب الواو

قوله: **(وغيره يتبع فيه السماع)** ذكر أبو حيان أن الجمهور على الجواز قياساً على خلاف ما يفهم من المتن كالشرح.

وقال ابن عصفور أنه الصحيح، وصرح في التسهيل بأنه لغة قال وهمزة الواو المكسورة المصدرة مطردة على لغة.

قوله: **(واعترضوا عليه من وجهين)** الموافق لكلام ابن مالك وأتباعه هو هذا الاعتراض، والحاصل على رأيهم أنه يجب الإبدال همزة إذا تصدر واوان سواء تحرك الثانية أو سكنت ما لم تكن مدة زائدة أو بدلاً من همزة فيدخل نحو أواصل، والأول والأولى ومثل كوثر من الوعد ونحوها ولا حاجة إلى دعوى الحمل المحوج إلى تكلف الجواب عن الاعتراض الثاني ويخرج ما كانت الساكنة فيه مدة زائدة بدلاً من ألف فاعل كووري أو غير بدل فما كان شيء من الوعد مثل فوعل ثم بنيته لما لم يسم فاعله فتقول ووعداً وتبني منه مثل طومار فتقول ووعاداً وأصلية بدلاً من همزة كأن تبنى اسماً مثل فعل بالضم من وأيت فإنك تقول واي ثم إن خففت الهمزة قلت ووي فلا يجب الإبدال همزة في المذكورات لعروض الثانية في هذا المثال، وفي الأول ولشبهها في مثل نحو طومار لها في وورا لكونها مدة زائدة.

قوله: **(ثم قال المترضون الخ)** في هذا الاعتذار قصور يعلم مما قدمته آنفاً.

مكسورة، وغيره يقصره على السماع، وأصله وشاح، وهو شيء يُنسج من الأديم عريضا، ويُرصع بالجواهر، وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها، (والتزموه) أي القلب (في الأُولَى)، وإنْ كانت الواو الثانية ساكنة (حملا) له (على الأول) لرجوعها إلى

وَأما: أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءُ فعلى غير الْقِيَاس.

واوين وإن كانت الثانية ساكنة، ثم قال المعترضون وإنما لم تقلب وجوباً في وورى لأنهم شبهوا مدتها بألف وارى لانقلابها منها وجوابه أنهم ما صرحوا باللزوم فيمكن أن يكون مرادهم أيضاً الجواز لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين، وسيجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا. **الثاني**: أنه حمل المفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع وذلك ممتنع وجوابه أن في الأولى علم التأنيث وهو الألف والأول مجرد من ذلك فقد حمل المؤنث على المذكر.

قوله: (**وأما أناة**) أي وأما قلب الواو همزة في أناة والأصل وناة، وهي المرأة التي فيها فتور، وفي أحد وأصله وحدو في أسماء فعلى غير القياس؛ لأن قياس الواو

الأولى في الأولى على القياس لا على الحمل على الجمع (**وأمانات**) وهي المرأة التي فيها فتور وأصله وناة من الونى (**وأحد**) وأصله وحد (**وأسماء**) علماً، قال سيبويه أصله وسماء على وزن فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه، وقال المبرد وهو جمع اسم على وزن أفعال منع من الصرف للعملية والتأنيث المعنوي (**فعلى غير القياس**) لكون الواو فيها مفتوحة..................................

قوله: (**لأنهم شبهوا مدتها**) أي مدة كلمة ووري يعني شبهت الواو في وورى بألف وأرى لانقلابها منها فلم يكن فيه في الحقيقة اجتماع الواوين فعدم الالتزام فيه لهذا. قوله: (**وجوابه أنهم ما صرحوا باللزوم**) كلام هؤلاء المعترضين مصرح به والظاهر أنه قالوه عن توفيق وكلام ابن جني وشيخه أبي علي أبي يقتضيه. يقوله: (**الوجهين الجائزين**) ويكتفي لبيان الوجه الآخر أنه الأصل. قوله: (**الثاني أنه حمل للمفرد**) هذا الاعتراض وجوابه ذكرهما ابن إياز وذكر الاعتراض الأول جازماً به وسبقه إليهما البدر بن مالك في بغية الطالب. قوله: (**في أحد**) أي المأخوذ من الوحدة التي هي مبدأ العدد، وأصله كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أما المستعمل في النفي للعموم نحو ما جاءني من أحد فهمزته أصلية.

قوله: (**فعلى غير القياس**) أي لأن الواو المفتوحة أخف من الهمزة والعدول من الأخف إلى الأثقل خلاف القياس.

اشتقاق واحد، ولم يعكسوا كراهة الثقل، (وأمَّا أَنَاةٌ)، وهي المرأة التي فيها فتور من الونى، وهو الفتور وأَحَدٌ وأَسْماءُ لامرأة، وأصلها وناة، ووحد ووَسْماء بوزن فَعْلاء من الوسامة، وهي حُسن الوجه، وقال المبرد هو جمع اسم بوزن أفْعال، مُنع من الصرف للعملية والتأنيث المعنوي، أي وأمَّا قلب الواو همزة في الثلاثة (فَعَلَى غير القياس) بالاتفاق، بل هو سماعي، لأنّ الواو الواحدة المفتوحة في أول الكلمة ليست ثقيلة.

وتقلبان تَاء فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ، بِخِلَاف: ايْتَزَرَ.

المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى وأسماء علم، قال سيبويه وأصله وسماء فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه وامتناعه من الصرف لألف التأنيث، وقال المبرد: هو جمع اسم وزنه أفعال منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، والأول أظهر إذ التسمية بالصفات أكثر من التسمية بالجموع؛ ولأنه لو سمي به مذكر امتنع أيضاً، وقيل امتناعه حينئذٍ لأنه اسم لمؤنث سمي به مذكر كزينب.

قوله: **(وتقلبان)** أصل اتعد واتسر، اوتعد وايتسر قلب حرف العلة فيهما تاء وأدغم يقال اتسر أي لعب بالقمار، هذا إذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة، وأما إن كانت منقلبة عنها كما في ايتزر وأصله ائتزر قلبت الهمزة

(وتقلبان تاء) جوازاً **(في نحو اتعد واتسر)** مما كانت الواو والياء فائين في باب افتعل وكانتا أصليتين احترازاً عن المخالفة في التصاريف وذلك لأنه لو تقلبا تاء لقيل في الماضي المعلوم ايتعد بقلب الواو ياء وفي المجهول أوتعد بالواو وفي المضارع واسم الفاعل يوتعد وموتعد بالواو ولزم المخالفة في هذه الأمثلة فقلبت تاء لأنها لا تتغير في الأحوال مع أن ما بين الواو والتاء من الاتحاد في الوصف لأنهما من الحروف المهموسة والتقارب في المخارج؛ لأن الواو من الشفتين والتاء من أصول الثنايا ومع أنه

قوله: **(امتنع)** فدل على أن المانع ألف التأنيث المعنوي. قوله: **(لأنه اسم لمؤنث)** فيكون المانع حينئذٍ العلمية والحرف القائم مقام تاء التأنيث كما في زينب علماً لرجل.

قوله: **(قلب حرف العلة فيهما تاء)** أي وفي فروعهما من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وفي مصدرهما وذلك لأنهم لو أقروا ألفاً لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفاً وبعد الضمة واواً فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغيير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جلداً لا يتغير لما قبله وكان التاء؛ لأنه قريب المخرج من الواوْ وفيه همس يناسب لينهما وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

قوله: **(كما في ايتزر)** من الإزار، وأما من الوزر ففيه الوجهان كما في وعد ايتزر بالقلب كما في ايتعد واتزر بالإدغام كما في اتعد.

(وتقلبان) أي الواو والياء (تاء) وجوبا (في نحو اتَّعَدَ و اتَّسَرَ) أي لعب بالقمار. وأصلهما اوتعد، وايتسر، قلب حرف العلة فيهما تاء، وأدغم احترازا عن المخالفة في التصاريف، إذ لو لم يقلبا تاء لقيل في الماضي المعلوم ايتعد، وفي المجهول [illegible]. وفي المضارع، واسم الفاعل يوتعد ومُوتعِد، ولزمت المخالفة بخلاف ما إذا قلبتا [illegible]. لأنها لا تتغير في ذلك، مع أنه يحصل بها تخفيف، وهو إدغام التاء في [illegible] بنحو ذلك ما كان فيه قبل التاء واو أو ياء غير منقلبة عن همزة، (بخلاف) نحو (إيتَزَرَ)

وتقلب الْوَاو يَاء إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا، وَالْيَاء واواً إِذا انْضَمَّ مَا قبلهَا، نَحْو: ميزَانٍ وميْقَاتٍ، ومُوْقِظٍ ومُوسِرٍ.

الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تاء؛ لأنها عارضة تزول عند الوصل كقولك واتزر.

يحصل بقلب الواو تاء نوع تخفيف وهو إدغام التاء في التاء وكذلك تقليب الياء تاء وإن لم يكن بينهما أي بين الواو والتاء من قرب المخرج لما ذكرنا **(بخلاف ايتزر)** مما كان فاء باب افتعل همزة قلبت ياء أو واواً لكسرة ما قبلها أو لضمته فإنه لا تقلبان تاء لعروضهما بزوال الكسرة أو الضمة مما قبلهما **(وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها)** وهي ساكنة ظاهرة سواء كانت الكسرة والسكون لازمين كميقات أو عارضين كقيل وجوباً إلا في باب اتعد **(و)** تقلب **(الياء واواً إذا انضم ما قبلها)** وهي ساكنة ظاهرة **(نحو ميزان وميقات)** وأصلهما موزان من الوزن وموقات من الوقت وقيل وأصله قول من قول وموقات من الوقف **(وموقظ)** وأصله ميقظ من أيقظ **(وموسر)** وأصله ميسر من أيسر أي لعب بالقمار..

قوله: **(فلا تقلب تاء)** جاء من ذلك ألفاظ بالقلب منها اتزر واتمن من الأمانة واتمر من الأمر واتهل من الأهل.

وفي الحديث: " وإن كان قصيراً فليتزر به" كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام وعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني إذا حضت أن اتزر. والمعروف أن ذلك كله شاذ لا يقاس عليه.

قوله: **(لأنها عارضة تزول عند الوصل)** ولأنها بدل من همزة، والهمزة لا تدغم فكذلك ما هو بدل عنها.

مما كانت الواو والياء فيه منقلبة عن همزة، فلا تقلب تاء لعروضها، وأصل ايتزر ائتزر بهمزة بعد همزة الوصل.

(وتقلب) وجوبا (الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، والياء واواً إذا انضم ما قبلها نحو مِيزان ومِيقات ومُوقِظ ومُوسِر)، وأصلها مِوْزان، ومِوْقاة ومُيقظ ومُيسر من الوزن والوقت واليقظة واليسار، كرهوا في نحو الأولين واواً ساكنة بعد كسرة، فقلبوها ياء. وفي نحو الأخيرين ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبوها واواً.

وتحذف الْوَاو من نَحْو: يَعِدُ ويَلِدُ؛ لوقوعها بَين يَاء وكسرة أَصْلِيَّة، . . . .

قوله: (**وتحذف الواو من نحو يعد**) لأن الواو من جنس الضمة، وتقدر بضمتين والكسرة التي قبلها من جنس الياء التي قبلها ووقوع الشيء بين الشيئين يضاد أنه مستثقل فوجب الفرار منه، ولما كان حذف الواو في نحو يعد واجباً لم يبن مضاعف معتل الفاء نحو: وددت بفتح العين؛ لأنه حينئذٍ يكون مضارعه مكسور العين فكان يجب حذف الواو فلو لم يدغم يلزم خلاف القاعدة، ولو أدغم لزم الاختلال للإعلالين ولا تحذف من نحو يوعد؛ لأن الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة إذ الأصل يأوعد وحذف من يسع؛ لأنه كان مكسور العين في الأصل، فلما حذفت الواو فتحت

(**وتحذف الواو من نحو يلد**) وأصله يولد (**ويعد**) وأصله يوعد (**لوقوعها بين ياء**) مفتوحة (**وكسرة أصلية**) وإنما تحذف وجوباً لاجتماعها مع الياء على وجه لا يمكن إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في طي مع أن الكسرة بعد الواو غير موافقة لها وكذلك الفتحة قبلها فكأنها واقعة بين متضادين وإنما لم يحذف الواو من نحو يوعد مضارع أوعد لأن الضمة قبل الواو وأخف من الفتحة قبلها؛ لأنها بعضها، وكذلك لم يحذف الواو

قوله: (**من نحو يعد**) يفهم منه شرط ثالث وهو أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم يحذف الواو؛ لأن حذفها في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقيل بخلاف الاسم فعلى هذا تقول في مثال يقطين من وعد يوعيد قاله في التسهيل وغيره.

قوله: (**وتقدر بضمتين**) فالمنافي متعددة في التقدير فكان الفصل به بين المتماثلين وهما الياء والكسرة أشد مما لو كان المنافي واحداً في التقدير.

قوله: (**مضارعه مكسور العين**) لأن الأصل في فعل المفتوح العين المعتل الفاء أن يكون مضارعه مكسوراً لما مر في أول الكتاب وهو قوله: ولم يضموا في المثال ووجد يجد ضعيف.

قوله: (**لزم الاختلال**) أي في مضارعه نحو يد أصله يودد.

قوله: (**وحذفت من يسع لأنه كان مكسور العين في الأصل الخ**) يعني فالمراد هنا بكسر العين ما هو أعم من اللفظي والتقديري، قال في شرح المفصل: لكن قد يقال إن العناية المذكورة تامة في وضع ونحوه؛ لأنه مضارع فعل مفتوح العين لا يأتي عليه يفعل بالفتح على أن يكون أصلاً وإنما يأتي على يفعل أو يفعل ولا جائز أن يكون مضارع وضع مثلاً يفعل

(وتحذف الواو) وجوبا من (نحو يَلِدُ ويَعِدُ لوقوعها بين ياء) مفتوحة، (وكسرة أصلية)، لأنها من جنس الضمة، بل تقدر بضمتين، والكسرة بعدها من جنس الياء قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه ثقيل، فوجب الفرار منه، . . . .

وَمن ثَمَّ لم يُبْنَ مثل: وَدَدْتُ ـ بِالْفَتْح - لما يلْزم من إعلالين فِي يَدّ،

العين لحرف الحلق ولم تحذف من يوجل؛ لأن فتح عينه أصلي وإنما حكموا بالعروض في الأول، والأصالة في الثاني سقوط الواو من الأول دون الثاني وشبهت الفتحة في يسع بالكسرة في التجاري حيث كانت عارضة وأصله تجاري فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة، وشبهت الفتحة في يوجل بالكسرة في تجارب حيث كانت

من نحو يوسم لأن الضمة بعدها موافقة لها **(ومن ثَمَّ)** أي من أجل أن حذف الواو هنا واجب **(لم يبن نحو وددت)** مما هو معتل الفاء مضاعفاً **(بالفتح)** أي بفتح عين ماضيه **(لما يلزم من إعلالين في يد)** أي في مضارعه؛ لأنه إذا فتح عين ماضيه يجب كسر عين مضارعه لأن معتل الفاء إذا كان على فعل بفتح العين لا يجيء مضارعه على يفعل بالفتح ولا على يفعل بالضم وإذا كان مضارعه على يفعل بكسر العين يجب حذف الواو

بالضم؛ لأنه مثال واوي فوجب أن يكون يفعل بالكسر والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة وأما في بيع فلا يتم؛ لأن القياس في مضارعه الفتح فيشكل حذف الواو منه وغاية ما يقال إن فعل بالكسر مما اعتلت فاؤه جاء مضارعه بفتح العين وبكسرها قالوا ولي يلي، وقالوا وجل يوجل، فإذا جاء يسع محذوفاً علم أنه مما كان أصله في التقدير الكسر وأن الفتح عارض ليجري على قياس لغتهم فثبت أن الفتح في يسع كالفتح في يضع، وقال ابن مالك في الإيجاز: لا بد لحذف الواو من مضارع وضع من سبب فإما أن يكون الواو وحدها أو مع الفتحة الموجودة أو مع ضمة منونة منع من الأول والثاني ثبوت الواو في يوجل ونحوه ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة يوضؤ ونحوه؛ لأن الموجود أقوى من المنوي فتعين الرابع وهو أن يكون سبب حذفها الياء والكسرة المنوية فكان وضع يضع في الأصل من باب ضرب يضرب ففتحت عين مضارعه لأجل حرف الحلق وأما وسع يسع فكان في الأصل من باب حسب يحسِب ففتحت عينه أيضاً، ونوى كسرها فلذلك حذفت واوها ولولا ذلك لقيل يوسع كما قيل يوجل انتهى. وكلامهما بيان لمراد المصنف هنا ومنه يعلم ما في كلام الشارح من الإهمال والإخلال وأن قوله في يسع فتحت العين لحرف الحلق ليس في محله فليتأمل.

(ومن ثَم) أي من هنا، وهو وجوب الحذف فيما ذكر، أي من أجل ذلك، (لم يُبْنَ نحو وَدَدْتُ بالفتح) لعينه من كل مضاعف معتل الفاء (لما يلزم من الإعلالين) حذف الواو والإدغام (في يَدٌّ) لأنه لو كان ودد بالفتح، لكان مضارعه يَودِد بالكسر فكان يجب حذف الواو، فلو أدغم لزم إعلالان كما قال، وإلّا لزم خلاف القاعدة، ولا تحذف من نحو يوعد، لأنّ الياء ليست مفتوحة، ولأنّ الواو في الأصل ليست بين ياء وكسرة، بل بين همزة وكسرة، إذ الأصل يُأوعِد ولا من نحو يوسم لِما عُرِف، . . . .

. . . .

الكسرة أصلية؛ لأنه جمع تجربة، ولا تحذف الياء من نحو ميسر؛ لأنها من جنس الكسرة والميسر قمار العرب بالأزلام، ولا من نحو ييئس أيضاً لذلك وقد جاء هنا حذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة وقلبها ألفاً كأنهم توسطوا فلم يحذفوا كما في ييئس ولم يبقوا كما في يئس بل قلبوها ألفاً كما قالوا ياتعد هو موتعد وبه كان يتكلم الإمام الشافعي رضي الله عنه، والفصيح في مضارع وجل يوجل على القياس وبعضهم يقلب الواو ياء؛ لأنها أخف من الواو وبعضهم ألفاً؛ لأنها أخف منهما وبعضهم يكسر لتنقلب الواو ياء وهي أشذها وليست هذه من لغة من يقول تعلم؛ لأن أولئك لا يكسرون

والإدغام لئلا يلزم خلاف قاعدتهم وهذا صورة الجمع بين الإعلالين وهو مرفوض عندهم لا يقع إلا شاذا نادراً كإعلال استحى يستحي في تميم بتحريك الحاء.

قال السيرافي في الإعلال: الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعا من جهة الإعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي أما إذا لم يكن على التوالي كما تقول في أيمن الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك من الله م الله فليس ذلك بمكروه، وأماته فليس فيه الإعلال واحد

قوله: **(بالأزلام)** الزلم بالتحريك القدح، وكذلك الزلم بضم الزاي والجمع الأزلام، وهي السهام التي كان أهل الجاهلية يستقسمون بها الياسر اللاعب بالقمار، وقد يسر ييسر، القدح بالكسر السهم قيل إن يراش ويركب نصله وقدح الميسر أيضاً والجمع قداح وأقداح وأقاديح صحاح. قوله: **(وقد جاء هنا)** أي فيما بعد الياء همزة. قوله: **(وقلبها ألفاً)** قال في شرح المفصل: اعلم أن الذين قلبوها ألفاً قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعاً في الهمزة والذين لم يحذفوها لم يحذفوها معهما جميعاً والذين حذفوها لم يحذفوها إلا مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة وقلته مع الفتحة فحذفوا في موضع زيادة الاستثقال وقلبوا في موضع قلته. قوله: **(توسطوا)** أي سلكوا طريقة وسطى بين الثقل والمبالغة في التخفيف. قوله: **(كما قالوا ياتعد)** أصله يوتعد قلبت الواو ألفاً - يتكلم الإمام الشافعي[1]- مع أن الأصل أن يقال يتعد.

قوله: **(كما قالوا ياتعد فهو موتعد)** من أهل الحجاز قوم يتركون إبدال تاء الافتعال ويجعلونها على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد، وايتسر ياتسر فهو موتسر، وبهذه اللغة كان يتكلم الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه.

قوله: **(وهي أشذها)** هو بالذال المعجمة أي أشذها شذوذاً.

قوله: **(وليست هذه من لغة من يقول تعلم)** يريد لغة من يكسر حرف المضارعة وهم بنو أسد وتيم، وتيم وغيرهم وما قاله من أن ييجل بالكسر ليس من لغتهم تبع فيه المصنف في شرح

. . . .

(١) هكذا في الأصل المطبوع وكأن هذه العبارة ليس موضعها هنا. وستأتي بموقعها الصحيح.

وَحُمِلَ أخواته نَحْو: نَعِدُ وَأَعِدُ وتَعِدُ، وَصِيغَةُ أمره عَلَيْهِ، وَلِذَلِك حُمِلَتْ فَتْحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على الْعرُوض، ويَوْجَلُ على الأَصْل، وشُبِّهَتَا بالتجاري والتجارب، . . . .

الياء وإنما كسرت ها هنا لما ذكرت. قال في "الصحاح": يقول بنو أسد أنا أيجل ونحن نيجل وأنت تيجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم لاستثقالهم الكسرة على الياء، وإنما يكسرون من ييجل لتقوى إحدى الياءين بالأخرى.

لأنه مأخوذ من تقى حذفت التاء لبناء الأمر **(وحمل أخواته)** أي أخوات يعد مما في أوله الهمزة والنون والتاء طرداً للباب على وتيرة واحدة **(نحو نعد وأعد وتعد وصيغة أمره)** نحو عد **(عليه ولذلك)** أي ولأجل أن الواو تحذف لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية **(حملت فتحة)** عين **(يسع ويضع على العروض)** وذلك لأن أصلهما يوسع ويوضع بكسر عينهما فلما حذف الواو للعلة المذكورة وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة فتحت العين لأجل حرف الحلق **(و)** حملت فتحة عين **(يوجل على الأصل)** لأنه ما حذفت الواو منه **(وشبهتا)** أي شبهت يسع ويضع **(بالتجاري)** أي شبهت فتحة عينهما بكسرة راء التجاري لأنها عارضة أيضاً وذلك لأن أصله التجاري بالضمة؛ لأن المصدر من باب التفاعل بالضمة وإنما كسرت الراء لوقوعها قبل ياء متطرفة محافظة على الياء **(والتجارب)** أي شبهت الفتحة في يوجل بكسر راء التجارب لأنه جمع تجربة وما بعد ألف الجمع

المفصل، وفيه نظر لما نقله عن الصحاح، وفي التسهيل ويكسره أي أول المضارع غير الحجازيين ما لم يكن ياآن كيسر في الماضي أو زيد أوله تاء معتادة أو همزة وصل ويكسرونه مطلقاً في مضارع وجل ونحوه انتهى، وأراد بالمعتادة تاء المطاوعة وشبهها وأخرج بها المزيدة أول الماضي شذوذاً نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه أي ستره.

قوله: **(من يقول تعلم)** واعلم وتعلم. قوله: **(لما ذكرت)** وهو قوله لتقلب الواو ياء.

(و) إذا وجب حذف الواو في نحو يعد (حُمِل أخواتُه نحو نَعِد وأَعِد وتَعِد، وصيغة أمره) وهو عِد (عليه)، وإنْ لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة طردا للباب، (ولذلك) أي ولوجوب حذف الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية (حُملتْ فتحة) عين (يَسَعُ ويَضَعُ) ونحوهما كيقع (على العُروض)، إذ لو كانت أصلية لم يكن لحذف الواو فالاصل الكسر، ولذلك حذفت الواو، وفتحت العين لحرف الحلق، (و) حملة فتحة (يَوْجَل على الأصل)، ولهذا لم تحذف الواو، إذ لو كانت عارضة وجب الحذف، فظهر الفرق بين فتحتي يسع ويوجل (وشُبِّها بالتَّجارِي والتَّجارِب)، أي شبهت فتحة يسع

بِخِلَاف الْيَاء فِي نَحْو: يَيْئِسُ ويَيْسِرُ، وَقد جَاءَ يَئِسُ وَجَاء يَاءَس، كَمَا جَاءَ يَا تَعِدُ وَيَا تَسِرُ، وَعَلِيهِ جَاءَ: مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ، وشَذّ فِي مضارع وَجِل: يَيْجَلُ ويَاجَلُ وِيِيْجَلُ، ....

....

....

الأقصى مكسور (**بخلاف الياء**) فإنها لا تحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية لفقد العلة المذكورة (**في نحو ييئس**) مضارع يئس (**وييسر**) مضارع يسر (**وقد جاء يئس**) بحذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة (**و**) قد جاء (**ياءس**) بقلب الياء ألفاً (**كما جاء يا تعد ويا تسر**) عند قوم من أهل الحجاز فإنهم يقلبون فاء افتعل إذا كان واواً ياء في الماضي وألفاً في المضارع فيقولون ايتعد يا تعد لاستثقال الواو بين التاء المفتوحة والفتحة (**وعليه**) جاء (**موتعد وموتسر**) يعني من قلب الواو ياء في الماضي وألفاً في المضارع وأبقى الياء في الماضي على حالها وقبلها ألفاً في المضارع تقول في اسم الفاعل موتعد وموتسر ومن قلب الواو والياء تاء في الماضي والمضارع يقول فيه متعد ومتسر (**وشذ في مضارع وجل ييجل**) بقلب واوه ياءً (**وياجل**) بقلب واوه ألفاً (**وييجل**) بكسر ياء المضارع وقلب واو ياء وليس هذا على لغة من يكسر حرف المضارعة إذا كان

....

....

بكسرة التجاري، وفتحة يوجل بكسرة التجارب، فإنّ كسرة الراء في التجارِي عارضة، وأصله تجارُي بالضم، فقلبوا الضمة كسرة، لوقوعها قبل ياء متطرفة، وفي التجارب أصلية، لأنه جمع تجربة، (بخلاف الياء في نحو يَيْسِر)، أي يلعب بالقمار (ويَيْئِس) فإنها لا تحذف، لأنها أخف من الواو، ولأنها من جنس الكسرة، سواء أكان ما بعد الياء همزة أم غيرها، (وقد جاء) فيما بعدها همزة (يَئِسُ) بحذف الياء لاستثقال يائين وهمزه، (وجاء ياءَسَ) بقلب الياء ألفاً، فتوسطوا في ذلك، فلم يحذفوا الياء كما في يئس، ولم يثبتوها كما في ييئس، بل قلبوها ألفاً، فبقي يائس، (كما جاء ياتَعِد وياتَسِر) في يوتعد، ويوتسر بقلب الواو ألفاً، (وعليه) جاء (مُوتَعِد ومُوتَسِر)، بإبقاء الواو، وهي لغة الشافعي رضي الله عنه، كان يتكلم بها، (وشذّ في مضارع وَجِلَ) أي خاف (يَيْجَل وياجَلُ وييجَل)، بقلب الواو ياء أو ألفاً، أو ياء بعد كسر ياء المضارعة، فالفصيح يوجل، وشذت الثلاثة، فبعضهم يقلب الواو ياء، لأنها أخف من الواو، وبعضهم ألفا؛ لأنها أخف منهما، وبعضهم يكسر ياء المضارعة، لتقلب الواو ياء، وهذه أشذها، وليست هذه من لغة مَن يقول تِعلم بكسر التاء، لأنّ أولئك لا يكسرون الياء، لاستثقالهم الكسرة

ويحذف الْوَاو من نَحْو: الْعِدَةِ ....

ش قوله: (وتحذف الواو من نحو العدة) وأصلها وعدة لاستثقال الكسرة على الواو مع أن فعلها معتل فنقلت كسرت الواو إلى العين ثم حذفت ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف، فإن زال أحد الوصفين لا تحذف فلم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة،

ج ماضيه على فعل بكسر العين تشبيهاً على تلك الكسرة لأنهم لا يكسرون الياء وهنا إنما كسرت الياء لتقلب الواو بعدها ياء وإنما كان شاذاً لأنه إعلال بلا موجب، لكن ظاهر الكلام السيرافي يدل على أن قلب واو في نحو يوجل ألفاً قياس وإن قل، وقال السيرافي يقلبون الواو ألفاً في يوجل وما أشبه ذلك، قال ابو علي أما فعل يفعل نحو وجل يوجل ففيه أربع لغات كما عرفتها (وتحذف الواو من نحو العدة) أي من مصدر فعل حذف واوه

ك قوله: (ويلزم تاء التأنيث) أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلاً بقول الشاعر[١]: [البسيط]

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعني عدة الأمر. قوله: (كالعوض من المحذوف) ذكر غيره أنها عوض منه قالوا ولذلك لا يجتمعان أي إلا شاذًّا فقد حكى الجرمي أن من العرب من يقول وعدة وحكى أبو علي في أماليه وترته أتره وتراً بكسر الواو وعلى الجملة قد جاء العوض هنا في غير موضع المحذوف، ومن ذلك وهو عكس ما هنا اسم لما حذفوا من آخره عوضوا من أوله وقد يكون التعويض مكان العوض كما قالوا يا أبت بالتاء عوضاً عن ياء المتكلم، وقد يكون من حرف ليس أولاً ولا آخراً نحو قولهم زنادقة في زناديق. قوله: (فإن زال أحد الوصفين) هما كون الواو مكسورة وكون الفعل معتلًّا وسيأتي في كلامه الإشارة إلى الحكم إذا فقدت المصدرية.

قوله: (فلم تحذف من نحو الوعد) جاء من نحوه محذوفاً شذوذاً قولهم: وضع الرجل بالضم ضعة ووقح قحة حكاهما الأخفش، وشذ أيضاً قولهم في الصلة صلة بضم الصاد، وكان القياس إذا بني على فعلة بالضم أن يقال وصلة لكن لما كان قد حذفت الواو حين بنوه على فعلة بالكسر فقالوا صلة أجروا فعلة مجرى فعلة على وجه الشذوذ.

ق عليها، وإنما كسرت هنا لِما ذكر، (وتحذف الواو) وجوبا بعد نقل حركتها إلى ما بعدها (من نحو العِدَةِ والمِقَةِ)، أي المحبة، مما كسرت واوه، وأُعلّ فعله، لاستثقالهم

(١) قائله: هو أبو أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب.
وصدر البيت: إِنَّ الخَلِيْطَ أَجدَّ البَيْنَ فَانْجَرَدُوا
اللغة: "الخليط" المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره "البين" الفراق "أجدوا البين" أحدثوا الفراق وجعلوه أمراً جديداً "انجردوا" بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا؛ أي: انقطعوا=

والـمِـقَـةِ. . . . .

ولا من نحو الوصال والوداد، وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله نحو واصلته ووادته، وإنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين، ثم حذفت ولم تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة.

في المضارع للعلة المذكورة إذا كان على وزن فعلة بكسر الفاء **(والمقة)** وأصلهما وعدة وومقة حذفت الواو قياسا على المضارع وجعلت التاء كالعوض منها وكسرت العين في المصدر وجوباً إن لم يفتح العين في المضارع لأجل حرف الحلق لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعاً له في الحذف وأما إذا فتحت العين لأجل حرف الحلق فيجوز أن يفتح الفاء في المصدر حملاً على

قوله: **(واصلته ووادته)** والأولى في التمثيل نحو يواصل ويواد؛ لأن الحذف في الثلاثي لم يكن في الماضي بل في المضارع فالماضي فيهما سواء.

قوله: **(لئلا يزيد إعلال الاسم)** والقياس يقتضي العكس؛ لأن الفعل أصل في التصريف والاسم تبع له وذلك لو حذفنا من الاسم حرفاً فقط لكنا قد توسعنا في الفرع ما لم نتوسع في الأصل. قوله: **(لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل)** هذا التوجيه مأخوذ من شرح تصريف ابن مالك، وقال شارح: إنما نقلت الحركة إلى العين؛ لأنها ساكنة فلو لم تنقل إليها لزم الابتداء بالساكن.

قوله: **(حذفت ساكنة)** نحو يعد فإن أصله يوعد.

الكسرة على الواو، مع أنّ فعلها مُعَل، ولزمت فيهما التاء عوضاً من المحذوف، وأصلهما وعدة وومقة، فلا تحذف الواو في نحو الوعد، لعدم كسرتها، ولا في نحو الوصال والوداد لعدم إعلال فعله، نحو واصلته ووادته، وإنما اعتبر في حذف الواو نقل حركتها، ولم تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة، وعين نحو عدة كسرها واجب في كل ما لم يُفتح عين مضارعه لأجل حرف الحلق تبعا لمضارعه، أمَّا ما فتح لأجله فيجوز فتح العين من ذلك حملاً على المضارع نحو يسع سعة، ويجوز بقاؤها على الكسرة نحو يهب هبة، . . .

= ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.

انظر: المخصص ٤/ ٣١٥، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٨٥.

وَنَحْو وِجْهَةٍ قَلِيلٌ.

فإن قيل لِمَ لم تحذف في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] مع أنه يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه، فالجواب من وجهين:

الأول: أنها ليست مصدراً جارياً على الفعل بل هي اسم للجهة المتوجهة إليها، والواو تثبت في الاسم نحو ولدة جمع وليد وهو الصبي والعبد، فالاسم وعدة والمصدر عدة.

والثاني: أنه مصدر لكن صحح تنبيهاً على الأصل كالقود واستحوذ وهذا قول أبي عثمان المازني، ....

الفعل نحو يسع سعة ويجوز أن يبقى على الكسر نحو يهب هبة **(ونحو وجهة)** بالجمع بين الواو المكسورة والتاء في المصدر **(قليل)** وهذا قول المازني فإنه عنده مصدر ولكن ما حذف منه الواو تنبيهاً عل الأصل كالقود واستحوذ، وأما من قال أنه اسم للجهة المتوجه إليها فإثبات الواو فيه على القياس لأن الواو لا تحذف من فعلة إذا كان اسماً نحو ولدة في جمع وليد في الصحاح الجهة والوجه بمعنى والاسم الوجهة والوجهة بكسر الواو

قوله: **(فإن قيل الخ)** مقتضاه أن الوجهة وجد فيها الوصفان وفي ذلك نظر يعلم مما سيأتي. قوله: **(يلزم فيه الجمع)** أي في لفظ الجهة. قوله: **(الأول أنها ليست مصدراً)** هذا مأخوذ من الصحاح إلا أنه زاد عليه والاسم وعدة، ومعناه أنهم لو استعملوا من هذه المادة اسماً فكان قياسه الوعدة. قوله: **(بل هي اسم للجهة)** عزي هذا القول للمبرد، والفارسي والمازني في أحد قوليه. قوله: **(والواو تثبت في الاسم)** أي لأن المقتضي لحذفها في المصدر هو أن المصدر قد يعتل باعتلال فعله كالإقامة والاستقامة وذلك مفقود في الاسم وما جاء منه محذوفاً شاذ كرقة اسماً للفضة وجهة بمعنى المكان المتوجه إليه.

قوله: **(نحو ولدة جمع وليد)** احترز عن لدة صفة في قولهم مررت برجل لدتك إذا كان قد ولد معك في زمان واحد فإنه قد جاء محذوفاً شذوذاً.

قوله: **(لكن صحح تنبيهاً على الأصل)** الظاهر أن الذي يسوغ إثبات الواو في الوجهة وإن كانت مصدراً على هذا القول أنها مصدر جاء على حذف الزوائد إذ الفعل المسموع من هذه المادة توجه واتجه ومصدرهما التوجه والاتجاه ولم يسمع في فعله وجه يجه كوعد يعد وكان الموجب للحذف من عدة وزنه الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة وهنا لم يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه كذا في إعراب الحلبي، وصيون بفتح المهملة والواو وسكون المثناة، والسنور بكسر المهملة وفتح النون المشددة.

(ونحو وِجْهَةٍ) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة:١٤٨] (قليل)، وإنما لم تحذف

. . . .

جـ ويشبه يضيون وهو السنور الذكر، وبحيوة وهو اسم رجل واستضعف أبو علي هذا؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححاً؛ لأن هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذاً واستصوب استصواباً، ولما لم يجئ من هذه الأفعال مصححاً دل على أن وجهة اسم للتوجه لا مصدر، فإن قيل: فقد جاء القول والبيع صحيحين مع أن فعلهما معتل فما يمنع في الوجهة مثل ذلك، فالجواب: أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف وجهة والموافقة في الوزن توجب الإعلال، ألا ترى أن باباً وناباً لما وافقا بناء الفعل أعلا ولم يعل نحو عوض لعدم موافقته له في ذلك، هكذا ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ناقلاً عن أبي علي، ثم قال وعندي فيه نظر من وجهين:

ك . . . .

لد قوله: (**وشبهوه بصيون**) قياسه ضين وضية وجه الشبه استحقاق كل للإعلال مع ثبوت التصحيح. قوله: (**واستضعف أبو علي**) هو الفارسي في المسائل المشكلة له.

قوله: (**ولما لم يجئ شيء من هذه الأفعال**) يعني المعتلات التي جاءت مصادرها على فعلة ومنها فعل وجهة على التقدير المذكور. قوله: (**فالجواب أن القول والبيع الخ**) لو قال إن القول والبيع لا يوجد فيهما علة الإعلال لسكون حرف العلة فيهما ووجدت العلة في فعلهما بخلاف الوجهة فإن علة الإعلال فيها موجودة أيضاً كما في فعلها، والعلة متبعة كان حسناً ولا يرد عليه ما أورده شارح التصريف ض.

قوله: (**لما وافقا بناء الفعل**) أي في الحركات باعتبار أصلهما فإنهما حينئذٍ يوافقان ضرب بخلاف نحو عوض إذ ليس ثم ماض مكسور الفاء. قوله: (**هذا ذكر بعض الفضلاء**) أراد ببعض الفضلاء ابن إياس سارح فصول ابن معطي وتصريف ابن مالك الصغير.

قوله: (**وعندي فيه نظر**) أي في كلام أبي علي.

قڨ الواو فيها مع لزوم الجمع فيها بين العوض والمعوض منه لوجهين، أحدهما أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل، بل اسم للجهة المتوجّهِ إليها، والواو تثبت في الاسم نحو وِلدة جمع وليد، وهو الصبي والعبد، فالاسم وعدة، والمصدر عدة، وثانيهما أنها مصدر، لكنها صححت تنبيهاً على الأصل كالقوَد، واستحوذ، ورده أبو علي، فقال متى صح المصدر صحّ الفعل، كاستحوذ استحواذا، وعورض بالبيع والقول، وأجيب بأنهما غير موازيين للفعل بخلاف وجهة، فإنها موازنة له، والإعلال للموازنة، وردّ بأنها غير موازنة له أيضاً، ولئن سلم فموازنة الفعل إنما هي معتبرة في الصفات، لا في المصادر.

(الْعينُ): تقلبان ألفاً إِذا تحرَّكتا مَفْتُوحاً مَا قبلهمَا، أَو فِي

الأول: أن وجهة إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان كما أن الفعل كذلك، ولما كانت التاء عوضاً عن الواو، وإنما يقدر دخولها بعد حذفه ولا يجوز اجتماعهما وإذا لم يجز فكيف يكون على وزنه، نعم له أن يقول إنما يقدر كونها عوضاً بعد حذف الواو وإلا فيجوز اجتماعهما، وهذا كما تقول في الظرف الواقع خبراً أنه لا يسوغ إظهار عامله معه إذا كان بدلاً منه، أما إذا لم يكن بدلاً منه جاز استعماله معه.

الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين، ثم قال ذلك الفاضل فإن كان قد تفرد أبو علي بهذا القول قبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة ولا يجاريه أحد في اعتقادي.

قوله: (العين) الإعلال الواقع في العين إما بالقلب، وإما بنقل الحركة والإسكان، وإما بالحذف، أما الأول فثلاثة أقسام؛ لأنه إما بانقلابهما ألفاً، وإما بانقلابهما همزة، وإما بانقلاب أحدهما إلى الأخرى أي انقلاب الواو إلى الياء وبالعكس.

أما القسم الأول من القلب فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما . . . .

وضمها (**العين تقلبان ألفاً إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما**) وكان عليه أن يقول أيضاً وانفتاح ما قبلهما وتحقق الحركة عليهما لازمان لفظاً وتقديراً وعريت العلة عن الموانع وذلك لأن مجرد تحركهما وانفتاح ما قبلهما ليسا بعلة قوية للقلب للاستثقال ولا استثقال هنا

قوله: (**ولا يجاريه**) أي لا يساويه في الجري واحد.

قوله: (**فهو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما**) يشترط لهذا القلب في العين على ما تحرر لي في كلامهم شروط خمسة الشرطان المذكوران في الشرح وأصالة حرف العلة، وأصالة حركته أيضاً، وأن لا يسكن ما بعده فإن عرض الحرف كقولهم في شجرة شيرة بالياء أو حركته كقولهم في جيل أو سكن ما بعده نحو بيان وعيان، وغيور، وطويل وخورنق، امتنع القلب.

ثم هذا الحكم وهو القلب قد يتخلف مع وجدان شروطه لمانع، والموانع أيضاً خمسة: أن تكون الكلمة قد استحق فيها إعلال اللام أيضاً نحو هوى.

وأن تكون الياء أو الواو عيناً لفعل الذي الوصف فيه على أفعل كعور وحور.

أو عيناً لمصدره كالهيف. أو عيناً لكلمة في آخرها زيادة تخص الأسماء كجولان

العين:

أي هذا مبحثها، وإعلالها بالقلب وبالنقل والإسكان وبالحذف، والأول بانقلاب الواو والياء ألفاً، أو بانقلابها همزة، أو بانقلاب أحدهما إلى الآخر، وقد أخذ في بيانها بهذا الترتيب، فقال:

(تُقلبان) أي الواو والياء (ألفاً إذا تحركتا) تحركاً أصليا (مفتوحا ما قبلهما. . . .

حُكْمِهِ، ....

ج أو كانا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله فإنهما تقلبان حينئذٍ ألفاً لوجهين:
الأول: أن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما ألفاً ليجانس حركة ما قبلهما. **والثاني**: أن الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه أو بمنزلة حرفي مد، فالواو المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو

نقره لأنه إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما وإن تحركتا فاشترط ذلك ليحصل لعلة القلب نوع قوة، وسيجيء بيان الموانع إن شاء الله تعالى وحده، وإنما قلبتا حينئذ ألفاً لأن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع أربع حركات متواليات وذلك مستثقل فقلبوهما ألفاً ليجانس حركة ما قبله **(أو في حكمه)** أي في حكم المفتوح أو في حكم المتحرك وهو في كل موضع أعل أصله بالقلب وسكن الفاء فيه

ك وحيدي. وأن تكون الواو عيناً لافتعل بمعنى تفاعل كاجتور، وتمام تفصيل ذلك يأتي.
قوله: **(أو كانا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله)** المراد أن يكونا في حكم هذا المجموع بأن يجعل سكون ما قبلهما بمنزلة فتحة أو يجعلا كالمتحركين كما سيأتي في إعلال نحو أقام وأباع وغيرهما. قوله: **(انفتح ما قبله)** كقولنا أقوم فإنه في حكم المتحرك المفتوح ما قبله وهو صادق على قول من يدعي النقل ويدعي اعتبار الأصل؛ لأن قولنا في حكم متحرك انفتح ما قبله صدقة بأمرين أن يكون متحركاً وليس قبله فتحة إذا اعتبرنا الأصل وأن يكون ما قبله مفتوحاً وليس متحركاً وذلك إذا قلنا بنقل الحركة إلى الساكن. قوله: **(لوجهين)** أخذهما الشارح من شرح تصريف ابن مالك وذكر أولهما الموصلي وغيره.
قوله: **(فاجتنبوه)** أي اجتماع أربع حركات متواليات في كلمة.
قوله: **(ليجانس حركة ما قبلهما)** جواب سؤال مقدر وهو أنه لم قلبتا الألف دون حرف آخر صحيح، فإن الحرف الصحيح ليس بمنزلة الحركتين حتى يلزم توالي أربع حركات، وأجاب الشارح بجواب وهو أنهم أرادوا أن يجانس المقلوب إليه حركة ما قبل المقلوب وأيضاً فإن الألف لا تقبل الحركة وهم قد هربوا من توالي الحركات فكان العدول فيما يتحرك أشد في الهرب فيما كرهوه. وأيضاً فإن الألف أخت الواو والياء فكان القلب بها أولى.
قوله: **(بمنزلة حرف مد وبعضه)** يمكن أن يقال وجهه أنك لو مددت الحركة مداً ما يحصل بعض الحروف ولو مددته مداً تاماً يحصل حرف تام، فالمراد يمد وبعضه ما لم تمد

فك أو) كانا (في حكمه)، أي حكم المتحرك المفتوح ما قبله، لأنّ كلا من الواو والياء مقدر بحركتين، فإذا انضم إلى ذلك حركته، وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبها ألفاً، لتجانس حركة ما قبلهما، ويقع

فِي اسْم ثلاثي، أَو فِي فعل ثلاثي، أَو مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو اسْم مَحْمُول عَلَيْهِمَا، نَحْو: بَابٍ ونَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وأَبَاعَ، . . . .

وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم الياء واجتماع حروف العلة مستثقل فقلبوهما إلى الألف؛ لأنه حرف يؤمن معه من الحركة وذلك.

أما في اسم ثلاثي نحو باب وناب، وأما في فعل ثلاثي نحو قام وباع، وأما في فعل محمول على الفعل الثلاثي نحو أقام وأباع، وأصلهما أقوم وأبيع لكنهما لما كانا

وانفتحت الواو والياء بعد الفاء (**في اسم ثلاثي**) مجرد لأنه حينئذ موافق للفعل في عدد الحروف والحركات ولذلك لا تقلب الياء في نحو حيدي لأن علة القلب ضعيفة كما عرفت فلا تؤثر في محل التغيير في الاسم الذي هو فرع على الفعل في الإعلال إذا لم يكن الاسم موافقاً له في الوزن (**أو**) في (**فعل ثلاثي**) مجرد (**أو محمول عليه**) أي على الفعل والمحمول عليه فعل (**أو اسم محمول عليهما نحو ناب**) وأصله نيب (**وباب**) وأصله بوب (**وقام**) وأصله قوم (**وباع**) وأصله بيع (**وأقام وأباع**) واستقال وأصلها أقوم وأبيع واستقوم فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح وانقلب فتحتهما إلى ما

الحركة أو مدته مداً، والمراد بحرفي مد ما مدته مداً تاماً ض.

قوله: (**وبعضه**) لأن الحركة بعض حرف العلة؛ لأن كل حرف منها مركب من حركتين.

قوله: (**أو بمنزلة حرفي مد**) كأن وجهه ما وقع في كلام المتقدمين من تسميتهم الفتحة والكسرة والضمة الألف الصغيرة والياء الصغيرة والواو الصغيرة فعلى هذا إذا تحركت الواو بالفتح مثلاً فقد اجتمع حرفا مد كبير وهو الواو وصغير وهو الألف وعلى ذلك الباقي.

قوله: (**أو بمنزلة حرفي مد**) أي لتنزل الحركة منزلة حرف آخر كما تنزلت في سقر منزلة رابع فمنع من الصرف وفي جمزى منزلة خامس فوجب حذف الألف في النسب.

قوله: (**وذلك أما في الاسم**) أي الياء والواو اللذان في العين المنقلبان ألفاً لتحريكهما وانفتاح ما قبلهما أما في اسم ثلاثي الخ.

ذلك إمَّا (في اسم ثلاثي أو) في (فعل ثلاثي أو) في فعل (محمول عليه) أي على الفعل الثلاثي (أو) في (اسم محمول عليهما) أي على فعل ثلاثي، وفعلٍ محمول على فعل ثلاثي (نحو بابٍ ونابٍ) مثالاً الاسم الثلاثي، وأصلهما بَوَب ونَيَب فأُعِلّا، موافقة للفعل في عدد حروفه وحركاته، ولذلك لا تقلب الياء في نحو حَيَدِي لأنّ علة القلب ضعيفة، فلا تؤثر في غير محل التغيير في الاسم الذي هو فرع الفعل في الإعلال إذا لم يوافقه الاسم في الوزن، (و) نحو (قام وباع) مثالاً الفعل الثلاثي، وأصلهما قَوَم وبيَع، (و) نحو (أقامَ وأباعَ) مثالاً الفعل المحمول على فعل ثلاثي، لأنهما فرعا قام وباع، فأجريا

واستقام واسْتَكَانَ مِنْهُ، خلافاً للأكْثَر؛ لبعد الزِّيَادَة، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، . . . .

ﭺ فرعي قام وباع أجريا مجراهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفاً واستكان منه أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي؛ لأنه استفعل من كان لا افتعل من السكون لبعد أن تكون المدة زائدة كما هو في منتزاح، ولقولهم في مصدره استكانة فإنه يدل على أنه استفعل لا افتعل؛ لأن افتعل لا يجيء منه افتعالة وقد تقدم تقريره.

وأما في اسم محمول على فعل ثلاثي نحو: مقام، وأصله مقوم فجعل ما قبل الواو في حكم المفتوح أو نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم جعلت الواو في حكم المتحرك حملاً على قام.

ﭻ قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفاً، وهذه الأمثلة من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، واعلم انه ليس نقل الفتحة إلى الفاء لأجل الثقل لأن الفتحة أخف الحركات فلا تستثقل على الواو والياء ولا سيما بعد السكون وفي الوسط الذي ليس محل التغيير بل إنما يثقل الفتحة لإتباع الفرع الأصل في إسكان العين مع الدلالة على البنية وذلك لأن الفاء ليس لها حركة في تلك الأمثلة فإذا تحركت بالفتحة وسكن العين علم أن تلك الفتحة فتحة العين **(واستكان منه)** أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي وأصله استكون على وزن استفعل من الكون لا افتعل من السكون **(خلافا للأكثر لبعد الزيادة)** أي زيادة المدة بين العين واللام في باب افتعل **(ولقولهم)** في مصدره **(استكانة)** وافتعل لا يجيء مصدره لغير المرة على افتعاله بخلاف مصدر استفعل فإنه يجيء على استفعاله في الأجوف وأصله استكوان على وزن استفعال . . . .

ﭼ قوله: **(ولقولهم استكانة)** يعني الأكثر على إن استكان افتعل من السكون فأشبعت الفتحة فتولدت ألف كما في ينباع وكما في منتزاح البيتين فلا يكون مما نحن فيه وبعضهم على أنه استفعل من الكون فيكون مما نحن فيه فإنه حينئذٍ يكون محمولاً على الفعل الثلاثي وهو كان.

ﭽ مجراهما، فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح، أو نقلت الحركة منهما إليه، وجعلتا في حكم المتحركة، لأنهما في الأصل كانتا متحركتين، فقلبتا ألفاً، وفي نسخة بدل وباع وأباع: بان وأبان، (واستكان منه)، أي من الفعل المحول على الفعل الثلاثي (خلافا للأكثر) من علماء التصريف في قولهم إنه ليس منه، وإنما كان منه، لأنه استفعل من كان، لا افتعل من السكون، (لبعد الزيادة) أي زيادة المدة كما في منتزاح، (ولقولهم) في مصدره (استكانة)، فإنه يدل على أنه استفعل، لا افتعل، لأنّ افتعل لا

وَنَحْو الْإِقَامَة والاستقامة، ومَقَام ومُقَام، بِخِلَاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ، . . . . .

جار: أو في اسم محمول عل فعل محمول على الفعل الثلاثي كمقام فإنه محمول على أقام وأقام محمول على قام، والإقامة والاستقامة وأصلهما الأقوام والاستقوام، فالقاف وإن كانت ساكنة فهي في حكم المتحرك بالنظر إلى الأصل فحملاً على أقام واستقام فقلبت الواو ألفاً فالتقى ألفاً فحذفت إحديهما وهي الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والأولى التي هي عين عند الأخفش ثم عوض التاء كما مر، وأما إذا كانا ساكنين فلا

نقره: **(ونحو الإقامة والاستقامة)** وأصلهما أقوام واستقوام فالقاف وإن كانت ساكنة إلا أنها في حكم المفتوح بالنظر إلى الأصل فنقلت الفتحة إلى القاف وقلبت الواو ألفاً حملاً على أقام واستقام فالتقى ألفان فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه وحذفت الأولى وهي عين الفعل عند الأخفش وعوضت التاء من المحذوفة على القولين **(ومقام)** بفتح الميم اسم مكان أو زمان أو مصدر من قام وأصله مقوم نقلت فتحة الواو إلى القاف وقلبت الواو ألفاً حملاً على قام **(ومقام)** بضم الميم اسم المفعول أو اسم مكان أو زمان أو مصدر من أقام وأصله مقوم قلبت الواو ألفاً حملاً له على أقام.

واعلم أنه في المحمول عليه من الاسم أحد الأمرين شرط لقلب الواو والياء ألفاً وهو إما مناسبة الاسم للفعل بكونه موازناً له ومباينة له بكون الحرف الزائد فيه لا يزاد في الفعل أو يزاد ولكن حركته غير حركة الفعل نحو مقام وتباع على وزن تفعل بكسر التاء من البيع وإما كون الاسم مصدراً على نمط الفعل في الزيادة وموضعها نحو استقامة ولذلك لا تقلبان في نحو ابيض لعدم المباينة بوجه ولا نحو تقوال وإن كان مصدرا لعدم كونه على نمط الفعل في الزيادة وموضعها **(بخلاف قول وبيع)** فإنه لا تقلب الواو والياء

ح: قوله: **(وهي الثانية الزائدة الخ)** سيأتي نظير هذا الخلاف مبسوطاً في إعلال مصون ومبيع. قوله: **(كما مر)** من قوله والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعرية وإجازة.

فلا: يجيء منه افتعالة، وتقدم تقريره، (و) نحو (مَقام) بالفتح اسم زمان أو مكان، أو مصدر، وهو مثال الاسم المحمول على فعل ثلاثي، وأصله مقوم، (و) نحو (مُقام) بالضم، اسم لِما ذكر، وهو مثال الاسم المحمول على فعل محمول على فعل ثلاثي، فإنه محمول على أقام، وأقام محمول على قام، ونحو (الإقامة والاستقامة) مثالاً الاسم المذكور أيضاً، فإنهما محمولان على أقام واستقام، المحمولان على قام، فقلبت الواو ألفاً، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه، أو الأولى التي هي عين عند الأخفش، ثم عوِّض عنها التاء كما مرّ، (بخلاف قَوْلٍ وبَيْعٍ) فلا تقلب الواو والياء فيهما

وطَائِيٌّ، ويَاجَلُ شَاذٌّ.

جار تقلبان وشذ قولهم طائي ويأجل أما وجه ذكر طاي ها هنا مع ذكره في المنسوب فقد ذكرناه ثمة، وأما ذكر يأجل ها هنا مع ذكره عن قريب؛ لأن ذكره هناك باعتبار أنه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه وذكره ها هنا باعتبار أنه لما لم يكن متحركاً فقياسه أن لا تنقلب ألفاً وقد جاء: تبت إليك فتقبل تاتبي، وصمت ربي فتقبل صامتي، أي توبتي

دي فيهما لسكونهما **(وطائي)** في النسبة إلى طيء وقد عرفت بيان ذلك **(ويأجل)** في يوجل **(شاذ)** لأنه قلبت الياء والواو فيهما الفاً مع أنهما ساكنان ولا حاجة إلى ذكر يا جل هنا؛ لأنه ذكره قبيل ذلك مع أنه ليس مما نحن بصدده لأن الواو فيها فاء والواو والياء إذا وقعتا فائين لا تقلبان ألفاً وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو توسع وأيس وأصله يئس لأن علة القلب كما عرفت ضعيفة فنقف عن التأثير لأدنى عارض فلا تؤثر فيما لا يليق به الخفة وهو الفاء لأن التخفيف بالآخر أو بما هو قريب منه أولى لأن الكلمة إما تتثاقل

كـ قوله: **(وشذ قولهم)** من حيث إنه قلب الياء الساكنة من طيء ألفاً وذلك بعد حذف الثانية للنسبة ض.

قوله: **(وشذ قولهم طائي)** أصله طيبي فحذفت الياء الثانية المتحركة كما في سيدي، ثم قلبت الأولى الساكنة ألفاً شذوذاً ولما كان هذا القلب مختصًّا بحال النسبة ذكر شذوذه في المنسوب ولما كان في نفسه أيضاً شاذًّا ذكره هنا كياجل وإن لم يكونا من معتل العين. قوله: **(فقد ذكرنا ثمة)** وهو أنه لما كان هذا القلب الشاذ حصل في باب النسبة ذكره في بابها بهذه المناسبة، وفي باب الإعلال بكون القلب شاذًّا.

قوله: **(وقد جاء تبت إليك الخ)** قال ابن مالك في تصريفه: وربما قلبت بعد الفتحة وإن

نقـ ألفاً لسكونهما، وقد يُقال: الفعل أصل للمصدر في الإعلال، فهلّا أُعِلَّ حملا عليه، كما في الإقامة، ويُجاب بأنَّ إعلاله يستلزم لبسه بفعله، (وطائيٌّ) في طيّء بوزن سيّد، (وياجَل) في يوجل (شاذ) كل منهما، لقلب الواو والياء فيهما ألفاً مع سكونهما، وعليه جاء تُبْتُ إليك، فتقبّل تابتي، وصمت ربي، فتقبّل صامتي، أي توبتي، وصومي، ويمكن كما قال الجاربردي أن يُقال: القلب في ذلك على لغة مَن يقلب حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله ألفاً، وهي لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وقبائل من اليمن، كما قاله الواحدي في وسيطه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] ولا يحسن ذكر يأجل هنا، لأنه ليس مما نحن فيه، لأنّ الواو فيه فاء، والواو والياء إذا وقعتا فائين لا تقلبان ألفاً نحو توسع وأيس، وأصله يئس، لأنّ علة القلب ضعيفة كما مرّ، فلا تؤثر فيما يليق به الخفة، وبخلاف نحو جَيَل وتَوَم مخففي جيأل وتوأم لعروض

. . . .

ش وصومي، ويمكن أن يقال القلب في هذه الصور على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً فإنه ذكر الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] أنه قال ابن عباس هي بلغة بلحارث بن كعب، ثم قال إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية وذلك أن بلحارث بن كعب وخثعماً وزبيداً وقبائل من اليمن يجعلون ألف اثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون أتاني

ن عند الانتهاء إلى الآخر . . . .

ل سكنتا في الأصل كقولهم في ذويبة ذوابة وفي صومة صامة وأنشد ابن برهان[1]: [الرجز]

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابِتِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي

انتهى. قوله: **(على لغة من يقلب حرف العلة)** أي واواً أو ياء ولم أظفر بحكاية هذه اللغة في الواو، بل في الياء كما سيأتي أيضاً في كلامه، والظاهر أنه الحق الواو بها؛ لأنها أثقل منها. قوله: **(﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣])** قال بعض: إن في أن هذان بمعنى نعم أي من حروف التصديق وهذان مبتدأ وساحران خبره وهو ضعيف فإن لام الابتداء ينبغي أن يدخل على المبتدأ، وحينئذٍ دخل على الخبر، وقال بعض: ساحران خبر مبتدأ محذوف واللام دخل في الحقيقة على المبتدأ والجملة خبر ان هذان لهما ساحران. قوله: **(هي لغة بلحرث بن كعب)** أراد بني الحارث وقد نسبها إليهم من النحويين الكسائي ونسبها أيضاً إلى خثعم وزبيد وهمدان ونسبها أبو الخطاب لكنانة وبعضهم لبني العنبر وبني الهجيم وعذرة ومراد وغيرهم وخثعم بخاء معجمة ومثلثة هو ابن أنمار من اليمن وزبيد بضم الزاي وفتح الموحدة بطن من مذحج رهط عمرو بن معدي كرب وهمدان بميم ساكنة ومهملة ومذحج كمجلس وذال معجمة.

قوله: **(إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية)** لعله أراد أنهم أجمعوا على أن ما خرج ابن عباس رضي الله عنهما عليه هذه الآية لغة بني الحارث لا أنهم أجمعوا على تخريجها عليها فقد نقل عن النحويين مذاهب أخرى منها أن، أن فيها بمعنى نعم وأنها المؤكدة واسمها ضمير الشأن فهذان عليهما مبتدأ مرفوع على الجارة على أن اللغة المذكورة قد أنكرها المبرد وهو من أكابر النحاة وإنكاره قادح فيما سيأتي آخر الكلام أيضاً، وإن رد بحكاية غيره إياها كأبي الخطاب والكسائي، وأبي زيد الأنصاري وغيرهم.

ق تحركهما، . . . .

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري النحوي، كان إماماً في النحو، عالماً باللغة، خبيراً بالأنساب، راوية لأيام العرب وأخبار المتقدمين، له أنس شديد بعلم الحديث، متقدم في معاني القرآن. وُلِدَ في عكبر في العراق، وإليها يُنْسَب، ولم تذكر كتب التراجم سنة ميلاده، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ، وله مؤلَّفات منها: أصول الفقه، وشرح اللمع. تنظر =

وَبِخِلَافِ: قَاوَلَ، وَبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وَبَيَّنَ، وَتَقَوَّمَ، وَتَبَيَّنَ، وتَقَاوَلَ، وتَبَايَعَ، ....

ج الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً فعاملوا ياء التثنية أيضاً هذه المعاملة كما قال قائلهم: [الرجز]

أيُّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا   طاروا علاهن فطر علاها

وهذه ليست ياء التثنية ولكن لما كان اللام في علاهن مفتوحة قلبوها ألفاً وحكى هذه اللغة جميع النحويين، جميع ذلك مذكور في الوسيط.

قوله: (**وبخلاف**) يريد أنه إذا كان ما قبلها ساكناً كقاول إلى آخره فإنهما لا تقلبان

نقره (**وبخلاف قاول وبايع وقوم وبين تقوم وتبين وتقاول وتبايع**) فإن الواو والياء لا تقلبان في هذه الأمثلة ألفاً وإن تحركتا؛ لأن الساكن قبلهما ليس بفاء الكلمة..........

ك قوله: (**وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها**) توقف اليزدي في هذا الإطلاق قال لاستلزامه الاطراد ولا واحد يقول في بيع باع وفي كيل كال انتهى.

قوله: (**أي قلوص**) صفة موصوف محذوف أي ترى قلوصاً أي قلوص وهو منصوب على الاشتغال قيل هو كقولك مررت برجل أي رجل أي كامل في الرجولية أي ترى قلوصاً أي قلوص كاملاً طر علاها وقوله طاروا علاهن جملة معترضة فيكون طاروا مستأنفة ض. قوله: (**علاهن**) أي عليهن وعليها فقلبت فيهما الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها.

قوله: (**كقاول**) لا نظر في مثله لفتحة القاف لوجود الفاصل وعن ذلك احترز ابن مالك وغيره باشتراط اتصال الفتحة وأرادوا الاتصال الأصلي احترازاً من بناء نحو علبط من الرمي أو الغزو فإنك تقول فيه رمى وغزو منقوصاً، ولا تقلب الياء والواو ألفاً؛ لأن اتصال الفتحة بها عارض بسبب حذف الألف إذ الأصل رمايي وغزاو؛ ولأن علبطاً أصله علابط ويخرج هذا أيضاً مما ذكره المصنف؛ لأن ما قبل الياء والواو فيه ساكن في التقدير.

لقـ (وبخلاف قاوَلَ وبايَعَ وقوَّمَ وبيَّن وتقوَّمَ وتبيَّنَ وتَقاوَلَ وتبايَعَ)، وما تصرف منها، فلا تقلب الواو ياء، والياء فيها ألفاً لعدم انفتاح ما قبلها، ولأنّ الساكن قبلهما ليس بفاء الكلمة، ....

= ترجمته في إشارة التعيين ص ١٩٩، والبداية والنهاية / ٩٢، والبغية ٢/ ١٢٠، والأعلام ٤/ ٣٢٦.
قال ابن برهان في شرحه للمع ص ٤٦٢: "وقال العرني:
تبت إليك.......... الخ يريد توبتي وصومتي".
وورد البيت غير منسوب في كل من المخصص ١٣/ ٩٠، واللسان وتاج العروس "توب". قال في اللسان: "إنّما أراد توبتي وصومتي فأبدل الواو ألفاً لضربٍ من الخفة...".

وَنَحْو: الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ شَاذٌّ.

أيضاً ألفاً. قوله: (ونحو القود) إشارة إلى سؤال وهو أن يقال ما ذكرتم يقتضي قلب العين ألفاً في نحو القود وهو القصاص، والصيد مصدر الأصيد وهو الذي لا يرفع رأسه كبراً وأخيلت الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب، وأغيلت المرأة سقت ولدها الغيل يقال أخرت الغيلة بولد فلان إذا أنث أمه وهي ترضعه، والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن، وأغيمت السماء، وأجاب عنه بقوله شاذ ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد: هذا الباب كله يعني نحو قوله: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي غلب يجوز أن يتكلم به على الأصل تقول العرب استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] أي ألم نغلب على أموركم.

(ونحو القود) وهو القصاص **(والصيد)** وهو مصدر الأصيد وهو الذي لا يرفع رأسه كبراً **(وأخيلت)** الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب **(وأغيلت)** المرأة إذا سقت ولدها الغيل والغيلة بالكسر الاغتيال يقال أضرت الغيلة بولد فلان إذا أتيت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن **(وأغيمت)** السماء من الغيم **(شاذ)** لأن شروط قلب الواو والياء حاصلة في الأصل كما في المثالين الأولين وفي المحمول عليه

قوله: **(وهو الذي لا يرفع رأسه كبراً)** كذا في النسخ والظاهر أن لفظة لا سهو ففي الصحاح: والصيد بالتحريك مصدر الأصيد وهو الذي يرفع رأسه كبراً، ومنه قيل للملك أصيد، وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه انتهى، والخيال بفتح المعجمة وإليه يرجع الضمير في منه. قوله: **(والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن)** قال في القاموس: الغيل اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل والاسم الغيلة بالكسر. قوله: **(ذكر في الصحاح أنه قال أبو زيد)** قال أبو حيان ما قاله أبو زيد خلاف قول سائر النحويين فإنهم منعوا من القياس مطلقاً، قال: وما ذكره ابن مالك من القياس إذا أهمل الثلاثي كاستنوق واستحوذ واستيتس قول بالتفصيل ثالث خارق لمقالة المتقدمين قال: ولا يعني بقوله إذا أهمل الثلاثي الاسم الثلاثي الذي اشتق استفعل منه إنما يعني الفعل الثلاثي ألا ترى وجود ناقة وتيس وهما ثلاثيان.

(ونحو القَوَد) للقصاص (والصَّيِدِ) مصدر صَيِد الرجل، تكبّر، (وأخيَلتُ) أنا للناقة، أي وضعت قرب ولدها خيالا، ليفزع منه الذئب، فلا يقربه، (وأَغْيَلَتْ) المرأة، أي سقتْ ولدها الغيل، يُقال أضرت الغيلة بولد فلان، إذا أتيتَ أُمَّه وهي ترضعه، والغَيل بالفتح اسم ذلك اللبن، (وأَغْيمَتْ) السماء، أي صارت ذا غيم (شاذ)، لأنّ الواو والياء فيه تحركتا، وانفتح ما قبلها، أو هو في حكم المنفتح، ومع ذلك لم تقلبا ألفاً، خالفوا القياس فيه، تنبيهاً على الأصل، لكنه موافق للاستعمال، وإنْ لم يكن مطردا لكن قال الجوهري: قال أبو زيد هذا الباب كله يعني نحو استحوذ، يجوز أنْ يتكلم به على

وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى للإعلالين، وَبَاب طَوِيَ وحَيِيَ؛ . . . .

قوله: (**وصح**) جواب سؤال آخر وهو أن يقال تحركت العين في هذه الأمثلة مع انفتاح ما قبلها ولم تقلب ألفاً وتقرير الجواب أن أصل قوى قوو انقلبت الواو المتطرفة ياء لانكسار ما قبلها فلو قلبوا العين ألفاً لاجتمع إعلالان، وأصل هوى هوى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فلو انقلبت الواو أيضاً ألفاً لاجتمع إعلالان وصح باب طوى وحي أيضاً مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبوا العين ألفاً؛ . . . .

كما في الأمثلة الباقية مع أنهما لا تقلبان (**وصح باب قوي**) مما اجتمع فيه واوان من اللفيف المقرون وقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها إذ أصله قوو من القوة فقلبت الواو الأخير ياء لانكسار ما قبلها (**و**) باب (**هوى**) مما اجتمع فيه واو وياء اللفيف المقرون وقلبت الياء ألفاً (**للإعلالين**) أي لو قلبت الواو ألفاً بعد قلب الواو الأخيرة ياء في نحو قوي وبعد قلب الياء ألفاً في هوى لأدى إلى الإعلالين والجمع بينهما مرفوض ولم يعكس لأن الإعلال بالآخر أولى (**و**) صح باب (**طوي وحيي**) مما كان العين من اللفيف المقرون مكسوراً مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبت الواو والياء فيهما ألـفـاً . . . .

قوله: (**وتقرير الجواب**) حاصله أن العين صحت لوجود مانع من إعلالها وهو أن كلمتها استحق فيها إعلال اللام أيضاً وهي مقدمة لكونها طرفاً فلو أعلت العين أيضاً لاجتمع إعلالان أو أن الكلمة فرع ما استحق فيها ذلك وقد خرج عن الحكم المذكور شذوذ ألفاظ ستأتي الإشارة إليها في اللام نحو غاية فإن أصلها غيية فاعتلت العين ونحو تاية وطاية وغيرهما. قوله: (**وصح باب طوى**) أي بالكسر كرضى يقال رجال طيان لم يأكل شيئاً أما طوى الصحيفة يطويها فبالفتح من باب هوى المتقدم.

الأصل، فيقال استصاب، واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] أي نغلب على أموركم، (وصحّ باب قَوِيَ وهَوَى) مما اجتمع فيه واوان في الأصل، أو واو وياء بوزنه المذكور مع تحرك الأول فيهما، وانفتاح ما قبله لتأدية إعلالهما (لإعلالين)، لأنّ أصلهما قوِوَ وهَوَيَ، قلبت الواو المتطرفة في الأول ياء لانكسار ما قبلها، والياء في الثاني ألفاً، فلو أُعِلَّ الأول فيهما أيضا اجتمع إعلالان، وهو ممتنع إلّا لضرورة، ولم يعكس، لأنّ الإعلال بالأواخر أولى، (و) صح (باب طَوِيَ) أي جاع وحَيِيَ مما اجتمع فيه واو وياء، أو ياءان بوزنه المذكور، مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبت العين ألفاً، . . . . . .

لِأَنَّهُ فَرعُهُ، أَو لما يَلْزَمُ من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ، . . . .

لأنه فرع هوى؛ لأن الأصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته فلما صحت في الأصل صحت في الفرع، وأيضاً لو قلبوا لعين في تلك الأمثلة ألفاً لوجب القلب في مضارعها أيضاً كما في خاف يخاف فيلزم تحرك الياء التي هي اللام بالضم في مضارعها وذلك مرفوض، وإليه أشار المصنف بقوله لما يلزم من بقاي ويطاي ويحاي ولم يذكر مضارع هوى؛ لأن مضارعه يهوى بالكسر فلا تجري العلة المذكورة فيه.

(لأنه فرعه) أي لأن باب طوى فرع باب هوى لأن الأصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه فلما صحت في الأصل صحت في الفرع **(أو لما يلزم من يقاي ويطاي ويخي)** بالضمة الملفوظة للياء التي هي لام الفعل في المضارع وهو مرفوض، وبيانه أنه لو قلب عين حيي ألفاً وقيل حاي لزم أن يقال في مضارعه يحاي لأنه إذا وجب القلب في الماضي وجب أيضاً في المضارع إذا كان العين مفتوحا لأنه فرعه ولا يجيء في آخر الفعل المضارع ياء مضمومة لفظا وإن كان ما قبله ساكناً لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل. . . . .

قوله: **(وأيضاً لو قلبوا العين في تلك الأمثلة)** يريد التي على فعل بالكسر وهي قوي وطوي وحيي ونحوها ولقائل أن يمنع على تقدير قلب العين فيها لزوم قلبها في مضارعها أيضاً حملاً عليها المؤدي إلى ما ذكر لوجود المانع منه فيه، وهو تحرك لامه وانفتاح ما قبلها المقتضي لإعلال اللام مقدماً على إعلال العين عند وجود سببه الصريح فضلاً عن القدر فلا يلزم لو قيل حاي مثل أن يقال يحاي بل يجب أن يقال يحيي وإن اختلف الأصل والفرع لوجود مقتضية بخلاف خاف يخاف كما لا يخفى. قوله: **(كما في خاف يخاف)** من نقل الحركة والقلب. قوله: **(لما يلزم من بقاي)** لأن أصلها يكون يقوي ويطوي، ويحوي، فينقل حركة حرف العلة، ثم تقلب ألفاً ص.

قوله: **(لأن ذلك)** أي القلب.

قوله: **(لأن مضارعه يهوي)** فلا نقل للفتحة ولا قلب فيه.

(لأنه) أي باب طَوِيَ وحَيِيَ أي فَعِل بالكسر (فرعه)، أي فرع هَوَي، لأنّ الأصل فعَل بالفتح لخفته وكثرته، وكثرة معانيه، فامتنع الاعلال في الفرع، لامتناعه في الأصل، (أو لما يلزم) من إعلال ما ذكر (من) أنْ يُقال في مضارعه (يُقايُ ويُطايُ ويُحَايُ)، لأنّ إعلال الماضي يستلزم إعلال المضارع، كما في خاف يخاف، فيلزم تحرك الياء التي هي لام بالضم، وذلك مرفوض، ولم يذكر مضارع هوي، لأنه يَهوي بالكسر، فلا تجري فيه العلة الثانية، ولما ذكر أنّ فعِل لا يُعَل بالقلب، ذكر أنّ بعضه يُعَل بالإدغام، فقال: . . . .

وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَاب حَيِيَ للمثلين، وَقد يُكْسَرُ الْفَاء، . . . .

ج قوله: **(وكثر الإدغام)** لما ذكر أنه لا تعل العين في هذه الأمثلة، وقد جاء في بعضها الإدغام أشار إليه. وقال كثر الإدغام في حي لاجتماع المثلين وبعضهم لا يدغم؛ لأن قياس ما أدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فيلزم تحريك الياء بالضم.

قوله: **(وقد تكسر الفاء)** يعني إذا أدغم فمنهم من يبقى فتحة الفاء للخفة، ومنهم من يكسرها للمناسبة كقولهم في جمع ألوى لِيٌّ، ولي بكسر اللام وضمها وقيل فيه نظر لأن لقائل أن يقول الضمة التي قبل الياء المدغمة في لي ثقيلة فناسب أن يهرب عنها إلى

ك **(وكثر الإدغام في باب حيي)** مما فيه المثلان ياآن ولا علة لقلب ثانيهما ويكون حركة الثاني لازمة، قال سيبويه: الإدغام أكثر والأخرى غريبة كثيرة **(للمثلين)** وأما إذا كانت الحركة عارضة فلم يجز الإدغام نحو محيية فإن حركة الياء الثانية عارضة لأجل تاء التأنيث ومطلق الحركة لازمة في الحرف الثاني من المثلين في الصحيح لا يزول عنه إلا بسبب دخول ما يوجب سكونه عليه كالضمائر والجوازم نحو يرددن ولم يردد، فلا يشترط فيه لزوم حركة الثاني بخلاف المعتل اللام فإنه يسكن الثاني من المثلين فيه بلا دخول شيء عليه يوجب سكونه نحو محيي فيشترط لزوم حركة الثاني منهما ليكون للثاني نوع ثبات ولا يكون كالساكن **(وقد تكسر الفاء)** بنقل حركة العين إليه عند إدغام العين في

ل قوله: **(وبعضهم لا يدغم)** الوجهان فصيحان قرئ بهما في المتواتر، قال المرادي: والأكثر في كلامهم الفك صرح به النحويون. قوله: **(لأن قياس ما أدغم الخ)** قد يعترض بأن الإعلال مقدم على الإدغام كما سيأتي قريباً وبه ينتفي اجتماع المثلين في المضارع فلا يمكن الإدغام فيه ليلزم تحريك الياء بالضم. قال في شرح المفصل: ولم يمتنعوا عن الإدغام أي في حيي؛ لأنه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام ألفاً فيفوت المثلان انتهى.

وعلل إبن مالك وغيره: بأن اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لكونه مختصًّا بالماضي دون المضارع، والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً.

قوله: **(ومنهم من يكسرها)** فيقال حي أو لأن الكسر نقل عن العين إلى الفاء، ثم أدغم كقولهم في جمع ألوى لُيٌّ والألوى: الرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك صحاح.

قوله: **(وقيل فيه نظر)** هذا النظر وما بعده مذكوران في شرح الشريف تبعاً لبغية الطالب، وليس فيه ما يمنع تعليل الكثير بالمناسبة بل غايته أن المشبه به أولى بالكسر لمزيد دفع الثقل،

قه (وكثر الإدغام في باب حَيِيَ) مما هو ماض مجرد فيه ياءان، وحركة الثانية لازمة (لِلْمِثْلَيْن)، أي لاجتماعهما، فيقال حَيَّ بخلاف محيية لعروض الحركة لأجل تاء التأنيث، وبعضهم لا يدغم، لأنّ قياس ما أدغم في الماضي، أنْ يدغم في المضارع، فيلزم تحرك الياء بالضم، (وقد تكسر الفاء) منه عند إدغامه، فيقال حِيَّ بالكسر لمناسبة

بِخِلَافِ بَابِ قَوِيَ؛ لِأَنَّ الإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ، . . . .

ﻫ الكسرة للياء التي بعدها، وليست الفتحة في حيي ثقيلة قبل الياء المدغمة فلا يناسب أن يهرب عنها إلى الكسرة، فالأولى أن نقول من أدغم ينقل حركة الياء إلى ما قبلها كسر الحاء، ومن حذف الحركة من غير نقل أبقى الفتحة.

قوله: (**بخلاف باب قوي**) راجع إلى الإدغام أي كثر الإدغام في باب حي بخلاف باب قوي فإنه لم يجئ فيه الإدغام، والمراد بباب حي كل فعل هو مضاعف الياء، وبباب قوي كل فعل هو مضاعف الواو، وإنما لم يجئ الإدغام في باب قوي مع أن أصله قوو؛ لأن الإعلال مقدم على الإدغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وإنما قلنا الإعلال مقدم؛ لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام ليس موجباً للإدغام بل مجوزاً . . . .

ﻫـ اللام (**بخلاف باب قوي**) مما فيه المثلان واو أن في أصل الوضع (**لأن الإعلال قبل الإدغام**) لأن الإعلال في الآخر وإدغام العين في اللام إعلال في الوسط وإعلال الآخر أولى وأسبق لأن الآخر محل التغيير، ولما قلبت الواو ياء ما بقي مثلان حتى يدغم

ﻫـ وقد صرح بذلك كله في شرح المفصل فقال بعد ذكر ما تقدم في الشرح ما نصه: والكسر في لي أظهر لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وليس كذلك حي؛ لأنها فتحة، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة. قوله: (**فلا يناسب أن يهرب عنها**) ممنوع بل هو مناسب للمناسبة؛ لأن الفتحة وإن خففت لا تناسب الياء. قوله: (**فالأولى أن يقال**) استبعده شارح، وقال إنما عرفت النقل في صورة الحذف نحو ظلت بالكسر ولا يجوز أحد في ظل ظل بالكسر انتهى. وقد يقال لا مانع من إلحاق الإدغام به في ذلك بجامع التخفيف مع ظهور الكسر في الفعلين ولا يلزم اطراده في نحو ظل؛ لأن الكسر فيه تقديري لا يظهر في القياس مع جواز الإدغام حتى ينقل إلى الفاء تعويضاً من ظهوره على العين على أنه قد سمع رد الرجل وقد قميصه مبنيين لما لم يسم فاعله بكسر فائهما للنقل من العين كذا ظهر لي، ثم رأيت البدر بن مالك استند فيما قاله من نقل الكسرة لقولهم رد الرجل، وفرق بين باب حي وباب ظل بما ابتديته والله اعلم. قوله: (**لأن الإعلال مقدم على الإدغام**) كذا قال غيره وخالف ابن هشام فقال المعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً. قوله: (**وإنما قلنا الإعلال مقدم**) يريد أنه قدم على الإدغام لقوته لأن سببه موجب له مطلقاً عند اجتماع شروطه وانتفاء موانعه وسبب الإدغام ليس كذلك، بل

ﻫـ الياء، أو لنقل كسرة العين إلى الفاء (بخلاف باب قَوِيَ) السابق فلا يكثر، بل لا يجري فيه الإدغام، وإنْ اجتمع فيه مثلان في الأصل، (لأنّ الإعلال قبل الإدغام)، أي مقدم عليه، لأنّ سبب الإعلال موجب له، وسبب الإدغام هنا تجوّز له، ومن ثَم وجب الإعلال في رضي وجاز الإدغام في حَيي، وقول ابن هشام: والمعروف العكس، يعني

وَلذَلِك قَالُوا: يَحْيَى ويقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فَلَم يدغموا وَجَاء: احْوِيْوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ، . . . .

ك ويدل عليه امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حي.

قوله: (**ولذلك**) أي ولأجل أن الإعلال مقدم على الإدغام لم يدغموا في يحيى الخ؛ لأنه لما انقلب الياء في يحيى والواو في يقوى واحواوى وارعوى، والواو في يحواوي ويرعوي ياء لم يبق مقتضى الإدغام، وجاء في مصدر احواوى ترك الإدغام

ج أحدهما في الآخر (**ولذلك**) أي ولأجل أن الإعلال قبل الإدغام (**قالوا**) في مضارع حيي (**يحيى**) لأنه لمقدم الإعلال على الإدغام قلبت ياؤه ألفاً فبقي مثلان (**ويقوى**) في مضارع قوي (**واحواوي**) وأصله احواوو من باب افعال وهي من الحوة وهي حمرة تضرب إلى السواد و(**يحواوي**) في مضارع احواوي (**وارعوى يرعوي**) وأصله ارعو ومن رعا يرعو أي كف عن الأمور وقد ارعوى عن القبيح (**فلم يدغموا**) عين هذه الأمثلة وهو واو في لامها وهو واو أيضاً لأن الإعلال مقدم على الإدغام (**وجاء احويواء**) في مصدر احواوى بترك الإدغام ليناسب فعله وهو الأصل لأن الأسماء متفرعة على الأفعال في الإعلال (**و**) جاء (**احوياء**) فيه بالإدغام لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. . . . .

ك قد يكون مجوزاً وفي بعض الشروح لا يجوز الإدغام في باب قوي لوجود المقتضى الإعلالي إذ هو أسبق عملاً ثم قال إن أراد الشارحون بقولهم سبب الإدغام ليس بموجب السبب المطلق فخطأ، أو سبب اللفيف فخلاف الظاهر انتهى. وأنت خبير بأن ما ادعاه من سبق العمل فرع تقديم الإعلال فهو مراد المصنف كما فهم الشارحون. قوله: (**ويدل عليه امتناع التصحيح**) أي لا يجوز أن يقال رضوا من غير إعلال ويجوز حي من غير إدغام.

قوله: (**وجاء في مصدر احواوي ترك الإدغام**) هذا قول المبرد والإدغام قول سيبويه نقل ذلك عنهما ابن مالك في إيجاز التعريف.

قٓ تقديم الإدغام على الإعلال، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً مردود مما يأتي من نحو يحيى، وإنما قدم الإدغام في أئمة على الإعلال لِما في عكسه من لبس آممة بفاعلة بمعنى قاصدة، وأصل قوي قوِوَ، قلبت الواو المتطرفة ياء كما مرّ، فلم يبق مثلان، فتعذر الإدغام، (ولذلك)، أي ولكون الإعلال قبل الإدغام (قالوا يَحْيَى ويَقْوَى واحْواوَى) الفرس (يَحْواوِي) من الحوّة، وهي حمرة تضرب إلى سواد (وارعوى يرعوي)، أي انكفّ عن القبيح من رعى يرعى، (فلم يُدغموا) لانقلاب الياء في يحيى، والواو في يقوى واحواوى وارعوى ألفاً، والواو في يحواوي، ويرعوي ياء فلم يبق مثلان، والأصل في الأخيرين احواوو يحواوو، وارعوُو، ويرعوِو، (وجاء) في مصدر احواوي (احْوِيْوَاء) بالإظهار ليناسب فعله في صورته (واحْوِيَّاء) بالإدغام لاجتماع الياء

وَمن قَالَ: اشْهِبَابٌ قال: احْوِوَاءٌ كاقْتِتَالٍ، وَمن أدغم اقْتِتَالاً قَالَ: حِـوَّاءٌ، . . . .

لِيناسب فعله في الصورة، والإدغام لاجتماع الياء والواو وسبق أحديهما بالسكون على الأخرى، ومن قال في اشهيباب اشهباب بحذف الياء قال: احوواء يحذف الياء أيضاً؛ لأنه أثقل من اشهيباب؛ لأن الياء فيه محفوفة بالواوين بخلاف الياء في اشهيباب ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين كما في اقتتال.

قوله: **(ومن أدغم اقتتالاً)** يعني من لم يراع سكون ما قبل المثلين في مثل هذا البناء، وقال قتال فقياسه أن يقول حواه؛ لأنه يسكن أول المثلين ويحرك ما قبله بحركته فيقول قتال وحواء.

(ومن قال اشهباب) في مصدر إشهاب بحذف الياء من اشهيباب وهي مبدلة من الألف بعد الهاء في فعله **(قال)** في احويواء **(احوواء)** بحذف الياء منه من غير إدغام مع أنه أثقل من أحويواء لأن اكتناف الياء بواوين فيه خفف أمره **(كاقتتال)** مما كان باب الافتعال وبعد تائه تاء فإنه يجوز الإظهار فيه، قال سيبويه: إنما لم يلزم الإدغام فيه لأن التاء الأولى في نحو اقتتل لا يلزمها التاء الثانية ألا ترى إلى قولك اجتمع افتعل وليس فيه مثلان وفيه تاآن كأنهما في كلمتين مع أن ما قبل المثلين ساكن فيها، وأما إذا كان قبل تائه تاء فيجب الإدغام نحو اترك **(ومن أدغم اقتتالاً)** نظر إلى صورة اجتماع المثلين ولم يرع سكون ما قبلهما في مثل هذا البناء فقال قتالاً في اقتتالاً **(قال حواء)** في احـــــوواء. . . . .

قوله: **(كما في اقتتال)** مصدر باب الافتعال.

قوله: **(فقياسه أن يقول حواء)** كذا قال ابن مالك أيضاً وهو قول أبي الحسن الأخفش وغيره يقول حياء فتقلب الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب الثانية ياء، وتدغم الياء في الياء نقل ذلك أبو حيان ومقتضاه، أن الأكثرين على الثاني لكنه قال بعد نقلاً عن بعض أصحابه أن ما قاله أبو الحسن هو الصحيح؛ لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المد فصارت بمنزلة الحرف الصحيح.

والواو، وسبق احداهما بالسكون، (ومَن قال) في اشهيباب (اشْهِباب) بحذف الياء (قال احْوِوَاء) بحذفها أيضاً بطريق الأولى، لأنه أثقل من اشهيباب، لأنّ الياء فيه محفوفة بالواوين (بخلافها) في اشهيباب، ولم يدغم لسكون ما قبل المثلين (كاقْتِتال، ومَن أدغم اقتِتالا) ولم يراع السكون. وقال قِتَّالا بإسكان أول المثلين، وتحريك ما قبله بحركته، (قال حِوَّاء) وعطف على كثر قوله، . . . .

وَجَاز الْإِدْغَام فِي أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بِخِلَاف: أَحْيَى واسْتَحْيَى، وَأما امتناعهم فِي يُحْيِي ويَسْتَحْيِي........................

جار بردي: قوله: (**وجاز**) عطف على قوله وكثر أي وجاز الإدغام في احيبي واستحيبي وهما ماضيان مبنيان للمفعول لاجتماع المثلين لكن لم يكثر كثرة حي لسكون ما قبل الاثنين هنا ولا يلزم جعله كحي كما جعل احَجّ بمنزلة حج؛ لأن الإدغام في ذلك واجب بخلاف هذا. قوله: (**بخلاف احيي**) أي لم يجز الإدغام في احيي واستحيي ماضيين مبنيين للفاعل؛ لأن الياء لما انقلبت ألفاً فيهما لم يبق مقتضى الإدغام وامتنع في يحيي وايستحيي وأن كان قد اجتمع فيه المثلان..........................

نقره كار: (**وجاز الإدغام في نحو أحيي**) مجهول أحيي (**واستحييي**) مجهول استحيي لاجتماع المثلين لكن لم يكثر كثرة، حي في حيي (**بخلاف أحيي واستحيي**) وهما فعلان مبنيان للفاعل فإنه لم يجز الإدغام فيهما لأن الياء لما انقلبت ألفاً فيهما لم يبق مقتضى الإدغام (**وأما امتناعهم**) من الإدغام (**في يحيى**) مضارع أحيي (**ويستحيي**) مضارع استحيي وإن اجتمع فيه المثلان................................

الكمال: قوله: (**وجاز الإدغام في أحيي واستحي**) فيقال أحي واستحي. قوله: (**لسكون ما قبل الاثنين**) وجه مناسبة هذه العلة أن سكون ما قبل المثلين يجعل الإدغام مستصعباً لأنه لا يتأتى إلا بمزيد عمل وهو نقل حركة المثل الأول إلى الساكن لئلا يلزم التقاء الساكنين وهذا المعنى مفقود في نحو حيي فلذلك كثر إدغامه لسهولته، وقلة إدغام أحيي لصعوبته بمزيد العمل. قوله: (**ولا يلزم جعله**) حاصله أن الإدغام لما وجب في حج وأحج للزوم اجتماع المثلين في جميع تصاريفهما لم يمكن الانفكاك عنه شق أو لم يشق ولما لم يلزم في حي وأحي لعدم لزوم اجتماع المثلين في جميع التصاريف أمكن أن يفرق بينهما فيستعمل كثيراً فيما قل فيه العمل كحيي وقليلاً فيما كثر فيه كأحي واستحيي. قوله: (**وامتنع في يحيى**) جاء في قول الشاعر[1]: [الكامل]

أحمد: (وجاز الإدغام في أُحْيِي واسْتُحْيِيَ) ماضيين بالبناء للمفعول، لاجتماع المثلين، لكنه لم يكثر كثرة حي، لسكون ما قبلهما هنا، ولا يلزم جعله مثله كما جعل أجح مثل حج، لأنّ الإدغام في ذلك واجب، بخلافه هنا، (بخلاف أَحْيَى واسْتَحْيَى)، بالبناء للفاعل لا يجوز فيها الإدغام، لأنّ الإعلال يجري فيهما قبل الإدغام، (وأما امتناعهم) من الإدغام (في يُحْيِي ويَسْتَحْيِي) مضارعين مع اجتماع المثلين، فإن كانا بالبناء للفاعل......

---

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: "سبيكة" قطعة مستطيلة من فضة "سدة البيت" - بضم السين - بابه.

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

الإعراب: "وكأنها" كأن للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها "بين" ظرف "النساء" =

فلئلا يَنْضَم مَا رُفِضَ ضمه، وَلم يَبْنُوا من بَاب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، . . .

لئلا يقع الضم على الياء.

قوله: **(ولم يبنوا)** لما تكلم في قوى وأشباهه بحسب الإعلال والإدغام وهو مما عينه ولامه واو إن أشار إلى أن مضاعف الواو مختص بفعل بكسر العين؛ لأنهم لو بنوا منه مثل ضرب . . . .

(فلئلا ينضم ما رفض ضمه) وهو ضم اللام في الفعل المضارع إذا كان ياء في حالة الرفع وهو مرفوض **(ولم يبنوا من باب قوي)** أي مضاعف الواو **(مثل ضرب)** بفتح العين . . .

وكَـأَنَّـهـا بَـيْـنَ الـنِّـسَـاءِ سَـبِـيـكَـةٌ ... تَـمْـشِـي بِـسُـدَّة بَـيْـتِـهَـا فَـتُـعِـيُّ

أراد فتعي فأدغم وهو شاذ لا يقاس عليه.

قوله: **(لئلا يقع الضم على الياء)** لأنه حينئذ يكون يحيي ويستحي.

قوله: **(لئلا يقع الضم على الياء)** قال أبو جعفر النحاس: لا يعلم بين البصريين اختلافاً أنه لا يجوز الإدغام؛ لأنك لو أدغمت فجمعت بين ساكنين الياء الثانية ساكنة وتسكن الأولى للإدغام، وأجاز الفراء الإدغام واحتج بأن الياء قد تحرك في نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٢] والذي قاله لا وجه له عند البصريين؛ لأن تحريكها عندهم في النصب عارض انتهى. وفيما علل به الشارح قصور لا يخفى هذا.

وجماع القول فيما عينه ولامه ياآن على ما في الممتع، وشرح التسهيل وغيرهما أن الثانية إن سكنت نحو حييت امتنع الإدغام وهو ظاهر، وكذا إن تحركت وما قبلها مفتوح نحو أحيي لزوال اجتماع المثلين أو غير مفتوح وحركتها إعراب نحو لن يحيي ورأيت محييا لعروض الحركة فإن كانت بناء وهي متطرفة نحو حي وأحيي مبنيًّا للمفعول جاز الفك والإدغام وتوجيههما في الشرح، وكذا إن اتصل واو الضمير نحو حيوا، فمن أدغم شدد الياء ومن أظهر

(فلئلا ينضم ما رفض) إلى ترك (ضمه)، وهو الياء، أو بالبناء للمفعول، فلأن الإعلال قبل الإدغام، (ولم يبينوا من باب قَوِيَ) مما عينه ولامه واو (مثل ضَرَبَ. . . . .

= مضاف إليه "سبيكة" خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة "تمشي" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه "بسدة" جار ومجرور متعلق بتمشي "بيتها" مضاف إليه وبيت مضاف وها مضاف إليه "فتعي" الفاء عاطفة وتعي فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: "فتعي" حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة لأجل الروي.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣/ ٣، والهمع ١٥٣/ ١.

قال أبو إسحاق: هذا غير جائز عند حذاق النحويين، وذكر أن البيت الذى استشهد به الفراء ليس بمعروف، والقياس ما قال أبو إسحاق، وكلام العرب عليه، وأجمع القراء على الإظهار في قوله "يُحْيي ويُمِيت".

وَلَا شَرُفَ، كَرَاهَة قَوَوْتُ وقَوُوْتُ، . . . .

وشرف لقالوا قووت، وقووت وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، وأما

(و) لا مثل (**شرف**) بضم العين (**كراهة قووت**) لو بنوه من باب ضرب (**و**) كراهة (**قووت**) لو بنوه من باب شرف وهم أكره لاجتماع الواوين منهم لاجتماع اليائين وإذا بنوا من باب علم لم يلزم ذلك لاجتماع لأنه يجب قلب الواو الثانية ياء لكسرة ما قبلها،

خففها، والأصل حينئذٍ حييوا فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين وإن اتصل زيادتها تثنية أو جمع نحو محييان وموحييات تعين الإظهار؛ لأن الزيادة إنما دخلت على مفرد لو لم يلحقه شيء لم يجز فيه الإدغام فحملت التثنية والجمع عليه أو تاء تأنيث فإن لحقت الجمع نحو أحيية جمع حيا الناقة جاز الإدغام؛ لأن الحركة بناء ولم تدخل التاء على بناء قد امتنع فيه الإدغام قيل لحاقها والإظهار لأن هذه الياء هي التي تسكن في نحو يحيي وإن لحقت المفرد فإن لم تكن عوضاً نحو محيية لم يجز إلا الإظهار لما تقدم في محييات وإن كانت عوضاً من تحية والأصل تحييا فحذفت تاء تفعيل وعوضت التاء منها على حد تكرمة لم يجز إلا الإدغام؛ لأن هذه التاء صارت لأجل العوضية كالجزء فصارت الحركة لازمة لذلك فلزم الإدغام وجوز المازني الإظهار واستدل بجوازه في أخيية مع أن التاء لازمة لا فعلة وما ذهب إليه ضعيف؛ لأن التاء في تحية عوض فصارت لذلك كأنها من نفس الكلمة؛ ولأن أحيية جمع، والجمع فرع عن الواحد، وأما تحية فمصدر، والمصادر أصل فينبغي أن يلحظ في نفسها انتهى.

والحاصل أن الإدغام ممتنع في نحو حييت وأحي، ولن يحيي ومحييان ومحييات، ومحيية ولازم في نحو تحية وجائز في نحو حي وحيوا وأحيية وعلل ابن مالك جواز الفك في نحو حيي وأحيية بأن اجتماع المثلين فيهما غير لازم، قال لأن ثانيهما في مضارع حيي ألف وفي واحد أحيية همزة فاغتفر اجتماعهما إذ لم يكن إلا في بعض الأحوال فجاز فيه الوجهان.

قوله: (**وهم لاجتماع الواوين الخ**) جواب سؤال وهو أن يقال لم قلت إن اجتماع الواوين محذور وقد جمعوا بين الياءين وهما نظيرتا الواوين في كونهما حرفي علة والجواب أن الواوين أثقل فهم لاجتماعهما أكره.

قوله: (**أكره منهم لاجتماع الياءين**) أي ولاجتماع الواو والياء والصوة بضم المهملة والبو بفتح الموحدة، والتبن بكسر المثناة وتفتح.

قوله: (**لاجتماع الياءين**) أو الياء والواو كما في قويت مثلاً.

و) لا (شرف) بفتح العين أوضمها كراهة اجتماع الواوين في (قَوَوْتُ وقَوُوْتُ) لأنهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع اليائين، أو الواو والياء، فخصوا المضاعف

وَنَحْو: الْقُوَّة والصُّوَّةِ والبّوّ، والجَوّ مُحْتَمل للإدغام.
وَصَحَّ بَاب مَا أفْعَلَهُ.........................

نحو القوة والصوة وهو العلم في الطريق والبَوّ وهو جلد ولد البعير المملو بالتين والجو وهو الهواء، وفي بعض النسخ والحو بالحاء المضمومة وهو جمع أحوى وهو الأسود فمحتمل للإدغام. قال بعض شارحي "المفصل": قوله محتمل بفتح الميم الثانية كذا الرواية عن المصنف، يعني الزمخشري، ثم فسره بأن معناه أنه موضع احتمال الإدغام؛ لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني وهذا الشرط محقق ها هنا وأظن أن الأولى أن يقال قوله محتمل بمعنى مغتفر ومسوغ واللام للتعليل أي ونحو القوة الخ. مغتفر ومسوغ لوقوع الإدغام فيه.

قوله: **(وصح باب ما أفعله)** عطف على قوله وصح باب قوى، وإنما لم يعلوا فعل التعجب نحو ما أقول زيداً، وأقول به وما أبيعه وأبيع به؛ لأنه لو أعل لكان للحمل على قال وباع مثلاً لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه على المتصرف في

فإن قلت: فما تقول في نحو القوة فإنه اجتمع فيه واوان، فأجاب عنه بقوله: **(ونحو القوة والصوة)** وهو العلم في الطريق **(والبو)** وهو جلد ولد البعير المملو بالتبن **(والجو)**، وهو الهواء، وفي بعض النسخ والحو بالحاء المضمومة جمع الأحوى، وهو الأسود **(محتمل الإدغام)** يروى بفتح الميم أي موضع احتمال الإدغام لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني وهو حاصل له ويحتمل كسره أي نحو القوة إلى آخره مسوغ ومغتفر وإن اجتمع فيه واوان لأجل وقوع الإدغام فيه بخلاف قووت لعدم الإدغام فيه **(وصح باب ما أفعله)** معطوف على قوله صح باب قوي وإنما لم يعلوا افعل التعجب نحو

قوله: **(لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال)** قال المصنف: يعني أنه لا يكون منه مضارع ولا أمر ولا نهي قال وإنما لم يتصرف؛ لأنه لما تضمن معنى الإنشاء أشبه الحروف فامتنع من التصرف لذلك كعسى.

الواوي بفعِل بكسر العين، لئلا يلزم ما ذكر، (ونحو القُوَّة والصُّوَّة) للعَلَم في الطريق، (والبَوّ) لجلد ولد الناقة، أو نحوها المملوء، أو نحوه، (والجَوّ) للهول، ولِما اتّسع من الأودية، وهي اليمامة، يمامة زرقاء محتمل بفتح الميم الثانية، أي مغتفر فيه اجتماع الواوين، مع أنه مُستكره (للإدغام)، أي لأجل إدغام أحدهما في الآخر، فكأنهما واو واحدة، لسكون الأول، وعطف على صحّ باب قوِيَ قوله:

(وصح باب ما أفْعَلَهُ) من فِعلي التعجب، نحو ما أقوله زيدا وأقْوِل به، وما أبيعه

لعدم تَصَرُّفِهِ، وأفعلُ مَحْمُول عَلَيْهِ، ....

ي الإعلال؛ أو لأنهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين، وكان هذا أولى بالتصحيح لشبهه بالحرف في عدم التصرف.

قوله: **(وافعل)** أي وافعل التفضيل نحو زيد أقول وأبيع عن عمرو محمول عليه؛ لأنهما يجريان مجرى واحد فيما يجب ويمتنع ويجوز فإنه يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد، ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، فمن ثَمَّ حمل **أفعل** التفضيل في التصحيح على ما أفعله، أو نقول لم يعلوا أفعل التفضيل لقصد الفرق بين لفظ الفعل ولفظ الاسم لما اتفقا في الصورة فإن لفظ الفعل الماضي من الإقالة، ولفظ اسم التفضيل من القول متفقان لولا الإعلال

ع ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به **(لعدم تصرفه)** فلما لم يتصرف تصرف الأفعال المتصرفة لم يحمل عليها **(وأفعَل)** للتفضيل نحو زيد أقول من عمرو وأبيع من بكر **(محمول عليه)** أي على أفعل التعجب لإجرائهما مجرى واحد فيما يجب ويمتنع ويجوز فإنه يجب بناؤهما من الثلاثي المجرد ويمتنع أن يكون من اللون والعيب ويجوز من كل

ك قوله: **(يجب أن يكون بناؤهما من الثلاثي المجرد)** يريد أنه يمتنع من التصرف بناؤهما من غيرهما نحو دحرج وأخرج وإنما امتنع لعدم إمكانه بدون حذف وهو ظاهر وللإلباس مع حذف حرف أو حرفين فإنك إذا قلت من دحرج أدحرج لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت من أخرج أخرج بحذف الهمزة لالتبس بأخرج من الخروج.

قوله: **(ويمتنع أن يكون من الألوان والعيوب)** يريد العيوب الظاهرة فإن الباطنة يجوز بناؤهما منه نحو فلان إبله من فلان، وأحمق منه وما أحمقه وما أنوكه وغيرهما.

قوله: **(ويجوز كل من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب)** يشترط أيضاً أن يكون جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل للكثرة مبني للفاعل فلا يقال أيدي وأرجل من اليد والرجل ولا أكون ولا أصير من كان وصار ولا أنيس من نيس من نحو ما أنيس بكلمة ولا أنعم ولا أيأس من نعم وييس ولا أغرب ولا أطلع من غربت الشمس وطلعت ولا أضرب بمعنى أكثر مضروبية من سائر المضروبين وتمام تفصيل ذلك وتقريره في النحو.

ق وأبيع به (لعدم تصرفه) حيث لم يجز تثنيته، وجمعه، وتأنيثه، فلا يحمل على قال وباع في الإعلال، إذ لو أعلَّ لكان للحمل عليهما، لعدم علة الإعلال فيه ولمَّا لم يتصرف تصرف الأفعال، لم يحمل على المنصرف في الإعلال (وأفْعَلُ) التفضيل نحو زيد أقْول وأبْيَع من عمرو (محمول عليه) أي على باب ما أفعله في التصحيح، لأنهما يجريان مجرى واحداً فيما يجب، ويمتنع ويجوز فإنه يجب أنْ يكون بناؤهما من ثلاثي مجرد،

أَو لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ، وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنى تَفَاعَلُوا، . . . .

فصححوا الاسم وأعلوا الفعل وكان ذلك أولى من العكس؛ لأن الإعلال في أيهما كان إنما يتوجه بالحمل على الفعل الماضي الثلاثي نحو قال، والفعل بالفعل أشبه فحمله عليه أولى، وهذا التعليل هو الذي ذكره سيبويه لاسم التفضيل وحمل فعل التعجب عليه، والمصنف عكس أولاً بأن حمل اسم التفضيل على فعل التعجب، ثم ذكر لاسم التفضيل هذه العلة التي ذكرها سيبويه، فقوله أو للبس عطف من حيث المعنى على قوله محمول عليه فكأنه قال وأفعل التفضيل لم يعل للحمل على ما أفعله أو للبس بالفعل. وصح باب ازدوجوا واجتوروا لما كانا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا تنبيهاً على التوافق في المعنى.

.ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب (أو) صح أفعل التفضيل (**للبس بالفعل**) وكذا أفعل الصفة نحو أسود وأبيض فإنه لعدم مباينته للفعل بوجه لما ذكر فلو أعل التبس الاسم بالفعل ولم يعكس لأن الفعل أصل في الإعلال (و) صح (**باب ازدوجوا واجتووروا لأنه بمعنى تفاعلوا**) وذلك لأن اجتوروا بمعنى اشتراك اثنين فصاعداً في أصله، والأصل في هذا المعنى باب التفاعل فلما كان اجتوروا تابعاً لتجاوروا في المعنى جعل أيضاً تابعاً له في اللفظ تنبيها على كونه تابعاً له في المعنى ولذلك أعل باب افتعل إن لم يكن بمعنى

قوله: (**ليس بلون ولا عيب**) هذه المشابهة من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فلأن فيهما مبالغة. قوله: (**وصح باب ازدوحوا**) يريد به كما أفهمه كلامه بأن افتعل الدال على التفاعل أي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية من الواوي، أما افتعل لغير ذلك فيجب إعلاله كاجتاز بمعنى جاز وكاعتاد وارتاب، وكذا اليائي كامتازوا وابتاعوا واستافوا إذا تضاربوا بالسيوف؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو وكانت أحق بالإعلال منها.

قوله: (**على التوافق في المعنى**) أي إذا كانا بمعنى لم يعلا كما لم يعلا.

ويمتنع أنْ يكون من الألوان والعيوب، ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون، ولا عيب، فلم يُعلّ أفعل للحمل على فعل التعجب (أو لِلَّبْسِ بالفعل)، لأنّ لفظ الماضي من الإقالة، ولفظ اسم التفضيل من القول متفقان لو أُعلا جميعا، فصححوا الاسم، وأعلوا الفعل حملا على الثلاثي، وكان أولى من العكس، لأنّ الفعل بالفعل أشبه، فحمله عليه أَوْلى، وبعضهم جعل قول المصنف وأفعل شاملا لأفعل لغير التفضيل كأسود وأبيض، وما فعله المصنف من حمل أفعل عل فعل التعجب عكس ما فعله سيبويه، (و) صح (باب ازْدَوجُوا واجْتَورُوا)، مع تحرك الواو، وانفتاح ما قبلها، (لأنه بمعنى تَفاعَلوا) فازدوجوا واجتوروا بمعنى تزاوجوا وتجاوروا، وقوله لأنه بمعنى تفاعلوا، أي مع بُعد

وَبَاب اعْوَارٌّ واسْوَادّ، لِلّبْس، وعَوِرَ وسَوِدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أيضاً، كأعْوَرْتُه واسْتَعْوَرَ ....

ج وصح باب اعوار واسواد؛ لأنهما لو أعلا لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وإحدى الألفين منهما فيقال عار وساد فلم يدرأهما أفعال أو فاعل وصح عور وسود؛ لأنه بمعنى اعوار واسواد، ثم أشار إلى أنه إذا لم يعل فعل لم يعل متصرفاته....

نق تفاعل نحو اختار (و) وصح (**باب إعوار وإسواد للبس**) لأنه لو أعل لنقل فتحة الواو إلى العين وقلبت ألفاً فالتقى ألفان فيحذف أحدهما واستغنى عن همزة الوصل فصار عار وساد فالتبس بفاعل مدغماً نحو ماد (و) صح (**عور وسود**) لأنه بمعناه لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب أفعل وأفعال وإن كان الثلاثي أصلاً للمزيد فيه لكن لما كانا أصلين في هذا المعنى عكس الأمر وجعل الثلاثي تابعاً للمزيد فيه في اللفظ فلم يعل تنبيهاً على كونه تابعاً له في المعنى (**وما تصرف مما صح صحيح أيضاً كأعورته واستعور**) لصحة عوروهما من متصرفاته..........................

كـ قوله: (**وصح عور وسود**) المراد كل ما كان على فعل والوصف منه على أفعل كقيد وحول أما ما كان وصفه على فاعل فمعتل كخاف ومثل الأفعال السابقة مصادرها.

قوله: (**لأنه بمعنى أعور وأسود**) قال ابن مالك في الإيجاز إنما لم يعل عين هذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها حملاً على أفعل كأعور وأسود فإنهما مستويان في أن لا يستغني عنهما أو عن أحدهما أفعل الذي مؤنثه فعلى فأرادت العرب أن يتوافقا لفظاً كما توافقا معنى وذلك يحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل فعل على أفعل فيما يستحقه من التصحيح أولى من حمل أفعل على فعل فيما يستحقه من الإعلال؛ لأن التصحيح أصل، والإعلال فرع، وأيضاً فإن فعل لا يلزم باب أفعل وفعلى، وأفعل يلزمه غالباً فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلاً، وأيضاً فإن إعلال أعور ونظائره يوقع في التباس؛ لأنه متعذر إلا أن ينقل حركة عينه إلى فائه وتحذف همزة الوصل فيصير أعور حينئذٍ عار مماثلاً لفاعل من

لقـ الواو عن الألف لئلا ينتقض بنحو استافوا، أي تضاربوا بالسيوف، (و) صح (باب أعْوارَّ واسوادَّ لِلَّبْس)، لأنهما لو أُعلا لتحركت الفاء، وحذفت همزة الوصل، واجتمع ألفان، وبَعْد حذف أحدهما يصير عارّ وسادّ، فلا يُدرى أهما أفعال أو فاعل، (و) صح باب (عَوِرَ وسَوِدَ)، وإنْ وجدت العلة فيه، (لأنه بمعناه)، أي باب اعوارّ واسوادّ، والأصل في الألوان والعيوب باب افْعالّ، فحمل ما ليس بأصل على الأصل، (وما تصرف مما صح)، أي لم يعل (صحيح أيضاً كأعْوَرْتُهُ)، أي جعلته أعور (واسْتَعْوَر) ومعور ومستعور، لأنها متصرفات عور، وهو غير معل،..................

ومُقَاوِلٍ ومُبَايِع وعَاوِرٍ وأسْوَدَ وَمن قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ واسْتَعَارَ وعَائِرٌ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ، للَّبْسِ، ....

ومقاول ومبايع اسم فاعل من قاول وبايع وصح تقوال وتسيار وهما مصدران كالقول والسير؛ لأنهما لو أعلا تحرك الفاء وانقلبت الواو والياء ألفاً وتحذف إحدى الألفين فيقال تقال وتسار فيشبه بالفعل أي ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع قال وسار وصح

(ومقاول ومبايع) اسمى فاعل من قاول وبايع **(وعاور واسود)** لصحة عور وسود **(ومن قال عار)** في عور وقلب واوه ألفاً **(قال أعار واستعار)** بقلب واوهما ألفاً بعد نقل فتحتهما إلى العين **(وعائر)** بقلب واوه ألفاً وألفه همزة **(وصح)** باب **(تقوال وتسيار)** وهما مصدران كالقول والسير **(للبس)** لأنه لو أعل لنقل فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفاً فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما فصارا تقالا وتسارا فالتبسا بمجهول مضارع

العرو تصحيح عور ونظائره لا يوقع في شيء من ذلك فكان معيناً قال وأما العور وغيره من مصادر فعل المذكور فصحح حملاً على فعله كما اعتل الغار بمعنى الغيرة حملاً على فعله انتهى. ومنه يظهر الجواب عن قول شارح هذا حمل أصل على فرع وقضية القياس عكسه على أن التفتازاني قد نقل أن الأصل في الألوان والعيوب أفعل وأفعال، والبواقي محذوفات منهما قال وهذا عكس سائر الأبواب فلا إشكال أصلاً. قوله: **(وهما اعوار واسواد)** وهما أصلان في الألوان والعيوب فحمل ما ليس بأصل على الأصل. قوله: **(أي ببناء ما لم يسم فاعله)** قال ذلك الشريف وغيره أيضاً من الشارحين واعترض بأن ذلك البناء مضموم الأول وأجيب بأن السامع قد يذهل عن حركته وقد تقدم في المضارع أوائل الكتاب نظيره، وقال اليزدي: إنما مراد المصنف أنه حينئذٍ يلتبس بصورة الفعل نحو يخاف ويهاب في الجملة.

قوله: **(من مضارع قال وسار)** وهو تقال وتسار أي لم يعلم أنه مصدر أو فعل مجهول فإن الحركة لا ترفع اللبس كما بين في موضعه.

(و) كذا نحو (مُقَاوِل ومُبايع)، لأنّ قاول وبايع غير معلين، إذ لو أُعلّا لوجب إعلال مقاول ومبايع بقلب الواو والياء همزة، كما في نحو قائم وبائع، كما سيأتي، (و) نحو (عـــاوِرٍ)، لأنّ عور لم يعل، وإلّا لوجب أنْ يقال عائر بالهمز، (و) نحو (أَسْوَدَ) لأنه منقوص اسواد، (ومَن قال) في الثلاثي (عارَ) بالإعلال كقام (قال أعارَ واستعارَ وعائِرٌ) كأقام واستقام وقائم، والغرض أنّ من أعلّ عور أعلّ سائر متصرفاته، (وصحّ) باب (تَقْوالٍ وتَسْيارٍ) بفتح أولهما من القول والسير، وإنْ كانا مصدري فعلين مُعلّين (لِلَّبْسِ) لأنهما لو أعلا لاجتمع ألفان، وبعد حذف أحدهما يبقى تَقال وتَسار، فيلتبس نحو تُقال وتُسار مجهولي تقول وتسير، واستغرب بأن ذاك مضموم الأول، وأجيب بأنه قد يذهل

وِمِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ، لِلَّبْسِ، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ محذوفان مِنْهُمَا، أَو بمعناهما، . . . .

ج مقوال ومخياط وهو الإبرة لأنهما لو أعلا لقيل فيهما مقال ومخاط فلم يدرأ مفعل هو أم مفعال ومقول ومخيط محذوفان من مقوال ومخياط أو بمعناهما فلذا لم يعلا ولأن مقوالاً ومخياطاً ليسا على مثال الفعل لمفارقته له بالألف التي بعد العين؛ ولأنه اكتنف حرف العلة ساكنان فيهما وذلك موجب التصحيح في الفعل نحو اسواد ففي الاسم أجدر وإنما اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضى الإعلال وهو الحمل على الثلاثي.

نق قال وسار إذ الفتحة خفية ربما لا يدركها السامع ولأنهما ليسا على نمط فعلهما (و) صح (**مقوال ومخياط للبس**) لأنهما لو أعلا وصارا بعد القلب والحذف مقالاً ومخاطاً فلم يعلم أهو مفعل أو مفعال في الأصل، أو لماذا ذكرنا من أن شرط القلب في الاسم أن يكون مناسباً للفعل بوجه ومبايناً له بآخر وهما متباينان له من كل وجه (**ومقول ومخيط محذوفان منهما**) أي من مقوال ومخياط فيكون حكمهما في الصحة حكمهما (**أو بمعناهما**) أي من غير حذف ألف منهما فجعلا تابعين في اللفظ لهما كما كانا تابعين

ك قوله: (**فلم يدرأ مفعل**) سقوط إحدى الأبنية لأجل التقاء الساكنين. قوله: (**أو بمعناهما**) هذا هو ظاهر كلام ابن مالك. قال في شرح الكافية: وغيره مفعال مستحق للتصحيح كمسواك؛ لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه ومفعل يشبه به لفظاً ومعنى فحمل عليه انتهى.

قوله: (**ليسا على مثال الفعل**) لأن الفعل لا تكون على تلك الزنة حتى تكون على زنته.

قوله: (**وإنما اعتذر**) جواب سؤال يعني لا يقال احتاج إلى الاعتذار عن صحة الواو والياء في هذه المواضع لعدم علة القلب؛ لأنا نقول لا نسلم عدم علة الإعلال وهو الحمل على الأصل وهو قال وحاط وسار.

قب السامع عن الضم والفتح، أو يشك في أيهما هو (و) صحّ باب (مِقْوال ومِخْياط) للإبرة (لِلَّبْسِ) أيضاً، إذ لو قيل مقال ومخاط، لم يدر أهما مفعل أو مفعال، ولأنهما ليسا على مثال الفعل لمفارقتهما له بالألف التي بعد العين، ولأنه اكتنف فيهما حرف العلة ساكنان، وذلك موجب للتصحيح في الفعل كاسوادّ ففي الاسم أَوْلى، ولو قدم هذين على قوله قبلهما للبس كان أخصر، وكأنه ارتكب ذلك لأنهما نوع آخر، وليحسن عود ضمير منهما الآتي عليهما (ومِقْوَلٌ ومِخْيَط مَحذوفان) أي منقوصان (منهما)، أي من مقوال ومخياط، فلم يُعلا لنقصهما منهما، (أو) لأنهما (بمعناهما)، وإنما اعتذر في هذه الصور لتحقق مقتضى الإعلال، وهو الحمل على الثلاثي، . . . .

وأُعِلَّ نَحْو: يَقُومُ وَيَبِيْعُ ومَقُوْمٍ ومَبِيعٍ بِغَيْر ذَلِك، لِلَّبْسِ، ...

جار قوله: (**وأعل نحو يقوم**) إشارة إلى سؤال آخر وهو أن يقال ما ذكرتم يقتضي أن يعل تلك الأمثلة بقلب عينها ألفاً فيقال يقام ويباع ومقام ومباع حملاً على قام وباع فأجاب عنه بأنها أعلت بالإسكان ونقل الحركة لئلا ليلتبس وذلك لأنها لا يعلم حينئذٍ عينها مفتوحة أم لا، وهذا أولى مما ذكره آخرون وهو أن إعلالها إنما كان كذلك لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا ساد وأصله سود بضم الواو، فإن قيل العلة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها، أجيب بأن ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا يخاف على خاف هكذا ذكروا، وفيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلة

ديك لهما في المعنى (**وأعل نحو يقوم ويبيع**) مما يكون عين المضارع الأجوف الواوي مضموماً واليائي مكسوراً (**ومقول ومبيع**) اسمي مفعول منهما (**بغير ذلك**) الإعلال وهو القلب بالألف وهنا الإعلال بالإسكان ونقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وحذف إحدى الواوين في اسم المفعول الواوي أو حذف الواو أو الياء في اسم المفعول اليائي (**للبس**) وذلك لأنه لو أعل بذلك الإعلال أي بقلب الواو والياء في هذه الأمثلة ألفاً وفتح

حل قوله: (**وهذا أولى مما ذكره آخرون**) الأولى أن يقال إن الموجب لانقلاب العين ألفاً كما تقدم أول البحث إنما هو تحركها وانفتاح ما قبلها لفظاً كما في قام وباع أو تقديراً كما في أقام ويخاف وغيرهما وقد تقدم تقريره وذلك أن الموجب بقسيميه مفقود في تلك الأمثلة فلا وجه لانقلاب العين فيها ألفاً، والظاهر أن هذا مراد من عطل بكون الواو مضمومة وعليه لا وجه للنقض بسار ولا استقامة لما استند إليه المجيب من حمل يخاف على خاف.

قوله: (**هكذا ذكروا**) ذكر كذلك أبو حيان توجيهاً وتمييزاً وسؤالاً وجواباً في كلام الشرح المنسوب إلى المصنف. قوله: (**وأصله سود بضم الواو**) مع ذلك إعلاله ليس بالنقل والإسكان فعلم منه أن الإعلال بالإسكان والنقل ليس لكون الواو في تلك الأمثلة مضمومة. قوله: (**بأن ذلك**) أي انضمامها مع سكون ما قبلها. قوله: (**هكذا ذكروا**) بضم آخر كلامه دفع ما أورده على العلة الثانية فصحت كالأول وحينئذٍ فبطل وجه الأولوية وهو أمران أحدهما أن الأولى يتعلق بالمعاني إذ اختلاف الأبنية يختلف على المعاني، وثانيهما أن العلة الأولى بسيطة وذلك

فق (وأُعِل نحو يَقوم ويَبيع ومَقُوم ومَبِيع) بفتح ميمهما، وتحريك ثانيهما (بغير ذلك) الذي قلنا من قلب حرف العلة ألفاً حملا على قام وباع (لِلَّبْس)، إذ لو قيل يَقام ويَباع ومقام ومباع لم يُعلم أعينها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فعدلوا لذلك عن إعلالهما بالقاعدة السابقة إلى قاعدة أخرى، وهي إسكان حرف العلة، ونقل حركتها إلى ما قبلهما كما سيجيء.

. . . .

جار: مضمومة مع سكون ما قبلها، ذكر بعض الشارحين أن في مجيء مقوم بفتح الميم وضم القاف نظراً فلو ذكر معوناً بدل مقوم لكان أولى؛ لأنه جاء معون ومعونة على وزن مفعل ومفعلة أصلهما معون ومعونة نقلت حركة العين إلى ما قبلها أو لا، يريد بمقوم ومبيع اسم المفعول؛ لأنه لا يجيء اسم المفعول من قام لكونه لازماً؛ ولأنه يذكر مبيعاً ومقوماً ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله وتسكنان وتنقل حركتهما في يقوم ويبيع وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير مقوم به فأصلهما مقووم ومبيوع نقلت ضمة الواو والياء إلى ما قبلهما وحذفت إحدى الساكنين كما سيجيء هذا كلامه وفيه بحث.

كج: ما قبلهما محافظة على الألف التبس مضموم العين ومكسورها بمفتوحهما هذا هو مراد المصنف رحمه الله، والأولى أن يقول في بيان ذلك أن كل أمثلة لها أصل من الفعل وقد أعل أصله بقلب عينه ألفاً وكان ما قبل العين ساكناً فالقياس في تلك الأمثلة أن لا يعل سواء كانت الواو والياء مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة لأن سكون قبلهما خفف أمرهما ولذلك لا يسكن الواو والياء في نحو دلو وظبي، وإن كانا في الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف لكن لما كان بين تلك الأمثلة وبين أصلها اشتراك في اللفظ باعتبار وجود حروف الأصول في جميعها وتناسب في المعنى باعتبار أن مدلول المصدر الذي هو موجود في أصلها موجود فيها نزلت منزلة ذلك الأصل، فإن كانت الحركة المنقولة

لب: دليل قوتها والثانية مركبة من أمرين، وذلك دليل ضعفها. قوله: **(ذكر بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله وحاصل كلامه أن المصنف إن أراد بمقوم المصدر فمجيئه ممنوع، وإن أراد اسم المفعول لم يستقم؛ لأنه لا يجيء من اللازم ولما يذكر بعد ولو سلم لم يتجه؛ لأن الإعلال فيه ليس بالنقل والإسكان كيقوم ويبيع بل بالنقل والحذف. قوله: **(ولأنه يذكر مبيعاً ومقوماً)** لم يذكرهما المصنف فيما بعد كذلك وإنما قال ويسكنان وينقل حركتهما في يقوم ويبيع ومفعل ومفعل كذلك ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع فلم يصرح بأن موزون مفعل ومفعل من لفظي يقوم ويبيع وإن أوهمه كلامه، ومن ثمة مثله الشارح فيما سيأتي بمعون ومبيت.

قوله: **(وفيه بحث)** فإنه يمكن أن يقال لم لم يحمل على الفعل ولم يقلب حرف العلة ألفاً، فإن كون أصله مقووم لم يمنع ذلك إذ غايته بعد القلب حذف إحديهما فليحذف ض.

قوله: **(وفيه بحث)** وجه بأن المصنف لم يذكر مقوماً ومبيعاً ثم فعولاً بعدهما وإنما ذكر مفعلاً ومفعلاً ثم مفعولاً كما تقدم إيضاحه وقد يوجه أيضاً بأن حذف أحد الساكنين لا ينافي الإعلال بالنقل والإسكان وهو ظاهر على أن قول المصنف هنا بعين ذلك شامل للحذف.

فك: . . . .

وَنَحْو: جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ، للإلباس بفاعلٍ أَو بِفَعَلٍ، . . . .

قوله: **(ونحو جواد)** عطف على قوله ونحو تقوال، أي صح نحو تقوال ونحو جواد، وإنما صحت تلك الأمثلة؛ لأنه لو قلبت حرف العلة فيها ألفاً لقيل جاد وطال وغار؛ لأنه كان يحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فيلتبس بفاعل أو بفعل مع أنه

في تلك الأمثلة فتحة يقلب المنقول عنه ألفاً ليكون إعلال الفرع بعين إعلال الأصل فإنه الأولى نحو أقام ويخاف، وإن كانت ضمة قلب المنقول عنه واواً إن كان ياء نحو مضوفة وأصله مضيفة، وإن كان واواً أبقي على حاله بعد النقل نحو يقوم وإن كانت كسرة قلبت ياء إن كان واواً نحو يقيم وأصله يقوم وإن كان ياء أبقي على حاله بعد النقل نحو يبيع وذلك لأنه إذا لم يمكن الإعلال بعين الإعلال الأصل أعل بما يقتضي القياس ليكون مشاركاً للأصل في مطلق الإعلال **(و)** صح **(نحو جواد وطويل وغيور)** مما زيد فيه حرف المد في بناء الكلمة بعد العين **(للإلباس بفاعل)** إن أعل وحرك الألف الثانية كما في قائل **(أو)** للإلباس **(بفعل)** إن حذف إحدى الألفين. . . . .

قوله: **(لقيل جاد)** حاصله لو قيل في جواد جاد لاحتمل أموراً خمسة:

أحدها: أن يكون فعالاً وهو المقصود، والأربعة الباقية كما قال في المتن فيشتبه المقصود يعني وكذلك طويل وغيور لو أعلا وقيل طال وغار يحتمل الخمسة: أحدها: أن يكونا فعيلاً وفعولاً وهو المقصود، والأربعة الباقية كما ذكر فيلتبس. قوله: **(فيلتبس بفاعل)** إما الالتباس بفعل فظاهر، وإما بفاعل؛ لأنه يحتمل أن يتوهم متوهم أنه في الأصل فاعل وحذف عينه. قوله: **(فيتلبس بفاعل أو بفعل)** المراد أن نحو جواد لو أعل فقيل فيه جاد التبس بناؤه فلا يدري هل أصله فعال فاعتل أو فاعل فحذفت عينه على حد حذفها في شاك أو فعل بتحريك العين فقلبت ألفاً مع أنه يحتمل أيضاً حينئذٍ أمرين آخرين لم يشر إليهما المصنف وهما أن يكون اسم فاعل من الجدوى فحذفت لامه كفاز أو فعلاً ماضياً من الجواد وكذا القول نحو طويل وغيور.

(و) صحّ (نحو جَوادٍ وطَويلٍ وغَيُور) مما زيد فيه حرف مد بعد العين مع وجود مقتضى الإعلال بالقلب (للإلباس بفاعِلٍ أو بفَعَلَ) بتحريك العين، أو سكونها، إذ بعد قلب حرف العلة ألفاً فيهما يجتمع ساكنان أولهما ألف، فلو حرك الثاني، وقيل جائدَ وطايلَ وغاورَ التبس بفاعل، ولو حذف الأول بقي جاد وطيْل وغوْر والتبس الأول بما يأتي في حذف الثاني والباقيان بفعل ساكن العين، ولو حذف الثاني، بقي جاد وطال وغار والتبس بفَعل متحرك العين، وبالفعل الماضي من جادَ يجود، وطال يطول، وغار يغور، وباسم الفاعل المضاعف، أو باسم الفاعل من جديته أي سألته، وطليته بالدهن

أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار على الْفِعْل وَلَا مُوَافق، وَنَحْو: الجَوَلَانِ وَالْحَيَوَان

ك يحتمل أن يكون اسم فاعل من جديته أي سألته وطليته بالدهن وغريته أي ألصقته بالغراء، وأن يكون فعلاً ماضياً من جاد يجود، وطال يطول، وغار يغور، ولما سنبين إن شاء الله تعالى إن شرط إعلال العين في مثل ذلك أن يكون جارياً على الفعل أو يكون موافقاً للفعل حركة وسكوناً مع مخالفة كما سنذكر، وهذه ليست بموافقة مع الفعل حركة وسكوناً وهو ظاهر ولا بجارية على الفعل؛ لأن الجاري على الفعل هو اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنهما الموافقان معه صيغة ودلالة على الحدوث، ولذلك فإن جار الله العَلَّامة ذكر في المفصل لبيان اسم الفاعل والمفعول وأنهما الجاريان على يفعل ويفعل، ولبيان الصفة المشبهة أنها ليست بجارية على الفعل، وصح الجولان والحيوان

جا **(أو لأنه ليس بجار على الفعل)** لأن الجاري عليه اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما موافقان له في الصيغة والدلالة على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فإنها ليست بجارية على الفعل **(ولا موافق)** معه في الحركة والسكون وقد عرفت أن شرط المحمول عليه من الاسم أحد الأمرين وليس هنا بحاصل (و) صح **(نحو الجولان والحيوان)** مما في آخره

ف قوله: **(من جديته)** ثم حذفت لامه كقاض فوزنه فاع. قوله: **(وغريته أي ألصقته بالغراء)** هذا الفعل على ما يقتضيه كلام القاموس والصحاح، واوي. قال الجوهري: الغراء الذي يلصق به الشيء يكون من السمك إذا فتحت الغين قصرت، وإن كسرت مددت تقول منه غروت الجلد ألصقه بالغراء، وقوس مغروة ومغرية انتهى. وكذا الفعل من الجدوى كما اقتضاه أيضاً كلامهما ففيها جدوته واجتديته واستجديته بمعنى إذا طلبت جدواه، وفيه جداً عليه يجد وواجدى ثم قال وجداه جدواً واجتداه سأله حاجة لكنه قال بعد في الياء وجديته طلبت جدواه فليتأمل. قوله: **(ولذلك فإن جار الله الخ)** فيه نظر ض. قوله: **(وصح نحو الجولان)** علل ابن مالك وغيره تصحيحه بما تقدمت الإشارة إليه في الموانع، وهو اتصال الزيادة المختصة بالأسماء. قال في شرح الكافية: لما كان الإعلال فرعاً والفعل فرع كان به أحق من الاسم فلهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالاسم صححت فيه الواو والياء المتحركان المنفتح ما قبلهما كالجولان والهيمان؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل، فما جاء من هذا النوع معلاً عد شاذًا كما هان ودار إن قال وأما الحركة وشبهه فتصحيحه شاذ باتفاق؛ لأن تاء التأنيث تلحق الفعل

قه وغروته أي ألصقته بالغراء، فلم يُعل لذلك، (أو لأنه ليس بجار على الفعل)، إذ الجاري عليه هو اسم الفاعل، واسم المفعول، لأنهما الموافقان له صيغة ودلالة على الحدوث، بخلاف الصفة المشبهة كأبيض وأسود، ولو أريد الجاري على فعله لقيل جائد وطائل وغائر غداً، إنما قيد بذلك ليكون جارياً للفعل المضارع فيعمل عمله، (ولا موافق) له الموافقة الآتية بأن يوافقه حركة وسكوناً مع مخالفته له بوجه، (و) صحّ (نحو الجَوَلان والحَيَوان ....

والحَيَدَى والصَّوَرَى؛ للتّنْبِيه بحركته على حركة مُسَمَّاهُ، والمَوَتَانِ؛ لِأَنَّهُ نقيضُه، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار ولا موافق،...............

ج والصورى وهو اسم ماء بعينه، والحيدى يقال حمار حَيَدَى إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه، إما للتنبيه بحركته على حركة مسماه وحمل الموتان على حيوان؛ لأنه نقيضه، وإما لأن شيئاً منها ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا موافق له حركة وسكوناً

ز ألف ونون زائدتان (و) نحو (**الصورى**) وهو اسم ماء بعينه (**والحيدى**) مما في آخره ألف التأنيث يقال حمار حيدي إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه (**للتنبيه بحركته**) أي بحركة لفظه (**على حركة مسماه**) قيل فيه نظر إذ لا مناسبة بين الحركتين إلا الاشتراك اللفظي (و) صح (**الموتان لأنه نقيضه أو لأنه ليس**) الاسم بسبب هذه الزوائد اللازمة (**بجار على الفعل ولا موافق له**) قال المبرد: قلب عين فعلان قياس وجعل الألف والنون بمنزلة

ك الماضي لفظاً كما تلحق الاسم فلا تثبت بلحاقها مباينة ثم قال وتصحيح واو صوري عند المازني قياس؛ لأن آخره ألف تأنيث وهي مختصة بالأسماء وعند الأخفش شاذ؛ لأن ألفها في اللفظ كألف فعلاً إذا جعل علامة تثنية انتهى، وما علل به هو المشهور عند أهل التحصيل ونقله الزعفراني في تعليقه عن سيبويه، وفي الإيجاز لابن مالك تعليل آخر. قال ناظر الجيش: إنه حسن لطيف بديع وهو أن نحو الجولان ونحو الصوري إنما صححا؛ لأن حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح على قلة كظربان[1] وسبعان والفتحة لخفتها لا يعل ما هي فيه وليس بلازم إلا فيما يوازن مكسوراً ومضموماً كفعل فإنه يوازن فعل وفعل فاعل حملاً عليهما وليس لنا في المعتل العين فعلان ولا فعلان فيحمل عليه فعلان بالفتح ولا لنا فعلى ولا فعلى فيحمل عليه فعلى فوجب تصحيحهما لذلك انتهى. وفيه اعتماد مذهب المازني وقد نقله أبو حيان وغيره عن سيبويه أيضاً وخالف في التسهيل فاعتمد قول الأخفش.

قوله: (**وهو اسم ماء بعينه**) كذا قال غيره أيضاً والذي رأيته في القاموس وصَوْرَى كَسَكْرى ماء ببلاد مزينة ولم أر فيه صورى بالتحريك، والحَيْد بسكون الياء.

ق والصَّوَرَى) لماء بعينه (والحَيَدَى) لذي التمايل، يُقال حمار حيدى، إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه، أي صح ذلك مع وجود مقتضى الإعلال فيه (للتنبيه بحركته على حركة مُسماه، و) صح (المَوَتان) وإن لم يكن لمسماه حركة حملا على الحيوان، (لأنه نقيضه)، والنقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالباً في الحضور بالبال كما يحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما، وعطف على للتنبيه، قوله: (أو لأنه ليس بجار على الفعل، ولا مُوافق له) حركة وسكوناً،..............

---

(١) الظَّرِبَانُ عَلَى صِيغَةِ الْمُثَنَّى وَالتَّخْفِيفُ بِكَسْرِ الظَّاءِ وَسُكُونُ الرَّاءِ لُغَةٌ دُوَيْبَّةٌ يُقَالُ إِنَّهَا تُشْبِهُ الْكَلْبَ الصِّينِيَّ الْقَصِيرَ أَصْلَمُ الْأُذُنَيْنِ طَوِيلُ الْخُرْطُومِ أَسْوَدُ السَّرَاةِ أَبْيَضُ الْبَطْنِ مُنْتِنَةُ الرِّيحِ وَالْفَسْوِ وَتَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا إِذَا فَسَتْ فِي الثَّوْبِ لَا تَزُولُ رِيحُهُ حَتَّى يَبْلَى وَإِذَا فَسَتْ بَيْنَ الْإِبِلِ تَفَرَّقَتْ وَلِهَذَا يُقَالُ =

وَنَحْو: أدْوُرٍ وأَعْيُنٍ للإلباس، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار، ولا مُخَالِفٍ، وَنَحْو: جَدْوَلٍ وخِرْوَع ....

جار: وصح نحو ادور وأعين معلاً بنقل الحركة، والإسكان لالتبس بمضارع دار وعان من قولهم عان علينا بعين عيانة أي صار لنا عيناً أي ربيئة، أو لأنه ليس بجار على الفعل وهو ظاهر ولا بمخالف على الوجه المشروط، يعني أن موافقته مع الفعل حاصلة إلا أن شرط اعتبارها أن يكون لها مخالفة للفعل بوجه ولما لم يكن في ادور تلك المخالفة فقد شرط الإعلال فوجب التصحيح، وصح نحو جدول للنهر الصغير، وخروع لشجر يقال

نقره: التاء في أنهما غير مخرجين للكلمة عن وزن الفعل كالتاء وقد سمع داران في دار يدور وهامان في هام يهيم ونحو جولان عنده شاذ ولذلك قال الأخفش في حمار حيدي والصورى أنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل **(و)** صح **(نحو أدور وأعين للإلباس)** لأنه لو قيل أدور وأعين بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع دار دوراناً وعان عيناً يعين عيانة أي صار لنا عيناً أي رئية **(أو لأنه ليس بجار)** على الفعل **(ولا مخالف)** له بوجه وقد عرفت أن شرطه مناسبته له بوجه ومخالفته بآخر **(و)** صح **(نحو جدول)** للنهر الصغير **(وخروع)** لشجر يقال له بالفارسية بيد انجير

لد: قوله: **(وصح نحو أدور)** الأنسب ذكر هذا عند الكلام على إعلاله بالنقل والإسكان لكن إعلال ما ذكر لو أعل ليس إلا بهما على ما قرره الشارح وهو الموافق لما في الشرح المنسوب إلى المصنف وخالف النظام فجعله لو فرض بالقلب وقال إنه يلتبس حينئذٍ بالماضي من الإدارة والإعانة فليتأمل والعناية بكسر العين. قوله: **(وأعين)** يعني في أعين بعد نقل الحركة بقلب الضمة كسرة لسلامة الياء. قوله: **(أي ربيئة)** هو بموحدة وهمزة بوزن فعيلة يقال رباهم وربا لهم كمنع إذا صار ربية أي طليعة. قوله: **(وصح نحو جدول الخ)** لا وجه أيضاً لذكر هذا هنا؛ لأن المذكورات من معتل اللام لا العين، وخروع بكسر المعجمة. قوله: **(لمحافظة الإلحاق)** أي بجعفر ودرهم وجخدب إن ثبت وهو مذهب الأخفش وغيره وقد تقدم. قوله: **(لمحافظة الإلحاق)** أي بجعفر ودرهم وجخدب.

فك: (و) صحّ (نحو أدْوُر وأَعْ جمعي دار وعين، مع وجود مقتضى الإعلال بالقلب، أو بالنقل والإسكان (للإلباس بماضي الإدارة والإعانة، أو بمضارع دار وعان من قولهم: عان فلان علينا يعين عيانة أي صار لنا عينا، أي رئية، (أو لأنه ليس بجار) على الفعل (ولا مخالف) له بوجه، وإنْ كان موافقا له، لأنّ شرط اعتبار الموافقة له أَنْ يكون معها مخالفة له بوجه كما سيأتي، وتقدمت الإشارة إليه، ولمّا لم يكن في ذلك تلك المخالفة فقدَ شرط الإعلال، فوجب التصحيح، (و) صحّ (نحو جَدْوَل) للنهر الصغير، (وخِرْوَع)

= فِي الْقَوْمِ إِذَا تَقَاطَعُوا فَسَا بَيْنَهُمْ الظَّرِبَانُ وَهِيَ مِنْ أَخْبَثِ الْحَشَرَاتِ وَالْجَمْعُ الظَّرَابِيُّ وَالظِّرْبَى أَيْضاً عَلَى فَعْلَى وِزَانُ ذِكْرَى وَذِفْرَى. [المصباح المنير: ٥/ ٤٧٧]

وعُلْيَبٍ؛ لمحافظة الْإِلْحَاق أَو للسكون الْمَحْضِ.

وتُقْلَبَان همزَة فِي نَحْو قَائِم وبائع المعتل فعله، . . . .

لها بالفارسية بيد انجير، وعُلَيْب اسم واد لمحافظة الإلحاق أو لأن السكون الذي قبل حرف العلة لازم فحينئذٍ لم يكن ما قبلها مفتوحاً ولا في حكم المفتوح، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن السكون قبل العين غير عارض وهو سهو؛ لأن حرف العلة ليست عيناً في تلك الكلمات بل هي زائدة.

قوله: **(وتقلبان همزة)** لما فرغ مما تقلب الواو والياء فيه ألفاً شرع فيما تقلبان فيه همزة، وهو عطف على قوله في أول الباب تقلبان ألفاً فتقول اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة إن اعتل فعله كقائل وبائع، والأصل قاول وبايع فأريد اعتلالهما

(وعليب) اسم واد **(لمحافظة الإلحاق)** فإنها ملحقة بجعفر ودرهم وبرثن فلو أعل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها لزال وزن الإلحاق **(أو للسكون المحض)** لأن الساكن فيها ليس فاء الكلمة بل عينها حتى يكون في حكم المفتوح **(وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع)** أي في كل اسم فاعل وقعت الواو والياء عيناً فيه من **(المعتل فعله)** وأصلهما قاول وبايع

قوله: **(وتقلبان همزة)** قلنا تغيير العين على ثلاثة أقسام:

إما بالقلب أو بالحذف أو بالإسكان.

والقسم الأول أيضاً على ثلاثة أقسام: إما تقلبان ألفاً أو همزة، أو تقلب إحديهما إلى الأخرى فلما فرغ مما تقلبان ألفاً شرع فيما تقلبان همزة.

قوله: **(اسم الفاعل)** منه ما كان على فاعل أو فاعلة وليس باسم فاعل كقولهم حاير وهو بحاء وراء مهملتين مجتمع الماء ومطمئن الأرض والبستان وكقولهم جائزة بجيم وزاي وهو خشبة تجعل في وسط السقف نبه على ذلك في التسهيل.

قوله: **(يعتل بالهمز إن اعتل فعله)** الأوضح يعل بالهمز إن أعل فعله؛ لأن المعتل ما أحد حروفه حرف علة وهو يصدق بنحو عور.

لنبت معروف (وعُلَيْب) لواد (لمحافظة الإلحاق) بجَعفر، ودِرهم، وجُخدب إنْ ثبت، فلو أعل فات الإلحاق لفوات الموازنة، وكذا كل ملحق إلّا إذا كان حرف الإلحاق آخراً، فإنه قد يُعلّ بحذف الحركة، لأنّ الأواخر محل التغيير، (أو للسكون المحض) أي اللازم الذي قبل حرف العلة، فلم يكن ما قبلها مفتوحا، ولا في حكم المفتوح، وصح أيضاً نحو شَيَرة في شجرة، لأنّ الياء بدل من حرف لا يعل، وعطف على تقلبان ألفاً أول مبحث العين، قوله:

(وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع)، من (المعتل) وفي نسخة المُعل (فِعله)

. . . .

ك لاعتلال فعلهما، ولم يكن الإعلال بالحذف؛ لأنه يزيل صيغة الفاعل، ويصير إلى لفظ الفعل ولا يكفي الإعراب فأصلاً؛ لأنه يزول بالوقف فقلبت ألفاً إما بأن لم يعتدوا بالألف الكائنة قبلها فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحديهما وكذا تحريك الأولى لما مر فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الألف، ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء في نحو نائل حيث قال نائل يديه فاض خطاه، وحكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطاً

ج فلما أعل فعلهما أعلا أيضاً قياساً عليه وقلب ألفهما المنقلبة همزة وإنما لم يعل نحو قاول وبايع قياسا على قال وباع لأنه ليس من باب قال وباع فلم يؤثر فيه إعلاله العلة

ق قوله: **(فقلبت ألفاً)** هذا قول الأكثرين وقيل بل قلبت همزة ابتداء وهو قول عبد القاهر.
قوله: **(وكونها من جوهرها)** أي الفتحة بعض الألف. قوله: **(لما مر)** وهو لأنه يزيل صفة الفاعل. قوله: **(لما مر)** أي من أن ذلك يزيل صيغة فاعل. قوله: **(ونقط هذه الهمزة خطأ)** أي لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو بئر فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت وهمزة قائل ليست كذلك. قوله: **(في الرسالة الرقطاء)** هي بضمة للمقامة السادسة والعشرين ولقبها بذلك لاختلاف حروفها إعجاماً وضده بحيث لا يتوالى فيها معجمان ولا مهملان من الرقطة بالضم وهو سواد يشوبه نقط بياض أو عكسه ووقع فيها أيضاً، ومن ذلك قايل وشايم في قوله إذا جاش لخطبه فلا يوجد قايل وقوله لاخلت سجايا خلقه ترفد شائم برقه ومن نحو ذلك قوله مصامع تمت وناظم قلائد وغيرهما.
قوله: **(حكي أن أبا علي)** قال المطرزي مَرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا علي دخل على واحد الحكاية بتمامها والنقطة بضم النون.
قوله: **(في الرسالة الرقطاء)** الرقط سواد يشوبه نقط بياض ومنه دجاجة رقطاء صحاح.
قوله: **(نائل يديه)** ويمكن أن يقال نايل بالياء لا بالهمزة حتى يكون نقطه خطأ وإنما أتى بالياء تكلما بالأصل لضرورة ما التزمه من الصنعة كما يلفظ بالأصل لضرورة الشعر والتناسب.

قه والأصل قاوم وبايع بالواو والياء، ولا يمكن إعلالها بالحذف لأنه يُزيل صيغة اسم الفاعل، ويلبس بلفظ الفعل فقلبتا ألفاً كما في فعليهما؛ بناء على عدم الاعتداد بالألف فكأن حرف العلة وليَ الفتحة، أو على تنزيل الألف منزلتها لزيادتها عليها ولكونها من جوهرها ومخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما، وتحريك الأولى لما مرّ، فحركوا الثانية لالتقاء الساكنين بقلبها همزة، لقربها من الألف، ونقطها حينئذ خطأ

بِخِلَاف نَحْو: عَاوِرٍ، وَنَحْو: شَاكٌ وشاكٍ شَاذٌ، . . . .

ي بنقطتين من تحت، فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت إلى صاحبه كالمغضب، وقال قد أضعنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته. قوله: (**بخلاف عاور**) فإنه لم تقلب واوه همزة لصحة عور كما مر، وشاك من الشوكة وهي شدة البأس وقد شاك الرجل يشاك شوكاً، أي ظهرت شكوته وحدته، وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:

أحدها: شائك[1] بالهمز على مقتضى القياس، **والثاني**: شاك كقاض على تأخير العين إلى موضع اللام ووزنه فالع فتقول هذا شاك، ومررت بشاك، ورأيت شاكياً ومثله لاث من لاث العمامة على رأسه يلوثها لوثاً، **والثالث** أن تحذف العين فتقول هذا شاك ولاث بالرفع، ورأيت شاكًا ولاثاً ومررت بشاك ولاث.

قال الزمخشري في "الكشاف": الهار الهائر وهو المنصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط، ووزنه فعل قصر فاعل . . . .

ف الضعيفة (**بخلاف عاور**) فإنه لما صح فعله وهو عور صح هو أيضاً (**ونحو شاك وشاك شاذ**) من الشوكة وهي شدة البأس يقال شاك الرجل من باب علم أي ظهرت شوكته وحدته وفيه ثلاثة أوجه: شاك على تأخير العين إلى موضع اللام وإعلاله إعلال قاض، وشاك بحذف الهمزة والإعراب جار على الكاف، وشائك بإثبات الهمزة وهو القياس

ق قوله: (**شوكاً**) هو بفتح الواو. قوله: (**على تأخير العين إلى موضع اللام**) هو المعبر عنه بالقلب وهو في هار وبابه أشهر من الحذف وهار في الآية الشريفة يحتملهما لكونه مجروراً.

قوله: (**ومثله لاث**) هو بمثلثة مكسورة واللوث بسكون الواو عصب الرأس بالعمامة.

قوله: (**الهار الهاير**) أي الهار معناه الهاير. قوله: (**وهو المنصدع**) هو بالنون المنشق ومثله المتصدع بالتاء وأشفى على التهدم أي أشرف عليه قال الحريري في الدرة ولا يستعمل إلا في المكروه. قوله: (**وهو المتصدع**) الصدع الشق يقال صدعته فانصدع أي انشق.

قن (بخلاف عاوِر) وصائد اسم فاعلين من عور وصيد فإنهما لا يعلان تبعا لفعليهما، (ونحو شاكٍ) بالكسر لشجر ذي شوك، ولذي شوكة، وهي شدة البأس، يقال شاك الرجل يشاك شوكا أي ظهرت شوكته وحدّته (وشاكٌ) بالضم رفعا، أي نحوهما مما عينه معتلة، ولم تقلب همزة كقائم (شاذ)، وأصله شائك، فمن كسر شاك نقل العين موضع اللام،

---

(١) اعلم أن أصل شاك شاوك لأنه من الشوكة فقياسه: شائك بقلب الواو همزة كقائم، وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل: حذفت واوه على غير قياس، فوزنه قال، ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها، وهذا مجمل كلام الشارح وقيل: قلبت العين وهي الواو موضع اللام، ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها، وأعل كقاض فوزنه على هذا: فالع وحكمه في الإعراب =

وَفِي نَحْو: (جَاءٍ) قَوْلَانِ؛ قَالَ الْخَلِيل: مقلوبٌ كالشاكي، وَقيل: علـى الْقـيَـاس، ....

كخلف عن خالف، ونظيره شاك وصاب في شائك وصائب وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه، وأصله هور وشوك وصوب، وهذا يخالف ما ذكره في المفصل حيث قال في إعلال العين: وربما حذفت أي العين كقولهم شاك ويخالف أيضاً ذكره هاراً في المفصل فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد في التصغير ويقرره ما ذكره المصنف، أي ابن الحاجب في شرح هذا الموضع من المفصل من أن هاراً لا يجوز أن يكون فعلاً؛

(وفي نحو جاء) أي في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام **(قولان قال الخليل مقلوب كالشاكي وقيل على القياس)** وقد عرفت بيان ذلك **(و)** تقلبان همزة **(في نحو**

قوله: **(كخلف من خالف)** ويقرب منه جندل، وعلبط عن جنادل وعلابط ض. حاصله أن المحذوف على ما في الكشاف هو الألف الزائد ووجهه أن الأصلي أولى بالبقاء وعلى ما في المفصل ووافقه ابن الحاجب في الشرح هو العين ووجهه أن الزائد دال على معنى بخلاف الأصلي وهو كالخلاف في مصون ومبيع. قوله: **(وهذا يخالف ما ذكره في المفصل)** قال أبو حيان أيضاً: إنه لم يذهب إليه ذاهب، ثم قال وهو أسهل من ادعاء الحذف انتهى، وفي الإيجاز لابن مالك من الحذف ما لا يطرد ولا يلزم كحذف عين فاعل المعتل مثل قولهم في هاير وشائك هار وشاك، ويمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما إنما هو الألف الزائدة كما حذفت في فاعل المضاعف كقولهم في راب وبار، وسار، وقارب، وبر، وسر، وقر، وقد يتوهم أن هذا الثاني هو ما في الكشاف وليس به، والفرق أن نحو هار على هذا بني على فاعل ثم حذفت الألف الزائدة وهي في ذلك بني على فعل فأعلت العين بقلبها الفاعل على القياس ولا حذف. قوله: **(فيما حذف منه حرف أصلي)** وكذا ذكره ابن الحاجب في التصغير كما مر ض. قوله: **(ويقرره)** أي يقرر أن المحذوف هو العين والباقي هو الزائد.

وعكس ثم أعله إعلال قاض، وأعرب إعرابه، ومَن ضمه حذف حرف العلة تخفيفا وجعله نسيا منسيا، وأعرب إعراب زيد، فوزنه على الأول فالع، وعلى الثاني فالٍ وعلى كلا القولين هو شاذ، ومن قال شائك بالهمز جرى على القياس، ومَن قال في شاك بالضم رفعا أنه فعل، قصر عن فاعل بأن تكون ألفه منقلبة عن عينه كما قيل بمثله في هار في باب التصغير، فليس بشاذ، (وفي نحو جاءٍ) من معتل العين مهموز اللام (قولان، قال الخليل مقلوب) قلبا مكانيا (كالشاكِي، وقيل)، وهو قول سيبويه والأكثر أنه (على القياس)، وأنه قلبت عينه، وهي الياء همزة ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع

= والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر: شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكياً.

وَفِي نَحْو: أَوَائِل وبوائِعَ مِمَّا وقعتا فِيهِ بعد ألف بَاب مَسَاجِد وَقبلهَا

لأنه أي الزمخشري أثبته محذوفاً منه حرف أصلي ولا أن يكون مقلوباً؛ لأن حكم مثل قاضٍ أن يكون الياء فيه كالثابتة إذ حذفها عارض كقولك رأيت فويضيًّا فوجب أن يكون فاعلاً حذفت عينه، وهذا يؤيد ما ذكرناه في المصغر تحقيقاً لأصل هار واعتراضاً على ما ذكر في بعض الحواشي، وأما جاء فقد تكلمنا عليه في أول الكتاب.

قوله: **(وفي نحو أوائل)** عطف على قوله في نحو بائع، أي تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف بابِ مساجد ويكون قبل الألف واو أو ياء وأقسامه أربعة؛ لأنه

أوائل) جمع أول **(وبوائع)** جمع بويعة من البيع وخيأر جمع خير وعيائل جم عليه وأصله عيول من عال عياله يعولهم ولا أي قاتهم **(مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد وقبلها**

قوله: **(ولا أن يكون مقلوباً)** لأنه حينئذٍ يكون منقوصاً وياء المنقوص يحذف مقدرة لا نسياً ولهذا يرجع في النصب ولم يقولوا هوير بالكسر في غير النصب ولا هويرياً بإثباتها في النصب. قوله: **(وهذا يؤيد ما ذكرناه)** أي الذي ذكره ابن الحاجب من أنه ليس فعلاً ولا مقلوباً بل هو محذوف العين من غير قلب يؤيد ما ذكرناه في باب التصغير من أن الألف زائدة وأن العين لا ترد لحصول بنية التصغير بدون ردها، لنا. في هار ثلاث لغات: إحداها: أنه فعل مقصور فاعلٍ فألفه ليست بألف فاعل، وإنما هي عينه وأصله هور فتقول هذا هار ومررت بهار ورأيت هاراً. والثانية: أنه قال وعينه محذوفة فتقول أيضاً هار ورأيت هاراً ومررت بهار. والثالثة: أنه فاع مقلوب فأُعلّ يعني أصله هاور فتقلب العين موضع اللام فأعلّ إعلال قاض فتقول هذا هار ومررت بهار ورأيت هاريًّا لنا. والذي يفهم من كلام الشارح أن الوجه الثالث ما سمع أقول رد الشارح هذا الوجه في باب التصغير حيث نقله عن بعض الحواشي ض.

قوله: **(واعتراضاً)** نصبه ونصب تحقيقاً على الحال على تأويلهما بالوصف أي محققين ومعترضين ويجوز أن يكونا مفعولين لأجلهما ويجوز التمييز ض.

قوله: **(في أول الكتاب)** في شرح قوله وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو جاء.

قوله: **(بعد ألف باب مساجد)** يريد به جمع التكسير الذي سبق ألفه حرفان وتأخر عنها آخران سواء كان وزنه مفاعل كما إذا بنيت من يوم مثل مساجد، فإنك تقول ميايم والأصل

الهمزتين، ثم أعل إعلال قاض، وتقدم ذلك مفصلا أول الكتاب، (و) تقلب الواو والياء ألفاً ثم همزة (في نحو أوائل وبوائِع مما وقعتا) أي الواو والياء (فيه بعد ألف **باب** مساجد وقبلها) أي الألف (واو أو ياء) وأقسامه أربعة، لأنّ الف الجمع إمَّا أنْ يكتنفها واوان كما في أواول جمع أول أو ياءان كما في خيائر جمع خير أو ياء وواو كما في سياوق جمع سَيقة، وهو ما استاقه العدو من الدواب، أو واو وياء كما في بوايع جمع

وَاوٌ أَو يَـاءٌ، . . . .

إما أن يكتنف الألف واوان كما في أوائل جمع أول أو ياآن كما في خيائر جمع خير أو يكون قبل الألف واو وبعدها ياء كما في بوايع جمع فوعلة من البيع، وإنما جعلوه جمع فوعلة وإن كان جمع بائعة أيضاً كذلك رفعاً لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع فرع على مفردها فرفعوا هذا الوهم بتقدير مفرد لا همز فيه أو يكون قبل الألف ياء وبعدها واو كما في سيق، والأصل سياوق جمع سيقة وهو ما استساقه العدو من الدواب مثل الوسيقة وعللوا بذلك بأنهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما ألف وهو حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه أقصى الجموع مع كون حرف العلة الواقع بعد الألف مجاورة للطرف الذي

واو أو ياء) يعني إذا اكتنف حرفا علة ألف الجمع الأقصى قلبت الثانية همزة وجوباً إذا لم تقع بعد الثاني مدة سواء كان الحرفان واوين أو ياءين أو الأول واواً والثاني ياء وبالعكس وذلك لاستثقال ذلك في الجمع الأقصى مع أن الثاني قريب من الطرف الذي

مياوم أو غيره كالأبنية المذكورة في كلامه ومثل الجمع المذكور في حكمه عند سيبويه والجمهور مماثلة من المفرد كما إذا بنيت من القول مثل عوارض فإنك تقول قوائل بالهمز والأصل قواول وخالف الأخفش والزجاج فمنعا الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

قوله: **(جمع حيز)** كسيايد جمع سيد.

قوله: **(كما في بوايع جمع فوعلة)** يعني بوائع جمع بويعة فوعلة من البيع.

قوله: **(مثل الوسيقة)** أي السيقة والوسيقة معناهما واحد.

قوله: **(وعللوا ذلك)** أي أبدلوا الواو والياء المذكورتين همزة.

قوله: **(في جمع ثقيل)** لكونه أقصى الجموع؛ لأن أقصى الجموع لا يظهر له في الآحاد فثقل من وجهين الجمعية وعدم مشاكلته للآحاد بخلاف غيره من الجموع فإنه وإن ثقل من جهة الجمعية لكن له خفة لمشابهته للآحاد، والآحاد من حيث هي أخف من الجموع؛ لأن الغالب أن حروف الجمع أكثره لنا. قد يعطي للشيء حكم مشابهة من الثقل والخفة وغيرهما كمنع الصرف في سراويل على قول من يجعله عجميًّا.

قوله: **(مع كون حرف العلة)** مع ظرف للوقوع إشارة إلى أن الوقوع بمجرده ليس بعلة لانتقاضه بنحو طواويس بل الوقوع مع القرب من الطرف.

بَوْيَعة فوعلة من البيع، وإنما جعلوه جمع بَوْيَعَة مع أنه جمع بايعة أيضاً، دفعا لتوهم أنّ الهمزة فيه هي همزة المفرد، فدفعوا ذلك بتقدير مفرد لا همزة فيه، وإنما تقلبان في ذلك همزة استثقالا لحرفي علة، بينهما حاجز غير حصين في جمع ثقيل، لكونه أقصى الجموع، مع أنّ حرف العلة مجاور للطرف الذي هو محل التغيير . . . .

بِخِلَاف: عَوَاوِيْرَ وطَوَاوِيْسَ، وضَيَاوِن شَاذٌ، . . . .

ج هو محل التغيير فقلبت ألفاً ثم همزة كما مر في نحو بوائع بخلاف عواوير وطواويس لوقوع الياء الساكنة بعد العين فصارت كالمعتمد ولبعدها عن الطرف الذي هو محل التغيير هذا رأي سيبويه والخليل. وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط ويحتج بالسماع والقياس.

أما السماع فقولهم ضياون بالواو في جمع ضَيْوَن وهو السنور الذكر، وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر منه في غيرهما، والجواب عن الأول أن المازني سأل الأصمعي عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيائل بالهمز، وأما ضياون فشاذ للتنبيه على الأصل كالقود، أو لأنه لما صح في الواحد صح في الجمع، وعن الثاني أنهم حملوا اجتماع الياءين واجتماع الواو والياء على اجتماع الواوين فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في رداء وكساء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة كما سيجيء

ق هو محل التغيير **(بخلاف عواوير)** جمع عوار وهو القذى في العين يقال بعينه عوار فإنه لا يقلب الواو فيه همزة لبعدها من الطرف بواسطة المدة بعدها ولاعتمادها عليها **(و)** بخلاف **(طواويس)** جمع طاووس لما ذكرنا **(وضياون)** جمع ضيون وهو السنور الذكر **(شاذ)** لأن واوه لا تقلب همزة مع وجود علته، وفي الصحاح صحت الواو في جمعة

ك قوله: **(بخلاف عواوير وطواويس)** يعني قلب الواو همزة بعد ألف الجمع إذا كان قبلها واو أو ياء مشروط بأن يكون في باب مساجد لا في باب مصابيح فإنه لم تقلب هناك لبعده عن الطرف الذي هو محل التغيير فلذا لم تقلب في هذين المثالين. قوله: **(كالمعتمد)** في بعض النسخ بفتح الميم. قوله: **(وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر)** احتج أيضاً بأن لذلك في الواوين نظيراً وهما اجتماعهما في أول الكلمة بخلاف غيرهما؛ لأنه لا إبدال إذا التقت اليآن أو الياء والواو أول الكلمة نحو بين ونحو يوم. قوله: **(أو لأنه لما صح في الواحد صح في الجمع)** مقتضاه أنه يقاس على ضياون وما يشابهه في صحة واحدة إذا وجد، وقد ذهب إلى ذلك ناس والصحيح خلافه فالتعليل الأول أولى.

قوله: **(لما صح في الواحد)** وهو عيل حيث لم يقلب ولم يقال عائل ض.

ق (بخلاف عواوِير) جمع عُوَّار للجبان، ولوجع العين (وطواوِيس)، جمع طاووس وبيابيع جمع بياع وقياويم جمع قيّام ونحوها لبُعْد حرف العلة عن الطرف (وضَيَاوِنُ) جمع ضيون للسنور الذكر (شاذ) عند الخليل وسيبويه، إذ القياس ضيائن بالهمز، وأمّا عند الأخفش فعلى القياس، لأنه لا يرى الهمز إلّا في الواوين لمزيد ثقل لهما بخلاف بقية الأقسام، والأول أقوى لأنهم لم يفرقوا بين الواو والياء في نحو كساء ورداء، حيث قلبوهما همزة

وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وأُعِلَّ عَيَائِيْلُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَوَاوِيْرُ فَحُذِفَ، . . . .

فكذا ها هنا لكونهما مجاورة للطرف، وأما قول الشاعر[1]: [الرجز]

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

فإنما صح المجاورة للطرف لفظاً لبعده عنه تقديراً إذ أصله عواوير بدليل أنه جمع عوار، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعاً لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن لم يكنها نحو حملاق وحماليق، وحملاق العين باطن أجفانها الذي يسوده الكحل، وجرموق وجراميق، وقنديل وقناديل، فلما حذفها للضرورة جرت مجرى المنطوق بها فصححت وقبل هذا:

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَا عِرِي
وأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذا الدَّوائِرِ
حتى عظامي وأراه ثاغري
وكحل . . . . البيت

يقول لامرأة حتى غرك اجترأت على مخالفتي إن كبرت وتقاربت أبا عري يريد أنه

لصحتها في الواحد، فإن قلت: صح عواور وفي قوله: وكَحّلَ العينين بالعَوَار، مع قربه من الطرف وأعل عيائيل في قوله: فيها عَيائيل أُسُودٍ ونُمر، بقلب واوه همزة مع بعده من الطرف فأجاب عنه بقوله: (**وصح عواور وأعل عيائيل لأن الأصل عواوير**) بالمدة لأنه جمع عوار وحرف العلة إذا كان رابعاً في المفرد لم تحذف في الجمع بل تقلب ياء إن لم تكنها فصار عواوير (**فحذفت**) الياء لكنه ثابتة تقديراً فلا يعل الواو الثانية فيه لوجود المدة

قوله: (**لكونهما مجاورة للطرف**) التقدير لكون كل منهما مجاورة له.

قوله: (**وأما قول الشاعر**) هذا جواب عما يصح أن يتمسك به للأخفش.

قوله: (**إن لم تكنها**) أي إن لم تكن حرف العلة ياء وهذا التركيب على وقع غير المختار؛ لأن المختار في خبر كان الانفصال إذا كان ضميراً.

لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة، فكذا هنا لمجاورتهما الطرف (و) إنما (صحّ عَواوِر) في قول الشاعر: [الرجز]

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

مع مجاورة حرف العلة للطرف، (وأُعِلَّ عَيائِيل) في قول الشاعر فيها أي المفازة عَيائِيلُ أسودٌ ونمُرْ، مع عدم مجاورة حرف العلة للطرف (لأنّ الأصل) في عواور (عَواوِير) بالياء (فحذف) ياؤه. . . . .

(١) انظر: الأصول ٣/ ٣٩٧، والخصائص ١/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٤٢٩.

وعَيَائِلُ فأُشْبعَ، ....

تَرك السفر والرحلة إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً.
وثاغرى أي كاسر أسناني، والعوار وجع العين يريد أن مُرَّ الزمان أفسد بصره وحنى عظامه وقصر خطوه وعكسه قول الشاعر[1]: [الرجز]

فيها عَيَاييلُ أُسـودٌ ونُمُرْ

لأن الياء زيدت للإشباع ....

بعدها في التقدير (و) الأصل (عيائل) بغير المدة لأنه جمع عيل فلا مدة فيه قبل الآخر حتى تثبت في الجمع (فأشبع) الكسرة فكأنه لا مدة فيه ....

قوله: (وتقاربت أبا عري) يحتمل أن يكون تقاربت أبا عري كناية عن صيرورتها قليلة من قولهم تقارب طرفاه ض. قوله: (حتى عظامه) هو بتخفيف النون وكبرت بكسر الباء ويقال ارتحل القوم عن المكان انتقلوا كتَرَحَّلوا والاسم الرّحلة بالضم والكسر أو بالكسر الارتحال وبالضم الوجه الذي يقصده كذا في القاموس واقتصر الجوهري على الثاني. قوله: (وعكسه قول الشاعر) أي عكس البيت الأول في أن هناك لم يعل لكونه في غير الطرف تقديراً وهنا أعل لكونه في الطرف تقديراً وإن كان الأمر بالعكس ض. قوله: (فيها عياييل أسود ونمر) قاله حكيم ابن أبي معية الربعي. قال العيني: وعياييل مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها قال وادعى ابن الأعرابي أن الصواب غياييل بالغين المعجمة جمع غيل على غير قياس وهو الأجمة انتهى. وغيل هذا بكسر الغين وسكون الياء.

(و) في عيائيل (عيائِل) بلا ياء (فأشْبع) كسرته فتولدت الياء، وعيائيل جمع عيال جمع عيّل، وقيل هما جمع عيّل، هذا إذا كان قبل الألف باب مساجد واو أو ياء كما ذكره، ومثله ما لو كان حرف العلة الواقع بعد الألف ممدودا زائدا في المفرد كما في رسائل، وعجائز، فإنْ كان غير ممدود كقسور وقساور بقي، وإنْ كان أصليا كما نبه عليه بقوله:

---

(١) قائله: أنشده سيبويه لحكيم بن معية الربعي من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر، وهو من الرجز. وقبله:

حُـفَّـتْ بـأطـوادِ جـبـالٍ وسَـمُـرْ ... فـي أشـب الـغـيـطـان مُـلـتـفٍّ الـحُـظُـرْ

اللغة: "حفت" أحيطت "بأطواد" جمع طود وأصله الجبل العالي، والمراد هنا الشديد الارتفاع "الحظر" الموضع الذي حوله شجر كالحظيرة "أشب" ملتف ومختلط "الغيطان" جمع غوط وهي الأرض المطمئنة الواسعة "عياييل" جمع عيل - واحد العيال - والمراد أشبال السباع.

الإعراب: "فيها" جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان "عياييل" مبتدأ مؤخر "أسود" بدل من عياييل أو بيان لها. وروي بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة إلى الموصوف. الشاهد: قوله: "نمر" جمع نُمُر على نمر، والقياس: نمور.

مواضعه: ذكره ابن هشام في شرح الألفية ١١٢/ ٤، وابن يعيش ١٨/ ٥.

وَلم يفعلوه فِي بَاب مَقَاوِمَ ومَعَايِشَ، للْفرق بَينه وَبَين بَاب: رَسَائِلَ وعَجَائِزَ وصَحَائِفَ، ....

كياء الصياريف فروعي الأصل والضمير في قوله فيها للمفازة. قال في "الصحاح": عيال الرجل من يعوله واحد العيال عيل والجمع عيائل كجيد وجيائد، وأعال الرجل إذا كثر عياله فهو معيل. وقال بعضهم: عيائل جمع عيل أي ذو عيال هذا إذا كان قبل الألف واو أو يا زائدة. وأما إن لم يكن كذلك فحرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت أصلية كما في مقاوم ومعايش فتبقى وإن كانت زائدة كما في رسائل وعجائز وصحائف فتقلب

(ولم يفعلوه) أي لم يقلبوا حرف العلة همزة **(في باب مقاوم ومعايش)** مما كان على وزن الجمع الأقصى وبعد ألفه حرف علة أصلي **(للفرق بينه وبين باب رسائل)** في جمع رسالة **(وعجائز)** في جمع عجوز **(وصحائف)** في جمع صحيفة فإنه إذا وقعت بعد ألف الجمع

قوله: **(كياء الصياريف)** يعني في قول الفرزدق يصف ناقة[١]: [البسيط]

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصياريفُ

يقال نفي الريح التراب نفياً ونفيانا أطارته ونفي الدراهم أثارها للانتقاد، والدراهيم في البيت جمع درهام لغة في ردهم وهو مفعول نفي وتنقاد فاعله والصياريف جمع صيرف والأصل صيارف هذا والعيال بكسر العين. قوله: **(كياء الصياريف)** جمع الصيرف وهو المحتال المتصرف في الأمور وكذا الصيرفي، والصيرفي الصراف. قال الفرزدق: [البسيط]

تَنْفي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصيارِيفُ

صحاح.

قوله: **(إن كانت أصلية)** أي غير بدل كما في معايش أو بدلاً عن الأصل كما في مقاوم جمع مقامة قال الفرزدق[٢]: [الطويل]

وإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

قوله: **(وإن كانت زائدة)** وهي مدة في الواحد كما في الأمثلة قالوا وفي نحو جدول وقسور لا تبدل في الجمع مع كونها زائدة وكذا الياء في نحو طويم بكسر الطاء أشار إلى ذلك

(ولم يفعلوه)، أي قلب الواو والياء فيما ذكر همزة (في باب مَقاوِم ومَعايِش) جمع مقامة ومعيشة مما حرف العلة فيه بعد الألف أصلي، (للفرق بينه وبين باب رَسائِل وعَجائِز وصَحائِف)، إذ حرف العلة في الباب الأول أصلي، وفي الثاني زائد، والزائد أولى

---

(١) للفرزدق في وصف راحلته وأنها لسرعة سيرها في الهاجرة تضرب الحصى فيتناثر، فيقرع بعضه بعضا، فيشبه صوت الدراهيم حين ينقدها الصيرفي فينفي منها الزائف، والأشهر في رواية البيت جر الدراهيم ورفع تنقاد.
انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٢٠٥، والخزانة ٤/ ٣٨٨، ونهاية الأرب ١٠/ ٧١.

(٢) انظر: المخصص ٤/ ٢٠٩.

وَجَاء مَعَائِشُ بِالْهَمْزَةِ على ضَعْفٍ، وَالْتُزِمَ همزَةُ مَصَائِبَ.

همزة فرقاً بين الأصلية والزائدة، والزائدة أولى بالتغيير وجاء معائش بالهمز وهو ضعيف.

قوله: **(والتزم همز مصائب)** يريد أن القياس أن لا تقلب فيه الواو همزة؛ لأنها عين الكلمة، وليس قبل الألف واو ولا ياء فيقاسه أن تبقى كما في مقاوم لكن التزموا همزها على خلاف القياس تنبيهاً على أنه ليس جمع مفعلة ولا مفعلة كمقاوم ومعائش،

الأقصى مدة زائدة تقلب همزة والأصل في هذا القلب رسائل لأنه لما زيد فيه ألف الجمع الأقصى اجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة لأنهما من مخرج واحد وكذلك في صحائف وعجائز قياساً على أصل المدة وهي الألف **(وجاء معائش بالهمزة على ضعف)** لأن مدته أصلية **(والتزم همزة مصائب)** وإن كانت الياء فيه ليست بزائدة تشبيهاً لمصيبة بصحيفة في الصحاح اجتمعت العرب على همزة مصائب مع أن أصل مصيبة مصوبة

في التسهيل هذا، وإنما وجب همز ما قبل آخر واحده مدة زائدة؛ لأن باب رسائل منه لما وقع ألف مفرده بعد ألف الجمع وامتنع اجتماعهما لما لا يخفى وحذف إحداهما لإخلاله بصيغة الجمع واحتيج إلى قلبها ولم يكن لها أصل يقلب إليه وجب قلبها همزة؛ لأنها أقرب إليها من مخرجها، ثم حمل باب صفائح وعجايز على ذلك الباب لشبه مدتي صحيفة وعجوز بألف رسالة في الزيادة والمد؛ ولأنه لاحظ لهما في الحركة وهذا بخلاف باب مقاوم ومعايش؛ لأن حرف العلة في مفرديهما عين الكلمة وأصله الحركة إلا أنه أعل فلما احتيج إلى تحريكه لوقوعه بعد ألف التكسير كان رده إلى أصله أولى. قوله: **(وجاء معائش بالهمز)** اشتهر ذلك عن نافع عن رواية خارجة وهو غلط عند النحويين، قال الحلبي في إعرابه: ولم ينفرد بها نافع بل رويت عن ابن عامر، وقرأ بها أيضاً زيد بن علي، والأعمش والأعرج. وقال الفراء: إن قلب هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلاً. قوله: **(فقياسه أن يتقى)** ويقال مصاوب.

قولهٌ: **(لكن التزموا همزها)** وردت أيضاً في كلامهم بالواو من غير همز على القياس حكى ذلك ابن مالك وأبو حيان وغيرهما. قوله: **(تنبيهاً الخ)** حاصله أن مصائب التزم همزة تنبيهاً على أنه جمع مفعلة لا مفعلة ولا مفعلة؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع

بالتغيير، (وجاء مَعائِش بالهمز على ضعف)؛ لخروجه عن القياس، فإن قلت الاعتذار كما في قوله ولم يفعلوه إلى آخره، إنما يحسُن بعد ذكر القاعدة، فكان حقه أنْ يقول: وتقلبان في نحو رسائل وعجائز وصحائف، بخلاف باب مقاوم ومعايش للفرق، قلتُ: لا يحسُن ذلك هنا، لأنّ الكلام في إعلال العين لا الزائد، فلهذا قال ما معناه، ولم يُعِلُّوا عين الجمع في نحو مقاوم ومعايش للفرق بين الزائد والأصلي، فأتى بمسألة الزائد تتمة لا أصلا، (والتزم همز مَصائِب) جمع مصيبة على خلاف القياس، لأنّ واوه عين،

وتُقْلَبُ يَاء فُعْلَى - اسْماً - واواً فِي نَحْو: طُوْبَى وكُوْسَى، . . .

وإنما هو جمع مفعلة إذ الأصل مصوبة نقلت حركة الواو إلى الصاد وقلبت ياء لسكونه وانكسار ما قبلها، وإنما احتيج إلى هذا التنبيه؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححاً ويقال فيه مصيبات لما مر في الجمع أن نحو مكرم استغنى فيه بالتصحيح عن التكسير، فلما جمع هذا جمع التكسير كان مظنة أن يتوهم أنه ليس جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين، بل إما جمع مَفْعَلَة أو مَفْعِلَة بفتح الميم وكسر العين أو فتحها فقلبت الواو همزة ليكون ذلك تنبيهاً على أنه جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين على خلاف أصله إذ الأصل فيه أن يجمع مصححاً كما عرفت.
قوله: **(وتقلب ياء فعلى)** لما فرغ مما تقلبان فيه ألفاً أو همزة شرع فيما تقلب فيه إحديهما إلى الأخرى وقدم ما تقلب فيه الياء واواً فنقول تقلب ياء فعلى واواً إن كان اسماً نحو طوبى وكوسى، وذكر في شرح الهادي أنهما تأنيثا الأطيب والأكيس، وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء؛ . . . .

بالواو نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء **(وتقلب ياء فعلى اسماً واو في نحو طوبى وكوسى)** وهما تأنيث الأطيب والأكيس وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء لأنهما لا يكونان وصفين بغير الألف واللام فأجريا مجرى

مصححاً فلما كسر أبدلت الواو مع كونها عيناً تنبيهاً على مخالفة أصله، وهذا العذر لا يتأتى في ضمائر ومسائل جمعي ضمارة ومسيل. وقد جاء أيضاً بالهمز شذوذاً وإن ورد الأصل أيضاً في مناير وهو مناور. قوله: **(لما مر)** في قوله نحو شرايون وحسانون إلى آخره. قوله: **(إن كان اسماً نحو طوبى)** اقتصر في بغية الطالب على التمثيل بطوبى اسماً لشجرة في الجنة قال وهو فعلى من الطيب ولا نظير له في الأسماء قال: وأما الكوسى فصفة لأنه أنثى إلا كيس أفعل تفضيل من كاس الرجل في عمله لدنيا أو لآخرة كيساً حذف ولا يقال كوسى بدون الألف واللام والإضافة انتهى. وتبعه الشريف في شرحه نقلاً عن الصحاح وإلى الجواب عما ذكره

وليس قبل الألف واو، ولا ياء، فهو كمقاوم لكنهم فعلوا ذلك تنبيهاً على أنه ليس جمع مفعَلة، ولا مفعِلة كمقاوم ومعايش، بل جمع مُفعِلة، إذ الأصل مَصوبة، نقلوا وقلبوا، وإنما احتيج لهذا التنبيه، لأنّ قياس نحو مكرم ومكرمة أنْ يستغنوا فيهما بالتصحيح عن التكسير كما مر، فلمَّا لم يستغنوا، كان مظنة أنْ يتوهم أنه ليس جمع مُفعلة بضم الميم، وكسر العين بل مَفعِلة أو مَفعَلة بفتح الميم فيهما، وكسر العين، أو فتحها كمحمدة ومقبرة، أو مِفعَلة كمِروحة. ولمَّا فرغ مما تقلب فيه الياء والواو ألفاً أو همزة أخذ فيما يقلب فيه أحديهما إلى الأخرى، وبدأ بقلب الياء واواً فقال:
(وتقلب ياء فُعْلَى) بالضم (اسماً) لا صفة (واواً في نحو طُوبَى وكُوسَى) مؤنثتي أطيب وأكيس، وهما وإنْ كانا في الأصل صفتين لكنهما جاريان مجرى الأسماء؛

وَلَا تُقْلَبُ واواً فِي الصّفة وَلَكِن يُكْسَرُ مَا قبلهَا نَحْو: (مِشْيَةٍ حِيْكَى) و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] ....

لأنهما لا يكونان وصفين بغير ألف ولام، فأجريا مجرى الأسماء التي لا تكون صفات هذا إذا كان فعلى اسماً، وإن كان صفة فلا تقلب باؤه واواً لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو مشية حِيْكَى يقال حاك الرجل إذا حرك منكبيه في المشي، ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢] أي قسمة جائرة من ضاز يضيز إذا جار وأصلهما حيكى وضيزى فلم يقلبوا

الأسماء التي لا تكون صفات **(ولا تقلب)** ياؤه واواً **(في الصفة ولكن يكسر ما قبلها لتسلم الياء نحو مشية حيكى)** يقال حاك الرجل إذا حرك منكبيه في المشي **(وقسمة ضيزى)** أي قسمة جائرة من ضاز يضير إذا جار وأصلهما حيكى وضيزى قلبت الضمة

أشار الشارح بقوله وهما وإن كان أصلهما الصفة الخ. وحاصل التوفيق أن ما في الصحاح إشارة إلى الأصل، وما ذكره المصنف باعتبار الاسمية الحالية نظراً لجريانهما مجرى الأسماء.

قال أبو حيان: وافعل منه مؤنثه عند سيبويه حكمهما حكم الأسماء، ولذلك جمعت الطوبى والكوسى، والخورى، مؤنثات الأطيب والأكيس والأخير جمع الأسماء يعني أنها وأمثالها جمعت على أفاعل كالأسماء نحو أفكل وأفاكل مع امتناع جمع نحو أحمر وحمراء عليه. قوله: **(فلا يقلب ياؤه واواً)** لكن يكسر ما قبلها هذا هو المشهور في كلام سيبويه وغيره من النحويين، وقال ابن مالك وابنه يجوز عين فعلى صفة أن تبدل الضمة كسرة فتسلم التاء وإن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً، قال ولده ترديداً بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى قال والأول أكثر. قوله: **(نحو طوبى)** اسم التفضيل للمؤنث وأطيب للمذكر من طاب يطيب. قوله: **(وكوسى)** اسم التفضيل للمؤنث وأكيس للمذكر من كاس يكيس كياسة.

قوله: **(لا يكونان وصفين)** ولو كانا وصفين مطلقاً استلزماً الوصفية في جميع الأحوال.

قوله: **(حاك الرجل)** حاك الرجل إذا حرك منكبيه وفرج بين رجليه في المشي صحاح.

قوله: **(حاك الرجل)** هو من باب ضرب والمصدر الحيكان.

قوله: **(وقسمة ضيزى)** قال المرادي قال بعضهم لم يأت من الصفات غير هذين يعني حيكى وضيزى وكأنه يريد الشيخ أبا حيان فإنه قال في شرح التسهيل ظاهر كلام المصنف أن

لأنهما لا يكونان وصفين بغيرأل والإضافة، (ولا تقلب) ياء فُعلى واواً (في الصفة، ولكن يُكسر ما قبلها فتسلم)، وفي نسخة: لتسلم (الياء نحو مِشْيَة حِيْكَى) إذا كان فيها حيَكان بفتح الياء أي تبختر، (وقِسمة ضِيْزَى) أي جائرة من ضاز يضيز إذا جار، وأصلهما حُيكى وضُيزى، فلم يقلبوا فيهما الياء واواً، بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ فرقاً بين الاسم والصفة، وكانت الصفة أولى بالتغيير الأسهل لثقلها، وإنما حكموا بأنهما فعلى بالضم لا فعلى بالكسر، لأنه ليس في الصفات فِعلى إلّا عِزهى للذي

وَكَذَلِكَ بَابُ بِيضٍ، ....

ج فيهما الياء واواً بل قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الاسم والصفة ولم يعكسوا؛ لأن الاسم لخفته أولى بقلب الياء فيه واواً، وإنما حكموا بأنهما فعلى الضم ولم يجعلوهما فعلى بالكسر؛ لأنه لم يوجد فعلى في الصفات إلا عزهى وهو الذي لا يطرب للهو، ووجد فيها فعلى بالضم كثيراً كحبلى وفضلى، وكذلك باب بيض وأصله بيض بضم الفاء؛ لأنه جمع أبيض كاحمر وحمر فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن الجمل مستثقل فلو قلبوا فيه الياء واواً ازداد الثقل، ....

نقره كسرة وإنما حكم بأنهما فعلى بالضم ولم يحكم أنهما فعلى بالكسر لأنه لم يوجد فعلى في الصفات إلا عزهى ووجد فيها فعلى بالضم كثيراً نحو حبلى وفضلى **(وكذلك باب بيض)** مما هو معتل العين اليائي وعلى فعل في جمع أفعل صفة وأصله بيض فقلبت الضمة كسْرة محافظة على الياء في البابين، أما ياء فعلى فلأنها تجعل كالقريبة من الطرف لخفاء الألف مع قصد الفرق بين فعلى اسماً وفعلى صفة والاسم لخفته أولى بقلب ياءه واواً من الصفة لأنها أثقل فالتخفيف فيها بإبقاء الياء على حالها أولى وأما ياء فعل فلقربها من الطرف الذي هو محل التخفيف وفي الجمع الثقيل مع رعاية الفرق بين

ك الصفة كثير في الفعلى التي عينها ياء وعلى ما قررناه لم يذكر منه إلا امرأة حيكى وقسمة ضيزى انتهى. على أنه قد جاء ضيزى بالهمز وبه قرأ ابن كثير من ضازه يضازه إذا نقصه حقه ظلماً وجوراً فيحتمل حينئذٍ قال في بغية الطالب: وهو الأقرب أن يكون ضيزى بالياء فعلى بالكسر مخففاً منه وإن لم يكن من أصول القراء كلهم أبدال مثل هذه الهمزة ياء لكنها لغة التزمت فقرؤا بها فإن قيل لم لا قيل في ضيزى بالهمز أن أصله ضوزى بالضم فكسرت ألفاً كما قيل فيها مع الياء أجيب بأنه لا موجب هنا للتغير إذ لا يستثقل الضم مع الهمز استثقالة مع الياء الساكنة ويحتمل أيضاً أن يكون أصله ضوزى فكسرت الضاد؛ لأن الضمة ثقيلة مع الواو.

قوله: **(من ضاز يضيز)** جاء أيضاً متعدياً ضازه حقه يضيزه ويضوزه نقصه وبخسه.

قوله: **(لا لم يوجد فعلى في الصفات)** يريد المفردة فلا نقض بذكرى؛ لأنه مصدر ولا بظربي ولا حجلي لأنهما جمعان. قوله: **(الأعزهى)** لم يذكره سيبويه وحكاه غيره وحكى أيضاً امرأة سعلى وأجيب بأن المشهور فيهما عزهاة وسعلاة.

قوله: **(وكذلك باب بيض)** سمع في جمع عايط عيط على القياس، وعوط بقلب الواو ياء شذوذاً حكاه أبو عبيدة.

قَ لا يطرب للهو، وفيها فُعلى كثير كحُبلى وفُضلى، (وكذلك باب بِيضٍ) وعِين جمعي

وَاخْتُلِفَ فِي غير ذَلِك، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الْقِيَاس الثَّانِي، فنحو: مَضُوْفَةٍ

ثم اختلفوا في غير باب فعلى وفعل، فقال سيبويه القياس الثاني أي قلب الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأنه أقل تغييراً وأورد عليه قول الشاعر[1]: [الطويل]

وكُـنْـتُ إذا جَـارِي دَعَـا لـمَـضُـوفَـةٍ   أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقُ مِئْزَرِي

فإن المضوفة مفعلة من ضفت الرجل ضيافة إذا نزلت عليه ضيفاً أو من أضفت من

الواوي واليائي فيه (**واختلف في غير ذلك**) أي في غير فعلى وفعل وفعل مما كان الياء فيه قريباً من الطرف بأن يكون بعدها حرف واحد وتكون ساكنة بعد الضمة (**فقال سيبويه القياس الثاني**) وهو قلب الضمة كسرة لأنه أقل تغييراً ولأنها قريبة من الطرف الذي إذا وقعت الياء فيه لا تقلب واواً بالاتفاق بل تقلب الضمة كسرة نحو الترامي لأن آخر الكلمة محل التخفيف فينبغي أن لا تقلب الياء إلى ما هو أثقل منه ولذلك لو وقعت فيه واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة نحو أدل في جمع دلو (**فنحو مضوفة**. . .

قوله: (**فقال سيبويه القياس الثاني**) صححه الأكثرون، واستدلوا له بأوجه أحدها قولهم: العيسة[2] بمهملتين ومن قولهم جمع أعيس أي أبيض بين العيسة، والعيس محركاً والتوجيه أن العيسة اسم للون الوصف منه على أفعل وفعلاء فيجب كونه على فعلة بالضم كالحمرة، والحضرة الثاني قولهم مبيع وسيأتي الثالث أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام. قوله: (**وأورد عليه قول الشاعر**) هو مما استدل به الأخفش، واستدل أيضاً بأن المفرد لا يقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد كالواوين المتطرفين في نحو جثى جمع جاث دون عتى مصدر عتي وبأن الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى إلى التخفيف أجيب عن هذين بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه.

قوله: (**حتى ينصف الساق ميرزي**) فقال نصفه كنصره بلغ نصفه، والميزر مهموز كمنبر.

أبيض وأعين، وأصلهما بُيض وعُين بضم الفاء كأحمر وحُمر، فقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء، وعدلوا عن تغيير الحرف إلى تغيير الحركة، لأنّ الجمع ثقيل، فهو أولى بالتغيير الأسهل، (واختلف في غير ذلك)، أي في غير فُعْلَى اسماً أو صفة، وغير فُعْلٍ جمعا مما عينه ياء بعد ضمة، (فقال سيبويه القياس الثاني)، وهو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، لأنه أقل تغييرا (فنحو مَضُوْفَة) في قول الشاعر: [الطويل]

وَكُـنْـتُ إذا جَـاري دَعَـا لِـمَـضُـوفَـةٍ   أُشَمِّرِ حَتّى يَنصُفَ السَاقَ مِئزَرِي

---

(١) قائله: هو أبو جندب الهذلي، وهو من الطويل. اللغة: "لمضوفة" ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان "حتى يبلغ الساق" روي: حتى ينصف الساق "مئزري" كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوائب. المعنى: إذا دعاني جاري لهذا الأمر شمرت عن ساقي وقمت في نصرته. انظر: الأشموني ٤٨٤/ ٣، وابن يعيش ٨١/ ١٠.

(٢) العَيَسُ: عَسْبُ الجملِ، أي: ضِرابُهُ. والعَيَسُ والعِيسَةُ: لونٌ أبيضُ مشرب صفاءً في ظُلْمة خفيّة. =

شَاذٌ عِنْده، وَنَحْو: مَعِيْشَةٍ يجوز أَن يكون مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ، وَقَالَ الْأَخْفَش: الْقِيَاس الأول، ....

الأمر أشفقت منه وحذرت، والمضوفة هو أمر يشفق منه، والمراد ما تنزل من حوادث الدهر ولم يقلبوا فيها الضمة كسرة بل الياء واواً، ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه المضوفة والمضيفة والمضافة، وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ ونحو معيشة عند سيبويه يجوز أن يكون مفعلة بالكسر فلا يكون مما نحن فيه بل نقل فيه الكسرة من الياء إلى العين، ويجوز أن يكون مفعلة بالضم نقلت الضمة إلى ما قبل الياء، ثم قلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء وقال الأخفش: القياس الأول أي بقاء الضمة وقلب الياء واواً، كما في طوبى وكوسى، ....

شاذ عنده) لأن أصله مضيفة من ضفت الرجل ضيافة إذا نزلت علية ضيفاً أو من أضفت من الأمر أي أشفقت منه والمضوفة أمر يشفق منه والمراد به ما ينزل من الحوادث فلم تقلب فيه الضمة كسرة بل الياء واواً **(ونحو معيشة يجوز أن يكون مفعلة)** بكسر العين نقلت الكسرة من الياء إلى الفاء فلا يكون مما نحن بصدده **(ومفعلة)** بضم العين نقلت الضمة منه إلى الفاء ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء **(وقال الأخفش القياس الأول)**

قوله: **(أشفقت منه)** والمعنى في البيت على الثاني لا الأول. قوله: **(والمضيفة)** هو بفتح الميم وكسر الضاد. قوله: **(وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ)** أجيب بأن أبا بكر الزبيدي ذكر في مختصر العين من ذوات الواو.

وهي مفعُلة من ضفت الرجل ضيافة، إذا نزلت عليه ضيفا، أو من أضفت من الأمر أشفقت منه، وحذرت، فهو أمر يشفق منه، والمراد منه ما ينزل عليه كالضيف، أو ينزل من حوادث الدهر إمَّا (شاذ عنده)، لأنّ أصلها مضيُفة بضم الياء، والقياس نقل الضمة إلى الضاد، ثم إبدالها كسرة لتسلم الياء، وإمَّا أنه واوي كما ذكره الزبيدي في مختصر العين، ويروى أيضاً لمضافة ولمضيفة، (ونحو مَعِيشَة يجوز) عنده (أنْ يكون مَفْعِلَة) بالكسر، فليس فيه إلّا نقل الكسرة، فلا يكون مما نحن فيه، (و) أن يكون (مَفْعُلَة) بالضم، نقلت الضمة، ثم أبدلت كسرة، فيكون مما نحن فيه، (وقال الأخفش القياس الأول)، وهو قلب الياء واواً للضمة، كما في طُوبى وكُوسى، ....

= يقال: جملٌ أَعْيَسُ، وناقة عَيْساء. والجمعُ: عِيسٌ قال رؤبة: بالعيس تمطوها قياقٍ تَمْتَطي والعَرَبُ خصّت بالعيس عِراب الإبلِ البيض خاصّة. وبناء عِيسَةٍ: فُعْلة على قياس كُمْتَةٍ وصُهْبَة، ولكنْ قَبُح الياءُ بعد الضَمّة فكُسِرَتِ العين على الياء. ظبيٌ أعيس. [العين: ١/١٢٦]

فَمَضُوفَةٌ قِيَاس عِنْده، ومَعِيْشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوْشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَو بُنِي من البَيْعِ مثلُ تَرْتُب لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوعٌ.

وتـقـلـب الْـوَاو..............................

فمضوفة قياس عنده ومعيشة مفعلة بالكسر، إذ لو كانت بالضم لزمت معوشة وأجيب عنه بأن الإبقاء والقلب في طوبى وكوسى، إنما كان للفرق بين الاسم والصفة كما مر. قوله: **(وعليهما)** لما بين أنه إذا وقعت ياء قبلها ضمة في غير باب فعلى، وفعل فمذهب سيبويه قلب الضمة كسرة، ومذهب الأخفش قلب الياء واواً، أشار إلى مسألة متفرعة على المذهبين وهو أنه لو بنى من البيع مثل ترتب بضم التاءين لقيل تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذهب الأخفش.

قوله: **(وتقلب الواو)**..............................

وهو إبقاء الضمة وقلب الياء واواً كما في طوبى وكوسى قياساً على ما إذا وقعت فاء نحو موقظة **(فمفضوضة قياس عنده ومعيشة مفعلة)** بالكسر عنه **(وإلا)** أي وإن لم يكن مفعلة بالكسر بل يكون مفعلة بالضم **(لزم)** أن يقال **(معوشة)** بقلب الياء واواً لضمة ما قبلها **(وعليهما)** أي على المذهبين المذكورين **(لو بنى من البيع مثل ترتب)** بضم التاء الثانية **(لقيل تبيع)** بقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه **(وتبوع)** بقلب الياء واو وعلى مذهب الأخفش **(وتـقـلـب الـواو)**..............................

قوله: **(وعليهما)** أي المذهبين.

قوله: **(لقل تبيع)** لأن أصله تبيع فنقلت الضمة إلى ما قبلها فصار تبيع فحينئذٍ إن قلبت الضمة كسرة لسلامة الفاء كما هو مذهب سيبويه صار تبيع وإن قلبت الياء واواً لسلامة الضمة كما هو مذهب الأخفش صار تبوع.

(فَمَضُوفَةُ قياس عنده)، لأنّ الضمة نقلت فيها، وقلبت الياء واواً، (ومَعِيْشَة مَفْعِلَة) بالكسر لا بالضم، (وإلّا لزم) أنْ يُقال (مَعُوشة) مثل مضوفة على القياس عنده، وأجيب عنه بأن القلب في طُوبى وكُوسى إنما كان للفرق بين الاسم والصفة، بخلاف نحو مضوفة مما هو على مفعلة، فإنه لم يأت منه صفة، لأنه إمَّا اسم مكان أو زمان، (وعليهما) أي القولين، (لو بُنِي من البيع مثل تُرْتُب) بضمتين (لقيل تُبْيع) عند سيبويه، بنقل الضمة، ثم إبدالها كسرة، لتسلم الياء، (وتُبْوُع) عند الأخفش، بنقل الضمة، ثم قلب الياء واواً، ثم ثُني بقلب الواو ياء، فقال:

(وتـقـلـب الـواو..............................

المكسور مَا قبلهَا فِي المصادر يَاء، نَحْو: قِيَاماً وعِيَاذاً وقِيَماً؛ لإعلال أفعالها، وَحَالَ حِوَلاً كالقَوَدِ، بِخِلَاف مَصْدرِ نَحْو: لَاوَذَ، ....

لما فرغ مما تقلب فيه الياء واواً شرع فيما تقلب فيه الواو ياء فنقول إذا وقعت واو قبلها كسرة في مصدر أعل فعله قلب الواو ياء نحو قام قياماً وقيماً، وقولهم حال حولاً شاذ، كالقود، والقياس حيلاً بخلاف لاوذ لواذاً، وقاوم قواماً فإنه لما صح في الفعل صح في المصدر، يقال لاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗا﴾ [النور: ٦٣] ولو كان من لاذ لقال لياذاً.

(المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياماً) وأصله قواماً **(وعياذاً)** وأصله عواذ **(وقيماً)** وأصله قوم، وبعضهم شرط شرطاً آخر وهو أن يكون بعد الواو ألف **(لإعلال أفعالها)** أي لإعلال أفعال تلك المصادر بنوع ما من الإعلال إذ ليس بواجب أن يكون الفعل معللا بإعلال المصدر بعينه وإنما يجب القلب حينئذ لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة مع رعاية حمل المصدر على الفعل **(وحال حولاً كالقود)** ولا تقلب تنبيها على الأصل وعلى قول من اشترط وقوع الألف بعدها لا يجب قلب الواو ياء في نحو حول **(بخلاف مصدر نحو لاوذ)** مما لم يعل فعله بإعلال ما فإنه لا يعل مصدره نحو لواذاً وإن وقعت الواو بين الكسرة والألف وكذا لا تقلب في مصدر

قوله: **(قلب الواو ياء)** أعم من أن يكون بعد الواو ألف كما في المثالين الأولين أولاً كما في المثال الأخير وهو قيما وقيما ثالث في المتن والأول قياماً والثاني عياذاً. قوله: **(نحو قام قيام)** وفيما اشترط ابن مالك في شرح الكافية لقلب الواو ياء في المفرد مع كونه مصدراً على فعله وجود الألف بعدها نحو قام قياماً، وانقاد انقياداً وعليه فالحول غير شاذ ونحو قيما مقصور من قياماً وقد قدمت أوائل هذا الموضوع ما يوافق ذلك وهو من كلام ابن عصفور. قوله: **(حال حولاً)** الحول التنقل من موضع إلى موضع قال الله تعالى: ﴿لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا﴾ [الكهف: ١٠٨]. قوله: **(ومنه قوله تعالى**: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗا﴾ [النور: ٦٣]) في نصب لواذاً وجهان أحدهما أنه على المصدر من معنى الفعل الأول إذ التقدير يتسللون منكم تسللاً أو يلاوذون لواذاً، والثاني أنه مصدر في موضع الحال أي ملاوذين.

قوله: **(لواذاً)** في قوله تعالى مصدر في موضع الحال من واو يتسللون.

قوله: **(لقال لياذا)** يعني لواذاً من المزيد لا من الثلاثي وإلا لقال لياذاً بالإعلال؛ لأن فعله معل بخلاف المزيد فإن فعله غير معل فلهذا لم يعل.

المكسور ما قبلها في المصادر)، لا في نحو عوض وخوان (ياء نحو) قام (قِياماً و) عاذ (عِياذاً) أو دينا (وقِيَماً لإعلال أفعالها) بقلب الواو فيها ألفاً، (وحال حِوَلا)، أي تغيّر (كالقَوَد) في شذوذه، والقياس حِيَلاً وقيادا، وهذا (بخلاف مصدر نحو لاوَذَ) القوم

وَفِي نَحْو: جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَاحٍ وَتِيَرٍ وَدِيَمٍ؛ . . . .

قوله: **(وفي نحو جياد)** عطف على قوله في المصادر أي تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء إذا كان في جمع أعل مفرده كجياد وديار ورياح جمع جيد ودار وريح، وأصل جيد جيود اجتمعت الواو والياء وسبقت إحديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت، وأصل دار دور انقلبت الواو المتحركة ألفاً، وأصل ريح روح انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وكذا تير جمع تارة، والدليل على أن ياءه واو قولهم تاورته والناس يتتاورون، وما ذكر أبو البقاء من أن ألف تارة مبدلة من الواو واشتقاقه من التور وهو الرسول بين القوم، لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء، وكذا ديم جمع ديمة،

زال زوالاً وإن أعل فعله لعدم الكسرة (و) تقلب الواو المكسورة ما قبلها **(في نحو جياد)** أي في جمع أعل مفرده وهو جمع جيد وأصله جيود **(وديار)** في جمع دار وأصله دور **(ورياح)** في جمع ريح وأصله روح **(وتير)** في جمع تارة وأصله تورة بدليل قولهم الناس يتناورون **(وديم)** في جمع ديمة وأصله دوم لأنه من دام يدوم. . . . .

قوله: **(أعل مفرده)** سواء كان بعد الواو ألفاً أو لا.

قوله: **(وكذا تير جمع تارة)** فعل تارة بعد تارة أي مرة بعد مرة، والجمع تارات وتير وهو مقصور من تيار.

قوله: **(لكن المذكور في الصحاح أنه من الياء)** ذكر في مادة تير ما نصه التيار الموج وفعل ذلك تارة بعد تارة أي مرة بعد مرة، والجمع تارات وتير وهو مقصور من ثيار.

ملاوذة ولواذا، وعاود عوادا، فلا يُعل لعدم إعلال فعله لِما مرّ من أنّ نحو قاوم وقاول لا تقلب الواو فيه ألفاً، ولو كان فعله لاذ لقيل لياذا، (و) تقلب الواو ياء أيضاً (في نحو جِياد) جمع جيد مما هو جمع أعلّ مفرده، وأصله جَيوِد اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحديهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأُدغمت، (و) نحو (دِيار) جمع دار، وأصله دَوَر، انقلبت الواو المتحركة ألفاً (ورِياح) جمع ريح، وأصله رِوْح، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، (وتِيَر) جمع تارة، وأصله تورة، لقولهم تاورته، والناس يتتاورون، وعلى هذا جماعة، لكن الذي في الصحاح أنه يائي (ودِيَم) جمع دِيمة، وأصله دوْمة من دام يدوم، وعلى هذا جماعة، لكن الذي في الصحاح أنه يائي أيضاً، وإنما أعل ذلك. . . . .

لإعلال الْمُفْرد، وشذّ طِيَالٌ، وَصَحَّ رِوَاءٌ جمع رَيَّانَ؛ كَرَاهَة إعلالين،

والأصل دوم؛ لأنه من دام يدوم، ذكره بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك وبه يشعر لفظ المصنف، والزمخشري لكن المذكور في الصحاح ما ذكرنا في باب الجمع وشذ طيال في قوله[1]: [الطويل]

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وهذا شاذ من جهة القياس ومن جهة الاستعمال أيضاً؛ لأن الأكثر طوال لصحته في المفرد وهو طويل، وصح رواء جمع ريان؛ لأن الأصل رواي قلبوا الياء همزة فلو قلبوا الواو أيضاً ياء لزم الجمع بين الإعلالين ....

(لإعلال المفرد) فأعلت الواو في هذه الأمثلة حملاً على مفرادتها **(وشذ طيال)** في قوله:

تبين لي أن القمائة ذلة وإن أعزَّ الرجال طيالها

لأنه لم يعل مفرده وهو طويل **(وصح رواء في جمع ريان كراهة إعلالين)** وذلك لأن أصل رواء رواي قلبت همزة فلو قلبت الواو ياء لزم الجمع بين الإعلالين المرفوض

قوله: **(ما ذكرنا في باب الجمع)** يعني أنه من الياء؛ لأنه ذكر في مادة ت ي ر لا في ت ور. قوله: **(تبين لي أن القماءة ذلة)** يقال قمؤ الرجل قمأ بالضم فيهما وقمأءة بالفتح، والمد صار قميئاً بوزن فعيل وهو البعير الذليل.

قوله: **(جمع ريان)** أصله رويان قلبت الواو ياء وأدغمت.

(لإعلال المفرد، وشذّ طِيال) جمع طويل لعدم إعلال المفرد وشذوذه من جهة القياس، ومن جهة الاستعمال أيضاً إذ الأكثر طوال لصحته في المفرد، ومثله في الشذوذ جياد جمع جواد، من جاد الفرس يجود جُودة بالضم إذا صار رائعا أي جوادا، لكن شذوذه من جهة القياس لا الاستعمال، قال تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١]، (وصح رِواءٌ جمع رَيَّان) ضد عطشان؛ (كراهة) اجتماع (إعلالين) فيه إذ أصله رِواي من رويت من الماء بالكسر، قلبوا الياء همزة كما في رِداء، فلو قلبوا الواو أيضاً ياء كمفرده اجتمع إعلالان، وذلك مستكره، ولأنه لو أُعلّ لالتبس بضد

---

(١) قائله: هو أنيف بن زبان النبهائي الطائي، وهو من الطويل.
اللغة: "القماءة" قصر القامة من قمؤ الرجل إذا ذل وصغر "ذلة" ضعة وهوان "أعزاء" من العزة، وهي القوة والمنعة، ضد الذلة "طيالها" جمع طويل وأصله طوال.
المعنى: ظهر لي بعد التجربة والممارسة أن قصر القامة في الإنسان دليل الضعة والمذلة، وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.
انظر: الأشموني ٨٤٤/ ٣، وابن هشام ٢٦٩/ ٤، وابن يعيش ٨٨/ ١٠.

وِنِوَاءٌ جمع نَاوٍ، وَفِي نَحْو: رِيَاضٍ وَثِيَابٍ؛ لسكونها فِي الْوَاحِد مَعَ الْألف بعْدهَا، . . . .

وهو مستكره وصح نواء جمع ناو، وهو السمين من الإبل من نوت الناقة أي سمنت تنوي نواية وهو على القياس لصحة العين في مفرده.

قوله: **(وفي نحو رياض)** عطف على قوله في نحو جياد، أي تقلب الواو ياء في رياض وثياب جمع روضة وثوب لسكونها في الواحد مع الألف بعدها؛ لأنها إذا وقعت بعدها الألف استثقلت الواو لطول النطق بها مع أن سكون الواو في المفرد بمنزلة إعلالها؛ لأن السكون يجعلها كالميتة. . . . .

(و) صح **(نواء جمع ناو)** وهو السمين من الإبل من نوت الناقة أي سمنت تنوي نواية وهو على القياس لصحة عين مفردة **(و)** تقلب الواو ياء **(في نحو حياض وثياب لسكونها في الواحد مع الألف بعدها)** أي تقلب الواو ياء إذا وقعت عيناً في الجمع مكسوراً ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها ألف لامه حرف صحيح فأصل حياض حواض لأن مفرده حوض فقلبت الواو ياء لحصول هذه الشرائط الخمسة فيه، وذلك لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة فيقلب أثقلها وهو الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها مع ضعفها بسبب سكونها في الواحد لأن السكون يجعل الحرف ميتاً ومع زيادة الثقل بكونها في الجمع مع امتداد البناء بزيادة الألف بعدها ومن غير مانع من قلبها ياء وكان عليه أن يذكر هذه الشروط. . . . .

قوله: **(نواية)** هو بكسر النون وجاء أيضاً المصدر نيا بفتحها.

قوله: **(كالميتة)** سمور الحروف الساكنة ميتة لمشابهتها الحيوان الميت بجامع يلزم الحركة ولا.شك أن حركة الحرف يحصل له قوة ولهذا يعتد به حاجزاً في باب الإمالة وغيرها بخلاف الساكن فإنه ضعيف ولهذا لم يجعل حاجزاً حصيناً.

الإخلاص، وأمَّا عدم إعلال حُوج جمع حاجة فشاذ، (و) صح (نِواء) لأنه (جمع ناوٍ)، وهو السمين من الإبل، من نوت الناقة أي سمنت تنوي نواية ونيًّا، فلم يُعل، لأنّ مفرده لم يعل، ولكراهة اجتماع إعلالين أيضاً، والنَّيّ بفتح النون، وتشديد الياء الشحم أيضاً وأصله نوْيٌ، والنِّيء بكسر النون وبالهمز ضد النضيج، (و) تقلب الواو ياء أيضاً (في نحو رِياض وثِياب) جمعي روضة وثوب، (لسكونها في الواحد مع) وقوع (الألف بعدها) المستلزمة لثقلها بطول النطق بها، ومع صحة اللام، مع أنّ سكون الواو في المفرد نوع من الإعلال، لأنه يجعل حرف العلة كالميت، فلمَّا أعل المفرد أعل الجمع. . . .

بِخِلَافِ عِوَدَةٍ وكِوَزَةٍ، وَأما ثِيَرَةٌ فشاذٌ.

ج بخلاف عودة وكوزة جمع عود وكوز لفقدان الألف، والعود المسن من الإبل وهو الذي جاوز في السن البازل، وأما ثيرة في جمع ثور فشاذ، والقياس ثورة لفقد الألف وهذا شاذ قياساً لا استعمالاً كاستحوذ، وقال المبرد إنما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلاً على أنه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الأقط، والمخصص أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه، وليس لثورة جمع ثور من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه.

نق (**بخلاف عوذة**) جمع عوذ وهو المسن من الإبل (**وكوزة**) جمع كوز لعدم الألف بعدها وبخلاف خوان لأنه مفرد وبخلاف طوال في جمع طويل لتحركها في الواحد وبخلاف رواء في جمع ريان لوجود المانع كما عرفت (**وأماثيرة**) في جمع ثور (**فشاذ**) لأنه قلبت واوه ياء مع عدم الألف بعدها . . . .

ك قوله: (**جمع عود**) هو بفتح العين وسكون الواو، والعود المسن من الإبل زاد في القاموس والشاء. قوله: (**وهو الذي جاوز في السن البازل**) قال الجوهري بزل البعير يبزل بزولاً فَطَر نابُهُ أي انشق فهو بازل ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة. وقال: العَوْدُ هو الذي جاوز في السن البازل والمخلف، وفي الحديث: "إنْ جرجر العود فزِدْه وقراً"[1] والناقة عوده، ويقال: زَاحِمْ بعود أو دع أي استعن على حربك بأهل السن والمعرفة فإن رأي الشيخ خير من مشهد الغلام انتهى.

قوله: (**والقياس ثورة**) جاء أيضاً هذا القياس حكاه في القاموس وفيه الثور من الأقط القطعة العظيمة منه، والأقط مثلثة وتحرك، وككتف ورجل وإبل شيء يتخذ من المخيض الغنمي. قوله: (**من الأقط**) بفتح الهمز كذا قرر في شرح المصابيح لزين العرب[2].

قف (بخلاف عِوَدَة) جمع عَوذ بفتح العين للمسن من الأبل، وهو الذي جاوز في السن البازل، (وكِوَزَة) جمع كوز لا تقلب واوهما ياء لعدم الألف بعد الواو، وكذا طوال جمع طويل، لتحرك الواو في الواحد، وجِواء جمع جو لاعتلال لامه، فلو أعل لزم اجتماع إعلالين، (وأمَّا ثِيَرَة) جمع ثور (فشاذ)، والقياس ثوَرَة لما مرّ في كِوَزة وشذوذه في القياس، لا الاستعمال كاستحوذ، وقال المبرد: قصدوا بذلك الفرق بين ثور من الحيوان، وثور من الإقط، وخصّ الأول بالإعلال لأنه أكثر استعمالا، ولقولهم فيه ثيران، فقلبوا عينه ياء لسكونها بعد كسرة، فحمل عليه ثيرة، وليس ثورة جمع ثور من الإقط ما يُحمل هو عليه.

---

(١) هذا ليس بحديث كما أشار المصنف، وإنما هو مثل، وجرجر: الجرجرة الهدير يردده في حنجرته. انظر الصحاح، عود ٢/ ٤، التاج العروس ٨/ ٤٣٤.

(٢) هو علي بن عبيد الله بن أحمد بن زين الدين المشهور بزين العرب عالم بالحديث والنحو المتوفى سنة ٧٥٨ هـ. شرح بهذا الكتاب مصابيح السنة للإمام البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ.

وتُقْلَبُ الْوَاو عيناً أَو لاماً أَو غَيرهمَا، إِذا اجْتمعت مَعَ يَاء وَسكن السَّابِق، وتُدغم وَيُكْسَرُ مَا قبلهَا إِن كَانَ ضمة، ....

جـ قوله: (**وتقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما الخ**) هذا قسم آخر من أقسام الإعلال الذي هو القلب أي وتقلب الواو ياء وتدغم في الياء؛ لأن مخرجا الواو والياء وإن تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما فقلبوا الواو ياء وأدغموها في الياء، ويشترط أن يكون الأولى ساكنة ليمكن الإدغام، وإنما جعل الانقلاب إلى الياء؛ لأنها أخف فقالوا سيد وميت ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين، وذهب البغداديون إلى أنه فيعل بفتح العين

ز (**وتقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق**) منهما (**وتدغم**) الياء في الياء (**ويكسر ما قبلها إن كانت**) حركته (**ضمة**) أصلية ....

ك قوله: (**وتقلب الواو**) هذا قسم من أقسام الإعلال هو قلب إحديهما إلى الأخرى.
قوله: (**مخرجا الواو والياء**) وإن تباعدا سيأتي أن مخرج الواو ما بين الشفتين وأن مخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى.
قوله: (**فقلبوا الواو ياء وادغموها**) يشترط لذلك أيضاً بعد اجتماعهما وسكون السابق منهما أن يكونا في كلمة واحدة وأن يكون سكون السابق أصليًّا وأن لا يكون ذلك السابق بدلاً غير لازم فلا قلب في نحو يغزو يوماً ويقضي وطراً ولا في نحو قوى بسكون الواو مخفف قوي ولا في نحو رويا مخفف رؤيا بالهمز لعروض الاجتماع والسكون وحكى الكسائي الإدغام في رويا إذا خفف وقرئ شاذًّا[1]: ﴿إِنْ كُنْـتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] فإن لزم البدل في اسم لا يناسب الفعل كان المبدل كالأصلي كمثال انفخة من أوب أأوبة ثم أبوية ثم أبية قاله

ف (وتقلب الواو) حالة كونها (عينا أو لاماً أو غيرهما) بأن تكون زائدة (ياء إذا اجتمعت مع ياء) أصلية أو زائدة في كلمة، (وسكن السابق) منهما، وكان هو وسكونه متأصلين، وليس بدلا من ألف أو واو، (وتدغم) الياء الأولى في الثانية، لأنّ مخرجي الواو والياء وإنْ تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لاشتراكهما في المد، وسعة المخرج، فكرهوا اجتماعهما، فقلبوا الواو ياء، وأدغموها في الياء، (ويكسر ما قبلها)، أي الياء، وفي نسخة قبلهما أي اليائين (إنْ كان ضَمة)، وإنما قلبوا الواو ياء

---

(١) ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ يقال: عبر الرؤيا عبارة بالكسر، وعبرها تعبيراً؛ أي: فسرها، وأخبر بما تؤول إليه. واللام في قوله: (للرؤيا) تسمى لام التعقيب، لأنها عقبت الإضافة. تقول: هذا عابر الرؤيا، وعابر للرؤيا، وضارب زيد، وضارب لزيد، ونحوه؛ كذا قاله الأزهري. [تفسير غريب القرآن ١/ ١٢٧]

كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ ودَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وقَيُّومٍ ودُلَيَّةٍ وطَيٍّ . . . .

كضيغم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها، قالوا لأنا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف؛ لأن المعتل قد يتأتى فيه ما لا يتأتى في الصحيح فإنه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصًّا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة وغزاة في جمع قاض ورام وغاز، وكما اختص بفيعلولة نحو كينونة وأصله كيونونة، ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح، وأصل أيام أيوام، وديار فيعال من درت وأصله ديوار يقال ما بالدار ديّار أي أحد، وقيام فيعال من قام يقوم ولو كان ديار وقيام على زنة فعال لقالوا دوار وقوام؛ لأنهما من الواو، وقيوم فيعول من القيام وأصله قيووم فلو كان على زنة فعول لقيل قووم، والقيّام والقيّوم هو الله تعالى، ومعناه القائم بتدبير خلقه، وأصل دلية دليوة؛ لأنها تصغير دلو وأتى بالتاء؛ لأن الدلو يذكر ويؤنث وأصل طي طوى؛ لأنه مصدر طويت. . . . .

(كسيد) أصله سيود **(وأيام)** أصله أيوام **(وديار)** أصله ديوار **(وقيام)** أصله قيوام وهما على وزن فيعال لا فعال وإلا لقيل دوار وقوام **(وقيوم)** أصله قيووم على وزن فيعول لا فعول والا لقيل قووم **(ودلية)** وأصله دليوة لأنه تصغير دلو **(وطي)** وأصله **(طوى)** ومرمي

ابن مالك في "الإيجاز" قال: ولا يفعل ذلك في مثل أحمر وأصله منه أأوب ثم أيوب بقلب الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ولا يعمل به ما عمل بايوية حين قيل فيه أبية؛ لأنه اسم جامد لا يلزم نقله إلى صيغة لا تصح فيه الهمزة بخلاف مثل أحمر فإنه لا يستغنى فيه عن المضارع واسم الفاعل فيقال يووب فهو مأوب فكان التقاء الياء والواو في أيوب شبيهاً بالتقائهما في إيواء وبويع فلم يختلفا في الحكم انتهى.

قوله: **(نقل إلى فيعل بالكسر)** أي على غير قياس كما قالوا في النسب إلى البصرة بصري فكسروا.

لأنها أخف، وبيّن أمثلة ذلك، فقال (كَسَيِّد) أصله سيود، الواو عين، والياء زائدة، ووزنه فَيْعِل بالكسر لا فيعَل بالفتح، ثم نقل إلى فيعِل بالكسر خلافا للبغداديين (وأيّام) أصله أيوام، لأنه جمع يوم، الواو والياء أصليتان (ودَيَّار وقَيَّام) أصلهما دَيْوار وقَيْوام بوزن فَيْعال لا فعّال وإلا لقالوا دوَّار وقوَّام، لأنهما واويان، يقال ما بالدار من ديار، أي أحد، (وقَيُّوم) أصله قيووم بوزن فيعول لا فعول، وإلّا لقالوا قووم لِما مر، قالوا في الثلاثة عين، والياء زائدة، وقَيَّام وقَيُّوم من قام يقوم اسمان لله تعالى، ومعناهما القائم بتدبير خلقه، (ودُلَيَّة) أصله دُليوة، لأنه تصغير دلو، وأتي بالتاء، لأنّ الدلو يذكر ويؤنث، قالوا واللام والياء زائدة للتصغير، (وطَيٍّ) أصله طوي، لأنه مصدر طويت،

ومَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيّ رفعاً، ....

جـ وأصل مرمى مرموي؛ لأنه مفعول من رميت وأصل مسلمي رفعاً مسلموي وإنما قال رفعاً إذ لا يجتمع الواو والياء في مسلمي نصباً وجرًا، وأبدلت الضمة كسرة في مرمى ومسلمى لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة وذكرهما هنا وإن لم يكونا من هذا الباب لاتفاق

ف وأصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت وأبدلت من ضمة ما قبلها كسرة **(ومسلمي)** وأصله مسلموي قلبت وأدغمت وكسر ما قبل الياء وإنما قال **(رفعاً)** لأنه لا اجتماع للواو والياء في حالتي النصب والجر لأنهما بالياء وترك هنا قيوداً مع أن في بعض الأمثلة يجب القلب وفي بعضها يمتنع وفي بعضها يجوز، فالأولى أن يقال هكذا، ويجب قلبها ياء إذا اجتمعت مع ياء مطلقاً أي سواء كانت الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما وسواء كانت متقدمة على الياء أو متأخرة بشرط أن يكون الياء غير منقلبة عن واو على غير القياس، وبشرط أن لا يكون مع الياء سبب قلبها واواً، وبشرط أن يكون الاجتماع لازماً إن كان في غير الطرف ولم تكن الواو ساكنة قبل الاجتماع في بناء آخر ولا يشترط إن كان في الطرف أو في حكمه وسبق إحداهما بالسكون ليمكن الإدغام المقصود من القلب الرافع للثقل الناشيء من اجتماعهما فلا تقلب الواو ياء في نحو ديوان لأن أصله دوان قلبت الواو المدغمة ياء وإنما لم تقلب الواو فيه ياء لأنه لما كان قلبها ياء لا لعلة قياسية فكأنه لا قلب فيه ولا اجتماع، ولا تقلب في نحو العوى وهو من منازل القمر وأصله العوياء وإن حصل الاجتماع لأن سبب قلب الياء فيه واواً حاصل وهو كونها لاماً في فعلى مفتوحة الفاء اسماً كما سيجيء إن شاء الله تعالى فقلبت الياء واواً من غير نظر إلى اجتماعهما ولا يجب القلب في نحو أسيود في تصغير أسود لأنه جاز فيه القلب وهو الأكثر نظراً إلى مجرد صورة الاجتماع وجاز تركه لعروضه لأنه إنما يحصل الاجتماع بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع أنهما في غير محل التغيير ومع أن الواو قوية

ل قوله: **(وإن لم يكونا من هذا الباب)** أي لأن الواو والياء فيهما لم يجتمعا في كلمة واحدة. قوله: **(وإن لم يكونا من هذا الباب)** لأن البحث في العين والواو فيهما ليس بعين هي زائدة. لنا. هذا الإيراد والجواب غير صحيح؛ لأن المصنف في المتن عمم الحكم، وقال تقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما إذا اجتمعت مع ياء ولو قال وإنما ذكر الواو والزائدة ههنا وإن لم يكن هذا بابه لاتفاق الجميع في الحكم كان موجهاً وتوجيهاً لكلام المصنف.

قه فالياء والواو فيه أصليتان (ومَرْمِيٍّ) أصله مرموي، الياء لام، والواو زائدة، (ومُسْلِمِيَّ رفعا) أصله مسلموي، الواو زائدة للجمع، والياء كذلك للمتكلم، وكسرت الضمة في مَرْمي ومُسلمي، لئلا تقع ياء ساكنة قبلها ضمة، وقيد مسلمي بالرفع، لأنّ الواو والياء لا

وَجَاء لُيٌّ فِي جمع أَلْوَى، بِالْكَسْرِ وَالضَّم، ....

ج الجميع في الحكم، وجاء في جميع ألوى لي بالضم على الأصل، وبالكسر على الأصل المذكور وهو أنه تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة وهو من لوى الرجل إذا اشتد خصومته، وإنما قال في جمع ألوى احترازاً عن اللي الذي هو المصدر فإنه لا يجوز فيه الضم ولا الكسر ولم تقلب في سوير وبويع وتوسوير وتبويع مجهولات ساير وبايع وتساير وتبايع، إما لئلا يلتبس بمجهول فعل وتفعل؛ لأنه إذا قيل حينئذٍ سير لم يعلم أنه مجهول ساير أو سير وإما لأن الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في

لتحركها قبل الاجتماع بخلاف عجيز في تصغير عجوز فإنه يجب القلب فيه لأن الاجتماع وإن كان عارض في غير الطرف إلا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلا تكون لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها وبخلاف عرية في تصغير عروة فإن الاجتماع فيه وإن كان عارضاً إلا انه في محل التغيير بتغير بأدنى سبب (**وجاء لي في جمع ألوى**) من قوله لوى الرجل إذا اشتد خصومته (**بالكسر**) على الأصل المذكور وهو قلب الضمة كسرة (**والضم**) على أصل وضع الكلمة وأما اللي إذا كان مصدراً فلم يجر فيه الضم

قوله: (**وجاء في جمع ألوي**) صفة مشبهة كأحمر فجمعه لوى كحمر اجتمعت الواو والياء إلى آخر العمل. قوله: (**بالضم على الأصل**) أي في جمع أفعل من الصفة وهو أن يكون على فعل. قوله: (**أو سير**) وكذا إذا قيل تسير لم يعلم أنه مجهول تساير أو تسير.

قوله: (**وأما لأن الواو فيه بدل**) اعترض بأن ساير وبايع إنما بنيا للمفعول كان إبدال الواو من الألف لازماً والمبدل لزوماً كأصلي وفيه نظر يعرف مما تقدم عن الإيجاز.

يجتمعان فيه نصبا وجرا، (وجاء لي في جمع أَلْوَى) من لوي الرجل إذا اشتدت خصومته (بالضم) علىٰ الأصل في جمع أفعل صفة لغير تفضيل، وهذا تقييد لقوله، ويكسر ما قبلها إن كان ضمة، (والكسر) للمناسبة، وجريا على الأصل السابق من أنّ الضمة تقلب كسرة قبل الياء الساكنة، بخلاف لي مصدرا، لا يجوز فيه ضم، ولا كسر، وبما تقرر علم أنها لا تقلب ياء في نحو يدعو ياسر، ويرمي واعد، لكونهما في كلمتين، ولا في نحو طويل وغيور، لتحرك السابق منهما، ولا في نحوسُوْيِر وتُسُوْيِر مجهولي ساير وتساير، لأنّ الواو فيه بدل من الألف والألف لا تدغم في شيء، فكذا بدلها، ولئلا يلتبس بسِيْر وتُسُير مجهولي سار وتسير، ولا في نحو ديوان، بكسر الدال وفتحها، لأنّ أصله دوّان بوزن فعّال، قلبت الواو ياء على القياس في لغة كسر الدال، وعلى غيره في لغة فتحها، ولو كان وزنه فيعالا قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولا في نحو رويا وروية إذا خففت الهمزة لعروض الواو، لا في نحو قَوْي مخفف قوِي بكسر العين لعروض السكون، هذا وقد اطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل نحو جدول وأسود

وَأما: ضَيْوَنٌ وحَيْوَةُ، ونَهُوٌّ فشاذٌ، وصميم وقميم شاذ وَقَوله:

ﺟ شيء فكذا الحرف الذي هو بدل عنها، وأما ضيون وحيوة فشاذ؛ لأن القياس القلب والإدغام. قال في الصحاح: إنما لم يدغم في ضيون؛ لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل وكذلك حيوة اسم رجل، وفارق هيناً وميتاً وسيداً وحيوة غير منصرف للعلمية والتأنيث ونهو شاذ، والقياس نهى إذ الأصل نهوي، وصميم وقيم شاذ؛ لأنهم قلبوا الواو ياء مع عدم المقتضى وأصلهما صوم وقوم وقوله[1]: [الطويل]

ﮔ (وأما ما ضيون) للسنور الذكر (وحيوة) اسم رجل (ونهو) على وزن فعول من النهي وأصله نهوى، والقياس أن يقلب واوه ياء ويدغم لكن عكس (فشاذ) لعدم قلب الواو ياء في هذه الأمثلة (وصيم وقيم شاذ) لأنه قلب الواو ياء فيهما مع عدم المقتضى وأصلهما صوم وقوم (وقوله):

ﻛ قوله: (وأما ضيون) الضيون السنور الذكر، والجمع ضياون صحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد وإنما لم تدغم في الواحد؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل وكذلك حيوة اسم رجل فارقاً هيناً وميناً وفي حاشية الصحاح ضيون فيعل لا فعول. قال الفارسي: لأن فيعلاً أكثر وفيه وجه آخر وهو كون العين واواً أو أكثر منها ياء.

قوله: (لأنه اسم موضوع) يريد أنه اسم علم ليس بجار على الفعل كسائر الأعلام وعن مثله احترز التفتازاني فزاد في الشروط أن لا يكون اللفظ علماً.

قوله: (والقياس نهي) بكسر الهاء ويجوز كسر النون أيضاً.

ﻓ للحية الإعلال والتصحيح، (وأمَّا ضَيْوَن) للسنور الذكر (وحَيْوَة) اسم رجل، (ونَهُوٌّ) عن المنكر مبالغة ناه (فشاذ) كل منها، والقياس قلب الواو ياء، ثم إدغام الياء في الياء، والياء في ضيون زائدة، والواو أصلية لوجود فَيْعَل كصيقل، وعدم فعْول، والياء في حيوة أصلية، لوجود فيعل والواو مبدلة من الياء الأصلية، وأصل نَهُو نهوي قلبت الياء واواً، وأدغمت الواو في الواو على غير قياس، كما عرف، (وصُيَّم وقُيَّم) جمعا صائم وقائم (شاذ) كل منهما أيضاً؛ لقلبهم الواو ياء بلا مقتض، وأصلهما صوم وقوم، وظاهر أنّ شذوذ هذا بالنظر إلى القاعدة المذكورة لا مطلقا، فإنه مقيس بالنظر إلى قاعدة أنّ الواو إذا كانت عينا لفُعَّل جمعا صحيح اللام تقلب ياء، وإن كان الأكثر فيها التصحيح، (وقـولـه)، . . . .

---

(١) قائله ذو الرمة. والاستشهاد بالبيت في الرواية المشهورة على أن النيام أشذ من صميم، وذلك لأن الواو في صوم قريبة من الطرف، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا، كما في عتى وجثى جمع =

[الطويل]

فَمَـا أَرَّقَ الـنُّـيَّـامَ إلا سَــــــــــلامُـهَـا

أشذُّ.

جـ: ألا طَـرَقَـتْـنـا مَـيَّـةُ ابـنَـةُ مُـنْـذِرٍ   فَـمَـا أَرَّقَ الـنُّـيَّـامَ إلا سَـلامُـهَـا
أشذ والقياس النوام فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير الموجب ووجه كونه أشذ بعده عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الألف الواقعة فيه.

ع: إلا طَـرقـتـنـا مَـيَّـةُ بـنـت مـنـذرٍ   (فـمـا أَرَّقَ الـنُّـيَّـام إلا سَـلامُـهـا)
(أشذ) فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير موجب ووجه كونه أشذ بعده عن الـطـرف بـسـبـب الألـف..................................

ك: ....

ق: أي الشاعر[1]: [الطويل]

أَلَا طَـرَقَـتْـنـا مَـيَّـةُ ابْـنَـةُ مُـنْـذِرٍ   فَـمَـا أَرَّقَ الـنُّـيَّـامَ إلّا سَـلامُـهَـا

أشذ) مما قبله، والقياس النوّام، ووجه شذوذه ما مرّ فيما قبله، ووجه كونه أشذ، بُعده من الطرف الذي هو محل التخفيف، وعدم موافقته لقاعدة، والحاصل أنّ شواذ الباب ثلاثة أنواع: نوع صحح مع استحقاقه الإعلال كضيون وحيوة، ونوع أُعِلّ مع استحقاقه التصحيح كصيّم وقيّم، ونوع أُعلّ إعلالا لا يستحقه، وهو نهُوٌّ.

ولمَّا فرغ مما يُعل عينه بالقلب، أخذ فيما يعل عينه بالنقل والإسكان فقال:

= عات وجات، بخلافها في النيام فإنها بعيدة من الطرف، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه. انظر: المخصص ١/ ٤٩٣، والخزانة ٣/ ٤١٩.

(١) قائله: هو أبو الغمر الكلابي، ويقال له: أبو النجم، وهو من الطويل.
اللغة: "طرقتنا" زارتنا ليلا "مية" اسم امرأة "أرق" أسهر وأذهب النوم من الأعين "النيام" جمع نائم – اسم فاعل من نام ينام نوما – المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظا ساهرين.
الإعراب: "ألا" أداة تنبيه "طرقتنا" فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به "مية" فاعل "ابنة" نعت "منذر" مضاف إليه "فما" الفاء عاطفة وما نافية "أرق" فعل ماض "النيام" مفعول به لأرق "إلا" أداة حصر "كلامها" فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.
الشاهد: قوله: "النيام" فإن أصله النوام، ونيام جمع نائم والهمزة في المنفرد منقلبة عن واو.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٨٠/ ٣، وابن هشام ٢٧٨/ ٤، وابن عقيل ٤٢٩/ ٢، وابن الناظم، والمكودي ص٢٠٢، وابن يعيش ٩٣/ ١٠.

وتُسَكَّنَانِ وتُنْقَلُ حركتهما فِي نَحْو: يَقُوْمُ وَيَبِيْعُ للبسه بِبَاب يخَاف، ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ كَذَلِك، ومفعول كَذَلِك نَحْو: مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ والمحذوف عِنْد سِيبَوَيْهٍ وَاو مَفْعُولٍ، . . . .

قوله: **(وتسكتان)** لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب شرع فيما يكون فيه الإعلال بالنقل والإسكان نحو يقوم وقد تقدم ذكره حين اعترض به على ما قلبت فيه العين ألفاً، ومفعل ومفعل كذلك نحو معون ومبيت، ومفعول كذلك نحو مقول ومبيع نقل حركة العين إلى ما قلبها فاجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذف عند سيبويه واو مفعول؛ . . . .

(وتسكنان وتنقل حركتهما) إلى الساكن قبلهما إن كان ذلك الساكن متحركاً في أصل أمثلته (**في نحو يقوم ويبيع للبسه بباب يخاف**) لو قلبت الواو والياء ألفاً وفتح ما قبلهما وبيان ذلك مذكور قبل (**ومفعل**) بضم العين (**ومفعل**) بكسرها (**كذلك**) يسكن الواو والياء فيهما ولم تقلبا ألفاً للبسه بمخاف (**ومفعول كذلك**) تسكن الواو والياء فيه بنقل حركتهما إلى ما قبلهما (**نحو مقول**) وأصله مقوول (**ومبيع**) وأصله مبيوع (**والمحذوف عند سيبويه واو مفعول**) لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ولذلك استمر زيادتها في الثلاثي المجرد وغيره. . . . .

قوله: (**فحذف عند سيبويه واو مفعول**) احتج له بأن هذه الواو زائدة وحذف الزائد أولى وبأنها قريبة من الطرف والتغيير في الأطراف وما يقرب منها أكثر وبالقياس على التحريك في نحو رد فكما حرك الثاني لالتقاء الساكنين كذلك يحذف لالتقائهما فيما نحن فيه وبأنهم قالوا في مشوب ومنول ومشيب ومنيل فقلبوا الواو ياء شذوذاً فدل على أن الواو المبقاة هي العين؛

(وتسكنان)، أي الواو والياء، (وتنقل حركتهما) إلى ما قبلهما (في) نحو (يَقوم ويَبيع) كيصون ويبين (للبسه بباب يَخاف) لو حمل على الماضي في قلب حرف العلة فيه ألفاً كما مر بيانة في مبحث ما تقلب فيه العين ألفاً، (ومَفْعُل) بضم العين، (ومَفْعِل) بكسرها (كذلك) أي مثل ما مر في أنّ عينه تسكن وتنقل حركتها إلى ما قبلها نحو معون ومبيت، أصلهما معون ومبيت، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، ولم تقلب ألفاً للبس كما مرّ، (ومَفعول كذلك نحو مَقُول ومَبيع)، أصلهما مقوول ومبيوع، نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان، العين وواو مفعول، فحذف أحدهما، (والمحذوف عند سيبويه واو مفعول) لا عينه، لأنّ حذف الزائد أولى، لا سيما إذا لم ينط به كبير فائدة، فإنّ علامة اسم المفعول الميم لاستمرارها في الثلاثي وغيره، غير أنّ الواو نشأت من إشباع

وَعند الْأَخْفَش الْعين، وانقلبت وَاو مَفْعُوْلٍ عِنْده يَاء للكسرة، . . .

ﭼ لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو، ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، غير أن الواو نشأت من إشباع ضمة غير مفعل الجاري على يفعل لئلا يلزم المثال المرفوض وهو مفعل فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصلي، وعند الأخفش العين؛ لأن الأصل في الساكنين إذا كان

ﮔ (و) المحذوف (**عند الأخفش العين**) لأن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مَدّ أنْ يحذف الأول نحو قل وبع (**وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة**) وذلك لأنه لما حذف من مبيوع الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل ضمتها إلى الياء صار مبوع فقلبت الضمة

ﮒ لأنهم قد قلبوا العين فقالوا حوراء وحور وحير قال[1]:

عَيْنَاءُ حَـــــوْراءُ من العِيـنِ الحِيرْ

ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء إلا أن تدغم نحو مرمى. قوله: (**لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو**) إشارة إلى منع ما احتج به الأخفش وهو أن عين الكلمة لغير معنى بخلاف واو مفعول فإنها حرف معنى يدل على المفعولية وحذف ما لا معنى له أسهل كما أنه لما اجتمعت التاآت في نحو تذكر حذفت الثانية ولم تحذف الأولى؛ لأنها لمعنى. قوله: (**الجاري على يفعل**) وجه الجريان عليه ما قيل إن اسم المفعول مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث إنهما يسندان إلى مفعول ما لم يسم فاعله فأدخلت الميم مقام حرف المضارعة ثم فتحت لالتباس المبقاة على الضم باسم المفعول من باب الأفعال مع خفة الفتح ولما في الكسر من الالتباس باسم الآلة أو الانتقال إلى الأثقل ثم ضمت الراء إذ الكسر والبقاء على الفتح يؤديان إلى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد ثم أشبعت الضمة لئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم. قوله: (**لأن الأصل في الساكنين إلى آخره**) احتج له أيضاً بأن العين هي المعلة في الماضي بقلبها ألفاً، وفي المضارع بنقل حركتها وفي الأمر بحذفها وفي اسم الفاعل بقلبها همزة وبأن المحذوف لو كان واو مفعول لالتبس اسم المفعول بالمصدر الذي على مفعل نحو مقيل ومحيص وأجيب عن الأول المذكور في الشرح بمنع أن الأصل ما ذكر مطلقاً بل إذا كان الثاني حرفاً صحيحاً سيذكره أيضاً.

وعن الثاني بأن مقتضى قياس اسم المفعول على الماضي والمضارع واسم الفاعل أن لا

ﮓ ضمة عين مفعُل الجاري على يُفعَل، لكونه بناء مرفوضا، (و) المحذوف (عند الأخفش العين)، لأنّ الأصل في اجتماع الساكنين حذف الأول كما في قل وبع، وهو في الواوي ظاهر، وأمّا في اليائي فبعد نقل ضمة الياء وحذفها، وإبدال الضمة كسرة (انقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة) قبلها . . . .

---

(١) انظر: المخصص ١/ ٩٩.

فخالفا أصْلَيْهِمَا، ....

ك الأول حرف مد أن يحذف الأول كما في قل وبع، ثم قال فخالفها أصليهما.
أما مخالفة سيبويه أصله فلأنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف

ق كسرة والواو ياء (**فخالفا**) أي سيبويه والأخفش (**أصليهما**) أما سيبويه فلأن أصله أنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول وهنا حذف الثاني وأما الأخفش فلأن أصله إذا وقعت ألفاً مضمومة وبعدها ياء أصلية ساكنة قلبها واو محافظة على الضمة وهنا قد قلبت الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها وكان كل منها حافظاً على أصله من وجه آخر، أما سيبويه فلأن أصله في الياء الساكنة التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلت الضمة كسرة فلما رأى ألفاً في نحو مبيع مكسورة زعم أن الكسرة

ج تسلم عينه من الإعلال وقد عمل به فأعلت بالنقل كما أعل المضارع به ثم لم فعل عينه بأمر آخر لانتفاء مقتضية. وعن الثالث بأن الالتباس مشترك وبأنه مغتفر فيما زاد على الثلاثة تقول أخوك المكرم وأكرمت زيداً مكرماً فكما اغتفر الالتباس في مثل هذا اعتماداً على القرائن فليغتفر مثله في المعتل من الثلاثي هذا وقد عورض أيضاً من قبله القياس على التحريك المتقدم بالقياس على حذف الأول إذا كان الساكنان في كلمتين وهما من نوح ما يصح حذفه كقولهم يا هذا وجل دون يا فذ أجل قيل بل هو أولى؛ لأن قياس الحذف على الحذف أولى من قياسه على التحريك ومنع قلب العين يا قيل ولا حجة في الحير؛ لأنه اتباع وأجيب أيضاً أما عن المعارضة فبأن القياس على الحذف يستلزم خلاف مقتضى الأصل لما فيه من قياس الأبعد من الطرف على المتطرف وحمل الالتقاء الالزم على الالتقاء العارض وإجراء المتصل مجرى المنفصل والقياس على التحريك سالم من ذلك كله. وأما من المنع فبأن أصحاب سيبويه يثبتوا الحير في جمع حوراء من هذا الشعر إنما نقل أنه يقال ذلك وجيء بالبيت على تلك اللغة التي تثبت من غيره وإذا احتمل في البيت أن يكون القلب للاتباع للعين وأن يكون على تلك اللغة يكون حمله عليها أحسن؛ لأن الاتباع خلاف الأصل. قوله: (**ثم قال فخالفها أصليهما الخ**) الحاصل أن كل واحد منهما خالف أصله من وجه ووافق أصله م وجه، وأما مخالفة سيبويه أصله أنه حذف الثاني من الساكنين والقياس عنده حذف الأول، وأما موافقته أصله أنه قلب الضمة كسرة في مبيع بعد حذف واو المفعول لتسلم الياء. وأما مخالفة الأخفش أصله أنه قلب الضمة في مبيع بعد حذف الياء لينقلب واو المفعول ياء ليحصل الفرق بين الواوي واليائي وأما موافقته أصله أنه حذف ما هو قياس التقاء الساكنين وهو الأول.

فق (فخالفا أصليهما) أمَّا مخالفة سيبويه أصله، فلأنه قال كغيره: إذا اجتمع ساكنان، وأولهما حرف مد حذف الأول، وهنا حُذِف الثاني.
واعترض بأنّ ذلك إنما ثبت فيما كان الأول فيه حرف مد، والثاني صحيحا كقل

. . . .

نك الأول وخالف أصله ها هنا فحذف الثاني وقيل في هذا نظر ؛ لأن ذلك إنما يثبت فيما كان الأول حرف مد ولين، والثاني صحيحاً كقل وبيع، وأما إذا كانا مدين فلم يثبت إلا إذا كان حرف الثاني مقوماً للدلالة على معناه كما في المصطفون.

وأما مخالفة الأخفش أصله فلأن الفاء إذا وقعت مضمومة وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة، وقد قلب الضمة ها هنا كسرة مراعاة

جو لأجل الياء، وقال إن المحذوف واو مفعول، وأما الأخفش فلأن أصله في الياء المذكورة قبلها واواً فزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الياء والواو، وقال إن حذف الياء الأصلية أولى لأنه قياس التقاء الساكنين. . . . .

لك قوله: **(وقيل في هذا نظر)** هذا النظر مأخوذ من شرح الشريف وقد سبقه إليه البدر بن مالك. قوله: **(كما في المصطفون)** أصله المصطفيون قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت؛ لأن حذف الواو مفوت للدلالة على معنى الجمع. قوله: **(وإن مخالفة الأخفش الخ)** اعترضه البدر بن مالك بأن الأخفش ليس له أن سمع العرب قالوا مبيع أن يخالفه ويقول مبوع رعاية لأصله حتى يكون قد عدل عن الاستعمال على وفق أصله إلى الاستعمال على خلافه فلا ينبغي أن يقال خالف أصله بل نحو مبيع جاء على خلاف أصله، وقال إن قول ابن الحاجب أن الأخفش خالف أصله ليس إلا في معرض الانتقاد عليه في أنه خالف سيبويه فلزم على ذلك مخالفته لأصله قال وهذا كما ترى فاسد؛ لأن نحو مبيع جاء على خلاف أصله فيما فاؤه مضمومة وبعدها ياء ساكنة على تقدير مخالفته لسيبويه وعلى تقدير موافقته له انتهى.

قوله: **(وقد قلب الضمة كسرة)** يعني قلب الضمة كسرة في مبيع لأجل الياء المحذوفة ولم يقلبها في غير ذلك من المفردات كسرة مراعاة للياء الموجود بدليل أن نحو مصوفة عنده قياس وهذا عكس ما يقتضيه النظر الصحيح إذ الموجود أولى بالاعتبار من المعدوم.

قذ وبع، وأمَّا إذا كانا حرفي مد، فلم يثبت إلّا إذا كان حذف الثاني مفوتا للدلالة على معناه كما في مصطفون، وأمَّا مخالفة الأخفش أصله، فلأنّ أصله أنّ الفاء إذا انضمت قبل ياء ساكنة أصلية قلب الياء واواً إلّا في الجمع نحو بيض، وفي فعلى صفة نحو ضيزى كما مر، أو هنا قلب الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي يا، قال الجاربردي كغيره، وكان كلا منهما حافظ على أصله من وجه آخر، فراعى سيبويه أصله، في أنّ الياء التي هي عين، إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة، فلمَّا رأى الفاء في مبيع كسرت غلب على ظنه أنّ الكسر لأجل الياء، فرأى أنّ المحذوف واو مفعول، وراعى الأخفش أصله في أنّ الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً؛ لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أنّ الكسر للفرق بين الواوي واليائي، ورأى أنّ حذف الياء الأصلية أوْلى،

وشَذَّ مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ، وَكَثُرَ نَحْو: مَبْيُوعٍ، وَقلَّ نَحْو: مَصْوُونٍ،

للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر، وكأن كل واحد منهما حافظ على أصله من وجه آخر، فراعى سيبويه أصله في أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلب الضمة كسرة فلما رأى الفاء في مبيع كسرت غلب على ظنه أن الكسرة لأجل الياء فرأى أن المحذوف واو مفعول، وراعى الأخفش أصله في أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أن الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، ورأى أن حذف الياء الأصلية أولى؛ لأنه قياس التقاء الساكنين، وشذ مشيب ومهوب من الشوب واليهبة، والقياس مشوب ومهيب، وكثر التصحيح في الياء نحو مبيوع، وقل في الواوي نحو مصون؛ لأن الواو أثقل من الياء ذكر في الصحاح، والنزهة أنه ليس يأتي مفعول من بنات الواو بالتمام إلا حرفان مِسْكٌ مَدوفٌ أي مبلول وثوب مصون، ....

(**وشذ مشيب**) من الشوب والقياس مشوب (**و**) شذ (**مهوب**) من الهيبة والقياس مهيب (**وكثر نحو مبيوع**) بالصحيح من غير إسكان ونقل في الأجوف اليائي (**وقل نحو مصوون**) بالتصحيح في الأجوف الواوي لأن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الواو والياء

قوله: (**موجودة أجدر**) وفيه نوع تشنيع أي هذا على خلاف مقتضى القياس والعقل يأباه فيكون بعيدة عن الحكمة والعقل والقياس والأصل لنا. حاصله أن الكسرة عند سيبويه لتسلم الياء من القلب واواً وعند الأخفش أن الكسرة ليست؛ لأن تسلم الياء بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء إذ لو بقي الضمة لزم سلامة واو مفعول واشتبه حينئذٍ ذوات الواو بذوات الياء. قوله: (**وكثر التصحيح في اليائي**) ذكر ابن مالك وغيره أن التصحيح فيه لغة تميمية قالوا مبيوع ومعيوب ومخيوط ومكيول ومطيوب، ومعيون، ومغيوم وغيرها. قوله: (**إلا حرفان**) حكى أيضاً رجل معوود، وفرس مقوود، وقول مقوول والمدفوف بدال مهملة.

لأنه قياس اجتماع الساكنين، (وشذ مَشِيب) من شابه يشوبه، والقياس مشوب كمقول (ومَهُوب) من الهيب والقياس مهيب كمبيع، وكلام الجوهري يقتضي أنه مأخوذ من واوي، فقد قال مهوب بُني على قولهم هَوب الرجل، لما نقل من الياء إلى الواو فيما لم يسم فاعله، (وكثُر نحو مَبْيوع) ومخبوط من اليائي بالتصحيح، (وقلَّ نحو مَصْوُون) من الواوي بالتصحيح، وذلك لخفة الياء دون الواو، قال الجوهري: لم يأت مفعول من بنات الواو بالتمام الآخر فإن مسك مدووف، أي مبلول، وثوب مصوون، وقد جاء فيهما النقصان أيضاً، قال: ومن النحاة من يقيس على ذلك، فيقول: قول مقوول، وفرس مقوود، وكلام القاموس في مادة دوف يوافقه، وفي مادة قول وقود يقتضي أنّ

وإعلال نَحْو: تَلْوُوْنَ ويَسْتَحْيِيْ قَلِيلٌ.

ﻫ وفي بعض النسخ وإعلال نحو تلووا ويستحيي قليل، وتلووا للجمع المذكر السالم من لوى يلوي وأصله تلويوا كتضربوا نقل حركة الياء إلى الواو الأولى، وحذفت لالتقاء الساكنين فصار تلووا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ﴾ [النساء: ١٣٥] ثم منهم من ينقل حركة الواو إلى اللام ويحذف أحد الواوين وهو قليل لما يلزم من اجتماع الإعلالين، ويستحي مضارع استحيى، ومنهم من ينقل حركة الياء إلى الحاء ويحذف إحدى الياءين وهو أيضاً قليل.

ﮔ (**وإعلال نحو تلووا**) والواو الثانية لجمع المذكر الغائب من لوى يلوي لياً وأصله تلويوا نقل ضمة الياء إلى الواو بعد حذف كسرتها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار تلووا منه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ﴾ [النساء: ١٣٥] ثم منهم من ينقل ضمة الواو إلى اللام ويحذف الواو التي هي عين الفعل هذا إذا جعل تلووا من اللي وأما إذا جعل من الولي فعل القياس (**و**) إعلال (**يستحي**) من استحى بتحريك الحاء وحذف إحدى اليائين لغة تميم، ولغة أهل الحجاز استحيى يستحيي بإثبات اليائين على وزن استرعى يسترعى ولو لذكر الماضي أيضاً لكان أولى (**قليل**) لما يلزم من اجتماع الإعلالين المرفوض فيهما ....

ﻟ قوله: (**ثم منهم من ينقل**) هذا وجه إعلال تلووا ويستحيي وأما ما ذكر قيل ذلك فبيان أصلهما.

قوله: (**ثم منهم من ينقل**) قرأ ابن عامر وحمزة وأن تلوا بواو واحدة فقيل إنها من لوى يلوي كقراءة الجماعة إلا أن الضمة نقلت ثم حذفت الواو ويعزى هذا للنحاس وهو ما في الشرح وقيل إنها من الولاية بمعنى وإن وليتم إقامة الشهادة أو توليتم الأمر فتعدلوا عنه، والأصل توليوا ويعزى هذا الجماعة منهم الفارسي وهو سالم مما لزم الأول من الإجحاف.

ﻗ ذلك مسموع، وبه صرّح ابن هشام في مقوود، (وإعلال نحو تَلْوُوا ويَسْتَحيي) بنقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، وحذف إحدى الواوين في الأول، وإحدى اليائين في الثاني (قليل) لما يلزم من اجتماع إعلالين، وتلووا من لوى الرجل رأسه يلوي، وأصله يلويوا كيضربوا، نقلت حركة الياء إلى الواو، وحذفت لالتقاء الساكنين، فصار يلووا، وعليه اقتصر الأكثر، ومنهم من ينقل ضمة الواو إلى اللام، ويحذف الواو التي هي عين الفعل، وخرج تبلووا من اللي تليوا من الولي فإعلاله ليس بقليل.

ثم أخذ في بيان ما إعلال عينه بالحذف بقسميه الواجب والجائز، فقال مبتدئا

وتُحذفان فِي نَحْو: قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ، وَيُكْسَرُ الأوّل إِن كَانَت الْعين يَاءً أَو واواً مَكْسُورَة، وَيضمُّ فِي غَيره، وَلم يفعلوه فِي لَسْتُ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، . . . .

قوله: (**وتحذفان في نحو قلت**) لما فرغ مما يكون فيه الإعلال بالقلب والنقل والإسكان شرع فيما يكون فيه الإعلال بالحذف، وهو على قسمين بطريق الوجوب، وبطريق الجواز. أما بطريق الوجوف ففي موضعين:

أحدهما: أن يعرض ما يوجب سكون الآخر، إما لاتصال الضمير فيحذف العين ويكسر الفاء إن كانت العين ياء كبعت أو واواً مكسورة كخفت، وتضم في غيره، كقلت، وقد مر تحقيقه، ولم يكسروا في لست لشبه الحرف بعدم التصرف.

(**وتحذفان**) وجوبا (**في نحو قلت وبعت**) مما كانت الواو والياء فيه عيناً واعلتنا بالقلب ألفاً أو بالسكون مع ساكن آخر بعدهما سواء كان ذلك الساكن لام الفعل أم لا (**وقلن وبعن ويكسر الأول إن كانت العين ياء**) نحو بعت للفرق بين الواوي واليائي بعد حذف الألف لالتقاء الساكنين (**أو واواً مكسورة**) نحو خفت لبيان البنية (**ويضم**) الأول (**في غيره**) أي في غير ما يكون العين فيها ياء أو واواً مكسورة للفرق المذكور نحو قلت وقد ذكرت بيان ذلك (**ولم يفعلوه في لست**) أي لم يكسر الأول مع أن العين ياء (**لشبهه بالحرف**) أي لشبهه بحرف النفي سلبوه ما للأفعال من التصرف والتزموا السكون في ليس إذ أصله ليس وإن كان السكون في مثله نحو علم جائزاً لإجرائه مجرى ليت. . .

قوله: (**وقد مر تحقيقه**) أي في أوائل الكتاب.

قوله: (**وقد مر تحقيقه**) أي في أول الكتاب في قوله وأما سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو.

قوله: (**ولم يكسروا في لست**) أي في المشهور فقد حكى أيضاً لست بالكسر.

قوله: (**لشبه الحرف**) إذ لم يأت منه مضارع ولا أمر ولا نهي.

بالواجب: (وتحذفان)، أي الواو والياء (في نحو قُلتُ وبِعتُ وقُلنَ وبِعْنَ) كطُلتُ وسِرتُ وطُلْنَ وسِرْنَ، لأنه لـمَّا اتصل به ما يوجب سكون آخره، التقى ساكنان فوجب حذف العين لذلك، (ويكسر الأول) من الكلمة (إنْ كانت العين ياء) كبعتُ، (أو واواً مكسورة) كخِفت، قيل وقد اجتمعا في هبت، **قلت**: وفي صحته نظر، أو تكلف، (ويُضم في غيره) كقلتُ وطلتُ، وتقدم بيانه أول الكتاب، (ولم يفعلوه) أي ما فعل في بعت من كسر الأول (في لَسْتُ لشبهه بالحرف)، أي لشبه ليس بالحرف في جموده. . . . . .

وَمِن ثَمَّ سَكَّنُوا الْيَاءَ، والواو وَفِي نَحْو: قُلْ وبِعْ؛ لِأَنَّهُ عَن تَقُولُ وتَبِيعُ، ....

ثم اعلم أن ليس مخفف ليس كعلم؛ لأنه فعل لاتصال الضمائر به في نحو لست، ولسنا إلى لستن، ولا يجوز أن يكون وزنه فعل بفتح العين؛ لأن مفتوح العين لا يجوز إسكان عينه لخفة الفتحة، ألا ترى أن من قال في علم وظرف علم ظرف لم يقل في قتل وضرب قتل وضرب، ولا أن يكون فعل بالضم؛ لأن هذا المثال لا يكون في ذوات الياء فتعين أن يكون فعل بكسر العين كصيد البعير إذا كان داء في رأسه فيرفعها، لكنهم لما لم يريدوا فيها التصرف لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرف وألزموه السكون لئلا تنقلب الياء ألفاً، وأجروه مجرى الحرف كليت حتى بالغ القائل ومنعها العمل فقال:

لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ

وإما لكونه مجزوماً نحو لم يقل ولم يبع أو في حكم المجزوم نحو قل وبع؛ لأنه فرع يقول ويبيع ولذلك لم يختلف في الضمة والكسرة فيهما.

(ومن ثم سكنوا الياء) من ليس **(وفي)** نحو **(قل وبع لأنه من تقول وتبيع)** ولم يختلف في الضمة والكسرة فيهما ....

قوله: **(لأن هذا المثال)** أي لم يأت من الأجوف اليائي فعل الأهيؤ وهو شاذ.

قوله: **(لا يكون في ذوات الياء)** الا هيؤ لمن حسنت هيته.

قوله: **(حتى بالغ القائل ومنعها العمل)** أي إذا انتقض النفي بإلا كما في المثال وذلك القائل بنو تميم.

قوله: **(لأنه فرع تقول)** يريد أنه مأخوذ منه بحذف حرف المضارعة ثم العين لالتقاء الساكنين.

قوله: **(ولذلك لم يختلف)** أي لأنهما فرع يقول ويبيع.

(ومن ثَم) أي من هنا، وهو أنّ ليس تشبه الحرف، أي من أجل ذلك (سكَّنوا الياء) منها، ولم يقلبوها ألفاً إجراء لها مجرى الحرف، كليت، وأصلها ليس بالكسر لا بالفتح، لأنّ فتحة العين لا تحذف لخفتها، بدليل أنّ مَن قال في عُلِم وظرُف علْم وظرْف لم يقل في قُتِل وضُرِب قتْل وضرْب، ولا بالضم، لأنّ هذا المثال منتف في ذوات الياء، وإن أتى منه فرد فشاذ، (و) يُحذفان أيضاً (في) نحو (قُل وبِع) كصُن وسِر (لأنه) فرع (من) نحو (تقول وتبيع)، ولذلك لم تختلف الضمة والكسرة فيهما، ....

وَفِي الْإِقَامَة والاستقامة، وَيجوزُ الْحَذف فِي نَحْو: سَيْدٍ ومَيْتٍ. . .

جي **وثانيهما**: نحو الإقامة والاستقامة، والأصل الأقوام والاستقوام فقلبوا العين ألفاً حملاً على أقام واستقام فالتقى ساكنان ألف التي هي العين والألف الزائدة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين على أصل الأخفش في مقول، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن تكون المحذوفة هي الثانية، وذكر بعض الشارحين أن ذكر الإقامة والاستقامة مكرر وجوابه أن ذكرهما هنالك لقلب العين ألفاً، وها هنا للحذف لالتقاء الساكنين.

وأما بطريق الجواز، ففي نحو سيد وميت، فإنه تحذف الياء الثانية منهما تخفيفاً

نقره (و) تحذفان **(في الإقامة والاستقامة)** وهذا إنما يكون مثالاً على قول الأخفش، وأما على قول الخليل وسيبويه فالمحذوف الألف الزائدة لا عين الفعل، وقيل ذكرهما مكرر هنا لذكرهما قبل ولا تكرار لأن ذكرهما قبل ذلك لقلب العين ألفاً وهنا لحذفه لالتقاء الساكنين **(ويجوز الحذف في نحو سيد وميت)** مما كان على بناء فيعل بكسر العين معتلاً عينه فإنه يحذف الياء المكسورة لاجتماع يائين وكسرة وهذا عند سيبويه، وقال بعضهم لما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعل بكسر العين يحكم بأن أصل سيد فيعل بفتح العين لوجوده في الصحيح نحو صيرف فكسر العين على غير القياس وقال الأخفش تجنباً أيضاً من بناء فيعل بكسر العين أن أصل نحو جيد جويد كطويل فنقلت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ثم قلبت وادغمت، وقول سيبويه هو الحق لأنه لا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فيعل بكسر العين واختصاص الصحيح ببناء فيعل

لي قوله: **(نحو الإقامة والاستقامة)** أي في مصدر باب الأفعال والاستفعال. قوله: **(وأما أصل سيبويه فيقتضي)** قال غيره: لم أر لسيبويه في ذلك نصًا لكن هذا يجب أن يكون مذهبه، ومن ثَمّ قال الشارح رحمه الله يقتضي. قوله: **(وذكر بعض الشارحين)** هو الشريف رحمه الله تعالى. قوله: **(إن ذكرهما هنالك)** أي في قولك العين تقلبان ألفاً الخ.

فك (وفي) نحو (الإقامة والاستقامة) كالإقالة والاستقالة، والأصل إقوام واستقوام، وإقيال واستقيال، قلبت الواو والياء فيها ألفاً حملا على أفعالها، فالتقى ساكنان الألف التي هي العين والألف الزائدة، فحذفت الأولى على أصل الأخفش في مقوول ومبيوع، لأن الكلام في حذف العين، وليس ذكر الإقامة والاستقامة هنا مع ذكرهما فيما مرّ مكررا، لأنّ ذكرهما ثَمَّ للقلب، وهنا للحذف لالتقاء الساكنين، ومثله يأتي في سيّد وميّت وكينونة وقيلولة فيما يأتي، ثمّ ثنى بالجائز، فقال: (ويجوز الحذف) للواو والياء (في نحو سيِّد وميّت . . . .

وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ.

لاجتماع الياءين وكسرة، قال في شرح الهادي: لم يلتزموا ها هنا التخفيف والتزموه في كينونة وقيلولة لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث، وكلام المصنف يدل على أنهما مما يجوز فيه الحذف، وفيه نظر لأنه لم يستعمل لمثل كينونة وقيلولة أصل يكون هو مخففاً عنه إلا نادراً في قوله[1]: [الرجز]

يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونة

وإذا كان كذلك لم يجز جعلها من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز؛ لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة ويمكن أن يجاب عنه بأن شيئاً من القواعد لم

بفتحها (و) في نحو **(كينونة وقيلولة)** مما كان المصدر معتل العين على وزن فيعلولة وأصلهما كيونونة وقيولولة، وقيل الترم الحذف فيهما لكثرة حروف الكلمة مع تاء

قوله: **(والتزموه في كينونة)** صرح بذلك ابن عصفور وابن مالك وغيرهما ومثلها بينونة وصيرورة، وقيدودة، وقيلولة وحيلولة ونحوها.

قوله: **(في كينونة وقيلولة)** في كينونة وقيلولة في نسخة ض.

قوله: **(حتى يعود الوصل كينونة)** مصدر كان التامة أي حتى يعوتد الوصل جوداً أي ذا وجود أو موجوداً على حل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] أي ذا غور أو غاير بتقدير حذف مضاف أو تأويله باسم الفاعل تقول كان كوناً وكينونة صحاح.

قوله: **(إن يجاب عنه)** أي عن النظر في كلام المصنف.

وكَيّنُونة وقيَّلُولة) بوزن فيعِل بكسر العين، وفيعَلولة بفتحها، ويصير بعد حذف العين، وهي الياء الساكنة الثانية تخفيفا لاجتماع يائين وكسرة بوزن فيْل وفيلولة، إلّا أنّ الحذف في نحو كينونة أكثر منه في نحو سيد، لكثرة الحذف مع تاء التأنيث، واستعماله بدون الحذف قليل، بل قيل إنه ممتنع لا يُرتكب إلّا لضرورة، وبما ذُكر علم أنّ أصل كينونة المخفف كيّنونة المشدد، وبه قال البصريون، وقال الكوفيون أصله كونونة، بضم الكاف، وضعف لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء، والضمة فتحة وجه.

---

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري، وذكر المبرد قبله:

قد فارقت قرينها القرينة وشحطت عن دارها الظعينة

وقرينها: مفعول مقدم على الفاعل، والقرينة: الزوجة، وشحطت: بعدت، والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا المرأة مطلقاً، وكينونة: مصدر كان، والاستشهاد بالبيت في قوله "كينونة" بتشديد الياء مفتوحة فإن هذا يدل على أن الكينونة - بسكون الياء - مخفف منه، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل المهجور.

. . . .

يقتض وجوب حذفها، كما في قل وبع، والإقامة والاستقامة، بل هو مثل سيد وميت في جواز الحذف، ثم التزموه لما مر ولا خلاف في أنه مغير عن أصله؛ لأنه ليس في كلامهم فعلولة إلا نادراً كصعفوفة، فقال البصريون: إنه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده إليه في قوله:

حتى يعود الوصـــل كينونة

ووجود فيعلوة كخيتعورة وهو كل شيء لا يدل على حالة واحدة ويضمحل كالسراب وكالذي ينزل من الهواء كنسج العنكبوت، قال الشاعر(١): [الخفيف]

كُــلُّ أُنْــثَــى وَإِنْ بَــدَا لَــكَ مِــنْــهَــا آيَــةُ الْــحُــبِّ حُــبُّــهَــا خَــيْــتَــعُــورُ

وقال الكوفيون: هو مغير بإبدال ضمة أوله فتحة، وأصله كونونة على وزن سرجوجة، وهي الطبيعة وهو ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياء والضمة فتحة وجه.

التـأنـيـث. . . . .

قوله: **(لما مر)** أي من كثرة حروف الكلمة. قوله: **(لما مر)** أي لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث. قوله: **(فقال البصريون إنه مغير عن كينونة)** اعترض بأن كينونة مصدر وليس في المصادر ما هو على وزن فيعلولة أيضاً، وأجيب بأن فيعلولة قد ثبت في غير المصادر نحو خيسفوجة ولم يثبت فعلولة في موضع فحمله على ما ثبت في بعض المواضع أحسن قاله ابن عصفور، والخيسفوجة بمعجمة ثم مهملة وفاء وجيم سكان السفينة. قوله: **(بحذف العين)** الأصل كينونة فقلبت الواو ياء ثم حذفت لدفع الثقل الحاصل باجتماع المثلين. قوله: **(ينزل من الهواء)** في شدة الحر صحاح. قوله: **(وقال الكوفيون)** كذا في التسهيل أيضاً لكن ابن عصفور لم يعز هذا القول إلا إلى الفراء خاصة وتابعه أبو حيان، والسرجوجة بمهملة وجيمين.

قوله: **(على وزن سرجوجة)** السرجوجة الطبيعة والطريقة قال الأصمعي: إذا استوت أخلاق الناس قيل هم على سرجوجة واحدة صحاح.

. . . .

---

(١) هو الحارث بن عمرو بن حجر من كبار ملوك كندة، والبيت في الأغاني: (١٦/ ٣٥٣)، وفي الجمهرة: (٣/ ٤٠٣) منسوب إلى الملك الكندي حجر بن عمرو، وهو آكل المرار، عند البعض، والصحيح الأول والبيت في اللسان والتاج (ختعر) دون عزو، وانظر الأغاني (١٦/ ٣٥٣) وما بعدها.

وَفِي بَاب قِيْلَ وَبِيْعَ ثَلَاث لُغَات: الْيَاء، والإشمام، . . . .

جه قوله: (**وفي باب قيل**) لما كان هذا البحث إلى قوله بخلاف أقيم واستقيم مشتملاً على ما فيه القلب والحذف والإسكان؛ لأن إعلال قيل بالنقل والقلب، وإعلال بيع بالنقل والإسكان وإعلال قلت بالحذف مع ما يجوز فيها من الوجوه أخره إلى هنا، والمراد بباب قيل وبيع الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، وفيه ثلاث لغات:
الأولى: قيل وبيع، ووجهه أن أصل بيع بيع فأسكنوا الياء كراهة للكسرة عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة فكسرت الفاء وهي أفصحها، ثم حمل قيل عليه، وبهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيرو الحرف.
والثانية: أن تشم الفاء الضم تنبيهاً على الأصل، ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف وهذه اللغة فصيحة أيضاً.

نق (**وفي باب قيل وبيع ثلاث لغات**) وهو كل فعل ماض مجهول معتل العين (**الياء**) ووجه أن أصل بيع بيع فأسكن الياء لاستكراه الكسرة عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة بعد ضمة فكسرت الفاء ثم حمل عليه قيل، وهذا يقوي قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيروا الحرف وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الياء والواو (**والاشمام**) بأن يشم الفاء الضم تنبيهاً على أن الأصل فيه الضم وهذا

لح قوله: (**المعتل العين**) لو قال المعل العين لكان أحسن ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل نحو عود في المكان وصيد فيه فإن حكمه حكم الصحيح. قوله: (**فأسكنوا الياء كراهة للكسرة عليها**) قيل أيضاً في التوجيه أنهم نقلوا كسرة العين في بيع وقول إلى الفاء بعد سلب ضمتها فسلمت الياء وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وعلى هذا فليس في قولهم بيع تقوية لواحد من القولين. قوله: (**فكسرت الفاء**) لئلا ينقلب الياء واواً فيحصل الثقل بانقلاب الخفيف ثقيلاً مع أن نوع الفعل ثقيل، ولهذه العلة قلبت الضمة في بيض ونحوه كسرة لثقل الجمع. قوله: (**ثم حمل**) أي في قلب الضمة كسرة والجامع بينهما كون كل منهما ثلاثيًّا معتل العين وقال غيره: لما استثقلت الكسرة على الواو والياء المضموم ما قبلها نقلت إلى الفاء بعد سلب الحركة فسلمت الياء في بيع للمجانسة وانقلب الواو ياء في قيل فليس فيه حمل. قوله: (**ولا يخفى عليك أن الإشمام هنا ليس بالمعنى المذكور في أول الوقف**) أي ليس عبارة عن ضم

فك (وفي باب قيل وبيع) من كل فعل ماض ثلاثي مجهول معتل العين (ثلاث لغات: الياء) الخالصة؛ لأنّ أصل بيع بُيِع سكنوا الياء كراهة الكسرة عليها بعد الضمة، ثم كسروا الفاء، وهذه أفصح اللغات، ثم حملوا عليه قيل، لأنهما من باب واحد، ولهذا يقوى قول سيبويه على قول الأخفش، حيث غيرت الحركة دون الحرف، (والإشمام)،

وَالْـــوَاو، ....

ج: **وثالثتها**: قول وبوع، ووجهها أن تقول أصل قول قول كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار قول ثم حملوا بوع عليه، وهذه وإن كانت تقوي مذهب الأخفش إلا أنه لغة ردية لا اعتداد بها؛ لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل.

ز: الإشمام غير الإشمام المذكور في أول الوقف، فإن الإشمام هناك ضم الشفتين بعد إسكان الحرف من غير صوت، وهنا ضم الشفتين في حال التصويت، وهذا الإشمام إنما يكون على اللغة الأولى **(والواو)** فيهما نحو قول وبوع، ووجهه أن أصل قول قول فأسكن الواء لاستكراه الكسرة على الواو بعد الضمة، ثم حمل بوع عليه وهذه لغة ردية لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من العكس، قيل وهذا يقوي مذهب الأخفش وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الواو ....

ك: الشفتين فقط، ثم ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع والأقرب ما حرره الجعبري وغيره وهو أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إقرازاً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو أن الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر.

قوله: **(ليس بالمعنى المذكور)** لأن المراد بالإشمام هنا أن تمال حروف من بين حرفين أو حركة بين حركتين، والمراد به هناك أن تضم الشفتين بعد الإسكان.

قوله: **(ثم حملوا بوع)** وذلك لأنهم لما سكنوا غير بيع كان من حقهم أن يقلبوا الضمة كسرة لتسلم الياء كما في بيض ولكنهم صححوها حملاً على قول في صحة ضمتها فلزم انقلاب الياء واواً فدعوى الحمل؛ لأنه منها بخلاف اللغة الفصحى.

ف: وهو هنا أن يشم الفاء الضمة تنبيهاً على أصلها، إذ فاء المجهول في الماضي الثلاثي مضموم، فالإشمام هنا غير الإشمام في الوقف، لأنه هناك ضم الشفتين، بعد إسكان الحرف بلا تصويت، وهنا ضمهما مع التصويت كما عرف، (والواو) الخالصة، لأنّ أصل قول قُوِل، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم، فحذفوها ثم حملوا عليه بوع، وهذه وإن قوّت مذهب الأخفش، إلّا أنها لغة رديئة، لا اعتداد بها، لأنّ حمل الثقيل على الخفيف أولى من عكسه، ....

فَإِن اتَّصل بِهِ مَا يُسَكِّنُ لامَهُ، نَحْو: بِعْتَ يَا عَبْدُ، وَقُلْتَ يَا قَوْلُ، فالكسر والإشمام وَالضَّم، وَبَاب: اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ مثله فِيهَا، . . . .

جار قوله: **(فإن اتصل)** أي فإن اتصل بنحو قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير المرفوع المتحرك، وحذف العين لالتقاء الساكنين جاز أيضاً ثلاث لغات: كسر الفاء، والإشمام، والضم.

قوله: **(وباب اختير)** يعني أن الفعل الماضي المعتل العين المبني للمفعول من الافتعال والانفعال، مثل: باب بيع فيهما أي في اليائي والواوي فاختير يائي وانقيد واوي، وإنما أجرى مجراه في اللغات الثلاث؛ لأن أصل اختير وانقيد اختير وانقود وتير وقود كبيع وقول.

نقره **(فإن اتصل به)** أي بباب قيل **(ما يسكن لامه)** من الضمير المرفوع المتصل ويحذف عينه لالتقاء الساكنين **(نحو بعت يا عبد)** فإن قوله يا عبد يدل ظاهراً على أن المخاطب مبيع لا بائع **(وقلت يا قول)** فإن قوله يا قول يدل على أنه مقول لا قائل **(فالكسر والإشمام والضم)** جائزاً أيضاً **(وباب اختير)** وأصله اختير **(وانقيد)** وأصله القود مما كان قبل الواو والياء في الفعل المجهول ضمة وهو من باب الافتعال والانفعال **(مثله)** أي مثل باب قيل وبيع في اللغات الثلاث لأن الواو والياء فيهما مكسورتان ومضموم ما قبلها **(فيهما)** أي في الواوي واليائي فاختير يائي وانقيد واوي . . . .

كمال قوله: **(جاز أيضاً ثلاث لغات)** هذا الإطلاق هو ظاهر كلام سيبويه أيضاً وفصل ابن مالك وغيره من المتأخرين فقالوا إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل وهو ضم الفاء وكسرها وجب اجتناب ذلك الشكل فيقال في بوع بعت يا عبد بضم الفاء أو الإشمام لا الكسر وفي عوق عقت يا زيد بالكسر أو الإشمام لا الضم.

قوله: **(المعتل العين)** لو عبر أيضاً بالمعل لكان أولى ليخرج نحو اعتور فإنه أيضاً كالصحيح.

فلاح (فإنْ اتصل به ما يسكن لامه) من ضمير مرفوع متحرك (نحو بُعْتَ يا عبدُ، وقُلتَ يا قَولُ) بحذف العين لالتقاء الساكنين (فالكسر والإشمام والضم) جائزة، (وباب اخْتِير وانْقِيد) من كل فعل ماض مجهول من الافتعال والانفعال (مثله)، أي مثل باب قيل وبيع (فيهما)، أي في الواوي واليائي في مجيء اللغات الثلاث، فاختير يائي، وانقيد واوي، إذ أصل اختير وانقيد اختُير وانقُود، وتير وقود كبُيع وقول، فكانا مثلهما في الحكم بل أولى، لأنّ المزيد أثقل من المجرد. . . . .

بِخِلَاف بَاب: أُقِيْمَ واسْتُقِيْمَ. وَشرطُ إعلال الْعين فِي الِاسْم غير الثلاثي والجاري على الْفِعْل مِمَّا لم يُذْكَرْ مُوَافقَة الْفِعْل حَرَكَة. . . . .

قوله: **(بخلاف أقيم)** أي بخلاف الماضي المبني للمفعول من الأفعال والاستفعال كأقيم واستقيم، فإن أصلهما أقوم واستقوم فما يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعامل معاملة قيل وبيع، بل وقع قبلها سكون فأجري مجرى يقيم ويستقيم ولم يجر فيهما ما جرى في قيل وبيع لعدم موجب ذلك.

قوله: **(وشرط إعلال العين)** في الاسم الذي يكون على أكثر من ثلاثة أحرف، ولا يكون جارياً على الفعل مما لم يذكر أن يكون موافقة الفعل حركة، . . . .

(بخلاف باب اقيم واستقيم) مما كان قبل الواو والياء سكون كالماضي المبني للمفعول من باب الأفعال والاستفعال وأصلهما أقوم استقوم **(وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي)** المجرد لأن في الثلاثي المجرد من الاسم لم يشترط فيه ما شرط في الثلاثي المزيد فيه لأنه لو شرط فيه ذلك لم يعل لأنه لا تتفق مخالفة فيه للفعل أبداً مع وجود علة الإعلال **(و)** في الاسم غير **(الجاري على الفعل)** لأن في الجاري على الفعل ما شرط هذه الشرائط الآتية نحو الاستقامة فإنه ليس موازناً للفعل لكن قد بينا قبل ما هو المقصود من كلام القدماء في ذلك والمراد بالجريان على الفعل أن يكون مأخوذاً من الفعل راجعاً إليه ويكون الساكن فاؤه فأجري مجراه وقوله **(مما لم يذكر)** بيان لهما **(موافق الفعل حركة . . . .**

قوله: **(بل وقع قبلها سكون)** فتعين فيهما لغة واحدة وهو أقيم واستقيم.

قوله: **(ولا يكون جارياً على الفعل)** الجاري عليه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول.

(بخلاف باب أُقِيم واسْتُقيم) من كل فعل ماض مجهول من الأفعال والاستفعال، إذ أصلهما أقوم واستقوم، فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعاملا معاملة قيل وبيع، بل وقع قبلها سكون، فلم يجر فيهما ما جرى في قيل وبيع، لأنّ حرف العلة إذا سكن ما قبله خفّ أمره، ولهذا ظهر الإعراب على ياء ظبي وواو غزو، وإنما نقلوا هنا، وفي باب يقول ويبيع، لثقل الحركة بلزومها، (وشرْطُ إعلال العين في الاسم غير الثلاثي و) غير (الجاري على الفعل مما لم يذكر) حكمه فيما مر (موافقة الفعل)، أي موافقته الفعل (حركة. . . . .

وسُكُوناً مَعَ مُخَالَفَته بِزِيَادَة أَو بِنْيَةٍ مخصوصتين بِهِ، فَلذَلِك لَو بَنيتَ من البَيْعِ مثل: مَضْرِبٍ وتِحْلِىءٍ قلت: مَبِيْعٌ وتِبِيْعٌ مُعتلّاً، وَمثل: تَضْرِبُ

ي وسكوناً مع مخالفة بزيادة أو بنية مخصوصتين بالاسم كمفعل وتفعل فلذلك لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلىء قلت مبيع وتبيع بالإعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً مع المخالفة في مبيع بزيادة الميم، وفي تبيع بزنة تفعل بكسر التاء فلا يحصل من الإعلال الالتباس؛ لأن مثل ذلك لا يكون في الأفعال، والتِّحْلئ بكسر التاء ما أفسده السكين من الجلد إذا قشر من حلأت الجلد أي قشرته، ولو بنيت من البيع مثل تضرب . . . .

ق **وسكوناً)** بكونه موازنا له **(ومخالفته بزيادة)** لا تزاد تلك الزيادة في الفعل **(أو بنية مخصوصتين به)** وإن كانت الزيادة زيادته لكن يكون حركتها في الاسم غير حركتها في الفعل **(فلذلك)** الشرط **(لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلئ)** بكسر التاء وهو ما أفسده السكين من الجلد من حلأت الجلد إذا قشرته **(قلت مبيع)** معتلاً لأن الميم لا تزاد في أول الفعل **(وتبيع معتلاً)** لأنه موازن لفعل الأمر مثل اضرب ومخالف لمطلق الفعل لأنه لا يزاد في أول الفعل تاء مكسورة بأصل الوضع، وأما نحو تعلم بكسر التاء فهي لغة قوم ومع ذلك ليست الكسرة بأصل الوضع **(و)** لو بنيت **(مثل تضرب)** من البيع . . . .

ك قوله: **(فذلك لو بنيت)** أي لأجل أن شرط الاسم الغير الثلاثي، والغير الجاري على الفعل في الإعلال كونه موافقاً للفعل على الوجه المذكور ومخالفاً على الوجه المذكور.

قوله: **(قلت مبيع وتبيع بالإعلال)** وهو نقل الحركة إلى ما قبلها فيهما.

قوله: **(لموافقتهما الفعل)** أما الموافقة فليمكن حمله على الفعل، وأما المخالفة بما ذكر فمثلاً يلتبس.

قٌ وسكوناً مع مخالفته) له (بزيادة أو بِنية) أي زِنة (مخصوصتين به)، أي بالاسم المذكور كمفعِل، ويفعِل (فلذلك لو بنيت من البيع مثل مَضْرِب) بفتح الميم وكسر الراء (وتِحْلِي) بكسر التاء واللام، وهو ما أمسك السكين من الجلد إذا قُشِر، من حَلت الجلد أي قشرته، (قلت مَبيع وتِبِيع مُعلاً)، وفي نسخة معتلا، لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً مع المخالفة في مبيع بزيادة الميم التي لا تزاد في الأفعال في تبيع بكسر التاء، إذ التاء وإن كانت تزاد في الأفعال إلّا أنها لا تكسر فيها مع كسر العين إلّا شذوذا، فلا يحصل من الإعلال التباس، وأمّا مَدين (ومريَب) ومكوَزة، بلا إعلال فشاذ، (و) لو بنيت من البيع (مثل تَضْرِب) بفتح التاء، وكسر الراء، . . . .

قُلْتَ: تَبْيعٌ مُصَحَّحاً.

ج قلت تبيع بالتصحيح لئلا يلتبس بالفعل، وإنما قال غير الثلاثي احترازاً من نحو باب وناب، وإنما قال غير الجاري؛ لأن الجاري على الفعل يعل من غير هذه الشريطة، وقوله مما لم يذكر بيان قوله غير الثلاثي والجاري على الفعل، وأما نحو يريد علماً فإنه أعل فعلاً، ثم نقل إلى العلمية لا أنه أعل بعد تقديره اسماً، وكذلك أبان أن قلنا وزنه أفعل أعل في حال الفعلية، ولذلك لم يصرفه بعضهم، ومن رأى أنه فعال صرفه لعدم المقتضى فلا يكون من هذا الباب، والاستدلال على أنه فعال بأنه لو كان أفعل لم يعل؛ لأنه من قبيل الأسماء ضعيف لجواز أنه قد أعل قبل تقديره اسماً ولانتقاضه بمثل يزيد وكذا الاستدلال على أنه فعال بصرفه في قول الشاعر[1]: [الكامل]

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ ... فَـتَـقَـادَمَـتْ بِـالْـحُـبْـسِ وَالـسُّـوبَـانِ

ضعيف أيضاً؛ لأن صرفَ ما لا ينصرف في الشعر كثير، وأراد بقوله المنا المنازل

ف **(قلت تبيع مصححاً)** غير معتل لأن التاء المفتوحة تزاد في أول الفعل أيضاً فلو أعل الاسم لالتبس بالفعل ولم يعكس لأن الفعل أصل في الإعلال . . . .

ك قوله: **(قلت تبيع بالتصحيح)** لفقدان شرط الإعلال وهو الموافقة من وجه والمخالفة من آخر فإن تبيع مثل الفعل من كل الوجوه فإنه مثل تضرب. قوله: **(لأن الجاري على الفعل يعل)** أي إذا كان جارياً على الفعل المعل، أما الجاري على الفعل الصحيح كمقاول ومبايع فإنه لا يعل لجريانه على يقاول ويبايع. قوله: **(ولذلك لم يصرفه بعضهم)** أي لأن فيه حينئذٍ العلمية ووزن الفعل. قوله: **(فلا يكون من هذا الباب)** أي لأنه لم يوجد فعال في أبنية الأفعال. قوله: **(من هذا الباب)** لأنه حينئذٍ لا يكون منه حرف علة وكلا منافيه. قوله: **(ولانتقاضه بمثل يزيد)** إنما ذكر هذا؛ لأنه قد تخيل أن ذلك القائل قد ينازع في هذه القاعدة فيقول لا أسلم أن الفعل إذا أعل ثم نقل إلى الاسمية يعل على ذلك الإعلال الأصلي، بل يجب أن يعطى حكم الأسماء؛ لأنه قد صار منها فحينئذٍ يقال فما تقول في يزيد علماً فإنه معل مع زوال الفعلية ودخوله في باب الأسماء فإن قيل يزيد جزئي، والقاعدة التي ادعيتها كلية والجزئي إنما يصلح

ق (قلت: تَبْيعٌ مصححاً)، لئلا يلتبس بالفعل، وأمَّا نحو يزيد في الأعلام فمنقول عن الفعل بعد إعلاله، لأنه أعل قبل جعله اسماً، وخرج بقوله غير الثلاثي إلى آخره، الثلاثي كباب وناب، والجاري على الفعل، وهو اسم الفاعل، أو المفعول، وغير ذلك مما ذكر حكمه فيما مرّ، فإنّ ذلك يُعلُّ بغير ما شرط هنا.

---

(١) من شعر لبيد انظر: الديوان ١/ ١٢٧، والبديع في نقد الشعر ١/ ١٤٢، سمط اللآلئ ١/ ١٠٤.

. . . .

فحذف العجز واكتفى بالصدر، وهذا الحذف قبيح، وأبان ومتالع بضم الميم جبلان، وقوله فتقادمت أي صارت قديمة والحبس بفتح الحاء الغير المعجمة وقيل بكسرها موضع أو جبل ذكره الصغاني، والسويان اسم واد، واستدل بعضهم على أن أبان لو كان أفعل لزم التسمية بالماضي وهو مستبعد وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه قد سمي به كثيراً نحو شمر وكعسب، وأقوى ما يدل على أنه فعال أن فعالاً في الأعلام أكثر من أفعل معتلاً مع أن أكثر المتقدمين صرفوه.

. . . .

نقضاً للقاعدة لا إثباتاً لها فالجواب أن هذا الحكم يدعى عمومه في نظائر يزيد من نحو يموت ويعيش وأمثال ذلك مما سمت العرب منقولاً عن الفعل المعل فإنه لم يسمع إلا باقياً إعلاله كقوله[1]: [الطويل]

رَأَيْتَ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُباركاً

وقوله[2]:

سَمَّيتها إذ وُلِدَتْ تَمُوتُ

وأنشده صاحب الصحاح ولذا قال الشارح بمثل يزيد ولم يقل بيزيد فحينئذٍ يكون إثبات القاعدة بالاستقراء وجميع الجزئيات لا يتحرى واحد تأمل.

قوله: **(نحو شمر)** هو اسم فرس وناقة ورجل ومعنى كعسب عدا وهرب أو مشى سريعاً أو عدا بطيئاً أو مشى مشية السكران.

. . . .

---

(١) البيت: لابن ميادة واسمه الرماحبن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمي شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان. وهو من الطويل.
الشاهد: في "الوليد بن اليزيد" حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة، قاله العيني ١/ ٢٢٢. انظر: الأشموني ١/ ٤٢، وابن هشام رقم ١١٩ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٤، والإنصاف ١/ ١٩٨.

(٢) انظر: اللسان (ربت) ٢/ ٣٣.
وبعده:

والقَبْرُ صِهْرٌ ضامِنٌ زِمِّيتُ
لَيْسَ لِمَنْ ضُمِّنَهُ تَرْبِيتُ

(اللَّام): تُقْلَبَانِ ألفاً إِذا تحركتا وَانْفَتح مَا قبلهمَا إِن لم يكن بعدهمَا مُوجب لِلْفَتْحِ، كغَزَا وَرَمَى ويَقْوَى وَيحْيَى وعَصاً ورَحى،

ك قوله: **(اللام)** تقلب الواو والياء ألفاً إذا وقعت لاماً متحركاً مفتوحاً ما قبلها ولم يكن بعدها موجب للفتح لمعنى تقدم في الغين كغزا إلى آخره.................

ف **(اللام تقلبان ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح)** أي لفتحهما سواء كانتا في الفعل أو في الاسم وسواء كان الاسم على وزن الفعل أو لا لأن اللام محل التغيير فتؤثر العلة فيه وإن كانت ضعيفة وإنما قلنا لفتحهما احترازاً عن نحو رمتا وأصله رميتا فإنه تقلب ياؤه ألفاً وإن كانت الألف موجباً لفتح التاء لا لفتح الياء **(كغزا)** أصله غزو **(ورمى)** أصله رمي **(ويقوي)** أصله يقوى **(ويحى)** أصله يحى **(وعصا)** أصله عصو **(ورحى)** أصله رحي **(وربا)** أصله ربو.....................

ح قوله: **(ولم يكن بعدهما موجب الفتح)** لما كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم يكن ألفاً أو ياء مشددة، كما ذكر ابن مالك وغيره فإنهما لا يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن فلا يعل نحو رميا وغزوا لما سيأتي ولا في نحو علوي؛ لأنه موضع تبدل فيه الألف واواً عبر المصنف بموجب الفتح فشمل مع الألف نون التأكيد، وقد ذكر الحكم معها أولئك في بابها فالمذكورات مانعة من الانقلاب لما ذكر فيها وإن لم يحصل اللبس في بعضها كما فصل الشارح.

قوله: **(موجب للفتح)** كغزوا ورميا.

قوله:.**(تقدم في العين)** من الدليلين اللذين قال على قلب الواو والياء ألفاً الأول أن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة الخ، والثاني أن الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه الخ.

ق **اللام**: أي هذا مبحثها، وإعلالها بالقلب كما قال: (تقلبان) أي الواو والياء (ألفاً إذا تحركتا، وانفتح ما قبلهما، إنْ لم يكن ما بعدهما موجب للفتح)، ولا بعد الواو ياء مشددة سواء كانتا في الماضي أم المضارع، أم الاسم أم الأمر، لأنّ اللام محل التغيير، فتؤثر العلة فيه، وإنْ كانت ضعيفة (كغزا ورمى ويَقوَى ويحيَى وعصاً ورحىً وريا

بِخِلَاف: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ وغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَبِخِلَاف: غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ؛ للإلباس، ....

جا بخلاف غزوت إلى آخره لسكون الواو والياء فيهما، وقوله تخشين للجمع المؤنث ووزنه تفعلن لم تنقلب فيه الياء ألفاً لسكونها، وأما تخشين للواحدة المخاطبة فأصله تخشيين كتعلمين قلبت اللام فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فوزنه تفعين، وقوله تأبين للجمع المؤنث أيضاً، ووزنه تفعلن، وأما تأبين للواحدة المخاطبة فأصله تأبيين كتعلمين حذفت لامه ووزنه تفعين لما مر، وبخلاف غزو ورمى لسكون ما قبلها وبخلاف ما إذا كان بعدهما موجب للفتح نحو غزو أو رميا؛ لأنه لو انقلبت اللام فيهما ألفاً لحذفت لالتقاء الساكنين، والتبس بغزا ورمى، ونحو عصوان ورحيان؛ لأنه لو انقلبت لامهما ألفاً لقيل عصان ورحان فيلتبس بالمفرد عند سقوط النون بالإضافة.

قوله **(بخلاف غزوت ورميت وغزوتا ورمينا وتخشين)** لجمع المؤنث وزنه تفعلن فلم يقلب الواو والياء ألفاً في هذه الأمثلة لسكونها، وإما تخشين لواحدة المؤنثة المخاطبة فأصله تخشيين فقلبت الياء فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فوزنه تفعين **(وتأبين)** لجمع المؤنث على وزن تفعلن **(وغزو ورمي)** فإن الواو والياء في هذه الأمثلة لا تقلبان ألفاً لسكون ما قبلهما **(وبخلاف غزوا ورميا وعصوان ورحيان)** والغليان والصلوان فإن الألف بعدهما موجب لفتحهما فلا تقلبان في هذه الأمثلة ألفاً **(للالباس)** وذلك لأنه لو قلب واو غزوا ألفاً لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فالتبس بالواحد وكذا عصوان لو قلبت الواو فيه ألفاً وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين التبس بالمفرد عند الإضافة وإنما لم تقلب في عصوين حالتي النصب والجر مع أنه لا

قوله: **(ورحان)** لأنه حذف إحدى الألفين. قوله: **(فلما لم يعل الحاصل)** أن في اخشيا تثنية أمر لو أعل يلتبس ومع هذا لم يعل حملاً على لن يخشيا فإن الأمر مأخوذ من المضارع وتعذر الإعلال في الأصل للالتباس فحمل الفرع عليه ولم يعل أيضاً. قوله: **(ويلتبس بالمفرد)** لأنه لو قلبت اللام في لن يخشيا ألفاً فبعد سقوطها يعل من يخشى فيلتبس بالواحدة.

بخلاف) نحو (غزوتُ ورميتُ وغزونا ورمينا ويَخْشَيْنَ ويَأْبَيْنَ) لجمعي المؤنث، فلا تقلبان فيه لسكونهما أمَّـا تخشين وتأبين للواحدة فأصلهما تخشيين وتأبيين فتقلبان فيهما، (و) بخلاف نحو (غَزْوٍ ورَمْيٍ) لسكون ما قبلهما، (وبخلاف) نحو (غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ)، وهو ساقط من بعض النسخ، (ورَحَيانِ) وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما (للإلباس) بالمفرد في الفعل، وعند الإضافة في الاسم لسقوط الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، وكل من الضمير المتصل، وحرف التثنية فيما ذكر موجب للفتح، وبخلاف نحو علوي وفتوي، لأنّ الواو قبل الياء المشددة في موضع تقلب فيه الألف واواً،

واخْشَيَا نَحوه؛ لِأَنَّهُ من بَاب لن يَخْشَيَا واخْشَيَنَّ؛ لِشَبَهِهِ بذلك،

ج قوله: **(واخشيا)** أي واخشيا مثل غزوا في عدم إعلال اللام؛ لأنه من باب لن يخشيا إذ الأمر مشتق من المضارع، وبعد اللام فيهما ألف الضمير فلما لم يعل من نحو لن يخشيا لئلا تحذف اللام ويلتبس بالمفرد ولم يعل أيضاً من اخشيا وإن لم يحصل الالتباس؛ لأنه حينئذٍ كان يقال فيه اخشا بالألف، وفي المفرد اخش بغير ألف.

قوله: **(واخشين)** عطف على قوله لن يخشيا أي لأن اخشيا من باب لن يخشيا ومن باب اخشين لكونهما أمراً، وتحققِ ما يوجب فتح اللام فيهما والأولى أن يقال هو عطف على قوله واخشيا أي واخشين أيضاً، مثل غزوا في عدم إعلال اللام لشبهه بأن يخشيا فإنه وإن لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الإعلال؛ لأنه حينئذٍ كان يقال اخشان لكن حمل على لن يخشيا لموافقته له وفي جوب فتح اللام لما وقع بعده، ويجوز أن يكون قوله بذلك إشارة إلى اخشيا فيكون قد حمل أولاً اخشيا على لن يخشيا ثم اخشين على اخشيا.

ح يلزم الالتباس عند حذف النون عند الإضافة لكونه فرعاً على عصوان **(واخشيا نحوه)** أي نحو غزوا في عدم الإعلال **(لأنه من باب لن يخشيا)** إذا الأمر مشتق من المضارع وبعد اللام فيها ألف الضمير ولم يعل نحو لن يخشيا لأنه لو أعل وحذف إحدى الألفين التبس بالمفرد فلم يعل أيضاً اخشيا وإن لم يلتبس لأنه حينئذ يقال فيه اخشا بالألف وفي المفرد اخش بغير الألف **(واخشين)** نحو غزوا أيضاً في عدم الإعلال وإن لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الإعلال لأنه حينئذ يقال اخشان **(لشبهه بذلك)** أي بلن يخشيا لموافقته له في وجوب فتح اللام أو باخشيا لكونهما أمراً وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما فعلى

ع قوله: **(لكونهما أمراً الخ)** قد يقال ليس حمل اخشيا حينئذ على اخشين بأولى من عكسه كيف وهما سواء في تحقق ما يوجب الفتح وعدم الأداء إلى اللبس، ومن ثَمَّ كان الأول خلاف هذا الوجه.

ف (واخْشَيَا نحوه)، أي نحو غزوا في عدم قلب حرف العلة مع وجود المقتضى، ومع عدم الإلباس بالمفرد، وهو اخشَ، (لأنه من باب لن يَخْشَيَا) إذ الأمر يؤخذ من المضارع، وبعد اللام فيهما ألف الضمير، فلم يعل نحو لن يخشيا للإلباس، وحمل عليه اخشيا، وإنْ لم يحصل إلباس، لأنه حينئذ كان يقال فيه اخشا وفي المفرد اخش، ومثّل بلن يخشيا دون لم يخشيا، لأنّ لم يخشيا لم يلتبس بالمفرد مطلقا، لأنّ المفرد لم يخش، بخلاف لن يخشيا، فإنه لو قال لن يخشيا التبس، وإنما لم يعل لم يخشيا حملا له أيضاً على لن يخشيا، (واخْشَيَنَّ) يا رجل نحو غزوا أيضاً في عدم القلب، مع وجود المقتضى، ومع عدم الإلباس (لشبهه بذلك) أي بلن يخشيا، لأنه وإنْ لم يحصل فيه إلباس بالإعلال لأنه حينئذ كان يقال اخشانَّ، لكنه حمل على لن يخشيا لموافقته له في وجوب فتح اللام لِما بعدها، ويجوز كما قال الجاربردي أنْ يُشار بقوله بذلك إلى

بِخِلَاف: اخْشَوْا واخْشَوُنَّ واخْشَيْ واخْشَيِنَّ.
وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً إِذا وَقَعَتْ مكسوراً مَا قبلهَا، . . . .

جاربردي: قوله: **(بخلاف اخشوا)** فإنه تقلب فيه اللام ألفاً؛ لأنه ليس بعدها موجب للفتح، وأصله اخشيوا قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار اخشوا وحكم اخشون كحكم اخشوا؛ لأنه لما اتصل بقولنا اخشوا نون التأكيد حركت الواو بالضمة، لكونها واواً ساكنة قبلها فتحة لقيت ساكناً نحو اخشوا القوم فصار اخشون، وأصل اخشى اخشي كاعلمي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فصار اخشى وحكم اخشين كحكم أخشى؛ لأنه لما اتصل بها نون التأكيد حركت الياء بالكسر لكونها ياء ساكنة كسرة قبلها فتحة لقيت ساكناً نحو اخشى القوم فصار اخشين.

قوله: **(وتقلب الواو ياء)** إذا وقعت مكسوراً ما قبلها . . . .

نقره كار: هذا حمل اخشيا على لن يخشيا ثم حمل اخشين على اخشيا **(بخلاف اخشوا)** وأصله اخشيوا **(واخشون)** وحكمه حكم اخشوا لأنه لما اتصل به نون التأكيد ضم الواو على ما بينا ذلك **(واخشي)** وأصله اخشي **(واخشين)** وحكمه حكم اخشى فإن الياء تقلب في هذه الأمثلة ألفاً لعدم موجب الفتح بعدها **(وتقلب الواو)** الواقعة لاما **(يا إذا وقعت مكسوراً ما قبلها)** سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت في الاسم أو في الفعل وسواء كانت

حاشية: قوله: **(لكونها واو قبلها فتحة)** أي فلم تحذف لعدم ما يدل حينئذٍ عليها بخلاف الواو في نحو اغزوا فإنها تحذف إذا اتصل بها النون لوجود ما يدل عليها وهو الضمة قبلها.

الفلاح: اخشيا، فيكون قد حمل أولا اخشيا على لن يخشيا، ثم اخشين على اخشيا (بخلاف اخْشَوْا واخْشَوُنَّ) يا رجال، فتنقلب اللام فيهما ألفاً إذ أصلهما اخشيوا، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي اخشوا لكن لمَّا اتّصل به في الثاني نون التأكيد، وجب ضم الواو للساكنين كاخشوا القوم، إذ لا يمكن حذفها، لأنها كلمة برأسها، (و) بخلاف (اخْشَيْ واخْشَيِنْ) يا امرأة، إذ أصلهما اخشي، قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت لِما مرّ، فبقي اخشيْ، لكن لمَّا اتصل به في الثاني نون التأكيد وجب كسر الياء للساكنين كاخشي القوم.

(وتقلب الواو ياء إذا وقعت) ثالثة (مكسورا ما قبلها)، لكراهتهم واواً متطرفة

أَو رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلم يَنْضَم مَا قبلهَا كدُعِيَ وَرَضِيَ والغَازِي وأَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ. . . . .

كدعى ورضى والغازي لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة ولذلك رفضوه أو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مكسوراً لوجهين:

الأول: أنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء أخف، ولم يمنع مانع كالضم في يدع و ويغزو فقلبوها ياء.

الثاني: أنه لما وجب قبلها في بعض متصرفاته ياء حملوا الباقي عليه، أما في نحو اغزيت واستغزيت فحملاً للماضي على المضارع، وذلك لأن كل فعل ماضيه على أربعة

رابعة أو لا وسواء صارت اللام في حكم الوسط بلحوق حرف لازم نحو غزيان على فعلان من الغزو فاللام في حكم الوسط للزوم الألف والنون فيه أولاً **(أو)** تقلب الواو ياء إذا وقعت **(رابعة)** لا ثالثة فإنها لا تقلب ياء نحو دعوت لخفة الثلاثة **(فصاعداً ولم ينضم ما قبلها)** لأنه لو ضم ما قبلها لا تقلب ياء لأن الواو بعد الضمة أخف من الياء بعدها **(كدعى)** أصله دعو مجهول دعا **(ورضى)** أصله رضو **(والغازي واغزيت وتغزيت واستغزيت)** . . . .

قوله: **(لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة)** ولأنها بتطرفها معرضة لسكون الوقف عليها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة هي غير متطرفة كعوج وعوض ومثل المتطرفة الواقعة بعد كسرة، وقد وليها علم تأنيث نحو عريقية وتريقية مصغرى عرقوة ترقوة، وأكسية جمع كساء أو وليها زيادتا فعلان نحوْ مثنى شج وهو شجيان ومماثل طربان من العزو وهو غزيان؛ لأن التاء في حكم الانفصال وكذا في حكم الألف والنون.

حقيقة، أو حكما بعد كسرة، (أو) وقعت (رابعة فصاعدا، ولم ينضم ما قبلها)، بل كسر، أو فتح لثقل اللفظ بزيادته على ثلاثة أحرف مع خفة الياء، ولا مانع كما في يدعو، ولوجوب القلب في بعض متصرفاته، وحمل الباقي عليه، كما سيتضح، فالثالثة المكسور ما قبلها المتطرفة حقيقة (كدُعِيَ ورُضِيَ) أصلهما دُعِوَ ورَضِوَ أو حكماً كشجِيَة وشجِيان أصلهما شجِوَة وشَجِوان من الشجو، وهو الهم والحزن، فالتاء والألف والنون في حكم الانفصال، (و) الرابعة فصاعدا، ولم ينضم ما قبلها مثل (الغازِي، وأَغْزَيْتُ، وتَغَزِّيْتُ، واسْتغْزيتُ، . . . .

وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ ويُغْزَيَانِ ويَرْضَيَانِ، . . . .

أحرف فصاعداً غير تفعل وتفاعل وتفعلل فإن ما قيل آخر مضارعه يكسر نحو يكرم ويستخرج فإذا كان معتل اللام، وكان لامه واواً فإنها تنقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو يغزى ويستغزى، وحملوا الماضي على المضارع فقالوا أغزيت واستغزيت، كما قالوا يقول وبيع لإعلال قال وباع، وهكذا قلبوا الواو ياء في تفعل وتفاعل نحو تغزيت وتغازيت مع أنه لم تقلب في مضارعهما ياء فإنك تقول يتغزى ويتغازى بقلب الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن تفعل وتفاعل مطاوع فعل وفاعل، فلما كانت الواو تقلب في الأصل ياء لانكسار ما قبلها نحو تغزى وتغازى، وكان الماضي يحمل عليه نحو غزيت وغازيت بقي بعد دخول تاء المطاوعة في الماضي على حالها، ولم يمكن إبقاؤها في المضارع لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما في يغزيان ويرضيان فبالعكس مما سلف أي حملاً للمضارع على الماضي، وذلك لأن الواو في ماضيهما تنقلب ياء لانكسار ما قبلها نحو غزى ورضى فحمل المضارع عليه طلباً للمماثلة فقالوا يغزيان ويرضيان، وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما فإعلال الماضي لإعلال المضارع، وإعلال المضارع لإعلال الماضي أولى، وبعضهم يقول إنما قلبت الواو ياء في تغزيت وتغازيت؛ لأن اسم فاعلهما متغز ومتغاز وهو ضعيف؛ لأن اسم الفاعل من دعا داع، ومع ذلك فلا يقال دعيت.

ويغزيان ويرضيان) ففي هذه الأمثلة قلبت الواو ياء لوقوعها في موضع يليق به التخفيف مع زيادة ثقلها بكونها رابعة فصاعداً ومع تعذر تخفيفها بالأخف الذي هو الألف، وكأن المصنف لم يمثل بنحو يدعى أصله يدعو مع أنهم قالوا أن ألفه مبدلة عن الياء المبدلة عن الواو لأن الألف عنده مبدلة عن الواو أولاً لأن الغرض من قلبها ياء التخفيف فما دام يمكنهم التخفيف بالأخف لم ينصرفوا إلى الأثقل وهو الأولى. . . . .

قوله: **(تقلب الواو فيهما ألفاً)** القياس أن الواو فيهما انقلبت ياء للقاعدة المتقدمة ثم الياء ألفاً وقد قالوا إن الألف في معطي ومستعل منقلبة عن ياء هي بدل من واو قالوا والدليل إنك تقول في التثنية معطيان ومستعليان.

ويُغْزَيَانِ، ويَرْضيانِ)، ووجه القلب ما مر آنفا، وبيانه في الحمل أنهم حملوا أغزيت، واستغزيت على مضارعهما، وتغزيت على مضارع مطاوعه لأنه المكسور ما قبل آخره، ويُغزيان وترضيان على الماضي لذلك، كما حملوا يقول ويبيع على قال وباع، وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل بالحمل على الفعل مع اختلاف جنسهما، فحمل الفعل على

بِخِلَاف: يَدْعُو ويَغْزُو وقِنْيَةٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْياً شَاذٌ،........

قوله: **(بخلاف يدعو ويغزو)** فإنه لم يقلب الواو فيهما ياء وإن كانت رابعة لانضمام ما قبلها، وقولهم قنية شاذ والقياس قنوة والذي حسنه قولهم اقتنيت وقيل لا شذوذ في قنية؛ ....

(بخلاف يدعو ويغزو) فإنه لم تقلب الواو فيهما ياء لانضمام ما قبلها **(وقنية)** وأصله قنوة وقيل لا شذوذ لأنه يقال قنوت الشيء وقنيته قَنوة وقِنوة وقنية وقنية أي كسبته **(وهو ابن عمي دنيا)** أي لاصق النسب **(شاذ)** والقياس قنوة ودنو ....

قوله: **(قنية شاذ)** لأنه لا موجب لقلب الواو ياء فإن ما قبلها ساكن وكذا في دنيا وتوجيه كلام المتن إن الذين قالوا، قنوت بالواو قالوا في المصدر قنية فدل على أنهم قلبوا الواو ياء للكسرة المفصولة بالساكن ومعنى كلام الشارح إن هذا البدل الذي وقع في المصدر سهلة قول بعضهم في الفعل قنيت يعني فلما ثبت هذا الياء في الفعل استسهل من لغته الواو أن يقلبها في المصدر ياء وإن ضعفت الكسرة فالفصل؛ لأن الياء قد ألفت في هذه الكلمة في بعض اللغات. لنا. وهذه اللغة التي ذكرها ابن الحاجب ما ذكرها صاحب الصحاح فعلى هذا لا يتوجه قوله فعل لا شذوذ فإنه أخذه من الصحاح وقلنا هذه لغة أخرى: قنوتُ الغنم وغيرها قِنوة وقُنوة، وقنيتُ أيضاً قِنية وقُنية إذا اقتنيتَها لنفسك لا للتجارة واقتناءُ المال وغيره اتخاذه صحاح لنا.

يقول هو ابن عمي دنى ودنيا، ودِنيا ودُنيا إذا ضممت الدال لم تجر وإذا كسرت إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر، فأما إذا أضفت العم إلى معرفة لم تجز الخفض في دني كقوله[1]:

وهو ابْنُ عَمِّهِ دِنْياً ودُنْياً ودِنْيَةً

أي لاصق النسب لأن دنيا نكرة فلا يكون نعتاً لمعرفة صحاح وقوله لم تجر أي لم تصرفه

الفعل أولى، (بخلاف) نحو (يدْعُو ويَغْزو)، لا تقلب الواو فيه ياء، وإنْ كانت رابعة، لانضمام ما قبلها، وهذا في الفعل، أمَّا الإسم فسيأتي في قوله: وتقلب الواو طرفا إلى آخره. (وقِنْيَة) بكسر القاف وضمها، من قنوت الشيء أي كسبته، (وهو ابن عمي دِنْياً) أي قريبا من دنوت (شاذ) كل منهما، إذ لا موجب لقلب الواو ياء لسكون ما قبلها، والقياس قِنوة ودِنو، والذي حسَّنه في الأول قولهم قنيت، وقيل: لا شذوذ فيه، لقولهم: قنوته وقنيته قِنوة وقِنية، ويقال: هو ابن عم دِنيٌ ودِنياً ودُنياً بألأف الإلحاق، أو التأنيث

(١) انظر: إصلاح المنطق ٣١٢، وفي أدب الكاتب ٤٢٥: "ويقولون: هو ابن عمي دنية، ودنيا أجود، ويقال: دنيا أيضا، قال النابغة (ديوانه ٤٢):

بنو عمه الدنيا وعمرو بن عامر ... أولئك قوم بأسهم غير كاذب"

وأصل الياء فيهما واو لأنهما من دنا يدنو، وقلبت الواو في "دنيا" ياء لكسرة الدال. ولم يعتد بالساكن، وقلبت ياء أيضا في "دنيا" للفرق بين الاسم والصفة كالعليا والقصيا. ينظر: أدب الكاتب ٦٠٣، والمنصف ٢/ ١٦٢، والممتع ٢/ ٥٤٤، والمخصص ٣/ ١٥١، والصحاح (دنو) ٦/ ٢٣٤٢.

وطيىء تقلب الْيَاء فِي بَاب: رَضِيَ وَبَقِيَ ودُعِيَ ألفاً.

لأنه يقال قَنوتُ الشيء وقَنيتُه قُنوةً وقِنوةً وقِنيةً وقُنية أي كسيته، فالقنوة والقنوة من قنوت والقنية والقنية من قنيت، وكذا قولهم هو ابن عَمِّي دِنْيا شاذ، والقياس دنو أو قولهم دنيا أي لاصق النسب يقال ابن عمي دنى ودينا ودنياً. قوله: **(وطى)** أي وقبيلة طي تقلب الياء في باب رضى وبقى ودعى ألفاً فيقولون رضا وبقا ودعا؛ لأنهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة فانقلبت الياء ألفاً، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء كالقاضي.

(وطي) أي قبيلة طي **(تقلب الياء في باب رضى وبقى ودعى)** أي في كل فعل ثلاثي مكسور عينه ولامه ياء سواء كانت الياء أصلية أو منقلبة عن الواو **(ألفاً)** وذلك لأنهم

وهي عبارة المتقدمين سيبويه وغيره يقولون أجريته بمعنى صرفته، وقوله إذا ضممت الدال لم تصرف؛ لأنه حينئذٍ فعلى وكل فعلى فألفها للتأنيث وإذا كسرت جاز الصرف وتركه؛ لأن ألف فعلى يكون للتأنيث كما في ذكرى وللإلحاق كما في دفرى ومغرى أقول ذكر في شرح موسى أن دنيا جاء منوناً وهو نادر ض. قوله: **(وقولهم قنية شاذ)** أي لأن الواو ليست رابعة، وقد شذ أيضاً ألفاظ أخرى وقعت فيها الواو رابعة وانكسر ما قبلها ولم تبدل ياء وهي: مقاتوة[1] وأقروة وسواسوة والقياس مقاتية وأقرية وسواسية وقد سمع هذا على الأصل والمقاتوة جمع مقتو بقاف ومثناة اسم فاعل من اقتوى أي خدم والسواسوة المستوون في الشرح، والأقروة جمع قرو وهو مبلغ الكلب. قوله: **(لأنه يقال قنوت الشيء وقنيته قنوة وقنوة)** أي بضم القاف وكسرها وقد جزم بالواو، والياء فيهما الجوهري وصاحب القاموس. قوله: **(يقال هو ابن عم دنى ودنيا ودنيا)** هو بتنوين عم وسكون النون وكسر الدال في الأولين وضمها في الثالث. قال الجوهري: إذا ضممت الدال لم تجز إلا جرًّا، وإذا كسرت الدال إن شئت أجريته وإن شئت لم تجر فأما إذا أضفت العم إلى معرفة لم يجز الخفض في دني كقوله: **(هو ابن عمه دنيا ودنية)** لأن دنيا منكرة لا يكون نعتاً لمعرفة انتهى. قوله: **(وطي)** تقدم مثل هذا في أوائل الكتاب حيث قال وطي تقول في باب بقي يبقى بقي يبقي. قوله: **(باب رضي)** أي في كل ما مفتوحة قبلها كسرة .قوله: **(وذلك مختص بالأفعال)** الذي يقتضيه كلام ابن مالك وغيره أن هذه اللغة جارية في ياء انكسر ما قبلها من فعل ماض أو مضارع والمفهوم من كلام المصنف، وصرح به الشارح في الكلام على المضارع أنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا انفتحت الياء كما في رضي وبقي ونحوهما، وقد تقدم أوائل المضارع تفصيل ذلك فليراجع.

في الثاني كذكرى، وبألف التأنيث لا غير في الثالث ككبرى، (وطَيِّءٌ) أي قبيلة (تُقلب الياء في باب رَضِيَ وبَقِيَ ودُعِيَ) من كل كلمة آخرها ياء قبلها كسرة (ألفاً)، فيقولون: رَضاء وبَقاء ودُعاء قياسا مطردا، لاستثقالهم الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، قيل وذلك مختص بالأفعال، ورُدّ بأنه ليس بشيء، بدليل يا صاحبا ويا

---

(١) القَتْوُ: حُسْنُ الخِدْمَةِ، يَقْتُو المُلُوكَ: أي يَخْدُمُهم. والمُقَاتِيَةُ: الخُدّامُ، والواحِدُ مَقْتَوِيٌّ، ومَقْتَوُوْنَ - بالنُّون -، وقيل: هو الذي يَخْدُمُ بطعام بطنِه. والمَقْتَويُّ مَنْسُوبٌ إلى المَقْتى - وهو مَصْدَرٌ على مَفْعَل - من القَتْوِ، كالمَغْزى من الغَزْو. وقيل: جَمْعُ المَقْتَوِيِّ مَقَاتِوَةٌ ومَقَاتِيَةٌ. [المحيط في اللغة: ١/ ٤٩٣] قَالَ سِيْبَوَيْه: سأَلْت الخليلَ عن مَقْتَوٍ ومَقْتَوِين فقالَ: هذا بمنْزِلَةِ الأشْعرِيِّ والأَشْعَرِين، وكان القِياسُ إذ =

وتُقْلَبُ الْوَاو طرفاً بعد ضمةٍ فِي كلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاء، فتنقلب الضمة كسرة

جار قوله: **(وتقلب الواو طرفاً)** ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو وقبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل كيغزو، وفي الأسماء الغير المتمكنة نحو هو وذو، فإذا أدى قياس إلى مثل ذلك غير، وعدل إلى بناء غيره كما إذا جمعت دلواً، فإن أصله دلو قلبت الواو ياء، والضمة كسرة فيصير من باب قاض فيعل إعلاله، ويقال هذه أدل ومررت

نقره يفرون من الكسرة إلى الفتحة فقلبت الياء ألفاً **(وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة في كل)** اسم **(متمكن)** في الأصل سواء صار مبنياً بسبب نحو ياثمي في ثمود على أحد المذهبين **(ياء)** لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل ولا سيما إذا كانت في الطرف أو في حكمه وفي الاسم الذي يمكن توارد حركات الإعراب فيه عليها وقوله **(فتنقلب الضمة كسرة)** إشارة إلى أن

زك قوله: **(وإنما يجيء ذلك في الفعل)** إن قيل لم خص الفعل وهو أثقل من الاسم لهذا الذي رفض من الاسم فالجواب أن ذلك سهل عليهم في الفعل لتعرضه لحذف آخره في الجزم، والمستثقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره وأيضاً، فإن آخر الاسم معرض لما يتعذر الواو معه أو يكثر استثقالها كالجر وياء المتكلم دون نون وقاية وياء النسب وآخر الفعل ليس كذلك ولذلك لم يبال بهو وذو بمعنى الذي؛ لأنه لا يلحقهما ما ذكرته كذا في الإيجاز. قوله: **(وذو)** المراد بذو الطائية فإنها مبنية في لغة أكثرهم فأما الذين أعربوها فقد يتوهم أنها ترد على لغتهم نقضاً لهذه القاعدة وكذلك قد تورد الأسماء الستة كلها في حالة الرفع والجواب عن الجميع أن الواو لما كانت لا توجد إلا عند وجود عامل الرفع فإذا وجد عامل النصب والخفض ذهبت لم يستثقلوها لعدم لزومها وأيضاً فإن هذه الأسماء الستة قد شرط لرفعها بالواو كونها مضافة فصارت الواو حينئذٍ كواو الحشو لأن المضاف إليه من تمام المضاف فأشبهت واو عنفوان فإن قيل فالواو في ذو موصولة في لغة من أعربها ليست بهذه المنزلة؛ لأنها غير مضافة فالجواب أن الصلة من تمام الموصول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف فالتطرف مفقود أيضاً.

قوله: **(فإذا أدى قياس إلى مثل ذلك)** أي إلى وقوع واو قبلها ضمة آخر اسم متمكن كالواو في جمع دلو، واحترز بهذه القيود عن الواو في نحو غزو وقمحدوة وقوباً وسيأتيان ونحو يدعو وهو وكذا ذو الموصولة في لغة من بين أما ذو بمعنى صاحب فهو اسم متمكن له ولإخراجه زاد ابن مالك في الضابط عدم التقيد بالإضافة ولم تقلب الواو فيه ياء؛ قيل لأن ضمة الذال فيه عارضة جيء بها اتباعاً لما بعدها، وأصلها الفتح فليس قبل الواو فيه ضمة

أحمد غلاما، (وتقلب الواو) إذا وقعت (طرفا بعد ضمة) لازمة (في كل) اسم (متمكن ياء فتقلب الضمة) لمناسبة الياء (كسرة . . . .

= حَذَفْت ياءَ النَّسَبِ منه أَنْ يقالَ: مَقْتَوْن كما قالوا في الأعلى الأَعْلَوْن إلَّا أَنَّ اللامَ صحَّت في مَقْتَوين، لتكونَ صحَّتها دَلَالَةً على إرادَةِ النَّسَبِ، ليعلمَ أَنَّ هذا الجَمْعَ المَحْذُوفَ منه النَّسَب بمنْزِلَةِ المُثْبتِ فيه. قالَ سِيْبَوَيْه: وإنْ شِئْت قُلْت جاؤُوا به على الأَصْلِ كما قالوا: مَقاتِوَةٌ، وليسَ كلّ العَرَبِ يَعْرف هذه الكَلِمَة. قالَ: وإن شِئْتَ قُلْت بمنْزِلَةِ مِذْرَوَيْن حيث لم يَكُنْ له واحِدٌ يُفْردُ. وقالَ أَبو عُثْمان: لم أَسْمَع مِثْلَ مَقاتِوَة إِلَّا سَواسِوَةٌ في سَواسِيَةٍ ومَعْناه سَواء. (أَو الميمُ فيه أَصْلِيَّةٌ) فيكونُ (من مَقَتَ) إذا (خَدَمَ)، فعلى هذا بابُه مقت، ولم يَذْكرْه المصنِّفُ هناك ونبَّهنا عليه [تاج العروس: ٣٩/ ٢٧١].

. . . .

بأدل، ورأيت أدليا، وإنما فعلوا كذلك؛ لأنهم لو بقوه على حاله لقالوا هذه أدلو، ومررت بأدلو فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو، وأنه ثقيل ويضاف إلى ذلك ثقل الياء إذا أضفت إلى نفسك فقلت هذا أدلوي وثقل الياءين إذا نسبت إليه فقلت أدلوي فغيروا

قلب الواو ياء قبل قلب الضمة كسرة لأن الآخر أولى بالتخفيف وقيل قلبت الضمة كسرة ثم الواو ياء وكان عليه أن يقول بعد ضمة لازمة احترازاً عن نحو الخطوات في جمع خطوة لأنه لا تقلب واوه ياء وإن كانت بعد ضمة وفي حكم الطرف لأن ضمة الطاء غير لازمة لأنها في الواحد ساكنة كخطوة ويجوز إسكانها في الجمع أيضاً وإنما لم يؤثر لزوم الحرف اللازم في عدم قلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مكسوراً نحو غزيان من الغزو فإن الألف والنون لازمة فيه أثر في عدمه إذا كان ما قبلها مضموماً لأن الواو المكسور ما قبلها قد تقلب ياء في غير الطرف نحو ميزان وقيام فلا يمنع وجود الحرف اللازم بعدها من قلبها ياء بخلاف الواو المضمومة ما قبلها نحن ادلو فإنه لم يعهد لقلبها ياء في غير

أصلية وهي المتبادر من إطلاق الضمة انتهى، وقد يؤيده قولهم أن نحو سواء المرفوع أي والمجرور وإذا خفف وقيل فيه سوا بالنقل والحذف لا تقلب فيه الضمة كسرة ولا الواو ياء؛ لأن تطرف الواو عارض بسبب التخفيف والمتطرف في التقدير هو الهمزة لكن الفرق أن ضمة الذال من العارض اللازم، وهو يجري مجرى الأصلي في كثير من الأحكام على أن اعتبار تلك الضمة ليس بأبعد من اعتبار تطرف الواو في نحو يا ثمود إذا رخم على لغة من لا ينتظر فالأولى التوجيه بأن الواو في ذو بصدد التغيير إلى الألف والياء فسهل احتمالها كما في الفعل هذا وقد عرف مما تقدم أنك لو سميت أحداً بنحو يغز ونقلاً من الفعل الخالي من الضمير قلت فيه يغز رفعاً وجرًّا ويغزي نصباً وهو مذهب البصريين جرياً على القاعدة المذكورة وخالفهم الكوفيون فأبقوه على ما كان عليه قبل التسمية واحتجوا بأن العرب لما سمت بيزيد أبقته على إعلاله ولم يحكم له بحكم الاسم إذ لو حكمت له بحكمه لصحت عينه؛ لأن الاسم إذا وافق الفعل وزناً وزيادة صحت عينه نحو أسود وأبيض، وكل ما ذكر في غير المعرب، أما الاسم الأعجمي الذي آخره واو قبلها ضمة نحو سمندو فإن العرب إذا نقلته إلى كلامها أبقته على ما كان عليه ولم تغيره ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

قوله: **(وما ذكرناه أولاً أولى)** يريد سبق انقلاب الواو على انقلاب الضمة كما اقتضاه كلامه وصرح به في المتن والقولان لأبي علي الفارسي، وذكر أبو الفتح في وجه تسويغهما أنه إذا اعترض تغييران في مثال واحد فالقياس أنه يسوغ لك أن تبدأ بأي العملين شئت، ومراده إذا لم يكن الابتداء بأحدهما يؤدي إلى كثرة عمل كما هنا فإن أدى إليه تعين الابتداء بالآخر نحو إوزة أصله أوززة نقلت حركة الزاي إلى الواو، وأدغمت ولا ينبغي أن يعتقد أن الواو قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم أدغمت الزاي ثم قويت الياء بالحركة فعادت الواو؛ لأن في ذلك

. . . .

كَمَا انقلبت فِي: التَّرامِيْ والتَّجَارِيْ، فَيصير من بَاب: قَاضٍ، مثل: أَدْلٍ وقَلَنْسٍ ....

ﭺ احترازاً عن الثقل، ومنهم من يقول قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء في مثل أدل وقلنس وما ذكرناه أولاً أولى؛ لأنه يلزم أن يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني فإنه يلزم منه أن يكون الحرف تابعاً للحركة، وقوله كما انقلبت في الترامي والتجاري، أي كما قلبت الواو ياء قلبت الضمة كسرة، كما قلبت ضمة الترامي والتجاري كسرة وأصلهما الترامي والتجاري وهما مصدرا ترامينا وتجارينا وإنما فعلوا كذلك ها هنا؛ لأنه ليس في الكلمات ما آخره ياء قبلها ضمة.

ﭻ الطرف فلا تقلب ياء إلا إذا كان في الطرف أو في حكمه **(كما انقلبت)** الضمة كسرة **(في الترامي والتجاري)** وأصلهما الترامي والتجاري مصدرا ترامينا وتجارينا للمحافظة على الياء **(فيصير من باب قاض)** مما كان في آخره ياء مكسور ما قبلها فأعل إعلاله **(مثل أدل)** في جمع دلو وأصله أدلو قلبت الواو ياء للعلة المذكورة ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء فيقال هذا أدل ومررت بأدل ورأيت أدليا **(و)** مثل **(قلنس)** في الصحاح إذا جمعت القلنسوة بحذف الهاء قلت قلنس وأصله قلنسو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ثم اعل إعلال قاض وفيه أيضاً القلنسوة والقلنسية إذا فتحت القاف ضمت السين وإذا ضمت القاف كسرت السين **(بخلاف قلنسوة وقمحدوة)** لأن الواو فيه ليس في الطرف

ﭼ زيادة عملين على الوجه الأول. قوله: **(لأنه يلزم منه أن تكون الحركة تابعة للحرف)** لك أن تعارض ذلك بما نقله أبو حيان عن بعض أصحابه وهو أن الحركة أضعف من الحرف وابتذال الضعيف أقرب مأخذاً من الانحاء على القوي فإذا غيروه تطرقوا بتغييره إلى تغيير القوي وعارضه اليزدي أيضاً بأن قلب الضمة كسرة بدون قلب الحرف كما في الترامي والتجاري محقق دون عكسه واعتبار المطرد أولاً أولى.

ﭽ كما انقلبت) ضمة التفاعلِ كسرة (في التَّرامِي والتَّجارِي) مصدري تراميا وتجارينا، بجامع أنّ في آخر كل منهما ياء بعد ضمة (فيصير) الاسم (من باب قاضٍ) فيُعل إعلاله، لأنّ آخر كل منهما ياء مكسور ما قبلها، (مثل أدْلٍ) جمع دلو، وأصله أَدْلُوٌ بوزن أبحر، قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، ثم أعل إعلال قاض، ويقال: هذه أدلٍ، ومررت بأدلٍ ورأيت أدليا، (و) مثل (قَلَنْسٍ) اسم جنس قلنسوة، كتمر وتمرة، وأصله قلنسُو أُعل بما أعل به أدل، ومنهم من قال: قلبت الضمة فيهما كسرة، فانقلبت الواو ياء، والأول أَولى، لأنّ الحركة تابعة للحرف، لا العكس، وإنما قلبت الواو المذكورة في ذلك، لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل كيغزو ويدعو،

بِخِلَاف: قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، وَبِخِلَاف الْعين كالقُوَبَاءِ وَالْخُيَلَاءِ، . . .

قوله: (**بخلاف قلنسوة وقَمَحْدوة**) وهي ما خلف الرأس، والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفاً وبخلاف الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها كالخيلاء فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى ياء، والضمة كسرة ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة لعدم وقوع الواو والياء فيهما طرفاً، والقُوبَاء داء معروف يتقشر ويتتبع يعالج بالريق وهو مؤنثة لا تنصرف، والجمع قوب قال الشاعر[1]: [الرجز]

يـا عَـجَـبـاً لـهَـذِهِ الـفَـلِـيـقَـهْ ... هَـلْ تَـغْـلِـبَـنَّ الـقُـوَبَـاءَ الـرِّيـقَـهْ

ولا في حكمه لأن التاء لازمة لكن كان عليه أن يقول قبل ذلك طرف أو في حكمه ليدخل فيه نحو تغازيه وأصله تغازوة ويخرج عن قمحدوة وهي ما خلف الرأس (**وبخلاف العين**) إذا كان واواً مضموماً ما قبلها (**كالقوباء**) وهو داء يتقشر فإنه لا تقلب الواو ياء ثم الضمة كسْرة (**و**) بخلاف (**الخيلاء**) فإنه لا تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما قلبت في

قوله: (**والمراد بهما ما لم يكن الواو فيه متطرفاً**) أي بسبب اتصال التاء والتحقيق أن الضمة الواقعة قبل الواو التي بعدها هاء التأنيث إن كانت في واو تعين الإعلال مطلقاً لتضاعف الاستثقال نحو أن تبني مثل عرفوة من عزو فإنك تقول فيه عزوية، والأصل عزووة ثم فعل به ما ذكر من الكسر والإبدال وكذا لو كانت الواوان أصليتين كبناء مثل مقدرة من قوة فإنك تقول فيه مقوية، والأصل مقووة وإن كان تفي غير واو سلمت إن بنيت الكلمة على الهاء كعرقوة وقلنسوة، وأبدلت كسرة والواو ياء إن قدر عروضها مثل أن يجاء للعرقي والقلنسي بواحد مبني عليهما بناء عباء على عياء فإن الواجب أن يقال فيه من العرقي عرقية، ومن القلنسي قلنسية[1] والأصل عرقوة، وقلنسوة فلم يستعمل الأصل مع الهاء العارضة كما لم يستعمل قبل عروضها.

قال ذلك ابن مالك في إيجاز التعريف وأشار إليه غيره ويوافقه قول سيبويه في فعلة بالضمة من الرمي رموة إذا بنيت على الياء ورمية إذا لم تبن. قوله: (**فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى**) أراد بها نحو قلنسوة ونحو القوباء؛ لأن الواو فيهما غير متطرفة. قوله: (**يتقشر**) قشرت العود وغيره اقشره واقشره قشراً أنزعت عنه قشره وانقشر العود وتقشر بمعنى صحاح.

قوله: (**والجمع قوب**) أي بفتح الواو والمشهور نصب القوباء في البيت مفعولاً مقدماً.

وفي الاسم غير المتمكن نحو هـو وذو الطائية (بخلاف قَلَنْسُوَة وقَمَحْدُوَة) وهي ما خلف الرأس، فلا تقلب الواو فيهما ياء لعدم تطرفها، (وبخلاف العين) الواقعة واواً أو ياء بعد ضمة (كالقُوَباء) بفتح الواو أكثر من إسكانها لِداء معروف، يُداوى بالريق، والجمع قوَب، (والخُيَلاء) للكِبر، فلا تقلب الواو ياء، والضمة كسرة في الأول، ولا الضمة

---

(١) الشاهد لابن قنان كما في اللسان (قوب)، قال: ومعناه أنه تعجب من هذا الحزاز الخبيث كيف يزيله الريق.

ولا أثَرَ للمدَّةِ الفاصلة فِي الْجمع، إِلَّا فِي الْإِعْرَاب.........

جـ والفليقة الداهية، وقد يسكن الواو من القوباء استثقالاً فإن سكنها ذكرت وصرفت والياء فيه للإلحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها.

قال ابن السكيت: ليس في الكلام فعلاء مضمومة ألفاً ساكنة العين ممدودة إلا حرفان الخُشَّاء، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقُوباء، والأصل فيهما تحريك العين.

قال الجوهري: المتراعل وهو ضرب من الأشربة عندي مثلهما، فمن قال قوباء بالتحريك قال في تصغيره قويباء ومن سكن قال قويبي.

قوله: **(ولا أثر للمدة)** يريد أن الجمع إذا كان على فعول من المعتل اللام الواوي كعتى وجثى جُمعا عاتٍ وجاثٍ، وأصلهما عتوو وجثوو فإن الواوين أعني واو فعول، والواو التي هي لام تقلبان ياءين؛ لأن الجمع مستثقل، والواو الأولى مدة زائدة، فلم يعتد بها حاجزاً فصارت الواو التي هي لام كأنها وليت الضمة، وكأنه في التقدير عتوو ونزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة، فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في

هـ التجاري **(ولا أثر للمدة الفاصلة)** المضموم ما قبلها الواقعة قبل الواو المتطرفة في منع قلب الواو ياء **(في الجمع إلا في الإعراب)** فإن إعرابه لفظي في جميع الأحوال...

ك قوله: **(قال الجوهري)** يوهم أن ما تقدم ليس من كلامه مع أنه في الصحاح بلفظه على أن المذكور في المزا هو المُزّاء بالضم ضرب من الأشربة.

قوله: **(ومن سكن قال قويي)** لأنه على تقدير الأول الألف للتأنيث فلا ينقلب بخلاف الثاني.

قوله: **(ولا أثر للمدة)** أي بقلب الواو المتطرفة بعد الضمة ياء فإن وقع بينهما مدة فهل يمنع منْ القلب أو لا فقال إن كان في الجميع فلا لثقل الجمع وإن كان في المفرد فيمنع لخفته.

ق كسرة في الثاني، لعدم تطرف الواو والياء فيهما، نعم تقلب الواو ياء في فُعّل جمعا صحيح اللام كصوَّم وقوَّم، كما مرّ في مبحث العين، وبخلاف نحو خُطوات بالضم، لأنّ ضمة الطاء غير لازمة، إذ يجوز إسكانها، واختصّ ما ذكر بالطرف لسهولة التغيير فيه، وقوباء إنْ حركت واوه أنث، ومنع الصرف، وإنْ سكنت ذكر وصرف، وهمزته منقلبة عن ياء الإلحاق بقُرطاس، (ولا أثر للمدة الفاصلة) بين الضمة والواو، أي لا يُعتد بها حاجزا بينهما (في الجمع) الذي على فعول من معتل اللام الواوي (إلّا في الإعراب) له، حيث لا يبقى بعد قلب الواو ياء، والضمة كسرة من باب قاض، بل إعرابه

نَحْو: عُتِيٍّ وجُثِيٍّ، بخلاف المفرد.......................

جـ أدل فصار عتوى وجثوى، فاجتمع واو فعول مع الياء المنقلبة عن الواو الأصلية، والسابقة ساكنة فقلبت ياء وأدغمت في الياء وكسروا عين الكلمة التي هي التاء والثاء، كما كسروا في أدل ثم منهم من يكسر الفاء أيضاً اتباعاً للعين فيقول عتى بكسرتين، ومنهم من يثبتها على حالها مضمومة فيقول عتى بضم العين وكسر التاء، فظهر لك أنه لا أثر للمدة الفاصلة من الواو التي هي في الطرف، والضمة التي قبلها إلا في جريان الإعراب فإنك تقول هذه أدل ومررت بأدل ورأيت أدليا فيكون الضمة والكسرة تقديراً والفتحة لفظاً تقول: هذا عتى، ومررت بعتى، ورأيت عتيًّا بالإعراب لفظاً في الأحوال، وقالوا: نحى جمع نحو وهي الجهة، والسحاب الذي أرق ماؤه نحو وحكوا عن أعرابي

قه **(نحو عتى)** في جمع عات **(وجثى)** في جمع جاث، وأصله عتوو فالواو الأولى وهي المدة بمنزلة الضمة فنقلب الثانية وهي لام الكلمة ياء لوقوعها بعد ما هو بمنزلة الضمة فصار عتوي فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين لأجل الياء **(بخلاف المفرد)** فإنه لا تقلب الواو فيه ياء كقوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وهذا تكلف منه بلا حاجة إليه فالأولى أن يقول إذا اجتمعت الواو أن طرفا في الجمع والأولى مزيدة، وجب قلبهما يائين وإدغام الأولى في الثانية عند هذه الشروط الثلاث لكون الطرف محل التخفيف وثقل الجمع وضعف الواو الأولى لكونها مزيدة وضعف الثانية لكونها في محل التغيير بخلاف قوم لوقوع الواوين في غير الطرف وعتو لأنه مفرد فلا يكون ثقيلاً كالجمع، وحو في جمع

كـ قوله: **(والسحاب أراق ماءه)** الذي قاله الجوهري إن السحاب الذي هراء ماءه إنما هو النجو بالجيم لا بالحاء قال والجمع نجاء مثل بحر وبحار، وفي القاموس في فصل الجيم النجو السحاب هراق ماءه ثم قال في الحاء النحو الطريق والجهة الجمع أنحاء ونحو والقصد يكون اسماً وظرفاً ومنه نحو العربية وجمعه نحو كعتل.

قـ كإعراب زيد (نحو عُتِيٍّ وجُثِيٍّ) جمعي عاتٍ وجاثٍ، فإنّ أصلهما عتوو وجُثووٌ، والواو الأولى مدة زائدة لا يُعتد بها حاجزا، فصارت الثانية كأنها وليت الضمة، أو نزلوا المدة منزلة الضمة، فقلبت الواو الثانية ياء كقلبها في أدلٍ، فصار عُتويٌّ وجثويٌّ، فاجتمع الواو والياء، فأعلّ إعلال مرمي، فصار عتي وجثي بضم أولهما وكسر ثانيهما، فظهر أنه لا أثر للمدة الفاصلة إلّا في الإعراب، فهو بحاله، تقول: هذا عُتيٌّ ومررت بعُتيٍّ ورأيت عُتيًّا (بخلاف المفرد)، فإن المدة الفاصلة مؤثرة في عدم وجوب القلب فيه نحو عتا عتوا، قال تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وذلك لخفة المفرد على الجمع،

وقد تكسرُ الفاء للاتباع فيقال عُتي وجُثي وَنَحْو: (نُحُوٌّ) شَاذٌ، وَقد جَاءَ نَحو: مَعْدِيٌّ ومَغْزِيٌّ كثيراً، . . . .

جا أنه قال: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام قاله في شرح الهادي، وكل ذلك قد جاء شاذًا تنبيهاً على الأصل كالقود، وإنما قال في الجمع؛ لأنه لم يجب القلب في المفرد لخفته نحو قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وهذا هو الوجه، والقلب أيضاً جائز على ضعف نحو معدى ومغزى، . . . . .

ز أحوى فلا تقلبان لقوتها بأصالتهما **(وقد تكسر الفاء للإتباع)** أي لإتباع الفاء العين **(فيقال عتى وجثى ونحو نحو)** في جمع نحو بمعنى السحاب أو الجهة، وفي الصحاح وحكى عن أعرابي أنه قال إنكم لتنظرون في نحو كثيرة أي في جهات يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام **(شاذ)** لتصحيح الواو مع أن شروط القلب حاصلة فيه **(وقد جاء نحو معدى ومغزى)** بالقلب ياء **(كثيراً)** . . . .

ك قوله: **(والسحاب الذي أراق ماءه)** هذا السحاب اسم نجو بالجيم لا بالحاء في الصحاح، وفي المحكم أيضاً ونصه النجو الذي أراق ماءه ثم مضى، وقيل هو السحاب أو ما ينشأ والجمع نجاء ونجو قال[1]: [الوافر]

أَلَيْسَ مِنْ الشفاءِ وجِيبُ قَلْبِي وإيضَاعِي الهُمُومَ مَعَ النُّجُوِّ
فأفْرَحُ أَنْ تَكُونَ عَلَى صَدِيقٍ وأَحْزَنُ أن تَكُونَ عَلَى عَدُوِّ

النَّجْوُ: السَحابُ . . انتهى. ولم يذكر في الصحاح القول الثاني في تفسير النجو ولم يذكر له إلا جمعاً واحداً وهو النجاء دون النجو. قوله: **(في نحو كثيرة)** أي في ضروب من النحو محكم.

قوله: **(لم يجب القلب في المفرد إلى آخره)** التحقيق أن المفرد إن كان مصدراً جاز فيه التصحيح والإعلال والتصحيح أكثر نحو بدا الشيء يبد وبدوًا ظهر، وحنا عليه يحنو حنوًّا

ف (وقد تُكسر الفاء) في الجمع بعد قلب الواو ياء، والضمة كسرة (للإتباع) للعين، (فيُقال عِتِي وجِثِي) بكسرتين، (ونحو نُحُوٌّ) جمع نحو للجهة، ولغيرها (شاذ) ارتكب تنبيهاً على الأصل كالقَوَد، وعليه قول أعرابي: لتنظرن في نحو كثيرة، . . . .

(١) هو جميل بثينة، جميل بن عبد الله بن معمر القضاعي العذري صاحب بثينة المشهور، توفي في مصر سنة: (٨٢ هـ)، وقد أجمعت النسخ على هذه الرواية التي أثبتناها، أما رواية البيت الثاني في اللسان (نجو) وديوان جميل عن اللسان: (٢١٢)، وفي شرح الملوكي:

فأحزن أن تكون على صديق وأفرح أن تكون على عدو

فجميل يريد أن يقول: إذا أمطرت السحاب على صديق حزنت لأن الغيث لا يصيب بثينة، فإذا كانت على عدوّ فرحت لأنه يصيب بثينة، لأن قومها عدو له إذ إنهم يمنعونها عنه.

وَالْـقِـيَـاس الْـوَاو.................................

ج والقياس معدو ومغزو، ومنه ضحا يضحو ضحياً أي برز للشمس، وعتا الملك يعتو عتيًّا أي تجبر، وعسا الشيخ يعسو عسا إذا كبر وولى.

نقره **والقياس الواو)** نحو معدو ومغزو لأنه مفرد.........................

ك عطف وحنت النار تحنو حنوًّا سكن لهبها، وسلا يسلو سلوًّا ترك، وعتا يعتو عتوًّا تجبر، ومثل الإعلال ضحى يضحو ضحواً، وعشا يعشو عشيًّا، وعتى الشيخ يعتو عتيًّا بلغ غاية الكبر وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٨] وإن كان اسم مفعول فإن كان من فعل بالفتح فقياسه التصحيح وهو الغالب في الاستعمال نحو رجوت زيداً فهو مرجوًّا وغزوته فهو مغزو وعدوت عليه فهو معدو عليه وجاء فيه الإعلال أيضاً وهو فيه أكثر من المصدر نحو معزى ومعدى وإن كان من فعل بالكسر فالقياس والمعروف في استعماله الإعلال فقط حملاً على الماضي نحو ضَرِيَ الكلب بالصيد فهو مضري به، ورضيت الشيء فهو مرضي وغبي الأمر غباوة فهو مغبو عنه وغيرها إذا عرفت ذلك ظهر لك في تقرير الشارح من القصور روماً في قوله على ضعف من الضعف فليتأمل.

قوله: **(والقياس معدو)** قال سحيم[1]: [الطويل]

أَنَـا الـلَّـيْـثُ مَـعْـدِيًّـا عَـلَـيَّ وَعَـادِيـاً

قوله: **(ومنه ضحا يضحو)** هذا ليس بمعروف في اللغة وإنما المعروف ضحى بالكسر أو ضحى بالفتح والمستقبل فيهما يضحى بالفتح على القياس في الأول ولأجل حرف الحلق في الثاني قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩] والأمر أَضْحَ والمصدر الضحاء، وأما ما ذكره فهو إحدى اللغتين في الماضي وهي المرجوحة وأما يضحو وضحيا فليس واحد منهما بمعروف البتة بهذا المعنى، قال صاحب الصحاح: ضحيت للشمس ضحاء ممدود إذا برزت وضحيت بالفتح مثله والمستقبل أضحى من اللغتين جميعاً.

قوله: **(إذا كبر)** بكسر الباء والكسوة بضم الكاف وكسرها.

فق والقياس نحي، (وقد جاء) في المفرد كالجمع (نحو مَعْدِيٍّ) من العدوان (ومَغْزِيٍّ) بقلب الواو فيه ياء كثيرا، والقياس الواو، كما قال سُحيم:

أنـا الـلَّـيـثُ مَـعــــــدُوًّا عَـلَـيَّ وَعـادِيـا

(١) مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.

وتُقْلَبَانِ همزَة إذا وقَعَتا طرفاً بعدَ ألف زَائِدَة، نَحْو: كِسَاءٍ ورِدَاءٍ، . . . .

جار بردي: قوله: **(وتقلبان همزة)** أصل كساء ورداء كساو، ورادي؛ لأنهما فعال من الكسوة ولقولهم فلان حسن الردية فوقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، فإما أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة ألفاً، كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف أحديهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً فحركوا الأخير لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة، وأما إذا لم يكونا بعد

زكريا: **(وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة)** أو في حكم الطرف بأن يكون بعدهما حرف غير لازم كتاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات وتاء الواحدة القياسية وعلامة التثنية غير اللازمة **(نحو كساء)** وأصله كساو **(ورداء)** أصله رداي

الحاشية: قوله: **(ورداء)** الرداء الذي يلبس وتردى وارتدى بمعنى أي لبس الرداء والردية كالركبة من الركوب والجلسة من الجلوس تقول هو حسن الردية ورديته أنا تردية صحاح.

قوله: **(فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة)** هذا ما ذهب إليه حُذَّاق أهل التصريف وقيل بل أبدلت الواو والياء همزة ابتداء وهو ظاهر كلام المصنف وابن مالك وغيرهما وهو أقرب عملاً، والتوجيه عليه أن حرف العلة لا يقوى على الحركة إذا كان قبلها ألف لا أصل لها في الحركة فلذلك أبدلت همزة لما بين الهمزة وحروف العلة من التكافؤ في الإبدال ويفهم من تقرير الشارح بالموافقة أن الألف غير المنقلبة إذا تطرفت إثر ألف زائدة وجب قلبها أيضاً همزة نحو صحراء مما ألفه للتأنيث فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف سكرى لكن ألف سكرى غير مسبوقة بألف فسلمت وألف صحراء مسبوقة بألف فحركت فراراً من التقاء الساكنين ويجب أن يعلم أن الحكم المذكور مقصور بدلالة المقام على ما إذا وقعت الواو مثلاً لاماً أو ما هو ملحق بها لئلا يرد نحو غاوي في النسب إذا سميت به ثم رخمته على لغة من لا ينتظر فإنك تقول يا غاو بضم الواو من غير إبدال وقد أورده أبو حيان قال: وإنما لم تبدل الواو فيه لوجهين:

أحدهما: أنه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع بين إعلالين. والثاني: أنه لما رخم على

نقره كار: (وتقلبان)، أي الواو والياء (همزة) بعد قلبها ألفاً إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة نحو (كِساء ورِداء)، أصلهما كساو ورداي، من قولك: فلان حسن الكسوة والردية، قلبت الواو والياء ألفاً إمَّا لعدم الاعتداد بالألف الزائدة، فكأن حرف العلة ولي الفتحة، أو لتنزيله منزلة الفتحة لزيادتها عليها، وكونها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلة

. . . .

ك ألف زائدة، بأن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي فلا يقلبان لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان، إعلال العين واللام، وذلك نحو زاي وثاي، أما زاي فهو ثلاثي وألفه منقلبة عن واو ولامها ياء من لفظ زويت، إلا أن عينه أعلت وسلمت لامه وكان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين، كما قالوا هوى وثوى لكنه ألحق في الشذوذ بالراية وهو العلم والغاية وهو مدى الشيء، وأما ثاي وهو مأوى الإبل فمن ثويت ولم يقلبوا فيها لما مر

ج . . . .

ح هذه اللغة شابه ما لا يعل نحو واو. قوله: **(لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان)** لأن فيه بحث لأن توالي الإعلالين إنما يمتنع إذا كانا من جنس واحد كما في نحو هوى وأية أما إذا كانت العين تعل إعلالاً مطرداً، واللام تعل إعلالاً آخر فلا، قال سيبويه: أنا إذا بنينا فيعلا من حويت فأنا نقول حيا، والأصل حيوي، فأعلت العين بالقلب ياء واللام بالقلب ألفاً، وعلل الموصلي بأن الزائد يقدر كالمعدوم حتى تقلب اللام ألفاً لانفتاح ما قبله ولا يمكن تقدير الأصلي كذلك، وابن إياز بأن الألف الزائدة لزيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة بخلاف الألف الأصلية فليتأمل.

قوله: **(وألفه منقلبة عن واو)** ظاهره أن لفظ زاي بالزاي؛ لأن ألف راي بالراء منقلبة عن واو على ما في القاموس والموافق لكلام أهل اللغة كما تقدم بيانه في النسب أنه بالزاي ومشى على ذلك الشيخ نظام الدين في شرحه هنا أيضاً. وقال: إن ألفه منقلبة عن حرف أصلي وهو الواو من تركيب روى، وكذا قال الموصلي أن الراية من رويت الحديث إذا أظهرته إذ الرواية تظهر أمر صاحبها، وفي شرح تصريف ابن مالك مثله والشارح كثير الاعتماد عليه فلعله قال ما قال تبعاً لما فيه فيقرب حينئذٍ ضبط راي في كلامه بالراء.

قوله: **(من لفظ زويت)** أي أن مادته، مادته لا أن معناه مأخوذ من معناه وإنما قلنا أن عينه عن واو؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت فالحمل على الأكثر عند التردد أولى وكذا القول فيما أشبهه كغاية وراية.

قوله: **(فمن ثويت)** ثوى بالمكان أقام به وقال أبو زيد: الثوية مأوى الغنم، قال وكذلك الثاية غير مهموز صحاح.

ق ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما، أو تحريك الأولى، لئلا يعود الممدود مقصوراً، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين، وهذا . . . . . .

بِخِلَاف: زَايٍ وثَايٍ، ويُعْتَدُّ بتاء التَّأْنِيث قِيَاساً، نَحْو: شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ،

جا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهما جمع زاية وثاية وفيه نظر بل الوجه أن يقال زاي وزاية، وثاي وثاية على حد تمر وتمرة، وكذا لو وقع تاء التأنيث بعدهما كما في شقاوة وسقاية لم يجعلا كالمتطرفة بل كالمتوسطة لاتصال تاء التأنيث بالكلمة فلا تقلبان همزة كما لم يجروا قلنسوة مجرى قلنس فنحو صلاءة وهو الفهر وعظاءة وهي دويبة أكثر من الوزغة، وعباءة وهو ضرب من الأكسية، والقياس صلاية وعظاية وعباية، وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال ويعتد بتاء التأنيث إذا كانت لازمة نحو شقاوة وسقاية؛

نقره **(بخلاف راي)** جمع راية وهو العلم على حد تمر وتمرة فإنه لا تقلب الياء همزة لأن الألف منقلبة عن واو أصلي، وأصله روى من رويت أي جمعت إلا أنه اعتلت عينه فسلمت لامه لئلا يجتمع إعلالان على عكس طوى **(وثاي)** في جمع ثاية وهو مأوى الإبل من ثويت **(ويعتد بناء التأنيث قياساً نحو شقاوة وسقاية)** مما كان التاء فيه لازمة إذا

جما قوله: **(بل الوجه أن يقال الخ)** يريد أن التحقيق أنه اسم جنس جمعي، وأن ما وقع في الشرح المنسوب تسمح وقد وقع مثله في كلام الموصلي وابن إياز وغيرهما. قوله: **(على حد تمر وثمرة)** لأن المختار ليس يجمع ض. قوله: **(كما في شقاوة)** هو بفتح الشين وكسرها والصلاءة بالفتح، والمد وكذا العظاءة والوزغة بفتح الزاي والفهر بكسر الفاء حجر قدر ما يدق به الجوز أو ما يملأ الكف ويؤنث. قوله: **(وسقاية)** سقاية الماء معروفة السقاية التي في القرآن قالوا الصواع الذي كان الملك يشرب فيه صحاح، العظاء ممدود جمع عظاءة وهي دويبة أكبر من الوزغة، ويقال في الواحدة عظاءة وعظاية أيضاً صحاح. قوله: **(وذكر بعضهم أن الصواب أن يقال)** في شرح الشريف نقل هذا الكلام إلى آخره عن بعض الفضلاء ومراده الشيخ بدر الدين بن مالك فإنه ذكر في بغية الطالب موافقاً لوالده وغيره.

أنصا (بخلاف) نحو شقاوة وسقاية كما سيأتي، لعدم تطرفهما، وبخلاف نحو غزو وظبي، لعدم وقوعهما بعد ألف، وبخلاف نحو (زَاي) كواو وزاي اسم جنس، أو اسم للحرف، كما مرّ في بحث النسب، (وثَاي) بمثلثة من ثويت، وهو اسم جنس ثاية، وهي لمأوى الإبل والغنم، ولحجارة ترفع، فتكون علما بالليل للراعي إذا رجع، فلا تقلب الياء والواو فيها همزة، لعدم زيادة الألف، لانقلابها عن حرف أصلي هو واو، ولئلا يتوالى على الكلمة إعلالان لإعلال اللام والعين وأُعلت العين دون اللام مع أنّ الأصل والقياس العكس، كما في هوى ونوى وزاي وثاي، قيل إنهما جمع زاية وثاية، ورده الجاربردي بأن الوجه أنْ يقال زاي وزاية، وثاي وثاية، على حد تمر وتمرة، (ويعتد بتاء التأنيث) اللازمة (قياسا) في جعل الواو والياء قبلها غير متطرفتين، نحو شَقاوَة وسِقايَة مصدري شقي وسقى، لأنّ ذلك يخرج حرف العلة عن وقوعه طرفا، . . . .

وَنَحْو: صَلَاءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شَاذٌّ.
وتُقْلَبُ الْيَاء واواً فِي فَعْلى اسْماً، كتَقْوى ....

جـ لأنها إذا كانت عارضة لا يعتد بها؛ لأنها في قوة الانفصال نحو عداءة وبناءة، وشواءة من عدا يعدو، وبنى يبني، وشوى يشوي، فإنه يقال للمذكر عداء وشواء، وبناء، وإذا كان كذلك فمن أعل صلاءة وعباءة كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحد على اسم الجنس الذي هو الصلاء والعباء ومن صححها، فقال صلاية وعباية كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه لم يقصد بناء صلاية وعباية على صلاء وعباء.
قوله: (**وتقلب الياء واواً في فعلى اسماً كتقوى**) وهو التقية من الورع من وقيت

نقره لم يكن أحد المعنيين المذكورين وسقاية الماء المعروفة والسقاية التي في القرآن العظيم هو الصواع الذي كان للملك يشرب منه والتاء فيه لازمة (**ونحو صلاءة**) وهو الفهر (**وعظاءة**) في الصحاح العظاءة ممدودة دويبة أكبر من الوزغة (**وعباءة**) وهو ضرب من الأكسية (**شاذ**) لأنهم قلبوها والقياس أن لا تقلب للزوم التاء سأل سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة وعباءة لأنهم قلبوها مع كونها غير متطرفة فأجابه بما معناه أن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى منضمة إليها لمعنى التأنيث فكأنها وقعت متطرفة مثلها في صلاة وعباء وأما من قال صلاية وعباية فإنه لم ينظر إلى أن أصله صلاة وعباء ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد وإنما جعل مستقلاً برأسه موضوعاً لهذا المعنى (**وتقلب الياء واواً في فعلى**) مفتوحة الفاء (**اسما كتقوى**) وهو التقية والورع وأصله وقي قلبت الياء واواً

ك قوله: (**وتقلب الياء واواً في فعلى اسماً**) مقتضاه أن ذلك مطرد وأن إقرار الياء شاذ وهو قول أكثر النحويين وعكس ابن مالك في التسهيل فقال وشذ إبدال الواو من الياء لا ما لفعلى اسماً، وقال أيضاً في الإيجاز: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسماً كالثنوي والبغوي، والمتقوى، والفتوى، والأصل فيهن إياء لأنهن من الثني والبغي والتقي مصدر تقيت بمعنى اتقيت والفتيا وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً ويزعمون أن ذلك فعل فرقاً بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنه مستثقل فكان الاسم أحمل له لخفته وثقل الصفة كما

قـ (ونحو صَلاءَة) للحجر ملء الكف (وعَظَاءَة) لدويبة أكبر من الوزغة، (وعَبَاءَة) لنوع من الأكسية (شاذ)، والقياس صلاية وعظاية وعباية للزوم التاء فيها عند الجمهور، أمَّا غير اللازمة، وهي الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات كسقاءة وعداءة، أو بين اسم الجنس ومفرده كصلاءة وعظاءة وعباءة، عند من يجعلها مفردة: كصلاءٍ وعظاءٍ وعباءٍ، فلا يُعتد بها فيُعل ما قبلها لأنه كالمتطرف، ومثلها تاء الوحدة، وعلامة التثنية غير اللازمة. (وتقلب الياء واواً في فَعْلَى) بالفتح، إن كان (اسماً كتَقْوَى) من تقيت، وأصله وَقيَى قلبت واوه تاء كما في تراث، ثم ياؤه واواً فصار تقوى، وهو غير منصرف، لأنّ

وبَقْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: صَدْيَا وريًّا، . . . .

ي: وأصله وقي قلبت الواو تاء كما في تراث وتخمة فصار تقي وليس هذا موضع استشهاد ثم قلبت ياؤه واواً فصار تقوى، وهو المراد بالاستشهاد وهو غير منصرف؛ لأن ألفه للتأنيث، وذكر في الكشاف أنه روى سيبويه عن عيسى بن عمرو على تقوى من الله بالتنوين ووجهه أنه جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث كتترى فيمن نون ألحقها بجعفر. وإنما قال فيمن نون لأن بعضهم يجعل ألف تترى للتأنيث كما مر في الإمالة، وكذا قلب الياء واواً في بقوى، وأصله بقي. قال في الصحاح: يقال أبقيت على فلان إذا رحمته، والاسم منه البقيا بضم الباء وكذلك البقوي بفتح الباء، بخلاف الصفة نحو صديا مؤنث صديان بمعنى عطشان من صدي إذا عطش وريا ضد صديا وهي أنثى ريان فإنهم لم

ج: وقلبت الواو الأولى تاء كما في تراث **(وبقوى)** وأصله بقيا في الصحاح يقال أبقيت على فلان إذا رحمته، والاسم منه البقيا بضم الباء، وكذلك البقوى بفتح الباء **(بخلاف الصفة)** فإنه لا تقلب الياء فيه واواً **(نحو صديا)** تأنيث صديان من صدى إذا عطش **(وريا)**

ك: أنهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة حركوا عين الاسم وابقوا عين الصفة، وألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوى، والطَّغْوَى[1]، والعوَّى، والرَّعْوى[2]، أي: بمهملتين زاعمين أن أصلها من الياء قال والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ حين أمكن سده ثم قال ومما يبين أن إبدال ياء فعلى واو شاذ لتصحيح ياء الرويا وهي الرايحة والطفيا وهي ولد البقرة الوحشية بفتح طائه وتضم، وسعيا اسم موضع فهذه

ق: ألفه للتأنيث، وفي الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ: ﴿عَلَى تَقْوَىً مِنَ اللهِ﴾ [التوبة: ١٠٩] بالتنوين، بجعل الألف للإلحاق بجعفر كتترىً (وبَقْوَى) من أبقيت عليه أي رحمته، والاسم منه البُقيا بضم الباء والبَقيا بفتحها، قلبت ياؤه واواً في المفتوح، وأمَّا عدم قلبها في طَغيا لولد البقرة الوحشية، والواو نقل فيه ضم الطاء، فروعي فيه ذلك، أو لأنه شاذ، وإنما لم يراع الضم في تقوى لقلته فيه، وكثرت في طُغيا، ولأنّ القلب وجد مع الضم أيضاً في بقوى، وإن كان شاذا، وأمَّا عدمه في شعيا بإعجام أوله، وإهماله لنبي، وقيل بإعجامه لموضع، فيحتمل أنه نقل من صفة، فروعي فيه ذلك، أو أنه شاذ، (بخلاف) فَعْلى (الصفة نحو صَدْيَا) مؤنث صديان أي عطشان، (وريَّا) ضد صديا، وهو مؤنث ريان، فإنه لا تقلب الياء فيهما واواً، فرقاً بين الاسم

---

(١) طَغَا يطْغَى بفتح الغين فيهما ويطْغُو طُغْياناً وطُغْوَانا أي جاوز الحد وكل مجاوز حده في العصيان طَاغ وطَغِيَ بالكسر مثله وأطْغَاهُ المال جعله طَاغِياً وطَغَى البحر هاجت أمواجه وطغى السيل جاء بماء كثير والطَّغْوَى بالفتح مثل الطُّغْيَانِ و الطَّاغِيَةُ الصاعقة وقوله تعالى: ﴿فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية﴾ يعني صيحة العذاب والطَّاغُوتُ الكاهن والشيطان وكل رأس في الضلال يكون واحدا كقوله تعالى: ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمِروا أن يكفروا به﴾ ويكون جمعا كقوله تعالى: ﴿أولياؤُهم الطاغوت يُخرجونهم﴾ والجمع الطَّوَاغِيتُ [مختار الصحاح: ١/ ٤٠٣].

(٢) قال ابن سيده وأُرى ثعلباً حكى الرُّعوى بضم الراء وبالواو وهو مما قلبت ياؤه واواً للتصريف =

وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً فِي فُعْلَى اسْماً، كالدُّنْيَا والعُلْيَا، . . . .

جار يقلبوا فيها الياء واواً فرقاً بين الاسم والصفة، وكان التغيير في الاسم أقرب لخفة الأسماء وثقل الصفات، ولهذا كانت من الأسماء المانعة من الصرف، وتقلب الواو ياء في فعلى اسماً كالدنيا، والأصل الدنو؛ لأنه من دنا يدنو، والعليا والأصل العلو؛ لأنه من علا يعلو، فإن قيل: كيف تقول إنهما اسمان، وأنت قد تصف بهما وتقول الدار الدنيا والمنزلة العليا، قلت: هذان وإن كنت تراهما صفتين فإنهما لا يكونان كذلك إلا في حال التعريف، ولا تقول منزلة عليا ولا دار دنيا، والصفة لا يلزم حالة واحدة، وإنما شأنها أن تكون مختلفة تارة نكرة، وتارة معرفة، فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة، وقال ابن جني: الدنيا والعليا، وإن كانتا صفتين إلا أنهما خرجتا إلى مذهب الأسماء. . . . .

نقره تأنيث ريان فرقاً بين الاسم والصفة واسم أولى بقلب يائه واواً لخفته وثقل الصفة فالتخفيف فيها بإبقاء الياء على حالها أولى **(وتقلب الواو ياء في فعلى)** مضموم الفاء **(اسما كالدنيا)** وأصله الدنوى من دنا يدنو **(والعليا)** وأصله علوى من علا يعلو وهما وإن كانا صفتين في الأصل ولذلك يقال الدار الدنيا والمنزلة العليا إلا أنه غلبتهما الاسمية ولا يجيء كل واحد منهما صفة إلا في حال التعريف، ولذا لا يقال دار دنيا ومرتبة عليا

كما الثلاثة الجارية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها انتهى. وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة أما ريا فبأنها كما قال سيبويه وغيره صفة غلبت عليها الاسمية والأصل رايحة ريا أي مملوة طيباً وأما طفيا فبان الأكثر فيها ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وأما سعياً وهو بمهملتين فبأنه علم فيحتمل أن يكون منقولاً من صفة كخزيا وصديا ومؤنثي حزيان وصديان ذكر ذلك ابن هشام وغيره وصدى من باب فرح.

قوله: **(وتقلب الواو ياء فعلى اسماً كالدنيا)** في بغية الطالب قال شيخنا: يعني والده زعم أكثر النحويين أن الياء تبدل من الواو لاماً لفعلي اسماً إلا فيما شذ ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة كالعليا أو جارية مجرى الأسماء كالدنيا قال والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وأئمة اللغة وهو أن الياء تبدل من الواو لاماً لفعلي صفة محضة كالعليا والقصيا والدنيا أنثى الأدنى أو جارية مجرى الأسماء كالدنيا لهذه الدار إلا فيما شذ كالحلوى بإجماع والقصوى عند غير تميم فإن كان فعلى اسماً فلا إبدال كحزوى اسم مكان؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل للثقل بخلاف الصفة قال وهو وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوي يعني

فق والصفة، والاسم أولى بالتغيير لخفته، وثقل الصفة، ولهذا كانت من الأسباب المانعة من الصرف. (وتُقلب الواو ياء في فُعْلَى) بالضم إذا كان (اسماً كالدُّنْيا والعُلْيا) وأصلهما الدنو

= وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها وللفرق أَيضاً بين الاسم والصفة وكذلك ما كان مثله كالَبقْوى والفَتْوى والتَّقْوى والشِّرْوى والثَّنْوى والبَقْوى والبَقْيا اسمان يوضعان موضع الإبْقاء والرَّعْوى والرَّعْيا من رِعايةِ الحِفاظِ ويقال ارْعَوى فلان عن الجهل يَرْعوي ارْعِواءً حَسَناً ورَعْوى حَسَنةً وهو نُزُوعُه وحُسْنُ رُجوعهِ قال ابن سيده الرَّعْوى والرَّعْيا النزوع عن الجهل وحسنُ الرجوع عنه وارْعَوى يَرْعَوي أي كفَّ عن الأُمور وفي الحديث شَرُّ الناسِ رجلٌ يقرأُ كتابَ اللهِ لا يَرْعَوي =

وشذَّ نَحو: القُصْوَى وحُزْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: الغُزْوَى، . . . . .

ﭼ كما تقول في أجرع والأبطح، والأبرق، أنها الآن أسماء فاستعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات ألا ترى أنهم قالوا: أبرق وأبارق، وأجرع وأجارع فصرفوا أبرقاً وأجرعاً وجمعوهما على مثال أحمد وأحامد، وشذ القصوى وحزوى، والقياس القصيا وحزيا. ثم اعلم أن القصوى مما استغني فيه بالوصف على الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى فصار كأنه اسم غير صفة، فلذلك حكم فيه بالشذوذ وجزوى اسم مكان بخلاف الصفة كالغزوى مؤنث الأغزى، فإنه لم

ﮒ وحكم الصفة أن تستعمل نكرة ومعرفة **(وشذ القصوى)** والقياس القصيا لأنه غلبت الاسمية وإن كان في الأصل صفة **(وحزوى)** اسم مكان **(بخلاف الصفة)** فإنه لا تقلب الواو فيه ياء **(نحو الغزوى)** مؤنث الأغزى من غزى فلان إذا تمادى في غضبه فرقاً بين

ﮐ أنثى الإغزى أفعل تفضيل من غزا يغزو فهو تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل والقياس أن يقال الغزيا انتهى. وما صححه مبسوط في إيجاز التعريف تقريراً واحتجاجاً وتوجيهاً فليراجعه ومن أراده وقد ذكر أبو حيان أن شيخه بهاء الدين بن النحاس كان يختاره، وقال ناظر الجيش أيضاً: لا يخفى على المتأمل ترجيحه على كلام غيره والله أعلم وحزوى بحاء مهملة وزاي.

قوله: **(كما تقول في الأجرع)** الأجرع المكان الذي فيه رمل مستو لا ينبت.

قوله: **(والأبطح)** الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ومنه بطحاء مكة، الأبرق المكان الذي فيه حجارة وطين مختلطة، والحبل الذي فيه لونان وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق وسمون العين برقاء لما فيها البياض والسواد صحاح. قوله: **(فصرفوا أبرقاً وأجرعاً)** هذا نقل ابن جني والذي ذكره سيبويه أن العرب لم تختلف في منعهما من الصرف وإن استعملا

ﻓﻖ والعلو، من دنا يدنو، وعلا يعلو، فإنْ قلت: كيف تقول أنهما اسمان، وأنت تصف بهما فتقول: الدار الدنيا، والمنزلة العليا، قلت مع التعريف خاصة، إذ لا يقال دار دنيا، ولا منزلة عليا، كذا قيل، وقال ابن جني: هما وإن كانا صفتين إلّا أنهما خرجا إلى الأسماء، كما في الأجرع، والأبطح، والأبرق، أَلَا ترى أنهم قالوا: أجرع وأجارع، وأبطح وأباطح، وأبرق وأبارق، فصرفوا المفرد، وجمعوه على مثال أحمد وأحامد، (وشذ القُصْوَى)، لأنه لمَّا استغنى به عن الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى، صار كأنه اسم غير صفة، فلهذا حكم بشذوذه، وجاء القُصْيا أيضاً على القياس، وهي لغة تميم، (و) شذ (حُزْوَى) لمكان، والقياس حُزيا، وهذا (بخلاف) فُعلى (الصفة، نحو الغُزْوَى)، وفي نسخة كالغزوى مؤنث الأغزى، فإنه لا تقلب فيها الواو ياء فرقاً بين الاسم

= إلى شَيءٍ منه أَي لا ينكفُّ ولا ينزجر من رعا يَرْعُو إذا كفَّ عن الأُمور ويقال فلان حسن الرَّعْوة والرِّعْوة والرُّعْوة والرُّعوى والارْعواء وقد ارْعَوى عن القبيح وتقديره افْعَوَلَ ووزنه افْعَلَل وإنما لم يُدْغَمْ لسكون الياء [اللسان: ١٤/ ٣٢٥].

وَلم يُفْرَقْ فِي فَعْلَى من الْوَاو، نَحو: دَعْوَى وشَهْوَى، وَلَا فِي فُعْلَى من الْيَاء نَحْو: الْفُتْيَا والقُصْيَا.

جـ يقلب فيهما الواو ياء فرقاً بين الاسم والصفة كما مر، وحاصل الكلام أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة في البابين أعني في فعلى وفعلى فقلبوا في الاسم ولم يقلبوا في الصفة فرقاً بينهما ولم يعكسوا؛ لأن الاسم لخفته بالتغيير أولى ثم لما قرب أنهم يقلبون في الاسم دون الصفة أرادوا أن يفرقوا بين البابين أعني فعلى وفعلى فخصوا فعلى مفتوح الفاء بقلب يائه واواً وخصوا فعلى مضموم الفاء يقلب واوه ياء تفرقة بينهما، ولم يعكسوا؛ لأن فعلى بالضم أثقل فكان أولى بأن يقلب فيه الواو ياء ليحصل الخفة فظهر لك أنه لم يفرق في فعلى بالفتح من الواو بين الاسم والصفة نحو دعوى من الأسماء وشهوى مؤنث شهوان من الصفات، وكذا لم يفرق في فعلى بالضم من الياء بين الاسم والصفة أيضاً نحو الفتيا من الأسماء والقصيا من الصفات.

لَهْ الاسم والصفة **(ولم يفرق)** بين الاسم والصفة **(في فعلى)** مفتوحة الفاء **(من الواو)** إذا كان لازمه واواً **(نحو دعوى)** اسم **(وشهوى)** صفة مؤنث شهوان وذلك لأن ذوات الواو من ذلك قليل فأجريت على قياسها لقلتها، وإذا قلت قَلّ وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير **(ولا يفرق أيضاً بين الاسم والصفة (في فعلى))** مضموم الفاء **(من الياء نحو الفتيا)** اسماً **(والقصيا)** صفة كما لم يفرق في فعلى مفتوحة الفاء من الواو لأداء الفرق إلى مستثقل وهو قلب الياء واواً مع ضم الفاء أو لقلة الصفة من الياء في هذه البنية

كـ ....

قـ والصفة، كما مرّ نظيره، هذا كلامه، ولمَّا كان فيه تعسف كما رأيت عكس ابن مالك، فقال: وتقلبِ الواو ياء في فُعْلَى صفة لا اسماً، وجعل حزوى على القياس، ووافقه ابنه على ذلك، وقال: تمثيل ابن الحاجب للصفة بغُزوى من عند يائه، والقياس غزيا، . .(ولم يُفْرَق) بينهما (في فَعْلَى) بالفتح إذا كان (من الواو نحو دَعْوَى) من الأسماء، (وشَهْوَى) مؤنث شهوان من الصفات (ولا في فُعْلَى) بالضم إذا كان (من الياء نحو الفُتْيا) من الأسماء، (والقُصْيا) مؤنث الأقصى من الصفات، والحاصل أنّ فَعلى بالفتح إمَّا واوي، أو يائي، فإنْ كان واويا لم يفرق؛ لاعتدال الكلمة بالفتحة في أولها، والواو في آخرها، فلو قلبت واوها ياء لصار طرفاها خفيفين، وإنْ كان يائيا عُدِل الاسم الذي هو أولى بالتغيير بقلب الياء واواً، وتركت الصفة للفرق، وفُعلى بالضم إمَّا واوي أو يائي أيضاً، فإنْ كان يائيا لم يفرق؛ لاعتدال الكلمة بالضمة في أولها، والياء في آخرها، وإنْ كان واويا عدل الاسم بقلب الواو ياء، وتركت الصفة للفرق، وأمَّا فِعلى بالكسر فلا تقلب واوه ياء، ولا عكسه اسماً كان أو صفة، لأنّ الكسرة ليست في ثقل الضمة، ولا في خفّة الفتحة، فلا اعتدال مع الياء، ومع الواو.

وتُقْلَبُ الْيَاءُ إذا وَقعت بعد همزَة بعد ألف فِي بَاب مَسَاجِد، وَلَيْسَ مفردها كَذَلِك ألفاً، والهمزة يَاء نَحْو: مَطَايَا ورَكَايَا . . . .

قوله: **(وتقلب الياء)** أي إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد ألف في باب مساجد، ولا تكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة كائنة بعد ألف فإنه يقلب الياء ألفاً والهمزة ياء نحو مطايا وركايا جمع مطية وركية، وهي البئر أصهلما مطايو وركايو من مطوت بهم أي مددت بهم في السير وركوت البئر أي سددته وأصلحته قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي وركاييي بياءين قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مطاءي وركاءي بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد ألف باب مساجد فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي العلة في الجمع المستقل مع أن مفرده ليس كذلك حتى يرعى فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة فانقلبت الياء ألفاً فصار مطاء أو ركاء فكرهوا وقوع الهمزتين بين ألفين فقلبوها ياء فصار مطايا وركايا، . . . .

(وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة) واقعة تلك الهمزة **(بعد ألف في باب مساجد وليس مفرده كذلك)** أي لا يكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة واقعة بعد ألف **(ألفاً و)** تقلب **(الهمزة ياء)** مفتوحة **(نحو مطايا)** وأصله مطايو **(وركايا)** جمع ركية وهي البئر وأصله

استعمال الأسماء، قال المرادي: وحكى غيره أن من العرب من يصرفهما ملاحظة للاسمية ونبه على ذلك في التسهيل. قوله: **(إذا وقعت الياء بعد همزة)** أي سواء كانت الهمزة غير منقلبة كما في جمع خطية على قول الخليل أو منقلبة عن حرف علة زائدة كجمعها على قول غيره وجمعي صلاية وصلاة على ما سيأتي فيهما أو واواً كجمعي مطية وركية أو أصلي لكونه ثاني ليّنين اكتفنا مد مفاعل كجمعي شاوية وراوية. قوله: **(نحو الفتيا)** استفتيت الفقيه في مسألة فأفتاني والاسم الفتيا والفتوى صحاح. المطو المد يقال مطوت بالقوم مطوًّا أي مددت بهم في

(وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة) واقعة (بعد ألف في باب مساجد، وليس مفرده كذلك)، أي فيه ياء بعد همزة واقعة بعد ألف (ألفاً)، أي تقلب الياء فيما ذكر ألفاً، (والهمزة ياء نحو مَطايا) جمع مطيّة للراحلة، (ورَكايا) جمع ركية للبئر، وأصلها مطايِو، وركايِو، من مطوت بهم، أي مددت بهم في السير، وركوت البئر، أي شددتها وأصلحتها، قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة، فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين حرفي علة في الجمع المستثقل، مع أنّ مفرده ليس كذلك، حتى يُراعى، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، فصارا مطاءا، وركاءا، فكرهوا وقوع الهمزة بين ألفين، فقلبوها ياء، فصارا مطايا وركايا، . . . .

وخَطَايَا، على الْقَوْلَيْنِ، وصلايا جمع المهموز وَغَيره، ....

ﭻ وكذلك خطايا على القولين أما على قول الخليل؛ فلأنه لما جمع خطية على خطايء، وقدم الهمزة على الياء وقع بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وأما على قول غير الخليل؛ فلأنه يقلب الياء الواقعة بعد الألف من خطائي همزة يجتمع همزتان فتقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فيصير خطاءي بياء بعد ألف باب مساجد فتقلب الياء ألفاً، والهمزة ياء كما مر، وكذا صلايا، والصلاية الفهر وهو الحجر ملاء الكف يجتمع على صلاييي بياءين قلبت الأولى همزة فصار صلائي بياء بعد همزة ثم قلبت الهمزة ياء كما

ﮔ ركايو من ركوت البئر إذا أصلحته **(وخطايا على القولين)** أما على قول الخليل فلأنه لما جمع خطيئة على خطي وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد الألف في باب مساجد وأما على قول غير الخليل فلأنه تقلب الياء الواقعة بعد الألف من خطائ همزة فتجتمع همزتان وبينا ذلك قبل **(وصلايا جمع المهموز)** وهو الصلاءة، واصله صلائي (**و**) جمع (**غيره**) أي غير المهموز وهو الصلاية وأصله صلايي بيائين.........

ﮐ السير صحاح. قوله: **(فإنها تقلب الياء ألفاً والهمزة ياء)** شذ إقرار الهمزة والياء في ما لامه ياء في قوله[1]: [الطويل]

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنا في مَقَامِنا ثَلَاثَتُنَا حتى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وشذ أيضاً قلب الهمزة واواً في قولهم هداوي جمع هدية ولم ينقل إلا هذه اللفظة الواحدة. قوله: **(فانقلبت الياء ألفاً)** وهذا موضع الاستشهاد ض. قوله: **(فقلبوها ياء)** وهو أيضاً موضع الاستشهاد ض. قوله: **(وأما على قول الخليل)** فوزن خطايا عنده فعالاً وعند غيره فعايل ض. قوله: **(يجمع على صلايي بياءين)** فيه نظر، والأقرب أن يقال إن الألف الواحد لما وقعت بعد ألف الجمع التقى ألفان فقلبت الثانية همزة كما في صحراء ونحوه وهو الموافق لما قرره الشارح في إعلال جمع رسالة ونحوها ض. قوله: **(على صلايي بياءين)** لا يظهر للياءين وجه وإنما ألف الواحد وقعت بعد ألف الجمع فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة كما فعل في حمراء

ﮒ (و) نحو (خَطايا على القولين) أي قول الخليل وغيره، أمَّا على قول الخليل، فلأنه لمَّا قدّم الهمزة على الياء في الجمع، وقعت الياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، وأمَّا على قول غيره، وهو المختار، فلأنه تقلب الياء الواقعة بعد الألف من خطايء همزة، فتجمع همزتان، فتقلب الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، فيصير خطاءئ بياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، فتقلب الياء ألفاً، والهمزة ياء، (و) نحو (صَلايا جمع المهموز)، وهو صلأة (وغيره)، وهو صلاية، وأصل الجمع في الأول صلايء بهمزة

---

(١) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء، وهو من الطويل. اللغة: "ثلاثتنا" أراد بها نفسه وعليا وحمزة رضي الله عنهم "أزيروا" - بضم الهمزة وكسر الزاي - من مجهول أزار من زار=

وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بِخِلَاف: شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ،

جا مر، وكذا الصلاءة بالهمز ويجمع على صلايء بهمزة بعد ياء ثم قلبت الياء همزة فصار صلاء، بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار صلاءي بياء بعد همزة فقلبت الياء ألفاً، والهمزة ياء كما مر وكذا شوايا جمع شاوية وهي اسم فاعل من شوى يشوي وهو لفيف مقرون، وأصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما مر في أوائل فصار شواءي فوقعت الياء بعد ألف في باب مساجد، وليس مفرده كذلك تفعل به ما مر، وإنما لم يقلب العين في شاوية همزة كما قائله، وبائنة؛ لأن فعلها لم يعل عينه نحو شوى يشوي.

قوله: **(وليس مفردها كذلك)** احتراز من شواء جمع شائية اسم فاعل من شأوت

دي **(وشوايا جمع شاويه)** وأصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما في أوائل فصار شوائي ثم عمل باقي العمل **(بخلاف شواء جمع شائية من شأوت)** أي سبقت وهو ناقص مهموز العين والهمزة أصلية فإنه لا تقلب الهمزة ياء مفتوحة لأنه لما وقعت في

لـ ونحوه وكذلك القول في رسالة ورسائل وشبه ذلك وكلامه قبل هذا في بحث رسالة بخلاف ما قاله هنا تأمل وارجع إلى ما تقدم لنا. ويمكن أن يقال لا خلاف بين هذا وبين ما تقدم؛ لأن فيما تقدم قال وإن كانت زائدة أي حرف العلة الواقعة بعد الألف كما في رسائل تقلب همزة وحرف العلة أعم من أن يكون ألفاً أو ياء منقلبة عن الألف، والثاني مراده لا الأول فلا مخالفة ض. يمكن أن يقال في وجه اجتماع الياءين أنه لما جمع صلاية على وزن مساجد فلا بد من أن يتحرك بالكسر الحرف بعد ألف الجمع، وذلك الحرف ألف لا يقبل الحركة فلا بد من قلبها واواً أو ياء حتى يكون قلب حرف العلة بجنسه فقلبت ياء؛ لأنها أخف فصار صلايي ض.

قوله: **(ثم قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً)** الأنسب ثم قلبت الياء ألفاً والهمزة يا كما لا يخفى.

قوله: **(ويجمع على صلايء بهمزة بعد ياء)** لا وجه له أيضاً بل الأقرب أن الألف انقلبت همزة فالتقى همزتان فقلبت الثانية ياء والصلاية والصلاءة بالفتح. قوله: **(ثم قلبت الياء همزة)** كما في رسائل وعجائز. قوله: **(جمع شائبة)** هو بهمزة هي العين بعدها ياء منقلبة عن واو هي اللام.

قوله: **(جمع سائبة اسم فاعل)** من شاء الأحسن ضبطه بهمزة هي العين بعدها ياء وإن

فـ بعد ياء، ثم قلبت الياء همزة، فصار صلاءء بهمزتين، قلبت الثانية ياء، فصار صلائي بياء بعد همزة، فقلبت الياء ألفاً، والهمزة ياء، وأصله في الثاني صلايي بيائين، قلبت الأولى همزة، ثم الثانية ألفاً، والهمزة ياء، (و) نحو (شَوايا) جمع شاوية، اسم فاعل من شويت اللحم، وهو لفيف مقرون، وأصله شواوي، قلبت الواو بعد الألف همزة، فوقعت الياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، فعمل فيه ما مرّ.

وإنما لم تقلب العين في شاوية همزة، كما في قائلة وبائعة لأنّ فعلها لم تُعلّ عينه،

= زيارة "المنائيا" - جمع منية - وهي الموت. الإعراب: "فما زالت" من أخوات كان، وروي: فما برحت "أقدامنا" اسمها ونا مضاف إليه "في مقامنا" جار ومجرور في محل نصب خبر زال "ثلاثتنا" =

وَبِخِلَاف: شَوَاءٍ وجَوَاءٍ، جَمْعَيْ: شَائِيَةٍ وجَائِيةٍ على الْقَوْلَيْنِ فيهمَا،

أي سبقت وهو ناقص مهموز العين والأصل شواءي فإنه وإن كان الياء فيها واقعة بعد همزة بعد ألف في باب مساجد لكن لم يقلب فيه ألفاً ولا الهمزة ياء؛ لأن الياء كانت واقعة بعد همزة كائنة بعد الألف في مفرده أيضاً فروعي ذلك قصداً لمشاكلة الواحد للجمع واحتراز أيضاً من شواء جمع شايئة اسم فاعل من شاء يشاء وهو أجوف مهموز اللام، والأصل شوايء ثم قدم الهمزة على الياء عند الخليل فصار شواءي وعند غيره قلب الياء الواقعة بعد الألف فصار شواء بهمزتين قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار شواءي فعلى المذهبين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد ولكن لم يعمل العمل المذكور قصداً لمشاكلة المفرد الجمع كما مر، وحكم جواء جمع جائية كذلك؛

مفردة همزة بعد الألف ثانية لا تقلب الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع ياء تطبيقاً بين الجمع والمفرد (**وبخلاف شواء**) من شاء يشاء (**وجواء**) من جاء يجيء فإن الهمزة فيها منقلبة عن الياء الأصلية (**جمع شائية وجائية على القولين فيهما**) إذا أصله شوائي فقدمت الهمزة على . . . .

كان الأصل عكسه فليتأمل. قوله: (**والأصل شواءي**) وأصله شواء وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار شواءي. قوله: (**كما مر**) من أن مفردهما كذلك أيضاً إذا أصلهما شايئة وجايئة بياء ثم همزة ثم أعل إعلال بايع فاجتمعت همزتان متحركتان أوليهما مكسورة فقلبت الثانية ياء فحصل بعد الألف في المفرد همزة ثم ياء كما في الجمع.

نحو شوى يشوي، وذلك (بخلاف شَوَاءٍ) بوزن جوارٍ (جمع شَائِيَة) اسم فاعل (من شَأَوْتُ) الناقص المهموز العين، أي سبقتُ، فإنه لا يُعمل فيه ما ذكر، وإنْ وقعت فيه، وهو من باب مساجد ياء بعد همزة بعد ألف، لأنّ مفرده كذلك، فروعي فيه ذلك؛ تحقيقا لمشاكلته لمفرده، فأعلّ إعلال جوارٍ، (وبخلاف شَوَاءٍ وجَوَاءٍ جمعي) وفي نسخة جمع (شَائِيَة وجَائِيَة) اسمي فاعلين من شئت وجئت الأجوف المهموز اللام (على القولين فيهما)، أي قولي الخليل وغيره فإنّ أصلهما شوايئ وجوايئ بياء ثم همزة، فقدمت الهمزة على الياء عند الخليل، فصار شوائي، وقلبت الياء همزة عند غيره، فصار شواءء همزتين، قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فصار شواءي، فعلى القولين وقعت

= بدل من "نا" في مقامنا "حتى" للغاية بمعنى إلى يعني "إلى أن أزيروا المنائيا" "أزيروا" مبني للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل "المنائيا" مفعول ثانٍ. الشاهد: قوله: "المنائيا" حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، والوجه أن يقول المنايا. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٣١/ ٣، وابن الناظم.

. . . .

لأنه أيضاً اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام وهو جاء يجيء وقول المصنف وليس مفردها كذلك أولى من قولهم وهو أنه إنما تقلب إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع؛ لأنه وإن كان يصح الاحتراز به عن شواء جمع شائية من شأوت وهو الناقص المهموز العين؛ لأن الهمزة غير عارضة بل هي عين الكلمة لكن يرد عليه شواء وجواء جمع شايئة وجايئة من شاء يشاء وجاء يجيء أجوف مهموز اللام؛ لأن الهمزة فيهما عارضة لانقلابها عن حروف العلة؛ لأن أصلهما شوايء وجوايء مع أنه لم يعمل فيهما العمل المذكور فإن قيل إنها غير عارضة بل هي لام قدمت على العين كما هو مذهب الخليل، فالجواب أن المختار في ذلك مذهب غير الخليل وأيضاً لو كان المختار مذهبه لكان يجب عليهم أن يقولوا خطاء؛ لأن الهمز حينئذٍ غير عارضة على ما قرروه؛ لأن أصله خطايء على فعايل قدم الهمزة على الياء فصار خطائي فليست الهمزة عارضة ولا أحد يقول خطاء فوجب أن يقال وليس مفردها كذلك، وكأن المصنف رحمه الله كرر قوله بخلاف إشارة إلى البابين أعني ما فيه الهمزة غير عارضة كشواء من شأوت وما فيه الهمزة عارضة كشواء وجواء من شاء يشأو وجاء يجيء، وإلى أنه لا يجري فيهما ما مر من العمل، ويمكن أن يكون مراد النحويين بقولهم إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع أنه لا يكون الهمزة في مفرده كذلك، بل يكون الجمع مختصًّا بذلك فلا يكون الفرق ما ذكر المصنف وما ذكروه إلا في العبارة فيندفع عنهم ما أورد عليهم.

الياء فصار شوائي عند الخليل، وعند غيره قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة فصار شواءء بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء فصار شوائي فعلى القولين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد لكن لم يعمل . . . .

قوله: **(أولى من قول بعضهم)** هو إلى آخر ما سيأتي من السؤال والجواب مأخوذ من الشرح المنسوب إلى المصنف وقد ساقه اليزدي ثم ساق ما ذكره الشارح من التوفيق، وقال إنه تأويل حسن.

الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، ومع ذلك لم يعمل فيه ما مر، لأنّ مفرده كذلك، فروعي فيه ذلك، لِما مر، فالثلاثة المذكورة خرجت بقوه: وليس مفردها كذلك، فهو أولى من قول بعض النحاة: إنما تقلب إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع، لأنه وإنْ خرج الأول منها، لكون الهمزة غير عارضة، بل عين، لكن قد يرد عليه الآخران، لأنّ الهمزة فيهما عارضة، لانقلابها عن حرف علة، لأنّ أصلهما شوايىء وجوايىء، مع أنه لم يعمل فيهما ما ذكر.

وَقد جَاءَ: أَدَاوَى وعَلَاوَى وهَرَاوَى، مُرَاعَاة للمفردِ.

وتُسَكَّنَانِ فِي بَاب يَغْزُو ....

جار: قوله: **(وقد جاء)** أداوي أي كان مقتضى الأصل المذكور أن يقال أدايا وعلايا وهرايا؛ لأن أصلها أدايوا وعلايو وهرايو قلبت الواو فيها ياء لانكسار ما قبلها وقلبت الياء همزة كما في صحائف فصار اداءي وعلاءي وهراءي بياء واقعة بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك فكان القياس أدايا لكنهم قلبوها واواً ليشاكل الجمع الواحد؛ لأن مفردها إداوة وهي المطهرة، وعلاوة وهي ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسقود وهراءة وهي العصا.

قوله: **(وتسكنان)** أي تسكن الواو والياء في باب يغزو ....

كمال: العمل المذكور في مطايا **(وقد جاء أداوي)** في جمع أداوة وهي المهطره **(وعلاوي)** في جمع علاوة وهو ما يعلق على البعير بعد حمله **(وهراوي)** في جمع هراوة وهي العصا فإنه لما جمع على فعالل نحو هذه الأمثلة مما وقع في مفردة ألف ثالثة بعدها واو لا تقلب الهمزة ياء مفتوحة وإن كان مقتضى الأصل المذكور ذلك وإنما قلبت الهمزة واواً مفتوحة **(مراعاة للمفرد)** لمشاكلته له في وقوع واواً بعد ألف، وإن كانت الواو التي في الجمع هي الواو المنقلبة عن همزة هي منقلبة عن ألف مفردة، والواو التي في المفرد هي لام الكلمة **(وتسكنان في باب يغزو)** أي في فعل معتل اللام الواوي المضمومة فيه الواو المضموم ما قبلها فإنه يسكن الواو لاستثقال اجتماع الثقلاء المتجانسة في آخر الفعل مع ثقله فخفف الأخير وهو الضمة وهذا مختص بالفعل لأنه لو كان في آخر الاسم

لكن: قوله: **(لأن مفردها إداوة)** هو بالكسر وكذا العراوة والسقاوة والهراوة والسفود بفتح السين وتشديد الفاء حديدة يشوي بها.

قوله: **(نحو السقاء)** السقاء يكون للبن والماء والجمع القليل أسقية وأسقيات والكثير آساق والوطب للبن خاصة والنحي للسمن والقربة للماء صحاح.

نقره: (وقد جاء أَدَاوَى) في جمع أداوة، (وعَلاوَى) في جمع علاوة، وهي ما يُعلّق على البعير بعد حمله، نحو السقاء والسفرة والسفود، وهي الحديدة التي يُشوى عليها اللحم، (وهَرَاوَى) في جمع هراوة للعصا، وليست بقياس، لأنّ أصلها أدايِو، وعلايِو، وهرايِو، قلبت الواو فيها ياء، لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء همزة، كما في صحائف، فصارت بياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك، فكان القياس أدايا وعلايا، وهرايا، لكنهم قلبوا الهمزة واواً (مراعاة للمفرد)، أي ليُشاكل الجمع مفرده.

(وتُسكَّنان) أي الواو والياء (في باب يَغزو ....

وَيَـرْمِـي مـرفـوعـيـن، والـغَـازِيْ والـرَّامِـيْ . . . .

ويرمي مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة، والكسرة فتسكن وكذلك الغازي والرامي رفعاً وجرًّا، ولا يقع في المجرور إلا الياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة وتحريك الياء في الرفع شاذ، كما في قول الشاعر[1]: [البسيط]

واو مضموم ما قبلها قلبت الواو ياء والضمة كسرة ولم تقلب الضمة كسرة والواو ياء في الفعل مراعاة للبنية **(و)** في باب **(يرمي)** أي فيما كان معتل اللام اليائي المضمومة فيه الياء المكسور ما قبلها فإنه حذفت ضمة الياء للاستثقال لكن هذا أقل ثقلاً من الأول ولهذا يكون في الاسم والفعل وإنما لم تنقل الضمة إلى ما قبلها لرعاية البنية وإنما قال **(مرفوعين)** لأنهما لو كانا منصوبين لا يسكنان **(و)** في باب **(الغازي والرامي)** مما كان

قوله: **(لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة)** أي لأن الواو حينئذٍ يجب قبلها ألفاً إن كانت الحركة فتحة وياء إن كانت كسرة وكذا إن كانت ضمة على حد ما تقدم في أدل وقلنس واحترز بالمجرور عن المرفوع فإن الواو يجوز أن يقع فيه على الفعل كيغزو. قوله: **(وتحريك الياء في الرفع شاذ كما في قول الشاعر)** جاء تحريكها فيه في الفعل أيضاً في قول الشاعر[2]: [الكامل]

فَعَوَّضَنِي عنهن غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ ... تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

ويَرمِي مرفوعين)، تقول: هو يغزو ويرمي بإسكان الواو والياء؛ لاستثقال الضمة عليهما بعد الضمة أو الكسرة، (و) في باب (الغازِي والرامِي . . . .

---

(١) انظر: فرحة الأديب ١/ ٢٨.

(٢) قال العيني ١/ ٢٤٧ في شرح الشواهد، هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل. وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية ابن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.
الإعراب: "فعوضني" الفاء للعطف وعوضني فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به، "عنها" متعلق بالفعل، "غناي" مفعول ثان لعوض، "ولم" حرف نفي، "تكن" فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا، "تساوي" فعل مضارع من ساوى، "عنزي" فاعل والياء مضاف إليه، "غير" مفعول به والجملة خبر كان في محل نصب، "خمس" مجرور بالإضافة وكذلك "دراهم". الشاهد: في قوله "تساوي" حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

مَرْفُوعاً ومجروراً، والتحريك فِي الرّفْع والجرَّ فِي الْيَاء شَاذٌّ، . . . .

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا مَوَالِئٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

العوس بالضم ضرب من الغنم يقال شاة سحاح أي سمينة، وكذا تحريك الياء في الجر شاذ كقوله[1]: [الكامل]

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

الياء فيه مكسوراً ما قبلها **(مرفوعا ومجرورا)** والمضموم المكسور ما قبلها لم يختص بالاسم وإنما لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها لأنها لو نقلت لأدى وجودها إلى عدمها وأما الياء المكسورة المكسور ما قبلها مختصة بالاسم **(والتحريك في الرفع والجر في الياء)** إذ لا يكون المجرور إلا الياء لأنه ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واواً قبلها حركة **(شاذ)** كقوله في التحريك في الرفع.

قد كادَ يذهبُ بالدنيا ولذتها موالي كَكباشِ العُوس سُحاح

العوس بالضم ضرب من الغنم، وسحاح أي سمان من سحت الشاة إذا سمنت، وكقوله في التحريك في الجر.

ما إنْ رأيتُ ولا أرى في مُدتي كجواري يلعبن في الصحراء

وجاء تحريك الواو فيه أيضاً في قول الآخر[2]: [الطويل]

إذا قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس لا ينفك تغريه بالوجد

قوله: **(قد كاد تذهب)** يعني قرب أن يكون لذة الدنيا للموالي ولا يكون لغيرهم الموكب جماعة الفرسان صحاح. قوله: **(أن اسمو)** الاستشهاد فيه حيث لم ينصبه.

مرفوعا ومجرورا) تقول: جاءني الغازي والرامي، بإسكان الياء، لاستثقال الضمة والكسرة عليهما بعد الكسرة، ولا يأتي ذلك في الواو، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة، (والتحريك في الرفع) في الياء، ولو في الفعل، وفي الواو فيه، (و) في (الجر في الياء) في الاسم (شاذ، . . . .

---

(١) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله. انظر: الخزانة ٨/٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/٦٧، وسر الفصاحة ١/٨٤.

(٢) لم يذكر له العيني قائلا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل. الشرح: "عل" أي لعل القلب وهي لغة في لعل "يسلو" من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، "قيضت" أي: سلطت، قال تعالى "وقيضنا لهم قرناء" "هواجس" جمع هاجسة من هجس في صدري شيء إذا حدث، والهاجس الخاطر، "تغريه" من الإغراء وهو التحريض. "بالوجد" وهو شدة الشوق.

كالسكون في النصب..........................

كما أن سكون الواو في النصب شاذ في قول الشاعر[١]: [الطويل]

وإنّي وَإن كُنتُ ابنَ سَيِّدِ عامِرٍ وَفارِسَها المشهور في كُلِّ مَوكِبِ

فَما سَوَّدَتني عامِرٌ عَن وِراثَةٍ أَبى اللَّهُ أَن أَسمو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

(كالسكون في النصب) فإنه أيضاً شاذ كقوله:

فما سودتني عامرٌ عن وراثة أبى الله أن أسمو بأمٍ ولا أب

قوله: **(وكذا سكون الياء في النصب قال يا دار هند)** جاء سكونها فيه في الفعل أيضاً في قوله[٢]: [البسيط]

مَا أَقْدَرَ الله أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

كالسكون في النصب، ....

= الإعراب: "إذا" للشرط، "قلت" فعل وفاعل وقعت فعل الشروط، "عل" لغة في لعل، "القلب" اسم لعل، "يسلو" جملة في محل رفع خبر عل والجملة مقول القول، "قيضت" فعل ماضي مبني للمجهول، "هواجس" نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "لا تنفك" من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس، "تغريه" فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة في محل نصب خبر لا تنفك، "بالوجد" جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره في محل الرفع على أنها صفة لهواجس. الشاهد: في قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا رأي بعض النحاة. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية.

الشرح: "أن يدني" من دنا يدنو إذا قرب "على شحط" بالشين المعجمة والحاء المهملة، أي: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء، وهنا حركت الحاء للضرورة "داره الحزن" بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة، وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض "صول" بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.

الشاهد: في قوله "أن يدني" حيث أثبت الشاعر الياء في ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٤٥.

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، واللّسان (كلل) ١١/ ٥٩٣، والأشباه والنّظائر ٢/ ١٨٥، والخزانة ٨/ ٣٤٣، والدّيوان ١٣.

(٢) البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية.

الشرح: "أن يدني" من دنا يدنو إذا قرب "على شحط" بالشين المعجمة والحاء المهملة، أي: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء، وهنا حركت الحاء للضرورة "داره الحزن" بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة، وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض "صول" بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.

الشاهد: في قوله "أن يدني" حيث أثبت الشاعر الياء في ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٤٥.

وَالْإِثْبَات فيهمَا وَفِي الْألف فِي الْجَزْم.

وكذا سكون الياء في النصب قال[١]: [البسيط]

يـا دارُ هـنـدٍ عـفَـتْ إلا أثَـافِـيْـهَـا

وفي المثل[٢]: أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا. قال:

يا باري القوس برياً ليس تحكمه لا تفسد القوس أعط القوس باريها

وكالإثبات في الواو والياء وفي الألف في حال الجزم فإنه شاذ قال شاعر[٣]: [البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وكقوله:

يا باري القوس برياً لست تحكمه لا تفسد القوس أعط القوس باريها

(و) مثل **(الإثبات فيهما)** أي في الواو والياء **(وفي الألف في الجزم)** فإنه شاذ أيضاً كقوله: [البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

والشحط بفتح المعجمة فالمهملة البعد والحزن بفتح المهملة وسكون الزاي موضع وكذا صول بضم المهملة وزبان بزاي وموحدة.

قوله: **(وفي بعض القراآت ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ﴾[يوسف: ١٢])** رواها قنبل عن ابن كثير من طريق ابن شنبوذ وأبي ربيعة، وابن الصباح وابن بغرة والزيني وغيرهم وصح أيضاً عن قنبل الحذف وهو رواية ابن مجاهد، والعباس بن الفضل، والبلخي وغيرهم.

و) كـ(ـالإثبات فيهما)، أي في الواو والياء، (وفي الألف في الجزم)، فإنّ كلّاً من ذلك شاذ أيضاً، فالتحريك في الرفع في الفعل في الياء، كقوله[٤]: [الكامل]

تـسـاويُ عَـنْـزي غـيـرَ خـمـس دراهِـم

---

(١) للحطيئة، انظر: الديوان ١/ ١٥٦، والخزانة ٨/ ٣٤٥.

(٢) انظر: الأمثال لابن سلام ١/ ١٣٨، والمستقصى ١/ ٢٤٧، ومجمع الأمثال ٢/ ١١٩.

(٣) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق. الشرح: "زبان" - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته. الشاهد: في "لم تهجو" حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة. انظر: الأشموني: ١/ ٤٦، والشاطبي، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٦، والخصائص ١/ ٣٢٣، ٣٢٧.

(٤) قال العيني ١/ ٢٤٧ في شرح الشواهد، هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل. وصدره: =

. . . .

جاربردي: أي لم تهج لأنك اعتذرت ولم تترك علم الهجو لأنك هجوته؛ وفي بعض القرآت أرسله معنا غداً نرتعي ونلعب وقوله نرتعي جواب الأمر، ولذلك جزم ونلعب بالعطف عليه وأنه من يتقي ويصبر بإثبات الياء، وأجاز أبو علي أن يكون من موصولة ويتقي صلته وجعل جزم ويصير عطفاً على محل يتقي؛ لأن الموصول هنا متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء في خبره وعلى تقدير أن يكون من شرطية احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة.

نقره كار: . . . .

كمال: قوله: **(غداً نرتع)** في نرتع ثلاث قرآت نرتع بالجزم فعل مضارع فليس مما نحن فيه ونرتع بالكسر من الرباعي من باب الافتعال وحذف لامه بالجزم فليس مما نحن فيه أيضاً؛ لأنه على القياس ونرتعي من الرباعي أيضاً من الافتعال والقياس حذف لامه بالجزم فلم يحذف فهذا مما نحن فيه. قوله: **(وإنه من يتقي ويصبر بإثبات الياء)** روى هذه القراءة أيضاً قنبل من طريق ابن مجاهد ومن طريق أبي ربيعة وابن الصباح وابن ثوبان وغيرهم وصح أيضاً عنه الحذف وهو رواية ابن شنبوذ وغيره. قوله: **(وجعل جزم ويصبر عطفاً على محل يتقي)** يريد أنه من العطف على المعنى؛ لأن من الموصولة كالشرطية لعمومها وإبهامها وهو الذي يعبر عنه كثير من النحاة في غير القرآن بالعطف على التوهم وأجيب أيضاً بأن تسكين يصبر ليس بجزم بل للتوالي حركات الياء والراء والفاء والهمزة أو لأنه وصل بنية الوقف وقيل يجوز أن تكون من شرطية ولم تجوز لشبهها من الموصولة ثم لم يعتبر هذه الشبه في المعطوف لكنه بعيد من جهة أن العامل لم يؤثر فيما يليه وآثر فيما هو بعيد منه. قوله: **(وكذا قوله)** أي من شواهد إثبات حرف العلة مع الجازم.

فلاح: . . . .

= فعوضني عنها غناي ولم تكن

وقد ذكر البيت في نسخة ب وفي ج "العجز". وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: "فعوضني" الفاء للعطف وعوضني فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به، "عنها" متعلق بالفعل، "غناي" مفعول ثان لعوض، "ولم" حرف نفي، "تكن" فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا، "تساوي" فعل مضارع من ساوى، "عنزي" فاعل والياء مضاف إليه، "غير" مفعول به والجملة خبر كان في محل نصب، "خمس" مجرور بالإضافة وكذلك "دراهم". الشاهد: في قوله "تساوي" حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

. . . .

جار

وكذا قوله[(١)]: [الكامل]

مـا أَنْـسَ لا أنـسـاهُ آخـر عِـيْـشَـتِـي   مـا لاحَ فـي الْـمَـعْـزَاء ريـع سَـرَابِ

والمعزاء: المكان الصلب الكثير الحصا، وأرض معزاء، والريع بكسر الراء الطريق.

قره

. . . .

حا

قوله: **(لا أنساه)** القياس لا أنسه؛ لأن جواب ما العيش الحياة وأعاشه الله عيشة راضية صحاح. قوله: **(وكذا قوله ما أنس لا أنساه)** ينبغي أن يكون مجوزاً والألف نشأت من إشباع الفتحة والمعزاء بفتح المهملة وزاي والربع بمثناة.

أصا

وفي الواو كقوله[(٢)]: [الطويل]

هـواجس لا تـنـفـك تـغـريـه بـالـوَجْـد   إذا قـلـت عـلّ الـقـلـب يَـسْـلُـوُ قُـيِّـضَـت

وفي الاسم في الياء كقوله[(٣)]: [البسيط]

مَـوالـيٌّ كَـكِـبـاشِ الـعُـوسِ سُـحَّـاحُ   قـدْ كـادَ يـذهـبُ بـالـدُّنـيـا ولـذَّتِـهـا

والعُوس بالضم ضرب من الغنم، ويقال شاة ساحٌ، أي سمينة، كأنها من سِمَنها

---

(١) للحطيئة، انظر: الديوان ١/ ١٥٦، والخزانة ٨/ ٣٤٥.

(٢) لم يذكر له العيني قائلا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

الشرح: "عل" أي لعل القلب وهي لغة في لعل "يسلو" من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، "قيضت" أي: سلطت، قال تعالى "وقيضنا لهم قرناء" "هواجس" جمع هاجسة من هجس في صدري شيء إذا حدث، والهاجس الخاطر، "تغريه" من الإغراء وهو التحريض. "بالوجد" وهو شدة الشوق. الإعراب: "إذا" للشرط، "قلت" فعل وفاعل وقعت فعل الشروط، "عل" لغة في لعل، "القلب" اسم لعل، "يسلو" جملة في محل رفع خبر عل والجملة مقول القول، "قيضت" فعل ماضي مبني للمجهول، "هواجس" نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، "لا تنفك" من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس، "تغريه" فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة في محل نصب خبر لا تنفك، "بالوجد" جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره في محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: في قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا رأي بعض النحاة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٣.

(٣) قال الأزهري: العوسي: الكباش البيض، يظهر من هذا أن الذي ذكره الأديبي هو خطأ، وأنه صفة للكباش لا اسم موضع بعينه" وينظر: التهذيب (عوس) ٣/ ٨٧. وقلت: لا يزال بعض عامة السراة إلى اليوم يقولون: الغنم العيسية" للبيض.

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

تصب الودك. والتحريك في الجر كقوله[1]: [الكامل]

كَجَوارِيٍ يَلْعَبْنَ بالصَّحْراءِ ... ما إنْ رأيْتُ ولا أَرَى فِي مُدّتي

والسكون في النصب في الفعل في الياء كقوله: [البسيط]

ما أَقدَرَ اللَهَ أن يُدْنِيْ عَلى شَحَطٍ ... مَن دارُهُ الحَزنُ مِمَّن دارُهُ صولُ

وفي الواو كقوله[2]: [الطويل]

فَما سَوَّدَتني عامِرٌ عَن وِراثَةٍ ... أَبى اللهُ أن أَسمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وفي الاسم في الياء كقوله[3]: [البسيط]

يا باري القوس برياً ليس يحكمه ... لا تفسد القوس أعطِ القوس باريْها

والمثل: أعطِ القوس باريْها.

والإثبات للواو والياء والألف حالة الجزم كقوله[4]: [البسيط]

هجوتَ زبَّانَ ثم جئتَ معتذراً ... من هجو زبَّانَ لم تهجُو ولم تدعِ

---

(١) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله.
انظر: الخزانة ٨/ ٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/ ٦٧، وسر الفصاحة ١/ ٨٤.

(٢) البيت لعامر بن الطفيل. الشّاهدُ فيه: (أن أسمو) حيث سكّن الشّاعرُ الواوَ من (أسمو) مع النّاصب؛ للضّرورة الشّعريّة. انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، وشرح الشّافية ٣/ ١٨٣، واللّسان (كلل) ١١/ ٥٩٣، والأشباه والنّظائر ٢/ ١٨٥، والخزانة ٨/ ٣٤٣، والدّيوان ١٣.

(٣) انظر: الخزانة ٨/ ٣٥١.

(٤) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق.
الشرح: "زبان" - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته. الشاهد: في "لم تهجو" حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.
انظر: الأشموني: ١/ ٤٦، والشاطبي، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٦، والخصائص ١/ ٣٢٣، ٣٢٧.

ويُحْذَفَانِ فِي مثل: يَغْزُوْنَ.......................

جار: قوله: **(ويحذفان)** في مثل يغزون، وأصله يغزوون سكنت الواو الأولى كما في يغزو، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ....

نقره: أي لم تهج لأنك اعتذرت ولم تترك الهجو لأنك هجوته حقيقة **(وتحذفان في مثل تغزون)** أي إذا اتصل به واو الضمير وأصله تغزوون سكنت الواو كما في يغزو ثم حذفت لالتقاء الساكنين ....

خالد: ....

ألفا: أي لم تهج، لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو، لأنك هجوته، وكقوله[1]:

[الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وكقوله[2]: [الكامل]

ما لاحَ بِالمَعْزاءِ رِيعُ سَرابِ ... ما أنسَ لا أَنْساهُ آخرَ عَيْشَتِي

والأمعز: المكان الصلب الكثير الحصى، والأرض معزاء، والريع بالكسر الطريق، وقوله آخر عيشتي: أي مدة حياتي، والقياس لا أنسه، لأنه جواب ما. وقال قوم: هذه الحروف الثابتة للإشباع، والحروف الأصلية حذفت للجازم.

(وتُحذفان) أي الواو والياء (في مثل تَغْزُونَ)، أصله يغزوون، استُثقلت الضمة

---

(١) هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية.

الشرح: "الأنباء" جمع نبأ وهو الخبر، "تنمي" - بفتح التاء - تزدد وتنتشر، "لبون" ذات اللبن وفي رواية "قلوص" بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، "بني زياد" الربيع بن زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بني زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاضي والداني.

الشاهد: في "ألم يأتيك" حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.

انظر: الأشموني ١/ ٤٦، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ١/ ٥٥، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(٢) انظر: الخزانة ٨/ ٣٦١.

ويَــرْمُــوْنَ واغْــزُنَّ واغْــزِنَّ . . . .

وأصل يرمون يرميون سكنت الياء كما في يرمي ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الميم لتناسب الواو، وأصل اغزن اغزوو حذفت ضمة الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين فصارا غزو ثم ألحقت نون التأكيد، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يحرك كما في اخشون لوقوع الضمة قبلها بخلاف اخشون فإن ما قبل الواو فيه فتحة، وأصل اغزن اغزوى حذفت كسرة الواو ثم هي لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الزاي لوقوع الياء الساكنة بعدها فصار أغزى، ثم ألحقت نون التأكيد فاجتمعت ساكنة مع ياء المخاطبة وحذفت

(وترمون) أصله ترميون قيل نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء وقيل بل ألحق واو الضمير به بعد إعلاله وحذفت وضم ما قبلها لأجل الواو **(واغزن)** أصله اغزووا حذفت ضمت الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين فصار اغزوا ثم ألحقت به نون التأكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يضم الواو كما ضم في اخشون فضمة ما قبلها **(واغزن)**

قوله: **(لتناسب الواو)** أي لتناسب الميم الواو وبحركتها وهي الضمة ويجوز أن يعود الضمير إلى الضمة التي دل عليها .

قوله: **(ضمت)** أي ضمت لمناسبة الضمة الواو .

قوله: **(لوقوع الضمة قبلها)** فيدل على الواو المحذوفة .

قوله: **(ورمى)** هذا مذهب سيبويه وتقدم في الشرح في النسب بسط الكلام فيه .

على الواو، فسكنت، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو، التي هي لام الكلمة، فبقي تغزون، بوزن تَفْعُون، (و) مثل (تَرْمُون)، أصله ترمِيون، سكنت الياء، ثم حذفت للساكنين، ثم ضُمّت الميم لتناسب الواو، (و) مثل (اغْزُنَّ) يا رجال أصله اغزووا حذفت ضمة الواو، ثم الواو للساكنين، ثم ألحقت نون التأكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو لهما، ولم تحرك كما في اخشَوُنْ؛ اكتفاء بالضمة قبلها، بخلاف اخشَوُنّ، فإنّ ما قبل الواو فيه فتحة (و) مثل (اغْزِنَّ) يا امرأة أصله اغزوي، استثقلت الكسرة على الواو، فسكنت، ثم حذفت للساكنين، ثم كسرت الزاي، لوقوع ياء ساكنة بعدها، ثم ألحقت نون التأكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لهما، ولم تحرك كما في اخشين؛

وارْمُنَّ وارْمِنَّ. وَنَحْو: يَدٍ، وَدمٍ، وَاسْمٍ، وَابْنٍ، وَأَخٍ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

الياء لالتقاء الساكنين فصار أغزن، ولم يحرك كما في اخشين لوقوع الكسرة قبلها بخلاف اخشين وارمن، وارمن كاغزن واغزن في التعليل إلا أن الميم في أرمن أصلها الكسر لكنها ضمت بعد حذف الياء لأجل واو الجمع.

قوله: (**ونحو يد**) أصل هذه الكلمات يدي ودمي، اودمو، وسموا، وبنو، وأخو، وشي منها لا يقتضي الحذف بل قياس بعضها الإثبات كيد ودم واسم لسكون ما قبل حرف العلة فيها كما في ظبي وقنو وقياس بعضها الإبدال كابن وأخ لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها كما في عصا لكن حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم.

وأصله اغزوي (**وأرمن**) وأصله ارميوا الخ (**وارمن**) أصله أصله ارمني (**ونحو يد**) وأصله يدي (**ودم**) وأصله دمو أو دمي (**واسم**) وأصله سمو (**وابن**) أصله بنو (**وأخ**) وأصله أخو (**وأب**) وأصله أبو (**وأخت**) وأصله أخو (**ليس**) حذف لاماتها (**بقياس**) لأن قياس بعضها الإبدال وقياس بعضها الإثبات.

قوله: (**كيد ودم**) فينبغي أن يقال يدي.

اكتفاء بالكسرة قبلها، بخلاف اخشين، (و) مثل (ارْمُنَّ) يا رجال، (وارْمِنَّ) يا امرأة، وهما كاغزُنَّ واغزِن فيما مرّ، إلّا أنّ ميم ارمُن صلها الكسر، لكنها لأجل واو الجمع ضُمّت، بعد حذف الياء. (ونحو يَدٍ ودَمٍ واسْمٍ وابْنٍ وأَخٍ، وأخْتٍ) بحذف لاماتها، مع أنّ شيئاً منها لا يقتضي الحذف (ليس بقياس)، بل القياس اثباتها، فيما عينه ساكنة كيَدٍ ودَمٍ على المشهور، واسم، لأنّ أصلهما يَدْي ودَمْي، أو دِمْو وسِمْو كظبي وقِنو، وإبدالهما ألفاً فيما عينه مفتوحة كابن وأخ وأخت، لأنّ أصلهما بُنْوٌ وأُخْوٌ، فكان القياس بَناً وأخاً وأخاة كفتى وفتاة، لكنها حُذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم.

الإِبْدَال

جعل حرفٍ مَكَان حرف غَيره، ....

الإِبْدَال

قوله: (**الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره**) فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوض حرف احترازاً عن جعل حرف عوضاً عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لا يسمى ذلك بدلاً إلا تجوزاً، وقوله غيره احتراز عن رد المحذوف في مثل أب وأخ، وست، فإنك إذا نسبت إليهما تقول أبوي وأخوي وستهي يرد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق حينئذٍ أنه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى إبدالاً إذ ليس جعل حرف مكان غيره بل جعل حرف مكان حرف هو نفسه، وبهذا القيد

الإِبْدَال

(**الإبدال جعل حرف مكان حرف**) لم يقل عوضاً عن حرف احترازاً عن جعل حرف عوضاً عن حرف في غير موضعه نحو تاء عدة فإنه لا يسمى إبدالاً إلا تجوزاً وقول (**غيره**) احترازاً عن رد المحذوف في مثل أب في النسبة نحو أبوي فإنه لا يسمى إبدالا لأنه جعل حرف مكان حرف هو نفسه، والمراد بكونه في مكانه أن لا يكون العوض فاء

الإِبْدَال

قوله: (**الإبدال**) اعلم أن النسبة بين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه؛ لأنهما يوجدان في قال وباع ويوجد الإعلال بدون الإبدال في الإعلال الذي هو بالحذف أو الإسكان كما في قلت وبعت ويقول، ويبيع، ويوجد الإبدال بدون الإعلال في تراث وأجوه والنسبة بين الإبدال وتخفيف الهمزة أيضاً كذلك لأنهما يوجدان في تخفيف الهمزة الذي بالإبدال كما في رأس وبير وُسوت ويوجد تخفيف الهمزة دون الإبدال في حذف الهمزة وبين بين نحو مسلة والخب وسيل ويوجد الإبدال بدون تخفيف الهمزة كما في تراث والنسبة بين الإعلال وتخفيف الهمزة مباينة؛ لأنهما لا يوجدان في موضع أصلاً؛ لأن تخفيف الهمزة في الهمزة والإعلال في حروف العلة فكيف يجتمعان معاً.

قوله: (**ابن واسم**) تقدم بيانهما في التصغير وبيان نحو عدة في الإعلال.

قوله: (**وبهذا القيد**) أراد به قوله مكان حرف لا قوله غيره.

الإبــدال

الشائع عند المصنف لغير الإدغام، أو له بحرف لا يختص هو به، (جَعْلُ حرف من حروف الإبدال الآتية مكان حرف غيره فاء أو عينا أو لاما، أو زائدا بينها، كما

. . . .

يخرج نحو أخت وبنت عن التعريف فأنا وإن قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه، فإن المراد بكونه في مكانه أن يكون العوض فاء إن كان الأصل فاء كما في أجوه وعيناً إن كان الأصل عيناً كما في قال ولاماً إن كان الأصل لاماً كما في جاء وزائداً دالاً على المعنى المقصود، وإن كان الأصل كذلك كما في عألم بالهمزة في عالم بالألف، ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك، فإن قيل هذا التعريف غير مانع؛ لأنه دخل فيه مثل أظلم، وأصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لإرادة الإدغام ولا يسمى ذلك إبدالاً لما ستعرف أن الظاء ليس من حروف الإبدال فكان يجب عليه أن يزيد قيداً آخر وهو أن يقول لا للإدغام فجوابه أن المصنف لما بين حروف الإبدال علم أن مراده بحرف في قوله جعل حرف مكان حرف غيره، إحدى تلك الحروف فكأنه قال الإبدال جعل حرف من حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره فيستقيم حينئذٍ ولا يلزم محذور؛ لأنه بين ذلك عن قريب.

إن كان الأصل فاء كما في أجوه وعينا إن كان الأصل عينا كما في قال ولاماً إن كان لاماً في دعا وزائداً دالاً على المعنى المقصود إن كان الأصل كذلك كما في عألم بالهمزة بدلاً من عالم بالألف فعلى هذا لا تكون تاء أخت بدلالاته ليس كذلك ولا ينتقض التعريف بمثل أظلم وأصله اظتلم فإن جعل الظاء مكان تاء الافتعال لا يسمى إبدالاً لأن الظاء ليس من حروفه على ما ستعرف إن شاء الله تعالى لأنه كأنه قال: جعلُ

قوله: **(كما في عألم بالهمز)** فإن الألف زيد لتكثير حروف الكلمة فكذلك الهمزة يفيد ما يفيد.

قوله: **(ومعلوم أن تاء أخت وبنت ليست كذلك)** أي لأن كل منهما مع التاء محذوف اللام، وليست التاء فيهما لاماً عوضاً عن المحذوف.

قوله: **(ليست كذلك)** لأنه لا يفيد ما يفيده فإنه للتأنيث بخلاف المحذوف.

سيأتي، فلا يُسمى إبدالاً، نحو أظّلم، بجعل الظاء مكان التاء للإدغام، لأنه يختص بها، وأصله اظتلم، ولا نحو همزة اسم وابن، وتاء عِدة وزِنة مما عوض فيه حرف عن حرف في غير مكانه، وهو ظاهر، ولا نحو أب وأخ مما يُرد فيه المحذوف عند النسبة حتى يُقال أبوي وأخوي، لأنه لم يجعل فيه حرف مكان غيره، بل أُعيد بعينه، ولا نحو أخت وبنت، لأنّ التاء وإن جُعلت عوضاً عن المحذوف، لكن ليست في الحقيقة مكانه لأنّ المراد بكونه مكانه أنه يكون البدل فاء إنْ كان الأصل فاء، وعينا إنْ كان عينا، ولاما إنْ كان لاما، وزائدا دالّاً على المقصود إنْ كان الأصل كذلك، ومعلوم أنّ تاء أخت وبنت ليست كذلك.

وَيُعْرَفُ بأمثلة اشتقاقه كتُرَاثٍ وأُجُوْهٍ، وبِقِلَّةِ اسْتِعْمَاله كالثَّعَالي،

ﺟ قوله: **(ويعرف)** أي ويعرف الإبدال بالأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف المبدل كتراث للمال الموروث فإن قولنا ورث ووارث وموروث يدل على أن أصله وراث، وكذا أجوه جمع وجه، فإن الوجه والتوجه والمواجهة تدل على أن همزته عوض عن الواو، ويعرف أيضاً الإبدال بقلة استعمال ما ذلك الحرف بخلاف ما فيه الحرف الآخر كالثعالى فإن الثعالب أكثر استعمالاً منه فعلم أن الياء فيه عوض عن الباء، ويعرف الإبدال في الثعالب بأمثلة الاشتقاق أيضاً؛ لأنه جمع ثعلب ويقال ثعلبة للأنثى وثعلبان للمذكر.

ﺣ حرف من حروف الإبدال مكان غيره **(ويعرف)** الإبدال **(بأمثلة اشتقاقه كتراث)** للمال الموروث فإن قولنا ورث ووارث وموروث يدل على أن أصله وراث **(وأجوه)** في جمع وجه فإن الوجه والمواجهة والتوجه يدل على أن أصله وجوه **(و)** يعرف الإبدال **(بقلة استعماله)** أي بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه بخلاف ما فيه الحرف الآخر **(كالثعالى)** فإن الثعالب أكثر استعمالا منه، وعلم أيضاً بأمثلة اشتقاقه لأنه جمع ثعلب ويقال ثعلبة

ﻟ قوله: **(بالأمثلة التي)** المراد بأمثلة الاشتقاق ألفاظ رجوعها إلى أصل واحد.

قوله: **(كتراث)** هو من الإبدال الشاذ.

قوله: **(وكذا أجوه)** تقدم في الإعلال أنه مطرد جوازاً.

قوله: **(كالثعالي)** وكالأراني يعني أرانب.

قوله: **(وثعلبان للمذكر)** بضمتين مقيد في الصحاح ض.

قوله: **(وثعلبان للمذكر)** هو بضم المثلثة واللام قال في القاموس: الذكر ثعلب وثعلبان بالضم قال وأما استشهاد الجوهري بقوله[1]: [الطويل]

أَرَبٌّ يَبُـــــــــولُ الثُّعلُبانُ بِرَأْسِـــهِ

ﻓ (ويعرف) الإبدال (بأمثلة اشتقاقه)، أي اللفظ الذي فيه الحرف المبدل، أي بالأمثلة التي اشتقت مما اشتُق هو منه، (كتُراثٍ) للمال الموروث، إذ ورِثَ، ووارِث، وموروث يدل على أنّ تاءه بدل من الواو، فأصله وُراث، (وأُجُوه) جمع وجه، إذ الوجه، والتوجه، والمواجهة تدل على أنّ همزته عوض من الواو، (و) يُعرف أيضاً (بقلَّة استعماله)، أي اللفظ المذكور (كالثَّعالِي) بإبدال الياء من الباء، فإنه أقل استعمالا من الثعالب، ويعرف الإبدال فيه أيضاً بأمثلة الاشتقاق، لأنه جمع ثعلب، ويقال ثعلبة

(١) انظر: المستقصى ١/ ١٣٦، والعقد الفريد ١/ ٢٨٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٣٠٤ - ٣٠٩.

وبكونه فرعاً وَهُوَ زَائِدٌ، كضُوَيْرِبٍ، ....

جار قوله: **(وبكونه فرعاً)** أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعاً للفظ آخر والحرف زائد في الأصل فإن الحرف الواقع في الفرع بإزاء الحرف الزائد في الأصل يكون مبدلاً منه كضويرب فإنه فرع ضارب وألف ضارب زائد فواو ضويرب بدل منه، قيل هذا منقوض بعلقيان تثنية علقى وهو نتب إذ علقيان فرع علقى والألف في علقى زائد مع أنه ليس ياء علقيان بدلاً منه بل ألف علقى منقلبة عن الياء لما ذكروا من أن ألف علقى للإلحاق وينون والواحدة علقاة وقد عرفت فيما مر أن ألف الإلحاق تكون منقلبة عن الياء وهذا ضعيف؛ لأنه قال سيبويه ألف علقى للتأنيث، ولذا حكم يمنع صرفه، وإذا كان كذلك

نق للأنثى وثعلبان للمذكر (و) يعرف **(بكونه)** أي بكون اللفظ الذي فيه ذلك الحرف **(فرعاً)** للفظ آخر **(والحرف الزائد)** في الأصل **(كضويرب)** فإنه فرع ضارب وألف ضارب زائدة فواو ضويرب بدل منه. ....

لد فغلط صريح هو مسبوق فيه والصواب في البيت فتح الثاء كان غاوي بن عبد العزى سادناً لصنم لبني سليم فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنماه فبالا عليه فقال البيت. قوله: **(بل ألف علقى منقلبة عن الياء)** أي فليست الياء في علقيان بدلاً منها بل هي الياء التي انقلبت الألف في علقي إليها؛ لأن التثنية ترد الاشياء إلى أصولها وقد تقدم أن الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره والاعتراض للشيخ بدر الدين في بغية الطالب.

قوله: **(منقلبة عن الياء)** وحينئذٍ الأمر بعكس ما ذكرتم إذ التثنية فرع الواحد، والحرف الزائد في الأصل وهو الألف في علقى بدل من الحرف الزائد في الفرع وهو الياء في علقيان.

قوله: **(وهذا ضعيف الخ)** حاصله منع انقلاب ألف علقى عن ياء بناء على قول سيبويه أنها للتأنيث وأنه لا نقض على رأيه وفيه تسليم النقض على خلافه.

قر للأنثى، وثَعلُبان بفتح الثاء، وضم اللام للذكر، (و) يعرف (بكونه) أي اللفظ (فرعا، والحرف) المبدل هو منه (زائد) في الأصل، (كضُوَيْرِب) فإنه فرع ضارب، والألف فيه زائدة، فالواو في الفرع أيضاً زائد مبدل، ونقصَ بعلْقَيَان تثنية عَلْقى، فإنه فرعه، وألف عَلْقى زائد، مع أنّ ياء علقيان ليس بدلا منه، بل ألف علقى منقلبة عن الياء، لأنها للإلحاق وتنون، والواحدة علقاةٌ، وأجيب بأن سيبويه نصّ على أنها للتأنيث، ولهذا منع صرفه، وألف التأنيث غير منقلبة عن شيء، فالياء في التثنية فرعها، وبأنّ في ألفها وجهين: أحدهما أنها للتأنيث، والثاني أنها للإلحاق، كما في أرطى وأرطأة، وتثنية ما

. . . .

فلا يرد النقض؛ لأنه لما ثنى علقى قلب ألفه ياء، فالياء في علقيان بدل من الألف.
قال صاحب الكشاف: فيه إن صحت الرواية عن أبي عبيدة أنه فسر البعض بالكل في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨].
منشداً قول لبيد[1]: [الكامل]

تَـرَّاكُ أَمْـكِـنَـةٍ إذَا لَـمْ أَرْضَـهَـا ... أو يَـرْتَـبِـطْ بَـعْـضَ الـنُّـفُـوسِ حِـمَـامُـهَـا

. . . .

قوله: (**عن أبي عبيدة**) هو بضم العين وتاء في آخره معمر بن المثنى.
قوله: (**أنه فسر البعض بالكل في قوله تعالى**) الأحسن أن المؤمن إنما قال ذلك ليهضم موسى بعض حقه في ظاهر الكلام فيوهم أنه ليس ككلام من أعطاه حقه وافياً فضلاً أن يتعصب له. قوله: (**منشداً**) حال من ضمير فسر العائد إلى أبي عبيدة بيت لبيد: [الكامل]

تَـرَّاكُ أَمْـكِـنَـةٍ إذَا لَـمْ أَرْضَـهَـا ... أو يـرتـبـط بَـعْـضَ الـنُّـفُـوسِ حِـمَـامُـهَـا

فقد حق جواب قوله: إن صحت والجملة مقول، قال صاحب الكشاف أوله:

أَوَلَـمْ تَـكُـنْ تَـدْرِي نَـوَارِ بِـأَنَّـنِـي ... وَصَّـالُ عَـقْـدِ حَـبَـائِـلٍ جَـذَّامُـهَـا

تراك . . . البيت. قوله: (**تراك أمكنة إذا لم يرضها**) كذا في بعض النسخ وفي بعضها: إذا لم أرضها وهو الذي رأيته في الكشاف وشرح ذلك الطيبي بقوله أي اترك أمكنة إذا لم أرضها إلى أن يرتبط الحمام بعض النفوس أي كلها وهو يوم القيامة ثم قال وهذا خطأ لأنه أراد ببعض النفوس نفسه أي إلى أن يموت من هو مشهور معروف لا يخفى على كل أحد انتهى، ويدل على أن البيت بالهمزة قوله قبله:

أَوَلَـمْ تَـكُـنْ تَـدْرِي نَـوَارِ بِـأَنَّـنِـي ... وَصَّـالُ عَـقْـدِ حَـبَـائِـلٍ جَـذَّامُـهَـا

والجذم بجيم ومعجمة القطع. قوله: (**منشداً بيت لبيد**) أنشدو أيضاً قول القائل[2]:

إِنَّ ٱلْأُمُـورَ إِذَا ٱلْأَحْـدَاثُ دَبَّـرَهَـا ... دُونَ الـشُّـيُـوخِ تَـرَى فِي بَـعْـضِـهَـا خَـلَـلَا

وقول الآخر[3]: [البسيط]

قَـدْ يُـدْرِكُ الـمُـتَـأَنِّـي بَـعْـضَ حَـاجَـتِـهِ ... وَقَـدْ يَـكُـونُ مَـعَ الـمُـسْـتَـعْـجِـلِ الـزَّلَـلَ

. . . .

(١) للبيد، ديوانه (١٧٥).
(٢) ذكره الشوكاني في نيل الأوطار: في الصلاة: باب الانحراف بعد السلام: ٢/ ٣٥٥.
(٣) للشاعر الإسلامي عُمير بن شُييم التغلبي المشهور بالقُطَاميّ، وهو ابن أخت الشاعر المشهور الأخطل، والبيت هذا هو التاسع - كما في ديوانه - من قصيدته التي مطلعها: =

. . . .

فقد حق فيه قول المازني في مسألة العلقى كان أجفى من أن يفقه ما أقول له والحكاية أنه قال المازني للمبرد سمعت أبا عبيدة يقول: ما أكذب النحويين على العرب حيث يزعمون أن الألف في العلقى للتأنيث وسمعناهم يقولون علقاة في الواحد، فقال له المبرد: هلا قاولته، قال: كان أجفى من أن يفقه ما أقول له، والجواب عن قول أبي عبيدة أن من جعل الألف للتأنيث من العرب روى قول العجاج[1]:

. . . .

قال الحلبي: ولا أدري كيف فهموا الكل من هذين البيتين، وفي حواشي الطيبي بعد أن أنشد هذا البيت ما نصه إنما ذكر البعض ليوجب له الكل لا أن البعض هو الكل.

قوله: **(أو يرتبط)** تسكين هذه الطاء ضرورة قاله التفتازاني.

قوله: **(أو يرتبط)** عطف على قوله أرضها، والمعنى أني تراك أمكنة في الحالتين الأولى إذا لم أرض الإقامة بها، والثانية إذا لم يكن بها قتال وقيل، والمراد هنا بنزول الحمام في الأعداء، وقيل أو بمعنى إذا أن وحينئذٍ المراد ببعض النفوس نفسه.

قوله: **(والحكاية إلى آخر الجواب)** رأيت في إعراب القرآن للحلبي أنا أبا عبيدة قال للمازني ما أكذب النحويين يقولون هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف في علقي ملحقة قال فقلت له: وما أنكرت من ذلك فقال سمعت رؤبة ينشده ينحط في علقي، فلم ينونها فقلت ما واحد علقي قال علقاة، ثم قال الحلبي إنما استغلطه المازني؛ لأن الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء التأنيث دالة على الوحدة فيقال أرطى وأرطاة، وأما الممتنع دخولها على ألف التأنيث نحو دعوى، وأما عدم تنوين علقي فلأنه سمي بها شيئاً بعينه وألف الإلحاق المقصورة حال العلمية تجري مجرى تاء التأنيث فيمتنع الاسم الذي هي فيه كما يمتنع فاطمة وينصرف قائمة انتهى. وهو مخالف لما حكاه الشارح اعتراضاً ومغاير لما ذكره جواباً فليتأمل.

. . . .

= إنا مُحِبُّوكَ فأَسْلَم أيها الطَّلَل وإن بَلِيتَ، وإن طالت بك الطول

والقصيدة مثبتة أيضاً في كثير من المصادر، انظرها في: جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (تحقيق د. الهاشمي ١٩٨١) (٢/ ٨٠٤ - ٨١١) ومعجم الشعراء لأبي عبد الله المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) (ط ٢. ١٩٨٢ بيروت) (٢٤٤ - ٢٤٥) وراجع طبقات فحول الشعراء: (٤٥٦) والأغاني (٢٣/ ١٥٣)، وقد عدّه ابن سلام الجمحي في الطبقة الثانية من (طبقات الشعراء): (١٦٥ - ١٦٦).

(١) أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه لِلعَجَّاج وَقَالَ: وَلَمْ يُنَوِّنْهُ رُؤْبَة، كَقَوْلِ أَبِي عَلِيّ. الشاهد في ديوانه: (١/ ٣٦٢) وروايته: «فَحَطَّ... ».

الشاهد فيه:

قَوْلُهُ: (عَلْقَى) لَمَّا أَتَى غَيْرَ مُنَوَّنٍ، دَلَّ عَلَى أَنَّ أَلِفَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلإِلْحَاقِ لَنَوَّنَهَا. =

. . . .

يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُـــــــــــــوِرِ

غير منون ولم يقل في الواحد علقاة، ومن روى علقى بالتنوين جعل الألف للإلحاق، ويقول علقاة واستن الفرس وغيره أي قمص، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معاً ويعجن برجليه، والمكور ضرب من الشجر والواحد مكر.

. . . .

قوله: **(يستن)** روى أيضاً ينحط كما تقدم وأنشده الطيبي كالجوهري فحط بفاء ومهملة والضمير لثور. قوله: **(يستن في علقي وفي مكور)** الاستنان بر سكير ندن اسب وبرسكير ندن آن مي باش دكه اسب بد ودست برمي كيرد وبرز مين مي زند وباي راجنباند جنانكه كسي خمر سرشد. قوله: **(قمص)** هو بفتح القاف والميم مخففة.

قوله: **(والمكور ضرب من الشجر والواحد مكر)** كذا في الصحاح والذي في القاموس المكر ثبته غيره الجمع مكر ومكور. قوله: **(والواحد مكر)** كفلس وفلوس.

فيه ألف الإلحاق يكون بالقلب، فالياء منقلبة عن ألف منقلبة عن ياء، . . . .

= وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: قَالُوا: عَلْقَاةٌ وَأَرْطَاةٌ؛ لأَنَّهُمَا لَيْسَتَا أَلِفَيْ تَأْنِيثٍ. وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ: الأَلِفُ فِي (عَلْقَى) لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، لِمَجِيءِ هَاءِ التَّأْنِيثِ بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ لِلإِلْحَاقِ بِبِنَاءِ (جَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ)، فَإِذَا نَزَعُوا الهَاءَ عَنْ عَلْقَاةٍ، قَالُوا: عَلْقَى، فَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَهَا لِلإِلْحَاقِ، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ جَعَلَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَلَهَا نَظَائِرُ، وَقَالُوا: بُهْمَى وَبُهْمَاةٌ، وَشُكَاعَى وَشُكَاعَاةٌ، وَنَقَاوَى وَنَقَاوَاةٌ، وَسُمَانَى وَسَمَانَاةٌ، وَبَاقِلَّى وَبَاقِلاةٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ المَمْدُودِ: طَرْفَاءُ وَطَرْفَاءَةٌ، وَقَضْبَاءُ وَقَضْبَاءَةٌ، وَحَلْفَاءُ وَحَلْفَاءَةٌ، وَبَاقِلاءُ وَبَاقِلاءَةٌ. فَمَنْ قَالَ: طَرْفَاءُ، فَالهَمْزَةُ عِنْدَهُ لِلتَّأْنِيثِ؛ وَمَنْ قَالَ: طَرْفَاءَةٌ، فَالتَّاءُ عِنْدَهُ لِلتَّأْنِيثِ، وَأَمَّا الهَمْزَةُ فَزِيَادَةٌ لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ. قَالَ أَبُو الفَتْحِ: أَقْوَى القَوْلَيْنِ عِنْدِي فِيهَا: أَنَّ تَكُونَ هَمْزَةً مُرْتَجَلَةً غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ؛ لأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً فِي هَذَا المِثَالِ، فَإِنَّهَا عَنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ لا غَيْر، نَحْو: صَحْرَاء. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفِ عِلَّةٍ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ، فَتَكُونَ فِي الانْقِلابِ فِي الإِلْحَاقِ، كَأَلِفِ: عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ. وَأَبُو عُثْمَان ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا زِيَادَةٌ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ، كَأَلِفِ: قَبَعْثَرَى وَضَبَغْطَرَى. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلإِلْحَاقِ (بِجُخْدَبٍ) عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الحَسَن، إِلا أَنَّهُ إِلْحَاقٌ اخْتَصَّ مَعَ التَّأْنِيثِ، أَلا تَرَى أَنَّ أَحَداً لا يُنَوِّنُ بُهْمَى. يُحْكَى أَنَّ أَبَا عُبَيْدَة قَالَ فِي بَعْضِ كَلامِهِ: أَرَأَيْتُمْ كَأَصْحَابِ التَّصْرِيفِ؟ يَقُولُونَ: إِنَّ عَلامَةَ التَّأْنِيثِ لا تَدْخُلُ عَلَى عَلامَةِ التَّأْنِيثِ، وَقَدْ قَالَ العَجَّاج: [الرجز]

يَـــسْـــتَـــنُّ فِـــي عَـــلْـــقَـــي وَفِـــي مُـــكُـــورِ

فَلَمْ يَصْرِفْ، وَهُمْ مَعَ هَذَا يَقُولُونَ: عَلْقَاةٌ. فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا عُثْمَان، فَقَالَ: إِنَّ أَبَا عُبَيْدَة مِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ هَذَا؟ =

وبكونه فرعاً وَهُوَ أصل كمُوَيْهٍ، . . . .

قوله: (**وبكونه**) أي يعرف الإبدال بكون اللفظ فرعاً عن لفظ، والحرف أصل في الفرع، فالحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلاً منه كمويه فإنه فرع ماء لكونه تصغيره فلما قيل في التصغير مويه بالهاء علم أن الهاء أصل؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى الأصل فهمزة ماء يكون بدلاً من الهاء، واعترض عليه بأن أوائل فرع أول، والهمزة في أوائل غير زائدة مع أنه ليس ما في الواحد بإزائه وهو الواو وبدلاً منها بل هي بدل مما في الواحد، وهو مدفوع؛ لأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون فيه أصلية فالهمزة في أوائل وإن كانت غير زائدة فليست أصلية بل هي منقلبة عن الواو.

(**و**) يعرف الإبدال (**بكونه**) أي بكون اللفظ (**فرعاً**) من لفظ آخر (**وهو**) أي الحرف (**أصل**) في الفرع والحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلاً منه (**كمويه**) في تصغير ماء، فإن الهاء فيه يدل على أن الهمزة في ماء بدل منه، لأن التصغير برد الأشياء إلى أصولها، والاعتراض بأن أوائل فرع أول والهمزة في أوائل غير زائدة مع أن ما في الواحد بإزائه وهو الواو ليس بدلاً منها غير وارد لأن الهمزة فيه وإن لم تكن زائدة لكنها ليست بأصلية

قوله: (**يكون بدلاً منه**) الضمير المجرور للحرف الذي هو أصل في الفرع. قوله: (**يكون بدلاً من الهاء**) وكذا ألف ماء بدل من الواو يعني الألف والهمزة في ماء مبدلتان من الواو والهاء في مويه. قوله: (**واعترض عليه**) أي في بغية الطالب.

قوله: (**والهمزة في أوائل إلى آخره**) الضمير في بإزائه ومنها والمؤنث للهمزة والمذكر لما. قوله: (**وهو مدفوع**) سبقه إلى هذا الجواب الشريف.

(وبكونه) أي اللفظ (فرعا، وهو) أي الحرف المبدل منه (أصل) في الفرع (كمُوَيْهٍ) فإنه فرع ماء، والواو والهاء فيه أصل، إذ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فأبدل منها الألف والهمزة في المكبر، واعترض بأوائل، فإنه فرع أول، وهمزته غير زائدة، مع أنها ليست بدلا من واو أول، وأجيب بأنه لا يلزم من كونها غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فهي وإنْ كانت غير زائدة، ليست بأصلية، بل هي منقلبة عن الواو، . . . . .

= يُرِيدُ: مَا قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ مِن اخْتِلافِ التَّقْدِيرَيْنِ فِي حَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَهُ نَظَائِرُ فِي العَرَبِيَّة، مِثْل: لا أَبَا لَكَ، وَأَشْبَاهَهُ.

اللغة:

(العَلْقى): شَجَرٌ تَدُومُ خُضْرَتُهُ فِي القَيْظِ، وَلَهُ أَفْنَانٌ طِوَالٌ رِقَاقٌ، وَوَرَقٌ لِطَافٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى: عِلاقٍ وَعَلْقِيَاتٍ.

و(المُكُورُ): شَجَرٌ أَيْضاً، وَاحِدُهَا: مُكْرَةٌ.

وبلزوم بِناءٍ مَجْهُولٍ نَحْو: هَرَاقَ واصْطَبَرَ وادَّارَكَ.
وحُرُوفُهُ: (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلٌّ)، . . . .

ح قوله: **(وبلزوم)** أي يعرف الإبدال بلزوم بناء مجهول لو لم تحكم بالإبدال نحو هراق، وأصله أراق لعدم هفعل، وكذا اصطبر وأصله اصتبر لعدم افطعل وكذا نحو ادارك وأصله تدارك فأبدل التاء دالًا لإرادة الإدغام وأتى بهمزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن، وإنما حكم بذلك لعدم افداعل وأفاعل.
قوله: **(وحروفه)** أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها قولهم: انصت يوم جد طاه زل، وقولهم: انصت من الإنصات ويوم ظرفه، وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو علم وزل من الزلل، وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة أي انصت في هذا اليوم.

ف أيضاً بل منقلبة عن حرف أصلي (و) يعرف الإبدال **(بلزوم بناء مجهول)** لو لم يحكم بالإبدال **(نحو هراق)** فإنه لو لم يحكم بأن الهاء بدل من همزة أراق لزم بناء مجهول وهو هفعل لعدم وجوده **(واصطبر)** وأصله اصتبر لعدم افطعل **(وادارك)** وأصله تدارك لعدم أفاعل وأفداعل **(وحروفه)** أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها قولهم **(أَنصتْ يومَ جَدّ طه زَلّ)** من الإنصات وهو السكوت والاستماع للحديث ويوم ظرف له مضاف إلى الجملة بعده وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو اسم فاعل من طها الرجال إذا ذهب في الأرض، وزل من الزلل وهو خبر المبتدأ يقال زللت يا فلان تزل زليلاً إذا زل في طين

ك قوله: **(وأفاعل)** لأنه حينئذٍ إما أن يعبر عنه بما تقدمه أو بلفظه فإن كان الأول فوزنه أفاعل وإن كان الثاني فوزنه افداعل وكلاهما لم يوجدا فحكم بالإبدال حتى يكون تفاعل فهو تعليل بمعنى لانه. قوله: **(يوم جد طاه)** الجد يحتمل أن يكون أب الأب وأن يكون الحظ والبخت. قوله: **(أنصت من الإنصات)** يفهم من كلامه أنه بصيغة الماضي وبه صرح اليزدي.

ق (و) يعرف (بلزوم بناء مجهول) لو لم نحكم بالإبدال، (نحو هَرَاق)، وأصله أراق، (واصطبَر) وأصله اصتبر، (وادَّارَك) وأصله تدارك فأبدلت التاء دالاً للإدغام، وأُتي بهمزة الوصل، لامتناع الابتداء بالساكن، وذلك لأنا لو لم نحكم بأنّ الهاء بدل من الهمزة، والطاء والدال بدلان من التاء، لزم أبنية هَفْعَل وافطعل وافّاعل وافداعل في كلامهم، وهي مجهولة؛ لأنها قليلة، أو معدومة، والمعروف أفْعَل وافتَعَل وتَفاعَل.
(وحروفه) أي الإبدال أربعة عشر يجمعها (أَنْصَتَ) من الإنصات (يومَ) ظرف له، وهو مضاف إلى جملة (جَدُّ طاهٍ زَلَّ)، فجد وهو هنا الحظ، أو أبو الأب مبتدأ مضاف إلى طاهٍ، وهو عَلَم، وقيل اسم فاعل من طها الرجل، أي ذهب في الأرض، وزلّ من الزلل، وهو خبر المبتدأ، والمعنى أنّ الإبدال لا يقع إلّا في هذه الحروف، لا أنها تكون أبدا مبدلة، وأيضاً لا تبدل عن أي حرف اتفق، بل عن بعض الحروف، كما سيأتي

وَقَول بَعضهم: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ، وهم فِي نَقْصِ الصَّاد وَالزَّاي؛ لثُبُوت صِرَاط وزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَة السِّين، وَلَو أُورِدَ: اسْمَع وَرَدَ: اِذَّكَر

وقال بعضهم: حروفه ثلاثة عشر يجمعها قولك: استنجده يوم طال وهذا وهم؛ لأنهم نقصوا الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال لقوهم: صراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الإبدال ولواو رد اسمع وأصله استمع فأبدل السين من التاء، أجيب بأن المراد ما لا يكون للإدغام وإلا لو رد اذكر.........

ومنطق **(وقول بعضهم)** أنها ثلاثة عشر يجمعها **(استنجده يوم طال)** يقال استنجدني فأنجدته أي استعانني فأعنته **(وهم في نقص الصاد والزاي)** منها **(لثبوت صراط)** في سراط **(وزقر)** في سقر فأبدل السين صاداً والسين زاياً فيكونان من حروف الإبدال **(و)** وهم أيضاً **(في زيادة السين)** وجعله من حروف الإبدال لأنه ليس منها **(ولو أورد)** ذلك البعض **(اسمع)** وأصله استمع فأبدل السين من التاء **(ورد)** عليه **(اذكر)** وأصله إذتكر

قوله: **(وقال بعضهم حروفه ثلاثة عشر)** عدها كثير من أهل التصريف اثنى عشر فنقصوا السين وجمعوها في قولهم[1]: **(طال يوم أنجدته)**.

وأسقط بعضهم اللام وجمعها في قوله: **(أجد طويت منها)**.

وجعلها في التسهيل اثنين وعشرين حرفاً من حروف المعجم ما عدا الحاء والخاء والذال والظاء، والضاد والغين المعجمات، والقاف قال والضروري في التصريف هجا طويت دائماً وهي ثمانية أحرف.

قوله: **(وهذا و[illegible])** هو بسكون الهاء قال في القاموس: يقال وهم في الحساب كوجل غلط وفي الشيء كوعد ذهب وهمه إليه.

تفصيله، (وقول بعضهم)، وهو الزمخشري إنّ حروف الإبدال ثلاثة يجمعها (استنجدهُ يوم طالَ، وَهَمٌ) بفتح الهاء، أي غلط، وبإسكانها أي ذهب فيه وهمه إليه، وهو يريد غيره (في نقص الصاد والزاي منها) من حروف الإبدال وهما منها لثبوت صِراط وزَقَر في سراط وسقر، (وفي زيادة السين) عليها، وليست منها (ولو أوْرَدَ) هذا البعض أنها بدل من التاء في (اسَّمِعَ) بتشديدها، وأصله استمع، (وَرَدَ) عليه نحو (اذَّكَرَ) بالمعجمة،

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٥٦٢.

واظَّلَمَ. فالهمزة من حُرُوف اللين وَالْعين وَالْهَاء، . . . .

ﻫـ واظلم، وأصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام من حروف الإبدال ويلزم منه أن يكون جميع الحروف غير الضاد والشين والفاء والراء من حروف الإبدال؛ لأن جميع الحروف غير حروف ضوى مشفر يبدل للإدغام والياء والواو والميم، وإن كانت من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الإبدال فثبت لزوم ما ذكرناه وفساده ظاهر. قوله: **(فالهمزة من حروف اللين)** اعلم أن الإبدال إما للتخفيف أو لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس إلى غير ذلك. فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء، . . . .

ﮔ أبدل التاء ذالاً مع أن الذال ليس من حروف الإبدال **(و)** ورد **(اظلم)** وأصله اظتلم مع أن الظاء المعجمة ليس من حروف الإبدال، وورد عليه أيضاً لزوم جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام أن يكون من حروف الإبدال **(فالهمزة)** تبدل **(من حروف اللين)** لثلاثة **(و)** من **(العين والهاء**. . . . .

ﻟ قوله: **(لزوم ما ذكرناه)** من أنه يظلم جميع الحروف غير الضاد على سبيل البيان أي ليشاكل ويتقارب الحروف بعضها من بعض في المخرج أو الصفة. قوله: **(إما للتخفيف)** كإبدال الهمزة ياء فيماية وواواً في موجل والفاً في رأس وسال في لغة. قوله: **(وتقاربها في المخرج)** نحو إبدال النون الساكنة ميماً فقبل الباء في نحو من بعد لتقارب الميم الباء في مخرجها. قوله: **(أو في الصفات)** كإبدال السين صاداً في صراط لتقارب الطاء في الجهر والإطباق والاستعلاء.

ﻓ (واظَّلَمَ)، وليس مما نحن فيه، لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال السابق الذي الكلام فيه، فلو قيل إنّ القلب للإدغام إبدال حقيقة، لزم أن يكون جميع الحروف التي تبدل للإدغام، وهي على ما قال الجاربردي: ما عدا حروف ضوى مشفر من حروف الإبدال، وليس كذلك، وقال المرادي: الإبدال للإدغام يكون في جميع الحروف إلّا الألف، ولغير الإدغام يكون في غير الحاء، والخاء، والذال، والظاء، والضاد المعجمات، والعين والقاف، فيكون في اثنين وعشرين حرفا، كما قاله في التسهيل مقيدا بالبدل الشائع، ومن غير الشائع قراءة الأعمش: **(فشرذ)** بمعجمة. واعلم أنّ الإبدال إمَّا للتخفيف، أو لمشاكلة الحروف، وتقاربها في المخرج، أو في الصفة، كالجهر والهمس.

(فالهمزة) تبدل (من حروف اللين، و) من (العين والهاء)، والإبدال من حروف

فَمن اللين إعلال لَازم فِي نَحْو: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وبَائِعٍ وأَوَاصِلَ، وَجَائِز فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُوْرِيَ، وَأما نَحْو: دَأَبَّةٍ وشَأَبَّةٍ والعَأْلَمِ...

جا وأما إبدالها من حروف اللين فعلى ضربين: مطرد، وغير مطرد. أما المطرد فعلى ضربين لازم وجائز. أما اللازم فإما في اللام نحو كساء ورداء، وأصلهما كساو ورداو أو في العين نحو قائل وبائع، والأصل قاول وبايع، أو في الفاء نحو أواصل وأصله ووَاصل، والتعليل قد مر في الإعلال، ولما كان التغيير بالآخر أولى قدم المصنف ما الإبدال في لامه على ما في عينه، وما في عينه على ما في فائه، وأما الجائز ففي نحو أجوه وأورى، وأصلهما وجوه و ووري، وأما غير المطرد فمن الألف في نحو دأبة وشأبة، والعألم قال الشاعر[1]: [الرجز]

فَخِنْدِفٌ هامَةُ هَـذا العَأْلَمِ

نقره (فمن) حروف (اللين إعلال لازم) مطرد (في نحو كساء ورداء وقائل وبائع وأواصل) وقد عرفت بيان ذلك، ولما كان التغيير بالآخر أولى قدم المصنف إبدال ما في اللام على ما في العين، وما في العين على ما في الفاء (وجائز) مطرد (في نحو أجوه وأوري) وقد عرفت بيان ذلك أيضاً (وأما نحو دأبة وشأبه والعألم وبأز) بإبدال الألف همزة في هذه

لج قوله: (مطرد) المراد بالمطرد ما يكون قياساً لا يتوقف على السماع.

قوله: (هامة هذا العألم) الهامة الرأس والجمع هام، وهامة القوم رئيسهم صحاح.

لقط اللين ضربان: مطرد، وغير مطرد، والمطرد ضربان: لازم، فيما ذكره بقوله (فـ) إبدالها (من) حروف (اللين إعلال)، الأَوْلَى إبدال مطرد (لازم في نحو كِساء ورِداء) لِما مرّ في الإعلال، وفي نحو صحراء مما ألفه للتأنيث، وسبقت بألف (و) في نحو (قائِل وبائِع)، وجمعهما كذلك، (و) في نحو (أَوَاصِل) لذلك، وأصله وواصل، ولمَّا كان التغيير بالآخر أولى قُدّم ما الإبدال في لامه على ما الإبدال في عينه، وما في عينه على ما في فائه، (و) مطرد (جائز في نحو أُجُوهٍ وأُورِيَ) وأصلهما وجوه و ووري، كما مر، (وأما نحو دابَّة وشابَّة والعأْلَم) في قول العجاج[2]: [الرجز]

يا دارَ سَلْمى يا اَسلَمي ثُمَّ اَسلَمي

فَخِنْدِفٌ هامَةُ هَذا العَأْلَمِ

(١) انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٥٤.

(٢) ديوانه: تحقيق السطلي - جامعة حلب (١/ ٤٤٢). واللسان (سمم)، والبيت في معجم ياقوت: (٣/ ٢٥٠).

وبَأْزٍ وشِئْمَةٍ، ومُوقِدٍ فشاذٌ، وأُبَابُ بَحرٍ أَشَذُّ، وَمَاءٌ شَاذٌ . . .

وفي نأر ومن الياء في نحو شئمة، ومن الواو في نحو مؤقد وأما إبدالها من العين نحو أباب بحر في عباب حبر وهو معظم الماء فأشذ، . . . .

الأمثلة (**وشئمة**) بإبدال الياء همزة (**ومؤقد**) بإبدال الواو همزة (**فشاذ وأباب بحر**) في عباب بحر وهو معظم الماء بإبدال عينه همزة (**أشذ وماء**) وأصله موه بدليل مويه في تصغيره بإبدال هائه همزة (**شاذ** . . . .

قوله: (**ومن الياء في نحو شيمة**) جاء أيضاً إبدالها من الياء في قولهم قطع الله أدبه.
قوله: (**ومن الواو في نحو موقد**) أي في قول الشاعر[1]: [الوافر]

أَحَـبُّ الْـمُـؤْقِـدِيـن إِلـيَّ مُـؤْسَـى

وجاء أيضاً إبدالها منها في نحو أشاح وأناة واحد وأسماء وتقدمت في الإعلال.
قوله: (**في نحو مؤقد**) قال جرير:

لـحـب الـمـؤقـدان إلـى مـؤسـي وجـعـدة إذ أضـاءهـمـا الـوقـود

قوله: (**نحو أباب**) قال الشاعر: [الرجز]

أُبَـابُ بَـحْـرٍ ضَـاحِـكٍ زَهُـوقِ

أي مرتفع.
قوله: (**نحو أباب بحر**) قال الشاعر:

أُبَـابُ بَـحْـرٍ ضَـاحِـكٍ زَهُـوقِ

والمراد بالضاحك المرتفع عند الموج بالزهوق البعيد القعر.
قوله: (**فأشذ**) لأن التصغير فيما تقدم في حرف العلة وها هنا في حرف صحيح.
قوله: (**فأشذ**) أي قياساً واستعمالاً. قال الشيخ نظام الدين: لأن قلب العين همزة لم يثبت في موضع حتى قال ابن جني الأولى أن يقال أباب من أب إذا تهيأ وذلك أن البحر يتهيأ للموج انتهى. ومن الغريب جدًّا إبدالها من الخاء في قولهم: صرأ بمعنى صرخ حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين المعجمة في قولهم رأنة بمعنى رغنة حكاه النضر بن شميل عن الخليل

(وبأزٍ) بهمزة مبدلة من ألف، لكنها منقلبة عن واو في بأز، بدليل أبواز، (وشِئْمَةٌ) بإبدال همزته من ياء، (ومُؤْقِدة) ومؤسى بإبدالها من واو في قوله: [الوافر]

أُحِـبُّ الـمُـؤقِـدِيْـنِ إِلـيَّ مُـؤْسَـى

(فشاذ) جائز غير مطرد، (وأُبابُ بحرٍ) في عباب بحر، وهو معظم الماء، بإبدال همزته من عين (أشذ) من المذكورات قبله، وهذا جائز غير مطرد، (وماءٌ شاذ . . . . .

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ٨٩٧.

لَازم. وَالْألف من أختيها والهمزة وَالْهَاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: قَالَ، وَبَاعَ، وَآلٍ على رَأْيٍ، وَنَحْو: يَا جَلُ ضَعِيفٌ، وطائيٌّ شَاذٌّ

جار وأما إبدالها من الهاء فنحو ماء وأصله ماه بدليل مويه، وقد يبدلون الهمزة في جمعه أيضاً فيقولون أمواء لكن الإبدال في ماء لازم، وفي أمواء ليس كذلك.
قوله: **(والألف)** من أختيها لازم في نحو قال وباع، وآل على رأي فإن أصله عند

نقره **لازم)** وكذا في جمعه امواء بإبدال تائه همزة شاذ لكن ليس بلازم **(والألف)** تبدل **(من اختيها)** من الواو والياء **(و)** من **(الهمزة والهاء فمن أختيها لازم في نحو قال وباع)** كما عرفت **(و)** نحو **(آل على رأي ونحو يا جل)** وأصله يوجل **(ضعيف وطائي)** في النسبة إلى طيئ **(شاذ**. . . . .

كل ذكر ذلك أبو حيان وغيره. قوله: **(فيقولون أمواء)** قال الشاعر:

وبـلـدة قـالـصـة أمـواؤهـا ... مـا صـحـة رأد الـضـحـى أفـيـاؤهـا

مصحح الظل أي قصر رأد الضحى ارتفاعه يصف الشاعر برية بأن ليس فيها ماء يشرب سالكها ولا ظل وقت الضحى يأوي إليه قاطنها.
قوله: **(والألف من أختبها)** والهمزة والهاء أبدلت أيضاً قياساً من نون التوكيد الخفيفة ونون إذا ونون المنصوب المنون في الوقف وتقدم في بابه وشذوذاً من الهمزة المتحركة في قول الشاعر[1]: [البسيط]

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

قوله: **(وصبوة)** هو بكسر الصاد والاستعمال صبية بإبدال الواو ياء شذوذاً لازماً.

فق لازم) غير مطرد، وأصله موه، بدليل أمواه، قلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأبدلت الهاء همزة، وقد تبدل في جمعه أيضاً، لكنه جائز لا لازم.
(والألف) تبدل من أختيها الواو والياء (و) من (الهمزة والهاء) والنون الخفيفة وقفا (فـ) إبدالها (من أختيها لازم في نحو قالَ وباعَ) عند الكُل، (وآلِ على رأي) الكسائي، لأنّ أصله عنده أَول، بدليل تصغيره على أويل، فقلبت الواو ألفاً، (ونحو يا جَلُ) في يوجل (ضعيف، وطائِيٌّ) في طي (شاذ . . . .

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٢٥. من كلمة يهجو فيها هذيلاً، لأنهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهذلي، فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم: أحل لي الزنا، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فارض للناس ما ترضى لنفسك، قال: فادع الله أن يذهب ذلك عني". وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام في السيرة (٣/ ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية).

لَازم، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: رَأْسٍ، وَمن الْهَاء فِي آلٍ على رَأْيٍ.

وَالْيَاءُ من أختيها وَمن الْهمزَة وَمن أحَدِ حَرْفَي المضاعف، وَالنُّون وَالْعين وَالْبَاء وَالسِّين والثاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: مِيْقَاتٍ وغَازٍ وَقِيَامٍ وحِيَاض، وشاذٌ فِي نَحْو: حُبْلَى وصُيَّمٍ وصِبْيَةٍ

الكسائي أول لأن تصغيره عند بعضهم أويل قلبت الواو ألفاً وعند البصريين هي مبدلة عن الهاء، وآل الرجل أهله وعياله والباقي ظاهر.

قوله: **(والياء)** من أختيها أصل ميقات وغاز، وقيام وحياض موقات وغازو وقوام وحواض وقد مر ذلك، وإبدال الألف في حبلى والواو في صوم وحيوة ويوجل شاذ، وأصل ذئب بالهمزة فيبدلونه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وإبدال الياء من إحدى حرفي

لازم ومن الهمزة في رأس) بالألف في رأس بالهمزة **(ومن الهاء في)** ونحو **(آل على رأي والياء)** تبدل **(من أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف و)** ومن **(النون والعين والباء والسين والثاء فمن أختيها لازم في نحو ميقات وغاز)** وأصله غازو **(وقيام)** وأصله قوام **(وحياض)** وأصله حواض كما عرفت **(وشاذ)** إبدال الياء من اختيها **(في نحو حبلى)** بالياء في الوقف على حبلى بالألف **(وصيم)** وأصله صوم من الصوم **(وصبية)** وأصله

قوله: **(في أمليت الكتاب)** جاء أيضاً من أحد حرفي التضعيف شذوذاً لازماً في قيراط

لازم)، غير مطرد، وتفرقته بين يا جل وطايي تخالف ما مر له في الإعلال من أنّ كلّاً منهما شاذ، فلو قال: ونحو يا جل وطائي شاذ لسلم من ذلك، (و) إبدالها (من الهمزة) جائز مطرد (في) نحو (رأس) كما مرّ في تخفيف الهمزة، (ومن الهاء في آلٍ على رأيٍ) للبصريين، لأنّ أصله عندهم أهل لكنهم إنما يقولون: أبدلت الهاء همزة، والهمزة ألفاً، لا أنّ الألف أبدلت من الهاء، وهذا مع قوله فيما مر، والهاء ساقط في نسخ، وآل الرجل أهله وعياله. وإبدالها من النون الخفيفة نحو قفاً في قِفَنْ.

(والياء) تبدل (من أختيها) الألف والواو (ومن الهمزة، ومن أَحَدِ حرفي المضاعف والنون والعين والباء) الموحدة، (والسين والثاء) المثلثة والجيم، (فـ) إبدالها (من اختيها) إمّا (لازم)، فمن الألف (في نحو مفاتِيح ومُفَيْتِيح) أصلهما مفتاح بألف زائدة، وهذا ساقط في نسخ، (و) من الواو (في) نحو (مِيْقاتٍ وغازٍ وقِيام وحِياض)، أصلها موقات وغازو وقوام وحواض كما مر في الإعلال، (و) إمّا (شاذ)، فمن الألف (في نحو حُبْلَى) بالباء عند فزارة، (و) من الواو في نحو (صُيَّم وصِبْيَة . . . .

ويَيْجَلُ، وَمن الْهمزَة نَحْو: ذِيْبٍ، وَمن الْبَاقِي مسموع كثير فِي نَحْو: أَمْلَيْتُ ....

التضعيف في أمليت الكتاب أمليه إملاء وفي التنزيل ﴿فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥]، وقال الشاعر: [الطويل]

فآليت لا أملاه حتى يفارقا

أي لا أملاه حتى يفارقا، أي لا أمله، قالوا والأصل أمللته أملله إملالاً، وفي التنزيل: ﴿وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وذهب بضعهم إلى أنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أولى من العكس، وقالوا:

صبوة (**وييجل**) وأصله يوجل (و) إبدال الباء (**من الهمزة في نحو ذيب**) بالياء في ذئب بالهمزة (و) إبدال الياء (**من الباقي**) المعدود قبل (**مسموع كثير**) يضبط ولا يقاس عليه (**في نحو أمليت**) الكتاب أمليه إملاء وفي التنزيل: ﴿فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥] وأصله أمللته أملله إملالا وفي التنزيل: ﴿وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقيل إنما لغتان لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر

ودينار وشيراز وديماس وهو الحمام بدليل قولهم في جمعها قراريط ودنانير وشراريز ودماميس ونحوها قولهم في إما بالفتح أيما وفي يأتم يأتمي. قال الشاعر[1]: [الطويل]

تَزُور امْرأً أَمَّا الإله فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصالحين فَيَأْتَمِي

قوله: (**أمليت الكتاب**) وقال: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَها فهي تُمْلى عليه بُكْرة وَأَصِيْلا﴾ [الفرقان: ٥]. قوله: (**فاليت لا أملاه**) من مللت الشيء أمله إذا سئمته أصله أملله فأبدلت لامه ياء قبل أن يسكن العين ويدغم فيها ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: (**فاليت لا إملاء حتىٰ يفارقا**) لا أملاه فهو فعل مضارع من مللته بالكسر إذا سئمته أبدلت الثانية منه ياء فانقلبت ألفاً، وليس هذا الفعل من معنى الفعل الذي الكلام فيه فكان الأنسب تأخيره عما ذكره بعده. قوله: (**والأصل أمللته**) أي لأنه أكثر من أمليته قاله ابن عصفور.

ويَيْجَل) أصلها صُوّم وصِبوة ويَوْجل، (و) إبدالها (من الهمزة في نحو ذيب) جوازاً وفي نحو إيمان لزوماً (و) إبدالها (من الباقي)، وهو أحد المضاعف، والنون والعين، والياء، والسين، والثاء، والجيم (مسموع كثير في نحو أَمْلَيْتُ) الكتاب من كل ثلاثي مزيد، اجتمع فيه مثلان، وتعذر فيه الإدغام، لسكون الثاني كأمللت، (و) في نحو (قَصَّيْتُ) من كل ثلاثي مزيد اجتمع فيه ثلاثة أمثال، أولها مدغم في الثاني كقصصت

---

(١) لكثير عزة، انظر: الديوان ١/ ٢١٣.

وقَصَّيْتُ، وَفِي نَحْو: أَنَاسِيّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والسَّادِي

ش أقصيت أظفاري في قصصت ويجوز أن يكون المراد بقصيت أظفاري أتيت على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه، . . . .

ص فرعاً أولى من العكس (وقصيت) أظفاري في قصصت (و) في نحو (أناسي) كقوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، والأصل أناسين؛ لأنه جمع إنسان فأبدل النون ياء (وأما الضفادي) وأصله ضفادع بإبدال عينه ياء كقوله: ومنهل ليس له حوازق، ولضفادي جمة نقانق، (والثعالي) كقوله: [البسيط]

كَـأَنَّ رَحْـلِـي عَـلَـى شَـغْـوَاءَ حَـادِرَةٍ ... ظَـمْـيَـاءَ قـد بُـلَّ مِـن طَـلٍّ خَـوَافِـيـهَـا

لَـهَـا أَشَـارِيـرُ مِـنْ لَـحْـم مُـتَـمَّـرة ... مِـنَ الـثَّـعَـالِـي ووَخْـزٌ مِـنْ أَرانِـيـهَـا

والأصل الثعالب والأرانب لأنهما جمعا ثعلب وأرنب فأبدل الياء من الباء (والسادي) وأصله السادس كقوله:

إذا مـــا عُـــدّ أربـــعـــةٍ فـــسَـــالٌ ... فـــزوجـــك خـــامـــس وأبـــوك ســـادي

ك قوله: (وقالوا قصيت أظفاري) أي بتشديد الصاد حكى ذلك الفراء.

قوله: (وقالوا قصيت أظفاري) حكى الفراء عن العناني قصيت أظفاري بالتشديد بمعنى قصصت قال الكسائي: أظنه أراد أخذها من أقاصيها.

قوله: (ويجوز أن يكون المراد) فعلى هذا لا إبدال فيه؛ لأنه من باب المنقوص الذي ضعف عينه.

قوله: (ويجوز أن يكون المراد الخ) نقل ذلك الجوهري عن الكسائي ومن قبيل إبدال الياء من الصاد في قصيت إبدالها من الضاد المعجمة في قول العجاج[1]: [الرجز]

تَـقَـضِّـيَ الـبَـازِي إذا الـبَـــازِي كَـسَـرْ

ق أظفاري، والسماعي هو إبدال ثاني المضاعف، أمَّا إبدال أوله كديماس ودينار فقياس، (وفي نحو أناسِيّ) أصله أناسين، لأنه جمع إنسان، (وأمَّا الضَّفادِي) في الضفادع، (والثَّعالِي) في الثعالب، (والسَّادِي) في السادس، . . . .

---

(١) من شعر العجاج يمدح به عمربن عبد الله بن معمر، وانظر: الديوان ١/ ٢٨. وصدره: إذا الكرام ابتدروا البَاعَ بدر

اللغة: "الباع" المراد به هنا الشرف والكرام "بدر" أسرع والضمير في بدر يرجع إلى الممدوح "تقضي البازي" في القاموس: انقض الطائر هوى ليقع. الشاهد: قوله: "تقضي البازي" إذ أصله تقضض البازي. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء. انظر: الأشموني ٣/ ٨٧٩، والهمع ٢/ ١٥٧.

والثَّالِيْ فضعيف.

جـ وأبدل أيضاً من النون في قوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩] والأصل أناسين؛ لأنه جمع إنسان، ومن العين في قول الشاعر[1]: [الرجز]

نقره أي سادس **(والثالي)** وأصله الثالث كقوله: [الرجز]

قَدْ مَرّ يَوْمَانِ وهذا الثَّالِي ... وَأَنْتِ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِي

هي هذا الثالث **(فضعيف** ....

ك والأصل تقضضت تفعل من الاقتضاض وإبدالها من الميم في تُكُمُّوا بِضَمّات في قول الراجز[2]:

بَلْ لو شَهِدْتَ الناسَ إذْ تُكُمُّوا ... بقدرٍ حم لهم وحموا

والأصل تكمموا تفعلوا من كممت الشيء إذا سترته فأبدلت الميم الأخيرة ياء ثم استثقلت الضمة عليها فحذفت ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين وإبدالها من العين في قولهم تلعيت تلعية والأصل تلععت تلععة من اللعاع وهو بالضم أول ما يبدو من النبت وإبدالها من النون في تظنيت، والأصل تظننت تفعلت من الظن.

قال ابن عصفور: وفي تسني بمعنى تغير قال ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] بحذف الألف المبدلة من الياء للجزم والأصل يتسنن ويقرب من ذلك قولهم في جمع مكوك مكاكي حكاه أبو زيد، والأصل مكاكيك.

قوله: **(وأبدلت الياء من النون في مثل قوله تعالى:** ﴿وَأَنَاسِيَّ﴾ [الفرقان: ٤٩]) أبدلت أيضاً على اللزوم منها في ظرابي جمع ظربان عاملوا النون معاملة ألف التأنيث لشبهها بها فكما

فـ (والثَّالِي) في الثالث، وشَيَرَة في شجرة (فضعيف) الإبدال في كل منها، لأنه غير مسموع من العرب الموثوق بهم، وإنْ ورد في شعر.

---

(١) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه خلف الأحمر.
والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاي، وهى الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادي: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لإضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.
والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادي " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.
انظر: المقتضب ١/ ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢.

(٢) انظر: المعاني الكبير ١/ ٢٧٢.

. . . .

خ

وَمَـنْـهَـلٍ لَـيْـسَ لَـهُ حَـــــــوَازِقُ
وَلِـضَـفَـادِي جَـمِّـــــــهِ نَـقَـانِـقُ

أي لضفادع جمة والمنهل مثل المصنع، والحوازق الجوانب جمع حازق وحازقة والحزق الحبس يعني ليس له جوانب تمنع الماء أن تنسبط حوله، يجوز أن يريد أن جوانبه لا تمنع الواردة بل كلها سهلة لمن يرد والنقانق جمع نقنقة وهي الصوت، وجمه معظمه وكثرته ومن الباء في قوله[1]: [البسيط]

كَـأَنَّ رَحْـلِـي عَـلَـى شَـغْـوَاءَ حَـادِرَةٍ ظَـمْـيَـاءَ قـد بُـلَّ مِـن طَـلٍّ خَـوَافِـيـهَـا
لَـهَـا أشَـارِيـرُ مِـنْ لَـحْـمٍ تُـتَـمِّـرُه مِـنَ الـثَّـعَـالِـي وَوَخْـزٌ مِـنْ أَرَانِـيـهَـا

. . . .

ع

يبدلون من ألف التأنيث ياء فيقولون في صحراء صحاري كذلك فعلوا بنون إنسان وظريان في الجمع، وأبدلت أيضاً منها في إنسان لكن على غير لزوم قال الشاعر[2]: [الطويل]

فَـيَـا لَـيْـتَـنِـي بَـعْـدَ مَـا طَـافَ أَهْـلُـهـا هَـلَـكْـتُ وَلَـمْ أَسْـمَـعْ بِـهَـا صَـوْتَ إِيـسانِ

قوله: **(مثل المصنع)** المصنعة كالحوض يجمع فيه ماء المطر صحاح[3]: [البسيط]

كَـأَنَّ رَحْـلِـي عَـلَـى شَـغْـوَاءَ حَـادِرَةٍ ظَـمْـيَـاءَ قـد بُـلَّ مِـن طَـلٍّ خَـوَافِـيـهَـا
لَـهَـا أَشَـارِيـرُ مِـنْ لَـحْـمٍ مُـتَـمِّـرُهُ مِـنَ الـثَّـعَـالِـي ووَخْـزٌ مِـنْ أَرانِـيـهَـا

تتمير اللحم والتمر تجفيفهًا الوخز: الشيء القليل صحاح.

قوله: **(لها أشارير من لحم متمره)** في بعض النسخ تتمره بصيغة الفعل وهو ما في الممتع وشرح الشواهد وغيرهما والتاء مثناة.

قوله: **(والشغواء)** أي بشين وغين معجمتين قال الجوهري: المسن الشاغية التي يخالف نبتها نبت غيرها من الأسنان يقال رجل أشغى وامرأة شغواء ويقال للعقاب شغواء، والجمع شغو لفضل منقارها الأعلى على الأسفل، وحادرة بمهملات، وظمياء بمشالة، والطل بمهملة مفتوحة، والخوافي بمعجمة وفاء، والإشارة بشين معجمة، الوخز بمعجمة وزاي.

ف

. . . .

---

(١) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني يشكر - وهي بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة -. الشاهد: قوله: "الثعالي وأرانيها" فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.
انظر: الأشموني ٨٢٤/ ٣، وابن يعيش ٢٤/ ١٠، والهمع ١٨١/ ١، وسيبويه ٣٤٤/ ١.

(٢) انظر: اللسان (أنس) ٦/ ١٠.

(٣) لأبي كاهل اليشكري كما في اللسان (شرر)، وأبو كاهل: هو والد سويد بن أبي كاهل واسمه: شبيب بن حارثة اليشكري، انظر الأغاني: (١٣/ ١٠٢ - ١٠٤).

. . . .

والأصل الثعالب والأرانب؛ لأنهما جمعا ثعلب وأرنب، والشغواء العقاب، وحادرة أي مسرعة، شبه راحلته في سرعتها بعقاب، وظمياء أي تضرب إلى السواد أو عطشى إلى دم الصيد، والطل مطر ضعيف خفيف، والخوافي ريش جناحها، وإذا بلها الطل أسرعت، والضمير في لها للعقاب أي ولها في وكرها أشارير لحم قد حففته وبسطته، والإشرارة بالكسر القطعة من القديد متمرة مقطعة صغاراً، والمتمر المقطع والوخز شيء منه ليس بالكثير، ومن السين في قوله[1]: [الوافر]

إذا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وأَبُوْكِ سَادِي

أي أبوك سادس، والفسال جمع فسل وهو اللئيم ومن الثاء في قوله[2]: [الرجز]

قَدْ مَرَّ يَومَانِ وهذا الثَّالِي وأَنْتِ بالهِجْرَانِ لا تُبَالِي

أي وهذا الثالث.

. . . .

قوله: **(أسرعت)** خوفاً من مجيء المطر ومنعه من الطيران لابتلال ريشه.

قوله: **(وأبوك سادي)** الذي رأيته في الصحاح والممتع وحموك سادي وذكر ابن عصفور فيه أن الياء أبدلت أيضاً من الجيم في ديجوج فقالوا: الدياجي، والأصلي الدياجيج فأبدلت الجيم الأخيرة ياء وحذفت الياء قبلها تخفيفاً ومن الهاء في دهديت الحجر أي دحرجته، والأصل دهدهته وفي صهصيت بالرجل إذا قلت له صه صه، والأصل صهصهت به قال ومن الدال قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] والأصل تصددة من صددت أصد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] أي يعجبون ويضحكون، قال ليس من قال إن الياء غير مبدلة من دال وجعله من الصدى الذي هو الصوت بشيء وإن كان أبو جعفر الرستمي قد ذهب إليه لأن الصدى لم يستعمل منه فعل فحمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى انتهى وما ذهب إليه قول أبي عبيدة.

. . . .

---

(١) ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الأخيلية، وينسب أيضا للحادرة.
والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة.
والاستشهاد به في قوله " سادي " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس ".
انظر: المخصص ١/ ٢٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢، والمغرب ٢/ ٤٥٢.

(٢) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل.
انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٥، وهمع الهوامع ٣/ ٢٧٩.

وَالْوَاو من أختيها، وَمن الْهمزَة، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: ضَوَارِبَ وضُوَيْرِبٍ ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ ومُوْقِنٍ وطُوْبَى وبُوْطِرَ وبَقْوَى، وشاذٌّ ضَعِيف فِي: هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، . . . .

قوله: (**والواو من أختيها**) أي من الألف في ضوارب جمع ضاربة وفي ضويرب تصغير ضارب، وفي رحوى وعصوى، ومن الياء في موقن اسم فاعل من أيقن والأصل ميقن وفي طوبى والأصل طيبى من طاب يطيب وفي بوطر، والأصل بيطر من البيطرة، ومنه البيطار، وفي بقوى، والأصل بقي من أبقى عليه أي أشفق عليه وهو من بقي فكأنه طلب بقاؤه.

قوله: (**وشاذ**) عطف على قوله لازم أي إبدالها من أختيها لازم فيما مر، وشاذ فيما سنذكر ثم إن الشاذ قد يكون لازماً كما في ماء، وقد يكون ضعيفاً كما في قولهم هذا أمر ممضو عليه . . . .

والواو) تبدل (**من أختيها و**) من (**الهمزة فمن أختيها لازم في نحو ضوارب وضويرب**) فإن الواو فيهما بدل من ألف ضارب (**ورحوي وعصوي وموقن وطوبى وبوطر وبقوى**) فإن الإبدال في هذه الأمثلة واجب مطرد كما عرفت (**وشاذ**) إبدال الواو أي من أختيها (**ضعيف في هذا أمر ممضو عليه**) وأصله ممضوي من المضي وقياسه قلب الواو ياء وإدغامها في الياء وفيه نظر لأنه يقال مضيت على الأمر مضياً ومضوت على الأمر مضوا

قوله: (**وعصوى**) الواو في عصوى بدل من الألف المبدلة من الواو الأصلية وليست هذه الواو التي في النسبة الواو الأصلية رجع إليها لانتقاضه بقولهم في فتى فتوى ونحوه.

قوله: (**طلب بقاؤه**) لا يحسن قوله طلب بقاؤه إذ ليس في مادة الفعل ولا في وزنه ما يدل على الطلب لنا فيه نظر لأنه قال فكأنه وما جزم ض.

(والواو) تبدل (من أختيها) الألف والياء، (ومن الهمزة فـ) إبدالها (من أختيها) إمَّا (لازم) كما في إبدالها من الألف (في نحو ضَوارِب)، جمع ضاربة، (وضُوَيْرِب) مصغر ضارب، (ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ) في النسبة إلى رحى وعصا بألف، وهي فيهما بدل عن اصل، وفي الأولين زائدة، (و) كما في إبدالها من الياء في نحو (مُوْقِن وطُوبَى وبُوطِر وبَقْوَى) بموحدة، وأصلها مُيقن اسم فاعل من أيقن، وطُيبى من طاب يطيب، وبُيْطِر من البيطرة، وبُقيا من أبقى عليه، أي أشفق عليه، وهو من بقي، فكأنه طُلب بقاؤه، (و) إمَّا (شاذ)، والشاذ إمَّا لازم كما في ماء، كذا مثّل به الجاربردي، وهو سهو، لأنّ الكلام في إبدال الواو من اختيها، لا في غيره، (و) إمَّا (ضعيف) كإبدالها من الياء (في) قولهم: (هذا أمرٌ مَمْضُوّ عليه)، من مضي يمضي، . . . .

ونَهُوٌّ عَن الْمُنكر، وجِبَاوةٍ، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: جُوْنَةٍ وجُوَنٍ.

جا وهو نهو عن المنكر، والأصل مموضي من المضي ونهو من النهي؛ لأن القياس في مثلهما قلب الواو ياء مع الإدغام على ما مر، وكذا أبدلوا الواو من الياء في جباوة من جبيت الخراج جباية وقيل في كون واو ممضو بدلاً من الياء نظر؛ لأنه يقال مضيت على الأمر مضياً ومضوت على الأمر مضواً، وكذا في كون الواو في جباوة وجباية لغتان في الصحاح جبيت الماء في الحوض، وجوته أي جمعته، قيل مصدر الأول جبى، والثاني جبو وقال فيه أيضاً: جبيت الخراج جباية وجبوته جباوة هكذا ذكروه وهو ضعيف؛ لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصلين لجواز معرفة الإبدال فيه بقلة الاستعمال وتبدل أيضاً الواو من الهمزة في نحو جونة وجون، وأصلهما جؤنة وجؤن بالهمزة فأبدلت الواو

فهما لغتان **(و)** هو **(نهو عن المنكر)** والقياس نهى لأنه من النهي **(وجباوة)** في جباية وفيه نظر لأنهما لغتان في الصحاح جبيت الماء في الحوض وجبوته أي جمعته **(و)** تبدل الواو **(من الهمزة في جونة وجون)** بالواو وأصلهما جؤنة وجؤن بالهمزة، قيل المثال غلط لأن تركيب جأن مهمل، وفي الصحاح والجؤنة بالضم مصدر الجون من الخيل مثل العبسة والوردة، والجؤنة أيضاً جونة العطار وربما همزا فظاهر قوله يدل على أنه معتل في

قوله: **(هكذا ذكروه)** ممن ذكر ذلك الشريف في شرحه.

قوله: **(وهو ضعيف الخ)** رده اليزدي بأن الأصل مجيء الأصل وعدم الإبدال فليتأمل.

قوله: **(وتبدل أيضاً الواو من الهمزة في نحو جونة)** وجون أبدلت أيضاً منها جوازاً في نحو بوس ونوى وتقدم في التخفيف ولزوماً في نحو ذوائب جمع ذؤابة والأصل ذؤايب فأبدلت الهمزة واواً هرباً من ثقل البناء مع ثقل الهمزتين والألف وفي التثنية والجمع بالألف والتاء

(وفلان نَهُوٌّ) بفتح النون (عن المُنكر)، والقياس فيهما قلب الواو ياء مع الإدغام كرمى (وجِباوَة)، والقياس جباية، من جبيت الخراج جِباية، قيل: وفي كون الواو في ممضو وجِباوة بدلا من الياء نظر، لأنه يُقال مضيت على الأمر مضياً، ومضوت عليه مضوا، وجبيت جباية، وجبوت جباوة، ورُدَّ بأنه لا يلزم من استعمالهما أصالتهما، لجواز معرفة الإبدال فيهما بقلة الاستعمال، (و) إبدالها (من الهمزة) كما (في نحو جُؤْنَة وجُؤَنٍ) بضم جيمهما، وإسكان الواو في الأول، وفتحها في الثاني، وأصلهما الهمزة، قيل: وفيه نظر، لفقد جأن، فلا يعلم أنّ أصلهما الهمزة، قال الجوهري: والجُونة بالضم مصدر الجون من الخيل، يقال للأسود وللأبيض، والجونة أيضاً جونة العطار، وربما همزوا،

وَالْـمِـيـم مـن الْـوَاو . . . .

منها، وقيل المثال غلط؛ لأن تركيب جأن مهمل في الكلام وح لا يعلم أن أصل عين جؤنة الهمزة.

قال صاحب "الصحاح": والجونة بالضم مصدر الجون من الخيل، والجونة أيضاً جونة العطار، وربما همزوا، وقول صاحب الصحاح: وربما همزوا ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلًّا في الأصل، والهمزة فيه بدلاً من الواو وجونة العطار حقته.

قوله: **(والميم من الواو)** لازم في فم لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد على

. . . .

والنسب إذا كانت الهمزة للتأنيث نحو صحراوي وصحراوين، وصحراوات ومن غير اطراد في وأخيت والأصل آخيت فأبدلت الهمزة واواً.

قوله: **(وقيل المثال غلط)** هذا الاعتراض للشيخ بدر الدين بن مالك والصواب عنده التمثيل بجوة وجوى قال يقال جَئ الفرس جُؤْوة وهي حمرة في سواد، ويجمع الجووة على جوى على حد غرفة وغرف وإذا خففت همزته قيل جوه وجوى.

قوله: **(قال صاحب الصحاح والجونة بالضمة مصدر الجون)** هو إلى آخره من كلام المعترض والذي رأيته في الصحاح هو الجون الأبيض، والجون الأسود وهو من الأضداد، والجمع جون بالضم، والجون من الخيل والإبل الأدهم الشديد السواد، والجونة عين الشمس سميت جونة؛ لأنها تسود عند مغيبها، والجونة بالضم جونة العطار، والجمع الجون بفتح الواو انتهى.

قوله: **(وقول صاحب الصحاح الخ)** لم أر فيها وربما همزوا ولعل النسخ مختلفة ثم ما ذكره المصنف لم ينفرد به بل هو مذكور في كتاب سيبويه والممتع وغيرهما. وقال في القاموس: الجونة بالضم سقط مغشي بجلد ظرف لطيب العطار أصله الهمزة ويلين قال ابن قرقول والجمع كصرد انتهى.

قوله: **(لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد)** أي لأن الواو تسقط للتنوين.

فقوله: وربما همزوا ظاهر في عكس ما قاله المصنف، فالأَوْلى التمثيل بنحو مومن في مؤمن.

(والـمـيـم) تـبـدل (مـن الـواو . . . .

وَاللَّام وَالنُّون والباء، فَمن الْوَاو لَازمٌ فِي (فَمٍ) وَحده، وَضَعِيفٌ فِي لَام التَّعْرِيف، وَهِي طائيةٌ، ....

ما مر في النحو وضعيف في لام التعريف وهي في لغة طيء قال[1]: [المنسرح]

ذاكَ خَلِيلي وذُو يُعاتِبُني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة

ذو هنا بمعنى الذي وورائي بمعنى قدامي والسلمة واحدة السلام وهي الحجارة يعني أنه يذب عني ويدافع قدامي بالسهم والأحجار، وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمة بسكون الميم ....

الأصل والهمزة فيه يدل من الواو (**والميم**) تبدل (**من الواو واللام والنون والباء فمن الواو لازم في فم وحده**) وأصله فوه حذفت اللام شاذاً وأبدل من الواو ميم لأنه لو لم تبدل لزم أن تقلب ألفا وتحذف الألف الالتقاء الساكنين فبقى اسم معرب على حرف واحد (**وضعيف**) إبدال الميم (**في لام التعريف وهي**) لغة (**طائية**) كقوله[2]: [المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلي وذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْمِ وامْسَلِمَةْ

ورائي بمعنى قدامي والمسلمة واحدة السلام وهي الحجارة يعني أنه يدفع عن قدامي بالسهم والأحجار وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وامسلمة

قوله: (**وهي في لغة طيء**) أي إبدال الميم من لام التعريف شعر[3]: [البسيط]

ذاكَ خَلِيْلِيْ ذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي ورائِيَ بامْسَهْمِ وامْسَلِمَةْ

سئل عن النبي عليه السلام: "أمن امبر امصيام في امسفر، فقال عليه السلام: "ليس من امبر امصيام في امفسر". قوله: (**وذويعاً تبنى**) هذه رواية السهيلي والجوهري، وفي رواية غيرهما وذو يواصلني. قوله: (**والسلمة واحدة السلام**) يشير إلى أنها بكسر اللام وهو ما في

واللام والنون والباء) الموحدة، (فـ) إبدالها (من الواو لازمٌ في فَم وَحْدَهُ)، أصله فوه بالإسكان، بدليل أفواه، حذفت الهاء لخفتها، ثم أبدلت الواو ميماً لئلا تسقط بالتقائها مع التنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد، (و) إبدالها (ضعيف في لام التعريف، وهي) لغة (طائية) وحميرية، وقد مرّ في الابتداء، ....

---

(١) لبجير بن عَثْمة - وقيل: ابن عَنَمَة - الطائي وانظر اللسان والتاج (ذو).

(٢) انظر لسان العرب مادة ذو وذات ٢٠/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥١، ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٥.

(٣) هذا بيت من المنسوخ نسبه ابن بري إلى بحير بن غنمة الطائي، وهو من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ ص٨. قال العيني في المقاصد النحوية ١/ ٤٦٥: =

وَمن النُّون لَازم فِي نَحْو: عَمْبَرٍ وشَمْبَاءَ، وَضَعِيف فِي: الْبَنَامِ وطامَهُ الله على الْخَيْر، وَمن الْبَاء فِي بَنَاتِ مَخْرٍ . . . .

يـ ومن النون لازمة نحو عنبر وشنباء يكتب النون ويلفظ بالميم، والشنباء من الشنب يقال شنب الشعر شنباً إذا رق وجرى الماء عليه والوصف منه أشنب، والأنثى شنباء وضعيف البنام والأصل البنان وهي أطراف الأصابع وطامه الله على الخير أي طانه على الخير بمعنى جبله أي خلقه، وضعيف إبدالها من الباء في بنات مخر يقال السحائب

ش بسكون الميم (و) إبدال الميم (**من النون لازم في نحو عنبر**) مما كان النون فيه ساكنة قبل ياء متحركة فإنه يكتب بالنون ويلفظ بالميم (**وشنباء**) تأنيث أشنب من شنب الثغر شنباً إذا رق وجرى الماء عليه (**وضعيف**) إبدال الميم من النون (**في البنام**) وأصله البنان وهي أطراف الإصابع (**وفي طامة الله على الخير**) أي طانه، وفي الصحاح طانه الله على الخير وطامه، أي جبله بمعنى (**و**) من الباء (**في بنات مخر**) وهو سحائب بيض رقاق يأتين قبل الصيف وأصله بنات بخر لأنه من البخار . . . .

ح الصحاح أيضاً، ووقع في شرح الجرجانية للبعلي أنها بالفتح واحدة السلم وهو من شجرة العضاه وتبعه فيه بعض المتأخرين.

قوله: (**ومن النون لازم**) ضابطه كل نون ساكنة بعدها ياء في كلمتها كعنبر أو في كلمة أخرى نحو سميع بصير يعسر التصريح بالنون الساكنة حينئذٍ العنبر نوع من الطيب.

ق (و) إبدالها (من النون) لفظاً لا خطاً (لازم في عَنْبَر وشَنْبَاء) مؤنث أشنب من الشنب، يقال: شنِب الثغر شنَبا إذا رقّ، وجرى الماء عليه، وضابطه كل نون ساكنة بعدها ياء في كلمتها كعنبر أو في كلمة أخرى كسميع بصير لعسر النطق بالنون الساكنة حينئذ، لاختلاف مُخرجهما مع مباينة لين النون وغنَّتها لشدة الباء، (وضعيف في البَنام)، وأصله البنان، وهي رؤوس الأصابع، (وفي طامَهُ الله على الخير) في طانه بمعنى جَبَلَه عليه، أي خلقه، (و) إبدالها من الباء ضعيف (في بنات مَخْر) بخاء معجمة لسحائب بيض رِقاق يأتين قبل الصيف، وأصلها بنات بخر، من البخار، وقال ابن جني: لو قيل إنها من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢] لم يبعد، ويُقال للسحائب المذكورة بنات بحر، ومحر بحاء مهملة أيضاً، . . . .

= وقد ركب ابن الناظم وأبوه من قبل صدر البيت على عجز بيت آخر، فإن الرواية فيه:

وإن مولاي ذو يعيرني ... لا إحنة بيننا ولا جرمة
ينصرني منكم غير معتذر ... يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة

والسلمة: واحدة السلام وهي الحجارة، ولما ذكر الجوهري السلمة - بكسر اللام - ذكر البيت.

وَمَا زلتُ رَاتِمَاً، وَمن كَثَمٍ. وَالنُّونُ من الْوَاو وَاللَّام، شَاذٌّ فِي صَنْعَانِيّ وبَــهْــرَانِــيّ، . . . .

بيض رقاق يأتين قيل الصيف بنات مخر وبنات بخر والباء هي الأصل لأنه من البخار، وفي قولهم ما زلت رائماً أي راتباً من رتبً مرتوباً ثبت، وفي قولهم رأيته من كثم أي كثب وهو القرب.

قوله: **(والنون)** أي إبدال النون من الواو في صنعاني وبهراني شاذ كأنهم قالوا صنعاوي وبهراوي كصحراوي ثم أبدلوا من الواو نوناً، وقيل النون بدل من الهمزة في

(و) في **(ما زلت راتماً)** أي راتباً من الرتوب وهو الثبوت **(و)** في رأيته من **(كثم)** أي من كثب أي قرب **(والنون)** أي إبدال النون **(من الواو واللام شاذ في صنعاني وبهراني)** لأن الواو عنده بدل من الهمزة في صنعاء، والأولى أن يقول أنه في الأصل صنعائي وبهرائي فقلت الهمزة واواً على القياس ثم أبدلت من الواو والنون لما بين الواو والنون من القرب في المخرج ولا قرب بين الهمزة والنون، لأن النون من الفم من أقصى الحلق

قوله: **(لأنه من البخار)** أي لأن البخر من البخار؛ لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، والكثب بفتح الكاف والمثلثة.

قوله: **(في صنعاني)** صنعاء ممدود قصبة اليمن، والنسبة إليهم صنعاني على غير قياس كما قالوا في النسبة إلى حران حراني صحاح.

قوله: **(وبهراوي)** بهراء قبيلة من قضاعة والنسبة إليهم بهراني مثل بحراني على غير قياس؛ لأن قياسه بهراوي.

قوله: **(ثم أبدلوا من الواو)** المناسبة بين الواو والهمزة الاعتلال فإن حروف العلة أربعة: الألف، والواو، والياء، والهمزة، ولهذا جمعها الشاطبي وغيرهم في قولهم: آوي.

وجه ذلك أن الهمزة أكثر الحروف تغيراً فهي أولى باسم المعتل من غيرها.

(و) في قولهم: (ما زلتُ راتِما)، أي راتبا من الرتوب، أي الثبوت وفي قولهم رأيته (من كَثَم)، أي من قرب، وأصله من كثب.

(والنون) تبدل (من الواو واللام) والميم والهمزة، فإبدالها من الواو (شاذ في صنعاني وبَهراني)، كأنهم قالوا صنعاوي وبهراوي كصحراوي، ثم أبدلوا من الواو نونا، وقيل إنها أُبدلت من همزة صنعاء وبهراء، والأول أصح، إذ لا مقاربة بينهما، لأنّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، بخلاف النون والواو، . . . .

وَضَعِيف فِي لَعَن وَالتَّاء من الْوَاو وَالْيَاء وَالسِّين وَالْبَاء وَالصَّاد، فَمن الْـوَاو وَالْـيَـاء لَازم. . . . .

ﮥ صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح؛ لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون؛ لأن النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق، وأما النون والواو فمتقاربان، وقالوا لعن، والأصل لعل لكثرة استعماله ثم أبدلوا اللام نوناً لتقاربهما في المخرج، ولذلك يدغم فيها كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] وقيل إنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف قال الشاعر[1]: [الوافر]

هـل أنـتـم عـائـجـون بِـنـا لَـعَـنَّـا نَـرى الـعَـرَصـاتِ أو أَثَـرَ الـخِـيـام

وإنما حكم في الأولين بالشذوذ، وفي الثالث بالضعف؛ لأن المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس، وإن كان موافقاً لاستعمال الفصحاء.

قوله: **(والتاء من الواو والياء)**. . . . .

ﮤ **(وضعيف)** إبدال اللام نونا **(في لعن)** أصله لعل **(والتاء)** تبدل **(من الواو والياء والسين والباء والصاد فمن الواو والياء)** أي إبدال التاء من الواو والياء **(لازم**. . . . .

ﮦ قوله: **(وقالوا لعن)** حكى ذلك الفراء وغيره ومقتضى كلام الجوهري أن لعن في البيت بالغين المعجمة، قال ويقال عُجْتُ بالمكان أعوج أي قمت وعجت غيري أعوجه يتعدى ولا يتعدى والعايج الواقف انتهى، ويحتمل أن يكون المعنى في البيت هل أنتم عاطفون بنا من قولهم، عُجْتُ البعير أعوجه إذا عطفت رأسه بالزمام.

قوله: **(لكثرة استعماله)** على الأصالة قال الشاعر: [الوافر]

هـل أنـتـم عـالـجـون بِـنـا لَـعَـنّـا نَـرى الـعَـرَصـاتِ أو أَثَـرَ الـخِـيـامِ

العرصات جمع عرصة البيت وهي بقعة واسعة وسط الدار.

ﮧ (و) إبدالها من اللام (ضعيف في لعنّ)، وأصله لعلّ؛ لكثرة استعماله، ثم أُبدلت اللام نونا لتقاربهما مخرجا، ولذلك تدغم في نحو من لدنه، وإنما حُكِم في هذا بالضعف، وفيما قبله بالشذوذ، لأنّ المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس، وإنْ وافق استعمال الفصحاء، وبالضعف ما كان بخلاف استعمالهم، وإبدالها من الميم في نحو أسود قاتن، في قاتم، ومن الهمزة نحو حِنان في حِناء.

(والتاء) تبدل (من الواو والياء والسين والباء) الموحدة (والصاد) والطاء والدال (فـ) إبدالها (من الواو والياء لازم. . . . .

---

(١) البيت للفرزدق، وانظر: الخزانة ٩/ ٢٢٤.

فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ على الْأَفْصَح، وشاذٌّ فِي نَحْو: أَتْلَجَهُ، وَفِي طَسْتٍ وَحدَهُ، ....

جا في اتعد واتسر، وإنما قال على الأفصح؛ لأنه قد جاء فيهما ايتعد وايتسر وشاذ في نحو اتلجه، والأصل أولجه؛ لأنه من الولوج، وشذ إبدالها من السين في طست وحده، وأصله طس؛ لأن جمعه طسوس وتصغيره طسيس، فإن قيل جمع أيضاً على طسوت فلم حكمتم بأن السين أصل والتاء بدل من غير عكس. قلن: لما ثبت من أن التاء من حروف

نقره **في نحو اتعد واتسر)** كما عرفت وإنما قال **(على الأفصح)** لأنه جاء فيهما ايتعد وايتسر أيضاً لكن الأول أفصح ليستوي الباب في التصرف **(وشاذ)** أي إبدال الواو تاء **(في نحه أتلجه)** والأصل أولجه لأنه من الولوج (و) شاذ إبدال السين تاء **(في طست)** واصله طس لأن جمعه طسوس وتصغيره طسيس لاستثقال الاجتماع ولذا لم يقلب في الجمع على الأكثر والمصغر للفاصل بين المثلين مع امتداد الكلمة ولذا قال **(وحده)** أي يقلب طست وحده لا جمعه ولا مصغره وليس المراد لا غيره من الكلمات لثبوته في ست وإنما لم يحكم بأن السين بدل من التاء مع مجيء جمعه على طسوت وإن قل لأن التاء من حروف

كر قوله: **(وشذ إبدالها من السين في طست وحده)** أبدلت أيضاً منها لزوماً في ست في العدد، وأصله سدس، وسيأتي في الإدغام وشذوذاً في الناس، وأكياس أنشد أحمد بن يحيى(١): [الرجز]

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلاتِ
عَمْرَو بْنَ يَرْبُوع شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أعِفَّاءٍ ولا أَكْيَاتِ

قوله: **(في طست وحده)** أي هذا الإبدال أي إبدال التاء من السين مختص بهذا اللفظ، وأما قولهم ست، والأصل سدس فالإبدال فيه لأجل الإدغام، وقوله:

قا في نحو اتَّعَدَ واتَّسَر)، وأصلهما اوتعد وايتسر، أبدلت الواو والياء تاء (على الأفصح)، وغير الأفصح يقول ايتعد بإبدال الواو ياء وايتسر بإبقاء الياء، (و) إبدالها من الواو (شاذ في نحو أَتْلَجَهُ)، وأصله أولجه، لأنه من الولوج، (و) من السين شاذ (في طَسْتٍ وحده)، وأصله طس لجمعه على طسوس، وتصغيره على طُسيس، فإن قلت: وجمع أيضاً على طسوت، فهلّا جعلت التاء أصلا؟ قلنا: السين ليست من حروف الإبدال وأيضاً طسوت قليل، وأمّا قولهم ست في العدد، وأصله سدس، فقيل: الإبدال فيه للإدغام، أي حفظا لقاعدتهم، ورُدَّ بأنّ الإبدال فيه إنما هو لكراهة باب سلس، .....

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١١٩، والخصائص ٢/ ٥٣، والمحكم ٨/ ٤٩٧.

وَفِي الذَّعَالِتِ ولّصْتٍ ضَعِيفٌ.

نك الإبدال، ولم يثبت ذلك في السين، وأما إبدالها من الباء الذعالت، والأصل في الذعالب فضعيف، ذكر في الصحاح الذعالب قطع الخرق قال[1]:

مُنْسَرِحاً عَنْهُ ذَعَالِيبُ الخِـــــــرَقْ

وقال أبو عمرو أطراف الثياب، يقال لها الذعاليب واحدها ذعلوب وأنشد لجرير: [البسيط]

وقـد أكُـونُ عَـلَـى الحَـاجَـاتِ ذَا لَـبَـثٍ ... وأحْـوَذِيًّـا إذَا انْـضَـمَّ الـذعَـالِـيـبُ

واللبَاث واللبث: المكث، والأحوذي: الخفيف في الشي لحذفه ذكر جميع ذلك

فى الإبدال لا السين على ما بيناه (و) إبدال التاء من الباء (**في الذعالت**) وأصله الذعالب وهي قطع الخرق، وقال أبو عمرو أطراف الثياب وواحدها ذعلوب (و) إبدال التاء من الصاد (**في لصت ضعيف**) في الصحاح اللصت بفتح اللام اللص في لغة طيء، والجمع

ك يَـا قَـاتَـلَ الـلـهُ بَـنِـي الـسِّـعْـــلاتِ

عـمـرو بـن مـسـعـود شِـــرَارَ الـنَّـاتِ

غَـيْـرَ أعِـفَّـــــاءٍ ولا أكْـيَـــاتِ

نادر لم يوجد في استعمال الفصحاء. قوله: (**وأَحْوَذِيًّا**) بحاء مهملة وذال معجمة.

قا (و) من الباء الموحدة شاذ (في الذَّعالِت) بمعجمة فمهملة، وأصله ذعالب لِقطع الخِرَق، ولأطراف الثياب، مخفف ذعاليب بانقلاب مدة مفرده، وهو ذعلوب ياء كما في عصفور وعصافير، (و) من الصاد (في لَصْت) بفتح اللام، وأصله لِص بكسرها أفصح من ضمها وفتحها، لقولهم تلصص عليهم، وهو بين اللصوصية (ضعيف)، وقد يقال: مقتضى كلام الجوهري أنّ كلّا منهما أصل، لأنه ذكر الأول في باب التاء، وفسره باللص، وقال: إنّ جمعه لصوت، والثاني في باب الصاد، وقال: إنّ جمعه لصوص، ولم يذكر إبدالاً، ويُجاب بأنّ ذلك لا يقتضي ما ذكر، لأنّ المبدل من أصل أصل، ولكنه لقلّة الأول مفردا وجمعا، وكثرة الثاني كذلك، كان الثاني أصلا للأول، فهو كطست وطس. وإبدالها من الطاء نحو فستاط في فسطاط، ومن الدال نحو ناقة تربوت في دربوت، أي مذللة.

---

(١) البيت لرؤبة.

وقـبـلـه: كـأنـه إذ راح مـسـلـوس الـشـمـق

انظر: الخزانة ١٠/١٩٦.

وَالْهَاء من الْهمزَة. . . . .

ج في الصحاح، وعلم منه أن أصل الذعالب الذعاليب بانقلاب مدته ياء كما هو القياس نحو قرطاس وقراطيس وكذا إبدال التاء من الصاد في لصت ضعيف ذكر في الصحاح أن اللصت بفتح اللام اللص في لغة طي والجمع لصوت وهم الذين يقولون للطس طست، وذكر شرح الهادي أنه يقال لص بحركات اللام والكسر أفصح، ولصت بفتح اللام والجمع لصوت كبيت وبيوت، والدليل على أن التاء بدل من الصاد قولهم تلصص عليهم وهو بين اللصوصية، واللصوصة بضم اللام وفتحها.

قوله: **(والهاء من الهمزة)** والأصل فيما ذكر أرقت الماء وأرحت الدابة أي رددتها

نقره لصوت، والدليل على هذا الإبدال قولهم تلصص عليهم وهو بين اللصوصية **(والهاء)** تبدل **(من الهمزة** . . . .

ك قوله: **(لص بحركات اللام)** كذا في القاموس أيضاً.

قوله: **(والهاء من الهمزة)**: [الطويل[1]]

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوارِدُهُ ضَاقَتْ عليك مَصادِرُهْ

يجب إبدال همزة إن هاء في مسألة وهي أن تدخل لام الابتداء عليها فيقال لَهِنَّك ويمتنع لأنك ويجوز عند دخولها عليها أن يعاد مع الخبر على جهة التوكيد للأولى فإن قيل كيف استجازوا أن يجمع بين حرفي توكيد في لهنك أجيب أنه لما غيروا صورة الحرف الثاني بإبدال أوله هاء صار كأنه حرف آخر غير ذلك فاستسهلوا الجمع حينئذٍ وهذا مما يمتحن به ويقال في أي صورة يجب إبدال الهمزة هاء، استهل الشيء أي عده سهلاً صحاح.

فق (والهاء) تبدل (من الهمزة. . . . .

---

(١) البيت أول بيتين أنشدهما أبو تمام في ديوان الحماسة ونسبهما إلى مضرّس بن ربعي الفقعسي فيما قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية (٤٧٦)، وهما بغير نسبة في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي (١١٥٢)، والتبريزي: (٣/ ٨٩). ويروى (ضاقت عليك مصادره) انظر سر الصناعة: (٥٥٢)، وشرح الملوكي: (٢٨٣، ٣٠٤)، والممتع: (٣٩٧).
ونقل البغدادي عن مختار أشعار القبائل لأبي تمام خمسة أبيات أنشدها أبو تمام لطفيل الغنوي، وثالثها:
وإيـاك والأمـر الـذي إن تـراجـعـت مـوارده ضـاقـت عـلـيـك مـصـادره
وانظر ملحق ديوان طفيل: (١٠٢)، هذا ولمضرّس قصيدة على روي ما أنشده أبو تمام لطفيل، انظر تخريج ما روي منها في ذيل سمط اللآلي: (٩٩).

وَالْألف وَالْيَاء وَالتَّاء، فَمن الْهمزَة مسموع فِي: هَرَقْتُ وهَرَحْتُ وهِيَّاكَ ولَهِنَّك، وَهِنْ فَعَلْتَ، فِي طيىء، . . . .

إلى المراح، وإياك ولأنك، ولما دخل لام الابتداء غيروا الهمزة هاء؛ لأن اللام لا تجامع أن لأنهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد، وإن فعلت فعلت وهي في لغة طي، والهمزة في إذا الذي للاستفهام وأبدل هاء قال[1]: [الكامل]

والألف والتاء فمن الهمزة مسموع في هرقت) وأصله أرقت **(و)** في هرحت وأصله من أرحت الدابة أي رددتها إلى المراح **(وهياك)** وأصله إياك **(ولهنك)** وأصله لأنك فإنه لما دخل لام الابتداء على أن أبدلت همزته هاء لأن اللام لا تجامع مع أن كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد **(وهن فعلت)** فعلت بإبدال همزة أن الشرطية هاء **(في)** لغة طئ. . .

قوله: **(إلى المراح)** هو بضم الميم مأوى الماشية ليلاً.

قوله: **(وإن فعلت)** في هن فعلت.

قوله: **(وهو في لغة طي)** يريد أنهم يبدلون همزة إن الشرطية هاء.

والألف والياء والتاء، فـ) إبدالها من الهمزة مسموع في هَرَقْتُ، وأصله أرقت، وهَرَحْتُ الدابّة بحاء مهملة في أرحتها، أي رددتها إلى المراح، وهِيَّاك بكسر الهاء فيي إياك، قال الشاعر: [الطويل]

فـهـيّـاك والأمـرَ الـذي إن تَـوَسَّـعَـت مَـوارِدُهُ ضـاقَـت عَـلـيـكَ الـمـصـادرُ

ولَهِنَّك في لأنك، لأنّ اللام للابتداء، فلا تجامع مع أنّ، لأنهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد، (وهِنْ فعلتَ) في إنْ فعلتَ فعلتُ (في) لغة (طيء، . . . .

---

(١) قال البغدادي: " وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإنه في غالب شعره أن النساء يتعشقنه " اهـ.

وقد راجعنا ديوان عمربن أبي ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروي أولها:

يـا رب إنـك قـد عـلـمـت بـأنـهـا أهـوى عـبـادك كـلـهـم إنـسـانـا

ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروي غير هذه القصيدة.

وقد قال في اللسان: " أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل".

والصواحب: جمع صاحبة، والاستشهاد به في قوله " هذا الذي " حيث أبدل الهمزة التي للاستفهام هاء، وأصله " أذا الذي".

انظر: الجنى الداني ١/ ١٢٤، والمفصل ١/ ٥١٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٤.

وَهَـذَا الَّـذِي فِـي أذا الَّـذِي، ....

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنَـا وَجَـفَـانَـا

يعني أتى الرجل المذكور في أول القصيدة صاحبات امرأة مذكورة فقلن أي الصاحبات إذا الذي أي أهذا الذي وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصور؛ لأن الهمزة

(و) في (**هذا الذي**) من قوله: [الكامل]

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنَـا وَجَـفَـانَـا

قوله: (**في إذا الذي**) وهو أصل هذا الذي قال: [الكامل]

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيْـرَنَـا وَجَـفَـانَـا

قوله: (**وأبدل هاء**) ليس هذا الإبدال بمقصور على الهمزة الداخلة على ذا فقد قالوا هزيد منطلق يريدون أزيد منطلق.

قوله: (**وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصورة**) أبدلت أيضاً هاء في أترب التراب وأودت الشيء وما تصرف من الأفعال المذكورة فقالوا هترف وهردت واهديج وأهريق واهتير وأهريج وأنا مهريج ومهريق ومهتير ومهريد، وأبدلت أيضاً في أيا في النداء، وفي أما والله لقد كان كذا فقيل هيا زيد وهما والله وقرأ الحسن وعكرمة، وأبو حنيفة، وورش في اختياره طه بإسقاط الألف بعد الطاء، وهاء ساكنة فقيل الأصل طأ بالهمز من وطئ يطأ ثم أبدل الهمزة يا كابد الهم الهاء في هرقت أي طأ الأرض بقدميك جميعاً؛ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع إحدى رجليه في صلاته كذا في الممتع.

وهذا الذي) في إذا الذي للاستفهام، قال الشاعر: وأتتْ، وروي: [الكامل]

وَأَتَـى صَـوَاحِـبُـهـا فَـقُـلـنَ هَـذَا الـذي مَـنَـحَ الـمَـوَدَّةَ غَـيـرَنَـا وَجَـفَـانـا

أي وأتتِ الرجل صاحبات المرأة، فقلن: هذا الذي، أي إذا الذي، وإنما أبدلوا الهمزة هنا في هذه الصورة لأنها حرف شديد ثقيل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان.

وَمن الْألف شَاذ فِي: أَنَهْ: وحَيَّهَلَهْ، ....

ف حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان وشذ إبدالها من الألف في أنه قال في شرح الهادي: لا يجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف وهو الأصل؛ لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على أنا بالألف ويجوز أن يكون الهاء لبيان حركة نون أنا، وكذا الإبدال في حيهله.

اعلم أن حيلهه مركب من حي وهل مبني على الفتح، فيقال حيهل الثريد أي ائته وقد جاء حيهلاً بالتنوين، وفي الحديث إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم، وجاء أيضاً حيهلا بالألف قال الشاعر[1]: [الطويل]

ج أي إذا فأبدلت من همزة الاستفهام هاء (و) إبدال الهاء **(من الألف شاذ في أنه)** لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على أنا بالألف فالهاء بدل منها ويحتمل أن يكون الهاء لبيان حركة نون أنا (و) في **(حيهله)** وأصله حيهلا فأبدلت الهاء من الألف، قال الشاعر: [الطويل]

قوله: **(وشذ إبدالها من الألف في أنه)** أبدلت أيضاً منها كذلك في هنه كما في الرجز الآتي قريباً. قوله: **(في أنه)** قال الشاعر[2]: [الرجز]

لـــو كـــنـــت أدري فـــعـــلـــي بـــدنـــه مـــن كـــثـــرة الـــتـــخـــلـــيـــط أنـــي مـــن أنـــه

قوله: **(بيان حركة نون أنا)** فيكون هاء سكت لا بدل.

قوله: **(اعلم أن حيهل مركب من حي وهل)** قال الرضي: حي بمعنى أقبل يتعدى بعلى نحو حي على الصلاة وجاء متعدياً بمعنى إيتِ ثم قال وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى أسرع فيكون المركب أيضاً بمعنى أسرع فتعدى أما بإلى نحو حيهل إلى الثريد، وأما بالباء نحو حيهلا بعمرو أي أسرع بذكره والباء للتعدية أو بمعنى أقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد وبمعنى أيت.فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وقد تحذف ألف هلا للتركيب وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات وقد يلحقهما التنوين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها انتهى. وفيه إيضاح لما ذكره الشارح وتتميم له.

قوله: **(فإنه منهم)** بل معناه فإني أحقهم بتعجيل ذكره لكونه من أفضلهم ض.

ق (و) إبدالها (من الألف شاذ في أَنَّهْ وحَيَّهلهْ) في أنا وحيهلا وقفاً، وقيل: الهاء للسكت كقِمَهْ ورَهْ، وحيهل مركب من حي، وهل مبني على الفتح، يقال: حيهل الثريد، أي ايته، وقد جاء حيهلاً بالتنوين، وحيهلا بالألف، وهو المراد هنا، ....

(١) نسبه سيبويه في ٢/ ٥٢ للنابغة الجعدي وتبعه بعض العلماء وشراح شواهده، وقال جماعة أنه لمزاحم العقيلي، شاعر إسلامي. انظر: الخزانة ٦/ ٢٤٦، والمخصص ٢/ ١٩٨، والمفصل ١/ ١٩٧.

(٢) انظر: الخزانة ٥/ ٢٣٧.

وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِماً، . . . .

ج بـحَـيَّـهـلا يـزجُـون كُـلَّ مَـطِـيَّـةٍ أَمَامَ الـمَـطَـايَـا سَيْـرُهَـا الـمُـتَـقَـاذِفُ
قوله سيرها مبتدأ والمتقاذف صفته، وأمام المطايا خبره، والجملة صفة مطية والتقاذف السير الذي يتبع بعضه بعضاً، وأما قول المؤذن حي على الصلاة فبالعين وليس من ذلك، وقد أبدلوا من الألف هاء وقالوا حيهله وكذا الإبدال شاذ في مه مستفهماً كما في قول الشاعر[1]: [الرجز]

قَـدْ وردَتْ مِـــــنْ أَمْكِـنَـــــــــــهْ
مِنْ هَاهُنَا وَمِـــــــنْ هُنَـــــــــــهْ
إِنْ لَـــمْ أُرَوِّهَــــــا فَـمَـــــــــهْ

أي وردت الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تروها فما تصنع، هكذا رواية البيت في

قره بـحَـيَّـهـلا يـزجُـون كُـلَّ مَـطِـيَّـةٍ أَمَامَ الـمَـطَـايَـا سَيْـرُهَـا الـمُـتَـقَـاذِفُ
وفي **(مه مستفهماً)** وأصله كقوله:
قد وردتْ من أَمكنه، من ههنا ومن هُنَه، إن لم تُروَّها فَمَهْ
أي قد وردت الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تروها أي لم تسقها فما تصنع ويجوز أن يكون مه اسم فعل أي مه يا إنسان يخاطب نفسه ويزجرها . . . .

ك قوله: **(وليس من ذلك)** أي ليس هو الكلمة المركبة من اسمي فعلين بل حي بمجردها اسم فعل وعلى حرف جر موصل معنى حي إلى ما بعده كما تقول أقبل على الخير.

قف (وفي مَهْ مستفهما)، فيما قال الشاعر: [الرجز]

قَـــــدْ وَرَدَتْ مِـــنْ أَمْـكِـــنَـــــــــه
مِـــنْ هَـاهُـنَـا وَمِـــــنْ هُـنَـــــــــهْ
إِنْ لَـــــمْ تُـــرَوِّهَـــا فَـــمَـــــــهْ

أي وردت الإبل من أمكنة مختلفة، إنْ لم تروها فما تصنع، وروي إنْ لم أروها بالهمز، وقيل: حذفت الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة، وأتي بهاء السكت كما في المجرورة في نحو فيه، وقيل: إنها اسم فعل للزجر، أي مهْ يا إنسان، كأنه يخاطب

---

(١) لم أقف على اسم قائله. اللغة: "قد وردت" أي: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولاً "أمكنه" جمع مكان. الشاهد: قوله: "هنه" وأصلها هنا، فقلب الألف هاء. انظر: ابن يعيش في ١٣٨/ ٣، ٦/ ٤، ٨١/ ٩، ٤٣/ ١٠، وهمع الهوامع ٧٨/ ١، ١٥٧/ ٢.

وَفِي يَا هَنَاهُ، على رَأْيٍ، . . . .

جـ المفصل إن لم تروها بالتاء، وفي شرح الهادي إن لم أروها بالهمزة ثم ذكر فيه أنه يجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف لتقاربهما في المخرج، ويجوز أن يكون زجراً أي مه يا إنسان كأنه يخاطب نفسه ويزجرها، وكذا الإبدال شاذ في يا هناه وهو مختص بحال النداء، والأصل هناو على فعال بمعنى هن قلبت واوه ألفاً على طريقة القلب في كساو فامتنع اللفظ بألفين فقلبت الألف الثانية هاء ولم تقلب همزة، لئلا يظن أنه فعال من

ش **(و)** في **(يا هناه)** والأصل هنا وعلى وزن فعال بمعنى هن قلبت واوه ألفاً كما في كساء وقلبت الألف الثانية هاء ولم تقلب همزة وإنما قال **(على رأي)** لأنه قيل أن الهاء بدل عن الهمزة مبدلة عن الألف وقيل أن الهاء أصلية وليست بدلاً، وذهب الكوفيون إلى أن

ك قوله: **(ويجوز أن يكون زجراً)** سبق شارح الهادي إلى هذا أبو الفتح ابن جني وروايته أيضاً بالهمزة حكى ذلك عنه أبو حيان ثم قال: والذي يظهر أن الهاء بدل من الألف.

قوله: **(أي مه يا إنسان)** أي اكفف فحي اسم الفاعل.

قوله: **(في يا هناه)** قال امرئ القيس[1]: [المتقارب]

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَـــــا هَنَـــــــاهُ

رابه: أوقعه في الريب. قوله: **(وهو مختص بحال النداء)** أي لفظ هناه مختص بالنداء لا يقال جاءني هناه. قوله: **(لئلا يظن أنه فعال)** أي لئلا يتوهم أن همزته أصل غير مبدلة من شن وذلك لوجود مادة هناه.

ق نفسه ويزجرها، (و) في (يا هَنَاهْ) في النداء (على رأي)، وأصله هناوٌ من الهن، أبدلت الواو ألفاً كما في كِساء، ثم قلبت الألف هاء، لا همزة؛ لئلا يظن أنه فعال من التهنئة، وقيل إنها أبدلت من همزة مبدلة من واو، وقيل: إنها أصلية لا بدل، وضُعِّف بقلة باب سلس، وإنْ فصل بين المثلين بحرفين، لأنّ الألف غير معتبرة لزيادتها، أو عدم حصانتها، وقيل: الألف بدل من الواو، والهاء للسكت، وقيل الألف والهاء زائدتان والهاء للسكت. واللام محذوفة كما في هن وهنة، ويبطله وما قبله جواز تحريكها في السعة، وأُجيب بأنه وصل بنية الوقف، وشبه هاء السكت بهاء الضمير.

---

(١) اللغة: "رابني" من راب إذا أوقع في الريبة بلا شك "يا هناه" هناه اسم من أسماء النداء لا تستعمل فيما سواه، وهو كناية عن رجل، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة "ألحقت شراً بشر" معناه كنت متهماً فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة؛ لأن التهمة شر وتحققها شر منها. الإعراب: "وقد" الواو عاطفة، وقد حرف تحقق "رابني" فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول "قولها" فاعل، وها مضاف إليه "يا هناه" حرف نداء ومنادى مقصور =

وَمن الْيَاء فِي هَذِه، وَمن التَّاء فِي بَاب (رَحْمَهْ) وَقْفاً.

التهنية، وإنما قال على رأى؛ لأن فيه خلافاً فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل من الواو كما ذكرنا وبعضهم إلى أنها بدل عن همزة مبدلة عن الواو، وبعضهم إلى أن الهاء أصلية، وليست بدلاً وضعف بقلة باب سلس وبعضهم إلى أن الألف بدل من الواو، والهاء للسكت، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الألف والهاء زائدتان، والهاء للسكت واللام محذوفة كما في هن وهنة، ويبطل قول الكوفيين، والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها في السعة وأجابوا عن ذلك بأنها حركت حال الوصل

الألف والهاء زائدتان والهاء للسكت واللام محذوفة كما في هن وهنة **(ومن الياء في هذه أمة الله)** والأصل هذي لأن الياء يجيء للتأنيث نحو تضربين هكذا قال في شرحه، وذكر في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغته موضوعة للمؤنث أو يكون الياء بدلاً من الهاء في قولك هذه أمة الله **(و)** الهاء تبدل **(من التاء في باب رحمة)** مما فيه تاء التأنيث متحركة ما قبلها مفتوح **(وقفاً)** فإن هذه التاء تقلب في الوقف هاء وهذا مطرد. . . . .

قوله: **(فذهب بعض البصريين إلى أنها بدل من الواو كما ذكرنا)** ظاهر كلام غيره أن مذهب ذلك البعض أنها بدل عن الواو ابتداء. قال أبو الفتح: أبدلت الهاء من الواو في حرف واحد وهي يا هناه في النداء هكذا قال بعض أصحابنا: ولو قيل إن الواو قلبت همزة بعد قلبها ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ثم أبدلت الهاء منها لكان قولاً قويًّا وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاء؛ لأن الواو إنما اطرد قلبها ألفاً في هذا الموضع وأيضاً فقلب الألف هاء أقرب من قلب الواو هاء لبعد ما بينهما انتهى. قوله: **(وأجابوا عن ذلك)** يعني كان أصله أن لا يتحرك فلما شبه بهاء الضمير أجرى عليها حكمها فحركت في السعة ولولا التشبيه لم يجز ذلك وهذا التشبيه ليس إلينا بل موقوف على السماع.

(و) إبدالها (من الياء) التحتية شاذ (في هذِهْ أمة الله) بإسكان الهاء وصلاً، وذلك لغة تميم، وأصلها هذي، قيل: لأنّ الياء للتأنيث، كما في نحو تضربين، ورد بأنه يجوز كما قال جمع أنْ تكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو تكون ياؤها بدلا من هاء هذه، (و) إبدالها (من التاء) شاذ (في باب رَحْمَةٍ وقفا)، كما مرّ في بابه.

= "ويحك" ويح مصدر والكاف في محل خفض بالإضافة "ألحقت" فعل وفاعل "شرا" مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول "بشر" جار ومجرور متعلق بألحقت.

الشاهد فيه: "يا هناه" حيث بناه على فعال؛ لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت في النداء. انظر: الحماسة البصرية ١/ ١٤٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٢، وأساس البلاغة ٢/ ١٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٠٣، وشرح نهج البلاغة ٢٠/ ١٧١.

وَاللَّام من النُّون وَالصَّاد، فِي أُصَيْلَالٍ قَلِيل، ....

ﺝ تشبيهاً لهاء السكت بهاء الضمير، ويبدل من الياء في هذه أمة الله، وإنما جعلوا الياء أصلاً لما ثبت من كونها للتأنيث في نحو تصريين وتقويين، هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وذكر المصنف في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث أو يكون الياء بدلاً من الهاء في قولك هذه أمة الله.

قوله: **(واللام)** أي تبدل اللام من النون في أصيلال؛ لقرب المخرج بينهما، والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أصل وآصال، وأصائل ويجمع أيضاً

ﻫ (و) إبدال **(اللام من النون والضاد في أصيلال)** الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ويجمع على أصلان كبعير وبعران ثم يصغر على غير قياس لأنه جمع كثرة فصار أصيلان ثم أبدلت من النون لام، ويجوز أن يكون تصغير أصيل على غير لفظه **(قليل**.......

ﻙ قوله: **(وتبدل من الياء في هذه)** أبدلت منها أيضاً في تصغير هنة فقالوا هنيهة والأصل هنيوة لقولهم في الجمع هنوات ثم هنية لأجل الإدغام ثم أبدلوا من الياء الثانية هاء فقالوا هنيهة.

قوله: **(وذكر المصنف في شرح الكافية)** فحصل تناقض بين شرحيه للشافية والكافية إذ جعل الياء في شرح الشافية أصلاً في هذي والهاء بدلاً منها كما قال في الشافية وجعلها في شرح الكافية بدلاً من الهاء ورد على مخالفه ولم يجعلها من علامات التأنيث لكونها فرعاً كما لا يعد الهاء المنقلبة من التاء في الوقف منها وهذا أعني كون الهاء للتأنيث والياء بدلاً منها مع ما فيه من المناقضة مما لم تعمل به أحد، وهو كون الهاء الثانية وصلاً المكسور ما قبلها علامة التأنيث، وإنما يقول الكوفيون إن الهاء الثابتة وقفاً المفتوح ما قبلها علامة التأنيث وإن الياء في الوصل بدل منها، وأما البصريون فلا يكون الهاء عندهم للتأنيث أصلاً.

قوله: **(وليس ذلك بحجة)** أي ليس قولهم هذي أمة الله دليلاً على ما ادعاه من أن الياء تكون للتأنيث.

قوله: **(وأصايل)** أي أنه جمع أصلية صحاح.

ﻕ (واللام) تبدل (من النون والضاد) المعجمة، فإبدالها من النون (في أُصَيْلَال قليل)، والأصيل من العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُل، وآصال، وأصائل، وأُصلان، كبعير وبُعران، وصغروا هذا على أُصيْلان، ثم أبدلوا النون لاما، لقربهما مخرجاً، وهذا التصغير شاذ، إذ فعلان جمع كثرة فلا يُصغّر على لفظه، وقيل هو تصغير أصيل

وَفِي الْطَجَعَ رَدِيء.

والطاء من التَّاء لَازمٌ فِي اصْطَبَرَ، ....

جـ على أصلان كبعير وبعران، ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان، ثم أبدلوا من النون لاماً. فقالوا أصيلال، ومنه قول النابغة: [البسيط]

وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد

وهذا التصغير شاذ؛ لأن فعلانا من أبنية الكثرة فلا يصغر على لفظه وذكر في شرح الهادي أنه يمكن أن يقال أصيلال تصغير أصيل على غير لفظه كعشيشية ونظائرها فكلام سيبويه يدل على هذا، ومن الضاد في قول الشاعر[1]: [الرجز]

لـمَّـا رَأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَـعْ مَـالَ إلـى أَرْطَـاةِ حِـقْـفٍ فـالـطَـجَـعْ

أي: اضطجع قيل الضمير للذئب، والدعة سعة العيش، والهاء عوض من الواو، والأرطى شجر من أشجار الرمل، والواحدة أرطاة، والحقف المعوج من الرمل.

قوله: **(والطاء من التاء)** يريد أنه إذا كان فاء افتعل صاداً أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء أبدل تاؤه تاء لزوماً، فيقال اصطبر وأصله اصتبر افتعل من الصبر، وقد يشبه بهذا

ق **وفي الطجع)** وأصله اضطجع إبدال اللام من الضاد **(رديء)** كقوله: [الرجز]

لـمَّـا رَأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَـعْ مَـالَ إلـى أَرْطَـاةِ حِـقْـفٍ فـالْـطَـجَـعْ

(و) إبدال **(الطاء من التاء لازم في نحو اصطبر)** إذا كان فاء الافتعال صاداً وكذلك إذا كان صاداً أو طاء أو ظاء. ....

ح قوله: **(على غير لفظه)** أي على غير لفظ مكبره.

قوله: **(والهاء عوض من التاء)** يعني أنه أجرى الوصل مجرى الوقف فأبدلت التاء هاء وفي بعض النسخ والهاء عوض من الواو فليتأمل.

قـ على غير لفظه كعشيشية، وكلامُ سيبويه يدل له، (و) من الضاد (في الْطَجَعَ رديء)، وأصله اضطجع.

(والطاء) تبدل (من التاء) والدال، فإبدالها من التاء (لازم في نحو اصْطَبَر) مما فاء افتعل فيه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وأصله اصتبر من الصبر، ....

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧١، والخصائص ١/ ٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥١٦.

وشاذٌ فِي حُصْطُ.

وَالدَّال من التَّاء لَازم فِي نَحْو: ازْدَجَرَ وادَّكَرَ، . . . .

ﭺ الثاء تاء الضمير فيقال حصط في حصت من الحوض وهي الخياطة، وسيأتي ذلك في باب الإدغام مفصلاً إن شاء الله تعالى.

قوله: **(والدال من التاء)** يريد أنه إذا كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زاياً قلبت تاؤه دالاً فيقال ازدجر وأصله ازتجر ويشبه بهذا التاء تاء الضمير فيقال فزد في فزت من الفوز، وسيأتي هذا أيضاً في باب الإدغام إن شاء الله تعالى.

وقد أبدل تاء الافتعال دالاً في بعض اللغات في غير ذلك فيقال اجدمعوا واجدز في اجتمعوا واجتز قال[1]: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحْبِسانا ... بِنَزْعِ أُصولِهِ وَاجدزَّ شِيْحا

خاطب الواحد خطاب الإثنين فيقال لا تحبسنا بنزع أصول الكلأ، واقطع شيحاً ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا، . . . .

ﮋ (و) إبداله **(شاذ في نحو حصط)** أي فيما كان فيه تاء الضمير وقبله أحد هذه الحروف شبه بهذه التاء تاء الضمير وأصله حصت من الحوص وهو الخياطة (و) إبدال **(الدال من التاء لازم في نحو ازدجر)** أي إذا كان فاء الافتعال زاياً وأصله ازتجر (و) في نحو **(ادكر)** أي إذا كان فاء الافتعال دالاً وأصله اذتكر وكذلك إذا كان فاؤه ذالا . . . .

ﮊ قوله: **(من الحوص)** هو بسكون الواو والكلأ كجبل العشب رطبة ويابسة، والشيح بكسر المعجمة نبت.

قوله: **(بهذا التاء تاء الضمير)** من حيث إن تاء الضمير كالجزء.

قوله: **(في غير ذلك)** أي غير ما كان فاؤه دالاً أو ذالاً أو زاياً.

قوله: **(خاطب الواحد خطاب الاثنين)** قد يكون لصاحبه تابع اعتبر خطابه في الثاني ض.

ﮎ (وشاذ في نحو حُصْطُ)، وأصله حصت من الحوص، وهو الخياطة، شبهوا تاء الفاعل بتاء افتعل، فأبدلوها طاء، ووجه شذوذه أنّ تاء الضمير كلمة، فتغييرها يوجب انهدامها بالكلية، وإبدالها من الدال نحو الإبعاط في الإبعاد.

(والدال) تبدل من (التاء)، وإبدالها منها (لازم في نحو ازدجر وادّكَر) مما فاء افتعل فيه دال أو ذال أو زاي، وأصلهما ازتجر واذتكر. . . . .

---

(١) البيت لمضرس بن ربعي الأسديّ شاعر أموي فحل، وانظر اللسان والتاج (جزز) وذكر أنه يروى «... واجتز...» و«... اجدز...» وانظر شرح شواهد المغني: (٢/ ١٩٨).

وشاذٌّ فِي نَحْوِ: فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ ودَوْلَجٍ.

جا وهذا شاذ لا يقاس عليه ولا يقال في اجترأ اجدرأ، وقد أبدلوا من التاء دالاً في غير افتعل، وقالوا دولج في تولج، وهو موضع يدخله الوحش من الولوج وهو الدخول. قال سيبويه التاء فيه مبدلة من الواو وهو فوعل؛ لأنك لا تكاد تجد تفعل اسماً وفوعل كثير.

نقره (و) إبدال الدال من التاء (**شاذ في نحو فزد**) مما كان فيه التاء الضمير وقبلها أحد هذه الحروف وأصله فزت (و) شاذ (**في اجدمعوا**) وأصله اجتمعوا فقلبت تاء الافتعال دالاً وإن لم يكن فاؤه حرفاً من حروف المذكورة (**واجدز**) في اجتز كقوله[1]: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحبِسانا ... بِنَزعِ أصولِهِ وَاجدَزَّ شِيْحا

يخاطب نفسه بخطاب الاثنين أي لا تحبسنا بنزع أصول الكلاء واقطع شيخا ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا (و) في (**دولج**) وأصله تولج وهو موضع يدخله الوحش من الولوج فأبدلت التاء دالاً في غير باب الافتعال..................

كما قوله: (**وقد أبدلوا من التاء ذالاً في غير افتعل**) أبدلوها أيضاً مع الذال في ذكر لا غير جمع ذكره، قال ابن مقبل[2]: [البسيط]

يا ليتَ لي سَلْوَةً تشفي النفوس بها ... مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكَرِ

كذا رواه أبو علي بالدال المهملة وكان الذي سهل قلبهم لها في ادكر ومدكر فألف فيها القلب فقلبها دالاً وإن كان موجب القلب قد زال وهو الإدغام كذا في الممتع.

فق (وشاذ في نحو فُزْدُ) كما مرّ في حصط، وأصله فزت من الفوز، (وفي اجْدَمَعوا) في اجتمعوا (واْجدَز) في اجتز أي قطع (ودَوْلَج) في تولج لموضع يدخله الوحش من الولوج، قال سيبويه: التاء فيه مبدلة من الواو، وهو فوعل، لأنك لا تكاد تجد تفعل اسماً، وفوعل كثير.

---

(١) قائله: هو رجل من اليمانيين.
اللغة: "حجتج" الأصل: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة، "شاحج" البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت، "بج" أي: بي.
المعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته.
الشاهد فيه: "لاهم" حيث حذف "أل" من اللهم شذوذاً.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٥٥/ ١.
(٢) انظر: الديوان ٣٨/١.

وَالْجِيم من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحْو: فُقَيْمِجٍّ، وَهُوَ شَاذٌ، وَمن غير الْمُشَدّدَة فِي نَحْو: [الرجز]

لا هَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِــــــجْ

قوله: **(والجيم من الياء المشددة)** لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت؟ فقال: فقيمج، قلت: من أيهم؟ فقال: مرج، وقد أبدل من غير المشددة قال: [الرجز]

لا هُــمَّ إِنْ كُـنْـتَ قَـبِـلْـتَ حَـجْـتِـجْ
وَلا يَــزَالُ شَــاحِــجٌ يَــأتِـيـكَ بِـجِ

(والجيم) تبدل **(من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحْو: فُقَيْمِجٍّ)** في فقيمي لاشتراكهما في المخرج وفي الجهر والظاهر أن الجيم أيضاً مشددة لقيامها مقام المشددة **(وهو)** أي وهذا الإبدال **(شاذ)** وإبداله **(من)** الياء **(غير المشددة في نحو:**

قوله: **(مرج)** أي مرى مرة أبو قبيلة صحاح.

قوله: **(وقد أبدلوا من غير المشددة)** قال ابن عصفور الإبدال مطرد في المشددة قال يعقوب وبعض العرب إذا شدد الياء صيرها جيماً وأنشد ابن الأعرابي[1]: [الرجز]

كَــأَنَّ فِــي أَذْنَــابِــهِــنَّ الــشُّــوَّلِ مِــنْ عَـبَـسِ الـصَّـيْـفِ قُـرُونَ الإِجَّـلِ

(والجيم) تبدل (من الياء المشددة في الوقف في نحو فُقَيْمِج) في فقيمي، لأنها من وسط اللسان ومجهورتان ومشددتان، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقيمج، فقلت: من أيهم؟ فقال: مُرّج، (وهو) أي إبدالها من الياء المشددة (شاذ)؛ لقلة وروده، وهذا مع ما مرّ في أصيلال عكسه المرادي، فقال فيه: إنه قليل، وفي أصيلال إنه شاذ.

(و) إبدالها (من غير المُشددة في نحو) قوله: [الرجز]

لا هــم إن كــنــت قــبــلــت حــجّــتــجْ
فــلا يــزالُ شَــاحــجٌ يــأتــيــك بــجْ

---

(١) لأبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، وهو أبلغ من العجاج في النعت، توفي سنة: (١٣٠ هـ) (الأغاني: (١٠/ ١٥٠)، (سمط اللآلي: ٣٢٨).
والبيتان من أرجوزة له في الطرائف الأدبيّة: ٦٣. وانظر (سر الصناعة: ١٧٦).
ورواية البيتين في اللسان والتاج (عبس): «الإِيَّل» على الأصل.

أشذُّ، وَمن نَحْو: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

جار بردي

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

يريد اللهم إلا إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج هذه صفته، والشاحج من شحج البغل صوت والأقمر الأبيض، والنهات النهاق وينزى أي يحرك، وقوله: وفرتج أي وفرتي، والوفرة الشعرة إلى شحمة الأذن، وأما قول الشاعر[1]: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

نقره كار

. لاهم إن كنتَ قبلتَ حجتج)، فلا يزال شاحج يأتيكَ بجْ، **(أشذ)** أراد اللهم إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج وبعد، أقمرُ نهاتٌ يُنَزِّي وفَرْتِّج والشاحج من شحج البغل صوت والأقمر الأبيض، والنهات النهاق وينزي أي يحرك وقوله وفرتج أي وفرتي وهو الشعرة إلى شحمة الأذن، والبيت الثاني صفة لقوله شاحج **(و)** إبدال الجيم من الياء **(في نحو)** قوله: **(حتى إذا ما أمسجت وامسجا)** . . . .

الكمال

يريد الأيل وهي غير مطرد في الياء الخفيفة بل يوقف في ذلك عند السماع انتهى. والعيس بمهملتين وموحدة كبطل ما يتعلق في أذناب الإبل من أبوالها وأبعارها ويجف عليها وشحج بمعجمة وحاء مفتوحة وجيم. قوله: **(والشاحج)** شحيج البغل والغراب صوته وقد شحج يشحج ويشحج صحاح.

الفلاح

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِج

أي اللهم إنْ قبلت حجتي، فلا يزال يأتيك بي ببغل شاحج أبيض نهاق يحرك وفرتي، والشاحج من شحج البغل صوّت، والوفرة الشَّعْر إلى شحمة الأذن، (أشذّ) مما قبله؛ لأنّ الجيم مشددة، والياء مخففة، فلا تقارب بينهما، (و) إبدالها من غير المشددة (في)، وفي نسخة من نحو قوله[2]:

(حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا)

---

(١) للعجاج. يُرِيدُ: أَمْسَيْتُ وَأَمْسَى، فَأَبْدَلَ الجِيم من الياء. انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ١١٦-١١٨ شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ٥٨٢. الهمع للسيوطي ١/ ١٦٠، والدرر١/ ١٤٢.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق، ونسبه بعض العلماء إلى العجاج، وقد اختلفوا في الضمير في قوله " أمسجت وأمسجا " فقيل: هما عائدان إلى أتان وعير، وقيل: هما عائدان إلى نعامة وظليم، والاستشهاد في قوله " أمسجت وأمسجا " حيث أبدل الياء المخففة جيما في غير الوقف، قال في اللسان: "أبدل مكان الياء حرفاً جلداً شبيها بها، لتصح له القافية والوزن ".
انظر: الأصول ٢/ ٣٥٠، والمحكم ٨/ ٥٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٧٧.

أشَذُّ. وَالصَّاد من السِّين الَّتِي بعْدهَا غين، أَو خاء، أَو قَاف، أَو طاء جَوَازاً، نَحْو: أصْبَغَ وصَلَخَ وَ﴿مَس صَقَرَ﴾ [القمر:٤٨]

فيقول إن الجيم فيه بدل من الياء فحركت بالحركة التي كانت للياء فإن الأصل أمسيت وأمسيا، وقيل إنها بدل من ألف أمسى، وساغ إبدالها من الألف؛ لكونها مبدلة من الياء، وإن كان الجيم لا تبدل من الألف، وإنما كان هذا أشذ؛ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة.

قوله: **(والصاد من السين)** السين حرف مهموس مستفل فإذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كرهوا الخروج من المستفل إلى المستعلي فأبدلوا من السين صاداً على سبيل الجواز؛ لأن الصاد يوافق السين في الهمس والصفير ويوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوت ولا يختلف، ولا فرق بين أن يكون السين ملاصقة لهذه الحروف أو بينهما فاصل، وأصل تلك الكلمات أسبغ وسلخ، ومس سقر، . . . .

أشذ) لأنه جعلت الياء المقدرة كالملفوظة إذ أصله أمسيت وأمسيا وقيل إن الجيم بدل من ألف أمسى **(والصاد)** تبدل **(من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء)** إبدالاً **(جوازاً)** سواء كان بينهما فاصل أم لا، لأن السين حرف مهموس مستسفل وهذه الحروف مستعلية فكره الخروج من المستسفل إلى المستعلي، والصاد توافق السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الأحرف في الاستعلاء فيتجانس الصوت **(نحو أصبغ)** في أسبغ **(وصلخ)** في سلخ **(ومس صقر)** في مس سقر . . . .

قوله: **(فإن الأصل أمسيت)** فإن الياء في أمست محذوفة لالتقاء الساكنين فجعل كالموجودة وقلب جيماً. قوله: **(فأبدلوا من السين صاداً)** ليس هذا الإبدال عند جميع العرب بل عند بعضهم، ولهذا قال في التسهيل على لغة وذكر سيبويه أنها لغة بني العنبر ويفهم من كلام المصنف والشارح كغيرهما أن أصحاب هذه اللغة لا يوجبون الإبدال. قوله: **(أو بينهما فاصل)** أي حرف أو حرفان كما استفيد ذلك من الأمثلة، وبه صرح ابن مالك.

قال في التسهيل: فإن فصل حرف أو حرفان فالجواز باق لكن قال أبو حيان: وكذا لو كان الفصل بثلاثة أحرف نحو مساليخ فإنه يجوز ان يقال فيه مصاليخ ومن أمثلة السين

أي: أمست وأمسا، وأصله أمسيت وأمسيا (أشذ) من الأشذ الذي قبله، لانتفاء التشديد والوقف، ولجعل الياء المقدرة كالملفوظة، وقيل: إنها بدل من الف أمسا، وجاز لأنّ الألف بدل من الياء، وإنْ كانت الجيم لا تبدل من الألف.

(والصاد) المهملة تبدل (من السين التي بعدها غين) معجمة (أو خاء) كذلك (أو قاف أو طاء) مهملة متصلة بها أو منفصلة عنها (جوازا نحو أصْبَغَ، وصَلَخَ، ومَسَّ صَقَر،

وصِرَاطٍ. وَالزَّاي من السِّين والصاد الواقعتين قبل الدَّال ساكنتين، نَحْو: يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزْدِيْ أَنَهْ.

جار وسراط، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيه هذا الإبدال، فلا تقول في قست قصت ولا نجس نصج؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدراً بالصوت من عال ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض.

قوله: (**والزاي من السين**) إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال أبدلت زاياً إبدالاً جائزاً كقولك يزدل في بسدل ثوبه وذلك لأن السين حرف مهموس، والدال حرف مهجور فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه فقربوا إحديهما من الأخرى بأن أبدلوا

نقره (**وصراط**) في سراط، أما إذا كانت السين بعد هذه الأحرف فلا يسمع فيها هذا الإبدال فلا يقال في قست قصت لانحراف الصوت فلا تثقل ثقل التصعيد من منخفض (**والزاي**) تبدل (**من السين والصاد الواقعتين قبل الدال**) حال كونهما (**ساكنتين نحو يزدل**) في يسدل ثوبي أبدلت السين زاياً للتنافي بين السين المهموس والدال المجهور والزاي من مخرجها وعلى صفتها من الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان (**وهذا فزدي أنه**) أي أنا وهو تأكيد لياء المتكلم أي فصدي قاله حاتم حين عقر......

لد الملاصقة سغب وسحر وسطع. قوله: (**لأنها من مخرجها**) الضمير الأول للزاي والثاني للسين.

فك وصِراط) في اسبغ، وسلخ، ومس سقر، وسراط، لأن هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموسة منخفضة، فكرهوا الخروج منها إلى هذه الحروف للثقل، فأبدلوا السين صادا، لأنها توافقها في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فتتجانس الصورتان، بخلاف ما لو تأخرت السين عنها، نحو قست وبخس، فيمتنع الإبدال، لأنّ المتكلم حينئذ يكون متصعدا بالصوت من منخفض، فيثقل، وفيما مرّ يكون منحدرا به من عال، فلا يثقل ثقل ذاك.

(والزاي) تبدل جوازا (من السين والصاد الواقعتين قبل الدال)، حالة كونهما (ساكنتين نحو يَزْدُلُ) في يسدل ثوبه، لأنّ السين مهموسة، والدال مجهورة، فكرهوا الخروج من حرف إلى آخر ينافيه، فقربوا أحدهما من الآخر فأبدلوا من السين زايا، لأنها توافقها في المخرج والصفير، وتوافق الدال في الجهر، فيتجاس الصوتان، (و) نحو (هذا فَزْدِي أَنَهْ) في فصدي أنا، قاله حاتم لمَّا نحر ناقة، وقيل له: هلا فصدتها، يقال: إنه وقع في أسر قوم، فغزا رجالهم، وبقي مع النساء، فأمرنه بالفصد، فنحر، وجوّزوا ذلك لأنّ الصاد مطبقة مهموسة رخوة، والدال منفتحة مجهورة شديدة، فكرهوا

وَقد ضُورِعَ بالصَّاد والزَّاي دونهَا، وضُورِعَ بهَا متحركة أَيْضاً،

من السين زاياً؛ لأنها من مخرجها وأختها في الصفير، ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان، وإذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجعل زاياً خالصة نحو هذا فزدى أنه يريد فصدى قاله حاتم حين عقر ناقة، وقيل له هلا فصدتها وذلك لأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة، والدال مفتحة مجهورة شديدة فنبت الدال عنها بعض النبو لما بين جرسيهما من التنافي فأبدلوا من

ناقة[1]، وقيل له هلا فصدتها فيبدل الصاد زاياً لأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة مهجورة شديدة فبين جرسيها تناف، وبين الصاد والزاي توافق في المخرج والصفير مع أن الزاي تناسب الدال في الجهر **(وقد ضورع بالصاد الزاي)** بأن يشرب الصاد شيئاً من صوت الزاي فيصير بين بين أي يصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد والزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية **(دونها)** أي دون السين فإنه لا يجوز هذه المضارعة بينها وبين الزاي لاتحادهما في المخرج والصفة وهي التصفير فيعسر الإشراب مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع الزاي فإن إطباق الصاد أمكن من إشرابها صوت الزاي **(و)** قد **(ضورع بها)** أي بالصاد الزاي **(متحركة أيضاً)** كما ضورع بها ساكنة

قوله: **(جـاز فيه ثلاثـة أوجه)** الزاي لعذرة وبني القيس والمضارعة لقيس والصاد لقريش.

قوله: **(فنبت الدال)** نبأ الشيء أي تباعد صحاح.

قوله: **(بين جرسيهما)** الجرس والجرس الصوت الخفي، وقال سمعت جرس الطير إذا سمعت صوت مناقيرها على شيء يأكله، وفي الحديث: "فيسمعون جرس طير الجنة" لنا. الإشراب لون قد أشرب من لون آخر، يقال أشرب الأبيض حمرة أي علاه ذلك، وأشرب في

اجتماعهما، فأبدلوا الصاد زايا للتوافق في المخرج والصفير، مع أنّ الزاي تناسب الدال في الجهر .(وقد ضورع بالصاد الزاي) بأن تُشرب شيئا من صوت الزاي، فتصير بين بين، أي حرفاً مخرجه بين المخرجين، لئلا يذهب صوت الصاد البتة، فيذهب الإطباق، وهذه المضارعة جائزة في الصاد (دونها)، أي السين، فلا يضارع بها الزاي، إذ لا إطباق فيها حتى يُحافظ عليه، (و) كما ضورع بالصاد الزاي ساكنة قبل الدال (ضورع بها متحركة أيضاً . . . .

---

(١) وذلك عندما كان حاتم الطائي أسيراً فطلبت منه إحدى الجواري أن يفصد لهم ناقة ليشتووا دمها فقام إليها فنحرها، فلطمته الجارية، وقالت له: إنما قلت لك افصدها، فقال: هكذا فزدي أنه، وإبدال الصاد زاياً من لغة طيء، وفي هذه القصة قال حاتم: لو ذاتُ سوار لطمتني.

نَحْـو: صَـدَقَ وَصَـدَرَ، ....

الصاد زاياً لتوافقهما في المخرج والصفير، مع أن الزاي يناسب الدال في الجهر فتلأماه، **والثاني**: أن يضارع بهما الزاي ومعنى المضارعة أن يشرب الصاد شيئاً من صوت الزاي فيصير بين بين أي يصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد، ومخرج الزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الإطباق، وإليه أشار بقوله: وقد ضورع بالصاد الزاي، ولا تجوز هذه المضارعة في السين؛ لأن الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفا صفير فيعسر الإشراب مع شدة التقارب، بخلاف الصاد مع الزاي فإن الإطباق الذي في الصاد أمكن من إشرابهما صوت الزاي، ولا إطباق في السين أو تقول لا تجوز المضارعة في السين؛ لأنه لا إطباق فيه يذهبه القلب فيقال يزدق بإشمام الصاد الزاي، ولا يقال يزدل بإشمام السين الزاي، وإلى هذا أشار بقوله دونها، والضمير منه عائد إلى السين، وبعض الشارحين توهم أنه راجع إلى الزاي، وأن المعنى ضورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد وهو سهو، بل المعنى ما ذكرنا يدل عليه ما ذكر المصنف في شرح "المفصل" وغيره في شرح الهادي، ثم إن الزاي ضورع بالصاد متحركة أيضاً فقالوا: صدق وصدر والمراد أنه إذا تحركت الصاد لم يجز قلبها زاياً فكأنه قد صار بين الصاد والدال حاجز، وهو الحركة لما قيل إن محل الحركة من

ومراده أنه لم يجز قلب الصاد المتحركة زاياً لقوتها بالحركة، وإنما يجوز المضارعة فيه لأن فيها ملاحظة للدال (**نحو صدق وصدر**) ....

قلبه حبه أي خالط ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أراد حب العجل فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه صحاح.

قوله: (**أمكن من شرابها**) مفعول أمكن محذوف، وقوله من أشرابها المصدر مضاف إلى المفعول أي الصاد مَكّن المتعلم من أن يشربها صوت الزاي مكنه الله من الشيء وأمكنه منه بمعنى، واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه بمعنى صحاح.

قوله: (**والثاني أن يضارع بها الزاي**) يعبر عن هذه المشابهة بالإشمام وصاد بين بين وصاد كزاي وعصر الصاد أي ضغطها عن مخرجها.

قوله: (**وبعض الشارحين**) هو السيد الشريف رحمه الله تعالى.

نحو صَدَق وصَدَر)، ولا يجوز إبدالها زايا خالصة لوقوع حركتها فاصلة بين الصاد والدال، ولتقوي الحرف بالحركة، والمضارعة فيها أقل منها في الساكنة، لأنها محمولة عليها، وهي إنما غير لضعفها بالسكون، فإنْ كان الفاصل أكثر من حركة كحرف، نحو

وَالْبَيَانُ أَكثر فيهمَا، وَنَحْو: (مَسَّ زَقَرَ) كَلْبِيَّةٌ، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمضارعة قَلِيلٌ.

الحروف بعده أو تقول إنما لم يجز قلب الصاد المتحركة زاياً لقوتها بالحركة ولكن يجوز المضارعة؛ لأن فيها ملاحظة للصاد. **والثالث**: أن جعل صاداً خالصة وهو الأصل وإليه أشار بقوله، والبيان أكثر منهما أي من المضارعة والإبدال، وأراد بالبيان تركه على حالته الأولى، ولا يخفى عليك أن البيان في السين أيضاً أكثر من الإبدال فإن يسدل أكثر من يزدل. قوله: (**وَنَحْو**: (**مَسَّ زَقَرَ**) **كَلْبِيَّةٌ**) يعني أن السين إن كانت متحركة لم تبدل زاياً إلا في لغة بني كلب فإنهم يبدلونها زاياً ويقولون مس زقر، وأما أجدر وأشدق بمضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم فقليل ولا يتحقق الفرق بينهما إذ اللفظ في أجدر وأشدق إذا ضورع فيهما واحد.

والبيان) أي بقاء السين على حالها من غير إبدال ومضارعة (**أكثر منهما**) أي من الإبدال والمضارعة. (**ونحو مس زفر**) في مس سقر بإبدال السين المتحركة زايا (**كلبية**) أي لغة بني كلب (**وأجدر وأشدق بالمضارعة**) أي مضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم إذا وقعتا ساكنتين قبل الدال (**قليل**) يعسر ذلك في النطق ولم يأت في القرآن ولا في فصيح الكلام بخلاف إشراب الصاد صوت الزاي فإنه ورد في القرآن.

قوله: (**والبيان أكثر منهما**) أي في السين والصاد الساكنة أو المتحركة من القلب والمضارعة والحاصل أن ما قبل الدال إما أن يكون سيناً أو صاداً وكل منهما إما ساكنة أو متحركة فإن كان سيناً ساكنة، فالبيان وهو التلفظ بالسين صريحاً أكثر والإبدال أعني إبدال الزاي من السين جائز ولا مضارعة وإن كان سين متحركة فالبيان فقط، ولهذا لم يذكر وإن كان صاداً ساكنة فالبيان وهو التلفظ بالصاد صريحاً أكثر وإبدال الزاي من الصاد جائز، وكذا المضارعة وإن كان صاداً متحركة فالبيان أيضاً أكثر والمضارعة جائزة دون الإبدال. قوله: (**ولا يتحقق الفرقُ بينهما**) يأتي في الباب الآتي بسط الكلام في ذلك. قوله: (**وأشدق**) الشدق جانب الفم والجمع الأشداق، والشدق بالتحريك سعة الشدق صحاح.

صاد لم تجز المضارعة، كما لم يجز إبدالها زايا خالصة، (والبيان) في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال بأن يُؤتى بها خالصة على أصلها (أكثر منهما)، أي من الإبدال والمضارعة، ففي الصاد المذكورة ثلاثة أوجه، وظاهر أنّ البيان في السين الساكنة أيضاً أكثر من الإبدال، وفي الصاد المتحركة أكثر من المضارعة، (ونحو مَسَّ زَقَر) بإبدال السين المتحركة زايا لغة (كلبية)، نسبة لبني كلب، (وأَجْدَر وأَشْدَق بالمضارعة)، وهي الإتيان بالجيم كالشين، أو كالكاف، وبالشين كالجيم، أو إشراب كل منهما صوت الزاي (قليل)، والبيان أكثر وأعرف.

الإِدْغَام

أَن تَأتي بحرفين سَاكن فمتحرك من مخرجٍ وَاحِدٍ.........

الإِدْغَام[١]

قوله: (**الإدغام**) للإدغام معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء تقول: أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلته فيه، وأدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه، ومنه حمار أدغم وهو الذي يسميه العجم ديزج، وذلك إذا لم يصدق خضرته ولا زرقته فكأنهما لونان قد امتزجا، ومعناه الاصطلاحي ما ذكر، وإنما قال بحرفين إذ لم يتصور الإدغام إلا في حرفين، ولا بد من سكون الأول ليتصل بالثاني إذ لو حرك حالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أيضاً أن يكون الثاني متحركاً؛ لأنه مبين للأول، والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره، وإنما قال فمتحرك بالفاء دون ثم ليدل على انتفاء المهملة، ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب، وقوله من مخرج واحد احترازاً عن مثل فلس.

الإِدْغَام

(**الإدغام**) في اللغة: إدخال الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.

وفي الاصطلاح (**أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك**) أي: لا بد أن يكون الأول ساكناً لأنه لو كان متحركاً لحالت الحركة بينهما فلا يتصل بالثاني ولا بد أن يكون الثاني متحركاً لأنه مبين للأول، والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فلا يبين غيره (**من مخرج واحد**) احتراز عن فلس..............................

الإِدْغَام

قوله: (**وأَدْغمتُ الفرسَ اللَّجامَ**) حكى ذلك الزبيدي وغيره، وفي نسخة وأَدغمتُ اللجامَ الفرسَ. قوله: (**حالت الحركة بينهما**) لما قيل إن محل الحركة من الحروف بعده.

الإدغـــام

بإسكان الدال لغة الكوفيين، وبتشديدها لغة البصريين، ونقل عن سيبويه، وفائدته التخفيف. وهو لغةً: إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدغمت اللجام في الفرس، إذا أدخلته في فيها. واصطلاحاً: (أنْ تأتي بحرفين)، لأنه لا يتأتى إلّا فيهما (ساكن) أصالة، أو عرضا، (فمتحرك من مخرج واحد ....

---

(١) الإدغام. لغة: الإدخال، والإدّغام - بالتشديد - افتعال منه، وهي عبارة سيبويه. وقال ابن يعيش: الإدغام - بالتشديد - من ألفاظ البصريين، والإدغام - بالتخفيف - من ألفاظ الكوفيين.
وحده اصطلاحاً: أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من خرج واحد بلا فصل، ويكون في المثلين =

من غير فصل، . . . .

جار وقوله: **(من غير فصل)** احتراز من مثل ريبا فإنه ساكن فمتحرك من مخرج واحد لكن فصل بينهما بنقل اللسان، فإن الفصل قد يكون بحرف نحو ريرب وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى محل آخر نحو فلس أو من محل ثم إليه نحو ريبا بخلاف النطق بهما دفعة، ولذلك يفرق بين قوليا قد بالإدغام وقدد بفكه فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة، وفي الثاني برفعه مرتين، لا يقال لا حاجة إلى هذا القيد فإنه يعلم من الفاء في قوله: فمتحرك لأنا نقول الفاء تدل على التعقيب عادة، ولا يلزم منه أن لا يكون اللفظ بحرفين يفصل بينهما بتنفس أو غيره، وإنما علم ذلك من قوله من غير فصل إذ

زكريا **(من غير فصل)** احتراز عن نحو قوول مجهول قاول فإن مدة الواو الأولى فاصل بخلاف ما إذا لم يفصل نحو قول مجهول قول ولذلك يفرق بين قوول وقول ولا يخرج هذا بقوله فتحرك لأن الفاء إنما يدل على التعقيب عادة فيجوز أن يكون بينهما فصل بتنفس أو غيره وإنما يخرج بقوله من غير فصل لأن المراد به أن يرفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرفان حرفا مغايراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف

قوله: **(نحو ربرب)** الربرب القطيع من البقر الوحش. قوله: **(دفعة)** هو بضم الدال.

قوله: **(لأنا نقول الفاء الخ)** أوضح منه قول بعضهم قلنا تدل الفاء على التعقيب لكن لا

حاشية يمنع من مثل هذا الفصل عادة نعم يمنع الفصل بحرف كما رفرف مثلاً.

من غير فصل) بينهما، واعتبر سكون الأول، ليتصل بالثاني، إذ لو حرك حالت الحركة بينهما، فلم يتصل بالثاني، واعتبر تحرك الثاني، لئلا يلتقي ساكنان على غير حدة، ولأنه مبيّن للأول، والساكن كالميت لا يُبيّن نفسه، فكيف يُبيّن غيره، وأُتي بالفاء لا بالواو. ولا بثم ليفيد الترتيب بلا مهلة، وخرج بقوله: من مخرج واحد، نحو فلس فيمتنع فيه الإدغام لتغاير الحرفين، وبقوله من غير فصل، أي ولو بنقل نحو يعطي ياسر، ويغزو واقد، ورُيبا مخففا، فيمتنع فيه الإدغام للفاصل بنقل اللسان من محل إليه، فإنّ الفصل فلاح قد يكون بحرف نحو ربرب، وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى آخر نحو فلْس، أو من محل إليه نحو ما ذكرنا، إذ في الإدغام يجب النطق بالحرفين دفعة، بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل، بل على أنْ يصيرا حرفاً مغايرا لهما بهيئة. وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان

= وفي المتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين، وهو باب مُتَّسع.

والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخرَج، كما يكون في الحرفين المتجانسين. وذلك يكون تارةً بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر كامَّحى، وأصلُه "انمحى"، على وزن "انفعلَ" ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانس الأولَ كادَّعى، وأصلُه "ادْتعى"، على وزن "افتَعل".

. . . .

المراد به أن يرتفع اللسان بهما دفعة ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير أحرفاً مغايراً لهما بهيئة، وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين، ويقال أدغمت الحرف إدغاماً بالتخفيف وهو من عبارات الكوفيين، وأدغمته افتعلته إدغاماً بالتشديد وهو من عبارات البصريين، والغرض من الإدغام طلب التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التقاء المتجانسين لما فيه من العود إلى حرف بعد النط به.

قال بعض الفضلاء: التباعد المفرد بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك أجيز الإبدال والتقارب المفرط بجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد، وشبهه ببعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك مستكره بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه، ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج

الواحد وأقصر من زمان الحرفين، ولذا يجب أن يكون الحرف الثاني مثل الأول لأنه لا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد دفعة لأن لكل حرف منهما مخرجاً على حدة والإدغام إما لأجل ثقل المتجانسين لأن نقل اللسان عن موضع ثم رده إليه ثقيل أو لأجل تخفيف الإدغام وذلك لأنك إذا قلت تب بالإدغام أخف من تبب. . . . .

قوله: (**لا على حقيقة التداخل**) أي ليس الأول داخلاً في الثاني بالحقيقة، بل على أن المتكلم نطق بحرف واحد مغاير للحرفين المذكورين بما حصل فيه من التشديد، وإلا فدخول حرف في حرف بالحقيقة محال.

قوله: (**على أن يصيرا حرفاً**) أي الساكن والمتحرك المذكوران.

قوله: (**والتقارب المفرط**) أفرط في الأمر أي جاوز الحد فيه، والاسم منه الفرط بالسكون يقال إياك والفرط في الأمر صحاح.

قوله: (**حجلان المقيد**) الحجلان مشية المقيد.

قوله: (**فكيف بما عليه**) الضمير عائد إلى النفس بتأويل الشخص أو المذكور.

الحرفين، ولذلك فرق بين قولنا قدَّ بالإدغام، وقدْدَ بفكه، فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة وفي الثاني برفعه مرتين، هذا وفي ربيا خلاف، لكون الحرف الأول بدلا من همزة، وسيأتي، والكلام هنا في حقيقة الإدغام، وأمَّا وجوبه أو جوازه فسيأتي.

وَيكون فِي المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

أحسن في التأليف، وأسهل مما تدانت مخارجه ألا ترى إلى ثقل قول الشاعر[(١)]: [السريع]

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

حتى لا يكاد ينشده منشد ثلاث مرات ولا تعثر لسانه ولا تلعثم وإنما ذلك لقرب المخارج وإلى خفة قول الآخر[(٢)]: [الطويل]

يُذَكِّرُنيكِ الْخَيرُ وَالشَّرُّ وَالذِي أخافُ وأرْجُو وَالذي أتَوَقَّعُ

وذلك لاختلاف مخارج حروفه وبعد بعضها من بعض.

قوله: **(ويكون)** أي ويكون الإدغام في المثلين والمتقاربين لكن بعد أن يصيرا مثلين؛ ليمكن الإدغام، أما المثلان فثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإدغام، وقسم يمتنع فيه ذلك، وقسم يجوز.

(ويكون) الإدغام **(في المثلين والمتقاربين)** بعد أن يصيرا مثلين ليمكن الإدغام...

قوله: **(ولا تعثر لسانه)** تعثر من العثار وتلعثم الرجل في الأمر قال الخليل نَكَلَ:

قوله: **(والذي أتوقع)** توقعت الشيء أي انتظرت كونه.

قوله: **(لكن بعد أن يصير أمثلين)** نبه به على أن التقسيم إلى المثلين والمتقاربين إنما هو باعتبار الأصل وإلا فلا إدغام إلا لمثل في مثله.

قوله: **(فيمتنع الإدغام)** جاء في لغة ردية قال سيبويه: إن ابن أبي إسحاق وناساً معه كانوا يخفقون الهمزتين يعني إذا كانتا في كلمتين نحو قرأ أبوك وقد تكلمت بذلك العرب وهو ردي، والدأث بمثلثة، والجوار بضم الجيم، والمنخل بنون ومعجمة كمعظم اسم شاعر، ويقال لا أفعله حتى يؤب المنخل، ولعله أحد القانطين.

(ويكون) الإدغام (في المِثْلَيْن و) في (المتقاربين) بعد جعلهما مثلين، كما يجيء.

---

(١) البيت لا يعرف قائله، ويقال: أنه من شعر الجن قالوه في حرب بن أمية بن عبد شمس لما قتلوه بثأر حية منهم، قتلها القفل الذي كان فيه، ودفن ببادية بعيدة، وكان حرب المذكور مصافياً لمرداس السلمي أبي العباس الصحابي فقتلهما الجن جميعاً، وهذا شيء قد ذكرته الرواة في أخبارها والعرب في أشعارها. انظر: محاضرات الأدباء (٢/ ١٠٤) وسر الفصاحة (١/ ٣٣) والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١/ ١٠٥) والبيان والتبيين (١/ ٢٠).

(٢) انظر: الحماسة ٢/ ١١١.

فالمثلان وَاجِب عِنْد سُكُون الأول فِي الهمزتين، إِلَّا فِي نَحْو: سَأَّلَ والدَّأَث، ....

جا **أما الأول**: ففي حالتين الأولى أن يكون أول المثلين ساكنة فإنه حينئذٍ يجب الإدغام نحو لم يذهب بكر إلا في صور استثناها.

منها أن يكون المثلان همزتين فنقول إما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين فإن كانتا في كلمتين فيمتنع الإدغام نحو املأ إناء وإن كانتا في كلمة واحدة، فإما أن تكون الهمزتان عيناً مضاعفة أو لا، فإن كانتا عيناً فيجب الإدغام سواء كان بعدهما ألف أو لا نحو سأل ودأث وهو الأكال يقال دأثت الطعام إذا أكلته، والدأث أيضاً اسم واد وسؤل وجور وبؤس جمع سائل وبؤس وجائر من الجواب وهو الصوت وبائس، وهو الفقير. قال المنخل الهذلي: [البسيط]

لا دَرَّ دَرِّي إنْ أطعمتُ نازلهم ... قِرْفُ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنوزُ
لو أَنَّه جاءَنِي جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ ... من بُؤَّسِ النّاسِ عَنْهُ الخَيرُ مَحْجُوزُ

كما **(فالمثلان واجب عند سكون الأول)** سواء كانا في كلمة واحدة أو في كلمتين نحو المد واضرب بكراً **(إلا في الهمزتين)** فإنه لا يجوز إدغام أحدهما في الأخرى سواء كانتا في كلمة كأن يبني مثل سيطر من قرأ فيقال قرأى بقلب الثانية ياء لا بإدغام الأولى فيها أو في كلمتين نحو أملأ إناء وذلك لثقل الهمزة **(إلا في نحو سأال والداأث)** وهو الأكال يقال داثت الطعام إذا أكلته مما كانت الهمزتان فيه عيناً مضاعفة سواء كان بعدهما ألف أو لا

لد قوله: **(وجاير من الجؤار)** حكى الأخفش قرأ بعضهم **﴿عجلاً جسداً له جوار﴾** [الأعراف: ١٤٨] وهو مثل الخوار قال المنخل الهذلي: [البسيط]

لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أَطعَمْت نازِلَهم ... قِرفَ الحَتِيّ وعندي البُرُّ مَكْنوزُ
لو أنه جاءني جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ ... من بُؤَّس الناس عنه الخَيْرُ مَحْجُوزُ

الحتى بالحاء المهملة والتاء بنقطتين على وزن فعيل سويق المقل كأن الشاعر نزل بقوم فجفى وكان قراه عندهم سويق المقل يقول لا دَرّ دَرّي إن أطعمت نازلهم مثل ما أطعموني المقل، ثم الدوم، والدوم شجر المقل صحاح، الاستشهاد في أن بؤس جمع بأس حجزه منعه.

فق (فالمثلان) أي إدغامهما (واجب) وممتنع وجائز، فالواجب (عند سكون الأول) منهما، سواء كانا في كلمة كمَدَّ، أم في كلمتين كاضرب بكراً، (إلّا في الهمزتين) فيمتنع الإدغام، كما لو بنيت من قرأ مثل سبطر، فتقول قِرأيٌ بقلب الثانية ياء كما يجيء في مسائل التمرين، وكقولك املأ إناء، (إلّا في نحو سأّال والدّأّات) للأكّال ولواد، وسؤال جمع سائل مما تكون الهمزتان فيه عينا مضاعفة، فإنّ الإدغام فيه واجب كما مرّ في

وإِلَّا فِي الْألفين؛ لِتعَذُّرِهِ، وَإِلَّا فِي نَحْو: قُوْوِلَ، للإلباس، . . . .

رك يقال في الذم لا درده، أي لا كثر خيره، والفرق بالكسر القشر، والحَتِيُّ سُويقُ المُقْل، وأما إن لم يكن الهمزتان عيناً مضاعفة فلا يجوز الإدغام كأن تبني من قراء مثل سبطر فنقول قرأى بقلب الثانية ياء وسيتحقق ذلك في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى، فظهر مما ذكرنا أن المراد بنحو سأل أن يكون الهمزتين عيناً مضاعفة، وليس المراد أن يلتقي همزتان بعدهما ألف كما ذكر بعض الشارحين فإنه فاسد يدل عليه ما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتاب. ومنها أن تكون ألفين نحو صحراء، فإن أصله القصر وزيد ألف للمد توسعاً فالتقى ألفان، فلما لم يكن حذف أحديهما لما مر في الجمع، ولا الإدغام للتعذر قلبت الثانية همزة ومثله كساء ورداء، وقائل، وبائع قلبت حرف العلة فيهما ألفاً فالتقى ألفان، فلم يمكن الإدغام فقلبت الثانية همزة لما مر.

ومنها أن يؤدي الإدغام إلى الالتباس نحو قوول مجهول، قاول؛ لأنه لو قيل فيه قول بالإدغام التبس بمجهول قول أي لم يدر أنه فوعل أو فعل. ومنها أن يراد المحافظة على المد. . . . .

ج نحو سؤال جمع سائل **(وإلا في الألف)** نحو صحراء لأن أصله القصر وزيدت ألف المدة توسعاً فالتقى ساكنان فلما لم يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم نقض الغرض ولا الإدغام **(لتعذره)** لأن الألف لا يدغم ولا يدغم فيه قلبت الثانية همزة **(وإلا في نحو قوول)** مما يؤدي الإدغام فيه إلى لبس مثال قياسي بمثال قياس فإنه قوول وهو مجهول قاول مثال قياسي فلا يدغم **(للإلباس)** بمجهول فعل الذي هو أيضاً مثال قياسي فيستمر فيه الالتباس بالإدغام بخلاف نحو أينه على وزن أفعله من الأين فإنه يدغم لأن هذا

لي قوله: **(يقال في الذم لا دَرّ دَرُّه)** الدر بالمهملة في الأصل ما يدر أي ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو هناك كناية عن فعل الشخص الصادر عنه، والحتي بمهملة ومثناة مهموزاً يوزن أمير. قوله: **(كما ذكره بعض الشارحين)** هو السيد الشريف، وقد سبقه إلى ما قاله المصنف في شرح المفصل قال فيه، وأما الهمزة فلا تدغم في مثلها إلا في باب فعال فإنه باب قياسي حوفظ عليه مع وجود المدة بعدهما فكانت المسهلة لأمرهما انتهى.

قوله: **(قلبت حرف العلة فيها)** وهذا يحسب ظاهره يخالف ما تقدم في الإعلال في المتن من قوله وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء، والجواب أن المراد هناك القلب همزة بعد القلب ألفاً، كما ذكره الشارح هناك لا القلب همزة ابتداء ض.

قوله: **(أن يراد المحافظة على المد)** يريد إذا كانت المدة في آخر كما مثل فإن لم تكن

قن تخفيف الهمزة، وعطف على إلّا في الهمزتين قوله: (وإلّا في الألف)، الأنسب في الألفين نحو صحراء لأن أصله القصر، وزيد الألف للمد توسعا، فالتقى ألفان، ولم يكن حذف إحداهما لِما مرّ في الجمع، ولا الإدغام، (لتعذره) ومنه نحو كساء، ورداء، وقائل، وبائع، قلب حرف العلة فيه ألفاً، فالتقى ألفان، ولم يكن ما ذكر، فقلبت الثانية همزة، (وإلّا في نحو قُول) مجهول قاول، مما يؤدي فيه الإدغام (للإلباس)، إذ لو أدغم

وَفِي نَحْو: تُوْوِي ورِيْيَا، على الْمُخْتَار إذا خُفِّفَتْ، وَفِي نَحْو: قَالُوا وَمَا، وَفِي يَوْم، . . . .

نحو قالوا وما ونحو في يوم فإنه لا يدغم واو قالوا في واو وما ولا ياء في ياء يوم. ومنه أن تجمع واوان أو ياآن، ويكون الأول منهما بدلاً عن الهمزة نحو تووي من الإيواء. يقال أويته أي أنزلته وضممته وكذا نحو رييا وهو المنظر الحسن إذا خففت همزتهما:

المثال ليس بقياسي فلا يستمر فيه الالتباس بالإدغام **(وإلا في نحو تووى ورييا)** وهو المنظر الحسن مما كان الحرف الأول من المثلين فيه مدة منقلبة عن حرف آخر لا للإدغام قلبا غير لازم فإنه لا يدغم **(على المختار إذا خفف)** بقلب همزتهما واو أو ياء لأن الواو والياء هنا بمنزلة الهمزة لكون قلبها إليهما غير لازم فكأن الهمزة باقية والهمزة لا تدغم في الواو والياء وبعضهم أجازوا الإدغام هنا نظراً إلى ظاهر اجتماع المثلين بخلاف نحو مرمى فإنه يجب الإدغام فيه وذلك لأن أصله مرموي وإنما قلبت الواو ياء للإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض (و) إلا **(في نحو قالوا وماو في يوم)** مما يكون

في آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله ومغزو، وقال أبو حيان: واحتمل هنا ذهاب المد لقوة الإدغام. قوله: **(على المد)** أي المد الذي ثبت لهما قبل عروض انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى بخلاف نحو مغزو ومرمى إذ لا سبق للمد على اجتماع المثلين فوجب الإغام للتخفيف.

قوله: **(نحو قالوا)** كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]. قوله: **(ونحو في يوم)** كما في قوله تعالى: ﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]. قوله: **(وتكون الأولى منهما بدلاً)** يريدون لزوم كما مثل فإن لزم وجب الإدغام نحو أوب وهو مثال أيلم من الأوب أصله أأوب فقلبت الهمزتين واواً لسكونها بعد ضمة ثم أدغم لزوماً لوجوب الإبدال.

قوله: **(يقال أويته)** قال تعالى: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ [يوسف: ٩٩] أي أنزلهما وضمهما.

قوول المذكور لالتبس بقُوِّل، مجهول قوَّل، (و) إلّا (في نحو: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾) [البقرة: ٢٤٦]، (و﴿فِي يَوْم) كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] مما أول المثلين فيه ممدود في آخر كلمة، فإنه يمتنع فيه الإدغام، محافظة على فضيلة المد الثابت للحرف الأول، قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى إليه، بخلاف ﴿آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] لانتفاء مد الأول، فوجب الإدغام، وبخلاف نحو مغزو ومرمي ونحو مقرو وبريّ، وأصلها مغزوو ومرموي ومقروو وبرئ، لأنّ الأول ليس في آخر كلمة، وإنما وجب الإدغام فيها، مع أنّ الإدغام أزال المد، لأنّ الغرض من القلب الإدغام، فلو لم يدغم لزم نقض الغرض، ولأنّ ذلك في كلمة واحدة، والكلمة موضوعة على الإدغام، (و) إلّا (في نحو تُووِي) مضارع أوى، (ورِيًّا) للمنظر الحسن مما اجتمع

. . . .

ك لأن الواو الأولى في تووي والياء الأولى في رييا بدل عن الهمزة فيكون الواو والياء عارضين فلم يلزم الإدغام، وقرأ بعضهم ريا بالإدغام، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله رئيا فخففت همزته، واعتد فيه بالعارض فأدغم.

والثاني: أنه من رويت ألوانهم وجلودهم ريا إذا ابتلت وحسنت.

واعلم أن هاء السكت نحو ماليه هلك لا يدغم؛ لأنه إما موقوف عليه أو منوي به الوقف عليه ولم يذكره المصنف.

ج الأول من المثلين في آخر الكلمة ومدة فإنه لا يجوز الإدغام لأنه لو أدغم لزال فضيلة المدة بالإدغام لأن المد حاصل في الآخر قبل اتصال الكلمة الأولى بالثانية أما إذا كانت المدة في غير الآخر فيجب الإدغام سواء كان أصل الحرف الثاني حرفا آخر قلبت إلى جنس المدة للإدغام أو لا نحو مقرو وبرى وأصلهما مقروء وبرئ فأصل الحرف الثاني منهما همزة، وإنما يجب الإدغام فيهما مع أن الإدغام أزال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب الهمزة إليهما لأن الغرض من القلب الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ونحو مغزو ومرمى أصل الحرف الثاني فيهما ليس حرفاً آخر وإنما وجب الإدغام في نحوهما لأن الإدغام غير مزيل للمدة لأن الكلمة موضوعة على الإدغام فلا يكون فيها

ع قوله: **(وقرأ بعضهم وريا بالإدغام)** قرأ بذلك نافع من رواية قالون وابن عامر من رواية ابن ذكوان وهو أحد الوجهين عن حمزة في الوقف وجاء أيضاً الإدغام عنه في يؤوي وتؤويه في الوقف كما ذكر الداني وغيره وقد يوهم كلام الشارح خلافه. قوله: **(وجلودهم ريا)** أصله ريوا قلبت الياء واواً وأدغمت. قوله: **(واعلم أن هاء السكت في نحو (ماليه)** ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] لا يدغم) جاء عن ورش إدغامها في هذه الآية، قال أبو حيان وغيره: وهو ضعيف من جهة القياس.

ف فيه همزة، ثم واو وياء، فإنه يمتنع فيه الإدغام على المختار إذا خفف بقلب همزته واواً أو ياء، لأنّ الحرف الأول فيه بدل من الهمزة، فلم يعتد به لعروضه، ومقابل المختار يجوز الإدغام فيه، وقرأ به حمزة وقفاً في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] اعتدادا بالعارض، أو لأنه من رويت ألوانهم وجلودهم أي امتلأت وحسُنت، والمجوِّز قال: أول الحرفين إذا كان بدلا، إنْ أُبدل لزوما وجب الإدغام لوجوب الإعلال، نحو أُوِّب في أأوِب بهمزتين، قلبت ثانيهما واواً وأُدغم، أو غير لزوم، نحو رئيا لم يجب الإدغام، بل يجوز، والمصنف استثنى خمس صور يمتنع فيها الإدغام، وبقي عليه هاء السكت نحو ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩] فإنه لم

وَعند تحركهما فِي كلمة، وَلَا إِلْحَاق، وَلَا لبس، نَحْو: رَدَّ يَرُدُّ، . . . .

جار **الحالة الثانية**: مما يجب فيه الإدغام أن يكون المثلان متحركين في كلمة ولا إلحاق ولا لبس نحو رد ويرد، وإنما قلنا في كلمة احترازاً من أن يكونا في كلمتين نحو ضرب بكر فإنه لم يجب الإدغام؛ لأنه لا يلزم أن يلاقي أول الكلمة الثانية آخر الكلمة

نقره مدة ثم زالت بالإدغام كما إذا كانت في الآخر **(و)** واجب الإدغام **(عند تحريكهما)** لكن بعد إسكان الأول وإلا لا يمكن الإدغام لأن الحركة مانعة منه لكونها فاصلة بين المثلين فلا يمكن وصل الأول بالثاني بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة **(في كلمة)** لا في كلمتين فإن الإدغام حينئذ لا يجب لأن اجتماعهما في حكم الافتراق لعدم لزوم ملاقاة أول الكلمة الثانية بآخر الكلمة الأولى **(ولا إلحاق)** احتراز عن نحو قردد وهو المكان الغليظ المرتفع فإنه إنما كرر داله لإلحاقه بجعفر فلو أدغم لا تكسر الوزن بالإدغام ولزم نقض الغرض وإنما كان انكسار الوزن في الإلحاق بالحذف في نحو أرطى لعروض الحذف عند التنوين العارض الذي يحذف باللام والإضافة **(ولا لبس)** مثال بمثال عنه فإنه لا يدغم عند اللبس نحو صدد وهو القرب فإنه لو أدغم التبس فعل بفتح العين بفعل بسكونه وكذا لو أدغم سرر التبس فعل بضم العين بفعل بسكونه وكان عليه أن يقول ولا يكون الأول من المثلين مدغماً فيه فإنه لا يجوز الإدغام حينئذ نحو ردد لكون الدال الأولى من الدالين المتحركين مدغماً فيه فلو جعلته مدغماً في الدال الثالثة يجب أن ينقل حركته إلى الدال الأولى الساكنة لئلا يتجاور ساكنان، ويلزم التغيير في بناء الكلمة من غير حصول تخفيف لأن نحو ردد لا يكون أخف من ردد **(نحو رد ويرد)** وأصلهما ردد يردد ولا لبس هنا لأنه يتبين الوزن والمثال باتصال ما يوجب الانفكاك به من الضمائر

لد قوله: **(أن يكونا في كلمتين)** فإن قيل جعل الشارح لم يذهب بكر مثال ما يجب فيه الإدغام وهو في كلمتين وها هنا جعله فيهما جائزاً فكيف الجمع بينهما قلت هناك وإن كان المثلان في كلمتين لكن سكون الأول شرط الإدغام، وهو موجود فيه بخلاف هاهنا فإن شرطه لم يوجد والكلمتان في معرض الزوال فلا يحتاج إلى زيادة العمل وهي إسكان الأول فلهذا لم يجب.

قة يمتنع فيه الإدغام على المختار، لأنه إمَّا موقوف عليه، أو منوي به الوقف عليه، وعطف على عند سكون الأول قوله: (وعند تحركهما) وفي نسخة تحريكهما، أي وإدغام المثلين واجب أيضاً عند تحريك الحرفين (في كلمة، ولا إلحاق، ولا لبس، نحو رَدَّ ويَرُدُّ)، فخرج ما لو كانا في كلمتين، نحو ضرب بكر، فلا يجب الإدغام، إذ لا يجب تلاقيهما، وما لو كانا في ملحق نحو قردد، إذ الإدغام يُنافي الغرض من الإلحاق

إِلَّا فِي نَحْو: حَيِيَ، فَإِنَّهُ جَائِز، وَإِلَّا فِي نَحْو: اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَاعَدُ،

ك الأولى، وقولنا ولا إلحاق احتراز من نحو قردد، ولا لبس احتراز من نحو سرر، فإنه لو أدغم لم يدر أهو على فعل بضمتين أو على فعل بسكون العين، ثم استثنى منه شيئين:

الأول: نحو حي فإنه لم يجب الإدغام فيه لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مرفوض، كما مر في الإعلال الثاني نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد، إما نحو اقتتل فلأنه لو نقل حركة التاء إلى القاف وأدغم التاء في التاء لسقط همزة الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من القتيل، ولو أسكن التاء الأولى من تتنزل وأدغم في الثاني لاحتيج إلى همزة الوصل، ويقال اتنزل فيلتبس بمضارع نزل، لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة

ج المرفوعة البارزة نحو رددن ويرددن **(إلا في نحو حيى)** مما فيه المثلان ياآن ولا علة لقلب ثانيهما وتكون حركة الثاني لازمة، قال سيبويه: الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة **(فإنه)** أي الإدغام فيه **(جائز)** لأنه لو وجب فيه لوجب الإدغام في مضارعه ويلزم ضم الياء في المضارع وهو مرفوض **(وإلا في نحو اقتتل)** مما كان فيه بعد تاء الافتعال تاء أخرى، قال سيبويه: إنما يلزم الإدغام فيه لأن التاء الأولى فيه لا يلزمها التاء الثانية ألا ترى إلى قولك اجتمع وارتدع فالمثلان المتحركان فيه كأنهما في كلمتين وأما إذا كان قبل تائه تاء فيجب الإدغام نحو اترك لسكونها **(و)** إلا في نحو **(تتنزل وتباعد وسيأتي)** إن

ح قوله: **(ثم استثنى منه شيئين)** أي مما ذكر من قوله وعند تحركهما في كلمة ولا إلحاق ولا لبس. قوله: **(فخففت همزته)** قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] من همزة جعله من المنظر من رأيت وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة ومن لم يهمز إما أن يكون على تخفيف الهمزة أو يكون من رويت ألوانهم وجلودهم ريا أي امتلأت وحسنت صحاح. قوله: **(لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه)** تقدم ما في هذا التوجيه في الإعلال.

قوله: **(فيلتبس بمضارع نزل)** أي في الكتابة كما سيأتي التنبيه عليه وصرح به الشريف وهو البعض الآتي.

قيّ وهو رعاية الوزن، وما لو حصل بالإدغام لبس نحو سرر، إذ لو أدغم لم يدر أنه فُعُل بضمتين أو فُعْل بسكون العين بخلاف ما عدا ذلك، فيجب فيه الإدغام، (إلّا في نحو حَيِيَ) مما المثلان فيه ياءان، وحركة الثانية لازمة كأحيي، (فإنه جائز) لا واجب، وإن انتفت عن الموانع المذكورة، لئلا يلزم ضم الياء في مضارعه، وهو مرفوض كما مرّ في الإعلال، (وإلّا في نحو اقتتل، وتتنزل، وتتباعد) من كل ماض أو مضارع توالى فيه تاءان، فإنّ الإدغام فيه أيضاً جائز لا واجب بشرطه الآتي، لأنّ التاء الأولى في نحو اقتتل في حكم المنفصلة عن الثانية، لأنّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي

وَسَيَأْتِي، ....

الاستفهام، وكذا لو أدغم في تتباعد لقيل اتباعد فيلتبس المضارع بالماضي لاحتمال أن تكون الهمزة للاستفهام، وأورد بعض الشارحين بعد العلة التي ذكرها في اقتتل وأخويه ونقلنا عنه أن لقائل أن يقول إن جواز الإدغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي أن لا يجوز، ثم أجاب عنه بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس وهو أقبح، وجميع ما ذكره فاسد؛ لأنه ليس العلة ما ذكره، بل إنما لم يجب الإدغام في اقتتل؛ لأن التاء الأولى من الثانية في حكم الانفصال؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها فهي شبيهة بقولك أنعت تلك هكذا ذكر في المفصل وقرره المصنف في شرحه له، ولم يجب في تتنزل وتتباعد؛ لأنه لو أدغم لاحتيج إلى همزة الوصل ولا يجوز إدخالها على المضارع لما سيجيء، وإنما قلنا ليس العلة ما

شاء الله تعالى وحده بيانه أي في المضارع من بابي تفعل وتفاعل لا تفعلل فإنه لا يدغم وإلا لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد وكان عليه أن يقول وإلا في باب قوي والناقص من باب أحمر وإحمار والمراد به ما فيه المثلان واوان في أصل الوضع وكان فيه سبب قلب الثانية ياء أو ألفاً حاصلاً فإن الإدغام فيه ممتنع فلا يقال قويقو وارعو يرعو وإنما يقال قوى بقلب الواو الثانية لياء لكسرة ما قبلها وارعوى يرعوي بقلب الواو الثانية ألفاً في الماضي وياء في المضارع لوجود سببه لأن الإعلال مقدم على

قوله: **(ونقلناه عنه)** يريد أن ما ذكره من التوجيه منقول من كلام ذلك البعض.
قوله: **(في حكم الانفصال)** فكأنهما في كلمتين.
قوله: **(وقوع تاء بعدها)** وإنما وقع في اقتتل؛ لأن عينه تاء.
قوله: **(هكذا ذكره في المفصل وقرره المصنف)** قرره ابن عصفور أيضاً، قال في الممتع: وإن كان أحد المثلين تاء افتعل جاز الإظهار؛ لأنه يشبه اجتماع المثلين من كلمتين في أنه لا يلزم تاء افتعل أن يكون ما بعدها تاء كما لا يلزم ذلك في الكلمتين؛ لأنك تقول اكتسب

كتاء نعت تلك، والإدغام في نحو الأخيرين لا يحوج إلى همزة الوصل الممتنع إدخالها على المضارع، لأنه إنما يكون وصلا، (وسيأتي) ذلك آخر الباب، قيل وكان الأولى تأخيره فإنه جائزعن الثلاثة بعده، لاشتراك الجميع في الجواز، وأجيب بأنه إنما ميز نحو حيي بذلك، لأنّ جواز الإدغام فيه، أي في بعضه كثير، وغير مقيد بشيء، بخلافه في البقية، فإنه في نحو اقتتل قليل، وفي نحو الأخيرين قليل، ومقيد بأن يكون في الوصل، لا في الابتداء، وبأن لا يكون قبله ساكن صحيح، نحو ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ١٦٧] ويستثنى مع ما ذكر ما لو كان أول

. . . .

ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر، وسيتحقق ذلك عن قريب زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى، هذا مع أنه لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد، ثم قال بعد ذلك لو قال المصنف: إلا في حيي واقتتل وتتنزل وتتباعد فإنه جائز لكان أولى؛ لأن الكل مشترك في جواز الإدغام وعدم وجوبه.

اعلم أن كلام هذا الشارح ها هنا يوهم أنه لا فرق بين هذه الأبواب، وليس كذلك؛ لأن الإدغام في باب حي كثير كما مر في الإعلال، وأن الإدغام في باب تتنزل وتتباعد لا يجوز في الابتداء وقد جاء في الوصل قليلاً بشرط أن لا يكون قبله ساكن صحيح، وفي باب اقتتل، وإن جاز في الابتداء لكنه قليل . . . .

الإدغام وإذا أعل ما بقي مثلان حتى يدغم. . . . .

فلا يجتمع لك مثلان وإنما يجتمع لك المثلان في افتعل إذا بنيت من كلمة عينها تاء نحو اقتتل وافتتح فكم لا يدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكناً صحيحاً فكذلك لا يدغم في افتعل. قوله: (**لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام**) يشكل على إطلاقه ما تقدم قريباً من أنه يمتنع الإدغام في نحو قوول مجهول قالو لئلا يلتبس بمجهول قول.

قوله: (**لأنه يرتفع في بعض الصور**) وارتفاع اللبس بأحد الأشياء المذكورة في الأمثلة المتنازعة على تقدير الإدغام ممنوع يظهر بالتأمل ض.

قوله: (**وسيتحقق**) في شرح قوله واللبس بزنة أخرى ض.

قوله: (**لا يجوز في الابتداء**) لما ذكرنا من لزوم الإتيان بهمزة الوصل وهي لا تدخل المضارع.

قوله: (**بشرط أن لا يكون قبله ساكن**) يدخل تحته أمران: أن يكون قبله متحرك أو ساكن معتل، مثال المتحرك ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] ومثال الساكن المعتل ﴿وَلَا

المتحركين مصدراً، نحو ددن، أو مدغما فيه، نحو ردّد، وما لو كانت حركة الثاني عارضة نحو ارْدُدِ القوم، وما لو كانا في اسم على فعل بفتح أوله وثانيه، وبضم أوله وتثليث ثانيه، وبكسر أوله وفتح ثانيه أو كسره، نحو لبَبَ، وصفف، وذلل، ورِدِد كرئل وكلل وردد كإبل، فيمتنع فيها الإدغام، لكن مَن جوزه عند سكون الثاني، كما سيأتي، جوزه عند تحركه بحركة عارضة، ومَن رأى أنّ وزن رُدِد كدُئل، أصل في الفعل ينبغي أن يدغم فيه، فإن قلت: يرد على المصنف نحو قوو وارعوو، حيث قلب الثاني فيهما، ولم يدغم فيه الأول، قلنا: الإعلال مقدم على الإدغام كما مرّ.

. . . .

فلذلك فصل بين حي والبواقي، وألحق اقتتل بتتنزل وتتباعد، وسيحقق جميع ذلك إن شاء الله تعالى، ثم قال ولو قال المصنف: ولا عروض لحركة الثاني لكان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام نحو اردد القوم. وأنا أقول إنما لم يذكر ذلك ها هنا؛

. . . .

تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قرأهما ابن كثير بإدغام التاء في الوصل، واقتضى كلامه أنه إذا كان قبله ساكن صحيح لم يجز الإدغام، وفيه نظر فقد قرأ ابن كثير: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾ [التوبة: ٥٢] بإدغام التاء في التاء.

قوله: **(فلذلك فصل بين حيي والبواقي)** يقال عليه ليس المقصود هنا بيان حكم الإدغام في المذكورات كثرة وقلة؛ لأن لها محال أخرى هي أولى ببيان ذلك فيها وإنما ذكرت هنا ليتعين محل القسم الواجب من الإدغام المقصود بيانه هنا وما ذكره ذلك الشارح كاف في ذلك لو قاله المصنف.

قوله: **(والحق اقتتل)** هذا جواب سؤال مقدر وهو أن لقائل أن يقول بناء على ما قلت من أنه إنما فصل بين حيي وها هنا لكثرة الإدغام فيه ينبغي أن يفصل أيضاً بين اقتتل وبين تتنزل وتتباعد لذلك أي لأن الإدغام فيه أيضاً أكثر؛ لأن الإدغام فيه في الابتداء والوصل بخلافه فيهما فإنه لا يجوز إلا في الأصل كما ذكر أجاب بأنه إنما ألحقه بهما وأوردها في سلك واحد؛ لأن الإدغام فيه وإن كان في الحالتين لكنه قليل فشابههما من حيث العلة فلذلك نزل منزلتهما ولم يفصل بينهما لنا.

ولما كان الجمع في مسلك واحد يجوز لجهة جامعة وإن كان بين الإفراد تفاوت فالأولى الجمع بين الكل لجهة جواز الإدغام فيها وإن كان بين الإفراد تفاوت طلباً للاختصار ض.

قوله: **(وأنا أقول إنما لم يذكر ذلك ها هنا إلى آخره)** يقال أيضاً عليه سيصرح بأن الإدغام ليس بواجب إذا كان ثاني المثليين زائداً للإلحاق أو أدى الإدغام إلى لبس بل هو ممتنع حينئذٍ فكما لم يستغن به عن قوله هنا ولا إلحاق ولا لبس كذلك ينبغي أن لا يكتفي بما سيشير إليه عن التنبيه على نفي العروض.

واعلم أنه يجوز فك الإدغام الواجب للضرورة، كقوله[1]: [البسيط]

أَنِّـي أَجُـودُ لأقْـوام وإنْ ضَـنِـنُـوا مَـهْـلاً أعـاذِلَ قـد جَـرَّبْـتِ مِـن خُـلُـقِـي

يريد ضنوا، أي بَخلوا، وشذ نحو قطِط شَعره، أي اشتدت جعودته، ودبِبَت المرأة، أي نبت الشعر على جبينها، ولجِجت العين لصقت بالرمض، وضبب الولد أي كثر ضبابه، وذلك لبيان الأصل كالقود في الإعلال.

(١) البيت لقَعْنَب بن أم صاحب كما في اللسان (ضنن). وجاء به على الأصل حيث لم يدغم.

. . . .

لأنه سيشير بعد ذلك إلى جواز الأمرين أي الإدغام وتركه في رد ولم يرد، ولا يخفى أن من يقول رد ولم يرد أي بالإدغام يقول رد القوم ولم يرد القوم كذلك، ومن قال اردد ولم يردد بالفك يقول اردد القوم، ولم يردد القوم كذلك، وقال أيضاً لقائل: إن يقول لا حاجة إلى قول إلا في نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد؛ لأن عدم الوجوب فيه للإلباس، وقد علم ذلك من قوله ولا لبس، ثم أجاب عنه بأن الالتباس لم يحصل ها هنا في اللفظ، والمراد بقوله ولا لبس هو اللبس لفظاً وهذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله ولا لبس عن مثل سرر لما مر، وسنبينه بياناً شافياً إن شاء الله تعالى.

ثم إنه يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجيب إدغامه كقوله[1]: [الطويل]

مَهْلا أعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي ... أنّى أَجُودُ لأقوام وإنْ ضَنِنُوا

يريد وإن ضنوا أي بخلوا فأظهر التضعيف ضرورة نحو قَطط شعره اشتدت جعودته، ودببت المرأة نبت الشعر على جبيتها، . . . .

. . . .

قوله: (**ههنا في اللفظ**) بل بالكتابة وهذا في اقتتل لو أدغم فيه لا يصح؛ لأن هناك يحصل اللبس لفظاً أيضاً ض. قوله: (**ولا لبس عن مثل سرر**) ويمكن جوابه بأن قوله ولا لبس عام فلا وجه لتخصيصه بالاحتراز عن مثل سرر ض.

قوله: (**لما مر**) أي من أن اللبس إنما يمنع من الإدغام في الاسم دون الفعل فلا تخرج المذكورات مطلقاً عن الوجوب بقوله ولا لبس فيستغنى عن التصريح بإخراجها.

قوله: [البسيط]

(مَهْلا أعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي ... أنّى أَجُودُ لأقوام وإنْ ضَنِنُوا)

من فعل يفعل، وقال الفراء: بفتح الماضي وكسر المضارع لغة صحّاح.

قوله: (وإن ضننوا) قال الجوهري: يقال ضننت بالشيء أضن به ضنًّا وضنانة إذا بخلت به وهو ضنين به وضننت بالفتح أضن لغة. قوله: (**وشذ نحو قطط شعره**) هو بالكسر وكذا دببت المرأة ولححت العين وضبب البلد ومثلها ألل السقيا وصكك الفرس ومششب الدابة بمعجتين والرمص بفتح الميم وسخ يجتمع في الموق والضباب بكسر الضاد جمع ضب، أما الضباب

. . . .

(١) هو لِقَعْنَب بن أمّ صاحب. و الشّاهدُ فيه: (وإن ضننوا) يريد: ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً. انظر: الكتاب ١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٦٣، والخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧، وشرح ملحة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصّل ٣/ ١٢، وضرائر الشّعر ٢٠.

وتُنْقَلُ حركته إن كَانَ ما قبلها سَاكِنٌ غير لينٍ، نَحْو: يَرُدُّ، . . . .

جـ ولححت العين لصقت بالرمص وضبب البلد كثر ضبابه وهي مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود في الإعلال.

قوله: **(وتنقل حركته)** يريد أنه إذا أدغم فيما إذا كان المثلان متحركين، فإما أن يكون ما قبلهما متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً كما في مد، وأصله مدد فإنه يسكن أول المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل، وأما إن كان ما قبل المثلين ساكناً فإما أن يكون ذلك الساكن حرف لين أو لا. فإن كان حرف لين فتدغم أيضاً من غير نقل الحركة نحو ماد وتمود الثوب وخويصة، وإن لم يكن ذلك الساكن حرف لين تنقل حركة أول المثلين إليه ثم يدغم كما في يرد وأصله يردد نقل حركة الدال إلى الراء ثم أدغم.

كه **(وتنقل حركته إن كان قبله ساكن غير لين)** نقلاً واجباً وصوابه أن يقول غير مدة ولا ياء التصغير لأن لا تنقل الحركة إلى المدة لأنها لا تحتمل الحركة وكذا ياء التصغير لأنه موضوع على السكون وأما غيرهما فتثقل الحركة إليه سواء كان حرفا صحيحاً **(نحو يرد)** أصله يردد أو واواً أو ياء نحو يود أصله يودد من وددت الرجل أوده وإيل أصله إيلل من اليلل هو قصر الأسنان العليا يقال رجل إيل وامرأة يلاء وكان عليه استثناء باب افتعل فإنه لا يجب النقل فيه على الأكثر بل يجوز ولذلك جاء فيه قتل بفتح الفاء على تقدير نقل حركة التاء اليد ويكسره على تقدير حذف الحركة من غير ثقل وعلى التقديرين سقط همزة الوصل للاستغناء عنها عند التحرك الفاء وإنما لم يجب النقل فيه لأن حركة الأول من المثلين لم تكن حركة لعين فلا يجب المحافظة عليها بنقلها إلى ما قبلها فيجوز النقل

لـ بالفتح فيقال منه أضب اليوم أي صار ذا ضباب. قوله: **(ولحححت العين)** ومنه قولهم هو ابن عمي لحا أي لاصق النسب. قوله: **(بالرمص)** الرمص بالتحريك وسخ يكون في الموق صحاح.

قـ (و) متى أُريد إدغام المثلين، وأولهما متحرك، (تنقل حركته) إلى ما قبله (إنْ كان قبله ساكن غير) حرف (لين)، الأَوْلَى غير مدة، ولا ياء تصغير، (نحو يَرُدُّ)، أصله يردد، نقلت ضمة الدال الأولى إلى الراء، وأدغمت، ونحو يود، أصله يودد، من ودِد الرجل، فإن كان قبله ساكن هو مد، أو ياء تصغير سكنت حركته، وأدغم، لأنّ التقاء الساكنين مغتفر في مثله، نحو مادَ وتمودّ الثوب، وخويصة وإنْ كان قبله متحرك سلبت الحركة

وَسُكُون الْوَقْف كالحركة، وَنَحْو: ﴿مَكَّنَنِيْ﴾ [الكهف: ٩٥]، ويمكِّنُني، و﴿مَنَاسِكَكُم﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مَا سَلَكَكُم﴾ [المدثر: ٤٢] من بَاب كَلِمَتَيْنِ، ....

قوله: (**وسكون الوقف**) يعني لو سكن آخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعاً من الإدغام؛ لأن السكون الذي يكون للوقف فهو كالحركة.

قوله: (**ونحو مكنني**) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال قد اجتمع مثلان ها هنا، ولا إلحاق ولا لبس مع أنهم لم يوجبوا الإدغام فأجاب بأن نون الوقاية في نحو مكنني ويمكنني، والضمير المجرور في مناسككم والضمير المنصوب فيما سلككم ليس من نفس الكلمة التي اتصل بها فلا يكونان في كلمة واحدة.

وعدمه (**وسكون الوقف كالحركة**) فلو سكن الثاني من المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعاً من الإدغام (**ونحو مكنني ويمكنني**) مما كان فيه نون الوقاية مع نون هي لام الكلمة (**ومناسككم و**) ما (**سلككم**) مما اجتمع فيه كاف الضمير مع كاف هي لام الكلمة (**فمن باب كلمتين**) لا يجب الإدغام (**ويمتنع**) الإدغام.........................

قوله: (**لأن السكون الذي يكون للوقف كالحركة**) أي لعروضه ومن ثم لم يمنع من الإمالة لأجل الكسرة في النار والناس ونحوهما.

قوله: (**فهو كالحركة**) هذا على مذهب الأخفش.

قوله: (**فلا يكونان في كلمة واحدة**) أي في التحقيق وإن جعلهما القراء في كلمة تجوزاً للاتصال في الكتابة واتصال الضمير مثلاً.

أيضاً، وأدغم نحو مدّ وردّ، الأصل مدد وردد، (وسكون الوقف) في جميع ما ذكر (كالحركة) في أنه لا يمنع الإدغام كالوقف على مد وسرَ، (و) أمَّا (نحو مَكَّنني ويُمكِّنني ومَناسِككم و) ما (سَلَكَكم) مما اجتمع فيه مثلان ثانيهما نون وقاية، أو ضمير مجرور، أو منصوب، (فـ) إنما لم يجب إدغامه مع أنه قد اجتمع فيه مثلان، ولا إلحاق، ولا لبس، لأنه (من باب كلمتين)، لأنّ كلا من نون الوقاية، والضمير المجرور والمنصوب ليس من نفس الكلمة التي اتصل بها، فليستا في كلمة.

ومـمـتـنـع فِـي الْـهـمـزَة على الْأَكْثَر، وَفِي الْألف، وَعـنـد سُكُون الثَّانِي لـغير الْوَقْف، نَحْو: ظَلِلْتُ، وَرَسُولُ الْحَسَنِ، . . . .

جـ قوله: (**ويمتنع**) لما فرغ مما يجب فيه الإدغام شرع فيما يمتنع وهو في صور:

منها في الهمزة، وفي الألف كما مر، وإنما ذكرهما ها هنا مع استثنائهما قيل لأنه إنما علم مما مر عدم وجوبه وبين ها هنا امتناعه.

ومنها أن يكون الثاني ساكناً لغير الوقف سواء كانا في كلمة نحو ظللت أو في كلمتين نحو رسول الحسن، وإنما امتنع الإدغام فيهما؛ لأنه لو أدغم لوجب تحريك الثاني، ولا يستقيم إذ لا يكون ما قبل الضمير المرفوع المتحرك إلا ساكناً، وكذا لا

نقـ (**في الهمزة على الأكثر وفي الألف**) كما ذكرنا وإنما ذكر ههنا مع استثنائهما قبل لأنه إنما يعلم مما مر عدم وجوب الإدغام وهنا من امتناعه (**و**) يمتنع (**عند سكون الثاني لغير الوقف**) سواء كانا في كلمة أو كلمتين (**نحو ظللت**) بكسر العين في كلمة (**ورسول الحسن**) في كلمتين والسكون في كلمة هو السكون الذي حصل بعد حذف الحركة بموجب لا يمكن تحريكه ما دام ذلك الموجب باقياً كالضمائر المرفوعة المتحركة والسكون في كلمتين هو السكون الذي وضع أول الكلمة الثانية عليه نحو قلن انفعلن، فقال الخليل: أن بعض العرب يدغمون نحو رددن فيسكنون الحرف الأول من المثلين ويحركون الثاني بالفتح لالتقاء الساكنين فيقولون ردن، قال السيرافي هذه لغة ردية فاشية في عوام بغداد. . . . .

لحـ قوله: (**مما مر عدم وجوبه**) ولا يلزم من عدم الوجوب الامتناع فقد يكون جائزاً.

قوله: (**وإنما امتنع الإدغام فيهما**) امتناع الإدغام فيهما هو المشهور وحكى الخليل إن ناساً من بكر بن وائل يقولون في رددت، ورددن، ردت، وردن قال المصنف: ولا يؤبه بهؤلاء ولا يعتد بلغتهم.

فلـ ثم أخذ في بيان غالب ما يمتنع فيه الإدغام، فقال: (وممتنع)، وفي نسخة ويمتنع (في الهمزة) في غير نحو سأال بقرينة ما مر، (على) قول (الأكثر، وفي الألف)، وذكرهما فيما مر، إنما علم منه عدم وجوب الإدغام، وهو أعم من امتناعه، مع أنّ ما هناك مقيد بسكون الأول بخلافه هنا في الهمز، نحو قرأ آية فما هنا أعم من وجه آخر، (وعند سكون الثاني) من المثلين (لغير الوقف) في كلمة كانا أو كلمتين (نحو ظَلِلْت ورسُولُ الْحَسن)، إذ لو أدغم تحرك الثاني، ولا يستقيم، إذ لا يجوز تحريك ما قبل

وَتَمِيمُ تُدْغَم فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدَّ، . . . .

يجوز تحريك لام التعريف للإدغام، وكذا لا يدغم اردد ولم يردد عند الحجازيين لسكون الثاني، وأما بنو تميم فيدغمون فيقولون رد ولم يرد؛ لأن السكون فيهما عارض فلا يعتد به ويفرقون بين ظللت ولم يردد مع أن السكون فيهما عارض بأن السكون في

(**وتميم تدغم في نحو رد ولم يرد**) مما كان الثاني ساكناً سكون عارض وهو السكون الذي حصل بعد حذف الحركة بموجب يجوز تحريك الساكن مع وجود ذلك الموجب بحركة أخرى لضرورة كالتقاء الساكنين كالسكون بالأمر والجزم وإنما تدغم تميم نظراً إلى عروض السكون وجواز التحريك مع وجود الموجب للسكون نحو اردد القوم

قوله: (**وكذا لا يدغم في نحو أردد ولم يردد**) أي في كل ما سكن فيه ثاني المثلين للأمر أو الجزم سواء كان ثلاثيًّا من باب نصر أو غيره. قوله: (**ولم يردد عند الحجازيين**) في المضارع المجزوم وفي الأمر بالصيغة لغتان لغة الحجازيين الفك ولغة تميم الإدغام، وكلاهما جاء في القرآن كقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾ [المائدة: ٥٤] وفي موضع: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ﴾ [طه: ٢٢]، ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]، لكن الإدغام في المضارع المجزوم أكثر وفي الأمر الفك أكثر لما ورد في القرآن هكذا.

قوله: (**لسكون الثاني**) أي وإن تحرك لالتقاء الساكنين نحو لم يردد الرجل لعروض الحركة وقد يقال ينبغي أن يظهر الحجازيون أيضاً إذا تحرك لاتصال نون التأكيد لنظير ما ذكر من العروض فيجاب بأن نحو لم يردد الرجل في تقدير السكون وما اتصل به نون التأكيد ليس كذلك لأنها أبطلت إعراب الفعل ولذلك تحذف نون الرفع معها كما أن التسكين مع جماعة المؤنث مزيل للفظ الإعراب ثم لم يقدر بعد ذلك.

قوله: (**وأما بنو تميم فيدغمون**) قال أبو حيان: جعل بعض أصحابنا الإدغام لغة غير الحجازيين ولم يخص تميماً وقد ورد اللغتان في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤] فهما فصيحتان وإن كان الفك أفصح، وقد أجمع القراء عليه

الضمير المرفوع المتحرك مطلقا، ولا تحريك لام التعريف للإدغام، وقال الخليل: إنّ بعض العرب يدغم نحو ردَدْن، فيقول ردّن، قال السيرافي: هذه لغة رديئة فاشية في عوام بغداد، (وتميم تدغم نحو رُدَّ) يا رجل، (ولم يَرُدَّ) مما سكون الثاني فيه عارض، إذ أصل ذلك اردد، ولم يردد، فالسكون عارض، لوجود مقتضيه، فلا يعتد به، ويفرقون بين ذلك وبين ظللت، مع أنّ السكون فيه عارض لأن السكون في ظللت لا ينفك بخلافه فيما ذكر، فإنْ قيل: دخول الجازم في لم يردد نظير الاتصال بالضمير في ظللت، قلنا: التاء كجزء من الكلمة، بخلاف الجازم، أمَّا الحجازيون فلا يدغمون في ذلك اعتدادا

وَعند الْإِلْحَاق واللَّبْسِ بزنةٍ أُخْرَى، نَحْو: قَرْدَدٍ . . . .

ظللت لازم مع التاء لا ينفك وفي لم يردد قد يزول عن زوال الجازم فإذا أورد عليهم أن اتصال التاء بظللت كاتصال الجازم بيرد يجيبون عنه بأن التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم فلذلك أدغم في لم يردد ولم يدغم في ظللت.

ومنها أن يكون الثاني مكرراً للإلحاق فإنه لا يدغم نحو قردد؛ لأنه كررت اللام فيه للإلحاق بجعفر فلو أدغم لخرج من هذا الغرض.

ومنها أن يؤدي الإدغام إلى التباس زنة بزنة أخرى . . . .

فجوزوا الإدغام فيما لم تعرض فيه تلك الحركة أيضاً وجعل الساكن كالمتحرك وأدغم بعد أن يسكن الأول للإدغام ويحرك الثاني لالتقاء الساكنين إلا في فعل التعجب نحو أحبب به فإنه يجب الإظهار عندهم أيضاً لكونه غير متصرف وأما أهل الحجاز فيظهرون نظراً إلى مجرد سكون الثاني وهذا الاختلاف إذا لم يتصل بهما الضمير البارز المرفوع، أما إذا اتصل بهما ذلك الضمير فيمتنع الإدغام إن كان متحركاً بالاتفاق نحوارددن على الأكثر ويجب إن كان ساكناً نحو ردا ردوا ردي (و) يمتنع **(عند الإلحاق واللبس بزنة أخرى نحو قردد)** للإلحاق . . . .

في قوله تعالى: ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧]، ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ونحوها وهو متعين على المشهور في فعل التعجب نحو اعزز علي واحبب إلينا خلافاً للكسائي. قوله: **(ومنها أن يكون الثاني مكرراً للإلحاق)** جعله مكرراً لأن التكرير يحصل به ومثل اللفظ الذي حصل به ومثل اللفظ الذي حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين ما حصل فيه الإلحاق بزايد قبلهما نحو: هيلل إذا قال لا إله إلا الله وقد يشمله عبارة المصنف. قوله: **(فإنه لا يدغم نحو قردد)** الظاهر أن الضمير للشأن وأن يدغم مسند لما بعده ويحتمل أن يكون للثاني بتأوي لا يدغم فيه.

قوله: **(نحو قردد)** القردد المكان الغليظ المرتفع والجمع قرادد وقالوا قراديد كراهية الدالين صحاح. قوله: **(لخرج من هذا الغرض)** لأنه لو أدغم مع النقل، ويقال قرد لم يبق بينهما موافقة وإن أدغم من غير نقل يلزم التقاء الساكنين على غير حده.

بالعارض، ومحل الخلاف إذا لم يتصل بها ضمير بارز مرفوع أو نون توكيد، وإلّا امتنع الإدغام إنْ كان الضمير متحركا، نحو ارددنَ على الأكثر، ووجب إنْ كان ساكناً نحو رد ردواً ردي أو اتصل بهما نون توكيد نحو رُدَّنْ، واتفقوا على وجوب الإظهار في فعل التعجب، نحو أحبب به، لأنه غير متصرف، وعلى وجوب الإدغام في هلمَّ، وعطف على في الهمز قوله: (وعند الإلحاق و) عند (اللَّبس بِزنة أخرى نحو قَرْدَدَ) مثال للملحق

وسُــــــرُرٍ، ....

نحو سرر كما مر، وكذا نحو ظلل وشرر؛ لأنه لو أدغم لم يدر أهو فعل بفتح العين في الأصل سكن لأجل الإدغام، أو فعل بسكون العين، فإن قلت: قد أدغموا نحو رد مع الالتباس، أجيب: بأن الإدغام منفك فيه ويتحرك العين نحو رددت، وأما نحو شرر وظلل فلو أدغم فيه لم ينفك إدغامه وبأنه ليس في الأفعال الثلاثية ما هو ساكن العين وضعاً فيعلم حيث أن السكون عارض، وأما الأسماء فسكون العين فيها شائع فلا يعلم ذلك فيه، وإذا علم في الفعل أنه متحرك العين فخصوصية الحركة من الضم والفتح والكسر يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك نحو شددت وفررت، ويعلم أيضاً بالمضارع؛ لأنك إذا قلت يفر ويشد علم أن ماضيهما فعل، وإذا قلت بعض علم أن ماضيه فعل وبصيغة الأمر أيضاً؛ لأنك إذا قلت فر بالكسر وشد بالضم، وعض بالفتح علم ذلك أيضاً، وأما قولهم قص بمعنى قصص لرأس الصدر الذي يقال له بالفارسية

(وسرر) للبس وقد ذكرنا بيانه ....

قوله: **(وكذا نحو طلل)** مثله في امتناع الإدغام نحو صفف بضم وفتح وكلل بكسر وفتح وكذا ما وازن شيئاً من المذكورات بصدره لا بجملته نحو دحجان مصدر دج بمهملة وجيم بمعنى دب فإنه مبدو بفعلل كطلل وكذا وددء جمع ودود هو مبدو بمثل صفف وكذا لو بنى مثل سيراء وسلطان بضمتين بمعنى سلطان من رد لقيل ادداء ورددان فيعاملان معاملة كلل وسرر ففي جميع هذه المذكورات يمتنع الإدغام، وكذا في مثال إبل من الرد ولم يسمع في المضاعف. قوله: **(وأما نحو شرر وطلل)** الشرارة واحدة الشرار وهو ما يتطاير من النار وكذلك الشرر والواحدة شررة صحاح. الطلل ما شخص من آثار الدار والجمع أطلال وطلول.

قوله: **(علم أن ماضيه فعل)** بكسر العين؛ لأن فاءه حرف حلق لا عينه أو لامه.

قوله: **(وأما قولهم قص)** جواب سؤال مقدر وهو أن ما قلتم أنه لا يدغم في الأسماء للالتباس منقوض بقص فإنه اسم ومع هذا أدغم فيه مع الإلباس أجاب بأن فيه لغتين فأدغم ما هو ساكن العين لا متحرك العين ولا الإلباس.

(وسُرُر) مثال للملبس، وتقدما، ومن الملبس قوول، وتقدم، ونحو طلل وشرر. لأنه لو أدغم لم يُعلم أنه فعَل بالفتح، فسكن للإدغام، أو فعْل بالسكون، فإن قيل: فقد أدغموا رُد ومُدّ مع وجود اللبس، قلنا: الإدغام ينفك مع الضمير نحو رددت بخلاف نحو طلل وشرر من الأسماء، ولأنه ليس في الفعل الثلاثي ما هو ساكن العين وضعاً فالسكون فيه عارض، بخلاف الاسم، وإذا كان وضع الفعل تحريك عينه، فخصوصية حركته من ضم وفتح وكسر تُعلم في الماضي من المضارع، وعند اتصال ما يوجب الانفكاك. وأمَّا قولهم قصَّ بمعنى قصص لرأس الصدر، فليس مما اجتمع فيه مثلان متحركان

وَعند سَاكن صَحِيح قبلهمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْو: قَرْمِ مَالِكٍ، . . . .

سرسينة فليس فيه مما اجتمع مثلان متحركان وأدغم بل هما اسمان أحدهما متحرك العين، والآخر ساكن العين كنشر ونشر.

ومنها أن يقع قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين مثلين كانا أو متقاربين نحو قرم مالك، والقرم السيد، ومن بعد ظلمه، وإنما امتنع الإدغام؛ لأنه لو أدغم فإذا أسكن الميم الأول لم تنقل حركته إلى الراء، وأدغم لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر، وإن نقل حركته إلى الراء تغير بناء الكلمة، والمراد بالصحيح في قوله ساكن صحيح أن يكون غير حرف مد حتى يمتنع الإدغام في نحو قوم مالك بالواو لعدم المد،

(و) يمتنع **(عند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قرم مالك)** والقرم السيد وإنما يمتنع الإدغام لأنه إن لم تنقل الحركة لزم التقاء الساكنين على غير حده وإن نقلت لم يجز لأنه في كلمتين وإنما يجب النقل في كلمة نحو يرد ولم يجز في كلمتين لأن اجتماع المثلين في كلمة لازم فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة مع إمكان رعاية الوزن بنقل الحركة الأولى إلى ما قبله بخلاف الاجتماع في كلمتين فإنه غير لازم فلا يجوز تغيير البنية لأمر غير لازم مع أنه لا يمكن رعاية البنية بنقل الحركة لأن الحركة أول المثلين إذا

قوله: **(كنشر وبشر)** قال في القاموس: النشر الريح الطيبة، ثم قال والتفريق والقوم المتفرقون لا يجمعهم رئيس وتحرك.

قوله: **(ومنها أن يقال قبلهما ساكن صحيح)** من هذا النوع يعلم امتناع الإدغام إذا كان الحرف الأول تاء متكلم نحو جلست تجاهك أو تاء مخاطب نحو أنت تعلم.

قوله: **(والمراد بالصحيح إلى آخره)** اعلم أن لما قبل المدغم ثلاثة أحوال لأنه إما مد فيسوغ الإدغام اتفاقاً مثل قال لهم ويقول لهم، وفعل لهم، وإما صحيح ممتنع عند البصريين ومن وافقهم نحو من بعد ذلك، وشهر رمضان، وإما حرف لين لا مد نحو شوب بكر، وقد اختلفوا في ذلك فالكوفيون يجرونه مجرى المد فيدغمون جوازاً والبصريون ينزلونه منزلة الصحيح فيمنعون الإدغام وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام في حيث شئتم، وكلام المصنف ظاهر في

وأدغم، بل هما اسمان أحدهما متحرك العين، والآخر ساكنها كنشْر ونشَر، (و) يمتنع (عند ساكن صحيح قبلها)، أي المثلين، وهما (في كلمتين نحو قَرْمُ مالِكٍ) بالراء أي سيّده، إذ لو أدغم، فإن لم تنقل حركة الأول لزم التقاء الساكنين على غير حدّه، أو نقلت لزم تغيير بناء الكلمة، وخرج بالصحيح حرف العلة، فيجوز عنده الإدغام، سواء أكان حرف مد نحو الناس سواء، والرحيم ملك، أم لا، نحو قوم مالك بالواو، ومنعه بعضهم في الشق الثاني، . . . .

وَحُمِلَ قَولُ الْقُرَّاء علـى الْإخْفَاءِ، . . . .

ي وفي نحو عدو وليد وولي يزيد أيضاً لذهاب المدة بالإدغام فيلزم المحذور المذكور من أنه إن نقل حركة الواو والياء الثانية إلى الأولى منهما تغير بناء الكلمة وإن لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر، وإن كان قبلهما ساكن هو حرف مد نحو إمام مقام، وحميم ملك، وغرور رفيق فلا يمتنع الإدغام.

قال المصنف في شرح المفصل: هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون؛ لأن النحويين مطبقون على أنه لا يصح الإدغام والمقرؤن مطبقون على أنه يصح فيعسر الجمع بينهما ثم قال، وقد جمع الشيخ الشاطبي: بين هذين القولين، وقال أراد القراء الإخفاء وسموه إدغاماً لقربه منه، وأراد النحويون الإدغام المحض، ثم قال المصنف

ج كان في كلمتين يكون حركة الآخر وحركة الآخر لا تعتبر في الوزن (**وحمل قول القراء على الاخفاء**) لأن الإخفاء قريب من الإدغام فأطلق على الإخفاء لفظ الإدغام مجازاً

ل الجواز؛ لأن الصحيح إنما يذكر في مقابلة المعتل مطلقاً ليناً كان أو مداً وهو الموافق لقوله في باب التقاء الساكنين أو نحو حويصة قياس، وأما ما قاله الشارح فبعيد من كلام هنا، ومخالف لكلامه في باب التقاء الساكنين، ولكن الشارح وافق البصريين. لنا. اعلم أن اختيار ابن الحاجب وابن المالك اختيار مذهب الكوفيين. قوله: (**لذهب المدة بالإدغام**) قال ابن عصفور الدليل على أن المد قد زال بالإدغام وقوع لي وقو في القوافي مع ظبي وغزو مع امتناع وقوع عين في قافية مع حزن فدل ذلك أن الإدغام يصير الياء مثلاً بمنزلة الحرف الصحيح.

قوله: (**تغير بناء الكلمة**) يمكن أن يراد يتغير بناء الكلمة اتصال آخر أحدهما بأول الأخرى فيتوهم أنه أول حرف من الكلمة الأخيرة، وحينئذ لا يرد ما أورده ض، وذلك لأنها يكون على وزن فيصير على وزن آخر، فإن قيل كل حرف متحرك أدغم فإن إدغامه تغير بناء الكلمة كشد كان على وزن فعل فصار على وزن فعل، فالجواب أنه يكثر التغيير حينئذٍ بخلاف شد فإن قيل يلزم مثله في نحو يشد، فالجواب أن الإدغام في مثل هذا واجب فاغتفر فيه توالي تغيير البنية بخلاف الإدغام في كلمتين فإنه جائز قلنا عنه مندوحة بأن تعدل إلى الفك.

قوله: (**يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر**) أي ويبطل الأول كما قال المرادي وغيره. قوله: (**بين هذين القولين**) أي قول النحاة والقراء.

قوله: (**وقال أراد الفراء الإخفاء**) قال في قصيدته المشهورة:

ق وحُمِل قول القُرَّاء بجواز الإدغام، وإنْ كان الساكن حرفاً صحيحا (على الإخفاء) فليس ادغاما محضا؛ جمعا بين مذهبهم ومذهب النحويين، إذ الإخفاء قريب من الإدغام. قال

. . . .

وفيه وهذا الجواب وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لا يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام بل أدغموا الإدغام الصريح، وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرأ به في نحو الخلد جزاء، ثم قال والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، وليس قولهم

وإنما حمل عليه للجمع بين قول القراء بجواز الإدغام وقول النحاة بامتناعه وفيه نظر لأنهم صرحوا بالادغام ولذلك قال الشاطبي:

وما كانَ من مِثْلَين في كِلْمَتَيهما فلا بدَّ من إدغام ما كانَ أَوَّلاً

كيَعْلَمُ ما فيه هُدَى وطُبِعَ على قُلوبِهِمُ والعفوَ وَأْمُرْ تمثلا[1]

والرجوع إلى قول القراء أولى لتواتر نقلهم عمن ثبت عصمته صلى الله عليه

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلَا

تقول العرب طبق السيف المفصل أصابه، وطبق فلان المفصل إذا أصاب في فعله أو قوله أو اعتقاده. قوله: **(وهذا الجواب وإن كان جيداً على ظاهره)** رد الجواب الأول المذكور الجعبري، فقال: إن هذا الجمع ليس بشيء؛ لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذٍ يكون مختلساً ظاهراً لا مدغماً ولا مخفى كيأمركم ولا قارئ به ولا جائز أن يكون إخفاء الحرف؛ لأنه مقلوب متصل قام التشديد، وهذه حقيقة المدغم فتسميته إخفاء لا يقلب حقيقته ولو فرضنا حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن المخفي ساكن، والمانع لم يمنع من حيث الإدغام، بل من حيث التقاء الساكنين، والأول ساكن صحيح، وهذا موجود في الإخفاء انتهى. وظاهر أن كلام المصنف بناء على احتمال الأول. قوله: **(بل أدغموا الإدغام الصريح)** في من بعد ظلمه يقولون من يعظلمه مع التقاء الساكنين ض.

قوله: **(في نحو الخلد جزاء)** فيقرؤ الخلجزاء مع التقاء الساكنين.

قوله: **(والأولى الرد على النحويين)** قال الجعبري الجواب عن تمسكهم بالقاعدة أنا لا نسلم أن ما عداها غير جائز بل إنه غير مقيس وما يخرج عن قياسه إن لم يسمع فهو لحن وإن

المصنف في شرح المفصل: وهذا الجواب للشاطبي، قال: وهو وإنْ كان جيدا إلّا أنه لم يثبت أنّ القرَّاء امتنعوا عن الإدغام المحض، قال: والأَوْلى الرد على النحويين، إذ لا يكون قولهم حجة إلّا إذا اجتمعوا، ومن القراء جماعة منهم يقرؤون بادغام، فلا يكون قولهم حجة، بل لو قدر أنه ليس من القراء نحوي كان قولهم أولى، لأنهم ناقلون هذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وحيئذ فالمصير إلى قول القراء أولى، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط

(١) البيتين من منظومة الشاطبية المعروفة باسم: حرز الأماني ووجه التهاني.

وَجَائِزٌ فِي سوى ذَلِك.

ش بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون إجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم لو قدر أن القراء ليس منهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، فإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته إلى الغلط في مثله؛ ولأن ما نقل القراء ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى.

قوله: **(وجائز)** أي الإدغام في غير ما ذكر من الواجب والممتنع جائز، واعترض عليه بأن المثلين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو جاء ببدرة، غير القسمين المذكورين مع أن الإدغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بهما نحو اخشى يا هند فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء الكلمة.

ع وسلم، بخلاف نقل النحاة فإنه ما بلغ حد التواتر **(وجائز)** الإدغام **(فيما سوى ذلك)** المذكور من الواجب والممتنع ويرد عليه ما إذا كان أول المثلين كلمة برأسها يصح الابتداء بها نحو جاء ببدرة فإنه غير القسمين مع أن الإدغام فيه ممتنع أما إذا كان كلمة لا

ح سمع فهو شاذ نحو استحوذ وقد سمع ألا ترى أن من القاعدة أن الأول إذا كان حرف مد. والثاني غير مدغم وهو مركب حذف وقد تخلف في حلقتا البطنان، ومنها أن الأول الصحيح تحرك وقد تخلف منها انتهى. قوله: **(ثبتت تواتراً)** إما صفة موصوف محذوف أي ثبوتاً ذا تواتر أو متواتراً، وإما حال أي متواترة. قوله: **(فكان الرجوع إليهم أولى)** ولو سلم التساوي فالقراء مثبتون للغة والنحاة مانعون لها وقول المثبت أولى ض.

قوله: **(واعترض عليه)** هذا الاعتراض مذكور في شرح الشريف أخذاً من بغية الطالب للشيخ بدر الدين بن مالك وإنما امتنع الإدغام في نحو جاد ببدرة لئلا يجحفوا بذلك المثل باستهلاكهم إياه بعد وضعه على حرف مع استقلاله وعدم تنزله منزلة الجزء مما قبله، والبدرة قال الجوهري عشرة آلاف درهم. قوله: **(فإن إدغامه جائز)** فيقال اخشيا هند.

ق في مثله، ولأنّ ما نقله القراء ثبت تواترا، وما نقله النحويون آحاد، ولو سلم أنّ مثل ذلك ليس متواترا، فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، (و) الإدغام (جائز فيما سوى ذلك)، أي ما ذكر من الواجب والممتنع، واعترض عليه بأنّ المثلين إذا كان أولهما كلمة، يصح الابتداء بها نحو جاد ببدرة فإنه غير القسمين اللذين ذكرهما مع أنّ الإدغام فيه ممتنع، بخلاف ما أولهما كلمة لا يصح لابتداء نحو اخشي يا هند، فإنّ إدغامه جائز، لأنه كجزء الكلمة، ويجاب بأن مفهوم قوله فيما مرّ: وعند تحركهما في

الْمُتَقَارِبَان: ونعني بهما مَا تقاربا فِي الْمخْرج، أَو فِي صفة تقوم مقَامه،..............................

قوله: (**المتقاربان**) لما كان الإدغام يقع في المثلين والمتقاربين أشار إلى بيان تقارب الحروف وتباعدهما والمراد بالمتقاربين ما تقاربا في المخارج أو في صفة تقوم مقامه كالجهر والهمس إلى غير ذلك، ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ومعرفة

يصح الابتداء بها نحو اخشى يا هند فجائز فيه الإدغام لأنه بمنزلة الجزء (**المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج**) أي مخرج الحرف وهو المكان الذي ينشأ الحرف منه ويعرف ذلك بأن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل فأين ينتهي الصوت فثمة مخرجه ألا ترى أنك تقول أب وتسكن فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى (**أو**) تقاربا (**في صفة تقوم**) تلك الصفة (**مقامه**) أي مقام المخرج كالجهر والهمس

قوله: (**المتقاربان**) أي هذا بحث المتقاربين فحذف المبتدأ والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو مبتدأ خبره محذوف أي المتقاربان هذا.

قوله: (**أو في صفة تقوم مقامه**) المراد أو تقاربا في صفة تقوم تقاربهما فيها مقام تقاربهما في المخرج كما سيأتي.

قوله: (**في المتن تقريباً**) يعني قرب تقريباً يعني قرب بعض المخرج بعضاً فلهذا صارت المخارج ستة عشر.

كلمة فيه تفصيل بين ما يكون أول المثلين كلمة يصح الابتداء بها كالمثال المعترض به، وما لا يكون كذلك، كاخشي يا هند، وضرب بكر، ومثل ذلك لا يعترض به.

المتقـــاربان: أي هذا مبحثهما، (ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه) كالجهر والهمس، ومخرج الحرف مكانه الذي يخرج منه، ومعرفة ذلك بأن تسكنه، وتدخل عليه همزة الوصل، وتنظر إلى أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثم مخرجه، ألا ترى أنك تقول أبْ، فتجد الشفتين قد انطبقت إحداهما على الأخرى، وهذه الهمزة مكسورة، إلّا أنْ يكون الحرف الذي أُريد امتحانه الألف، فتكون مفتوحة، لأنّ الألف لا تثبت بعد كسرة، قال بعضهم: والذي يقتضيه النظر الصحيح أنها لا يؤتى بها قبل الألف، بل يؤتى باللام مكانها، فيقال لا، لأنه الحرف الذي استعير للنطق، يسمى ألف، إذألف اسم للحرف الأخير من نحو الفتى والعصا، وأمَّا قول العوام: لام ألف فخطأ.

ومخارج الْحُرُوف سِتَّة عشر تَقْرِيباً، وَإِلَّا فَلِكُل مخرج، ....

ذلك بأن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر أين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثم مخرجه، ألا ترى أنك تقول أب وتسكت فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى، وجملة المخارج ستة عشر تقريباً، وإنما قال تقريباً؛ لأن التحقيق أن لكل حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر وإلا لكان إياه.

قال في شرح الهادي: وهي على اختلافها تكون من أربع جهات الحلق، واللسان، والشفتان، والخياشيم.

(**ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً**) لا تحقيقا (**وإلا**) أي وإن لم تكن تقريباً (**فلكل**) أي فلكل حرف (**مخرج**) مخالف لمخرج الآخر وإلا كان هو إياه والمخرج على اختلافه يكون من أربع جهات: الحلق واللسان والشفتين والخياشيم، واعلم أن عادته وعادة

قوله: (**وإلا فلكل مخرج**) أي وإن لم يقرب فلا يستقيم هذا الحكم إذ لكل مخرج فحذف الجزاء وأقيم علته مقامه. قوله: (**بأن تسكنه**) وإنما تسكن؛ لأنه لو حرك لامتزج مخرجه مخرج الحركة وهو مخرج الألف أو الواو أو الياء بحسب الفتحة والضمة والكسرة، فلما أسكنوه صار مخرجه خالصاً لا يشوبه مخرج آخر. قوله: (**وتدخل عليه همزة الوصل**) ظاهره أنك تدخلها مكسورة، وقد صرح بذلك الموصلي. قوله: (**وتدخل عليه همزة الوصل**) القياس في هذه الهمزة كسرها؛ لأنه الأصل في همزة الوصل وإنما يخرجون عن ذلك لمعارض ككثرة الاستعمال المقتضية لفتحة همزة أل وككراهية الثقل المقتضية لضم همزة نحو اقتل لئلا يخرجوا من سفل إلى علو، وقد نص على كسره الهمزة ابن جني في "سر الصناعة" حيث قال: وسبيلك إذا أردت صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً؛ لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله؛ لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول اك اق اج، وكذلك سائر الحروف. قوله: (**وجملة المخارج ستة عشر**) هذا مذهب الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرمي وقطرب والفراء وغيرهم إلى أنها أربعة عشر فجعلوا اللام والنون والراء مخرجاً واحداً.

قوله: (**والخياشيم**) وإنما لم يذكر الحنك؛ لأنه ليس بمخرج مستقل وإنما له دخل فيه بخلاف الخياشيم للنون الخفيفة فإنها مخرجة على الاستقلال.

(ومخارج لحروف ستة عشر) مخرجا تقريبا بحسب الأماكن، أمّا بحسب الجهات فأربع: الحلق، واللسان، والشفتان، والخياشيم، وستأتي في كلامه، (وإلّا) أي وإن لم تكن المخارج ستة عشر تقريبا (فلكل) من الحروف، وهي تسعة وعشرون (مخرجٌ) مخالف لمخرج غيره، وإلّا لكان إياه، فالمخارج حقيقة بِعِدَّةِ الحروف، لأنّ اختلاف المخارج، وآلات التقطيع، هو الموجب لاختلاف الهيئات القائمة بالأصوات.

فلِلْهمزة وَالْهَاء وَالْألف أقْصَى الْحلق، . . . .

قوله: **(فللهمزة)** يريد أن للحلق سبعة أحرف وثلاثة مخارج:

فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، فلذلك ثقل إخراجها لتباعدها وبعدها الهاء ثم الألف، هكذا قال سيبويه، وزعم أبو الحسن أن مخرج الألف

غيره أن يقدم في الذكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخر عنه وكل حرف من مخرج يقدم على غيره من ذلك المخرج فالسابق بالذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده فقال **(فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق)** فمخرج الهمزة أقصاه من أسفله إلى ما يلي الصدر ولذلك ثقل إخراجها لبعدها وبعدها الهاء ثم

قوله: **(فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق)** قال الجعبري كل مقدار له نهايتان أيهما فرضت أوله كان مقابلها آخره ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم فيه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، ومن ثَمَّه كان أول الأدوات الشفتين وأولهما مما يلي البشرة، وثانيهما اللسان وأوله مما يلي الأسنان وآخره مما يلي الحلق.

وهو ثالثها وأوله ما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر ولو كان وضع على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الحروف الجمهور باعتبار الصوت انتهى.

قوله: **(يريد أن للحلق سبعة أحرف)** ذهب أبو الحسن شيريح بن محمد بن شريح إلى أن الألف هوائية لا مخرج لها وجعل حروف الحلق ستة، وقد روى هذا عن الخليل قال الجعبري وهو التحقيق قال ومعنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق ثم يميل ويمر على الكل، ومن ثَمَّ نسب إلى كل مخرج وخصه دون أختيه للزومه وهذا معنى قول مكي

(فللهمزة والـ[illegible]ـألف) من المخارج (أقصى الحلق)، أي أبعده عن الفم بهذا الترتيب، فأبعد الحروف مخرجا الهمزة، ولذلك ثقل إخراجها، فالهاء، فالألف، وسوّى أبو الحسن بين الهاء والألف، وردّ بأنّ الألف إذا حركت انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها كانت أقرب إليها من الهمزة، فكان ينبغي أن تقلب إليها، وأُجيب بأن هذا يدل على فساد مذهبكم، لأنّ الهاء أقرب إليها عندكم من الهمزة، فلو كان الانقلاب للقرب لانقلبت هاء، فلما انقلبت همزة، دلّ على أنه لا فاصل بينها وبين الهمزة، ولم تقلب إلى الهاء لأنها معها في المكان، وضعف بأن المانع من قلبها إليها خفاء الهاء، لا كونها في مكانها، هذا مع أنهما لو اتحدا مخرجا لم يتميّز أحدهما عن الآخر.

. . . .

ش هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده، قال ولهذا قال سيبويه أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهي الهمزة والألف، والهاء وساقها إلى آخرها على ترتيبها في المخارج فقدم الألف على الهاء، ثم قال وللحروف العربية ستة عشر مخرجاً فأقصاها مخرج الهمزة والهاء والألف، فقدم الهاء على الألف فتقديم الألف على الهاء مرة وتأخيرها عنها أخرى يدل على أنهما من مخرج واحد، وأبطلوا قوله بأنا متى حركت الألف انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة فكان ينبغي أن تنقلب إليها وأجيب بأن هذا يدل على فساد مذهبكم؛ لأن الهاء أقرب إليها على زعمكم من الهمزة فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء فلما لم تنقلب إلا همزة دلت على أن الهمزة أقرب المخارج إليها، وليس بينهما فاصل، ولم تنقلب هاء؛ لأنها في موضعها، وهذا ضعيف؛ لأن قولهم لو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء ممنوع لجواز أن يكون خفأ الهاء مانعاً من ذلك، وقولهم لم تنقلب هاء؛ لأنها في موضعها ضعيف؛ لأن كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب إليها لما مر، فلم يكن مانعاً هذا مع أنهما لو اتحدا في المخرج لم يتميز أحدهما عن الآخر.

ق . . . .

ح لكن الألف حرف يهوي في الفهم حتى ينقطع مخرجه في الحق وقول الداني لا معتمد له في شيء من أجزائه وعلى هذا يحمل جعل الناظم وغيره الألف حلقيًّا انتهى. قوله: (**فأقصاها مخرجاً**) وهو بالنصب على التمييز. قوله: (**وأجيب بأن هذا يدل**) أي الإبطال أو الدليل أو الإبدال إلى الهمزة دون الهاء. قوله: (**على زعمكم**) هو بفتح الزاي وضمها.

قوله: (**ولم تنقلب هاء لأنها في موضعها**) فالهاء والألف من مخرج واحد وبواسطة التحريك زلقت من مخرجها إلى مخرج الهمزة فصارت همزة وتقرر هذا ما نقلناه عن ابن جني أن الحركة تقلق الحرف عن موضعه والحق عدم خروج الحرف بواسطة التحريك عن مخرجها وإلا يلزم أن لا يكون الحرف المتحرك في مخرجها غايته أن بواسطة التحريك حصل لها قلق واضطراب وميل إلى مخرج الحركة، وإنما خرج الألف بالتحريك عن مخرجه؛ لأنه صارت بالتحريك حرفاً آخر بخلاف سائر الحروف ض. قوله: (**لما مر**) أي لأجل القرب.

قوله: (**هذا**) أي مضى هذا أو خذ هذا.

أ . . . .

وللعين والحاء وَسطه، وللغين وَالْخَاء أدناه، وللقاف أقْصَى اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللكاف مِنْهُمَا مَا يليهما، . . . .

قوله: **(وللعين)** أي مخرج العين والحاء الغير المعجمتين وسط الحلق فالعين أبعدهما من الفم والحاء أقربهما إليه، وللغين والخاء أدناه أي إلى الفم فهذه الحروف السبعة حلقية. قوله: **(وللقاف)** أي مخرج القاف هو أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف من أقصى اللسان، والحنك ما يليهما أي ما يلي أقصى اللسان والحنك يريدان مخرج الكاف أرفع من مخرج القاف أي أقرب منه إلى مقدم الفم، ويعرف ذلك بأنك إذا تقف على القاف والكاف نحو أقْ وأكْ تجد القاف أقرب إلى الحلق والكاف أبعد.

الألف **(وللعين والحاء)** غير المعجمتين **(وسطه وللغين والخاء)** المعجمتين **(أدناه)** إلى الفم فهذه الأحرف السبعة حروف الحلق **(وللقاف أقصى اللسان وما فوقه)** من الحنك **(وللكاف منهما)** يعني من أقصى اللسان والحنك **(ما يليهما)** أي ما يلي أقصى اللسان والحلق يعني مخرج الكاف أقرب من مخرج القاف إلى مقدم الفم. . . . .

قوله: **(فالعين أبعدهما من الفم)** هذا هو الظاهر من كلام سيبويه وصرح به أبو محمد مكي، وصرح أبو الحسن شريح على أن العين في الرتبة بعد الحاء. قال أبو حيان: وهو الأظهر.

قوله: **(وللغين والخاء أدناه)** قال أبو حيان: يظهر من كلام سيبويه وعثمان الصيرفي أن الغين قبل الخاء وهو قول أبي الحسن ونص أبو محمد مكي على تقدم الخاء على الغين، والأظهر الأول انتهى.

قوله: **(وللقاف)** هذا شروع في الحروف اللسانية.

(وللعين والحاء) المهملتين من المخارج (وسطه)، أي الحلق بهذا الترتيب، فأبعدهما عن الفم العين، ثم الحاء. (وللغين والخاء) المعجمتين (أدناه)، أي الحلق، بهذا الترتيب، فهذه الحروف السبعة حلقية، فللحلق سبعة أحرف، ومخارجها ثلاثة.

(وللقاف) من المخارج (أقصى اللسان)، أي أبعده عن الفم، (وما فوقه) من الحنك الأعلى. (وللكاف منهما)، أي من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك (ما يليهما)، فمخرجها أقرب إلى الفم من مخرج القاف، كما يعرف بالوقف عليهما.

وللجيم والشين وَالْيَاء وسط اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللضاد أول إِحْدَى حافتيه وَمَا يليها من الأضراس، وللام مَا دون طرف اللِّسَان

ك وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وللضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن. والحافة الجانب، وينبغي أن تعلم أنه ليس المراد بأول حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف فإنه دل على تأخر مخرجه من مخرجهما، وإذا أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء أيضاً علم أن مخرجها من حافة اللسان لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد، ثم إن إخراجها من جانب الأيسر عند الأكثر وقد يستوي الجانبان عند البعض.

قوله: **(وللام ما دون طرف اللسان)** ....

ج (**وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك**) الأعلى (**وللضاد أول إحدى حافتيه**) أي حافتي اللسان، والحافة: الجانب (**ولا يليهما من الإضراس**) التي في الجانب الأيمن والأيسر ولما أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء علم أن مقابل مخرج هذه الثلاثة من حافة اللسان لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد وأكثر الناس على إخراجها من جانب الأيسر (**واللام ما دون طرف اللسان**) أي أول إحدى حافتيه لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى الفم من مخرج الضاد..........

ك قوله: (**بأول إحدى حافتيه**) أي الأول الذي يقابل أقصى اللسان ويقابل ما يليه من الحنك أعلى. قوله: (**والحاقة الجانب**) هي بتخفيف الفاء. قوله: (**وقد يستوي الجانبان عند بعض**) يحكى عن عمر بن الخطاب أنه كان يخرجها من الجانبين معاً.

قوله: (**لكن أقرب**) أي لكن أقرب الحافتين إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد.

قف (وللجيم والشين) المعجمة، (والياء) المثناة التحتية (وسط اللسان وما فوقه من الحنك) الأعلى.

(وللضاد) المعجمة من المخارج (أول إحدى حافتيه)، أي اللسان، أي أحد جانبيه الأيمن أو الأيسر، (وما يليها من الأضراس)، وإخراجها من الجانب الأيسر أكثر، وأيسر عند الأكثر، وقد يستويان عند بعضهم.

(وللام) من المخارج (ما دون طرف اللسان)، يعني أوله ممتدا..........

إِلَى منتهاه وَمَا فَوق ذَلِك، . . . .

جـ يريد بطرف اللسان أول إحدى حافتيه، وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد، ويمتد إلى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك، والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه.
والثنايا: هي الأسنان اثنتان فوق واثنتان أسفل جمع ثنية، . . . .

ك **(إلى منتهاه)** أي يمتد إلى منتهى طرف اللسان **(وما فوق ذلك)** من الحنك الأعلى وذكر في المفصل بعد قوله من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، قال المصنف في شرحه: وكان يغني أن يقال فوق الثنايا إلا أن سيبويه ذكر ذلك فتابعه الزمخشري، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك لأن مخرج النون يلي مخرجها وهو فوق الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل جمع ثنية، والرباعية بفتح الراء وتخفيف الياء هي الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرباعية، ثم الأضراس وهي عشرون ضرساً من كل جانب عشر منها الضواحك وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحن اثنى عشر طاحناً من الجانبين، ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنان

لر قوله: **(يريد بطرف اللسان أول إحدى حافتيه)** قال ابن أبي الأوص إلا أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن. قوله: **(فويق الضاحك)** الضاحك السن التي بين الأنياب والأضراس وهي أربع ضواحك صحاح. قوله: **(وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه)** أي لأن الامتداد المذكور أعني إلى المنتهى لا يكون بمخرج الضاد.

قوله: **(والثنايا)** هي الأسنان المتقدمة السنة جنس ينقسم على أربعة أقسام: ثنايا، ورباعيات، وأنياب وأضراس، ويندرج في الأضراس الضواحك والطواحن، والنواجذ تصغير السن سنينة؛ لأنها تؤنث صحاح.

قن (إلى منتهاه، وما فوق ذلك) من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب، والرباعية الثنية، وليس في الحروف أوسع مخرجا منه.

واعلم أنّ الأسنان أربعة أقسام:

- ثنايا، وهي الأسنان المتقدمة، اثنتان فوق، واثنتان تحت.
- ورَباعيات، بفتح الراء، وتخفيف الياء، وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا للقطع.
- وأنياب، وهي أربع أخرى، خلف الرباعيات للكسر.
- والبقية، وهي عشرون في الغالب أضراس، فمنها الضواحك، وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحين، اثنا عشر من الجانبين، ثم النواجذ، من كل جانب ثنتان، واحدة من فوق، وأخرى من تحت، ويقال لها ضرس الحُلُم، وضرس العقل.

وللراء مِنْهُمَا مَا يليهما، وللنون مِنْهُمَا مَا يليهما، . . . .

والرباعيات بفتح الراء، وتخفيف الياء هي الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرباعيات، ثم الأضراس، وهي عشرون ضرساً من كل جانب عشر منها الضواحك. وهي أربعة من الجانبين، ثم الطواحين التي اثنتي عشر طاحناً من الجانبين، ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنتان واحدة من أعلى، وأخرى من أسفل، ويقال لها ضرس الحلم، وضرس العقل ويتبين لك بهذا مخرج الضاد فتأمل.

قوله: **(وللنون)** ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وهو أخرج من مخرج اللام وللراء ما هو أدخل من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام، ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو أدخل من مخرج النون ولذلك لم يقل المصنف وللراء والنون منهما ما يليهما بل أفرد كل واحد بالذكر إشارة إلى أن مخرج الراء أدخل قليلاً من مخرج النون وذلك لانحراف الراء إلى مخرج

واحدة من أعلى وأخرى من أسفل ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل **(وللراء منهما)** أي ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا **(ما يليهما وللنون منهما ما يليهما)** وإنما أفرد كل واحد من الراء والنون بالذكر لأن مخرج الراء أدخل قليلاً من مخرج النون وأخرج من

قوله: **(عشر منها)** عشر للمؤنث واجب سكون وسطه تخفيفاً له لثقل المعنوي إذ هو للمؤنث وفي التنزيل ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢]، وأما عشرة بالتاء فإن في غير التركيب فجمع على فتح شينه، وأما في التركيب فالحجازيون يسكنونها والتميميون يسكرونها والفتح لغة قليلة حكاها في التسهيل، وقرأ الأعمش ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة: ٦٠] وقال في الكشاف وهما أي الفتح والكسر لغتان ض. قوله: **(ويقال لها ضرس الحلم)** الحلم ضد السفه وهو ينشأ عن العقل، فلذلك سمي العقل حلماً، وهو من باب تسمية السبب باسم المسبب، قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ﴾ [الطور: ٣٢] بهذا أي عقولهم.

قوله: **(بهذا مخرج الضاد)** وهو بعد مخرج اللام من الفم ض.

قوله: **(وللنون ما بين طرف اللسان)** في المتن الراء متقدم على النون.

قوله: **(فيما هو أدخل)** مفعول ثان لوجدت. قوله: **(من مخرج النون)** فينبغي أن يكون ذكر الراء مقدماً كما في المتن؛ لأنه يذكر أولاً ما هو أبعد من الشفة ض.

(وللراء منهما)، أي مما دون طرف اللسان، وما فوقه (ما يليهما وللنون منهما ما يليهما) بعد الراء، فمخرج الراء أدخل من مخرج النون، وأخرج من مخرج اللام، كما يُعرف بالوقف عليها، وهذا سر إفراد كل من الراء والنون بالذكر.

وللطاء وَالدَّال وَالتَّاء طرف اللِّسَان وأصول الثنايا، وللصاد وَالزَّاي وَالسِّين طرف اللِّسَان والثنايا، وللظاء والذال والثاء طرف اللِّسَان وطرف الثنايا، ....

اللام، ولا يخفى عليك بعد الإحاطة بما ذكرنا مرجع الضمير من قوله منهما ما بينهما مرتين لو تأملت، وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين من أنه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنتين العليتين، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان، وفويق الثنيتين السفليتين، وذكر في شرح الهادي أنه ينبغي أن يقدم ذكر السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج؛ لأن الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين.

وللخاء والثاء والذال طرف اللسان، وطرف الثنتين العليتين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية أي مخرجها اللسان، وإن كانت بمشاركة غيره كما عرفت، والمراد بالثنايا

مخرج اللام **(وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنايا)** العليا، وليس ذلك بواجب بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا وقد يكون مما بعدها مع سلامة الطبع من غير تكلف **(وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا)** أي وما بينهما **(وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنايا)** قال المصنف في شرح المفصل مخرج الصاد والزاي والسين يفارق مخرج الظاء المعجمة وأختيها لأنها بعد أصول الثنايا أو بعد ما بعد أصولها ويفارق مخرج الطاء المهملة وأختيها لأنها قبل أطراف الثنايا، وقال أيضاً قولهم الثنايا في هذه المواضع إنما يعنون الثنايا العليا وليس ثمة إلا ثنيتان وإنما عبروا عنهما بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً وإلا فالقياس أن يقال وأطراف الثنيتين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية أي مخرجها اللسان وأن يشاركه غيره، ثم شرع في الحروف الشفهية على قول من قال أن لام شفة هاء بدليل شفيهة وشفاء والشفوية على

قوله: **(وبه يندفع ما ذكره بعض الشارحين)** هو السيد الشريف ووجه الاندفاع به أن التكرير يفيد الفرق فكأن المصنف قال، والمراد من اللسان وما فوقه ما يلي باللام من اللسان، وما فوقه وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء وما فوقه. قوله: **(والمراد بالثنايا)** الثنايا إذا قيدت بقولنا العليا أو السفلى أو أريد أحدهما من غير تقييد في اللفظ فهي استعارة الجمع للاثنين لما بينهما من جامع التعدد والنكتة فيه إرادة الخفة في اللفظ.

(وللطاء والدال) المهملتين، (والتاء) المثناة الفوقية من المخارج (طرف اللسان، وأصول الثنايا) العليا، وقد يكون ذلك من بعدها عند سلامة الطبع.

(وللصاد) المهملة، (والزاي والسين) المهملة (طرف اللسان والثنايا السفلى) نفسها. (وللظاء والذال) المعجمتين، (والثاء) المثلثة (طرف اللسان، وطرف الثنايا)

وللفاء بَاطِنِ الشّفة السُّفْلى وطرف الثنايا الْعليا، وللباء وَالْمِيم وَالْوَاو مَا بَين الشفتين.

جار في هذه الموضع الثنيتان وإنما عبر المصنف بلفظ الجمع لأن التلفظ به أحق مع كونه معلوماً وللقاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين العليتين، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين وهذه الحروف الأربعة مخرجها الشفة وإن كانت بمشاركة غيرها في البعض، ويقال لها شفهية أو شفوية فمن قال: أن لام الشفة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه ورجل شفاهي بالضم أي عظيم الشفة قال شفهية، ومن قال إن لامها واو لقولهم في الجمع شفوات ورجل أشفى إذا كان لا ينضم شفتاه.

نقرة قول من قال أن لامها واو بدليل شفوات في جمعها بقوله: (**وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا**) فهي مشتركة بين الشفة والثنايا العليا بخلاف ما بعدها فإنها للشفتين خاصة (**وللباء والميم والواو ما بين الشفتين**) فهذه خمسة عشر مخرجاً للحروف العربية التسعة والعشرين، وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية وسيجيء إن شاء الله تعالى ذكرها، وإنما جعل مخرجها زائداً على المخارج ولم يجعل مخارج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين وألف الإمالة كذلك لأن مخارج المتفرعة ليست بزائدة على مخارج أصولها غايتها أنها أزيلت عن مخارجها فتغيرت جروسها

جما قوله: (**وللفاء باطن الشفة**) شروع في الحروف الشفوية وهي أربعة.

أنفا العليا، قال في شرح الهادي: وينبغي تقديم السين على الزاي، لأنها أدخل في الفم، فهي مقدمة في المخرج، والشاطبي قدّم هذه الثلاثة على أحرف الصفير، والمصنف عكس، وهو أوجه، لأنّ هذه الثلاثة لها أطراف اللسان، وأطراف الثنايا، وأحرف الصفير لها طرف اللسان ونفس الثنايا، والثنايا سابقة على أطرافها.

وبما تقرر عُلِم أنّ لنا تسعة أحرف لطرف اللسان مع ما يشاركه من الثنايا، ثلاثة لها، وثلاثة لأصولها، وثلاثة لأطرافها، وأنّ للسان مع ما شاركه ثمانية عشر حرفا، وأنّ مخارجها عشر.

(وللفاء باطن الشفة السفلى، وطرف الثنايا العليا)، والمراد بالثنايا هنا وفيما مرّ الثنيتان، وإنما عبّر بلفظ الجمع لأنه أخف، مع كونه معلوما.

(وللباء) الموحدة (والميم والواو ما بين الشفتين)، فهذه الأحرف الأربعة مخرجها الشفة، وإنْ كان بمشاركة غيرها في البعض، ويقال لها شفهية، أو شفوية على الخلاف في أنّ لام الشفة هاء، وهو المختار، أو واو.

. . . .

جار

قال: شفوية فهذه خمسة عشر مخرجاً للحروف العربية التسعة والعشرين. وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية وسنذكر إن شاء الله، وإنما جعلنا مخرج النون الخفية زائداً على ما مر من المخارج حتى صار المخارج بسببه ستة عشر ولم يجعل كذلك في مخرج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين وألف الإمالة؛ لأن مخرج تلك ليس زائداً على مخرج تلك المذكورات، وغايته أن تلك الحروف أزلن عن مخرجهن فتغيرت جروسهن، وكل مخرج قدمناه في الذكر فهو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخرناه عنه، وكل حرف من مخرج قدمناه على غيره من ذلك المخرج فالسابق في الذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده.

ثم إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء . . . .

عزي

. . . .

حل

قوله: (**ولم يجعل كذلك**) أي زائداً على ما هو من المخارج.

قوله: (**وأبعد من مقدم الفم**) من الأولى متعلقة بأبعد من حيث دلالته على معنى البعد كما تقول بعد زيد من المصر، ومن الثانية أعني في مما أخرناه متعلقة به من حيث هو أفعل وهي الداخلة على المفضل عليه كأنه قال المخرج المقدم أزيد في البعد من مقدم الفم من المخرج المتأخر.

قوله: (**ثم إن أصل حروف المعجم**) سميت بذلك لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض وتسمى أيضاً حروف الهجاء والتهجي وحروف أبي جاد ويسميها الخليل وسيبويه حروف العربية.أي حروف اللغة العربية التي تتركب منها كلماتها. قال أبو حيان: وقد اختلف في كلمات أبي جاد ألها معنى أم لا، وهل يكره تعليمها أم لا، وأكثر الناس في الغرب والشرق يتعلمها، وقد جاء أنها كانت تعلم في زمان عمر بن الخطاب في المكتب انتهى. وجعل سيبويه أبا جاد وهواز وحطيا بتشديد الياء عربيات وسعفص وكلمون وقريشيات أعجميات. وقال المبرد: يحتمل أن يكون الكل فارسية وبه قطع السيرافي وفي القاموس وأبجد إلى قرشت وكلمن رئيسهم ملوك مدين وضعوا الكتابة العربية على عدد حروف أسمائهم هلكوا

نقا

فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف المذكورة، وأمَّا السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفيفة، وستأتي.

ولمَّا فرغ من مخارج الحروف أخذ في بيان مخارج ما يتفرع عليها، فقال:

. . . .

ولا ضاد إلا في العربية، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: "أنا أفصح من تكلم بالضاد" يعني أنا أفصح العرب، قال في شرح الهادي من قال: إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروف كلها، ثم قال فيه وعَدُّ لام الألف حرفاً مستقلًّا عامي لا وجه له وقد عدها الحريري حرفاً واحداً في رسالة الرقطاء حيث قال: أخلاق سيدنا تحب، وقال إذا ناضلته غلاب، وقد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وجه له، وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت وهو قوله:

بخلاف النون الخفيفة فإنها بخلاف ذلك لأن مخرجها الخيشوم. . . . .

يوم الظلة فقالت ابنته[1]:

كَــلَــمُــنْ هَــدَّمَ رُكْــنِــي ... هُــلْــكُــهُ وسْــطَ الــمَــحَــلَّــهْ

سَــيِّــدُ الــقَــوْمِ أتــاهُ الْــ ... ــحَــتْــفُ نــاراً وسْــطَ ظُــلَّــه

جُــعِــلَــتْ نــاراً عَــلَــيْــهِــمْ ... دَارُهُــمْ كــالــمُــضْــمَــحِــلَّــهْ

قوله: **(ولا ضاداً إلا في العربية)** عبارة أبي حيان، والضاد من أضعف الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم. وقال: والحاء المهملة لا تؤخذ في غير كلام العرب وانفردت لغتهم بكثرة استعمال العين والصاد المهملتين قال والذال المعجمة ليست في الفارسية، والثاء المثلثة ليست في الرومية والفارسية أيضاً والفاء ليست في لسان الترك انتهى. والأقحاح جمع قح بضم القاف وهو الخالص من كل شيء. قوله: **(لاستواء العرب الأقحاح)** القح الخالص في اللوم والكرم يقال رجل قح للجافي كأنه خالص فيه وأعراب أقحاح وعربي قح وعربية قحة وعبد قح أي خالص بين القحاحة والقحوحة صحاح. قوله: **(وعد لام ألف حرفاً مستقلًّا عامي)** قال أبو الفتح ابن جني: إن قول المعلمين لام ألف خطأ؛ لأن كلًّا من الألف واللام قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط.

قوله: **(وقال إذا ناضلته)** لأن ضرورة صيغته داعية إليه؛ لا لأن مذهبه أنه حرف برأسه كما جعل فيها همزة مثل قائل منقوطاً لذلك ض. قوله: **(غلاب)** خبر مبتدأ مقدم أي هو غلاب إذا قصدت غلبته. قوله: **(وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت)** جمعها أيضاً وإن تكرر بعضها، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ إلى قوله: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر سورة الفتح.

. . . .

(١) انظر: اللسان (بحح) ٢/٤٠٦.

ومخرج المُتَفَرِّع وَاضح، والفصيح ثَمَانِيَة: همزة بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَة،

غـيـث خـصـب طـوق عـز ظـلـه تـاج ذكـر ضـد مـفـش أحـسـن
وكأن المبرد يعدها ثمانية وعشرين ويترك الهمزة ويقول الهمزة لا صورة لها وإنما تكتب تارة واواً وتارة ألفاً وتارة ياء، فلا أعدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة جارية على الألسن موجودة في اللفظ يستدل عليها بالعلامات.
قوله: (**ومخرج المتفرع**) ما تقدمت هي الحروف الأصول، وإنما جعلناها أصولاً لإخلاصها على ما يوجبه مخارجها ويلحقها حروف أخرى متفرعة، وإنما كانت هي متفرعة؛ لأنها هي تلك لكن أزلت عن معتمدهن فتغيرت جروسهن، والفصيح ثمانية همزة بين بين وهي ثلاثة بين الهمزة والألف وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو والنون الخفيفة.......................................

(**ومخرج المتفرع عليها واضح**) لأن مخرجه مخرج أصله إلا أنه أزيل عن معتمده فتغير جرسه وسمي هذا أصلا لإخلاصه على ما يوجبه مخرجه وهذا متفرعاً لإزالته عن معتمده (**والفصيح**) من المتفرع (**ثمانية**) مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق في المسموع وقد وجدت في القرآن الكريم وفي فصيح الكلام (**همزة بين بين ثلاثة**) بين ....

قوله: (**وهو قوله**:
غـيـث خـصـب طـوق عـز طـلـه تـاج ذكـر ضـد مـفـش أحـسـن)
فشا الخبر يفشوا فشواً أذاع وأفشاه غيره صحاح، وقد جاء في الفارسي أيضاً:
أثـر وصـف غـم عـشـق خـطـت نـدهـد حـظ كـسـي جـز بـضـلال
قوله: (**لإخلاصها**) أي للإتيان بها خالصة على الوجه الذي اقتضاه مخرجها أي لم يشبها صوت مخرج غير مخرجها الأصلي بخلاف ألف الإمالة مثلاً فإن مخرجه الأصلي توجب تصعداً وما عرض له من الإمالة اقتضى خروجه عن موجب مخرجه ألا يرى أنه قد ذهب به إلى جهة مخرج الياء. قوله: (**أزلن عن معتمدهن**) أي عن المكان الذي يعتمدن عليه حالة التلفظ بهن.

(ومخرج المتفرع عليها واضح)، لأنها حروف تحدث من إشراب بعض الأصول صوتا من غيره، ولهذا كانت متفرعة عليها، وإلّا فهي هي، لكنها أُزيلت عن معتمد أصولها، فتغيرت جُروسها، وبهذا اندفع ما يقال: لِم جعلتم مخرج النون الخفية زائدا على المخارج الخمسة عشر، ولم تجعلوا مخارج المتفرعة كذلك، (والفصيح) من المتفرع (ثمانية: همزة بين بين)، وهي (ثلاثة) بين الهمزة والألف، أو الياء أو الواو، ....

وَالنُّون الْخفية نَحْو: عَنْكَ، وَألف الإمالة، وَلَام التفخيم، . . . .

نحو عنك سميت بذلك لخفائها، ويقال لها الخفيفة لسكونها وإذا ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها على ما سيأتي ألا ترى أنك إذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها وألف الإمالة نحو رمى ويسميه سيبويه ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تبين الصوت ونقصان الجهر فيه ولام التخفيم نحو الصلوة، . . . .

الهمزة والألف وبين الهمزة والواو وبين الهمزة والياء **(والنون الخفية)** وسميت الخفيفة أيضاً **(نحو عنك)** مما وقعت النون فيه ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها ألا ترى إنك إذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم وإنما هي غنة تخرج من الخيشوم **(وألف الإمالة)** وسماها سيبويه ألف الترخيم لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه **(ولام التفخيم)** نحو الصلاة. . . . .

قوله: **(لسكونها)** أي لأنها لا تكون إلا ساكنة بخلاف المظهرة.

قوله: **(وألف الإمالة)** أي سواء كانت محضة أو بين اللفظين ولم يذكر هذه سيبويه وإنما ذكر المحضة.

قوله: **(ولام التفخيم)** هي التي تلي الصاد والضاد، والطاء، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلوة ويصلون فإن بعضها يفخمها وكذا لام الله إذا كان قبلها ضمة أو فتحة، وإنما قيد بهذا؛ لأنها إذا كان قبلها كسرة ترقق.

قوله: **(ولام التفخيم)** المذكور في كتاب سيبويه والمفصل والتسهيل وغيرها هو ألف التفخيم نحو الصلاة والزكاة، والحياة، وهي لغة أهل الحجاز وفخمت في المذكورات؛ لأن أصلها في كل ذلك الواو ولم يذكروا لام التفخيم نعم ذكرها السيرافي فقال: ومنها لام التفخيم في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد قال: ورأينا من تكلم بالقاف بينها وبين الكاف انتهى.

(والنون الخفيَّة)، وهي الواقعة قبل حروف يأتي بيانها (نحو عنك)، وسميت خفية لخفائها عند الحروف المشار إليها، وتسمى أيضاً خفيفة لسكونها، ومخرجها الخيشوم فقط، وهو أقصى الأنف، ويظهر عند إمساكه، (وألف الإمالة) كرمى، وسماه سيبويه ألف الترخيم، لأنّ الترخيم تليين الصوت، ونقصان الجهر فيه، (ولام التفخيم)، وهي التي تقع قبل مفتوح، أو ساكن من صاد أو ضاد أو ظاء، كصلاة ويصْلَون، وكذا لام

وَالصَّاد كالزاي، والشين كالجيم وَأما الصَّاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، . . . .

والصاد كالزاي وقرأ بذلك حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] والشين كالجيم نحو أشدق فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة لما يستفد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق في المسموع وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام وقد زيدت حروف مستهجنة مستقبحة غير مأخوذ بها في القرآن العزيز ولا في غيره من كلام فصيح من نثر ولا نظم، وهي الصاد كالسين كقولهم في صبغ سبغ يقربون لفظ الصاد من السين حين صعب عليهم النطق بالصاد . . . . والطاء التي كالتاء وهي في لسان أهل العراق كثيرة كقولهم في طالت تالث وفي السلطان السلتان، وينشأ ذلك من لغة العجم؛ لأن الطاء ليست في لغتهم فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس من لغتهم فصعب نطقهم، . . . .

(والصاد كالزاي) به قرأ حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، **(والشين كالجيم)** نحو أشدق **(وأما الصاد كالسين)** نحو سبغ في صبغ يقربون لفظ الصاد من السين حيث يصعب عليهم النطق بالصاد **(والطاء)** المهملة **(كالتاء)** هي في لسان أهل العراق كثيرة كقولهم في السلطان السلتان وينشأ ذلك من لغة العجم لأن الطاء ليست من لغتهم **(والظاء)** المعجمة **(كالثاء)** لما قلنا في الطاء. . . . .

قوله: **(وقرأ بذلك حمزة والكسائي)** قرأ بذلك في كل كلمة وقع فيها صاد ساكنة قبل دال كأصدق كما ذكره، وكيصدقون ويصدر وشبهها. قوله: **(اللفظ المطبوع)** المطبوع والموضوع من طبعت الدرهم والسيف أي عملته. قوله: **(وقد وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام)** الذي وجد في القرآن منها إنما هو السبعة الأول ولم يوجد فيه الشين كالجيم والظاهر أن الشارح أراد أنها وجدت في مجموع ما ذكره. قوله: **(وهي الصاد كالسين)** إنما ذلك مستقبحاً لأنهم أزالوا عن الصاد الإطباق والاستعلاء. قوله: **(والطاء التي كالتاء)** زاد في التسهيل الظاء

الله، إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، (والصاد) التي (كالزاي)، أي بينهما، نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾ [النساء: ١٢٢]، (والشين) التي (كالجيم)، نحو أشدق، وتقدما في باب الإبدال، وزاد سيبويه الألف التي يُنحى بها نحو الواو كالصلاة، والزكاة، والحياة، وهي لغة أهل الحجاز، ولهذا تكتب بالواو على زعمهم، (وأمَّا الصاد) التي (كالسين) كسبغ في صبغ، (والطاء) التي (كالتاء)، وهي في لسان أهل العراق كثيرة، كسلتان في سلطان، وينشأ هذا من لغة العجم، لأنّ الطاء ليست من لغتهم، فإذا تكلموا

وَالْفَاء كالباء، وَالضَّاد الضعيفة، وَالْكَاف كالجيم، فَمُسْتَهْجَنَةٌ. وَأما الْجِيم كالكاف، وَالْجِيم كالشين فَلَا يتَحَقَّقُ.

والفاء كالباء، وفي المفصل والهادي وشرحه الباء كالفاء، ومثل له في شر الهادي بقولهم في بور فور، والبؤر جمع البائر، وهو الهالك، والضاد الضعيفة أي التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الطاء المخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما.

والكاف كالجيم كقولهم في جمل كمل، ثم قال، وأما الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين فلا يتحقق؛ لأنا عددنا الكاف التي كالجيم والشين التي كالجيم وهما في

(والفاء كالباء) وفي المفصل والباء كالفاء كقولهم في بور فور والبور جمع البائر وهو الهالك **(والضاد الضعيفة)** وهي التي لم تقو الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكأنها بينهما **(والكاف كالجيم)** كقولهم في جمد كمد **(فمستهجنة)** مستقبحة لم تقع في فصيح الكلام وإنما تأتي ممن ينطق بها من العرب عند العجز عن النطق بالأصل فهي كحرف يثلغ به وإنما ذكرها ليبين إمكانها لا إنها واقعة قصداً إليها في كلام العرب **(وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق)** لأنه عد

كالثاء نحو ثالم في ظالم. قوله: **(وفي المفصل إلى آخره)** في التسهيل مثل ذلك، والمذكورة كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الباء أغلب.

قوله: **(والضاد الضعيفة)** قال أبو علي الضاد الضعيفة إذا قلت ضرب ولم يسمع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن يخفف ويختلس فيضعف إطباقها.

وقال ابن خروف: هي المحرفة عن مخرجها يميناً أو شمالاً كما ذكر سيبويه.

قوله: **(فكأنها)** أي الضاد الضعيفة بينهما أي بين الضاد والظاء.

قوله: **(كقولهم في جمل كمل)** الأنسب العكس لكنه راعى التحقيق الآتي.

بها ضعفوا عنها، (والفاء) التي (كالباء)، وفي المفصل وغيره والباء كالفاء، (والضاد الضعيفة)، أي التي يكون مخرجها بين مخرجي الضاد والظاء، والكاف التي كالجيم نحو جمد في كمد (فمستهجنة) مستقبحة، لأنها لم توجد في كلام الفصحاء والمستهجنة نشأت من مخالطة العرب العجم، وذلك حين جاء الإسلام، واقتنوا الإماء من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد، أخذوا حروفا من لغة إمائهم، فخلطوها بلغة العرب.

(وأمّا الجيم) التي (كالكاف، والجيم) التي (كالشين، فلا يتحقق) شيء منها، لأنها بعينها الكاف كالجيم، والشين كالجيم اللذين تقدما، لا فرق إلّا من حيث الفرعية

. . . .

التحقيق لكن يمكن أن يقال إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظه به على وجه يقرب من الجيم فهو الشين كالجيم، وإن كان جيم في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الشين فهو الجيم كالشين، وهكذا تقول في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم، وذكر في شرح الهادي: أن الحروف المستهجنة إنما نشأت لمخالطة العرب غيرهم وذلك حين جاء الإسلام واقتنوا الجواري من غير جيلهم، وجاء منهم أولاد أخذوا حروفاً من لغة أمهاتهم فخلطوها بلغة العرب.

الكاف كالجيم والشين كالجيم وهما مما في التحقيق ويمكن أن يقال إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الجيم فهو شين كالجيم وكذلك الآخر وبقي حرف لم يتعرض له وإن كان ظاهر الأمر أن العرب يتكلم به وهي القاف التي كالكاف، ولما فرغ من أقسام الحروف باعتبار المخارج شرع فيها باعتبار الصفات ولها تقسيمات ذكر المصنف منها ما هو المشهور، وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف لأنه

قوله: **(لكن يمكن أن يقال الخ)** قال ذلك أبو الفتح ابن جني في الجيم كالكاف، والكاف كالجيم وجعل ذلك سيبويه حرفاً واحداً، كما قال المصنف قال أبو حيان وما قاله سيبويه هو الصحيح أي لأن النطق بها لا يختلف بالأصل وإنما اختلفت بالأصل.

قوله: **(إذا كان شين في الأصل)** يمكن أن يقال سلمنا ذلك الفرق من حيث التسمية ولكن لم يتحقق جهة كون أحدهما وهو الجيم كالشين مستهجناً والآخر وهو الشين كالجيم مستحسناً إذ لا فرق في اللفظ بينهما، والاستهجان والاستحسان باعتبار اللفظ وهو مراد المصنف ظاهراً ض. قوله: **(وذكر في شرح الهادي)** سبقه إلى نحو ما قاله ابو سعيد السيرافي وغيره. قوله: **(واقتنوا)** اقتنان المال وغيره اتخاذه صحاح.

قوله: **(في جيلهم)** جيل من الناس الترك جيل والروم جيل صحاح.

والأصالة، فأصول حروف التهجي تسعة وعشرون لم يكمل عددها إلّا في لغة العرب، ولا طاء في لغة العجم كما مر، ولا همزة فيها، إلّا في الابتداء، ولا ضاد إلّا في العربية، ولذلك قال صلى لله عليه وسلم: "أنا أفصح مَن نطق بالضاد"، قال في شرح الهادي: وعدُّ لام ألف حرفاً مستقلاً عامي لا وجه له، وتقدم فيه كلام، وبعضهم لا يعد الهمزة حرفاً مستقلاً، وتنقسم الحروف بحسب صفاتها إلى أقسام للفرق بين ذواتها، إذ لولاها لا تحدث الأصوات، كما أنه لولا اختلاف المخارج لا تحد اللفظ، وقد أخذ في بيان المشهور منها، وهو ثماني عشرة، فقال:

وَمِنْهَا المجهورة. . . . .
. . . .

قوله: **(ومنها المجهورة)** هذا إشارة إلى انقسام الحروف بحسب الصفات ولها بحسبها انقسامات كثيرة، وذكر بعضهم أربعة وأربعين وزاد بعضهم ونقص آخر، والمصنف ذكر ما هو المشهور وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف؛ لأنه لولا هي لا تحدث أصواتها وكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى فسبحان من دقت في كل شيء حكمته، فالمهجورة ما ينحصر أي يحتبس جري النفس مع تحركه، وذلك لأنه يكون قويًّا في نفسه وقوي الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوي شديد ويمنع النفس من الجري معه، وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفة، والخصفة اسم امرأة، والشحث الإلحاح في المسألة ومنه يقال للمكدي شحاث.

لولاها لا تحدث أصواتها فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى فقال **(ومنها المهجورة** . . . .
. . . .

قوله: **(وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف)** يستفاد من الفرق المذكور معرفة ما تحتاج إلى التعديل ليحسن في السمع مما لا يحتاج ومقابله الحروف مما لا يشاكلها في القوة والضعف من المعاني بدليل جعل القضم للشيء اليابس والصلب لقوة القاف والخضم للشيء الرطب لضعف الخاء ورخاوتها وفضيلة ما لكل حرف على غيره ليعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا يجوز.

قوله: **(من دقت)** مأخوذ من قولهم معنى دقيق أي لطيف لا يفهمه كل أحد أي لطيف حكمته لا يفهمها كل أحد.

قوله: **(فالمجهورة ما ينحصر)** المجهورة تسعة عشر حرفاً، والمهموسة عشرة ويجمع المجهورة قولهم شعر[1]:

ظِـــــــلُّ قَــــــوٍّ رَبَــــــض إذْ غَــــزا جـــنـــدٌ مـــطـــيـــعٌ

القو بالفتح المكان الخالي، والربض الخطيرة ربض الغنم مأواها صحاح.

قوله: **(فالمجهورة ما يتحصر الخ)** قال سيبويه: المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري في الحرف ويعتبر ذلك بالنطق فيقول الحق والحج فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم وغيرهما لامتنع عليك.

قوله: **(قوله: وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ))** ما عداها تسعة عشر حرفاً يجمعها قول القائل:

غـــــزال أدعـــــج بـــــض ذو قـــــرط نـــــظـــــيـــــم

(ومنها المجهورة . . . .
. . . .

(١) انظر: اللسان (جهر) ٤/ ١٤٩.

والمهموسة، ....

قال الزمخشري في الحواشي: معناه ستكدي عليك هذه المرأة، والمهموسة بخلافها وهو ما لا ينحصر أي لا يحتبس جري النفس مع تحركه، وذلك لأنها ضعفت في نفسها وضعف الاعتماد عليها ولضعف اعتمادها لا يقوى على منع النفس فيجري معها النفس وجري النفس على الحروف مما يضعفها، ومثل للمجهورة بققق، وللمهموسة بككك، فإنك إذا قلت ققق وجدت النفس محصوراً لا تحسن معه بشيء منه، وإذا قلت ككك وجدت النفس جارياً مع النطق بها غير محصور.

وإنما مثلوا بذلك؛ لأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين، وهما: القاف والكاف، كان في المتباعدين أبين.

وقال المصنف في شرح المفصل: إنما سميت المجهورة مجهورة من قولهم جهرت بالشيء إذا أعلنته، وذلك لأنه لما امتنع النفس أن يجري معها انحصر الصوت بها فقوي التصويت بها وسمي قسيمها مهموساً أخذاً من الهمس الذي هو الإخفاء؛ لأنه لما جرى النفس معها لم يقو الصوت بها قوته في المهجورة فصار في التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس عند النطق بها هذا قول المتقدمين، وخالف بعض المتأخرين فجعل

والمهموسة ....

وقوله:

لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا

وجمعها الجوهري في قوله:

ظِلٌّ قَوٌّ رَبَض إذْ غَزَ جندٌ مطيعٌ

والبض بموحدة ومعجمة الرخص الجسد وليس من البياض خاصة، وقال بض الماء يبض بضيضاً سال قليلاً قليلاً، وفي المثل ما بيض حجره أي ما تبدي صفاته وقوت بفتح القاف وتشديد الواو اسم موضع بين فيد والتاج وربض المدينة ما حولها وربض الغنم مأواها.

قوله: **(والمهموسة بخلافها)** أي بخلاف المجهورة وهي حروف ستشحثك حصفه ويجمعها أيضاً قولهم:

سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ وحَثَتْ كِسْفَ شَخْصِهِ

وكست شخصه فحث، وغيرها.

قال أبو حيان: وبعض الحروف أقوى من بعض، فالصاد والخاء أقوى مما عداهما؛ لأن في الصاد إطباقاً واستعلاء وصفيراً وفي الحاء استعلاء، وذلك من صفات القوة.

والمهموسة، ....

وَمِنْهَا الشَّدِيدَة والرخوة، وَمَا بَينهمَا، . . . .

الضاد والطاء، والذال والزاي، والعين، والغين، والياء من المهموسة وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى أن الشدة تأكد الجهر، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه لو قال أي هذا البعض في الضاد إلى آخرها أنها بين المجهورة المهموسة لكان أقرب مع أن الضاد بعيدة عن الهمس، وأما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد وليس الشدة تأكد الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت عند الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع تحركه كما تقدم، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالقاف والتاء وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين فظهر الفرق بينهما.

قوله: **(والشديدة)** الحروف الشديدة حروف ينحصر جري صوتها عند إسكانها في مخرجها، وهي ثمانية أحرف يجمعها أَجِدُكَ قَطَبْتَ، ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء أو من القطوب بمعنى العبوس، والحروف الرخوة بخلاف الحروف الشديدة فهي حروف لا ينحصر جري صوتها عند إسكانها وما بينهما أي ما بين الشديدة والرخوة حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور وهي ثمانية يجمعها: لم يرو عنا، وعلم من ذلك أن الرخوة ثلاثة عشر حرفاً، وسميت الشديدة شديدة مأخوذة من

ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما، . . . .

قوله: **(وأرى أن الشدة تأكد الجهر)** فعلى قوله كل حرف شديد مجهور من غير عكس.

قوله: **(كالكاف والتاء)** المنقوطة بنقطتين من فوق.

قوله: **(يجمعها أجدك قطبت)** جمعت أيضاً في أجدت طبقك، وأجدت قطبك، وأجدك تطبق، والأحسن قراءة قطبت بتخفيف الطاء لما سيأتي قال في القاموس: قطب يقطب قطباً وقطوباً، فهو قاطب وقطوب زوى ما بين عينيه وكلح كقطب والشيء قطعه وجمعه والشراب مزجه كقطب وأقطبه انتهى.

قوله: **(ومعنى قطبت)** الاسم القطاب.

قوله: **(يجمعها لم يرو عنا)** الظاهر أن هذا الفعل من الرواية وقد جمعت أيضاً في: ولينا عمر، ولم يرعونا، وجمعها ابن مالك في لم يروعنا من الروع.

قال أبو حيان: وعدل عن قولهم لم يرو عنا إلى لم يرو عنا؛ لأنه قصد أن لا يكرر حرفاً، قال: وهو لحظ حسن.

ومنها الشديدة والرخوة، وما بينهما، . . . .

وَمِنْهَا المطبقة والمنفتحة، وَمِنْهَا المستعلية. . . . .

الشدة التي هي القوة؛ لأن الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد أي امتنع قبوله للتليين؛ لأن الصوت إذا جرى في مخرجه أشبه حروف اللين ومثلوا لها بالحج فإنك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكداً محصوراً حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك ذلك، والرخوة مأخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجرى الصوت في مخرجه عند النطق فإنك لو وقفت على قولك الطش وهو المطر الضعيف وجدت صوت الشين جارياً تمده إن شئت، ثم يحقق تباينها بحروف متقاربة أحديها شديدة وثانيها رخوة، وثالثها ما بين، وهي الجيم والشين واللام وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه، أو ما بينهما بخلاف ما تقدم فإنه في التحريك أبين. قوله: (**والمطبقة**) أي الحروف المطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى فينحصر الصوت ح بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها؛ لأن المطبق إنما هو اللسان، والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك، ومثله كثير في اللغة.

والمنفتحة ضد المطلبة فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً، والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة؛ لأن الحروف لا ينفتح، وإنما ينفتح عندها اللسان عن الحنك.

والحروف المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي الحروف المطبقة والخاء والغين والقاف ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الاستعلاء، ألا ترى أنك إذا نطقت بالخاء والغين والقاف استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، وإذا نطقت بالصاد وأخواتها استعلى للسان أيضاً إلى الحنك وانطبق الحنك على

ومنها المطبقة والمنفتحة، ومنها المستعلية. . . . .

قوله: (**أشبه حروف اللين**) وهي ضعيفة في أشبهها يكون ضعيفاً، وأما الذي لا يجري الصوت في مخرجه فلا يشبه حروف اللين فلا يكون ضعيفاً بل شديداً.

قوله: (**جارياً بمده**) تمده بدل بمده أولى ض.

قوله: (**وهي الصاد والضاد والطاء والظاء**) قال في الممتع: لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً؛ لأن الفارق إنما هو الإطباق ولخرجت الضاد من الكلام إذ ليس من موضعها حرف غيرها فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق انتهى.

ومنها المطبقة) بفتح الباء (والمنفتحة، ومنها المستعلية. . . . .

والمنخفضة، وَمِنْهَا حُرُوف الذَّلاقَة والمُصْمَتَةُ، . . . .

ش وسط اللسان، وسميت المستعلية مستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك فهي مستعلى عندها اللسان، وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم نيل نائم. ويجوز أن يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهلة العلو، وكل ما حل عن علو فهو مستعل، والمنخفضة بخلافها، ويقال لها المستعلية أيضاً؛ لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي. قوله: **(وحروف الذلاقة)** وهي ستة أحرف يجمعها قولك من ينفل، وإنما سميت بذلك لأن الذلاقة أي السرعة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة؛ لأن ثلاثة منها ذولقية وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم، وهذه الحروف أحسن الحروف امتزاجاً بغيرها، ولا تجد كلمة رباعية أو خماسية إلا وفيها شيء منها. فمتى رأيتها خالية عنها فهو دخيل في العربية كالعسجد وهو الذهب، والدَّهْدَقَة وهي الكسر إلا أن يشذ شيء يكون عربيًّا والشاذ لا عبرة به، والنفل بالتحريك الغنيمة. والمصمتة ما عدها كأنهم لم يجعلونها منطوقاً بها اصموتها أي جعلوها صامتة أو صمت المتكلون أن يجعلوا منها رباعيًّا أو خماسيًّا.

ج **والمنخفضة، ومنها حروف الذلاقة والمصمتة، . . . .**

ك قوله: **(يجمها قولك مر بنفل)** جمعت أيضاً في قولهم فر من لب، والأول أحسن. واللب سبع يشبه الذئب يوجد في جزيرة الأندلس. قوله: **(لأن الذلاقة الخ)** قال في القاموس: ذلق اللسان وذلقته ويحرك ذولقه حده وذولق اللسان، والسنان طرفهما ولسان ذلق طلق، وقال الأسلة: أي بفتحات من اللسان طرفه. قوله: **(بطرف أسلة اللسان)** الأسلة مستدق اللسان والذراع واستدق الشيء إذا صار دقيقاً صحاح. قوله: **(وهما مدرجتا هذه الحروف)** المدرجة المذهب والمسلك صحاح. قوله: **(ذولقية)** ذوق اللسان طرفه وكذلك ذولق أسنان صحاح.

قوله: **(كالعسجد)** وهو الذهب من ذلك أيضاً العسطوط وهو كحلزون شجرة تشبه الخيزران تكون بالجزيرة والزهزقة وهي شدة الضحك ذكر الأربعة أبو الفتح، ثم قال: على أن العين والقاف قد حسنتا الحال لبضاعة العين ولذاذة سمعها وقوة القاف وصحة جرسها.

قوله: **(والذهدقة)** والزهزقة شدة الضحك. قوله: **(والمصمتة)** تفسيرها الصناعي أنها أصمت عنها أي سكت عنها في الرباعي والخماسي أي لا يبنيان منها فقط ثم حذف الجار فارتفع الضمير واستتر فأنث الوصف لتأنيث المسند إليه فقيل المصمتة لنا.

ف المنخفضة، ومنها حروف الذلاقة) بالمعجمة (والمُصْمَتَة) بفتح الميم الثانية، . . . .

وَمِنْهَا حُرُوف القَلْقَلَة والصَّفِيْرِ، واللَّيِّنَةُ، ....

جاربردي

وحروف القلقلة ما ينضم فيها إلى الشدة ضغط في الوقف، والضغط القصر يقال ضغطه يضغطه ضغطاً زحمه إلى حائط ونحوه:

وهي خمسة أحرف يجمعها قد طبج من الطبج وهو الضرب على الشيء الأجوف كالرأس ونحوه، ويقال أيضاً طبج الرجل يطبج فهو أطبج، وهو الأحمق ويسمى أيضاً حروف اللقلقة.

قال الخليل: القلقلة شدة الصوت، واللقلقة شدة الصياح.

قال المصنف في شرح المفصل: إنما سميت حروف قلقلة إما لأن صوتها صوت أشد الحروف، أخذاً من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وأما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم قلقلته أي حركته وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها إلى ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لم يتبين.

وحروف الصفير الصاد والزاي والسين، فإنك إذا وقفت على أصل أزاس سمعت صوتاً يشبه الصفير؛ لأنها تخرج من بين الثنيا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير.

واللينة حروف اللين وهي الألف، والواو، والياء، لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو المعنى باللين فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حرف مد ولين، فالألف

نقره كار

ومنها حروف القلقلة والصفير واللينة ....

حاشية

والأولى أن يقال أصله المصمت عنها فحذف عنها كما حذف فيها من المشترك فيه فقيل مصمت ثم أنث لتأنيث المسند إليه وهو الحروف ض.

قوله: **(يقال ضغطه)** مقتضى ما في القاموس أن هذا الفعل من باب كتب.

قوله: **(يجمعها قد طبج)** هو من باب ضرب.

قوله: **(وإنما حصل لها ذلك)** أي عدم تبيين أمرها في السكون حتى يبالغ في التصويت بها.

قوله: **(لصوتها)** يتعلق بالتطويل تعلق المفعول به واللام للتقوية.

فلاح (ومنها حروف القلقلة و) حروف (الصفير و) منها (اللَّيِّنة ....

والمنحرف، والمكرر، والهَاوِي، ....

حرف مد ولين أبداً، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين، وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل.
وهذا يقوي ما ذكرناه في أول التقاء الساكنين، وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي: إنها سميت لينة وحروف اللين وحروف المد لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها؛ لأن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد؛ ولأنه إذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، إلا أن الألف أشد امتداداً واستطالة وأوسع مخرجاً، والمنحرف اللام؛ لأن اللسان عند النطق بها ينحرف إلى داخل الحنك، والمكرر الراء؛ لأنك إذا وقفت عليه رأيت اللسان يتعثر بما فيه من التكثير، والهاوي الألف؛ لأنه يهوى في مخرجه الذي هو أقصى اللحق إذا مددته من غير عمل عضو فيه، قال سيبويه: هو حرف يتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الواو والياء؛ لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك يعني أن الواو والياء مثل الألف إلا أنك تضم الشفتين في الواو، وترفع لسانك نحو الحنك، في الياء

والمنحرف والمكرر والهاوي ....

قوله: **(والمكرر الراء)** التكرير ارتفاع طرف اللسان عند النطق بها واختلف إذا نطق بها أتبقى صفة التكرير فيها أم لا فذهب مكي وغيره إلى ذهابها قالوا ولي التكرير فيها صفة ذاتية كالاستعلاء في المستعلية، وكالرخاوة في حروفها ونظروا إخفاء التكرير فيها بما ذكره الخليل من أن الهمزة كالتهوع وقد أجمع أهل الأداء على أنها لا تخرج كذلك بل سلسله في النطق سهلة في الذوق متوسطة في اللفظ وذهب شريح إلى أن الراء مكررة في جميع أحوالها وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها وذلك لم يؤخذ علينا به غير أنا لا نقول بالإشراف في ذلك، وأما إذهاب التكرير جملة فلا نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة انتهى. حكى ذلك أبو حيان ثم قال وتلخص أن أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة والجمهور على إذهابها. وقال الجعبري: التكرير لحن لا يجيزه أحد من القراء ومعنى قولهم مكرر أن له قبول التكرير وليتحفظ عنه على عكس قولهم مفخم.
قوله: **(لأنه يهوي من مخرجه)** اي يخرج من مخرجه من غير عمل عضو كأنه سقط من مخرجه وهو الحلق إلى هوى الفم من هوى يهوي هويًّا أي سقط إلى أسفل أو كأنه يعلو من مخرجه إلى هوى الفم من الهوي بضم الهاء وهو الصعود ض.

والمُنحرف والمُكرر والهاوي................................

والمَهْتُوتُ. فالمجهورة: مَا ينْحَصر جَرْيُ النَّفس مَعَ تحركه، . . .

ﮔ فيحصل فيه عمل عضو، ولا كذلك الألف فإنك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا عصر، ويقال له الجَرْسِيّ أيضاً لأنه صوت لا معتمد له في الحلق، والجرس الصوت الخفي، والهاوي من الهوي بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها هو النزول هكذا ذكر في شرح الهادي.

والمهتوت التاء لخفائه وضعفه، قال المصنف في شرح المفصل: تعليلاً لهذه التسمية أنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يخرج معه وهو إن كان مهموساً يجري النفس معه فيتحقق خفاؤه، وذكر في شرح الهادي أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتاها على اللسان من اللهت، وهو إسراع الكلام يقال لرجل إذا كان جيد السياق للحديث وهو يسرده سرداً ويهته هتًّا ورجل هتات أي خفيف كثير الكلام؛ لأن الذي يسرد الحديث ويكثر الكلام ربما لم يبين الحروف، وقيل الهت عصر الصوت ثم قيل فيه، أما ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء فكأنه غلط من الناسخ، ثم ذكر فيه،

ﭻ **والمهتوت، فالمهجورة ما ينحصر**)، أي يحتبس (**جري النفس مع تحركه**) وذلك لأنه قوي في نفسه وقوى الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوي شديد، ويمنع النفس من الجري معه فقوي التصويت بها وذلك سميت مجهورة، من قولهم

ﮒ قوله: (**فيحصل فيه**) أي في كل واحد منهما. قوله: (**على الصوت بضغط**) ضغطه يضغطه ضغطاً زحمه إلى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر صحاح.

قوله: (**ولا عصر**) عصرت العنب واعتصرته فانعصر وتعصر صحاح.

قوله: (**والجرس الصوت الخفي**) قدمت في أول التقاء الساكنين الكلام في تفسيره وهو من القاموس. قوله: (**هكذا ذكر في شرح الهادي**) قال في القاموس: يقال هوى الشيء سقط كأهوى وانهوى هويًّا بالفتح والضم وهوياناً سقط من علو إلى سفل والهوي بالفتح للإصعاد والهوي بالضم للانحدار انتهى وهو يخالف ما في شرح الهادي.

قوله: (**والمهتوت التاء**) قال الشيخ بدر الدين: هذا خطأ والصواب الهمزة وهو الذي ذكره ابن القوطيبة وغيره انتهى. وهو ما في التسهيل أيضاً، وقال الجعبري: المهتوء بالهاء والهمزة والهت الضعف فإنها لخفائها والهمزة لما لها في التخفيف إلى إخوتها.

ﮈ والمَهْتوت. فالمجهور ما ينحصر)، أي ينحبس، بمعنى ينقطع (جري النفس مع تحركه)، سميت بذلك لأنَ الجهر بالشيء الإعلان به، ولمَّا امتنع جريان النفس معها، انحصر الصوت بها، فقوي التصويت، . . . .

وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ). والمهموسة: بِخِلَافِهَا، . .

ي والدليل على أن المهتوت الهاء قول الخليل لولا هتة في الهاء لأشبهت الحاء، وعنى بالهتة العصرة التي فيها دون الحاء. وقال أبو الفتح: ومن الحروف المهتوت وهو الهاء وذلك لما فيها من الضعف والخفاء.

قوله: **(ومتى قصد)** أي ومتى قصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب أحدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الإدغام، والقياس قلب الأول؛ لأن الساكن بالتغيير أولى إلا لعارض كما في اذبح عتوداً فإنه إذا أريد إدغام الحاء في العين تقلب العين حاء والعَتُود ولد المغر، وفي اذبح هذه تقلب الهاء حاء ثم تدغم الحاء في الحاء وذلك لأن العين والهاء أدخل في الحلق من الحاء فكرهوا قلبها إليهما فيستثقل وفي جملة من تاء الافتعال لمثل ذلك، ولكثرة تغير هذه التاء على ما سيأتي.

وأما قولهم مَحّمْ في معهم بقلب العين والهاء حاء فضعيف، والفصيح معهم من غير القلب والإدغام، وست وأصله سدس شاذ لازم.

جهرت بالشيء إذا أعلنته **(وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفة)** فإن هذه الحروف العشرة مهموسة وغيرها مجهورة، وخصفة اسم امرأة، والشحث الإلحاح في المسألة، ومنه يقال للمكدي شحاث، ومعناه ما قاله الزمخشري ستكدي عليك هذا المرأة (و) الحروف **(المهموسة بخلافها)** وذلك لضعفها في أنفسها وضعف اعتمادها على المخرج لا يقوى على منع النفس فيجري معها النفس فلم يقو التصويت قوته في المجهورة فصار

قوله: **(والعتود ولد المغز)** أي الحولي ويجمع على اعتدة وعدان وأصله عتدان فأدغم.

قوله: **(وفي جملة)** أي في عدة مسائل من باب تاء الافتعال مثل اسمع واصبر وأظلم في لغة فيهن. قوله: **(وفي جملة من تاء الافتعال)** منها نحو اصطلح وازدجر واضطرب فإنه يقلب فيها الثاني عند إرادة الإدغام فيقال اصلح وازدجر واضرب دون الأول حذراً من فوات الصفير والاستطالة. قوله: **(لمثل ذلك)** أي لمثل الدليل العارض إليه المشار أولاً، وإنما ذكره ليعطف عليه العلة الثانية إذ كان باب الافتعال ذا علتين أحدهما العلة السابقة، والثانية كثرة التغيير في باب الافتعال. قوله: **(لمثل ذلك)** أي لعارض مثله في كونه عارضاً.

(وهي ما عدا حروف ستشحثك) بمثلثة بعد الحاء (خصفة)، أي ستُلح وتكد عليك في السؤال هذه المرأة، أو القبيلة، فالمجهورة تسعة عشر حرفا، (والمهموسة بخلافها). أي بخلاف المجهورة، فهي ما لا ينحصر جري النفس مع تحركه، وهي الحروف المجموعة فيما ذكر، وسميت بذلك أخذا من الهمس، وهوالإخفاء، لأنّ جريان النفس

ومُثِّلَا بقَقَقَ وكَكَكَ.

أما شذوذه فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إرادة الإدغام، وأما لزومه فلأنه لم يستعمل إلا كذلك أي بقلبهما تاءين مدغماً، والدليل على أن أصله سدس قولهم في تصغيره سديس، وفي تكسيره أسداس، كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقلبوا السين تاء لأنهما مهموسان متقاربان في المخرج فصار سدتا ثم قلبوا الدال تاء وأدغموا لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الهمس، وأدغم ولا يدغم من الحروف

في التصويت بها نوع خفاء فسميت مهموسة من الهمس وهو الإخفاء **(ومثلا بققق وككك)** أي مثل المجهور بققق والمهموس بككك فإنك إذا قلت فقق وجدت النفس محصوراً لا يحس معه شيء منه، وإذا قلت ككك وجدت النفس جارياً مع النطق بها غير محصور وفي التمثيل بهذين المثالين إيذان بأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين

قوله: **(فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر)** عدلوا عن ذلك في سدس لئلا تصير الكلمة كلها سينات.

قوله: **(والدليل على أن أصله سدس إلى آخره)** ذكر ذلك الزجاجي وغيره، قال الشيخ أبو حيان وظاهره: أن ستاً يصغر سديس ويجمع على أسداس وهو في التصغير صحيح ولم يقولوا سديسية لئلا يلتبس بتصغير ستة الموضوع للمذكر، وأما الجمع على أسداس فليس جمعاً لست؛ لأن ستًّا من أسماء الاعداد وهي لا تجمع إلا مائة وألفاً، وإنما هو جمع لسدس أو سدس بكسر السين في ظمأ الإبل، وإنما أرادوا الاستشهاد بالتصريف من الكلمة أو ما في معناها؛ لأن أسداساً جمع ست ولو سمع ذلك لكان الاستدلال به أولى انتهى.

قوله: **(فقلبوا السين تاء)** لأنهما مهموسان يعلم منه الجواب عما قيل هلا قلبوا السين دالاً، وأدغموا فقالوا أسد، قال أبو حيان: ولم يبدلوها صاداً مع أن الصاد أيضاً مهموسة؛ لأنهما ليسا بينهما إلا الإطباق فكان يستثقل أن يقال سعى، قال وقد شبه سيبويه مجيئهم بالتاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في ييجل ليقلبوا الواو ياء وهو تشبيه حسن.

معها يقتضي أنْ لا يقوى الصوت بها قوة المجهورة، (ومُثلا) أي المجهورة والمهموسة بِقَقَقَ وكَكَكَ باللف والنشر المرتب، فإنك تجد النفس في الأولى محصورا، وفي الثانية جاريا مع النطق بها غير محصور، وإنما مثلهما بالقاف والكاف لأنهما متقاربان، وإذا ظهر تباينُ القسمين فيهما، كان في المتباعدين أظهر، وحروف المثالين كلها متحركة بالفتح، ولا ينون آخرها، لأنها ليست كلمة ذات معنى، وإنما هي أحرف صوت بها،

وَخَالف بَعضهم فَجعل الضَّاد والظاء والذال وَالزَّاي وَالْعين

ي المتقاربة ما يؤدي إلى لبس حروف الكلمة نحو وطد ووتد لأنهم لو أدغموا لم يدر أنهما دالان أو طاء أو تاء ودال، يقال وطدت الشيء اطده وطداً أي أثبته، ووتدت الوتد اتده وتداً وكذا لم يدغموا في قولهم شأة زنماء، والزنمة شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً يقال بعير زنم أوزنم وناقة زنمة، وزنماء ومن أجل أنهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الإدغام إلى اللبس لم يقولوا وطاً ولا وتداً بالسكون؛ لأنهم إن لم يدغموا ح يلزم الثقل وإن أدغموا يلزم اللبس وهذا بخلاف امحى واطير وأصل امحى انمحى أدغم النون في الميم؛ لأنه لا يؤدي إلى اللبس إذ ليس أفعل من أبنيتهم وأصل اطير تطير أدغموا التاء في الطاء وأتوا بهمزة الوصل، ولا يحصل اللبس إذ ليس أفعل من أبنيتهم وبنوا تميم قد تدغمون وتداً ويقولون ودًّا وهو شاذ.

ج المتقاربين وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدين أكثر **(وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال والزاي والعين**. . . . .

ح قوله: **(وطد ووتد)** الأول بفتح التاء والثاني بفتح التاء وكسرها والزنمة بفتح الزاي والنون. قوله: **(في قولهم شاة زنماء)** لأنك لو قلت زماء لم يعرف أن العين واللام كلاهما ميم في أصل أم لا. قوله: **(فيترك معلقاً)** وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل صحاح.

قوله: **(لم يقولوا وطداً ولا وتداً بالسكون)** رده الشيخ بدر الدين بأن ابن القطاع حكى وطد الشيء وطداً وطدة ثبت ووطدته، قال وحكى ابن القوطية وتدت الوتد وتداً وأوتدته أثبته في الأرض انتهى. وتابعه الشريف في شرحه، وفي القاموس وطد الشيء يطده وطد أثم قال ووطد لغة في وطيء ومنه في رواية "اللهم أشد وطدتك على مضر".

قوله: **(وبنو تميم قد تدغمون)** ليس الإدغام لغة لكلهم بل لبعضهم والبعض الآخر أظهر كلفة أهل الحجاز قال أبو حيان: وهو الأظهر.

قوله: **(وهو شاذ)** مما شاذ أيضاً قولهم في جمع عتد ودعدان وقد مر.

قوله: **(قد يدغمون وتداً)** الوَتِد بالكسرة واحد الأوتاد وهو بالفتح لغة وكذلك الوَدُّ في لغة من يدغم وإذا أمرت قلت تِدْ وَتِدَكَ بالمِيْقَدة وهي المِدَقّ صحاح.

قوله: **(ويقولون ود)** كما قال الشاعر[1]: [السريع]

لم يبقَ من آي بها يُحَلَّين غير رماد وحطام كِنْفَين

ق (وخالف بعضهم) في القسمين (فجعل الضاد والظاء والذال) المعجمات (والزاي والعين . . . .

---

(١) انظر: حروف المعاني ١/ ٧٨.

والغين وَالْيَاء من المهموسة، وَجعل الْكَاف وَالتَّاء من المجهورة، وَرَأى أَن الشَّدَّة تؤكد الْجَهْر.

نك قوله: (**وَلا تُدْغَم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لزِيَادَة صِفَتِهَا**) وذلك لأن الضاد فيها استطالة.

قال في شرح الهادي: يقال مستطيل، وطويل؛ لأنه طال فأدرك مخرج اللام وفي الياء والواو لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش، من قولهم تفش الشي أي انتشر والفواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرهما، وذلك لزيادة رخاوتهما وفي الراء تكرير.

وإنما قال فيما يقاربها؛ لأنها تدغم في مثلها ولا يرد عليه نحو سيد، وأصله سيود ولية وأصلها لوية؛ لأنهما إنما ادغما بعد أن صيرا مثلين بالإعلال، وإنما أدغمت النون في اللام والراء مع ما فيها من الغنة التي هي أكثر من غنة الميم لكراهة نبرتها ونبرة

جا **والغين والياء من المهموسة و**) جعل (**الكاف والتاء من المجهورة ورأى**) ذلك البعض (**أن الشدة تؤكد الجهر**) وليس كذلك لقوله: . . . .

كـ وغـيـر وَدٍّ جـاذِلٍ أو وَدَّيـن وصـالـيـاتٍ كَـكَـمـا يُـؤَثْـفَـيْـن

قوله: (**وحروف ضوى مشفر**) الضوى الهزال وقد ضوى بالكسر يضوي ضوى، والمشفر من البعير كالجحفلة من الفرس، والجحفلة للحافر كالشفة للإنسان.

قوله: (**ولية**) لوى الرجل رأسه وألوى برأسه أمال وأعرض.

قوله: (**بعد أن صيرا مثلين**) فالقلب لأجل الإعلال للإدغام ثم بعد القلب اجتمع مثلان فادغما.

قوله: (**وإنما أدغمت النون في اللام الخ**) هذا أيضاً سؤال مقدر وهو أن يقال أنتم قلتم لا تدغم الميم التي من حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لئلا تفوت غنته فكيف تدغم النون فيما يقاربها وهو اللام والراء نحو من ذلك ومن راشد مع أن غنة النون أكثر من غنة الميم فأجاب

قر والغين والياء) المثناة التحتية (من المهموسة، والكاف والتاء) المثناة الفوقية (من المجهورة، ورأى أنّ الشدة تؤكّد الجهر)، وليس كذلك وإنما الشدة انحصار جري الصوت عند الإسكان، كما سيجيء، والجهر انحصار جري النفس مع التحرك كما مرّ، فقد يجري النفس، ولا يجري الصوت كالكاف والتاء الفوقية، وقد يجري الصوت، ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين، فظهر الفرق بينهما، ورجع الخلاف إلى الخلاف في تفسير الجهر، هل هو بالمعنى المتقدم، أو بهذا المعنى؟

والشديدة: مَا ينْحَصر جري صَوته عِنْد إسكانه فِي مخرجه فَلَا يجْرِي، . . . .

جـ المغني رفع صوته، وأدغمت النون في الميم، وإن لم يتقاربا؛ لأن الغنة التي فيهما جعلتهما كالمتقاربين، وأدغمت النون في الياء والواو ونحو من يوم ومن ويل لإمكان بقاء غنتها، وقد جاء الإدغام عن بعض القراء في لبعض شأنهم: واغفر لي، ونخسب بهم، والنحويون ينكرون ذلك، ولا يدغم حروف الصفير في غيرها محافظة على الصفير ولا الحروف المطبقة في غيرها محافظة على الإطباق، ويعلم من قولهم من غير إطباق

كف (**والشديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري**) صوته ولذلك سميت مجهورة لأنه لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع قبوله للتليين، والشدة القوة والجهر انحصار جري النفس مع تحركه فقد يجري النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين فلا تؤكد الشدة

لذ بأن الإدغام في النون لكراهة بنزتها وإنما احتيج في النون إلى رفع الصوت؛ لأن لها مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم فلا بد في النطق بها من اعتماد قوي فدعا ذلك إلى إخفائها قليلاً بأن يقتصر على مخرج الخيشوم وذلك إذا لم يلاقها ما يوجب قلبها ميماً وهو الياء أو إدغامها وهو حروف مرهون أو إظهارها وهو حروف الحلق وما عدا هذه الأحرف المستثناة فالنون الساكنة قبلها واجبة الإخفاء أي الإخراج من الخيشوم فلا عمل للسان فيها فعلم الأحوال الأربعة للنون مع سائر الحروف وهي القلب، والإدغام والإظهار والإخفاء.

قوله: (**لكراهة نبرتها**) النبرة بفتح النون وسكون الموحدة كل ما ارتفع من شيء.

قوله: (**وقد جاء الإدغام عن بعض القراء إلى آخره**) جاء في: لبعض شأنهم، واغفر لي عن أبي عمرو بن العلاء البصري وفي يخسف بهم عن الكسائي ونخسف في قراءته بالياء لا بالنون. قوله: (**ونخسف بهم**) خسف الله به الأرض أي غابت فيها صحاح. قوله: (**والنحويون ينكرون ذلك**) لم ينكره كلهم بل الخليل وسيبويه وأصحابه وقد بسطت الكلام في رد ذلك نقلاً وحجاجاً في كتابي التعريف. قوله: (**ولا حروف الصفير في غيرها**) المراد أن كل واحد لا يدغم في غير الثلاثة لا أن كلًا لا يدغم فيما سواه.

قوله: (**ولا الحروف المطبقة في غيرها**) صرح ابن عصفور، وابن مالك وغيرهما يجوز إدغامها مطلقاً وقالوا الأولى تبقية الإطباق، قال أبو حيان: إن بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغنة في إدغام النون وبعض العرب يذهبه كما يذهبهما وإذهاب الإطباق مع الدال أقوى

قو (والشديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه، فلا يجري)، لأنه إذا انحصر لا يجري. . . . .

ويجمعها: (أَجِدُكَ قَطَبْتَ). والرخوة: بِخِلَافِهَا.

أنها تدغم مع تقبية الإطباق كقراءة أبي عمرو ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ وفيه نظر سيأتي.
ولا يدغم حرف حلق في أدخل منه لئلا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل فيلزم الثقل إلا الحاء في العين والهاء لشدة التقارب، ومن ثَمَّ قلبوا الثاني إلى الأول، فقالوا: إذ بحثودا وإذ بحاذه، في: اذبح عتوداً، واذبح هذه، ولم يقلبوا الأول إلى الثاني فلم يقولوا: إذ بعتودا وإذ بهذه، وفيه نظر لأنه يجوز إدغام الحاء في الغين بقلب الحاء غيناً مع أن العين ادخل في الحلق كما سيجيء، ويمكن أن يجاب عنه بأنهما لما كان من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر في الحلق.

الجهر كما ظن ذلك البعض (**ويجمعها أجدك قطبت**)، وهي ثمانية أحرف ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء أو هو من القطوب وهو العبوس (**و**)، الحروف (**الرخوة بخلافها**)، وهي مأخوذة من الرخاوة وهي اللين سميت بذلك لقبولها التطويل يجري

منه مع التاء؛ لأنهما مجهوران والجهر فصل صوت. وقال سيبويه: كل عربي يعني إبقاء الإطباق وتركه. قوله: (**كقراءة أبي عمرو فرطت**) تخصيصه بالذكر قد يوهم أن غيره من القراء لا يقرأ كذلك وليس مراداً. قوله: (**لشدة التقارب**) الحاصل أن شدة التقارب اقتضت إدغام الحاء في العين، والهاء وإن كرهه الثقل اقتضت أن لا يبدل الأول من جنس الثاني إذ الأول خفيف، والثاني ثقيل فينافي الإبدال المذكور مقصود الإدغام وهو التخفيف فعكس ذلك وحصلت التوفية بمقتضى الغرضين غرض شدة التقارب المتقضية للإدغام وغرض التخفيف المقتضي لإبدال الثاني من جنس الأول. قوله: (**لم يقولوا إذ بعتودا وإذ بهذه**) هذا هو الإدغام القياس ولم يقولوه فبالنظر إليه لا يستثنى الحالان إدغامها في العين والهاء إنما هو على الوجه الشاذ وهو قلب الثاني إلى الأول. قوله: (**وفيه نظر**) أي في قوله إلا الحاء في العين أي في تخصيصه الاستثناء بالحاء في إدغامها في العين والهاء. قوله: (**كما سيجيء**) أي أنه يجوز ذلك. قوله: (**ويمكن أن يجاب عنه**) سيأتي الاعتذار أيضاً بأن الغين والخاء أجري مجرى حرف الفم وهي يجوز فيها قلب الأخرج إلى الأدخل.
قوله: (**في الحلق**) من الخاء فينبغي أن يقول وإلا الخاء في الغين أيضاً.

(و) هو ثمانية (يجمعها)، أي الشديدة قولك (أَجِدُكَ قَطَبْتَ) من القطوب، وهو العبوس، وسميت شديدة أخذا من الشدة، وهي القوة، لأنّ الصوت لـمَّا انحصر في مخرجه اشتد، أي امتنع قبوله التليين.
(والرخوة بخلافها)، فهي ما لا ينحصر جري صوته عند إسكانه، وسميت رخوة أخذا من الرخاة، وهي اللين، لقبولها التطويل، يجري الصوت في مخرجه عند النطق،

وَمَا بَينهمَا: مَا لَا يتم لَهُ الانحصار وَلَا الجري، ويجمعها: (لِمَ يَرُوْعُنَا؟) ومُثِّلَتْ بِالْحَجِّ والطَّشِّ والخَلِّ.

فإن قلت: الحاء والعين المهملتان من المخرج المتوسط، فلو صح ما ذكرتم لوجب أن لا يذكرهما.
قلت: أيضاً لما جاز إدغام الحاء في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد من ذكر الحاء لذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص.
قوله: **(فالهاء في الحاء)** لما بين تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبين منها ما لا يدغم فيما يقاربها، شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها، وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج، فترك الهمزة؛ لأنها لا تدغم فيما يقاربها، فقال تدغم الهاء في الحاء نحو اجبحاتما يقال جبهته، أي صككت جبهته ولم يذكر الألف؛ لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها؛ لأنها لو أدغمت في مثلها فلا بد من تحريك الثانية؛ لأن المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة فلا يكون الأول كالثاني فلا يمكن الإدغام، وإذا لم يدغم في مثلها فالأولى أن لا تدغم فيما يقاربها؛ لأن الإدغام في التقارب لا يكون إلا بعد صيرورتهما مثلين فيعود إلى إدغام الألف في الألف، وإن شئت قلت الألف لا تدغم في مثلها لما مر، ولا فيما يقاربها لئلا يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة.

الصوت في مخرجه عند النطق **(وما بينهما)**، أي ما بين الشديدة والرخوة **(ما لا يتم له الانحصار و)**، لا **(الجري)**، المذكورين في الشديدة والرخوة **(ويجمعهما لم يرو عنا)**، وهي ثمانية أحرف فعلم من ذلك أن الرخوة ثلاثة عشر حرفا **(ومثلث)**، الأقسام الثلاثة **(بالحج)**، فإنك لو وقفت على جيم الحج وهو من الشديدة وجدت صوتك محصوراً حتى لو أردت مد صوتك لم يمكنك ذلك **(والطش)**، وهو المطر الضعيف فإنك لو وقفت علي شينه وهو من الحروف الرخوة وجدت صوت الشين جارياً بمدة إن شئت **(والخل)**، فإن الوقف على اللام وهو من حروف ما بينهما يكون انحصار الصوت وجريه بين بين، وإنما أتي بهذه الحروف المتقاربة في المخرج لتحقيق تباينها في الصفة وقدرها

قوله: **(لذلك ضم العين)** أي لأجل أن الخاء أدغم في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد. قوله: **(لأنها لا تدغم فيما يقاربها)** أي وقد تدغم في مثلها كما تقدم.

كما يعلم بالوقف عليها، (وما بينهما) أي الشديدة والرخوة هو (ما لا يتم له الانحصار، و) لا (الجري) المذكوران، (و) هو ثمانية، (يجمعها) قولك (لم يَرُوعُنا) من الروع، وهو الفزع، فالرخوة ثلاثة عشر حرفا، (ومُثِّلَتْ) أي الشديدة والرخوة وما بينهما (بالحَجِّ والطَّشِّ) بشين معجمة، وهو المطر الضعيف، (والخَلِّ) باللف والنشر المرتب، والوقف

والمُطْبَقَةُ: مَا ينطبق على مخرجه الحنك، . . . .

جار ثم قال والعين في الحاء نحو ارفحاتما، والحاء في الهاء والعين بقلبهما حائين كما تقوم في اذبحتودا واذبحاذه، وجاء إدغام الحاء في العين بقلب الحاء عيناً في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والغين في الخاء نحو ادمخالداً يقال دمغه دمغاً أي شجه حتى بلغ الشجة الدماغ، واسمها الدامغة، . . . .

نقره سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه وأما بينهما (و)، الحروف (**المطبقة ما ينطق على مخرجه الحنك**)، إلا على واللسان فينحصر الصوت حينئذ من اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى. . . . .

كمال قوله: (**والعين في الحاء نحو ارفع حاتماً**) مثل سيبويه بإقطع حبلك وقال الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد وقد يفهم من كلام المصنف أنه لا يجوز إدغام العين والحاء في معجمتين نحو اسمع غالباً واسمع خلفاً، وامدح غالباً وامدح خلفاً وهو مذهب سيبويه، والجمهور قالوا لأن العرب أجروهما مجرى حروف الفم، وحروف الفم لا تدغم فيها والعكس، وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك وزعم أنه مستقيم في اللغة جائز في اللغة؛ لأن الهاء إذا صح إدغامها في الحاء وهما من حروف الحلق فالحاء أولى أن تدغم فيما بعده؛ لأن ما بعده متصل بحروف الفم التي هي أصل الإدغام وقد روي الإدغام شاذًّا.

عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥] ولا يجيز أحد إدغام الهاء في الغين والخاء المعجمتين ولا إدغامهما فيها للتراخي الذي بين ذلك ولا إدغامها في المهملتين لما في ذلك من قلب إلا خرج إلى الفم إلى جنس إلا دخل في الحلق.

قوله: (**في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]**) قال ابن البازش اتفق الرواة على اليزدي على الإدغام فيه عن أبي عمرو ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه، وروى عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مد نحو لا جناح عليهما،

فلق عليها ليتبين انحصار الصوت في المخرج، وعدم انحصاره فيه، وتوسطه في ذلك، لأنك لو حركتها، والحركات أبعاض الحروف، التي هي الواو والياء والألف، وفيها رخاوة؛ لجرت الحركات لشدة اتصالها بالحروف في غير الرخوة حروفا شديدة، أو متوسطة إلى الرخاوة، فلم يتبين شدتها، ولا توسطها.

(والمطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك)، يعني ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، ففي تسميتها بالمطبقة تجوز، إذ المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأمَّا الحرف فإنه مطبق عنده،

وَهِي: الصَّاد وَالضَّاد والطاء والظاء. والمُنْفَتِحَةُ: بِخِلَافِهَا.

والخاء في الغين نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك بقلب الخاء غيناً، وإذا كانت العين أدخل لشدة تقاربهما كما مر في فمن زحزح عن النار، ولأن الخاء الغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان فأجرى مجرى حروف الفهم، ولذلك يقول بعض العرب منحل بإخفاء النون في الحاء كما تخفى في حروف اللسان والفم.

(وهي)، أربعة **(الصاد والضاد والطاء والظاء)**، وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها لأن المطبق هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والاصطلاح (و)، الحروف **(المنفتحة بخلافها)**، فلا يخصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً وهي كالمطبقة في التسمية لأن الحرف لا ينفتح وإنما ينفتح عنده اللسان

والمسيح عيسى، والريح عاصفة. قوله: **(في فمن زحزح)** قال لبيد عند موته[1]: [البسيط]

يا قابِضَ الروحِ عن جِسمِ عَصى زَمَناً وغافِرَ الذَّنْبِ زَحْزِحْني عن النارِ

قوله: **(والخاء في الغين)** قال الموصلي: إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه أما أولاً فلأن الغين مجهورة والخاء مهموسة واجتماع المهموسين، أخف من اجتماع المجهورين، وأما ثانياً فلأن الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق انتهى. وما ذكره من الحكم نص عليه سيبويه. قوله: **(ولأن الخاء والغين الخ)** هذا التوجيه ذكره سيبويه قال ومما يبين أنهما يجريان مجرى حروف الفم أن بعض العرب يخفي معها النون كما يفعل بها من حروف الفم. قوله: **(فأجرى مجرى حروف الفم)** وحروف الفم لا يعتبر فيه أدخل وأخرج إنما ذاك ف حروف الحلق فلما أشبه هذا في حروف الفم أجرى عليهما حكم تلك وهو عدم اعتبار الأدخل والأخرج.

قوله: **(بإخفاء النون في الخاء)** قد علم مما ذكره سيبويه أن الغين كالخاء ففي الاقتصار عليها إيهام، وقد قرأ أبو جعفر بإخفاء النون عندهما في جميع ما جاء من ذلك في القرآن إلا النون في المنخنقة في المائدة وفي قوله ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ في [الإسراء: ٥١].

فاختصر فقيل مطبق، كما قيل للفظ المشترك فيه مشترك، ومثل ذلك يأتي في المنفتحة وتاليبها، (وهي) أي المطبقة (الصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة بخلافها)، فهي ما ينفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها، وهي ما عدا الحروف الأربعة،

---

(١) البيت لذي الرمة كما في اللسان ٢/ ٤٦٨، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٤٠.

وَالمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يرْتَفع اللِّسَان بهَا إِلَى الحنك، وَهِي المُطْبَقَةُ، وَالْخَاء والغين وَالْقَاف.

جا
والقاف في الكاف نحو: خلقكم، والكاف في القاف نحو لك قال، والجيم في الشين نحو اخرج شيئاً، ولم يذكر الشين والياء والضاد؛ لأنها من حروف ضوى مِشْفر فلا تدغم فيما يقاربها لما مر.

وتدغم اللام المعرفة وجوباً في مثلها نحو اللحم واللين، وفي ثلاثة وعشر حرفاً، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الطاء والنون وغير المعرفة لازم في نحو: بل ران

نقره
عن الحنك (و)، الحروف (**المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي**)، سبعة (**المطبقة**)، الأربعة (**والخاء والغين والقاف**)، وحينئذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الاستعلاء وسميت مستعلية لأن اللسان يستعلي عندها إلى الحنك فهي مستعل عندها اللسان وتجوز في تسميتها مستعلية، كما تجوز في قولهم ليل نائم، ويجوز أن يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما حل من عال فهو مستعل

كك
قوله: (**وتدغم اللام المعرفة**) مثلها شبيهتها وهي التي تكون للمح الأصل أو زائدة كالتي في الصعق والنعمان وفي طبت النفس. قوله: (**وفي ثلاثة عشر حرفاً**) إنما أدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها؛ لأن اللام من طرف اللسان وأحد عشر من هذه الحروف منه أيضاً واثنان متصلان بها وهما الضاد والسين لما فيهما من الاستطالة والتفشي وإنما لم يجز حينئذٍ البيان؛ لأنه اتصاف إلى ما ذكر من الموافقة كثرة اللام المعرفة في الكلام وتنزلها منزلة الجزء من الكلمة فلما اجتمع فيها ثلاث موجبات للتخفيف هي ثقل اجتماع المتقاربات وكثرة التكلم بها وأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة التزم فيها الإدغام.

قوله: (**في ثلاثة عشر حرفاً**) نحو الثوب والثروة، والدولة، والذروة، والرحمة، والزنة. والسلام، والشفقة، والصبر، والضرب، والطلب، والظلم، والنجم.

قوله: (**وغير الم[illegible] لازم في نحو بل ران**) يريد في اللام الملاقية للراء سواء كانت لام بل ران أو هل أو غيرهما وما ذكره من اللزوم فيهما حينئذٍ ممنوع ففي التسهيل أن إدغام غير **المعرفة** جائز جوازاً بقوة في الراء وبضعف في النون وبتوسط فيما بقي، وقال سيبويه: الإظهار عند الراء لغة لأهل الحجاز عربية نعم الإدغام فيها أحسن وبه قرأ معظم القراء حتى إن ابن الباذش حكى فيه إجماعهم إلا ما نقل عن حفص من القراءة في ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]

فلا
(والمستعلية ما يرتفع اللسان بها)، بمعنى أنه يرتفع عندها (إلى الحنك، وهي) الحروف (المطبقة والخاء والغين) المعجمتان، (والقاف) فكل مطبق مستعل، ولا عكس. ويعرف ذلك بالوقف عليها، لأنك حينئذ تجد في الخاء استعلاء الصوت بها، دون تنطق

والمُنْخَفِضَةُ: بِخِلَافِهَا.
وحروف الذَّلَاقَةِ: مَا لَا يَنْفَكُّ رباعي أَو خماسي عَن شَيْء مِنْهَا لسهولتها؛ ....

ﮔ لشدة التقارب، وجائز في البواقي نحو تدري وهل سال، ولم يذكر الراء؛ لأنها أيضاً من حروف ضوى مشفر، وللنون الساكنة في الإدغام خمس أحوال:

ﮕ (**والمنخفضة بخلافها**)، لأن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلي بالمستعلي (**وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولتها**)، على اللسان من قولهم لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة

ﮖ بالإظهار بسكتة لطيفة على لام بل وإن كان ما حكاه من الإجماع ممنوعاً لما حكى الأهوازي في كتاب الوجيز له عن قالون بخلاف عنه أنه كان يظهر اللام في ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] من غير سكتة ولما حكاه صاحب المنهج عنه من جميع طرقه أنه أظهر اللام في قوله تعالى: ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿بَلْ رَانَ﴾ حيث وقعت.

قوله: (**إلى الظاء**) أي على ترتيب حروف التهجي.

قوله: (**بَلْ رَانَ**) ران على قلبه ذنبه يرين ريناً وريوناً أي غلب. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] أي غلب، وقال الحسن: هو الذنب على الذنب حتى يسواد القلب صحاح.

قوله: (**وجائز في البواقي**) ظاهره أنها فيه سواء وقد تقدم عن ابن مالك أنه في النون ضعيف وذكر مثله الموصلي وغيره بل نص على ذلك سيبويه قال: لأن النون تدغم في حروف لا تدغم أي تلك الحروف وهي حروف يرملون فيها فكرهوا أن يخرجوا منها اللام فتدغم وحدها في النون انتهى. وبالإدغام فيها كغيرها قرأ الكسائي.

قوله: (**وللنون الساكنة في الإدغام**) أي إيجاباً وسلباً؛ لأن القلب والإخفاء مقابلان له وأراد بهذه النون ما يشتمل التنوين.

ﮗ باللسان، بل بأقصاه، وتجد في الصاد الأمرين، (والمنخفضة)، وتسمى المستعلية (بخلافها)، أي بخلاف المستعلية، لأنّ اللسان ينخفض معها، وفي نسخة: والانخفاض بخلافه، أي بخلاف الاستعلاء.

(وحروف الذلاقة ما لا ينفك رُباعي أو خماسي)، أي بناؤه عن شيء منها لسهولتها على اللسان، من قولهم: لسان ذلق، من الذلق وهو مجرى الحبل في البكرة،

ويجمعها : (مُرْ بِنَفَلٍ). والمُصْمَتَةُ: بِخِلَافِهَا ؛ لِأَنَّهُ صُمِتَ. . . . . .

جاربردي **الأولى**: أنها تدغم وجوباً في حروف يرملون نحو من ماء ومن لين، فإن قيل هذا منقوض بنحو قنوان، فإنه لا يدغم قلت هو وأمثاله كالمستثنى؛ لأنه قد بين أنه لا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو: وتد وها هنا لو أدغم لالتبس.

الثانية: إن الأفصح بقاء غنتها في الواو والياء نحو من ويل ومن يوم.

نقره كار جريه فيها **(ويجمعها مر ينفل)**، والنفل الغنيمة ومن هذه الأحرف الستة ثلاثة ذولقية وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم، وهي أحسن الحروف امتزاجاً بغيرها **(والمصمتة، بخلافها لأنه صمت** . . . .

حاشية قوله: **(ومن لين)** ومن يوم، ومن ربك، ومن واد، ومن نور.

قوله: **(بنحو قنوان)** القنو العذق، والجمع النقوان، والإقناء والعذق بالكسر الكباسة، والعذق من التمر بمنزلة العنقود من العنب صحاح.

قوله: **(الثانية إن الأفصح بقاء غنتها)** في هذا البيان نظر؛ لأن إبقاء الغنة وإذهابها لا يقابلان الإدغام فلا يصلحان قسمين له؛ ولأنه يستلزم خروج الإظهار عن الخمسة، والظاهر أن المصنف أراد بالخمسة الإدغام مع بقاء الغنة، والإدغام مع ذهابها والقلب ميماً، والإظهار وهي في التحقيق أربعة ويدل لما قلته قوله في شرح المفصل للنون مع الحروف أربعة أحوال: قسم يظهر عنده إظهاراً محضاً، وقسم تدغم فيه، وقسم تخفى فيه، وقسم تقلب عنه.

فالأول: حروف الحلق، والثاني الواو والياء واللام والراء، وهي على ضربين: قسم يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء، وقسم الأحسن فيه ذهاب غنتها، وهو اللام والراء انتهى هذا وبالأفصح قرأ أكثر القراء وروى مقابله خلف عن حمزة في الواو والياء جميعاً، وأبو عثمان الضرير عن الكسائي في الياء وحدها.

لقاني لسهولة جريه فيها، (و) هي ستة (يجمعها) قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ) بفتح الفاء، أي بغنيمة، وسميت بذلك لأنّ الذلاقة وهي السرعة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف، لأنّ ثلاثة منها ذولقية، وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية، وهي الباء والفاء والميم، فتسمية الستة على هذا ذلاقة تغليب، وهذه الستة أحسن الحروف امتزاجا بغيرها، ولا تجد في كلمة في العربية رباعية أو خماسية إلّا وفيها شيء منها، إلّا ما شذ، فمتى خلت عنها، فهي دخيلة في العربية كالعسجد للذهب، والدهدقة للكسر، (والمصمتة بخلافها، لأنه صُمِتَ)، أي سكت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها، أو لأنها لثقلها كانت كالشيء المصمت، الذي لا جوف له.

عَنْهَا فِي بِنَاء رباعي أَو خماسي مِنْهَا.
وحروف القَلْقَلَةِ: مَا يَنْضَم إِلَى الشدَّة فِيهَا ضغط فِي الْوَقْف،

الثالثة: إن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء نحو من رب ومن لين.
والرابعة: إنها تقلب فيما قبل الياء كراهة نبرتهما نحو من باب.
الخامسة: إنها تخفى في غير حروف الحلق نحو من دار، والمراد من ذلك هي

عنها في بناء رباعي أو خماسي منها)، لكونها ليست مثل حروف الذلاقة في الخفة وقيل سميت بذلك لأن الذلاقة الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه وفيه نظر لأنه لا يصح تسميتها بذلك لا باعتبار نفسها بخروج نصفها عن ذلك وهي الميم والباء والفاء إذ لا مدخل لها في طرف اللسان لأنها شفهية ولا باعتبار مضادتها لأنها إنما سميت مصمتة لأنها كالمسكوت عنه لا يتركب عنها على انفرادها رباعي ولا خماسي فلا ينبغي أن يكون مضادة ذلك المنطوق بطرف اللسان (**وحروف القلقلة ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط**)، من ضغطه يضغطه ضغطاً زحمه إلى حائط ونحوه (**في الوقف و**)، هي خمسة

قوله: (**الثالثة أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء**) نص على ذهابها حينئذٍ وبقائها سيبويه وروى إبقاؤها عن أهل الحجاز وابن عامر وحفص عن عاصم بل أثبته ابن الباذش مذهباً لجميع القراء، وقال إنه مذهب مشهور وبالجملة فالأفصح المشهور ذهابها كما ذكره المصنف.

قوله: (**الرابعة أنها تقلب**) الحاصل أن للنون الساكنة من جميع الحروف أربعة أحوال: الإدغام مع يرملون، والإظهار مع سبعة، هي حروف الحلق، والقلب مع الياء، والإخفاء مع خمسة عشر الباقية، والإدغام مع يرملون ثلاثة أقسام مع الغنة في الميم، والنون وجوباً، وبلا غنة في اللام والراء على الأفصح، ومع الغنة في الواو والياء على الأفصح.

قوله: (**الرابعة أنها تقلب ميماً**) القياس أن الغنة الموجودة حينئذٍ للميم المبدلة أخذاً مما ذهب إليه المحققون في نحو من مال أن الغنة للميم المبدلة لا للنون المدغمة.

قوله: (**لكراهة نبرتها**) وقد مر في الإبدال في نحو عنبر وشنباء.

قوله: (**الخامسة أنها تخفى**) بأن تقتصر على الغنة.

(وحروف القلقلة) وهي شدة الصوت، ويقال اللقلقة، وهي شدة الصياح (ما ينضم إلى الشدة) التي (فيها ضغط)، أي عصر (في الوقف) عليها، وسميت بذلك لشبه صوتها بالقلقة، التي هي صوت الأشياء اليابسة، أو أخذا من قلقلهُ إذا حركه، لأنها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النَّفَس أنْ يجري معها، والشدة تمنع الصوت أن يجري معها، فلذلك يحصل لها ما يحصل من الضغط للمتكلم بها ساكنة، حتى يكاد يخرج إلى

ويجمعها : (قَدْ طَبَجَ).

خمسة عشر حرفاً الباقية؛ لأنه ذكر وجوب الإدغام مع حروف يرملون، ويعلم منه أنه يجب الإظهار مع حروف الحلق نحو من عندك، والنون المتحركة تدغم جوازاً في حروف يرملون.

قوله: **(والطاء)** أي والطاء، والدال، والثاء، والظاء، والذال، والثاء، يدغم بضعها في بعض وتدغم أيضاً هذه الحروف الستة في الصاد، والزاي، والسين، نحو

أحرف **(يجمعها قد طبج)**، من الطبج وهو الشيء الأجوف كالرأس ونحوه وسميت بذلك إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذاً من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يتبين سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه وإنما حصل ذلك لها لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع مجرى صوتها فلما اجتمع فيها الصفتان احتاجت

قوله: **(تدغم جوازاً)** على التفصيل المذكور في إبقاء الغنة وتركها مثاله ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، **(انربكم الأعلى)** بالإدغام.

قوله: **(يدغم بعضها في بعض)** يعني كل منها في الآخر فيصير الأمثلة ثلاثين، وهو الحاصل من ضرب ستة في خمسة وأيضاً يدغم كل من ستة في الثلاثة التي هي الضاد، والزاي، والسين فحصل ثمانية عشر مثالاً آخر فالجموع ثمانية وأربعون مثالاً.

قوله: **(وتدغم أيضاً هذه الحروف الستة في الصاد والزاي والسين)** قال ابن عصفور: وفي الصاد، والشين، والجيم، ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم، ثم قال وإنما جاز إدغام الستة المذكورات لتقاربها ولمقاربتها حروف الصفير، ومن حيث لحقت الضاد باستطالته الشين بتفشيها مخرجها، ولما في الضاد من الإطباق، كما أن الطاء والظاء كذلك، وحملاً للجيم على الشين؛ لأنهما من مخرج واحد، قال والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان؛ لأن أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم لكثرتها وما كثر استدعى التخفيف وأكثر حروف الفم من طرف اللسان.

قال والبيان في بعضها أحسن منه في بعض فتبين الستة قبل الجيم أحسن منه قبل الشين؛ لأن الإدغام فيها بالحمل كما تقدم، وقيل الشين أحسن منه قبل الضاد؛ لأن الشين أشبهتها من

شبه تحريكها لقصد بيانها، إذ لولا ذلك لم تتبين، (و) هي خمسة أحرف (يجمعها) قولك (قد طُبِجَ) بجيم من الطبج بالإسكان للضرب على الشيء المجوّف كالرأس والطبل، أو من طبَجَ الرجل فهو أطبج، أي أحمق.

وحروفُ الصّفِيْرِ: مَا يُصْفَرُ بهَا، وَهِي: الصَّاد وَالسِّين وَالزَّاي. واللَّيِّنَةُ: حُرُوف اللِّيْنِ.

ح فرط دائماً وفرطت، وفرط ظالم، وعلى هذا كان القياس يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال، والثاء عن الصاد، والزاي والسين؛ لأن مخرجها متأخر عن مخرجها كما عرفت لكن ذكرها مع الطاء والثاء للاتحاد في الحكم.

اعلم أن المراد بالتاء ها هنا غير تاء افتعل وتفعل وتفاعل وأشباهها فإن لها أحوالاً

ج إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة **(وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين)**، وإنما سميت بذلك لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هنالك ويأتي كالصفير ألا ترى أنك لو وقفت على اص، از، اس، سمعت صوتاً كالصفير **(و)**، الحروف **(اللينة حروف اللين)**، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل بصوتها وهو المعنى باللين، فإذا أوقفها

ك جهة واحدة، والضاد أشبهتها من وجهين وتبيينها قبل الضاد أحسن منه قبل حروف الصفير؛ لأن الضاد لا تقاربها في المخرج، وقيل حروف الصفير أحسن من تبيينها بعضها قبل بعض؛ لأن بعضها أقرب إلى بعض في المخرج من تلك الحروف وتبيين المثناة وأختيها قبل المثلثة وأخيتها وبالعكس أحسن من تبيين كل من الجملتين بعضها قبل بعض وهو ظاهر وتبيين المثلثة وأختيها إذا وقع بعضها قبل بعض أحسن من تبين الأخرى كذلك؛ لأن في الأولى رخاوة واللسان يتجافى عنهن انتهى. قوله: **(فرط دائماً)** فرط في الأمر يفرط فرطاً، أي قصر فيه وضيعه حتى فات، وكذلك التفريط صحاح. قوله: **(والزاي والسين بخلاف عكسها)** أي لا يدغم الصاد والزاي والسين في غيرها لفوات الصفير كما مر.

قوله: **(غير تاء افتعل)** أعم من أن يكون كلمة كتاء الضمير أوجز كلمة.

قوله: **(وأشباهها)** المراد تصاريفها من المضارع والأمر والوصف.

فق (وحروف الصفير ما يُصفر بها)، لأنها تخرج من بين الثنايا، وطرف اللسان، فينحصر الصوت ثَمَّ، ويأتي كالصفير (وهي الصاد) المهملة، (والزاي، والسين) المهملة. (واللينة حروف اللين)، وهي الألف والواو والياء، لما فيها من قبول التطويل، أو لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، لاتِّساع مخارجها، لأنّ المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط الصوت وصلب، إلّا أنّ الألف أشد امتدادا واستطالة، لأنه أوسع مخرجا، والحروف الثلاثة إذا سكنت فهي حروف لين، ثم . . . .

والمُنْحَرِفُ: اللّام؛ لِأَن اللِّسَان يَنْحَرِفُ بِهِ.

ك من الإدغام والقلب ذكرها المصنف بعد الفراغ من سائر الحروف ونحن نبينها إن شاء الله تعالى.

قوله: **(والإطباق)** قد علم من قوله فيما مر ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق إن المطبقة تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق وقوله بعد ذلك، والطاء والدال والتاء الخ قرر ذلك أيضاً وهذا مذهب بعض العلماء وليس مرضياً عند المصنف فلذلك رده بقوله، والإطباق في نحو فرطت إلى آخره، وتقريره أن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون إلا بها، وإذا لم يكن إلا بها تنافى مع الإدغام؛ لأنه يجب به إبدالها إلى المدغم فيه فيؤدي إلى أن تكون موجودة غير موجودة وهو متناقض. فإن قيل: الإطباق في المطبقة كالغُنَّة في النون فكما أمكن مجيء الغنة من غير نون فلا يبعد الإطباق من غير المطبقة.

قلت: الغنة لا تتوقف حصولها على مجيء النون؛ لأنها تخرج من الخيشوم والنون من الفم، فأمكن انفراد الغُنَّة عنها، نعم لا يتبين النون إلا بالغنة ولا يلزم من

ج ما قبلها في الحركة فهي حروف مد ولين، فالألف دائماً حرف مد ولين، والواو والياء بعد الفتحة حرف لين، وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين، وسميت هذه الحروف سواء كانت متحركة أو ساكنة حروف علة لأنها كالعليل لا يبقى على حالة، وحروف لين لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد (و)، الحرف **(المنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به)**، عند

ك قوله: **(قرر ذلك أيضاً)** أي كون المطبقة تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق، اعلم أنه ليس في ذلك تقرير لما ذكره إذا مقتضاه إنما هو أن بعضها يدغم في بعض، وأما كون الإدغام مع الإطباق أولاً، معه فلا تعرض فيه لذلك، لنا.

يمكن أن يقال لما ذكر إدغام الطاء والظاء وذكر قبله أن المطبق لا تدغم في غيرها من إطباق علم أن المراد بإدغام الطاء والظاء ها هنا مع الإطباق ليكون جمعاً بين كلاميه.

قوله: **(وتقريره)** أي أخذاً من شرح المفصل فإن ما ذكره الشارح هنا إلى قوله وحاصله فيه بغالب لفظه.

فك إنْ جانسها حركة ما قبلها فهي حروف مدٍّ أيضاً، فالألف حرف مدٍّ ولين أبداً، وكذا الواو والياء إنْ سكنتا، وجانسهما حركة ما قبلهما، كيقول ويبيع، فإنْ تحركتا كوَعَد ويَسر، فحرفا علة، أو لم تجانسهما حركة ما قبلهما كقوْل وبيْع، فحرفا لين.

(والمنحرف اللام، لأنّ اللسان ينحرف) عند النطق (به) إلى داخل الحنك.

والمُكَرّرُ: الرَّاء؛ لتعثر اللِّسَان بِهِ.
والهاوي: الْألف، لاتساع هَوَاء الصَّوْت بِهِ.

جـ التلازم من أحد الطرفين التلازم من الطرف الآخر، وذلك بخلاف الإطباق؛ لأن الإطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للصوت، بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلا بنفس الحرف، وإذا كان كذلك فالتحقيق أن نحو فرطت وأغلظت بالإطباق ليس معه إدغام، ولكنه لما اشتد التقارب، وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل، فأطلق عليه الإدغام لذلك، ....

ك النطق به إلى داخل الحنك (و)، الحرف (**المكرر الراء لتعثر اللسان به**)، لما فيه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك أجري مجرى الحرفين في أحكام كثيرة (و)، الحرف (**الهاوي**)، من الهوى بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها وهو النزول (**الألف لاتساع هواء الصوت به**)، فيهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو بخلاف الواو والياء فإن مخرجهما وإن اتسع ألا إن مخرج الألف أشد اتساعاً ولذلك يحتاج فيها إلى عمل عضو من ضم الشفتين في الواو ورفع اللسان

ل قوله: (**نعم إلى آخره**) لا يحتاج إليه في هذا البحث مع أن فيه نظراً؛ لأن التنوين تتبين قبل حروف الإظهار مع أنه لا غنة معها نحو من هذا.

قوله: (**فلا يستقيم إلا بنفس الحروف**) قال اليزدي: لا بعد أن تنتقل صفة الحرف إلى المبدل منه إن أمكن انتقالها، ثم قال: فإن قلبت كيف تنتقل صفة حرف إلى غيره وهي له لذاته قلت هذا استبعاد محض وأيضاً عين النزاع وقد انتقلت في المتفرعة انتهى. وفيه نظر فليتأمل.

قوله: (**إلا بنفس الحرف**) الحاصل أن الإطباق الذي هو رفع اللسان لتحصيل الحرف المطبق فلا يوجد الحرف المطبق دونه بخلاف الغنة فإنها ليست لتحصيل النون فإنه توجد بدونها نحو من هذا.

قوله: (**من غير نقل اللسان**) أي النقل المعهود بين الحرفين المتباعدين فلا تنافي بين ما هنا وما تقدم أول الباب من أن النقل يكون من الحرف إليه.

نقـ (والمكرر الراء لتعثر اللسان) عند النطق (به)، لِما فيه من التكرير.

(والهاوي الألف)، سمي بذلك (لاتساع هواء الصوت) عند النطق (به)، باتساع مخرجه، ولأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه، ومخرجه أوسع من مخرجي الواو والياء، كما مرّت الإشارة إليه، لأنك تضم شفتيك للواو، وترفع لسانك نحو الحنك للياء، فيضيق مخرجاهما، ويحصل عمل

والمَهْتُوتُ: التَّاء: لخفائِهَا.

ولذلك يحس الإنسان من نفسه ضرورة عند قوله أحطت النطق بالتاء حقيقة، والطاء بعدها فلا يجوز أن يقال إن الطاء مدغمة؛ لأن إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها، ولا يصح أن يقال إن ثم حرفاً آخر أدغم في التاء مع بقاء الطاء لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وذلك فاسد وحاصله أنه لو كان هناك إدغام مع وجود الإطباق لزم الإتيان بطاء أخرى، وجمع بين الساكنين، لكن هذا باطل فلا يكون هناك إدغام ثم أشير فيه إلى سؤال على الملازمة وهو أنا لا نسلم أنه لو كان هناك إدغام لزم الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة بدون النون وأجيب بما مر.

إلى الحنك في الياء (و)، الحرف (**المهتوت التاء لخلفائها**)، وضعفها وسرعتها على اللسان من الهت وهو إسراع الكلام، وقيل ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء كأنه غلط من الناسخ ولذلك قال الخليل لولا هتة في الهاء لأشبهت الحاء أعني بالهتة العصرة، واعلم أن من قوله فالمجهورة إلى قوله وحروف القلقلة تقسيمات للحروف باعتبار صفات تلازمها وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد وإنما هي باعتبار تقسيمات متعددة مستقلة فتقسيم المجهورة والمهموسة تقسيم واحد مستقل، ومعنى

قوله: (**ولذلك يحسن به**) أي لأجل أنه ليس معه إدغام.

قوله: (**لزم الإتيان بطاء أخرى وجمع بين الساكنين**) أحدهما الطاء المبدلة تاء للإدغام والطاء التي جيء بها لبقاء صفة الإطباق، وبالتأمل في ذلك يظهر اندفاع قول الشيخ بدر الدين ابن مالك أن الاستعلاء الباقي بعد الإسكان للإدغام في نحو فرطت إن كان في عداد حرف ساكن فمتى عرض سكون المستعلي لإدغام أو غيره فقد اجتمع ساكنان وإن كان في عداد المد في حرف اللين وهو الأقرب لم يجتمع ساكنان عند الإسكان للإدغام ولا غيره فلا يكون إذا فيما قاله المصنف فائدة انتهى.

العضو، والألف تجد فيه الفم والحلق منفتحتين، لا أثر لهما في الصوت بضغط، ولا عصر، ويقال له الجرسي أيضاً، لأنه صوت لا يعتمد له في الحلق، والجرس الخفي، والهاوي بمعنى ذي هواء كتامر بمعنى ذي تمر، مأخوذ من الهَوي بفتح الهاء أشهر من ضمها، أي النزول، وبضمها الصعود.

(والمهتوت التاء لخفائها) وضعفها، ولأنها حرف شديد، فيمتنع أنْ يجري معها الصوت، وهي وإن كانت مهموسة، يجري النفَس معها، إلّا أنها عند الوقف عليها لا نفَس يجري معها، فيتحقق خفاؤها، وقيل المهتوت الهاء لخفتها وضعفها وسرعتها على

وَمَتى قُصِدَ لإدغام المتقاربين فَلَا بُد من قَلْبِه، . . . .

قوله: **(والصاد، والزاي، والسين يدغم بعضها في بعض)** مثال الصاد خلص زائر أو سائر، ومثال الزاي فاز صابر وسائر أو مثال السين أفلس صابر أو زائر ولم يذكر الفاء؛ لأنها من حروف ضوى مشفر، وذكر أن الياء تدغم في الميم نحو يعذب من يشاء وفي الفاء تعذب في النار، وترك الميم والواو؛ لأنهما أيضاً منها.

قوله: **(وقد تدغم تاء افتعل)** هذا شروع في بيان أحوال تاء افتعل وما أشبهه، فنقول عين افتعل إذا كان تاء كما في اقتتل يجوز فيه الإدغام والبيان، فإذا بينت فلا إشكال وإذا أدغمت فلك فيه وجهان إن شئت أسكنت التاء الأولى وأدغمتها في الثانية بعد أن تنقل حركتها إلى القاف فإذا تحركت القاف سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها فتقول قتل بفتح القاف، وعلى هذا تقول في المضارع يقتل بفتح القاف وكسر التاء،

التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها مثلاً، لما علمت أن المجهورة هي الحروف التي لا تجرى النفس معها عند النطق بها، والمهموسة هي الحروف التي تجري النفس معها عند ذلك، علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات، وكذلك الشديدة والرخوة وما بينهما وأما قوله وحروف القلقلة الخ فلم يقصد إلى ذكر قسم مع قسيمه لأنه لم يسم قسيمه باسم باعتبار مخالفته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر منفيا عند ذلك الوصف كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس له لقب باعتبار نفي التكرار **(ومتى قصد إدغام المتقارب)**، في الآخر من المتقارب **(فلا بُدَّ من قلبه)**، لأن حقيقة الإدغام تنافي إبقاء الأول على حال يخالف

قوله: **(وما أشبهه)** هو تاء الضمير كما يجيء.

قوله: **(وما أشبهه)** الضمير لافتعل ولشبهه وتفعل وتفاعل ويجوز أن يرجع لتاء افتعل وقد يؤيده قول الشارح بعد وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال.

قوله: **(وتقول قتل)** بكسر القاف وفتح التاء يجوز أيضاً أن تكسر التاء اتباعاً لكسرة القاف فتقول قتل ذكره ابن عصفور وغيره، فالحاصل أنه يجوز ثلاثة أوجه: قتل بفتح القاف والتاء، وقتل بكسر القاف وحدها، وقتل بكسرهما، قالوا: وقياس المضارع، واسم الفاعل

اللسان، من الهت، وهو إسراع الكلام، يقال للرجل إذا كان جيد السياق للحديث، هو يسرده سردا، ويهته هتًّا، ورجل هتَّات، أي خفيف كثير الكلام، وهذا هو الأوجه، بل قيل إنّ الأول غلط من الناسخ، لأنّ الحرف الخفي هو الهاء لا التاء.

(ومتى قُصِد إدغام المتقارب) في مثله، (فلا بدّ من قلبه) إليه ليتحقق الإدغام،

وَالْقِيَاس قلبُ الأول، إلَّا لعَارض فِي نَحْو: اذْبَحَّتُوْدًا، واذْبَحَّاذِه،

جا وأصله يقتتل نقلت حركة التاء الأولى إلى القاف وأدغمتها في التاء الثانية وهي مكسورة فبقيت على كسرتها، واسم الفاعل مقتل بضم الميم وفتح القاف وكسر التاء وأصله مقتتل فعمل به ما ذكرنا وجمعه مقتلون وإن شئت حذفت حركة التاء الأولى من غير نقلها إلى ما قبلها، ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين فيستغنى عن همزة الوصل وتقول قتل بكسر القاف وفتح التاء، وعلى هذا نقول في مضارعه يقتل بفتح الياء وكسر القاف والتاء المشددة، وأصله يقتتل فأسكن التاء الأولى من غير نقل الحركة، وأدغمت في التاء المكسورة فبقيت على كسرتها ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين، واسم الفاعل مقتل بضم الميم وكسر القاف والتاء المشددة كما ذكرنا وجمع مقتلون.

نقره الثاني في الحقيقة **(والقياس قلب الأول)**، لأنه ساكن عند الإدغام والساكن بالتغيير أولى **(إلا لعارض)**، يقتضي قلب الثاني **(في نحو إذ بحتودا)**، في اذبح عتودا وهو ولد المعز قلبت العين حاء وأدغم الحاء في الحاء **(وإذ بحاذه)**، في اذبح هذه قلبت الهاء حاء وأدغم الحاء في الحاء وذلك لأن العين والهاء ادخل في الحلق من الحاء فيكونان أثقل

كل من الأول يقتل ومقتل بفتح القاف، ومن الأخريين بكسرهما ومنهم من يكسر حرف المضارعة أيضاً اتباعاً للقاف، ومن يستثقل الخروج في اسم الفاعل من ضم إلى كسر فيضم القاف أيضاً، وسيأتي هذا في الشرح قريباً ولم يستثقل الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء؛ لأن بينهما حاجزاً وهو التاء المدغمة وقياس اسم المفعول من الأول مقتل بفتح القاف والتاء، ومن الثانية مقتل بكسر القاف وحدها؛ لأن الأصل مقتتل فيسكن التاء الأولى وحرك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين ومنهم من يضم القاف اتباعاً للميم كما تقدم نظيره، وقياسه من الثلاثة كاسم الفاعل منها لأن الأصل مقتتل بالفتح فسكنت التاء الأولى ثم كسرت القاف لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الثانية بعد الإدغام اتباعاً لحركة القاف فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بالقرائن فيكون نظير محتار في احتمال كونه اسم فاعل ومفعول حتى يتبين.

قا (والقياس قلب الأول) منهما، لأنّ تغيير الساكن أولى (إلّا لعارض) يمنع القياس، فينقلب الثاني إلى الأول (في نحو اذْبَحَّتُوداً واذْبَحَّاذه)، والأصل اذبح عتودا، واذبح هذه، فقلبُ الثاني لأنه أدخل مخرجاً وكلما كان الحرف أدخل مخرجاً كان أثقل ولهذا كانت الهمزة أثقل الحروف. وإذا كانت الهاء والعين أدخل من الحاء فكرهوا أن يقلبوها إليهما للثقل فقلب الثاني إلى الأول لهذا العارض، والعتود من أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول، قاله الجوهري.

وَفِي جملَة من تَاء الافتعال لنحوه، ولكثرة تغيرها، ومَحُّمْ فِي: مَعَهُم ضَعِيف، . . . .

جا قال المصنف في شرح المفصل: كان قياس إجراء اقتل مجرى الكلمتين عند النحويين منع الإدغام لسكون ما قبل الأول؛ لأنهم يمنعون من إدغام مثل قرم مالك، والجواب أن ما فيه شائبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين فجوز فيه الإدغام لذلك ولم يجز في قرم مالك؛ لأن الانفصال فيه محقق، وإنما لم يجئ في بقاء همزتها وحذفها الوجهان في الحمر، ولحمر من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض وأما هذه فأصلها الحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار سكوتها العارض بأولى من حركتها الأصلية مع كونها متحركة، فلذلك لم يختلف في إسقاط الهمزة التي لم يجأ بها إلا لذلك السكون العارض.

شع منه فكره قلب الأسهل إلى الأثقل للإدغام الذي الغرض من التخفيف **(وفي جملة)**، مبدلة **(من تاء الافتعال)**، فإنه قلب الثاني فيها **(لنحوه)**، أي لعارض كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده **(ولكثرة تغيرها)**، أي لتغير التاء بقلبها حروفاً كثيرة فقلبت هي إلى الأول لأن التغيير يجر إلى تغيير **(ومحم في معهم)**، بقلب العين والهاء حاء **(ضعيف)**،

ح قوله: **(شبه الكلمة الوحدة)** فيه تسامح وإنما كلمة واحدة حقيقة شبه كلمتين.

قوله: **(من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض)** أجاب أيضاً ابن عصفور بأن الذي سهل إثبات الهمزة في مثل الحمر إنها مفتوحة فأشبهت همزة القطع؛ لأن همزة الوصل بابها أن تكون مكسورة أو مضمومة انتهى. وما ذكره المصنف أحسن فليتأمل.

قوله: **(فلذلك)** أي لأجل المتحرك الموجود في الأصل والآن الحاصل أن القاف من اقتتل متحركة في الأصل لما علمت من تقدم المجرد على المزيد ثم أن السكون عرض عند دخوله في باب المزيد فإذا نقل بعد ذلك حركة التاء إلى القاف صارت القاف متحركة الآن بحركة النقل وهي محركة بحركة الأصل فوجب الاستغناء عن همزة الوصل

فك (وفي جملة من تاء الافتعال) قلب الثاني إلى الأول نحو اسَمع وازان، وأصلهما استمع وازتان، قلب الثاني إلى الأول في استمع، وكذا في ازتان بعد قلب التاء دالاً وأدغم (لنحوه)، أي لمثل ما مرّ من العارض، وهو ثقل الثاني، ونحوه في المثلين فوات الصفير، (ولكثرة تغيرها) أي تغيّر تاء الافتعال، فإنها قد تغير لغير الإدغام، نحو اضطرب واصطبر كما سيجيء، (ومَحُّم في معهم ضعيف) إذ لم يقلب فيه الأول إلى الثاني كما هو القياس، ولا العكس كما هو مقتضى العارض، بل قلبا إلى ثالث وهو الحاء، وهذه لغة بعض بني تميم، والأكثر ترك القلب والإدغام.

وسِتٌّ أَصله سِدْسٌ، شَاذٌ لَازمٌ.

جار

قوله: (وقد جاء مردفين) وأصله مرئدفين من ارتدفه أي استدبره، فلما أريد الإدغام قلبت التاء دالاً فصار مرددفين بدالين، ثم حذفت حركة الدال الأولى وأدغمت في الثانية وكسرت الراء لالتقاء الساكنين فصار مردفين بضم الميم وكسر الراء والدال. ويجوز فتح الراء لما مر وجاء ضمها لاتباع الميم.

قال الزمخشري في المفصل: يجوز مقتلون بالضم اتباعاً للميم لما حكى عن بعضهم مردفين.

قوله: (وتدعم الثاء) أي إذا كان فاء افتعل ثاء وجب الإدغام بقلب الأولى إلى

نقره

والفصيح معهم من غير قلب ولا إدغام (وست وأصله سدس)، بدليل سديس في تصغيره وأسداس في تكسيره (شاذ)، لأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إدارة الإدغام وههنا لا قلب للإدغام (لازم)، لأنه لم يستعمل إلا كذلك لاستكراههم توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقيلوا السين تاء لكونهما مهموسين متقاربين في المخرج فصار سدت ثم قلبوا الدال تاء وأدغموا التاء في التاء لتقاربهما في المخرج وتوافقهما

لكي

بالمتحرك الموجود المعتضد بالتحرك الأصل وإلغاء ما عرض من السكون المتوسط بين الحركتين. قوله: (وقد جاء مردفين) الارتداف الاستدبار صحاح.

قوله: (فصار مردفين) قرئ بذلك شذوذاً، قال انب عطية ويجوز على هذه القراءة كسر الميم اتباعاً للراء ولا أحفظه قراءة. قوله: (ويجوز فتح الراء) قرأ بذلك بعض الكوفيين فيما حكاه الخليل. قوله: (لما مر) أي من جواز مقتل بفتح القاف اسم فاعل من قتل بفتحها لثقل حركة التاء المدغمة إليها. قوله: (لما مر) من أنه ينقل حركة الدال إلى ما قبله كما في اقتتل على أحد الوجهين لنا. فيه نظر يعرف من الحاشية المقابلة بهذه الحاشية.

قوله: (يجوز يقتتلون) فعلى هذا مقتلون بضم القاف ففي كل منها ثلاثة أوجه.

قوله: (حكي عن بعضهم مردفين) في إعرابي الحلبي جوز الخليل بن أحمد ضم الراء اتباعاً لضمة الميم وقد قرئ بذلك شذوذاً.

نقره

(وسِتٌّ وأصله سِدْس) بدليل تصغيره على سديس، وتكسيره على أسداس، كرهوا توافق الفاء واللام لقلة باب سلس، فقلبوا السين تاء، لموافقتها لها في الهمس، فصار سُدْتا، ثم قلبوا الدال تاء، لموافقتها لها في الشدة، ثم أدغموا التاء، (شاذ) لما مر في معهم، إذ لو قلبت الدال سينا على القياس، اجتمع ثلاث سينات، ولو عكس زال صفير السين، فقلبا إلى حرف يناسبهما، وهو التاء، كما مرّ بيانه، (لازم)، لأنه لم يستعمل إلّا كذلك.

وَلَا يُدْغَم مِنْهَا فِي كلمة مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بتركيب آخر، نَحْو: وَطَدَ ووَتَدَ وشَاةٍ زَنْمَاءَ، ....

ز الثانية، وهو الأفصح؛ لأن الأول هو الذي تدغم في الثاني فينبغي أن يبقى الثاني على لفظه، ويجوز قلب الثانية إلى الأولى وهو فصيح فتقول أثأر وأثآر، والأصل اثتأر يقال أثأرت من فلان، أي أخذت ثأري منه، والأصل اثتأرت، وذكر في شرح الهادي: أنه إذا كان فاء افتعل ثاء فيجوز البيان لاختلاف الحرفين فتقول في افتعل من الثرد اثترد يثترد فهو مثترد، ويجوز الإدغام وهو أحسن لتقارب مخرجيهما مع أنهما مهموسان ثم قيل فيه أوجب فيه الزمخشري الإدغام. وقد نص سيبويه على جواز البيان، وإنما يلزم الإدغام إذا كان الأول ساكناً في المثلين لما في البيان من المشقة وها هنا ليسا بمثلين.

قوله: **(وتدغم فيها السين)** أي إذا كان فاء افتعل سيناً يجوز فيه البيان نحو استمع وهو حسن لاختلاف المخرجين، وفي التنزيل ومنهم من يستمع إليك، ومنهم من أدغم لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس وح تقلب تاء الافتعال سيناً فتقول استمع يسمع فهو مسمع وقرئ، ومنهم من يسمع إليك ولا يجوز قلب السين إلى التاء فلا يقال

ج في الهمس **(ولا يدغم منها)**، أي من حروف المتقاربة **(في كلمة)**، وسيجيء بيان حكم كلمتين **(ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر نحو وتد ووطد)**، لأنه لو أدغم لم يدر أهما دالان أو طاء ودال أو تاء ودال ولأنه لم يعلم أهو ساكن على ما كان عليه أو متحرك سكن للإدغام فيتحقق فيه اللبس من هذين الوجهين، والوجه الثاني هو مراده يقال وطدت الشيء أطده وطداً أي أثبته ووتدت الوتد أتدة وتداً **(وشاة زنماء)**، والزنمة شيء يقطع من إذن البعير فيترك معلقاً، يقال بعير زنم وازنم وناقة زنمة وزنماء، فلو أدغم لم يعلم تركيبه من ميمين أو من نون وميم..........................

ك قوله: **(ويجوز قلب الثانية إلى الأولى)** أي تغليباً لجانب الأولى لتقدمها وأصالتها والثأر بهمزة ساكنة.

ف (ولا يدغم منها)، أي من المتقاربة (في كلمة ما يؤدي) فيه الإدغام (إلى اللبس بتركيب آخر، نحو وَطَدَ ووَتَدَ)، إذ لو أدغم فقيل ودَّ لم يدر أهما دالان أو طاء ودال، أو تاء ودال، (و) نحو (شاةٍ زَنْماء)، والزنمة شيء يقطع من أذن الشاة والبعير، فيترك معلقا، وإنما يفعل ذلك بالكرائم منها، يقال: بعير زنم وأزنم، وناقة زنمة وزنماء.

أمَّا الإدغام منها في كلمتين فجائز، وإن أدى إلى لبس، لأنهما بصدد الانفكاك، بخلاف الكلمة، ....

وَمن ثَمَّ لم يَقُولُوا: وَطْداً، وَلَا وَتْدَاً، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ بِخِلَاف نَحْو: امَّحَى..............................

ج اتمع لئلا يذهب صفير السين، وقوله شاذًّا على الشاذ أراد بقوله شاذاً الإدغام، وبقوله على الشاذ قلب الثاني إلى الأول.

قوله: **(وتقلب بعد حروف الإطباق)** أي إذا كان فاء افتعل إحدى الحروف المطبقة تقلب تاؤه طاء؛ لأنها لو بقيت مع مقاربتها لأدى إما إلى إدغامها وهي لا تدغم في التاء فيما فيها من الإطباق الذي يفوت بالإدغام، وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها في

نقره **(ومن ثم)**، أي ومن أجل أنه لم يدغم فيما يؤدي الإدغام فيه إلى اللبس **(لم يقولوا وطداً)**، بسكون الطاء **(ولا وتداً)**، بسكون التاء في المصدر وإنما يقولون طدة وتدة **(لما يلزم من ثقل)**، إن لم يدغم **(أو لبس)**، لتركيب بتركيب أو لمثال بمثال أن أدغم ولكن في الصحاح فتقول وتدت الوتد أتده وتداً ووطدت الشيء أطده وطداً **(بخلاف أمحى)**، وأصله انمحى قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم لأنه لا يؤدي إلى اللبس لأنه لو كانت بعده الميم المشددة عن ميمين في الأصل لوجب أن تكون الأولى أصلية أو زائدة وليس

ك قوله: **(أراد بقوله شاذًّا)** قد زال كراهة الشذوذ الأول سبب الشذوذ الثاني لأن الثاني حيث قلب سيناً فلم يدغم السين إلا في السين، والإظهار هنا أفصح بخلاف الثاني كما قلنا. لنا. وتحقيقه موقوف على ما قدمناه من حقيقة الإدغام فإن الإدغام شيء والإبدال شيء آخر راجع إليه تأمل. لنا. لأن حروف الصفير لا يدغم في غيرها؛ لأن السين أقوى والتاء أضعف وإدغام الأقوى في الأضعف شاذ فإن قيل إنما أدغم الأقوى في مثله ثم إبدال التاء سيناً ثم أدغم، وقلنا وكذلك كل حرفين متقاربين أدغم أحدهما في الآخر، فإنما أدغم الشيء في مثله إذ لا يتصور الإدغام إلا بعد صيرورتهما مثلين، والحاصل أن كون الحرف الأول قويًّا، والثاني ضعيفاً يمنع من الإقدام على الإدغام وإن كن إنما تدغم بعد الإبدال.

قوله: **(تقلب تاؤه طاء)** أي وجوباً وإنما قالوا استقطت النوى واستطقته بالتاء من غير إبدال؛ لأن الأصل التقطت والصاد مثلاً بدل من اللام فلم يبدلوا التاء إبقاء لها على أصلها.

فّ (ومن ثّم)، أي من هنا، وهو أنه لا يدغم من المتقاربة في كلمة ما يؤدي إلى لبس، أي من أجل ذلك (لم يقولوا وَطْداً، ولا وَتْداً) بالإسكان، (لِما يلزم من ثقل) إن لم يدغم (أو لبس) إنْ أدغم، كذا قالوا، والذي ذكره الجوهري، وصاحب القاموس وغيرهما في الأول الإسكان، وفي الثاني الإسكان والتحريك، يقال: وطدت الشيء أطده وطدَا، أي أثبته، ووتدت الوتد أتِده وتداً، أي ضربته، وهذا (بخلاف امَّحَى..........

واطَّيَّرَ، وَجَاء وَدٌّ فِي وَتْدٍ فِي تَمِيم.

المخرج ومنافاتها في صفاتها؛ لأن التاء حرف شديد، والصاد، والضاد، والظاء المعجمة رخوة، وأيضاً فإن التاء حروف مهموس، والضاد المعجمة، والظاء، والطاء مجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفاً يوافق التاء في المخرج، ويوافق ما قبله في الصفة قصد النفي التنافي بين الحروف، وإذا عرفت أنها يقلب بعد حروف الإطباق طاء فح.

إما أن يكون فاء افتعل طاء، وإما أن يكون ظاء، وإما أن يكون صاداً أو ضاداً، فإذا كان طاء فتدغم وجوباً كما في اطلب، والأصل اطتلب فقلبت التاء طاء، وأدغم وجوباً لاجتماع المثلين، وإن كان ظاء فيدغم جوازاً على الوجهين أي بقلب الأول إلى الثاني وبالعكس فيقال في اظتلم اطلم، وجاء في قول زهير[1]: [البسيط]

كذلك لعدم امفعل ولا أفعل من أبنيتهم (و)، بخلاف **(أطير)**، وأصله تطير قلبت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء وأتى بهمزة الوصل لأنه لا يؤدي إلى اللبس لعدم افعل بتشديد الفاء والعين **(وجاء ود في وتد في تميم)**، وهو شاذ، واعلم أنه ليس كل متقاربين

قوله: **(وجاء في قول زهير الخ)** روي فيه وجه آخر وهو فينظلم بنون المطاوعة قال ذلك الموصلي.

واطَّيَّرَ) في انمحى وتطيّر إذ لبس لعدم مفَعل، أو افَّعل، بتشديد الفاء وافَّعّل بتشديدها مع العين، (وجاء وَدَّ) بالإدغام (في وتد) بالتحريك، وقيل بالإسكان (في) لغة بني (تميم)، وهو شاذ، ولم يجئ ذلك في وطد إبقاء لفضيلة الإطباق.

---

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان. اللغة: "نائله" النائل: العطاء "فيظلم" يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفاً ولا استكانة. المعنى: أن هرماً هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير منٍّ ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلاً منه -لا ضعفاً ولا خوفاً. الإعراب: "هو" ضمير منفصل مبتدأ "الجواد" خبره "الذي" صفة للجواد "يعطيك" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول "نائله" مفعول ثانٍ ليعطي وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطي وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "عفواً" مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً "ويظلم" الواو حرف عطف "يظلم" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه "أحياناً" ظرف زمان منصوب بيظلم "فيظطلم" الفاء حرف عطف ويظطلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.
الشاهد: قوله "فيظطلم" أصله فيظتلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم وروي الأوجه الثلاثة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

وَلم تُدْغَم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لزِيَادَة صِفَتِهَا،

جا

هُـوَ الْـجَـوَادُ الَّـذِي يُـعْـطِـيكَ نَـائِـلَـهُ عَـفْـواً وَيـظـلَـمُ أَحْـيَـانـاً فَـيَـظْـطَـلِـمُ

الوجوه الثلاثة: وهو ترك الإدغام، والإدغام على وجهين، أي بالطاء والظاء، ومعنى البيت أنه يعطي ما له عفواً أي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله، ويظلم أحياناً

نق

يدغم أحدهما في الآخر لأنه قد يطرأ مانع يمنع الإدغام ولا كل متباعدين في الأصل لا يدغم بعد حصول صفة قربت بينهما، وأشار إلى هذين القسمين بقوله **(ولا تدغم حروف ضوى مشفر)**، الضوى الهزال يقال ضوى بالكسر يضوى ضواى، والمشفر من البعير كالجحفلة من الفرس **(فيما يقاربها لزيادة صفتها)**، وهي الاستطالة في الضاد فلو أدغمت في مقاربها لزالت صفتها من غير شيء يخلفها والمد واللين في الواو والياء

كا

قوله: **(ويظلم أحياناً)** بعده[1]: [البسيط]

وَإِن أَتَـاهُ خَـلِـيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـغَـبَـةٍ يَـقُـولُ لا غَـائِـبٌ مَـالِـي وَلا حَـرَمُ

وإنما دفع بقول وهو جواب الشرط على معنى التقديم عند سيبويه كأنه قال يقول إن أتاه خليل وعند الكوفيين على إضمار الفاء صحاح.

قف

(ولا تدغم حروف ضَوِيَ) بكسر الواو، أي هزل، (مِشْفَر) لشفة البعير (فيما يقاربها) في المخرج، لا في كلمة، ولا في كلمتين، بخلاف ما يماثلها، فإنها تدغم فيه، وإنما لم تدغم فيما يقاربها (لزيادة صفتها)، إذ في الضاد استطالة، فإنها طالت، فأدركت مخرج اللام، وفي الواو والياء لين، وفي الميم غنة، وفي الشين والفاء تفش، أي انتشار لإفراط رخاوتهما، وفي الراء تكرير.

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان.
اللغة: "خليل" المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهي الفقر والحاجة "مسغبة" مجاعة، من سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام. المعنى: يصف هرماً بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلاً فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.
الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب.
الشاهد: قوله: "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماض.
انظر: الأشموني ٥٨٥/ ٢، وابن هشام ٣٩٨/ ٣، وابن عقيل ٢٧٨/ ٢، والمكودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦٠/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١.

وَنَحْو: سَيِّدٍ، وَلَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لِأَنَّ الإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، . . . . . .

جـ أي يطلب منه في غير موضع طلب فيحمل ذلك لمن سأله ولا يرد من استجداه في الأوقات التي مثله يطلب فيها، وفي الأوقات التي لا يطلب فيها، وإن كان صاداً أو ضاداً، فالبيان أكثر نحو اصطبر واضطرب، وجاء الإدغام فيهما شاذًّا على الشاذ أي يقلب الطاء صاداً أو ضاداً نحو اصبر واضرب لا بقلبهما طاء لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد، أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصفير لا يدغم في غيرها وأن حروف ضوى مشفر لا تدغم فيما يقاربها، وأما كونه على الشاذ؛ فلأن القياس قلب الأول إلى الثاني.

ك والغنة في الميم والتفشي في الشين وشبه التفشي في الفاء وهو الانتشار والتكرير في الراء وأما إدغامها في مثلها فيجوز لبقاء صفتها مع الإدغام **(ونحو سيد)**، وأصله سيود **(ولية)**، وأصله لوية من لوي الرجل رأسه وألوى برأسه أمال وأعرض **(إنما أدغما لأن الإعلال صير هما مثلين)**، فلا يرد ذلك على قوله أن حروف وضوى مشفر لا تدغم فيما

ل قوله: **(فيحمل ذلك)** حَمَلْتُ إِدْلَالَهُ واحْتَمَلْتُ، بمعنىً. قال الشاعر[1]:

أَدَلَّتْ فلم أَحْمِلْ وقالت فلم أُجِبْ ... لَعَمْرُ أبيها إِنَّني لَظَلُومُ

قوله: **(ولا يرد من استجداه)** جدوته واستجديته واجتديته بمعنى إذا طلبت جدواه قال أبو النجم[2]:

جِئْنا نُحَيِّيكَ ونَسْتَجْدِيكا ... من نائِلِ اللهِ الذي يُعْطِيكا

والجدوى العطية صحاح.

قوله: **(لا يقلبهما طاء)** قال سيبويه، وقد قال بعضهم مطجع في مضطجع ومضجع أكثر وجاز مطجع وإن لم يجز في مصطبر مطبر؛ لأن الصاد في المسمع كالصاد.

قال أبو حيان: يعني قول سيبويه أن الصغير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد قال وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والظاء لما بينهما من التقارب ولم يمكنه إدغام

نقرة (ونحو سَيِّد ولَيَّةٍ). وأصلهما سيود ولوية من لوى (إنما أدغما) مع أنّ الواو والياء من حروف ضوي مشفر، ومتقاربان، (لأنّ الإعلال) بقلب الواو ياء للثقل كما مرّ (صيرهما مِثْلَيْن)، فالإعلال للثقل، لا للإدغام، غايته أنه اتّفق بعد الإعلال اجتماع مثلين، أولهما ساكن، فوجب الإدغام، على أنّ الواو والياء متماثلان في صفة اللين، لا

---

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (حمل).
(٢) انظر: اللسان (جدا) ١٤/ ١٣٤.

وأُدغمت النُّون فِي اللَّام وَالرَّاء؛ لكَرَاهَة نبرتها، وَفِي الْمِيم - وَإِن لم يتقاربا - لِغُنَّتهما، . . . .

قوله: **(وتقلب مع الدال)** أي إذا كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً، أو زاياً قلبت تاؤه دالاً؛ لأن التاء تخالف هذه الثلاثة في الصفات، أما مخالفتها للذال والزاي فلأن التاء حرف شديد، وهذان رخوان، والتاء حرف مهموس، وهذان مجهوران، وأما مخالفتها للدال؛ فلأن التاء حرف مهموس، والدال مجهورة فقلبت دالاً لكونه موافقاً للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهر، وإذا قلبت دالاً تدغم وجوباً في ادان، وهو افتعل من الدين، والأصل ادتان فلما قلبت التاء دالاً اجتمع مثلان فادغم وجوباً وقويًّا في ادكر، والأصل إذتكر افتعل من الذكر، قلبت التاء دالاً ثم أدغم الدال في الدال بعد قلبها إليها لتقاربهما، والمراد بالقوي الفصيح لذكر الضعيف في مقابله، فإن الضعيف في مقابلة الفصيح، وضعيفاً في ازان، والأصل ازتان افتعل من الزين قلبت التاء دالاً ثم

يقاربها **(وأدغمت النون في اللام والراء)**، مع أن ما فيها من الغنة أكثر من غنة الميم **(لكراهة نبرتها)**، والنبرة رفع الصوت لشدة تقاربها والفصيح إدغامها فيهما بلا غنة **(و)**، أدغمت النون **(في الميم وإن لم يتقاربا)**، لأن النون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من الشفتين وبينهما مخارج **(لغنتها)**، أي لاشتراكهما فيها فصارا بذلك متقاربين

الأول في الثاني فقلب الضاد لاماً وترك الطاء على حالها إجراء اللام مجرى الضاد انتهى. وعبارة الموصلي ويجوز إبدال الصاد لاماً. قال[1]: [الرجز]

مال إلى أرطـــــــأةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ

قوله: **(في ادكر)** قرأ ابن عباس **(ادكر بعد أمة)** أي ذكر بعد نسيان، والأمة النسيان، وقراءة السبعة أمة وهي الحيز. قوله: **(أزتان)** الزينة ما يتزين به ويوم الزينة العيد، والزين نقيض

متقاربان، (و) إنما (أدغمت النون في اللام والراء) مع أنها أزيد غنة من الميم؛ (لكراهة نبرتها)، أي رفع الصوت بها، ونبرة المغني رفع صوته، وإنما احتيج فيها إلى رفع الصوت، لأنّ لها مخرجين، الفم والخيشوم، فلا بد في النطق بها من اعتماد قوي، فدعى ذلك إلى إخفائها قليلاً بأنْ يقتصر على مخرج الخيشوم، وقال بعضهم: الأَوْلى أنْ يقال بدل الكراهة نبرتها، لقرب مخرجها منها، إذ لا نبرة للنون، وإنما النبرة للهمزة، لأنّ النفس بها يرتفع من أقصى الحلق، (و) أدغمت النون (في الميم، وإنْ لم يتقاربا لغُنّتِها)، أي الميم، فهما متماثلان صفة، وهذا يقتضي أنّ الميم تدغم في النون أيضاً،

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧١، والخصائص ١/ ٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥١٦.

وَفِي الْوَاو وَالْيَاء لِإِمْكَان بَقَائِهَا، وَقد جَاءَ: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِم﴾

أدغمت بقلب الدال زاياً ولم تقلب الزاي إلا هنا محافظة على صفير الزاي.
قوله: (**ونحو خبط**) أي قد شهبوا تاء الضمير بتاء الافتعال ووجه الشبه أن تاء ضمير الفاعل كالجزء من الكلمة فهي كتاء افتعل في أنها جزء من الكلمة فلما شبهت بتاء افتعل ووقعت بعد الحروف التي يستكره اجتماعها معها قلبوها في نحو حبطت وحصت طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي فزت وعدت دالاً لوقوعها بعد الزاي والدال فصار الإدغام في خبط وعد واجباً لاجتماع المثلين، وشاذ على الشاذا في حصط بأن تقلب الطاء صاداً، ويقال حص كما في اصبر وضعيفاً في فزد بأن تقلب الدال زاياً. ويقال فز كما في ازان ولا يجوز فيهما أن تقلب الأول إلى الثاني، ويدغم ويقال حط وفز

وإنما أدغمت النون في الميم ولم يدغم الميم فيها ولا في غيرها لأن النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا بغنتها فيما يحسن معه الغنة تخفيفا للكلام وتحسيناً له فأجريت النون مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغم الميم فيها لئلا تقوت صفتها وهي الغنة (و)، أدغمت النون (**في الياء والواو**)، نحو من يوم ومن ويل (**لإمكان بقائها**)، أي بقاء غنتها معهما (**وقد جاء**)، في القراآت الصحيحة (**لبعض شأنهم**)، بإدغام الضاد في

الشين وزانه وزينه بمعنى وتزين وازدان بمعنى وهو افتعل من الزينة صحاح.
قوله: (**وقد شبهوا تاء الضمير**) يشمل تاء المتكلم وتاء المخاطب مطلقاً وهو غير صحيح. قوله: (**ووقعت بعد الحروف الخ**) الضمير في وقعت وقلبوها لتاء الضمير وفي اجتماعها لتاء افتعل وفي معها للحروف وهي شاملة للصاد والطاء، والضاد، والظاء، ووقع في التسهيل الاقتصار على الأولين ولا وجه له ثم مقتضى كلام المتن أن هذا القلب غير مطرد وقد ذكره ايضاً، ونقله أبو حيان عن بعض أصحابه لكنه قال بعد أن ذلك ليس بشيء؛ لأن

بل أولى، لأنها أزيد غنة من الميم، لكن زعم بعضهم أنها لا تدغم فيها، (و) أدغمت (في الياء والواو) وإنْ لم يكن تقارب، (لإمكان بقائها)، أي الغنة مع الإدغام، فكأنها باقية، واعترض بوجهين، أحدهما أنه يقتضي جواز إدغامها عند جميع أحرف الإخفاء، لأنها ما دامت مخفاة، فالغنّة موجودة، وثانيهما أنه يقتضي أنَّا لو أدغمنا، وأذهبنا الغنة، لم يجز ذلك، ولكن قد قرأ حمزة: من طريق خلف بالإدغام بغير غنة.
واعلم أنه لو قدم إدغام النون فيما ذكر على مسألة حروف ضوي مشفر، أو أخره عنها كان أولى، لأنّ النون ليست من حروف ضوي مشفر، وإنما وسطه لقرب ﴿فَمَنْشَآ ذَكَرَهُ﴾ [المدثر: ٥٥]، وهو غنة الميم، المأخوذة من قوله: لزيادة صفتها.
(وقد جاء) إدغام حروف ضوي مشفر فيا يقاربها، نحو: ﴿لبعض شَأْنهم﴾

[النور: ٦٢] و﴿اغْفِر لّي﴾ [الأعراف: ١٥١] و﴿نَخْسِف بِّهِم﴾ [سبأ: ٩] ﴿وإلى ذي العرش سبيلاً﴾ وَلَا حُرُوف الصَّفير فِي غَيرهَا،

لئلا يفوت صفير الصاد والزاي، وأشار المصنف في شرح المفصل إلى أن تشبيه تاء التضمير بتاء الافتعال، ثم الإدغام بعده ضعيف حيث قال: كما لا يحسن في احبط تستعد وفي فز تسعد، وفي انقد تسعد أن يقال احبط سعد وفز سعد، وانقد سمع لا يحسن خبط وفز ونقد؛ لأنها مثلها في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة، ويقال خبطت الشجرة خبطاً إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها وأنشد سيبويه[1]: [الطويل]

وفي كلِّ حي قد خَبَطَّ بِنْعمَةٍ فحُقَّ لشأسٍ من نداك ذَنُوبُ

أي: خبطت في كل حي بنعمة جعله في الإفضال والإنعام كخابط الشجر للماشية

الشين (**واغفر لي**)، بإدغام الراء في اللام (**ونخسف بهم**)، بإدغام الفاء في الباء وإلى ذي العرش سبيلا بإدغام الشين في السين والنحاة ينكرون وعليه جمهور أهل اللغة (و)، لا يدغم (**حروف الصفير في غيرها**)، محافظة على الصفير ....

الإبدال المذكور لغة قوم من بني تميم، ولا يقال فيما كان لغة أنه غير مطرد انتهى. وشاس بمعجمة ثم مهملة، والذنوب بفتح المعجمة وعبدة بفتحات وشمر بكسر المعجمة وسكون الميم.

قوله: (**ثم الإدغام بعدها**) أي بعد تلك الفعلة وتلك الحالة.

قوله: (**قد خبط**) خبطت الرجل إذا أنعمت عليه من غير معرفة بينك صحاح، واستشهد فيه بالبيت المذكور.

قوله: (**من نداك**) الندى الجود ورجل نداي جواد صحاح.

قوله: (**كخابط الشجر**) وجه الشبه بينهما أن خابط الشجر ينفع الماشية بخبطه والمنعم ينفع المنعم عليه بنعمته.

[النور: ٦٢]، و﴿اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، بإدغام الضاد في الشين، والراء في اللام لأبي عمرو، (و﴿نخسف بِّهم﴾) [سبأ: ٩]، بإدغام الفاء في الباء للكسائي، وبعض النحاة منع ذلك، فحمل ما نقل منه على الإخفاء.

(ولا) تدغم (حروف الصفير في غيرها)، لفوات فضيلة الصفير في الإدغام بالقلب القياسي، وحملا عليه في الإدغام بغيره بلا شذوذ، ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق على الأفصح؛ إبقاء لفضيلة الإطباق، وتدغم في غيرها على غير الأفصح،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٥٩. ونسبه لعلقمة بن عبدة.

وَلَا المطبقة فِي غَيرهَا من غير إطباق على الْأَفْصَح، وَلَا حرف حلق فِي أَدخل منه، إِلَّا الْحَاء فِي الْعين وَالْهَاء، . . . .

ﻫ والذنوب النصيب وهو في الأصل الدلو العظيم، وأصله أن السقاة كانوا يقسمون الماء فيكون لكل ذنوب، والبيت لعلقمة بن عبدة يخاطب الحارث بن أبي شمر الغساني، وكان أخوه شاس أسيراً عنده فقال هذا الشعر يمدحه ويسأله إطلاق أخيه، فلما قال وحق لشاس من نداك ذنوب قال: نعم، وأَذْنِبَةٍ، وأطلق له أسرى تميم كلهم، وحصت من الحوص وهو الخياطة، وفزت من الفوز، وعدت من العود.

قوله: (**وَقد تُدْغم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا**) وذلك إذا كان في حال الوصل ولم يكن قبله ساكن صحيح، بل إما أن يكون قبله متحرك نحو قال تنزل، أو ساكن غير صحيح نحو قالا تنزل، وأما إن كان في غير حال الوصل فلا يجوز الإدغام؛ لأنك لو أدغمت التاء الأولى في الثانية لاحتجت إلى همزة الوصل لسكون الأولى وهمزة الوصل لا تدخل المضارع؛ لأنه في معنى اسم الفاعل فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل

ﺷ (**ولا**)، الحروف (**المطبقة في غيرها من غير أطباق على الأفصح**)، محافظة عليه فإن النحاة قالوا أدغمت الحروف المطبقة مع اشتراطهم بقاء الإطباق وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى وحده (**ولا**)، يدغم (**حرف خلق في**)، حرف حلق (**ادخل**)، في الحلق (**منه**)، أي من الأول لئلا يلزم الثقل بإدغام الأسهل في الأثقل (**إلا الحاء في العين**)، المهملتين (**و**)، في (**الهاء**)، مع أنها أدخل في الحلق من الحاء وذلك لشدة التقارب

ﻟ قوله: (**وتتنابزوا**) تنابزوا بالألقاب أي لقب بعضهم بعضاً صحاح.

قوله: (**أو ساكن غير صحيح**) أي بأن كان حرف مد كما مثل لا حرف لين الامتناع نحو لو تنزل بالإدغام؛ لأن الواو حينئذٍ لا يجوز حذفها لعدم ما يدل عليها ولا إبقاؤها لالتقاء الساكنين على غير حده؛ لأنهما ليسا في كلمة واحدة. قوله: (**وكذا إن كان قبله ساكن صحيح**) هذا هو القياس وروى البزي عن ابن كثير الإدغام في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾ [التوبة: ٥٢] فإن تولوا ونحوهما وهو خارج عن هذا القياس وإن كان مقبولاً.

قوله: (**أو ساكن غير صحيح**) وهو أعم من حروف المد فيؤيد هذا ما أوردنا على الشارح في الإدغام الممتنع حيث قال المراد من قوله وعند ساكن صحيح غير حرف المد ض.

ﻗ وقضية كلامه أنها إذا أدغمت، وبقي الإطباق جاز، نحو: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] في قراءة أبي عمرو، وفيه نظر سيأتي، (ولا حرف حلقي في) آخر (أدخل منه)، وإنْ اتفقا مخرجا، لئلا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل فيلزم الثقل فيفوت غرض الإدغام، (إلّا الحاء) فإنها تدغم (في العين والهاء) مع أنها أدخل منها لشدة التقارب. . . . .

وَمن ثَمَّ قَالُوا فيهمَا: اِذبَحَّتُوْدَا واذْبَحَّاذِهِ.

جـ الفعل المضارع، وكذا إن كان قبلها ساكن صحيح نحو هل تنزل فلا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده، وكذا تدغم تاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء، وهي الطاء، والظاء، والدال، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين وصلاً وابتداء فإن كان في الابتداء فتجب همزة الوصل نحو اطيروا وأصله تطيروا قلبت التاء طاء، وأدغمت وأتى بهمزة الوصل وكذا ازينوا، وأصله تزينوا قلبت التاء زاياً وأدغمت وأتى بهمزة الوصل واثاقلوا وادارءوا، والأصل تثاقلوا وتدارءوا، فلما قلب وأدغم احتيج إلى همزة الوصل، وأما إن كان في الدرج فلا يحتاج إلى الهمزة وهو ظاهر، قال الله تعالى:

د بينهما **(ومن ثم)**، أي ومن أن لا يدغم حرف حلق في ادخل **(قالوا فيهما إذ بحتودا)**، في اذبح عتودا **(وإذ بحاذه)**، في اذبح هذه بقلب الثاني إلى الأول ولم يقولوا إذ بعتودا وإذ بهذه بقلب الأول إلى الثاني وإنما لم يستثن إدغام الخاء في الغين المعجمتين مع أن الغين ادخل في الحلق من الخاء كما استثنى الحاء والعين لأنهما من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر في الحلق وأما الحاء والعين المهملتان وإن كانتا في المخرج المتوسط إلا أنه لما جاز إدغام الحاء المهملة في الهاء مع أنهما ليستا من مخرج واحد فلا بد من استثناء الهاء ولما استثناه ضم العين معه لئلا يتوهم أن إدغامها في الحاء لا في غيرها.

ولما فرغ من بيان تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبيان

ك قوله: **(اطيروا)** والاسم منه الطيرة وهو ما يتشاءم به من الفال الردي وفي الحديث: "أنه كان يحب الفال، ويكره الطيرة" صحاح.

قوله: **(وكذا ازينوا)** ازينت الأرض بعشبها وازينت مثله، وأصله تزينت فسكنت التاء وادغمت في الزاي واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها صحاح.

قوله: **(وتدارؤا)** تدارأتم أي اختلفتم وتدافعتم وكذلك ادارأتم.

ق (ومن ثَم)، أي من هنا، وهو أنّ حرف الحلق لا يدغم في أدخل منه إلّا الحاء في العين والهاء، أي من أجل ذلك (قالوا فيهما) أي في العين والهاء (اذْبَحَّتوداً) في اذبح عتودا. (واذبَحَّاذهِ) في اذبح هذه، بقلب الثاني إلى الأول، وإنْ لزم منه خلاف القياس. واعترض بأنهم أدغموا الخاء في الغين، بقلبها غينا، مع أنّ الغين أدخل منها لِمَ سيجيء، وأُجيب بأنهما لمَّا كانا من مخرج واحد، وهو الثالث من مخارج الحلق. فكأنهما متماثلان، فلا أدخل ولا أخرج، فاعترض بأن العين والحاء في المخرج كذلك، وقد ذكرهما، فلو صح ما ذكر، ثم لم يذكرهما أيضاً، فأجيب بأنه لمَّا جاز

فالهاء فِي الْحَاء، . . . .

﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] وليس اطيروا وازينوا افتعلوا بل تفعلوا؛ لأنه لو كان افتعلوا لوجب أن يقول اطاروا وازانوا وكذا ليس اثاقلوا وادارءوا افتعلوا بل تفاعلوا، ولذلك جاءت الألف مقررة بين الفاء والعين.

ما لا يدغم فيها فيما يقاربه شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج وترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها لما فيها من قوة لا يشاركها فيها غيرها ولأنهم في غنية من الإدغام لجواز تخفيفها الذي يحصل به سهولتها وترك الألف لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا في مقاربها لذهاب مدها ولزوم تحريكها بقوله (**فالهاء**)، تدغم (**في الحاء**)، نحو اجبحاتما في أجبه حاتماً من جبهته أي صككت جبهته وإنما لم تدغم في العين مع أنها أقرب إلى الحاء لشبه العين بالهمزة فكما

قوله: (**قال الله تعالى**: ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣١]) كذا في النسخ والتلاوة إنما هي ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ بصيغة المضارع.

قوله: (**وليس اطيروا وازينوا افتعلوا**) لا وجه لتوهمه؛ لأن تضعيف العين يدفعه وكذا لا وجه لتوهمه فيما بعدهما. قوله: (**أن يقال اطاروا وازانوا**) لأن أصلهما اطيروا وازينوا فحرف العلة متحركة وما قبلها مفتوح فيجب قلبها ألفاً ض.

قوله: (**افتعلوا بل تفعلوا**) إذ لو كان منه لقيل اثقلوا وكذا ادروءا.

إدغام الحاء في الهاء، مع أنهما ليسا من مخرج واحد، ولم يكن بدٌّ من ذكر الهاء، لذلك ضمّ العين معها، لئلا يتوهم الاختصاص. ولمَّا بيّن من الحروف ما لا يدغم فيما يقاربها أخذ في بيان ما يدغم فيما يقاربها، على ترتيب مخارج الحروف، فقال:

(فالهاء) تدغم (في الحاء) فقط، لأنها أدخل من الحاء، نحو أجبحاتما في أجبه حاتما، يقال جبهته، أي صحكت جبهته، وترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها، وحروف ضوي مشفر لأنها كذلك كما مرّ والألف لا تدغم مطلقاً إذ لو أدغمت في مثلها وجب تحريك الثانية وتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة فلا يكون الأول كالثاني فيتعذر الإدغام وإذا لم تدغم في مثلها فبالأولى أن لا تدغم فيما يقاربها لأنّ الإدغام فيه لا يكون إلّا بعد صيرورتهما مثلين، فيعود إلى إدغام الألف في الألف، ولا تدغم الهاء في العين المهملة، وإن كانت العين أقرب مخرجا إلى الهاء من الحاء، لأنّ الهاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة، وبين الشديدة والرخوة.

وَالْعين فِي الْحَاء، والحاء فِي الْهَاء وَالْعين بقلبهما حاءين، وَجَاء ﴿فَمَنْ زُحْزِح عَّن النَّار﴾ [آل عمران: ١٨٥] والغين فِي الْخَاء، ....

ﺭ: قوله: (**وَنَحْو: إسْتَطَاع**) يريد أنه إذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء إحدى هذه الحروف فلا تدغم التاء فيها سواء كانت تلك الحروف ساكنة نحو استدرك واستطعم لفقد شرط الإدغام، وكذا لا تدغم التاء في التاء في مثل هذه الصور نحو استتبع أو كانت تلك الحروف متحركة للاعتلال، فإنه لا يجوز أن تدغم أيضاً؛ لأن فاءها وإن تحركت لكنها في نية السكون نحو استدان واستطال، والأصل استدين واستطول؛ لأنك لو أدغمت لتحركت السين بالفاء حركة التاء عليها، وسين استفعل لا تكون إلا ساكنة وكذا نحو استتاب، وأما نحو اسطاع بإدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين فنادر للجمع بين الساكنين وهو في قراءة حمزة.

ﺟ: كره الإدغام في الهمزة كره في العين لما فيها من التهوع (**والعين**)، تدغم (**في الحاء**)، نحو أرفحاتما في ارفع حاتماً (**والخاء في الهاء والعين بقلبهما حائين**) قلب الثاني إلى الأول عكس باب الإدغام لئلا يؤدي إلى إدغام الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق وإنما لم يلزموا الإظهار لما فيه من عسر إخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك اذبح هذه (**وجاء**)، في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، بقلب الحاء عيناً على القياس وإدغامها في العين على غير القياس (**والغين**)، تدغم (**في الخاء**)، على القياس نحو إدمخالدا في ادمغ خالداً يقال دمغه دمغاً إذا شجّه حتى بلغت الشجة الدماغ...

ﻙ: قوله: (**لقد شرط الإدغام**) وهو تحرك الثاني. قوله: (**مع بقاء صوت السين**) أي ساكنة.
قوله: (**وهو في قراءة حمزة**) أي في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ فقط [الكهف: ٩٧]. قوله: (**وهو في قراءة حمزة**) قرأ حمزة ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ بالإدغام وجمع بين الساكنين صحاح.

ﻘ: (والعين) تدغم (في الحاء) نحو ارفحاتما، في ارفع حاتما، لأنها أدخل من الحاء، (والخاء) تدغم (في الهاء والعين، بقلبهما حائين)، كما مر في اذبح هذه، واذبح عتودا، (وجاء) في قراءة أبي عمرو: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] بالإدغام بقلب الحاء عينا؛ لشدة تقاربهما، (والغين) المعجمة تدغم (في الخاء) المعجة

وَالْخَاء فِي الْغَيْن.

وَالْقَاف فِي الْكَاف، وَالْكَاف فِي الْقَاف، وَالْجِيم فِي الشين.

وَاللَّام الْمُعَرَّفَة تُدْغَم وجوباً فِي مثلهَا، وَفِي ثَلَاثَة عشر حرفاً،

جي ....

جة **(والخاء)**، تدغم **(في الغين)**، على غير قياس قولهم أن الأدخل في الفم لا يدغم في الأدخل في الحلق نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك بقلب الخاء غيناً وإن كان الغين ادخل لشدة تقاربهما حتى لا يتميز الأدخل منهما من الآخر **(والقاف)**، تدغم **(في الكاف)**، نحو خلقكم **(والكاف في القاف)**، نحو لك قال وهما على قياس الإدغام لأنه لا يعتبر الأدخل باعتبار إدغامه في غيره إلا في حروف الحلق **(والجيم)**، تدغم **(في الشين)**، نحو اخرج شيئاً لقربها منها مع كون الشين أزيد صفة ولذلك لم يدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحاة وقد أدغمت في التاء عند أبي عمرو في ذِي ﴿المَعَارِج تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٤] ولم يذكر الشين والياء والضاد لأنها من حروف ضوى مشفر فلا تدغم فيما يقاربها، **(واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها)** نحو اللحم **(وفي ثلاثة عشر حرفاً)**، وهي التاء والثاء والدال إلى الظاء المعجمة والنون وإنما وجب إدغام لام

جي ....

قة على القياس نحو أبلخليلي. في أبلغ خليلي، لأنها أدخل من الخاء، (والخاء) تدغم (في الغين) في نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك. وإنْ كانت الغين أدخل منهما لشدة تقاربهما، ولأنّ مخرجهما أدنى مخارج الحروف الحلقية إلى اللسان، فأجري مجرى حروف الفم، ولهذا يقول بعض العرب منخل بإخفاء النون في الخاء كما يخفي في حروف اللسان والفم.

(والقاف) تدغم في (الكاف) نحو خلكم في خلقكم، (والكاف في القاف) نحو: ﴿لَكَ قُصُوراً﴾ [الفرقان: ١٠] لتقاربهما مخرجا، (والجيم) تدغم (في الشين) نحو: ﴿أَخْرَجَ شطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] لتقاربهما، مع كون الشين أزيد صفة، ولذلك لم تدغم الشين فيها، ولا في غيرها عند النحاة، وأدغمت الجيم في التاء عند أبي عمرو في ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤].

(واللام) إمّا معرفة أو غيرها، فاللام (المعرفة) الأوْلَى، ولام أل لتشمل الزائدة والموصولة (تدغم وجوبا في مثلها) نحو اللحم والذي، (وفي ثلاثة عشر حرفاً) وهي:

وَغير الْمُعَرَّفَةِ لَازم، فِي نَحْو: ﴿بل رَّان﴾ [المطففين: ١٤] وَجَائِز فِي الْبَوَاقِي.

وَالنُّون الساكنة تُدْغَم وجوباً فِي حُرُوف (يَرْمُلُون)......

ج ....

ع التعريف في هذه الحروف الأربعة عشر لكثرة دور لام التعريف في كلامهم ويكفي بالأمثلة هذه الأسماء (و)، اللام (**غير المعرفة لازم**)، إدغامه (**في الراء** نحو: ﴿بَل رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، إذا كانت ساكنة (**جائز**)، إدغامه (**في البواقي**)، من الحروف المذكورة نحو هل تدري وهل سأل ولم يذكر الراء لأنها من حروف ضوى مشفر (**والنون الساكنة تدغم وجوباً في حروف يرملون**)، وهي ستة....................

ك ....

ق التاء، والثاء، والدال إلى الظاء والنون، لكثرة دور لام أل، ومقاربتها لهذه الحروف في المخرج، وإنما ذكر اللام في مثلها مع أنهما مثلان، والكلام في المتقاربين، لأنه أراد حصر ما يدغم فيه، (و) اللام (غير المعرفة) الأولى لام غير أل إدغامها (لازم في نحو ﴿بَلْ رَانَ﴾) [المطففين: ١٤] مما اجتمع فيه لام بل وهل وقل مع الراء، (جائز في البواقي) أي بواقي في الثلاثة عشر، نحو هل ترى، وهل ثوب، وبقي عليه أنْ يقول ممتنع في بقية الحروف غير اللام، وكأنه تركه للعلم به من القسمين المذكورين، وكان ينبغي أن يذكر في اللازم نحو بل له، وهل لك، لا يقال تركه لأنه إدغام في متماثل. لأنَّا نقول: قد ذكر إدغام اللام المعرفة في مثلها.

واعلم أنّ صاحب المفصل قال: إدغام لام التعريف في هذه الحروف جائز، لكن يتفاوت جوازه إلى حسن، وهو إدغامها في الراء، نحو هل رأيت، وإلى قبيح، وهو إدغامها في النون، نحو هل نخرج، وإلى وسط، وهو إدغامها في البواقي، وقُرِئ: ﴿**هَلْ ثُوِّبَ**﴾ [المطففين: ٣٦] بالإدغام، وذكر سيبويه نحوه، ولم يذكر في ذلك شيئاً لازما، وقول المفصل يقبح إدغام اللام في النون مردود، فإنّ الكسائي يقرأ: ﴿**بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ**﴾ [الواقعة: ٦٧] بالإدغام.

(والنون) إمَّا ساكنة، أو متحركة فالنون (الساكنة تدغم وجوبا في حروف يرمُلُون،) نحو: من يوم، ومن ربك، ومن ماء، ومن لبن، ومن وال، ومن نور، إلّا إنْ

والأفصح إبْقَاء غُنَّتِهَا فِي الْوَاو وَالْيَاء، وإذهابها فِي اللَّام وَالرَّاء، وتقلب ميماً قبل الْبَاء، وتُخفى فِي غير حُرُوف الْحلق، فَيكون لَهَا خمس أَحْوَال، ....

....

(**والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء**)، عند إدغامها فيهما نحو من وبل ومن يوم وخَلَف من الرواة قرأه بدون الغنة (و)، الأفصح (**إذهابها في اللام والراء**)، نحو من ربه ومن لين (**وتقلب**)، النون الساكنة (**ميماً**)، إذا وقعت (**قبل الباء**)، نحو من بعد لكراهة نبرتها (**وتخفى في غير حروف الحلق**)، وهي خمسة عشر حرفاً باقية ويعلم منه أنه تظهر النون الساكنة وجوباً مع حروف الحلق نحو من عندك (**فيكون لها**)، أي للنون الساكنة (**خمس أحوال**)، الإدغام وبقاء غنتها على الأفصح في الواو والياء وذهاب غنتها على الأفصح في اللام والراء وقلبها ميما قبل الباء والإخفاء مع غير حروف الحلق ولم يجعل إظهارها عند حروف الحلق حالة سادسة لأنها وضعت عليه ولم يحصل لها عند الاجتماع مع الحروف حالة لم تكن قبل ذلك..............................

....

أدّى إلى لبس بتركيب آخر، كما مر، نحو قنوان، (والأفصح إبقاء غنتها) أي النون في إدغامها (في الواو والياء، و) الأفصح إذهابها، إلى غنتها (في اللام والراء)، وأمَّا إدغامها في الميم والنون، فيجب فيه إبقاء غنتها جزما، كما يشير إليه كلامه.

(وتقلب) النون الساكنة (ميما) حالة كونها (قبل الباء) في نحو عنبر، وقد مرّ في الإبدال.

(وتخفى) النون بأن يُقتصر على الغنة (في غير حروف الحلق)، وحروف يرملون، والباء، وهي خمسة عشر، (فيكون لها) مع الحروف (خمس أحوال)، بل ست: أحدها وثانيها وثالثها: إدغامها وجوبا في حروف يرملون، إمَّا بإبقاء الغنة على الأفصح، وذلك مع الواو والياء، وذهابها عليه، وذلك مع اللام والراء، وإبقائها جزما، وذلك مع الميم والنون، وكان المصنف عدّ الأولين باعتبار الأفصحية واحداً، أو لم يعدّ الثالث.

ورابعها: قلبها ميما مع الباء.

وخامسها: إخفاؤها مع غير حروف الحلق، ويرملون والباء.

وسادسها: إظهارها بلا خفاء مع حروف الحلق.

والمتحركة تُدْغَم جَوَازاً.

والطاء وَالدَّال وَالتَّاء والظاء والذال والثاء يدغم بَعْضهَا فِي بعض، وَفِي الصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين، والإطباق فِي نَحْو: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] إن كَانَ مَعَه إدغام فَهُوَ إتْيَان بطاء أُخْرَى، وَجمعٌ بَين ساكنين، ....

ﻫـ ....

ج (و)، النون (**المتحركة تدغم**)، في حروف يرملون (**جوازاً والطاء والدال والتاء**)، غير تاء الافتعال والتفعل والتفاعل فإن لها إحكاماً ذكرها المصنف بعد ذلك (**والظاء والذال والثاء تدغم بعضها في بعض**)، لشدة تقاربها (و)، تدغم هذه الأحرف الستة (**في الصاد والزاي والسين**) بخلاف العكس وكان القياس على اصطلاحه يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال والثاء عن هذه الثلاثة لأن مخرجها متأخر عن مخرجها لكن ذكرها مع الطاء والدال والتاء لاتحادها معها في حكم الإدغام ثم رد على النحاة بأن حروف الإطباق تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق بقوله (**والإطباق في نحو فرطت إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنين**)، الطاء الأولى والثانية المأتى بها وأيضاً يلزم إدغام الحرف وإظهاره في حالة واحدة وذلك كله باطل وإنما يلزم ذلك لأن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون إلا بها وإذ لم يكن إلا بها وجب حصولها عند حصوله وإذا وجب

ك ....

نقـ (و) النون (المتحركة تدغم جوازا) في حرف يرملون على التفصيل المذكور في إبقاء الغنة وتركها.

(والطاء والدال والتاء)، أي غير تاء افتعل وتفعّل وتفاعل ونحوها، فإنّ لها أحكاما تأتي، (والظاء والذال والثاء تدغم) الستة (بعضها في بعض) لتقارب مخارجها، وكان القياس يقتضي تأخير هذه الثلاثة عن قوله الصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض؛ لتأخيرها عنها مخرجا، لكنه ذكرها مع الثلاثة قبلها لاتحادهما في حكم الإدغام، (و) تدغم كلها في (الصاد والزاي والسين) كذلك، بخلاف الثلاثة الأخيرة لا تدغم في غيرها، لفوات الصفير، كما مرّ، وقد مرّ أنّ فيما اقتضاه كلامهم في المطبقة، مِن أنها إذا أدغمت مع بقاء الإطباق جاز نظرا، وقد بيّن وجهه هنا بقوله: (والإطباق في نحو فرَّطْتُ إنْ كان معه إدغام، فهو إتيان بطاء أخرى)، لتعذر الإطباق بدون حرفه، لأن الصفة لا توجد بدون موصوفها، (وجمع بين ساكنين) الطاء الأصلية، والمأتي بها لأنها

بِخِلَاف غُنَّةِ النُّون فِي: (مَنْ يَّقول). وَالصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين يدغم بَعْضهَا فِي بعض. وَالْبَاء فِي الْمِيم وَالْفَاء.

ك ....

ج حصولها عند حصوله وجب بقاؤها مع الإطباق وإبدالها مع الإدغام فيلزم أن تكون موجودة وغير موجودة وهو تناقض، فإن قلت: لا نسلم أنه لو كان في نحو فرطت إدغام لزم إتيان بطاء أخرى فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة فإنها يجوز أن يكون بدون النون، فأجاب عن ذلك بقوله (**بخلاف غنة النون في من يقول**)، فإنها لا يتوقف حصولها على وجود النون لأنها تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون وسببه أنها تخرج من الخيشوم والنون تخرج من الفم فأمكن انفراد الغنة عنها بخلاف الإطباق فإنه رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الإطباق إلا بنفس ذلك الحرف ولذلك عدت الغنة حرفاً مستقلاً والنون حرفاً مستقلاً وإن كانت الغنة تلزمها لكن ليس بينهما تلازم غاية ما في الباب أن يقال إنه ليس بإدغام في الحقيقة لكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل عند المثل فأطلق عليه الإدغام لذلك ألا ترى أنك تحس من نفسك ضرورة عند قولك فرطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها، فلا يجوز أن يقال أن الطاء مدغمة (**والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض والياء في الميم والفاء**)، نحو

ف ....

فا قلبت لتدغم في التاء، والحاصل أنّ الإطباق منافي الإدغام، لأنه إنما يكون بالمطبقة، كما عرف، والإدغام يجب به قلبها إلى المدغم فيه، فيؤدي ذلك إلى كونها موجودة غير موجودة، وهذا (بخلاف غنة النون في) نحو (من يقول) بإبقائها مع إدغام النون، لأنها تخرج من الخيشوم، والنون من الفم، فأمكن انفرادها عنها، نعم لا تتبين النون إلّا بها ولا يلزم من اللزوم التلازم، بخلاف الإطباق لأنَّه رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك؛ للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده، فلا يستقيم إلّا بنفس الحرف، فالتحقيق أنه لا إدغام حقيقة مع الإطباق، بل هو إخفاء سمي إدغاما لشبهه به، ولذلك يحس الشخص من نفسه ضرورة عند قوله: فرطت النطق بالطاء حقيقة، وبالتاء بعدها، فلا يجوز أنْ يقال إنّ الطاء مدغمة، لأنّ إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها.

(والصاد والزاي والسين يُدغم بعضها في بعض)، لاشتراكها في الصفير، مع تقاربها مخرجا، (والباء) تدغم في (الميم والفاء) لتقاربها مخرجاً.

وَقد تُدْغَم تَاء (اِفْتَعَلَ) فِي مثلهَا فَيُقَال: قَتَّل وَقِتَّل، وَعَلَيْهِمَا: مُقَتِّلُون ومُقِتِّلُونَ، ....

جار ....

نقره خلص زائر أو سائر ونحو فاز صابر أو سائر ونحو أفلس صابر أو زائراً (**وقد تدغم تاء افتعل**)، في عينه إذا كانت تاء (**فيقال قتل**)، بفتح القاف بأن تنقل فتحة التاء إلى القاف وأدغمت التاء في التاء للتنبيه بأن حركة القاف هي حركة المدغم كما في يشد (**وقتل**)، بكسر القاف بأن أسكنت التاء الأولى على ما هو قياس الإدغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء المدغمة فحركت القاف بالكسر على ما هو أصل التقاء الساكنين وتحذف همزة الوصل في اللغتين لاستغنائه عنها وإنما لم يجيء في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان كما في لحمر والحمر لأن الحركة في نحو الحمر عارضة بلا شك لا أصل للام التعريف فيها البتة وأما نحو القاف فأصلها الحركة وسكونها عارض وإذا تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض أولى من حركتها الأصلية مع كونها متحركة ههنا (**وعليهما مقتلون**)، بفتح القاف (**ومقتلون**)، بكسرها وكذلك المضارع فمن قال قتل بالفتح قال يقتلون ومقتلون بالفتح ومن قال قتل بالكسر قال يقتلون ومقتلون بالكسر...........

حل ....

فلاح (وقد تدغم تاء افتعل) في نحو اقتتل في التاء التي هي عين الكلمة، بأن تنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، فيستغنى عن همزة الوصل، أو بأن تحذف حركتها، فيلتقي ساكنان، فاء افتعل وتاؤه، فتكسر القاف على الأصل في التقاء الساكنين، ويستغنى عن همزة الوصل، (فيقال قَتَّل) بفتح القاف على الأول، (وقِتَّلَ) بكسرها على الثاني، ويقال في المضارع على الأول يَقتل بفتح الياء والقاف، وعلى الثاني يقتل بفتح الياء، وكسر القاف، وأصلهما يقتتل، فُعِل به ما مرّ، (وعليهما) تقول في اسم الفاعل (مُقَتِّلون) بفتح القاف، وكسر التاء (ومُقِتِّلون) بكسر القاف، والأصل مقتتلون، فعل به ما مرّ، ويجوز مقتلون بضم القاف اتباعا للميم كما في مردفين، وسيأتي، ويجوز في نحو يقتل بكسر القاف كسر الياء اتباعا للقاف، ومنه قراءة: ﴿**أَمَّنْ لَا يَهِدِّي**﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء، ولا تكسر الميم في مقتل، بكسر القاف اتباعا كما جاز في المضارع، لأنّ حرف المضارعة قد يُكسر في ذلك نحو اعلم وتِعلم ونِعلم، وييجل، قال في شرح المفصل: وكان قياس إجراء اقتتل مجرى الكلمتين عند النحويين منع الإدغام، لسكون ما قبل الأول، لأنهم يمنعون من إدغام مثل قرم مالك، والجواب أن فيه شائبة شبه الكلمة، وشبه الكلمتين، فجاز فيه الإدغام، ولم يجز في قرم مالك، لأنّ الانفصال

وَقد جَاءَ: ﴿مُرُدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] اتبَاعاً، وتدغم الثَّاءُ فِيهَا وجوباً على الْوَجْهَيْنِ، نَحْو: اتَّأَرَ واثَّأَرَ، وتدغم فِيهَا السِّين شاذاً على الشاذ، ....

ح ....

ف (**وقد جاء مردفين**) بضم الراء لضم الميم وأصله مرتدفين من ارتدفه أي استدبره قلبت التاء دالاً وادغمت الدال في الدال وفتحت الراء أو كسرت على ما ذكرنا ثم اتبعت الراء الميم في ضمتها (**وتدغم الثاء**) التي وقعت فاء الافتعال (**فيها**) أي في تاء الافتعال (**وجوباً على الوجهين**) أي بقلب الأولى والثانية وهو الأفصح وبقلب الثانية إلى الأولى وهو الفصيح (**نحو اتأر**) بالثاء المثلثة وأصله اثتأر بالثاء المثلثة وأصله ائتار قلبت التاء ثاء وأدغمت الثاء في الثاء (**واثأر**) قلبت الثاء تاء وأدغمت التاء في التاء يقال اثأرت من فلان أي أخذت ثأري منه، والمصنف تبع صاحب المفصل فإنه قال يوجب الإدغام ولكن نص سيبويه على جواز الإظهار لاختلاف الحرفين (**وتدغم فيها السين**) التي وقعت فاء الافتعال في تائه جوازاً لتقارب المخرجين واتحاد السين والتاء في الهمس نحو اسمع يسمع فهو مسمع والإظهار هو الحسن لاختلاف المخرجين كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] (**شاذًا**) أي إدغاما شاذاً (**على الشاذ**) وهو قلب الثاني إلى

ل ....

ق فيه محقق، وإنما لم يجز بقاء همزتها وحذفها كما في الحمْر ولحمُر، لأنّ أصل فاء الكلمة الحركة، وسكونها عارض، بخلاف لام التعريف، فإنّ أصلها السكون، وتحريكها عارض، (وقد جاء) في قراءة المكيين: (﴿مُرُدِّفين﴾) [الأنفال: ٩] بضم الراء (اتباعا) للميم، وأصله مرتدفين، أي مستدبرين، من ارتدفه، أي استدبره بأن أخذه من ورائه، قلبت التاء دالاً، ثم حذفت حركة الدال الأولى، وأدغمت في الثانية، وحركت الراء لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع، ويجوز الكسر والفتح لما مرّ.

(وتدغم الثاء) المثلثة (فيها)، أي في تاء الافتعال (وجوبا على الوجهين)، القياسي، وهو قلب الأول إلى الثاني، وغير القياسي، وهو عكسه، (نحو اتَّأر) بمثناة (واثَّأر) بمثلثة، والأصل اثتار، أي أدرك ثأره، وتبع في وجوب إدغام ذلك الزمخشري، وجرى جماعة على أنه جائز، وعلى نصّ سيبويه؛ لاختلاف الحرفين، لكن الإدغام أحسن لتقاربهما مخرجا، واتحادهما همسا، (وتدغم فيها) أي في تاء الافتعال (السين)، لذلك إدغاما (شاذا على الشاذ ....

نَحْو: (اسَّمَعَ) لِامْتِنَاع: اتَّمَعَ، وتُقْلب بعد حُرُوف الإطباق طاء، فتُدغم فِيهَا وجوباً فِي: اطَّلَبَ. وجوازاً على الْوَجْهَيْنِ فِي: اضْطَلَمَ،.............................

ج: ....

ن: الأول ولا يجوز عكسه (**نحو اسمع لامتناع اتمع**) لئلا يذهب صفير السين (**وتقلب**) تاء الافتعال (**بعد حروف الإطباق**) الأربعة (**طاء**) لأنها لو بقيت على حالها مع مقاربتها لأدى إما إلى إدغامها وهي لا تدغم في التاء لئلا يذهب إطباقها بالإدغام، وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة لأن التاء شديدة والصاد والضاد والظاء المجمعة رخوة ولأن التاء مهموسة والضاد المعجمة والطاء والظاء مجهورة فقلبوا التاء حرفاً يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة (**فتدغم**) الطاء (**فيها وجوباً في**) نحو (**أطلب**) أي إذا كان فاؤه طاء مهملة لاجتماع المثلين والأول ساكن وأصله اطتلب (**و**) تدغم (**جوازاً على الوجهين**) أي تقلب الأولى الثانية وبالعكس (**في اظطلم**) أي إذا كان فاء الافتعال ظاء معجمة فيقال فيه اطلم بالطاء المهملة المشددة

ك: ....

ف: نحو اسَّمَعَ) في استمع، أمّا شذوذ الإدغام فلِما مرّ أنّ حرف الصفير لا يدغم في غيره، وأمّا كونه شاذا على شاذ، فلأنّ القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وهنا وجب عكسه، (لامتناع اتَّمَعَ) في استمع، لئلا يفوت الصفير.

(وتقلب) تاء الافتعال الواقعة (بعد حروف الإطباق طاء)، لأنها لو لم تقلب لأدّى إلى إدغام حروف الإطباق فيها، وهي لا تدغم فيها، لئلا يفوت الإطباق، أو إلى إظهارها، فيعسر النطق بالتاء، لقربها في مخرجها، ومنافاتها في صفتها، لأنّ التاء حرف شديد مهموس، والصاد والضاد والظاء المعجمة رخوة، والضاد المعجمة، والطاء والظاء مجهورة، فقلبوا التاء حرفاً يوافقها مخرجا، ويوافق ما قبلها صفة قصداً النفي التنافي بين الحروف، وإذا قلبت طاء، (فتدغم) حروف الإطباق (فيها)، أي في تاء الافتعال (وجوبا في) نحو: (اطَّلَبَ) مما فاء الافتعال[1] فيه طاء مهملة، لاجتماع المثلين، وأصله اطتلب، (وجوازا على الوجهين): القياسي وغيره، (في) نحو (اظْطَلَمَ)

---

(١) إذا كان فاء الافتعال حرف لين - أعني واواً أو ياءً - وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول. مثال ذلك في الواو: اتّعد يتّعد اتّعاداً فهو متعد، ومثاله في الياء: اتّسر يتّسر اتّساراً فهو متّسر. وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء؛ لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جلداً لا يتغير لما قبله، =

وَجَاءَت الثَّلَاث فِي: [البسيط]

وَيُــظْــلَــمُ أَحْــيَــانَــاً فَــيَــظْــطَــلِــمُ

....

وأظلم بالظاء المعجمة المشددة **(وجاءت)** الصور **(الثلاث)** أي الإظهار والإدغام على الوجهين **(في)** قول زهير:

وهو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائله عفواً **(ويُظْلَم أحياناً فيظْطَلِمُ، و)**

....

مما فاء الافتعال فيه ظاء معجمة، وأصله اظتلم، وبعد الإدغام تقول على الوجه الأول اطّلم بالطاء المهملة، وعلى الثاني اظّلم بالمعجمة، والبيان أيضاً حسن، فتقول اضطلم، (وجاءت) الوجوه (الثلاث) الإدغام بوجهيه وتركه (في) قول زهير[1]: [البسيط]

هُوَ الجَوادُ الَّذي يُعطيكَ نائِلَهُ عَفواً (وَيُظلَمُ أَحياناً فَيَظْطَلِمُ)

= وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات: الأول: قال بعض النحويين البدل في اتّعد، إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتّعاد وفي اتّعد وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله "ذو اللين" يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاءًا ولا عيناً ولا لاماً. الثالث: من هل الحجاز قوم يتركوا هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتَعَد ياتَعِد فهو مُوتَعِد، وايتَسَر ياتَسِر فهو مُوتَسِر.

الرابع: حكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتسر وائتعد - بالهمز - وهو غريب. وقوله: "وشذ في ذي الهمز" أي: وشذ إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالاً؛ لأنه افتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خففت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضاً فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضهم اتزر، أي: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة "وقال بعضهم: اؤتُمِن اتَّمِن، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة" واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال. [توضيح المقاصد: ٣/ ٦٢٠]

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان - وهو من البسيط.

اللغة: "نائله" النائل: العطاء "فيظلم" يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفاً ولا استكانة.

المعنى: أن هرماً هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير منٍّ ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلاً منه - لا ضعفاً ولا خوفاً.

الإعراب: "هو" ضمير منفصل مبتدأ "الجواد" خبره "الذي" صفة للجواد "يعطيك" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول =

وشاذاً على الشَّاذِّ فِي نَحْو: اصَّبَرَ وَاضَّرَّبَ؛ لِامْتِنَاع: اطَّبَرَ واطَّرَبَ، وتقلب مَعَ الدَّال والذال وَالزَّاي دَالاً، . . . .

جار . . . .

نقره يدغم إدغاماً **(شاذاً)** لأن حروف الصفير لا تدغم في غيرها ولا حروف ضوى مشفر فيما يقاربها **(على الشاذ)** لأن القياس في الإدغام قلب الأول إلى الثاني وهنا عكسه، **(في)** نحو **(اصطبر)** أي إذا كان فاء افتعل صاداً مهملة **(و)** في نحو **(اضطرب)** أي إذا فاؤه ضماداً بقلب الطاء صاداً أو ضاداً نحو اصبر واضرب لا يقلبهما طاء **(لامتناع اطبر واطرب)** لأنه يفوت حينئذ صفير الصاد واستطالة الضاد **(وتقلب)** تاء الافتعال **(مع الدال والذال والزاي دالاً)** لمخالفتها للذال المعجمة والزاي لأنها شديدة وهما من الرخوة والتاء مهموس وهما من الجهورة ولمخالفتها للدال لأنها مهموسة

كمال . . . .

أفيا والمعنى أنه يعطي ماله عفوا، أي بسهولة، بغير مَنٍّ ولا مطل، ويُظلم أحيانا، أي يُطلب منه في غير محل الطلب، فيحمل ذلك لمن سأله، ويتحمل ظلمه.

(و) تدغم (شاذا على الشاذ في) نحو (اصْطَبَر واضْطَرَب) مما فاء الافتعال فيه صاد أو ضاد، فتقول اصّبر واضّرب، أمَّا شذوذه فلِما مر أنّ حروف الصفير لا تدغم في غيرها، فإنّ حروف ضوي مشفر، لا تدغم فيما يقاربها، وأمَّا كونه شاذا على شاذ، فلوجوب قلب الثاني إلى الأول، (لامتناع اطَّبَرَ واطَّرَبَ)، بقلب الأول إلى الثاني، لئلا يفوت صفير الصاد، واستطالة الضاد، لكن نقل المرادي جواز اطّرب شاذا، وكأن المصنف لم يطّلع عليه، أو لم يعتبره لغاية شذوذه.

(وتقلب) تاء الافتعال (مع الدال والذال والزاي) الواقعات قبلها (دالاً)، لأنّ التاء حرف شديد مهموس، والذال المعجمة والزاي رخوتان مجهورتان، والدال

= "نائله" مفعول ثانٍ ليعطي وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطي وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "عفوا" مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً "ويظلم" الواو حرف عطف "يظلم" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه "أحياناً" ظرف زمان منصوب بيظلم "فيظطلم" الفاء حرف عطف ويظطلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله "فيظطلم" أصله فيظتلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم وروي الأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

فتدغم وجوباً فِي إِدَّان، وقَوِيَّاً فِي ادَّكَرَ، وَجَاء: اذَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً فِي ازَّانَ لِامْتِنَاع: ادَّانَ. وَنَحْو: (خَبَطٌّ وحُصْطُ وفُزْدُ وعُدٌّ) فِي: (خَبَطْتُ وحُصْتُ وفُزْتُ وعُدْتُ) شَاذٌ..............

ك ....

ج والدال مجهورة فقلبت دالاً لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاي في الجهر **(فتدغم)** بعد قلبها دالاً **(وجوباً في)** نحو **(أدان)** مما كان فاء الافتعال دالا فاصلة ادتين من الدين **(و)** تدغم إدغاما **(قويا)** أي فصيحا **(في)** نحو **(ادكر)** مما كان فاؤه ذالاً معجمة وأصله اذتكر من الذكر فقلبت التاء دالاً وأدغمت الذال في الدال بعد قلبها دالاً مهملة **(وجاء اذكر)** بقلب الثاني إلى الأول **(و)** جاء **(إذ ذكر)** بالإظهار **(و)** إدغاماً **(ضعيفاً في نحو ازان)** مما كان فاؤه زاياً وأصله ازتين من الزين قلبت التاء دالاً ثم قلبت الدال زايا **(لامتناع ادان)** بقلب الزاي دالاً محافظاً على صفير الزاي **(ونحو خبط وحصط وفزد وعد في خبطت)** يقال خبطت الشجر خطباً إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **(وحصت)** من الحوص وهو الخياطة **(وفزت)** من الفوز **(وعدت)** من العود **(شاذ)** مما كان فيه تاء

ك ....

ق المهملة مجهورة، فبين الثلاثة والتاء تناف، فقلبت التاء دالاً لموافقتها للتاء مخرجا، وللذال والزاي صفة، وهي الجهر، (فتدغم) الثلاثة في الدال المبدلة من تاء الافتعال (وجوبا في ادَّان) لاجتماع المثلين، وأولهما ساكن، والأصل ادتان افتعل من الدين، (وقَوِيًّا) أي فصيحا (في ادَّكَرَ) بالمهملة، وأصله اذتكر افتعل من الذكر، قلبت التاء دالاً مهملة، ثم ادغمت المعجمة فيها بعد قلبها إليها على القياس، (وجاء اذَّكَر) بالمعجمة، بقلب الثاني إلى الأول، على خلاف القياس، (و) جاء (إِذْدَكَر) بغير إدغام (وضعيفا في ازَّانَ)، وأصله ازتان افتعل من الزين، قلبت التاء دالاً، فصار ازدان، وهو الفصيح، ولمَّا أريد الإدغام، وجب قلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، (لامتناع ادَّان) بقلب الأول إلى الثاني على القياس لئلا يفوت الصفير، فهذه أحكام إدغام تاء الافتعال، (ونحو خَبَطٌّ، وحِصْط، وفُزْدُ، وعُدٌّ في خَبَطْتُ) الشجرة إذا ضربتها بالعصا، ليسقط ورقها، (وحُصْتُ) من الحصوص، وهو الخياطة، (وفُزْتُ وعُدْتُ) من الفوز والعود (شاذ)، حيث شُبِّهَت تاء الضمير بتاء الافتعال بجامع أنّ كلّاً منها جزء من الكلمة، فقُلبت في الأولين طاء، لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي الآخرين دالاً، لوقوعها بعد

وَقد تُدْغَم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا وَصْلاً وَلَيْسَ قبلهَا سَاكن صَحِيح،

جار . . . .

كمال الضمير الواقعة بعد الحروف التي تقلب تاء الافتعال عندها فإن تاء الضمير تقلب تشبيهاً بتاء الافتعال لأنها كالجزء من الفعل كما أن تاء الافتعال جزء منه **(وقد تدغم)** جوازاً **(تاء)** نحو **(تتنزل وتتنابزوا)** مما اجتمع في باب تفاعل وتفعل مع تائهما تاء المضارعة **(وصلاً)** أي في حالة وصله بما قبله أما في حالة الابتداء فلا تدغم لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل في أول المضارع ولا يجوز ذلك لأن حرف المضارعة يقتضي التصدر لقوة دلالتها ولئلا يلزم زيادة الثقل في أول المضارع بزيادة الهمزة **(وليس قبلها ساكن صحيح)** لو قال وليس قبلها ساكن غير مدة لكان أولى لأنه لا يدغم عند وصله بحرف ساكن غيرهما سواء كان حرف علة نحو لو تنزل أو حرفاً صحيحاً نحو هل تتنزل لأنه لو أدغم لزم تحريك الساكن لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك لزال الخفة الحاصلة من الإدغام بالنقل الحاصل من التحريك فلا يكون فيه خروج إلى حالة أخف من الأولى وإنما يجوز الإدغام عند وصله بحرف متحرك نحو قال تتنزل أو بحرف ساكن هو مدة نحو قالوا تتنزل لأنه لا يلزم حينئذ التقاء الساكنين وكان عليه أن يقول معلوماً لأنه لو كان مجهولاً لا

نقره . . . .

فلاح زاي ودال مهملة، فصار الإدغام واجبا في خبّط وعدّ لاجتماع المثلين، وشاذا على الشاذ في حصط بأن تقلب الطاء صادا، ويقال حصّ كما في اصّبر وضعيفا في فزد بأن تقلب الدال زايا، ويقال فز كما في ازان، ولا يُقلب فيهما الأول إلى الثاني، ويدغم ويقال حط وفَدّ لئلا يفوت الصفير، وتشبيه تاء الضمير بتاء الافتعال عربي، لكنه غير مطرد، بل مسموع، ولهذا لم يحكه سيبويه في نحو أخذت .(وقد تدغم تاء نحو تَتَنَزَّل وتَتَنابَزُوا) كتتدحرج وغيره مما اجتمع في أوله تاء المضارعة، وتاء نحو التفعل والتفاعل لفظاً أو تقديراً لثقل اجتماعهما في الجملة أول الكلمة، فتدغم الأولى في الثانية (وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح)، بل محرك نحو ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] أو ساكن غير صحيح، نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الخبيث﴾ [البقرة: ٢٦٧]، و﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، وقبل الإدغام يمدّ هذا الساكن، فلا يجوز الإدغام في غير الواصل، إذ لو أدغم فيه لاحتيج لهمزة الوصل، وهي لا تدخل على المضارع كاسم الفاعل لأنه بمعناه، ولئلا يلزم الالتباس كما مرّ، ولأنّ حرف المضارعة؛ لقوة دلالته تقتضي التصدر، ولا

وتاء تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، فِيمَا يدغم فِيهِ التَّاء، فَتجب همزَة الْوَصْل ابْتِدَاءً نَحْو: اطَّيَّرُوَا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا. . . . .

جار . . . .

فنر تدغم لحصول التخفيف باختلاف الحركتين نحو تتنزل لأن الطبع لا يستثقل المختلفات كما يستثقل المتفقات ولئلا يلزم التباس المجهول بالمعلوم وكان عليه أيضاً أن يقول غير محذوفة عنه إحدى التاءين فإنه يجوز في تتنزل حذف إحدى التاءين وإذا حذفت إحداهما لا يجوز إدغام الباقية في تاء أخرى بعدها في نحو تتترس وتتتارك لئلا يلزم في أول الكلمة اجتماع الحذف والإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الآخر ولئلا يلزم بقاء الفعل المضارع من غير حرف مضارعة أو ما يقوم مقامها من جنسها **(و)** تدغم **(تاء)** نحو **(تفعل وتفاعل)** أي في الماضي من يائي تفعل وتفاعل **(فيما تدغم فيه التاء)** وهي الطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاي والسين وصلاً وابتداء **(فتجب همزة الوصل ابتداء)** لأن الابتداء بالساكن متعذر ولا يلزم فيه المحذور المذكور في المضارع وأما باب تدحرج فلا يجوز فيه الإدغام لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد **(نحو اطهروا)** وأصله تطهروا **(وازينوا)** وأصله تزينوا **(واثاقلوا)** وأصله

كما . . . .

أقا فيما إذا كان قبل التاء ساكن صحيح، نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢] لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده، وبعضهم جوّز هذا، ومنه قراءة البزي في نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [آل عمران: ٦٣] و ﴿أَلْفِ شَهْرٍ * تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [القدر: ٣-٤].

واعلم أنّ هذا الإدغام لا يجوز في المضارع المبني للمفعول، نحو تتدارك، لاختلاف حركتي التائين، فلا يثقل اجتماعهما، بخلاف المبني للفاعل (و) تدغم (تاء تَفَعَّل وتَفاعَل فيما تدغم فيه التاء) إذا وقع بعدها، وهو ثمانية أحرف غير التاء، مخارجها طرف اللسان وشيء من الثنايا كالتاء، وهي: الثاء، والدال، والذال، والزاي، والسين، والصاد، والطاء، والظاء، فتدغم فيها التاء وصلاً ابتداء (فتجب همزة الوصل ابتداء، نحو اطَّيَّروا، وازَّيَّنوا، واثَّاقلوا، . . . .

وادَّارَؤُوا، وَنَحْو: اِسْطَّاع مدغماً مَعَ بَقَاء صَوت السِّين نَادِر.

جار ....

نقره تثاقلوا (**وادارؤا**) وأصله تدارؤا (**ونحو اسطاع مدغما**) بإدغام تاء باب الاستفعال في الطاء (**مع بقاء صوت السين**) ومن غير نقل حركة التاء إلى السين (**نادر**) للجمع بين الساكنين وهو قراءة حمزة وتاء باب الاستفعال لا تدغم في الحروف المذكورة التي تدغم تاء باب الافتعال فيها سواء كانت ساكنة نحو استطعم لفقد شرط الإدغام وكذا إن كانت متحركة للاعتلال نحو استطال لأن المتحرك في نية السكون ولأنه لو أدغم لتحركت السين بإلقاء حركة التاء إليها وسين الاستفعال موضوعة على السكون، والله أعلم بالصواب.

كما ....

فق وادَّارَأُوا) واذكروا واسمعوا، واصّابروا، واظّلموا، واترسوا، وأصلها تطيروا وتزينوا، وتثاقلوا وتدارؤا، وتذكروا، وتسمعوا، وتصابروا، وتظلموا، وتترسوا، أمَّا وصلاً فلا يحتاج إلى همزة الوصل، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ﴾ [يونس: ٢٤] وقال: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢] وقد يضم إلى هذه الحروف أيضاً الضاد لِما مرّ من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان نحو اضّاربوا، في تضاربوا، وكذا الشين والجيم نحو اشاجروا واجارؤا، في تشاجروا وتجارؤا، وإن كانتا بعيدتين عن ذلك، وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وليس اطيروا وازينوا افتعلوا بل تفعلوا لأنه لو كان وإلّا لوجب أن يقال اطاروا، وازاينوا، وكذا ليس اثاقلوا، وادارؤا افتعلوا، بل تفاعلوا، فلذلك أقرت بالألف بين الفاء والعين. (ونحو اسطَّاعَ) في استطاع مما هو من باب الاستفعال بجعل تائه (مدغما) فيما تدغم فيه التاء كما مرّ بيانه آنفا، (مع بقاء صوت السين نادرٌ)، وهي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧] ولحّنه بعض النحاة، لِما فيه من الجمع بين ساكنين على غير حدّهِ، ولأنّ القاعدة في باب الاستفعال أنّ التاء لا تدغم فيما بعدها من الحروف المذكورة، سواء كانت تلك الحروف ساكنة كاستدرك، واستطعم، لفقد شرط الإدغام، ولهذا لا تدغم التاء في التاء في نحو استتبع، أم متحركة لإعلال، لأنها في نية السكون كاستدان، واستطال، والأصل استدين، واستطول، ولأنها لو أدغمت فيه لتحركت السين بإلقاء حركة التاء عليها، وسين استفعل لا تكون إلّا ساكنة، هذا ووجه ما قرأ به حمزة أنه اعتدّ بالعارض، وخرج بقوله مع بقاء صوت السين ما لو لم يبق، فلا إدغام قطعا.

الْحَذف

الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَــفَــاعَــلُ، ....

الْحَذف

قوله: (**الحذف**) هذا آخر أحوال الأبنية، واعلم أنه إذا انضم إلى تاء تفعل وتفاعل، وتفعلل في المضارع تاء أخرى، فيجوز أن يؤتى بهما جميعاً وهو الأصل، قال تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [فصلت: ٣٠] ويجوز حذف إحديهما؛ لأنه اجتمع

الْحَذف

(**الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ**) قد (**تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ**) أي: في مضارع تفعل وتفاعل إذا أدخل على أوله تاءاً أخرى للخطاب أو للتأنيث لأنه اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام في الابتداء كما ذكر، فحذفت إحداهما فعند سيبويه المحذوفة هي الثانية لأن الثقل نشأ منها ولأن الأولى جيء بها لمعنى المضارعة وقيل المحذوفة

الْحَذف

قوله: (**إذا انضم إلى تاء تفعل وتفاعل وتفعلل**) مثله ما ألحق بتفعلل كترهوك تشيطن وغيرهما. قوله: (**في المضارع**) خرج به الماضي وقد تقدم حكمه.

قوله: (**تاء أخرى**) قد يفعل هذا التخفيف فيما يصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: ﴿ونزل الملائكة تنزيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥] بنون واحدة وتشديد الزاي ورفع الفعل ونصب الملائكة والأصل ننزل بنونين فحذفت الثانية وهي شاذة نقلاً وقياساً وقد قرأ بها خارجة عن أبي عمرو وأبو معاذ.

الْحَذف

(الحذف الإعلالي و) الحذف (الترخيمي تقدم) كل منهما، الأول في هذا الكتاب، والثاني في الكافية، (وجاء غيره)، أي حذف غير كل منهما (في نحو تَنْفَعِلُ وتَتَفَاعَلُ) كتتفعلل، وفي نسخ حذف نحو والأولى أولى، لشمولها تتفعلل، وذلك نحو تنزل وتباعد وتدحرج، والأصل تتنزل، وتتباعد، وتتدحرج، بتائين، إحداهما تاء المضارعة، والثانية تاء التفعل والتفاعل والتفعلل، فاستثقل اجتماعهما في أول الكلمة، فجوز التخفيف بحذف إحداهما، لأنه اجتمع مثلان، ولم يمكن الإدغام، إذ لو أدغم

. . . .

ج مثلان، ولم يمكن الإدغام؛ لأنه لو أدغمت التاء الأولى في الثانية، فلا بد من إسكان الأولى، واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع لما مر، وإذا لم يمكن الإدغام واستثقلوا المثلين تعين حذف إحديهما، قال الله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فإنه مضارع، وأصله تتلظى، إذ لو كان ماضياً لقال تلظت، وكقوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] فإنه مضارع، وأصله تتصدى إذ لو كان ماضياً لقال تصديت ويشترط في هذا الحذف أن تكون التاآن مفتوحتين، فإن ضمت إحديهما بأن يبنى الفعل للمفعول كقولك تتحمل لم يجز الحذف؛ لأنك إن حذفت الأولى، وقلت تحمل التبس

ن وهي الأولى لأن الثانية لمعنى المطاوعة ولأنه حذف ما كانت تدغم كقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فإن مضارع وأصله تتلظى إذ لو كان ماضياً لقيل تلظت وكقوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] أي تتصدى، وإلا لقيل تصديت وكذا حكم

ك قوله: **(ولم يمكن الإدغام)** أي في الابتداء كما تقدم وبقرينة التعليل. قوله: **(واجتلاب همزة الوصل)** جلبت الشيء إلى نفسي واجتلبته بمعنى صحاح. قوله: **(لما مر)** من أنه في معنى اسم الفاعل فكما لا يدخل في اسم الفاعل لا يدخل المضارع.

قوله: **(قال الله تعالى:** ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]) ورد أيضاً في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟﴾ [الأنفال: ٤٦] وغيرها وهو كثير.

قوله: **(فأنذرتكم)** الإنذار الإبلاغ ولا يكون إلا في التخويف والاسم النذر قال الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦] ونذر أي إنذاري، اللظى النار والتظاء النار تلهبها وكذا تلظيها ض. قوله: **(كقولك تتحمل)** تحمل الحمالة أي حملها، والحمالة بالفتح ما يتحمله القوم من الدية والغرامة.

ق لاحتيج إلى تسكين الأول، واجتلاب همزة الوصل، وهي لا تدخل على المضارع كما مر، فتعين الحذف، قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فإنه مضارع، وأصله تتلظى، إذ لو كان ماضيا لقال: تلظت، واختلف في المحذوف، فقال سيبويه والبصريون الثانية، لأنّ الثِقل منها ينشأ، ولأنّ الأولى جيء بها لمعنى المضارعة، وقال الكوفيون الأُولى، لأنّ الثانية إنما زيدت في ذلك لمعنى كالمطاوعة، والتكلف، وحذفها يُخلّ به، وجوّز بعضهم الأمرين، وإذا حذفت إحداهما لم تدغم الباقية فيما بعدها، سواء ماثلها نحو تتابع، أم قاربها نحو تذكرون، لأنها لو أدغمت لاحتيج إلى

. . . .

بالمبني للفاعل، وإن حذفت الثانية وقلب تحمل التبس بباب التفعيل ثم مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هي الثانية؛ لأن الأولى حرف جيء به لمعنى المضارعة، فالثانية أحق بالحذف، ولأن الثقل نشأ منها، وقيل هو الأولى؛ لأن الثانية في تنفعيل لمعنى المطاوعة مثلاً، ويخل حذفها بهذا المعنى فحذف الأولى أولى؛ ولأن الإدغام وصلاً في مثل قال: تنزل، وقالوا تنزل من حيث الصورة حذف الأولى فكأنهم حذفوا ما كانوا يدغمونه، وينبغي أن يعلم أنه إذا لم تحذف يجوز إدغام الثانية فيما بعدها إن كان مما تدغم فيه فيقال تذكرون، وفي التنزيل: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]، والأصل تتساقط أدغمت التاء الثانية في السين، وإن حذفت احديهما وقلت تذكرون لم يجز إدغام الثانية فيما بعدها؛ لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى ألف الوصل وهو لا يدخل المضارع؛ ولأنه يكون إجحافاً بالكلمة بحذف إحدى التاءين، وإدغام الثانية قيل في شرح الهادي: أن قول الزمخشري لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية لا

باب تفعلل فإنه يجوز فيه الحذف وإن لم يجز فيه الإدغام كما عرفت. . . . .

قوله: **(ولأن الثقل نشأ منها)** قال سيبويه ولأنها هي التي تسكن وتدغم نحو فادارأتم وتذكرون يعني أن التخفيف يكون بالإدغام أو الحذف وقد ثبت في الثانية أنها أدغمت فيما ذكر فليكن هي المحذوفة. قال ابن مالك في شرح الكافية: ولأن المحذوف من النونين في القراءة السابقة هي الثانية فهي المحذوفة من الياءين أيضاً انتهى. فليتأمل.

قوله: **(وقيل هو الأولى)** عزاه في التسهيل لهشام ونقله غيره من الكوفيين ولم يخص هشاماً. قوله: **(حذف الأولى)** عزا في التسهيل لهشام ونقله غيره عن الكوفيين ولم يخص هشاماً. قوله: **(حذف الأولى)** بدليل أن الحرف المنطوق به هو الحرف المتحرك لا الساكن وأنه هو الحرف الذي كتب بدليل أن الحركة توضع عليه. قوله: **(ولأنه يكون جحافاً)** هذا التعليل أولى لسلامته من إيهام الجواز حالة الوصل.

همزة الوصل، وهي لا تدخل على المضارع كما مرّ، ولأنه يكون إجحافا بالكلمة بالجمع في أولها بين حذف وإدغام، مع أنّ قياسهما أنْ يكونا في الآخر، وإنْ لم يحذف منهما شيء جاز إدغام الثانية فيما بعدها مما تدغم فيه التاء، نحو تذكرون، وفي التنزيل: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] والأصل تتساقط، والتخفيف بالحذف إنما يجوز في المبني للفاعل، لا في المبني للمفعول كتتحمل لما مرّ في الإدغام، ولأنّ حذف التاء الأولى منه يلبس بالمبني للفاعل من ذلك، وحذف الثانية منه يلبس بباب التفعيل.

وَفِي نَحْو: مِسْتَ وأَحَسْتُ وظِلْتُ..................

ك يدل على أن التاءين لحذف إحدى التاءين حتى أنه لولا الحذف لجاز هذا الإدغام وهو كلام صحيح. قوله: (**وَفِي نَحْو: مِسْتَ**) يوذن بأن إدغام الثانية فيما بعدها إنما امتنع إذا لم تحذف إحديهما جاز إدغام إحديهما في الأخرى، فإن هذا لا يجوز لما بينا، وإنما أي قد جاء حذف أحد المثلين في نحو مست، وأحست، وظلت؛ لأنهم لما تعذر الإدغام لسكون الثاني حذفوا.

ج (و) جاء حذف أحد المثلين (**في نحو مست**) مما تعذر فيه الإدغام لسكون الثاني فحذف الأول لأنه المدغم عند الإدغام أو الثاني لأن الثقل نشأ منه وأصله مسست فإن حذف فمن غير نقل الحركة إلى الفاء أبقى الفاء على فتحته وإن نقل كسر (**وأحست**) في أحسست وليس فيه إلا فتح الفاء لإلقاء حركة العين إليها ولا يجوز حذف السين الأولى مع حركتها لئلا يلزم التقاء الساكنين فيؤدي إلى تغيير آخر (**وظلت**) وأصله.......

د قوله: (**يكون إجحافاً**) أجحف أي ذهب به صحاح، أجحف بالأمر فأدى الإخلال به وسنة مجدبة مضرة بالمال وأجحف بهم الدهر استأصلهم. محكم.

قوله: (**لئلا يجمعوا بين حذف الياء الأولى**) لم أر في المفصل لفظة الأولى وكأن شارح الهادي فهمها من قول الزمخشري وإدغام الثانية فصرح بها، وشرح المصنف العبارة في شرحه بقوله ولم يدغموا نحو تذكرون؛ لأن أصله تتذكرون فحذفت التاء الأولى أو الثانية تخفيفاً فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعاً فيخلون بالكلمة وفيه إشارة إلى أن الزمخشري أراد بالتاء إحديهما وبالثانية أخرى بناء على المذهبين السابقين وعليه لا يكون كلامه مخالفاً لأصحهما. قوله: (**قد جاء حذف أحد المثلين**) ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لغة لبني سليم ومقتضاه اطراد الحذف وإليه ذهب الشلوبين وهو ظاهر كلام المصنف وذكر ابن عصفور وغيره أنه شاذ وعليه نص سيبويه، ثم ظاهر عبارة التسهيل أن بني سليم يجوزون ذلك ولا يوجبونه.

قوله: (**في نحو مست**) ظاهره اختصاص هذا الحذف بفعل المكسور العين وقد عم في التسهيل فشمل المفتوح أيضاً نحو هممت والزائد على الثلاثة نحو انحططت وقرره أبو حيان وغيره فيقال على ذلك فيهما همت وانحطت وبالحذف في هممت صرح ابن الأنباري.

قوله: (**وأحست**) قال الشاعر[1]: [الوافر]

ف (و) جاء الحذف أيضاً في نحو مَسْتُ بفتح الميم وكسرها وأَحَسْتُ وظَلْتُ بفتح الظاء وكسرها مما عين الفعل ولامه من جنس واحد، وآخره ساكن، لاتصاله بتاء الضمير أو نونه، وأصل مست مسست بكسر العين، وقد تعذر فيه الإدغام لسكون الثاني، فحذفوا إمَّا الأول، وهو أَولى، أو الثاني، فبقي مَست بفتح الميم فيهما، إنْ لم تنقل إليها حركة الأول بأنْ حذفت، وبكسرها إنْ نقلت لبيان البنية، وأصل أحسّت

---

(١) لأبي زبيد الطائي، انظر: الديوان ١/ ٩٤.

. . . .

أما الأولى؛ لأنه الذي كانوا يدغمونه، وأما الثانية؛ لأن الثقل نشأ منه، ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها من مست وظلت، ووجه ذلك أنك إن حذفت من غير نقل الحركة فتحت، وإن نقلت الحركة ثم حذفت كسرت، وأما أحست فليس فيه إلا فتح الحاء لالتقاء حركة العين عليها، إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركته لاجتمع ساكنان فيؤدي إلى تغيير ثان والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست وأحست، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بكسر القاف وفتحها . . . . . .

. . . .

فَبَاتُوا يُدْلِجُونَ وَبَاتَ يَسْرِي بَصِيرٌ بِالدُّجَى هَادٍ غَمُوسُ
سِوَى أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

يصف قوماً يسرون في الفلاوة الأسد يطلب فريسه منهم، الإدلاج السير من أول الليل، والإدلاج بالتشديد من آخره بصير أي أسد عارف هاد مهتد من قولهم هداه الله فهدى الغموس بالغين المعجمة القوي وهو في الأصل الأمر الشديد وجاز أن يريد كثرة غمه في الظلام أو في دماء الفرايس سوى متعلق بالبيت الأول وهو استثناء منقطع العتاق بكسر العين النجيبات من الإبل. قوله: **(حذفوا أما الأولى)** صرح بأن المحذوف العين وهو الأولى ابن مالك في التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه فإن قلت فقد خالف أصله لأنه قال في تنزل الثانية أولى بالحذف قلت لا لأن العلة عنده أن الثانية هي التي تسكن وتدغم كما تقدم عنه وهي موجودة في الأولى هنا.

قوله: **(ثم إنه يجوز فتح الفاء وكسرها)** كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم، قال ذلك ابن جني ولم يقأر في السبعة إلا بالفتح، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

قوله: **(بكسر القاف وفتحها)** قرأ بالفتح نافع وعاصم وأبو جعفر وقرأ الباقون بالكسر.

أحسست، حُذف إحدى المثلين، بعد نقل حركة الأول إلى الحاء، إذ لو حذف الأول مع حركته لاجتمع ساكنان على غير حدِّهِ، أو الثاني مع بقاء حركة الأول لاتصل بتاء الضمير متحرك، وأصل ظلت: ظللت بكسر العين، فُعِل به ما مرّ في مسّت، والحذف فيه فصيح، لكثرة استعماله، بخلاف مسّت وأحسّت، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بكسر القاف وفتحها، فيجوز أنْ يكون من ذلك، حذف أحد المثلين من اقررن، واقرن المأخوذ من قررت بالمكان بالفتح أقر بالكسر، وقررت بالكسر أقر بالفتح، ونقل كسرة الأول، أو فتحته إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها، ويجوز أنْ يكون المكسور من وقر يقر وقارا، وهو الثبات، والمفتوح من قار يقار إذا اجتمع، ومنه القارة وهي الأكمة، لاجتماعها.

واسْطَاع ويَسْطِيْعَ، وَجَاء: يَسْتِيْعُ، وَقَالُوا: بَلْعَنْبَرِ وعَلْمَاءِ ومِلْمَاءِ فِي بني العَنْبَرِ، . . . .

فيجوز أن يكون من هذا حذفت الراء الأولى من اقررن واقررن بعد أن نقلت كسرة الراء من قررت بالمكان بالفتح أقر بالكسر أو فتحها من قررت بالكسر أقر بالفتح إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ويجوز أن يكون المكسور من وقر يقر وقاراً وهو الرزانة والثبات والمفتوح من قار يقار إذا اجتمع، ومنه القارة وهي الأكمه لاجتماعها.
قوله: **(واسطاع)** أي وجاء الحذف في اسطاع يسطيع، وأصله استطاع يستطيع وهو فصيح؛ لكثرته وبعضهم يحذف الطاء، وبقول استاع يستيع وهذا يدل على جواز الأمرين في مست، وقوة يسطيع تدل على أن حذف الأولى أولى، وقالوا في بني العنبر

ظللت **(واسطاع يسطيع)** وأصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء منهما وهو فصيح لكثرته مع تقارب المخرج وهذا يدل على جواز الأمرين في مست لكن حذف الأول أولى لقوله **(وجاء استاع يستيع)** بحذف الطاء وإبقاء التاء **(وقالوا بلعنبر وعلماء وملماء في بني العنبر**

قوله: **(فيجوز أن يكون من هذا)** أي ما حذفت فيه أحد المثلين لكن على الوجه الذي بينه بعد، قال ابن مالك في شرح الكافية وكذلك يستعمل نحو يقررن واقررن يعني المكسورة العين فيقال فيهما يقرن وقرن لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز وإن كانت العين مفتوحة فالحذف قليل حكاه الفراء ولا يقاس على ما ورد منه، ولا يحمل عليه إن وجد عنه مندوحة وقد حمل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] زاعماً أنه يقال قررت بالمكان اقراي بالكسر في الماضي والفتح في المضارع، كما يقال قررت به وأقر ذكر ذلك ابن القطاع انتهى. قوله: **(حذفت الراء الأولى الخ)** تقدير كلامه حذفت الراء الأولى من اقررن فعل أمر من قررت بالمكان بالفتح أقر بالكسر بعد أن نقلت كسرة الراء من ذلك الفعل إلى القاف ومن اقررن من قررن به بالكسر أقر بالفتح بعد أن نقلت فتحة الراء منه إليها فكل من الكسر والفتح في القاف بتوسط النقل. قوله: **(ويجوز أن يكون المكسور من وقر)** أي فيكون قِرْن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الأول ليتوافق القراءتان. قوله: **(ومنه القارة)** وجمعها قار وقور صحاح. قوله: **(وقالو ا في بني العنبر الخ)** قال الجوهري وغيره وكذلك

(و) جاء الحذف أيضاً في (إسْطَاعَ) و(يَسْطِيع)، والأصل استطاع، حذفت تاؤه تخفيفا، وهو فصيح، لكثرة استعماله، بخلاف استدان، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، (وجاء استاع يَسْتِيعُ) بالتاء، قال سيبويه: إنْ شئت قلت حذفت التاء لأنها في مقام الحرف المدغم، ثم جعل مكان الطاء تاء لكون ما بعد السين مهموسا، مثلها كما قالوا ازدان، ليكون ما بعد الزاي مجهورا مثلها، وإنْ شئت قلت حذفت الطاء لأنّ التكرير منها نشأ.
(وقالوا) أي العرب (بَلْعَنْبَر وعَلْماء ومِلْماء في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء)،

وعَلى المَاء، وَمن المَاء. وَأما نَحْو: يَتَسِعُ، وَيَتَقِي فشاذٌ، . . . .

ي وعلى الماء، ومن الماء بلعنبر وملماء وملعاء، وذلك لأنه لما كان النون، واللام متقاربين وتعذر الإدغام لسكون الثاني حذفوا، ومثل ذلك قليل، قال الشاعر[1]: [الطويل]

غَـدَاةَ طَـفَـتْ عَـلْـمَـاءِ بَـكْـرُ بـنُ وَائِـلٍ　　وعـاجَـتْ صُـدُوْرُ الْـخَـيْـلِ شـطـر تَـمِـيْـم

يقال: طفا العود على الماء أي جرى، ووائل قبيلة، وعاجت أي مالت وقصدت، وشطره أي نحوه، يعني قتل هؤلاء وقصد هؤلاء، وقيل طفت علماء يذكر في موضع المدح، والمعنى أنهم علوا في المنزلة، والعز بحيث لا يعلوهم أحد كما أن الميتة تطفو الماء وتعلو عليه. وأما نحو يتسع ويتقي بالتخفيف فشاذ؛ . . . .

ج **وعلى الماء ومن الماء)** وذلك للتقارب بين اللام والنون والاتحاد في المخرج بين اللامين فكره الجمع بينهما وتعذر الادغام لسكون الثاني فحذف الأول **(وأما نحو يتسع ويتقي)** فخففا بحذف التاء منهما **(فشاذ)** لأنه لما أمكن التخفيف بإدغام الواو في التاء

ك يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف أي كبني الحارث وبني الهجيم وبين القين فيقولون بلحارث وبلهجيم وبلقين قالوا فإن كانت اللام مدغمة أي نحو بني النجار وبني النمر امتنع الحذف. قوله: **(وعلماء)** حذفت ألف على لالتقاء الساكنين وحذفت همزة الوصل فحذفت لام على، والاستشهاد فيه. قوله: **(متقاربين)** هذا في بني العنبر ومن المال، وأما في على الماء لما تعذر إدغام المثلين حذفوا اللام وقالوا علماء لنا. وإذا فعلوا ذلك في بلعنبر لتقارب الحرفين ففي علماء لتماثلهما أولى. قوله: **(ومثل ذلك قليل)** صرح الجوهري وغيره من شواذ التخفيف.

قوله: **(طفت)** طفا الشيء فوق الماء يطفو طفواً إذا علا ولم يرسب صحاح. قوله: **(يقال طفا العود على الماء)** أي جرى في الصحاح طفا الشيء فوق الماء يطفو إذا علا ولم يرسب. قوله: **(ووائل قبيلة)** سميت باسم أبيها وائل بن قاسط بن هنب بالكسر ونون وموحدة وبكر أيضاً قبيلة كذلك. قوله: **(وقيل طفت علماء)** فعل المعنى الأول يكون قوله طفت علماء كناية عن الموت، فإن الطفو لازم له ذكر اللازم وأربد الملزوم وعلى الثاني استعارة تبعية شبه علوهم المعنوي بالعلو الحسي، والجامع بينهما الظهور وعدم الخفاء.

قوله: **(ويتقى)** اتقى يتقي أصله اوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

ق لأنه لمَّـا كان النون واللام في الأول والثالث متقاربين، واللامان في الثاني متماثلين، وتعذر الإدغام في الجميع، لسكون الحرف الثاني، حذفوا الأول تخفيفا، وهو قليل.

(وأمَّـا نحو يَتَسِعُ ويَتَقِي) بتخفيف التاء فيهما، والأصل يتّسع ويتّقي بتشديدها، (فشاذ)، لأنه لمَّـا أمكن التخفيف بالإدغام كان العدول عنه إلى الحذف خلاف القياس،

---

(١) قال المبرد: (وقوله: غداة طفت علماء بكر بن وائل)، وهو يريد: (على الماء)، فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لامان استجازوا حذف إحدهما استثقالاً للتضعيف، لأن ما بقي دليل على ما حذف، فيقولون: (علماء بنو فلان)، كما قال الفرزدق: =

وَعَلِيهِ جَاءَ: [الطويل]

تَقِ اللهَ فِينَا والكِتَابَ الذي تَتْلُو

جار لأنه لما أمكن التخفيف بالإدغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف بخلاف القياس، ووجهه أنهم لما حذفوا الواو من يسع ويقي حملوا يتسع ويتقي عليه، وقد جاءه تق الله فينا والكتاب الذي تتلوه. وهو مبني على يتقي بالتخفيف فإذا حذف منه حرف المضارعة وما بعده متحرك لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر فيقال تق فائدة، قالوا: تقى يتقي كرمي يرمي، وأصله وقى يوقى، فلو بقوا الواو لزم حذفها في المضارع لوقوعها بين الياء والكسرة فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف.

نقره فالعدول عنه إلى حذفها يكون على خلاف القياس لكن لما حذف الواو من يسع مضارع وسع وتقى مضارع وقى حذف من يتسع ويتقي مضارع اتسع واتقى من باب الافتعال حملاً عليهما **(وعليه)** أي على الحذف **(جاء، تقى الله فينا والكتاب الذي تتلو)** فإنه لما

جما وأبدلت منها التاء وأدغمت، فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه تقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففة، ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تقى يتقي، مثل قضى يقضي، ومن رواها بتحريك التاء فإنما هو على ما ذكرته من التخفيف وتقول في الأمر تقى وللمرأة تقى، وقال[1]: [الطويل]

زيادَتَنا نُعْمانُ لا تقطعنها ... تَقِ اللهَ فِينَا والكِتَابَ الذي تَتْلُو

نبني الأمر على المخفف فاستغنى عن الألف فيه بحركة الحرف الثاني في المستقبل صحاح. قوله: **(جاء تقى الله فينا)** صدره:

زيادَتَنا نُعْمانُ لا تَنْسَيَنَّهَا

وهو من قول عبد الله بن هلال. قوله: **(قالوا تقى يتقي)** قول الشارح مخالف لما في الصحاح فإنه على قوله من المجردة وعلى ما في الصحاح من المزيد.

أنضا ووجهه أنهم لمَّا حذفوا الواو من يسع ويقي، حملوا عليه يتسع ويتقي، (وعليه جاء) قول الشاعر: [الطويل]

(تقِ الله فِينا والكِتابَ الَّذِي تَتْلُو)

لأنه لمَّا حذف من يتقي مخففا حرف المضارعة، وكان ما بعْدَه متحركا لم يحتج إلى همزة الوصل في الأمر، وحذفت الياء من آخره كنظائره، فبقي تقِ، وقالوا: اتقى يتقي كرمى يرمي، وأصله وقى يوقي، فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع، لوقوعها بين ياء وكسرة، فأبدلوا الواو تاء لئلا يقع الحذف، ....

= وما سبق القيسي من ضعف حيلة ... ولكن طفت علماء قلفة خالد

انظر: شعر الخوارج ١/ ١٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧.

(١) انظر: اللسان (تخذ) ٣/ ٤٧٨.

بِخِلَافِ: تَخِذَ يَتْخِذُ؛ فَإِنَّهُ أصلٌ، واسْتَخَذَ من اسْتَتْخَذَ -

ف وليس قولهم تخذ يتخذ من قبيل يتسع ويتقي بل هو أصل، ولذلك تقول في الأمر منه اتخذ وفي ماضيه تخذت نعم لو قيل في مضارعه تتخذ بفتح التاء لكان من هذا الباب، ويكون الأمر حينئذٍ تخذ. قال صاحب الصحاح: يقال ائْتَخَذوا في القتال بهمزتين إذا أخذ بعضهم بعضاً، والاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه لما أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء ياء، وكثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا تخذ يتخذ وقرئ ﴿لتخذت عليه أجرا﴾ [الكهف: ٧٧].

قوله: (واستخذ) قيل أصله استتخذ وهو استفعل من تخذ يتخذ حذفوا إحدى التاءين وهو أشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء منهما؛ لأن الحذف منهما كان للحمل

ج حذفت الواو من تقي وحذفت حرف المضارعة لبناء الأمر وما بعده متحرك فلا يحتاج إلى همزة الوصل (**بخلاف تخذ يتخذ فإنه أصل**) لأنه يقال في الأمر اتخذ وفي مضارعه يتخذ بسكون التاء، ولو كان من باب يتقي لقيل في مضارعه يتخذ بفتح التاء وفي الأمر تتخذ لكن في الصحاح ايتخذوا في القتال بهمزتين إذا أخذ بعضهم بعضاً والاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدالها تاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا اتخذ يتخذ وقرئ لتتخذن عليه أجراً (**واستخذ في استتخذ**) وهو استفعل من تخذ يتخذ يحذف إحدى التائين. . .

ح قوله: (**تخذ يتخذ**) قول صاحب الكشاف أظهر من هذا، وأجرى على القواعد حيث قال تخذ من اتخذ كتبع من اتبع، وصاحب الصحاح جعله من مادة الأخذ، وفيه نظر لأن حرف العلة إذا كان مبدلاً من الهمزة لا يبدل تاء لأجل تاء الافتعال لا يقال في افتعل من الإزار اتزر وإنما يقال ايتزر. قوله: (**والاتخاذ افتعال من الأخذ**) قال البيضاوي اتخذ افتعل من تخذ كاتبع من تبع وليس من الأخذ عند البصريين، وفي الكشاف مثله من غير عزو للبصريين.

قوله: (**وقرئ: ﴿لتتخذن عليه أجرا﴾ [الكهف: ٧٧]**) قرأ بذلك ابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب وقرأ الباقون لاتخذت وأظهر الذال ابن كثير وحفص وأدغمها الباقون.

قوله: (**قيل أصله استتخذ**) هذا هو الأظهر في التسهيل وهو ظاهر المتن لكنه قال في شرح المفصل: إنه ليس من هذا الباب أي مما حذف فيه أحد المثلين تخفيفاً، وعلل بما ذكره الشارح، وفيه ميل إلى ما قال بعضهم من الإبدال، وإن كان أيضاً شاذًّا؛ لأن السين ليست من

ق (بخلاف تَخِذَ) بكسر العين (يَتْخَذ) بفتحها، وإسكان التاء، (فإنه أصل)، ولهذا تقول في الأمر منه اتخِذْ، وفي ماضيه تخِذَ بكسر الخاء، ولو كان من قبيل يتسع ويتقي بأن يكون مخففا من اتخذ يتخذ لقلت في الماضي والمضارع والأمر تخذ بفتح العين يتخذ بكسرها، وفتح التاء لقلت تخَذ (واسْتَخَذَ في) وفي نسخة من (استَتْخَذَ)، وهو استفعل من تخذ،

وَقيل: أُبْدِلَ من تَاء اتَّخَذَ -. أشَدُّ، ....

جار: على يسع وبقي وهنا لا وجه له، والظاهر أنه ليس أصله استتخذ؛ لأنهم لا يقولون استتخذ ولو كان منه لجاء الأصل إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضاً فإنه بمعنى اتخذ ولو كان استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتخذ أبدل السين من التاء، كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر[1]: [الرجز]

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

أي: شرار الناس وعلى هذا أيضاً هو أشد من يتسع ويتقي، فقوله استخذ في محل المبتدأ، وقوله أشذ خبره وهو مثل قولك ضرب فعل ماض.

نقره: **(وقيل إبدال)** للسين **(من تاء اتخذ)** أي من إحدى تائي اتخذ **(أشذ)** مرفوع بأنه خبر لقوله واستخذ أي أشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء لأن الحذف منهما للحمل على يسع وبقي ولا وجه هنا للحذف.....................................

كمال: حروفه عنده كما سبق في موضعه. قوله: **(لجاء الأصل)** بناء على الغالب.

قوله: **(عمرو بن مسعود)** عمرو بدل من بني وعمرو ها هنا اسم قبيلة. قوله: **(وعلى هذا هو أشد من يتسع)** أي لأنهم عدلوا في يتسع من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخف وهنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب فصاروا من الأخف إلى الأثقل كذا في شرح الشيخ نظام الدين.

قوله: **(هو أشذ)** لأنهم عدلوا هناك من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخف وهنا عدلوا من الإدغام إلى الإبدال بالمتقارب فصاروا من الأخف إلى الأثقل.

قوله: **(من يتسع)** أي من الحذف من يتسع فعلى هذا لا يكون السين أيضاً من حروف

لها: يتخذ إحدى التائين، (وقيل) السين فيه (إبدال)، أي بدل من (تاء اتَّخَذَ) الأولى، لكونهما مهموستين، واستخذ مبتدأ خبره (أشذ) في الحذف أو الإبدال من يتسع ويتقي، بحذف التاء فيهما، لأنّ الحذف منهما كان للحمل على يتسع ويتقي، وهنا لا وجه له، ولأنهم عدلوا ثَمَّ من الإدغام إلى الحذف الذي هو أخف، وهنا عدلوا منه إلى الإبدال بمتقارب الذي هو أثقل، قال الجاربردي: والظاهر أنه ليس أصله استتخذ، لأنهم لا يقولون استتخذ، ولو كان منه لقالوه، ولأنه بمعنى اتخذ، ولو كان بمعنى استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتخذ، أبدلت السين من التاء كعكسه في قول الشاعر: [الرجز]

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السَّعْلاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

أي الناس، قال: وعلى هذا هو أيضاً أشد من يتسع، ويتقي.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١١٩، والخصائص ٢/ ٥٣، والمحكم ٨/ ٤٩٧.

وَنَحْو: تُبَشِّروني وتُبَشِّرونني وَإِنِّي قد تقدم.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

جار قوله: (ونحو تبشروني) يريد أنه إذا اتصل نون الوقاية بالكلمة فقد تقدم الكلام في حذفها وإثباتها.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

قوله: (وهذه مسائل للتمرين) إنما وضع التصريفيون هذا الباب ليمرنوا متعلم التصريف فيما علمه، أي ليعودوه من قولهم مرن على الشيء يمرن مروناً ومرانة، أي تعوده، واستمر عليه، ويقال مرنت يده على العمل إذا صلبت، ومرن وجه فلان على هذا الأمر، وأنه لممرن الوجه أي صلب الوجه.

نقره (**ونحو تبشروني وتبشرونني وإني**) وإنني مما ألحق به نون الرقابة قبل ياء المتكلم (**قد تقدم**) الكلام في إثبات النون وحذفها.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

(**وهذه مسائل للتمرين**) من قولهم: مرن على الشيء يمرن مروناً ومرانة تعوده واستمر عليه وإنما وضع أهل الصرف هذا الباب ليتمرنوا متعلم الصرف فيما علمه

جما الإبدال كما ذكر المصنف ض.

قوله: (**فقد تقدم الكلام في حذفها وإثباتها**) أي في الكافية في علم النحو.

وَهَذِه مسَائِل التمرين

قوله: (**من مرن على الشيء**) هو من باب نصر.

أفغا (ونحو تُبَشِّرُونِي وتُبَشّرونني وإنِّي) مما دخلته نون بعدها نون وقاية (تقدم) في الكافية حكمه من حذف وإثبات لنون الوقاية بإدغامٍ وبدونه، وهنا قد تمّ تفاصيل أحوال أبنية الكلم.

وهذه مسائل التمرين

معنى قَوْلهم: كَيفَ تبني من كَذَا نَحْو كَذَا؟ أَي: إِذا ركبت مِنْهَا زِنَتَهَا وعملت مَا يَقْتَضِيهِ الْقيَاس فَكيف تنطقُ بِهِ؟. . . . .

ج: واختلف في قولهم كيف تبني من كذا فذهب الأكثرون إلى أن معناه إذا فككفت صيغته التي كان عليها ونقلت إلى ما طلبت مما ثلثه فتجعله مثله في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول، وإن عرض في الفرع قياس يقتضي تغييراً فعلت فكيف تنطق به، وهذا كما إذا قيل صغ من هذا السوار مثل هذا الخاتم فإن معناه غير صورة هذا السوار وصغ منه صورة تماثل الخاتم، فالأصل الذي هو الذهب أو الفضة واحد، وإنما اختلف الصور، فكذلك الحروف الأصول بمنزلة الجوهر تبقى في الحالتين وتختلف صورها.

ك: (**ومعنى قولهم كيف تبنى من كذا مثل كذا**) واختلف في معناه وأشار إلى الاختلاف بقوله: (**أي إذا ركبت منها زنتها**) أي من كلمة مثل زنتها كلمة أخرى في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول (**وعلمت ما يقتضيه القياس**) وإن عرض في الفرع قياس يقتضي تغييراً (**فكيف تنطق به** . . . .

ح: قوله: (**معناه إنك إذا فككت صيغته الخ**) الضمير للمبني منه، وكذا الضمير المنفصل وضمير تجعله وضمير تنقل للصفة وفي مماثله ومثله لما أي فإذا قيل ابن من كذا فمعناه فك صيغة هذه الكلمة وضع من حروفها الأصول مثل هذا الذي قد سئلت أن تبنى مثله بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة الذي تبني مثلها زائداً، والمتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن، وتجعل حركات المبني على حسب حركات المبني مثله من ضم أو فتح أو كسر، وسيتضح بالأمثلة، والسوار بكسر السين وضمها، والخاتم بفتح التاء وكسرها وفيه لغات أخرى.

قا: وضعها التصريفيون لِيُمَرِّنوا المُتعلِّم، أي يعودوه فيما تعلمه من قولهم مرنَ على الشيء يمرّن مرونا، ومرانة تعوّده، واستمر عليه، (و) اختلف في معنى قولهم: كيف يُبنى من كذا مثل كذا، فذهب الأكثر إلى أنّ معناه (أي إذا ركبت منها) أي من الكلمة المُعبَّر عنها بكذا، أو لا (زِنَتَها) أي الكلمة المعبر عنها بكذا ثانياً، (وعملت ما يقتضيه القياس، فكيف تنطق به)، أي بالمركب بعد العمل المذكور، كما لو قيل: كيف تبني من ضرب مثل جعفر، فيكون معناه أنك إذا ركبت من ضرب زِنة جعفر في الحركة والسكون، وترتيب الحروف، وعملت بالزنة المركبة ما يقتضيه القياس التصريفي من قلب أو حذف أو إدغام، أو غيرها، فكيف تنطق بالمركب بعد العمل المذكور، وهذا كما إذا قيل: كيف تصوغ من هذا السوار مثل هذا الخاتم، فإنّ معناه غير صورة هذا

وَقِيَاس قَول أبي عَليّ أَن تزيد وتحذف مَا حُذِفَ فِي الأَصْل قِيَاساً،

وقياس قول أبي علي أن تزيد على ما ذكرنا قياساً بأن تقول إذا ركبت منها زنتها، وعملت ما يقتضيه القياس بالمعنى المذكور، وحذفت ما حذف في الأصل قياساً فكيف تنطق وبه، وقياس قول آخرين أنك إذا ركبت منها زنتها إلى آخر ما ذكرنا، وحذفت ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس، وسنبين أثر الخلاف إن شاء الله تعالى.

وينبغي أن تعلم أن ذلك إنما يكون من الحروف الأصلية، أعني لو كان في المثال الذي تبنى منه زوائد حذفتها، وبنيت من أصول الكلمة ما طلب بناؤه حتى قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع لقلت غفر حذفت الميم والسين والتاء؛ لأنهن زوائد، وكذا لو قيل ابن من الخروج مثل ضارب لقلت خارج. ثم اختلفت العلماء في البناء، فقال سيبويه: لك أن تبني من العربي عربيًّا، ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس وامتحان فهم الطالب وتقوية مُنَّتِهِ على قياس كلام العرب.

وقياس قول أبي علي أن تزيد) على ما ذكرنا قولك **(وحذفت ما حذف في الأصل)** بأن تقول إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس وحذفت ما حذف في الأصل **(قياساً)** فكيف تنطق به..............................

قوله: **(أن تزيد)** أي علمت ما يقتضيه القياس. قوله: **(إذا ركبت منها)** الضمير يعود إلى كذا الأولى التي هي عبارة عن دعا ونحوه والضمير في زنتها إلى كذا الثانية التي هي عبارة عن اسم ونحوه والزنة هنا بمعنى الموازن أو بمعنى ذي الزنة وإنما أنث الضمير هنا باعتبار إرادة الكلمة واللفظة وذكر في قوله وصيغته باعتبار اللفظ. قوله: **(إلى آخر ما ذكرنا)** وهو قوله وعلمت المذكور. قوله: **(وحذفت ما حذف في الأصل)** خرج القلب والإدغام مثلاً، ففي بناء مثل أوايل ومسار من الثقل يقال أقاتل ومقاتل بلا خلاف.

قوله: **(ثم اختلف العلماء في البناء)** الحاصل من اختلافهم فيه ثلاثة مذاهب ذكر الشارح اثنين منها، والثالث وإليه ذهب الجرمي أنه لا يجوز مطلقاً قال لأنه اختراع ألفاظ لا معنى لها.

قوله: **(اختلف في البناء)** أي بناء شيء من شيء قال بعضهم: لا يجوز بناء ما لم يبنه العرب لمعنى كضربب ونحوه وليس بسديد؛ لأن بناء مثله ليس لأجل الاستعمال حتى يلزم وضع جديد وإنما هو للامتحان والتدريب وعند سيبويه يجوز ضربب وضرنبب كجعفر وشرنبث.

قوله: **(فقال سيبويه لك أن تبنى من العربي عربيًّا ورد مثله)** أي باطراد فإن لم تفعل

السوار، وضع منه صورة تماثل الخاتم، (وقياس قول أبي علي) الفارسي أنّ معناه (أنْ تزيد) على قول الأكثر قولك (وحذفت) في الفرع (ما حُذف في الأصل قياساً) بأنْ تقول إذا ركبت منها زِنتها، وعملت ما يقتضيه القياس التصريفي، وحذفت ما حذف في

وَقِيَاس آخَرين أَن تحذف الْمَحْذُوف قِيَاساً، أَو غير قِيَاس. . . . .

وقال أبو الحسن: لك أن تبني من العربي عربيًّا، ورد مثله في كلام العرب أو لم يرد، ومن أعجمي أعجميًّا وعربيًّا؛ لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام، وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة، وعلى هذا لو قيل ابن من ضرب مثل جعفر بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه.

ويجوز عند أبي الحسن، ولا بد من تخالف الصفتين والأصلين، فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل خرج لأنه لا يتغير شيء، ولا من ضرب مثل يضرب إذ يتم الغرض بأن يقال كيف يكون مضارع ضرب، وأيضاً لا يبنى من الرباعي ثلاثي، ولا من الخماسي رباعي، ولا ثلاثي إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض حروف الأصول فيكون هذا ما لا بناء ذكر جميع ذلك في شرح الهادي.

(وقياس) قول **(آخرين)** أن تزيد على ما ذكرنا قياساً **(أو غير قياس)** وإنما يكون ذلك من الحروف الأصلية لو كان في المثال الذي تبنى منه زوائد حذفت وبنيت من أصول الكلمة

العرب مثله أو فعلته بغير اطراد لم يجز؛ لأنه ليس له ما يقاس عليه فإذا بنيت من الضرب مثل جعفر فقلت ضربب عربيًّا وجاز لنا التكلم به في النظم والنثر؛ لأن العرب قد ألحقت الثلاثي بالرباعي بالتضعيف كثيراً نحو قردد ومهدد؛ لأن قياس الألفاظ على الألفاظ، وقياس الأحكام على الأحكام كما ترفع فاعلاً، وإن لم تسمع العرب تكلمت به أصلاً. قال ابن عصفور، والمنة بالضم القوة. قوله: **(ورد مثله)** لا ما لم يرد فلا يبنى من ضرب مثل جالينوس؛ لأن فاعيلولا وفاعيتولا لم يثبتا في كلامهم، وأجاز الأخفش ذلك. قوله: **(وقفوية مننه)** المنة بالضم القوة صحاح. قوله: **(أوغل)** توغل في الأرض إذا سار فيها فأبعد أي ذهب مكاناً بعيداً.

قوله: **(إلى حذف بعض الحروف)** ولهذا لم يبن أبو علي عن مثل ما شاء الله تعالى من أولق لم يبن منه لأجل ما أتى بإزائه شيئاً.

الأصل قياساً، فكيف تنطق به، (وقياس) قول (آخرين) أنْ تزيد على قول أبي علي، (أو غير قياس)، وستعلم أثر الخلاف.

واعلم أنّ البناء المذكور إنما يكون من الحروف الأصلية، لا من الزوائد إن كانت، حتى لو قيل لك: كيف تبني من مستغفر مثل جِذع، لقلت غِفْر بحذف الميم والسين والتاء، لأنهن زوائد، وكذا لو قيل: ابن من الخروج مثل ضارب، قلت خارج، وإنّ قولهم: مِن كذا مثل كذا يقتضي التغاير، أي في الصيغتين والمادتين، فلا يقال: كيف تبني من ضرب مثل خرج، إذ لا تغيير، ولا من ضرب مثل يضرب، إذ يتم الغرض

فَمثل: مُحَوِيّ.. من ضَرَبَ: مُضَرِبِيٌّ، ....

جا قوله: (**فمثل محوي**) هذا شروع في ذكر تفاصيل كيفية البناء فإذا بنيت مثل محوي من ضرب قلت على الأكثر مضري، وذلك لأن قولك محوي اسم فاعل من حي يحي، وكان قبل لحوق ياء النسبة على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما إذا نسبت إلى المشتري فتقول محيي فتجتمع كسرة وأربع ياآت فتحذف إحدى الياءين وتقلب الأخرى واواً، وتقول محوي فإذا بنيت مثله من ضرب قلت على القول الأول مضربي؛ لأنه ليس في الفعل قياس يقتضي التغيير، ....

ف ما طلب بناؤه، فلو قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع لقلت غفر (**فمثل محوي**) وهو منسوب إلى محيي اسم فاعل من حيي وهو على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة وإذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما تحذف من المشتري فتقول محيي مشددة فتجتمع كسرة وأربع ياآت فتحذف إحدى اليائين وتقلب الأخرى واواً فتقول محوى (**من ضرب**) بالتشديد (**مضربي**) على القول الأول في النسبة إلى مضرب من غير تغيير لأنه ليس في

ك قوله: (**حذفت الياء الأخيرة**) أي الموجودة حكماً إن سبق حذفها لفظاً للإعلال كقاض.
قوله: (**فتقول محوي**) تقدم ما فيه من الحذف في النسب. قوله: (**لأن الحذف في اسم ليس بقياس**) أي لأن الواو المتطرفة بعد ساكن تجري مجرى الحرف الصحيح، كما في ولهو ونحوهما وإنما حذفت في اسم اعتباطاً وتقدم تقريره في التصغير.

قا بأن يقال: كيف يكون مضارع ضرب، ولا من ضرب مثل ضرب، لأنّ المبني من ضرب هو ضرب، لا مثل ضرب، فالسؤال عنه طلب تحصيل الحاصل، وأنه لا يبنى من شيء أقل منه، كأن يُبنى من رباعي ثلاثي، لأنّ ذلك هدم لا بناء.
ثم اختلفوا في البناء، فقال سيبويه: لك أنْ تبني من العربي عربياً، وَرِدَ مثله في كلام العرب، لأنّ الغرض رياضة النَّفْس، وامتحان فهم الطالب، وتقويته على قياس كلام العرب، وقال أبو الحسن: تبني من العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب أو لم يرِد، ومن الأعجمي أعجمياً وعربياً، لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام، وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة، فلو قيل: ابن من ضرب مثل جعفر بكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحس، (فمثل مُحَوِّيٍّ) إذا بني (من ضَرَبَ)، قال فيه الأكثر (مُضَرِّبِيٌّ) بتشديد الراء، إذ لا قياس يقتضي حذف إحدى الرائين والباء منه، كما أنّ القياس يقتضي حذف إحدى اليائين، والياء الأخيرة من

وَقَالَ أَبُو عَلِيّ: مُضَرِيٌّ.

جار: وأما قول أبي علي فتقول مضري؛ لأنه يحذف ما حذف في الأصل قياساً، وقد حذفت لام الكلمة وإحدى العينين فوجب أن تحذف أيضاً من الفرع، ويقال مضري، وكذا على قول الأكثرين؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس، وإذا بنيت مثل اسم من دعا قلت دعو بضم الدال أو كسرها؛ لأن أصل اسم سمو وسمو بكسر السين أو ضمها، قال في الصحاح، وأسماء يكون جمعاً لهذا الوزن وهو مثل جذع وأجذاع، وقفل وأقفال، وهذا على ما ذهب إليه الأكثر، وعلى ما ذهب إليه أبو علي أيضاً؛ لأن الحذف في اسم ليس بقياس فيجريه في الفرع خلافاً للآخرين فإنهم يقولون ادع لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس، وقد حذف من الأصل اللام، وحركة الفاء بأن نقلت إلى العين لما مر، وأتى بهمزة الوصل فإذا حذف من الفرع مثل ذلك احتيج إلى همزة الوصل فيقال ادع.

نقره: الفرع قياس يقتضي التغيير **(وقال أبو علي مضري)** بحذف اللام وإحدى الرائين كما حذفت في محوي اللام وإحدى اليائين وكذلك تقول على قول الآخرين لأنهم يحذفون من الفرع ما حذفوا في الأصل قياساً أو غير قياس **(ومثل اسم وغد من دعا دعو)** يضم

جما: قوله: **(وقد حذف من الأصل)** قيل الصواب أنهم لما أرادوا أن يعوضوا عن اللام المحذوفة همزة الوصل، وقد استقر أنها لا تدخل إلا على ساكن توصلوا إلى دخولها بإسكان السين ليتمكنوا من دخولها وأما دعوى النقل فممتنعة؛ لأن حركة البناء لو نقلت إلى محل الإعراب لزم تعطل حرف الإعراب من قبوله للإعراب وأن يبقى على حالة واحدة كالمبنيات وإن ذلك ممتنع وخلاف الواقع.

أنقا: محيي، وقلب الياء فيه واواً، ثم إلحاق ياء النسبة مُحَوِيٌّ اسم فاعل من حييّ يحيي، وكان قبل إلحاقها على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما إذا نسبت إلى المُشتري، فتقول مُحْيي فتجتمع كسرة وأربع ياءات فتحذف إحدى اليائين، وتقلب الأخرى واواً، وتقول مُحَوِيّ فإذا بني مثله من ضرب قال الأكثر مُضَرِبِيّ لِما مرّ.

(وقال أبو علي مُضَرِيٌّ) بتخفيف الراء، وحذف الباء، لأنه يحذف ما حذف في الأصل قياساً، وقد حذفت لام الأصل بالإعلال، وأحد العينين، فوجب حذف ذلك أيضاً من الفرع، وقول الآخرين كقول أبي علي، وإنما ترك ذكرهم للعلم بأنهم يقولون بما يقول به وزيادة.

وَمثل: اسْم، وغَدٍ من دَعَا: دُعْوٌ ودَعْوٌ، لَا: اِدْعٌ وَلَا: دَعٌ، خلافاً للآخرين. ومثلُ: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا. . . . .

وإذا بنيت مثل غد من دعا، قلت دعو على القولين أيضاً؛ لأن أصله غدو والحذف الذي فيه ليس بقياس فيتبعه أبو علي، وقلت دع على القول الثالث؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً وغير قياس، وفي كلام المصنف لف ونشر أي مثل اسم من دعا دعو لا أدع خلافاً للآخرين، ويجوز ضم الدال وكسرها من قوله دعو أولاً، كما أشرنا إليه، وأما قوله ثانياً دعو فمفتوح الدال لا غير أي مثل غد من دعا دعو لا دع خلافاً للآخرين. وإذا بنيت مثل صحائف من دعا قلت دعايا، والأصل دعايو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار دعايي ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك

الفاء وكسرها في اسم لأن أصله سمو بضم السين وكسرها على القولين الأولين لأن الحذف في اسم ليس بقياس فتحذفه في الفرع **(ودعو)** بفتح الفاء في غد لأن أصله غدو بفتح الفاء **(لا أدع)** في اسم **(ولا دع)** في غد **(خلافاً للآخرين)** فإنهم يقولون ادع في اسم ودع في غد لأنهم يحذفون في الفرع ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس **(ومثل صحائف من دعا دعايا** . . . .

. . . .

(ومثل اسْم وَغْدٍ) إذا بني (من دَعا) قيل على قول الأكثر، وأبي علي (دِعْوٌ) بكسر أوله وضمه (ودَعْوٌ) بفتح أوله مثل غَد فإنّ أصله غَدْوٌ بفتح أوله، وإنما وافق أبو علي الأكثر في ذلك، لأنّ الحذف في اسم وَغْدٍ ليس بقياس، فقال كقولهم إنّ مثلهما دُعْوٌ ودَعْوٌ كما تقرر (لا إدْعٌ) مثل اسم (ولا دَعٌ) مثل غَد، (خلافا للأخرين) فإنهم يقولون بذلك، لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل، قياسا أو غير قياس، ووجهه عندهم في مثل اسم أنه حذف من الأصل اللام، وسكنت الفاء، وأُتِي بهمزة الوصل، فإذا حُذف من الفرع مثل ذلك احتيج إلى همزة الوصل، فقالوا ادع، وبما تقرر عُلِم أنّ في كلامه لفاً ونشرا، أي **مثل** اسم من دعا دُعْوٌ لا إدْعٌ، و**مثل** غَدٍ من دعا دَعْوٌ لا دَعٌ؛ خلافا للآخرين فيهما.

(ومثل صَحائِف) بالهمزة إذا بني من دَعا دَعَايَا باتفاق من الجميع، . . . .

بِاتِّفَاق؛ إِذْ لَا حذف فِي الأَصْل.

وَمثل: عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ، ....

ﺟ فقلبت الياء ألفاً والهمزة ياء كما مر في ركايا وشوايا واتفقوا ها هنا؛ لأنه لا حذف في الأصل لا على القياس ولا غير القياس.

وإذا بنيت مثل عنسل من عمل قلت عنمل من غير إدغام لئلا يلتبس بفعل، وإذا بنيت مثل عنسل من باع، وقال قلت بنيع وقنول بالتصحيح وإظهار النون فالتصحيح لسكون ما قبل حرف العلة وإظهار النون خوف اللبس بفعل، وإذا بنيت مثل قنفخر من عمل قلت عنمل بلامين؛ لأن القياس إذا بنيت رباعيًّا أو خماسيًّا من ثلاثي أن تكرر اللام. وإذا بنيت مثل قنفخر من باع، وقال قلت ينيع وقنول...............

ﻧﻘ **باتفاق)** على المذاهب الثلاثة **(إذ لا حذف في الأصل)** وهو صحائف لا على القياس ولا على غيره فلا حذف في الفرع أيضاً وأصله دعايو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء الواقعة بعد ألف باب مساجد همزة كما في صحائف فصارت مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف باب مساجد وليس مفرده كذلك فقلبت الهمزة ياء مفتوحة وقلبت الياء التي هي اللام ألفاً كما مر في ركايا وشوايا **(ومثل عنسل من عمل عنمل)** من غير إدغام (و) مثل عنسل **(من باع وقال بنيع وقنول**......................

ﻛ قوله: **(وإذا بنيت مثل عنسل)** تقدم في ذي الزيادة أنه اسم للناقة السريعة وأن نونه زائدة على الأصح.

قوله: **(لئلا يلتبس بفعل)** قال الشيخ نظام الدين وفعل وإن كان مختصًّا بالافتعال لكنه قد يظن أنه لفظ قبول مثلاً لو أدغم فعل سمي به ثم نكر انتهى.

ﻓ (إذ لا حذف في الأصل)، لا قياسا ولا غير قياس، وأصل دَعايا دَعَايو، قلبت الواو ياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة، كما في صحائف، فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة، بعد ألف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك، فقلبت الياء ألفاً، والهمزة ياء، كما مرّ في ركايا وشوايا.

(ومثل عَنْسَلٍ) إذا بُني من (عَمِلَ عَنْمَلٌ، ومن باع وقال بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ.........

بِإِظْهَار النُّون فِيهِنَّ للإلباس بِفَعَّل. وَمثل: قِنْفَخْرٍ من عَمِلَ: عِنْمَلٌّ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بنْيَعٌّ، وقِنْوَلٌ، بالإظهار، للإلباس بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ. وَلَا يُبْنى مثل جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أَو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ.

بالإظهار فيهن لئلا يلتبس بعِلْكِد وهو البعير الغليظ الشديد العنق، فإنك لو قلت عمل وقول وبيع لم يدرأ هو مثل قنفخر وأدغم أم مثل علكد في أصله، ولا يبنى مثل جحنفل وهو الغليظ الشفة من كسرت ولا من جعلت؛ لأنك لو بنيت لقلت كسنرر وجعنلل فلو لم تدغم يلزم الثقل ولو أدغمت يلزم اللبس بفعلل.

بإظهار النون فيهن) أي في هذه الكلمات الثلاث وإن كانت علة الإدغام حاصلة **(للإلباس بفعل ومثل قنفخر من عمل عنمل)** بلامين لأن القياس إذا بنيت رباعياً أو خماسياً أن تكرر اللام **(ومن باع وقال بنيع وقنول بالإظهار)** أي بإظهار النون **(للإلباس بعِلَّكد)** وهو البعير الغليظ الشديد العنق **(فيهن)** أي في هذه الكلمات الثلاث لأنه لو قلت فيها عمل وبيع وقول لم يدرأ هو مثل قنفخر وادغم أم مثل علكد في الأصل **(ولا يبني مثل جحنفل)** وهو الغليظ الشفة **(من كسرت أو جعلت لرفضهم مثله)** إذ لو بنيت منهما لقلت كسنرر وجعنلل وهو مرفوض **(لما يلزم من ثقل)** إن لم يدغم **(أو لبس)** بنحو

قوله: **(بالإظهار فيهن)** أي عنمل السابق وبنيع وقبول. قوله: **(قلت أوء)** بواو بين همزة مضمومة وأخرى مكسورة وقوله بعده قلت أو يعني بهمزة مضمومة وواو مشددة، وقوله يقال أوى هو بالقصر وقوله أويا أصله أوويا فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت ثم قلبت ضمة الأولى كسرة وأجرذ بجيم كإثمد، وقوله: قلت أي بياءين همزتين مكسورتين، وقوله بعده قلت أي هو بهمزة مكسورة وياء مشددة. قوله: **(وأما من يحذفها حذفاً إعلاليًّا)** هو مذهب أبي عمرو والأول مذهب سيبويه وتقدم بسط ذلك في التصغير.

بإظهار النون فيهن للإلباس بِفَعَّل) مضعفا لو أدغمت النون فيما بعدها، (ومثل قِنْفَخْرٍ) إذا بني (من عَمِلَ عِنْمَلٌّ، ومن باع وقال بِنْيَعٌّ وقِنْوَلٌّ بالإظهار) أيضاً فيهن (للإلباس) بفعل المشار إليه بِعَلَّكْدٍ بتضعيف العين لو أدغم (فيهن) النون فيما بعدها، والعَلَّكْد البعير الغليظ، الشديد العنق، وكررت اللام فيهن، لأنّ القياس إذا بني رباعي، أو خماسي من ثلاثي أنْ تكرر اللام، (ولا يُبنى مثل جَحَنْفَلٍ) لغليظ الشفة (مِن كَسَرْتُ أو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لِما يلزم من ثقل)، لو قيل كَسَنْرَر، وجَعَنْلَل بالإظهار، (أو لَبْس) بفَعَلَّل لو أدغم.

وَمثل: أُبْلُم من وَأَيْتَ: أُوْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: أُوٍّ، مدغماً؛ لوُجُوب الْوَاو، بِخِلَاف تُؤَوِي.

جار: وإذا بنيت مثل أَبْلَمَ وهو خوص المقل، من وأيت من الوأي وهو الوعد قلت أوء والأصل أوءي قلبت الضمة كسرة، كما قلبت في الترامي فصار اوءي ثم أعل إعلال قاض فقيل اوء. وإذا بنيت مثل أبلم من أويت قلت أو بالإدغام والأصل اءوي قلبت الهمزة الثانية واواً لزوماً لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة من الهمزة التي هي العين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مر. فصار أوى ثم أعل إعلال قاض فقيل أو وهذا بخلاف تووي، فإن أصله تؤوي فإنه إذا قلبت فيه الهمزة واواً فالصحيح أن

نقره: سفرجل أن أدغم (**ومثل إيلم**) وهو خوص المقل (**من وأيت**) من الوأي وهو الوعد (**أوء**) وأصله أوءي قلبت الضمة كسرة كما في الترامي ثم أعل إعلال قاض فقيل أوء (**و**) مثل ابلم (**من أويت أو مدغماً لوجوب الواو**) أي يجب قلب الهمزة واواً لأن أصله أءوى قلبت الهمزة الثانية واواً واجباً لاجتماع الهمزتين وأولاهما مضمومة والثانية ساكنة ثم أدغم الواو المبدلة في الواو التي هي عين وقلبت ضمة الواو كسرة فصار أوى فأعل إعلال قاض فصاروا (**بخلاف تووى**) فإن الفصيح أن لا يدغم بعد قلب همزته واواً لأن القلب مثل أو واجب لاجتماع الهمزتين وفي تؤوي ليس القلب بواجب فلم يجب

كمال: قوله: (**فصار أوءي**) مفعول لصار وإنما وقع على حكاية حال الاسم في الرفع، وإنما تعينت هذه الحالة للحكاية دون غيرها؛ لأنها أول أحوال اللفظ وأشرفها، أما كونها أشرف فلكون الرفع إعراب العمدة، وأما أول فلان الاسم والفعل المضارع إذا لم يدخل عليهما عامل لفظي كانا مرفوعين، ولهذا يقال في العدد عند عدم القولين واحد اثنان ثلاثون، وقس عليه مثله من الألفاظ الآتية والمتقدمة لنا. ولا يخفى ما فيه من التكلف والظاهر إن صار في مثل هذا التركيب استعمل تامة ككان فيكون بمعنى حصل ض.

أصف: (ومثل أُبْلُم) لخوص المقل إذا بُني (مِن وَأَيْتُ) أي وَعَدْتُ (أُوْءٍ)، وأصله أُوْؤُيٌّ قلبت الضمة كسرة كما قلبت في الترامي، فصار أُوْءِيٌّ، ثم أعل إعلال قاض، فقيل أُوْءٍ، (و) مثل أُبْلُم إذا بُني (من أَوَيْتُ) إلى المنزل (أُوٍّ مدغما؛ لوجوب الواو)، إذ أصله أأوي، قلبت الهمزة الثانية واواً وجوبا لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة في التي هي عين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما مرّ، فصار أُوِّي، ثم أعل إعلال قاضٍ، فقيل أُوٍّ (بخلافِ تُوِوِي)، وأصله تؤوي، فإنّ الفصيح فيه بعد قلب همزته واواً أن لا يدغم، والفرق أنّ قلب الهمزة ثَمة واجب؛ لاجتماع همزتين، فوجب الإدغام، كما أشار إلى ذلك بقوله: لوجوب الواو، وهنا القلب ليس بواجب، فكأنّ الهمزة باقية، فلم

وَمثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: إِيٌّ، فِيمَن قَالَ: أُحَيٌّ، وَمن قَالَ: أُحَيٍّ قَالَ: إِيٍّ.

جار لا يدغم ها هنا وجب الإدغام، والفرق أن القلب في مثل أو واجب لاجتماع الهمزتين فوجب الإدغام، وفي تؤوي ليس القلب بواجب فلم يجب الإدغام، يقال أوى فلان إلى منزله يأوي أويا على فعول. وإذا بنيت مثل أجرد وهو بقلة من وأيت قلت أيء والأصل اءوى قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أي ءي ثم أعل إعلال قاض فصار أيء فتقول هذا أيء ومررت بايء، ورأيت أيئا، وإذا بنيت من أويت مثل أجرد قلت أي، والأصل أأوي قلبت الهمزة ياء وجوباً لسكونها ووقوع همزة مكسورة قبلها فصار أيوي وجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها فصار أَييّ بثلث ياآت، وقياس ما اجتمع في

نقره الإدغام **(ومثل أجرد)** وهو بقلة **(من وأيت ايء)** وأصله اوئي قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أي أي فاعل إعلال قاض فصار ايء فتقول هذا أيء ومررت بايء ورأيت أيئياً **(و)** مثل أجرد **(من أويت أي)** ويجعل إعرابه لفظاً على ما قبل المحذوف وأصله أءوي قلبت الهمزة الثانية ياء وجوباً لوقوعها ساكنة بعد همزة مكسورة فصار أيوي فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها فصار ايئ بثلاث ياآت وقياس ما اجتمع في آخره ثلاث ياآت أن تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي ويجعل الإعراب على ما قبلها جارياً **(فيمن قال احي)** وهو الأكثر فنقول هذا أي ومررت بأي ورأيت أياً **(ومن قال أحي)** ويجعل إعرابه تقديرياً ويكون المحذوف في حكم الثابت لأنه جعل حذفه إعلالياً **(قال أي)** يقول هذا أي ومررت بأي كما يقول هذا أحي ومررت بأحي ويلزمه أن

جما قوله: **(فصار أيي بثلاث)** وهو قوله في التصغير فإن اتفق اجتماع ثلاث ياآت حذفت الأخيرة نسياً على الأكثر ض.

أنصا يجب الإدغام، (ومثل إِجْرِدٍ) لنبت إذا بني (من وَأَيْتُ إِيْءٍ)، وأصله إِوْإِي قلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أعل إعلال قاض، فصار إِيْءٍ، فتقول هـذا إِيْءٍ، ومررت بإِيْءٍ، ورأيت إِيْئِياً، (و) مثل إِجْرِدٍ إذا بني من (أَوَيْتُ إِيءٌ) بالضمة رفعا (فيمن قال أُحَيٌّ) كذلك، لأنّ أصله أءوي، قلبت الهمزة الثانية ياء وجوباً لسكونها بعد همزة مكسورة، ثم قلبت الواو ياء، وأدغم فيها الياء كسيد، فصار إِيّي بثلاث ياءات، وقياسه أنْ تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي على الأكثر، ويعرب الاسم إعرابه لو لم يحذف منه شيء، (ومَن قال أُحَيٍّ) رفعاً وجراً بحذف الياء حذفاً إعلالياً مثل قاض، (قال إِيٍّ) في الحالين، وإِيّاً في النصب، كما تقول فيه أحيي.

وَمثل: إِوَزَّةٍ من وَأَيْتُ: إِيْئَاةٌ، وَمن أَوَيْتُ: إِيّاةٌ، مدغماً.

آخره ثلاث ياآت أن تحذف الأخيرة حذفاً غير إعلالي على الأكثر ويعرب الاسم إعرابه لو لم يحذف منه شيء فبقي، أي فتقول هذا أي ومررت بأي ورأيت أيا هذا على مذهب من يحذف الياء الأخيرة من مثله حذفاً غير إعلالي ويقول هذا أحي بالإعراب على الياء لفظاً، وأما من يحذفها حذفاً إعلاليًّا ويقول هذا أحي ومررت بأحي فيقول هنا هذا أي ومررت بأي ويلزمه أن يقول رأيت أيبا كما يلزمه أن يقول في النصب رأيت أحي.

وإذا بنيت مثل إوزة وهو طير الماء من وأيت قلت إيأة والأصل أوأية؛ لأن أصل أوزة إوززة على وزن أفعلة نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو، وأدغمت.فإذا بنيت مثلها من وأيت يصير أوأية قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايئية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار أيأة، ولو بنيت مثل أوزة من أويت قلت إيأة مدغماً، والأصل الأوية فقلبت الهمزة الثانية ياء لزوماً فصار أيوية قلبت الواو ياء، وأدغمت فصار أيية تحركت الياء وانفتح ما قلبها فصار أيأة.

يقول رأيت أيباً كما يقول رأيت أحياً **(ومثل أوزة)** وهو طير الماء **(من وآيت ايئاة)** وأصله أو أية لأن أصل إوزة أوززة على وزن أفعله قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فصار ايأية فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايئاة **(و)** مثل إوزة **(من أويت أياة مدغماً)** وأصله أءوية فقلبت الهمزة الثانية ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ايبه فقلبت الياء الثالثة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إياة..........

....

(ومثل إِوَزَّةٍ) واحدة إوز لطيرالماء، إذا بني (من وَأَيْتُ إِيئَاةٌ) وأصله أواية، لأنّ أصل إِوَزَّة إِوْزَزَةُ، بوزن إِفْعَلَة، نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو، وأدغمت، فإذا بُني مثلها من وَأَيْت، يصير إِوْأَيَةٌ، قلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار إيأية، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار إيئاة، (و) مثل إوزة إذا بني (من أويتُ إِيَّاةُ مدغماً)، والأصل إأوية، قلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت، فصار إيية، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فصار أَيَّاة.

وَمثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: اِيْأَيَّا، وَمن أَوَيْتُ: اِيْوَيّا.

ج: وإذا بنيت مثل اطلخم بتشديد الميم من وأيت قلت ايئيا؛ لأن أصل اطلخم اطلخمم فإذا بنيت مثله من وايت يكون أواييي بثلاث ياآت انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أيئي أدغمت الياء في الياء فصار أيئي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار أييا ويقال اطلخم الليل إذا اظلم. وإذا بنيت مثل اطلخم من أويت قلت أيويا والأصل أءويي قلبت الهمزة ياء لزوماً فصار أيويي ثم أدغمت الياء في الياء فصار أيوي تحركت الياء وانفتح ما قلبها فصار أيويا، ولم يدغم الياء في الواو؛ لأن الهمزة ياء همزة وصل فلو وصلت حذفتها وترجع الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فتقول

د: **(مثل اطلخم)** ومعناه اظلم **(من وأيت ايئياً)** لأن أصله اطلخم فاصل ايئياً أو أيي بثلاث ياآت قلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها فصار أيايي أدغمت الياء في الياء فصار أي إيي فقلبت الياء الثالثة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايئياً **(و)** مثل اطلخم **(من أويت أيوياً)** وأصله أءويي قلبت الهمزة ياء لزوماً فصار أيوبي ثم أدغمت الياء في الياء فصار أيوياً وإنما لم يدغم الياء في الواو كما في إياه لأن همزته همزة وصل فإذا وصلت بما قبلها رجعت الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فيقال قال اءويا . . . .

ك: قوله: **(وإذا بنيث مثل اطلخم)** أي على القول بأنه رباعي الأصول كاقشعر وهو المشهور أما على القول بأنه ثلاثي ولامه زائدة من الطخمة وهو اختيار ابن مالك فإنك تقول في بناء مثله من وأيت وأويت إيلايا، ولو ذكر المصنف نحو اقشعر مكان اطلخم لكان أمثل؛ لأن الإحالة على متفق عليه أولى من الإحالة على مختلف فيه.

قوله: **(فصار أيويا)** ولم يعل إعلال سيد؛ لأن قلب الهمزة وإن كان واجباً مع الهمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة لكونها همزة وصل تسقط في الدرج فكان الهمزة الثانية باقية.

قوله: **(فلذلك لم يدغم)** تقدم في الإعلال عن ابن مالك يوضح ذلك فليراجع.

ق: (ومثل اطْلَخَمَّ) الليل، أي أظلم، إذا بني (مِن وَأَيْتُ إيئياً) لأن أصل اطلخم اطلخمم فإذا بني مثله من وأيت يكون من أوأييي، بثلاث ياءات، قلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء التي بعد الهمزة في الياء بعدها، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيأَيَّا، (و) مثل اطلخم إذا بني (من أويتُ إيوَيَّا)، والأصل أءويي، قلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا، وأدغمت الياء التي بعد الواو في الياء بعدها، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لِما مرّ، فصار أيويا، ولم تدغم الياء في الواو، لأنّ الهمزة همزة وصل فلو وصلت حذفتها وترجع الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها، فتقول قال أوّيا، فلم تدغم، بخلاف مثال إوزة، لأنّ الهمزة همزة قطع.

وَسُئِلَ ابو عَليّ عَن مثل مَا شَاءَ الله من: أَوْلَقَ؟ فَقَالَ: مَا أَلِقَ الإِلَاقُ، ....

جا قال أيويا فلذلك لم تدغم، وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولق فقال ما ألق الألاق وبنى هذا على أن أولق فوعل وإلا لقال ما ولق الولاق، وإذا كان أولق فوعلاً فمثال شاء منه ألق، ومثال الله منه الألاق؛ لأن أصل الله إلا له، ونقل حركة الهمزة، والحذف فيه ليس بقياس فيجريه في الألاق، ولو نظر إلى لفظة الله لقيل ما ألق اللاق، وهذان على تقدير أن

نقر **(وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولق فقال ما ألق الألاق)** على الأصل فمثال شاء منه إلق ومثال الله منه الألاق لأن أصله الالاه ونقل حركة الهمزة وحذفها منه ليس

حا قوله: **(وإلا لقال ما ولق الولاق)** لأنه إذا لم يكن فوعلاً فهو افعل فيكون فاؤه واواً ض.

قوله: **(فمثال شاء منه ألق)** الظاهر إن شاء من باب سأل فألق أيضاً بالفتح، ووقع في شرح اليزدي الق أي بالسكون قال لأن شاء ساكن العين.

قوله: **(ونقل حركة الهمزة)** والحذف فيه ليس بقياس منعه الشريف لما تقدم في تخفيف الهمزة من جواز مثله قياساً وأجيب بأن المراد لزوم ذلك كما في الشرح المنسوب إلى المصنف ولا شك أنه شاذ وذكر إدغام اللام في اللام بعده لعروض اجتماع المثلين. قال الشيخ بدر الدين: إنما جمع أبو علي بين القولين بقوله في الجواب ما ألق الآلاق واللاق على اللفظ؛ لأن ما سلك في الاسم الأعظم من التغيير لم يتمحض أن يكون مقيساً ولا أن يكون شاذًّا؛ لأنه بالنظر إلى مجرد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها مقيس وبالنظر إلى التزام الحذف والإسكان للإدغام شاذ فلما تردد عنده الاسم بين أن يكون ملحقاً بالمقيس وأن كان ملحقاً بالشاذ جاء في بناء مثله من أولق على وفق أصله تارة وعلى وفق لفظه أخرى.

قوله: **(ونقل حركة الهمزة)** أي إلى اللام، ثم سكن اللام فصار الله، ولا يخفى ما فيه من التكلف.

قوله: **(لقيل ما ألق اللاق)** بحذف الهمزة وإدغام اللام في اللام كما في الله.

قف (وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله) إذا بني (من أَوْلَقٍ) بالتنوين، (فقال مَا أَلِقَ ألأَلَاقُ)، فمثل ما شاء من أولق ألق، ومثل الله من الألَآق، لأنّ أصله الإله كالإلاق فِعال بمعنى مفعول لأنه مألوه، أي معبود من أله بفتح اللام إلاهة، أي عبد عبادة، أو من إله بكسرها أي تحير، ونقل حركة الهمزة وحذفها، وإنْ كان قياسياً كما في الحمر، إلّا أنّ غلبة الحذف في الإله شاذ، وكذا إدغام اللام في اللام، لأنهما متحركان في أول الكلمة، وخاصة مع عروض التقائهما ....

واللَّاقُ على اللَّفْظ، والأَلَقُ على وَجْهٍ، بَنَى على أَنَّه فَوْعَلٌ.

ﯾﺰ تقول لفظة الله من قولهم إله إذا تحير، وأما إذا قلنا إنه من قولهم لا ماذا استتر فالجواب ما ألق الألق، ثم قال بناء على أنه فوعل أي جميع ذلك على تقدير أن يقال وزن أولق فوعل ولو قلنا إنه أفعل لكان الجواب ما ولق الولاق وما ولق اللاق وما ولق الولق.

ﮔﺎ بقياس **(واللاق على اللفظ)** لأن حذف من الله فاء الفعل **(والألق على وجه)** وهو أن يجعل الله من لاه إذا استتر فإنه حينئذ يكون مثل الله منه الألق لا الألاق وإنما يكون على الألاق إذا جعل الله من اله أي عبد أو تحير **(بنى)** أبو علي ذلك بناء **(على أنه)** أي أولق **(فوعل)** ولو بنى على أنه أفعل لكان جوابه ما ولق الولاق وما ولق اللاق وما ولق

ﺣﻲ قوله: **(من قولهم أله)** فوزن الله العال وعلى الأصل فعال.

قوله: **(من قولهم إله إذا تحير)** هو بكسر اللام، ويجوز أيضاً أن يكون من اله بمعنى عبد؛ لأنه مألوه أي معبود وعلى هذا جرى النظام تبعاً لغيره.

قوله: **(من قولهم لاه إذا استتر)** قال النظام: جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله لاه من لاه يليه ليهاً إذا استتر أدخلت عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم والتقدير ليه مثل حسن قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قال وليس في الألق موجب لذلك فبقي على حاله.

قوله: **(من قولهم لاه)** يليه ليهاً ستره:

لاهت فما عرفت يوم بخارجة ... يا ليتها خرجت حتى رأيناها

صحاح. قوله: **(ولو قلنا إنه افعل)** تقدم في ذي الزيادة إن الفارسي وغيره أجازوا ذلك وأن الأول هو مذهب سيبويه. قوله: **(لكان الجواب الخ)** الأول باعتبار الأصل، والثاني باعتبار اللفظ، والثالث بناء على أنه من قولهم لاه. قوله: **(وما ولق اللاق)** هذان الوجهان على تقدير أن يكون لفظة الله من أله ووزن أولق افعل.

قوله: **(وما ولق)** الولق هذا على تقدير أن يكون لفظة الله من لاه.

ﻗﺔ (و) قال أيضا: ما ألق (اللّاَق على اللفظ)، أي لفظ الله، بحذف همزة الإلاق تخفيفا، وإدغام اللام في اللام، وهذا جار على أصله. (و) قال أيضاً: ما ألق (الأَلِقُ على وجه)، وهو أنّ أصل الله لَيَه بفتح الياء، لاه يليه ليْها بإسكانها، إذا استتر، قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُدخلت عليه أل، فجرى مجرى العلَم، وليس في الألق موجب لذلك، فبقي بحاله، (بَنَى) أبو علي ذلك كله (على أنه) أي ولقا (فَوْعَل)، ولو بناه على أنه أفعل لقال: ما ولق الولاق، وما ولق اللاق على اللفظ، وما ولق الولق على الوجه المذكور. واعلم أنّ ما شاء الله ثلاث كلمات، وقد بنى أبو علي مثل الكلمتين

وَأَجَاب فِي بِاسْمٍ: بِإِلْقٍ، أَو بأُلْقٍ على ذلك.
وسأل أَبُو عَلِيّ ابْن خالويه عَن مثل مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَالاً

جا تنبيه: (ما شاء الله) ثلاث كلمات وقد بنى أبو علي أولق مثل الكلمتين الأخيرتين ولم يبن مثل الأولى؛ لأنه لا يجوز ذلك إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض الحروف الأصول فيكون هدماً لا بناء، وقد قدمنا في أول هذا الباب ما يرشد إلى ذلك، وسئل أبو علي عن مثل قولك باسم من أولق، فقال باءلق وبالق بكسر الهمزة وضمها لما اختلفت في أن أصل اسم سمو أو سمو وهذا أيضاً مبني على أن أولق فوعل، وسؤال أبو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من ءأءة وهو اسم شجر فظنه ابن خالويه مفعالاً وتحير

نق الولق (**وأجاب**) أبو علي (**في باسم بالق**) أن قيل أصله سمو بالضم (**أو بالق**) إن قيل أصله سمو بالكسر (**على ذلك**) أي أجاب على أنه فوعل لا أفعل وإلا أجاب بولق أو بولق (**وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من آءة**) وهي اسم شجرة (**فظنه**) ابن خالويه (**مفعالاً**) ....

ك قوله: (**إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض الحروف الأصول**) اعترضه شارح بأن في قول أبي علي في مثل محوي من الضرب مضري حذفاً لبعض الأصول كما سلف وهو اعتراض ساقط؛ لأن الحذف فيما ذكر ونحوه على القول به إنما هو الحذف في الأصل وليس في الكلمة الأولى هنا حذف ليبنى الحذف في فرعها عليه فلو بنى مثلها لكان الحذف منه كذلك هدماً محضاً لا بناء. قوله: (**وهذا أيضاً مبني على أن أولق فوعل**) أي والجواب على أنه أفعل أن يقول يولق أو يولق. قوله: (**أولقا فوعل**) وإلا لقال ولق أو ولق مثل سمو أو سمو. قوله: (**عن مثل مسطار من آءة**) أصله أوءة قلبت الواو ألفاً فصار آءة. قوله: (**وتحير**) لا وجه للتحير بعد ما بنى على أنه مفعال وحقه على هذا البناء أن تقول مأواء. لنا. والأولى أن يقال تردد في كونه مفعالاً أو لا فتحير ض. قوله: (**مساء وزنه مفعل**) قال الجوهري: تركيب سطر المسطار بكسر الميم ضرب من الشراب فيه حموضة، وهذا مما يصوب ولحن ابن خالويه فنقول مستاء أي

قه الأخيرتين دون الأولى، لأنّ بناء مثلها يحوج إلى حذف بعض الأصول، مما طلب البناء منه، فيكون هدما لا بناء، وقد قدمت الإشارة إلى ذلك.

(وأجاب) أبو علي (في) مثل (بِاسْم) إذا بني من أولق (بِالْق أو بُألْق)، بكسر الهمزة وضمها، نظرا إلى أنّ أصل اسم سمو كما مرّ (على ذلك)، أي أجاب بما ذكر، بناء على أنّ أَوْلقاً فَوْعَل، وإلّا لأجاب بِولق، أو بُولق، بكسر الواو وضمها.

(وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مُسْطار) بالسين، أو الصاد، وبضم الميم للخمر، سميت به لهديرها وغليانها، إذا بُني (من آءَةٍ) بالمد، لشجرة، أصله أَوَأَةٌ، وجمعه آء، (فظنه) ابن خالويه (مُفْعالا) بضم الميم، ....

وتحيَّرَ، فَقَالَ أَبُو عَليّ: مُسْآءٌ، فَأجَاب على أَصْلِهِ،.........

فأجاب أبو علي بأنه مسئاء، وذلك لأن أصل مسطار مستطار، وهو في الأصل مستطير انقلبت الياء فيه ألفاً، ثم حذفت التاء لاجتماعهما مع الطاء كما في مسطاع، فإذا بنيت مثله من أءأة يكون مستأوء تحركت الواو، وما قبلها في حكم المفتوح فقلبت ألفاً فصار مستأء، ثم حذفت التاء كما في مستطاع على ما هو القياس عند أبي علي، وأما على الأكثر وهو الوجه الأول فتقول مستاءاء فإنهم لا يحذفون من الفرع إلا ما اقتضاه في

وتحير فقال أبو علي مسئاء فأجاب على أصله) أي ما هو القياس عند أبي علي وهو الحذف في الفرع ما حذف في الأصل قياساً وأصله مستأه وذلك لأن أصل مسطار مستطار وهو في الأصل مستطير قلبت الياء ألفاً ثم حذفت التاء لاجتماعهما مع الطاء

من غير حذف التاء. قوله: **(لأن أصل مسطار مستطار)** أي منقولاً من اسم مفعول استطار يستطير إذا انتشر قال النظام وغيره كأن قيل للخمر ذلك لهديرها وانتشارها في غليانها. قوله: **(ثم حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء)** أي لأن في النطق بها قبل الطاء عسرا لاتحادهما في المخرج وتباينهما في الانخفاض والاستعلاء والهمس والجهر كما حذفت من استطاع يستطيع لذلك. قوله: **(على ما هو القياس عند أبي علي)** أي فإن مذهبه كما تقدم أنه يحذف من الفرع ما حذف من الأصل قياساً وإن لم يوجد في الفرع مقتضى الحذف فبنى على ذلك أجاب بأنه مستاء فحذفت التاء لحذفها من الأصل وهو مستطار لوجود مقتضيه فيه وإن لم يوجد في مستاء إذ مقتضى هذا الكلام أن حذف التاء من مستطار قياسي وبه جزم النظام ومشى عليه اليزدي في رأي أبي علي وأنكره الشيخ بدر الدين مطلقاً، وقال أنه لا نظير له في الكلام لا اسطاع يسطيع ولو كان مقيساً لجاز مثله في استطاب الشيء واستطال عليه ولا يقول بجواز ذلك أحد وعلى هذا قول أبي علي في مثل مسطار من الق مشكل، وقول ابن الحاجب فأجاب على أصله بناء

(وتَحَيَّر)، فلم يجب بشيء، ولو صحّ أنه مُفعال لكان البناء مُؤواء، لأنّ الهمزة فاء، فتجعل بإزاء السين، والواو عين، فتجعل بإزاء الطاء، والألف الزائدة تُجعل بإزائها مثلها واللام همزة تجعل بإزاء الراء، أمَّا مِسطار بكسر الميم، فهو ضرب من الشراب فيه حموضة، قاله الجوهري، (فقال أبو علي) لمَّا تحيّر ابن خالويه: (مُسْئَاءٌ)، لأنّ أصل مسطار مُسْتَطار، فأصله مُسْتَطْيَرٌ بوزن مُسْتَفْعَل، قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت الياء، لاجتماعها مع الطاء، كما في مُستطاع، فإذا بني مثله من أأة يكون مُسأاء، (فأجاب) بذلك (على أصله).................................

وعَلى الْأَكْثَر : مُسْتَآءٌ.

نفسه إلا بالنظر إلى أصله، فإن قيل: لم قلتم أن أصله مستأوء بالواو دون الياء قلت لما سيجيء أن الألف إذا كانت عيناً، وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الواو، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه يلزم أبا علي أن لا يكون الجواب في قولك ما شاء الله ما ألق الألاق، ولكن ينبغي أن يقول ما ألق اللاق؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفاً قياسيًّا، فإن قال هو غير واجب قلنا وحذف التاء في مستطاع غير واجب أيضاً، ثم

كما في مستطاع على ما هو القياس عنده **(وعلى الأكثر)** وهو الوجه الأول **(مستثاء)** لأنه لا يحذف من الفرع عليه إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله . . . .

على أن الحذف في مسطار مقيس غير مستقيم قال فلا يتجه عندي صحة قول أبي علي في ذلك إلا أن يكون أصله في بناء مثل ما حذف منه شيء أن يأتي بالمبني على أصل ما حذف منه حرف أصلي حذفاً شاذًّا وعلى لفظ ما حذف منه حرف أصلي مقيساً أو ما حذف منه حرف زائد مطلقاً؛ لأن الإخلال به في البناء لا يؤدي إلى حذف شيء من أصول المبني انتهى. قوله: **(لا بالنظر إلى أصله)** وحذف تاء الاستفعال مع الهمزة غير قياس وإن كان مع الطاء جائزاً. قوله: **(دون الياء)** فيه إشارة إلى رد ما وقع في شرح الشريف تبعاً لشرح المصنف من أن الأصل مستايا بالياء وقد تبعه اليزدي أيضاً في ذلك وأيده بأن المتجانسين لهما ثقل خصوصاً إذا كانتا همزتين، قال فالوجه تقدير الياء؛ لأنها أخف فيدفع بها بعض الثقل انتهى فليتأمل.

قوله: **(حذفاً قياسيًّا)** هذا مخالف لما تقدم من كلام الشارح من أنه ليس بقياسي، والظاهر ما في الشرح المنسوب؛ لأن كل همزة تحركت بعد ساكن صحيح فتخفيفها بنقل حركتها إلى ذلك الساكن، ثم إسقاطها مطردة كمسلمة فإن قيل قد ذهب بعضهم إلى أن الهمزة من اله حذفت لا على وجه النقل بل على الاعتباط ثم جيء بأل عوضاً عنها، وعلى ذلك يمشي كلام الشارح قلنا هذا مردود؛ لأن الشارح صرح بالنقل ونفى مع ذلك كونه قياساً. لنا.

من أنه يُحذف ما يقتضي القياس حذفه، فأصل مُسئَاء مُستأوَء بوزن مُسْتَفْعَل، قلبت الواو ألفاً، لأنّ ما قبلها في حكم المفتوح، وحركت الهمزة بحركتها، ثم حذفت التاء كما في مسطار، وإنما جعلت الألف فيه من واو، لا من ياء، لتوسطها، ولِما سيجيء من أنّ الألف إذا كانت عيناً، وجُهل أصلها حملت على انقلابها من الواو، (وعلى) قول (الأكثر) يقال مُسْتَئَاءٌ بإثبات التاء، لأنهم لا يحذفون من الفرع إلّا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إل أصله، وحذف تاء الاستفعال مع الهمزة غير قياسي، وإنْ كان مع الطاء جائزا.

وَسَأَلَ ابْن جني ابْن خالويه عَن مثل كَوْكَبٍ من وَأَيْت مُخَفَّفاً مجموعاً جمع السَّلاَمَة . . . .

قيل فيه، ولعل أبا علي أجاب كذلك، وإنما وقع الغلط في الخط؛ لأن الخط واحد ذكر أبو منصور في كتاب عمله لبيان المعرب: المصطار من صفات الخمر وهي معرب ويقال مستار بالسين أيضاً وهي التي فيها خلاف. وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففاً مجموعاً جمع السلامة مضافاً إلى ياء المتكلم فتحير أيضاً.
فقال ابن جني: أوى، والأصل وواى فإذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير ووى، وإذا أعللته كإعلال رحى يصير ووى ثم إذا جمعته جمع السلامة يصيروون فإذا

(وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففاً مجموعاً جمع السلامة. . . . .

الظاهر أن مذهب الأخفش أن حذف الهمزة من الله بلا نقل الحركة فيكون اعتباطيًّا وسهو الشارح هناك في قوله ونقل حركة الهمزة لبيان مذهب الأخفش وما ذكر هنا من أن الحذف قياسي مذهب غير الأخفش فلا يرد عليه ض أي بعد نقل الحركة.
قوله: **(ولعل أبا علي أجاب كذلك)** أي قال في الجواب ما ألق اللاق هذا هو الظاهر في معنى الإشارة؛ لأن المفهوم من كلام المصنف في الشرح كما في بغية الطالب هو استصواب جواب أبي علي في هذه المسألة على الأصل الذي عزاه إليه، واستشكل جوابه في تلك بما ألق الالاق ووقع في شرحي الشريف واليزدي أن المعنى لعل جواب أبي علي كان مستأً كما هو الجواب على الأكثر وهو بعيد جدًّا من عبارة المصنف ومن المقصود بها. قوله: **(لأن الخط واحد)** يريد أنهما متقاربان فيه فأجرى القرب المؤكد مجرى الوحدة على أنه قد وقع في بعض نسخ شرح المصنف؛ لأن الخط يتقارب. قوله: **(المصطار من صفات الخمر)** قال في القاموس: المصطار بالضم الخمر، وقال في فصل السين المسطار الخمر الصارعة لشاربها أو الحامضة أو الحديثة انتهى. ووقع في الصحاح المسطار بكسر الميم ضرب من الشراب فيه حموضة، قال النظام: وهو يصوب ظن ابن خالويه. قوله: **(رومي معرب)** ولا تناقض بين نقله ونقل صاحب الصحاح لجواز أن يكونا لغتين ونقل كل منهما ما اطلع عليه ولا تناقص أيضاً في قوله فيها حلاوة وقول صاحب الصحاح فيها حموضة؛ لأن قول كل منهما يشعر بأن فيها شيئاً من الطعم الآخر، وإنما تناقضا لو قال أحدهما حامضة وقال آخر حلوة. قوله: **(وهي التي فيها حلاوة)** الضمير للمصطار بالصاد والسين فليتأمل. قوله: **(وحذفها يصيروووي)** وإنما حذفت؛ لأن الواو الذي قبلها ساكن زائد للإلحاق بجعفر كما في كوكب ض.

(وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كَوْكَبٍ) إذا بُني (من وَأَيْتُ مخففا) همزته (مجموعا جمع السلامة) بواو ونون، . . . .

مُضَافاً إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم، فتحيَّر أَيْضاً، فَقَالَ ابْن جني: أَوَيَّ.
وَمثل: عَنْكَبُوْتٍ من بِعْثَ: بَيْعَعُوْتٌ..............

جـ أضفته إلى ياء المتكلم سقط النون ويصير وووى أدغمت الواو في الياء فصار ووى، ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين كما في أواصل فصار أوى، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن قلب الواو الأولى في مثله غير لازم؛ لأن الثانية في حكم الساكن لعروض النفل عليها فلو قيل ووى لكان مستقيماً، وأنا أقول هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال في أول الفاء لجواب اعتراض بعض الشارحين، ومثل عنكبوت من بعت ببععوت هذا ظاهر إن قلنا إن عنكبوت فعللوت كما هو المذكور في أكثر الكتب، وأما إن قلنا وزنه فنعلوت كما يشعر به المذكور في الصحاح فمثلها من البيع بنيعوت، والصحيح الأول؛ لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليلة.

د **مضافاً إلى ياء المتكلم فتحير أيضاً فقال ابن جني أوى)** وأصله واوي فإذا خفف بثقل الحركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها صار ووى وإذا أعللته كإعلال رحى قلت ووى ثم إذا جمع جمع السلامة صار ووون وإذا أضيف إلى ياء المتكلم وحذف النون بالإضافة صار وووى فأدغمت الواو في الياء وكسر ما قبلها فصار ووى ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع واوين متحركين في أول الكلمة كما في أواصل جمع واصلة **(ومثل عنكبوت من بعت ببيععوت)** هذا ظاهر على أن يكون وزن عنكبوت فعللوت وهو المذكور في أكثر

ك قوله: **(كإعلال رحى)** هو قلب الياء ألفاً وحذفها لالتقاء الساكنين. ض.
قوله: **(فصار أولى)** فيكون فيه ثمانية أعمال. قوله: **(هذا يؤيد ما ذكرناه في الإعلال)** تقدم هناك في هذا الموضع إيضاح المسألة وما فيها من الكلام فليراجع.
قوله: **(في أول الفاء)** وهناك قال وسيجيء في مسائل التمرين ما يؤيد هذا. قوله: **(كما يشعر به المذكور في الصحاح)** أي لأنه ذكر فيها في مادة عكب لا في مادة عنكب.

ق مضافا إلى ياء متكلم، فتحيّر أيضاً، فلم يُجب بشيء، (فقال ابن جني أَوَيَّ)، وأصله وَوْأَيٌ بوزن فوعل، خفف بنقل حركة همزته إلى الواو، وحذفها، فصار ووَيٌ، أُعِلّ إعلال رَحىً، فصار وَوَىً كفتىً، فإذا جمع جمع سلامة، صار وَوَوْن، بفتح ما قبل واو الجمع كمصطفون، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم، سقطت النون، فصار وَوَوْيَ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحديهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، فصار ووَيّ، وقلبت الواو الأولى همزة، كما أواصل، فصار أَوَيّ. وقيل إنّ قلبها همزة في مثله غير لازم، لأنّ الثانية في حكم الساكن، لعرض النقل عليها، فيجوز ووي.
(ومثل عَنْكَبُوتٍ) إذا بُني (من بِعْتُ بَيْعَعُوتٌ)، بتكرير اللام، ليصير ملحقا بعنكبوت، بوزن عنكبوت فعللوت، وقيل إنّ زنه فنعلوت، كما يُشعِر به كلام الجوهري، فمثله من بعت بنيعوت، ورجح الأول بأن زيادة النون ثانية ساكنة قليل.

وَمثل: اطْمَأَنَّ: اِبْيَعَّعَ، مُصَحَّحاً. وَمثل: اِغْدَوْدَنَ من قُلتَ: اِقْوَوَّلَ،

ج: ومثل اطمأن من البيع ابيعع بتشديد العين الثانية وتصحيح الياء؛ لأن أصل اطمأن اطمأنن نقلت حركة النون إلى الهمزة، وأدغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من البيع يكون ابيععع تدغم العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله فيصير ابيعع ولا تقلب الياء ألفاً لما مر من أن توسط حرف العلة بين الساكنين مانع من الإعلال كما في أسود وأبيض.

ومثل اغدودن من القول والبيع اقوول وابيبع وأصلهما أقووول وابيويع فإدغمت الواو الثانية من أقووول في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة فصار اقوول وقلبت واواً ابيويع ياء لسكونها قبل الياء، ثم أدغمت في الياء، . . . .

ح: الكتب وأما إن قلنا وزنه فنعلوت فمثلها من البيع بنيعوت والأول هو الصحيح لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليلة **(ومثل اطمأن)** من بعت **(ابيع مصححاً)** العين بإدغام العين الثانية في الثالثة وأصله ابيععع كما أن أصل أطمأن اطمأنن نقلت حركة النون إلى ما قبلها وأدغمت النون في النون **(ومثل اغدودن)** معلوماً **(من قلت أقوول)** وأصله أقووول فأدغمت الواو الثانية في الثالثة وجوبا لأن الثانية ساكنة والثالثة متحركة. . . . .

ك: قوله: **(مانع من الإعلال في ابيعع)** وقع الياء بين ساكنين في الأصل فإن أصله ابيعع كما قلنا.

ف: (ومثل اطْمَأَنَّ) إذا بُني من بعت ابْيَعَعَّ بتشديد العين الثانية عند الأخفش، أو الأولى عند غيره (مصححاً) ياؤه، لأنّ أصل اطْمَأَن اطمأْنن، نقلت حركة النون إلى الهمزة، وأدغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من بعت يكون على قول الأخفش إبيَعَعّ بإدغام العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله، وعلى قول غيره ابيعّع بإدغام العين الأولى في الثانية، لوجوب إدغام مثلين، أولهما ساكن، ولا تقلب الياء ألفاً لِما مرّ أنّ توسط حرف العلة بين ساكنين باعتبار الأصل على قول الأخفش، وتحقيقا على قول غيره مانع من الإعلال، كما في أسود وأبيض.

(ومثل اغْدَوْدَنَ) بالبناء للفاعل إذا بُني (من قُلْتُ) وبعت، قال الأكثر (اقْوَوَّلَ) وابْيَيَّع، وأصلها اقووول وابيويع، أُدغمت الواو الثانية من اقووول في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة، وقلبت واو ابيويع ياء لسكونها قبل ياء، ثم أدغمت في الياء، . . . . . .

وَقَالَ أَبُو الْحسن: اِقْوَيَّلَ، للواوات.

وَمثل: أُغْدُوْدِنَ: أُقْوُوِلَ، وابْيُوْيِعَ، مُظْهَراً. . . . .

جار بردي: وقال أبو الحسن: اقويل وذلك لأنه قلب الواو الأخيرة في اقوول ياء في اقوول لضعفها بتطرفها كراهة للجمع بين ثلاث واوات فصار أقوويل، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمت في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحديهما بالسكون فصار أقويل، ومثل اغدودن أي لو بنيت للمفعول منهما قلت أقوول وابيويع على المذهبين فلا تدغم لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر، فقال في شرح الهادي: إنما لم يدغم؛ لأن الواو الثانية في أقوول والواو في ابيويع صارت مدة زائدة لسكونها وانضمام ما قبلها فجرت مجرى

نقره كار: **(وقال أبو الحسن أقويل للواوات)** أي لكراهة الجمع بين الواوات الثلاث فقلبت الأخيرة ياء لضعفها بتطرفها فصار أقوويل فاجتمع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء **(ومثل اغدودن)** مجهولاً من قلت وبعت **(أقووول وابيويع مظهراً)** أي لا يدغم لئلا يلتبس بناء ببناء ولأن الواو الثانية في أقووول والواو في

حاشية: قوله: **(لضعفها بتطرفها)** أي بالقياس إلى الأولين. قوله: **(لئلا يلتبس بناؤه ببناء آخر)** هو بناء مجهول باب افعول كما صرح به الشيخ نظام الدين وهو ظاهر فقول شارح لا بناء يلتبس بهذا المثال به بتقدير الإدغام إذ الأبواب محصورة ساقط. قوله: **(بتطرفها)** جعل قريب الطرف طرفاً؛ لأنه قد يعطي لقريب الشيء حكمه مجازاً، فلو قال لقربها من الطرف فكان أولى.

قوله: **(كراهة للجمع)** تعليل لقلب الواو إلى الياء لا يقيد كون المقلوب آخراً فإنهم لو قلبوا الأول أو الثاني لصح هذا التعليل وعلى هذا فهذا التعليل الثاني مستحق التقديم على التعليل الأول بأن يقول لما اجتمع ثلاث واوات اقتضى القياس قلب واحدة منها دفعاً للثقل، ولما كان الثقل والضعف حاصلاً في الثالثة كانت أولى بالقلب من غيرها.

قوله: **(للمفعول منهما)** أي من القول والبيع. قوله: **(على المذهبين)** من مذهب الأخفش وغيره. قوله: **(كيلا يلتبس)** إذ لو أدغم في أقووول وابيويع التلبس مجهول باب فعوعل بمجهول باب افعول. قوله: **(مدة)** المراد بالمدة هنا حرف علة زائدة ساكنة حركة ما قبله من جنسه.

فلاح: (وقال أبو الحسن) الأخفش (اقْوَيَّل) بقلب الواو الثالثة في اقووول ياء (للواوات)، أي لكراهة اجتماعها وخصت الثالثة بالقلب لضعفها بتطرفها، ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمت في الياء فصار اقويّل.

(ومثل اغدودن) بالبناء للمفعول إذا بُني من قُلتُ وبِعتُ (اقْوُوول وابْيُويع مُظهرا) اتفاقاً، إذ لو أدغم في الأول، وقلبت الواو ياء في الثاني، ثم أدغم التبس مجهول باب افعوعل بمجهول باب افعوّل، مع أنّ الواو الثانية في الأول، والواو في الثاني صارت مدّة زائدة، لسكونها وانضمام ما قبلها، فجرت مجرى ألف فاعل، فلم تُغيّر.

وَمثل: مَضْرُوْبٍ من الْمِقْوَةِ: مَقْوِيٌّ.

جـ ألف فاعل فلم تغير، ولهذا لم يلزم الهمزة في فوعل من الوعد إذا قلنا ووعد؛ لأن الثانية مدة، وأبو الحسن لم يعتد بالواو الثانية لمدها كما لم يعتد بها في سوير فلم تقلب، هذا هو المذكور في شرح الهادي، وقوله: لم يلزم الهمزة في فوعل إلى آخره مبني على رأي من رأى قلب الواو الأولى همزة وجوباً نحو أواصل وإن لم تكونا متحركتين وقد مر ما فيه من الكلام. ومثل مضروب من القوة مقوي، والأصل مقووو وقلبت الواو المتطرفة ياء كراهة لاجتماع الواوات فصار مقووي ثم قلبت الواو الثانية ياء، وأدغمت فيها لاجتماع الواو والياء وسبق إحديهما بالسكون ثم أبدلت الضمة كسرة فقيل مقوي، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنه قلبت الواو المتطرفة ياء مثلها في قوي كما قالوا مرضى من رضى، وهذا يوهم أن قلب الواو المتطرفة ياء في مثل مرضى قياسي وليس كذلك لما مر في الإعلال أنه تقلب الواو طرفاً بعد الضمة في المتكن ياء، والمدة إنما لم

ديك أبيويع صارت مدة زائدة فلا تدغم كما لا تدغم في قوول مجهول قاول (**ومثل مضروب من القوة مقوى**) وأصله مقوو وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع الواوات فصار مقووي فاجتمع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت من ضمة الواو الأولى كسرة لأجل الياء فصار مقوي . . . . .

ك قوله: (**وأبو الحسن لم يعتد**) أي أبو الحسن توافقنا في مسألة ووعد فلا يعتد بالواو الثانية لكونها مدة وكذلك لا يعتد في سوير لكونها مدة فكما وافق على هاتين المسألتين كذلك يوافقنا في المسألة الأولى؛ لأن المقتضي في المسألتين كون الواو مدة وهو بعينه موجود في الأول.

قوله: (**في نحو أواصل**) وهو ما اجتمع في أوله واوان، والثانية غير مدة أي لم يؤت بها لأجل المدة، وهذا نوعان واو متحركة كأواصل وواو ساكنة هي أصلي لا زائدة للمد كأولى.

قوله: (**وقد مر**) ما فيه في باب الإعلال في أواصل.

قوله: (**قلبت الواو المتطرفة ياء**) فارق ما تقدم في مثال اغدودن من القول على الرأي المقدم وهو مذهب سيبويه بأن الطرف يستثقل فيه ما لا يستثقل في الوسط؛ لأنه محل التغيير.

قف (ومثل مَضْرُوب) إذا بُني (من القُوَّة مَقْوِيٌّ)، وأصله مقووو، قلبت الواو المتطرفة ياء، لِما مرّ، ثم قلبت الواو الثانية ياء، لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمت في الياء بعدها، ثم أبدلت ضمة الواو الأولى كسرة، لأجل الياء، فقيل مقوي.

. . . .

جار: تؤثر إذا كانت في الجمع إما في المفرد فتؤثر، ولهذا يقال عتو وجثو إذا كانا مصدرين،

عز: . . . .

ك: قال ابن عصفور: ألا ترى أنهم يقلبون مثل عصى ولا يلزم ذلك في مثل صوم. قوله: **(مرضي من رضى)** وجهه أن قياس اسم المفعول أن يتبع الفعل في الصحة والإعلال فلهذا يقال معدو ومغزو حملاً على عدوت وغزوت ويقال مرضي ومقوي بالإعلال حملاً على رضي وقوي، وليس المراد أن العلة الموجودة في قوي ورضي موجودة في اسم المفعول.

قوله: **(وهذا يوهم الخ)** لأن التشبيه يقتضي أن يكون حكمهما واحداً والقلب في مقوي قياسي لاجتماع ثلاث واوات فيلزم أن يكون في مرضي أيضاً قياسيًّا وليس كذلك.

قوله: **(أما في المفرد)** أي يجب التصحيح في المفرد، وليس ذلك على الإطلاق، وإنما هو في مثل عتى عتواً، وجثى جثواً، وأما اسم المفعول فإن الإعلال فيه والصحة تابعان للفعل فيجب التصحيح في مثل معدو حملاً على عدوت، والإعلال في نحو مرضي ومقوي حملاً على رضيت وقويت وقد جاء العكس في البابين شاذًّا كقوله[1]: [الكامل]

أَنَا الـلَّـيْـثُ مَـعْـدِيًّا عَـلَـيْـهِ وَعَـادِيَا

وكقراءة بعضهم في الناس راضية: مَرْضُوَّة[2]، وأما استناده إلى كلام صاحب الصحاح

لقا: . . . .

(١) قائله: هو عبد يغوث الحارثي، وهو من الكامل. وصدر البيت:

وقـد عَـلِـمَـتْ عِـرْسِـي مُـلَـيـكـة أنـنـي . . . .

اللغة: "عرسي" عرس الرجل: امرأته، ووقع في رواية الزمخشري: مغرياً عليه وغاريا.

المعنى: قد علمت زوجتي أني بمنزلة الأسد، فمن ظلمني فإنما ظلم الأسد، فلا بد أني أهلكه.

الإعراب: "وقد" الواو للعطف وقد حرف تحقيق "علمت" فعل ماض والتاء للتأنيث "عرسي" فاعل والياء مضاف إليه "مليكة" - بضم الميم - عطف بيان أو بدل من عرسي "أنني" حرف توكيد ونصب والياء اسمها "الليث" خبرها و"أنا" ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي علمت "معديا" حال من الليث "وعاديا" عطف عليه، والعامل في معديا ما في أن من معنى ثبت وتحقق. الشاهد: قوله: "معدياً" حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧/ ٣، وابن يعيش ١١٠/ ١٠، وسيبويه ٣٨٢/ ٢.

(٢) وقد ظهر ذلك في الآية الكريمة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ وَاللهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ...﴾ [البقرة: ٢٠٧]. قرأ الكسائي: (مرضاة الله) بالإمالة.

وقرأ الباقون: بغير إمالة. وحجتهم: أن الكلمة من ذوات الواو، أصلها (مرضوة)، فقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، يدلك على ذلك: (رضوان الله). أنها من ذوات الواو.

وحجة الكسائي: أن العرب إذا زادت على الثلاثة من ذوات الواو حرفا أمالته وكتبته بالياء، من ذلك =

وَمثل عُصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، ....

ولذا ذكر بعده، وقد جاء نحو معدى ومغزى كثيراً، والقياس الواو.
وقال في الصحاح: يقال رضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي، وقد قالوا مرضو فجاءوا به على الأصل والقياس، وهذا أيضاً يدل على أن قوله كما قالوا مرضي من رضى ليس بصحيح ويمكن أن يقال معنى الكلام المذكور في شرح المنسوب إلى المصنف أن القياس أن لا تقلب واو مرضو ياء؛ لأن المدة مانعة كما ذكرتم لكن حملوه على رضى وكذا حكم مقوي مع قوي فحينئذٍ يندفع ما أوردنا عليه.
وإذا بنيت مثل عفصور من القوة قلت قوي، والأصل قووو بأربع واوات، الأول عين، والثانية لام، والثالثة زائدة، كما في عصفور، والرابعة لام مكررة قلبوا الأخيرة ياء ثم أدغموا فصار قوي، ثم أبدلوا ضمة الواو كسرة فقالوا أقوى، ولو بنيت مثل عصفور

(**ومثل عصفور**) من القوة (**قوى**) وأصله قووو وبأربع واوات الأولى عين والثانية والرابعة لام مكرر والثالثة زائدة كما في عصفور فقلبت الواو الأخيرة ياء فاجتمعت واو وياء والأولى ساكنة فقلبت الواو الثالثة ياء وأدغمت في الياء وأبدلت من ضمتها كسرة...

فلا يتم؛ لأنه بدأ بالإعلال؛ لأنه القياس ثم أخبر بأن التصحيح قد ورد مسموعاً، وليس فيه لفظ والقياس واقتصر فيه على قوله فجاءوا به على الأصل ولا يلزم من ذلك أن يكون مرضو قياساً ألا يرى أنا نقول جاءوا بالقود واستحوذ على الأصل مع أنهما شاذان وتوهم الشارح أن المراد من الأصل القياس فجعل مرضيًّا على خلاف القياس ومرضوا قياساً.
قوله: (**ولذا**) أي لتأثير المدة في الواحد. قوله: (**ذكر بعده**) أي بعد ذكر قاعدة المدة.
قوله: (**والقياس الواو**) أي لصحتها في فعلها ولا كذلك في مرضى؛ لأنها قد أعلت في فعله فظهر الفرق وامتنع الإلحاق. قوله: (**ويمكن أن يقال إلى آخره**) ليس في الشرح المنسوب تعرض للمد بوجه وإنما فيه الإشارة إلى ما ذكرنا من تبعية الوصف للفعل وإن هذا هو المعتبر لا شيء آخر. قوله: (**ثم أبدلوا ضمة الواو**) ففيه خمسة أعمال.
قوله: (**وكسرت**) أي الواو الأولى فالأحسن حينئذٍ بناء هذا الفعل والفعلين قبله للفاعل.

(ومثل عُصْفُور)، إذا بُني من القُوَّة (قُوِّيٌّ)، وأصله قوُووٌ بأربع واوات، الأولى عين الكلمة، والثانية لامها، والثالثة زائدة كما في عصفور، والرابعة لام مكررة، قلبوها ياء، ثم الثالثة ياء، وأُدغمت الواو في الواو والياء في الياء، ثم أبدلت الضمة كسرة، فقيل قُوِّيٌّ.

= قوله: (أدنى)، و(يدعى)، حمزة: إذا وقف على (مرضاة الله) وقف عليها بالتاء، وهي لغة للعرب يقولون: (هذا طلحت) بالتاء. والباقون إذا وقفوا عليها وقفوا (مرضاه) بالهاء.
وحجتهم: أنهم أرادوا الفرق بين التاء المتصلة بالاسم، والتاء المتصلة بالفعل، فالمتصلة بالاسم (نعمة)، والمتصلة بالفعل (قامت وذهبت). [حجة القراءات: ١/ ١٣٠]

وَمن الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ. وَمثل: عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ. وَمثل: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ، كمُعَيَّةٍ فِي التصغير. وَمثل: قُذَعْمِيْلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ.

جار من الغزو قلت غزو، وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة لاجتماع ثلاث واوات ثم أدغمت الواو فيها وكسرت كما مر، وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أنهم قلبوا الأخيرة على الأصل المتقدم وأراد به نحو مرضي من رضي، وقد عرفت فساده ومما يدل على فساده ما ذكره في شرح الهادي من أنك لو بنيت مفعولاً من القوة قلت هذا مكان مقوي فيه يقلب الواو ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات وتقول فيه من الشقاء مشقو فيه فلا يتغير كما لا يتغير مغزو، فظهر أن علة القلب ما ذكرنا لا ما ذكره في الشرح المنسوب إلى المصنف إلا إذا حمل على المعنى الذي ذكرنا فيستقيم.

وإذا بنيت مثل عطض من قضيت قلت قض، والأصل قضى أبدلوا ضمة الضاد كسرة ثم أعل إعلال قاض فقيل قض، ومثل قذعملة من قضيت قضية، والأصل قضييية بثلاث يآت الأولى لام الكلمة، والثانية والثالثة لام مكررة فحذفت الأخيرة كما في معية تصير معاوية عند اجتماع ثلاث يآت، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، ومثل قذعملية قضوية والأصل قضيييية بأربع يآت الأولى لام، والثانية لام مكررة، والثالثة زائدة،

نقره (و) مثل العصفور (**من الغزو غزوي**) وأصله غزوو وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات فصار غزووي فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت في الياء وأبدلت من ضمتها كسرة (**ومثل عضد من قضيت قض**) وأصله قضى أبدلت الضمة كسرة كما في التجاري ثم أعل إعلال قاض فصار قض (**ومثل قذعملة**) من قضيت (**قضية**) وأصله قضييية بثلاث يآت الأولى لام الكلمة والثانية والثالثة لام مكرر فحذفت الياء الأخيرة (**كمعية في التصغير**) لمعاوية عند اجتماع ثلاث يآت ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فصار قضية (و) مثل (**قذعميلة**) من قضيت (**قضوية**) وأصله قضيييية بأربع يآت الأولى

حا قوله: (**فلا تغير**) لعدم اجتماع ثلاث واوات. قوله: (**قلت قض**) أعل إعلال ترام مصدر تراminا. قوله: (**في الياء الثانية**) فتحت الثانية للتاء. قوله: (**أدغمت الياء في الياء**) أي الثالثة.

أنصا (و) مثل عصفور إذا بني (من الغَزْوِ غَزْوِيٌّ)، وأصله غُزْوُووٌ، قلبت الواو الأخيرة ياء، ثم الثانية ياء، ثم أدغمت في الياء، ثم أبدلت ضمة الواو كسرة، فقيل غزوي. (ومثل عَضُدٍ) إذا بُني (من قَضَيْتُ قَضٍ)، وأصله قَضُي، أبدلت ضمة الضاد كسرة، ثم أعلّ إعلال قاض. (ومثل قُذَعْمِلَةٍ) إذَا بُني من قضيت (قُضَيَّةٌ) وأصله قُضَيْيَيه، بثلاث ياءات، الأولى لام، والباقيتان لامان مكررتان، حذفت الأخيرة نسيا، وفتحت الثانية للتاء، وأدغمت الأولى فيها، (كمُعَيّة في التصغير) لمعاوية عند اجتماع ثلاث ياءات (و) مثل (قُذَعْمِيلة) إذا بُني من قضيت (قُضَوِيَّة)، وأصله قضْيِييَه بأربع ياءات، الأولى

ومَثل: حَمَصِيْصَةٍ: قَضَوِيَّةٌ، فَتُقْلَبُ كرَحَوِيَّةٍ.
وَمثل: مَلَكُوْتٍ: قَضَوُوْتٌ.......................

ﮐ والرابعة لام مكررة، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، والثالثة في الرابعة فصار قضيية كرهوا اجتماع اليآت كما كرهوا في أميي فحذفوا الياء الأولى وقلبوا الثانية واواً كما فعلوه في أموي فصار قضوية. ومثل حمصيصة من قضيت قضوية، والأصل قضييية أدغمت الياء في الياء، ثم قلبت الياء الأولى واواً فصار قضوية والحمصيصة بالصاد الغير المعجمة بقلة خامضة تجعل من الأقط.

ومثل ملكوت من قضيت قضوت والأصل قضيوت تحركت الياء وانقلبت ما قبلها فقلبت ألفاً، وحذفت لالتقاء الساكنين فصار قضوت ووزنه فعوت، ومثل جحمرش من

ﭼ لام والثانية لام مكرر والثالثة زائدة والرابعة لام مكرر ثم أدغمت الأولى في الثانية والثالثة في الرابعة فصار قضيية فكره اجتماع اليآت كما كره في أميي فحذفت الياء الأولى وقلبت الثانية واواً كما فعلوا في أموي فصار قضوية **(ومثل حمصيصة)** وهي بقلة حامضة تجعل في الأقط من قضية **(قضوية فقلبت كرحوية)** والأصل قضييية بثلاث يآت أدغمت الياء في الياء ثم قلبت الياء الأولى واواً فصار قضوية **(ومثل ملكوت)** من قضيت **(قضوت)** وأصله قضيوت قلبت الياء ألفاً وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار قضوت

ﮆ قوله: **(والحمصيصة)** بفتح الحاء والميم مخففة، وقد يشدد، واللبلاب بفتح اللام والحلب كسكرنبت. قوله: **(قضوت)** والتاء تاء فعلوت لا تاء الضمير في قضيت.

ﮗ لام، والثانية والرابعة لامان مكررتان، والثلثة زائدة، أدغمت الأولى في الثانية، والثالثة في الرابعة، فصار قضيّيّة، كرهوا اجتماع الياءات، كما في أُمَيّ، فحذفوا الأولى، وقلبوا الثانية واواً كما في أموي، وبعضهم لم يكره اجتماع الياءات هنا، إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف، فلا تحذفان، بخلاف الثالثة في نحو مُعيّة، والأوليان ليستا آخر الكلمة، حتى يحذف أضعفهما، أي في الأولى الساكنة، كما حذفت في أموي.

(ومثل حَمَصِيصَة) بالحاء والصاد المهملتين، لبقلة حامضة تُجعل في الأقط، إذا بُني من قضيت (قَضَوِيَة) وأصله قُضَيِيَة، أدغمت الياء الثانية في الياء الثالثة، (فقلبت) الياء الأولى واواً (كَرَحَوِيَّة) في نسبة امرأة إلى رحىً عَلَماً.

(ومثل مَلَكُوتٍ) إذا بُني من قضيت (قَضَوتٌ) وأصله قضيوت، قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين، فصار قضوت، بوزن فَعَوْت.

وَمثل: جُحْمَرِشٍ: قَضْيَيٍ، وَمن حَيِيْتُ: حَيَّوٍ. وَمثل: حِلِبْلابٍ: قِضِيْضَاءٌ.

ﭖ قضيت قضى، والأصل قضيي أعلت الأخيرة كما أعلت ياء قاض فصار قضيي ولم تعل هذه الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها متوسطة للإلحاق؛ لأن مثلها لا تقلب، وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق؛ لأن مثلها تعل كما في علباء ومغزى، ومثل جحمرش من حيث حيو، والأصل حييي أعلت الأخيرة إعلال قاض، ثم أبدل ما قبلها واواً لاجتماع اليآآت ومثل حلبلاب من قضيت قضيضاء، وأصل قضيضاي قلبت الياء الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، والحلبلاب والحلبلاب بالكسرة النبت التي تسمية العامة اللبلاب ويقال هو الحلب التي تعتاده الظباء. . . . .

ﮔ ووزنه فعوت **(ومثل جحمرش)** من قضيت **(قضى)** وأصله قضيي أعلت إعلال قاض فصار قضيى وإنما لم تقلب الثانية ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأنه متوسط للإلحاق وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق أيضاً لأن إعلال الآخر لا يخل بالإلحاق نحو مغزى **(و)** مثل جحمرش **(من حييت حيو)** وأصله حيي أعلت الأخيرة قاض ثم أبدلت الياء التي قبلها واواً كراهة اجتماع اليآت **(ومثل حلبلاب)** وهو النبت الذي تسميه العامة اللبلاب من قضيت **(قضيضاء)** وأصله قضيضاي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة. .

ﺣ قوله: **(والأصل حييي)** بأربع يآت أعلت الأخيرة وأدغمت الأولى في الثانية.

قوله: **(بعد ألف زائدة)** كما في رداء.

ﻓ (ومثل جَحْمَرِش) إذا بُني من قضيت (قَضْيَي) وأصله قضييي بثلاث ياءات، الأولى لام،.والباقيتان لامان مكررتان، أُعلّت الأخيرة إعلال قاض، فصار قضيي، ولم يُعلوا الثانية بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، لأنها متوسطة للإلحاق، فقلبها يفوته، وإنما أعلت الأخيرة بالحذف، مع أنها للإلحاق، لأنّ مثلها يُعل لتطرفها، كما في علباء ومعزى، واعترض ذلك بعضهم بما لا يجدي، ويجوز حذف الياء الأخيرة نسيا، وقلب الثانية ألفاً لِما مرّ، لأنها الآن ليست متوسطة، فتقول قضْيا. (و) مثل جَحْمَرِش إذا بني (من حَيِيتُ حَيَّو)، وأصله حَيْيَيي، بأربع ياءات، عين وثلاث لامات، أدغمت الأولى في الثالثة، وقلبت الثالثة واواً، لاجتماع الياءات، ثم أعل إعلال قاضٍ، ويجوز حذف الأخيرة نسيا، لكونها أثقل منها في نحو مُعَيَّة، وقلب الثالثة ألفاً، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فتقول حَيّا. (ومثل حِلِبْلَاب) بحاء مهملة مكسورة، لنبت، وتسميه العامة لبلاب، بحذف الحاء، إذا بني من قضيت (قِضِيْضاءٌ)، وأصله قِضِيضاي،

وَمثل: دَحْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ.
وَمثل: سِبَطْرٍ: قِرَأْيٌ.

ﻫـ ومثل دحرجت من قرأ قرأيت، والأصل قرأأت قلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وكان القياس قلبها ألفاً؛ لأنها ساكنة قبلها فتحة لكن لما اتصل بها ياء المتكلم، ولا يكون قبلها ألف وجب قلبها ياء. وإذا بنيت مثل سبطر من قرأ قلت قرأي والأصل قرأء قلبت الهمزة الثانية ياء، وذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك أن ها هنا سؤالين، الأول: أنه لم قلبت الثانية دون الأولى، والجواب أنها لام، واللام أولى من العين بالإعلال؛ لأن الطرف بالتغيير أولى، والثاني: لم كان القلب إلى الياء، والجواب أن الياء تغلب على اللام ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء كأغزيت واستغزيت، ولذا قال التصريفيون: إن الألف إذا كانت لاماً، وجهل أصلها حملت على

ﺪ **(ومثل دحرجت من قرأ قرأيت)** وأصله قرأأت قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وإن كان القياس قلبها ألفاً لأنها ساكنة وقبلها فتحة لكن لما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها ألف في كلامهم وجب قلبها ياء **(ومثل سيطر)** من قرأ قلت **(قرأى)** وأصله قرأء قلبت الهمزة الثانية ياء كراهة اجتماع الهمزتين واللام بالقلب أولى والقلب ياء أولى من القلب واواً ولذلك إذا وقعت الواو رابعة فصاعداً قلبت ياء كأغزيت واستغزيت وإنما لم تدغم مع أن الإدغام مستغن عن القلب كما في سئآل لأن العينين لا

ﻟ قوله: **(ولا يكون قبلها ألف)** لأنه يجب إسكان ما قبل ياء المتكلم لأجل التاء وسكون الألف لنفسه لا لأجل التاء، ولهذا ينقلب ألف غزا واواً في غزوت وألف رمى واغزي ياء في رميت، واغزيت ليتبين سكون ما قبل الياء لأجل اتصال التاء به سيد.

ﻗ قلبت الياء الأخيرة ألفاً، ثم همزة، لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة، كما في كِساء.

(ومثل دَحْرَجْتُ) إذا بُني (من قَرَأَ قَرْأَيْتُ)، وأصله قرأأت بهمزتين، قلبت الثانية ألفاً كما في آمن، وتاء الضمير ونونه لا يكون قبلهما الف، بل واو أو ياء، نحو دعوت ورميت، ولا يجوز الواو هنا، لكونها رابعة، فقلبت الألف ياء.

(ومثل سِبَطْرٍ) للطويل الممتد من الأسد ونحوه، إذا بني من قرأ (قِرَأْيٌ) وأصله قِرْأأ بهمزتين، قلبتَ الثانية ياء لتطرفها، وقلبت ياءً، لا واواً، لأنّ وقوع اللام ياء أكثر من وقوعها واواً، وإنما لم تدغم الأولى في الثانية، ويُغتنى عن القلب كما في سَئَّالٍ لأنّ العينين لا يكونان إلّا متفقتين، واللامان قد يكونان مختلفتين كجعفر، ومتفقتين كجلباب، فافترق الحال بينهما.

وَمِـثْـلُ: اِطْـمَـأْنَـنْـتُ: مِـن قَـرأَ اِقْـرَأْيَـأْتُ، . . . .

جا الانقلاب عن الياء، بخلاف ما إذا كانت عيناً فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو، ثم ذكر في موضع آخر منه أنه إن قيل لِمَ لم تدغم الأولى في الثانية ويستغن به عن القلب كما في سأآل.

فالجواب من وجهين:

الأول: أن أبا عثمان سأل أبا الحسن عن ذلك فأجاب عنه بما معناه أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد، وأما اللامان فقد يكونان مختلفين كدرهم وجعفر ومتفقين كجلباب فلذلك افترقت الحال بينهما. **والثاني**: أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف فظهر لك من هذا أن قلب الهمزة الثانية ياء واجب فما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف من أنه لو قيل قرأ ولكان أولى لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت متحركة إنما تقلب ياء في نحو جاء وأئمة وتقلب واواً فيما عداه سهو لما عرفت، ولأن ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين وما نحن فيه ليس كذلك.

وإذا بنيت مثل اطمأننت من قرأ قلت اقرأ يأت، وذكر في الشرح

نقره يكونان إلا بلفظ واحد وأما اللامان فقد يكونان مختلفين نحو درهم وجعفر ومتفقين كجلباب **(ومثل اطمأننت)** من قرأ **(اقرأيات)** وأصله اقرأأأت قلبت الهمزة الواقعة قبل الهمزة الأخيرة ياء كراهة اجتماع الهمزات. . . . .

كمال قوله: **(في سأآل)** وهو القياس. قال في المتن: فإن تحركت وسكن ما قبلها كسأآل ثبتت والجواب أن المراد بنحو سأآل ما اجتمع الهمزتان في العين لا مطلقاً بدليل ما ذكر في الإدغام من قوله إلا في الهمزتين إلا في نحو سأآل والدمآث فإن ما استثنى من عدم الإدغام في الهمزتين إلا ما اجتمع الهمزتان في عينه فعلى هذا يعلم حاصل السؤال والجواب في متن الشافية ض. قوله: **(والثاني أنه يجوز)** وأيضاً يمكن أن يقال التغيير بالإدغام أسهل من التغيير بالقلب على ما لا يخفى والآخر أولى بالتغيير من الوسط فجعل الأسهل وهو الإدغام في العين وجعل الأكثر تغييراً وهو القلب في اللام الذي هو أولى بالتغيير رعاية للمناسبة ض.

قوله: **(في نحو جاء)** المراد بنحو جاء وأئمة ما يجتمع فيه همزتان إحديهما مكسورة أما الأولى كما في جاء وأما الثانية كما في أئمة.

قف (ومثل اطْمَأْنَنْتُ) من قرأ (اقْرَأْيَأْتُ)، وأصله اقرأأأت بثلاث همزات، قلبت الوسطى ياء، ونقل عن الشرح المنسوب إلى المصنف في هذا والذي قبله كلام رده الجاربردي، . . . .

ومضارِعُهُ: يَقْرَئِيْءٌ، كيَقْرَعِيْعُ.

المنسوب إلى المصنف أنه لو قيل اقرأ وأت لكان أقرب لما تقدم، وفيه النظر الذي تقدم، وإذا بنيت مثل يطئمن منه قلت يقرأيء كبقر عيع وأصله يقرأءه بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرءئ ولم يقولوا يقرأئي؛ لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثلة مثله لما أمكن، ولم يدغموا كما أدغموا في يطمئن؛ لأن الهمزة في مثله لا تدغم.

(ومضارعة يقرأى مثل يقرعيع) أصله يقرأءه بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرأئ ولم يقولوا يقرأءه لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثلة مثله لما أمكن ولم يدغم لأن الهمزة في مثله لم تدغم إلا ما استثني والله أعلم.

قوله: **(قلت اقرأيات)** لما قلنا في قرأي. قوله: **(لما تقدم)** من قوله وتقلب واواً فيما عداه. قوله: **(وأصله يقراءه)** كما أن أصل يطمئن يطمانن. قوله: **(كما أدغموا في يطمئن)** لأن الهمزة في مثلها لا تدغم في كلامهم إلا في مثل سأآل سيد. قوله: **(لأن الهمزة في مثله)** أي في مثل هذا الموضع وهو أن يكون في موضع اللام لا في موضع العين.

قوله: **(ولأن الهمزة في مثله لا تدغم)** أي لأنه ليس من باب سال ونحوه.

مسائل أخر من كتاب سيبويه وغيره

تقول إذا بنيت مثال أعجوبة من غزوت اغزوة بتشديد الواو ومن رميت أرمية وأصلها أرموية فقلبت الواو ياء، وأدغمت ثم كسرت الميم، ومن قويت أقوية والأصل أقووة بثلاث

(ومضارعه) أي ومثل مضارع اطمأنّ، وهو يطمئن إذا بني من قرأ (يَقْرَأيءُ مثل يَقْرَعِيعُ)، وأصله يقرأْأأُ بثلاث همزات، نقلت كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها، فقلبت ياء كما في ايت، ولو أعل بما يقتضيه القياس في الفرع لقيل يقرأيي بياء متوسطة بين همزتين، لكنه لم يقل به، لأنه لمَّـا نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها، فعلوا بمماثله مثله، ولم يدغموا كما في يطمئن، لأنّ الهمزة في مثله لا تدغم. وهنا قد تمّ ما يحتاج إليه في التصريف.

. . . .

. . . .

. . . .

واوات فجرت مجرى مثل مضروب من القوة، وفي مثال صيرف من قويت قيا، والأصل قيوو فأدغم فقلب الواو الثانية ياء ثم ألفاً. وفي مثال سيد منه قي بالكسرة والأصل قيوو فأدغم وأعلت الثانية كغاز، وفي مثقال مقبرة من رميت مرموة، وفي مثال خفقان منه رميان بالتصحيح، وفي مثال كرالل من غزوت غوزوا والأصل غزوو فأعلت الأخيرة كعصا ومن رميت روميا ومن شويت شوياً، والأصل شوويي فقلبت الأخيرة ألفاً، ثم أدغمت الواو الثانية ومن حويت حويا، والأصل حويي فأدغم وأعل. وفي مثال اغدودن مبنيًّا للفاعل من سار اسيير والأصل اسيوير وللمفعول اسيوير من غير إدغام، وفي مثال أخرجت من يوم أيمت والأصل أيومت. وفي مثال جفعر من جاء جياء والأصل جيأء فقلبت الأخيرة ياء وأعلت كعصا، وقاس قول الخليل: أن يقال جاء يا بياءين وهمزتين، وفي مثال برثن منه جوء بجيم مضمومة وواو وهمزة مكسورة، والأصل جيؤء فقلبت الياء واواً، والهمزة الثانية ياء ثم أعلت كقاض.

وفي مثال مسعط من بعث مبيع عند سيبويه ومبوع عند الأخفش، وفي مثال أصدقاء من العي أعيا بالإدغام وأعييا بالفك. وفي مثال قمحدودة من الغزو غزوية والأصل غزوووة بثلاث واوات فقلبت المتطرفة ياء والضمة قبلها كسرة ثم أدغمت الأولى في الثانية. ومن الرمي رميوة أن بنية الكلمة على التأنيث ورميية يقلب الواو ياء وكسر ما قبلها أن بنيتها على التذكير، وفي مثال عصفور من الوعد وعدود وإن شئت اعود فتهمز الواو لانضمامها. وفي مثال طومار منه أوعاو لا غير لاجتماع واوين، وفي مثال اخريط منه أيعيد، وفي مثال اغدودن من رددت اردود، والأصل اردودد، ومن وددت أيدود والأصل أودود، وفي مثال غضنفر من جيأل جأفلل فتجرد الفرع من الياء؛ لأنها زيادة ليست في الأصل وتزيد النون بإزاء النون. قال ابن عصفور: وتقول في مثل أترجة إذا بنيت من الهمزة أوأوأة والأصل بخمس همزات فقلبت الثانية والرابعة واوين لسكونهما وانضمام ما قبلهما. وفي مثل محمر من الواو موو والأصل مووو فقلبت الرابعة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وأعلت كقاض وأدغت الأولى في الثانية.

وفي مثال جالينوس من أيوب أو ينوت فتظهر العين؛ لأنها في القياس واو؛ لأن أيوب إذا حمل على كلام العرب أشبه العيوق فمثاله على هذا فيعول وهمزته أصل من آب يئوب فذلك لما بينت منه مثل جالينوس وأظهرت الواو لزوال موجب قلبها ياء وهو إدغام ياء فيعول فيها وتحذف ياء أيوب وتأتي بنون جالينوس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

. . . .

الْخط

الْخط

قوله: (**الخط**) اعلم أن للشيء في الوجود أربع مراتب:
الأولى: حقيقة في نفسه.
والثانية: مثاله في الذهن، وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم.
والثالثة: اللفظ الدال على المثال الذهني، والوجود الخارجي.
والرابعة: الكتابة الدالة على اللفظ، وهذان قد يختلفان باختلاف الأمم كاختلاف العربية، والفارسية، والخط العربي، والهندي.

الْخط

(**الخط**) وهو دال على اللفظ وهما يختلفان باعتبار الأمم كاختلاف اللفظ العربي والفارسي والخط العربي والتركي، واللفظ دال على الوجود الذهني والخارجي وهما لا يختلفان باعتبار اختلاف الأمم فللشيء باعتبار الوجود هذه المراتب الأربع، والمراد ههنا بيان أحكام الخط العربي فإنه ليس بجار على اللفظ لأنه قد يثبت ما لم يكن وبالعكس كإبراهيم والرحمن وككتابة الألف في نحو ضربوا والواو في نحو الربوا وقد يلفظ بحرف والمكتوب غير كالزكوة والصلوة وصلى وزكى فإن الملفوظ ألف والمكتوب

الْخط

قوله: (**للشيء في الوجود**) أي باعتبار الوجود كما في قولهم دل على معنى في نفسه أي باعتبار نفسه. قال الغزالي رحمه الله في مقدمة المستصفى: لكل موجود أربع وجودات، وجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان، ووجود في الأعيان. قوله: (**وهذان لا يختلفان باختلاف الأمم**) أي لا يختلف دلالة الثاني على الأول بذلك؛ لأنها بحسب الحقيقة لا الوضع بخلاف دلالة الآخرين فإنها بالوضع إذ لا علاقة بين المعاني والألفاظ على الأمر

الخـــط

مبتدأ خبره ما بعده، واعلم أنّ للشيء في الوجود أربع مراتب: حقيقة في نفسه، ومثاله ذهنا، واللفظ الدال على مثاله الذهني، ووجوده الخارجي، والكتابة الدالة على اللفظ، والأوليان لا يختلفان باختلاف الأمم، بخلاف الأخيرتين كاللغة العربية وغيرها، والخط العربي وغيره، والمقصود هنا بيان أحكام الخط العربي، لأنه ليس جاريا على اللفظ، لأنه قد يحذف منه ما يثبت في اللفظ، وقد يُزاد فيه ما لم يتلفظ به،

الْخطُّ: تَصْوِيرُ اللَّفْظ بحروف هجائه، ....

جا والمقصود في هذا الموضع بيان أحكام الخط العربي فإنه ليس جارياً على اللفظ فإنه قد يحذف من الكتابة ما يثبت في اللفظ، وقد يزداد في الكتابة ما لم يتلفظ به، ويبدلون الحرف من الحرف بأن يكتب بالياء أو الواو، ويكون اللفظ بالألف كالصلوة، والحبلى، فلا بد من بيان ذلك كله، وعرفه بأنه تصوير اللفظ بصورة هجائه يعني تصوير اللفظ المقصود تصويره يقال: هجوت الحروف هجواً، وهجاء، وهجيتها تهجية، وتهجيت، كله بمعنى فالهجو والهجاء، والتهجي تعديد الحروف بأسمائها، والألفاظ التي تهجى بها أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة أي المفردة البسيطة التي منها ركبت

كن واو وياء عرف الخط العربي بأنه **(تصوير اللفظ)** المقصود تصويره **(بحروف هجائه)** فالهجو والهجاء والتهجي تعديد الحروف بأسمائها يقال هجوت الحروف هجواً وهجاء وهجيته تهجية وتهجيت كلما بمعنى واحد.........................

لق العام، ولا بين الألفاظ والنقوش الموضوعة فلذلك جاء الاختلاف ثم الموجود بالمعنى الأول حقيقي بالاتفاق، وبالثاني مجازي عند أكثر المتكلمين كالآخرين بالاتفاق.

قوله: **(فإنه ليس جارياً على اللفظ)** أي ليس يجب أن يجري على اللفظ بل قد يجري عليه كما في زيد وقد لا يجري كما في عمرو، والمراد بالجاري المطابق من غير زيادة ولا نقص. قوله: **(تصوير اللفظ)** التصوير إيجاد الصورة أي أن توجد للشيء الملفوظ به صورة في الكتابة. قوله: **(تصوير اللفظ بحروف هجائه)** يعني تصويره برسم حروف هجائه أي لا يرسم حروف أسماء حروف هجائه، فإذا قيل اكتب زيداً فإنك تكتب مسمى زاي ويا، ودال دون أسمائها. قوله: **(بحروف هجائه)** احتراز عن خط الهندي ض، المراد بحروف الهجاء الحروف التي تعد بأسمائها والإضافة بأدنى ملابسة. لنا. احتراز من أن يصطلح على تصوير اللفظ بصورة طائر ونحوه وإضافة الهجاء إلى ضمير اللفظ احتراز من أن يصطلح على أنه إذا كتب عمرو مثلاً كان المقصود به زيداً فإنه لا يسمى خطًّا عربيًّا.

قٌ وقد يُبدل حرف بدل آخر، كأنْ يكتب بالواو أو بالياء، ولفظه بالألف كالصلوة والحبلى، إذا تقرر ذلك، فالمشهور أنّ الخط: (تصوير اللفظ) المقصودِ تصويره (بـ)ـرسم (حروف هجائه) التي هي المسميات، لا برسم حروف أسمائها، وأسماؤها الألفاظ لتي يُتهجى بها، أي يَعُد بها الحروف، يقال: هجوت الحروف هجوا وهجاء، وهجيتها تهجية، وتهجيت تهجيا كله بمعنى، فالهجو والهجاء والتهجية والتهجي تعديد الحروف بأسمائها، ومسميات هذه الأسماء الحروف البسيطة، التي منها ركبت الكلمة، فقولك ضاد وراء وباء، أسماء لضَهْ ورَهْ وبَهْ، وهي المسميات التي تُكتب، فإذا قيل اكتب

إِلَّا أَسمَاء الْحُرُوف إِذا قُصِدَ بهَا الْمُسَمّى نَحْو قَوْلك: اُكْتُبْ: جِيْمْ،

الكلم فقولك ضاد اسم يسمى به ضمه من ضرب إذا تهجيته، وكذلك راباء اسمان لقولك ره به إذا عرفت ذلك فنقول اللفظ الذي يقصد تصويره.

أما أن يكون من أسماء الحروف أو لا، فإن لم يكن أسماء الحروف، فإما أن يكون له مدلول تصح كتابته أو لا، فإن لم يكن له مدلول تصح كتابته كزيد فإذا قيل اكتب زيداً فإنما تكتب مسمى الزاي والياء والدال وهي هذه الصورة زيد، وإن كان له مدلول تصحح كتابته كالشعر، فإذا قيل اكتب شعراً فإن قامت قرينة تدل على أن المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة شعر وإلا فمقتضاه أن تكتب ما ينطلق عليه الشعر وإن كان اللفظ من أسماء الحروف، فإما أن يسمى به مسمى آخر أو لا، فإن لم يسم به مسمى آخر فإما أن يقصد به المسمى، وهو الحرف المسمى به أو لا يقصد به المسمى، بل قصد به الاسم الذي هو من أسماء الحروف فإن قصد به المسمى، وقيل اكتب جيم........

(**فأسماء الحروف**) المفردة المركبة منها الكلمات (**ونحوها إذا قصد**) الحرف (**المسمى**) بها (**نحو قولك اكتب: جيم**)..................................

قوله: (**يسمى به ضه**) في القراءة ض بغير هاء، وفي الكتاب ضه بالهاء على لفظ الوقف وكذلك رب وره وبه. قوله: (**وكذا رابا**) قال الرضي: إذا كان ثاني الاسم الثنائي حرف علة وجب تضعيفه إذا أعربته سواء جعلته علماً للفظ أو لغيره نحو لو وفي ولا تقول هذا لو وفي ولاء زدت على ألف لا ألفاً أخرى وجعلتها همزة تشبيهاً برداء وكساء وإنما أوجبوا التضعيف لأنك لو أعربت بلا زيادة حرف آخر أسقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز ثم قال ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف واحد إذا أردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وإن لم يكن المعرب منها علماً ضعفت الألف وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه وبا وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة، ولا تجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة كما جاز في نحو من وما إذا جعلت إعلاماً للفظ؛ لأنها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز ذلك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف أسماء حروف المعجم فإنها لم توضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفاً عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى انتهى.

ضرب، فإنما تكتب مسمى الضاد والراء والباء بهذه الصورة ضرب، بتفصيل ذكره، مع زيادة بقوله (فأسماء الحروف) حيث لم يسم بها مسمى آخر، (ونحوُها) بالرفع مما له مسمى تصح كتابته كقرآن وشعر (إذا قُصِد المُسمَّى)، أو أطلق (نحو قولك) في أسماء الحروف اكتب جيم..............................

عَيْنْ، فَاْ، رَاْ، فَإِنَّك تكْتب هَذِه الصُّورَة (جَعْفَر) لِأَنَّهُ مُسَمَّاها خَطّاً ولفظاً، وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل لمَّا سَأَلَهُمْ: كَيفَ تَنْطِقون بِالْجِيم من جَعْفَر؟ فَقَالُوا: جِيْمٌ،..........................

ك عين فاء را فإنما تكتب هذه الصورة جعفر؛ لأنه مسماها خطًّا ولفظاً، وإنما قلنا إنه مسماها خطًّا ولفظاً؛ لأن المفهوم من الجيم المكتوب أول حرف من جعفر وهو جه لا الجيم وكذا المفهوم من الجيم الملفوظ هو جه، ومما يدل على أنه المسمى خطًّا ولفظاً أن الخليل لما سألهم قائلاً كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا: جيم.........

ج **عين فا را فإنما تكتب هذه الصورة جعفر لأنه مسماها خطاً)** لأن المفهوم من الجيم المكتوبة من جعفر هو جه لا الجيم **(ولفظا)** لأن المفهوم من الجيم المكتوبة من جعفر هو جه لا الجيم **(ولفظاً)** لأن المفهوم من الجيم الملفوظ هو جه أيضاً لا الجيم **(ولذلك قال الخليل لما سألهم)** قائلاً: **(كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم.......**

ق قوله: **(فإن قصد به المسمى)** أي ولم يدخل الاسم الإعراب فإن دخله للتركيب كتب على لفظه كما إذا كتبت لإنسان قد نطقت بضاد ضعيفة وكتبت ياء حسنة. قوله: **(فإن الخليل لما سألهم)** فيه نظر لأن قول الخليل إنما يدل على أنها مسمياتها لفظاً ولا يدل على أنها مسمياتها خطًّا. لنا. ويمكن أن يقال لما كان الأصل توافق الخط واللفظ كما هو الغالب فما كان مسمياتها لفظاً يكون مسمياتها خطًّا ما لم يمنع مانع، ولا مانع ها هنا إذ الأصل عدمه وحينئذٍ دل قول الخليل على ما ذكر ض.

قذ عين فا را، وفي نحوها اكتب قرآناً وشعرا، (إنما تكتب) فيها (هذه الصورة جعفر)، وفي نحوها في قرآن بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الفاتحة مثلاً، وفي شعر[1]: [الطويل]

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَـــلا اللَّهَ باطِلُ

مثلاً، (لأنه) أي المصوَّر (مسماها)، أي مسمى أسماء هذه الحروف، ونحوها (خطاً ولفظاً)، إذ المفهوم من الجيم مثلاً، المكتوبة والملفوظة من جعفر هو جَهْ لا الجيم، (ولذلك)، أي ولكون المصور هو المسمى خطا ولفظاً (قال الخليل) لأصحابه (لمَّا سألهم) قائلا: (كيف تنطقون بالجيم من جعفر، فقالوا جيم،............

(١) من أشهر الأبيات التي قالتها العرب، وهو للبيد. صدر بيت وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل. انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥-٢٥٧، وديوان المعاني ١/ ١١٨، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١/ ١١، وشرح التصريح ١/ ٢٩، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والعقد الفريد ٥/ ٢٧٣، ولسان العرب ٥/ ٣٥١، رجز، والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، =

فَقَالَ: إِنَّمَا نطقْتُم بِالِاسْمِ، وَلم تنطقوا بالمسؤول عَنهُ، وَالْجَوَاب: (جَهْ)، لِأَنَّهُ الْمُسَمّى فَإِن سُمِّيَ بهَا مُسَمّى آخر. كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا، . . .

قال، إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جه؛ لأنه المسمى، وأما إن قصد به الاسم لا الحرف المسمى به، وقيل اكتب جيم مراداً به هذا اللفظ فإنما تكتب هذه الصورة جيم هذا إذا لم يسم به مسمى آخر، فإن سمى به مسمى آخر كما لو سمى رجل بياسين فللكتاب فيه مذهبان منهم من يكتبها ياسين، وهو الذي اختاره المصنف ومنهم من يكتبها على صورة مسماها وهو يس.

فقال إنما نقطتم بالاسم لأن الجيم اسم **(ولم تنطقوا بالمسؤول عنه)** وهو المسمى **(والجواب)** لسؤاله **(جه لأنه المسمى)** به فالخليل وهو أمام هذا الفن قال المسمى هو جه لا الجيم **(فإن سمي بها)** أي بهذه الأسماء **(مسمى آخر)** غير الحروف كما لو سمى رجل بيس **(كتبت)** هذه الأسماء **(كغيرها)** نحو ياسين وحاميم من الأسماء فيقال ياسين

قوله: **(على صورة مسماها وهو يس)** لأنه كان قبل التسمية يكتب كذلك وهو علم منقول من أصل فأبقى له بعد النقل ما كان له قبل النقل كما أجرى على عبد الله بعد العلمية حكم المضاف والمضاف إليه، وإن كان ذلك المعنى قد زال وصار المجموع هو الاسم.

فقال) مكرر على أنه في نسخة محذوف (إنما نطقتم بالاسم، ولم تَنطِقوا بالمسؤول عنه، والجواب جَهْ، لأنه المسمى)، أمّـا إذا قصدت الأسماء، فتكتب صورتها، فلو قيل اكتب جيم مرادا به هذا اللفظ، فإنما تكتب صورة جيم، أو قيل اكتب شعر مرادا به هذا اللفظ، فإنما تكتب صورة شعر، وما ليس له مسمى، تصح كتابته كزيد يكتب بصورة مسمى أسماء حروفه، وهي صورة زيد مثل ما مرّ في ضرب. (فإنْ سُمي بها)، أي بأسماء الحروف (مُسمىً آخر)، كما لو سميت رجلا بجيم، (كتبت كغيرها) بحروف

= ٢٩١، وهمع الهوامع ١/ ٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩، والدرر ٣/ ١٦٦، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، ص ٣٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦. واستشهد النحاة بقوله: ما خلا الله حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت خلا حرفا، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري. واستشهدوا به أيضاً على توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَّاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ: . . . - من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت - في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز والحداء وما يُكره منه، ٨/ ٦٤، وصحيح مسلم، كتاب الشّعر، ٤/ ١٧٦٨، وسنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ٥/ ١٤٠، وسنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشّعر، ٢/ ١٢٣٦.

وَفِي الْمُصحف على أَصْلهَا على الْوَجْهَيْنِ نَحْو: (يس) و(حم).

قوله: **(وفي المصحف على أصلها على الوجهين)** أي وتكتب أسماء الحروف التي سمى غير الحروف بها في المصحف على أصل أسماء الحروف وهو أن تكتب كغيرها إن قصد بها المسمى الآخر، وبصورة مسماها إن قصد بها ذلك، وهو المراد من قوله على الوجهين، وإنما قال على أصلها ليعلم أن كل واحد منها أصل في أسماء الحروف المذكور هكذا ذكر في بعض الحواشي، والأولى أن يقال في تقريره أسماء الحروف الواقعة في المصحف إن لم تجعل مما سمي به مسمى آخر، فقياسها أن تكتب بصورة الحروف التي هي مسماها هكذا يس، وإن جعلت مما سمي به مسمى آخر كتبت

(وفي المصحف على أصلها) منهم من يكتبها على صورة مسماها نحو يس وحم وهو أصل، ومنهم من يكتبها كغيرها نحو ياسين وحاميم وهو أصل أيضاً، ولذلك قال **(على الوجهين)** وأما اللفظ الذي يقصد تصويره ولم يكن من أسماء الحروف ولم يكن له مدلول يصح كتابته كزيد فإذا قيل اكتب زيداً فإنما تكتب مسمى الزاي والباء والدال وهي هذه الصورة زيد وإن كان له مدلول يصحح كتابته كالشعر فإذا قيل اكتب شعراً فإن ثمة قرينة دالة على أن المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة وهي شعر وإلا فمقتضاه أن

قوله: **(والأولى أن يقال)** إنما كان أولى؛ لأنه المفهوم من التقرير السابق أن أسماء الحروف الواقعة في أوائل السور يوصف كونها مسمى بها غير الحروف تارة يقصد بها ذلك المسمى وتارة يقصد بها مسماها، وليس بمراد بل المراد أن تلك الأسماء إن جعلت اسماً لحروف التهجي جيء بها لتنبيه المخاطبين على أن القرآن مركب من هذه الحروف كألفاظهم الذين يتكلمون بها وهو من قبيل قرع العصا أو أبعاض الكلام كما روى عن ابن عباس أنه قال في ألم معناه أن الله أعلم، وقد قيل كل منهما كتبت بصورة مسماها وإن جعلت مما سمى مسمى آخر كما قيل أيضاً أنها أسماء للسور كتبت كغيرها.

هجائها، باعتبار مسماها الآخر، فإذا قيل حينئذ: اكتب جيم، كتبت هكذا: جيم، كما تكتب زيد، لو قيل اكتب زيد، وهذا مختاره. وبعضهم يكتبها بصورة مسماها الأول، وهو جَهْ، ومحل المختار في غير المصحف، (و) أمَّا (في المصحف) فتكتب (على أصلها)، أي على صورة مسماها الأول (على الوجهين) المذكورين من قصد مسماها، وقصد مسمى أخريها، نحو يس، وحم، فتكتب هكذا على الوجهين، وإنما لم تغيّر على الثاني، لأنّ خط المصحف سنّة متبعة، وقد رُسمت هكذا، وقيل: تكتب على الأول هكذا، وعلى الثاني كغيرها، بجعل كل منهما أصلا، فيكون قوله على الوجهين موزعا

. . . .

كغيرها من الأسماء وهو هكذا ياسين، والصواب أن نقول المراد بقوله على أصلها أن تكون بصورة مسماها على الوجهين أن يراد بها مسماها ومسمى آخر فيكون المعنى أن أسماء الحروف تكتب في المصحف بصورة مسماها سواء أريد به مسماها أو مسمى آخر، ومن هذه التفاصيل ظهر فائدة تقييدنا قوله تصوير اللفظ بقولنا المقصود تصويره.

تكتب ما يطلق عليه الشعر. . . . .

قوله: (**والأولى أن يقال**) والفرق بين التقريرين أن الأول دل على أن للكاتب أن يكتب حرف من المقطعات في أوائل السور بحسب قصده إن قصد العلمية يكتب على صورة اللفظ وإلا على صورة المسمى وهذا ليس بسديد؛ لأنه ليس للكاتب إلا أن يكتبها على صورة المسمى في القصدين، والثاني دل على تباين قياس خطها لا أن للكاتب أن يكتب على غير صورة المسمى إذ ليس له ذلك فليس فيه تعرض لبيان جواز الكتابة على غير صورة المسمى، ولهذا جعله أولى من الأول؛ لأنه لا يدل على ما لا يجوز ض. قيل وجه الأولوية أن في التقرير الأول قيد أولاً أسماء الحروف بأنه سمى غير الحروف بها فبعد التقييد بهذا كيف يجوز تقسيمها على أن قصد بها المسمى الآخر وعلى أن لا يقصد وهل يكون هذا تقسيماً للشيء على نفسه وغيره وهذا مردود لأن تقييده دل على كونها أسماء منقولة ولا خلل في أن يقال في المنقولات إن قصد معناه الأول يكون كذا وإن قصد معناه الثاني يكون كذا ولا يكون هذا تقسيماً لشيء على نفسه وغيره؛ لأن المعنيين تحت المنقول حاصل ض.

قوله: (**والصواب أن نقول**) وإنما قال والصواب لأن التعريف الأول دل على أن كتابة المصحف يختلف بحسب قصد كون الحروف أسماء للسورة أولاً فإذا قصد الكاتب كونها علماً للسورة يكتب بصورة اللفظ وإلا فبصورة المسمى، وليس كذلك قطعاً؛ لأن صورتها في المصحف على صورة المسمى سواء قصد كونها علماً للسورة أو لا؛ ولأن التقرير الثاني دل على بيان كتابتها على تقدير جعلها علماً للسورة وعدمه لا على بيان الخط الواقع في المصحف وظهر المتن على خلافه ض.

قوله: (**سواء أريد مسماها أو مسمى آخر**) قال الشيخ بدر الدين بن مالك: ما نقل من

على ذلك فـ(**طه**)، و(**يس**)، و(**ق**) على القول بأنها أسماء للسور، أو الأشخاص كما قيل إنّ طه ويس اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم، و(**ق**) اسم جبل، تكتب بحروف هجائها هكذا: طاها وياسين وقاف.

وَالْأَصْل فِي كل كلمة أَن تُكْتب بِصُورَة لَفظهَا بِتَقْدِير الِابْتِدَاء بهَا وَالْوُقُوف عَلَيْهَا، فَمن ثَمَّ.........................

قوله: (**والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها**) وهذا الأصل معتبر في الكتاب فكتب نحو ره وقه زيداً بالهاء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت رهوقه بالهاء وكتب نحو مثل مه أنت ومجيء مه جئت بالهاء أيضاً؛ لأنك إذا وقفت على مه منهما وقفت بالهاء بخلاف نحو حتام والام وعلام أي بخلاف ما إذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر فإنه لا يكتب بالهاء؛ لأنه لا يجب الوقف عليها حينئذٍ بالهاء وذلك لشدة الاتصال فصارت مع ما قبلها كالشيء الواحد ولأجل أنه صار حروف الجر مع ما الاستفهامية كالشيء الواحد كتب حتى وإلى وعلى مع ما الاستفهامية بألفات وكتبت مم وعم بغير نون أي لأجل أن حرف الجر مع ما الاستفهامية يصير كالشيء الواحد ح كتبت مم وعم بغير نون وإن قصدت في ما الاستفهامية عند اتصال حروف الجر بها إلى الياء كتبت بالهاء ورجعت الياء في حتى مه وإلى مه، وعلى مه ورجعت النون في من مه وعن مه.

قوله: (**ومن ثَمَّ**) أي ومن أجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها تكتب أنا زيد بالألف؛ لأن الوقف عليه كذلك، ....

(**والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها**)، وهذا أصل معتبر في الكتابة (**فمن ثم**) أي ومن أجل ذلك الأصل (**كتب نحو**) ره في الأمر من ترى، وقه في الأمر من تقي.................................

أسماء الحروف إلى مسمى غيرها فحكمه في الخط باق على ما كان عليه قبل النقل فمتى كان مركباً معرفاً كتب على وفق لفظه كسائر الأسماء، ومتى كان موقوفاً لعدم التركيب أو للحكاية كتب على وفق مسماه في الأصل، ومن ثَمَّ كتبت حروف أوائل السور كذلك على القول بأنها أسماء للحروف وعلى القول بأنها أسماء للسور أو لغيرها؛ لأنها محكية أبداً انتهى.

قوله: (**وقه زيداً**) بالهاء تلفظ بلا هاء لاتصاله بزيد ض.

قوله: (**لأنك إذا وقفت**) ومن ها هنا يعلم أن حال الوصل لا يظهر الهاء لفظاً وإن كتبت في الخط ض.

(والأصل في) كتابة (كل كلمة أنْ تكتب بصورة لفظها، بتقدير الابتداء بها، والوقوف،) وفي نسخة والوقف (عليها) لتكون قد اعتُبِرت مفردةً عمَّا قبلها، وعمَّا بعدها، (فمن ثَم) أي من هنا وهو أنّ الأصل في كل كلمة ما ذكر، أي من أجل ذلك

كُتِبَ نَحْو: (رَهْ) زيداً، وقِه زيداً بِالْهَاءِ، وَمثل: مَهْ أَنْت، ومجيء مَهْ جِئْت، بِالْهَاءِ أَيْضاً، بِخِلَاف الْجَار نَحْو: حَتَّامَ وإلَامَ وعَلامَ؛ لِشدَّةِ الِاتِّصَال بالحروف، وَمن ثَمَّ كُتِبتْ مَعهَا بألفاتٍ، وَكُتِبَ مِمَّ، وَعَمَّ،

جا ....

قره (**ره زيداً وقه زيداً بالهاء**) أي بإلحاق الهاء بآخرهما في حالة الوصل لأنه إذا وقف عليهما وقف بالهاء (**و**) كتب (**نحو مثل مه أنت ومجيء مه جئت بالهاء أيضاً**) مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار لأنه إذا وقف على مه فيهما وقف بالهاء لأن ما كان على حرف واحد عن الوقف يلحق به الهاء ليكون الوقف على غير ما ابتدأ به (**بخلاف**) الحرف (**الجار نحو حتام وإلام وعلام**) فإنه إذا اتصل ما الاستفهامية بحتى وإلى وعلى لا يكتب بالهاء (**لشدة الاتصال**) لما الاستفهامية (**بالحرف**) الجار فصارت مع ما قبلها كالشيء الواحد فيكون الوقف على غير المبتدأ به ولا حاجة إلى إلحاق الهاء بها (**ومن ثم**) أي من أجل شدة الاتصال (**كتبت**) هذه الحروف (**معها**) أي مع ما الاستفهامية (**بألفات**) على ما ترى وقبل الاتصال إنما كتبت بصورة الياء وإنما كتبت حينئذ بالألف لأن الألف وقعت في وسط الكلمة وكل ألف وقعت فيه تكتب بالألف لا غير (**و**) من ثم (**كتب مم**) في من مه (**وعم**) في عن مه عند إدغام النون في الميم ....

كا ....

قف (كتب) من ابنك بهمزة وصل، لأنك لو ابتدأت بابنك لم يكن بدّ منها، وكتب (نحو رَهْ زيدا، وقِهْ زيدا بالهاء، و) كتب (نحو مثل مَهْ أنت) أي مثل أي شيء أنت، (ومجيء مَهْ جئت)، مما أضيف إلى ما الاستفهامية (بالهاء أيضاً)، لأنك تقف على جميعها بالهاء، لأنّ ما كان على حرف واحد، عند الوقف يُلحق به الهاء، ليكون الوقف على غير ما ابتُدِئ به، كما مرّ في الوقف، (بخلاف) الحرف (الجار) إذا اتصل به ما الاستفهامية (نحو حَتَّامَ وإلَامَ وعَلَامَ)، فلا تكتب بالهاء، لأنّ إلحاق هاء السكت بها غير لازم، (لشدة الاتصال) لما الاستفهامية (بالحروف)، وفي نسخة بالحرف، فصارت معها كالشيء الواحد، (ومن ثَم) أي من هنا، وهو شدة اتصالها بالحروف قبلها، بحيث صارا كشيء واحد، أي من أجل ذلك (كتبت)، أي هذه الحروف (معها)، أي مع ما الاستفهامية (بِألِفاتٍ)، مع أنها قبل الاتصال إنما تكتب بالياء، كما سيجيء آخر الكتاب.

(وكتب مِمَّ وعَمَّ ....

بِغَيْر نونٍ، فَإِن قصدت إِلَى الْهَاء كتبتها وَرجعت الْيَاء وَغيرهَا إِن شِئْت.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ: أَنا زيدٌ بِالْألف وَمِنْه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]

ومنه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ لأن الأصل لكن أنا كما تقدم ولأجل أن

(**بغير نون**) وهو الميم لشدة الاتصال صارا بمنزلة كلمة واحدة وتكتب من مال و عن مال بالنون عند الإدغام (**فإن قصدت**) في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر (**إلى الهاء كتبتها**) أي الهاء (**ورجعت الياء**) أي صورة الياء في الكلمات الثلاث المذكورة نحو حتى مه وإلى مه وعلى مه (**و**) ورجعت (**غيرها**) وهو النون في من مه وعن مه (**إن شئت**) هذا القصد نظراً إلى أن ما الاستفهامية كلمة متصلة بهذه الكلمات (**ومن ثم**) أي ومن أجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها (**كتب أنا زيد بالألف**) في حالة الوصل لأن الوقف عليها كذلك (**ومنه لكنا هو الله**) ربي لأن أصله لكن أنا كما هو

قوله: (**ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]**) أي في قراءة من لا يقرأ بالألف فإن لكنا يكتب بالألف في قراءته أيضاً اعتباراً بالألف.

قوله: (**ومنه لكنا**) أي مما كتب فيه أنا بالألف.

قوله: (**كتبت تاء التأنيث هاء في نحو رحمة**) جاء من ذلك ألفاظ كتبت في القرآن بالتاء

بغير نون)، بخلاف نحو من مال، وعن مال، تكتب بالنون مع الإدغام، (فإن قصدتَ) في ما الاستفهامية عند اتصالها بحروف الجر (إلى) إلحاق (الهاء كتبتها)، لاعتبارك ما مفردة، فلا بد من كتابة الهاء، (ورجعت الياء) في حتى مَهْ، وإلى مَه، وعلى مَهْ (وغيرها)، أي ورجعت النون في مِنْ مَهْ، وعنْ مَهْ (إنْ شِئتَ) رجوعهما، فكل من رجوعهما وعدمه جائز، أمَّا رجوعهما فلاستقلال ما، وإنْ اتصلت بما قبلها، وأمَّا عدمه، فلعدم استقلال ما قبلها بدونها، فبان بما تقرر أنّ مبنى الكتابة على الابتداء والوقف.

(ومن ثَم) أي ومن أجل ذلك (كتب أنا زيدٌ بالألف)، لأنّ الوقف عليها كذلك كما مرّ في بابه، (ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ﴾ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فإنه يكتب بالألف، ولو في قراءة من لا يقرأ بلا ألف، لأنّ أصله، لكن أنا كما مرّ، . . . .

وَمن ثَمَّ كُتِبَ تَاءُ التَّأْنِيث فِي نَحْو: رَحْمَةٍ وقَمْحَةٍ هَاء، وفيمن وقف بِالتَّاءِ تَاء، بِخِلَاف أُخْتٍ وَبِنْتٍ، وَبَاب قائِمَاتٍ، وَبَاب قَامَت هِنْدٌ وَمن ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوَّنُ الْمَنْصُوب بِالْألف، وَغَيره بالحذف، . . .

ط مبنى الكتابة على الوقف كتبت تاء التأنيث هاء في نحو رحمة وقمحة وهو البر ومن وقف بالتاء يكتبها تاء بخلاف التاء في أخت وبنت وباب قائمات، وباب قامت هند فإنها لا تكتب هاء بل تاء إذ الوقف عليها بالتاء ولأجل ما ذكرنا كتب المنون المنصوب بالألف نحو رأيت زيداً وكتب المنون غير المنصوب بالحذف نحو جاءني زيد، ومررت بزيد،

ج مذكور قبل **(ومن ثم كتبت تاء التأنيث في نحو رحمة وقمحة)** وهو البر **(هاء)** لأن الوقف عليها بالهاء **(وفيمن وقف)** عليها **(بالتاء كتبت تاء بخلاف أخت وبنت)** فإن الوقف عليها بالتاء لأن ليست لمحض التأنيث **(و)**، بخلاف **(باب قائمات)**، وهو ما جمع بالألف والتاء فإنه يوقف عليه بالتاء لأن التاء التي في لفظها للتأنيث وإنما هي مع الألف علامة لجمع المؤنث **(و)**، بخلاف **(باب قامت هند)**، وهو فعل ملحقة به تاء التأنيث فإنه لا يوقف عليه بالهاء **(ومن ثم كتب المنون المنصوب بألف)**، نحو رأيت زيداً لأن الوقف عليه بألف مبدلة من التنوين **(وغيره)**، أي غير المنون المنصوب وهو المنون المرفوع والمجرور **(بالحذف)**، أي بحذف التنوين من غير إبداله واوا على الأكثر. . . . .

ك كحالها في الوصل وقد اختلف القراء في الوقف فبعضهم وقف بالتاء اتباعاً لرسم المصحف وبعضهم لم يراع الرسم فوقف بالهاء على القياس. قوله: **(ولأجل ما ذكرنا)** من أن مبنى الكتابة على الابتداء والوقف. قوله: **(المنصوب بألف)** لأن الوقف عليه بالألف. قوله: **(وكتب المنون الغير المنصوب بالحذف)** شذ من هذا الأصل كأين وهو اسم مركب من كاف التشبيه وأي المنونة فإنها كتبت بالنون نقل هذا المذهب أبو حيان عن المبرد والأكثرون على خلاف ما نقل المصنف؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولا نظير لها.

ق (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك أيضاً (كتبت تاء التأنيث الاسمية في نحو رحمة وقمحة) فيمن وقف عليها بالهاء (هاء، وفيمن وقف) عليه (بالتاء تاء، بخلاف أُخت وبنت، وباب قائمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين، (وباب قامتْ هند)، من كل فعل لحقته تاء التأنيث، فإنها لا تكتب بالهاء، بل بالتاء، لأنّ الوقف عليها كذلك، (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك أيضاً (كتب المنون المنصوب بألف)، نحو رأيت زيداً، لأنّ الوقف عليه بألف مبدلة من التنوين، كما مرّ، (و) كتب (غيره)، وهو المنون المرفوع والمجرور (بالحذف) للتنوين بغير إبدال واو أو ياء، لأنّ الوقف عليه كما مرّ، . . . .

وَإِذن بِألف، على الْأَكْثَر، واضْرِباً كَذَلِك، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبُنْ. . . . . .

جا وكتب إذن بالألف على الأكثر؛ لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر، وبعضهم يكتبها بالنون توهماً بأنها نون في الوقف، وذكر في شرح الهادي: أنه لا يبدل من نون إذن ألف؛ لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن، وقد يوقف عليها بالألف تشبيهاً بالنون الخفيفة ونون التنوين فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضاً فرقاً بينها، وبين إذا التي هي ظرف، وكتب اضربا بالألف وهو أمر للواحد المذكر المؤكد بالنون الخفيفة، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقاً له باضربن أمراً للجمع المذكر، وكان قياس اضربن . . . .

نقره (و)، كتب **(إذا بالألف على الأكثر)**، لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر وقيل إنه لا يبدل من مون إذن ألف لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينهما وبين إذا التي هي ظرف (و) كتب **(اضربا كذلك)**، أي بألف عوضاً عن نون التأكيد الخفيفة الملحقة بالأمر للواحد المذكر على الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون حملاً له على اضربن في الأمر للجمع المذكر **(وكان قياس اضربن)**، للجمع المذكر أن يكتب اضربوا

كم قوله: **(وبعضهم يكتبها بالنون)** نقل هذا المذهب أبو حيان عن المبرد والأكثرين خلاف ما نقل المصنف ونقل الأول عن المازني قال وفصل الفراء فقال إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها وإن عملت كتبت بالنون لقوتها. قوله: **(توهماً بأنها نون)** لتوهمه أن العرب تقف عليها بالنون لا أنه سمع من العرب كذلك وإنما توهم ذلك لأنه رآها نوناً ساكنة بعد فتحة كعن ولن مع كونها حرفاً فقاس إذن على عن ولن. قوله: **(توهماً بأنها نون في الوقف)** عبارة المصنف ومن كتبها نوناً توهمها نوناً في الوقف أي توهم أن الوقف عليها بالنون؛ لأن الألف بدل عن النون. قوله: **(من نون إذن ألف)** أي في الوقف والكتابة مبنية عليه. قوله: **(فعلى تلك اللغة)** على لغة من يقف بالألف القياس أن يكتب والأولى الكتابة بالنون للفرق المذكور. **قوله**: **(فعلى تلك اللغة)** أي لغة من يقف عليها بالألف. قوله: **(أن يكتب بالنون)** وإن وقف عليها بالألف. لنا، إذن عند الأكثر حرف وعند بعضهم اسم والتنوين للفرق بينه وبين إذا جواب وجزاء من أدوات ض. قوله: **(ومنهم من يكتب بالنون)** هذا ما اقتضاه كلام ابن مالك وجزم به أبو حيان وقال فإنك لو كتبت اضربن زيداً ولا تضربن زيداً بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو فيهما في الخط. قوله: **(وكان قياس اضربن)** أي كتابة هذه الألفاظ غير القياس.

قة (و) كتب (إذاً بألف على الأكثر)، لأنّ الوقف عليه بالألف على الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون، لأنها من نفس الكلمة، كنون من وعن، وهو الأولى، للفرق بينها وبين إذا التي هي ظرف، (و) كتب (اضْرِباً) أمراً للمفرد المذكر مؤكدا بالنون الخفيفة (كذلك)، أي بألف عوضاً عن نون التوكيد الخفيفة على الأكثر، لأنّ الوقف عليه بالألف، ومنهم من يكتبه بالنون، كما في اضربُن في أمر الجمع المذكر، كما سيأتي في كلامه.
(وكان قياس اضْرِبُنْ) أمر للجمع المذكر، مؤكدا بالنون الخفيفة أن يكتب

بواو وَألف، واضْرِبِنْ بياءٍ، وَهل تَضْرِبُنْ بواو وَنون، وَهل تَضْرِبِنْ بياء وَنون، وَلَكنهُمْ كتبوه على لَفظه لعُسْرِ تَبَيُّنِهِ، أَو لعدم تَبيُّنِ قَصْدِهَا، . .

نكـ أن يكتب بواو وألف؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد وقلت اضربوا وكان قياس اضربن للواحدة المخاطبة أن تكتب بياء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت اضربي بإسقاط النون ورد الياء وكان قياس هل تضربن أن يكتب بواو ونون؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها على لفظها لعسر تبين هذا الأصل وهو أنه عند الوقف تحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون فإنه لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن أو لأنه لو كتبت . . . . . .

عي **(بواو وألف)**، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف فصار اضربوا **(و)**، كان قياس **(اضربن)**، للواحدة المخاطبة أن يكتب **(بياء)**، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف فصار اضربي **(و)**، كان قياس **(هل تضربن)**، أن تكتب **(بواو ونون)**، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد الواو والنون المحذوفين، ويقال هل تضربون **(و)**، كان قياس **(هل تضربن)**، للواحدة المخاطبة أن تكتب **(بياء ونون)**، لأنه إذا وقف عليه يسقط نون التأكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون ويقال هل تضربين **(ولكنهم كتبوه)**، أي كتبوا كل واحد من هل تضربن وهل تضربن **(على لفظه لعسر تبينه)**، أي تبين هذا الأصل وهو أن عند الوقف يحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون من الواو والياء والنون **(أو لعدم تبين قصدها)**، أي قصد نون التأكيد لأن هذه الألفاظ

لو قوله: **(فإنه لا يعرفه)** بخلاف معرفة أن الوقف على اضربن بفتح الباء بالألف إذ هو في اللفظ كالتنوين في زيداً وقد أشهر ذلك بأنه يكتب بالألف .

نقـ اضربوا، (بواو وألف، و) قياس (اضْرِبِنْ) أمرا للواحدة أن يكتب اضربي (بياء، و) قياس (هل تَضْرِبُنْ) خطابا للجمع المذكر أن يكتب تضربون، (بواو ونون، و) قياس (هل تَضْرِبِنْ) خطابا للواحدة أن يكتب تضربين (بياء ونون)، وذلك لأنك إذا وقفت على النون الخفيفة، المضموم أو المكسور ما قبلها، رددت ما حذف للنون من الواو والياء في نحو اضربوا، واضربي، ومن الواو والنون في نحو هل تضربون والياء والنون في نحو هل تضربين، فكان حق كل منهما أنْ يكتب كما ذكر، بناء للكتابة على الوقف، (ولكنهم كتبوه) أي كلا منهما (على لفظه لِعُسر تَبيُّنِه) أي تبيُّن هذا الأصل، وهو أنّ نون التوكيد تحذف عند الوقف، ويُرد ما حذف لأجلها، إذ لا يعرفه إلّا حاذق في هذا الفن، (أو لعدم تبيُّن قصدِها)، أي نون التوكيد، لو كتبت هذه الألفاظ على القياس المذكور، إذ لا يعرف الحاذق في هذا الفن أيضاً المقصود من أنها مؤكدة بالنون الخفيفة أولا، لأنها بلا

وَقد يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجْرَاه. وَمن ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْر يَاءٍ، وَبَابُ القَاضِي بِالْيَاءِ على الْأَفْصَح فيهمَا.

ج على هذا الأصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن أيضاً أن القصد إلى النون؛ لأن هذه الألفاظ بغير نون التأكيد أيضاً تكون كذلك وقد يجري اضربن مجراه؛ لأنها نون خفيفة مثلها، والأكثر على ما تقدم من كتابته بالألف لفوات الأمرين اللذين كان المنع لهما، وهما عسر تنبيه وعدم تبيين قصدها، ولأجل ما ذكرنا كتب باب قاض بغير ياء، وباب القاضي بالياء؛ لأن الأفصح الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاضي بالياء، . . . . .

ك بغير نون التأكيد أيضاً كذلك (**وقد يجري اضربن**)، للأمر الواحدة المخاطبة (**مجراه**)، أي مجرى هل تضربن لأن النون فيه نون خفيفة مثلها والأكثر أن يكتب بالألف لفوات الأمرين المذكورين الآن (**ومن ثم كتب باب قاض**)، مما حذف ياؤه لأجل التنوين (**بغير ياء**)، لأن الوقف عليه بغير الياء (**و**)، كتب (**باب القاضي**)، مما يكون الياء ثابتة فيه لعدم التنوين (**بالياء**)، فإن الوقف عليه بالياء (**على الأفصح فيهما**)، أي في البابين . . . .

ل قوله: (**على هذا الأصل**) وهو أن يكتب على صورة الوقف ض. قوله: (**لم يعرف الحاذق**) أي لم يعرف أنه يؤكد بالنون الخفيفة أم لا بخلاف المفرد المذكور فإنه لو كتب بالألف يلتبس لعدم الالف في حال عدم التأكيد. قوله: (**وقد يجري اضربن مجراه**) أي مجرى المذكور ها هنا من الألفاظ في أنه يكتب على لفظ اضربن لا بالألف.

قوله: (**لفوات الأمرين**) أي لأنه يتبين التأكيد بكتابة النون ألفاً ولا يعسر تبيين هذا الأصل وأجيب عن الالتباس بأمر الاثنين بأن الالتباس المحذور هو الواقع بين المؤكد وغير المؤكد من الكلمة ألا ترى أن اضربا أمراً لهما يلتبس بتثنية الماضي من الإضراب من معروفه ومجهوله وبتثنية الحاضر منه مذكراً ومؤنثاً ولا يحترز من مثله انتهى. فليتأمل.

قوله: (**ولأجل ما ذكرنا**) من أن معنى الكتابة على الابتداء لوقف.

قا تأكيد كهي بالتأكيد عند الوقف، وهذا بخلاف المفرد المذكر، فإنه لو كتب بالألف لم يلتبس المؤكد بغيره، لعدم الألف، حال عدم التوكيد، (وقد يجري اضْرِبن) أمرا للواحد (مجراه)، أي مجرى ما خرج عن القياس، فيكتب بالنون، لأنّ نونها نون خفيفة، مثل ذلك، ولخوف التباسه بالمثنى، والأكثر ما مرّ من كتابته بالألف، لانتفاء الأمرين اللذين كان المنع لهما، وهما عسر تبينه، وعدم تبيّن قصدها، (ومِن ثَم) أي ومن أجل أنّ مبنى الكتابة على الإبتداء والوقف (كُتب باب قاضٍ) مما حذف ياؤه للتنوين رفعا وجرا (بغير ياء، و) كتب (باب القاضي) مما ثبتت ياؤه، لعدم التنوين (بالياء على الأفصح فيهما)،

وَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: بِزيدٍ ولِزَيدٍ وكزَيدٍ مُتَّصِلاً به؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَف عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْو: مِنْكَ ومِنْكُم وضَرَبَكُم مُتَّصِلاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ. وَالنَّظَر بعد ذَلِك............................

ومن ثَمَّ كتب حرف الجر في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً؛ لأنه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يتبدأ به.

قوله: **(والنظر بعد ذلك)** في شيئين الأول:........................

(ومن ثم كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد)، مما دخل على أوله حرف جر موضوع على حرف واحد **(متصلاً)**، به **(لأنه لا يوقف عليه وكتب نحو منك ومنكم وضربكم متصلاً)**، به **(لأنه لا يبتدأ به)**، لأن الضمائر المتصلة إنما تتصل بما قبلها.

(والنظر بعد ذلك) في شيئين..............................

قوله: **(ومن ثَمَّ)** أي من أجل الأصل المذكور.

قوله: **(كتب حرف الجر)** قد استقر أن الخط تابع لحكمي الابتداء والوقف وقد علم أن الابتداء بالكلمة يقطعها عما قبلها والوقف عليها بيقطعها عما بعدها فلزم من هذين الأصلين أن الكلمة إذا لم يصح الابتداء بها أو لم يصح الوقف عليها لا تفرد في الخط. قوله: **(لا يتبدأ به)** أي بهذا الكاف ونحوه سيد أو بنحو الكاف في منك وكم من منكم ض.

قوله: **(والنظر بعد ذلك)** أي بعد تحقيق ما تقدم تأصيله من باب الخط كما في شرح المصنف. قوله: **(والنظر بعد ذلك)** أي بعد ما أصلناه من الأصل المذكور أو بعد تقرير ما قلنا أو بعد النظر فيما له صورة تخصه ض.

للوقف عليها بذلك، (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك أيضاً (كُتب) حرف الجر الموضوع على حرف واحد (نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً) بمجروره، (لأنه لا يوقف عليه)، لكونه على حرف واحد، بخلاف نحو من زيد، وعن زيد، لكونه على حرفين، (وكُتب الضمير نحو منك ومنكم وضَرَبَكُم متصلاً) بما قبله، (لأنه لا يُبتدأ به)، لكونه ضميراً متصلا، (ومن ثَم)، أي ومن أجل ذلك (كتب وأتوا وفأتوا بغير ياء) بعد الهمزة، لأنّ كلا منهما لا يُبتدأ به، للزوم الوقف على واو العطف وفائه، وهو ممتنع لكونه على حرف واحد، (و) كتب (ثم ائتوا بالياء) لانتفاء ذلك إذ يصح الوقف على ثم، لكونه على حرفين، وقوله آخرا: ومن ثمّ إلى آخره موجود في نسخة، ولم أر من شرحه، فهذه قاعدة يجب رعايتها في الخط.

(والنظر بعد ذلك) في شيئين..............................

فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخُصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلٍ، أَو زِيَادَةٍ أَو نقص أَو بَدَلٍ. الأول: الْهمزَةُ، وَهُوَ أَوَّلٌ، ووسط، وَآخر.

الأول: ألف مُطلقاً نَحْو: أَحَدٍ وَأُحُدٍ وإِبِلٍ.

جار فيما لا صورة له تخصه، والثاني: فيما خولف فيه الأصل إما بوصل أو زيادة أو نقص أو إبدال الأول المهموز أي ما فيه الهمزة وهمزته إما في أوله أو وسطه أو آخره، فإن كانت في أوله فتكتب ألفاً مطلقاً أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة كأحد وأحد وإبل وسواء كانت همزة قطع كما ذكرنا أو همزة وصل كأنصر واعلم وسواء كانت أصلية كما في إبل أو منقلبة كما في أحد، وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهو

نقره **(فيما لا صورة له تخصه وفيما خولف)**، فيه الأصل **(بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز)**، وهو ما فيه همزة **(وهو أول ووسط وآخر الأول ألف)**، في الكتابة **(مطلقاً)**، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت همزة قطع أو همزة وصل وسواء كانت أصلية أو منقلبة أو زائدة **(مثل أحد وأحد وإبل)**، وأكرم وأنصر وأعلم وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهي أخف حروف اللين فأبدلت ألفاً في الخط للتخفيف لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الخط أيضاً وهذه

جما قوله: **(الأول فيما لا صورة له)** بل له صورة مشتركة تستعار له صورة غيرها تحته أمران أن يكون صورة مشتركة كلؤم ويئس وأحمر فإن صورة الهمزة فيها مشتركة بينها وبين الألف والواو والياء وأن لا يكون له صورة نحو الخبء.

قوله: **(كأنصر واعلم)** لم يمثل بما أوله همزة وصل مفتوحة كأيمن لقلته.

قوله: **(وذلك [illegible] الهمزة)** الأولى أن يقال لأن الألف نوعان ساكنة وهي المسمى بالألف ومتحركة وهي المسمى بالهمزة فكتب ها هنا الهمزة بصورة الألف لأمر اللبس إذ لا يمكن الابتداء بالساكن ض.

أنفا (فيما لا صورة) له (تخصـ[illegible]، بل له صورة مشتركة، أو يُستعار له صورة غيره، (وفيما خُولِف) فيه الأصل المذكور [illegible]صل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول)، وهو ما لا صورة له تخصه. المهموز: أي ما فيه همز، (وهو) أي همزُهُ (أول ووسط وآخر)، الهمز (الأول) صورته (ألف) في الخط (مطلقا)، أي سواء أكان مفتوحا أم مضموما أم مكسورا، وسواء أكان همزة قطع، أم همزة وصل، وسواء أكان أصلاً، أم منقلبا، أم زائدا، (مثل أَحَدٍ وأُحُدٍ وإبِلٍ)، وأَكرِمْ وانْصُرْ واعلَمْ، لأنّ الهمزة تشارك الألف في المخرج، وهي أخف حروفَ اللين، فأبدلت ألفاً في الخط للتخفيف، لأنه كما هو

وَالْوسطُ: إِمَّا سَاكنٌ، فَيُكْتبُ بِحرف حَرَكَة مَا قبله، مثل: يَأْكُلُ ويُؤْمنُ وَبِئْسَ، وَإِمَّا متحرك قبله سَاكن فَيُكْتَبُ بِحرف حركته مثل: يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويُسْئِمُ، وَمِنْهُم من يحذفها إِن كَانَ تخفيفها بِالنَّقْلِ. . . . .

ﮒ أخف الحروف فأبدلوها في الخط للتخفيف؛ لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضاً، وهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظاً لما مر لكن أمكن تخفيفها خطًّا فخففوها لئلا يفوت الغرض أجمع، وإن كانت في وسطه فتكتب على نحو ما تخفف ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة فتكتب بحرف حركة ما قبله مثل يأكل ويؤمن وييئس؛ لأن تخفيفها كذلك وإن كانت متحركة فما قبلها إما ساكن أو متحرك فإن كان ساكناً فتكتب بحرف حركتها نحو يسأل ويلؤم ويسئم. ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل كمثله . . . .

ﮓ الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظاً فخففت خطاً (**والوسط أما ساكن**)، متحرك ما قبلها (و)، نكتب (**بحرف حركة ما قبله مثل يأكل**)، كتب بالألف لأن حركة ما قبلها فتحة (**ويومن**)، كتبت بالواو (**وبيس**) كتبت بالياء (**وأما متحرك قبله ساكن فـ**)، تكتب (**بحرف حركته مثل يسأل**)، كتبت بالألف (**ويلؤم**)، بالواو (**ويسئم**)، بالياء (**ومنهم من يحذفها**)، قبل التخفيف (**إن كان تخفيفها بالنقل**)، نحو مسلة . . . .

ﮔ قوله: (**فأبدلوها**) أي كتبوا صورتها ألفاً. قوله: (**لما مر**) أي في أول تخفيف. قوله: (**لما مر**) في تخفيف الهمزة حيث قال وشرطه أن لا يكون مبتدأ بها ض. قوله: (**لئلا يفوت الغرض**) وهو التخفيف اللفظي والخطي. قوله: (**ويسأم**) أي جعله يسأم.

قوله: (**ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل**) قال أبو حيان هذا هو الأحسن والأقيس قال وقد كتب حروف من هذا القبيل في القرآن وهو ﴿يسألون عن أنبائكم﴾

ﮕ مطلوب في اللفظ، مطلوب في الخط أيضاً، وهذا الهمز لا يمكن تخفيفه لفظاً، فخفف خطا، لئلا يفوت الغرض أجمع.

(و) الهمز (الوسط إمَّا ساكن، فـ) تكتب (بحرف حركة ما قبله)، على نحو ما يخفف ساكناً، (مثل يأكل)، يكتب بألف، لأنّ حركة ما قبله فتحة، (ويومن) يكتب بواو، لأنّ حركة ما قبله ضمة، (وبيس) بياء، لأنّ حركة ما قبله كسرة (وإمَّا متحرك قبله ساكن، فـ) تكتب (بحرف حركته) سواء أخفف بالنقل أم بغيره، (مثل يسأل) فيكتب بألف، (ويلؤم) بواو (ويُسْئِم) بياء، (ومنهم من يحذفها) أي الهمزة (إنْ كان تخفيفها بالنقل) نحو مسلة، . . . .

أَو الْإِدْغَام، وَمِنْهُم من يحذف الْمَفْتُوحَة فَقَط، وَالْأَكْثَر على حذف الْمَفْتُوحَة بعد الْألف، نَحْو: سَاءَلَ، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَإِمَّا متحرك وَقَبله متحرك فَيُكْتبُ على نَحْو مَا يُسهَّل، فَلذَلِك كُتِبَ. .

نُك أو بالإدغام كما في شيء. ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو ساءل ومنهم من يحذفها في الجميع، وإن كان ما قبلها متحركاً وهي متحركة فتكتب على نحو ما تخفف به فذلك كتب. . . . .

نق **(أو الإدغام)**، نحو سو وشي لأن في النقل حذفاً في اللفظ وفي الإدغام كالحذف فحذفت في الخط أيضاً **(ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو سأل)**، **(ومنهم من يحذفها في الجميع)**، سواء كانت الهمزة مفتوحة أو لا وسواء كانت المفتوحة بعد الألف أو لا **(وإما متحرك وقبله متحرك فتكتب على نحو ما يسهل)**، به ويخفف **(فلذلك كتب** . . . .

كر [الأحزاب: ٢٠]؛ لأنه قرئ يسألون تكتب لألف لأجل ذلك. قوله: **(أو بالإدغام)** كما في شيء تخفيف مثل هذه الهمزة بالإدغام وجه والمشهور أنه بالنقل كما تقدم في باب التخفيف على أن الكلام في المتوسط ومثل المصنف في شرحه بسوة وهو من ذلك القبيل لكنها في حكم المتوسطة كما سيأتي وأولى منهما التمثيل بخطية وإن لم تكن همزتها متوسطة حقيقة.

قوله: **(ومنهم من يحذف المفتوحة فقط)** أي تخفيفاً لكثرة وقوعها وزاد أبو حيان مذهباً آخر وهو جعل صورة الهمزة الألف على كل حال قال وهو أقل استعمالاً.

قوله: **(كما في شيء)** فإنه يخفف بالإدغام أيضاً فيقال شيء ض.

قوله: **(نحو ساءل)** على وزن ضارب من المفاعلة ولا يحذفون الهمزة بعد ساكن آخر.

قوله: **(ومنهم من يحذفها)** أي الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها في الجميع سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام وسواء انفتحت أو انكسرت أو انضمت أمكن النقل أو لم يمكن كان فيها ألف أو لا. قوله: **(على نحو ما تخفف به)** أي إن كان تخفيفها بالواو وكتب بالواو

قً (أو الإدغام) نحو خطية وسوءة، إذ في كل منهما حذف في اللفظ، فحذف في الخط أيضاً، (ومنهم من يحذف) الهمزة (المفتوحة)، لكثرة مجيئها (فقط)، أي دون المضمومة والمكسورة، لقلة مجيئها، (والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو ساءَل) بوزن ضارب من المفاعلة، ولا تحذف الهمزة بعد ساكن غير الألف، (ومنهم من يحذفها) أي الهمزة (في الجميع)، أي جميع أحوالها، من كونها مفتوحة أو لا، وكونها مخففة بالنقل، أو بالإدغام، أو بغيرهما، وكون المفتوحة بعد ألف أوْ لا.

(وإمّـا متحرك، وقبله متحرك، فيكتب على نحو ما يُسَهَّل) ويخفف، (فلذلك كـتـب. . . . .

نَحو: مُؤَجَّلٍ بِالْوَاو، وَنَحْو: فِئَةٍ بِالْيَاءِ، وَكُتِبَ نَحْو: سَأَلَ ولَؤُمُ ويَئِسَ، وَمن مُقْرِئِكَ ورُؤُوْسٍ بِحرف حركته، وَجَاء فِي سُئِلَ ويُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ. . . . .

نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء لما عرفت أن تخفيفها كذلك، وكتب نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤوس بحرف حركته لما عرفت أن تخفيفها بأن تجعل بين بين المشهور، وجاء في سئل ويقرئك القولان وهما أن تكتب إما بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها لما عرفت من الخلاف في أن تخفيفها بأن يجعل بين بين المشهور أو البعيد.

وإن كانت الهمزة في آخره فإما أن يكون بحيث لا يجوز الوقف عليها لاتصال

نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء) لما عرفت أن تخفيفها كذلك **(وكتب نحو سأل)**، بالألف **(ولؤم)** بالواو **(ويئس ومن مقرئك)**، بالياء **(ورؤس)** بالواو وإليه أشار بقوله **(بحرف حركته)**، لأن تخفيفها بأن تجعل بين بين المشهور **(وجاء في نحو سئل)**، مما كانت الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموم **(ويقرئك القولان)**، وهما أن تكتب بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها لأن في تخفيفها خلافاً في أن يجعل بين بين المشهور أو غير المشهور. . . . .

وإن كان بالياء فبالياء وإن كان بالألف فبالألف.

قوله: **(إما بحرف حركتها)** وهو الأفصح ض.

قوله: **(بين بين المشهور)** وهو الأفصح ض.

قوله: **(فإن كان ساكناً حذفت)** أي سواء كان حرفاً صحيحاً كما مثل أو حرف علة زائد للمد نحو نبي ووضوء وسماءا وغير زائد نحو سوء وشيء. قوله: **(فإن كان ساكناً حذفت)** لأن تخفيفها بالحذف.

نحو مُوجل بالواو ونحو وفية بالياء) لأمر أنّ تخفيفها كذلك، وكتب نحو سَأل ولَؤُم ويَئِس، ومِن مُقْرِئك ورَؤُوف بحرف حركته فيكتب في الأول بألف، وفي الثاني والخامس بواو، وفي الثالث والرابع بياء لِما مرّ أنّ تخفيفه بأن يجعل بين بين المشهور، وفي نسخة بدل رؤوف رؤوس، وهي أولى، إذ بها تكمل أقسام الهمز، لأنّ رؤوف ولؤم من نوع واحد، (وجاء في) نحو (سُئِل ويُقْرِئك) مما همزه (مكسورة)، وقبله مضموم أو عكسه (القولان)، وهما أنْ يكتب بحرف حركته، أو بحرف حركة ما قبله، لِما مرّ من الخلاف في أنّ تخفيفه بأن يُجعل بين بين المشهور أو البعيد.

وَالْآخِرُ: إن كَانَ مَا قبله سَاكِناً حُذِفَ نَحْو: خَبْأً وخَبْءٌ وخَبْءٍ، وَإِن كَانَ متحركاً كُتِبَ بِحرف حَرَكَةِ مَا قبله كَيفَ كَانَ، مثل: قَرَأَ ويُقْرِىءُ ورَدُؤَ، وَلم يَقْرَأْ وَلم يُقْرِىءْ وَلم يَرْدُؤ.

جار: غيرها أو لا تكون كذلك، فإن لم تكن كذلك فما قلبها إما ساكن أو متحرك فإن كان ساكناً حذفت نحو هذا خبء، ورأيت خبئاً، ومررت بخبء، وليس الألف في رأيت خبأ بصورة الهمزة وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً من التنوين مثلها في رأيت زيداً وإن كان ما قبلها متحركاً كتبت بحركة ما قبلها كيف كانت الهمزة أي سواء كانت متحركة أو ساكنة مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ، ولم يردؤ يقال ردء الشيء يردؤ ردأة فهو ردئ، ....

نقره: **(والآخر إن كان ما قبله ساكناً حذف نحو خبئاً وخبء وخبء)**، وليست الألف في رأيت خبئاً صورة الهمزة وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً عن التنوين مثلها في رأيت زيداً **(وإن كان)**، ما قبلها **(متحركاً كتب بـ)**، حرف **(حركة ما قبله كيف كانت الهمزة)** أي سواء كانت ساكناً أو متحركاً مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً **(مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ)**، وهذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها، وأشار إلى القسم الذي لا يجوز الوقف عليها بقوله.............

كما: قوله: **(ورأيت خبأ)** وفي المعرفة أيضاً رأيت الخبأ.

قوله: **(وليس الألف في رأيت خباء)** أي ونحوه كني ووضوء وشي وسوء المنصوبات، وكذا نحو سماء المنصوب عند جمهور البصريين وكتبه عند الكوفيين وبعض البصريين بألف واحدة فلا صورة للتنوين أيضاً عند هؤلاء.

قوله: **(اي سواء كانت متحركة)** مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

أقم: (و) الهمز (الآخِر إنْ كان ما قبله ساكناً حُذف)، نحو خَبْئاً وخَبْءٌ وخَبْءٍ بالنصب والرفع والجر، وليست الألف في رأيت خبأً صورة الهمز، وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً من التنوين مثلها في رأي زيداً.

(وإنْ كان) ما قبله (متحركا كتب بـ)حرف (حركة ما قبله كيف كان) هو، أي متحركا كان أو ساكناً مفتوحا أو لا، (مثل قَرَأ ويُقْرِئ، ورَدُؤَ، ولم يقرأ، ولم يُقْرِئ، ولم يَرْدُؤْ)، هذا إن كان الهمز المتطرف يوقف عليه.

والطرف الَّذِي لَا يُوْقَفُ عَلَيْهِ لاتصال غَيره كالوسط، نَحْو: جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ، وَنَحْو: رِدَاءَكَ ورِدَاؤُكَ ورِدَائِكَ، وَنَحْو: يَقْرَؤُهُ ويُقْرِئُكَ، إِلَّا فِي نَحْو مقروءةٍ، بِخِلَاف الأول الْمُتَّصِل به،

ك أي فاسد هذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها وإن كانت بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل أو تاء تأنيث فهي كالهمزة المتوسطة فمن كتبها هناك بصورة كتبها ها هنا كذلك، ومن أسقط أسقط والأمثلة في المتن، واستثنى نحو مقروة وبرية فإنهم كتبوه بحذفها كأنهم راعوا تخفيفها حيث قالوا مقروة وبرية، وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول واتصل بها غيرها فإنها لا تكون

ج **(والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره)**، من ضمير متصل أو تاء تأنيث **(كالوسط)** فمن كتبها في الوسط بصورة كتبها هنا كذلك ومن أسقط أسقط **(نحو جزأك وجزؤك وجزئك)**، مما كان الأول منه مضموماً كتبت الهمزة في هذه الصورة بالألف والواو والياء **(ونحو رداأك ورداؤك ورداِئك)**، مما كان الأول منه مكسورة **(ونحو يقرؤه ويقرئك)**، مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح أو مكسور **(إلا في مقروة وبرية)**، فإنه كتبت بالهمزة وبحذفها كأنه روعي تخفيفها حيث قالوا مقروة وبرية **(بخلاف الأول المتصل به غيره)**، فإنه لا يكون كالوسط ولذلك تكتب بالألف كيف كان . . .

ح قوله: **(واستثنى نحو مقروة وبرية)** فإن فيهما الهمزة كالمتطرفة فكما يحذف في خبء وكذلك يحذف فيهما رعاية لصورة التسهيل فإن في التسهيل فيهما ليست للهمزة صورة؛ لأن فيهما يقلبها واو أو إدغام الواو في الواو والياء في الياء.

قوله: **(وهذا بخلاف الهمزة التي تكون في الأول الخ)** قال الشيخ نظام الدين الفرق أنك

ق (و) أمَّا (الطرف) اي الهمز المتطرف (الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره) به من ضمير متصلٍ، أو تاء تأنيث فهو (كالوسط)، أي كالهمز المتوسط، فمن كتبه ثَمَّ بصورة، كتبه هنا كذلك، ومن حذف حذف (نحو جُزْأَك وجُزْؤُك وجُزْئِك) مما همزه متحرك، وقبله ساكن غير ألف، فيكتب الهمز فيه في الأول بألف، وفي الثاني بواو، وفي الثالث بياء، أو بحذف في الثلاثة، (ونحو رِدْأك ورِدْؤُك ورِدائِك) مما همزه متحرك، وقبله ألف، فيحذف الهمز عند بعضهم، وهو الأكثر في الأول، (ونحو يَقْرَؤُه ويُقْرِئُك) مما همزه متحرك، وقبله متحرك، فيكتب الهمز فيه على نحو ما يسهل ويخفف (إلاّ في) نحو (مَقْرءة وبَرية) وسوءة وشيئك مما همزه متحرك، وقبله واو أو ياء ساكنتان زائدتان لغير الإلحاق، أو أصليتان، فإنّ همزه يكتب بحذفه، كأنهم راعو تخفيفه بالإدغام، حيث قالوا مقروّة وبريّة وسوّة وشيّك، إذ حق المدغم والمدغم فيه أنْ يُكتبا على حرف واحد، إذا كانا في كلمة، (بخلاف) الهمز (الأول المتصل به غيره)، فليس كالوسط، ولذلك

نَحْو: بِأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكَأَحَدٍ، بِخِلَاف لِئَلَّا؛ لكثرته وَكَرَاهَةِ صورته، وَبِخِلَاف لَئِنْ؛ لكثرته. وكلُّ همزَة بعْدهَا حرف مَدٍّ كصورتها . . . . .

ك كالوسط فلذلك تكتب ألفاً كيف كانت نحو: كأحد وبأحد، وكان قياس همزة لئلا أن تكتب بالألف لكنها كتبت بالياء، إما لكثرة استعماله فصارت الهمزة فيه كالمتوسطة، أو لأنه لو كتب بالألف مع حذف النون لكانت صورته لا لا فكرهوا ذلك وكتبوها بالياء وكان قياس لئن أيضاً إن تكتب بالألف لكن كتبت بالياء لكثرة استعماله وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها . . . .

ق (**نحو بأحد ولأحد وكأحد بخلاف لئلا**)، فإنها تكتب بالياء والقياس أن تكتب بالألف (**لكثرته**)، أي لكثرة استعماله فكأن الهمزة فيه متطرفة (**أو لكراهة صورته وبخلاف لئن لكثرته**)، لأنه لو كتبت بالألف مع حذف النون كان صورته لا لا ولتوالي اللامات (**وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها** . . . .

ل إذا جعلت الهمزة التي حقها الحذف تخفيفاً لكونها طرفاً ذا صورة فقد رددتها من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصلها وهو كونها على صورة الألف إلى ما هو قريب منه وهو جعلها ذات صورة ما وإن لم تكن صورتها الأصلية بخلاف ما إذا جعلت ما حقه أن يكتب بصورته الأصلية محذوفاً أو مغيراً إلى صورة الواو والياء فإنك تكون مخرجاً له عن أصله إلى غيره فلذلك لم يجعل حكم الأول حكم الوسط انتهى. قوله: (**ولذلك يكتب بالألف كيف كانت**) يستثنى همزة الوصل إذا وقعت بين فاء أو واو وهمزة هي فاء فإنها تحذف نحو فات وأمراً هلك هرباً من اجتماع ألفين مع أن الواو والفاء شديد الاتصال بما بعدهما بحيث لا يوقف عليهما دونه فخرج نحو ايتواو الذي ايتمن ومن يقول ايذن لي، ونحو واضرب وفاضرب وما أشبهها ويستثنى أيضاً مسائل أربع أخرى تأتي. قوله: (**نحو كأحد**) وكان حقه أن يكتب كأحد بالألف وبأحد بغير الألف. قوله: (**مع حذف النون**) لأن الكلمتين نزلتا منزلة كلمة واحدة فكتب صورة المدغم فيه. قوله: (**فكرهوا ذلك**) للتكرار لفظاً أو للبس بحرفي النفي ض.

قوله: (**كصورتها**) تحذف وتبقى حرف مد لكراهة اجتماع المثلين خطًّا.

ق يكتب بالألف كيف كان، كما كان يكتب بها قبل الإتصال، (نحو بأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكأَحَدٍ بخلاف لِئَلّا)، وأصله لأن لا، فإنه يكتب بعد إدغام النون في اللام بالياء، وإنْ كان القياس كتابته بالألف، كما قبل اتصال اللام به، وذلك (لكثرته) في كلامهم، فصار الهمز فيه كالمتوسط (أو لكراهة صورته) لو كتب بالألف إذ تصير صورته لألا، وبخلاف لَئِن فإنه يكتب أيضاً بالياء، وإنْ كان القياس كتابته بالألف، وذلك (لكثرته) في كلامهم.

(وكل همزة) متحركة (بعدها حرف مدٍّ كصورتها)، بأن يكون من جنس حركتها

تُحْذَفُ نَحو: خَطَأً، فِي النصب، ومُسْتَهْزِءُونَ ومُسْتَهْزِءِينَ، وَقد تُكْتَبُ بِالْيَاءِ، بِخِلَاف قَرَأَا، ويَقْرَأَانِ، لِلَّبْس، . . . .

تحذف فلذلك كتبوا نحو خطأ في حال النصب بألف واحدة وكتبوا مستهزئون بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة، وقد تكتب الهمزة في ياء مستهزئين فتكتب بياءين ولم يفعلوا في مستهزؤن كذلك كأنهم لما استثقلوا الواوين لفظاً استثقلوهما خطًّا وليس الياء في الاستثقال مثلها. فإن قيل الألف أخف من الياء فقياس ذلك أن تكتب خطأً في النسب بألفين أجيب بأنهم كرهوا صورتها مرتين بخلاف نحو قراء فإنه لو كتب بألف واحدة التبس بقرأ وبخلاف تقرآن فإنه لو كتب بألف واحدة لاتلبس بيقرأن للجمع المـؤنـث . . . .

تحذف نحو خطأ في النصب)، فإنه يكتب بألف واحدة في حال النصب **(ومستهزؤن بواو واحدة لاستثقال الواوين خطاً كاستثقالهما لفظاً (ومستهزين)**، بياء واحدة **(وقد تكتب الياء)**، في مستهزئين بياءين إذ ليس استثقال اليائين كاستثقال الواوين، وقياس هذا أن يكتب خطأً في النصب بألفين لأن الألف أخف من الياء إلا أنه كره صورته مرتين بخلاف **(قرأا ويقرأان)**، فإنه يكتب بألفين **(للبس أي للبس قرأا بواحدة وهو قرأ وللبس يقرأان**

قوله: **(نحو خطاء)** والمد الذي بعد الهمزة فيه هو الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف.
قوله: **(في حال النصب)** مع أن فيه ألفين.
قوله: **(وما فعلوا في مستهزئون كذلك)** أي لم يكتبوا الهمزة فيه واواً كما هو قياس أحد القولين السابقين بناء على أن تخفيفها بأن يجعل بين بين المشهور فلم يكتبوه بواوين وكذلك لم يكتبوها ياء كما هو قياس القول الآخر فلم يكتبوه بياء وواو. قوله: **(وليس الياء في الاستثقال مثلها)** أي فالياء أخف من الواوين وأخف من الياء والواو.
قوله: **.(بخلاف نحو قراء)** جواب سؤال مقدر.

(تحذف) هي استثقالا، لاجتماع المثلين خطاً، كما استثقلوهما لفظاً، فيحذف الأول، وهو صورة الهمزة (نحو خَطَأً في النصب)، فيكتب بألف واحدة، هي ألف التنوين، (و) نحو (مُستهزِؤن) فيكتب بواو واحدة، هي واو الجمع، وتحذف الواو التي هي صورة الهمزة الملفوظة، وذلك لاستثقال الواوين خطا، كاستثقالهما لفظاً، (و) نحو (مستهزِءِين) فيكتب بياء واحدة، هي ياء الجمع، وتحذف الياء التي هي صورة الهمزة الملفوظة، (وقد تكتب الياء) فيه، فيكتب بيائين، لأنّ اجتماعهما أهون من اجتماع الواوين، وقياسه أنْ يكتب خطأً في النصب بألفين، لأنّ الألف أخف من الياء، إلّا أنهم كرهوا صورتها مرتين، (بخلاف قَرَأا، ويَقْرَآان) فيكتب كل منهما بألفين . . . .

وَبِخِلَاف مُسْتَهْزَئَيْنِ، فِي الْمثنى؛ لعدم الْمَدّ، وَبِخِلَاف نَحْو: رِدَائِيْ، وَنَحْوه فِي الْأَكْثَر؛ لمغايرة الصُّورَة، أَو لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيّ، وَبِخِلَاف نَحْو: حِنَّائِيٍّ. . . . .

ج: وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى فإنهم كتبوه بيائين ولم يكتبوا مستهزئين في الجمع بيائين فرقاً بينهما وكان الجمع أولى بالتخفيف؛ لأنه أثقل وبخلاف نحو ردائي فإنهم كتبوه بيائين؛ لأن الياء الأولى مخالفة للياء الثانية في الصورة أو لأن أصل يائه الفتح فروعي ذلك فكأنه لم تجتمع الهمزة مع حرف مد اعتباراً بالأصل وبخلاف نحو خبائي

ن: **بالجمع المؤنث وهو يقرأن)** (وبخلاف مستهزيين في المثنى لعد المد)، لأن الياء ما قبلها مفتوح **(وبخلاف ردائي)**، ونحوه فإنه يكتب بياءين **(في الأكثر لمغايرة الصورة)**، لأن الياء الأولى مغايرة للثانية في الصورة **(أو للفتح الأصلي)**، لأن أصل ياء المتكلم الفتح فكأنه لم يجتمع الهمزة بعدها حرف مد **(وبخلاف نحو حنا بي)**،

ح: قوله: **(ولم يكتبوا مستهزئين في الجمع بياءين)** أي في الرسم المشهور كما مر آنفاً.
قوله: **(لأنه أثقل)** أي لما فيه من توالي الكسرتين والياء. قوله: **(فرقاً بينهما)** أي التثنية والجمع. قوله: **(نحو ردائي)** مما أضيف إلى ياء المتكلم.

قوله: **(فإنهم كتبوه بيائين)** أي في الأكثر كما في المتن وجرى علي الشارحون ومثله نحو حياي. قوله: **(مخالفة)** لأن الثانية متطرفة ذات بطن. سيد. بخلاف الأولى فإنه لا بطن لها.

قوله: **(الثانية في الصورة)** فليست صورة الهمزة كصورة الياء.

قوله: **(أو لأن أصل بابه الفتح)** تقدم في الوقف أن هذا أحد وجهين وأن الأولى عند نجم الأئمة رضي الدين أن أصلها الإسكان.

قوله: **(وبخلاف نحو خبائي)** أي في الأكثر وبعضهم يكتبه بياء واحدة.

ق: (لِلَبْس) عند حذف إحديهما بالواحد المذكر، وهو قرأ، وبجمع المؤنث وهو يقرأْنْ، (وبخلاف نحو مُستهزِئَيْن في المثنى)، فيكتب بيائين (لعدم المدّ) بعد الهمز، وللفرق بينه وبين مستهزين في الجمع، فإنه يكتب بياء واحدة في الأكثر، وكان الجمع أولى بالتخفيف، لأنه أثقل، (وبخلاف نحو رِدائِي) مما أُضيف إلى ياء المتكلم، فيكتب بيائين (في الأكثر لمغايرة الصورة)، أي لتغايرهما في الصورة، (أو للفتح الأصلي)، لأنّ أصل ياء المتكلم الفتح كهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغيرهما مما وضع على حرف، فكأنّ الهمزة لم تجتمع مع حرف مد اعتبارا بالأصل، (وبخلاف نحو حِنَّائِيٍّ) فيكتب

فِي الْأَكْثَر؛ للمغايرة وَالتَّشْدِيد، وَبِخِلَاف لم تَقْرَئِيْ؛ للمغايرة واللَّبْسِ.

وَأما الْوَصْل: فقد وصلوا الْحُرُوف وَشِبْهَهَا بِمَا الحرفية، . .

ج: للمغايرة بين صورة الياءين وللتشديد الذي يذهب بالمد؛ ولأنهم قد حذفوا إحدى اليائين في المشددة فكرهوا حذف الياء الأخرى التي هي صورة الهمزة وبخلاف لم تقرئي للواحدة المخاطبة من قرأ يقرأ فإنه يكتب بياءين للمغايرة المذكورة ولئلا يلتبس بتقرى مضارع قرى. قوله: **(وأما الوصل)** قد ذكرنا أن النظر بعد ذلك في شيئين فلما فرغ من الأول وهو ما لا صورة له تخصه شرع في الثاني وهو ما خولف فيه الأصل المقرر في الخط فنقول أقسامه أربعة: الوصل، والزيادة، والنقص، والإبدال.

أما الوصل فإنهم وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية. . . . .

ف: وجبا بي يكتب بياءين **(في الأكثر للمغايرة)**، أي لمغايرة صورة الياءين كما ذكرناه **(والتشديد)**، الذي يذهب بالمد **(وبخلاف نحو لم تقربي)**، للواحدة المخاطبة من قرأ فإنه يكتب بيائين **(للمغايرة)**، المذكورة **(أو اللبس)**، بتقرى مضارع قرى.

ولما فرغ من الأول وهو ما لا صورة له تخصه شرع في الثاني هو ما خولف فيه لأصل وهو أربعة أقسام بقوله **(وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها)**، من الأسماء اللازمة البناء **(بما الحرفية**. . . . .

ك: قوله: **(فإنهم وصلوا الحروف وشبهها)** أي من أسماء الشرط والاستفهام ووصلوا بما المصدرية، قل أيضاً وشذ وصل بئس بها قيل اشتروا وخلفتموني اتباعاً للرسم السلفي قال بعض المغاربة كتبت ﴿نعما﴾ [النساء: ٥٨] في المصحف متصلة لأجل الإدغام وحملت بئسما عليها. قوله: **(وشبهها بما الحرفية)** من الأسماء التي فيها معنى الشرط والاستفهام.

غ: بيائين (في الأكثر للمغايرة) المذكورة، (والتشديد) الذي يذهب المد، ولأنهم حذفوا إحدى اليائين في المشدد، فكان حذف الياء الأخرى، التي هي صورة الهمزة مستكرها (وبخلاف نحو لم تَقْرَئي) للمخاطبة من قرأ، فيكتب بيائين (للمغايرة) المذكورة، (أو اللبس) بتَقْرِي للمخاطب أو للغائبة مضارع قَرَى.

ولمَّا فرغ من الأول، وهو ما لا صورة له تخصه، شرع في الثاني، وهو ما خولف فيه الأصل، وهو أربعة أقسام، كما مرّ فقال:

الوصـل: (وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها) من الأسماء اللازمة للبناء

نَحْو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه: ٩٨] وأينما تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلَاف: إِن مَا عِنْدِي حسنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وكل مَا عِـنْـدِي حـسـنٌ، . . . .

جـ نحو: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ﴾ [الكهف: ١١٠]، وأينما تكن أكن، وكلما أيتني أكرمتك بخلاف ما الاسمية نحو أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني، وكل ما عندي حسن فإنهم لم يصلوها وذلك لأنهم رأوا الحرف كالتتمة للاسم الذي قبله فوصلوه به، بخلاف الأسماء فإنها مستقبلة بالدلالة فلذلك لم يصلوها، . . . .

ن **نحو إنما إلهكم الله وأينما تكن أكن وكلما أتيتني أكرمتك)**، فإن ما المتصلة بهذه الكلمات حرف لأن ما الحرفية لعدم استقلالها كالجزء مما قبلها فوصلت به (**بخلاف أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن)**، فإن ما المتصلة بهذه الكلمات اسم والاسم مستقل فلم يكن كالجزء مما قبلها ففصلت عنه. . . . .

ك قوله: (**بخلاف ما الاسمية**) جاء وصل أن بها في رسم المصاحف كثيراً قالوا إنما لم يفصل فيه إلا في نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ﴾ [الذاريات: ٥]، وأما إنما توعدون في الطور، ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فمتصل رفع كيداً أو نصب.

قوله: (**ما الاسمية**) وبخلاف ما المصدرية وإن كانت حرفاً عند الأكثر نحو أن ما صنعت عجب أي صنعك تنبيهاً على كونها مع بعدها كاسم واحد فهي من تام ما بعدها لا ما قبلها.

قوله: (**وذلك لأنهم**) أي وصلهم ما الحرفية بالحروف وشبهها وعدم وصلهم ما الاسمية بذلك. قوله: (**كالتتمة**) للاسم الأولى أن يقول للفظ ليشمل ما المسبوقة بالحروف نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه: ٩٨].

قوله: (**بخلاف الأسماء**) أعم من أن يكون ما الاسمية أو غيرها.

قـ مما هو بمعنى الشرط، أو الاستفهام (بما الحرفية، نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ﴾ [طه: ٩٨]، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتني أكرمتك)، وأينما صنعت، لعدم استقلال الحرف بنفسه في الدلالة، فكان كالتتمة لِما قبله، وما في الأربعة حرف، وهي في الأول زائدة كافة، وفي الثاني زائدة فقط، وفي الأخيرين مصدرية، (بخلاف) ما الإسمية، لاستقلالها بنفسها في الدلالة نحو: (إنّ ما عندي حَسن، وأينَ ما وعدتني، وكل ما عندي حَسن)، وبخلاف ما المصدرية المتصلة بما ليس فيه معنى شرط أو استفهام، وإنْ كانت حرفاً عند كثير، نحو: إنّ ما صنعت عجبٌ، أي صُنْعُك، تنبيهاً على كونها من تمام ما بعدها، لا ما

وَكَذَلِكَ: مِنَ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقد تُكتبان متصلتين مُطلقاً؛ لوُجُود الْإِدْغَام، ....

ش وكذلك من وعن، إذا وقعت بعدهما لفظة ما إن جعلت ما حرفية وصلت وإلا فصلت وقد يكتب ما سكن ما قبله من نحو مما وعما متصلاً لوجوب الإدغام..........

ش (**وكذلك من ما وعن ما في الوجهين**)، إذا وقع بعدهما لفظة ما إن جعلت ما حرفا وصلت وإن جعلت اسماً فصلت (**وقد تكتبان متصلين مطلقاً**)، أي سواء كانت حرفاً أو اسماً (**لوجوب الإدغام**)، أي إدغام نونهما في ميم ما فكأنهما كلمة واحدة........

ق قوله: (**وكذلك من وعن**) مثلهما في.

قوله: (**إن جعلت ما حرفية وصلت**) أي ولو كانت زائدة نحو مما خطاياهم عما قليل.

قوله: (**وإلا فصلت**) يشمل الاستفهامية والموصولية، والشرطية، والموصوفة، وهو مقتضى القياس في الآخر بين واحد المذاهب في الموصولة، وإليه ذهب المغاربة وقيل فيها الغالب الوصل ويجوز الفصل واختاره ابن مالك، وممنوع في الاستفهامية بل الواجب الوصل نحو مم هذا الثوب: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ومما توصل المذكورات به من مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة نحو أخذت ممن أخذت منه أو استفهامية نحو ممن أنت أو شرطية نحو ممن تأخذ درهماً منه قال ذلك ابن مالك وسيأتي في المتن أنه ليس بقياس.

قوله: (**وقد يكتب ما سكن قبله**) أي نون أي يكتب نون من وعن قبل ما اسمية كانت أو حرفية على سبيل الاتصال.

قوله: (**لوجوب الإدغام**) الذي هو غاية الاتصال اللفظي فناسب أن يكتب في الخطب أيضاً متصلاً.

قن قبلها، (وكذلك) أي، ومثل ذلك (مِن ما، وعن ما)، ونحوهما كفي ما (في الوجهين)، أي في أنه إنْ وقع بعد الجار المذكور ما وصلت به إنْ كانت حرفا، وفصلت إنْ كانت اسماً، أي وغير استفهامية، (وقد تكتبان) أي مِن وعَن (متصلتين) بما (مطلقا)، أي سواء أكانت حرفاً أم اسماً، (لوجوب الإدغام) لنونهما في ميمها، وهو متصل لفظاً، فناسب الاتصال خطا أيضا ويأتي ذلك فيما أشبههما، نحو كما جئت به، وهذا أحسن أمَّا اشتريته.

ولَم يَصِلوا مَتى؛ لما يلْزم من تَغْيِير الْيَاء، ووصلوا (أَن) الناصبة لِلْفِعْل مَعَ (لَا)، بِخِلَاف المخففة نَحْو: عَلِمْتُ أَن لَا يقوم، ووصلوا (إِن) الشّرطِيَّة بـ (لَا) وَ(مَا) نَحْو: . . . .

ولم يصلوا متى بما الحرفية، وإن كانت مثل أين لما يلزم من قلب الياء ألفاً فيقع الوهم فيها، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا نحو لئلا يعلم بخلاف المخففة نحو علمت أن لا يقوم فرقاً بينهما ولم يعكسوا إما لقلة هذه، والكثير بالتخفيف أولى، وإما لأن أصل هذه التشديد فكرهوا أن يزيدوها إخلالاً بالحذف، ووصلوا أن الشرطية بلا وما نحو. . . . .

(ولم يصلوا متى)، بما الحرفية وإن كانت مثل أين **(لما يلزم من تغيير الياء)**، أي صورة الياء وهي الألف التي في متى لأنه لو وصلت لصارت بمنزلة الجزء وصارت الألف كأنها في الوسط والألف الواقعة في الوسط إنما تكتب بالألف لا بالياء فيقع الوهم فيها **(ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا)**، في نحو لئلا يعلم **(بخلاف)**، أن **(المخففة نحو علمت أن لا تقوم)**، فإنها لم توصل مع لا للفرق بين الناصبة والمخففة ولم يعكس لكثرة الأولى دون الثانية والكثير بالتخفيف أولى **(ووصلوا أن الشرطية بلا وما نحو. . . . . .**

قوله: **(لما يلزم من قلب الياء)** أي لما يلزم من تغييرها من الصورة التي كانت متطرفة عليها إلى صورتها متوسطة، ومن ذلك القياس في أول النظر إليها.

قوله: **(فيقع الوهم فيها)** لالتباسه بالمصدر الميمي من نام في حال النصب نحو رأيت مناماً ض. قوله: **(ووصلوا أن الناصبة للفعل)** التفرقة بين الناصبة في المخففة مذهب ابن قتيبة واختاره ابن السيد، قال أبو حيان وغيره: والصحيح كتب أن مفصولة من لا مطلقاً.

قوله: **(وإما لأن أصل هذه)** أو لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظاً من حيث كونها الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديراً لدخولها في ضمير شأن مقدر. قوله: **(إخلالاً بالحذف)** أي حذف النون.

(ولم يصلوا متى) بما الحرفية، إذ الاسمية لا يقع بعدها، نحو متى ما تركب أركب، وإنْ كانت مثل أين، لقلة استعمالها معها، و(لِما يلزم من تغيير الياء) بأن تقلب ألفاً، فتكتب متا ما، كما في علام وإلام، فتكون ما كالجزء، وتصير الياء كأنها في الوسط، والياء الواقعة في الوسط إنما تكتب بالألف لا بالياء، فيقع الوهم فيها، (ووصلوا أنْ الناصبة للفعل مع لا) نحو لئلا، (بخلاف) أن (المخففة، نحو علمت أن لا يقوم)، فلم يصلوها معها، فرقاً بينهما، ولم يعكسوا لكثرة الأُولى، وقِلة الثانية، والكثير بالتخفيف أَوْلَى، ولأنّ الثانية أصلها التشديد، فكرهوا أنْ يزيدوها إخلالاً بالحذف، (ووصلوا إنْ الشرطية بلا وما نحو: . . . .

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨] وحُذِفَت النُّون فِي الْجَمِيع؛ لتأكيد الِاتِّصَال، ووصلوا يَوْمئِذٍ، وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَب الْبناء، فَمن ثَمَّ كُتبت بالهمزة يَاء، . . . .

ألا تفعلوه، وأما تخافن وحذفت النون في جميع ما ذكر أنه متصل مما سكن ما قبله، وإنما ذكر ذلك؛ لأن مطلق الوصل لا يفيد الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين أن الوصل في ذلك كله بحذف النون، وعلله بتأكيد الاتصال؛ لأن النون تحذف وجوباً لفظاً فلما قصدوا إلى الوصل حذفوها خطًّا ليوافق الخط اللفظ، ووصلوا يومئذٍ وحينئذٍ في مذهب البناء، ولذلك كتبت الهمزة ياء لأنهم جعلوها كالمتوسطة وإلا فالقياس أن تكتب

إلا ما تفعلوه وأما تخافن وحذفت النون في الجميع)، أي في جميع ما ذكر أنه متصل وإنما ذكر ذلك لأن مطلق الوصل لا يفيد إلا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين أن الوصل في ذلك كله بحذف النون **(لتأكيد الاتصال)**، وذلك لأن النون حذفت وجوباً لفظاً فحذفت خطا ليوافق الخط اللفظ وبتأكيد الاتصال **(ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء)**، ليوم **(فمن ثم كتبت الهمزة)**، أي همزة إذ **(ياء)** لأنها حينئذ صارت كالمتوسطة، وإلا فالقياس أن تكتب بالألف لأن الهمزة إذا كانت في الأول تكتب صورته بالألف لا غير، وقد يكتب بالياء وإن لم يجعل يوم مبنياً . . . .

قوله: **(قصدوا إلى الوصل)** أي وصل الكلمة بالكلمة أو وصل النون لما بعدها.

قوله: **(ووصلوا)** أي الظروف المضافة إلى إذا؛ لأنه لما اكتسب البناء من الإضافة إليه صار منه في حكم كلمة واحدة.

قوله: **(مذهب البناء)** أي في مذهب من بني المضاف من الظرف.

قوله: **(ولذلك كتبت)** أي لأجل الوصل.

قوله: **(كالمتوسطة)** فيكتب على نحو ما سهل.

قوله: **(وإلا فالقياس)** أي وإن لم يصلوها.

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾) [الأنفال: ٥٨] دون المخففة، نحو أنْ لا أظنك من الكاذبين، لكثرة استعمال الشرطية، وتأثيرها في الشرط، بخلاف المخففة، (وحذفت النون في الجميع)، أي جميع ما ذُكر أنه متصل مما نونه ساكنة، حيث لم تكتب منما وعنما، ولينلا، وإنْلا، وإنْما، بنون ظاهرة، بل أدغم مع الاتصال، وحذف خطا، واقتصر على المدغم فيه (لتأكيد الاتصال) بموافقة حذف النون خطا لحذفها لفظاً.

(ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء) ليوم وحين، لأنّ البناء دليل شدة اتصالهما بإذ، (فمن ثَم)، أي من أجل ذلك (كتبت الهمزة)، أي همزة إذ فيهما (ياء)،

وَكَتَبُوا نَحْو الرجل على المذهبين مُتَّصِلاً؛ لِأَن الْهمزَة كَالْعدمِ، أَو اختصاراً، للكثرة.

جا ألفاً وقد تكتب ياء وإن لم تجعل مبنيًّا وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلاً إما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله، وإما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة؛ لأن أل عنده كهل لكن الهمزة لزم حذفها عند الوصل حتى صار كالعدم؛ ولأنه كثر في الكلام فاختص بالوصل.

نقره **(وكتبوا نحو الرجل)**، مما دخلت عليه لام التعريف **(على المذهبين متصلا)**، لام التعريف بأول ما دخلت عليه إما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله وإما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة لأن أل عنده كهل لكنه وحمل بما بعده **(لأن الهمزة كالعدم)**، لسقوطها في الدرج وقوله **(أو اختصاراً للكثرة)**، عطف على محل قوله لأن الهمزة كالعدم يعني لما كثر في الكلام فاختصر بالوصل . . .

لك قوله: **(وإن لم يجعل)** أي يومئذٍ ومثله مبنيًّا حملاً على المعنى.

قوله: **(فلأنه على حرف واحد)** أي حرف التعريف.

قوله: **(فيجب اتصاله)** لأنها بمنزلة الكاف والباء في كزيد وبزيد والحرف الواحد ليس له استقلال فيجب اتصاله.

قوله: **(فكان قياسه)** أي حرف التعريف.

قوله: **(لزم حذفها)** أي في الدرج وإن لم يكن عنده همزة وصل.

قوله: **(ولأنه كثر)** أي حرف التعريف أو أل.

قوله:. **(فاختص بالوصل)** أي يكتب تصلاً روماً للاختصار.

قرّ لأنها حينئذ صارت كالهمزة المتوسطة المكسورة، وإلّا فالقياس أنْ تكتب ألفاً كما في بإبِل، وعلى مذهب الإعراب بفصل ذلك عند بعضهم، فتكتب الهمزة ألفاً، والأكثر وصله أيضاً؛ حملا على البناء لأنه أكثر، فتكتب الهمزة ياء، (وكتبوا نحو الرجل) مما فيه لام التعريف (على المذهبين)، أي مذهبي الخليل وسيبويه في أنّ المعرف أل، أو اللام وحدها (متصلاً)، المعرف بمدخوله، أمَّا على مذهب سيبويه؛ فلأنه على حرف واحد كباء الجر، فيجب اتصاله، وأمَّا على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلا، لأنّ أل عنده كهل، لكنه وصل بما بعده (لأنّ الهمزة كالعدم) لسقوطها في الدرج، (أو اختصاراً للكثرة)، أي لكثرته في الكلام.

وَأما الزِّيَادَة فَإِنَّهُم زادوا بعد وَاو الْجمع المتطرفة فِي الْفِعْل ألفاً نَحْو: أكلُوا وَشَرِبُوا؛ فَرْقاً بَينهَا وَبَين وَاو الْعَطف، بِخِلَاف نَحْو: يَدْعُو ويَغْزُو، ....

جا قوله: (**وأما الزيادة**) فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو أكلوا وشربوا فرقاً بينها وبين واو العطف، فإنه وإن لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا؛ لأن واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جاؤوا وساؤوا فيحصل الالتباس حينئذٍ فجعلوا الباب كله واحداً وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فإنه لا يلتبس وإن قدر الانفصال؛ لأن

جة **(وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو أكلوا وشربوا فرقاً بينها وبين واو العطف)**، فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحداً وإن لم يلتبس كما فيما لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة (**بخلاف نحو يدعو ويغزو**)، فإنه لا يلتبس وإن قدر الانفصال لأن المفرد ليس

ك قوله: (**فرقاً بينهما**) وجه أيضاً بأن المخففة قدر فيها أن الضمير المنوي فاصل بينهما وبين لا فجعل المنوي كالملفوظ به بخلاف الناصبة فإنها لا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل فأصل إلا هذه الزيادة فوصلت بها.

قوله: (**وقد يكتب ياء**) وإن لم يجعل مبنيًّا بل هو الأكثر كما في شرح النظام حملاً على البناء؛ لأنه الأكثر.

قوله: (**نحو يدعو ويغزو**) وبخلاف نحو نصر وكرم ونصروكم، فإن واو الجمع ليس فيه كالمتطرفة لاتصال الضمير به فلا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة.

قة (وأمَّـا الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعلِ ألفاً، نحوا أكلوا وشربوا)، وجادوا وسادوا من كل فعل اتصل به واو جمع، فرقاً (بينهما وبين واو العطف)، فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو أكلوا وشربوا، لأنّ واوه تكتب متصلة، بخلاف واو العطف، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا، فيحصل الالتباس، فجعلوا الباب كله واحداً؛ طرداً للباب، (بخلاف نحو يدعو ويغزو) مما لم تكن الواو المتطرفة فيه للجمع، فلم يزيدوا بعد واوه ألفاً، لأنه لا يلتبس، وإنْ قُدِّر انفصال، لأنّ المفرد ليس يدع ويغز وبخلاف نحو نصروكم ونصروك، لأنّ واو الجمع فيه ليست متطرفة كما سيأتي، لاتصال الضمير به، فلا يلتبس بواو

وَمن ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هم، فِي التَّأْكِيد بِأَلف، وَفِي الْمَفْعُول بِغَيْر أَلف، وَمِنْهُم من يَكْتُبهَا فِي نَحْو: شَارِبُوا المَاء، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، ....

جا المفرد ليس يدع ولا يغز، ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً كتبوا ضربوا هم بالألف إذا كان هم تأكيد الواو الجمع وإن كان هم مفعولاً كتب بغير ألف؛ لأن ضمير المفعول كالجزء مما قبله فتكتب بغير ألف؛ لأنها لم يقع متطرفة ومنهم من يكتب الألف في نحو شاربوا الماء وزائروا زيد كما في الفعل، ومنهم من يحذف الألف في الجميع، ....

نق يدع ويغز **(ومن ثم)**، أي ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً **(كتب ضربوا هم في التأكيد)**، بأن يكون هم تأكيداً لواو الضمير **(بألف)**، لأن التأكيد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل (و)، كتب ضربوهم **(في المفعول بغير الألف)**، لأن ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله **(ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء)**، أي في واو الجمع في الاسم **(ومنهم من يحذفها)**، أي الألف **(في الجميع)**، أي في

ك قوله: **(إذا كان هم تأكيداً الخ)** إذا كان هم تأكيداً كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً فكأن الواو قبله متطرفة فكتب الألف بعدها، وإذا كان مفعولاً كان ضميراً منصوباً متصلاً بمنزلة الجزء مما قبله فيكون الواو حشواً فلا يكتب بعدها الألف كما لا يكتب في نحو ضربوه وضربوك.

قوله: **(ومنهم من يكتب الألف)** والأكثرون لا يكتبونها أي الألف لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه باللبس وإن وقع وفيه نظر يتبين من الحاشية التي يحذانه.

قوله: **(كما في الفعل)** لا يفرق الاسم من الفعل في اتصال الواو وانفصالها بل هو مثله فالاتصال في شاربوا الماء والانفصال في ناصروا زيد مثله في نصر وزيداً وإنما الفرق أن مطرف الواو في الفعل أكثر منه في الاسم ألا ترى إلى وجوب التطرف في الفعل الماضي غير

قر العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة، (ومن ثَم)، أي ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً (كتب ضَرَبُوا هُمْ في التأكيد)، أي في جعل هم مؤكداً لواو الجمع (بألف)، لأنّ الواو حينئذ متطرفة، لأنّ الموكّد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل، (و) كتب ضَرَبُوهُمْ (في المفعول)، أي في جعل هم مفعولاً (بغير ألف)، لأنّ ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله فلم تقع الواو متطرفة، (ومنهم من يكتبها) أي الألف (في نحو شاربوا الماء)، وزائرو زيد كما في الفعل، والأكثر يحذفونها، لقلة اتصال واو الجمع بالاسم، فلم يبال فيه بالالتباس إنْ وقع، (ومنهم من يحذفها في الجميع) من الفعل والاسم، وإنْ لزم التباس؛ لندوره وزواله بالقرائن.

وَزَادُوا فِي (مائَةٍ) ألفاً فَرْقَاً بَينهَا وَبَين (مِنْهُ) وألحقوا الْمثنى بِهِ، بِخِلَاف الْجمع، ....

جا وإن لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وزادوا في مائة ألفاً فرقاً بينها وبين منه واختصت مائة بالزيادة؛ لأنها قد حذفت لامها فتزاد جبراً لها، وألحقوا المثنى به؛ لأن صورة المفرد باقية في لفظ المثنى فعاملوه معاملته بخلاف الجمع لسقوط تاء مائة في

نقره الفعل والاسم وإن التبس لندوره ولزواله بالقرينة **(وزادوا)**، في **(مائة)**، من العدد **(ألفا فرقا بينها وبين منه)**، أي من المتصل به هاء ضمير الواحد المذكر ولم يعكس لأنه قد حذفت لام مائة فجبر ذلك بزيادة الألف وأصل مائة مأي حذفت الياء وعوض عنها الهاء **(وألحقوا المثنى)**، وهو مائتان **(بها)**، أي بمائة وإن لم يلتبس لأن صورة المفرد باقية فيه فعومل معاملته **(بخلاف الجمع)**، نحو مئات فإنه لا تزاد فيه الألف لأن صورة المفرد

جما المتصل بالضمير وفي الفعل المضارع في الحالتين من أحواله وهما حالتا الجزم والنصب وإنما يوجد التطرف في الاسم في حالة واحدة نظراً له وهي حالة الإضافة فكان اللبس في الفعل أكثر منه في الاسم فاعتبر اللبس في الفعل دون الاسم. قوله: **(وزادوا في مائة ألفاً)** كانت الزيادة من حروف العلة؛ لأنها تكثر زيادتها وكان حرف العلة ألفاً؛ لأنها تشبه الهمزة ولاستثقال الجمع بين حرفين مثلين وبين واو وياء. قوله: **(فرقاً بينهما وبين منه)** أي مع كثرة الاستعمال فلا يرد أنهم لم يفرقوا بين فئة وفيه؛ لأن استعمال الناس لمائة أكثر من استعمالهم لفئة. قوله: **(وبين منة)** ومنه أو منه وميه. قوله: **(لأنها قد حذفت لامها)** ولأنها اسم وهو أحمل للزيادة من الحرف وسيأتي في كلامه نظيره ويدل على أن المائة محذوفة اللام قولهم أمأيت الدراهم إذا جعلتها مائة، وقد يقال مأيت فالأصل ماية يوزن فعلة بالسكون. قال الشاعر[1]: [البسيط]

فَقُلْتُ وَالمَرْءُ تُخْطِيهِ مَنِيَّتُهُ ... أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِئْيَاتُ

قوله: **(قد حذفت لامها)** والدليل على حذف لامها أمايته إذا أعطيته مائة.

قوله: **(وألحقوا المثنى به)** هذا هو المختار، ومنهم من لا يزيد ألفاً في المثنى كما لم يزدها في الجمع؛ لأن موجب الزيادة قد زال.

قوله: **(بخلاف الجمع)** أي بالاتفاق سواء كان بالألف والتاء أو بالواو والنون.

أنقا (وزادوا مائة) أي فيها (ألفاً فرقاً بينها وبين منه) بهاء ضمير الواحد المذكر المتصل بمن، ولم يعكس، لأنّ مائة قد حذفت لامها، فجبرت بزيادة الألف، وأصلها مِأَيٌ، حذفت الياء، وعوض عنها الهاء، (وألحقوا المثنى) وهو مائتان (بها)، أي بمائة، وإن لم يلتبس، لأنّ صورة المفرد باقية فيه، فعومل معاملته (بخلاف الجمع) نحو مئات

---

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٧٢.

وَزَادُوا فِي عَمْرٍو واواً فرقاً بَينه وَبَين عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَة،.........

مئات وزادوا في عمرو واواً فرقاً بينه وبين عمر، وإنما يزاد إذا كان علماً لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خيف أن يلتبس به فلا يزاد في عمر واحد عمرو الأسنان وهو ما بينهما من اللحم ولا في العمر الذي بمعنى العمر في قولك: لعمر الله، ولا في مثل قول الشاعر[1]: [الرجز]

بَـاعَـدَ أمَّ الـعَـمْـرِ مِـنْ أَسِـيْـرِهَـا حُـرّاسُ أَبْـوابٍ عَـلـى قُـصُـورِهـا

ليست باقية فيه لسقوط تاء المفرد منه **(وزادوا في عمرو)**، علماً **(واوا فرقاً بينه وبين عمر مع الكثرة)**، ولم يعكس لأن عمراً أخف من عمر والزيادة بالأخف أولى وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وأما إذا لم يكن علماً كعمر، واحد عمور الأسنان وهو ما بينها من اللحم فلا يزاد الواو لأن العلم لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله خيف أن يلتبس بخلاف غيره

قوله: **(وإنما تزاد إذا كان علماً)** أي لم تدخل عليه الألف واللام ولم تكن قافية ولا مصغراً ولا مضافاً إلى مجرور ولا منصوباً بقرينة ما سيأتي وإنما لم تزد في مثل أم العمر لعدم ورود عمر كذلك. قوله: **(فلا تزاد في عمر واحد عمور الأسنان)** مثله عمر جمع عمرة.

قوله: **(ولا مثل قول الشاعر)** أي إذا كان معرفاً باللام.

قوله: **(باعد)** أي معنتها من زيارة عاشقها حراس أبواب قصورها يعني البوابين ض.

فلا تزاد فيه الألف، لأنّ صورة المفرد ليست باقية فيه، لسقوط تائه.

(وزادوا في عمرو) عَلَماً لم يُضف، ولم يقع قافية، ولا مُصغراً، ولا محلى بأل (واواً، فرقاً بينه وبين عُمَر مع الكثرة) في استعمالهما، ولم يُعكس، لأنّ عَمراً أخف من

---

(١) قال في الدرر اللوامع ص٥٣ ولم أعثر على قائله، وفي شواهد المغني ص٦٠ قال: أنشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.
الشرح: "أم العمر" يريد أم عمرو، "الحراس" جمع حارس وهو حرس السلطان و"القصور" جمع قصر "باعد" أبعد "الأسير" فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.
المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.
الشاهد: في قوله "أم العمرو" حيث دخلت أل الزائدة على العلم.
انظر: ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

. . . .

ولا في عمر والعلم أيضاً إذا كان قافية؛ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز أن يقع عمر فلا يفضي إلى اللبس ولا إذا كان مصغراً؛ لأن لفظهما حينئذٍ واحدة فلا يحتاج إلى التفرقة ولا إذا كان مضافاً إلى المضمر؛ لأن الضمير المجرور

. . . .

قوله: **(فلا يحتاج إلى التعريف)** الحاصل أن الغرض من الزيادة أن يتميز التلفظ هذا عن التلفظ بذاك ويعرف القاري كيف يقرأ، وفي التصغير التلفظ به واحد فتكون الزيادة ضائعة فلا يزاد ولا عبرة بأن يعلم من الكتابة مع الواو أنه تصغير عمرو وبدونه أنه تصغير عمر؛ ولأن الزيادة ليست لأجل هذه الفائدة بل لأجل ما ذكرنا.

عُمر، والزيادة بالأخف أَوْلَى، وزيدت الواو دون الألف، لئلا يلتبس بالمنصوب، ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، فعُلِم أنه لا يزاد فيما إذا لم يكن علماً كعَمْرٍ واحد عُمُور الأسنان، وهو ما بينها من اللحم، لأنّ العَلَم لشهرته في أسمائهم، وكثرة استعماله، واستعمال ما خيف أن يلتبس به ليس كغيره، ولا فيما إذا أضيف لضمير، لأنّ الضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما، ولا فيما إذا وقع قافية، لتنافي عمرو وعمر فيها، فلا يُفضي إلى التباس، ولا فيما إذا وقع مُصغرا، قالوا لأنّ لفظهما حينئذ واحد، فلا يحتاج إلى تفرقة، ولا فيما إذا كان مُحلىً بأل كقوله[1]: [الرجز]

حُـرّاسُ أَبـوابٍ عَـلـى قُـصـورِهـا ... بـاعَـدَ أُمَّ الـعَـمـرِ مِـن أَسـيـرِهـا

(١) قال في الدرر اللوامع ص٥٣ ولم أعثر على قائله، وفي شواهد المغني ص٦٠ قال: أنشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.
الشرح: "أم العمرو" يريد أم عمرو، "الحراس" جمع حارس وهو حرس السلطان و"القصور" جمع قصر "باعد" أبعد "الأسير" فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.
المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.
الشاهد: في قوله "أم العمرو" حيث دخلت أل الزائدة على العلم.
مواضعه: ذكره ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

وَمن ثَمَّ لم يزيدوه فِي النصب، وَزَادُوا فِي (أُولَئِكَ) واواً فرقاً بَينه وَبَين (إِلَيْك) وَأَجْرِي (أُولاءِ) عَلَيْهِ، . . . .

كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ولا إذا كان منصوباً منوناً لوجود الفرق بينهما بالألف بعد عمر وحال النصب وعدمها بعد عمر، وإنما خص عمرواً بالزيادة دون عمر؛ لأنه أخف وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وزادوا في أولئك واواً فرقاً بينه وبين إليك وحملوا أولاء عليه، واختص أولئك بالزيادة؛ لأنه اسم فهو أولى بالتصرف من الحرف في إليك . . .

(ومن ثم)، أي ومن أجل أن الزيادة للفرق **(يزيدوه في)**، حالة **(النصب)**، لزيادة الألف بعد عمرو لأن الألف مبدلة عن التنوين وعدم زيادتها في عمر لأنه ليس فيه تنوين **(وزادوا في أولئك واواً فرقاً بينه وبين إليك)**، أي بين إلى الداخلة على كاف الخطاب ولم يعكس لأن الزيادة بالاسم أولى من الزيادة بالحرف **(وأجرى أولاء عليه)** وإن لم يلتبس . . .

قوله: **(وزادوا في أولئك واواً)** زادوها دون الياء لمناسبة ضمة الهمزة ودون الألف لاجتماع صورتي الألف وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاهما .

قوله: **(لأنه اسم فهو أولى بالتصرف)** وأيضاً قد حذف منه الألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف .

لقلة استعماله، (ومن ثَم)، أي ومن أجل أنّ الزيادة في عَمرو دون عُمر للفرق، (لم يزيدوه في) حال (النصب)، لوجود الفرق بينهما بألف بعد عمرو، لأنها مبدلة من التنوين، وعدمِها بعد عُمر، إذ لا تنوين فيه . (وزادوا في أولئك واواً فرقاً بينه وبين إليك)، ولم يُعكس، لأنّ الاسم أَوْلَى بالتصرف فيه من الحرف، (وأُجري) أي حُمِل (أولاءِ) بالمد وبالقصر إنْ خلا عن أل (عليه)، أي على أولئك، وإنْ لم يلتبس، فإن لم يخل عنها لم تزد فيه الواو، لأنه حينئذ لا يلتبس مع زيادة ثقله خطًّا، كقوله:

وَزَادُوا فِي (أُولَى) واواً فرقاً بَينهَا وَبَين (إِلَى) وَأُجْرِي (أولو) عَلَيْهِ .
وَأما النَّقْص: فَإِنَّهُم كتبُوا كل مُشَدَّدةٍ من كلمة حرفاً وَاحِداً نَحْو: شَدَّ وَمَدَّ . . . .

وزادوا واواً في أولى فرقاً بينه وبين إلى ولم يعكسوا لما مر وحملوا أولوا عليه.
وأما الألى المقصور في مثل قول الشاعر: [الرجز]
هم الأُلى إن فاخروا قالوا العلى بفي امرئٍ فاخركمْ عفرَ البرى
فلا يزاد فيها الواو؛ لأن فيها الألف واللام فلا يلتبس.
وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشددة من كلمة حرفاً واحداً نحو شد ومد، . . .

(وزادوا في أولى واواً فرقاً بينه وبين إلى وأجرى أولوا عليه) زائدة في بعض النسخ **(وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو شد ومد** . . . .

قوله: **(وزادوا واواً في أولى)** زادوها في أولات أيضاً حملاً للتأنيث فيها على التذكير في أولى ومما زيدت فيه الواو للفرق لفظ أخي في التصغير عند بعضهم وكانت الزيادة في المصغر؛ لأنه فرع والفروع أحمل للزيادة؛ ولأنه قد تغير والتغيير يؤنس بالتغيير وأكثر أهل الخط لا يزيدونها؛ لأن المصغر ليس ببناء أصلي. قوله: **(وزادوا واواً في أولى)** أولو اسم جمع يلتبس في النصب والجر بإلى حرف جر فزادوا فيه الواو للفرق وحملوا عليه المرفوع.
قوله: **(والعلى)** بالضم والقصر الرفعة والشرف كالعلاء بالفتح والمد والبرى بفتح الموحدة والعَفَرُ التراب ويقال عفره في التراب يعفر عَفْراً من باب ضرب كعفره تعفيراً.
قوله: **(عفر البري)** العفر بالتحريك التراب، والبري التراب وصحت الإضافة مع اتحاد المعنى لاختلاف اللفظين فنزلا لذلك منزلة المتباينين معنى ولهذه العلة صح النأي والبعد بعطف أحد المترادفين على الآخر كما في قوله[1]:
ألَا حَبَذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وهِنْدٌ أَتَى من دُونِهَا النَّأْيُ والبُعْدُ
قوله: **(كتبوا كل مشددة من كلمة حرفاً واحداً)** أي إلا في ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] فإنهم كتبوه بيائين على هذه الصورة بأييكم وهو شاذ ينقاد إليه ولا يقاس عليه كذا في بغية

هُمُ الأُولَى إنْ فاخروا قالَ العلى بفي امرئ فاخركم عُفرُ الثَّرى
(وزادوا في أُولِي) بكسر اللام واواً، فرقاً بينه وبين إلى، ولم يُعكس، لِما مَرّ، (وأجرى أولُو عليه) وإن لم يلتبس.
(وأمَّا النقص فإنهم كتبوا كلّ مشدد من كلمة) واحدة (حرفاً واحداً، نحو شدّ ومدّ

(١) من شعر الحطيئة (الديوان / ٦٤).

وادَّكَرَ، وَأُجْرِي نَحو: فَتَتُّ مُجْرَاه، بِخِلَاف نَحْو: وَعَدْتُ واجْبَهْهُ، وَبِخِلَاف لَام التَّعْرِيف مُطلقاً نَحْو: اللَّحْم وَالرَّجُلِ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ، ولكثرة اللَّبْس، ....

ج وادكروا جرى فتت مجراه لشدة اتصال الفاعل مع كونهما مثلين بخلاف نحو وعدت؛ لأن الدال والتاء ليستا مثلين وبخلاف أجبهه فإن المفعول ليس في الاتصال كالفاعل وبخلاف لام التعريف فإنها لا تكتب مع ما أدغم فيه حرفاً واحداً سواء كان المدغم فيه لاماً أو غيرها نحو اللحم والرجل لكون اللام كلمة، والذي أدغم فيه من كلمة أخرى؛ ولأنه لو كتبت لام التعريف مع الذي أدغم فيه حرفاً واحداً نحو اللحم، والرجل لالتبس

كا **وأد كر وأجرى نحو فتت)**، مما كان لامه تاء يتصل به تاء الضمير **(مجراه)**، أي مجرى المشددة من كلمة واحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل مع كونهما مثلين **(بخلاف نحو وعدت)**، مما كان لامه حرفاً قريباً في المخرج مع تاء الضمير لأنه لا يجري مجراه لأنهما ليسا بمثلين (و)، بخلاف **(اجبهه)**، لأن المفعول في الاتصال ليس كالفاعل **(وبخلاف لام التعريف)**، فإنه لا يكتب المدغم مع ما أدغم فيه حرفاً واحداً بل حرفان **(مطلقا)**، أي سواء كان المدغم فيه لاماً أو غيرها **(نحو اللحم والرجل لكونهما كلمتين)** لأن المدغم فيه من كلمة أخرى **(ولكثرة اللبس)** بما دخل عليه همزة الاستفهام نحو ألحم وأرجل وهو كثير في استعمالهم..............................

كـ الطالب. قوله: **(أجبهه)** أي اضرب على وجهه.

قوله: **(نحو اللحم)** من هذا القبيل الليل والليلة فالقياس كتبهما بلامين وقد أجازوا ذلك فيهما. قال في التسهيل: والأجود كتبهما بلام واحدة أي لأن فيه اتباع خط المصحف.

قّ وادّكَرَ) تخفيفاً في الخط، كما خفف في اللفظ، (وأجري نحو فَتَتُّ) مما لامه تاء، اتصل بها تاء الفاعل (مجراه)، أي مجرى المشدد من كلمة، لشدة اتصال الفاعل بالفعل، مع كونهما مثلين، (بخلاف نحو وَعَدْتُ)، مما لامه حرف مما يقارب مخرج التاء، واتصل به تاء الفاعل، فلا يجري مجراه، لأنهما ليسا بمثلين، (و) بخلاف (اجْبَهْهُ) أي اصكك جبهته، فلا يجري مجراه، وإنْ كان الحرفان فيه مثلين، لأنّ المفعول في الاتصال ليس كالفاعل فيه، (وبخلاف لام التعريف)، فلا تجري مجراه (مطلقاً) أي سواء أكان المدغم فيه لاماً مثلها أم لا، (نحو اللحم والرَّجل؛ لكونهما) أي المدغم وللمدغم فيه (كلمتين)، لأنّ لام التعريف كلمة، والمدغم فيه من كلمة أخرى، ففي قوله كلمتين تغليب، (ولكثرة اللبس) بما دخل عليه همزة الاستفهام، لو كتبت لام التعريف مع المدغم فيه حرفاً واحداً، نحو الحم وارجل، ....

بِخِلَاف: الَّذِي وَالَّتِي وَالَّذين، لِكَونِهَا لَا تنفصل، وَنَحْو: اللَّذين فِي التَّثْنِيَة بلامين للْفرق، وَحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: اللاؤُوْنَ وأخواته، وَنَحْو: (مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَّا، ....

ج بما دخل عليه همزة الاستفهام بخلاف الذي والتي واللذين فإنها تكتب بلام واحدة؛ لأن اللام فيها لا تنفصل فصار كالجزء وكتب اللذين في التثنية بلامين فرقاً بينه وبين الجمع، وحمل اللتين عليه، وكان الجمع أولى بالتخفيف لثقله والمحذوفة هي أول الاسم لا حرف التعريف؛ لأن حرف التعريف جيء به لمعنى فحذفه يخل بالمقصود وكذا كتب اللاون وإخواته كاللاتي واللواتي واللاء بلامين؛ لأن من جملتها اللاء ولو كتبت بلام واحدة لالتبست بإلا. قوله: **(ونحو مم)** يريد أنه إذا أدغم آخر كلمة في أول الأخرى فحذف الحرف المدغم ....

ز **(بخلاف الذي والتي والذين)** جمعا فإنه يكتب المشدد حرفا واحدا **(لكونها)** أي لكون اللام الداخلة على هذه الكلمات **(لا تنفصل)** عنها فصارت كالجزء **(ونحو الذين في التثنية كتب بلامين للفرق)** بين الجمع والتثنية والجمع لثقله بالتخفيف أولى **(وحمل اللتين)** أي مثنى المؤنث **(عليه)** أي على مثنى المذكر وهو الذين فيكتب بلامين **(وكذلك اللاؤون وأخواته)** كاللاتي واللواتي واللاء واللائي بلامين لأن من جملتهما اللاء فلو كتب بلام واحدة لالتبس بالا **(ونحو مم وعم)** وأصلهما من ما وعن ما **(وأما)** وأصله أن

ك ....

لق (بخلاف الذي والتي والذين) جمعا، فإنّ المشدد فيها يكتب حرفاً واحداً، لأنّ اللام فيها كالجزء منها، (لكونها لا تنفصل) عنها في اللغة المشهورة، فاقتصر على لام واحدة تخفيفا، (ونحو اللَّذَيْن في التثنية) نصباً وجراً (كتب بلامين للفرق) بينه وبين الجمع، والجمع لثقله أَوْلَى بالتخفيف، والمحذوف مما دخل عليه أل مما ذكر أول الاسم، لا حرف التعريف، لأنّ حرف التعريف جيء به لمعنى، فحذفه يُخِلُّ بالمقصود، (وحمل اللتين) مثنى المؤنث (عليه)، أي على مثنى المذكر، وإن لم يلتبس بشيء لو حُذِف منه حرف، لأنّ تثنية المؤنث فرع تثنية المذكر، وحمل عليه أيضاً اللذان واللتان رفعاً، (وكذا)، يعني وكتب بلامين (اللاؤن) بالواو رفعا، وبالياء جرا ونصبا في لغة هذيل، وهو جمع اللائي، مرادف الذين في لغة، (وأخواته) كاللاتي واللواتي واللائي واللاء، لأنّ من جملتها اللاء، فلو كتبت بلام واحدة لالتبس بإلا.

(ونحو مِمَّ، وعَمَّ، وإمَّا، ....

وَإِلَّا) لَيْسَ بِقِيَاس، ونَقَصُوا مِنْ (بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم) الْألف لكثرته؛ بِخِلَاف (باسم الله) و(باسم رَبك) وَنَحْوه، وَكَذَا الألف من اسْم (الله) و(الرَّحْمَن) مُطلقاً، . . . .

جا ليس بقياس، وإنما جاء في كلمات قليلة، والأصل فيها من ما وعن ما وإن لا وإن فيها شرطية، ونقصوا الألف من (**بسم الله الرحمن الرحيم**) لكثرته بخلاف (**باسم الله مجراها**) و(**باسم ربك**) ونحوه، وكذا نقصوا الألف من لفظة (**الله، والرحمن**) مطلقاً،

نقره ما (**وإلا**) وأصله أن لا مما كان المدغم من كلمة والمدغم فيه من كلمة أخرى (**ليس بقياس**) كتابتها بحرف واحد (**ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف**) من باسم الله الرحمن المنضم مع باقي البسملة (**لكثرته**) في ألسنة الناس (**بخلاف باسم الله**) مجرداً عن باقي البسملة (**وباسم ربك ونحوه**) لعدم تلك الكثرة (**وكذلك**) نقصوا الألف (**من اسم الله والرحمن**) لكثرتهما (**مطلقاً**) أي ساء وقعا في البسملة أم لا . . . .

كم قوله: (**نقصوا الألف من لفظة الله والرحمن مطلقاً**) أي ما لم تخل من الألف واللام فتكتب بالألف نحو قولهم: لاهِ أبوك، يريدون لله أبوك، ونحو قولهم: رحمن الدنيا والآخرة، وقول الشاعر:

وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

ومثلهما في الحكم المذكور: الحرث علماً.

قوله: (**والرحمن مطلقاً**) أي سواء كان في البسملة أو لا لكثرتهما في الكلام.

قذ وإلّا) مما أدغم آخره في أول كلمة أخرى (ليس بقياس) كتابتها بحرف واحد، بل القياس كتابتها بحرفين، وتقدم توجيه كتابتها بحرف واحد، وأصلها من ما، وعن ما، وإن ما، وإن لا. (ونَقَصُوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرته) استعمالا (بخلاف باسم الله) وحده، (وباسم ربك ونحوه) كباسم الرحمن لقلة ذلك استعمالاً، (وكذلك الألف من اسم) أي لفظ (الله و من الرحمن)، نقصوها (مطلقاً)، أي سواء أكانا في البسملة أم لا، لكثرتهما استعمالا، . . . .

ونقصوا من نَحْو: للرَّجُلِ وللدَّارِ، جراً وَابْتِدَاء الْألف؛ لِئَلَّا يلتبس بِالنَّفْيِ، بِخِلَاف: بِالرَّجُلِ وَنَحْوه، ونقصوا مَعَ الْألف اللَّام مِمَّا فِي أَوله لَام، نَحْو: لِلَّحْمِ، ولِلَّبَنِ كَرَاهِيَة اجْتِمَاع ثلاثة لامات، ونقصوا من نَحْو: أَبْنُكَ بَارٌّ؟ فِي الِاسْتِفْهَام،................

ونقصوا الألف من نحو: للرجل وللدار، سواء كان اللام فيه للجر، أو للابتداء؛ لئلا يلتبس بالنفي بخلاف نحو: بالرجل، ونقصوا مع الألف اللام في نحو: للحم، وللبن مما أوله لام، أما نقص الألف، فلما مر، وأما نقص اللام فلئلا تجتمع ثلاث لامات الأولى للجر، أو للابتداء، والثانية للتعريف، والثالثة فاء الكلمة، ونقصوا ألف الوصل في الاستفهام..

(**ونقصوا من نحو للرجل وللدار جراً وابتداء**) أي سواء كان اللام فيه لام الجر أو لام الابتداء (**الألف لئلا يلتبس بالنفي**) لو لم يحذف الألف ويقال لا لرجل (**بخلاف بالرجل ونحوه**) فإنه لا ينقص منه الألف لعدم اللبس (**ونقصوا مع الألف اللام**) أي نقصوا الألف واللام جميعاً أما نقصان الألف فلما ذكرنا الآن وأما نقصان اللام فلما ذكره بقوله: (**فيما في أوله لام نحو للحم وللبن كراهة اجتماع ثلاث لامات**) لو لم يحذف اللام والأولى للجر أو للابتداء والثانية للتعريف والثالثة فاء الكلمة (**ونقصوا**) ألف الوصل (**من نحو ابنك بار في الاستفهام**) مما كان في أوله همزة وصل مكسورة داخلة عليها

قوله: (**لئلا يلتبس بالنفي**) لو كتب بالألف هكذا لا الرجل ولا الدار.

قوله: (**نحو بالرجل**) كالرجل لأنه لا يلتبس بشيء مع الألف.

قوله: (**فلما مر**) أي للكراهة مع أن الرجل أكثر استعمالاً من ....

(ونقصوا من نحو لِلرجل ولَلرجل ولِلدار ولَلدار جراً وابتداءً،) أي في لام الجر، ولام الابتداء (الألف لئلا يلتبس بالنفي) لو كتب بالألف هكذا: لا لرجل ولا لدار، (بخلاف بالرجل ونحوه) مثل كالرجل، لا يُنقص منه الألف، لعدم الالتباس.

(ونقصوا مع الألف اللام) أيضاً، أي نقصوهما جميعا (فيما أوله لام، نحو لِلحم ولِلبن)، فنقصان الألف لِما مرّ آنفاً، ونقصان اللام (كراهة اجتماع ثلاث لامات)، الأولى للجر أو للابتداء، والثانية للتعريف، والثالثة فاء الكلمة.

(ونقصوا من نحو أَبْنُكَ بارٌّ) مما (في) أوله من الأسماء همزة وصل مكسورة دخل عليها همزة (الاستفهام و) ....

و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣] ألف الْوَصْل، وَجَاء فِي: ألرجلُ؟ الْأَمْرَانِ. ونقصوا من (ابْن) إِذا وَقع صفة بَين عَلَمَيْنِ أَلِفَه، مثل: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، ....

ﮔ من نحو: ابنك بار، واصطفى البنات، كراهة للألفين في أول الكلمة، وجاء في نحو: (**الرجل**) الحذف والإثبات.

أما الحذف فلما مر، وأما الإثبات فلئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر بخلاف اصطفى؛ فإنه لم يكثر كثرته، ونقصوا الألف من (**ابن**) إذا وقع صفة بين علمين مثل: هـذا زيـد بـن عـمـرو، ....

ﮗ همزة الاستفهام و(**من نحو**) ﴿اصطفى البنات﴾ ألف الوصل كراهة اجتماع ألفين في أول الكلمة (**وجاء في نحو الرجل**) مما كان في أوله همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام (**الأمران**) الحذف لما ذكر الآن والإثبات لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر بخلاف اصطفى فإنه لم يكثر كثرته (**ونقصوا من ابن إذا وقع**) ابن (**صفة بين علمين ألفه مثل هذا زيد بن عمرو**) وذلك لكثرة استعماله كذلك...............

ﮐ نحو اصطفى. قوله: (**إذا وقع صفة بين علمين**) أي سواء كانا اسمين أو كنيتين أو لقبين أو مختلفين وبقي شرط آخر وهو أن يكون ابن متصلاً بموصوفه فلا تحذف الألف من نحو زيد الفاضل ابن عمر، ومثل ابن عند اجتماع الشروط لفظة ابنة. قوله: (**بخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ**) مثله ما إذا كان مبتدأ كما في قولك يا زيد بن عمرو في الدار ومن خبر المبتدأ ابن في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] في قراءة عاصم والكسائي بتنوين عزير وهو صفة في قراءة غيرهما والتقدير عزير ابن الله الهنا وقال المبرد: التقدير هو عزير ابن والقياس على هذه القراءة حذف الألف كالتنوين لكن الرسم بالألف قاله الجعبري.

ﮑ من نحو (أَصْطَفى البنات) مما في أوله من الأفعال ذلك (ألف الوصل)، كراهة اجتماع ألفين في أول الكلمة، وموافقة لحذفها لفظاً، (وجاء في نحو آلرَّجل) مما أوله همزة وصل مفتوحة، دخل عليها همزة الاستفهام (الأمران)، أي حذف الألف لِما مرّ آنفا، وإثباتها، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر فيما كَثُر، بخلاف نحو اصْطفى، فإنه لم يكثر كثرته.

(ونقصوا من ابن إذا وقع صفة بين علمين) متصلاً بموصوفه (ألفه، مثل هذا زيد ابن عمرو)، لكثرة استعماله كذلك، فحذفت ألفه خطّا، كما حذف تنوين موصوفه لفظاً

بِخِلَاف: زيدٌ ابْنٌ عَمْرٍو، وَبِخِلَاف الْمثنى .
ونقصوا ألف (هَا) مَعَ اسْم الْإِشَارَة، نَحْو: هَذَا وَهَذِه وَهَذَانِ وَهَؤُلَاء، بِخِلَاف: هاتا وهاتي؛ لقلَّتِهِ؛ فَإِن جَاءَت الْكَاف رُدَّتْ نَحْو: هَا ذَاك، وَهَا ذَانك، لاتصال الْكَاف .

ﺟ بخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ نحو: زيد ابن عمرو؛ لأنهم أرادوا تخفيفها خطّا كما خففوها لفظاً بحذف التنوين، وبخلاف المثنى فإنه لم يكثر كثرته، ونقصوا ألف (ها) مع الإشارة نحو: هذا وهذه، وهذان وهؤلاء؛ لكثرة الاستعمال بخلاف هاتا، وهاتي؛ لأنهما لم يكثرا كثرة ما تقدم؛ فإن جاءت الكاف ردت الألف نحو: هاذاك، وهاذانك؛ لأنها لما اتصلت الكاف بذا وصارت كالجزء منه كرهوا أن يصلوها فيمزجوا ثلاث

ﻫ (**بخلاف زيد ابن عمرو**) فإنه لا ينقص ألفه لأنه ما وقع صفة وإنما وقع خبراً بين علمين وكذلك إذا وقع صفة ولكن لا يكون بين علمين (**وبخلاف المثنى**) نحو الزيدان ابنان لعمرو لأنه لم يكثر تلك الكثرة (**ونقصوا ألف ها**) للتنبيه (**مع الإشارة نحو هذا وهذان وهؤلاء**) لكثرة الاستعمال (**بخلاف هاتان وهاتي لقلته**) فلم يكثرا تلك الكثرة فتحذف منها الألف (**فإن جاءت الكاف**) إلى هذا وهذان (**ردت**) الألف (**نحوها ذاك وها ذانك لاتصال الكاف**) فإنه لما اتصل الكاف به صارت كالجزء منه فكرهوا أن يصلوها لئلا

ﻍ قوله: (**وبخلاف المثنى**) نحو يا زيد أن ابنا عمرو.
قوله: (**وبخلاف المثنى**) مثله المجموع ذكره الرضى.

ﻕ (بخلاف زيدٌ ابنُ عمرو) مما وقع الابن فيه خبراً لا صفة، وبخلاف ما إذا لم يقع بين علمين، إنْ وقع صفة، نحو جاء زيد ابنُ اخينا، أو العالم ابن زيد، أو العالِم ابنُ العالِم، وبخلاف ما إذا لم يتصل بموصوفه، نحو هذا زيد الفاضل ابنُ عمرو، (وبخلاف المثنى) نحو الزيدان ابنا عمرو، لقلة استعمالها.
(ونقصوا ألف ها) التنبيه الواقعة (مع) اسم (الإشارة نحو هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء،) لكثرة الاستعمال، (بخلاف هاتا وهاتي لقلته،) أي قلة كل منهما استعمالاً، (فإن جاءت الكاف)، أي اتصلت بهذا وهذان (رُدت) الألف (نحو هاذاك، وهاذانِك، لاتصال الكاف) بهما، لأنها حينئذ صارت كالجزء منهما، فكرهوا أن يصلوا بهما الهاء، لئلا يلزم مزج ثلاث كلمات.

ونقصوا الْألف من: ذَلِك وَأُولَئِكَ، وَمن: الثَّلَث والثَّلَثِيْنَ، وَمن: لَكِنْ وَلَكِنَّ، وَنقص كثيرٌ، الْوَاو من دَاوُد، وَالْألف من إِبْرَهِيم وَإِسْمَعِيل وَإِسْحَق، وَبَعْضهمْ الْألف من عُثْمَن وَسليمَن وَمُعَوِيَة.

ركن كلمات، ونقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين للاختصار، ونقصوا الألف من لكن ولكن للاختصار ولكثرة استعماله أو لكراهة صورة لا فيها، ونقص كثير الواو من داود كراهة اجتماع الواوين والألف من إبراهيم، وإسمعيل، وإسحاق، وبعضهم الألف من عثمن، وسليمن، ومعوية؛ لكثرة الاستعمال مع كونها أعلاماً.

نقره يلزم مزج ثلاث كلمات **(ونقصوا الألف من ذلك و)** من **(أولئك ومن الثلث والثلثين)** ومن **(لكن ولكن)** مخففاً ومشدداً **(ونقص كثير الواو من داود)** كراهة اجتماع الواوين **(والألف من إبرهيم وإسمعيل وإسحق ونقص بعضهم الألف عن عثمن وسليمن ومعوية)**

ك قوله: **(ونقصوا الألف من ذلك)** نقصوها أيضاً من ملائكة وسموات وصلحين وصلحات ونحوها ما لم يخف لبس ومن ثمانية وثمني عشرة، وجاء في ثمانين بياء أو واو الحذف والإثبات وهو اختيار ابن عصفور. قوله: **(أو للكثرة)** قيل لا يحتاج إلى أويل ينبغي أن لا يكون أو ليكون الكثرة علة للاختصار وفيه نظر؛ لأن الاختصار يمكن أن يكون علة مستقلة؛ لأنه مطلوب في غير ما كثر استعماله في الجملة ض.

قوله: **(ونقصوا كثيراً الواو من داود)** أي وسائر ما توالى فيه لينان متماثلان نحو طاوس وروس ويستون، ويلون وفأوا إلى الكهف، قال ابن عصفور: وقد كتب ذلك كله بعضهم بواوين والقياس بواو قال ويستثنى نحو قوول وصوول فإنهم كتبوه بواوين لئلا يلتبس بنحو قول وصول.

قوله: **(والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)** أي ونحوها مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف ولم يحذف منه شيء ولم يخف التباسه فلا تحذف الألف من طالوت وجالوت وهاروت، ويأجوج ومأجوج، وقارون، وهامان، ونحوها ولا من صالح، ومالك صفتين، ولا من نحو ابن لام ولا من نحو إسرائيل، وداود، ولا من نحو عامر.

فق (ونقصوا الألف من ذلك و) من (أولئك، ومن الثلث والثلثين و) من (لكنْ ولكنّ) مخففاً ومشدداً، بخلاف ثُلاث بالضم؛ لقلة استعماله، أو لأنه فرع.

(ونقص كثير) من العلماء (الواو من داود)، ونحوه كطاوس وناوس، كراهة اجتماع واوين. (والألف من إبرهيم وإسمعيل وإسحق،) ونحوها من الأسماء الأعجمية، لكثرة استعمالها مع كونها أعلاماً. (و) نقص (بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومُعوية) ونحوها من الأعلام لذلك، ونقص بعضهم ألف الحارث، والسموات والسلم، وحكي أنّ القدماء من وراقي الكوفة كانوا ينقصون الألف المتوسطة المتصلة

وَأما الْبَدَل: فَإِنَّهُم كتبُوا كلَّ ألف رَابِعَة فَصَاعِداً فِي اسْم أَو فعل يَاء، إِلَّا فِيمَا قبلهَا يَاء، إِلَّا فِي: يَحْيَى، ورَيّي، علماً، . . . .

وأما **البدل** فكتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء نحو: المغزى ويغزى تنبيهاً على أنها تقلب ياء عند التثنية أو على أنها مما تمال إلا فيما قبلها ياء نحو: صديا؛ فإنه يكتب ألفاً كراهة اجتماع اليائين إلا في نحو: يحيي وربي علمين؛ فإنه يكتب

لكثرة الاستعمال (**وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل**) نحو المغزى ويغزى (**ياء**) تنبيهاً على أنها تقلب في التثنية ياء أو على أنها مما يمال (**إلا فيما قبلها ياء**) فإنها تكتب بالألف كراهة اجتماع صورة الياءين نحو: الدنيا (**إِلَّا فِي نحو: يَحْيَى، ورَيّي علمين**) فإنه يكتب بالياء فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً أو صفة. . . .

قوله: (**فكتبوا كل ألف رابعة**) خرج الثانية نحو باع فإنها تكتب ألفاً.

قوله: (**أو على أنها**) أي أو على أنها تنتقل بالزيادة من ذوات الواو إلى ذوات الياء تقول: زكوت وعفوت، ثم تقول: زكيت وعفوت.

قوله: (**إلا في نحو يحيى وربي علمين**) قال في التسهيل: ولا يقاس على يحيى علم مثله خلافاً للمبرد وهو شامل لمماثلته في العلمية فقط كما إذا سميت بزوايا ولمماثله فيها مع النقل من الفعل فالصحيح فيهما كتبه بالألف، قال أبو حيان: وكذلك كتبه الناس ففي العرب بنو أعياء وهم حي من أسد كتبوه بالألف.

بما قبلها، نحو كافرين، وناصرين، وسلطن. هذا وعبارة ابن مالك في تسهيله: وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، ما لم يحذف منها شيء كإسرائل وداود، أو يُخف التباسه كعامر، انتهت. فخرج ما لم يكثر استماله كجابر وحامد، وغير العلم كرجل صالح، أو مالك، وغير الزائد على ثلاثة كسام وحام، وما حذف منه شيء، أو خيف التباسه، وقد مثّل لهما.

(وأمَّا البدل، فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل) كالمغْزَى ويُغزى، ومُشترى واشترى (ياء) تنبيهاً على أنها تقلب ياء في التثنية، والفعل المسند إلى تاء الضمير أو ألفه كمغزيان وأغزيت، ويرضيان، أو على أنها مما تُمال ولا ينافي كون الياء منقلبة عن ألف بما ذكر ما مرّ في الإعلال من كونها منقلبة عن واو، لأنّ الألف منقلبة عن واو، فالياء منقلبة عنها بواسطة، وعن الألف مباشرة، (إلّا فيما قبلها ياء) فإنها تكتب ألفاً، وإن اتصفت بما ذكر، نحو المُحيا، وأحيا كراهة اجتماع اليائين (إلّا في) نحو (يحيى ورَيَّى) علمين فإنه يكتب بالياء؛ فرقاً بين العلم وغيره من فعل أو صفة،

وَأما الثَّالِثَة فَإِن كَانَت عَن يَاء كُتبت يَاء، وَإِلَّا فالألف، وَمِنْهُم من يكْتب الْبَاب كُله بِالْألف، وعَلى كَتْبِه بِالْيَاءِ فَإِن كَانَ مُنوناً فالمختار..

جا ياء فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً أو صفة، ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون الألف أخف من الياء، وأما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو: رحى، كتبت ياء، وإلا كتبت ألفاً على ما يقتضيه الأصل، ومنهم من يكتب الجميع بالألف؛ لأنه القياس، وأنفى للغلط على الكاتب، وعلى تقدير الكتابة بالياء، فإن كان منوناً فالمختار أنه يكتب

نقـ **(وأما)** الألف **(الثالثة فإن كانت عن ياء كتبت ياء وإلا)** وإن لم تكن عن ياء **(فبالألف ومنهم من يكتب الباب كله)** أي ما كان ألفه ثالثة **(بالألف)** سواء كانت عن واو أو عن ياء لأنه القياس **(وعلى)** تقدير **(كتبه بالياء فإن كان منوناً فالمختار..............**

كـ قوله: **(فرقاً بينهما)** أي: بين يحيى وربي علمين وبينهما صفتين.

قوله: **(وإلا كتبت ألفاً)** أي: سواء كانت مبدلة من واو كغزا وعصا أو مجهولة.

قال أبو حيان: كخسا وهو بمعجمة فمهملة يقال: خسا أو زكا، أي: فرد أو زوج، وخاساه لاعبه بالجوز فرداً أو زوجاً، هذا وقد شذت الواو في الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة، ومشكوة، والربوا، وغيرها، والقياس الألف، وشذ أيضاً الياء في ما زكى لمناسبة يزكي وفي نحو: **(والضحى)** للمشاكلة.

قوله: **(الجميع بالألف)** لتوافق الخط اللفظ ض.

قوله: **(وعلى تقدير الكتابة بالياء)** لكون أصله ياء.

قوله: **(فإن كان منوناً فالمختار)** وجه الاختيار قول المبرد ها هنا طرد باب الكتابة في المعرف، والمنكر وتسهيل الأمر على الكاتب ض.

فـ ولم يعكسوا؛ لثقل الفعل والصفة، وكون الألف أخف من الياء، (وأمّا) الألف (الثالثة فإن كانت) منقلبة (عن ياء) كفتى (كُتبت ياء، وإلّا) فتكتب (بالألف) كعصا اسماً ودعا، (ومنهم مَن يكتب الباب كله)، أي ثالثة كانت الألف، أو فوقها، منقلبة عن ياء، أو عن غيرها في عَلَم أو غيره (بالألف)، لأنه القياس، ولأنه أنفى للغلط، وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو؛ دلالة على التفخيم كما مرّ، (وعلى) تقدير (كَتْبِهِ) أي الألف (بالياء)، وذلك فيما إذا كانت الألف رابعة فأكثر، أو منقلبة عن ياء، (فإن كان) ما هو فيه (منوناً) ثلاثياً كان أو أكثر، (فالمختار أنه كذلك)، أي كتبه بالياء أيضاً كرحى، (وهو قياس)

أَنه كَذَلِك، وَهُوَ قِيَاس الْمبرد، وَقِيَاس الْمَازِني بِالْأَلف، وَقِيَاس سِيبَوَيْهٍ: الْمَنْصُوب يُكْتَب بِالْأَلف، وَمَا سواهُ بياء، ويُتَعَرَّفُ الْيَاء من الْوَاو بالتثنية، نَحْو: فَتَيَانِ وعَصَوَانِ، وبالجمع نَحْو: الفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ وبالمَرَّةِ، نَحْو: رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ، وبالنوع نَحْو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ، . . . .

بالياء أيضاً، وهو قياس المبرد وقياس المازني بالألف، وقياس سيبويه المنصوب بألف وما سواه بياء. ثم أشار إلى ما يتعرف به الواوي واليائي فقال: يعرف بالتثنية، نحو: فتيان وعصوان، فيعلم أن ألف فتى من الياء وألف عصا من الواو، وبالجمع نحو: الفتيات والقنوات، وبالمرة نحو: رمية وغزوة، فيعلم أن ألف رمى من الياء وألف غزا من الواو، وبالنوع نحو: رمية وغزوة، . . . .

أنه كذلك) أي يكتب بالياء أيضاً (**وهو قياس المبرد وقياس المازني**) يكتب (**بالألف. وقياس سيبويه المنصوب**) يكتب (**بألف وما سواه بياء ويتعرف الياء من الواو وبالتنثية نحو فتيان وعصوان**) فعلم أن ألف فتى من الياء وألف عصا من الواو (**وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو: رمية وغزوة، وبالنوع نحو: رمية وغزوة، . . . .**

قوله: (**أيضاً وهو قياس المبرد**) ألا يرى أنها منقلبة عن لام الكلمة وهي ياء. قوله: (**وقياس المازني**) لأنها عنده منقلبة عن التنوين مطلقاً، والألف المنقلبة عن التنوين تكتب ألفاً اتفاقاً، وقياس سيبويه؛ لأن مذهبه أنها مبدلة عن التنوين في النصب وأصلية في الرفع والجر والمذاهب الثلاثة مذكورة في باب الوقف. قوله: (**وبالمرة**) في معناها المصدر نحو: رمى وغزو.

مذهب (المبرد)، لأنه لا يرى أنها لام مطلقاً، وخرج بقوله منوناً الفعل، وما فيه أل، نحو هدى واشترى، والمُهدى والمُصطفى، (وقياس) مذهب (المازني) أنه يكتب (بالألف)، لأنه يرى أنها بدل من التنوين مطلقاً، كالألف في رأيت زيدا، (وقياس) مذهب (سيبويه) أنه يكتب (المنصوب بألف)، لأنها بدل من التنون، (وما سواه) من جر ورفع (بياء) على الأصل السابق.

ثم بيّن ما يتعرف به الياء من الواو فقال: ويتعرف الياء من الواو بالتثنية نحو فَتَيان وعَصَوان، فعلم أنّ ألف فتى عن ياء، وألف عصا عن واو (و) يتعرف أيضاً (بالجمع) بالألف والتاء (نحو الفَتَياتُ والقَنَواتُ، وبالمرَّة)، أي ما يدل عليها (نحو رَمْيَة وغَزوة، وبالنوع)، أي ما يدل عليه (نحو رِمية وغِزوة، . . . .

وَبِرَدِّ الْفِعْلِ إِلَى نَفسك نَحْو: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، وبالمضارع نَحْو: يَرْمِي ويغزو، وبكون الْفَاء واواً نَحْو: وَعَى، وبكون الْعين واواً نَحْو: شَوَى، إِلَّا مَا شَذَّ نَحْو: القُوَا والصُّوَا؛ فَإِن جُهِلَ، فَإِن أُمِيْلَتْ فالياء نَحْو: (مَتى)، وَإِلَّا فالألف، ....

وبرد الفعل إلى نفسك نحو: رميت وغزوت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو، ويعرف أيضاً بكون الفاء واواً نحو: وعى، فإنه إذا كان الفاء واواً علم أن اللام ياء لا واو؛ لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واواً إلا الواو على وجه ويعرف أيضاً بكون العين واواً نحو: شوى، فإن لامه حينئذٍ لا يكون واواً؛ لأنه ليس في الكلام ما عينه ولامه واواً، إلا ما شذ نحو: القوي والصوي، وإن جهل بأن لم يجر فيه شيء مما ذكر، فإن أميلت فالياء نحو: متى، وإلا فالألف..............................

وبرد الفعل إلى نفسك نحو: رميت وغزوت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو ويكون ألفه واواً نحو: وعى) لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واواً إلا الواو على وجه **(ويكون العين واواً نحو: شوى)** فإنه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو **(إلا ما شذ نحو القوى والصوى فإن جهل)** ألفه عن الواو أو الياء بأن لم يكن فيه شيء مما ذكر **(فإن أمليت بالياء نحو: متى وإلا**..............................

قوله: **(ويرد الفعل إلى نفسك)** مثله رد الفعل إلى مخاطبك ذكراً أو أنثى.

وبِردِّ الفعل إلى نف نحو رميتُ وغزوتُ)، وأعم منه أن يقال: وباتصال الضمير المرفوع المتحرك، لشموله نحو رمين وغزون، (وبالمضارع نحو يرمي ويغزو) لِما مرّ فيه أنّ الناقص اليائي مكسور العين، والواوي مضمومها، (و) يتعرف أيضاً (بكون الفاء واواً نحو وَعَى)، لأنّ اللام حينئذ ياء لا واو، إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واواً إلّا الواو، على قول بعضهم أنّ أصله وَوَؤ دون قول بعضهم أصله وأيٌ، (وبكون العين واواً نحو شَوَى)، لأنّ اللام حينئذ ياء لا واو، إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو (إلّا ما شذ نحو القُوَى) جمع قوة (والصُوَى) جمع صُوة للحجر، (فإن جهل) حال الألف أمنقلبة عن واو أو ياء، بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة، (فإن أُميلت فالياء) كتْبُها (نحو متى، وإلّا)، أي وإنْ لم تمل (فالألف) كتبُها (نحو إلّا علَما)، قيل والمَنَا الذي

وَإِنَّمَا كتبُوا (لَدَى) بِالْيَاءِ، لقَولهم: لَدَيْكَ، و(كِلا) يُكْتب على الْوَجْهَيْنِ لاحْتِمَاله، وَأما الْحُرُوف فَلم يُكْتب مِنْهَا بِالْيَاءِ غير: (بلَى،

نحو: (**المنا**) وهو القدر وإنما كتبوا: (**الدي**) بالياء لانقلابها ياء في لديك، و(**كلا**) تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في (**كلتا**) واحتمال كونها عن الياء لإمالتها؛ فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة، ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير: هذه وهي بلى. . . . .

فالألف نحو: المنا، وإنما كتبوا: لدى بالياء لقولهم: لديك) بقلب ألفه ياء (**وكلا يكتب على الوجهين**) أي بالياء والألف (**لاحتماله**) أي: لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا ولاحتمال كونها عن الياء بدليل إمالتها؛ فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكثرة (**وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير: بلى**) لإمالة ألفه. . .

قوله: (**نحو المنا**) المنا المقصور الذي يوزن به التثنية: منوان، والجمع: أمناء، وهو أفصح من المن، والمنا أيضاً القدر، قال:

دَرَيْــتُ ولا أدْري مَــنــا الــحَــدَثــانِ

صحاح[1]. قوله: (**القدر**) والقدر أيضاً ما يقدره الله تعالى من القضاء. صحاح.

قوله: (**وكلا يكتب على الوجهين**) كذا قال المصنف وتبعه الموصلي وغيره، وقال أبو حيان: الصحيح في مذهب البصريين أنه يكتب بالألف؛ لأن الألف فيه منقلبة عن واو، وإنما تكتب بالياء في مذهب من زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي، انتهى.

والقياس في (**كلتا**) أن تكتب بالياء؛ لأن ألفه ألف تأنيث، وقد وقعت رابعة، لكنه كتب بالألف شذوذاً، ومثله في مخالفة القياس (**تترى**)، وألفه ألف تأنيث إذا لم ينون وللإلحاق إذا

يُوزن به، ويُردُّ بأن ألفه ليست مجهولة، بل منقلبة عن واو، لأنّ تثنيته مَنوان. (وإنما كتبوا لدى بالياء لقولهم) في الإضافة للضمير (لديك)، بقلب ألفه ياء، (وكِلا يكتب على الوجهين) أي بالياء وبالألف إذا لم يُضف إلى مضمر؛ (لاحتماله) كلّاً منهما، لأنّ قلب لامه في كلتا تاء يدل على أنها واو، كما في أخت، وإمالتها تدل على أنها ياء، لأنّ الكسرة لا يمال لها ألف ثالثة منقلبة عن واو. هذا والمشهور من مذهب البصريين كتبُه بالألف، لأنها متطرفة منقلبة عن واو عندهم، أمَّا إذا أُضيف إلى مضمر، فلا يكتب بالياء في الرفع، لئلا يلبس بالجر والنصب، ولا بالألف فيهما، لئلا يلبس بالرفع. (وأمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى)، . . . .

---

(١) انظر: الصحاح في اللغة ٦/٢٤٩٨.

وَإِلَى، وعَلى، وَحَتَّى).

لإمالتها، وعلى لقولهم: عليك، وإلى لقولهم: إليك، وحتى حملاً عليها؛ لأنها بمعناها في الغاية والانتهاء. [والله أعلم بالصواب][1].

(وعلى وإلى) لانقلاب ألفهما إلى الياء في عليك وإليك (و) غير (حتى) فإنه يكتب بالياء حملا لها على إلى.

تم هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب

وصلى الله على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وعلى آله وأصحابه خير الآل وخير الأصحاب.

نونت، وكلتاهما قياسها أن تكتب بالياء. قوله: **(وحتى حملاً عليها)** قال ابن الأنباري: إنما كتبت حتى بالياء وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر حتى قالوا: حتاي وحتاك وحتاه، وانصرفت إلى الياء في حتى زيد، انتهى.

وما منعه غيره من إمالتها هو المشهور عن عامة العرب والقراء، وروي عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن إمالتها؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم وهي رواية نصير عن الكسائي، ورويت عن حمزة أيضاً إمالة لطيفة وقربها وقوع الألف رابعة، وعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق، وما ذكره الشارح من الحمل على إلى لكونها بمعناها في الغاية والانتهاء. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب والحمد لله، وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده. أحمد الله على المعونة والإتمام، وعلى الإفضال والإنعام، وأشكره على كل حال مدى الدهور والأيام. وأصلي على نبينا محمد أفضل من صلى وصام، وحج واعتمر بالبيت الحرام، المبعوث إلى الخاص والعام، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأعلام وأزمة الإسلام. جعلنا الله في زمرتهم في دار السلام، إنه القدوس السلام، وحسبنا الله ونِعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

لإمالة ألفه (وإلى، وعلى)، لانقلاب ألفها ياء مع الضمير في إليك وعليك، (وحتى)، حملاً على إلى، لأنها بمعناها، والله أعلم.

تم كتاب المناهج الكافية في شرح الشافية

بحمد الله وعونه، غفر الله لمؤلفه ولمقريه وقاريه وسامعه ومستمعه، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آميـــن.

(١) سقط من الأصل، وأثبتناه من نسخة جامعة الملك سعود.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة» لإبراهيم الكرمياني

الحمد لله الكبير المتعال، واسع المغفرة كثير النوال، الذي تقدس ملكه عن التصاق الاختلال والاعتلال، وتنزه ملكوته عن التساق الماضي والحال والاستقبال، أحمده على ما صرف قلوبنا نحو تحصيل الفضائل والكمال، وأشكره لما صرف عقولنا في اكتساب المعارف بالنظر والاستدلال.

والصلاة على رسوله محمد المنعوت بأحسن الخصال، المبعوث بالدين القويم الذي لا يعتريه تغيير ولا إبدال.

وعلى آله وأصحابه خير أصحاب وآل، ما صرف شمال وتلألأ لامع آل.

وبعد: فلما كان العلوم العربية والفنون الأدبية وسيلة يتوصل بها إلى ارتقاء معارج الكمال، وذريعة يتوسل بها إلى اعتلاء مدارج الآمال، مفاتيح ينفتح بها أقفال أبواب المطالب، مصابيح ينشرح بها صدور أرباب المآرب، بها يتمكن من نسج خيط الكلام على منوال البلاغة، ويمكن نسخ نقوش الصنايع على صفائح صحائف الفصاحة، ويرفع حجاب الاحتجاب عن وجوه أبكار الأفكار والعرفان، ويرفع أستار الاستتار على نفائس عرائس المعاني والبيان، ويحصل الوقوف على مهمات المقاصد، التي هي لعقول الفحول نهاية المواقف وغاية المراصد.

أعني اقتباس أنوار التنزيل الجليل، واقتناص أسرار التفسير والتأويل، وكان علم الصرف منها بمنزلة الأساس للبناء، أو بمرتبة الأم للأبناء، وكان

أحرى لمن أراد أن يرتع في حدائق البراعة، ويريع بصيرة في حقائق البلاغة، أن يتلقاه بالقبول، ولا يعده من الفضول، وقد صنف فيه العلماء الكرام، أعلى الله محالهم في دار السلام كتباً معتبرة، مطولة ومختصرة، كل منها يشفي العليل ويسقي الغليل، ولما كانت مقدمة الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى المسماة بـ "**الشافية**"، وافية من بينها في قضاء الوطر وكافية، محتوية على دقائق الأفكار، منطوية على حقائق الأنظار، وقد نظم ما في أختها الموسومة بـ"**الكافية**" من المسائل، بعض المتأخرين من أصحاب الفضائل، فكان بمكان القبول، عند أجلة الفحول، أحببت أن أرتب في سلك النظم فرائدها، وأركب في سمط الوزن فوائدها، ليكون أقرب من الحفظ والأخطار بالبال، وأنسب إلى الضبط في الحال والمآل، فاجتنيت في ثمار مسائلها واجتبيت من دقائقها وجلائلها، ما هو الأهم وما نفعه الأعم، وشرحته شرحاً يسهل مشكلاته، ويفصل مجملاته بتوجيه الكلام، والتنبيه على المرام، وسميته بـ "**الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة**" فجعلتها عرضة لعرصة من هو بدر زاهر في سماء الجاه والجلال، بحر زاخر بالفضل والكمال، جنابه مصدر للفضائل ذو زيادة في الفواضل، ماض أمره بالعدل والإحسان، فليس له مضارع من أفراد الإنسان، ناصب علم العلم بعد ما قرب من الانكسار والانصرام، خافض راية الجهل غب ما رفعت إلى أرفع مقام، صارف عنان العناية نحو حماية العلماء، عاطف زمام الاهتمام على رعاية الفضلاء، مصلح اختلال أحوالهم بفكره الثاقب مصحح اعتلال أفعالهم برأيه الصائب، مضاعف جداه على صنوف العالمين، مبذول نداه على لفيف الغانمين، مقرون بابه بالإحسان، مفروق جنابه عن صروف الزمان، مثل في الفضل والإفضال، لا شبيه له ولا مثال، من كان منسوباً إلى عتبته العلية، ووقف على خدمة سدته السنية، لا يبتدأ الدوران بتخفيفه وإعلالاته، ولا يحقره الزمان ولا يعله على علاته، ذو القدر الرفيع، والصدر المنيع، أعلم الزمان، معلم السلطان، أيده الله في مسند العز والسعادة، وسخر له مراده كما أراده، مع مخاديمه الكرام النجباء، الكمل الفضلاء، كل منهم نور حدقة السعد والشرف، نور حديقة النعومة والشرف.

حديثهم تفسير لبدائع المعاني والبيان، ومنطقهم للحكمة حجة وبرهان، فاح شميم فضائلهم شائعاً كالداري في كل ديار، وراح عميم فواضلهم ذائعاً كنشر القطر بالأقطار، نفع الله العلماء بآلائهم، ومتع الفضلاء بطول طول بقائهم، فرفعتها إلى بابه العالي، وجنابه المتعالي، شعر:

والهدايا بقدر من يهدي قائلاً ذاك منتهى جهدي
محل القبول والرضا فإن وقعت بألطافه اللطيفة
الشريفة مخر الارتضا وأصابت من أعطافه

شعر:

وأعظم آمالي وهز عظام فذلك مسئولي وعزي ومفخري
سوى نيله في العالمين مرام هو المطلب الأعلى فمن ذا الذي له
فكل منى الدنيا علي حرام لئن كان في قلبي سوى ذاك منية
فالمسئول من عوارف أفضاله والمأمول من ذوارف نواله
والعفو عن مواضع السهول والخطا النظر فيها بنظر القبول والرضا
وطالما يعتريه الفهوة والخطل فإن البشر قلما يخلو عن العثرة والزلل

لا سيما هذا العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير مع أن ما ارتكبته أمر مشكل، وخطب صعب معضل، وما فعلته إلا اعتماداً على توفيق رب العباد إنه ولي الرشاد. اللهم أرني الحق والهدى، ولا تشمت بي العدى.

ثم لما كان شرح تلك المقدمة للفاضل العلامة والكامل الفهامة فخر الدين الجاربردي أحسن شروحها في توضيح المقام والتحقيق، وتنقيح الكلام والتوفيق، اقتفيت أثره في أكثر المحال واكتفيت بما استصفيت من خشية الإملال، ولذلك عبرت عنه بقولي في الشرح كذا وكذا مشيراً أحياناً إلى بعض نكات استخرجته بفكري الفاتر بعون الله القادر من الخفايا والمزايا، فكم خبايا في زوايا، وها أنا أفيض في المقصود، متكلاً على مفيض الخير والجود.

[شرح المنظومة]

قال بعد التسمية:

١- لمن أوجد الأشياء حمدي ومدحتي على ما علا نعماؤه وتوالت

٢- على سيد الخلق النبيه نبيه وأصحابه الأشراف خير تحية

وخص بالذكر ما هو من أخص أوصافهما العلى تنبيهاً على قوة الاختصاص ولرعاية نوع من براعة الاستهلال:

٣- وبعد فإن الصرف علم مبين لما ليس إعراباً من أحوال كلمة

أي علم يعرف به أحوال الكلمة التي ليست بإعراب، قولنا: **(علم)** أي: مسائل، ويجوز أن يراد به الإدراك أو الملكة على ما بين في محله فإسناد التبيين إلى العلم مجاز وهو جنس، وقولنا: **(يعرف به أحوال الكلمة)** يخرج غير النحو، وقولنا: **(ليست بإعراب)** يخرج النحو، فإنه وإن كان مشتملاً على بيان البناء والانصراف وعدمه وغيرها أيضاً، لكن لما كان مباحث الإعراب معظم مباحثه يقال له علم الإعراب، كما يشهد به قول صاحب الأصل بمقدمتي في الإعراب على قياس ما قيل في وجه تسمية علم أصول الدين بالكلام من أن مسألة الكلام، أي القرآن أشهر مباحثه:

٤- ويلحقها الأحوال إما طروها فحسب وإما للبناء وهيئة

لما فهم من التعريف أن موضوع علم الصرف هو الكلمة وأن الذي يبحث عنه فيه هو أحوالها التي هي الأعراض الذاتية لما بين أن تلك الأعراض كيف يلحقها، يعني أن أحوالها قسمان:

الأول: ما يلحقها باعتبار جزئها أي حرفها؛ كالابتداء، والوقف، والإعلال والإبدال وغير ذلك.

والثاني: ما يلحقها باعتبار بنائها وهيئتها كالماضي والمضارع وغيرهما.

في الأصل التصريف: علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، البناء والهيئة مترادفان على ما ذكره الرضي، وقد قال

الأكثرون: أن المراد بالهيئة الهيئة الحاصلة لجميع الحروف باعتبار ترتيبها وحركاتها وسكناتها، وقد فسرت الهيئة أيضاً بأنها الحروف الزائدة والحركات والسكنات المنضمة إلى المادة التي هي الحروف الأصول فقط فعلى هذا التفسير يكون الهيئة لفظاً فيصح جعلها جزءاً من الكلمة، فتفسيرها بنفس جميع الحروف فقط، كما في فصول البدائع ليس بجيد؛ لعدم ذكر الحركات والسكنات، وكذا تفسير الأبنية بأنها الألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة، كما في الشرح ليس بسديد؛ لأن الحروف الزوائد لا مدخل لها في المادة كما حققه الشريف الجرجاني قدس الله سره في "حاشية المطالع"، وذكر في "عنقود الزواهر": أن نظر اللغوي في الألفاظ باعتبار الوضع الشخصي، ونظر الاشتقاقي في أحوال مادة الكلمة باعتبار أن يأخذ من موضع شيئاً أو يرد إليه شيئاً، ونظر الصرفي في أحوال هيئاتها التي لها قياس واطراد، وأنه قد كان الأوائل ميزوا بين علمي الاشتقاق والصرف باعتبار الفرق المذكور، والمتأخرون لما رأوا شدة الارتباط بين مسائلهما دونوهما على مثال علم واحد وتدرجوا بهما في تعريف واحد كما فعله السكاكي، وصرح بأن الاشتقاق داخل في علم الصرف، وكما فعله ابن الحاجب حيث قال: التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، ولا شبهة في اندراج الاشتقاق فيه، وصدقه عليه، انتهى.

وفيه بحث؛ لأن البحث عن أحوال هيئة الكلمة في الصرف إنما هو من حيث أنها أحوال الهيئة فيشكل أن يدخل فيه ما يبحث فيه عن أحوال المادة كيف، ولم يذكر في الأصل الاشتقاق في المقاصد أصالة، تدبر.

قال الرضي: إن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي، والرباعي، والمزيد فيه، وأبنية المضارع، والأمر وغيرها تصريف بلا خلاف مع أنه علم لما يفيد معرفة الأبنية نفسها لا أحوالها، فخرج عن التعريف وهو مدفوع بأنه إن أراد بمعرفة أبنية الماضي والمضارع مثلاً معرفتهما من حيث أنها تركب وتؤخذ من شيء أو يرد إليها شيء فالعلم بما يفيدها من الاشتقاق، وقد

عرفت حاله، وإن أراد معرفتها بأنها ماض أو مضارع، فالعلم بما يفيدها من التصريف داخل في التعريف، ولا يلزم من هذا أن يكون الإضافة في قوله: أحوال أبنية كالإضافة في قولهم: شجر الأراك توهمه البعض؛ لأنه فاسد، وأيضاً ينافيه ما ذكر في الشرح المنسوب إلى صاحب الأصل من أنه إنما أتى بقوله: **(أحوال)** إذ لولاه لخرج عن التعريف بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، وبعض أحكام الوقف.

قال الرضي: إن قوله التي ليست بإعراب، لم يكن محتاجاً إليه؛ لأن حركات الآخر لا تعتبر في البناء، والإعراب طار على الآخر فضرب وجمل على بناء واحد، وكذا رجل ورجلاً، ورجل على بناء واحد، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه وإن دخل فلزم الاحتراز فهلا احترز عن البناء انتهى.

والجواب عنه: أن المراد بعدم الاعتبار بحركة الآخر فيه أن البناء لا يتغير باختلاف حركاته كما يتغير باختلاف حركات الأول والوسط وهذا لا يمنع كون الإعراب الطارئ على الآخر الذي هو من حروف البناء من أحوال البناء، ألا ترى أن الإعلال والإبدال قد لا يتغير بهما البناء فمثل بوائع بالهمزة ويزدل بالزاي على بناء ضوارب وينصر، كما أن أصلهما كذلك أعني بوايع بالياء، ويسدل بالسين، على أن الإعراب بالحروف يتغير به البناء قطعاً، وأما الجواب عن قوله: **(وإن دخل فلزم الاحتراز)** فمعلوم مما سبق أولاً:

٥- وأبنية الاسم الأصول ثلاثة على رأي بصريين أهل بصيرة

إنما قال: على رأي بصريين؛ لأنها عند الكوفيين صنف واحد وهو ذو الثلاث، والمذهب الأول هو المعتمد عليه؛ لأن الأكثر من الثلاث أصلح لتكثير الصور المحتاج إليه، هكذا ذكره السكاكي في "مفتاح العلوم" فكأنه لعدم الاعتداد بمذه الكوفيين أهمل في الأصل التقييد:

٦- فذات ثلاث من حروف وأربع وخمس وما للفعل غير الأخيرة

أي ثلاثية ورباعية وخماسية قوله: وأربع وخمس عطف على ثلاث قوله ما موصولة عبارة عن الأبنية، وفي قوله: للفعل إشارة إلى أن إضافة الأبنية إلى

الاسم لامية، قوله: غير الأخيرة أي غير الخماسية أي أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية.

قال الشيخ الرضي: لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف؛ لندرة تصرفها وكذا الأسماء العريقة البناء كمن، وما:

٧- بفاء وعين ثم لام عن الحروف عبر بالترتيب في وضع صيغة

أي يعبر عن حروف الأبنية الأصول فاللام للعهد، في الأصل ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وفيه تسامح، والمراد عن الحروف الأصول إذ جعل الأصول فيه صفة الأبنية .

قوله: في وضع أي في ابتداء وضع ليدخل فيه مثل جاه مما جاء فيه القلب المكاني، ثم التعبير بهذه الحروف ظاهر في الثلاثية، وأما الرباعية والخماسية فباللام أيضاً مكررة.

٨- وعبر عن حرف مزيد بلفظه سوى البعض إلا عند بعض أئمة

أي يورد الحرف المزيد في الوزن بعينه في مثل مكانه تقول: مضروب على وزن مفعول .

قوله: إلا عند إشارة إلى هذا الاستثناء، والتفصيل على رأي الجمهور دون البعض كما صرح به في المفتاح.

٩- كما هو عن تاء افتعال مبدل فتعبيره بالتاء في كل حالة

بيان للبعض الذي لا يعبر عنه بلفظه، قوله: فتعبيره، أي التعبير عنه تقول: وزن اضطرب افتعل ولا تقول افطعل.

قال الرضي: هذا مما لا يسلم بل تقول: اضطرب على وزن افطعل، ثم قال: قال في الشرح: إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه، إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل، قلنا: هذان حاصلان في فحصط، وفزد، ولا يوزنان إلا بلفظ المبدل. انتهى.

ولعل الفارق المؤثر في صلاحهما وجهاً في مثل: اصطبر فقط هو كثرة الاستعمال في المبدل عن تاء الافتعال بخلاف فحصط وفزد، ولقائل أن يقول إنه ذكر في الأصل، وفي المفتاح في بيان وجوه معرفة الإبدال أن منها لزوم بناء

مجهول مثل هراق واصطبر وادارك، وهذا مشعر بأن وزن هفعل وأفاعل مجهول كمجهولية افطعل فيلزم إدخال مثل هراق وازين وادارك في هذا الشق من المستثنى بأن يقال مثلاً ويعبر عنها بالهمزة والتاء ويمكن الجواب عنه بأن المراد أن وزن هفعل وأفاعل مجهول لم يعرف كونه من أوزان المزيد فيه المستعملة على حالها أي من غير أن تحصل تعبير وزن آخر مزيد فيه أيضاً مثلاً لم يعرف أفاعال كما عرف استفعل، وهذا القدر الكافي في المرام لا يمنع وجود أفاعل مثلاً مع القول بأنه فرع وأن وزن افطعل فلم يعرف أصلاً لا أصلَا ولا فرعاً والتشريك في المجهولية إنما هو في المجهولية بالمعنى الأول فتدبر وتأمل قال الرضي: قال عبد القاهر في المبدل من الحرف الأصلي يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال في قال إنه على وزن قال انتهى.

١٠- وما زيد تكرار فذلك مطلقاً بسابقه في الكل إلا بعلة

قوله: **(مطلقاً)** أي سواء كان تكريره للإلحاق مثل قردد أو لا كقطع على رأي الأكثرين، أو كان من حروف الزيادة مثل شملل أو لا، مثل جلبب أو كان مفصولاً بينهما مثل حلتيت أولاً.

قوله: **(بسابقه)** أي بوزن سابقة، وإنما عبر عنه بما عبر به عن الأول للتنبيه بذلك على أن عنايتهم بالثاني كهي بالأول مع أنهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد حتى أدغموا عند اجتماع المثلين.

قوله: **(إلا بعلة)** أي إلا بسبب علة يقتضي التعبير عنه بلفظه أو إلا ملتبساً بعلة كانعدام نظيره على تقدير التعبير عنه بوزن ما تقدمه كبطنان فإنه فعلان لافعلال لعدم فعلال، وأما قرطاس فضعيف، والفصيح بالكسر وكقلته كسمتان فإنه فعلان لا فعلال، لأن فعلالاً نادر لم يأت إلا خزعال وكالحمل على نقيضه كبطنان أيضاً فإنه ربما يقال إنه فعلان حملاً على نقيضه الذي هو ظهران. في الأصل إلا بثبت وفسر ذلك في الشرح بأن المراد إلا ملتبساً يثبت أي بدليل دال على عدم قصد التكرار، ولكنه لا يخلو هذا التفسير عن التكلف في حمل العبارة عليه مع أن القول بأن عدم فعلال مثلاً أو قلته يصلح دليلاً على أنهم لم يقصدوا التكرار بل إنما اتفق موافقة الزائد لما قبله محل بحث فتدبر:

١١- وما هو في الأصلي أدغم أنه   يعبر مع ما بعده بالسوية

أي يعبر عن المزيد الذي أدغم في الأصل بما عبر به عما بعده لا بلفظه ولا بلفظ الذي أبدل هو منه تقول وزن ازين وادراك افعل وأفاعل، ولا ازفعل وادفاعل ولا اتفعل، واتفاعل، وتقول في قطع على رأي الخليل وهو كون الزائد هو الأول فعل لا فطعل وأهمل في الأصل بيان حال المدغم وينبغي ذكره فكأنه، إنما لم يذكره بناء على ظهوره؛ لأن المدغم لما كان كالمستهلك يتبع المدغم فيه.

قال الرضي: ولو قال ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المدغم في أصلي فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله ليدخل فيه نحو قولك ازين وادراك على وزن افعل وافاعل، وقولك قردد، وقطع واطلب على وزن فعلل وفعل، وأفعل لكان أولى وأعم انتهى. ولا يخفى أن هذه العبارة قاصرة عن بيان التعبير عن مثل اضطرب بافتعل وقد عرفت ذلك أن الأمر ليس كما زعمه.

واعلم أنه لو أدغم الأصلي في الزائد فإن كان الإدغام بدون تغيير الزائد فالأمر ظاهر حيث يعبر عن الزائد بما عبر به عن الأصلي المدغم مثلاً تقول وزن قطع على قول من يقول إن الزائد هو الثاني فعل لافعطل؛ لأن الزائد المكرر يعبر عنه بما تقدمه كما تقدم، وإن كان الإدغام بتغيير الزائد فكذلك فتقول اطلب على وزن أفعل كما ذكره الرضي على ما نقلناه إجراء للمبدل مجرى المزيد لقصد التكرار أو لا:

١٢- فإن كان في الموزون قلب فوزنه   على وفقه كالحذف إلا لحاجة

يعني لو وقع في الموزون قلب أو حذف يقدر وزنه على وفقه فتقول وزن آدر وقاض مثل أعفل وقاع إلا إذا أريد البيان فتقول حينئذٍ وزنهما أفعل وفاعل.

١٣- ويعرف قلب باشتقاق وصحة   وإن جاء في استعمال عرف بقلة

إذا ورد عليك كلمة مقلوبة فلك في معرفة أن فيها قلباً وجوه:

الوجه الأول: الاشتقاق، فإذا علمت أصلها المشتقة هي منه إن كانت من المشتقات حكمت بأن فيها قلباً مثل ناء يناء ومصدرهما النأي فوزنهما فلع يفلع، وكذا إذا تدبرت في أمثلة هي نظائرها متوافقة معها في الحروف الأصول

متناسبة بها في المعنى إن لم تكن في المشتقات أدركت أيضاً بأن فيها قلباً مثل جاه فإن التوجه والتوجيه والمواجهة وغيرها يدل على أن أصله وجه فوزنه فعل ومثل قسي فإن قولهم قوس الشيخ واستقوس أي انحنى ورجل متقوس أي معه قوس يدل على أن أصله قووس فقدم اللام إلى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو وأعل فصار قسي كما فصل في الشرح فوزنه فليع، ومثل الحادي فإن التوحيد والوحدة والواحد يدل على أن أصله واحد فقلب بقلبين فصار الحادي فوزنه عالف وينبغي أن يعد هذا من الشق الأول لا من هذا الشق الثاني كما في الأصل؛ لأنه يمكن أن يعرف ما فيه من القلب بأصله؛ لأنه من المشتقات.

الوجه الثاني: صحتها أي صحة حرف علة فيها بعدم الانقلاب مثل أيس فإنه لما لم ينقلب ياؤه ألفاً كباع بناء على عدم الاعتبار باندراجه تحت القياس المقتضي للإعلال بعد وقوع القلب فيعرف من هذا أنه مقلوب يئس انتقالاً من المسبب إلى السبب.

الوجه الثالث: قلة استعمالها مثل آرام فإنه لما كان ارأم أكثر استعمالاً من الأول عرف أنه الأصل، وحمل الأول عليه فوزنه إعفال قال الرضي: إن هذا الوجه ينتقض يجذب وجبذ، فإن جذب اشهر مع أنهما أصلان على ما قالوا انتهى.

ويخالفه قول الجوهري جبذت الشيء مثل جذبته مقلوب منه، والله تعالى أعلم.

١٤- وإن يلزم المحذور من غير فرضه علينا كمنع الصرف من غير علة

هذا هو الوجه الرابع، وضمير فرضه للقلب يعني ويلزم محذور لو فرضنا أن الكلمة غير مقلوبة مثل أشياء فوزنه لفعاء، في الشرح ثم اعلم أن في أشياء مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه، وهو أن أصلها شيئاه على وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فقلبوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا أشياء على وزن لفعاء.

وقال الكسائي: وزنها أفعال؛ لأن فعلاً معتل العين يجمع على أفعال كقول وأقوال، وقال الفراء: أصلها اشئياء على وزن أفعلاء، وقال إن شيئاً في الأصل شيء على وزن فيعل ثم خففت كما خففت بين وميت ثم جمع عل أفعلاء كما يقال بين وابيناء ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفاً كراهة لهمزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء ومذهب سيبويه أولى إذ لا يلزمه مخالفه الظاهر إلا من وجه واحد وهو القلب مع أنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة، ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين:

الأول: منع الصرف من غير علة.

الثاني: إنها جمعت على أشاوي، وأفعال لا يجمع على أفاعل، ويلزم الفراء من وجوه.

الأول: أنه لو كان أصل شيء شيئاً كبين لكان الأصل شائعاً كثيراً ألا ترى أن بينا أكثر من بين وميتاً أكثر من ميت.

والثاني أنه حذف الهمزة في مثلها غير جائز إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف.

والثالث: تصغيرها على أشيآء فلو كانت أفعلاء لكانت جمع كثرة، ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها إلى المفرد عند التصغير إذ ليس لها جمع قلة.

والرابع: أنها تجمع على أشاوي وأفعلاء لا يجمع على أفاعل ولا يلزم سيبويه شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على أشيآء؛ لأنها اسم جمع لا جمع وجمعها على أشاوي؛ لأنها اسم على فعلاء فيجمع على فعالي كصحراء وصحاري انتهى كلام الشرح.

وفي قوله كمنع الصرف إشارة إلى أن سبب معرفة القلب في أشياء لا ينحصر في لزوم منع الصرف بلا علة، بل يمكن معرفته بغيره، واعلم أن المراد بقولنا إن هذه الأربعة وجوه المعرفة وهو أن كل واحد منها يصلح سبباً للمعرفة لا أنه لا يجوز اجتماع اثنين منها أو أكثر.

وذكر في الأصل وجهاً آخر نقلاً عن الخليل وهو أداء ترك القلب إلى اجتماع همزتين نحو جاء ووجه ذلك في الشرح بأن نحو جاء أصله جاىٔ

بالاتفاق، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جائي فأعل إعلال قاض فصار جاء إذ لو لم يقلب لانقلبت الياء همزة فيصير جاء بهمزتين وهو مستكره، وقال سيبويه وأصحابه لا بأس باجتماع الهمزتين إذ يعمل حينئذٍ بما يقتضيه القياس فتقلب الثانية في جاءه ياء ويعل إعلال قاض ولا يخفى عليك أن اجتماع الهمزتين سبب القلب نفسه، ولا يصلح سبباً لمعرفته إذ الكلام في لفظ جاء بعد إعلاله فإنه ولو فرضنا أنه ليس فيه قلب لا يلزم اجتماع الهمزتين كما يلزم منع الصرف بلا علة في أشياء إن قلنا بأنه غير مقلوب، وأما القول بأنه حينئذٍ يلزم اجتماع همزتين في أصله السابق فغير مفيد كما لا يخفى على أنه يلزم من عده من قبيل وجوه المعرفة أن يعد منها أيضاً أداء تركه إلى اجتماع الواوين والضمتين في نحو قووس كما مر وإلى اجتماع همزتين بينهما ألفاً في مثل أشياء على مذهب سيبويه كما عرفت إذ الترجيح تحكم ولم يعدهما في الأصل منها، والله تعالى أعلم.

١٥- ويعلم حذف باشتقاق وأصله وأعنى به ما منه تغيير صيغة

إذا ورد عليك كلمة فيها حذف فلك في أن تعرف أن فيها حذفاً وجوهاً أيضاً:

الوجه الأول: الاشتقاق فإنك إذا علمت ما اشتقت هي منه حكمت بأن فيها حذفاً مثل قل مع قال يقول فوزنه فل.

الوجه الثاني: أصلها الذي غيرت هي منه بالحذف فإنك إذا علمت أنه أصل لها حكمت بأن فيها حذفاً مثل غد مع العلم بأن أصله غدو:

١٦- وإن يلزم الإخلال بالأصل والقيا س إن لم يقدر أو بمعنى العبارة

الوجه الثالث: لزوم الإخلال بالقاعدة المقررة عندهم على تقدير عدم فرض الحذف أي مخالفتها كأن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف إما بدون تأمل مثل قل وقه، ولم يك أو بأدنى تأمل مثل رمتا ورموا وقمت ويعد ويسل فإن الضمائر كلمات على حدة وليست من أصول الأفعال، وكذا حروف المضارعة، أو كان يلزم عدم وجود الأبنية الأخيرة للاسم أعني الخماسية وهذا الشق إنما يتحقق في تكسير الخماسي وتصغيره مع كونهما مستكرهين فإنهما

إنما يكونان بحذف حرف واحد منه على الصحيح.

مثل فرازد وسفارج وفريزد وسفيرج على الأصح، ومثل فرازق وجحارش، وفريزق وجحيرش على الصحيح.

الوجه الرابع: لزوم الإخلال بالمعنى لو لم يفرض الحذف أيضاً كما في جمع المنسوب مثل أشاعرة وأشاعثة في جمع أشعري واشعثي فل لم نقل بحذف ياء النسبة فيهما لأدى اللفظ إلى خلاف المراد، وذكر في المفتاح في بيان ما يعرف به الحذف الوجه الثالث فقط ولا يخفى حسن ما ذكرنا، ثم المراد بيان قرائن يفيد انتقال الذهن إلى الحذف الواقع فلا يلزم الاطراد والانعكاس:

١٧- وأبنية الاسم الثلاثي عشرة وإن زاد فيها اثنين مفهوم قسمة

أي أبنية الاسم الثلاثي المجرد قوله فيها أي في العشرة إذ للفاء أحوال ثلاث، وللعين أربع، أي مع السكون ويحصل من ضرب الثلاث في الأربع اثنا عشر، ولم يعتد بحركة اللام؛ لأنه محل الإعراب، والله تعالى أعلم.

١٨- فأسقط ضم الفاء مع كسر عينه كذا العكس من قسم الأصول لخفة

أي أسقط من الأصول البناء الذي ضم فاؤه وكسر عينه والبناء بعكسه للتخفيف بدفع ثقل النقل من الضمة إلى الكسرة ومن الكسرة إلى الضمة، ولا يرد على الأول مثل دئل فإنه من الشواذ لا من الأصول أو من قبيل المنقول من الفعل إلى العلم إن كان اسم قبيلة منها أبو الأسود الدئلي، أو كان علم جنس لدويبة كأسامة أو إلى اسم الجنس إن لم يكن وإن كان النقل إلى اسم الجنس قليلاً فيكون مثل قيل وقال.

وروى الشيخ الرضي إبقاء صورة الفعل في قيل وقال أينما استعملا ولا يرد مثل نصر؛ لأنه فرع المعلوم وإنما اغتفر فيه ثقل النقل لعروضه مع كونه أهون من ثقل عكسه، أعني الخروج من الكسرة إلى الضمة، وأما الاغتفار في مثل يضرب فللعروض ولكون الضمة في معرض الزوال بالناصب والجازم، ولا يرد على البناء الثاني مثل حبك؛ لأنه إن ثبت محمول على التداخل في حرفي الكلمة.

١٩- وقد جاء في لفظ وجوه عديدة وأشهرها أحرى بحكم الأصالة

أي وقد جوزوا في لفظ واحد وجوهاً عديدة من تلك الأصول العشرة روماً للخفة غالباً كما يسكنون العين فيما كانت فيه متحركة أو للتناسب كما يكسرون الفاء لأجل كسرة العين، أو كما يضمون العين لأجل ضمة الفاء على قول كقفل وقوله وأشهرها بيان لطريق معرفة الأصل من الفرع منها قوله بحكم الأصالة بأن يحكم بأنه أصل فإن تعيين الأكثر استعمالاً للأصالة أولى والله أعلم.

٢٠- وأبنية الاسم الرباعي خمسة على حسب استقصاء أهل السليقة

قال الرضي: اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، ولا دليل على ما قالا وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعلل ووزنه سفرجل فعللل مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن مكرراً يوزن بلفظه:

٢١- مغن قسم اسم جعفر ثم برثن وزبرج أيضاً للسحاب وزينة

٢٢- ومثل قمطر منه أيضاً ودرهم وما جخدب في الأكثرين بفتحة

جعفر بفتح الفاء واللام الأولى وبرثن بضمهما وزبرج بكسرهما مع سكون العين في الجميع، وقمطر بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى، ودرهم بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، وربما قالوا بكسرها أيضاً وزاد الأخفش نحو جخدب بضم وسكون العين وفتح اللام فيكون الأبنية حيئنذٍ ستة، وأما على رأي الأكثرين فجخدب مثل برثن. قال الرضي: وأجيب عنه أيضاً بأنه فرع جخادب بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال وهو تكلف، وأما فعلل جندل، وعلبط فأصلهما جنادل، وعلابط على ما قالوا والله أعلم.

٢٣- وأبنية الاسم الخماسي عندهم فأربعة لا ترتقي قدر خمسة

٢٤- قذعملهم قرطعبهم وسفرجل وجحمرش أي للعجوز الكبيرة

٢٥- وأما مزيد فيه منها فخمسة وما من سواها لا يعد لكثرة

٢٦- وذا خندريس غضرفوط قبعثرى خزعبيلهم والقرطبوس لمحنة

أبنية المزيد فيه من الثلاثي والرباعي كثيرة لا يمكن عدها وإحصاؤها، وأما من الخماسي فخمسة على الأكثر كما ذكر من الأمثلة، وبعضهم يقولون إن نون خندريس زائدة فهي من مزيد الرباعي فيكون الأبنية على رأيهم أربعة.

فصل

٢٧- إلا أنا في ذكر المقاصد وهي قد يجيء كثير الاتساع وحاجة

قوله: **(في ذكر المقاصد)** أي أصالة فلا يضر ما يشوبه ذكر بعض المبادئ تبعاً.

قوله: قد للتحقيق أو للتكثير كما في قوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦٣] الآية.

والمقاصد وهي أحوال الأبنية ما يكون للحاجة كالماضي والمضارع، والابتداء والوقف وما يكون للتوسع كالمقصور والممدود وما يكون للمجانسة كالإمالة وما يكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال إلى غير ذلك، كما في الأصل مفصلاً وينبغي أن يعلم أن ما تعد منها الابتداء، والوقف والإعلال، والإبدال وغيرها هو ذكر لمبدأ المحمولات وإرادة المحمولات نفسها وإلا فالاعراض الذاتية للشيء يلزم أن يكون محمولة عليه كما في حقق في موضعه.

٢٨- فأبنية الماضي الثلاثي ثلاثة بفتحة عين وانكسار وضمة

للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية باعتبار حركة عينه إذ لا يكون ساكنة لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع، وأما فاؤه فلا يتحرك إلا بالفتحة لخفتها ولا يشكل هذا بنحو شهد لعروض كسر الفاء فيه ولا بباب المجهول لعروض الضم لكونه فرع المعلوم، وإن كان معلوم بعضه متروكاً رأساً للعلم في غالب العادة أن فاعله هو الله تعالى مثل حصب فهو محصوب، وجدر فهو مجدور، وفلج فهو مفلوج، كما ذكر في الأفعال:

٢٩- فمفتوحها من أجل خفة لفظه قد استعملوه في المعاني الكثيرة

٣٠- ولكنها خصت بباب نصرته مغالبة وهي السماع بكثرة

٣١- سوى أجوف الياء أو ناقص بها وما اعتل فيه الفاء فهي بكسرة

فالبناء المفتوح العين من هذه الأبنية الثلاثة مستعمل في المعاني الكثيرة التي عسى أن لا تضبط وذلك لخفته؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه، ويختص بهذا البناء مع ضم عين مضارعه باب المبالغة فينقل الفعل الذي أريد بناء باب المبالغة منه إلى هذا البناء إن لم يكن منه.

والمراد من باب المغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب مثل كارمني فكرمته، وضاربني فضربته أي فأكرمه وأضربه، وهذا النقل إنما يكون إذ لم يلزم خلاف اللغة، فلا ينقل إليه المثال مطلقاً، والأجوف والناقص اليائيان فهذه الثلاثة يكون عين مضارعها مكسورة ولا يكون مضمومة لئلا يلزم خلاف لغتهم، وأما ما حكى الكسائي من نحو شاعرته فشعرته أشعر بالفتح فضعف لثبوت الضم في مثله وهو فاخرته ففخرته أفخره؛ ولأن حرف الحلق لا توجب الفتح البتة كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

قوله: **(وهي السماع)** أي المسموعة قال الرضي: إنه ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب بهذا المعنى. قال سيبويه: وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازغني فنزغته انزعه استغنى عنه بغلبته وكذا غيره بل تقول هذا الباب مسموع كثير:

٣٢- ومكسورها الإعراض فيه كثيرة ومضمومها يبنى لفعل الطبيعة

وفعل بكسر العين يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وضدهما، والعيوب والألوان والحلي مثل سقم وحزن وغيرهما، وفعل بضم العين لأفعال الطبع كالحسن والقبح، ومنها الكبر والصغر يقال حسن وقبح، وكبر وصغر، ولهذا يكون هذا البناء لازماً، وأما ما جاء منه متعدياً ظاهراً فمتأول:

٣٣- وأما مزيد فيه فالملحقات قد تعد على الرأي الصحيح بستة

٣٤- وما دونها عدت بتسع وعشرة فمن بعضها ما للمعاني العديدة

المزيد فيه من الثلاثي، أما ملحق أو لا فالأول ستة أبنية وهي الملحق بدحرج نحو شملل، وحوقل وبيطر وجهور وقلنس، وقلسي هكذا ذكره

السكاكي في "مفتاح العلوم"، وأما ما في الأصل من قوله وملحق بتدحرج نحو تجليب وتجورب، وتشيطن، وترهوك، وتمكن، وتغافل، وتكلم، وملحق باحرنجم نحو اقعنسس، واسلنقى فضعيف؛ لأن الإلحاق ينبغي أن يكون بالأصول وتدحرج، واحرنجم ليسا أصليين حيث قال في الشرح في بحث الخماسي المزيد فيه أن ألف قبعثرى ليس للإلحاق إذ ليس لنا أصل سداسي به فنلحقه به، على أنه ذكر في باب ذي الزيادة أن معنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته وهذا صريح في أن الحرف الذي زيد للإلحاق لا يجيء لغرض آخر، وقد ذكر فيه فيما بعد أن لتفعل وتفاعل عدة معان، والذي بعثه إلى جعل هذه الأبواب التسعة ملحقه اتحاد مصادرها مع مصدر الملحق به على زعمه، ولا يخفى أن اتحاد المصدرين إنما هو شرط الإلحاق لا موجبه، ثم إنه قد ذكر في الشرح وفي شرح الرضي في باب ذي الزيادة أن مثل تمسكن، وتمندل، وزنه تفعل لا تمفعل؛ لأن تمفعل ليس بموجود فهو مبني على توهم أصالة الميم للزوم الميم في متصرفاتهما أو كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل مثل حولق وسيحل فظهر أن الميم يعبر عنه بالفاء فلا يصلح؛ لأن يكون حرف إلحاق؛ لأن حرف الإلحاق مزيد يعبر عنه أن لم يكن مكرراً بلفظه، وكذا التاء لا يصلح لذلك؛ لأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول، وكذا سائر الحروف وهو ظاهر فمثل تمسكن وتمندل غير ملحق قطعاً.

والثاني أي غي الملحق تسعة عشر بناء التسعة المذكورة ونحو اخرج وجرب، وقاتل، وانطلق، واقتدر، واستخرج، واشهب واشهاب، واغدودن واعلوط. ثم الثمانية منها يجيء لمعان عديدة والبواقي للمبالغة فقط.

قال الرضي: قد جاء من الملحقات بدحرج فعأل نحو يرأل الديك وفنعل نحو دنقع الرجل وفعلن وفمعل وفعلم، وغير ذلك لكنها لم تعد لغرابتها ولكونها من الشواذ وقد جاء تهفعل وافعنمل ونحو ذلك من النوادر والله أعلم.

٣٥- فأفعل قد يأتي بصيرورة كذا ... لتعدية وهو المراد بكثرة

٣٦- ومعنى ثلاثي كنحو أقلته ... وعرض ووجدان ومعنى إزالة

أفعل يجيء لمعان:

الأول: التعدية وهو الغالب مثل أقسمته.

الثاني: الصيرورة أي صيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل حقيقة مثل اغد البعير أو حكماً مثل احصد الزرع، وأصرم النخل، أو مثل أخبث الرجل، أي صار أصحابه ذات خبث وأقطف الرجل أي صار دابته ذات قطف.

قال الجوهري: وقد أفلس الرجل أي صار مفلساً، كأنما صارت دراهمه فلوساً زيوفاً كما يقال أخبث إذا صار أصحابه خبثاء.

الثالث: معنى فعل مثل قلت البيع وأقلته، قال الرضي لا بد في أقال من البيع وأقلته من المبالغة والتأكيد وإلا لكان زيادة الهمزة عبثاً فإذا قيل مثلاً إن أقال بمعنى قال ففيه تسامح في العبارة، وإنما المراد ليس فيه فائدة زائدة سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده على طريقة قولنا بزيادة الباء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩].

الرابع: التعريض مثل أبعته.

الخامس: وجدان الشيء على صفة مثل أحمدته.

السادس: السلب والإزالة، مثل أشكيته أي أزلت الشكاية.

٣٧- **وفعل للتكثير قد جاء غالباً وتعدية في لازم وإزالة**

فعلَ يجيء لمعان: الأول: وهو الغالب الكثير وهو أما في الفعل مثل طوفت أو في الفاعل مثل موت الإبل أو في المفعول مثل: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

الثاني: التعدية مثل فرحته وفسقته.

الثالث: الإزالة مثل جلدت البعير.

الرابع: فعل مثل زلته وزيلته.

٣٨- **وفاعل للتشريك ضمناً وتسند لباد وللتكثير أيضاً بقلة**

فاعل يجيء لمعان أيضاً:

الأول: المشاركة هي هنا بين اثنين فقط فيدل صريحاً على نسبة أصله إلى

الفاعل متعلقاً بالمفعول، وعلى نسبته إلى المفعول متعلقاً بالفاعل ضمناً، وتسند إلى فاعل إلى باد ولذلك يقال أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ولا يقال ذلك في تضارب وأما مثل عاقبت اللص مما لم يرد منه نسبة أصله إلى المفعول قط فتنزل في قيام السرقة التي هي سبب العقوبة باللص منزلة قيام المسبب به وهي العقوبة فصار كأنها قامت بالجانبين وصدرت عنهما هكذا ذكره المولى المرحوم أبو السعود رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤] وذلك محتاج إلى اعتبار عموم المجاز وإلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

الثاني: التكثير مثل ضاعفت بمعنى ضعفت.

الثالث: معنى فعل مثل سافرت، أي سفرت، قال الرضي: وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل نحو راعنا سمعك أي أجعله ذا رعاية لنا وكذا عافاك الله.

في القلائد وعافى كأعفى ثم ضاعف بعده كضعف فافهم فإنماك مسرداً:

٣٩- تفاعل جاءت في مطاوعة وفي مشاركة في الأصل وهي بكثرة

٤٠- ومعنى ثلاثي إظهار منتف كما في تمارضنا ونحن بصحة

تفاعل أيضاً لمعان:

الأول: المطاوعة مثل باعدته فتباعد.

الثاني: وهو الأكثر المشاركة في أصله بين اثنين أو أكثر نحو تضاربا وتضاربوا.

الثالث: معنى فعل مثل توانيت أي ونيت من الونى وهو الضعف.

الرابع: إظهار أصله أي إظهار أن الأصل حاصل في الفاعل مع أنه منتف عنه مثل تمارضت وتجاهلت قال(١):

ولما رأيت الجهلَ في الناس فاشياً تجاهلتُ حتى ظنَّ أني جاهلٌ

(١) البيت للمعري، وانظر: مجمع الحكم والأمثال ١/ ١١٠.

ثم قال:

٤١- تفعل جاءت في مطاوعة وفي التكلف أو في الاعتمال بمهلة

٤٢- وفي اتخاذ غالباً وتجنب وفي معنى الاستفعال وهو بقلة

تفعل لمعان: الأول المطاوعة، مثل كسرته فتكسر. الثاني: التكلف مثل شجع. الثالث: الاعتمال مثل تجرع. الرابع: الاتخاذ مثل توسدت التراب. الخامس: التجنب مثل تأثم. السادس: معنى استفعل أي الطلب مثل تكبر وتعظم:

٤٣- وباب انفعال لازم ومطاوع وباب افتعال مثل ذاك بكثرة

٤٤- وفي اشتراك جاء مثل تفاعل وفي اتخاذ واعتمال بهمة

انفعل لازم أبداً، ومطاوع إما لفعل مثل كسرته فانكسر أو لأفعل مثل أسفقت الباب فانسفق، وأما افتعل فللمطاوعة أيضاً غالباً وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا أي تجاوروا وللاتخاذ نحو اشتوى وللتصرف أي الاكتساب بهمة واجتهاد نحو اكتسب.

٤٥- وقد جاء الاستفعال في طلب وفي التحول أو معنى الثلاثي بقلة

استفعل للطلب غالباً إما صريحاً مثل استكتبه أو تقديراً مثل استخرجت الوتد، والطلب إما طلب الفعل كما ذكره أو طلب الأفعال مثل استرضع واستنجح ومن ثمه يتعدى إلى مفعولين يقال استرضعتها الصبي، واستنجحت الحاجة ذكره في الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] في آخر سورة البقرة، وللتحول مثل استحجر الطين، وبمعنى فعل مثل استقر بمعنى قر.

٤٦- ومن سائر الأبواب ما قد يجيء في مبالغة بالقصد أي بالعناية

أي بعض سائر هذه الأبواب التي هي من المزيدات الغير الملحقة ما يجيء للمبالغة مثل باب أفعل وأفعال على معنى أن معنى المبالغة مقصود منهما حيث بنيا له وإلا فمعنى المبالغة موجود في جميع المزيد فيه فإن القول بأن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى عرف فيما بينهم، والمبالغة بهذا المعنى موجودة في الملحقات أيضاً، فإن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل وشملل مخالف لمعنى شمل ذكره الرضى في شرح قوله وللمزيد فيه أبنية كثيرة:

٤٧- وقد جاءت الأبواب طراً لغير ما ذكرناه أيضاً من معان كثيرة

٤٨- ولكن ما نأتي به ما هو الذي تداول بين القوم بالغالبية

قال الرضي: اعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالب فيها، ومما يمكن ضبطه وقد يجيء كل واحد منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط.

٤٩- وباب الرباعي المجرد واحد وما زيد فيه عدة بالثلاثة

بناء الماضي من الرباعي المجرد صنف واحد مثل دحرجت في المتعدي ودربح في اللازم وماضي المزيد فيه من الرباعي له ثلاثة أبنية تدحرج واحرنجم واقشعر وهي لازمة.

٥٠- وكل المعاني ليس يختص إنما ذكرناه في الماضي لكون الأصالة

المعاني المذكورة للأبواب كلها لا يختص بمواضيها وإنما ذكرناها في بحث الماضي لمكان الأصالة أي لكون الماضي أصلاً والله تعالى أعلم.

باب المضارع

٥١- بإدخال حرف من أتين المضارع على أول الماضي بقصد ونية

المضارع: يحصل بإدخال حرف من حروف أتين على أول الماضي، ويقال لهذه الحروف في الاصطلاح حروف المضارعة في الأصل المضارع بزيادة حرق المضارعة على الماضي، والظاهر أن المضارع، والمضارعة فيه على المعنى الاصطلاحي ففيه دور كما لا يخفى قوله بقصد أي يكون الإدخال بقصد بناء المضارع، فلا يرد مثل أفعل وإن لم يكن هذا الكلام تعريفاً للمضارع حتى يلزم فيه العكس.

٥٢- فإن ضم في الماضي عين مجرداً فذلك يأتي منه أيضاً بضمة

إن كان الماضي الذي أريد بناء المضارع منه على فعل بالضم يكون عين المضارع أيضاً بالضم مثلاً حسن يحسن:

٥٣- وإن كسرت عين يجيء بكسرة قليلاً وقد يأتي كثيراً بفتحة

أي إن كسرت عين الماضي، فالمضارع منه يجيء يفعل بالكسر مثل

حسب يحسب وومق يمق، وأكثر ما يكسر فيه العين من المضارع المعتل الفاء الواوي ويجيء يفعل أيضاً بالفتح مثل علم يعلم وهو كثير بالنسبة إلى يفعل بالكسر:

٥٤- وأما بقا يبقا فطائية وهم من الكسر قد فروا فقالوا بفتحة

كل ياء مفتوحة قبلها كسر يقلبها الطي ألفاً بقلب الكسرة فتحة:

٥٥- وإن فتحت عين لماض فإنما يجيء لديهم بالوجوه الثلاثة

أي إن كانت الماضي مفتوح العين، فالمضارع يأتي الوجوه الثلاثة بفتحة العين وكسرتها وضمتها مثل فتح يفتح وضرب يضرب، ونصر ينصر.

٥٦- ولكن كون العين منه لديهم أو اللام حرف الحلق شرط الفتحة

لكن شرط فتح عين المضارع حينئذٍ بأن يكون عينه أو لامه حرف حلق بمعنى أن مفتوح العين منه لا يجيء إلا من كذا لا أن ما فيه حرف الحلق يجيء البتة بالفتح، لم يقل غير ألف كما في الأصل؛ لأن العين واللام لا يكونان إلا أصلين والألف لا يقع أصلاً كما يجيء إن شاء الله تعالى.

في الأصل وأما قلى يقلي فعامرية في المراح أنها طائية.

٥٧- وفي أجوف بالواو أو ناقص لها بضم وما بالياء فهو بكسرة

الأجوف والناقص الواويان يجيئان بالضم مثل قال يقول ودعا يدعو، وأما الأجوف والناقص اليائيان فبالكسرة البتة مثل باع يبيع، ورمى يرمي.

٥٨- وخص بضم ما تعدى مضاعفاً وقلّ الذي يأتي بكسر وضمة

العفل المتعدي المضاعف يجيء بالضم فقط غالباً مثل شد يشد وقد يجيء بكسرة أيضاً قليلاً مثل نمه ينمه، وشذ ما يجيء بالكسر فقط مثل حبه يحبه.

٥٩- وإن كان ماض من سوى ذي ثلاثة يكن فيه ما قبل الأخير بكسرة

الرباعي المجرد والثلاثي المزيد فيه يجيء منه المضارع بكسر ما قبل الآخر مثل يدحرج ويستخرج وغيرهما.

٦٠- ولكن ما فيه تاء مزيدة بأول ماض منه جاء بفتحة

ولكن ما في أول ماضيه تاء زائدة يجيء بفتح ما قبل الآخر مثل يتدحرج

ويتكلم ويتغافل لم يقل أو تكون اللام مكررة كما في الأصل فإن مثل يحمر ويحمار بكسر ما قبل الآخر في الأصل، ثم أسكن لأجل الإدغام ذكره في الشرح على أن مجرد التكرير لا يوجب الإسكان ما لم يدغم مثل يسحنكك.

٦١- ومن أجل هذا كان غابر أفعل   يؤفعل في أصل بإثبات همزة

أي ومن أجل أن المضارع بزيادة حرف على الماضي كان مضارع أفعل يؤفعل بالهمزة فحذفت في المتكلم وحده لتوالي الهمزتين، ثم حذفت في البواقي اطراداً، أما قوله(١): [الرجز]

شيخ على كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا   فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا

فشاذ.

باب الصفة المشبهة

٦٢- وأما صفات شبهت فهي قد يجيء   مما يكون العين فيه بكسرة

٦٣- على فعل في غالب وبكثرة   وأفعل من عيب ولون وحلية

الصفة المشبهة يجيء من فعل بكسر العين غالباً، وأكثر ما يجيء منه فعل بكسر العين، وفتح الفاء مثل فرح وقد جاء في البعض ضم العين أيضاً مثل فطن، وقد يجيء على سليم، وشكس، وحر، وصفر، وغيور، وإنما خص بالذكر على ما فعل لغلبته، وأما من العيب واللون والحلية فقد يجيء على أفعل فقط مثل أعور، وأسود، وأبلج.

٦٤- ومما يكون العين فيه بضمة   يجيء على وزن الفعيل بكثرة

ويجيء من الماضي المضموم العين على فعيل غالباً مثل كريم وقد يجيء على حسن وخشن وصعب، وصلب، وجبان، وشجاع، ووقور وجنب.

٦٥- ومما يكون العين فيه بفتحة   فلم تأت إلا للغناء بقلة

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٩٨، والأصول ٣/ ١١٥، والمنصف ١/ ٣٧، ١٩٢، ٢/ ١٨٤، وشرح ابن الناظم ص ٨٦٨، والمساعد ٤/ ١٩٠، والعيني ٤/ ٥٧٨، والخزانة ١/ ٣٦٨.

وجاءت من فعل مفتوح العين قليلة للاستغناء عنها باسم الفاعل مثل: حريص، وأشيب، وضيق.

قال الرضي: وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة أي مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير اعتبار معنى الحدوث مثل خاشن وجائع.

٦٦- ومن مثل معنى الجوع والري مطلقاً لتأتي على فغلان عند الأئمة

وجاءت مما فيه معنى الامتلاء كالشبع والري، والسكر وضده كالجوع والعطش على فعلان من جميع الأبواب:

٦٧- ويلزم أن يشتق من لازم وذا أعم على ما كان من نقل صيغة

الصفة المشبهة يشتق من الفعل اللازم، ولا يشتق من المتعدي واللازم أعم من أن يكون لازماً ابتداء وعند الاشتقاق كرحيم فإنه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله إلى رحم بضمها وهو لازم أي صار الرحم طبيعة له ككرم كذا ذكره الجامي في شرح قول صاحب الأصل في الكافية، الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وكان ينبغي له أن يذكر اشتقاقها من اللازم ها هنا تاركاً في الكافية؛ لأنه أنسب إلى الصرف مع أن قوله هناك على معنى الثبوت يغني عنه إذ يخرج ما أخرجه.

باب المصدر

٦٨- ومصدر فعل ذي ثلاث مجرد يجيء سماعاً من وجوه كثيرة

٦٩- ومختلف فيها عسى لا نعدها فنذكر ما جاء بالغالبية

مصدر الفعل الثلاثي المجرد سماعي يجيء من وجوه كثيرة مختلف فيها حيث قال بعضهم: اثنان وثلاثون، وقال بعضهم أكثر من ذلك ولأجل كثرة الوجوه والأبنية عسى أن لا نعدها ونضبطها فعلينا أن نذكر الغالب منها:

٧٠- فعول وفعل لازماً متعدياً فعال لصوت من مضى بفتحة

لما كان معرفة الغالب منه بالقياس إلى الأفعال قدر المصادر بحسب أبنية الأفعال، ولا تظن من هذا أنه القول بأن المصدر مشتق من الفعل فتقول غالب

مصدر فعل بفتح العين فعل بفتح الفاء من المتعدي مثل ضرب وفعول من اللازم مثل ركوع، وفعال من الأصوات مثل صراخ ونباح.

٧١- على فعلان اضطراب يجيء والفعالة في أمثال قسم الصناعة

مصدر فعل من الاضطراب والحركة على فعلان مثل خفقان وجولان، وأما موتان فمحمول على حيوان حملاً للنقيض على النقيض، وعلى فعالة من الصنائع مثل كتابة ومن أمثالها مثل عبر الرؤيا عبارة من أضدادها مثل بطالة.

٧٢- ونحو قرى قد يخص كذا هدى بما كان لام منه من حرف علة

٧٣- على فعل لم يأت إلا ليفعل سوى غلب مما يكون بكسرة

لم يجئ المصدر على وزن فعل من فعل بفتح العين إلا ومضارعه مضموم العين مثل طلب سوى غلب فإن مضارعه يغلب بكسر العين نقل الرضي عن الفراء أنه يجوز أن يكون أصل قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾ [الروم: ٣] غلبتهم بالتاء ثم حذفت، وقد استثنى منه في الأصل جلب أيضاً ولا حاجة إليه؛ لأن المراد أنه لا يجيء المصدر على فعل إلا وقد يجيء المضارع منه بضم العين، وقد ثبت أن يجلب يجيء بالضم والكسر، كما قال الجوهري ولا يقدح في ذلك مجيء يجلب بالكسر أيضاً تدبر:

٧٤- على فعل قد جاء في قسم لازم إذا كان مما عين ماض بكسرة

٧٥- وفيما تعدى منه كالجهل غالباً وقد جاء من عيب ولون كسمرة

يجيء المصدر مما عين ماضيه مكسورة على فعل كفرح في اللازم وعلى فعل كجهل في المتعدي وعلى فعلة من اللون كسمرة وأدمة:

٧٦- على فعل يأتي كثيراً كذلك على فعل إن كان عين بضمة

٧٧- ولكن ما يأتي لها ذاك غالباً فقد قيل ما يأتي بوزن فعالة

يجيء المصدر مما عين ماضيه بضمة على فعل كعظم، وفعل ككرم كثيراً، وعلى كرامة غالباً، قال الرضي: قيل الإغلب فيه ثلاثة فعال كجمال، وفعالة ككرامة، وفعل كحسن والباقي يحفظ حفظاً.

٧٨- وجاء قياساً في الجميع كمقتل وفاعلة أو مفعل فبندرة

المذكور إلى هنا قسمة السماعي وقد جاء مصدر الثلاثي المجرد قياساً

أيضاً على مفعل كمقتل بفتح العين، وأما ما يضم العين كمكرم فقليل وكذا ما يجيء على فاعلة كالكاذبة والعافية قليل، والفافي فبندرة، أما على مذهب الأخفش من جواز زيادة الفاء مطلقاً، وأما على توهم، أما:

٧٩- ومصدر ما دون الثلاثي غالباً يجيء قياساً والسماع بقلة

٨٠- لفعلل فعلال وفعللة وقد يجوز زلزال بكسر وفتحة

مصدر الرباعي المجرد مثل دحرج على دحراج ودحرجة بكسر الفاء في غير المضاعف، وأما من المضاعف فيجيء أيضاً به، وبالفتح مثل زلزال وقلقال في الكشاف قرئ **(زلزالها)** بالكسر والفتح، فالمكسور مصدر والمفتوح اسم:

٨١- ولكن فعلا لا يجيء لبعضه وفعللة من كله بالسوية

ولكن فعلالا غير مطرد فيه بل إنما يجيء من بعضه أما فعللة فمطردة يجيء من الجميع مثل عربد وقحطب فإن مصدرهما على فعللة فقط، ولا يجيء على فعلال هكذا ذكر في الشرح أثناء بيان قوله وللمزيد فيه خمسة وعشرون:

٨٢- لفعل تفعيل وتفعلة كذا فعال وفعال يجيء بقلة

يجيء مصدر فعل على وزن تكريم قياساً وتكرمة وكذاب، وكذاب سماعاً، الله تعالى أعلم.

٨٣- لفاعل قد يأتي مفاعلة كذا أفعال وفيعال يجيء بقلة

المصدر لباب فاعل مفاعلة قياساً، وقد يجيء ضراب وقيتال.

٨٤- تفعل يأتي منه وزن تفعل وأما تفعال فجاء بندرة

يجيء المصدر من تفعل على تفعل مثل تكرم، وقد جاء تملاق قليلاً نادراً.

٨٥- وجاء على مفعول الأبواب كلها ولكن هذا في الثلاثي بعزة

يجيئ المصدر من كل واحد من الأبواب من الأصول والمزيدات على وزن المفعول منه كمستخرج وغير ذلك، ولكن هذا في الثلاثي المجرد بقلة كالميسور، والمجلود، والمسعور، والمفتون، ولم يذكر مصادر باب أفعل وسائر البواقي لوضوحها، ولم يذكر أيضاً مثل تعزية وإجارة واستجارة كما في

الأصل؛ لأنها في الأصل تفعيل وأفعال واستفعال مع أنها مذكورة فيه في باب الإعلال كما سيجيء.

باب المرة والنوع

٨٦- أتى مرة من كل باب ونوعه   على مصدر منه بتاء مزيدة

٨٧- فإن لم يكن بالتاء زيدت فيصلح   كذا لهما فالقصد وفق قرينة

٨٨- ولكن نوعاً للثلاثي فعلة   كذا مرة منه على وزن فعلة

المرة والنوع من كل واحد من الأبواب يجيء على مصدره وإن كان هو بالتاء كالدراية في الثلاثي المجرد والدحرجة والتكرمة، فالفارق القرينة كدراية واحدة ودراية لطيفة فالأولى للمرة، والثانية للنوع وإن لم يكن بالتاء فالفعل الذي يراد بناء المرة والنوع منه إما ثلاثي مجرد أو لا، فإن كان الثاني فهما على مصدره مزيداً فيه التاء، والفارق أيضاً القرينة وإن كان الأول فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر فقوله منه وقولنا بتاء مزيدة متعلقان للمصدر قوله فيصلح أي المصدر لهما أي للمرة والنوع فالقصد أي إرادة كل واحد منهما على وفق القرينة فيدفع اللبس والمراد بالمصدر ههنا المصدر المستعمل الأشهر حتى لو كان لباب واحد مصدران فالذي يجيء لهما الأشهر.

قال الرضي: كذا قال المصنف ولم أعثر في مصنف ما قاله بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة، قال سيبويه: إذا أردت الواحدة من الفعل جئت بها أبداً على فعلة على الأصل؛ لأن أصل المصادر فعل انتهى.

ولا يخفى أن مدار هذين البنائين على التاء في آخر المصدر فهي إذا كانت موجودة في المصدر أو لا، بقي المصدر على حاله إذ لا مقتضى للتغير؛ لأن المرة والنوع قسمان من المصدر في الحقيقة على أننا لم تعثر على درية وصهبة مع موجود دراية وصهوبة.

باب اسم الزمان والمكان

٨٩- واسم زمان أو مكان لقد أتى على مفعل والعين فيه بفتحة
٩٠- ولكن ما من باب يفعل غيرنا قص أو من المعتل فاء بكسرة
٩١- ومن دونه في لفظه مفعوله وذا كمستخرج قد شذ مثل مظنة

أسماء الزمان والمكان على مفعل بفتح العين كمقتل ومذهب إلا التي مما مضارعه بكسر العين فإنها منه على مفعل بكسرها مثل مضرب إلا الناقص فإنها منه على مفعل بالفتح وإن كان مضارعه مكسور العين كمرمى وإلا التي من المثال فإنها على مفعل بكسر العين كموعد فنحو مظنة شاذ، والقياس الفتح؛ لأن مضارعه بضم العين وكذا ما رأيته مخالفاً لهذا الأصل الذي ذكرناه فهو شاذ أيضاً هذا في الثلاثي المجرد.

وأما أسماء الزمان والمكان مما سواه سواء كان رباعيًّا مجرداً أو مزيداً فيه أو ثلاثيًّا مزيداً فيه فهي على لفظ المفعول من الأبواب المذكورة؛ لأن أسماء الزمان والمكان مفعول فيها من حيث المعنى.

باب الاسم الآلة

٩٢- على وزن مفعال كثيراً ومفعل ومفعلة أيضاً يجيء اسم آلة

كمفتاح ومحلب ومكسحة، وما جاء على غير هذا الأوزان فشاذ. قال السكاكي في "مفتاح العلوم" وعندي أن مفعالاً هو الأصل وما سواه منقوص منه بعوض وغير عرض.

باب المصغر

٩٣- مصغرهم ما فيه ياء مزيدة ليفهم منها أن الأصل بقلة

ما عبارة عن الاسم؛ لأن الفعل والحروف لا يصغران إلا ما شذ كما

سيأتي فالكلام في تصغير ما يصغر قياساً ولا عبرة بالشواذ حتى يترك بالاسم إلى اللفظ لتدخل في التعريف كما في الشرح، وخص الياء بالذكر مع زيادة الألف أيضاً في مثل ذيا كما تسعرف لكونها عمدة، قوله منها أي من الياء أو الزيادة في الأصل؛ ليدل على تقليل.

التقليل: يشمل على تقليل العدد كقولك عندي دريهمات أي أعدادها قليلة وعلى تقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظمه نحو رجيل، وكليب.

ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد في نحو قولك خروجي قبيل قيامك أو بعيده؛ لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشيء، والبعد هو الزمان المتأخر عنه، فمعنى قبيل قيامك أن خروجي في زمان متقدم على قيامك صغير المقدار، والمراد أن الزمان الذي أوله مقترن بأخذي في الخروج وآخره متصل بأخذك في القيام صغير المقدار، ومنه تصغير الجهات الست كقولك دوين الشهر، وفويق الأرض على ما ذكرنا من التأويل في قبيل وبعيد.

وعلى تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه النعت كقولهم أسيود، وأصيم، وأصيغر أي ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بزيزيز وعطيطير أي صفتان ليسا بكاملتين، وكذا أعيلم منك كل ذلك مذكور في شرح الرضي، وبالجملة فالمراد بالتقليل ها هنا أعم يساق على ما يقتضيه المقام فظهر بهذا أن ما ذكر في الشرح من أن مثل أصيغر منك ودوين هذا وفويق ذلك شاذ من جهة المعنى إذ ليس المراد منها الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء فإن قولهم أصيغر منك مثلاً لايستقيم أن يكون المراد منه أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى، ولكنه أفاد تقريب ما بينهما ليس بجيد؛ لأن المراد من أصيغر منك يحقر الوصف كما عرفت فالمعنى أن صفة الأصغرية ليست تامة.

قوله يدل على الزيادة في الصغر قلنا نعم ولكن لا يدل على المراد وهو الصغر والحقارة في زيادة الصغر على وجه يبعد ما يقرب من الكبر كما هو نظير ما يقال أن نفي النفي إثبات فالتصغير مستعمل على حقيقته وتقليل البنية إنما هو

لازمة فأمثال ذلك لا يكون شاذة فافهم ذلك.

٩٤- بوزن فعيعيل فعيل فعيعل سوى الجمع والموصول واسم الإشارة

للمصغر ثلاثة أوزان فعيل وفعيل وفعيعيل ونعني بها الموافقة في عدد الحروف مطلقاً والحركات والسكنات من كون الأول مضموماً، والثاني مفتوحاً، والثالث ياء التصغير لا في الحروف الأصول فقط، فيقال وزن مييت فعيل وهو تصغير ميت على فيل وللإشارة إلى هذا كرر العين في الوزن دون اللام كما هو العادة، وهذه الأوزان لمصغر غير الجمع، والموصول واسم الإشارة فإن لها أوزاناً سواها كما ستعرف ولم يستثن المركب وما فيه تاء التأنيث رابعة لما سيعلم حالهما مع أنه يمكن إرجاعهما إلى وزن فعيل فإن تاء التأنيث غير معتبرة كما ستعرف.

ولما بين الأوزان أراد بيان موزوناتها بحسب الترتيب في عدد الحروف فقال:

٩٥- يتم فعيل عند نقص ثلاثة سوى همزة وصل وتاء الأنوثة

لما كان أقل الأوزان حروفاً وزن فعيل أوجبوا إتمام الثلاثة عند نقصها فيقال في حر حريح برد محذوفه وهو الحاء؛ لأن رد المحذوف أولى من اجتلاب الأجنبي.

قال الرضي: وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كنت لا تعرف أن الذاهب منها أي شيء هو زدت في آخرها في التصغير ياء قياساً على الأكثر؛ لأن أكثر ما يحذف اللام من الثلاثي، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة وهي إما واو أو ياء ولو زدت واواً لوجب قلبهاء ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها فجئت من أول الأمر بالياء فقلت في تصغير من ومن، منى، وأن الناصبة للمضارع أنى انتهى.

قوله سوى همزة الوصل وتاء التأنيث فإنهما لم تعتبرا لئلا يلزم انطلق بالهمزة مع الاستغناء عنها وصلاً وابتداء أيضاً بتحريك ما بعدها وهو مخالف لوضعها؛ ولأن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى فيقال في ابن وبنت بني وبنيه:

٩٦- رباعيهم ما قد أتى كفعيعل وما فوقه أيضاً بتقليل كلمة

٩٧- فقسم مزيدات الثلاثي يحذف   سوى ما هي الفضلى برأي الأئمة

٩٨- وفيما انتفى الرجحان فيه فيحذف   هناك على وفق اقتضاء المشية

ما جاء على وزن فعيعل هو الرباعي الذي على أربعة حروف أصولاً كانت أو غيرها مثل جعيفر مكيرم وما هو على أكثر من أربعة أيضاً فحينئذٍ تقلل حروف الكلمة بالحذف إلى أن يبقى أربعة فنقول أن ما هو على أكثر من أربعة، إما خماسي مجرد وستعرف حاله، أولاً، والثاني إما ثلاثي مزيد فيه أولاً، فإن كان الأول فإما أن يكون إحدى الزائدتين أو الزوائد، فضلى مما سواه فحينئذٍ يبقى الفضلى ويحذف ما عداها مثل مطيلق في منطلق ومقيعس في مقعنس، وإما أن لا يكون كذلك بأن ينتفي الرجحان هناك فأنث عند التصغير مخير فتحذف ما شئت وتبقي ما شئت مثل قليسية وقلنسية في قلنسوة ولم يقل سوى ما هي الفضلى فائدة.

كما قال في الأصل يحذف أقلها فائدة؛ لأن الفضل لا ينحصر فيما هو من جهة الإفادة.

قال الرضي: ومن أنواع الفضل أن يكون إحدى الزائدتين مكرر الحرف الأصلي دون الآخر فالمكرر بالإبقاء أولى لكونه كالحرف الأصلي فجيم عفنجج[1] ودال غدودن أولى في الإبقاء من الباقين.

قوله: (وما فوقه) عطف على قوله رباعيهم، قوله: (يحذف) أي يحذف منه على قياس البر الكر.

٩٩- تحط زيادات الرباعي كلها   ولكنما الأحكام في غير مدة

هذا شروع في تعليل مزيد الرباعي فيحذف زياداته كلها فيقال حريجم في احرنجام، ولكن هذه الأحكام التي ذكرناها من تقليل حروف الكلمة إذا كانت أكثر من أربعة وتعيين الفضلى للإبقاء من مزيد الثلاثي أو التخيير، وحذف

---

(١) العَفَنْجَجُ: كل ضخم اللهازم من الرجال ذي وجنات وألواح أكول فَسْل بوزن فَعَنْلل، ويُقَالُ: هو الأخرق الجافي الذي لا يتّجه لعمل قَالَ: (مِنْهُم وذا الخِنَّابَةِ العَفَنْجَجا...). [العين: ١/ ٢٣٤]

زيادات الرباعي كلها في غير المدة حتى لو كانت واحدة من الزيادات مدة فهي متعينة للبقاء كما ستعرف:

١٠٠- ويحذف أيضاً في الخماسي خامس إذا صغروه مع قبول الكراهة

١٠١- وقيل مضاهي زائدة قال أخفش سفيرجل والجيم فيه بكسرة

تصغير الخماسي سواء كان مزيداً فيه أو لا مستكره بمعنى أنهم لا يستعملونه إلا نادراً وأنهم لا يصغرونه بسهولة ما لم يسألوا عن كيفية بناء التصغير منه.

ثم إن في تصغير الخماسي المجرد أقوال ثلاثة:

الأول: وهو الأهون حذف الخامس؛ لأن الثقل إنما نشأ منه مثل جحيمر في جحمرش.

الثاني: حذف ما أشبه الزائد لكونه من حروف الزيادة أو مما يناسبها في المعاملة والمخرج مثل جحيرش في جحمرش، وفريزق في فرزدق؛ لأن الدال كالتاء.

الثالث: أن يبقى حروفه كلها فإن الأخفش قال سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم في الشرح، وإنما قال بكسر الجيم لئلا يظن أنه على مثال قريطيس انتهى.

قال الرضي: سمع الأخفش سفيرجل يعني بإثبات الحروف الخمسة كراهة حذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سفيرجل وسفارجل بفتح الجيم فيهما وقال الخليل لو كنت محقراً للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سفيرجل قياساً على ما ثبت في كلامهم وهو دنينير؛ لأن الياء ساكنة انتهى الظاهر، أن رواية الأخفش بكسر الجيم كما بين في الشرح، وأن الرضى اغتر بما حكى سيبويه وظن أنها بالفتح أيضاً في قول الأخفش، ويحتمل أن يقع مع الأخفش روايتان وبالجملة فتصغير الخماسي قبيح خصوصاً مع بقاء الحروف بمتمامها ولذا لم يعده في الأوزان في الأصل ولا يزاد على أربعة فلذلك لم يجئ في غيرها إلا فعيل وفعيعل وفعيعيل وإذا صغر الخماسي على

ضعفه فالأولى حذف الخامس، وقيل ما أشبه الزائد وسمع الأخفش سفيرجل في الشرح وغاية ما أمكنني فيه أن يقال لما حكم بانحصار أبنية التصغير فيها استشعر اعتراضاً بالخماسي فأشار إلى جوابه بأن الكلام في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف انتهى. ولا يخفى أن جواب الاعتراض المزبور ليس من قوله على ضعفه كما توهمه الشارح بل من إرجاعه إلى وزن فعيعل بحذف واحد من الحروف على أن ما ذكره الشارح إنما يفيد ربط قوله وإذا صغر الخماسي بحصره الأبنية في الثلاثة ولا يدفع ما استشكله قبيل هذا الكلام من ربط قوله فلذلك بقوله ولا يزاد على أربعة على تقدير أن يراد بأربعة الصور المستثناة في الأصل فلتراجعهما، الله اعلم.

١٠٢- وأما فعيعيل إذا كان مدة أو الياء للتعويض من بعد كسرة

يجيىء المصغر على وزن فعيعيل إذا وقع بعد كسر التصغير المدة أو الياء التي للتعويض عما حذف من المزيد فيه، أو من الخماسي مثل قريطيس وقنيديل في قرطاس وقنديل، ومثل مغيليم في مغتلم في المفتاح فكثيراً ما يقال فريزيد ومطيليق:

١٠٣- وإن حرف مد كان في الاسم ثانياً يرد إلى أصل لدى فقد حاجة

١٠٤- وهذا إذا ما كان أصلاً فإنه إذا لم يكن فالواو من أجل ضمة

هذا شروع في أحكام المد فنقول لو كان حرف المد ثانياً، فإما أصلي أو لا فالأول يرد إلى أصله المنقلب هو منه لذهاب المقتضي للقلب فيقال بويب ونييب ومويزن وميبقظ في باب وناب وميزان وموقظ إلا عند حاجة فإنهم يقولون في تصغير عيد وأصله عود عييد للفرق بينه وبين مصغر عود والثاني ينقلب واواً لانضمام ما قبله مثل ضويرب وضويرييب في ضرب وضيراب إن قيل إن الرد أو القلب في المحلين غير ممكن فيما إذا كان المد غير منقلب في الأول وواواً في الثاني مثل موجد قلنا في الكلام قيد وهو قولنا إن كان منقلباً في الأول، وإن لم يكن واواً في الثاني كما سيجيء أمثال ذلك.

١٠٥- وإن ثالثاً فالياء إن كان غيرها كذا حكم غير المد من حرف علة

وإن كان حرف العلة ثالثاً فيقلب ياء إن لم يكن ياء مثل عرية وعصية في

عروة وعصا.

١٠٦- وإن رابعاً فالياء أيضاً لكسرة سوى ألف سكران وألفي أنوثة

المد الواقع بعد كسرة التصغير يقلب ياء لأجل الكسرة مثل أعيشير في أعشار إلا الألف مع النون المشبهتين ألفي التأنيث في قال في سكران سكيران دون سكيرين وإلا الألف المقصورة أو الممدودة للتأنيث فيقال حبيلي وحميرا في حبلى وحمراء.

١٠٧- كذا همزة من بعد ألف مثاله عطي ففيه حذف ياء أخيرة

وكذلك حكم همزة بعد الألف حيث يقلب ياء أيضاً فيقال عطى في عطاء أصله عطيء فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ثلاث يآت فحذف الأخير قياساً مطرداً فقوله ففيه حذف ياء أخيرة إشارة إلى قاعدة هي إذا اجتمع ثلاث يآت حذفت الأخيرة:

١٠٨- وإبدال وسطاها يشذ كقولهم عشيشية تصغير لفظ عشية

قالوا في تصغير عشية عشيشية بإبدال الياء الوسطى شيئاً وهو شاذ والقياس عشية بخلاف الأخيرة في الصحاح أنه يقال خبخبوا والأصل خببوا أبدلوا من الباء الوسطى خاء للفرق بين فعل وفعلل وخص الخاء من بين سائر الحروف؛ لأن في الكلمة خاء وهذه علة ما جميع شبيهة من الكلمات.

١٠٩- وإن خامساً فالياء إلا الحججبي وأمثالها فالحذف فيها لخفة

المد الواقع خامساً ينقلب ياء إن لم يكن إياها مثل تميليق في تلاق قالوا إن المدة تبقى أبداً، وتقلب ياء فعلى هذا يلزم أن يقال في حبنطى حبيط بحذف النون أولاً، ثم الياء المنقلبة عن الألف من جهة الإعلال مع أنه عد ذلك في المتن، والشرح من قسم المخير إلا ألف التأنيث المقصورة فهي يحذف للثقل فيقال في حججبي حجيجب.

١١٠- وإلا لمثل الخنفساء فيثبت ثبوت الأخير في المركب ما فتى

ألف التأنيث الممدودة تثبت أبداً فيقال في خنفساء خنيفساء تشبيهاً لها بالجزء الثاني من المركب حيث يثبت هو مطلقاً لئلا يلتبس بتصغير غير المركب فيقال في بعلبك وخمسة عشر بعيلبك وخميسة عشر.

١١١- وقد فتحوا ما بعد ياء مركب كما فتحوا ما قبل تاء الأنوثة

فتحوا ما بعد ياء التصغير في المركب تشبيهاً له بما فيه تاء التأنيث فإنه يفتح ما قبل تاء التأنيث روماً للخفة.

فمواضع الفتح ما قبل تاء التأنيث، وما قبل الثاني من المركب، وما قبل الألف الباقية بعد التصغير وهي أربع ألف التأنيث الممدودة مطلقاً وألف التأنيث المقصورة رابعة، والألف مع النون كما مر كلها وألف أفعال جمعاً كما يجيء، وقصر في الأصل مواضع الفتح على أربعة وخصوصاً عد منها ما فيه الألف والنون مما هو على أربعة أحرف وقد عرفت أن الزوائد معتبرة معدودة أيضاً اللهم إلا أن يقال إن معنى قوله، ويكسر ما بعدها في الأربعة إلا في الأربعة وما فوقها:

١١٢- وزادوا لتأنيث الثلاثي بعد ما يصغر تاء عند فقد علامة

زادوا تاء في مؤنث الثلاثي الخالي عن علامة التأنيث من التاء أو الألفين بعد التصغير فيقال عيينة في عين وأذينة في أذن لئلا يجتمع فرعيتان التصغير وتقدير علامة التأنيث وعريب وعريس شاذ ولم يزيدوها في غير الثلاثي والتزموا اجتماع الفرعيتين فيه لئلا يلزم الاستثقال فمثل قديمة شاذ.

١١٣- وما رد محذوف وشذ الأنيسيا ن في قول بعض بل على كل حالة

إذا صغرت كلمة فيها حذف لا يرد محذوفها وهذا إذا لم تمس الحاجة إلى رده وهي نقص الكلمة عن الثلاثة كما مر فيقال في ميت وأصله ميت وهار، وأصله هائر مييت وهوير.

وأما إنيسيان في إنسان وأصله أنسيان على قول الكوفيين فشاذ لرد محذوفه مع الاستغناء عنه، ثم إن إنيسياناً شاذ أيضاً على قول البصريين القائلين بأنه فعلان لزيادة الياء بعد كسرة التصغير على غير القياس فظهر أن زيادة الياء فيه شاذة على كلا القولين وإنما الاختلاف في وجه الشذوذ، ولهذا قال بل على كل حالة فما قاله الرضي من أن من قال إن إنساناً أفعان فإنيسيان قياس عنده سهو.

وكذا ما فيها القلب؛ لأن الحامل على القلب سعة الكلام، ولم يزلها

التصغير حتى يرد الحروف إلى أماكنها فيقال في قسي وشاك وأصلهما قووس وشائك قسي بحذف الياء الثالثة، وشويك:

١١٤- وتصغير ترخيم بحذف الزوائد جميعاً شذوذاً فاعتبار القرينة

تصغير الترخيم يحصل بحذف جميع الزوائد لا عن ضرورة مثل حميد في أحمد، ومحمد، ومحمود، وزريق في أزرق، وحديب في محدودب وتصغير الترخيم شاذ.

ومذهب الفراء أنه لا يكون إلا في العلم وأجاز البصريون في غير العلم أيضاً كذا ذكره الرضي ولا يبالي بالإلتباس في هذا التصغير ثقة بالقرينة:

١١٥- وقد جوزوا التصغير في جمع قلة كنحو أجيمال بألف وفتحة

١١٦- إلى مفرد قد رد ثمت صغر فصحح في التصغير مجموع كثرة

١١٧- وهذا إذا ما لم يقدر لمفرد لذلك في استعمالهم جمع قلة

هذا شروع في تصغير الجمع فلما كان بين الجمع الدال على الكثرة وبين التصغير المتأدي على القلة نوع تناف فصلوا فيه بين جمع القلة وجمع الكثرة فجوزوا التصغير في الأول لقرب القلة من معنى التصغير فقالوا في أكلب أكيلب وردوا الثاني عند التصغير إلى الأول مثل غليمة في غلمان إن كان لمفرده جمع قلة، وإلا فردوه إلى المفرد وصغروه ثم جمعوه جمع السلامة.

وأما اسم الجمع ففي حكم جمع القلة.

قوله: **(نحو أجميال)** بألف إشارة إلى أنه يبقى ألف الجمع على حالها محافظة على العلامة. قوله فصحح إشارة إلى قاعدة أخرى هي أنه يجوز أن يجمع المصغر المفرد كقولك في زييد وهنيد، زييدون وهنيدات.

١١٨- وقد شذ ما قالوا أغيلمة إذ الـ ـقياس بلا ألف لتصغير غلمة

شذ قوله أغيلمة وأصيبية في تصغير غلمة وصبية والقياس غليمة وصبية بلا همزة فكأنهما تصغير أغلمة وأصبية.

في الشرح ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول غليمة وصبية.

١١٩- يقولون ذيا واللذيا مخالفاً إذا صغروا الموصول واسم الإشارة

هذا شروع في تصغير الموصول واسم الإشارة فخولف في صورة

تصغيرهما سائر الأسماء كما خولف في أصل تصغيرهما إذ القياس أن لا يصغرا لشبههما بالحرف.

في الشرح تبعاً للأصل فزادوا قبل آخرها ياء وزادوا آخرها ألفاً فقالوا في ذا وتا ذيا وتيا لأنهم لما زادوا ياء قبل الآخر انقلبت الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحوها للألف.

قال الرضي: لم يضم أوائلهما بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا لفظ ذا ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره كما تقدم أنه يقال في تصغير من منى فصار ذايا فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها فوجب فتح ما قبلها كما في تصغير سائر الأسماء المتمكنة فقلبت الألف ياء لا واواً ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في المتمكنة فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واواً لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضويرب فصار ذييا.

أو نقول كان أصل ذاذيي أو ذوي قلبت اللام ألفاً وحذفت العين شاذًّا كما في سه وردت في التصغير كما هو الواجب وزيدت ياء التصغير بعد العين فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر فصار ذييا أو ذويا وكون عينه واواً في الأصل أولى؛ لأن باب طوى أكثر من باب حيي انتهى.

بعبارته على ما وجدته في النسخة التي عندي، ويرد على الوجه الأول مما ذكره أنه يلزم حينئذٍ كون ذيا بثلاث يا آت الياء المكملة اللفظ وياء التصغير والياء المقلوبة من الألف ولم يقل به أحد واعتبار حذف إحديهما وإن لم يصرح به ارتكاب تكلف في تكلف. ويرد على الوجه الثاني مثل ذلك أيضاً وكون كلامه ناقصاً عن ذكر زيادة الألف في الآخر إذ ألف نفس الكلمة قلبت ياء كما ذكره وعدم انتظام ما ذكره من الوجهين في تصغير الموصول مع أنهم عدوا تصغير الموصول واسم الإشارة من باب واحد.

قال الرضي: وقد حكى اللذيا واللتيا بضم الأول جمعاً بين العوض المعوض عنه.

١٢٠- وما صغروا فعلا وحرفاً ومثل ما أحسينه في الفعل جاءت فشذت

قال الرضي إنما جرأهم على تصغير فعل التعجب تجرده عن معنى

الحدوث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ومشابهته معنى لأفعل التفضيل وقال أيضاً: أفعل التعجب اسم عند الكوفيين فتصغيره قياسي وفعل عند البصريين فشاذ:

١٢١- وما صغروا اسماً حال ما كان عاملاً وبعض ظروف والضمائر يا فتى

لا يصغر الاسم العامل عمل الفعل حال عمله لقوة شبهه بالفعل حينئذٍ فلا يقال ضويرب زيد أولاً بعض الظروف مثل أين وحيث وغيرهما ولا الضمائر مطلقاً لشبهها بالحرف.

باب اسم المنسوب

١٢٢- ومنسوبهم ما فيه ياء مزيدة مشددة فيها دلالة نسبة

المنسوب في اصطلاحهم ما زيد فيه ياء مشددة لدلالة على النسبة اللغوية التي تكون بين الشيئين فما فيه ياء منسوب، والمجرد عنها منسوب إليه.

قوله: **(مشددة)** سواء كانت مشددة حالاً أو في الأصل مثل يمان ويشام ويهام بياء مخففة في كلها حيث حذف الأخيرة وعوض عنها الألف وقد جاء يمني وشامي على الأصل.

وأما تهامي بكسر التاء فنسبة إلى تهامة وتهام إلى تهم بمعنى تهامة هكذا ذكره الرضي. قال الجوهري: إن الألف في تهامة من نفس الكلمة، والشاذة والفتح ولكن ما قدمناه أولى لما فيما ذكره الجوهري من فتح التاء من غير علة وحذف إحدى اليائين بلا عوض.

قال الرضي: في أواخر هذا الباب: إن ألف شام قلبت همزة في شأم للساكنين، وقال إنه لا رابع لهذه الأمثلة الثلاثة قوله فيها دلالة نسبة بإضافة المصدر إلى المفعول يخرج مثل كرسي، ولما كان هو منفياً في الاحتراز عن أن يقال الملحق بآخره أهمله لكنه إنما ذكره في الأصل لبيان موضع الزيادة.

قال الرضي: هو يخرج ما ألحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي، وروم، وزنجي، وزنج، وما ألحقت آخره للمبالغة كأحمري ودواري فلا يقال

لهذه الأسماء إنها منسوبة ولا ليائها إنها ياء النسبة وفيه نظر؛ لأن معنى النسبة معتبر وملحوظ في القسمين أيضاً وإنما الوحدة والمبالغة تلزمانه لا أنهما مقصودتان أولاً وبالذات:

١٢٣- فيحذف في المنسوب تاء أنوثة وبفتح كسر العين من ذي ثلاثة

١٢٤- وقد جاء فتح اللام في مثل تغلب لدى نسبة في قول بعض الأئمة

لهم في المنسوب تغييرات شتّى منها ما هي قياسية مضبوطة ومنها ما دون ذلك، فمن الأول حذف تاء التأنيث مطلقاً، أي في العلم وغيره، وفي صفة المذكر والمؤنث فيقال بصري وبصرية في النسبة إلى بصرة وهذا الحذف واجب قيل وجهه استكراههم لزوم اجتماع التأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، وهو منقوض بنسبة مؤنث إلى مؤنث بالألف اللهم إلا أن يقال المراد اجتماع التأنيثين من جنس واحد وذكروا له وجوهاً أخر أحسنها استكراههم وقوع تاء التأنيث وسطاً.

ومنها فتح ما قبل الآخر من ذي ثلاثة فقط إذا كان مكسوراً فيقال في نمر ودئل، وإبل نمري، ودئلي وإبلي بفتح العين في الكل كراهة توالي اليائين والكسرتين مع قلة الحروف في الشرح ومنهم من أبقى كسرة العين من نحو إبل؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل.

ويشعر به تخصيص المثالين بالذكر في الأصل، وإنما أطلق الكلام في النظم للتنبيه على جواز الفتح فيه أيضاً، وأما إذا كان مضموماً فلا مثل عضدي وعنقي وهذا كما ترى في الثلاثي المجرد، وأما فيما سواه فما قبل الآخر باقٍ على حاله؛ لأن الثقل ليس مما يتحاشى منه فيه فيقال قذعملي ومستخرجي على الأصل إلا فيما إذا كان ما قبله ساكناً من الرباعي مثل تغلب ويثرب حيث جاء فيه الفتح أيضاً عند البعض فيجوز أن يقال في النسبة إليهما تغلبي ويثربي بفتح اللام والراء في الصحاح الفراء تصل يثربي وأثربي منسوب إلى يثرب وإنما فتحوا الراء استيحاشاً لتوالي الكسرات، والله تعالى أعلم.

١٢٥- على فعلى في الفعيلة من سوى المضاعف إن لو كان عين بصحة

ومنها حذف الياء وفتح العين من فعيلة غير مضاعف وغير أجوف فيقال

في النسبة إلى حنيفة حنفي فرقاً بينها وبين النسبة إلى حنيف ولم يعكس؛ لأن المؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه وأما سليقي ونحوه فشاذ، وأما المضاعف والأجوف فلم يغيروا ولم يفرقوا بين النسبة إلى المذكر وإلى المؤنث كشديدي وطويلي فيهما لئلا يلزم الاستثقال بعد الحذف فيهما إذا خليا وحالهما أو زيادة التغيير بالإدغام، وبالقلب مع اللبس في المنسوب إلى شد وطال اسمي رجل. لم يصرح في الأصل بفتح العين اكتفاء بقوله حنفي وشنيء ولتقدم حال نمر:

١٢٦- وفي حكمها من غير فرق فعولة خلافاً لبعض في مثال عدوة

حكم فعولة مثل حكم فعيلة حيث يجيء النسبة إليها على فعلى أيضاً مثل شنيء في شنوءة وحروري وقوولة في حرورة وقوولة خلافاً للمبرد في الناقص مثل عدوة فالنسبة إليها عنده عدوي كالنسبة إلى عدو، وأما عند غيره فعدوى بحذف إحدى الواوين وفتح الدال للفرق.

١٢٧- على فعلى للنسبة في فعيلة سوى ما بتضعيف على كل حالة

ويحذف الياء أيضاً من فعيلة بشرط أن لا يكون مضاعفة مثل جهني في جهينة وعيني وقومي في عيينة وقويمة، ولا يشترط فيها صحة العين؛ لأن حرف العلة إذا تحركت وانضم ما قبلها لا ينقلب ألفاً فلا يلزم المحذور هكذا ذكر في الشرح، وشرح الرضي وهو المتبادر من الأصل لكنه قال في المفتاح، ويقال فعلى في كل فعيلة كجهني إلا في المضاعف والأجوف من ذلك فإنه يقتصر على حذف التاء، وأما إذا كانت مضاعفة فلا مثل خبيبي ونحو خبيبة ونحو خريبي شاذ.

١٢٨- فعيل فعيل ناقصين كسابق ويقلب واواً فيهما ياء كلمة

١٢٩- كذا جاء قلب في المؤنث منهما وأعطى هذا الحكم مثل تحية

ويحذف الياء الأولى أيضاً من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة ويقلب الياء الأخيرة التي هي اللام واواً إذا كانت كلها ناقصة فيقال في النسبة إلى غني وغنية غنوي، وفي قصي وقصية قصوي، وجاء أميي وأما أموي بالفتح فشاذ، وأجرى مثل تحية وهي تفعلة مجرى فعيلة فقيل في النسبة إليها تحوي وكذا

محي وأصله محييي أعلت الأخيرة إعلال قاض، فيقال فيه محوي ومحي كأموي وأمي. قال الرضي: اعلم أنك إذا نسبت إلى قسي وعصي علمين قلت قسوي وعصوي فضمت الفاء؛ لأن أصلها الضم وإن كنت كسرتها اتباعاً لكسرة العين فلما انفتح العين في النسبة رجع إلى الفاء أصلها.

١٣٠- إذا كان ياء شددت قبل آخر فيلزم عند الكسرة حذف الأخيرة

إذا وقع ياء مشددة قبل الآخر يلزم إذا كانت مكسورة حذف الأخيرة فيقال في سيد سيدي، وكذا مثل مبين وأسيد وحمير، وأما إذا كانت غير مكسورة فلا فيقال في مبين اسم مفعول مبيني وكذا إذا لم يكن مشددة فيقال في مييت مصغراً ميي.

وذكروا أن مهيماً إذا كان اسم فاعل من هيم فالنسبة إليه مههي بحذف الأخيرة وإذا كان تصغير مهوم اسم فاعل من هوم فالنسبة إليه مهيمي بالتعويض إذ لو حذفت الأخيرة أيضاً يلزم الالتباس ولو لم يحذف ونسب إلى مهيم على حاله يلزم الثقل المنفور عنه في هذا الباب فزيد بعد المشددة ياء أخرى ساكنة عند النسبة عوضاً كما يقال مغيلم في مغتلم كما مر والتزموا اجتماع اليآت؛ لأن السكون من غير إدغام كالاستراحة ولعل زيادة الياء مطرده في مهيم تصغير موهم وليست مختصة بحال النسبة إذ قد صرحوا بأن هذه الياء عوضاً عن المحذوف عند التصغير وبأن وجوب التعويض لدفع الالتباس، ولا شك أن كل واحد من الأمرين ليس مخصوصاً بحال النسبة.

١٣١- على طووي باب طي كما أتى على حيوي باب حي بفتحة

الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد حرف واحد تقلب الأخيرة منهما واواً مطلقاً، وتقلب الأولى واواً إن كانت منقلبة عنها وإلا فتبقى على حالها، ويفتح فقوله بفتحة قيد لهما معاً فيقال في حي حيوي، وفي طي طووي وإنما فعلوا كذلك لئلا يجتمع اليآت.

١٣٢- وفي غيره قد يحذفان معاً وقد يقولون أيضاً مرموي بضمة

الياء المشددة المتطرفة في غير باب طي وحي مما وقعت فيه بعد حرف واحد يحذفان معاً، والمراد غير الواقعة بعد اثنين أيضاً ولم يشر إلى ذلك

اعتماداً على ما سبق حكمهما في بيان غني ومثل تحية فالياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ثلاثة أحرف حكمها أن تحذف أصلية كانت أو مزيدة فيقال في مرمي وكرسي، مري، وكرسي وهذه الياء ياء النسبة والتي كانت قبلها حذفت وقد جاء في هذا القسم مما يكون أصلية حذف الأولى أو قلب الثانية واواً كما في غنوي فيجوز أن يقال مرموي بفتحة الميم والواقعة بعد أربعة أحرف يحذف فيقال في بخاتي وشافعي، بخاتي، وشافعي فشفعوي خطأ.

١٣٣- على حالها في باب ظبي ظبية   على ظبوي ظبية عند فرقة

لما فرع عن الياء المشددة شرع في المخففة فهي أن تطرفت وهي ثلاثة وقبلها حرف صحيح ساكن ينسب إلى الكل من غير تغيير الياء فيقال في ظبي وظبية ظبي كتمري.

وزنوي في زنية وقروي في قرية شاذ عند سيبويه واتباعه، وأما عند يونس فالنسبة إلى ظبية بالتاء ظبوي.

١٣٤- أتى نسبة من باب زاي وزاية   بياء على أصل وواو وهمزة

الياء المتطرفة في ذي الثلاثة فقط، وقبلها ألف يجوز إبقاؤها في النسبة على حالها للسكون قيل مثل ظبي، وقلبها واواً وهمزة لثقل اجتماع الياآت، فيقال في زاي وزاية، وزايي، وزاوي وزائي.

١٣٥- وفي باب قاض يحذف الياء غالباً   وجاء سقائي لباب سقاية

الياء الرابعة المتطرفة في مثل قاض يحذف على الأفصح فيقال قاضي وقد جاء قاضوي بقلبها واواً في مثل سقاية مما يقع فيه بعد الألف يقلب همزة فيقال سقائي بالهمزة.

١٣٦- وإن كان ياء بعد أربعة وما   وراها فحذف باتفاق الأئمة

الياء المتطرفة الخامسة أو السادسة يحذف فيقال مشتري ومستسقي في الأصل وباب محي على محوي ومحييي كأموي وأميي وحقه أن يذكر فيما سبق إذ لا خلاف في حذف المخففة الخامسة فيه وإنما الوجهان أثراً على المشددة كما لا يخفى.

١٣٧- ويقلب واواً ألف باب عصا فقط   كذا ألف ملهى وهي غير مزيدة

١٣٨- وقد جاء حذف غالباً في مزيدة وواو فحينا قلبها الألف زيدت

١٣٩- ويلزم حذف الألف في جمزى كذا ك خامسة حتماً على كل حالة

لما فرغ عن بيان الياء شرع في الألف، فالألف المتطرفة الثالثة يقلب واواً مطلقاً، فيقال في عصا ورحى عصوي ورحوي، أما عدم الحذف فلئلا يلزم الإجحاف، وقيل إنه حينئذٍ يجب بقاء الفتحة؛ لأن حرف علة حذفت لعلة لانسيا يتقي حركة ما قبلها على حالها، وحينئذ يلزم مخالفة الأصل المقرر من كسر ما قبل ياء النسبة، ويرد عليه إن هذا موجود في حذف الرابعة، والخامسة أيضاً.

وأما القلب فلئلا يلزم المخالفة للأصل المقرر عندهم من كسر ما قبل ياء النسبة، وأما قلبها حرف علة دون همزة مثلاً فلأن حرف العلة بعضها أنسب إلى بعض، وأما قلبها واواً دون ياء فلئلا يجتمع الكسرة والياآت في باب رحى وفي باب عصا كذلك وللإرجاع إلى الأصل، وأما الرابعة فإما مزيدة أو لا، فالثانية يقلب واواً كالثالثة فقال في ملهى من اللهو، ومرمى من الرمي، ملهوي، ومرموي فعدم الحذف لكونها أصلاً، وعدم وفرة الثقل بقلة حرف الكلمة.

قال الرضي: ويجوز أن يقال ملهاوي أيضاً في الشرح، ويجوز حذفها فيقول ملهي ومرمي؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول ولكنه مخالف لما نص عليه في المفتاح من قوله ومن ذلك أن يقلب الألف في الآخر ثالثة أو رابعة أصلية واواً لا غير، ولما هو المتبادر من الأصل ولما هو مقتضى الأصل والقياس من حذف الزائد وإبقاء الأصل مهما أمكن، وأما الأولى أي المزيدة ففيها ثلاثة وجوه حذفها وقلبها واو أو قلبها واواً مع زيادة الألف قبلها تشبيهاً لها بألف التأنيث الممدودة كصحراوي فيقال في حبلى حبلي، وحبلوي وحبلاوي، ومدة ألف التأنيث ومثلها الألف للإلحاق فيقال في مغزي مغزى، ومغزوي، ومغزاوي هكذا في الشرح.

إن قيل لم لم يقل بزايدة الواو بعد الألف في حبلاوي ومغزاوي مع ما فيه من تعليل التغيير والتكلف قلنا لأنه لا يظهر حينئذ تشبيهها بألف التأنيث الممدودة لعدم فرض التقلب وهذا إذا تقدمها سكون فإن لم يتقدمها بالحذف

فيقال في جمزي جمزى بالحذف ليس إلا لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف في حكم الخامسة، والخامسة وما فوقها ليس إلا بحذف فيقال في مرامى وقبعثرى مرامي وقبعثري فقول العامة مصطفوي خطأ والصواب مصطفي، قال الرضي: الخامسة المنقلبة التي قبلها حرف مشدد كالرابعة في جواز الإبقاء، والحذف عند يونس فمعلى عند كأعلى:

١٤٠- وتقلب واواً همزة ألف أنوثة وفي غيرها الوجهان في كل حالة

الهمزة المتطرفة بعد الألف تقلب واواً إن كانت للتأنيث فيقال في حمراء حمراوي، ولم يقلب ياء لئلا يجتمع ياآت مع الكسرة فمثل حروري وجلولي بحذفها مع حذف الألف شاذ، وأما صنعاني وبهراني والنون فيهما مبدلة من الواو المبدلة من الهمزة، ومن العرب من يقول صنعاوي كذا في الشرح.

وعبارة الأصل وصنعاني، وبهراني، وروحاني، شاذ وستقف على ما فيها في بحث الإبدال إن شاء الله، وإن لم تكن للتأنيث سواء كانت أصلية مثل قراء أو منقلبة من حرف أصلي مثل كساء ورداء أو من حرف الإلحاق مثل علباء وأصلها علباي ففيها الوجهان الإبقاء وقلبها واواً في المفتاح، والممدودة تقلب همزتها واواً إذا كانت للتأنيث وإلا فالقياس ترك القلب فيها:

١٤١- والاسم على حرفين من حذف فائه يكمل فيما لامه حرف علة

١٤٢- ومن حذف لام مع تحريك عينه وهذا إذا ما لم يعوض بهمزة

١٤٣- فإن عوضت بالتاء كمل مثله وقد جاء بنتي لبعض الأئمة

الاسم الذي على حرفين فقط يحذف أحد حروفه ثلاثة أقسام: قسم يرد محذوفه عند النسبة وجوباً، وقسم يمتنع الرد فيه، وقسم يجوز فيه الأمران:

فالأول نوعان:

أحدهما: المحذوف فاؤه وهو معتل اللام فيقال في شية وأصلها وشية وشوي برد فائها.

الثاني: المحذوف لامه وهو متحرك العين في الأصل أي قبل الحذف فيقال في أب وأخ وست، وأصلها أبو وأخو وسته، أبوي، وأخوي، وستهي، وهذا أي رد اللام المحذوفة فيما لم يعوض عنها بهمزة وصل فإن عوضت لم

يجب الرد كما يجيء وإنما قلنا بهمزة أي همزة وصل؛ لأنه لو عوضت عنها بالتاء فالحكم كما في غير المعوض أصلاً فيقال في بنت بنوي بحذف التاء ورد المحذوف هذا عند سيبويه والخليل وأما عند يونس فيمتنع الرد حينئذٍ بالنسبة إلى بنت بنتي وكذا أخت وهنت وكيت وزيت، قوله من حذف فائه أي من أجل حذف فائه، قوله فيما أي في صورة، قوله تحريك عينه أي قبل الحذف، قوله مثل أي مثل غير المعوض.

١٤٤- ولا رد في المحذوف من غير لامه إذا كان لام من سوى حرف علة

القسم الثاني: هو ما حذف منه غير لامه وهي صحيحة فيقال في عدة وأصلها وعدة عدي، وفي سه وأصلها سته سهي، ومن في من غير لامه بيان للمحذوف.

١٤٥- وفي غيره الأمران والعين أسكنت إذا سكنت في الأصل عند جماعة

وجاز الأمران في غير ما ذكرنا وهو إشارة إلى قسم الثالث، فيقال في غد وأصله غدو غدوي وعدي، وكذا ابن وأصله بنو واسم وأصله سمو بفتح العين عند الرد هذا عند الجمهور وأما عند الأخفش وأتباعه تسكن العين إن كانت ساكنة قبل الحذف فيقال وشي وغدوي وحرحي عنده.

١٤٦- وفي الحرف زيد الحرف من جنس آخر وجوباً صحيحاً كان أو حرف علة

لو نسب إلى الحرف النحوي الذي على حرفين يزاد بآخره حرف من جنس الأخير من الحرفين فيقال كمية بتشديد الميم في كم، ومن هذا القبيل لمية في لم؛ لأن لم من جهة كثرة استعمالها بمنزلة كلمة واحدة لما اشتهر بينهم من قولهم لمية بالتخفيف محمول على الشذوذ، وفيوي وكيوي في في وكي، بعد جعلهما فيا وكيا، مثل حوي في حي ولوي لمن يكثر لفظ لو مثل كوي بتشديد الوو ولائيه ومائيه في لا ولات وما بزيادة الألف في الآخر فلها همزة وماهية في ما أيضاً لقلب الهمزة المقلوبة عن الألف هاء فهي منسوبة إلى المستفهم بها عن حقيقة الشيء هذا كله مذكور في شرح الرضي، وقد جوزه الشارح المزبور في شرح الكافية كونها أي كون الماهية منسوبة إلى ما هي

يخفف الياء الرابعة كما في قاض، ولم يحذف منه أحد الجزأين مع أن ما هي مركب إما بناء على جواز بعلبكي لقلة حروفه أو على توهم كونها كالمفرد لكثرة الاستعمال كما يقال كتتني بنون الوقاية كما يجيء، ولعل هذا أولى من الأول أي من كون الماهية منسوبة إلى ما إذا قلب الألف المزيدة ثم ياء زيادة تغيير وأيضاً ينبغي حينئذٍ أن يقال لاهية وهي لا ترد قط في الصحاح.

قال أبو عبيدة تنسب القصيدة التي قوافيها على ما ماوية قال الرضي في وجه وجوب الزيادة آخر هذه الكلمات؛ لأن الملحق به ياء النسبة يجب أن يمكن كونه اسماً معرفاً من دون ياء النسبة انتهى. وهو يشعر بأن الحروف منقولة قبل النسبة إلى الأسماء وذلك غير ثابت قوله صحيحاً كان أي ذلك الأخير:

١٤٧- ويحذف من منسوب جمع مصحح وتثنية حتماً حروف العلامة

١٤٨- إلى مفرد قد رد جمع مكسر وإن لم يكن من لفظه عند فرقة

١٤٩- وذلك إن لم تجعلا علمين قد جرى فيه إعراب كفرد بحركة

تحذفا علامتا التثنية والجمع المصحح عند النسبة إليهما فيقال في ضاربان وضاربون وضاربات مثلاً ضاربي إلا إذا كان علماً قد أعرب بالحركات الثلاث فحينئذٍ لا يحذف، بل يبقى على حالها فيقال في زيدان وزيدون علمين وإعرابهما في الجر مثلاً بالكسر والتنوين، كأن الصيغتين لغير التثنية والجمع كما في عمران وغسلين زيداني وزيدوني، وأما إذا كان إعرابهما بالحروف حذف العلامة منها هذا أيضاً ون كانا علمين فيقال في قنسرين علم بقعة وإعرابه في الرفع مثلاً قنسرون قنسري في الشرح، وأما إذا سمي بهما فلا يخلو إما أن تعربه إعراب المفردات كما تقول قنسرين حال الرفع أو تحركهما في الإعراب على ما كانا عليه كما تقول في الرفع قنسرون فعلى الأول تثبتها؛ لأنك أخرجتها عن أحكامها التي كانت لها فكأنها لغير التثنية والجمع، كما في عمران وغسلين على الثاني تحذفها؛ لأن أحكامها باقية انتهى.

ويفهم منه أنه يلزم في بقاء العلامة أي الألف والتاء في مسلمات علماً كون إعرابه تامًّا بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاثة حتى لو كان إعرابه ناقصاً كما هو عليه جمعاً، وكان نصبه محمولاً على جره لحذفت لبقاء أحكام

الجمعية وهو المتبادر من جمع الحركات في الأصل، ولكنه لم أعثر على التصريح في الكتب بهذا التفصيل بل إهمال الشراح وتحصيل المثال في الأصل بنحو قنسرين وقول صاحب المفتاح، أما إذا أخرجتا أعني العلامتين عن حالهما بأن يجعل النون معتقب الإعراب فلا حذف كل ذلك يدل على خلافه أي عدم الحذف من مسلمات علماً مطلقاً كما هو الأنسب لئلا يلزم القول بصرف مساجد علماً في عدم الرد إذ لو لم يصرف يبق الجمع علماً إعرابه مع أنهم أطبقوا على عدم صرف حضاً جر علماً كان أو لا، كما ذكر في الكافية فالسر في ذلك أنهم لم يقيدوا بنقصان الإعراب في مثل مسلمات، وإن كان ذلك إعراب الجمع لقلة التفاوت بخلاف الإعراب بالحروف، فإن فيه تفاوتاً فاحشاً عن إعراب المفرد ويمكن أن يقال أيضاً إن الإعراب بالحركة مطلقاً إعراب المفرد من حيث هو هو لوجوده في المفرد فيهما غالباً فإعراب مسلمات، وإن كان ناقصاً هو إعراب المفردات ولكنه يتجه على هذا الوجه ولو سلم بجميع مقدماته أن المنظور فيه ههنا جريهما في الإعراب على ما كانا عليه وهو باق.

وأما الوجه الأول فيندفع ذلك بأنه لا عبرة بالجري المذكور لما عرفت ومن هذا عرفت حال مساجد علماً فافهم ذلك.

وإنما قال بحذف العلامة منهما ولم يقل يرد أن إلى الواحد كما قال في المكسر تبعاً للأصل، والمفتاح وإشارة إلى أن المعتبر فيهما حذف العلامتين وأنه قد ينفك منه الرد إلى الواحد.

قال الرضي جمع المؤنث بالألف والتاء بحذف منه الألف والتاء فقط تقول في رجل اسمه ضربات ضربي بفتح العين؛ لأنك لم ترده إلى واحده بل حذفت منه الألف والتاء فقط بخلاف عبلي في المنسوب إلى العبلات فإنه بسكون الياء؛ لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون على الحرفان إن لم يجعل النون معتقب الإعراب ولا يرد إلى الواحد فلهذا قيل في المسمى بأرضين أرضي بفتح الراء وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء انتهى.

والأولى تركه فيه العلمية في المحلين؛ لأن حذف العلامة مع عدم الرد إلى الواحد لا يختص بحال العلمية فإن راء ضربي مفتوحة سواء كان ضربات علماً معرباً بالحروف أو لا، ويظهر من كلام الرضي ما ذكره في الشرح في سبب حذف زيادة التثنية والجمع المصحح إذا لم يسم بهما من قوله لأن المعنى يحصل بالنسبة إلى المفرد فتقع الزيادة ضائعة منظور فيه؛ لأنه لم ينسب إلى المفرد ولم يضمحل معنى الجمعية في البعض كما عرفت اللهم إلا أن يدعي أن الحذف من غير رد مختص بصورة العلمية حتى إنه يلزم في غيرها الحذف، والرد فحينئذٍ يستقيم المذكور في الشرح ولكنه تحكم مع ما فيه من صرف عبارات المتون عن ظاهرها.

وأما الجمع المكسر فيرد عند النسبة إلى الواحد إن عرف واحده فيقال في فرائض فرضي، وأما إذا لم يعرف فلا فيقال في عباديد عباديدي، وكذا عبابيد؛ لأنه ليس رده إلى كل واحد من فعلول أو فعليل أو فعلال أولى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير الكل واحد، وليست النسبة إلى الكل واحدة، وكذا إذا كان له واحد ولم يكن هو جمعاً من لفظه إذ لا رد حينئذٍ أيضاً فيقال في محاسن محاسني، وقد جوز بعضهم الرد في هذه الصورة أيضاً كما نقله الرضي فيقال في محاسن عنده حسني، وهذا إذا لم يكن علماً أما إذا كان علماً فلا يقال في مساجد علما مساجدي.

فقوله: عند فرقة قيد لقوله وإن لم يكن أي وإن لم يكن الجمع من لفظ الواحد، قوله: وذلك أي ما ذكر من الحذف فيهما والرد في الكسر.

قوله إن لم يجعلا أي التثنية والجمع مطلقاً، قوله: قد جرى وصف العلم فيه أي في العلم، قوله: إعراب كفرد بحركة أي إعراب بحركة كالفرد.

قوله: **(قد جرى صفة كاشفة)** في حق غير المثنى والجمع بالواو والياء والنون ومقيدة فيهما كما أن عبارة الأصل بالحركات كاشفة في حق الجمع بالألف والتاء، ولعل السر في وجوب الرد والحذف التحاشي عن الاشتغال بكثرة الحروف مع شبه الصيغة بالمركب وإنما ارتكبوه في العلم لدفع الالتباس وكون الكلمة كالمفرد.

١٥٠- ويحذف جزء آخر من مركب ولكنه بالعكس منسوب كنية

لما فرغ عن بيان النسبة إلى المفرد والجمع شرع في بيان النسبة إلى المركب، فنقول لم ينسبوا على حالة الاشتغال بالنسبة إلى كلمتين معاً فحذفوا الجزء الأخير؛ لأن الثقل إنما نشأ منه؛ ولأن موضع التغيير الآخر، ولأن الاسم إذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه فكان الباقي كأنه مذكور فيقال بعلي وتأبطي وخمسي في بعلبك وتأبط شرًّا، وخمسة عشر والتزموا الالتباس إلى النسبة إلى المفرد تحاشياً عن المحذور واعتماداً على القرائن، وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا حذف اللفظ نحو بعلبكي وأجاز بعضهم النسبة إلى أحدهما أيهما شئت في الجملة أو في غيرها وقد جاء النسبة إلى كل واحد منهما معاً مثل رامية هرمزية في رامهرمز كله مذكور في شرح الرضي أي النسبة إلى الصدر من المركب في غير الكنى فينسب فيها إلى الثاني فيقال في ابن الزبير وأبي الحسن، وأم حرام،وغير ذلك زبيري، وحسني، وحرامي، والباعث لذلك على ما ذكره الرضي عند سيبويه هو كثرة اللبس عند النسبة إلى المضاف فيها كما لو قيل ابني وأبوي مثلاً بخلاف مثل عبدي فإن كثرة اللبس فيه دونها في مثل ابني مثلاً.

وأما الباعث عند المبرد فهو كون المضاف إليه معروفاً مقصوداً أضيف إليه المضاف أولاً، حتى يعرف هو منه.

عبارة الأصل ناظرة إلى مذهب المبرد، وإنما لم يعرض في النظم للباعث لينظم الكلام على المذهبين، في الشرح قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا منافي خوف اللبس ولي في هذا الكلام نظر؛ لأن لقائل أن يقول لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف فإن منافاً اسم صنم انتهى.

وهذا النظر لا يتوجه على سيبويه؛ لأن مدار بقاء الآخر عنده ليس كونه معروفاً مقصوداً أو لا، كما عرف بل إنما يتوجه على مذهب المبرد، وسترى دفعه عنه.

قال الرضي: قال السيرافي، ويلزم المبرد أن ينسب إلى الصدر في

الكنى؛ لأنهم يكنون الصبيان بنحو أبي مسلم، وأبي جفعر مثلاً قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر، وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن ليس بمعروف ومعلوم فإنما هو اسم على معدوم مع أنه ينسب إليه فكأن المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد.

وقال الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفأل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه مسلم مثلاً فإن الأصل أن لا يقال أبو زيد مثلاً إلا لمن له ولد اسمه زيد ولكن الجواب مردود، فإن للسيرافي أن يقول إن الأصل أن لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس انتهى. أقول لا شك إن الأصل أن يضاف إلى موجود مطلقاً، وليس مراد المصنف هذا المعنى، وإنما مراده كون الثاني مقصوداً أصليًّا من التركيب ومعروفاً بنفسه وكون الإضافة لتعرف منها المضاف بانتسابه إليه فالكنى موضوعة في الأصل لهذا المعنى وإن لم يوجد هذا المعنى في البعض حالاً كما في كنى الصبيان التي تقدمت.

وأما المركبات المصدرة بعيد فليست موضوعة في الأصل لذلك المعنى وهو واضح في مثل عبد الله وعبد الرحمن وإن وجد في بعضها حالاً ذلك المعنى يوجه ما كما في عبد مناف مثل تدبر، وقد جاء عبقسي وعبشمي، وعبدري، ومرقسي شاذًّا بأن يؤخذ من المضاف حرفان ومن المضاف إليه مثله ويرد اللفظ في فعلل. قال الرضي نقلاً عن سيبويه وقد سمع كوني في كنت فحذف الفاعل ونسب إلى الصدر فانكسر اللام للياء فعاد العين الساقطة للساكنين وربما لو اكتنى بنون الوقاية للمحافظة لفظة كنت بضم تائه.

١٥١- إلى عددي ليس ينسب مطلقاً على قولهم إلا لدى علمية

قالوا: لا ينسب إلى المركب العددي إلا علماً وذكروا في وجهه أن الجزءين فيه عدد أن مقصود أن فلو حذفت أحدهما اختل المعنى ولو لم تحذف يلزم المحذور المذكور أولاً بخلاف ما إذا كان علماً إذ لا دلالة حينئذٍ لكل واحد منهما على العدد ويتجه عليه أن هذا الوجه غير منحصر في العددي فإن جزئي مثل زيد قائم مثلاً مقصودان أيضاً فلا وجه لشرط العلمية في الأول دون

الثاني، ويمكن أن يقال مقصودية الجزئين في غير العددي دونها في العددي.

١٥٢- عن الضبط بعض الواردات تباعدت وأما خلافات القياس فشذت

المذكور إلى هنا من التغييرات الواردة في النسبة هو ما يندرج تحت أصل ويمكن ضبطه كذلك، ومنها ما هي مسموعة وغير مندرجة تحت أصل مع نقضه القواعد المذكورة صريحاً كما يقال: حرناني ومناني في حران وماني على ما ذكره الجوهري ومروزي للإنسان ورازي في مرووري، وهندواني في هند، وازني وأثربي في ذي يزن ويثرب، ومنه أزلي إن كان في لم يزل، وأما إن كان في أزل بالتحريك أي القدم كما ذكره الجوهري وهو المناسب فلا، وثلاثي وخماسي وسداسي في ثلاثة وخمسة وستة ورباعي في أربعة، وبدوي في بادية، وأما في بدو فالقياس إسكان الثاني، ودهري، وسهلي، وحبلي في دهر لا في الدهري بمعنى الملحد، وفي سهل ضد الحزن لا اسم رجل، وفي بني الحبلي حي من الأنصار لا في حبلي فكأنه التزم الحركات للفرق، وشتوي في شتاء إن لم يكن جمع شتوة على مذهب المبرد، وخراسي وخرسي في خراسان، وبصري بكسر الياء في بصرة علم بلدة، فأمثال هذا الذي ذكرنا إلى اللغة، وأما التغييرات المختلفة للقياس أي القواعد المذكورة فشاذة مثل حروري وغير ذلك كما تقدم.

١٥٣- وقد جاء فعال وفعيل وفاعل كذا فعل أيضاً فعول لنسبة

وقد يجيء هذه الصيغ للمعاني التي هي أنواع من معنى النسبة المطلقة المرادة في تعريف المنسوب حتى جعلها السكاكي من المنسوب الاصطلاحي وعرفه بأنه ما يبين الملابسة إما بصوغ صيغة أو بإلحاق ياء مشددة، والحق أنها ليست بل هي من مقولة التصرفات.

ففعال للملابسة والمزاولة كثيراً كبغال وجمال.

وفعيل وفاعل لذي كذا كعزيز ولابن لذي عزة ولين ومثل ذلك منفطر به أي ذات انفطار، وفعل للملازمة مثل رجل جرح وسته، أي حرحي وستهي أي ملازم لذلك الشغل كل ذلك مذكور في شرح الرضي، قال الجوهري: يقال في النسبة إلى هند هندي وهنود كقولك زنجي وزنوج، في الشرح ليس فاعل في

تامر ودارع يجار على الفعل، وإنما هو اسم صيغ لذي الشيء ألا ترى أنك لا تقول تمر ولا درع ولذلك قيل الفرق بينه وبين اسم الفاعل أنه لا يؤنث إذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل شايل وناقة شايل، ومنه طالق وحائض أي ذات طلاق وذات حيض أي إن ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحدوثهما في زمان حتى لو أرادوا الإجراء على الفعل، والتعرض للحدوث لأتوا بالتاء فيقولون حائضة الآن، وطالقة غداً كأنك قلت تحيض الآن وتطلق غداً هذا مذهب الخليل وحمله سيبويه على أنه صفة شيء أو إنسان؛ لأن المرأة شيء أو إنسان والحمل على المعنى مهيع مبعد، وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث ويبطل طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة انتهى. إلا إذا ثبت أنهما لا يستعملان إلا إذا أريد بهما الحدوث.

باب الجمع

١٥٤- سماعية أوزان جمع مكسر فنذكر ما قد جاء بالغالبية

الجمع المكسر للثلاثي وغيره محتاج إلى السماع فنذكر الغالب؛ لأن مطمح نظرنا ما فيه مدخل للقياس ليحمل عليه مالم يسمع جمعه.

١٥٥- فعول وأفعال لذات ثلاثة من الاسم فيها العين ليست بحركة

هذا شروع في جمع الثلاثي المجرد من الاسم غير الصفة والاسم ما دل على ذات المسمى فقط والصفة ما يدل عليه بحاله فالغالب له من الجمع فعول في الكثرة وأفعال في القلة مثل حمل وأحمال، وحمول، ومثل قرء وأقراء وقروء ومثل ثوب وأثواب، قوله من الاسم وقوله فيها العين صفتان لذات ثلاثة وينبغي أن يعلم أن صيغ جمع القلة من المكسر أفعل وأفعال، وفعلة وأفعلة.

١٥٦- سوى ما يفتح الفاء من غير أجوف فقد جاء فيها أفعل عند قلة

إلا أن الجمع من الثلاثي الساكن العين من غير الأجوف مما كان فاؤه مفتوحة على أفعل في القلة مثل فلس وأفلس، وفلوس، وأما الأجوفية فلا يجيء على أفعل إلا شاذًّا.

١٥٧- فعال وأفعال لقسميه قد أتى إذا حركت فاء وعين بفتحة

إذا كان الفاء والعين مفتوحتين فعلى فعال في الكثرة وأفعال في القلة مثل جمل وجمال وأجمال والله أعلم.

١٥٨- وقد جاء أفعال لقسميه مطلقاً لدى فتح فاء عند عين بحركة

إذا كان الفاء مفتوحة والعين متحركة أي مكسورة أو مضمومة فإن المفتوحة قد تقدمت فعلى أفعال في القلة والكثرة مثل فخذ وأفخاذ، ومثل عجز وأعجاز بأن يستعمل صيغة القلة في الكثرة توسعاً.

١٥٩- وفي كسر فاء عند عين تحركت وفي ضم فاء عند عين بضمة

وكذا يجيء أفعال لهما لدى كسر الفاء من المتحرك العين فهي أي العين حينئذ، إما مفتوحة وإما مكسورة ولا تكون مضمومة لما مر في بيان الأبنية مثل عنب وأعناب ومثل إبل وآبال وكذا لدى ضم الفاء من المضموم العين مثل عنق وأعناق.

١٦٠- وقد جاء فعلان لقسميه مثله لدى ضم فاء عند عين بفتحة

جاء من الثلاثي المضموم الفاء من المفتوح العين فعلان لهما مثل أفعال لهما بعكسه مثل صرد وصردان ولا يجيء عند ضم الفاء كسر العين لما مر في بيان الأبنية.

١٦١- فعال بياء أو فعول بواوهم وأفعل أيضاً أجوفات فشذت

لم يجئ فعال من الأجوف الياء وأما ضياف فشاذ وجاء من الواو مثل ثياب لحصول خفة ما، وكذا لم تجئ فعول من الأجوف الواوي، وأما سووق فشاذ، وجاء من اليائي مثل سيول وكذا لم يجئ أفعل من الأجوف مطلقاً، وأما أثوب وأنيب فشاذ، وقوله: أجوفات حال من الجميع.

١٦٢- قصاع رقاب في جموع مؤنث أتى لقح في جمع أمثال لقحة

١٦٣- كذا برق أما سواها فجمعه بأن يحذف التاء التي للأنوثة

هذا شروع في الجمع الثلاثي المؤنث فمثل قصعة على قصاع ومثل رقبة على رقاب، ومثل لقحة على لقح ومثل برقة على برق، وأما جمع سوى هذه المذكورات فيحذف تاء التأنيث من الآخر مثل معدة ومعد ومثل تخمة وتخم.

وذكر جمع رقبة وهي متحركة العين أثناء ساكنة العين لتناسب فعال وأتى بالموزونات دون الأوزان للاختصار بإشارة إلى حركات المفرد وسكناته بها إذ يتبادر من قصاع مثلاً أنها جمع قصعة قوله كذا أي كلقحة في الحذف و التحريك قوله سواها أي سوى المفردات المذكور بعضها والمفهوم بعضها من ذكر جمعه.

١٦٤- تحرك عين سكنت في مصحح بحركة فاء مطلقاً أو بفتحة

إذا جمع المؤنث جمع التصحيح وكان عينها ساكنة تحرك بحركة الفاء مطلقاً أو بالفتحة وإن لم يكن الفاء فتحة مثل تمرات بالفتح ومثل كسرات بالفتح والكسر ومثل حجرات بالفتح والضم في حجرة.

١٦٥- وقد جاء إسكان في الأجوف مطلقاً وفتح إذا ما ليس فاء بفتحة

يجوز إبقاء سكون العين في الأجوف واويًّا كان أو يائيًّا وسواء كان الفاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة مثل حوذات وبيضات لئلا يلزم الثقل أو زيادة التغيير بقلب العين ألفاً عند الفتح كما هو المقتضي ومثل ديمات وبيعات لثقل الكسرة ومثل دولات لثقل الضمة وقد جاء الفتح لخفته إذا لم يكن الفاء مفتوحة لئلا يلزم القلب وهذيل يفتحونها حينئذٍ أيضاً ولا يعتبرون الحركة لعروضها.

١٦٦- وقد جاء فتح العين في باب رشوة وإسكانها أيضاً وفي باب رقية

وقد جاء في مكسور الفاء من الناقص الواوي بالفتح والإسكان مثل رشوات ولم يجز الكسر لئلا يلزم واو قبلها كسرة في آخر الاسم، وأما اليائي فيجوز فيه الكسر مثل قنيات ومثله المضموم الفاء من الناقص اليائي وفيه الفتح والإسكان أيضاً مثل رقيات لئلا يلزم ياء متطرفة قبلها ضمة وأما الواوي فيجوز فيه الضم مثل عروات قوله وفي باب رقية عطف على رشوة.

١٦٧- ويسكن عين في المضاعف والصفا ت أما تميم اسكنوا غير تمرة

يسكن العين في المضاعف مطلقاً لئلا يلزمك الفك والصفات أيضاً ليحصل الفرق مثل شدات وزدات وغدات وصعبات، وصلبات وصغرات وتميم يسكنون العين في كسرات وحجرات لخفة الفتحة.

١٦٨- وفي الوصف أفعال يجيء مذكراً وجاء فعال جمع فعل بفتحة

الصفة من الثلاثي المجرد يجمع غالباً إن كان مذكراً على أفعال سوى باب فعل بفتح الفاء وسكون العين فإنه على فعال مثل صعب وصعاب إلا الأجوف اليائي منه لما عرفت أنه لا يجمع على فاعل فهو على أفعال أيضاً مثل شيخ وأشياخ مثل جلف وأجلاف، ومثل حر وأحرار، ومثل بطل أي شجاع وأبطال ومثل نكد أي عسر وأنكاد ومثل يقظ أيقاظ ومثل جنب وأجناب.

١٦٩- مؤنثه بالألف والياء صححت وقد جوز التكسير في بعض صورة

مؤنث الصفة الثلاثي المجرد تصحح بالألف والياء لا غير إلا مثل عبلة وكمشة وعلجة فإنه على وزن عبال وكماش وعلج أيضاً.

١٧٠- على فعل في اسم وأفعلة أتى فعال بضم وانكسار وفتحة

هذا شروع في الثلاثي المزيد فيه فالاسم المذكر مما زيادته مدة ثالثة وهي الألف على أفعلة وفعل وفعال سواء كان الفاء مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة مثل غراب وقراد وأغربة وقرد، ومثل حمار وأحمرة وحمر ومثل زمان وقذال وقذل وأزمنة.

١٧١- على أفعل لا يجمعون مذكراً وقد جمعوا التأنيث منها بندرة

لا يجمعون فعالاً بالحركات الثلاث مذكراً على أفعل وقد جمعوا المؤنث من الثلاثة على أفعل قليلاً مثل أعقب وأذرع وأعنق في عقاب لطائر وذراع وعناق وذكر جمع المؤنث في بحث المذكر مع عدم الغلبة أيضاً استطراداً لمناسبته بيان أن المذكر لا يجمع على أفعل وأما أمكن في جمع مكان وهو مذكر فشاذ.

قوله لا يجمعون أي فعالاً مذكراً أو لا يجمعون مذكراً منها. قوله منها أي من فعال بالوجوه الثلاثة، قوله جمعوا أي على أفعل.

١٧٢- على فعل فعلان أفعلة أتى فعيل من الأسماء بالغالبية

فعيل اسماً يجيء على هذه الأوزان الثلاثة مثل رغيف ورغف ورغفان وأرغفة.

١٧٣- فعول عليها دون فعلان مطلقاً فعائل قد جاءت لتأنيث خمسة

فعول مثل فعيل فيما دون وزن فعلان مثل عمود وأعمدة وعمد، وأما

المؤنث من هذه الخمسة التي زيادتها مدة ثالثة وهي فعال ثلاثة، وفعيل وفعول على فعائل مثل ذؤابة ورسالة، وحمامة، وسفينة، وحمولة، وذوائب، ورسائل، وحمائم فلاشتراك مؤنث في الخمسة في الوزن ذكر جمع مؤنثها معاً ههنا ولم يذكر عند جمع مذكر كل واحد منها، وكذا جمع صفات كل واحد من الخمسة بعد ذكر الاسم من الجميع لذلك وبالنظر إلى أن زيادة الجميع مدة ثالث.

١٧٤- على فعل في الوصف مثل الفعال قد يجيء فعال بانكسار وفتحة

١٧٥- ولكنه أيضاً على فعلاء قد يجيء لدى جمع فعال بفتحة

١٧٦- وجاء فعال بانضمام عليه أو على وزن فعلان بكسر وضمة

هذا شروع في الصفة ففعال بكسر الفاء على فعل وفعال مثل كنز في كناز وهجان في هجان فكسر المفرد ككسر الكتاب، وكسر الجمع ككسر رجال وفعال بالفتح عليهما وعلى فعلاء مثل صنع، وجياد، وجبناء في صناع وجواد، وجبان، وأما فعال بالضم عليه أي على وزن فعلان بكسر الفاء وضمها أيضاً شجعاء وشجعان، في شجاع.

١٧٧- على فعل ما في فعول فعيلهم على فعلاء أو فعال بكثرة

فعول على فعل مثل صبر في صبور، وفعيل على فعلاء، وفعال غالباً مثل كرماء وكرام في كريم قوله فعيلهم مبتدأ خبره على فعلاء.

١٧٨- وأما فعيل ليس معنى لفاعل كفعلى ولم يجمع بجمع السلامة

ما تقدم فعيل بمعنى فاعل وأما فعيل بمعنى مفعول بابه فعلى مثل قتلى في قتيل ولا يجمع جمع السلامة فرقاً بينه وبين فعيل الأول.

١٧٩- فعائل جاءت من فعول مؤنث كذلك جاءت من وزان فعيلة

يجيء الجمع من فعول مؤنث على فعائل مثل عجائز في عجوز وكذا فعيلة مثل صبايح في صبيحة.

١٨٠- وفاعل اسم قد أتى جمعه على فواعل في التذكير مثل الأنوثة

مثل كواهل في كاهل وهو ما بين الكتفين ومثل كواثب في كاثبة ويقال لها بالفارسية يال أسب، ومثل قواصع في قاصعاء.

١٨١- على فعل فعال الوصف غالباً ومثل قضاة عند نقصان كلمة

الصفة من فاعل على فعل وفعال مثل جهل وجهال في جاهل ويختص مثل قضاة بالناقص وأصلها قضية كفسقة ضم الفاء بعد قلب الياء ألفاً لئلا يلتبس بالمفرد من نحو فتاة.

١٨٢- على فعل تأنيثه وفواعل ... في تذكير ذي العقل شذت

الصفة من فاعل المؤنث على فعل وفواعل سواء كانت بالتاء أولا مثل نوم ونوائم في نائمة ومثل حيض وحوائض في حائض، ولا يجيء فواعل من مذكر العقلاء إلا شاذًّا فمثل فوارس في فارس شاذ بخلاف نحو جمال بوازل وأيام مواض في بازل وماض مما هو صفة لمذكر غير العقلاء وتنزيلاً له منزلة المؤنث من العقلاء.

١٨٣- وافعل اسم جاء منه أفاعل ... على أي وجه كان تحريك همزة

وأما حوص في أحوص للمح الوصفية الأصلية.

١٨٤- ومن أفعل التفضيل أيضاً ومن سوا ... ه فعل فعلان لديهم بجملة

مثل أفضل وأفاضل، وأما سوى أفعل التفضيل من الصفة فعلى فعلان وفعل مثل حمران وحمر في أحمر، قوله ومن أفعل التفضيل عطف على قوله منه.

قوله فعل مبتدأ خبره مقدم، وهو قوله من سواه أي سوى أفعل التفضيل من الصفات.

١٨٥- وما جمعوا جمع السلامة في الصفا ... ت غير أفعل التفضيل إلا لغلبة

لم يجمع أفعل صفة جمع السلامة إلا أفعل التفضيل فرقاً بينه وبين غيره ونحو الخضراوات لغلبته اسماً ونحو أرمل، وأرملة، وأرملون، وأرملات لمشابهته بمثل ضاربون وضاربات.

١٨٦- فعال لفعلى اسم وفعلى من الصفا ... ت يأتي وفعلاء بفتح وضمة

يجيء فعلى اسماً على فاعل مثل أناث في أنثى، وكذا فعلى صفة مثل عطاش في عطشى، وكذا فعلاء بفتح الفاء ميل بطاح في بطحاء وكذا فعلاء بضمها مثل عشار في عشراء.

١٨٧- وفعلاء اسم مثل فعلى من الصفا ... ت جاءت فعالى منهما عند أئمة

يجيء فعلاء اسم على فعالى مثل صحارى في صحراء، وكذا فعلى صفة مثل حرامي في حرمي، وهي الشادة التي تشتهي الفحل في الشرح إذا جمعت صحراء أتيت بالألف قبل الراء وكسرتها كما في مساجد وجعافر فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها ثم الألف الأخيرة التي للتأنيث أيضاً ياء فأدغمت فصار صحارى فحذفت الياء الأولى وأبدلت من الثانية ألفاً وفتحت الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين فصار صحارى وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى لكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما يقول جوار.

قوله: وفعلاء مبتدأ وجاءت خبره، وضمير منهما عائد إلى فعلاء وفعلى، قوله عند أئمة أي عند الجمهور أتى به للإشارة إلى بعض العرب يخالفه.

١٨٨- وفعلى وفعلاء لتأنيث أفعل على فعل فعل بلبس الأخيرة

فعلى مؤنث أفعل على فعل مثل صغر في صغرى وفعلاء مؤنث أفعل على فعل مثل حمر في حمراء فارتكبوا الالتباس بجمع المذكر فإن أفعل يجمع على فعل أيضاً كما عرفت. قوله: على فعل فعل بالتقسيم على الترتيب.

١٨٩- على وزن أفعال فعال وأفعلا ء من فيعل يأتي جموع وجاءت

فيعل على أفعال وفعال، وأفعلاء مثل أموات، وجياد وأبيناء في ميت وجيد وبين.

١٩٠- وفعْلان اسم كيف كان تصرفا أتى غالباً في الكل جمع السلامة

مثل شياطين في شيطان وسلاطين في سلطان، وسراحين في سرحان، ووراشين في ورشان، وقد جاء سراح في سرحان.

١٩١- من الوصف فعلان بفتح أتى على فعال فعالى فيه فاء بفتحة

جاء فعلان بفتح الفاء صفة على فعال مثل غضبان وغضاب، وعلى فعالى بفتح الفاء أيضاً مثل سكران وسكارى، وقد جاء ضم الفاء في أربعة سكارى وكسالى وعجالى، وغيارى.

١٩٢- فعالل جاءت في الرباعي مطلقاً فعاليل فيما بين لاميه مدة

هذا شروع في تكسر الرباعي فهو يجمع كيف كان على فعالل مثل جعافر

ومساجد، فإن كان بين لاميه مدة فعلى فعاليل مثل قراطيس في قرطاس، ومصابيح في مصباح، والمراد بالأوزان ها هنا على قياس ما مر في المصغر، قوله مدة جره على الجوار، الله أعلم.

١٩٣- وقد زيد تاء عند تكسير عجمة   كذا جمع منسوب به ياء نسبة

زادوا بآخر تكسير الأعجمي تاء مثل جوارية في جورب، وكذا تكسير المنسوب مثل أشاعثة في أشعثي، الله أعلم.

١٩٤- وأحكام تكسير الخماسي مثل ما   تقدم في التصغير من غير فرقة

تكسير الخماسي مستكره كتصغيره فإذا كسر يحذف الخامس على الأصل، وقيل ما يشبه الزائد ويجوز التعويض بالمدة المحذوف مثل جحامر وجحامير، وجحارش، وجحاريش في جحمرش، ونقل الأخفش سفارجل كله مذكور في شرح الرضي.

١٩٥- ويجمع جمع غير مطرد فلا   يجيء في الاستعمال من دون تسعة

قد يجمع الجمع جمعاً غير مطرد فلا يتناول ما دون التسعة إلا مجازاً مثل أكالب وأناعيم وجمائل في التكسير قياساً على المفرد ومثل جمالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات في التصحيح بالألف والتاء مثل مصارين وحشاشين في التصحيح بالياء والنون.

باب التقاء الساكنين

١٩٦- وحكم التقاء الساكنين لديهم   جواز لدى وقف على كل حالة

التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقاً أي سواء كان الأول حرف مد أو لا وسواء كان الثاني مدغماً أو لا؛ لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته؛ لأنه يمكن جرسه وتوفر الصوت به، ولأن الوقف محل تخفيف وقطع فاغتفر ذلك فيه.

١٩٧- كذاك في المبني غير مركب   وفي مدغم من بعد لين بكلمة

وكذا يغتفر في المبني على السكون لعدم التركيب وصلاً ووقفاً مثل ميم

وقاف وعين، أما عند الوقف فلما مر، وأما عند الوصل فللفرق بين ما بني لعدم التركيب وبين ما بني لمشابهته بمبني الأصل، ومنهم من زعم أن التقاء الساكنين فيه حال الوصل أيضاً على نيته.

وكذا يغتفر إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغماً في كلمة مثل الضالين وخويصة وتمود الثوب لما في اللين من المد الذي يتصل به النطق بالساكن بعده مع أنه مدغم فيه بمنزلة حرف واحد لارتفاع اللسان عنهما دفعة واحدة، والمدغم فيه متحرك.

وينبغي أن يعلم أن حرف العلة يسمى حرف لين إذا سكن، ثم يسمى حرف مد إذا جانسه حركة ما قبله فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس فالألف حرف مد أبداً، وإذا لم يكن فليس بحرف مد ولا لين وكثيراً ما يطلقون على هذه الحروف المد واللين مطلقاً، فهو إما محمول على هذا التفصيل أو على تسمية الشيء بما يؤول إليه هكذا ذكره في الشرح، وإنما قلنا في كلمة احترازاً عما في كلمتين نحو قالوا اللهم فإنه يحذف الساكن الأول حينئذٍ وكذا يغتفر إذا كانا في كلمتين هما بمنزلة كلمة واحدة مثل لاها الله وأي الله، وأما حلقتا البطان فشاذ.

١٩٨- وفي ألف وصل عندما دخلت عليـ ـه همـزة الاسـتـفـهـام وهـو بـفـتـحـة

وكذا يغتفر إذا كان أولهما همزة الاستفهام الداخلة على همزة وصل مفتوحة للالتباس بالخبر عند الحذف ولكراهة التحريك وأما إذا لم تكن مفتوحة فيحذف همزة الوصل إذ لا التباس حينئذٍ مثل آيمن الله أو آيم الله يمينك، ومثل آلحسن عندك مما دخلت همزة الاستفهام على الألف واللام التي للتعريف.

١٩٩- وفيـما سوى الـمذكور يحذف أول إذا كـان مـن مـد عـلـى كـل حـالـة

يحذف الساكن الأول إذا كان مدًّا في غير الصور المذكورة لدلالة حركة ما قبله عليه مثل خف وقل، وبع.

قال الرضي: هذا إذا لم يؤد حذفه إلى اللبس حتى لو أدى إليه تحرك الثاني مثل مسلمان ومسلمون فإن النون في الأصل ساكن.

٢٠٠- وإن لم يكن فالكسر إلا لمقتض إذا لم يكن فيه السكون لحاجة

٢٠١- فحينئذٍ قد حركوا ثانياً كما يقولون لم يلده ورد لقلة

إذا لم يكن الأول حرف مد يتحرك هو إذا لم يكن سكونه لغرض فحينئذٍ تحرك الثاني انطلق ولم يلده في انطلق، ولم يلد أسكن العينان فيهما أي اللامان تشبيهاً بكتف وفي مثل رد في أردد أسكن العين فيه لقصد الإدغام، فلو حرك الأول فيهما لبطل الغرض من الإدغام فحرك الثاني بالفتح لدفع التقاء الساكنين ثم الأصل في التحريك الكسر فقولهم الساكن إذا حرك بالكسر عرف فيما بينهم ولا يعدل عنه إلا بمقتض يقتضيه كوجوب الضم في ميم الجمع إذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة مثل ﴿لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢] فإن كانت بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة فالأشهر كسرة مثل عليهم اليوم وبهم اليوم، وقد جاء الضم فيهما أيضاً وكذلك ضموا في مذ فإن أصل مذ منذ تحرك عند الاحتياج بالحركة الأصلية، وفي رده على الأفصح والكسر لغية وغلط ثعلب في تجويزه الفتح وكاختيار الضم في واو الضمير مثل: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وبعكسه وأولو استطعنا وكجوازه في رد ولم يرد بخلاف رد القوم ومنهم من يضم ولكنه قليل شاذ، وفيما إذا كان بعد الساكن ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني مثل قالت اخرج، وقالت اغزي إذ الأصل اغزوي بخلاف أن امرأ؛ لأن الضم فيه ليس بأصلي؛ لأن عينه يتبع لامه في الحركة، وكذا قالت أرموا إذ الأصل ارميوا وبخلاف أن الحكم؛ لأن الضم الأصلي ليس في كلمة الساكن الثاني وكوجوب الفتح في مثل ردها وفي نون من إذا لقى لام التعريف لكثرة الاستعمال بخلاف ما إذا لقي غيره من قسم الساكن فالكسر حينئذٍ إذ لم يكثر كثرة الأول فلهذا ضعف فيه الفتح وبخلاف عن إذ لا فتح فيه أبداً فهو بالكسر على الأصل والضم في عن الرجل ضعيف وكاختياره في ألم الله، وكجوازه في رد ولم يرد قوله فالكسر أي فالكسر فيه واجب قوله: إذاً أي التفصيل إذاً.

٢٠٢- وقد جاء عند الوقف تحريك أول بحركة ثان منهما غير فتحة

جاء الوقف على النقر مثلاً رفعاً وجرًّا ينقل حركة الساكن الثاني إلى

الأول مثل هذا النقر، ومن النقر ولم يأت رأيت النقر إلا على شذوذ.

٢٠٣- وقد جاء قلب الألف من قبل مدغم إلى همزة بالفتح مثل دأبة

ومثلها شأبة وضألين واعلم أنه يجوز التقاء ثلاث سواكن إذا وقف على المدغم فيه الذي قبلهما لين مثل دواب وأصيم تصغير أصم ومثله يقع في كلام العجم كثيراً مثل كوشت ويبست وأما التقاء أربع سواكن فلم يقع في اللغات قط، الله أعلم.

باب الابتداء

٢٠٤- تعذر كون الابتداء بساكن تعسر عند البعض في غير مدة

يلزم كون الابتداء بالمتحرك أما الامتناع الابتداء بالساكن عند الأكثرين أو لأدائه إلى الكلفة والعسرة عند البعض مع القول بامتناع الابتداء بحروف المدة إجماعاً كذا ذكره في المفتاح، وذكر فيه أيضاً أن دعوى الامتناع ممنوعة اللهم إلا إذا حكيت عن لسانك لكن ذلك غير مجد عليك. وفي عبارة الأصل لا يبتدأ إلا بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن إيماء إلى أن المختار عنده ما اختاره صاحب المفتاح؛ لأن الوقف على الساكن استحساني.

٢٠٥- فيدخل ألف الوصل في بدأنا فقط وجوباً لدى إسكان أولى كلمة

إذا وقع أول الكلمة ساكناً يدخل فيه وجوباً همزة الوصل؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذلك تسمى هي همزة الوصل وقيل إنما سميت بها لاتصال ما قبل الهمزة بما بعدها عند الوصل أي الدرج لسقوطها حينئذٍ ولعدم ذلك الاتصال في غيرها تسمى همزة قطع والوجه الأول هو الأظهر وهو المناسب لما سماها الخليل سلم اللسان لكن لا يظهر حينئذٍ وجه تسمية ما يقابلها بهمزة القطع قوله سماها الخليل أي سمى همزة الوصل على قول من يراها؛ لأن الخليل ليس عنده همزة ةوصل بل هي همزة قطع، وإنما حذف في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما بين في الشرح قوله يدخل لا يخفى أن هذه العبارة أولى من عبارة الحق كما في الأصل.

قوله: ألف الوصل إطلاق ألفات الوصل، وألفات القطع على همزاتهما مبين مفصل في الشرح قوله في بدأنا فقط أي لا عند الدرج كما ستعرف.

٢٠٦- وذلك في أيمن وابنم وابن وأم وفي اثنين واسم واثنتين وفي ابنة

٢٠٧- كذا في امرأ واست وفي امرأة وفي مثنى أتى منها وفي أيم لنشدة

أيمن لليمين والنشدة وأيم وأم بفتح الهمزة مغيران منه ذهب البصريون إلى أنه مفرد على أفعل من اليمن نحو آجر وآنك وأشد فإذا قال المقسم أيمن الله لأفعلان فكأنما قال بركة الله قسمي لأفعلن، وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين والهمزة للقطع وإنما سقطت في الدرج لكثرة الاستعمال كل مذكور في الشرح.

قال الرضي حكى يونس كسر الهمزة فيها.

قوله: أتى منها أي من المذكورات قيد به المثنى؛ لأنه لا يجيء المثنى من جميعها.

٢٠٨- وماض بألف بانكسار وأمره ومصدره والأمر من ذي ثلاثة

وفي الماضي المكسور همزته الواقعة في الأول، والمراد بالماضي المعلوم، قوله بانكسار صفة ألف حتى لو كانت بفتح فهي همزة قطع مثل أكرم.

قوله: وأمره أي أمر ذلك الماضي مثل استخرج من استخرج ومصدره مثل استخراج.

قوله: والأمر من أمثال انصر.

٢٠٩- وفي حرف تعريف وإثباتها الخطاء لدى الدرج قالوا شذ عند ضرورة

قوله: حرف التعريف أي أل على الأقوال وطي يبدل من لامه ميماً وكان يمكن لصاحب الأصل أن يكتفي بقوله وفي لام التعريف نظراً إلى هذا الإبدال كما اكتفى به في الكافية حيث قال دخول اللام وفي موضع آخر والمعرف باللام إلا أنه أتى بقوله وميمه تصريحاً بالمقصود، وكأنه لم يقل وفي حرف التعريف لشموله حرف النداء عنده، وإثبات همزة الوصل عند الدرج لحن خطأ وشاذ عند الضرورة كقوله في الشرح نقلاً عن الكشاف اللحن أن تلحن في كلامك أي تجعله على نحو من الأنحاء ليقطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال:

ولقد لحنت لكم لكيما تعرفوا والـلحن يعرفه ذو الألباب

وقيل للمخطي لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب وقال في الصحاح[1]: [الكامل]

وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تفهموا وَلَحَنْتُ لَحْناً لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

باب الوقف

٢١٠- وما الوقف إلا الحبس في نفس على نهاية لفظ حكمه سلب حركة

الوقف في اللغة: الحبس مطلقاً، وفي الصناعة: حبس النفس وقطعه بآخر اللفظ حتى لو قطع نفسه بأوسطه لا يقال له وقف ولا وقف وأخطأ.

في الأصل الوقف قطع الكلمة عما بعدها وفيه أنه يشمل السكتة في كلا بل ران مثلاً مع أنه ليس بوقف وجوابه أن يقال إن ذلك قطع سير وهو وليس بمراد قال بعضهم الوقف هو قطع الكلمة عن الحركة في الشرح يرد عليه أنه ما لو حركت الكلمة، وقطعت عما بعدها يسمى وقفاً، ولذا يقال وقف وأخطأ في ترك حكمه في وأيضاً لا يمنع فلأنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل بما بعدها بها من غير سكتة مع أنه ليس بوقف.

قال الرضي: لو قال هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام لكان أعم، ولا يخفى ما فيه وحكمه سلب الحركة عن آخر الكلمة إن كان محركاً إما بأسرها أو مع بقاء أثرها؛ لأن الغرض منه الاستراحة عند كلال اللسان من ترادف الحروف والحركات، ولذلك كان الأصل فيه الإسكان المحض ثم إنه يجيء على وجوه مختلفة لما أنه محل تخفيف؛ ولأنه قلما يراد الخفض على الحركة أو دفع الالتباس وللإشارة إلى تلك الوجوه قال:

٢١١- أتى الروم والإسكان عند تحرك ولكنما الإشمام خص لضمة

الروم تصوت ضعيف بالحركة والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان بعض

---

(١) انظر: الصحاح (لحن).

الضم لتفهم منه الناظر الحركة والأول يدركه الأعمى دون الثاني، والمراد بمطلق الإسكان الإسكان المجرد؛ لأنه الكامل خصوصاً مع قرينة المقابلة فكل من هذه الثلاثة يتحقق في المتحرك ولكن الإشمام مخصوص بالمضموم ووجهه من تعريفه معلوم والروم قليل في المفتوح.

٢١٢- ويبدل ألف في إذن واضربن وفي المنون إن لو كان من بعد فتحة

يبدل الألف من النون في إذن واضربن، ومن التنوين إن كان هو بعد الفتحة مثل رأيت زيداً، ومثل عصا ورمى في الأحوال الثلاث معاً بالاتفاق.

ثم إن في ألف المقصورة المنون عند الوقف ثلاثة مذاهب على ما ذكروا الأول كونه المقلوب من التنوين نصباً، والأصلي رفعاً وجرًّا بناء على أن ادعاء رده فيهما لزوال التقاء الساكنين المقتضي لحذفه، والثاني كونه الأصلي في الأحوال الثلاث معاً، والثالث كونه المقلوب من التنوين في الأحوال الثلاث معاً وهو الأشبه وعبارة النظم ينتظم على المذاهب كلها بأن يراد بالإبدال ما هو أعم من القلب، والشارح الرضي نفى ثبوت المذهب الأول وحكم بأن فيه مذهبين فقط، ومنهم من يسكن المنون غير المقصور في الأحوال الثلاث فنقول هذا زيد ورأيت زيد، ومررت بزيد والأفصح أن يقال هذا زيد ومررت بزيد بإسكان الدال فيهما ورأيت زيداً بإبدال التنوين ألفاً.

٢١٣- ويبدل بعض منهم الألف مطلقاً سواء عن التنوين أم لا بهمزة

فنقول رأيت رجلاء وحبلئ وعصأ وغير ذلك ولكنه ضعيف.

٢١٤- وتقلب لينا كان من حركاتها على رأي بعض منهمو كل همزة

٢١٥- كهذا الرد واو بالبطي أو سواهما ويتبع بعض فيهما روم خفة

تقلب الهمزة عند البعض حرف لين من جنس حركتها فيقال الكلو والخبو والبطو، والردو، ورأيت الكلا والخبا والبطا، والردا، أو مررت بالكلى، والخبى والبطى، والردى، ومنهم من يتبع الضم الضم، والكسر الكسر فيقول هذا الردى، ومن البطو روماً للخفة بدفع ثقل الخروج أو النقل وإنما لم نقل هرباً من لزوم البنائين المرفوضين كما قيل إذ الرفض من الأصول كما نبهت.

٢١٦- ويقلب هاء تاء اسم مؤنث وقلب سواها مثل عكس بندرة

يقلب تاء التأنيث الاسمية هاء وأما التاء غيرها فلا تقلب إلا بندرة كما في ضاربات وهيهات وكذا العكس نادر ضعيف أي قلب الهاء كقوله[1]: [الرجز]

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما وَبَعْدَمَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرَّة أن تُدعَى أمت

في الشرح: أن بعدمت أصله بعدما فأبدل من الألف هاء في التقدير ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي ومنهم من تقف على تاء التأنيث بالتاء مثل هذا الشعر.

٢١٧- ويحذف واو ثم نون خفيفة وياء على ما جاز إلا لعلة

يجوز حذف النون المخففة كما ذكرنا في الكافية، وكذا الواو والياء في القوافي غيرها ولكن حذفهما في مثل لم يغزوا ولم يرمي وصنعوا قليل وحذف ياء يا مري ممتنع أصله يامرئي فاعل من أرى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالاً فلو حذفوا الياء أيضاً يلزم الإخلال بالكلمة من غير إعلال موجب، وقولنا من غير إعلال موجب احتراز عن مثل هذا مر فإن الحذف فيه للإعلال، وأما نحو ره وقه فلأنه مجزوم أو في حكم المجزوم

---

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ولم نقف لها على قائل، ومسلمت - بفتح الميم واللام -: اسم شخص واصله مسلمة و (ما) في قوله (من بعد ما) يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد لا إلى الجمل والفعل على الوجهين هو قوله (صارت) وما عطف عليه.

وقد كرر (بعدما) ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيدا للأولى من توكيد المفرد بالمفرد ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافا إليه الأول أو الثاني أو الثالث كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها ومثل ما قالوه في نحو: يا تيم تيم عدي.

والغلصمة: رأس الحلقوم.

يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمة بعد ما كاد يتعسر عليك الإفلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن اماء.

والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله (وبعدمت).

على الاختلاف فيه.

٢١٨- وتلحق هاء السكت في غير ساكن سوى الألف فالمقصود إبقاء حركة

٢١٩- فملتزم فيما بحرف سوى التي تعدونها جزءاً لآخر كلمة

تلحق هاء السكت في المتحرك والألف والمقصود منه إبقاء الحركة غالباً فلذلك سقط الهاء في الدرج وإلحاقه لازم في كلمة على حرف واحد مثل ره وقه ومه أنت وغير ذلك وهذا إذا لم يكن تلك الكلمة كالجزء لكلمة أخرى إذ حينئذٍ لا يلزم الإلحاق بل يجوز.

قوله فملتزم أي الإلحاق، قوله: فيما بحرف أي واحد، قوله: جزأ، كجزء.

٢٢٠- وسين وشين مثل الإلصاق في أنا لدى البعض في كاف الخطاب بكسرة

ويلحق الألف في أنا وحيهل وكذا يلحق السين والشين عند البعض في كاف الخطاب للمؤنث ولذلك تسميان سين الكسكسة وشين الكشكشة بكسر الكاف فيهما بطريق الحكاية وإلا فالقياس الفتح كما نحمد له.

٢٢١- وقد ضعفوا بعد التحرك نادراً صحيحاً بتحريك وليس بهمزة

وجاء التضعيف على ضعفه لإخلاله بالتخفيف في المتحرك بعد المتحرك في غير حرف العلة والهمزة مثل جعفر.

باب المقصور والممدود

٢٢٢- ومقصورهم اسم تمكن قد أتى بآخره ألف من أحرف بنية

المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن إذ الأفعال والحروف، والأسماء الغير المتمكنة، لا يقال فيها مقصور ولا ممدود.

وقوله: تمكن صفة اسم يخرج غير المتمكن مثل إذا.

قوله: من أحرف صفة ألف للاحتراز عن نحو زيداً حال الوقف؛ لأن ألفه منقلبة عن التنوين وليس من بنية الكلمة فلا يقال له مقصور اصطلاحاً، ولم يقال ألف مفردة كما في الأصل إذ لا حاجة إلى ذلك؛ لأنه ليس في آخر

الممدود ألفاً بل همزة وإن التزم أن الهمزة ألف دخل في الحد مثل القرء والخطأ وإن قيل زاد الألف المفردة في الأصل ليخرج مثل صحراء فإن همزته ألف في الأصل فهذه ليست بمفردة مع أنها في الآخر وإن كان هذه الألف زائدة في أصل الأصل كما اختير هذا الوجه في الشرح فرد عليه إن اعتبار قيد في الأصل ثم إرادة الأصل بمرتبة لا الأصل في الحقيقة كما هو الظاهر بعيد جدًّا على أنه لو اعتبر الأصل يلزم أن يكون مثل العصا والفتى مقصوران؛ لأن ألفهما مقلوبة ثم الأشبه في توجيه عبارة الأصل أن يقال إن في آخر الممدود ألفاً أيضاً بلا اعتبار إلا التزام المذكور بناء على أن المراد بالآخر الآخر الإضافي المتناول للألف قبل الهمزة.

٢٢٣- وممدودهم ما قد أتت فيه همزة بآخره من بعد ألف مزيدة

الممدود اسم متمكن قد أتت بآخره همزة بعد ألف مزيدة فقولهم في مثل جاء وهو فعل ومثل هؤلاء وهو اسم غير متمكن أنهما ممدودان فعلى مقتضى اللغة لا على الاصطلاح وقيد الألف بالمزيد للاحتراز عن نحو ماء أصله موه فإنه لا يسمى ممدوداً ذكره في الشرح نقلاً عن أبي علي الفارسي.

في الأصل المقصور ما في آخره ألف مفردة والممدود ما كان بعدها فيه همزة قال الرضي: أي بعد الألف في الآخر فتخلوا الصلة عن العائد إلى الموصول وإن قلنا إنه الضمير في فيه لدخل مثل قائمة في الحد، ويمكن الجواب عنه بأن المراد بقوله فيه هو في آخره بمعونة المقام فالعائد الضمير المضاف إليه الآخر.

٢٢٤- قياس من المقصور ما كان آخر نظير صحيح منه من بعد فتحة

٢٢٥- وأما من الممدود ما كان آخر له بعد ألف والسماع بكثرة

كل واحد من المقصور والممدود قياسي وسماعي، فالقياس ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من الاستقراء كلامهم، والسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده، فهذا القسم منهما كثير لا يمكن إحصاؤه في المختصرات فهو إلى اللغة، والقياس من المقصور ما كان آخر نظيره من التصحيح بعد الفتحة مثل معطى مع مكرم.

وأما القياس من الممدود ما كان آخر نظيره من الصحيح بعد الألف مثل الإعطاء مع الإكرام، قوله: منه، أي نظير منه يعني نظير له.

وقوله: صحيح، صفة نظير.

وقوله: آخر مضاف إليه، وقوله: من بعد خبر كان ثم إن كان ما في المحلين مصدرية فعبارة القياس على حالها وإن كانت موصولة فالمراد من القياس وهو سائغ شائع في الأصل، والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة، ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفاً ففيه قوله له بعد ألف كما أن ضمير قبله في عبارة الأصل بقوله آخر نظيره لا للآخر فقط.

باب ذي الزيادة

٢٢٦- وكل مزيد كان غير مكرر فما جاء إلا من حروف الزيادة

٢٢٧- ونعني بها مجموع أحرف قولهم أمان وتسهيل فعدت بعشرة

التزموا كون الحرف المزيد غير المكرر من هذه الحروف العشرة التي يجمعها قولنا: أمان وتسهيل لكونها أحرى بالزيادة من جهة أنها أقل الحروف كلفة وأكثرها خفة وهذه الحروف تسمى بحروف الزيادة لهذا المعنى لا أنها تقع في الكلمة زائدة أبداً وأتى بها بعضهم في بيت ثلاث مرات وهو:

يا أوس.هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه

وحكي أن المبرد سأل المازني عنها فقال[1]: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر فقال أجبتك مرتين وأحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى:

(١) التّمثيل فيه: (هويت السِّمان) حيث جمع حروف الزّيادة في هذه الكلمة.
انظر: المنصف ١/ ٩٨، والوجيز في علم التّصريف ٣١، وشرح الملحة ٢٧٥، والتّتمّة في التّصريف ٤٣، وشرح الملوكيّ ١٠٠، وشرح المفصّل ٩/ ١٤١، وشرح الشّافية ٢/ ٣٣١.

سَأَلْتُ الحُروفَ الزَّائداتِ عنِ اسْمِها فقالت ولم تبخل: أَمانٌ وتَسْهِيلُ

وأبدع منه ما حكي أن تلميذاً سأل شيخه عنها فقال: سألتمونيها فقال التلميذ ما سألناك إلا هذه المرة فقال اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، فقال: يا أحمق، قد أجبتك مرتين، وقد ركبت منها كلمات أخر يطول ذكرها، وإنما قيد المزيد بقوله: كان غير مكرر إذ لم يلزم في المكرر ذلك فالمراد منع ذلك الإلزام عن المكرر ولا يلزم منه منع جواز كون ذلك المكرر منه أيضاً.

في الأصل أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق، والتضعيف إلا منها أي من حروف اليوم تنساه فلا وجه لقول المصنف لغير الإلحاق، والتضعيف فإنه يوهم أنه يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف.

٢٢٨- ويعرف كل باشتقاق لكلمة فأمران في شقين عند السوية

يعرف كل من المزيدات سواء كان متكرراً أو لا باشتقاق الكلمة مثل ضارب وضرب فإن تعدد الاشتقاق بأن يرجع إلى اشتقاقين فالأمران جائزان متساويان مثل حسان وحيان فهما إما فعلان من الحس والحي أو فعال من الحسن والحين وهذا أي تساوي الأمرين إنما هو عند السوية بين الاشتقاقين في الوضوح فإن لم يتساويا في الوضوح فالعمل بالأوضح أرجح مثل إنسان فالراجح أنه فعلان من الإنس ويجوز كونه أفعاناً من نسي فمعنى عبارة الأصل وإلا فالترجيح أي وإن لم يكونا واضحين فيرجح ما هو مقتضى الأوضح من الأصالة والزيادة فالترجيح دائر بين المقتضيين لا بين الاشتقاقين كما ذكر في الشرح حيث قيل فيه، وبعد ذلك شرع فيما يرجع إلى اشتقاقين ويجوز الأخذ بأي أريد ثم فيما يطلب فيه ترجيح أحد الاشتقاقين على الآخر وقيل فيه أيضاً فيطلب الترجيح فيؤخذ بالراجح وأنت خبير بأن هذا الكلام يشعر بأنه يؤخذ بالراجح فقط ولو كان كذلك لما قيل في الأصل.

قيل مفعل من الألوكة وابن كيسان فعأل من الملك وأبو عبيدة مفعل من لاءك إلى غير ذلك، بل اقتصر على أحد الأوجه، قال الرضي: أي وإن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح بل فيها اشتقاق غير واضح كما في تنبالة وتربوت وسبروت أو فيها اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر كما في ملك وموسى

وسرية فالأكثران في كلا الموضعين الترجيح ففي الأول أي الذي فيه اشتقاق واحد غير واضح يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما وبعضهم يعكس وفي الثاني أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر الأكثر ترجح الأوضح وجوز بعضهم الأمرين انتهى. وفيه نظر أما أولاً فلأن شرح عبارة الأصل على هذا الوجه تعسف بارد من وجوه لا يخفى، وأما ثانياً فلأنه بين في الشرح إن في تربوت وسبروت اشتقاقين وأما تنبالة فذكره استطرادي.

٢٢٩- فإن انتفى فيها اشتقاق فيعرف بفقد نظير عند فرض الأصالة

٢٣٠- ويعني بهذا مالها أو لمثلها وإن كان مفقوداً كذا في الزيادة

فإن فقد الاشتقاق في الكلمة فيعرف الزائد بعدم النظير على تقدير فرض أصالة ذلك الحرف المزيد، والنظير أعم من أن يكون لها أو لمثلها أي لزنة أخرى لها، فالمراد بعدم النظير ههنا خروجها عن الأصل أو خروج مثلها عنها على تقدير الأصالة مثل كنتأل فنونه زائدة إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فعللاً أو فعلألاً وكلاهما مطرح ومثل قنفخر بكسر القاف فنونه أيضاً زائدة لما ثبت زيادتها في قنفخر بضم القاف لعدم فعلل وإن كان مثل قرطعب موجوداً؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون حرف واحد في أحدهما أصلاً وفي الآخر زائداً.

قوله: وإن كان مفقوداً الخ إشارة إلى قسم آخر وهو أن يخرج الكلمة عن الأصول على تقديري فرض الأصالة والزيادة معاً فحينئذٍ يحكم بالزيادة أيضاً مثل نرجس فإن نونه زائدة مع عدم تفعل وفعلل.

٢٣١- وهذا إذا ما لم تشذ زيادة لهذا الحرف في ذاك المحل بصيغة

٢٣٢- كنون أتت من بعد حرفين حركت وخامسة ميم بأول كلمة

وهذا أي الحكم بالزيادة فيما إذا خرجت عن الأصول على التقديرين معا هو ما إذا شذ الزيادة فحينئذٍ يحكم بالأصالة كميم مرزنجوش فإن زيادة الميم أولاً خامسة شاذ وكنون برنساء فإن زيادتها ثالثة متحركة شاذ.

قوله: خامسة عطف على نون، وقوله: ميم إما بدل من خامسة بالجر وخبر مبتدأ محذوف، هو هي فبالرفع.

٢٣٣- وإن لم يكن فقد النظير فيعرف بما كان فيه من شيوع الزيادة

٢٣٤- سواء في الاستعمال شاع زيادة على وجه طرد أو على وجه غلبة

وإن لم يخرج الكلمة عن الأصول على فرض الأصالة فيعرف الزائد بشيوع الزيادة وغلبتها سواء كان ذلك الشيوع على وجه الاطراد أو على وجه الغلبة كزيادة ضارب ومضروب وغيرهم في الأول وكالهمزة أولاً مع ثلاثة أصول فقط وغيرها في الثاني.

٢٣٥- وما زيد للإلحاق إلا مكرراً إذا كان مما دون حرف الزيادة

المزيد للإلحاق لا يكون إلا مكرراً وهذا إذا لم يكن من حروف الزيادة، وأما إذا كان منها فلا يلزم التكرار.

٢٣٦- ويعنون بالإلحاق أن ذاك إنما يزاد ليعطي صيغة حكم صيغة

المراد بالإلحاق الزيادة يجعل صيغة على صيغة أخرى أزيد منها لتعامل معاملتها وتعطي حكمه ما في التصغير والتكسير وغيرهما، والمصادر مثل قردد وقرادد وقريدد، وكجعفر، وجعافر، وجعيفر والمعتبر فيه أن لا يفيد المزيد معنى غير هذا فمثل مقتل ليس ملحقاً وإن جاء فيه مقاتل ومقيتل وربما لا يكون لأصل الملحق معنى مثل كوكب وزينب إذ لا معنى لتركيب ككب وزنب ذكره الرضي.

٢٣٧- ويلزم في الفعل اتحاد مصادر وما زيد في كل بأول كلمة

يلزم في الفعل الملحق توافق مصدره أجمع مع مصادر الفعل الملحق به كما ذكر في الشرح، ولا يزاد للإلحاق في كل من الفعل والاسم بأول الكلمة كما ذكر في عدة كتب.

قوله: في كل أي في كل منهما.

٢٣٨- وما زيد للإلحاق ألف لديهم وقد قيل إلا ما بآخر كلمة

لم يزد الألف للإلحاق لا في الفعل ولا في الاسم، وذكروا لذلك في المطولات وجوهاً عديدة، وقيل يجوز زيادتها في الآخر كما في معزى، وإنما الممنوع زيادتها حشواً، وذكر في الشرح نقلاً عن شرح المفصل لصاحب

الأصل التحقيق أن ألف مثل معزى ياء في الأصل، ثم قلبت ألفاً، ولكن الشارح الرضي جوز زيادة الألف للإلحاق، ثم زيادة الإلحاق لا يكون إلا في مقابلة الحرف الأصلي.

قال الرضي: هكذا ذكروا وأنا لا أدري منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة فيقول زوايد اقعنس كلها للإلحاق باحرنجم.

باب الإمالة

٢٣٩- إمالتهم أنحاء فتح بكسرة ولكنها ممنوعة عند فرقة

الإمالة ليست دأب جميع العرب وأحرصهم عليها بنو تميم، وأهل الحجاز لا يميلون، وهي في اللغة مصدر أمال من مال إذا انحرف.

وفي الصناعة إنحاء الفتح بالكسر أي العدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، ثم إن كان هناك ألف فلا محالة يصير بين الألف والياء، وهذا التعريف أولى من قولهم أن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء ومن قولهم أن ينحى بالألف نحو الياء؛ لأن الفتح قد تمال منفردة فلا يكون الحد جامعاً إن قيل إنهم يقولون ألف الإمالة كذا وأنهم يقولون تمال ألف التنوين وغير ذلك بإطلاق الممال على الألف فلا يكون هذا التعريف شاملاً على إمالة الألف قلنا في عبارتهم تسامح فإن المراد بقولهم يمال ألف التنوين يمال الفتحة قبل الألف لما أنه يلزم من إمالتها جل الألف بين الألف والياء، وإلا فيلزم أن يكون في عماد مثلاً إمالتان: إمالة الفتحة، وإمالة الألف، ولم يقل به أحد وإنما إمالة الألف من تتمة إمالة الفتحة.

٢٤٠- وباعثها قصد التناسب عندهم لياء وليست بعد ألف لكسرة

باعثها المجوز قصد المناسبة للياء التي ليست بعد الفتح مثل سيسبان وسيال بخلاف مثل حيوان وسيسبان مما كانت الياء متحركة غير مجاورة للألف ومما تداخل فيه بينهما حرفان فإنهما لا يمالان.

قال الشرح: وعدم إمالتهما لم أجده صريحاً في كلامهم لكني استنبطته من القواعد التي ذكروها في المسائل التي سردوها وإنما قيد الياء بقوله وليست بعد ألف لأنه لو وقعت بعده لا تؤثر مثل سائر هكذا ذكروا، وفي هذا التمثيل أن الواقع بعد الألف فيساير ليس ياء بل إنما هو همزة، اللهم إلا أن يعبر الأصل، وفي بعض الشروح وبعضهم أجاز إمالة نحو المبايع مما وقعت الياء فيه مكسورة بخلاف ما كانت فيه مفتوحة أو مضمومة.

أو قصد المناسبة للكسرة المتقدمة مثل عماد ومثل شملال مما يفصل بينهما أكثر من حرف واحد بخلاف درهماً لخفاء الهاء مع شذوذها فيه أو للكسرة المتأخرة مثل عالم في غير العارضة ومثل من دار في العارضة، ومثل داع عند الوقف في الأصلية المقدرة، ثم إنه قد اختلف فذهب بعضهم إلى أن الياء ادعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف، والحرف أقوى لقيامها بنفسها؛ لأن الكسرة بعضها، وقال آخرون الكسرة أقوى؛ لأن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء وهو الراجح حيث يعتد بالكسرة المقدرة إذا وقعت بعد الألف مثل داع وقفاً بخلاف الياء مثل ساير وأيضاً لا يؤثر الياء في الفتحة المنفردة كما هو المفهوم من كلامهم وإن لم أجد تصريحاً به.

٢٤١- وللألف عن ياء وعما بكسرة ولـلألف حينا صار ياء بفتحة

أو قصد المناسبة للألف المنقلبة عن ياء أو عن مكسور أي لكون الألف منقلبة منهما مثل ناب ومثل خاف أو للألف التي صارت ياء مفتوحة أحياناً مثل دعا وحبلى.

٢٤٢- وفاصلة أي مطلقاً وإمالة بها اتصلت من قبلها عند فرقة

أو قصد المناسبة للفواصل مثل والضحى أو لإمالة متصلة بها مثل رأيت عماداً بإمالة ألف التنوين لإمالة الألف الأولى وللكسرة ومثل يتامى بإمالة الألف الأولى ولإمالة الثانية لانقلابها ياء مفتوحة في التثنية فإن تثنية الجمع جائز على التأويل بالجماعتين دون وبعضهم لا يميل في الثاني أي مثل يتامى وبعضهم لا يميل لإمالة أخرى أصلاً هكذا نقل في الشرح عن شرح المفصل،

وينبغي أن يعلم أن الوجوه المذكورة في هذين البيتين راجعة في الحقيقة إلى الياء والكسرة.

٢٤٣- وللهاء للتأنيث في الوقف غالباً   ويمنع الاستعلاء عنها بكثرة

أو قصد المناسبة للهاء المنقلبة عن التاء في الوقف المشابهة للألف لفظاً لخفائها وحكماً لكونهما للتأنيث فلا يمال تاء التأنيث في الأفعال لفقدان الشبه اللفظي، والحكمي.

أما الأول: فظاهر، وأما الثاني، فلأن الألف لا يقع للتأنيث في الأفعال ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي هذا ويمنع عن الإمالة حروف الاستعلاء وهي الصاد والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف أي إذا وقعت الفتحة على أحدها، وإنما قال يمنع بكثرة إذ لا يمنع عنها في بعض الصور وهي ما كان الباعث في الألف مثل خاف وطاب وصغى أو في الهاء مثل حقة فالإمالة فيها جائزة.

٢٤٤- كذا الراء ليست بانكسار ولم يمل   من الحروف إلا ما استثقل كجملة

وكذا يمنع عنها الراء غير المكسورة أكثريًّا ثم إنه لا يجري الإمالة في الحروف إلا في الحروف التي يغني غناء الجملة وتنوب عنها مثل بلى ويا ولا في أما لا فيشبه من هذه الحروف الجملة بالاسم ولم يقل فإن سمي بها فكالأسماء كما في الأصل؛ لأنه لا حاجة إليه إذ يخرج حينئذٍ عن الحرفية.

٢٤٥- وقد قيل في اسم ليس فيه تمكن   كما قيل في حرف على كل حالة

الأسماء غير المتمكنة أمرها كأمر الحروف حيث لا يمال فيها إلا فيما ينوب عن الجملة مثل ذا ومتى وأنى كبلى.

٢٤٦- وليس يمال الفتح منفرداً ولم   يكن جاء فيها قبل راء بكسرة

لا يمال الفتحة منفردة أي من غير أن يكون معها ألف أو هاء تأنيث إلا إذا وقعت قبل راء مكسورة مثل من الضرر ومن الكبر ومن المحاذر.

٢٤٧- على رأي جمهور تخص بفتحة   وعن بعضهم ثقل إمالة ضمة

الإمالة مخصوصة بالفتحة على رأي جمهور المميلين ومنقول عن بعضهم إمالة الضمة، قال الشيخ الرضي قال سيبويه تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة فتصير الوو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام

كما تبعت الألف ما قبلها في الإمالة فإن هذا الإشمام هو الإمالة.

وقال الأخفش: الألف لا بد لها من كونها تابعة لما قبلها وليس الواو كذلك فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً فعلى قوله تجيء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق وأما قوله قد لا يكون ما قبلها مضموماً فنقول إما الفتح فمسلم أنه يجيء الواو الصريح بعده كقوله وأما الكسر والضم المشم كسراً فلا يجيء بعدهما الواو الساكنة إلا مشمة ياء وعليك بالاختيار انتهى.

فحينئذٍ بغير تعيف الإمالة إلى قولنا إنحاء الفتح أو الضم بالكسر وأما التعريف السابق فإنما هو على رأي الأكثرين.

باب تخفيف الهمزة

٢٤٨- قد استحسن الجمهور تخفيف همزة إذا لم يقع حين ابتداء لخفة

لما كانت الهمزة ثقيلة؛ لأنها أدخل حروف الحلق ولها نبرة كريهة تشبه التهوع استحسن الأكثرون تخفيفها والتخفيف لغة بني تميم وقيس قياساً على سائر الحروف ثم إنه شرط في تخفيفها أن لا يكون مبتدأ بها؛ لأن المبتدأ يغتفر فيه الثقل لجري الصوت دفعة ولا يرد مثل هرقت في أرقت؛ لأن المراد التخفيف بأحد الوجوه الثلاثة الآتية وكأنه آخر بيان الشرط في الأصل عن بيان الأنواع إشارة إلى هذا ولا حاجة في دفع ذلك إلى ما ادعاه الرضي من شذوذه مع أن المفهوم من عبارة الأصل في الإبدال خلافه حيث قال فيه:

إن إبدال الهاء من الهمزة مسموع في هرقت وغيره ومن الألف شاذ يجعل لشذوذ إبدالها من الألف مقابلاً لإبدالها من الهمزة ولا يرد أيضاً نحو خذو قل؛ لأن إسقاط همزة الوصل فيهما للاستغناء لا على أنه تخفيف همزة استحساناً.

٢٤٩- بحذف وإبدال وبالجعل بينهما لديهم وبين الحرف من جنس حركة

٢٥٠- ونعني بها ما قد تكون لها فقط وقد قيل ما كانت لما قبل همزة

التخفيف يكون بثلاثة أوجه: الحذف والإبدال وجعلها بين بين أي بين الهمزة وبين الحرف من جنس الحركة أي حركة الهمزة هذا هو المشهور وقيل أوحر حركة ما قبل الهمزة في الشرح الأصل في التخفيف بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوض، ثم الحذف،ثم إن همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً فلا يقع في أول الكلام وذكروا أن كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور ويجوز فيه المشهور وليس بالعكس.

٢٥١- فإن سكنت بالحرف من حركات ما   أتى قبلها طرداً على كل حالة

هذا شروع في كيفية تخفيف الهمزة فهي إما واحدة أو اثنتان أو أكثر فإن كانت واحدة فإما ساكنة أو متحركة فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها سواء كانت مع ما قبلها في كلمة واحدة أو لا مثل رأس وبير، وسوت وإلى الهداتنا ويقولوذن لي والذيتمن.

٢٥٢- وإلا مع الإسكان من قبلها وكا   ن واواً وياء لا للإلحاق زيدت

٢٥٣- فقلب وإدغام كمثل خطية   وإن كان ألفاً بين بين بشهرة

وإلا أي وإن لم تكن مع سكون ما قبلها والحال أن ما قبلها واواً وياء مزيدة لغير الإلحاق فيقلب الهمزة واواً أو ياء فتدغم مثل مقروة وخطية وإن كان ما قبلها ألفاً فبين بين المشهور مثل قرأ وبائع وتساؤل، وقوله زيدت لا للإلحاق صفة الواو والياء على سبيل البدل الله أعلم.

٢٥٤- وإن كان حرفاً غير ما قد ذكرته   فحذف لها من بعد نقل الحركة

إن كان ما قبل الهمزة على تقدير عدم سكونها حرفاً غير حروف المذكورة سواء كان صحيحاً أو معتلاً أصليًّا أو مزيداً للإلحاق فيحذف الهمزة بعد حركتها عليها مثل مسلة وخب ومثل شيء وسو ومثل جيل وخوب ملحقين بجعفر.

٢٥٥- وإن فتحت بالواو والياء أبدلت   لدى الضم أو كسر لما قبل همزة

هذا شروع في الهمزة المتحركة ما قبلها فإن كانت مفتوحة وكان ما بعدها مضموماً تقلب واواً مثل موجل وإن كان ما قبلها مكسوراً فتقلب ياء مثل ماية

الله أعلم.

٢٥٦- وإن حركت عند التحرك قبلها سوى ما ذكرنا بين بين مشتهرة

٢٥٧- وفي سئلوا منها ويستهزؤنه يجيء بعيد عند بعض أئمة

تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها يجعلها بين بين المشهور في غير ما ذكرنا من الصورتين اللتين تبدل فيهما واواً وياء. تحرك الهمزة مع ما تحرك ما قبلها في تسع صور؛ لأن لها أحوالاً ثلاثاً ولقبلها أيضاً ثلاثة فضرب الثلاثة في الثلاثة يحصل تسعة؛ سبع منها يجعل الهمزة بين بين المشهور، وقد جاء في مثل مستهزؤون وسئل بين بين البعيد على قول.

٢٥٨- كأول أبقوا الهمزة اللام عندما يخفف ما كانت بها صدر كلمة

٢٥٩- فلحمر جاءت مثلها من لحمر على حذف ياء أو بنون أو بفتحة

إذا خففت باب الأحمر أعني كلمة أولها همزة داخلة عليها الألف واللام، فالغالب بقاء همزة اللام مثل الحمر ويجوز أيضاً لحمر وجاء فلحمر ومن لحمر في الأحمر يحذف ياء في وفتح نون من لعدم الاعتداد بحركة اللام فيهما إذ الحذف والتحريك في الأصل إنما كان للالتقاء الساكنين.

قوله: ما عبارة عن الهمزة.

قوله: بها أي باللام.

قوله: فلحمر مبتدأ وجاءت خبره، والتأنيث اعتباري ومثله مبتدأ من لحمر خبره، الله أعلم.

٢٦٠- وإن سكنت أي همزة بعد همزة فإبدال لين في اجتماع بكلمة

هذا شروع في بيان الهمزتين فإما أن تكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين فإن كانتا في كلمة، فالثانية إن كانت ساكنة تبدل بحرف من جنس حركة همزة قبلها مثل آدم وأيت وأوتمن.

٢٦١- وإن حركت أي همزة بعد همزة تسكن فالإثبات في كل حالة

٢٦٢- إذا لم تكن في موضع اللام أنها تبدل ياء عند كل الأئمة

الهمزة الثانية إن كانت متحركة والأولى ساكنة تثبت لحصول التخفيف بالإدغام مثل سآل وهذا إذا لم يكن في موضع اللام فحينئذ تقلب ياء مثل

قراي، الله أعلم.

٢٦٣- وإن كان كلتا الهمزتين بحركة فإبدال واو لازم من أخيرة

٢٦٤- ولكنه قد يبدلون بيائهم إذا كان إحدى همزتين بكسرة

الهمزتان إذا تحركتا يقلب الأخيرة واواً مثل أوادم وأويدم في جمع آدم وتصغيره، وهذا إذا لم يكن إحدى الهمزتين مكسورة فحينئذٍ تقلب الأخيرة أيضاً ياء مثل جاء وأيمة، الله أعلم.

٢٦٥- وقد جاء تحقيق وتخفيف واحد أو اثنين عند الجمع في غير كلمة

وهذا بيان الهمزتين في كلمتين ويجوز تحقيقهما معاً؛ لأن الاجتماع العارضي هون أمر الثقل وتخفيفهما أيضاً وتخفيف إحداهما قوله واحد أو اثنين نذكر على التأويل الله أعلم.

٢٦٦- وإن جمعت فوق اثنين فتبدئ بتخفيف الأولى عكس أحرف علة

قال الرضي: اعلم إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذ في التخفيف من الأول فخففت الثانية ولم تبتدئ في التخفيف من الآخر كما فعلت ذلك من حروف العلة في نحو طوى ونوى وذلك لفرط استثقالهم لتكرار الهمزة فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة فإن بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت قرأيأ خففت الأولى وقلبت الثانية التي منها نشأ الثقل وإنما قلبتها ياء لا واواً لكونهما أقرب مخرجاً من الواو وصحت الأخيرة لغدم مجامعتها إذن للهمزة انتهى.

فالمراد بالأول المعنى الإضافي أي دون الآخر كما في حرف العلة وأول ما يقتضي القياس تخفيفاً فافهم، وينبغي أن يعلم أن الوجوه التي ذكرناها منها ما يجب مراعاتها بعد قصد التخفيف الذي هو أمر استحساني ومنها ما دون ذلك مما دار بينهم على وجه الكثرة.

باب الإعلال

٢٦٧- وإعلالهم تغييرهم حرف علة لما قصدوا منه تحصيل خفة

الإعلال تغيير حرف العلة لقصد التخفيف فقولنا تغيير بمنزلة الجنس وقولنا حرف العلة يخرج بعض الإبدال أعني ما ليس من حرف العلة كأصيلال في اصلان وتخفيف أيضاً على رأي الأكثرين وقولنا لقصد التخفيف للاحتراز عن تغييرها في الأسماء الستة وغيرها فإن ذلك للإعراب وليس للتخفيف لا للاحتراز من نحو عألم بالهمزة في عالم كما قيل في الشرح؛ لأن ذلك إعلال لكنه شاذ حيث قال في مباحث الإبدال إن إبدال الهمزة من حروف اللين إعلال وأيضاً لقضية التحقيق كما لا يخفى الله أعلم.

٢٦٨- ويجمعه إسكان وحذف وقلبها بحرف سواها أو بمثل خفيفة

يجمع الإعلال إسكان حرف العلة وحذفها وإبدالها بغير حرف العلة أو بحرف علة خفيفة بالنسبة إلى المغيرة.

٢٦٩- وأحرفه الف وواو وياؤهم وقد عد منها همزة بعد فرقة

حرف الإعلال الألف والواو والياء فقد عند الأكثرين والهمزة أيضاً عقد البعض كما في الشرح، قال الرضي: لفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة، والهمزة بعضها مكانه بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا في الهمزة أيضاً فبين الإعلال والإبدال عموم من وجه نوجدهما معاً في نحو قال ووجود الأول بدون الثاني في يقول، ووجود الثاني بدون الأول في أصيلال.

٢٧٠- وليس يكون الألف في اسم تمكن وفي الفعل فيما بينها بالأصالة

لا يكون الألف من بين تلك الحروف أصلاً في اسم تمكن بخلاف غير المتمكن مثل ذا، وفي الفعل أيضاً بخلافهما الحرف مثل ما ولا وذلك بحكم الاستقراء، وربما يقام عليه دليل، الله أعلم.

٢٧١- ففي الفاء قالوا تقلب الواو همزة إذا اجتمع الواوان أول كلمة

٢٧٢- فيلزم فيما ليس فيه الأخيرة بمقلوبة عن غيرها حرف مدة

هذا شروع في كيفية الإعلال في فاء الكلمة فنقول إذا اجتمع في أول الكلمة واوان تقلب الأولى همزة مثل أول في وول؛ لأن اجتماع الواوين مستثقل خصوصاً بأول الكلمة فإنهم استثقلوا اجتماع المثلين مطلقاً في الأول

فلذلك قل نحو بير وددن ذكر الرضي هذا القلب واجب إلا في صورة تكون فيها الواو الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد فحينئذٍ لا يجب القلب بل يجوز مثل ووري في مجهول وأرى بخلاف ما إذا كانت الثانية أصلية ولم يكن منقلبة عن شيء نحو أولى، وأصلها وولى فالقلب فيه واجب وبخلاف ما إذا كانت منقلبة ولم تكن حرف مد نحو أواصل وأويصل كضوارب وضويرب كله مذكور في شرح الرضي ولكن ما ذكره الرضي هنا مخالف لما ذكره في شرح الكافية في بحث اسم التفضيل من أن وجوب همزة أولى للبناء على جمعه وهو الأول فتدبر.

قال الرضي: إن عبارة الأصل، إذا تحركت الثانية، هذا شرط لم يشرطه الفحول من النحاة انتهى. ولكنه غير مسلم كيف وقد صرح في المفتاح بهذا الشرط حيث قال والواو صدر الكلمة إذا كانت معها أخرى متحركة تبدل همزة كأويصل وأواصل انتهى، ولما لم يتحرك الثانية في مثل أولى مع لزوم القلب فيه وجهه في الأصل بأنها محمولة على الأول، وفيه أن ذلك حمل المفرد الذي هو أصل على الجمع الذي هو فرع وهو ليس كما ينبغي ولا يدفع ما ذكر في الشرح من أن في الأولى علم التأنيث وهو الألف والأول مجرد عنه فقد حمل المؤنث على المذكر وذلك ظاهر مع أنهما مؤنثان في الحقيقة تدبر.

ويتجه على الأصل أيضاً مثل أوعد بلزوم القلب مع عدم تحرك الثانية حيث قالوا إذا بنيت مثل كوثر من وعد قلت أوعد، والأصل ووعد أجاب عنه في الشرح بأنهم ما صرحوا باللزوم فيمكن أن يكون مرادهم أيضاً الجواز لكن كانوا قد صرحوا بأحد الوجهين الجائزين ولا يخفى عليك أن المقام يأبى عن كون مرادهم ما ذكره تدبر.

٢٧٣- فقد جاز هذا في أجوه وأورى كذا في أشاح عند بعض الأئمة

فيجوز قلب الواو همزة في مثل أورى وأصله ووري مجهول وأرى بمعنى ستر لما عرفت وفي مثل أجوه وأصله وجوه فتقلب فيه لاستثقال الضمة على الواو وفي مثل أشاح في وشاح عند المازني وأما مثل أناة في وناة واحد في وحد، وأسماء علماً من الوسامة وهي حسن الوجه فعلى غير القياس.

٢٧٤- ويلزم حذف الواو في يعدوننا لما وقعت من بين ياء وكسرة

يحذف الواو في يعد أصله يوعد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية وهو مستثقل يجب التحرز عنه، الله أعلم.

٢٧٥- ومن ثمة لا يبنى وددت بفتحة لما يلزم إعلالان في بعض صورة

ولأجل وجوب الحذف حينئذٍ لا يبتنى مضاعف معتل الفاء بفتح العين للزوم إعلالين في صورة منه أعني مضارعه مثل يدوهما حذف الواو والإدغام واجتماع الإعلالين متحرز عنه مهما أمكن.

قوله: لما يلزم إعلالان هكذا ذكروا، والمراد لما يلزم تغييران، الله أعلم.

٢٧٦- على يعد محمولة أخواته وفي يسع للكسر في أصل صيغة

وحملت على يعد أخواته في الحذف وإن لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة مثل أعد ونعد وتعد، وصيغة أمره ويلزم حذف الواو من يسع أيضاً، وإن كانت العين فيه مفتوحة ظاهراً؛ لأنه في الأصل مكسور العين فبعد حذف الواو فتحت لأجل حرف الحلق بخلاف يوجل؛ لأن فتح عينه أصلي.

٢٧٧- وللطرد حذف الواو في عدة ولم يكن وجهة منه خلافاً لفرقة

ويجب حذف الواو في عدة مصدر وعد يعد للاطراد كما في مثل أعد ونعد، وأصلها وعدة فلم يحذف من الوصال والوداد لعدم الإعلال في فعلهما نحو واصلته وواددته هكذا ذكر في الشرح، وفيه نظر لأن الوداد مصدر الثلاثي مثل صراف كما ذكره الجوهري وأيضاً فالمعتبر إعلال المضارع ألا ترى أنه يقال وعدته فالوجه في بيان عدم إعلال فعلهما أن يقال نحو يواصل ويواد.

وليس وجهة من هذا القبيل أي من قبيل عدة؛ لأن مضارعه لم يعل؛ لأنك لا تقول وجه يجه بل تقول وجه يوجه فلا يجب فيها الحذف، وإن كان يحذف أحياناً للاستثقال ويقال جهة أيضاً أو لأن الوجهة اسم لما يتوجه إليه لا مصدر جار على الفعل فلم يعل.

فقولهم جهة أصلها في التقدير وجهة وهي مصدر جار على الفعل، وعند البعض وهو المازني وأتباعه أن وجهة وجهة بمعنى لكن استعمل وجهة قليلاً مع

اقتضاء القاعدة الحذف للتنبيه على الأصل كالقود واستحوذ وهو المفهوم عن عبارة الأصل، ولكن يتوجه على هذا الوجه أن القاعدة لم تقتض وجوب الحذف في وجهة لما أن إعلال الفعل غير موجود فيها كما عرفت ولا يرد عليه ما نقل في الشرح عن أبي علي الفارسي مما استضعف هو مذهب المازني من جهة أنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححاً؛ لأن هذه المعتلات إذا صححت في موضع تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذاً واستصوب استصواباً ولما لم يجئ شيء من هذه الأفعال مصححاً دلّ على أن وجهة اسم للتوجه لا مصدر.

لأن الظاهر إن المعتبر أفعال المصدر المصحح والقول بأن أفعال وجهة لم يجئ مصححة غير مسلم، وذكر في الشرح أيضاً أنه نقل عن أبي علي أنه قال فإن قيل قد جاء القول والبيع مصححين مع أن فعلهما معتل فما يمنع في الوجهة مثل ذلك، فالجواب أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل بخلاف وجهة والموافقة في الوزن توجب الإعلال ألا ترى أن باباً ونابا لما وافقا بناء الفعل أعلا ولم يعل نحو عوض لعدم الموافقة واعترض عليه من وجهين:

الأول: أن وجهة إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك وبعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان كما أن الفعل كذلك ولما كانت التاء عوضاً عن الواو وإنما يقدر دخولها بعد حذف الواو ولا يجوز اجتماعهما.

الثاني: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين، ثم إنه إن كان قد تفرد أبو علي بهذا القول قبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة انتهى. ولي جواب من قبل أبي علي أما عن الوجه الأول فهو أنه لم يدع كون أصل وجهة وجهاً حتى يرد ما ذكر وذلك أي عدم ادعائه إياه ظاهر.

أما في مذهبه فلأن وجهة عنده اسم على حالة إلا مصدر، وأما فيما ذكره بعد قوله فالجواب فلأن ذلك جواب عن الجواب من قبل المازني عن استضعافه فهو على مذهب المازني وهو لا يقول بأن أصلها وجه أيضاً بل

مذهبه أن وجهة مصدر صححت تنبيهاً على الأصل.

وأما عن الثاني أنهم شرطوا موافقة غير المصدر مع الفعل وألحق أبو علي المصدر بذلك وهو الشيخ في هذه الصناعة فلا يرد ذلك منه كما أشار إلى ذلك المعترض بقوله ثم إنه إن كان الخ، وما ذكرنا إلى هنا على تقدير أن يكون أصل عدة وعدة وفيه مذهب آخر وهو أن أصلها وعد حذف الواو وحركت العين بالكسر وعوض عنها بتاء التأنيث.

قال الرضي: وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل إذا كان جزء مقتضي الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة في قيام أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد إثباتها نحو عدة ووعد إذ ليس فيه شيء من علة الحذف، ولا المناسبة المذكورة انتهى.

وقال الجوهري: إن عدة وجهة أصلهما وعد ووجه، والاسم الوجه والوجة والواو تثبت في الأسماء كما قالوا ولدة وإنما لا يجمع مع الهاء في المصادر فعلى هذا التقدير وهو الأسلم الأولى يكون الحذف فيهما جواز أو لا يكون وجهة من قبيل المصادر، وعبارة النظم ينتظم على الوجوه المذكورة، وقال الراغب في المفردات يقال القصد وجه وللمقصد جهة ووجهة وهي حيثما يتوجه ويوجه الشيء. وقال الطيبي نقلاً عن الزجاج: إنه يقال وجهة وجهة ووجه انتهى .﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] وإنما أطنبنا لك الكلام كي تقف على تحقيق المقام.

٢٧٨- وتقلب ياء للسكون بكسرة لما قبلها والعكس واواً بضمة

وتقلب الواو ياء لسكونها ملتبسة بكسرة ما قبلها مثل ميزان وميقات والأصل موزان وموقات وعكسها الياء ساكنة ملتبسة بضمة ما قبلها حيث تقلب هي واواً مثل موقظ في ميقظ، الله أعلم.

٢٧٩- وتقلب مثل الواو تاء في الافتعا ل إن لم يكن بالقلب من حرف همزة

تقلب الياء والواو تاء إذا وقعتا فاء لباب الافتعال مثل اتسر واتعد إذا لم يكن الياء مقلوبة عن الهمزة إذ لا قلب حينئذٍ مثل ايتزر والأصل أتزر لعروض

الياء ولعدم اطرادها لما تزول عند الوصل كقولك واتزر وقد جاء في لغة الشافعي ياتعد كما جا يايس في ييئس هكذا ذكروا، ولكنه يشكل بقولهم اتخذ ومصدره الأخذ كما ذكر في الصحاح فالمراد أنه لا قلب وجوباً في المراح وإدغام اتخذ شاذ، الله أعلم.

٢٨٠- ويشترط الإعلال في العين عندما   يكون باسم من سوى ذي ثلاثة

٢٨١- ومما سوى الجاري على الفعل كونه   على وزن فعل في السكون وحركة

٢٨٢- يكون اختلاف بنية أو زيادة   وكل من الأمرين بالاسم خصت

يشترط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي وغير الجاري على الفعل بموافقة الفعل في السكون، والحركة مع المخالفة ببنية أو زيادة مخصوصتين بالاسم كمفعل وتفعل فلذلك لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلئ قلت مبيع وتبيع بالإعلال لموافقتهما الفعل حركة وسكوناً من المخالفة بزيادة الميم والتاء المكسورة في الأول ولو بنيت منه مثل تضرب قلت تبيع بالتصحيح لئلا يلتبس بالفعل لعدم المخالفة المذكورة.

وإنما قلنا غير الثلاثي إذ لا يشترط فيه ذلك، وإنما قلنا غير الجاري على الفعل؛ لأن الجاري على الفعل وهو المصدر واسم الفاعل والمفعول يعل ولم يشترط فيه ذلك هكذا ذكروا ولكن المفهوم من كلام أبي علي الفارسي أن يكون إعلال الفاء والعين في المصدر وغيره مشروطاً بهذا الشرط كما مر في بحث عدة.

وأما مثل يزيد علماً فإنه أعل فعلاً ثم نقل إلى العلمية لا أنه أعل بعد تقديره اسماً وكذلك أبان أن قلنا وزنه أفعل لا أنهما أعلا بعد تعديدهما علماً وإن كان وزنه فعالاً فلا يكون مما نحن فيه ورجحه بعضهم بدليل صرفه في قول لبيد[1]: [الكامل]

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ   فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ

وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأن صرف ما لا ينصرف في الشعر كثير وأراد

(١) انظر: الديوان ١/ ١٢٧، والبديع في نقد الشعر ١/ ١٤٢، سمط اللآلئ ١/ ١٠٤.

بقوله المنا المنازل بحذف العجز على خلاف القياس كما في قولهم نشأ في نشا ستج، ويقرب منه ما قالوا شفا يريدون شاف جرف، وأبان ومتالع جبلان في الصحاح وأبانان جبلان أحدهما أبان والآخر متالع، وإنما قيل منهما أبانان كما قيل العمران وذكر الشيخ الرضي في شرح الكافية أحدهما أبان الريان لكثرة الماء فيه، والآخر أبان العطشان لقلة الماء فيه فلا يكون حينئذٍ من قبيل العمرين أي من باب التغليب، الله أعلم.

٢٨٣- فنقلب واو همزة إن تحركت بضم وليس الضم بالعارضية

هذا شروع في كيفية الإعلال في العين فنقول تقلب الواو همزة إذا كانت مضمومة وكان ضمها أصليًّا مثل ادؤر في أدور جمع دار بخلاف ما إذا كان ضمها عارضيًّا مثل لترون في الكشاف أن قراءة واو لترون همزة مستكره.

٢٨٤- وتقلب ياء في فعال وما هو بمصدر فعل عينه ما أعلت

تقلب الواو ياء في وزن فعال إذا لم يكن مصدر فعل لم يعل عينه إذ لا قلب حينئذٍ نحو لاوَذَ لِواذاً وذلك مثل قيام ولياذ فقلبت فيهما ياء لإعلال فعليهما وهو قام ولاذو مثل جياد وديار لإعلال مفردهما وهو جيد ودار، وإنما صح رواء في جميع ريان كراهة إعلالين ومثل رياض وثياب لسكون الواو في مفردهما وهو روضة وثوب، والله أعلم.

٢٨٥- وتقلب ياء عندما اجتمعت بها إذا كان ذات السبق من غير حركة

تقلب الواو ياء إذا اجتمعتا أو سبق إحديهما بالسكون مثل سيد في سيود بكسر الواو عند محققي أهل البصرة وبفتحها عند البغداديين كضيغم وصيرف كذا في الشرح، وكذا الحكم في صورة اجتماعهما آخر الكلمة وكانت الواو في العجز ولانفهامه مما نحن فيه لم يذكر هذا الحكم في مباحث إعلال اللام.

٢٨٦- وتقلب واواً ياء فعلى التي هي من الاسم أما الوصف فهي بكسرة

تقلب ياء فعلى من الاسم واواً للضمة قبلها مثل طوبى وكوسى وأما فعلى صفة فلا تقلب فيها الياء واواً بل تقلب الضمة كسرة مثل حيكى وضيزى الله أعلم.

٢٨٧- ويحذف في سيد وميت مسوغاً لما قصدوا منه مجرد خفة

٢٨٨- وملتزماً في مثل كينونة له   وقد ثقلت فالأصل عند ضرورة

ويحذف الياء المقلوبة من الواو حذفاً جائزاً في مثل سيد وميت لمجرد التخفيف وحذفا ملتزماً في مثل كينونة لقصد التخفيف مع وجود الثقل في الكلمة بكثرة حروفها وبتاء التأنيث فلا يستعمل أصلها إلا نادراً عند الضرورة كما في قوله[١]:

يا ليتَ أنَّا ضَمَّنَا سَفِينه   حَتَّى يَعُودَ الوَصْل كَيِّنُونه

هذا عند البصريين، وأما عند الكوفين فأصلها كونونة كسرجوجة وهي الطبيعة ولكنه ضعيف كذا في الشرح.

٢٨٩- كذلك قالوا تبدلان بألفهم   بشرط لديهم أن تكونا بحركة

٢٩٠- وما قبل كل منهما كان يفتح   بأسلوب حكم أو بوجه حقيقة

تقلب الواو والياء ألفاً بشرط هو أن يكونا متحركتين، والحال أن ما قبلهما مفتوح حقيقة أو حكماً مثل باب وناب في بوب ونيب، وقام وباع، في قوم وبيع، ومثل أقام وأباع وإقامة ومقام ومقام بخلاف قول وبيع للسكون المحض وقد جاء قوله[٢]:

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابِتي   وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي

وبخلاف خروع وعليب لعدم ثبوت عروض السكون فيما قبلهما في

---

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري، وذكر المبرد قبله:

قد فارقت قرينها القرينه   وشحطت عن دارها الظعينه

وقرينها: مفعول مقدم على الفاعل، والقرينة: الزوجة، وشحطت: بعدت، والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا المرأة مطلقاً، وكينونة: مصدر كان، والاستشهاد بالبيت في قوله " كينونة " بتشديد الياء مفتوحة فإن هذا يدل على أن الكينونة - بسكون الياء - مخفف منه، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل المهجور.

(٢) إنما أراد تَوْبَتي وصَوْمَتي فأَبدَلَ الواو أَلفاً لضَرْبٍ من الخِفّة لأَنّ هذا الشعر ليس بمؤَسَّس كله ألا ترى أَن فيها:

أَدْعُوكَ يا رَبِّ مِن النارِ الَّتي   أَعْدَدْتَ لِلْكُفَّارِ في القِيامة

فجاء بالتي وليس فيها أَلف تأْسيس وتابَ اللهُ عليه وفَّقَه لَها. [المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٥٤١]

الأصل أو للمحافظة على الإلحاق أي بدرهم وجخدب وفيه شي لا لما ذكره الرضي من أن الواو والياء إنما تقلبان ألفاً لكون ذلك الساكن مفتوحاً في أصل تلك الكلمة ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل أي قبل الزيادة للإلحاق؛ لأن المحافظة على الإلحاق تصلح علة للتصحيح، وليس يلزم في ذلك ادعاء أن القاعدة اقتضت إعلالهما للسكون العارضي فالمراد أنه لو سلم أن إعلالهما في مثل خروع وعليب القاعدة لكنه لم تعل للمحافظة على الإلحاق، بل لأن ادعاء الإلحاق في مثل عليب مشكل فإن خجدباً لم يثبت عند الأكثرين بالفتح إنما أثبته الأخفش كما مر، وأما ما قاله الرضي من أن عليباً ملحق عند الأخفش بجخدب وعند سيبويه للإلحاق أيضاً كسودد وإن لم يكن وزن فعلل موجوداً عنده ولا نصير تغيير الضمة بالإلحاق؛ لأن المقصود من الإلحاق وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك لا تفاوت به ففيه بحث فتأمل.

٢٩١- وقد صحتا في باب فعل تعجب وفي أفعل التفضيل بالتابعية

صحت الواو والياء أي لم يعلا في باب فعل التعجب وهو ما أفعله وأفعل به تقول ما أقوله وأقول به، وما أبيعه وأبيع به؛ لأنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه على المتصرف في الإعلال وفي المفتاح للتنبيه على الأصل وهو أولى من الأول كما لا يخفى وصحتا في أفعل التفضيل حملاً على فعل التعجب تقول أبيع وأقول ولئلا يلتبس بالفعل.

٢٩٢- وفي قود أيضاً وفي مثل أغيمت كذاك لتنبيه على أصل صيغة

ولم تعلا أيضاً في مثل قود وأغيمت للتنبيه على الأصل، الله أعلم.

٢٩٣- وفي حيوان لانتفاء الشروط أو للمح إلى أن المسمى بحركة

ولم تعلا في مثل حيوان وجولان وغيرهما لانتفاء شرط إعلال العين كما مر أو للإشارة بالمحافظة على وزن فعلان بإبقاء حركة العين إلى أن المسمى بحركة لما عرفت في باب المصدر أن الغالب في الحركة والاضطراب فعلان كخفقان أو بمجرد إبقاء الحركة المقولة على حركة اللفظ وعلى حركة المسمى اشتراكاً لفظيًّا، فإن دلائل التصريف أمور اعتبارية وأكثرها أضعف وأهون ومن بيت العنكبوت أوهن، فإنه ربما يعتبر أمثال ذلك، حتى قيل القصم بالقاف

الكسر حتى يبين والفصم بالفاء الكسر أيضاً من غير أن يبين، وعين القصم بالمعنى الأول لما في القاف من الشدة، هذا ولما غفل الشارح الرضي عن هذا قال إن هذا عجيب فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظي إذ معنى حركة اللفظ أن يجيء بعد الحرف بشيء من الواو والياء والألف كما هو المشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا فكيف ينبه بإحديهما على الأخرى. انتهى، ولم يعل الواو في الموتان أيضاً حملاً على الحيوان حملاً للنقيض على النقيض، الله أعلم.

٢٩٤- وفيما يؤدي إلى الاعتلال للالتباس أو جمع إعلالين فيه بكلمة

٢٩٥- وما كان محمولاً عليه لديهم لما كان في معناه أو تابعية

ولم تعلا في كلمة يؤدي الإعلال فيها إلى الالتباس أو إلى جمع إعلالين في كلمة واحدة مثل جواد وطويل وغيور إذ لو أعلت فيها يلزم الالتباس بفاعل أو بفعل واعوار واسواد إذ لو أعلت فيهما لالتبس بفاعل للاستغناء عن الهمزة ومخياط ومقول لئلا يلتبس بمفعل، ومثل قوي وهوي أصلهما قوو وهوى كراهة إعلالين.

ولم تعلا أيضاً فيما كان محمولاً عليه أي ما لم تعلا فيه لما يؤدي الإعلال إلى كل واحد من الأمرين وسبب الحمل إما كونه في معناه مثل عور وسود؛ لأنهما بمعنى اعوار واسواد، أما كونه تابعاً له مثل طوي وحيي؛ لأنهما فرع فعل بفتح العين كهوى. ومقول ومخيط لأنهما محذوفان من مخياط ومقوال وعلى هذا القياس مثل ازدوجوا واجتوروا مما يكون بمعنى تفاعلوا، ومثل أعودته واستعودته مما تصح في أصله الثلاثي.

٢٩٦- إذا وليا ألفاً لباب مساجد على كل حال يقلبان بهمزة

٢٩٧- ولكن ولي الألف أحديهما به قد اشترطوا في قلب غير المزيدة

تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف باب مساجد مثل عجائز وصحائف هذا إذا كانتا مزيدتين وإلا فيشترط في القلب أن يقع الألف بعد الواو والياء مثل قوائم وبوائع وسيائق وخيائر فإن لم يكن بعد واحدة منهما لم تقلبا مثل مقاوم ومعايش للفرق بينه وبين باب عجائز وصحائف ولم يعكس إذ التغيير

أولى بالزائد فمثل معائش ومصائب بالهمزة شاذ في الصحاح ويجمع مصيبة على مصاوب أيضاً وهو الأصل.

ومثل ضياون شاذ لصحة الواو فيه في الشرح هذا رأي سيبويه والخليل وأما الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواوين فقط فمثل ضياون قياس عنده ولم يفعلوا ذلك في باب مصابيح مثل عواوير وطواويس، وأما عيائل بالهمزة في قوله فيها عيائيل فأشبع الكسر وعكسه عواور بالواو في قول لبيد[1]: [الطويل]

وفي كل يوم ذي حفاظ يلومني فقمتُ مقاماً لم تقمهُ العَواوِرُ

فهي في الأصل عواوير حذفت الياء، والعَوار الجبان والعُوار أيضاً الرمد والقذى بالعين قال الشاعر[2]: [البسيط]

غَرَّكِ أَنْ تَقارَبَتْ أَبَا عِرِي وأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذا الدَّوائِرِ

حنى عظامي وأراه ثاغري وكحل العينين بالعواور

ثم قال:

٢٩٨- كذلك بعد الألف من وزن فاعل يكون لفعل عينه قد أعلت

وكذلك تقلبان همزة إذا وقعتا بعد ألف بوزن فاعل المأخوذ من الفعل العلة عينه مثل قائم وبائع حكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المُتَّسِمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطاً بنقطتين من تحت فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت إلى صحابه كالمغضب وقال قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من المجلس من ساعته وإنما قيدنا الفعل بالوصف بأن يعل عينه للاحتراز عن مثل عاور من عور.

٢٩٩- وتسكن كل منهما بعد ساكن صحيح على أسلوب نقل لحركة

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٣٠.

(٢) للفرزدق في وصف راحلته وأنها لسرعة سيرها في الهاجرة تضرب الحصى فيتناثر، فيقرع بعضه بعضا، فيشبه صوت الدراهيم حين ينقدها الصيرفي فينفي منها الزائف، والأشهر في رواية البيت جر الدراهيم ورفع تنقاد.
انظر: العمدة في محاسن الشعر ١/ ٢٠٥، والخزانة ٤/ ٣٨٨، ونهاية الأرب ١٠/ ٧١.

٣٠٠- لذلك قد يأتي بقول ومثله مقول مبيع باختلاف الأئمة

تسكن الواو والياء إذا تحركتا وسكن ما قبلهما الذي هو الصحيح بنقل حركتهما إليه فتبقيان على حالهما إن لم يكن مانع مثل يقول ويبيع وإن كان كالتقاء الساكنين يحذفان على قول أو يحذف الساكن الآخر على قول مثل مقول ومبيع.

٣٠١- وحذفهما في قلت بعت وغيره بوجه وجوب باتفاق الأئمة

٣٠٢- فبالكسر فيه الفاء إن كانت عينه مع الكسر أو ياء وإلا بضمة

وحذفهما في باب قلت وبعت وأجب متفق عليه فالفاء فيه تكسر إن كان عينه المحذوفة مكسورة أو ياء مثل خفت وبعت وإلا فتضم مثل قلت وكذلك الأمر في الأمر مثل قل وبع.

٣٠٣- ولم يفعلوا في لست من أجل أنها تشابه حرفاً حيث قالوا بفتحة

لم يكسروا الفاء في لست من أن العين المحذوفة فيها ياء لمشابهتها الحرف من جهة عدم تصرفها ومن ثمة أسكنوا الياء في ليس ولم يقولوا لاس مثل باع مع أن الأصل ليس كعلم في الأصل وفي الإقامة والاستقامة ولم يذكرهما الناظم لا لتكررهما، كما قال بعض الشارحين فإن اختلاف الجهة يسوغه، بل لأن المحذوف فيهما الألف لا الواو والياء، والاعتبار أن أصل الألف واو يستلزم عدم اعتبار القلب فحينئذٍ لا يكون ذكرهما فيما قبل كما ينبغي.

٣٠٤- بياء وإشمام وواو يجيء با ب قيل وبيعت باختيار الأئمة

٣٠٥- كذلك باب اختير وانقيد فيهما لما كان فيه من أصالة ضمة

في باب قيل وبيع ثلاث لغات:

الأولى: قيل وبيع بالياء فيهما ووجهها أن أصل بيع بيع فأسكن الياء وحمل عليه قيل.

والثانية: الإشمام أي أن تشم الفاء ضمة ليدل على الأصل.

والثالثة: قول وبوع ووجهها أن تسكن واو قول ويحمل عليه بيع وهي لغة ردية، وكذلك باب اختير وانقيد في الأجوف الواوي واليائي لأن ضمة ما قبل

الواو والياء أصلية في هذين البابين بخلاف باب أقيم استقيم فلم يجئ فيهما هذه الثلاث لعروض الضمة فيهما إذ الأصل أقوم واستقوم.

٣٠٦- وتقلب واوهم ياء عندما أتت بما بعد مكسور بآخر كلمة

٣٠٧- ورابعة في كل حال فصاعداً إذا لم يكن ما قبل واو بضمة

هذا شروع في بيان التغييرات الواقعة في آخر الكلمة فتقول إذا وقعت الواو ثالثة بعد حرف مكسور تقلب ياء مثل رعى ورضى وكذا إذا وقعت رابعة فصاعداً تقلب أيضاً ياء مطلقاً إلا إذا انضم ما قبلها مثل أغزيت وتغزيت واستغزيت بخلاف يدعو ويغزو.

٣٠٨- وتقلب ياء وهي في اسم تمكن إذا وقعت في آخر بعد ضمة

٣٠٩- فتقلب ضم كسرة بعد ذلك وقد يعكس الترتيب بعض جماعة

٣١٠- فيعرب اسم بعد ذلك كله كإعراب مستغن على كل حالة

إذا وقعت الواو في آخر اسم متمكن بعد الضمة تقلب ياء ثم ضمته كسرة وبعضهم يقول تقلب الضمة كسرة، ثم الواو ياء فيعل إعلال قاض فيكون إعرابه كإعراب مستغن وقاض في الأحوال الثلاث مثل أدل جمع دلو أصله أدلو قلبت الواو ياء وكسر اللام فاعل كقاض فتقول هذا أدل ومررت بأدل ورأيت أدليًّا بخلاف غير المتمكن مثل هو وبخلاف الفعل مثل يغزو وبخلاف ما إذا وقعت بعد الضمة في الاسم المتمكن في الوسط مثل قوباء بالتحريك والإسكان وهي داء يتقشر ويتتبع ويعاج بالريق قال[1]: [الرجز]

يا عَجَباً لِهَذِهِ الفَلِيقَهْ هَلْ تَغْلِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَهْ

ثم قال:

٣١١- وفيما سوى الإعراب ليس يؤثر من الجمع فصل كان من حرف مدة

٣١٢- كمثل عتى أو جثى ففيهما يجوز كسر الفاء بالتبعية

٣١٣- وأما قياس المفردات فواوها وقد جاء معدي بياء بكسرة

لا يؤثر في غير الإعراب الفصل بالمدة بين الواو والضمة التي قبلها إذا

(١) انظر: خريدة القصر ٢/ ٨٣، واللسان (قوب) ١/ ٦٢٩.

كان في الجمع فتقلب الواو ياء والضمة كسرة فيعرب في الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث مثل عتى أصلها عتو وهي عات، وكذلك جثى جمع جاث، وقد يكسر الفاء فيقال عتى وجثى بكسرتين اتباعاً لكسر العين، وأما نحو جمع نحو فشاذ وكذا نجو جمع نجو كما ذكر في المفتاح، وأ ما قياس المفرد فإن جاء بالواو أصله لخفة المفرد يقول عتا عتوًّا وقد جاء كثيراً مثل معدي ومغزي بالقلب أيضاً.

٣١٤- وتقلب في فعلى من الاسم واوهم كـدنـيـا وأمـا مـثـل حـزوى فـشـذت

وتقلب الواو في فعلى بالضم ياء إذا كان فعلى من الاسم مثل دنيا وأما مثل حزوى فشاذ.

في الأصل وشذ نحو القصوى وحزوى بخلاف الصفة كالغزوى، وقال الرضي في جعله القصوى: اسماً والغزوى تأنيثي الأغزى والأقصى صفة نظر؛ لأن القصوى تأنيث الأقصى، وقد قال سيبويه: إن الفعلى الذي مؤنث إلا فعل حكمه حكمن الأسماء؛ لأنها لا يكون وصفاً بغير الألف واللام.وقال أيضاً: إنهم قالوا القصوى فلم يقلبوا واوها ياء؛ لأنها قد يكون صفة بالألف واللام فعلى مذهب سيبويه لغزوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لامه واو قياسه الياء لجريه مجرى الأسماء.

قال السيرافي: لم أجد سيبويه ذكر صفة على فعلى بالضم مما لامه واواً لا ما يستعمل بالألف واللام نحو الدنيا والعليا، وما أشبه ذلك وهذه عند سيبويه كالأسماء انتهى كلام الرضي.

ويحصل رفع هذا النظر بما ذكر في الشرح من قوله ثم اعلم أن القصوى مما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب، والأصل فيه الغاية القصوى فصار كأنه اسم غير صفة فلذلك حكم فيه بالشذوذ.

ويؤيده ظاهر ما ذكر في القاموس والراموز من أن القصوى شاذاً، والقصيا الغاية البعيدة حيث يوهم هذا التعبير بأنهما اسمان لها أي للغاية البعيدة، فعلى هذا يكون القصوى شاذًّا والقصيا قياساً، ولا يمكن أن يقال إن القصوى صفة، والقصيا اسم لأن العبارة لا تسوغه، ولكن التحقيق أنه لما ثبت

أن القصوى والقصيا بمعنى فلا بد من جعل أحديهما شاذًّا فاعتبارهما صفة وجعل الشاذ القصيا أولى من عكسه؛ لأن القصوى أكثر استعمالاً من القصيا وحمل القليل على الشذوذ أولى؛ ولأن ادعاء اسمية القصوى كاسمية الدنيا أمر مشكل دون إثباته خرط القتاد في المفتاح، والواو لاماً في فعلى مؤنث الأفعل بيدل ياء كالدنيا إلا في القليل النزر كالقصوى.

قال الرضي فيما تقدم: إن فعلى أفعل لا يكون وصفاً إلا مع الالف واللام؛ لأنهما لا يستعمل مع من كما هو معلوم ولا مع الإضافة، فإن المضاف إليه يبين الموصوف؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فلا يقول عندي جارية حسنى الجواري؛ لأن الجواري على الموصوف انتهى.

هكذا وجدت عبارته في النسخة التي عندي ولم أستفد من ذلك وجهاً صحيحاً موجهاً مع أن الشارح الجامي وغيره ذكروا في شرح الكافية أنه يقال هند فضلى النساء، والهنديان فضلياهن، والهندات فضلياتهن، ولا شك أن فعلى في هذه الأمثلة صفات وليست اسماً مع أنها مضافة، وليست بالألف وعليك التدبر والتحقيق والله بيده أزمة التوفيق.

٣١٥- وتقلب واو ياء فعلى من اسمهم كتقوى من الباري وبقوى برحمة

تقلب الياء في فعلى اسماً واواً مثل تقوى وبقوى بمعنى الرحمة.

٣١٦- إذا وقعت ياء بباب مساجد فتقلب ألفاً إن أتت بعد همزة

٣١٧- وهمزتها ياء وما كان مفرد كذا كالمطايا وهي جمع مطية

إذا وقعت الياء بعد همزة بباب مساجد أي إذا وقعت آخراً فيه إذ الكلام في بحث الآخر تقلب الياء ألفاً والهمزة ياء مثل مطايا جمع مطية أصلها مطائي، وهذا إذا لم يكن المفرد كذلك إذ لا قلب حينئذٍ مثل شواء كجواء جمع شائية.

٣١٨- وقد قلبا ألفاً لدى شرطه الذي تقدم إلا عند موجب فتحة

وتقلبان ألفاً إن وجد شرط قلبهما ألفاً وهو تحركهما وانفتاح ما قبلهما كما تقدم إلا إذا كان هناك موجب الفتح مثل غزى ورمى ومثل غزوا ورميا الله أعلم.

٣١٩- وفي آخر قد يقلبان بهمزة إذا كانتا من بعد ألف مزيدة

تقلب كل واحد منهما همزة إذا وقعتا في آخر الكلمة بعد ألف زائدة مثل كساء ورداء في كساو ورداي بخلاف مثل زاي، وثاي اسماً جنس زاية وثاية حيث لم يقلبان فيهما لوقوعهما بعد ألف غير زائدة.

٣٢٠- إذا لزمت تاء الأنوثة يعتنى بها فلهذا جاء ياء نهاية

تاء التأني اللازمة يعتنى بها فلا يقلب الياء والواو اللتان قبلها مثل سقاية وشقاوة، وأما إذا لم تلزم لا يتعتبر بها مثل صلاءة وعظاءة وعباءة.

قال الرضي: التاء الغير اللازمة وهو التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات كسقاءة وغزاءة لقولهم سقاء وغزاء وتاء الواحدة القياسية نحو استقساءة واصطفاءة، وإنما جاز عظاءة وعباءة، وصلاءة بالهمز والياء وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاءة واصطفاءة لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة فعروضها ظاهر بخلاف اسم العين فإن ما يكون الفرق بين مفرده وجنسه بالتاء سماعي قليل فجاز الهمزة في هذه الأسماء الثلاثة نظراً إلى عدم لزوم التاء إذ يقال عباء وعظاء وصلاء في الجنس، وجاز الياء؛ لأن الأصل لزوم التاء إذ ليست قياسة كما قلنا فصارت كتاء النقاوة والنهاية انتهى.

ولا يخفى عليك أن البحث بالنظر إلى لزوم التاء وعدمه، وملاك الأمر في لزومها عدم الانفكاك عن الكلمة، ألا ترى أنه لا يقال نهاي نهاية وشقاو شقاوة، ولا مدخل في ذلك لكونها قياسية أو غيرها، ولا شك أن تاء مثل عباءة ليست لازمة بهذا المعنى حيث يقال عباء عباءة فجانب القلب أولى.

٣٢١- إذا كانتا بالضم والكسر تسكنا ن إن لم يكونا بعد حرف بفتحة

٣٢٢- ومن ثمه جاء اغزن وارمن فيهما وقد جاء أيضاً اخشون بضمة

ويسكنان إن كانتا بالضم أو الكسر إن لم يكن ما قبلهما مفتوحاً فمن ثمه يسكنان في مثل اغزن وارمن وتحذفان للساكنين ولم يسكن في اخشون، ومثل يغزو ويرمي مرفوعين، والغازي والرامي مرفوعاً ومجروراً.

٣٢٣- وقد شذ إسكان لدى الفتح فيهما كما شذ تحريك بسائر حركة

وقد شذ إسكانهما عند انفتاحهما كما شذ تحريكهما بالضم والكسر، أما

إسكان الواو المفتوحة كما في قوله[(١)]: [الطويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وإسكان الياء المفتوحة كما في قوله: [البسيط]

يَا بَارِيَ القَوْسِ بَرْياً لَيْسَ تحكمه لا تفسد القَوْسَ أعْطِ القوْسَ بَارِيها

وتحريك الياء في الرفع قوله[(٢)]: [البسيط]

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا مَوَالِيُ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

وتحريك الياء في الجر كما في قوله[(٣)]: [الكامل]

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِيَ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

وكذا إثبات الواو والياء والألف في المجزوم شاذ كقوله[(٤)]: [البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل.
الشّاهدُ فيه: (أن أسمو) حيث سكّن الشّاعرُ الواوَ من (أسمو) مع النّاصب؛ للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٢، وشرح ملحة الإعراب ٣٢٢، وشرح المفصّل ١٠/ ١٠١، وشرح الشّافية ٣/ ١٨٣، واللّسان (كلل) ١١/ ٥٩٣، والأشباه والنّظائر ٢/ ١٨٥، والخزانة ٨/ ٣٤٣، والدّيوان ١٣.

(٢) قال الأزهري: العوس: الكباش البيض، يظهر من هذا أن الذي ذكره الأديبي هو خطأ، وأنه صفة للكباش لا اسم موضع بعينه" وينظر: التهذيب (عوس) ٣/ ٨٧. وقلت: لا يزال بعض عامة السراة إلى اليوم يقولون: الغنم العيسية" للبيض.

(٣) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله.
انظر: الخزانة ٨/ ٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/ ٦٧، وسر الفصاحة ١/ ٨٤.

(٤) قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفي نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق.
الشرح: "زبان" -بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة- اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته.
الشاهد: في "لم تهجو" حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.
انظر: الأشموني: ١/ ٤٦، والشاطبي، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٦، والخصائص ١/ ٣٢٣، ٣٢٧.

وقوله[١]: [الوافر]

أَلَـمْ يَـأْتِـيْـكَ وَالأَنْـبَـاءُ تَـنْـمِـي   بِـمَـا لاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

وقوله:

مـا أنـس ولا أنـسـاه آخـر عـيـشـتـي   مـا لاح بـالـمـعـزاء ريـع سـراب

وأما قوله[٢]: [الطويل]

وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُـدَا

وقوله: [الكامل]

بـادٍ هـواكَ صبرتَ أو لـم تَـصْـبـرا

ليس منه؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن النون الخفيفة.

٣٢٤- وحـذفـهـما في اسم أب وسـواهـمـا   خـلاف قـيـاس لـيـس مـوجـب عـلـة

وكذلك يد ودم وأخت وأخ، الله أعلم.

---

(١) هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية.
الشرح: "الأنباء" جمع نبأ وهو الخبر، "تنمي" - بفتح التاء - تزدد وتنتشر، "لبون" ذات اللبن وفي رواية "قلوص" بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، "بني زياد" الربيع بن زياد وإخوته.
المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بني زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصي والداني.
الشاهد: في "ألم يأتيك" حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.
انظر: الأشموني ١/ ٤٦، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ١/ ٥٥، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.
(٢) البيت للأعشى، وهو في الديوان ١/ ١٣٧.
انظر: الأزهيّة ٢٧٥، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٦٠٩، وشرح المفصّل ٩/ ٣٩.

باب الإبدال

٣٢٥- ويعرف إبدال بما مر آنفاً ... عليك بالاستقصاء وجه بصيرة

لم يعرف الإبدال، وقال ويعرف الخ لما في أن معناه يغني عنه على قياس تخفيف الهمزة والإعلال، أي ويعرف هو بالاستقصاء الصادق فيما مر في موضعين من هذا الكتاب مما هو للمعرفة قرائن وأسباب، فاختصر الكلام واقتصر اعتماداً على ما بينه فيما قبل وفسر فيه، بل الأقل واف وكاف في حق من أوتي حظًّا من الجلادة من ذوي الأذهان النقية، وأما البليد فوحقك لا يجدي له التطويل وإن تليت عليه التوراة والإنجيل الله أعلم.

٣٢٦- حروف وأنصت جد طاه يزمل ... به اختص إبدال خلافاً لفرقة

يختص الإبدال بأربعة عشر حرفاً يجمعها قولي:

وأنصت جد طاه يزمل

فأنصت أمر من الإنصات، وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو علم والخبر يزمل يقال زمل في ثوبه، ويجمعها أيضاً قولهم:

أنصت يوم جد طاه زل

أي لا يكون الإبدال إلا بتلك الحروف، وأما الحروف التي هي بدل عنها فيجيء عند التفضيل.

قال الرضي: لم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري ولا وجه له وقال في الشرح: إن السين أبدلت من التاء نحو استخذ أصله عند سيبويه اتخذ ولكن نقل الرضي في باب الحذف عن سيبويه أنه قال يجوز أن يقال إن استخذ استفعل حذفت منه إحدى التائين وإن يقال إنه افتعل أبدل من إحدى التائين السين فعلى هذا يلزم سيبويه أن يجوز كون السين منها فلعل عدم عد السين ها هنا بناء على عدم تقرر كونها منها، ويظهر بهذا أن ما ذكر في المراح ليس بجيد بوجهين.

قال الرضي: لم يعد سيبويه في باب البدل الصاد والزاي وعدهما

السيرافي في آخر الباب وعد معها شين الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنث قال[١]: [الرجز]

تَضحَكُ مِنِّي إذ رأَتْني أحتَرِش ولو حَرَشْتِ لكَشَفْتِ عن حِرِشْ

وأما التي تزاد بعد كاف المؤنث نحو أكرمتكش فليست من هذا ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري ولا وجه له قالوا وقد جاء الحاء في الشعر بدلاً من الخاء شاذًّا قال[٢]:

يَنْفَحْنَ مِنْهُ لَهَباً مَنْفُوحا لَمْعاً يُرى لا ذَكِياً مَقْدُوحاً

وجاء التاء بدلاً من الفاء في تزوع الدلو وفروغها وهو من التفزيع وكذا الباء من الميم في با اسمك أي ما اسمك، وجاء الراء بدلاً من اللام شاذًّا كقولهم في الدرع نثرة ونثلة، وذلك لأنهم قالوا نثل عنه درعه ولم يقولوا نثرها فاللام أعم تصرفاً فهي الأصل وقد جاء الفاء بدلاً من الثاء حيث قالوا جدف وجدث وقالوا أجداث ولم يقولوا أجداف وقد جاء الكاف بدلاً من القاف، يقال عربي كح وقح وجاء في الجمع أقحاح ولم يقولوا أكحاح.

ويكون العين في تميم بدلاً من الهمزة في أن وهي عنعنة تميم وإنما لم يعد المصنف هذه الأشياء لكونها شواذ ولقلتها انتهى.

وفيه نظر من وجهين:

الأول: إن صاحب الأصل قد ذكر الإبدال الشاذ، والقليل في هذا الباب فالشذوذ والقلة لا تصلح وجهاً لعدم الذكر بل الوجه أنها لا اعتداد بها، ولو سلم ثبوت الإبدال فيها لعدم صدورها عمن يعتد به بحيث يندرئ عن مرتبة الضعف.

---

(١) الاحتراش: صيد الضب، يقول لمن لامته في صيده: انك لو عرفت قيمته وفائدته لكشفت عن حرك أي عن فرجك، ولا يعرف قائل هذا الرجز.

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور، ولم نعرف قائله، وقد أنشده ابن جني في سر الصناعة عن ابن الأعرابي ولم ينسبه، وينفحن - بالحاء المهملة - أصله ينفخن - بالخاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء، واللهب: ما تطاير من ألسنة النيران، والذاكي: الشديد الوهج. ومقدوح: اسم مفعول، من قدح الزند ونحوه، إذا أخرج منه النار، والاستشهاد بالبيت في " ينفحن " حيث أبدل الخاء المعجمة حاء مهملة.

والثاني: إنه قال في الصحاح قال الفراء: العرب تعقب بين الفاء والثاء في اللغة فيقولون جدث وجدف وهي الأجداث والأجداف وقال فيه عربي كح وعربية كحة لغة في قح وقحة، وقال فيه أيضاً نقلاً عن ابن السكيت يقال للدرع نثرة ونثلة قال ويقال نثر درعه عنه إذا ألقاها عنه ولا يقال نثلها وقال فيه في موضع آخر نقلاً عن ابن السكيت أيضاً يقال قد نثل درعه أي ألقاها عنه ولا يقال نثرها فظهر أن اللام ليس أعم تصرفاً من الراء فلم يثبت الأصالة والراء لم يثبت كونها من حروف الإبدال، وكذا الحال في سائر الحروف التي ذكرها فأمثال هذه الأمثلة محمولة على كونها لغة أخرى.

٣٢٧- فتبدل واو مثل ألف لديهم   من أختيهما وهو الكثير وهمزة

تبدل كل واحد من الواو والألف من أختيهما أي باعتبار كل منهما على حدة مثل موقن وضويرب في ميقن وتصغير ضارب ومثل قال وباع في قول وبيع وتبدل كل منهما من الهمزة أيضاً مثل أومن في أءمن ومثل راس في رأس، وأما آل فأصله عند الكسائي أول وعند البصريين هي مبدلة عن الهاء في المفتاح، وأما آل فالحق فيه ما ذكره ابن جني أن الألف فيه بدل عن همزة بدل عن الهاء انتهى. ووجهه أنه لم يثبت قلب الهاء ألفاً في غيره وثبت قلبها همزة فالحمل على ما ثبت مثله أولى.

٣٢٨- وتبدل أيضاً عندهم حرف همزة   عن العين أو هاء وأحرف علة

تبدل الهمزة عن العين شاذًّا مثل أباب بحر في عباب بحر، وعن الهاء أيضاً شاذًّا مثل ماه في ماء. قال الرضي: وحكى أبو عبيدة في هل فعلت ألف فعلت، وقيل إن أصل إلا في التحضيض هلا انتهى، وعن حروف العلة مثل قائل وبائع ومثل دأبة على الشذوذ.

٣٢٩- كذا النون من واو بوجه شذوذه   ولام على ضعف خلافاً لفرقة

تبدل النون من الواو إبدالاً شاذًّا مثل صنعاني وبهراني في النسبة إلى صنعاء وبهراء أصلهما صنعاوي وبهراوي؛ لأن الهمزة للتأنيث تقلب واواً عند النسبة كما مر، وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، والأول هو الأصح؛ لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون؛ لأن النون من الفهم والهمزة من

أقصى الحلق، وأما النون والواو فمتقاربان هكذا ذكره في الأصل مجملاً وفي الشرح مفصلاً، ولكنه مخالف لما ذكر فيهما فيما تقدم في بحث المنسوب من أن مثل صنعاني وبهراني شاذ من جهة قلب الهمزة فيه نوناً، ولا يخفى عليك أن المراد هناك قلبها نوناً دفعة واحدة إذ لو اعتبر قلبها واواً ثم نوناً لكان قلب الهمزة قياساً فلا يصح الحكم بشذوذه هناك اللهم إلا أن يقال إن ما تقدم محمول على المذهب الذي نقلناه هنا بكلمة التضعيف ولكن يمنا فيه إطلاق العبارة فيهما تدبر.

قال الرضي: وقال المبرد بل أصل همزة فعلاء النون واستدل عليه برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف والأولى مذهب سيبويه إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون انتهى. وتبدل النون أيضاً من اللام على ضعف مثل لعن في لعل وقيل إنهما إن لغتان لقلة التصرف في الحرف قال الشاعر[1]: [الوافر]

هل أنتم عالجون بنا لَعَنَّا ... نرى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ

والشاذ ما يخالف القياس قل وجوده أو أكثر وإن وافق استعمال الفصحاء والتضعيف ما يكون في ثبوته كلام مع مخالفته لاستعمال الفصحاء.

٣٣٠- كذا الصاد من سين وزاي كذلك ... من السين أو صاد على وجه قلة

تبدل الصاد من السين التي بعدها غين أوت خاء أو قاف أو طاء موصولاً بينهما، أو مفصولاً فصلاً يسيراً مثل أصبغ وصلخ ومس صقر وصراط، وتبدل الزاي من السين والصاد الساكنتين الواقعتين قبل الدال مثل يزدل في يسدل وفزد في فصد قوله زاي عطف على قوله الصاد.

٣٣١- كذا التاء من واو ياء وبائهم ... وسين وصاد عند بعض أئمة

تبدل التاء من الواو والياء مثل اتعد واتسر ومن الباء على ضعف مثل ذعالت في ذعالب وأصلها ذعاليب جمع ذعلوب.

قال الرضي: قال ابن جني ينبغي أن تكونا لغتين قال وغير بعيد أن تبدل

---

(١) انظر: الخزانة ٩/ ٢٢٤.

التاء من الياء إذ قد أبدلت من الواو وهي شريكة الباء في الشفة هذا كلامه، والأولى أن أصلها الياء لأن الذعاليب أكثر استعمالاً انتهى ومن السين شذوذاً مثل طست في طس، في الأصل وفي طست وحده.

قال الرضي: إنما قال ذلك مع قولهم ست في سدس؛ لأن الإبدال فيه لأجل الإدغام، ومن الصاد أيضاً شاذًّا مثل لصت في لص، وفي الصحاح: الفراء اللصت بفتح اللام اللص في لغة طيء والجمع لُصوت وهم الذين يقولون للطس طَسْت ومن الواو مثل أتلج في أولج.

قال الرضي: وجاء بدلاً من الطاء مثل فستاط وفسطاط انتهى. وفيه نظر لما صرح به في الصحاح من أن فيه ثلاث لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن.

٣٣٢- كذا الجيم من ياء مشددة على شذوذ لدى وقف برأي الأئمة

وتبدل الجيم من الياء المشددة في الوقف شاذًّا مثل فقيمج في مقيمي وأما إبدالها من الياء المخففة في قوله(١): [الرجز]

لا هم إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ وَلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأتِيكَ بِجْ

وفي قوله: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

فَأَشَذّ.

ثم قال:

٣٣٣- كذا الدال مثل الطاء من تائهم على شذوذ سوى ما كان في بعض صورة

تبدل الدال عن التاء لزوماً في ازدجر وشذوذاً في مثل فزد في فزت تشبيهاً

(١) قائله: هو رجل من اليمانيين.
اللغة: "حجتج" الأصل: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة، "شاحج" البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت، "بج" أي: بي.
المعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته.
الشاهد فيه: "لاهم" حيث حذف "أل" من اللهم شذوذا.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٥٥/ ١.

لتاء المتكلم بتاء افتعل وفي اجدمعوا واجدزو في دولج في تولج وذلك لأن التولج أكثر استعمالاً كذا قال الرضي، وفي الصحاح قال سيبويه التاء مبدلة من الواو وهو فوعل؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعل اسماً وفوعل كثير انتهى ولا يخفى أن تولج لما كان من الولوج كان وزنه فوعلاً سواء قيل دولج أو تولج فقول سيبويه لأنك لا تكاد تعليل لقوله وهو فوعل لا لقوله مبدلة ثم إنه لو استدل على فوعل باشتقاقه لكان أنسب وكذا تبدل الطاء من التاء لزوماً في مثل اصطبر وشذوذاً في مثل حصط في حصت بالتشبيه المذكور.

٣٣٤- كذا الهاء من تاء تبدل عندهم   كذلك من ياء وألف وهمزة

تبدل الهاء من التاء مثل رحمة وقفاً ومن الياء مثل هذه وعن الألف مثل حيهله ومه وعن الهمزة مثل هرقت ولهنك وهياك، قال الرضي وطيء تقلب همزة أن الشرطية هاء وحكى قطرب هزيد منطلق في أزيد بالألف الاستفهام.

٣٣٥- كذا الياء من ثاء وأحرف علة   وعين وباء ثم سين وهمزة

٣٣٦- وثانية الحرفين فيما يضاعف   على رأي جمهور خلافاً لفرقة

تبدل الياء من الثاء المثلثة على ضعف مثل الثالي في الثالث، ومن الواو مثل ميقات في موقات ومن الألف مثل مفاتيح جمع مفتاح، ومن العين على ضعف مثل الضفادي في الضفادع قال[1]: [الرجز]

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهَا حَوازِقُ   وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

---

(١) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه خلف الأحمر.
والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاي، وهى الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادي: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لإضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.
والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادي " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.
انظر: المقتضب ١/ ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢.

ومن الياء الموحدة على ضعف مثل الثعالي في الثعالب قال[١]: [البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغْوَاءَ حَادِرَةٍ ظَمْيَاءَ قد بُلَّ مِن طَلٍّ خَوَافِيهَا

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ متمرة مِنَ الثَّعَالِي ووَخْزٌ مِنْ أَرانِيهَا

والأراني الأرانب، ومن السين على ضعف مثل السادي في السادس قال[٢]: [الوافر]

إذا ما عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وحَمُوكِ سَادِي

والفسال جمع فسل وهو اللئيم، ومن الهمزة مثل ذيب في ذئب، ومن ثانية الحرفين في المضاعف مثل أمليت وقصيت في أمللت وقصصت، وقال بعضهم: إنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً أولى من العكس كما ذكر في الشرح وإما إبدالها من النون في مثل أناسي في أناسين فربما يمكن أن يدعى أنه لقصد الإدغام كمثل ست فليس مما نحن فيه. قال الرضي: وقد تبدل الياء من الجيم يقال شيرة وشييرة في شجرة وشجيرة.

٣٣٧- كذا الميم عن واو ونون ويائهم ولام بتعريف على رأي فرقة

تبدل الميم من الواو مثل فم، ومن النون عمبر، ومن الياء مثل بنات مَخْرٍ

---

(١) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني يشكر -وهي بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة.-
اللغة: "لها" الضمير يرجع إلى الفرخة "أشارير" قطع قديد من اللحم "تتمره" من تمرت اللحم، والتمر -بالتاء- إذا جففتهما "وخز" شيء قليل.
الشاهد: قوله: "الثعالي وأرانيها" فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.
انظر: الأشموني ٨٢٤/ ٣، وابن يعيش ٢٤/ ١٠، والهمع ١٨١/ ١، وسيبويه ٣٤٤/ ١.

(٢) ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الأخيلية، وينسب أيضاً للحادرة.
والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة.
والاستشهاد به في قوله " سادي " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس ".
انظر: المخصص ١/ ٢٩٧، والمغرب ٢/ ٤٥٢.

في بنات بَخْرٍ من البخار، ومن لام التعريف في لغة طيء قال[1]: [المنسرح]

ذاكَ خَليلي وذُو يُعاتِبُني يَرْمِي وَرَائِيَ بَامْسَهْمٍ وَإِمْسَلَمَهْ

ثم قال:

٣٣٨- كذا اللام من نون على وجه قلة كذلك من ضاد بوجه رداءة

تبدل اللام من النون قليلاً مثل أصيلال في أصيلان ومن الضاد رديا مثل الضجع في اضطجع قال[2]: [الرجز]

لمَّا رأى أن لّا دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ إلى أَرْطَاة حِقْفٍ فالطَجَعْ

باب الإدغام

٣٣٩- وإدغامهم إيراد حرفين دفعة بإسكان الأولى مع تحرك أخيرة

الإدغام في الإصطلاح: الإتيان بحرفين بحسب التلفيظ والنطق دفعة واحدة بأن يرفع اللسان من المخرج مرة واحدة فقوله إيراد حرفين بمنزلة الجنس، وقوله: دفعة فصل يخرج غيره، وأما خروج لفظ مختلفين مثل فلس فبين وكذا تلفظ المثلين المتحركين مثل شملل، وأما تلفظ المثلين المتحرك أولهما، والساكن ثانيهما مثل لم يمدد وتلفظ المثلين بعكس هذا بلا إدغام مثل قوول ورييا فلارتفاع اللسان في كل منهما مرتين وهذا ظاهر عند الرجوع إلى الوجدان فالتلفظ بهما عند الإدغام يكون زمانه أطول من زمان تلفظ حرف واحد وأقصر من زمان تلفظ حرفين مع الفك فقوله بإسكان الخ بيان لهيئة الإدغام أورده للإيضاح في الشرح يقال أدغمت الحرف إدغاماً بالتخفيف وهو

---

(١) انظر لسان العرب مادة ذو وذات ٢٠/ ٣٤٧، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، والصاهل والشاحج ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٦٣، ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٩١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١١٥.

(٢) لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧١، والخصائص ١/ ٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥١٦.

من عبارات الكوفيين وأدغمته افتعلته إدغاماً بالتشديد وهو من عبارات البصريين.

٣٤٠- وذلك في المثلين والمتقاربين في مخرج أو في الصفات لخفة

الإدغام يكون في المثلين والمتقاربين أي في المخرج أو في الصفات كالجهر والهمس وغيرهما، والمراد أي قصد الإدغام يكون بالمثلين والمتقاربين وأما هيئة الإدغام نفسها فلا يكون إلا في المثلين كما يجيء إن شاء الله تعالى، ثم الإدغام في كل منهما يكون لقصد التخفيف لثقل التلفظ بالمجانسين أو المتقاربين لما فيه من العود وما يقرب منه.

٣٤١- فيلزم في المثلين إن كان أول بالإسكان والثاني يكون بحركة

شروع في تفصيل أقسام الإدغام: وهي ثلاثة لازم، وممتنع وجائز.

أما الأول: ففي حالتين الأولى كون الأول من المثلين ساكناً، والثاني متحركاً مثل لم يذهب بكراً لا في صور ذكرها فقال:

٣٤٢- وذلك فيما ليس الأول مدة وما ليس بالإبدال من حرف همزة

فالصورة الأولى كون الحرف الأول في المثلين حرف مدة مقصوداً محافظة مدته لما كان قبل الاجتماع مدة مثل قالوا وما وفي يوم. والصورة الثانية كونه مبدلاً من الهمزة مثل تووي ورييا.

٣٤٣- وعند انتفاء الالتباس وعندما يكون كلا المثلين من غير همزة

٣٤٤- إذا لم يكن عيناً مضاعفة كما يقولون دأاث بتشديد همزة

والصورة الثالثة لزوم الالتباس على تقدير الإدغام مثل سرر إذ لو أدغم التبس بفعل بسكون العين، والصورة الرابعة أن المثلان همزتين مثل إملاء إناء، ومثل قرأي في قراء كمثل سبطر بقلب الثانية ياء إلا إذا كانت الهمزة عيناً مضاعفة حيث يدغم حينئذٍ مثل سأال ودأاث وبؤس وجؤل في جمع يأس وجائر.

قال الرضي نقلاً عن الصنعاني: الدأاث كالسلام اسم واد وللاحتراز عنه قال بتشديد همزة ولم يذكر عدم إدغام ياء السكت في مثل ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]؛ لأن الإدغام مختص بحل الدرج وياء السكت مختص

بحال الوقف، فلا يتحقق المثلان بحيث يمكن الإغام.

٣٤٥- ويلزم أيضاً فيهما إن تحركا وتحريك ثان منهما بالأصالة

هذا بيان الحالة الثانية التي يجب فيها الإدغام فنقول هي كونهما متحركتين مثل رد يرد إلا في صور ذكر لإخراجها قيود.

الصورة الأولى: كون حركة الثاني من المثلين عارضة غير أصلية مثل أردد القوم فينبغي أن يذكر قيد للاحتراز عن هذه الصورة وقد أهمل في الأصل، وأما في الشرح من أنه إنما لم يذكر ذلك أي لم يقل، وكان حركة الياء غير عارضة؛ لأنه سيشير بعد ذلك إلى جواز الأمرين، أي الإدغام وتركه في رد ولم يرد ولا يخفى أن من يقول رد ولم يرد أي بالإدغام يقول رد القوم ولم يرد القوم كذلك، ومن قال أردد ولم يردد بالفك يقول أردد القوم ولم يردد القوم كذلك ففيه أن المشار إليه فيما بعد امتناع الإدغام في أردد ولم يردد عند الأكثرين وجوازه عند البعض وهو بنو تميم لام مطلق جواز الأمرين مع أن القول بأنه لا يخفى أن من قال: أردد ولم يردد بالفك يقول أردد القوم، ولم يردد القوم كذلك في حيز المنع ووجهه ظاهر.

٣٤٦- إذا لم يكن في كلمتين كلاهما وفي كلمة في الكلمتين تضاهت

الصورة الثانية: كونهما في كلمتين مثل ضرب بكر حيث لا يجب الإدغام حينئذٍ أو في كلمة مشابهة بكلمتين مثل اقتتل؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها فهي شبيهة بقونه أنعت تلك ذكره في الشرح نقلاً عن المفصل، وكذا الحال في تتنزل وتتباعد وإن ذكروا لهما علة أخرى قوله تضاهت أي تشابهت.

٣٤٧- وليس هنا الإلحاق واللبس مدغماً وقد جاز في ماضي يجيء لضمة

والصورة الثالثة: أن تكون الكلمة التي يتجمع فيها المثلان ملحقة مثل قردد.

والصورة الرابعة: لزوم الالتباس على تقدير الإدغام مثل سرر، وأما الإدغام في مثل حي مع تحريكهما فجائز أي غير واجب للزوم الضمة على الياء في مضارعه في الشرح ثم إنه يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجب إدغامه

كقوله[1]: [البسيط]

مَـهْـلا أعَـاذِلَ قَـدْ جَـرَّبْـتِ مِـن خُـلُـقِـي أنّـي أَجُـودُ لأقـوامٍ وإنْ ضَـنِـنُـوا

أي بخلوا فأظهر التضعيف ضرورة وشذ نحو قطط شعره أي اشتدت جعودته ودبيت المرأة نبت الشعر على جبينها ولححت العين لصقت بالرمص وضبب البلد أي كثر ضبابه، وهي مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود في الإعلال.

٣٤٨- فينقل تحريك إذا كان قبله الـ ـمسكن مما ليس من حرف علة

يلزم إسكان الأول عند تحركهما لما عرفت أن الإدغام يكون بالساكن الأول فهو إما بالنقل أو بمجرد الحذف أي حذف الحركة فالأول عند ما كان قبله ساكن غير حرف علة مثل يرد، وأما إذا كان قبله متحرك، فالحذف مثل مد ماضياً وكذا إذا كان قبله ساكن وهو حرف علة مثل ماد وتمود الثوب وخويصة.

٣٤٩- وأما سكون الوقف فهو كحركة ويمتنع الإدغام في جمع همزة

يعني لو سكن آخر المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعاً من الإدغام؛ لأن السكون الذي يكون للوقف فهو كالحركة.

وقوله: ويمتنع الخ شروع في بيان القسم الثاني فتقول إن الإدغام ممتنع في الهمزتين إلا في نحو سأال كما مر، وإنما لم يستثن منها اعتماداً على ما سبق بيانه وإنما ذكره ها هنا لبيان امتناعه، وأما ما عرف مما تقدم فإنما هو عدم الوجوب.

٣٥٠- كذا في ظللنا بالسكون ومثله كأردد ولم يردد خلافاً لفرقة

ويمتنع الإدغام أيضاً عند سكون ثاني المثلين لغير الوقف فإن سكون الوقف كالحركة كما نبهت مثل ظللت ورسول الحسن وكذلك أردد ولم يردد

---

(١) هو لِقَعْنَب بن أمّ صاحب.
والشّاهدُ فيه: (وإن ضننوا) يريد: ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً.
انظر: الكتاب ١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٦٣، والخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧، وشرح ملحة الإعراب ٣٢١، وشرح المفصّل ٣/ ١٢، وضرائر الشّعر ٢٠.

خلافاً لبني تميم فإنهم يجوزون الإدغام فيهما لعروض السكون فيهما ولا يعتدون به ويفرقون بين ظللت ولم يردد مع أن السكون فيهما عارض بأن السكون في ظللت لازم مع التاء لا ينفك ولم في يردد قد يزول عند زوال الجازم، فإذا أورد عليهم أن اتصال التاء في ظللت كاتصال الجازم بيرد ويجيبون عنه بأن التاء كالجزء من الكلمة بخلاف الجازم، فلذلك أدغم في لم يردد ولم يدغم في ظللت كذا في الشرح ولهم أن يقولوا في الفرق أيضاً أن السكون في ظللت عارض مطرد لا يزول بحال ما دام التاء متصلة، وأما سكون لم يردد الذي هو لأجل الجازم فعارض غير مستمر؛ لأنه يقال لم يردا ولم يردوا، وربما يتصل بما بعده ساكن مثل لم يرد القوم وعلى قياس هذا الوجه يمكن الفرق بين ظللت ورد أمراً أيضاً بخلاف ما في الشرح.

قال الرضي: لغة أهل الحجاز في نحو رد ولم يرد ترك الإدغام وأجاز غيرهم الإدغام أيضاً؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة وهي وإن انتفت بالعارض لا يمتنع دخول الأخرى.

٣٥١- وفيما إلى لبس يؤدي إدغامه وفي ملحق أيضاً بآخر صيغة

ويمتنع أيضاً فيما يؤدي هو فيه إلى ليس مثل سرر ومدد فإنه لو أدغم لم يدرأ هو بحركة العين في الأصل، ثم أسكن للإدغام أم بسكون العين، لا يقال قد أدغموا نحو رد مع هذا الالتباس لأنا نقول المراد بالالتباس المحترز عنه إنما هو الالتباس بين الحركة والسكون، وليس في الفعل الثلاثي ما هو ساكن العين وضعاً ولو عمم الالتباس على ما يكون بين حركة، وحركة فالإدغام في الفعل اعتماداً على خصوصية الحركة يعلم عند اتصال ما يوجب الانفكاك مثل رددت وغيره وفي المضارع والأمر أيضاً، وأما قولهم قص وقصص لرأس الصدر فلغتان مثل نشر ونشر.

٣٥٢- وجمعهما في كلمتين وحركا كمكنني زيد وجاء ببدرة

وتمنع الإدغام أيضاً عند اجتماعهما في كلمتين حال كونهما محركين مثل مكنني ويمكنني وسلككم وجاء ببدرة.

٣٥٣- وفي كلمتين أيضاً وقبلهما أتى المسكن مما ليس من حرف علة

وتمنع الإدغام أيضاً عند اجتماعهما في كلمتين وقبلهما ساكن ليس حرف علة مثل قرم مالك؛ لأنه لو أدغم يلزم إسكان الأول فهو إما بالنقل فيلزم تغيير بناء الكلمة أو يحذف الحركة فيلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المفتقر، وأما إذا كان قبلهما متحرك أو ساكن حرف علة فيجوز الإدغام بالإسكان بطريق الحذف، وكذا الحكم في المتقاربين وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قوم مالك في الشرح، والمراد من الصحيح في قوله ساكن صحيح أن يكون غير حرف مد حتى يمتنع الإدغام في قوم مالك بالواو لعدم المد في نحو عدوه وليد وولي يزيد أيضاً لذهاب المدة بالإدغام فيلزم المحذور المذكور من أنه إن نقل حركة الواو والياء الثانية إلى الأول منهما تغير بناء الكلمة وإن لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير وجه المغتفر انتهى. وهذا سهو لأن التقاء الساكنين مغتفر فيما إذا كان أوليهما حرف لين والثاني مدغماً، ولا يلزم أن يكون حرف مد التبة مثل خويصة تصغير خاصة كما سبق تقريره وأما قولنا في كلمة فيما مر فهو قيد لاجتماع الساكنين احتراز عن مثل قالوا وما لنا ولا حجر له مما نحن.

٣٥٤- وفيما سوى المذكور جاز وإنه الكثير في الاستعمال من أجل خفة

هذا شروع في القسم الثالث فنقول الإدغام جائز في غير ما ذكرنا من الواجب والممتنع ثم الجائز كثر من الترك لخفة في الشرح اعترض عليه بأن المثلين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها نحو جاء ببدرة غير القسمين المذكورين مع أن الإدغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو اخشي يا هند فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء كلمة انتهى.

وأهمل فيه عن الجواب في الجواب أن نحو جاء ببدرة داخل في مثل مكنني مما تحركا فيه وهما في كلمتين ونحو مكنني مذكور في الأصل وإن كان بطريق الإخراج عن أقسام الواجب ثم الأظهر أن الإدغام في مثل اخشي يا هند واجب لا جائز إذا هو نظير قولنا لم يذهب بكر والإدغام فيه واجب كما تقدم في الحالة الأولى، وهذا الشارح معترف بوجوب الإدغام فيه أيضاً.

فصل في إدغام القريبين

٣٥٥- ويلزم قلب في القريبين والقيا س في أول إلا لعارض علة

هذا شروع في إدغام المتقاربين فنقول لا بد فيه من قلب أحدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الإدغام، والقياس قلب الأول؛ لأن التغيير أولى بالساكن. قوله: إلا لعارض علة أي لعلة عارضة مثل إذبحتودا وإذبحاذه وأزان وما سواه وسيجيء إن شاء الله تعالى.

٣٥٦- وقد شذ ست لازماً ولقد أتى على الضعف محم عند بعض جماعة

فشذ ست وأصله سدس؛ لأن مقتضى القياس سس أو سد والدليل على أن أصله سدس قولهم في تسكسير أسداس وفي تصغيره سديس وجاء على الضعف عند بعض بني تميم كما ذكر في بعض الشروح قولهم محم محاؤلاء بقلب العين والهاء حاء والفصيح معهم ومع هؤلاء.

٣٥٧- وما أدغموا بين القريبين مطلقاً إذا لزم الالتباس في حرف بنية

٣٥٨- فما قيل وتد بالسكون لأنه ثقيل وود جاء عند جماعة

لم يجوز الإدغام في الحروف المتقاربة إذ ألزم الالتباس في بنية الكلمة وحروفها مثل وطد ووتد؛ لأنهم لو أدغموا لم يدرأهما دالان أو طاء ودال أو ثاء ودال فلأجل عدم الإدغام عند اللبس لم يقلوا وتد ووطد بسكون العين فيهما للثقل وجاء على الشذوذ في لغة بني تميم ود في وتد بحذف كسرة التاء كذا ذكره الرضي.

٣٥٩- وما أدغموا فيما سوى المثل أحرف فشو ضمير باتفاق الأئمة

لا يدغم الحروف السبع التي يجمعها قولي فشو ضمير ومضو شريف وقولهم ضوى مشفر فيما ليس بمثلها أي في متقاربها لزيادة صفتها وذلك لما في الفاء والشين من التفش وفي الواو من اللين، وفي الميم من الغنة وفي الضاد من الاستطالة وفي الراء من التكرير، وأما مثل لية في لوية فهي أدغم فيها بعد أن صيرهما الإعلال مثلين إنما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما لا

للإدغام المحتظر ولهذا يقلب الواو ياء أولى كانت أو ثانية فهذا من باب إدغام المثلين لا من باب إدغام القريبين.

قال الرضي: وفي هذا الجواب نظر؛ لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء وأوليهما متحركة كطويل وطويت فعرفتا أن القلب من أول الأمر لأجل الإدغام وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة وهي كونهما لينتين ومجهورتين وبين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج فأدغمت إحديهما في الأخرى وقلبت الواو ياء، وإن كانت ثانية؛ لأن القصد التخفيف بالإدغام والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا في إذ بحتودا واذبحاذه فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج وجرأهم على الإدغام أيضاً سكون الأول وكونه بذلك عرضة للإدغام، وأما فضيلة اللين فلا تذهب لأن كل واحد منهما متصفة بتلك الصفة انتهى. ويمكن دفعه بأن يقال إن المقصود الأصلي في لية هو قلب الواو ياء هرباً من الاستثقال؛ لأن اجتماع الواو والياء أثقل من اليائين وإنما الإدغام يستتبعه روماً للخفة في المرتبة الثانية بدليل استمرار هذا القلب وجوباً واطراده في مثل سيد أيضاً بخلاف سائر الانقلابات بالإدغام المتقاربين فإنه ليس لهما سبب غير مجرد الإدغام، وقوله لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء وأوليهما متحرك كطويل ممنوع بأن الاستثقال الموجب للقلب، إنما هو الاجتماع مع سكون الأول؛ لأنه أشد استثقال اجتماعهما في مثل طويل وذلك ظاهر هذا وكذا الحال في مثل اتعد واتسر فإن الإعلال صيرهما مثلين كما سبق في مباحث الإعلال، وقد ذكر في الكشاف أن من قرأ ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٤] بالتشديد إنما جعله من التأثير أو قلب ثورن إلى وثرن فقلب الواو همزة، والظاهر أن مراده قلب الواو مكان الثاء وشدد الثاء ولا يلزم في ذلك جعله وثرن حتى يعتبر الإدغام بعد هذا فتدبر في الشرح وفي غيره أن الهمزة لا تدغم فيما مقاربها أيضاً لقوتها انتهى. وإنما لم يذكر ذلك في النظم اتباعاً للأصل.

٣٦٠- وقد جاء واغفر لي ونخسف بهم كما يجيء بعضهم شأنهم عند فرقة

وقد جاء عند بعض القراء إدغام هذه الحروف الثلاثة وهي من حروف

ضوى مشفر فيما تقاربهما ولكن النحويون ينكرون ذلك.

٣٦١- وما أدغموا حرف الصفير بغيرها   ولا حرف إطباق خلافاً لفرقة

لم يدغموا حروف التصفير في غيرها محافظة على الصفير وهي الصاد، والزاي، والسين وكذا لم يدغموا حروف الإطباق في غيرها ولا المطبقة من غير إطباق على الأفصح، ولم يذكر في النظم قيد من غير إطباق إذ لا يتأتى الإدغام مع الإطباق أيضاً كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

٣٦٢- وأحرف حلق ليس يدغم بعضها   بأدخل منها من تمانع خفة

حروف الحلق لا يدغم بعضها في بعض آخر أدخل منه؛ لأن الأدخل ثقيل، والمقصود من الإدغام الخفة فتمانعا.

٣٦٣- سوى الخاء في غين لدى القوم كلهم   سوى الحاء في عين لدى بعض فرقة

إلا الخاء فإنها يدغم في الغين مع أن الغين أدخل منها لشدة تقاربها مثل أسلغنمك في أسلخ غنمك وإلا الحاء المهملة فإنها يدغم في بعض الصور في عين المهملة عند بعضهم مثل زحزع عن النار وسيجيء.

٣٦٤- ومن ثمة في إذ بحا وإذ بحتودنا   أتى القلب في الثاني خلاف طريقة

ومن أجل أن حروف الحلق غير الخاء لا يدغم في أدخل منها قالوا إذ بحاذه وإذ بحتودا في اذبح هذه واذبح عتوداً، والعتود ولد المعز بقلب الثاني دون الأول على خلاف القياس.

في الأصل ولا حرف حلق في أدخل منه إلا الحاء في العين والهاء، ومن ثمة قالوا فيهما إذ بتحودا واذبحاذه وفيه نظر من وجهين:

الأول: إنه لا حاجة إلى استثناء الحاء المهملة إذ لم تدغم في كل من العين والهاء على وجه يخل بالقاعدة المذكورة المطلوب فيها الخفة وإلى التلفظ بالعين وبالهاء وليس كذلك كما ترى في المثالين اللذين أوردهما وصاحب الأصل نظر إلى أن العين والهاء وقعتا في الأصل ثانيين وحكم بأن الأول وهو الهاء مدغم فيها وليس بجيد.

الوجه الثاني: إن الصواب أن يذكر هنا جواز إدغام الخاء المعجمة في الغين المعجمة، ولا يمكن التوجيه بأن يقال إن المراد بقوله في أدخل منه ما

هو أدخل منه مخرجاً، ولا شك أن الخاء والغين المعجمتين من المخرج الثالث من مخارج الحلق؛ لأن حمل العبارة على ذلك تعسف بارد على أنه لا حاجة حينئذٍ إلى استثناء إدغام الحاء في العين المهملتين على زعمه؛ لأنهما من المخرج المتوسط، وربما يمكن دفع هذا بما ذكر في الشرح من أنه لما جاز إدغام الحاء في الهاء مع أنهما ليسا من مخرج واحد ولم يكن بد من ذكر الهاء لذلك ضم العين معها لئلا يتوهم الاختصاص، ولكن تقديم صاحب الأصل إدغام الحاء في العين يأبى عن كونه مذكوراً استطراد.

٣٦٥- وفي مثل أزانوا له ولأنه يغير تاء الافتعال بكثرة

وجاء القلب في مثل أزان واسمع في الثاني أيضاً لذلك أي لتمانع الخفة فإن أتان واتمع ثقيل، والإدغام لقصد الخفة؛ ولأن تغير تاء الافتعال كثير فتقلب ياء هي ها هنا أيضاً اطراداً.

٣٦٦- ففي الحاء هاء ثم في الشين جيمهم وفي الحاء عين عند كل الأئمة

شروع في تفاصيل الحروف المتقاربة التي يدغم بعضها في بعض فتقول يدغم الهاء في الحاء مثل اجبحاتما في أجبه حاتماً والجيم في الشين مثل أخرج شاة والعين في الحاء مثل ارفحاتما في ارفع حاتماً.

٣٦٧- وقد أدغمت في الهاء عين كذلك بقلبهما حائين عند جماعة

وقد يدغم العين في الهاء بقلبهما حاءين في لغة تميم مثل محم ومحاؤلاء في معهم ومع هؤلاء.

٣٦٨- وفي الهاء مثل العين يدغم حاؤهم بقلبهما حاءين روماً لخفة

ويدغم الخاء في الهاء والعين بقلبهما حاءين روماً للخفة كما سبق مثل إذبحاذه وإذبحتودا وإنما ذكرهما هنا مع سبق ذكرهما لاختلاف الجهة فإن ما نحن فيه تفصيل أنه أي حرف يدغم فيما يقارنه به عند اجتماعهما، وأما أن المدغم فيه فيهما ليس بعين وهاء بحسب الصورة فبحث آخر، وذلك في السر في ذكره مثل محم أيضاً مع أنه ترك في الأصل، الله أعلم.

٣٦٩- وقد جاء في زحزع عن النار بالقيا س من غير قلب عند بعض الأئمة

وقد جاء إدغام الحاء في العين على القياس بدون القلب المزبور أي قلب العين حاء في **﴿زحزح عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] في قراءة أبي عمرو.**

٣٧٠- كذا النون في واو وياء وميمهم ولام وراء ثم نون بجملة

وتدغم النون في ستة أحرف يجمعها قولهم يرملون مثل من وال ومن يوم، ومن ماء، ومن لين، ومن ربك، ومن نور، والأفصح بقاء غنتها في الواو والياء وذهابها في اللام والراء، والنون إن كانت ساكنة يجب إدغامها من هذه الحروف وإن كانت متحركة فيجوز.

٣٧١- وفي غير حلق أخفى النون عندهم وفي الخاء أيضاً عند بعض أئمة

ويخفى النون في غير حروف الحلق وفي الخاء أيضاً عند بعضهم مثل متخل، وإنما ذكر الإخفاء في هذا الباب؛ لأنه قريب من الإدغام ولم يذكر انقلابها ميماً قبل الباء في مثل عمبر كما ذكر في الأصل؛ لعدم قربه منه مع سبق ذكره في بحث الإبدال.

٣٧٢- وكذا الباء في ميم وفاء لديهم كذا اللام أيضاً في ثلاث وعشرة

٣٧٣- فتاء وثاء ثم دال وذالهم وراء وزاي ثم شين بنقطة

٣٧٤- وسين وصاد ثم ضاد وطاؤهم وظاء ونون لازم بعض صورة

وتدغم الباء في الميم والفاء مثل يعذب من يشاء ويعذب فاجراً وتدغم اللام في ثلاثة عشر حرفاً وهي التاء والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون فإن كانت اللام معرفة يجب إدغامها فيها وفي مثلها وإن كانت غير معرفة فيلزم إدغامها في مثل بل ران ويجوز في البواقي.

قال الرضي: وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو لام هل، وبل، وقل، فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام:

أحدها: أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار، وذلك مع الراء لقرب مخرجيهما، ولكن قد لا تدغم نحو هل رأيت قال سيبويه: ترك الإدغام وهو لغة أهل الحجاز، وهي عربية جائزة ففي قول المصنف لازم في نحو: **(بل ران)** نظر بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن، والقرآن أثر

يتبع انتهى. ولكن نظره غير وارد على المصنف كما لا يخفى على المنصف.

٣٧٥- وزاي وسين ثم صاد فيدغمو ن في بعضها بعضاً جميع أئمة

أدغموا كل واحد من هذه الحروف الثلاثة في الآخر.

٣٧٦- وتاء وثاء ثم دال وذالهم ففي البعض منها البعض منها بجملة

يدغم هذه الأربع أيضاً بعضها في بعض.

٣٧٧- كذلك في صاد وطاء وظاءهم وزاي وسين باتفاق الأئمة

أدغمت تلك الأربع في هذه الخمس أيضاً باتفاقهم.

٣٧٨- وقد قيل في شين وضاد كذلك ولكنه يأتي على وجه قلة

قال الرضي: إن تلك الأربع يدغم في هاتين الحرفين أيضاً، ولكن إدغامها فيهما قليل.

٣٧٩- وما ذكروا من أن طاء وظاءهم ليدغم في هذي الحروف بجملة

٣٨٠- فيأباه أما فوت الإطباق فيهما على ما هو الرضي عند جماعة

٣٨١- وأما التقاء الساكنين لما اقتضى مجيئاً بطاء أو ظاء مزيدة

قد ذكروا أن الطاء والظاء أيضاً تدغمان في هذه الحروف بجملتها ويلزمهم أحد الأمرين إما فوات فضيلة الإطباق على تقدير إذهاب الإطباق وهو محترز عنه كما يحترزون عن فوات الصفير، وقد مر وهذا الشق هو مختار بعض العربْ كما ذكره الرضي، وأما اجتماع الساكنين بإتيان طاء أو ظاء أخرى على تقدير إبقاء الإطباق وهو غير جائز وذلك لأن الإطباق صفة للمطبقة لا يكون إلا بها فإذا كان مع الإدغام إطباق لزم الإتيان بحرف مطبقة والجمع بين ساكنين وليس يمكن أن يقال إن الإطباق يحصل مع الحرف المدغم أعني الطاء والظاء؛ لأن المدغم لا بد من قلبه فلا يبقى المدغم حرف إطباق، والإطباق لا يكون بدون المطبقة كما عرفت.

٣٨٢- ولا مثل هذا غنة النون أنه يجوز بدون النون إتيان غنة

جواب اعتراض مقدر تقديره يمكن مجيء الغنة بدون النون لا يبعد أن يمكن مجيء الإطباق بدون المطبقة وتقرير الجواب أن الغنة ليست كالإطباق أو

يمكن مجيء الغنة بدون النون؛ لأن الغنة من الخيشوم والنون من الفم بخلاف الإطباق.

٣٨٣- لعل على الإخفاء يحمل كلامهم مساهلة في لفظهم للشباهة

فإذا لم يجز الإدغام الصريح في الطاء والظاء يحمل كلامهم أي لفظ الإدغام على الإخفاء لشبهه به مساهلة واتساعاً في اللفظ، والعبارة كما حمل قول القراء في إدغام مثل قرم مالك على الإخفاء كما بين ذلك.

في الأصل والطاء والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء تدغم بعضها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين والإطباق في نحو فرطت إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنين بخلاف غنة النون فيمن يقول انتهى.

وفيه قصور لعدم ذكر الظاء المعجمة وإدغام الطاء في غير التاء من الأحرف التي تقدمت فيه؛ لأن المحذور المذكور لازم في الجميع اللهم إلا أن يقال إنه ذكر المحذور في إدغام الطاء في التاء ليعلم غيره بالمقايسة عليه.

٣٨٤- وتاء افتعال جاز إدغامها فقد تحرك فاء بانفتاح وكسرة

يجوز إدغام تاء الافتعال في جميع متصرفاته في مثلها ومقاربها فيلزم تحريك الفاء لئلا يلتقي ساكنان فيحرك، إما بالفتح بنقل حركة التاء إليها، وإما بالكسر إذا حذف حركة التاء؛ لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر مثل قتل وخصم وغيرهما في اقتتل واختصم.

٣٨٥- لدى بعض عرب فاء مثل مقتل لقد جاء للاتباع أيضاً بضمة

وعند البعض يجوز ضم الفاء أيضاً بعد الإدغام في مثل مقتل ومردف اتباعاً لضمة الميم.

٣٨٦- ويكسر عند الكسر ياء مضارع جوازاً لاتباع على رأي فرقة

وقد جاء إذا كسر الفاء في المضارع كسر يائه اتباعاً لكسرها مثل يقتل.

قال الرضي: ومنه قراءة ﴿أم من لا يهدي﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء وتقول في اسم الفاعل مقتل بكسر القاف وفتحها ولا يجوز كسر الميم اتباعاً كما جاز كسر حرف المضارعة؛ لأن حرف المضارعة متعود للتكسر لغير

الاتباع أيضاً مثل اعلم ونعلم، وتعلم، وأما كسر الميم في نحو منتن في منتن فشاذ.

٣٨٧- وهمزة ماض يحذفون كمصدر وقد جاء ترك الحذف عند جماعة

وتحذف همزة الوصل في الماضي والمصدر للاستغناء عنها بتحريك الفاء فحذفها واجب عند الجمهور والفرق بينهما وبين الحمر ولحمر كما مر أن حركة اللام التعريف واضح عروضها فلذلك جاز عدم الحذف، أما الحركة فيما نحن فيه فليست كتلك الحركة؛ لأن الأصل في فاء الكلمة التحرك. وفي المراح أنه مجيء عند بعضهم اخصم اخصاماً بكسر الهمزة والخاء نظراً إلى سكون أصله.

٣٨٨- وتدغم فيه السين من جهة فقط أي القلب في الثاني لحفظ فضيلة

إذا كان فاء الافتعال سيناً تدغم في تائه جوازاً بقلب التاء سيناً على خلاف القياس للحفظ على فضيلة السين وهي الصفير مثل اسمع واستمع.

٣٨٩- وقد أدغمت فيها بوجيهن ثاؤهم وجوباً جوازاً عند بعض أئمة

وتدغم فيها الثاء المثلثة على وجهين وجوباً مثل اثأر وأتأر في اثتأر والأول أفصح فلا يستعمل البيان، وأما عند سيبويه فالإدغام جائز وقد يجيء البيان أيضاً مثل اثترد يثترد فهو مثترد وقوله جوازاً بدل من وجوباً، وقوله: عند قيد له.

٣٩٠- وتقلب طاء بعد الإطباق مطلقاً فيتدغم فيها عند كل أئمة

وتقلب تاء الافتعال طاء إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق فيدغم حرف الإطباق فيها مثل اطلب والأصل اطتلب.

٣٩١- جوازاً بوجه شذ في اصبروا كذا ك في اضربوا من أجل حفظ الفضيلة

أي يدغم حروف الإطباق فيها جوازاً في مثل اصبروا واضربوا والأصل اصتبروا واضتربوا قلبت التاء طاء فصار اصطبروا اضطرب ربما يستعملان على هذا فإن أريد الإدغام بقلب الطاء بينهما صاداً أو ضاداً شاذًّا لامتناع اطبر واطرب؛ لأن الصاد وهي من حروف الصفير والضاد وهي من حروف ضوى مشفر لا يدغمان فيهما تقاربهما لئلا يفوت فضيلة صفير الصاد واستطالة الضاد.

٣٩٢- جوازاً على الوجهين في اظلموا فقط فيستعملوها من وجوه الثلاثة

ويدغم الظاء جوازاً في الطاء المقلوبة من التاء على الوجهين أي يقلب

الأولى إلى الثاني وبالعكس فيكون استعمال افتعل بثلاثة أوجه مثل اظلم واطلم واضطلم.

٣٩٣- وتقلب دالاً بعد دال وذالهم وزاي فإدغام لديهم بجملة

وتقلب تاء الافتعال دالاً بعد هذه الأحرف الثلاثة فيدغم فيها مثل ادان افتعل من الدين فالأصل ادتان قلبت التاء دالاً ثم أدغمت فيها الأولى.

٣٩٤- فكاصبروا أزان وأذاع عندهم كاظلموا أي في الوجوه الثلاثة

فأزان كاصبر في جواز الإدغام بوجه شاذ؛ لأن الزاي حرف صفير أيضاً والأصل ازتان من الزين فقلبت التاء دالاً فصار ازدان وربما يستعمل على هذا وقد يدغم فيقال ازان. واذاع كاظلم في جواز الإدغام بوجهين فيكون استعماله أيضاً بالوجوه الثلاثة أذاع وأداع واذداع ولم يذكر وجوب الإدغام في اطلب وادان لظهوره مما سبق لاجتماع المثلين مع سكون الأول.

٣٩٥- وقد شبهت تاء التكلم عندهم بتاء افتعال فيه في بعض كلمة

وقد شبهوا تاء المتكلم بتاء الافتعال فقلبوها أيضاً، وأدغموا ما قبلها فيها مثل خبط وعدو فزد وحصط في خبطت وعدت وفزت وحصت، لا يقال إن تاء المتكلم في هذه الأمثلة ليست تقلب دالاً حتى يتحقق التشبيه المزبور بل إنما هو يقلب من أول الأمر ما أدغم فيها على قياس إذ بحتودا لأنا نقول أن مجيء فزد وحصط من غير إدغام يدل على أن التاء فيهما لا تقلب زاياً أو صاداً من أول الأمر، وأما الدليل على أن قلبها دالاً في عد ليس إلا للتشبيه المزبور فهو أنه لا مانع من إدغام الدال في التاء ولا بد في قلب الثاني من مانع يمنع عن قلب الأول فإذا ظهر أن قلب تاء المتكلم فيها للتشبيه علمنا أن قلبها طاء في خبط إنما هو للتشبيه أيضاً وإن كان فيه مانع يمنع عن قلب الأول، وهو كون الطاء من المطبقة فافهم.

٣٩٦- وقد تدغم التاء من تنزل إذا كان معروفاً لتحصيل خفة

٣٩٧- ومن تترامى إن أتى متحرك بما قبلها أو ساكن حرف مدة

وقد يدغم التاء الأولى من تنزل وتترامى في الثانية إذا كان قبل التاء متحرك أو ساكن من حروف المد مثل قال تنزل، وقالوا تنزل حتى إذا لم يكن

قبلها شيء لم تدغم لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الإتيان بهمزة الوصل، وهي لا يدخل على المضارع؛ لأن حرف المضارعة لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها، وأيضاً يتثاقل الكلمة بخلاف الماضي مثل أثاقل وكذا إذا كان قبله ساكن صحيح نحو هل تتنزل لا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده أو تغيير الكلمة بأن حرك لام هل على قياس ما مر.

قال الرضي: وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مدة سواء كان ليناً نحو: **لو تتنابرزون** أو غيره، نحو هل تتنابزون إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن.

قال الرضي: وإذا كان الفعل المضارع مبنيًّا للمفعول نحو تتدارك وتتحمل لم يجز الحذف ولا الإدغام لاختلاف الحركتين فلا تستثقلان كما تستثقل الحركتان المتفقتان.

٣٩٨- وقد أدغمت تاء التفعل أو تفا عل في قريب فاجتلاب بهمزة

وقد يدغم تاء التفعل والتفاعل في جميع متصرفاتهما في تقاربها وهو على ما ذكره الرضي التاء والجيم والدال والذال والسين والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء فتجتلب الهمزة مثل ازين وأثاقل وغيرهما.

٣٩٩- وليس في الاستفعال إدغام تائه وشذ بإدغام قراءة حمزة

ولا يدغم تاء الاستفعال في مقاربها ومثلها لتحركها وسكون ما بعدها حقيقة في مثل استطعم واستتبع أو حكماً لعروض الحركة في مثل استدان وشذ قراءة حمزة بالإدغام في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡطَـٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، قال الرضي: قال أبو علي في تخطئة حمزة لما لم يكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا يتحرك أبداً جمع بين الساكنين.

في الأصل ونحو اسطاع مدغماً مع بقاء صوت السين نادر والظاهر أن مراده من بقاء صوت السين بقاء سكونها فالأولى له أن يقول شاذ بل خطأ بدل نادر على أنه لو نقل حركة التاء إلى السين لا يتخلص الإدغام عن الشذوذ أيضاً؛ لأن النحاة أطبقوا على أن حركة التاء في مثل استدان في حيز السكون وإن سين استفعل لازم سكونها فلا يجوز الإدغام.

فصل الحذف

٤٠٠- إذا اجتمع المثلان والمتقاربا ن وامتنع الإدغام من أجل علة

٤٠١- فجوز تخفيف بحذف على الخلا ف فيما هو المحذوف بين الأئمة

٤٠٢- كاسطاع واسطاعوا ومثل تنزل وفي يتقي قد جاء حذف فشذت

لما كان اجتماع المثلين والمتقاربين ثقيلاً صاروا إلى التخفيف بالحذف عند امتناع الإدغام لمانع مثل تنزل في تتنزل فمذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هي التاء الثانية؛ لأن الثقل إنما نشأ منها؛ ولأن الأولى طارية، والطاري يزيل الثابت ومذهب الكوفيين إنه هي الأولى؛ لأنها المغيرة بالإدغام في مثل قال تنزل فكانت هي أولى بتغيير الحذف؛ ولأن الثانية إنما جيء بها لمعنى المطاوعة فيخل حذفها بهذا المعنى ويقابل بهذا الوجهين إن الثانية هي المدغمة في مثل تصدق وتساقط وأن الأولى هي التي جيء بها المعنى المضارعة.

قال الرضى: وجوز بعضهم الأمرين وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن تليها في مثل تتارك أو قاربها نحو تذكر في قال تتتارك وقال تتذكر لئلا يجتمع في أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الآخر انتهى.

واعلم أن المراد من الإدغام في قوله وامتنع الإدغام إدغام الأولى في الثانية لا الإدغام طلقاً بحيث يعم إدغام الثانية فيما بعدها إن وليهما ما يمكن إدغامها فيه كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] بالحذف مع إمكان إدغام التاء الثانية في الصاد كما في تصدى وأصله تتصدى إذ لو كان ماضياً لقال تصديت ومثل اسطاع يسطيع في استطاع يستطيع استفعل يستفعل، وأشهر اللغات فيه الاستعمال على الأصل وبعدها اسطاع ويسطيع بكسر الهمزة وفتح حرف المضارعة حذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام وجاء في كلامهم استاع يستيع بحذف الظاء.

قال سيبويه: إن شئت قلت حذفت التاء؛ لأنها في مقام الحرف المدغم ثم جعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها كما قالوا ازدان ليكون ما بعد الزاي مجهوراً مثلها، وإن شئت قلت حذفت الطاء؛ لأن التكرير منها نشأ، كل ذلك مذكور في شرح الرضي، وأما اسطاع بفتح الهمزة وقطعها فأصله عند سيبويه أطاع أفعل عوض زوال حركة العين بالسين شاذًّا كما في اهراق فمضارعه يطيع بضم حرف المضارعة فلا يكون مما نحن فيه، وعند الفراء استطاع استفعل حذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت على الشذوذ فمضارعه يطيع بفتح حرف المضارعة فيكون مما نحن فيه.

ومثل مست وظلت في مسست وظللت بكسر العين فيهما فيكسر الفاء فيهما إن حذفت العين بعد نقل حركتها إلى الفاء بعد حذف حركتها ويفتح إن حذفت هي بحركتها وكذا إذا حذفت اللام في الصحاح، وحكى أبو عبيدة مست الشيء بالفتح في الشرح وقوة يسطيع تدل على أن حذف الأولى أولى ومثل ليت بالفتح والضم في لبيت بالضم على قياس مست في الصحاح، وحكى يونس ليت بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف.

وأحست في أحسست بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء لاقتضاء الفاء السكون فيما قبلها هذا، وأما نحو يتسع ويتقي يحذف التاء الأولى، من يتسع ويتقى فشاذ في الشرح؛ لأنه لما أمكن التخفيف بالإدغام فالعدول إلى التخفيف بالحذف بخلاف القياس ووجهه أنهم لما حذفوا الواو من يسع ويقي حملوا يتسع ويتقي عليه انتهى.

ويحتمل أن يكون أصلهما المحذوف منه تتسع وتتقي مدغمين فوجه الشذوذ حينئذٍ التخفيف بعد حصوله بالإدغام قال في الصحاح: لما كثر استعمال اتقى على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالاً في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي في الشرح قالوا اتقى يتقي كرمى يرمي، وأصله وقى يوقي فلو أبقوا الواو لزم حذفها في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة فأبدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف.

قال الرضي: لم يجئ الحذف في مواضعه الثلاثة أي يتسع ويستخذ ويتقي إلا في ماضي يتقي ويقال تقى وأصله اتقى فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذي بعدها، ولو كان تقى فعل كرمي لقلت في المضارع يتقي كيرمي بسكون التاء، وفي الأمر اتق كإرم، ثم قال الرضي وفي تقي خلاف قال المبرد فاؤه محذوف والتاء زائدة فوزنه تعل وقال الزجاج التاء بدل من الواو كما في تجاه وتراث وهو الأولى.

٤٠٣- ويتخذ أصل ليس منه نعم لقد   يكون كذا لو كان تاء بفتحة

وقولهم تخذ كفرح يفرح أصل ليس من قبيل يتقي نعم لو قيل يتخذ بفتح التاء لكان من هذا القبيل في الصحاح، والاتخاذ افتعال أيضاً من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا تخذ يتخذ وقرئ: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] انتهى.

٤٠٤- وقد جاء في ملماء أيضاً بعكس ما   باستخذوا في رأي بعض الأئمة

وقد جاء الحذف أيضاً في ملماء وعلماء وبلعنبر في من الماء وعلى الماء، وبنى العنبر قال[1]: [الطويل]

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلِ   وعاجَتْ صُدُوْرُ الْخَيْلِ شطر تَمِيْمِ

يقال طفا الشيء على الماء أي علا فوقه ولم يرسب في الشرح، وقيل طفت علماء لفظ يذكر في مواضع المدح، والمعنى أنهم علوا في المنزلة والعز بحيث لا يعلوهم أحد كما أن الميتة تطفو على الماء وتعلو عليه.

قال الرضي: وأما قولهم عرض في على الأرض فقياس؛ لأنه نقل حركة

---

(١) قال المبرد: (وقوله: غداة طفت علماء بكر بن وائل)، وهو يريد: (على الماء)، فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لامان استجازوا حذف إحدهما استثقالاً للتضعيف، لأن ما بقي دليل على ما حذف، فيقولون: (علماء بنو فلان)، كما قال الفرزدق:

وما سبق القيسي من ضعف حيلة   ولكن طفت علماء قلفة خالد

انظر: شعر الخوارج ١/ ١٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧.

الهمزة إلى لام التعريف ثم اعتد بالحركة المنقولة فأدغم لام على فيها، وكذا قالوا في جلا الأمر وسل الإقامة جلمر وسلقامة وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الإدغام وترك الاعتداد بها من غير حذف ألف على وجلا وسل انتهى.

فظهر أن المحذوف في مثل علماء وملماء هو الأول وهذا بعكس قولهم استخذ فإن المحذوف فيه الثاني وأصله استتخذ في الصحاح وحكى المبرد أن بعض العرب يقول استخذ فلان أرضاً يريد اتخذ فيبدل من إحدى التاءين سيناً كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم: ست ويجوز أن يكون أراد استفعل من تخذ يتخذ فحذف إحدى التاءين تخفيفاً كما قالوا ظلت من ظللت قال الأصمعي: المستأخذ المطاطئ رأسه من رمد أو وجع، ونقل الرضي عن سيبويه أنه قال يجوز أن يكون أصله استتخذ فحذفت التاء الثانية كما قيل في استاع أنه حذف الطاء وذلك لأن التكرير من الثاني، ويجوز أن يكون السين بدلاً من تاء اتخذ الأولى لكونهما مهموستين في الشرح الظاهر أنه ليس أصله استتخذ؛ لأنهم لا يقولون استتخذ ولو كان منه لجاء الأصل إذ لا مانع يمنع من وجوده وأيضاً فإنه بمعنى اتخذ ولو كان استفعل لاختلف معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتخذ أبدل السين من التاء كما أبدل التاء من السين في قول الشاعر[1]: [الرجز]

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

أي شرار الناس، والجواب عما ذكر أن عدم استعمال استتخذ لا يقدح في كون أصل استتخذوا مثال هذا ليس عزيزاً في كلامهم كما أماتوا ماضي يذر ويدع، وينبغي وأنه لا يبعد أن يستعمل استفعل بمعنى افتعل فإن ما ذكرنا من معاني عزيزاً في كلامهم كما أماتوا ماضي يذر ويدع وينبغي، وأنه لا يبعد أن يستعمل استفعل بمعنى افتعل فإن ما ذكرنا من معاني الأبواب إنما هي المعاني الغالبة لها يجيء أيضاً لمعان أخر غير مضبوطة كما تقدم إليه الإشارة، وإن لم يثبت كون السين حرف إبدال بخلاف التاء من السين نحو طست كما سبق ذلك

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١١٩، والخصائص ٢/ ٥٣، والمحكم ٨/ ٤٩٧.

كله؛ ثم إنه لا يبعد أن يكون أصل استخذ استأخذ وإن لم يعتد نصًّا على ذلك.

باب مسائل التمرين

٤٠٥- مسائل تمرين ترتب بينهم ليعرف تدريب ومُنّة وفطنة

هذه مسائل تمرين تداولت بينهم ليحصل الشعور بتدرب الطالب ودريته بصيغ الكلام، وبقوة فطنة ولذلك لقبوها بمسائل التمرين وهو التعود والاستمرار على الشيء والمنة بضم الميم القوة.

٤٠٦- فلو قيل كي تبني كذلك من كذا فمعناه عند الأكثرين مقالتي

٤٠٧- إذا كنت قد ركبت منها كوزنها وتجري أصولاً كيف تأتي بلفظة

إذا قيل لك كيف تبني كذلك من كذا ففي معناه ثلاثة أقوال:

فعند الجمهور أن معناه إذا ركبت منها كوزنها وجعلتها مثلها في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول والحال أنك تجري فيماركبته مقتضى الأصول من الإعلال إن عرض فيه مقتض فكيف تأتي بماركبته مثلها أي كيف تنطق به.

قوله: كي مرخم من كيف، كما يقال في سوف سو وسف.

قوله: فمعناه أي معنى هذا القول.

قوله: وتجري أي تجري فيه أي فيما ركبته عطف على قوله قد ركبت أو حال.

٤٠٨- وقد زاد فيها البعض قال وتحذف من الأصل محذوفاً فالإيجاب علة

٤٠٩- وقد زاد جمع قوله أو لغيره فعمم فيما ليس من أجل حاجة

القول الثاني: وهو قول أبي علي أن معنى ذلك القول ما ذكره الجمهور مع زيادة قيد آخر وهو قوله ويحذف من الفرع أي مما ركبته ما حذف من الأصل إن كان حذفه في الأصل لإيجاب علة معتد بها عندهم من جهة استمرار العمل بها وإن لم يكن في الفرع ما تقتضي حذفه.

القول الثالث: وهوقول جماعة منهم أن معناه ما ذكره أبو علي ينقص قيد

منه، وهو قوله إن كان حذفه من الأصل لعلة، فيحذف من الفرع عند هذا البعض ما حذف في الأصل سواء كان حذفه من الأصل على القياس أو على خلافه.

وثمرة الخلاف تظهر في الأمثلة التي نوردها، قوله من الأصل متعلق بقوله محذوفاً، ومحذوفاً مفعول تحذف، قوله: لإيجاب متعلق بقوله محذوفاً، قوله: أي فعمم عمم هذا الجمع المحذوف الخ، وإنما لم يجمع الفعل نظراً إلى لفظ جمع.

٤١٠- ولا بد في هذا لدى القوم كلهم وجوب اختلاف في أصول وصيغة

وفي الشرح ولا بد من تخالف الصفتين والأصلين فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل خرج؛ لأنه لا يتغير شيء، و لا من ضرب مثل يضرب إذ يتم الغرض بأن يقال كيف يكون مضارع ضرب.

٤١١- فإن كنت تبني من دعا كصحائف تقول دعايا باتفاق الأئمة

إذ بنيت من دعا مثل صحائف تقول دعايا بالاتفاق إذ لا حذف في الأصل أعني صحائف وأصله دعايو فعملت فيه بما يقتضيه القياس حيث قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وقلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في صحائف فصار مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد وليس مفردها كذلك فقلبت الياء ألفاً والهمزة ياء كما مر في ركايا وشوايا فصار دعايا.

٤١٢- ولو كنت تبني منه كاسم فأنت قد تقول له ادع عند تلك الجماعة

٤١٣- وفي المذهبين الأولين لغيرها لتأتي بدعو لا بتغيير كلمة

وإذا بنيت من دعا مثل اسم تقول عند الجماعة المرقومة التي بينا فيما سبق بالجمع ادع بالحذف، والتعويض كما في الأصل، أعني قولك اسم وتقول على مذهب الجمهور دعو مثل سمو أصل اسم؛ لأنهم يحذفون ما هو المحذوف فلم يجتمع أي همزة الوصل وكذا على مذهب أبي علي أيضاً فإنه لا يحذف من الفرع ما حذف من الأصل على خلاف القياس والحذف من سمو على خلاف القياس.

٤١٤- من الضرب في تركيب ارم لقد تقول اضرب لدى الجمهور تلك الأئمة

٤١٥- وفي المذهبين الآخرين لقد تقول أضر بحذف فيه آخر كلمة

وإذا بنيت من ضرب مثل: ارم تقول أضرب على رأي الجمهور لما عرفت وأضر بحذف اللام عند أبي علي، وذلك الجمع لأن اللام في الأصل أي ارم محذوفة قياساً وينبغي أن يعلم أن مراد الجمهور من قولهم لا يحذف من الفرع ما حذف في الأصل أنه لا يحذف إذا لم يقتض القياس حذفه في الفرع، وأما إذا اقتضاه فهم قائلون بالحذف أيضاً كما إذا بنيت من غزا مثل ارم يقول اغز بالحذف.

٤١٦- ومن عمل في عنسل قلت عنمل بدون إدغام خوف لبس وشبهة

إذا بنيت من عمل مثل عنسل تقول عنمل بلا إدغام لئلا يلتبس بفعل.

٤١٧- وتقلب في فرع لدى قلب أصله وما هو إلا باتفاق الأئمة

مثلاً إذا بنيت من ضرب مثل أيس قلت رضب وذلك بالاتفاق، وأما إذا كان في الأصل إبدال لا يبدل في الفرع ما لم يقتضيه القياس وفاقاً فإذا بنيت من القتل مثل أوائل تقول أقاتل، وأما إذا كان في الأصل زيادة فلا خلاف في أنه يزاد في الفرع كما زيد في الأصل إلا إذا كان المزيد في الأصل عوضاً من المحذوف فيكون فيه الخلاف كهمزة الوصل في اسم كل ذلك مذكور في شرح الرضي.

٤١٨- وما جعلوا فرعاً للفظ من الذي تكثر منه في حروف الأصالة

في الشرح نقلاً عن شرح الهادي لا يبنى من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي إذ يحتاج حينئذٍ إلى حذف بعض حروف الأصول فيكون هدماً لا بناء وإنما قال حروف الأصالة إذ يجوز أن يجعل إلا زيد بحسب الحروف الغير الأصلية فرعاً للفظ بعض بحذف الزوائد على ما احتيج، فإذا قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع قلت غفر ذكره في الشرح.

٤١٩- قد اختلفوا في أنه هل يجوز بناء كوزن ليس في العربية

قد اختلف العلماء في أنه هل يجوز لك أن تبني لفظاً مثل وزن لم يثبت مثله في اللغة العربية فأجاز أبو الحسن ذلك ولم يجوز سيبويه، فعلى هذا لو

قيل لك ابن من ضرب مثل جعفر بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحسن، وكلام سيبويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب امتحان فهم الطالب وأدخل في تجربة دربته.

مسائل الخط

٤٢٠- مسائل خط وهو تصوير لفظة بما يتهجى من حروف بسيطة

هذه مسائل خط وهو تصوير اللفظ بحروفه التهجاء، يقال هجوت هجواً وهجاء وهجيتها تهجيته وتهجيتها بمعنى، فالتهجي تعديد الحروف المقروة البسيطة التي منها ركبت الكلم بأسماءها فقولك: ضاد اسم يسمى به ضه من ضرب إذا تهجيته وكذلك رابا اسمان لقولك ره وبه.

٤٢١- وقانونه إملاء شكل حروفها بتقدير وقف وابتداء بلفظة

والأصل في الخط أن يكتب اللفظ بصورة حروفه بتقدير البدء به والوقف عليه.

٤٢٢- فيملى بهاء ما بحرف ولم يكن لما دونه كالجزء في كل حالة

٤٢٣- كمثل مه أنتم فهو معها وعكسه إلام لأجل الاتصال بشدة

أي فإذا كان الأصل ما ذكر كتب كل كلمة يكون على حرف واحد بالهاء إذا لم يكن كالجزء من كلمة أخرى مثل ره وقه زيداً، ومثل مه أنت ومجيء مه جئت بخلاف الجار في إلام وعلام وحتام فإنها لشدة اتصالها بالحرف تنزلت منزلة الجزء منه، ولم يجب الوقف عليها بالهاء.

٤٢٤- ومن ثمه لم يكتب بياء إلى به ومم بميم لا بنون أملت

أي ومن أجل شدة الاتصال بالحرف كتب إلى فيه أي في الاستفهام بالألف لا بالياء فكأنه صار مثل غلام وكلام، وكذا الحال في علام وحتام، وكتب مثل مم وعم أيضاً بالميم لا بالنون كقولك من مال فكأنهما صارا كقولك همرش.

٤٢٥- فإن رمت فيها الهاء تكتبها فعو د ياء ونون تابع بالمشية

فإن قصدت إلى الهاء في مثل إلامه بناء على جواز الوقف بالهاء فيه كما نبهت عليه في باب الوقف كتبتها فأنت حينئذٍ مخير إن شئت كتبت بالحروف الجر بالياء والنون هكذا إلى مه وعلى مه وحتى مه، ومن مه وعن مه نظراً إلى ما أبناه عند دخول الهاء من الاستقلال وإن شئت كتبتها بالألف والميم على ما كانت عليه قبل الهاء هكذا إلامه وعلامه، وحتامه، وممه، وعمه نظراً إلى كونها مع ما كالشيء الواحد.

٤٢٦- ومن أجل أن الكتب كالوقف ألحقت إلى أنا ألف مثله في الكتابة

ومنه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

٤٢٧- ويتبع تاء وقفها في الكتابة فتاء وهاء باختلاف الأئمة

التاء التي يوقف عليها بالتاء يكتب تاء والتي يوقف عليها بالهاء يكتب تاء التأنيث الاسمية غير ما في مثل أخت وهنت مما هي فيه للعوض هاء في الأكثر ومن وقف عليها بالتاء يكتب تاء مثل قامت هند بالتاء وتاء باب قائمات يكتب بالتاء أيضاً على الأكثر ومن وقف عليها بالهاء وجب أن يكتبها بالهاء وهو قليل كما ذكره الرضي.

٤٢٨- ويحذف تنوين سوى النصب أنه على ألف في غير تاء الأنوثة

ويحذف تنوين المنون المرفوع والمجرور لما حذف في الوقف ويكتب المنون المنصوب بالألف للوقف عليه بالألف مثل: هذا زيد ومررت بزيد، ورأيت زيداً.

قوله: في غير تاء الأنوثة احتراز عن مثل: رحمه الله تعالى رحمة واسعة، فإنه بالحذف، والمراد في غير باب أخت لما أن حكمها بخلاف سائر تاء التأنيث الاسمية، ولذلك لم يستثنه اعتماداً على ظهور المراد.

في الأصل وغيره بالحذف قال الرضي: إن قوله وغيره يشتمل غير المنون مثل جاءني الرجل، ورأيت الرجل وغيرهما والمنون في غير المنصوب انتهى.

وفيه أن هذا التعميم لا يلائم المقام؛ لأن ما كتب ألفاً هو التنوين لا الحركة مطلقاً فالحذف في التنوين أيضاً فضمير غيره للمنصوب لا للمنون

المنصوب هذا ثم إن في وقف المنون مطلقاً مذهبين آخرين هما الوقف عليه بالحذف في الأحوال الثلاثة وبالواو والياء والألف فيها كما نبهت عليه، فعلى المذهب الأول ينبغي أن يكتب التنوين بالحذف مطلقاً، وبالواو والياء والألف على الثاني.

٤٢٩- ويكتب نون في إذا مثل اضربا بألف فقط إلا لدى بعض فرقة

يكتب اضربا وهو أمر للواحد المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة بالألف إذ يوقف عليه بالألف، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقاً له باضربن أمر الجمع المذكر، وكذا يكتب إذا بالألف؛ لأن الوقف عليه بالألف، ومنهم من يكتبه بالنون توهماً بأنها نون في الوقف؛ لأنها نفس الكلمة كنون من وعن ولدن ودفعاً للالتباس بإذ التي هي ظرف.

٤٣٠- وموجب هذا الأصل كتب الذي هو لدى الدرج محذوف لنون خفيفة

٤٣١- ولكنه من أجل عسر وضوحه نقصناه أو من التباس وشبهة

وكان مقتضى القياس أن تثبت في الكتابة ما هو محذوف لأجل النون الخفيفة؛ لأنه يرد عند الوقف لسقوط النون الخفيفة فيه، والوقف يتعبه الكتابة ولكنهم نقصوه من الكتابة أي لم يكتبوه لما أن هذا الأصل متعسر وضوحه بل متعذر إذ لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن، ولئلا يلزم الالتباس والشبهة حيث لا يتبين القصد إلى النون حينئذٍ مثل اضربن أمراً للجمع المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة، ومثل اضربن أمراً للواحدة المخاطبة المؤكدة بها، ومثل هل تضربن في هل تضربون، والقياس اضربوا واضربي وهل تضربون.

في الأصل وقد يجري اضربن مجراه، المراد منه بيان وجه كتابة اضربن بالنون على القليل وإلا فنفس الكتابة بالنون قد علمت مما تقدم فيه من قوله واضربا كذلك بعد قوله وإذا بالألف على الأكثر والله أعلم.

٤٣٢- ويكتب أيضاً باب قاض مجرداً عن الياء والقاضي بها في الفصيحة

كما أن الوقف عليهما كذلك.

قوله: في الفصيحة أي في اللغة الفصيحة.

٤٣٣- ويوصل حرف في يزيد ومنكم لوقف وبدء واتصال بشدة

في الأصل ومن ثمة كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً؛ لأنه لا يوقف عليه وكتب نحو منك ومنكم، وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يبتدأ به.

وإنما قال واتصال بشدة؛ لأن مجرد التمكن من الوقف والبدء يحصل بإلحاق الهاء مثلاً.

٤٣٤- ولا شكل مخصوصاً لديهم بهمزة فتكتب ألفاً مطلقاً صدر كلمة

قوله: مطلقاً أي سواء كانت الهمزة للقطع أو للوصل أو مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة مثل أحد وإبل واحد؛ لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضاً، والألف تشاركه الهمزة في المخرج مع أنه أخف حروف اللين.

٤٣٥- وفي وسط بالحرف من حركات ما أتى قبلها إن كان إسكان همزة

مثل يأكل، ويؤمن، ويئس؛ لأن تخفيفها في اللفظ أيضاً كذلك.

٤٣٦- وإن حركت عند السكون قبلها بحرف من التحريك في كل حالة

مثل يسأل ويلؤم وليسئم.

٤٣٧- ويحذف فيما كان تخفيفها به بنقل وإدغام فقط عند فرقة

٤٣٨- وقد خصه بعض بصورة فتحها فأثبت ما كانت بكسر وضمة

٤٣٩- وما هو مختار الأكثرين حذفها إذا وقعت من بعد ألف بفتحة

٤٤٠- فلا حذف فيما دونها عندهم وقد يجوز حذف مطلقاً عند فرقة

وبعضهم يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل كمسلة أو بالإدغام كما في شيء، وبعضهم يحذف المتفوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف فقط، ومنهم من يحذفها في الجميع قوله فيما كان أي في صورة كان تخفيفها فيها.

قوله: وقد خصه، أي الحذف.

قوله: فأثبت أي البعض.

قوله: ما أي همزة.

٤٤١- وإن حركت عند التحريك قبلها يكون على ما سهلت في الكتابة

مثل مؤجل بالواو وفئة بالياء لما عرفت أن تخفيفها فيهما كذلك، ومثل

سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤف بحرف حركتها لما عرفت أن تخفيفها فيها بأن تجعل بين بين المشهور وليس للهمزة صورة تخصه.

٤٤٢- فمن ثمه في أمثال يقرؤكم وقو   لنا سئلوا كان اختلاف الأئمة

لما فيهما من الاختلاف فمن خففهما فيهما يجعلهما بين بين المشهور كتب يقروكم بالواو وسيلوا بالياء، ومن جعلهما بين بين البعيد كتب يقريكم بالياء وسولوا بالواو.

٤٤٣- وفي آخر إن كان ما قبلها على   سكون فحذف باتفاق الأئمة

٤٤٤- وإن كان بالتحريك يكتب عندهم   بحرف من التحريك في كل حالة

إذا كانت الهمزة في آخر الكلمة وكان ما قبلها ساكناً تحذف مثل هذا خبء ومررت بخبء، ورأيت خبأ، وليس الألف في خبا صورة الهمزة وإنما هي ألف التنوين كما في رأيت زيداً، وإن كان ما قبلها متحركاً يكتب بحرف حركة ما قبلها كيف كانت الهمزة مثل قرأ، ويقرئ، وردؤ، ولم يقرأ ولم يقرئ، ولم يردؤ.

٤٤٥- وما ليس موقوفاً عليه بآخر   لما اتصلت أمثال تاء الأنوثة

٤٤٦- فأحكامه ما مر فيما بأوسط   لديهم سوى مقروة وبرية

والهمزة التي وقعت في آخر الكلمة، ولا يمكن أن يوقف عليها لما اتصل بها ما هو كجزء الكلمة كالكاف وتاء التأنيث وغيرهما فحكمها كحكم التي وقعت في الوسط إلا في نحو مقروة وبرية فإنهم كتبوهما بحذفهما بالاتفاق.

٤٤٧- وليس كذا التصدر لم يبتدأ بها   لمانع وصل في سوى بعض صورة

بخلافها التي وقعت في أول الكلمة ولم يكن الابتداء بها لما اتصل بها غيرها فإنه ليس حكمها حكم المتوسطة، بل إنما يكتب بالألف مطلقاً مثل بأحد وكأحد ولأحد إلا في بعض صور أشار إلى بيانه بقوله:

٤٤٨- فيكتب ياء في لئلا وفي لئن   لكثرة الاستعمال أو قبح صورة

تكتب الهمزة في لئلا وفي لئن بالياء لا بالألف لكثرة الاستعمال فكأن الهمزة فيهما متوسطة ولكراهة الصورة في لئلا لو كتب هكذا لألا وللزوم الالتباس في لئن لو كتب هكذا لأن.

٤٤٩- ولو وقعت أي همزة قبل مدة فتحذف إن كانت بصورة همزة

وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطأ بألف واحدة في حال النصب ومستهزؤن بواو واحدة مستهزئين بياء واحدة.

٤٥٠- ويكتب ياء بعضهم بخلافه المثنى للبس أو لزائل مدة

ويكتبها بعضهم بالياء في نحو المستهزئين فيكتب بيائين كذا في الشرح وفي بعض الشروح أنه يكتبها هذا البعض بالياء في مثل مستهزؤن أيضاً بخلاف المثنى مثل قرأا ويقرأان إذ لا يحذف فيه لئلا يلزم الالتباس بالمفرد في الأول ويجمع المؤنث في الثاني ومثل مستهزئين لزوال المدة.

٤٥١- ومثل سقائي ولم تقرئي على الأصح وأبنائي بفرقة صورة

وبخلاف مثل سقائي بالياء المشددة إذ لا يحذف فيه لمغايرة الصورة أي صورة الياء المدغمة التي هي مدة الصورة الهمزة وبخلاف مثل لم تقرئي يا هند، ومثل ابنائي للمغايرة أيضاً لما كان مدة التي هي الياء وقعت ذات بطن ومنهم من يحذفها في الأول والثالث.

٤٥٢- وقد وصلوا حرفاً وما أشبهت به بما الحرف دون الاسم والمصدرية

وصلوا الحرف وما يشبهها لتضمنه معنى الشرط بما الحرفية مثل: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [الكهف: ١١٠] وإنما تكن أكن وكلمة اتيتني أكرمتك بخلاف ما الاسمية مثل أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني، وكل ما عندي حسن قال الرضي: ويكتب ما المصدرية التي هي حرفية على الأكثر منفصلة تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد فهي من تمام ما بعدها، لا ما قبلها مثل أن ما صنعت عجب.

٤٥٣- كذلك في الوجهين مما ونحوه وقد وصلوا أيضاً على كل حالة

وكذلك من وعن إذا وقع بعدهما لفظة ما فتوصل إن كانت حرفية وتفصل إن كانت اسمية وقد يكتبان أيضاً متصلين مطلقاً.

٤٥٤- ولم يصلوا في كل حال متى بما ليسلم ياء من تغير صورة

ولم يصلوا متى وهي متضمنة لمعنى الشرط بما مطلقاً لئلا يتغير الياء في الكتابة فيقع الوهم؛ لعدم ظهور المراد لقلة استعماله بخلاف مثل علام،

وحتام؛ لظهور المقصود منه بشيوعه ولكن التحقيق أن الألف لا يقبل الوصل بما بعده وإن عدم كتبه بالياء في مثل علام وحتام، إنما هو لكونه في حكم الوسط لكن الجار مع ما بمنزلة كلمة واحدة؛ لكثرة استعمالهما معاً، ولا شك في أن متى مع ما ليست بهذه المثابة فلا يغير ألفه.

٤٥٥- وقد وصلوا في طالما مثل قلما وإن كان فيها اختلاف الأئمة

وصلوا طال وقل بما في طالما، وقلما وإن اختلفت في أنها كافة أو مصدرية. قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح: اتصال ما بالفعل في مثل قلما وطالما يرجح كونها كافة عن طلب الفاعل قيل هي مصدرية، والمصدر هو الفاعل.

٤٥٦- وقد وصلوا أن في لئلا بلا فقط لكثرة الاستعمال أو دفع شبهة

ووصلوا أن الناصبة بلا في لئلا لا في غيره مثل أن لا يكون بخلاف المخففة مثل علمت أن لا يقوم؛ لأنه لما كثر استعمال لئلا خففوه في الكتابة ولئلا يلبس بأن المخففة، في الأصل ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا بخلاف أن الخ.

٤٥٧- وقد وصلوا إن أي لشرط بما ولا فقد أسقطوا النونات في كل صورة

مثل إلا تفعلوه وإنما تخافن.

قوله: فقد أسقطوا بيان أن الوصل في ذلك كله بحذف النون إذ مجرد الوصل يمكن بدون الحذف ثم سبب الإسقاط تأكيد الاتصال بموافقة الخط اللفظ.

٤٥٨- وقد وصلوا في نحو يومئذٍ على البناء وفي الإعراب أيضاً بكثرة

٤٥٩- ومن ثمه قد كانت كتابة همزة بياء وقد كانت بأول كلمة

ووصلوا يومئذٍ وحينئذ في مذهب البناء، وفي مذهب الإعراب أيضاً كثيراً كما ذكره الرضي، ومن ثمه كتبوا الهمزة فيه أي في نحو يومئذٍ ياء؛ لأنهم جعلوها كالمتوسط وإلا فالقياس أن يكتب ألفاً لما كانت بأول كلمة.

٤٥٩- وقد وصلوا لاماً بمدخولها على المذاهب في نحو السماح سماحتي

وكتبوا لام التعريف متصلة بمدخولها على المذاهب كلها لشدة الاتصال وللاختصار بالوصل فيما هو كثرة الاستعمال.

في الأصل وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلاً؛ لأن الهمزة كالعدم أو اختصاراً للكثرة، وفيه أنه لا وجه للتخصيص بالمذهبين مع أن فيه مذهباً آخر للمبرد وهو كونها الهمزة فقط، والجواب أن مذهب المبرد ضعيف فكأن فيه مذهبين فقط، ويمكن أن يقال أيضاً إن المراد من المذهبين كون أداة التعريف حرفاً واحداً وحرفين معاً، ولا يأبى عنه، قوله لأن الهمزة كالعدم؛ لأن اعتبار عدم الهمزة من جهة لا يستلزم عدم اعتبارها من جهة أخرى فيصلح دليلاً على مذهب المبرد أيضاً، ولا يبعد كل البعد أن المراد كتابة أداة التعريف متصلة وأداة التعريف عند المبرد لا يقبل الاتصال.

ثم إن الظاهر أن كون الهمزة كالعدم ناشئ من سقوطها لدى الدرج ولكن يتجه عليه أن همزة أم مخفف أيمن للوصل، وساقطة في الدرج، وليست كالعدم وإلا لكتب الميم بالهاء أو متصلة بما يجيء بعدها وأيضاً كون الهمزة كالعدم إنما يفيد بناء الكلمة على حرف واحد، وهذا القدر لا يصلح وجهاً لاحتمال إلحاق الهاء كمثل مه أنت كما مر، فلا بد من أن يضم إليه شدة الاتصال، فلو قال أولاً لشدة الاتصال أو للاختصار كما قلنا لكان أولى.

قال الرضي: وأما على مذهب الخليل وهو كونها كيل وهل فإنما كتب متصلة؛ لأن الهمزة وإن لم يكن للوصل لكنها يحذف في الدرج فصارت كالعدم أقول؛ لأن الخليل يسمها سلم اللسان كما مر.

قوله: قد وصلوا لاماً، وكذلك الميم في لغة طي، ولم يذكرها لظهور أنها يتبع اللام؛ لأنها مبدلة منها.

٤٦٠- وزادوا بعيد الواو للجمع آخرا من الفعل ألفاً للالتباس وشبهة

وزادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو زادوا سادوا لئلا يلتبس بواو العطف ونحو أكلوا وشربوا، اطراداً للباب فقوله للالتباس تعليل بالمبداء بخلاف يدعو ويغزو إذ لا مجال فيه للالتباس إذ لا يصلح الباقي بعد تقدير الانفصال للمفرد فلا يحتمل كونها للعطف.

٤٦١- فقد كتبت في ضاربوا هم مؤكداً ولم تمل في المفعول في كل حالة

فكتب الألف في ضاربوا هم إذا كان هم للتأكيد وما كتبت إذا كان هم ضمير مفعول؛ لأنه يكون كالجزء لما قبلها فكأن الواو لم يقع متطرفة.

٤٦٢- وقد زادها بعض بجمع اسم فاعل وما زادها في الكل بعض جماعة

ومنهم من يكتب بالألف نحو شاربوا الماء وزايروا زيداً أيضاً ومنهم من لم يزدها في الجميع وإن لزم اللبس لندوره واعتماداً على القرائن، في الأصل ومنهم من يحذفها في الجميع وفيه أن الحذف يكون بعد الثبوت.

٤٦٣- وزادوه أعني الألف في مائة وفي مثناه دون الجمع دفعاً بشبهة

وزادوا الألف في مائة لئلا يلتبس بمنه وفي مائتين أيضاً حملاً على مائة ولم يحمل عليه الجمع؛ لأن صورته ليست باقية فيه.

٤٦٤- وقد ألحقوا واواً بعمرو للبسه إلى عمر اسم إذ به نوع خفة

٤٦٥- فما زيد فيما لم يكن علماً وفي النون منصوباً بالرابع بشبهة

أحلقوا لعمرو علماً واواً للفرق بينه وبين عمر مع كثرة استعمالها ولم يعكس؛ لأن فيه نوع خفة بسكون الميم فلا تزاد في عمر واحد عمور الأسنان، ولا في العمر بمعنى العمرة لندورهما فلا يبالي بينهما بالالتباس؛ ولأن المقام يفرق بين العلم وغيره ولا في عمرو العلم إذا كان منصوباً منوناً لوجود دافع اللبس وهو ألف التنوين.

في الأصل ومن ثمه لم يزيدوه في النصب وفيه لعدم ذكر التنوين ولا إذا كان مصغراً؛ لأن لفظهما حينئذٍ واحد فلا يتأتى في الفرق، وأما المقصود فلا يدعو إلى الزيادة؛ لأن وصفية الخط أن يوصل إلى اللفظ، ولا إذا كان قافية الشعر؛ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو ولا يجوز أن يقع فيه عمر فلا يفضي إلى اللبس، ولا إذا كان مضافاً إلى المضمر؛ لأن الضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو.

٤٦٦- وقد زيد واو في أولى وأولو وفي أولئك أيضاً عند كل الأئمة

٤٦٧- وقد عد من هذا أولاء كثيرهم وأثبت بعض واوها في العبارة

وزادوا في أولى واواً لئلا يلتبس بإلى وجرى أولوا عليه وزادوها في أولئك فرقاً بينه وبين إليك وجرى أولاء عليه وبعضهم يجعله أي لفظ أولاء

كطومار بإثبات الواو في التلفظ، والعبارة فلا يكون أولاء حينئذ من هذا القبيل إذ لا يقع الواو زائدة.

٤٦٨- وينقص حرف مدغم في الكتابة إذا كان حرفاً الإدغام بكلمة

٤٦٩- وقد جاز نقص في فتت لأنه بمثلين عند الاتصال بشدة

كتبوا كل مشدد من كلمة واحدة حرفاً واحداً مثل شد ومد لما أنهما جعلا في اللفظ كالحرف الواحد بخلاف ما إذا كان في كلمتين مثل اشكر ربك؛ لأن الخط على وفق الوقف والابتداء فلا يتصور حينئذٍ جعلهما كحرف واحد وأجري قتت مجرى كلمة واحدة؛ لأن الإدغام فيه في المثلين مع شدة الاتصال بين الفعل وتاء الفاعل بخلاف، وعدت لعدم المثلية وبخلاف أجبهه لفقدان شدة الاتصال ونقل الرضي كتابة فتت بثلاث تاآت:

٤٧٠- ولا نقص في إدغام لام تعرف لكثرة لبس أو لفقدان وحدة

ولا نقص في إدغام لام التعريف في مثل الرجل واللحم لعدم كونهما في كلمة واحدة حقيقة أو حكماً؛ ولأنه لو كتبا حرفاً واحداً لالتبس بما دخل عليه همزة الاستفهام أو النداء.

٤٧١- ولكنهم في الذي والذين و التي نقصوا ما كان فاء لكلمة

٤٧٢- وما نقصوا في اللذين واللتين واللاء مع أمثاله دفع شبهة

وكتبوا الذي والتي والذين بلام واحدة؛ لأن لام التعريف لا ينفصل منها فلا يلتبس بما ذكر ويكون اللام كالجزء وكتبوا نحو اللذين في التثنية بلامين فرقاً بينه وبين الجمع، وحمل اللتين عليه وكان الجمع أولى بالتخفيف لثقله وكذا كتب اللاء وأمثاله كاللائي واللاؤن واللوائي بلامين؛ لأن من جملتها اللاء فلو كتب بلام واحدة لالتبس بالاء أو لا في الشرح والمحذوفة هي أول الاسم لا حرف التعريف لأن حرف التعريف جيء به لمعنى فحذفه يخل بالمقصود.

٤٧٣- وقد نقصوا ألفاً من اسم إذا أتى ببسملة روم اختصار لكثرة

٤٧٤- ولفظ إله كيف ما كان مطلقاً ومن لفظ رحمن على كل حالة

ونقصوا ألف اسم في بسم الله الرحمن الرحيم لا في غيره لكثرته ونقصوا ألف إله، ورحمن مطلقاً سواء كانا في البسملة أو في غيره واكتفى بذكر إله عن ذكر حذف لألف في لفظة الله لما اشتمل عليه و هو أولى من العكس كما في الأصل.

٤٧٥- وإسحق وإسمعيل عند كثيرهم وأيضاً من إبراهيم روماً لخفة

٤٧٦- وعثمن أيضاً من معوية ومن سليمن أيضاً بعض جماعة

٤٧٧- وللدار جراً وابتداء للبسه بنفي لدى إثباتها في الكتابة

ونقصوا الألف من للدار سواء كان اللام للجر أو للمبتدأ لئلا يلتبس بالنفي.

٤٧٨- وقد نقصوا ألفاً مع اللام من مثـ ـل للحم أيضاً من كراهة صورة

ونقصوا الألف مع اللام من مثل للحم وللبن مما أوله لام أما نقص الألف فلما مر، وأما نقص اللام فلئلا يجمتع ثلاث لامات فيكون الصورة كريهة.

٤٧٩- وينقص ألف الوصل من بعد همزة به دخلت والألف ليست بفتحة

٤٨٠- فأمران عند الفتح فيه ثبوتها للبس وحذف من كراهة صورة

ونقصوا ألف الوصل المكسور والمضموم إذا دخلت عليه همزة الاستفهام كما يحذف في اللفظ وجاء في المفتوح بحذف والإثبات.

٤٨١- وابن خلال اسمين أي علمين إن يكن صفة دون المثنى وابنة

ونقصوا ألف ابن إذا وقع صفة بين علمين روماً للخفة وللكثرة بخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ وبخلاف المثنى إذ لم يكثر كثرته وبخلافه وابنة حيث لا يحذف ألفها.

٤٨٢- وينقص من لكن وذلك ثم من أولئك أيضاً والثلاث لخفة

ينقص من لكن وذلك وأولئك وكذا لثلثون الله أعلم.

٤٨٣- وقد نقصوا من هؤلاء وهذه وهذا ومن هذين روماً لخفة

٤٨٤- فإن لحقت كاف الخطاب فتثبت كراهة وصل بين كلم عديدة

٤٨٥- ولا نقص في هاتا وهاتي لأنه قليلان أو دفعاً للبس وشبهة

ونقص الألف مع الإشارة لكثرة استعمالها بخلاف هاتا وهاتي لأنهما قليلان؛ ولأنه لو نقص الألف مع هاتا لالتبس بهنا وحمل هاتي عليه، وأما إذا اتصلت الكاف بما ينقص فيه لم ينقص مثل ها ذاك وغيره كراهة أن يمزجوا بين ثلاث كلمات في الخط.

٤٨٦- وقد كتبوا ألفاً بعيد ثلاثة وما فوقها ياء بآخر كلمة

٤٨٧- سوى ما يلي ياء فبالألف مطلقاً سوى ما بإعلام فياء لفرقة

كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء نحو: المغزى ويغزى إلا فيما قبلها ياء فإنه يكتب ألفاً لكراهة اجتماع اليائين إلا في نحو: يحيى وربي علمين، وكذا فيما أشبههما فرقاً بين العلم وغيره، وأما إذا كان الاسم مضافاً إلى مضمر أو اتصل بالفعل الضمير المنصوب فيكتبان بالألف لا غير لما أنه يخرج حينئذٍ من حكم الآخر.

٤٨٨- وقد كتبوا ما بعد حرفين مبدلاً من الياء ياء من بقاء علامة

٤٨٩- وما ليس عن ياء فبالألف مطلقاً ومجهوله بالياء عند إمالة

وكتبوا الألف الثالثة ياء إن كانت منقلبة عنها وألفاً إن كانت غيرها والتي جهل أن انقلابها من الواو والياء فإن أميلت كتبت بالياء وإلا فبالألف.

٤٩٠- ويكتب في الأبواب جمعاء مطلقاً بألف فقط في رأي بعض جماعة

٤٩١- واختلف الكتاب بالياء في الذي بآخره التنوين حال الكتابة

٤٩٢- ففي المذهب المختار قد كان كتبها بياء كما كانت على كل حالة

٤٩٣- وبالألف عند بعض في كل حالة وقد خصه بالنصب بعض جماعة

على تقدير كتابتها بالياء اختلف في كتابة المقصور المنون فالمختار أنه يكتب بالياء في الأحوال الثلاثة، وقيل: يكتب بالألف في الأحوال الثلاثة معاً، وقيل: يكتب بالألف حال النصب وبالياء فيما عداه.

٤٩٤- وهذا اختتام للكلام فهاهنا ينام قلامي منه راحت براحة

٤٩٥- لعل إله العالمين بلطفه تقبل سعي منه من صنيعة

٤٩٦- وصـيـر مـشـكـوراً لـديـه وبـره بـإحـسـانـه فـهـو الـجـزيـل الـعـطـيـة

٤٩٧- فـأحـمـده حـمـداً يـكـافـي مزيـدة وأشـكـره شـكـراً يـوافـي بـنـعـمـة

٤٩٨- وأهـدي صـلاة لـلـرسـول مـحـمـد ولـلآل والأصـحـاب أهـل الـسـعـادة

٤٩٩- ولـما انتهى نظمي وبسط مقالتي لـتـاريـخ خـتـمـن قـلـت فـالآن تـمـتـي

تم الكتاب


المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

.أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المطبوعة المنشورة:

- "أساس البلاغة". الزمخشري: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة (غ. ت).
- "أسرار البلاغة". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ)، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، ط١، ١٩٩١م.
- "أسرار العربية". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
- "أسرار النحو". ابن كمال باشا: شمس الدين، أحمد بن سليمان، (ت: ٩٤٠هـ) تحقيق: أحمد حسن الحامد، عمَّان، دار الفكر، (غ. ت).
- "الأشباه والنظائر في النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

- "أشعار النساء". المرزباني: أبو عبيد الله، محمد بن عمران، (ت: ٣٨٤هـ). حققه: سامي مكي العاني، وهلال ناجي، بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٦ م.
- "الإصابة في تمييز الصحابة". العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر. (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- "الأصمعيات". الأصمعي: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت: ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط٥، (غ. ت)
- "الأصول". حسان: تمام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م.
- "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت: ١٣٩٣هـ) وتتمته لتلميذه: عطية محمد سالم، اعتنى به: صلاح الدين العلايلي بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القراءات السبع وعللها". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
- "إعراب القراءات الشواذ". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: محمد بن السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القرآن". النحاس: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨م.

- "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج". تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط٣، ١٩٨٦م.
- "الأعلام". الزِّرِكْلي: خير الدين بن محمود بن محمد، (ت: ١٩٧٦)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
- "الأغاني". الأصفهاني: أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت: ٣٥٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٧م.
- "الأفعال". ابن القطاع: أبو القاسم، علي بن جعفر السعدي، (ت: ٥١٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣.
- "الاقتراح في علم أصول النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". البطليوسي: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيْد، (ت: ٥٢١هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- "ألفية ابن مالك في النحو والصرف". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، بيروت دار الفكر، ١٩٩٦م.
- "الأمالي". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت: ٣٥٦هـ)، بيروت، دار الجيل ط٢، ١٩٨٧م.
- "الأمالي النحوية". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.

- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م.
- "الإيضاح". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.
- "إيضاح شواهد الإيضاح". القيسي: أبو علي، الحسن بن عبد الله (ت: في القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
- "الإيضاح في شرح المفصل". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العكيلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.
- "الإيضاح في علل النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.
- "الإيضاح في علوم البلاغة". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن، (ت: ٧٣٩هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "البيان في غريب إعراب القرآن". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن

محمد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- "البيان والتبيين". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت: ٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٧٥م.
- "تاج العروس من جواهر القاموس". الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.
- "تأويل مشكل القرآن". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، المكتبة العلمية، (غ. ت).
- "التأويل النحوي في القرآن الكريم". الحموز: عبد الفتاح أحمد، الرياض، مكتبة الرشد، ط١ ١٩٨٤م.
- "التبيان في إعراب القرآن". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
- "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصوالحي، بيروت، المكتبة العربية، ط١، ١٩٨٦م.
- "تذكرة النحاة". أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
- "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.

- "تصحيح الوجوه والنظائر". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله، (ت:٣٨٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.
- "تصحيح الفصيح وشرحه". ابن درستويه: أبو محمد، عبد الله بن جعفر، (ت:٣٤٧هـ) تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مطابع الأهرام، ط١، ١٩٩٨م.
- "التطور النحوي للغة العربية". برجشتراسر، (ت:١٩٣٣م)، إخراج: رمضان عبد التواب القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- "التعريفات". الجرجاني: السيد الشريف، علي بن محمد بن علي، (ت:٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٩٩٨م.
- "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب". الشنتريني: أبو بكر، محمد بن عبد الملك، (ت:٥٤٩هـ)، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٨٩م.
- "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح". ابن بري: أبو محمد، عبد الله، (ت:٥٨٢هـ) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ط١، ١٩٨١م.
- "تهذيب الأسماء واللغات". النووي: أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) عني بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "الجامع الصحيح" المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسننه وأيامه (صحيح البخاري). البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، (ت:٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٠٠هـ.

- "الجمل في النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٣، ١٩٨٦م.
- "جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام". القرشي: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب (ت: ٢٣٠هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (غ.ت).
- "جمهرة الأمثال". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت:٣٩٥هـ) تحقيق: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: محمد سعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العربية، ط١، ١٩٨٨م.
- "الجنى الداني في حروف المعاني". المرادي: الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٨م.
- "جواهرُ الأدب في معرفة كلام العرب". الإربلي: علاء الدين بن علي، (ت:في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩١م.
- "الحجة للقراءات السبع". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٦م.
- "حجة القراءات". ابن زنجلة: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، (ت:في

القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.

- "حروف المعاني". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
- "الحماسة البصرية". البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن، (ت:٦٥٦هـ) تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ١٩٧٨م.
- "الحيوان". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت:٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٦٩م.
- "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". البغدادي: عبد القادر بن عمر، (ت:١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.
- "الخصائص". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، دار الهدى (غ. ت).
- "درة الغواص في أوهام الخواص". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ) بغداد، مكتبة المثنى، (غ. ت).
- "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع". الشنقيطي: أحمد بن الأمين، (ت:١٣٣١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
- "دلائل الإعجاز". الجرجاني: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢.

- "ديوان أبي الأسود الدؤلي". صنعة: السكري: أبي سعيد، الحسن، (ت: ٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار الهلال، ط٢، ١٩٩٨م.
- "ديوان الأعشى الكبير"، ميمون بن قيس. شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٣م.
- "ديوان امرئ القيس". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٠م.
- "ديوان أوس بن حجر". تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٧٩م.
- "ديوان جرير". بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
- "ديوان جميل بثينة". حققه: فوزي عطوي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ط١، ١٩٦٩ م.
- "ديوان حاتم الطائي" = شرح ديوان حاتم الطائي.
- "ديوان حسان بن ثابت". تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣م.
- "ديوان الحطيئة". رواه وشرحه: ابن السكيت: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، (ت:٢٤٦هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.
- "ديوان الحماسة". أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي، (ت: ٢٣١هـ)، برواية: الجواليقي: أبي منصور، موهوب بن أحمد، (ت: ٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٩٩٨م.

- "ديوان الخنساء" = شرح ديوان الخنساء.
- "ديوان ذي الرمة". قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- "ديوان رؤبة بن العجاج". ضمن (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، ليبسيغ، ألمانيا، ١٩٠٣ م.
- "ديوان زهير بن أبي سلمى" = شرح شعر زهير.
- "ديوان أبي الطيب المتنبي"، بشرح أبي البقاء العكبري، (ت:٦١٦هـ)، المسمى: التبيان في شرح الديوان. حققه: كمال طالب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- "ديوان عامر بن الطفيل". رواية: محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بيروت، دار بيروت، ١٩٨٢ م.
- "ديوان عبد الله بن الزَّبِير الأسدي" = شعر عبدالله بن الزَّبِير الأسدي.
- "ديوان عَبِيد بن الأبرص" = عَبِيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي.
- "ديوان العجاج". رواية: الأصمعي: أبي سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت:٢١٦هـ) عني بتحقيقه: عزة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١ م.
- "ديوان عروة بن الورد" = شعر عروة بن الورد.
- "ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي". تحقيق: أيمن ميدان، الكويت، النادي الأدبي الثقافي، ط١، ١٩٩٢.
- "ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي". صنعه: هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية ١٩٧٠ م.

- "ديوان عمر بن أبي ربيعة" = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- "ديوان عنترة" = شرح ديوان عنترة.
- "ديوان الفرزدق" = شرح ديوان الفرزدق.
- "ديوان القطامي". تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط١، ١٩٦٠ م.
- "ديوان قيس بن الخطيم". تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ط٢، ١٩٦٧ م.
- "ديوان كثيِّر عزة". جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
- "ديوان لبيد بن ربيعة العامري" = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.
- "ديوان مجنون ليلى". جمعه ورتبه: أبو بكر الوالبي، تحقيق: جلال الدين الحلبي، قدم له: زكي مبارك، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩ م.
- "ديوان النابغة الذبياني". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٩٠م.
- "ديوان أبي النجم العجلي". صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٩٨١ م.
- "ذيل الأمالي والنوادر". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت:٣٥٦هـ)، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
- "الرد على النحاة". ابن مضاء: أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي،

(ت: ٥٩٢هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.

- "سر صناعة الإعراب". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م.

- "سمط اللآلي في شرح أمالي القالي". البكري: أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م.

- "سنن الترمذي". الترمذي: أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة، (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).

- "سنن أبي داوود". أبو داوود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ)، القاهرة دار الحديث، (غ. ت).

- "السنن الكبرى". النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.

- "سنن ابن ماجه". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن يزيد، (ت: ٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرج أحاديثه وفهرسه: مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، ط١، ١٩٩٨م.

- "شرح أبيات سيبويه". السيرافي: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.

- "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، المسمى (إيضاح الشعر). الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت دار العلوم الثقافية، ط١، ١٩٨٧م.

- "شرح اختيارات المفضل". التبريزي: الخطيب، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن، (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.

- "شرح أدب الكاتب". الجواليقي: أبو منصور، موهوب بن أحمد، (ت:٥٤٠هـ)، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، بيروت، دار الكتاب العربي، (غ. ت).

- "شرح أشعار الهذليين". السكري: أبو سعيد، الحسن بن الحسين، (ت:٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م.

- "شرح الأشموني لألفية ابن مالك". الأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، (ت:نحو ٩٠٠هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).

- "شرح ألفية ابن مالك". ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله ابن مالك، (ت:٦٨٦هـ) عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، مصورة من منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ.

- "شرح التسهيل". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

- "شرح التصريح على التوضيح". الأزهري: خالد بن عبد الله، (ت: ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ت).
- "شرح جمل الزجاجي". ابن خروف: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي. (ت: ٦٠٩هـ) تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.
- "شرح الحدود النحوية". الفاكهي: عبد الله بن أحمد بن علي، (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، بغداد، دار الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- "شرح الجمل في النحو". الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: خديجة محمد حسنين.
- "شرح شافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
- "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (غ. ت).
- "شرح شعر زهير بن أبي سلمى". صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١ هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢.
- "شرح صحيح مسلم". النووي: محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٥، ١٩٩٨م.
- "شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك". ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله بن عبد

الرحمن، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "شرح عقود الجمان". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، المكتبة الأزهرية، ط١، ٢٠١٠م.
- "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م.
- "شرح الفصيح". الزمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمر، (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.
- "شرح الفصيح". اللخمي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: مهيدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٨م.
- "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات". ابن الأنباري: أبو بكر، محمد بن القاسم، (ت:٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.
- "شرح كافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "شرح الكافية الشافية". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق:

عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت).

- "شرح كتاب سيبويه". السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان. (ت:٣٦٨هـ) حقق الجزء الأول: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب. ط١، ١٩٨٦م. وحقق الجزء الثاني: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٠م.
- "شرح المعلقات السبع". الزوزني: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين، (ت:٤٨٦هـ) بيروت، مكتبة المعارف، ط٥، ١٩٨٥م.
- "شرح المفصل". ابن يعيش: موفق الدين، يعيش، (ت:٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب (غ. ت).
- "شرح ملحمة الإعراب". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، إربد دار الأمل، ط١، ١٩٩١م.
- "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". السلسيلي: أبو عبد الله، محمد بن عيسى، (ت: ٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.
- "الصحاح" (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري: إسماعيل بن حماد، (ت:٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤ م.
- "صحيح البخاري" = الجامع الصحيح المسند.
- "صحيح الجامع الصغير وزياداته". الألباني: محمد ناصر الدين،

(ت: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٨م.

- "كتاب الصناعتين"؛ الكتابة والشعر. العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٩م.
- "طبقات فحول الشعراء". الجمحي: محمد بن سلام، (ت: ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م.
- "العقد الفريد". ابن عبد ربه: أحمد بن محمد الأندلسي، (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- "علل النحو". الوراق: أبو الحسن، محمد بن عبد الله (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٩م.
- "العين". الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ. ت).
- "عيون الأخبار". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- "القاموس المحيط". الفيروزابادي: مجد الدين، محمد بن يعقوب، (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٩٩٨م.

- "الكامل في اللغة والأدب". المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد. (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة. ط٣، ١٩٩٧م.
- "كتاب سيبويه". سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- "كشف المشكل في النحو". الحيدرة: علي بن سليمان اليمني، (ت: ٥٩٩هـ). تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.
- "اللباب في علل البناء والإعراب". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين. (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١. ٢٠٠٨م.
- "لسان العرب". ابن منظور: أبو الفضل، محمد بن مكرم، (ت: ٧١٠هـ)، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م.
- "اللغة والنحو بين القديم والحديث". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م.
- "لمع الأدلة في أصول النحو". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م.
- "اللمع في العربية". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢. ١٩٨٥م.
- "ليس في كلام العرب". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد.

(ت: ٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.
- "مُحِيطِ المحيطِ" أوَّلُ قاموسٍ عَصْرِيٍّ في اللُّغَة العربيّة، (ومُلْحَقٌ بِهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ لِلْمَوَادِ الحَدِيثَةِ وَالدَّخِيلَةِ وَالمعَرَّبَةِ)". البستاني: بطرس، تحقيق: محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.
- "مختصر المعاني". التفتازاني: سعد الدين، مسعود بن عمر، (ت:٧٩٣هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "المخصص". ابن سيده: أبو الحسن، علي بن إسماعيل، (ت:٤٥٨هـ)، قدم له: خليل إبراهيم فجال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "المسائل الحلبيات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ) تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.
- "المستدرك على الصحيحين". الحاكم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠.
- "المسند". ابن حنبل: أبو عبد الله، أحمد بن محمد، (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، ط١، ١٩٩٥م.

- "مسند أبي عوانة". أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.
- "المصباح المنير". الفيومي: أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، (ت: ٧٧٠هـ)، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- "المطول". للتفتازاني وعليه شرح السيد الشريف الجرجاني، الطبعة الحجرية.
- "معاني القرآن". الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- "معاني القرآن". الفراء: أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.
- "معجم الأدباء". ياقوت: أبو عبد الله، بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.
- "معجم المؤلفين". كحالة: عمر رضا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.
- "معجم المصطلحات النحوية والصرفية". اللبدي: محمد سمير نجيب، بيروت، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.
- "المعجم المفصل في الإعراب". الخطيب: طاهر يوسف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، بيروت دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٦م.
- "المعجم المفصل في الشواهد العربية". يعقوب: إميل بديع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.

- "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم". عبد الباقي: محمد فؤاد، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٩٨٦م.
- "معجم المقاييس في اللغة". ابن فارس: أبو الحسين، أحمد، (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٨م.
- "المفضليات. الضبي: المفضل بن محمد، (ت: ١٦٨هـ أو ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط١٠، ١٩٩٢م.
- "المقتصد في شرح الإيضاح". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت: ٤٧٤هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
- "موسوعة أطراف الحديث النبوي". زغلول: محمد سعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "النحو الوافي". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.
- "النوادر في اللغة". أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (ت: ٢١٥هـ)، بيروت دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.
- "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن ابن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

فهرس محتويات الجزء الثاني

الْمَقْصُور والممدود ٣

ذُو الزِّيَادَة ١٧

الإمالة ١٤٠

تَخْفِيف الْهمزَة ١٧٥

الإعلال ٢٣٠

الإِبْدَال ٣٦٩

الإِدْغَام ٤١٦

الْحَذف ٥١٣

مسَائِل التمرين ٥٢٣

الْخط ٥٥٥

الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة (لإبراهيم الكرمياني) **٦٠٥**

شرح المنظومة ٦٠٨

المصادر والمراجع **٧٤٥**